

حَاشِيَتَا بَنِي عَابِدِينَ

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد بن

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصْرُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ مِنَ الْبَاحِثِينَ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات المتخصصة في معهد جمعية الفتح الإسلامي

قَدَّمَ كَلَمَةً

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فضيلة الأستاذ الدكتور
عبد الزراق الحلي

طَبَعَتْهُ مَقَابِلُهُ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ حَقِيقَةٍ مَشْكُورَةٍ عَنْ أَصْلِ الْمَوْلَفِ
مَعَ تَوْثِيقِ النُّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ

معهد جمعية الفتح الإسلامي دمشق

شعبة البحوث والدراسات

الجزء الرابع

قسم العبادات

الصَّلَاةُ

دار الثقافة والعلوم
دمشق - سورية

حاشية ابن عابد

رد المحتار على الدر المختار



الموضوع: الفقه الحنفي

العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"

التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين

التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

الإخراج: خلدون موفق التشة

الإشراف الطباعي: مطيع اللحام

التنفيذ: مطبعة الرازي

عدد الصفحات: ٦٩٠ صفحة

قياس الصفحة: ٢٨ × ٢١

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير

والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني

أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

ص. ب. ٨٢٣٥ - دمشق - سورية

هاتف: ٢٢٤٠٧٣٩

فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

يطلب من :



للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - حلبوني - ص. ب. ٣٥٣٩ - هـ ٢٢٣٦٩١
Damascus - Halbouni - P.O.Box 3539 - Tel.2233891



دَارُ الْبَشَائِرِ

للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد - ص. ب. ٤٩٢٦ - هاتف: ٢٢١١٦٦/٩

الشركة المتحدة للتوزيع

دمشق - ص. ب. ٢٦٢٥ - هاتف: ٢٢١٢٧٧٢ - ٢٢١٨٩٦٠ - فاكس: ٢٢٣٢٣٠٥

e-mail: mzd @ net.sy

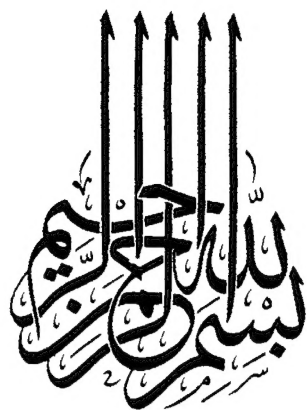
بيروت - ص. ب. ١١٧٤٦٠ - هاتف: ٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - فاكس: ٨١٨٦١٥

عمان - ص. ب. ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ - ٤٦٥٩٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣

القاهرة - ص. ب. ٩٣٢٢ - هاتف: ١١٥١١١ - ٣٩٠٦٧٢٧ - فاكس: ٣٩٥٦٨٠٤

الرياض - ص. ب. ٥٦٥٧٩ - رقم ١١٦٥٤ - هاتف: ٤٠٢٥١٩٧ - فاكس: ٤٠٢٢٦١٥

العين - صنعاء - ص. ب. ٥٤٤ - هاتف: ٢٧٥٣٢٢٢ - فاكس: ٢٧٥٣٢٢٢



المشرف على التحقيق

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي بدمشق

شارك في التحقيق

أحمد سامر القباني	أيمن شعباني	خضر شحرور	برهان الدين السقرق
أحمد السيد أحمد	رامز القباني	أحمد الطرشان	محمد عماد قلب اللوز
عبد القادر بلمو	عبد الرحمن ناصر	عبد الهادي محمد منصور	بشار محمد بكور
	عمر نشوقاتي	محمد شحرور	

﴿بابُ الاستخلاف﴾

اعلم أنَّ لجوازِ البناءِ ثلاثةَ عشرَ شرطاً: كونُ الحدثِ سماوياً، من بدنيه،.....

﴿بابُ الاستخلاف﴾

مناسبتُهُ للإمامة ظاهرة، ولذا ترجمَ به عادلاً عمّاً في "الهداية"^(١) وغيرها من الترجمة بباب الحدث في الصلاة؛ لأنها ترجمة بالسبب لا بالحكم، والأوّلُ أولى؛ لأنَّه ترجمةٌ بالحكم، ولمّا كان الاستخلافُ مشروطاً بكون الحدث غير مانعٍ للبناء ذكرَ "الشارح" شروطَ البناء؛ لأنَّه في الحقيقة بناءٌ من الخليفة على ما صلاهُ الإمام.

(٥٠٢٨) (قوله: كونُ الحدثِ سماوياً) هو ما لا اختيارَ للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح^(٢)، فخرجَ بالأوّلِ ما لو أحدثَ عمداً، وبالثاني ما لو كان بسببِ شجّةٍ أو عضةٍ أو سقوطِ حجرٍ من رجلٍ مشى على نحوٍ سطحي، فافهم.

(٥٠٢٩) (قوله: من بدنيه) احترازٌ عمّاً إذا أصابه من خارجٍ نجاسةٌ مانعة، وفيه إطلاقُ الحدث على النجس، وهو تسامُحٌ، على أنَّ النجاسة المانعة من غير سببٍ حدثٍ تمنعُ البناء سواء كانت من بدنه أو من خارجٍ كما في "البحر"^(٣)، وأيضاً النجاسةُ غيرُ داخليةٍ؛ لأنَّ الكلامَ في الحدث، وقد

﴿بابُ الاستخلاف﴾

(قوله: لأنَّه في الحقيقة بناءٌ من الخليفة إلخ) الظاهرُ أنَّ المناسب: ولأنَّه بالعطف؛ لأنَّه علّةٌ أخرى لذكره شروطَ البناء، ثمَّ كونُ الاستخلاف ما ذكره إلخاً يظهرُ إذا كان مصدرُ المبنى للمفعول، والسينُ والتاء زائدتان على أنَّ البناء أثرٌ ومرتّبٌ على الاستخلاف بمعنى المصدر المبنى للمجهول لا عينه. (قوله: سواء كانت من بدنه إلخ) أي: بأنَّ خرجَ منه نجاسةٌ مانعة، فتوضّأ وشرعَ في الصلاة فأصابته، والأظهرُ أنَّه صفةٌ كاشفةٌ، فإنَّ الجنون من الجنِّ ليس سماوياً، فهو خارجٌ به ويقول: ((ولا نادرٍ)) أيضاً.

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٩/١.

(٢) ص- "در".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٠/١.

غير مُوجِبٍ لَغُسْلٍ، ولا نادرٍ وجودٍ، ولم يُؤَدِّ ركنًا مع حدثٍ، أو مشيٍّ، ولم يَفْعَلْ مُنَافِيًا، أو فِعْلًا له منه بُدٌّ، ولم يَتَرَخَّ بلا عذرٍ كَرَحْمَةٍ، ولم يَظْهَرْ حَدُّهُ السَّابِقُ كَمَضْيٍ مَدَّةٍ مَسْحِهِ، ولم يَتَذَكَّرْ فائِثَةً وهو ذو ترتيبٍ،.....

يقال: احتَرَزَ به عن الجنون، فإنه حدثٌ من غير البدن إذا كان من الجنِّ لا من مرضٍ، وإلاَّ كان من البدن كالإغماء، تأمل.

[٥٠٣٠] (قوله: غير مُوجِبٍ لَغُسْلٍ) [١/٤٧٦ق/أ] خرَجَ ما إذا أنزَلَ بتفكيرٍ ونحوه.

[٥٠٣١] (قوله: ولا نادرٍ وجودٍ) خرَجَ نحوُ القهقهة والإغماء.

[٥٠٣٢] (قوله: ولم يُؤَدِّ ركنًا مع حدثٍ) خرَجَ ما إذا سَبَقَهُ الحدثُ ساجدًا، فَرَفَعَ رأسه قاصدًا الأداء، أو قرأ ذاهبًا.

[٥٠٣٣] (قوله: أو مشيٍّ) خرَجَ ما إذا قرأ آيًّا.

[٥٠٣٤] (قوله: ولم يَفْعَلْ مُنَافِيًا) خرَجَ ما إذا أَحْدَثَ عمدًا بعد السماويِّ.

[٥٠٣٥] (قوله: أو فِعْلًا له منه بُدٌّ) خرَجَ ما لو تجاوزَ ماءً غيرٍ بئرٍ إلى أبعد منه بأكثرَ من قدرٍ صَفَيْنَ بلا عذرٍ.

[٥٠٣٦] (قوله: ولم يَتَرَخَّ) أمَّا لو تراخى قدرَ أداءٍ ركنٍ بعذرٍ كَرَحْمَةٍ أو نزولٍ دمٍ فإنه يَنبِي، وكذا لو كان حَدُّهُ باللوم، فَمَكَّتْ زمانًا ثم اتبته؛ لأنَّ فسادها بالملك لوجودِ أداءٍ جزءٍ منها مع الحدث، والنائمُ حالٌ نومه غيرُ مُؤَدِّ شَيْئًا، "شرح المنية" (١).

[٥٠٣٧] (قوله: كمضْيٍ مَدَّةٍ مَسْحِهِ) وكروية المتيَّم ماءً، وخروج وقتٍ لمستحاضَةٍ، "بحر" (٢).

[٥٠٣٨] (قوله: ولم يَتَذَكَّرْ فائِثَةً إلخ) أمَّا لو تَذَكَّرَهَا فلا يَصِحُّ بناؤه حتمًا، بل قد وقد؛ لأنَّه إن قضاها عقبَ التذَكُّرِ كما هو المشروعُ فسدت الوقتية، وإن أخرها حتى خرَجَ وقتُ السادسة لم يبق صاحبُ ترتيبٍ، فصَحَّ البناء، فافهم.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الحدث في الصلاة ص ٤٥٣.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩١/١ نقلًا عن "المحيط".

ولم يُتِمَّ المؤتمُّ في غير مكانه، ولم يستخلف الإمام غير صالح لها.
(سبق الإمام حدث) سماوي لا اختيار للعبد فيه، ولا في سببه.....

[٥٠٣٩] (قوله: ولم يُتِمَّ المؤتمُّ في غير مكانه) المؤتمُّ يشمل الإمام الذي سبقه الحدث واستخلف، فإنه مؤتمُّ بخليفته، فإذا توضأ وكان إمامه لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود ويُتِمَّ صلاته خلف إمامه إن كان بينهما ما يمنع الاقتداء، حتى لو أتمَّ في مكانه فسدت، وأما المنفرد فيخير بين العود وعدمه.

[٥٠٤٠] (قوله: غير صالح لها) كصبي وامرأة وأمي، فإذا استخلف أحدهم فسدت صلاته وصلاة القوم؛ لأنه عمل كثير ليس من أعمال الصلاة، وسيأتي^(١) تمام الكلام على هذه الشروط كلها.

[٥٠٤١] (قوله: سبق الإمام حدث) أي: حقيقة، أمّا لو ظنَّ سبق الحدث، ثم ظهر عدمه فسيأتي^(٢) أنه تفسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد إذا استخلف؛ لأنه عمل كثير.
[٥٠٤٢] (قوله: لا اختيار للعبد فيه إلخ) صفة كاشفة لقوله: ((سماوي))، "ح"^(٣).

أقول: والظاهر من كلامهم أن المراد بالعبد عندهما ما يشمل المصلّي وغيره، وعند "أبي يوسف" المراد به المصلّي، ففي "حاشية نوح" [١/٤٧٦ق/ب] عن "المحيط": ((لو أصاب المصلّي حدث بغير فعله - بأن أصابه بُنْلَقَةٌ، أي: من طين فشجته - لا يني عندهما، ويبي عند "أبي يوسف"؛ لأنه لا صنع له فيه فصار كالسماوي، ولهما أنه حدث حصل بصنع العباد، ولا يغلب وجوده، فلا يلحق بالسماوي، ولو وقع عليه مدر من سطح، أو كان يصلي تحت شجرة فوقع عليه الكمثرى أو السرّجل فشجته، أو أصابه شوْكُ المسجد فأدماه قيل: يني؛ لأنه حصل لا بصنع العباد، وقيل: على هذا الخلاف؛ لأن السقوط بسبب الوضع والإنبات))، وقال في "الظهيرية": ((ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه إن كان. مرور مار استقبال الصلاة خلافاً لـ "أبي يوسف"، وإن كان لا مرور مار قيل: يني بلا خلاف، وقيل: على الاختلاف، وهو الصحيح)) اهـ.

(١) المقولة [٥١٢٨] قوله: ((وتقديم القارئ أمياً)) وما بعدها.

(٢) المقولة [٥٠٦٩] قوله: ((بظن حدث)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٦/أ.

كسَفَرَجَلَةٍ من شجرة، وكحدّثِهِ من نحو عَطَاسٍ على الصحيح (غيرُ مانعٍ للبناء) كما قدّمناه^(١) (ولو بعدَ التشهُّد) ليأتيَ بالسّلام.....

قال "الخير الرملي" بعد كلام "الظهريّة": ((أقول: علِمَ به أنَّ الصحيح عدمُ البناء مطلقاً، ويقاسُ عليه وقوعُ السّفَرَجَلَة، فإنَّ كان بهزّها فعلى الخلاف، وإلّا فقبِل: يني بلا خلاف، والصحيحُ أنّه على الخلاف)) اهـ.

[٥٠٤٣] (قوله: كسَفَرَجَلَةٍ إلخ) تمثيلٌ للمنفى، وهو ما فيه اختيارٌ للعبد، فقد نقلَ في "البحر"^(٢) الاختلافَ في وقوع سَفَرَجَلَةٍ أو طُوبَةِ من سطح، ثم نقلَ تصحيحَ عدمِ البناء إذا سبقهُ الحدث من عطاسه أو تنحنحه، ونقلَ "الرملي" عن "شرح المنية"^(٣): ((أنَّ الأظهر عدمُ البناء في التنحنح دون العطاس))، وما في "الشرنبلانيّة"^(٤) - وتبعهُ "المحشي"^(٥) - : ((من أنّه في "البحر" صحَّحَ البناءَ فيهما^(٦))) ليس بالواقع، فافهم.

[٥٠٤٤] (قوله: غيرُ مانعٍ للبناء) نعتٌ لـ ((حدّث))، وخرَجَ به ما إذا كان الحدثُ مانعاً للبناء، بأنَّ كان الحدثُ واحداً من أضدادِ الأشياءِ الثلاثةِ عشرَ، وهو ما أشارَ إليه بقوله: ((كما قدّمناه))، "ح"^(٧).

[٥٠٤٥] (قوله: ليأتيَ بالسّلام) قال "ابن الكمال": ((صرّحَ بذلك في "الهداية"^(٨))، وهذا

٤٠٣/١

(قوله: بأنَّ كان الحدثُ واحداً من أضدادِ الأشياءِ إلخ) ليس جميعُ أضدادِ ما تقدّمَ حدثاً، بل البعضُ حدثٌ والبعضُ لا.

(١) ٣- وما بعدها "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٠/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في الحدث في الصلاة ٤٥٣-.

(٤) "الشرنبلانيّة": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) انظر "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٨٦/أ.

(٦) بل الذي فيه تصحيح عدم البناء، وعبارته: ((وصحّوا عدم البناء فيما إذا سبقه الحدث في عطاسه أو تنحنحه))،

"البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٠/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٨٦/أ.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٩/١.

(استخلفَ) أي: جازَ له ذلك،.....

صريحٌ في أنه لا خلافٌ للإمامين هنا؛ إذ لا خلافٌ لهما في وجوب التسليم)) اهـ.
وأراد به الردُّ على "صدر الشريعة"^(١) و"ملا خسرو"^(٢)، حيث علَّلَا: ((بأنَّه لم يَتِمَّ صلاتُهُ؛ لأنَّ الخروجَ بصنعه فرضٌ عنده ولم يوجد، وعندهما تَمَّتْ))، أي: فلا يَسْتخلفُ، وردَّةٌ في "اليقويَّة" أيضاً: ((بأنَّ هذا قولُ بعضِ المشايخ))، وفي كلام صاحب "الهداية" [١/٤٧٧ق/٤] إشارةً إلى أنَّ المختار قولُ "الكرخي"، وهو أنَّ الخروجَ بصنعه ليس بفرضٍ اتِّفاقاً.

١٥٠٤٦٦ (قوله: استخلفَ) أشارَ إلى أنَّ الاستخلافَ حقُّ الإمام، حتَّى لو استخلفَ القومُ فالخليفةُ خليفته، فمن اقتدى بخليفتهم فسدت صلاته، ولو قدَّم الخليفةُ غيره إنَّ قِبَلَ أنْ يقومَ مقامَ الأوَّلِ وهو - أي: الأوَّلُ - في المسجد جاز، وإنَّ قدَّم القومُ واحداً أو تقدَّم بنفسه لعدم استخلاف الإمام جاز إنَّ قامَ مقامَ الأوَّلِ قبل أنْ يخرجَ من المسجد، ولو خرَّجَ منه فسدت صلاةُ الكلِّ دون الإمام، كذا في "الخانبة"^(٣)، ولو تقدَّم رجلاً فالأسبقُ أوَّلُ، ولو قدَّمهما القومُ فالعبرةُ للأكثر، ولو استويا فسدت صلاتهم، وتأمَّله في "النهر"^(٤).

١٥٠٤٧١ (قوله: أي: جازَ له ذلك) حتَّى لو كان الماءُ في المسجد فإنَّه يتوضَّأ وينسي، ولا حاجةً إلى الاستخلاف كما ذكره "الزيلعي"^(٥)، وإنَّ لم يكن في المسجد فالأفضلُ الاستخلاف^(٦) كما في "المستصفى"، وظاهرُ المتن أنَّ الاستخلافَ أفضلُ^(٧) في حقِّ الكلِّ، فما في "شرح المجمع" لـ "ابن الملك": ((من أنَّه يجبُ على الإمام الاستخلافُ صيانةً لصلاة القوم)) فيه نظرٌ،

(قوله: أنَّ الاستخلافَ أفضلُ) عبارة "البحر": ((الاستئْثْافَ)).

(١) "شرح الوقاية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٧٠٦/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٢) "الدرر والغرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٤/١.

(٣) "الخانبة": كتاب الصلاة - فصل في الاستخلاف ١١٥/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث ٥٨/أ.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٧/١ بتصرف.

(٦) في "د" زيادة: ((وقول "البحر": صيانةً للجماعة، قال في "النهر": قيده في "السراج". بما إذا كان لا يجد جماعةً أخرى، وهو الصحيح، وقيل: إذا كان في الوقت سعةً، وينبغي وجوبه عند الضيق انتهى)).

(٧) انظر تعليق (١) في الصحيفة الآتية.

ولو في جنازة بإشارة أو جرٍّ لمحرابٍ ولو لمسبقٍ، ويشيرُ بأصبعٍ لبقاء ركعة، وبأصبعين لركعتين، ويضعُ يدهُ على ركبته لترك ركوع، وعلى جبهته لسجود، وعلى فيه لقراءة، وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة، أو صدره لسهو (ما لم يُجاوزِ الصفوفَ لو في الصحراء) ما لم يتقدَّم فحدُّه السترة أو موضعُ السجود على المعتمد..

"بحر" (١). وقد يجاب عنه بما في "النهر" (٢): ((من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت)).

[٥٠٤٨] (قوله: ولو في جنازة هو الأصح، "نهر" (٣) عن "السراج" (٤).

[٥٠٤٩] (قوله: بإشارة) متعلقٌ بقوله: ((استخلف))، قال في "الفتح" (٥): ((والسنة أن يفعله

مُحدِّد الظاهر، آخذاً بأنفه يؤهم أنه رَعَف)).

[٥٠٥٠] (قوله: ولو لمسبقٍ) أشار إلى أن استخلاف المدرك أولى كما يأتي (٦) مع بيان ما

يفعله المسبوق.

[٥٠٥١] (قوله: ويشيرُ إلخ) هذا إذا لم يعلم الخليفة، أمّا إذا عَلمَ فلا حاجة إلى ذلك، "بحر" (٧).

[٥٠٥٢] (قوله: لسجود) أي: لترك سجود، وكذا ما بعده من المعطوفات، "ح" (٨).

[٥٠٥٣] (قوله: ما لم يتقدَّم إلخ) تخصيصٌ لما في المتن كـ "الهداية" (٩)، وحاصله: أنَّ حدّه

(قوله: وقد يجاب عنه بما في "النهر" إلخ) يُبعدُ هذا الجوابَ تعليلُ "ابن ملك" للوجوب بقوله:

((صيانة إلخ))؛ فإنّه يدلُّ على التعميم.

(١) أقول: عبارة "البحر": ((وظاهر المتن أن الاستئناف أفضل))، وهو الموافق لما في المتن بعد المراجعة، لا الاستخلاف كما نقله ابن عابدين رحمه الله، على أنه صرح في حاشيته على "البحر" ٣٩٢/١: ((أن الاستئناف أفضل كما هو ظاهر المتن)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث ق ٥٨/أ.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث ق ٥٨/أ.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ١/ق ٢١٥/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٢٩/١.

(٦) المقولة [٥١٤] قوله: ((والمدرك أولى)).

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩١/١.

(٨) "ح" كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٦/أ.

(٩) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٩/١.

كالمنفرد (وما لم يخرج من المسجد).....

الصفوف إن ذهب يَمَنَةً أو يَسَرَةً أو خَلْفًا، وَأَمَّا إِنْ ذَهَبَ أَمَامًا فَحُدُّهُ السُّتْرَةُ أو مَوْضِعُ السَّجُودِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سِتْرَةٌ، قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(١): ((إِنَّهُ الْأَوْجَهُ))، وَفِي "الْبَدَائِع" ^(٢): ((إِنَّهُ الصَّحِيحُ))، قَالَ فِي "الْبَحْر" ^(٣): ((فَمَا فِي "الْهِدَايَةِ": مَنْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ فَلَا يُعْتَبَرُ مَشْيُهُ مَقْدَارَ الصَّفُوفِ خَلْفَهُ ضَعِيفٌ)) اهـ.

لَكِنْ قَالَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((إِنَّ أَغْلَبَ الْكُتُبِ عَلَى اعْتِمَادِ مَا فِي "الْهِدَايَةِ"، فَكَيْفَ يَكُونُ ضَعِيفًا؟!)).

[٥٠٥٤] (قَوْلُهُ: كَالْمَنْفَرِدِ) فَإِنَّ الْمَعْتَبَرَ فِيهِ مَوْضِعُ سَجُودِهِ مِنْ [١/٤٧٧ق/ب] الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعِ، إِلَّا إِذَا مَشَى أَمَامَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ فَيُعْطَى لِدَاخِلِهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ، "بَحْر" ^(٤) عَنْ "الْبَدَائِع" ^(٥).

[٥٠٥٥] (قَوْلُهُ: وَمَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) إِذَا خَرَجَ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمْ يَصَحَّ الِاسْتِخْلَافُ وَلَوْ كَانَتْ الصَّفُوفُ مُتَّصِلَةً وَهُوَ فِي أُنْتَاهِهَا؛ لِأَنَّ الْمَنَاطَ الْخُرُوجُ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" يَصَحُّ الِاسْتِخْلَافُ مِنْ خَارِجٍ، وَبِهِ صَرَّحَ "الْكَمَال" ^(٦) وَغَيْرُهُ، وَفِي "الْمَخْلَاصَةِ" جَعَلَ الصَّحَّةَ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": كَالْمَنْفَرِدِ) أَي: إِذَا ظَنَّ الْحَدَّثَ فَجَاوَزَ السُّتْرَةَ أو مَوْضِعَ السَّجُودِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ لَا يَبْنِي، وَلَا دَخَلَ لِلْمَنْفَرِدِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ وَتَحَقَّقَهُ. اهـ "سَنَدِي". (قَوْلُهُ: يَصَحُّ الِاسْتِخْلَافُ مِنْ خَارِجٍ) أَي: خَارِجِ الْمَسْجِدِ مَعَ اتِّصَالِ الصَّفُوفِ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٢/١.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط جواز البناء ٢٢٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٥/١ بتوضيح من ابن عابدين.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٥/١.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط جواز البناء ٢٢٣/١ بتصرف يسير.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٢٩/١.

أو الجبَّانة أو الدارِ (لو كان يصلي فيه) لأنه على إمامته.....

قولهما، وعدمها قول "محمد"، كذا في "الشرنبلانية"^(١)، "ح"^(٢).

والمرادُ ببطان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الإمام في الأصح كما في "البحر"^(٣) وغيره؛ لأنه صار في حكم المنفرد.

(تنبيه)

في "القنية"^(٤) عن "شرح بكر"^(٥) وغيره: ((المساجدُ العظامُ كمسجد المنصورية ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء)) اهـ.

[٥٠٥٦] (قوله: أو الجبَّانة) هي المصلَّى العام في الصحراء، "مغرب"^(٦).

[٥٠٥٧] (قوله: أو الدَّارِ) كذا أطلقها في "الزليعي"^(٧) و"البحر"^(٨).

والظاهر: أنَّ المراد منها الصغيرة؛ لما قدَّمناه^(٩) في موانع الاقتداء أنَّ الصغيرة كالمسجد والكبيرة كالصحراء، وأنَّ المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعاً، تأمل.

[٥٠٥٨] (قوله: لو كان يصلي فيه) أي: في أحد المذكورات، "ح"^(١٠).

(١) "الشرنبلانية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٨٦/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٦/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٢/١ بتصرف.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة والاستخلاف ق ٢٤/ب بتصرف.

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين المعروف ببكر خُوَاهر زاده البخاري (ت ١٤٨٣ هـ). له "شرح

الجامع الكبير" للإمام محمد، وشرح "أدب القاضي" لأبي يوسف، وشرح "مختصر القُدوري" ("الجواهر المضية"

١٤١/٣، "الفوائد البهية" ص ١٦٣ - "هدية العارفين" ٧٦/٣).

(٦) "المغرب": مادة (جبن).

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٨/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٥/١.

(٩) ٦١٢/٣ عند التمة.

(١٠) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٦/أ.

ما لم يُجاوزَ هذا الحدَّ، ولم يتقدَّم أحدٌ ولو بنفسه مقامه ناوياً الإمامة.....

[٥٠٥٩] (قوله: ما لم يُجاوزَ هذا الحدَّ) أي: الصحراء أو المسجد ونحوه، أي: فإذا تجاوزَه خرَجَ الإمامُ عن الإمامة، وإلا فلا، قال "ابن الملك": ((حتى لو اقتدى به إنسان ما دام في المسجد أو في الصفوف قبل الوضوء جاز)) اهـ.

[٥٠٦٠] (قوله: ولم يتقدَّم أحدٌ ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصيرُ خليفة إذا قدَّمه الإمام، أو أحدُ القوم، أو تقدَّم بنفسه كما قدَّمناه^(١) عن "النهر".

[٥٠٦١] (قوله: مقامه) معمولٌ لمُحذوفٍ، أي: قائماً مقامه، لا لقوله: ((يتقدَّم))؛ إذ لا يقال: تقدَّمتُ مقامَ زيدٍ، ولا قعدتُ مجلسَ عمرو لعدم اتِّحادِ مادَّتَهما.

هذا، وقيدَ بقيامه مقامه لأنه لا يصيرُ خليفة قبل ذلك، لكنَّ هذا إذا لم ينوِ الخليفةُ الإمامةَ من ساعته؛ إما في "الخاتبة"^(٢) وغيرها: ((إمامٌ أحدثَ فقدَّم رجلاً من آخرِ الصفوف، ثم خرج من المسجد إن نوى الخليفةُ الإمامةَ من ساعته صار إماماً، فتفسدُ صلاةٌ مَنْ كان متقدِّماً عليه فقط، وإن نوى أن يكون إماماً إذا قام مقامَ الأوَّل وخرَجَ الأوَّل قبل أن يصلَ الخليفة إلى مكانه فسدت صلاتهم لخلو مكان الإمام عن إمام، وشرطُ جواز صلاة [١/٤٧٨ق/أ] الخليفة والقوم أن يصلَ الخليفة إلى المحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد، وإذا نوى الخليفةُ الإمامةَ من ساعته، وخرَجَ الإمام من المسجد قبل أن يصلَ الخليفة إلى المحراب لم تفسد صلاتهم؛ لأنه ما خلا المسجد عن الإمام)) اهـ.

[٥٠٦٢] (قوله: ناوياً الإمامة) قيدَ به إما في "الدراية": ((اتفقت الروايات على أن الخليفة

(قوله: أي: الصحراء أو المسجد ونحوه) المناسب أن يقول: أي: الصفوف في الصحراء أو موضع سجوده فيها على المعتمد إلخ.

(قوله: معمولٌ لمُحذوفٍ إلخ) إذا كان بمعنى الحدث لا يَرُدُّ على "الشارح" الاستدراك بما في "الخاتبة"، بل على أنه بمعنى المكان، وكونه بمعنى المكان غير المتبادر من عباراتهم، بل المتبادر منها أنه بمعنى الحدث.

(١) المقولة: [٥٠٤٦] قوله: ((استخف)).

(٢) "الخاتبة": كتاب الصلاة - فصل في الاستخلاف ١١٥/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

وإن لم يجاوزه، حتى لو تذكر فائتة، أو تكلم لم تفسد صلاة القوم؛ لأنه صار مقتدياً، ولو كان الماء في المسجد.....

لا يكون إماماً ما لم ينو الإمامة))، ومقتضاه أنه لا يكفي قيامه مقام الأول بدون النية.

٥٠٦٣ (قوله: وإن لم يجاوزه (الخ) أي: يجاوز الحد المذكور، وهذا مبالغة على مفهوم قوله: ((ولم يتقدم أحد (الخ)))، يعني: أنه على إمامته ما لم يتقدم أحد إلى مقامه ناوياً الإمامة، فإذا تقدم فقد خرج الأول عن الإمامة، وصار مقتدياً به وإن لم يجاوز الحد المذكور.

٥٠٦٤ (قوله: حتى لو تذكر (الخ) تفرغ على المفهوم المذكور، وهو أنه إذا تقدم أحد إلى مقامه فقد خرج الأول عن الإمامة وصار مقتدياً بالخليفة، سواء تجاوز المسجد ونحوه أو لا، وقوله: ((لأنه صار مقتدياً)) علة لقوله: ((لم تفسد صلاة القوم)))، أي: لأنه خرج عن كونه إماماً لهم وإن لم يخرج من المسجد ونحوه، فلا يضرهم كلامه أو حدته العمد ونحوه، واستشكل ذلك في "البحر"^(١) بما ذكروا: ((من أنه إذا استخلف لا يخرج الإمام عن الإمامة بمجرد، ولهذا لو اقتدى به إنسان من ساعته قبل الوضوء فإنه صحيح على الصحيح كما في "المحيط"، ولهذا^(٢) قال في "الظهيرية"^(٣) و"الخانية"^(٤): إن الإمام لو توضأ في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤد ركناً فإنه يتأخر الخليفة ويتقدم الإمام، ولو خرج الإمام الأول من المسجد وتوضأ، ثم رجع إلى المسجد وخليفته لم يؤد ركناً فالإمام هو الثاني)) اهـ.

ووفق في "النهر"^(٥) ب((حمل ما ذكروا على ما إذا لم يقم الخليفة مقام الأول ناوياً الإمامة، وما هنا على ما إذا قام مقامه ونوى الإمامة)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٢/١.

(٢) من ((لو اقتدى)) إلى ((في "المحيط" ولهذا)) ساقط من "الأصل".

(٣) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الأول في الاستخلاف والبناء والحدث والمسبوق واللاحق ق ٢٣/أ.

(٤) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في الاستخلاف ١١٦/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية")

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث ق ٥٨/ب.

قلت: لكنّه يخالفه ما في "الظهريّة" و"الخانيّة"^(١)، وقد يجابُ بأنّه لا يخرجُ عن الإمامة وهو في المسجد ما لم يَقمَ الثاني مقامه، فإنّ قام مقامه ناوياً لها صار إماماً، لكنّه ما لم يؤدِّ ركناً لم تتأكّد إمامته من كلّ وجهٍ، حتى إذا توضّأ الأوّل قبل خروجه من المسجد تنتقلُ الإمامة إليه لعدم تأكّد إمامة الخليفة، بخلاف ما إذا فعّل منافياً أو أدّى الثاني ركناً فإنّ الإمامة تثبّتُ للثاني قطعاً بلا انتقال.

(تنبيه)

علّم مما مرّ^(٢) أنّ شروط الاستخلاف ثلاثة: الأوّل استجماعُ شرائط البناء المارّة، [١/٤٧٨ ق/ب] الثاني أن يكون قبل مجاوزة الإمام الحدّ المذكور، الثالث أن يكون الخليفة صالحاً للخلافة.

وأثّ حكم الاستخلاف صيرورةُ الثاني إماماً، وخروجُ الأوّل عن الإمامة وصيرورتهُ في حكم المقتدي بالثاني، وأنّ الثاني إنّما يصيرُ إماماً ويخرجُ الأوّل عن الإمامة بأحدِ أمرين: إمّا بقيام الثاني مقام الأوّل بنوي صلاة الإمام، أو بخروج الأوّل عن المسجد، حتى لو استخلف رجلاً وهو في المسجد بعدُ ولم يَقمَ الخليفة مقامه فهو على إمامته، حتى لو جاء رجلٌ فاقتدى به صحّ اقتداؤه، ولو أفسدَ صلاته فسدت صلاة الجميع، وتأمّله في "البدائع"^(٣).

(فرغ)

في "التارخانيّة"^(٤) عن "الصبريّة": ((لو أمّ قوماً على شاهق جبلٍ، فألقتهُ الريحُ ولم يُدرَ أحيى أم ميت؟ ولم يستخلفوا أحداً في الحال فسدت صلاتهم)).

(قوله: ولم يستخلفوا أحداً في الحال إلخ) ظاهرُ قوله: ((ولم يستخلفوا إلخ)) أنّهم لو استخلفوا لا تُفسدُ مع أنّه لم يوجد الحدث السماويّ، والإلقاء المذكور نادرُ الوجود أيضاً.

(١) "الخانيّة": كتاب الصلاة - فصل في الاستخلاف ١١٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ٣- وما بعدها "در".

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان حكم الاستخلاف ٢٣٢/١.

(٤) "التارخانيّة": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر ((الاستخلاف)) ٧٠٢/١.

لم يَحْتَجْ للاستخلاف.

(واستئنافه أفضل) تحرُّراً عن الخلاف (ويتعيَّن) الاستئناف إن لم يكن تشهداً (لجنون أو حدثٍ عمداً).....

[٥٠٦٥] (قوله: لم يَحْتَجْ للاستخلاف) لما مرَّ^(١) من أنه جائز لا متعيَّن، ولأنه باقٍ على إمامته، فلم يخلُ المسجد عن إمامٍ بخلاف ما إذا خرجَ من المسجد فإنَّ صلاة القوم تفسدُ لخلوِّ مقامه عن إمامٍ، ويوجد في بعض النسخ زيادةٌ، وهي: ((فلو استخلفَ لم تفسدُ صلاته)).

[٥٠٦٦] (قوله: واستئنافه أفضل) أي: بأنَّ يعملَ عملاً يقطعُ الصلاة، ثم يشرعَ بعد الوضوء، "شرنبلالية"^(٢) عن "الكافي"، وفي "حاشية أبي السَّعود"^(٣) عن "شيخه": ((لو لم يعملَ ما يقطعُ الصلاةَ، بل ذهب على الفور فتوضأ ثم كبرَ ينوي الاستئناف لم يكن مستأنفاً بل بانياً)) اهـ.

قلت: هذا ظاهرٌ في المنفرد؛ لأنَّ ما نواه هو عينُ صلاته من كلِّ وجهٍ بخلاف الإمام أو المقتدي، تأمل.

[٥٠٦٧] (قوله: إن لم يكن تشهداً) يعني: إن لم يكن قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ^(٤)، فلو حصلتُ بعده لا تفسدُ صلاته؛ لأنَّها قد تَمَّتْ حتى على القول بفرضية الخروج بصنعه، أمَّا في الحدث العمدِ فظاهر، وأمَّا في الجنون والإغماء والاحتلام فلأنَّ الموصوف بها لا يخلو عن اضطرابٍ أو مُكْثٍ يصيرُ به مؤدياً جزءاً من الصلاة مع الحدث، وكيفما كان فالصنعُ منه موجودٌ كما في "البحر"^(٥)

(١) الموقلة [٥٠٦٤] قوله: ((حتى لو تذكر إلخ)).

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٢٢٣/١.

(٤) من ((يعني)) إلى ((التشهد)) ساقط من "٣".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٥/١ بتصرف.

أو خروجه من مسجدٍ بظنٍّ حدث.....

وغيره، لكن اعترضَ بأنَّ المراد وجودُ عملٍ يُنافي الصلاةَ عمداً، ولا عمداً من هؤلاء كما في "شرح العلامة المقدسي".

[٥٠٦٨] (قوله: أو خروجه من مسجدٍ) المراد مجاوزة [١/٤٧٩ق/أ] الحدَّ المتقدم^(١) أعمَّ من أن يكون في صحراء أو مسجدٍ أو جبانة أو دار.

[٥٠٦٩] (قوله: بظنٍّ حدثٍ) بأنَّ خرجَ منه شيءٌ فظنَّ أنَّه دمٌ مثلاً، وظاهره أنَّه لو لم يكن للظنِّ دليلٌ - بأنَّ شكَّ في خروج ريحٍ ونحوه - يستقبلُ مطلقاً بالانحرافِ عملاً بما هو القياس، لكنَّ لم أره منقولاً، "بحر"^(٢). وقد بظنَّ الحدث لأنَّه لو ظنَّ أنَّه افتتحَ بلا وضوءٍ، أو أنَّ مائةً مسجِه انقضت، أو أنَّ عليه فاتئةٌ، أو رأى سراً فظنَّه ماءً وهو متيمِّمٌ، أو حُمرةٌ في ثوبه فظنَّها نجاسةً فانصرفَ تفسدُ بالانحراف وإنَّ لم يخرج من المسجد؛ لأنَّه انصرفَ على سبيل الرُقُص، ولهذا لو تحقَّقَ ما توهمه يستقبلُ، وهذا هو الأصل، والاستخلافُ كالخروج من المسجد؛ لأنَّه عملٌ كثيرٌ فتبطلُ، "بحر"^(٣).

أي: لو استخلفَ فتبينَ أنَّه لم يُحدثْ فسدت صلاته وإنَّ لم يخرج من المسجد؛ لوجودِ العمل الكثير من غير عذرٍ، بخلاف ما إذا تحقَّقَ ما توهمه من العذر فإنَّ العملَ غيرُ مفسدٍ لقيام العذر، فكان الاستخلافُ كالخروج من المسجد يُحتاجُ لصحَّته قصدُ الإصلاح وقيام العذر، كذا في "العناية"^(٤).

٤٠٥/١

(قوله: لكن اعترضَ بأنَّ المراد إلخ) نصُّ عبارة "المقدسي": ((ورَدَّ بأنَّ الخروج يصنعه أن يعمل عملاً يُنافي الصلاةَ عمداً تحقيقاً للخروج منها، والاضطرابُ في هذه الحالة ليس بهذه المثابة، إذ لا عمدٌ للمغمي عليه والمجنون والنائم، ولو صَحَّ منهم أداءُ فرضٍ لكانوا من أهل التكليف، وهو خلاف الإجماع، إذ الخطابُ موضوعٌ عنهم، نعم الأمرُ في النوم سهلٌ، وسيجيءُ في الاثني عشريةً ما تصيرُ به المسألة حليَّة)) اهـ.

(١) - ص - "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٥/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٤/١.

(٤) "العناية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٢-٣٣٣ (هامش "فتح القدير").

(أو احتلام) بنوم، أو تفكر، أو نظير، أو مس بشهوة (أو إغماء أو قهقهة) لندرتها.
(وكذا) يجوز له أن (يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المفروض) لحديث "أبي بكر" الصديق رضي الله عنه ^(١)،

[٥٠٧٠] (قوله: أو احتلام إلخ) الأحسن: أو موجب غسل ليشمل الحيض، "قهستاني" ^(٢).
وأراد بالاحتلام الإماء؛ لأن خروج المني بغير نوم لا يسمى احتلاماً، وأفاد أن النوم نفسه غير مفسد، لكن هذا إذا كان غير عمداً؛ إما في "حاشية نوح أفندي": ((النوم إما عمداً أو لا، فالأول ينفض الوضوء ويمنع البناء، والثاني قسمان: ما لا ينقض الوضوء ولا يمنع البناء كالنوم قائماً أو راکعاً أو ساجداً، وما ينقض الوضوء ولا يمنع البناء كالمرضى إذا صلى مضطجعا فنام، ينتقض وضوؤه على الصحيح وله البناء، فغير العمد لا يمنع البناء اتفاقاً سواء نقض الوضوء أو لا بخلاف العمد)) اهـ ملخصاً.

[٥٠٧١] (قوله: لندرتها) أي: ولفعل المنافي في صورة الحدث العمد.
[٥٠٧٢] (قوله: إذا حصر) بكسر ثانيه وفتح أوله أو ضمه مبنياً للفاعل أو للمفعول، ويأنه في "البحر" ^(٣).

[٥٠٧٣] (قوله: عن قراءة قدر المفروض) فلو قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالإجماع كما في "الهداية" ^(٤) و"الدرر" ^(٥) وكثير من كتب المذهب، قال في "البحر" ^(٦): ((وذكره

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧) كتاب الأذان - باب إن جعل الإمام ليؤتم به، ومسلم (٤١٨) كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما، والنسائي ١٠١/٢ - ١٠٢ كتاب الإمامة - باب الانتماء بالإمام يصلي قاعداً من حديث عائشة.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل سبق الحدث للمصلي ١١٤/١ يتصرف يسير.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٣/١.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٩/١.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٥/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٣/١.

فإنه لما أحسَّ بالنبي ﷺ حُصِرَ عن القراءة فتأخَّر، فتقدَّم النبي ﷺ وأتمَّ الصلاة، فلو لم يكن جائزاً لما فعله.....

في "المحيط" بصيغة: قيل، وظاهره أنَّ المذهب الإطلاقي، وهو الذي ينبغي اعتماده؛ إما صرَّحوا به في فتح المصلي على إمامه بأنها لا تفسد على الصحيح، سواء قرأ الإمام ما تجوز به الصلاة أو لا، فكذا هنا [١/٤٧٩ق/ب] يجوز الاستخلاف مطلقاً)) اهـ.

ويُبدؤه في "الشرنبلالية"^(١) بما في "شرح الجامع الصغير": ((أنَّ الاستخلاف هنا لا يُفسد كالفتح، والفتح لو أفسد فليس لأنه عملٌ كثير، بل لأنه غير محتاج إليه، وهنا هو محتاج إليه)) اهـ. قال في "الشرنبلالية"^(٢): ((والاحتياج للإتيان بالواجب أو بالمسنون)) اهـ. وبه يندفع ما في "النهر"^(٣) من التفرقة بينهما: ((بأنَّ الاستخلاف هنا عملٌ كثير بلا حاجة)).

قلت: وقد يقال: الحاجة مسلمة في الواجب، ولذا يستخلف للإتيان بالسلام، أمَّا المسنون فلا، ويمكن حمل قوله في "الهداية": ((ما تجوز به الصلاة)) على ما يشمل الواجب كما قدَّمنا أوَّل باب الإمامة من حمل قول "الكافي" بتقديم الأعلَم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة، تأمل.

[٥٠٧٤] (قوله: فإنه لما أحسَّ عبارة "البدائع"^(٤)): ((فإنه كان يصلي بالناس بجماعة بأمر رسول الله ﷺ في مرضه الذي توفي فيه، فوجد ﷺ خفةً فحضر، فلما أحسَّ إلخ)).

[٥٠٧٥] (قوله: لما فعله) أي: النبي ﷺ، وما كان جائزاً له يكون جائزاً لأُمَّته، هو الأصل

(قوله: أي: النبي ﷺ إلخ) أو الضمير لـ "أبي بكر" ويكون فعله وتقريره دليل الجواز، لكن لا يتم هذا إلا إذا كان اقتدى بـ "أبي بكر" ثم استخلفه، وقد كان هذا في قصَّة قضاء لا في مرض وفاته، وإنما احتجنا لهذا لأنَّ الاستخلاف لمن ليس معه في الصلاة لا يجوز، "سندي".

(١) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٨/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط جواز الاستخلاف ٢٢٦/١.

"بدائع"^(١). وقالوا: تفسدُ، وبِعكسِ الخلاف لو حُصِرَ ببولٍ أو غائطٍ، ولو عَجَزَ عن ركوعٍ وسجودٍ هل يَسْتَخْلِفُ كالقراءة؟ لم أره (لِحَجَلٍ) أي: لأجلِ حَجَلٍ أو خوفٍ اعْتَرَاهُ.....

لكونه قدوةٌ لهم، "بدائع"^(١).

[٥٠٧٦] (قوله: وقالوا: تفسدُ) أي: لأنه يندُرُ وجوده فكان كالجنباء، وقيل: إنه يُتِمُّهَا بلا قراءة عندهما، قال في "البحر"^(٢): ((والظاهر أنَّ عنهما روايتين)).

[٥٠٧٧] (قوله: وبِعكسِ الخلاف) أي: فيجوزُ الاستخلافُ عندهما لا عند "الإمام"، "ط"^(٣).

[٥٠٧٨] (قوله: لو حُصِرَ) أي: مُنِعَ عن المضيِّ في الصلاة بسببِ بولٍ إلخ.

[٥٠٧٩] (قوله: لم أره) كذا في "شرح المنتقى" لـ "الباقاني" عن بعض الأفاضل بلفظ: ((هذه المسألة لم نظفرُ بنقلها)) اهـ.

ورأيتُ بهامش "الخزان"^(٤) بخطَّ "الشارح": ((قلتُ: ظاهرُ كلامهم لا؛ لتعليقهم بوروده - يعني الاستخلافَ - على خلاف القياس)) اهـ.

أقول: ويؤيِّدُهُ ما في "البحر"^(٥) حيث قال: ((وقيَّدَ بالمتع عنها - أي: عن القراءة - لأنه لو أصاب الإمام وجعٌ في البطن فاستخلفَ رجلاً لم يَجْزُ، فلو قعد وأتمَّ صلاته جاز)) اهـ. فأفاد أنه لو عَجَزَ عن القيام أو عن الركوع والسجود لوجعٍ يُتِمُّ قاعداً لجواز اقتداء القائم بالقاعد، فلا حاجة إلى الاستخلاف، فافهم.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط جواز الاستخلاف ٢٢٦/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٤/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٢٥٧/١ عن "شرح المنتقى".

(٤) لم نعرُ عليها في هامش "الخزان" الذي بين أيدينا.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٤/١.

(ولا) يستخلف إجماعاً (لو نسي القراءة أصلاً) لأنه صار أمياً (أو أصابه عطف على المنفي) (بول كثير) أي: نجس مانع من غير سبق حديثه،

[١/ق/٤٨٠/أ] صلاة القوم، "ط"^(١) عن "البحر".
 (٥٠٨٠) (قوله: ولا يستخلف الخ) أي: ولا يني لو كان منفرداً؛ لأنه صار أمياً، فبطلت

أقول: لم أر هذه العبارة في "البحر"، وكتبت فيما علّقته عليه^(٢): ((لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته، أمّا صلاتهم ففسادها ظاهر؛ لأنّ إمامهم صار أمياً، وأمّا صلاة الإمام ففي الفصل السابع من "الذخيرة": أنّ القارئ إذا صلى بعض صلاته، فنسي القراءة وصار أمياً فسدت عنده ويستقبلها، وعلى قولهما لا تفسد، ويُنِي عليها استحساناً، وهو قول "زفر") اهـ.

(٥٠٨١) (قوله: عطف على المنفي) أي: على ما دخل عليه حرف النفي في المتن، وهو قوله: ((لو نسي)).

(قول "الشارح": لأنه صار أمياً) أي: فلم يبق أهلاً لإمامة القارئ، وإذا لم يصلح إماماً لا يصلح أن يستخلف؛ لأنه نائب عنه، ولا تصح له الإنابة إلّا إذا كان أهلاً لما أناب فيه، ولأنه بصيرورته أمياً فسدت صلاتهم، والفاسد لا يمكن تداركه. ثمّ الظاهر أنّ صلاته لنفسه صحيحة، فيتمها كصلاة الأمي، ولا يكون كإمامة الأمي للقارئ؛ لأنّ ذلك ترك القراءة مع القدرة عليها، وهذا شارح في صلاته وهو قارئ، فقد كان حين الشروع أهلاً لها، وأمّا حال البقاء فهم لم يبقوا مصلين لفساد صلاتهم، وليس عليه انتظارهم كما مرّ، "رحمتي". اهـ "سندي".

(قول "المصنف": أو أصابه بول كثير) ولو أصابت ثوبه نجاسة إن أمكنه النزع - بأن وجد ثوباً آخر - فنزع من ساعته أحزاه، وإن لم يمكنه فإن أدّى جزءاً من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالإجماع، وإن لم يؤدّ جزءاً من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تفسد وإن طال، وإن أمكنه النزع من ساعته فلم ينزع ولم يؤدّ جزءاً من الصلاة اختلف أصحابنا: قال "أبو حنيفة" و"أبو يوسف": تفسد صلاته، كذا في "المحيط". اهـ "سندي".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٢٥٧/١.

(٢) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٣/١، عند قوله:

((ولا يجوز الاستخلاف بالإجماع)).

فلو منه فقط بَنَى (أو كَشَفَ عورتَه في الاستنجاء) أو المرأة ذراعها للوضوء (إذا لم يُضْطَرَّ له) فلو اضْطُرَّ لم تَفْسُدْ (أو قرأ في حالة الذهاب أو الرجوع) لأدائه ركناً...

[٥٠٨٢] (قوله: فلو منه) أي: مِنْ سَبَقِ حَدْثِهِ فقط بنى، أمّا لو كان منه ومن خارج فلا يَبْنِي، "بجر"^(١).

[٥٠٨٣] (قوله: إذا لم يُضْطَرَّ له إلخ) قال في "الحاشية"^(٢): ((قال الإمام "أبو عليّ النسفي": إن لم يجد بُدّاً من ذلك لم تفسد صلاته، وإلا - بأنْ تَمَكَّنَ من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القميص - فسدت، وكذا المرأة لها أن تكشف عورتها وأعضائها في الوضوء إذا لم تَجِدْ بُدّاً من ذلك، وقال بعضهم: إذا كشف عورته في الوضوء لا يَبْنِي، وكذا المرأة، والصحيح هو الأوّل؛ لأنّ جواز البناء للمرأة منصوصٌ عليه مع أنّها تكشف عورتها في الوضوء ظاهراً)) اهـ.

قال "نوح أفندي": ((وصحّح "الزيلعي"^(٣) الثاني، والاعتماد على تصحيح "قاضي خان"^(٤) أولى، ولهذا اختاره "المصنّف"، يعني: صاحب "الدرر"^(٥))) اهـ.

لكن في "الفتح"^(٦) عن "الزيلعي"^(٧): ((أنّ الفساد مطلقاً ظاهر المذهب)).

[٥٠٨٤] (قوله: لأدائه ركناً) هذا يقتضي أنّ الحدث سَبَقَهُ في حالة القيام؛ لأنّ القراءة

٤٠٦/١

(قوله: هذا يقتضي أنّ الحدث سَبَقَهُ إلخ) ويقتضي أيضاً أنّه منفرد أو إمام؛ لأنّ القراءة ليست ركناً على المقتدي، فإذا قرأ في ذهابه أو رجوعه لا يقال: إنّهُ أدّى ركناً إلخ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩١/١ بتصرف يسير.

(٢) "الحاشية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٣٥/١ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٦/١.

(٤) "الحاشية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٣٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٧/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٢٩/١.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٦/١.

مع حدثٍ أو مشيٍّ بخلاف تسبيحٍ في الأصحَّ (أو طَلَبَ الماءَ بالإشارة أو شَرَاهُ.....

لا تكون ركنًا في غيره، ثم رأيتُ في "المعراج" عن "المجتبى": ((أحدثَ في قيامه، فسبَّحَ ذاهبًا أو جائيًا لم تفسدُ، ولو قرأ فسدت، ولو أحدثَ في ركوعه أو سجوده لا تفسدُ بالقراءة)) اهـ. ورأيتُ مثله في "كافي النسفي"^(١)، فليحفظ.

[٥٠٨٥] (قوله: مع حدثٍ أو مشيٍّ) نشر مرتَّب، "ح"^(٢).

[٥٠٨٦] (قوله: في الأصحَّ) متعلِّق بقوله: ((قرأ)) ويقول: ((بخلاف تسبيح))، ومقابلُهُ - كما في "الزليعي"^(٣) - : ((أنه لو قرأ ذاهبًا تفسدُ، وآيًّا لا، وقيل بالعكس، وقيل: لو أحدثَ راکعًا، ورفعَ رأسه قائلاً: سمع الله لمن حمده لا يَبني)) اهـ.

يعني: وإن أراد بهذا الرفع الانصراف لا الأداء، وإلا فسدت وإن لم يُسمَّع كما يُعلم مما سيأتي^(٤).

[٥٠٨٧] (قوله: أو طَلَبَ الماءَ بالإشارة) [١/٤٨٠ ق/ب] كذا في متن "الدرر"^(٥)، ومثله في "الحاشية"^(٦) و"السراج"^(٧)، واستشكلهُ "الشربلاني"^(٨) بمسألة درءِ المارِّ بالإشارة، وبمسألة ما إذا طُلِبَ من المصلِّي شيء فأشارَ بيده أو رأسه بنعم أو بلا لا تفسدُ، وبأنَّ "ابن أمير حاج" ذَكَرَ في "الحلبة"^(٩): ((أنَّ القولَ بالفساد في ردِّ المصلِّي السلامَ بيده لم يُعرفَ أنَّ أحدًا من أهل المذهب

(١) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث ١/٣٥ أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٦/٨.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١/١٤٥-١٤٦ يتصرف.

(٤) المقولة [٥١٦٥] قوله: ((ولو لم يرد الأداء)).

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٩٧.

(٦) لم نعر عليها في المطبوعة التي بين أيدينا.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢١٢ أ.

(٨) "الشربلانية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٩٧ هامش "الدرر والغرر".

(٩) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٥٨ ب.

بالمعاطة) للمنافاة، أو جاوزَ ماءً إلى آخرٍ إلا قَدَرَ صَفَيْنِ، أو لنسيانٍ، أو زحمَةٍ، أو كونهِ بئراً؛ لأنَّ الاستقاءَ يمنعُ البناءَ.....

نَقَلَهُ، بل المنقولُ عنهم عدمه))، وقال في "البحر"^(١): ((إنَّه الحقُّ، وإنما ذكره بعضُ المشايخ استنباطاً)) كما سيأتي^(٢) بيَّانه في الباب الآتي، قال "الشرنبلالي"^(٣): ((فلا يُعَدُّ أن يكونَ عدمُ الفساد بطلبِ الماء بالإشارة كَرَدِّ السلام وغيره بها))، وأجاب "الرَّحْمَتِي"^(٤): ((بأنَّ طلبَ الماء بالإشارة وقوله منه يصيرُ مجموع ذلك عملاً كثيراً؛ لأنَّه عقدُ هبةٍ أو إجارةٍ، وهو منافٍ للصلاة كالشراء بالمعاطة، وليس هذا كَرَدِّ السلام بالإشارة لِمَنْ تدبَّر)).

[٥٠٨٨] (قوله: بالمعاطة) قَيَّدَ به لظهورِ الفساد بالإيجاب والقبول، "درر"^(٥).

[٥٠٨٩] (قوله: للمنافاة) عِلَّةٌ للمسألتين، قال في "الشرنبلالية"^(٦): ((وهذا مبنيٌّ على أحدِ تفسيرَي العملِ الكثير)) اهـ. وهو ما لو رآه راءٍ من بعيدٍ لا يشكُّ أنَّه ليس في الصلاة.

[٥٠٩٠] (قوله: أو لنسيانٍ) هو وما بعده عطفٌ على المستثنى، وهو ((قدَّر)). اهـ "ح"^(٧).

قال في "شرح المنية"^(٨): ((ولو وجَدَ في الحوض موضعاً للتوضيِّ فتجاوزَ إلى موضعٍ آخرٍ إنْ لعذرٍ كضيِّقِ مكانِ الأوَّلِ بنى، وإلاَّ فلا، ولو قصَدَ الحوضَ وفي منزله ماءً أقربَ منه إنْ كان البُعدُ قَدَرَ صَفَيْنِ لا تفسدُ، وإنْ أَكثَرَ فسدت، وإنْ كان عادتهُ التوضيُّ من الحوض ونسيَ الماء الذي في بيته وذهَبَ إلى الحوض بنى، ولو كان الماءُ بعيداً وبقره بئرٌ يتركُ البئرَ؛ لأنَّ النزعَ يمنعُ البناءَ على المختار، وقيل: لا يمنعُ إنْ عَلِمَ غيرُهُ)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٩/٢، وقوله: ((وإنما ذكره... الخ)) نقله عن ابن أمير حاج.

(٢) الموقلة [٥١٦٥] قوله: ((ولو لم يرد الأداة)).

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٨/١ بتصرف يسير (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٨/١ بتصرف.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٨٦/ب.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في الحدث في الصلاة ص ٤٥٤.

على المختار (أو مكثَ قدرَ أداءِ ركنٍ) وإن لم ينوِ الأداء (بعدَ سبقِ الحدث) ^(١)
 إلّا لعذرٍ كنومٍ ورُعافٍ.
 (وإذا ساءَ له البناءُ توضّأً) فوراً بكلِّ سنّةٍ (وبنّى على ما مضى).....

[٥٠٩١] (قوله: على المختار) أي: وإن لم يكن عنده ماءٌ غيره كما علمت، فافهم.
 [٥٠٩٢] (قوله: إلّا لعذرٍ) وكذا لو تفكّرَ فيمنُ يقدّمه للصلاة إذا لم ينوِ بقيامه حالَ تفكّره
 الأداء كما في "التارخانيّة" ^(٢).
 [٥٠٩٣] (قوله: توضّأً) أي: إن وجدَ ماءً، وإلّا تيمّم كما يُعلم من قولهم في التيمّم: أو عيّد
 ولو بناءً، "رملّي".

قلت: بل صرّح به في "البدائع" ^(٣) هنا وقال: [١/٤٨١ق/أ] ((لأنّ ابتداء الصلاة بالتيمّم
 جائز، فالبناءُ أولى، فإن تيمّم ثم وجدَ الماءَ فإنَّ وجدهُ بعدَ ما عاد إلى مقامه استقبِل، وإن قبله في
 الطريق فالقياسُ كذلك، وفي الاستحسان يتوضّأ وينوي)) اهـ.
 [٥٠٩٤] (قوله: فوراً) أي: بلا مكثٍ قدرَ أداءِ ركنٍ بلا عذرٍ كما عُلِمَ مما قبله.
 [٥٠٩٥] (قوله: بكلِّ سنّةٍ) أي: من سنن الوضوء؛ لأنّ ذلك من باب إكماله، فكان من
 توابعه، فيتحمّل كما يتحمّل الأصل، "بدائع" ^(٤). فلو غسلَ أربعاً لا يبيني، "تارخانيّة" ^(٥).

(١) في "د" زيادة: ((وإن لم ينوِ الأداء بعد سبق الحدث)) قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان الخليفة
 أدى ركناً من الصلاة لم يجز للإمام أن يأخذ الإمامة مرة ثانية، ولكنه يقتدي بالخليفة، وإن لم يكن أدى ركناً لكنه
 قام في المحراب، قال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف: له أن يأخذ الإمامة وقال محمد: لا يجوز. حاشية "الدرر"
 للشيخ إسماعيل النابلسي.

(٢) "التارخانيّة": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر: الحدث في الصلاة ٦٩١/١ عن "نوادير بشر" عن أبي يوسف.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل شروط جواز البناء ٢٢٢/١ باختصار.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل شروط جواز البناء ٢٢٢/١ بتصرف.

(٥) "التارخانيّة": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر: الحدث في الصلاة ٦٨٩/١ نقلاً عن الصدر الشهيد.

بلا كراهةٍ (وَيْتَمُّ صَلَاتُهُ ثَمَّةً) وهو أولى تقليلًا للمشئي (أو يعودُ إلى مكانِهِ) لِيَتَّحِدَ مكانُها (كمنفردٍ) فَإِنَّهُ مُحَيَّرٌ، وهذا كُلُّهُ^(١) (إِنْ فَرَعَ خَلِيفَتُهُ، وَإِلَّا عَادَ إِلَى مَكَانِهِ) حَتَّى لَوْ بَيْنَهُمَا مَا يَمْنَعُ الْاِقْتِدَاءَ (كالمقتدي إذا سَبَقَهُ الحدث).
(و) اعْلَمْ أَنَّهُ (إِنْ تَعَمَّدَ عَمَلًا يُنَافِيهَا بَعْدَ جُلُوسِهِ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ) وَلَوْ بَعْدَ سَبْقِ حَدْثِهِ

[٥٠٩٦] (قوله: بلا كراهةٍ) لَكِنْ تَقَدَّمَ^(٢) أَنَّ الْاِسْتِنَافَ أَفْضَلُ.
[٥٠٩٧] (قوله: كمنفردٍ) أَفَادَ أَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ فِي الْإِمَامِ، وَأَمَّا الْمَقْتَدِي فَذَكَرَهُ بَعْدُ.
[٥٠٩٨] (قوله: وهذا كُلُّهُ) أَي: تَخْيِيرُ الْإِمَامِ بَيْنَ الْعَوْدِ إِلَى مَكَانِهِ وَعَدَمِهِ.
[٥٠٩٩] (قوله: وَإِلَّا عَادَ إِلَى مَكَانِهِ) أَي: الَّذِي كَانَ فِيهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ مِمَّا يَصِحُّ فِيهِ الْاِقْتِدَاءُ؛ لِأَنَّهُ بِالِاسْتِحْلَافِ خَرَجَ عَنِ الْإِمَامَةِ وَصَارَ مَقْتَدِيًّا بِالْخَلِيفَةِ كَمَا مَرَّ^(٣).
[٥١٠٠] (قوله: لَوْ بَيْنَهُمَا مَا يَمْنَعُ الْاِقْتِدَاءَ) لِأَنَّ شَرْطَ الْاِقْتِدَاءِ اتِّحَادُ الْبَقْعَةِ، "بِدَائِعٍ"^(٤).
[٥١٠١] (قوله: كالمقتدي) أَي: أَصَالَةٌ.
[٥١٠٢] (قوله: إِنْ تَعَمَّدَ عَمَلًا يُنَافِيهَا) أَي: يُنَافِي الصَّلَاةَ كَالْتَهْقِيقِهَا، فَلَوْ تَعَمَّدَهَا بَعْدَ جُلُوسِهِ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ فَصَلَاتُهُ تَامَةً وَإِنْ بَطَلَ وَضُوْءُهُ - لَوْجُودُهَا فِي أَتْنَاءِ الصَّلَاةِ - دُونَ وَضُوْءِ الْقَوْمِ خُرُوجِهِمْ مِنْهَا بِحَدَثٍ إِمَامِهِمْ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَسَيَأْتِي^(٦).
[٥١٠٣] (قوله: وَلَوْ بَعْدَ سَبْقِ حَدْثِهِ) نَصٌّ عَلَيْهِ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٧)، وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا، فَفِيهِ رَدُّ

(١) ((كَلَّة)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٢) الْمَقُولَةُ [٥٠٦٦] قَوْلُهُ: ((وَاسْتِنَافُهُ أَفْضَلُ)).

(٣) الْمَقُولَةُ [٥٠٦٤] قَوْلُهُ: ((حَتَّى لَوْ تَذَكَرَ الْخ)).

(٤) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْاِسْتِحْلَافِ ٢٣٢/١ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ ٣٩٦/١ بِتَصْرِفٍ.

(٦) الْمَقُولَةُ [٥١٥٨] قَوْلُهُ: ((وَلِذَا الْخ)).

(٧) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ وَالْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ ١٤٨/١.

(تَمَّتْ) لتمام فرائضها، نعم تعادُ لترك واجب السلام (ولو) وَجِدَ المنافي (بلا صنعه) قبل القعود بَطَلَتْ اتفاقاً ولو (بعده بَطَلَتْ).....

لِما في "الحلبة"^(١): ((من أنَّها تبطلُ عنده لعدم الخروج بصنعه لا عندهما))، ووجه الردّ - كما في "البحر"^(٢) - ((أنَّه إذا أتى بمنافٍ بعد سبق الحدث فقد خرَّجَ منها بصنعه)).

[٥١٠٤٦] (قوله: تَمَّتْ) أي: صحَّتْ؛ إذ لا شكَّ أنَّها ناقصةٌ لترك الواجب، "ط"^(٣).

[٥١٠٥١] (قوله: نعم تُعادُ) أي: وجوباً، "ط"^(٤).

[٥١٠٦١] (قوله: ولو وَجِدَ المنافي) أي: سوى الحدث السماويِّ المتقدِّم؛ لأنَّه وإن كان مُنافياً قياساً لكنَّ الشرع اعتبره غير مُنافٍ، أفاده "ح"^(٥).

[٥١٠٧١] (قوله: بلا صنعه) مقابلُ قوله: ((إنَّ تعمُّدَ إلخ)).

[٥١٠٨١] (قوله: ولو بعده بطلت) أي: بعد القعود قدرَ التشهُد، وشَمِلَ ما لو سلَّم الإمام وعليه سهوٌ، فعرضَ واحدٌ مما سيُجيءُ فإنَّ سجدةً بطلت، وإلا فلا، ولو سلَّم القومُ [١/٤٨١/ب]

(قوله: ووجه الردّ - كما في "البحر" - أنه إذا أتى إلخ) فإنَّ الشرع اعتبره بعد سَبْقِ الحدث في الصلاة، فالخروجُ بصنعه وَجِدَ وهو فيها فُتِّمَ به، لكن يلزمُ على هذا أداءُ فرضٍ من فروض الصلاة على غير طهارة وهو غير صحيح، والشارعُ إنما اعتبره غيرَ خارجٍ عنها بسبقِ الحدث لا أنَّه متطهَّر، فما في "الحلبة" هو الموافق، وما في "الزيلعي" يُحمَلُ على قولهما.

(قوله: وشمل ما لو سلَّم الإمام وعليه سهوٌ إلخ) كذا ذكره في "البحر" عن "الزيلعي"، وهو غيرُ ظاهر، فإنَّه كيف يتأتَّى له السجودُ للسهو بعد قدرته على التيمُّم مع أنَّه ارتفضت طهارته برؤية الماء؟! فلا يكونُ بسجوده عائداً للصلاة، بل تَمَّتْ بسلامه قبله، وكذا يقال في مضيِّ مدَّة مسحهِ ونحو ذلك من العوارض، تأمَّل.

(١) "الحلبة": فرائض الصلاة - الخروج بصنعه ٢/٧٧/أ - ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٣٩٦.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ١/٢٥٨.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ١/٢٥٨.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ١/٨٦.

في المسائل الاثني عشرية عنده، وقالوا: صحّت،.....

قبل الإمام بعدما قعدَ قَدَرَ التشهُّد، ثم عَرَضَ له واحدٌ منها بطلت صلاته دون القوم، وكذا إذا سجّد هو للسهو ولم يسجد القومُ ثم عَرَضَ له، "بحر"^(١).

المسائل الاثني عشرية

٥١٠٩ (قوله: في المسائل الاثني عشرية) اشتهرت هذه النسبة، وهي خطأ عند أهل العربية؛ لأنّ العدد المركّب العَلَمِيّ إنما يُنسَبُ إلى صدره، فتقول في خمسة عشر علماً لرجلٍ أو غيره: خمسيّ، وغير العَلَمِيّ لا يُنسَبُ إليه، "بحر"^(٢) و"نهر"^(٣).

٥١١٠ (قوله: عنده) أي: عند "أبي حنيفة"، ووجه بطلانها عنده على ما خرّجه "البردعي": ((أنّ الخروج من الصلاة بصنع المصلّي فرضٌ عنده؛ لأنّه لا يمكن أداء فرضٍ آخرَ إلّا بالخروج من الأولى، وما لا يتوصّل إلى الفرض إلّا به يكون فرضاً))، وقال "الكرخي": ((هذا غلط؛ لأنّ الخروج قد يكون تعصية كالحديث العمد، ولو كان فرضاً لاختصّ بما هو قرينة وهو السلام، فلا خلاف بينهم في أنّ الخروج بصنعه ليس فرضاً، وإنما قال "الإمام" بالبطلان في هذه المسائل لمعنى آخر، وهو أنّ العوارض الآتية مغيرة للفرض كروية المتيمّم ماءً، فإنّه كان فرضه التيمّم فتغيّر إلى الوضوء، وكذا بقيّة المسائل، بخلاف الكلام فإنّه قاطع لا مغيّر، والحدث العمد والقهقهة ونحوهما مبطلّة لا مغيرة))، وأيّده في "البحر"^(٤) بما في "المجتبي": ((بأنّ عليه المحقّقين من أصحابنا، وبأنّه صحّحه "شمس الأئمة")، لكن قدّمنا^(٥) في فرائض الصلاة عن "المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية" للعلامة "الشرنبلالي" تأييداً لكلام "البردعي": ((بأنّه قد مشى على افتراض الخروج بصنعه

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠/١ نقلاً عن الزيلعي.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٨/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٦/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٩/١.

(٥) المقولة [٣٩٠٥] قوله: ((والصحيح إلخ)).

ورجَّحَهُ "الكمال"، وفي "الشرنبلالية": ((والأظهر قولهما بالصحة في الاثني عشرية))، وهي ما ذكره بقوله:
(كما تبطل) لو فرغ بالفاء - كما في "الدر" ^(١) -

صاحب "الهداية" ^(٢)، وتبعه الشراح وعامة المشايخ وأكثر المحققين، والإمام "النفسي" في "الوافي" و"الكافي" ^(٣) و"الكنز" ^(٤) وشروحه ^(٥)، وصاحب "المجمع"، وإمام أهل السنة الشيخ "أبو منصور الماتريدي" ^(٦).

[٥١١١] قوله: ورَّجَّحَهُ "الكمال" ^(٦) إلخ) أقول: إنَّ "الكمال" لم يرجَّح قولهما صريحاً، وإنما بحث في توجيه كلام "الإمام" على ما قاله كلٌّ من "البردعي" و"الكرخي" كما أوضحته فيما علَّقه ^(٧) على "البحر".

[٥١١٢] قوله: وفي "الشرنبلالية": والأظهر قولهما إلخ) أقول: عزا ذلك "الشرنبلالي" في "رسالته" ^(٨) [١/ق ٤٨٢/أ] إلى "البرهان"، ثم ردّه: ((بأنه لا وجه لظهوره فضلاً عن كونه أظهر؛ لأنّه استدللّ على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه))، ثم قال "الشرنبلالي" بعدما أطال في ردّه: ((ومن المقرر طلب الاحتياط في صحة العبادة لتبرأ ذمّة المكلف بها، وليس الاحتياط إلا بقول "الإمام الأعظم": إنها تبطل)) اهـ.
قلت: وعليه المتون.

(١) "الدر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة - ٩٩/١.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة - ٦٠/١.

(٣) "كافي النفسي": كتاب الصلاة - صفة الصلاة ١/ق ٢٥/أ.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٦/١.

(٥) انظر "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٠٤/١. و "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة

٣١١/٣ و "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٢/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٦/١.

(٧) حاشية "منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٠/١.

(٨) المسماة بـ "المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية".

لَكَانَ أَوَّلَى (بِقُدْرَةِ الْمُتِمِّمِ عَلَى الْمَاءِ) وَأَمَّا مَسْأَلَةُ رُؤْيَةِ الْمُتَوَضَّعِ الْمُؤْتَمِّ مَتِمِّمِ الْمَاءِ.....

[٥١١٣١] (قَوْلُهُ: لَكَانَ أَوَّلَى) لِأَنَّ كَلَامَهُ يُؤْهِمُ أَنَّ قَوْلَهُ: ((وَلَوْ بَلَا صَنْعُهُ بَعْدَهُ بَطَلَتْ)) مَفْرُوضٌ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ مَعَ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهَا وَمَا أُلْحِقَ بِهَا مِنَ الْمَزِيدَاتِ الْآتِيَةِ^(١) وَغَيْرِهَا. [٥١١٤١] (قَوْلُهُ: وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْإِلْخِ) جَوَابٌ عَمَّا أوردَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢) عَلَى "الْكَنْزِ": ((مَنْ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُتِمِّمِ غَيْرُ مُفِيدٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَضَّعَ خَلَفَ الْمُتِمِّمَ لَوْ رَأَى الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ أَيْضًا؛ لَعَلِمَهُ أَنَّ إِمَامَهُ قَادِرٌ عَلَى الْمَاءِ بِإِخْبَارِهِ، وَصَلَاةُ الْإِمَامِ تَامَّةٌ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ، فَلَوْ قَالَ: وَالمُقْتَدِي بِهِ لَعَمَهُ))، وَأَجَابَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((بِأَنَّ الْمُقْتَدِيَّ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ أَصْلًا بَلْ وَصَفًا))، وَردَّه فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((بِأَنَّ "المُصَنَّفَ" اسْتَعْمَلَ الْبَطْلَانَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى، وَهُوَ إِعْدَامُ الْفَرْضِ بَقِي الْأَصْلُ أَوْ لا))، ثُمَّ قَالَ: ((فَالْأَوَّلَى مَا قَالَه "العَيْنِي"^(٥): إِنَّ مَسْأَلَةَ الْمُقْتَدِي، مَتِمِّمٌ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا خِلَافُ "زَفَرٍ"، وَالخِلَافُ

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ كَلَامَهُ يُؤْهِمُ أَنَّ قَوْلَهُ الْإِلْخِ) وَقَالَ "الرَّحْمَنِيُّ" فِي وَجْهِ الْأَوَّلِيَّةِ: ((إِنَّ الْكَافَ وَإِنْ أَمَكَنَ أَنْ تُجْعَلَ لِلتَّمَثُّلِ وَالتَّصْوِيرِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ = الْمُتَبَادُرُ مِنْهَا التَّشْبِيهِ، وَالمُشَبَّهُ بِهِ غَيْرُ الْمُشَبَّه، مَعَ أَنَّ قُدْرَةَ الْمُتِمِّمِ عَلَى الْمَاءِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ لَا مُشَبَّهًا بِهَا، وَالفَاءُ نَصٌّ فِي التَّفْرِيعِ = كَانَ أَوَّلَى وَأَوْضَحَ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ)) أَهـ "سَنَدِي".

(قَوْلُهُ: فَالْأَوَّلَى مَا قَالَه "العَيْنِي"^(٥): إِنَّ مَسْأَلَةَ الْمُقْتَدِي الْإِلْخِ) فِيهِ أَنَّ مَا قَالَه أُنْمَتْنَا الثَّلَاثَةَ مِنَ الْبَطْلَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَوْ رَأَى الْمُتَوَضَّعُ الْمُقْتَدِي بِالْمُتِمِّمِ الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا لَوْ رَأَى بَعْدَ الْقَعُودِ كَمَا هُوَ مَوْضُوعُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَهُوَ مَا أوردَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"، وَفِيهِ خِلَافُ الصَّاحِبِينَ، وَلَا يَتَأْتِي لِهَمَا الْقَوْلُ بِالْفَسَادِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِتِمَامِ صَلَاتِهِ بِالْقَعُودِ كِبَايَا الْمَسَائِلِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ، بَلْ يَقُولَانِ بِالصَّحَّةِ نَظِيرَ رُؤْيَةِ الْمُتِمِّمِ الْمَاءِ بَعْدَهُ، فَإِذَا لَمْ تَفْسُدْ عِنْدَهُمَا صَلَاتُهُ لَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمُتَوَضَّعِ الْمُقْتَدِي، مَتِمِّمٌ بِرُؤْيِهِ أَيْضًا بَلْ أَوَّلَى، فَإِذَا رَأَى "الزَّيْلَعِيُّ" مُسْتَقِيمٌ، وَمَا أَجَابَ بِهِ "العَيْنِيُّ" غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، تَأَمَّلْ. وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّ "مُحَمَّدًا" يُجَوِّزُ اقْتِدَاءَ الْمُتَوَضَّعِ بِالْمُتِمِّمِ، وَإِلَّا فَلَا تُتَصَوَّرُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ، فَيَكُونُ الْخِلَافُ بَيْنَ "الْإِمَامِ" وَ"أَبِي يُوسُفَ".

(١) المَقُولَةُ [٥١٣٦] قَوْلُهُ: ((الْعَشْرِينَ)).

(٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ وَالْحَدَّثِ فِي الصَّلَاةِ ١/١٤٩.

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْحَدَّثِ فِي الصَّلَاةِ ١/٣٩٧ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "النَّهْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْحَدَّثِ فِي الصَّلَاةِ ق ٥٩/أ.

(٥) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ" شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْحَدَّثِ فِي الصَّلَاةِ ١/٤٩ بِتَصْرِفٍ.

ففيها خلافٌ "زفر" فقط، وتنقلبُ نفلاً (ومُضِيٌّ مَدَّةٌ مسحه إنَّ وَجَدَ ماءً) ولم يَحْفَ تَلَفَ رَجُلِهِ من بردٍ، وإِلَّا فَيَمْضِي (على الأصح) كما مرَّ في بابه (وتعلَّم أُمِّيَّ آيَةً) أي: تذكُّرِهِ أو حفظِهِ بلا صنع.....

في هذه المسائل مفروضٌ بين "الإمام" وصاحبيه)) اهـ.

فقول "الشارح": ((وتنقلبُ نفلاً)) ناظرٌ لجواب "البحر" أيضاً، وقد علمتَ ما فيه، أفاده "ح" (١).

[٥١١٥] (قوله: ففيها خلافٌ "زفر") أي: حيث قال بعدم الفساد كما قدَّمناه (٢) في الباب السابق.

[٥١١٦] (قوله: كما مرَّ (٣) في بابه) ومرَّ (٤) أيضاً أنه إذا لم يجد ماءً لَغَسَلَ الرجلين بعد تمام مَدَّةِ المسح وهو في الصلاة فالأشبهُ الفساد لسرايةِ الحدث إلى الرَّجُل؛ لأنَّ عدم الماء لا يمنعُ السَّراية، ثم يَتِمُّ له ويَصِلُ، قاله "الزيلعي" (٥)، وتبعه في "فتح القدير" (٦) و"شرح المنية" (٧)، وقدَّمنا (٨) أيضاً فيما إذا خاف تَلَفَ رجليه من البرد بطلانَ المسح السابق ولزومُ استئنافِ مسحٍ آخرٍ يعمُ الخَلْفَ كالجيرة، فكان المناسبُ عدمُ التقييد بشيءٍ من القيدتين.

[٥١١٧] (قوله: بلا صنع) بأنَّ سَمِعَ سورةَ الإخلاص مثلاً من قارئ، فحفظَها بمجرَّدِ السماع، واحتَرَزَ به عمَّا لو حفظَها بتعليمٍ من القارئ؛ لأنَّه يكونُ عملاً كثيراً، وبه يخرجُ من الصلاة بصنعه، فلا [١/٤٨٢ ق/ب] يتأتَّى الخلاف.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٧/١ - ب.

(٢) المقولة [٤٩٣٣] قوله: ((لا ماء معه)).

(٣) ٢١٦/٢ وما بعدها "در".

(٤) المقولة [٢٤٧٠] قوله: ((وإن لم يَحْشَ)).

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين ٥١-٥٠/١ - بتصرف.

(٦) "الفتح": كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين ١٣٦/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في فروع المسح على الخفين ص ١٢٣-١٢٤.

(٨) المقولة [٢٤٧٠] قوله: ((وإن لم يَحْشَ)).

(ولو كان) الأُمِّيُّ (مقتدياً بقارئٍ على ما عليه الأكثرُ) لكن في "الظهيرية" (١) صحَّح الصَّحَّةَ، قال "الفقيه" ((وبه نأخذُ)) (ووجودِ العاري (٢) سائراً) تصحُّ به الصلاةُ، ومثله لو صَلَّى بنجاسةٍ فوجدَ ما يُزيلُها،.....

[٥١١٨] (قوله: ولو كان الأُمِّيُّ إلخ) أشار إلى أنَّ المراد بالأُمِّيِّ أعمُّ من أن يكون إماماً أو منفرداً أو مقتدياً بأُمِّيٍّ أو قارئٍ.

[٥١١٩] (قوله: على ما عليه الأكثرُ) لأنَّ الصلاةَ بالقراءة حقيقةً فوق الصلاةَ بالقراءة حكماً، فلا يمكنه البناء، "بحر" (٣). وقد يُمنعُ بأنَّها من المقتدي القارئ ليست إلّا حكماً، "نهر" (٤).

[٥١٢٠] (قوله: قال "الفقيه" إلخ) هو الإمامُ "أبو الليث"، وصرَّحَ بمثل ما هنا في "خزانة السروجي" (٥)، وفي "الجوهرة" (٦): ((لا تبطلُ إجماعاً))، "رملي". وجرَمَ به في "الولولجية" (٧)، "إسماعيل" (٨). قال في "البحر" (٩): ((ووجهه أنَّ قراءة الإمام قراءةً له، فقد تكاملَ أوَّلُ الصلاة وأخرُها، وبناءً الكامل على الكامل جائزٌ)) اهـ.

[٥١٢١] (قوله: تصحُّ به الصلاةُ) بأن يكون طاهراً أو نجساً وعنده ما يطهرُ به، أو ليس عنده إلّا أنَّ ربعة طاهرٌ، "نهر" (١٠). فلو كان الطاهرُ أقلَّ، أو كان كلُّه نجساً لا تبطلُ؛ لأنَّ المأمور به

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع فيما يصح الاقتداء به وفيما يتعلق بالإمامة ق ٢٠/ب.

(٢) في "ب": ((القارئ))، وهو تحريف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٧/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٩/أ.

(٥) "الخزانة": لأبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، شمس الدين الشَّروحيّ المصري (ت ٧١٠هـ). ("الجواهر المضنية" ١٢٣/١، "الفوائد البهية" ص ٣١-).

(٦) "الجوهرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٨/١.

(٧) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني في الأذان وقراءة القرآن ق ٩/أ.

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٣٧٨/أ.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٩/أ بتصرف يسير.

(١٠) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٩/أ بتصرف.

أَوْ أُعْتِقَتِ الْأُمَّةُ وَلَمْ تَقْنَعْ فَوْرًا (وَنَزَعَ الْمَاسِحَ).....

الستر بالطاهر، فكان وجوده كعدمه، ولو قال: تَجِبُ بَدَلُ تَصَحُّ لَكَانَ أَوَّلِي؛ لَأَنَّ عِبَارَتَهُ تَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ كُلُّهُ نَجَسًا؛ إِذِ الصَّلَاةُ تَصَحُّ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَارِيًّا لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهِ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ، "أَبُو السَّعُود" (١)، "ط" (٢).

١٥٢٢١ (قَوْلُهُ: أَوْ أُعْتِقَتِ الْأُمَّةُ) فِي "حَاشِيَةِ الْمَدْنِيِّ": ((قَالَ شَيْخُنَا الْمَرْحُومُ السَّيِّدُ "مُحَمَّدُ أَمِينُ مِيرَغَنِي" (٣) فِي "حَاشِيَتِهِ" عَلَى "الزَّيْلَعِيِّ": أَقُولُ: ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّرَاحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُلْحَقَةً بِالْمَسَائِلِ الْاِثْنَيْ عَشْرِيَّةٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ فَرْضَ السَّتْرِ إِنَّمَا يُلْزِمُهَا مُقْتَصَرًا مِنْ وَقْتِ عَتَقِهَا لَا مُسْتَنَدًا، فَيَكُونُ عَدَمُ السَّتْرِ قَاطِعًا، وَالْقَاطِعُ فِي أَوَانِهِ مِنْهُ وَفِي غَيْرِ أَوَانِهِ مُبْطِلٌ، وَهَاهُنَا فِي أَوَانِهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَمَامِ الْأَرْكَانِ، فَصَحَّتْ صَلَاتُهَا وَإِنْ لَمْ تَسْتَرْ مِنْ سَاعَتِهَا بِخِلَافِ الْعَارِي إِذَا وَجَدَ ثَوْبًا؛ لِأَنَّ فَرْضَ السَّتْرِ لَزِمَهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ، فَكَانَ وَجُودُ الثَّوْبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُغَيِّرًا لِمَا قَبْلَهُ، فَكَانَ مُبْطِلًا. وَقَدْ ذَكَرَ "الزَّيْلَعِيُّ" (٤) فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ خِلَافَ مَا هُنَا حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ أُعْتِقَتِ الْأُمَّةُ فِي صَلَاتِهَا، أَوْ بَعْدَهَا أَحْدَثَتْ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَتَوَضَّأَ، أَوْ بَعْدَهُ تَقْنَعَتْ بِعَمَلٍ رَفِيقٍ مِنْ سَاعَتِهَا، وَنَسَتْ عَلَى صَلَاتِهَا، وَإِنْ أَدَّتْ رُكْنًا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَتَقِ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا، وَالْقِيَاسُ أَنَّ تَبْطُلَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَيْضًا كَالْعُرْيَانِ [١/٤٨٣ ق/١] إِذَا وَجَدَ ثَوْبًا فِي صَلَاتِهِ، وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ فَرْضَ السَّتْرِ لَزِمَهَا فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ أَتَتْ بِهِ، وَالْعُرْيَانُ لَزِمَهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهَا، فَيَسْتَقْبِلُ كَالْمُتِمِّمِ إِذَا وَجَدَ فِيهَا مَاءً انْتَهَى. فَعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِ صَحَّةُ صَلَاتِهَا لَوْ أُعْتِقَتْ بَعْدَ التَّشَهُُّدِ وَلَمْ تَسْتَرْ)).

أَقُولُ: وَقَدْ يَجِبُ بَأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ كُلَّ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ إِذَا وَجِدَ فِي أَثْنَائِهَا بِصَنْعِ الْمُصَلِّي يُفْسِدُهَا إِذَا وَجَدَ بَعْدَ التَّشَهُُّدِ بِلَا صَنْعِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِي مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ،

(١) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٢٢٦/١ - ٢٢٧ باختصار.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٢٥٩/١ بتصرف.

(٣) لعلة محمد أمين بن حسن الميرغني، كان حيًّا (١١٤٤هـ) ولم يُذَكَّرْ لَهُ حَاشِيَةُ عَلَى الزَّيْلَعِيِّ. (انظر "معجم المؤلفين" ١٤١/٣، "بروكلمان" ٩/٢٣٩).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٧/١.

خَفَهُ (الواحد) (بِعَمَلٍ يَسِيرٍ) فلو بكثيرٍ تَتِمُّ اتِّفَاقًا (وقدرةٌ مُؤَمِّ على الأركانِ، وتذكرُ فائِةً عليه أو على إمامِهِ وهو صاحبُ ترتيبٍ) والوقتُ متَّسِعٌ.....

لا يقال: إِنَّ تركَ التَّقَنُّعِ في الحالِ مفسدٌ لصلاتها بصنعها؛ لأنَّنا نقول: الفسادُ مستندٌ إلى سببه الأوَّلِ، وهو لزومُ السترِ بالعتقِ كما في نزعِ الخنْفِ بِعَمَلٍ يَسِيرٍ، فإنَّه يصنع المصلِّي مع أنَّهم لم يعتبروه، بل اعتبروا السببَ السابق، وهو لزومُ الغسلِ بالحدثِ السابق، هذا ما ظهرَ لي فتأمَّلْه.

[٥١٢٣] (قوله: خَفَهُ الواحدُ) قال في "المنح" ^(١): ((هو أَوَّلَى مما وقع في "الكنز" ^(٢) بلفظِ المثنى؛ لأنَّ الحكمَ كذلك في الواحدِ لِمَا تَقَرَّرَ من أنَّ نزعَ الخنْفِ ناقضٌ)).

[٥١٢٤] (قوله: بِعَمَلٍ يَسِيرٍ) بأنَّ كان واسعاً لا يُحتاجُ فيه إلى المعالجةِ بالنَّزعِ، "بحر" ^(٣).

[٥١٢٥] (قوله: تَتِمُّ اتِّفَاقًا) لأنَّه خروجٌ بصنعهِ.

[٥١٢٦] (قوله: وقدرةٌ مُؤَمِّ على الأركانِ) لأنَّ آخرَ صلاته أقوى، فلا يجوزُ بناؤه على الضعيف، "بحر" ^(٤).

[٥١٢٧] (قوله: وتذكرُ فائِةً (الخ) أي: تذكرُ المصلِّي فائِةً عليه إنَّ كان منفرداً أو إماماً، أو على إمامِهِ إنَّ كان مقتدياً، وقوله: ((وهو)) أي: مَنْ عليه الفائِةُ مطلقاً، وفي "السَّراج" ^(٥): ((نَمِ هذه الصلاةُ لا تبطلُ قطعاً عندَ "أبي حنيفة"، بل تبقى موقوفةً، إنَّ صَلَّى بعدها خمسَ صلواتٍ وهو يذكرُ الفائِةَ تنقلبُ جائزةً)) اهـ.

(قوله: هذا ما ظهرَ لي فتأمَّلْه) لم يظهر صحَّةُ ما قاله، بل الذي ظهرَ صحَّةُ ما أوردهُ في "حاشية الزيلعي".

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٤٧/ب.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٩/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٧/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٧/١.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١/ق ٢٣٢/ب.

(وتقديم القارئ أمياً مطلقاً، وقيل: لا فساد لو كان) استخلافه (بعد التشهد بالإجماع^(١)) وهو الأصح كما في "الكافي"؛

قال في "البحر"^(٢): ((فذكر "المصنف" لها في سلك البطلان اعتماداً على ما ذكره في باب الفوائد)).

[٥١٢٨] (قوله: وتقديم القارئ أمياً) أي: فيما إذا كان القارئ إماماً فسبقه الحدث.

[٥١٢٩] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان بعد القعود قلَّ التشهد أو قبله بقرينة القول الآخر، وفيه أن استخلافه قبل التشهد مفسد اتفاقاً، سواء كان في الركعتين الأوليين أو في الأخيرين ولم يقرأ في الأولين أو إحدهما، وكذا لو قرأ في كل منهما خلافاً لـ "زفر" ورواية عن "أبي يوسف" كما مر^(٣) قبل هذا الباب، وليس هذا مما نحن فيه؛ لأن [١/٤٨٣ ق/ب] الخلاف في الاثني عشرية منصوب بين "أبي حنيفة" وصاحبيه، وذلك فيما بعد التشهد فقط، فالصواب حذف الإطلاق، وأن يقول: وقيل لا فساد بالإجماع اهـ، أفاده "ح"^(٤).

[٥١٣٠] (قوله: وهو الأصح) قال في "النهر"^(٥): ((واختاره "أبو جعفر" و"فخر الإسلام"، وصححه في "الكافي"^(٦)) وغيره، وقال في "الفتح"^(٧): وهو المختار)).

(قول "الشارح": مطلقاً) فسرّه "السندي" بقوله: ((سواء كان عالماً بكونه أمياً أو لا، وسواء كان خلفه قارئون أو مختلطون))، ولا يصح حمل الإطلاق على ما قبل التشهد وبعده وإن كان هو المتبادر لما ذكره، فاندفع بذلك تصويب المحمّدي.

(١) وفي "د" زيادة قوله: ((بالإجماع عن أبي حنيفة وصاحبيه)) أما عندهما فظاهر، وأما عنده فلو جود الصنع منه، كذا في "الفتح"، أي: لأن الاستخلاف عمل كثير في نفسه، وإنما لا يؤثر ضرورة، ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج إلى إمام لا يصلح، "نهر").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٨/١.

(٣) المقولة [٤٩٧٠] قوله: ((في الأخيرين)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٧/ب.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٩/أ.

(٦) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٢٣/ب.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٧/١.

لأنَّه عملٌ كثيرٌ (وطلوع الشمس في الفجر) وزوالها في العيد، ودخول وقتٍ من الثلاثة على مصليِّ القضاء (ودخول وقت العصر) بأن بقيَ في قعدته إلى أن صار الظلُّ مثليَّه (في الجمعة) بخلاف الظهر، فإنَّها لا تبطلُ (وزوال عذر المعذور) بأن لم يُعُدَّ في الوقت الثاني،.....

[٥١٣١] (قوله: لأنَّه عملٌ كثيرٌ) أي: ولا ضرورةَ إليه هنا لعدم الاحتياج إلى إمامٍ لا يصلحُ،

"نهر" (١).

[٥١٣٢] (قوله: من الثلاثة) وهي الطلوعُ، والاستواءُ، والغروب.

[٥١٣٣] (قوله: بأن بقيَ إلخ) إشارةٌ إلى دفع ما أورده في "الكافي" (٢): ((من أنَّه لو شرعَ قبل بلوغ الظلِّ مثله، ثم بلغَ بعد القعود لم تبطل اتِّفاقاً، أمَّا عنده فلعدم دخول وقت العصر، وأمَّا عندهما فلعدم قولهما بالفساد في جميع هذه المسائل))، فأجاب بتصوير المسألة بما ذكره ليتحقَّق الخلاف.

[٥١٣٤] (قوله: بأن لم يُعُدَّ إلخ) أشار إلى أنَّ الأمر موقوفٌ، فإذا انقطعَ بعد القعود ودام وقتاً كاملاً بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنَّه انقطاعٌ هو بُرءٌ، فيظهرُ الفساد عند "أبي حنيفة" فيقضيتها، وإلاَّ فمجردُ الانقطاع لا يدلُّ عليه؛ لأنَّه لو عاد في الوقت الثاني فهي صحيحة، "بجر" (٣).

(قوله: فأجاب بتصوير المسألة بما ذكره إلخ) وقال "الرحماني": ((لا يحتاجُ إلى هذا التكلف، بل لو دخلَ وقتُ العصر على قولهما وهو في صلاة الجمعة، وسألناهما عن صحَّتها لأجابا بالصحَّة، وكذا عند "الإمام" على المشهور عنه؛ لأنَّ وقتها باقٍ عنده، وعلى الرِّواية الثانية الموافقة لقولهما - وكذا على رواية "الحسن" بخروج وقتها إذا صار الظلُّ مثله بدون دخول وقت العصر - يقول "الإمام" بفسادها بخروج وقتها الذي هو شرطٌ في صحَّتها، ولو شرعَ فيها بعد بلوغ المثل وبلغَ المثلين بعد قعوده قدرَ التشهُد فقد كانت صحيحةً عند "الإمام" وفسدت بخروج الوقت، وعندهما باطلةٌ من أصلها لشروعه فيها بعد خروج وقتها)) أهد.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٩/أ.

(٢) لم نثر على هذه المسألة في "كافي النسي".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٨/١ بتصرف.

وكذا خروجُ وقتِهِ (وسقوطُ جبريةٍ عن بُرء).

(و) اعلمُ أنَّه (لا تنقلبُ الصلاةُ في هذه المواضع) العشرين (نفلاً).....

[٥١٣٥] (قوله: وكذا خروجُ وقتِهِ) لأنَّ المعتمد أنَّ طهارة المعذور تبطلُ بخروج الوقت.

[٥١٣٦] (قوله: العشرين) لأنَّه زادَ على الاثني عشر ثمانية مسائل، وهي: وجودُ ماءٍ يزيلُ به نجاسةُ الثوب، وتقعُ الأمانةُ، وتذكرُ فائتةٍ على إمامه، وزوالُ الشمسِ في العيد، ودخولُ وقتٍ من الأوقات الثلاثة في القضاء، والثامنةُ خروجُ وقت المعذور، وقد حاولَ في "البحر"^(١) فأرجَعَ الأولى والثانية إلى مسألة العاري، ومسائل دخول الأوقات المكروهة إلى مسألة الطلوع، والأخيرة إلى ظهور الحدث السابق في مسألة مضيَّ مدَّة المسح، وبقي مسألة تذكرُ فائتةٍ على إمامه، وأرجعها "المحشي"^(٢) إلى تذكرِ فائتةٍ عليه، ومسألة زوال الشمسِ في العيد، وأرجعها إلى مسألة الطلوع، ولا يخفى ما في ذلك من التكلف، على أنَّ الفساد في الأولى والثانية لوجود الماء وزوال الرِّقِّ لا لوجود الثوب، فإنَّه كان موجوداً قبلُ، ولو سلَّم [١/٤٨٤ق/أ] اعتبارُ التداخل. يمثل ما ذكرَ لزم أنَّ لا تعدُّ مسألة دخول وقت العصر مع مسألة طلوع الشمس - فإنَّ إحداهما تُعني عن الأخرى - وأنَّ يقتصرَ على إحدى المسائل الثلاث، وهي قدرةُ التيمُّمِ على الماء، ومضيَّ مدَّة المسح، ونزعُ الخفِّ، فإنَّ في كلِّ منها ظهرَ الحدثُ السابق، بل يمكنُ التداخل في غيرها أيضاً كما يظهرُ بالتأمُّل، فعُلمَ أنَّهم لم يعتبروا ذلك، فلذا زادَ "الزيلعي"^(٣) بعض المسائل على ما ذكروا، وتبعه في "الفتح"^(٤) و"الدرر"^(٥)، والشيخُ ["ابن شعبان"^(٦)] في "شرح المجمع"، وكذا صنعَ في "الذخيرة" كما ذكره

٤٠٩/١

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٩٨/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٨٨ق/أ.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٥٠/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٦/١.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٩/١.

(٦) في النسخ جميعها: ((شعبان)) دون ((ابن))، وما أثبتناه من مصادر ترجمته، وهو أحمد بن محمد بن شعبان، مصلح الدين الطرابلسي المغربي (ت بعد ٩٦٧ هـ، وقيل: ١٠٢٠)، واسم شرحه "تشفيف السمع في شرح المجمع"، أي: "مجمع البحرين" وملتقى الشَّيْرين لابن السَّعَاتِي البغدادي (ت ٦٩٤ هـ). ("كشف الظنون" ١٦٠٠/٢، "العقد المنظوم" ٣٤٣-٣٤٤. (ذيل "الشقائق العمانية")، "معجم المؤلفين" ٢٦٩/١، "بروكلمان" ٧٣١/٣).

إذا بَطَلَتْ (إلا) في ثلاث: (فيما إذا تذكَّرَ فائتةً، أو طَلَعَت الشمسُ، أو خَرَجَ وقتُ الظُّهر في الجمعة) كما في "الجوهرة"^(١)، زاد في "الحاوي": ((والمومي إذا قَدَرَ على الأركان))،.....

"الشرنبلالي" في "رسالته"^(٢)، وزاد عليها نحواً من مائة مسألة لوجود الجامع بينها وبين ما ذكره، ووجود الأصل الذي يَتَنِي عليه البطالان في الاثني عشرية، وهو أنَّ كُلَّ ما يُفْسِدُ الصلاة إذا وَجَدَ في أثنائها بصنع المصلِّي يفسدُها أيضاً إذا وَجَدَ بعد الجلوس الأخير بلا صنعه عند الإمام "لا عندهما، فافهم.

(٥١٣٧) (قوله: إذا بطلت) المراد بالبطالان - كما مرَّ^(٣) - ما يشملُ بطلانَ الأصل والوصف، أو الوصف فقط.

(٥١٣٨) (قوله: فيما إذا تذكَّرَ فائتةً) أي: عليه أو على إمامه، وقد علمت أنَّ الأمر موقوفٌ في تذكُّرِ الفائتة، ولا تنقلبُ نفلاً للحال، "ح"^(٤).

(٥١٣٩) (قوله: زادَ في "الحاوي" إلخ) أي: "الحاوي القدسي"^(٥) قبيل باب صلاة المسافر.

(قوله: وهو أنَّ كُلَّ ما يُفْسِدُ الصلاة إذا وَجَدَ إلخ) ليس الأصلُ في المسائل الاثني عشرية ما ذكره، بل الأصلُ فيها أنَّ ما غيَّرَ الغرضَ في أثناء الصلاة يُغيِّرُه إذا وَجَدَ في آخرها كطلوع الشمس في الفجر، فإنَّه يغيِّرُه إذا وَجَدَ في أثنائها إلى النفل، فكذا إذا وَجَدَ في آخرها، وهذه العلَّة كما في "البحر" مثمرة في سائر المسائل، وليس الطلوعُ ونحوه فعلاً للمصلِّي حتَّى يقال: إنَّ الأصل المذكور يمتنِي عليه المسائل الاثنا عشرية، ولعلَّ ((لا)) ساقطة قبل قوله: ((بصنع المصلِّي)) من قلمه، فيوافق ما قلناه من الأصل، تأمل.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٩/١.

(٢) المسماة بـ"المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية".

(٣) المقولة [٤٩٣٣] قوله: ((لا ماء معه)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/أ.

(٥) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - فصل في اللحن في القراءة ق ٤٧/ب.

ويزاد مسألة الموتم بمتميم كما قدمنا^(١).

والظاهر أن زوالها في العيد، ودخول الأوقات المكروهة في القضاء كذلك، ولم أره. (ولو استخلف الإمام مسبقاً) أو لاحقاً أو مقيماً.....

أقول: ويشكل عليه ما ذكره أصحاب المتون وغيرهم في باب صلاة المريض من أنه لو صلى بعض صلاته بإيماء، ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة، وذكر الشراح أن ذلك باتفاق أئمتنا الثلاثة خلافاً لـ "زفر"، وأن هذا الخلاف مبني على الخلاف في جواز اقتداء الراكع الساجد بالمومي، فعندنا لا يجوز الاقتداء، فكذا البناء هنا، وعند "زفر" يجوز، ولا يخفى أن لزوم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها، إلا أن يقال: يستأنف لو كانت الصلاة فرضاً، بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض، لكن إطلاقهم لزوم الاستئناف يشمل الفرض والنفل، ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالمومي، فإنه لا يصح في الفرض ولا في النفل، فليتأمل.

[٥١٤٠] (قوله: ويزاد) [١/٤٨٤ ب/أي: على ما ينقلب نفلاً، وليس المراد أنها من المسائل المختلف فيها بين "أبي حنيفة" وصاحبيه كما قدمناه^(٢)، "ح" (٣).

أقول: حيث كان مراد "الشارح" ذلك كان عليه أن يتمم ذكر المسائل التي تنقلب فيها الصلاة نفلاً، فإن منها - كما في "الحاوي" -: ((ترك القعدة الأخيرة، وركوع المسبوق وسجوده إذا أدرك الإمام في السجدة الثانية قبل متابعتها فيها)).

[٥١٤١] (قوله: والظاهر إلخ) ما استظهره ظاهر؛ لأن الأوقات المكروهة لا تنافي انعقاد النفل

(قوله: ويشكل عليه ما ذكره إلخ) قد يدفع الإشكال بحمل ما قالوه في المتون على ما إذا قدر على أداء الأركان في أثناء الصلاة، وموضوع ما هنا ما إذا قدر عليها بعد قعوده قدر التشهد.

(قول "الشارح": ويزاد مسألة الموتم بمتميم إلخ) قال "الرحماني": ((إذا كان الإمام محدثاً كيف تنقلب صلاته نفلاً؟! وهل يصح اقتداء المتنفل بمحدث؟ والظاهر ما جنح إليه "الزيلعي" من فساد الاقتداء

(١) ص ٢٨ - "در".

(٢) المقولة [٥١١٤] قوله: ((أما مسألة)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/أ.

وهو مسافرٌ (صحَّ) والمدرِّكُ أُولَى، ولو جَهِلَ الكَمِّيَّةَ قَعَدَ في كُلِّ رَكْعَةٍ.....

ابتداءً، فكيف بالبقاء؟! أفاده "ح" ^(١) و "ط" ^(٢).

[٥١٤٢] (قوله: وهو مسافرٌ) أي: الإمام، وهذا قيدٌ لقوله: ((أو مقيماً)).

[٥١٤٣] (قوله: صحَّ) أي: لوجود المشاركة في التحريمة، "بحر" ^(٣).

[٥١٤٤] (قوله: والمدرِّكُ أُولَى) لأنه أقدرُ على إتمام صلاته، "بحر" ^(٤). وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الأُولَى

للإمام أنَّ لا ^(٥) يستخلفَ غيرَ مدرِّكٍ، ولذلك الغيرُ أنَّ لا يقلل.

[٥١٤٥] (قوله: ولو جَهِلَ الكَمِّيَّةَ إلخ) فيه إجمالٌ، وبيانه - كما في "النهر" ^(٦) -: ((أنَّه إنْ عَلِمَ

كَمِّيَّةَ صلاة الإمام، وكانوا كُلُّهم كذلك - أي: مسوقين - ابتدأ من حيث انتهى إليه الإمام، وإلاَّ

أتمَّ ركْعَةً وقعد، ثم قام وأتمَّ صلاة نفسه، ولا يتابعه القوم، بل يصيرون إلى فراغه، فيصلُّون ما

عليهم وحُداً، ويقعد هذا الخليفةُ على كُلِّ ركْعَةٍ احتياطاً))، وقِيْدُهُ في "الظهريَّة" ب- ((ما إذا سَبَقَ

الإمامُ الحدثُ وهو قائمٌ))، قال في "البحر" ^(٧): ((ولم يبيِّنوا ما إذا سَبَقَهُ وهو قاعدٌ، ولم يَعْلَمَ

الخليفةُ كَمِّيَّةَ صلاته، وينبغي على قياس ما قالوه أنْ يَصَلِّيَ الخليفةُ ركعتين وحدهُ وهم جلوسٌ، فإذا

فرَّغَ قاموا، وصَلَّى كُلُّ أربَعًا وحده، والخليفةُ ما بقي، ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه.

واعلم أنَّ اللاحقَ يشيرُ إليهم أنَّ لا يتابعوه حتى يفرَّغَ مما فاتهُ؛ لأنَّ الواجبَ عليه أنْ يبدأ بما

فاتهُ أولاً، ثم يتابعونه فيسلِّمُ بهم، فلو تركَ الواجبَ قَدَمَ غيره ليسلِّمَ، وأمَّا المقيمُ فيَقْدَمُ بعد الركعتين

مسافراً يسلِّمُ بهم، ثم يقضي المقيمون ركعتين منفردين بلا قِرَاءَةٍ، حتى لو اقتتلوا به بعد قيامه بطلت.

إذا كان لَقَدَّ شرطٌ، فإنَّ الصلاةَ يفسد أصلها ووصفها)) اهـ. وفيه أنَّ المراد بما إذا رآه بعد القعود قبل

السلام، وفيها الخلافُ كما تقدَّم.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/أ.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٢٥٩/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٠/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٠/١.

(٥) ((لا)) ساقطة من "ت".

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٥٩/ب بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٠/١ بتصرف.

احتياطاً، ولو مسبوقاً بركعتين فرضنا القعدتين، ولو أشار له أنه لم يقرأ في الأوليين فرضت القراءة في الأربع (فلو أتم) المسبوق (صلاة الإمام) قدّم مدرّكاً للسلام (ثم) لو (أتى بما ينافيها) كضحك (تفسد صلاته دون القوم المدرّكين) لتام أركانها (وكذا تفسد صلاة من حاله كحاله) للمنافي في^(١) خلاليها (وكذا) تفسد (صلاة الإمام) الأوّل (المحدث إن لم يفرغ فإن فرغ) بأن توضعاً ولم يفته شيء (لا) تفسد

١٥١٤٦ | (قوله: احتياطاً) أي: للاحتمال في كلّ ركعة أنّها آخر صلاة الإمام، "ح" (٢).

١٥١٤٧ | (قوله: فرضنا القعدتين) لأنّ القعدة الأولى فرض على إمامه، وهو قائم مقامه، [١/٤٨٥/أ] والثانية فرض عليه.

لغز: أي مُصلّ تفرّض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض؟

١٥١٤٨ | (قوله: فرضت القراءة في الأربع) لأنّه لمّا قرأ في الركعتين نيابة عن الإمام التحقّت بالأولين، فخلت الآخرين عن القراءة، فصار كأنّ الخليفة لم يقرأ في الآخرين، فيلزمه القراءة فيما سبق به أيضاً كما هو حكم المسبوق من أنّه منفرد فيما يقضيه، وفيها يلغز: أي مُصلّ تفرّض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض؟

١٥١٤٩ | (قوله: قدّم مدرّكاً للسلام) أي: ليسلم بالقوم، وفيه إيماء إلى أنّه لا يقضي ما فاتهُ أولاً، فلو فعل ففي فساد صلاته اختلافٌ تصحيح، وقدّم "الشارح"^(٣) في الباب السابق: ((أنّ الأظهر الفساد)).

١٥١٥٠ | (قوله: ثم لو أتى إلخ) أي: بعدما أتم صلاة الإمام، سواء قدّم مدرّكاً أو لا.

١٥١٥١ | (قوله: لتام أركانها) أي: أركان صلاة المدرّكين، فلا يضرّها المنافي بخلاف ذلك

(١) ((ي)) ليست في "و".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/أ.

(٣) ٦٤٣/٣ "در".

في الأصحَّ لِمَا مرَّ أَنَّهُ كَمُؤْتَمٍّ.

((وتفسدُ صلاةُ مسبوقٍ)).....

المسبوق؛ لأنَّه بقيَ عليه ما سَبَقَ به، فوَقَعَ المنافي في خلال صلاته^(١).

[٥١٥٢] (قوله: في الأصحَّ) راجعٌ إلى قوله: ((إنَّ لم يفرغْ))، قال في "الهداية"^(٢): ((والإمام الأولُ إنَّ كان فرَغَ لا تفسدُ صلاته، وإنَّ لم يفرغْ تفسدُ، وهو الأصحُّ)) اهـ.

واحتَرَزَ بالأصحَّ عن رواية "أبي حفصٍ": ((أَنَّ صلاته تامَّةٌ أيضاً؛ لأنَّه مدرِكُ أوَّلِ الصلاة))، وكأَنَّ هذه الرواية غلطٌ من الكاتب؛ لأنَّه فَصَّلَ في المسألة ثم قال فيهما: إِنَّها تامَّةٌ، وظاهرُ التفصيل المخالفةُ، "معراج".

[٥١٥٣] (قوله: لِمَا مرَّ^(٣)) أي: قبيل الاثني عشرية، "ح"^(٤). قال "الزيلعي"^(٥): ((لأنَّه لَمَّا استخلفهُ صار مقتدياً به، فتفسدُ صلاته بفساد صلاة إمامه، ولهذا لو صَلَّى ما بقيَ من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلفِ تفسد صلاته؛ لأنَّ انفراجه قبل فراغ الإمام لا يجوز)) اهـ.

وقدَّمنا^(٦) تمام الكلام على ذلك عند قوله: ((وإنَّ لم يجاوزه)).

(قوله: عن رواية "أبي حفصٍ" أنَّ صلاته تامَّةٌ إلخ) وعلَّلَ "الزيلعي" هذه الرواية: ((بأنَّه لا يصيرُ مقتدياً بالخليفة قصداً)) اهـ.

(١) في "د" زيادة: ((لأنَّه صار مأموماً بالخليفة بعد الخروج من المسجد، ولذا قالوا: لو تذكَّر الخليفة فائتة فسدَّت صلاة الإمام الأول والثاني والقوم. ولو تذكَّرها الأول بعدما خرج من المسجد فسدت صلاته خاصَّةً، أو قبل خروجه فسدت صلاته وصلاة الخليفة والقوم. قالوا: ولو صَلَّى الإمام المحدث ما بقي من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف تفسد صلاته؛ لأنَّ القراءة قبل فراغ الإمام لا تجوز، "بحر")).

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٦٠/١.

(٣) ص ١٢٠ وما بعدها "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/١.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٥٢/١.

(٦) المقولة [٥٠٦٣] قوله: ((وإنَّ لم يجاوزه إلخ)).

عند "الإمام" (بقهقهة إماميه وحديثه العمدي في) أي: بعدَ (قعودِهِ قَدَرَ التشهدِ) إلّا إذا قَيَّدَ ركعتهُ بسجدةٍ لتأكُّدِ انفرادِهِ (ولو تكلمَ) إمامُهُ (أو خرَجَ من مسجدهِ لا) تفسدُ اتِّفاقاً؛ لأنَّهما مُنهيانِ لا مفسدانِ، ولذا يلزمُ المدرِّكينِ السلامُ، ويقومون في القهقهة بلا سلامٍ.....

[٥١٥٤] (قوله: عند "الإمام") وعندهما لا تفسدُ قياساً على الكلام والخروج من المسجد، ولـ "أبي حنيفة" الفرقُ بين المُنهي والمفسد كما يأتي^(١).
[٥١٥٥] (قوله: أي: بعدَ) بيانٌ للمراد، وإلّا فلم يذكرُوا أن ((في)) تأتي بمعنى ((بعد))، والأظهرُ جعلُهُ على تقدير مضافٍ، أي: في آخرِ قعودِهِ.
[٥١٥٦] (قوله: إلّا إذا قَيَّدَ إلخ) بأنَّ قام قبل سلام إمامهِ وأتى بركعةٍ.
والظاهرُ أنَّ هذا جارٍ أيضاً في المسألة التي قبله، فَيَقَيَّدُ به قوله: ((وكذا تفسدُ صلاة مَنْ حاله كحالهِ)).

[٥١٥٧] (قوله: لأنَّهما مُنهيانِ إلخ) أي: متمِّمان للصلاة كما في "الفتح"^(٢)، وفي "العناية"^(٣): ((المُنهي ما اعتبرهُ الشرعُ رافعاً [١/٤٨٥ ب] للتحريمِ عند فراغ الصلاة كالتسليم والخروج بفعل المصلِّي)) اهـ.

وأما القهقهة والحدث العمدُ فإنَّهما مفسدان لتفويتهما شرطَ الصلاة وهو الطهارة، فيُفسدانِ الجزءَ الذي يلاقيانه من صلاة الإمام، فيفسدُ مثله من صلاة المقتدي المسبوق، وقد بقيَ عليه فروضٌ، فلا يمكنه بناؤها على الفاسد بخلاف الإمام والمدرِّك.

لغز: أي مُصَلٍّ لا سلامَ عليه؟

[٥١٥٨] (قوله: ولذا إلخ) أي: لكونِ الكلام والخروج من المسجد مُنهيَّين لا مفسدين يجبُ

(١) المقولة [٥١٥٨] قوله: ((ولذا إلخ)).

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٨/١.

(٣) "العناية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٣٩/١ (هامش "فتح القدير").

(بخلاف المدرِك) فإنه كالإمام اتفاقاً (ولو لاحقاً ففي فسادِ صلاته تصحيحان) صحَّحَ في "السَّراج" ^(١) الفسادَ، وفي "الظهيرية" عدمه، وظاهرُ "البحر" و"النهر" ^(٢)

على المقتدين المدرِّكين السلام، بخلاف ما لو قهقهة إمامهم أو أحدثَ عمداً فإنَّهم يقومون بلا سلام؛ لأنَّهما مفسدان، وفيها يُلغزُ: أيُّ مُصلٍّ لا سلام عليه؟ وفي "البحر" ^(٣): ((لو قهقهة القومُ بعد الإمام فعليه الوضوءُ دونهم لخروجهم منها بحدِّه بخلاف قهقهتهم بعد سلامه؛ لأنَّهم لا يخرجون منها بسلامه فبطلت طهارتهم، وإنَّ قهقهوها معاً، أو القومُ ثم الإمام فعليهم الوضوء، فالحاصل: أنَّ القوم يخرجون من الصلاة بحدِّ الإمام عمداً اتفاقاً، ولهذا لا يسلمون، ولا يخرجون منها بسلامه خلافاً لـ "محمدٍ"، وأما بكلامه فعن "أبي حنيفة" روايتان، في رواية كالسلام، فيسلمون وتنقض طهارتهم بالقهقهة، وفي رواية كالحدث العمدي فلا سلام ولا نقضَ بها، كذا في "المحيط") اهـ.

وقدَّمنا ^(٤) في نواقض الوضوء عن "الفتح": ((أنَّه لو قهقهة بعد كلام الإمام عمداً فسدت طهارته كسلامه ^(٥) على الأصحَّ)) على خلاف ما في "الخلاصة" ^(٦)، وصحَّحه في "الحاشية" ^(٧) أيضاً، ومثى عليه "الشارح" هناك.

٥١٥٩١ (قوله: بخلاف المدرِك) مرتبطٌ بقوله: ((وتفسدُ صلاةٌ مسبوقٌ بقهقهة إمامه وحديثه

العمدي)).

٥١٦٠١ (قوله: وفي "الظهيرية" ^(٨) عدمه) قال: ((لأنَّ النائم كأنَّه خلَّفَ الإمام، والإمام قد

تَمَّتْ صلاته، فكذلك صلاةُ النائم تقديراً)) اهـ.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢١٦ ب. وعزا هذه الرواية لأبي سليمان.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٦٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٣٩٦ بتصرف يسير.

(٤) المقولة [١١٩٧] قوله: ((في الأصح)).

(٥) في "م": ((وكسلامه)).

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٧/ب.

(٧) "الحاشية": كتاب الطهارة - فصل فيما ينقض الوضوء ١/٣٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الأول في الاستخلاف ق ٢٤/ب.

تأييد الأول.

(ولو أحدث الإمام) لا خصوصية له في هذا المقام (في ركوعه أو سجوده توضاً وبني وأعادهما) في البناء على سبيل الفرض.....

قال في "البحر"^(١): ((وفيه نظر؛ لأنَّ الإمام لم يبقَ عليه شيء بخلاف اللاحق)).

[٥١٦١] (قوله: تأييد الأول) أقول: يؤيده أيضاً ما جزم به "المصنف" قبل هذا من فساده صلاة الإمام المحدث إن لم يفرغ، وصححه "الشارح" تبعاً لـ "الهداية"^(٢) كما مر^(٣)، ولا يخفى أنه لاحق، ثم رأيتُه في "النهر"^(٤) ذكرَ نحو ذلك.

[٥١٦٢] (قوله: لا خصوصية له) أي: للإمام، بل المقتدي والمنفرد حكمهما كذلك، فلو عبّر بالمصلي - كما في "النهر"^(٥) و"العيني"^(٦) و"مسكين"^(٧) - لكان أولى^(٨).

[٥١٦٣] (قوله: على سبيل الفرض) [١/٤٨٦ق/١] لأنَّ إتمام الركن بالانتقال عند "محمد"، ومع الحدث لا يتحقق، وعند "أبي يوسف" وإنَّ تَمَّ قبل الانتقال لكنَّ الجلسة والقومة فرضٌ

(قوله: وعند "أبي يوسف" وإنَّ تَمَّ قبل الانتقال إلخ) ينبغي على قياس قول "أبي يوسف" أنه لو سجّد على لوح فسبقه الحدث في سجوده، ففعل الجلسة بدون إعادة السجود - بأن وضع رأسه محلّ اللوح بدون إصابة جهته الأرض - أن لا يُكَلَّفَ بإعادة السجود الذي سبقه الحدث فيه على ما نقله "ح" عن "الزيلعي"، وفي "السندي" عن "الكافي": ((التمام على نوعين: تمام ماهيةً وتمام مُخرَجٍ عن العهد، فالسجدة وإن تَمَّت بالوضع ماهيةً لم تَمَّ تماماً مُخرِجاً عن العهد، فالإعادة هنا على سبيل الفرض مجازٌ عن الأداء)) اهـ. وعليه يلزمه الإعادة في مسألة اللوح، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٤/١.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٦٠/١.

(٣) ص٣٩ - وما بعدها "ذر".

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٦٠/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٦٠/١.

(٦) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٥٠/١.

(٧) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ص٣٣.

(٨) وفي "د" زيادة: ((أي بل المنفرد كذلك، وكذا المقتدي، لكن إذا كان رفع رأسه مع الإمام أو بعد، أما لو ركع أو سجّد قبل إمامه ورفع رأسه قبله أيضاً مريداً الأداء ينبغي عدم الفساد لعدم الاعتداد بما فعل، تأمل)).

(ما لم يرفع رأسه) منهما (مريداً للأداء، أمّا إذا رفع رأسه (مريداً به أداء ركن فلا) يبيني، بل تفسد، ولو لم يرد الأداء فروايتان كما في "الكافي"، وفي "المجتبى": ((ويتأخّر محدودباً، ولا يرفع مستويّاً.....

عنده، فلا يتحقّق بغير طهارة، فلا بدّ من الإعادة على المذهبين، حتى لو لم يُعدّ تفسد صلاته، "ح" ^(١) عن "الزليعي" ^(٢).

[١٥١٦٤] (قوله: ما لم يرفع إلخ) مرتبط بقوله: ((بني))، وهو صادق بثلاث صور: بأن لم يرفع رأسه أصلاً بل مشى محدودباً، أو رفع مريداً للانصراف، أو لم يرد شيئاً أصلاً، ففي هذه الصور يبيني ولا تفسد كما يؤخذ مما يأتي ^(٣).

[١٥١٦٥] (قوله: ولو لم يرد الأداء) أي: برفعه رأسه مسمّعاً أو مكبراً؛ لأنّ عبارة "الكافي" ^(٤) هكذا: ((ولو سبقه الحدث في الركوع، فرفع رأسه قائلاً: سمع الله لمن حمده فسدت، ولو رفع رأسه من السجود وقال: الله أكبر مريداً به أداء ركن فسدت، وإن لم يرد به الأداء ففيه روايتان عن "أبي حنيفة") اهـ.

وفي "شرح المنية" ^(٥): ((ولو أحدث راعكاً فرفع مسمّعاً لا يبيني؛ لأنّ الرفع محتاج إليه للانصراف، فمجرّده لا يمنع، فلمّا اقترن به التسميع ظهر قصد الأداء، وعن "أبي يوسف": لو أحدث في سجوده، فرفع مكبراً ناوياً لتماه أو لم ينو شيئاً فسدت، لا إن نوى الانصراف)) اهـ. وحاصله: أنّه برفع رأسه مسمّعاً أو مكبراً تفسد على رواية "أبي يوسف"، سواء أراد به الأداء أو لا، إلّا إذا نوى الانصراف؛ لأنّ التسميع أو التكبير الذي هو أمانة قصد الأداء لا يعارض صريح قصد الانصراف ^(٦)، وأنّ مجرد الرفع بلا تسميع أو تكبير ولا نية أداء غير مفسد؛ لأنّه محتاج إليه.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/ب.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٥٣/١.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٣٥/أ بتصرف.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في الحدث في الصلاة ص ٤٥٣.

(٦) من ((لأن التسميع)) إلى ((الانصراف)) ساقط من "أ".

ففسدُ)) (ولو تذكرَ المصلي (في ركوعه أو سجوده) أنه تركَ (سجدةً) صليبةً أو تلاويةً، فأنخطَّ من ركوعه بلا رفع، أو رفعَ من سجوده (فسجدَها) عقبَ التذكُّر (أعادَهما) أي: الركوعَ والسجودَ (نبدأً) لسقوطه بالنسيان وسجدَ للسهو،.....

[٥١٦٦] (قوله: ففسدُ) أي: إن قصَدَ الأداء، أو رفع مكبراً، وإلاَّ خالفَ ما نقلناه، تأمل.

والظاهرُ تقييده أيضاً بما إذا رفعَ مستويّاً قبل أن ينحرف عن القبلة.

[٥١٦٧] (قوله: ولو تذكرَ الخ) قيَّدَ بالركوع أو السجود لأنه لو تذكرَ السجدة في القعدة الأخيرة فسجدَها أعادَ القعدة، "نهر"^(١). لأنها ما شرَّعت إلاَّ خاتمةً لأفعال الصلاة، واحترزَ بالسجدة عمّا لو تذكرَ في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعادَ إليها أعادَهُ؛ لأنَّ الترتيب فيه فرض، "بحر"^(٢).

[٥١٦٨] (قوله: فأنخطَّ من ركوعه) هذا إنما يصحُّ على قول "محمدٍ"، وأمّا على قول "أبي يوسف" فإنه يعيدُ الركوع على سبيل الافتراض؛ لما أنَّ [١/٤٨٦/ب] القومة فرضٌ عنده، "ح"^(٣).

[٥١٦٩] (قوله: أو رفعَ من سجوده) قيَّدَ بالرفع لأنَّ الصحيح أنَّ السجود لا يَتِمُّ إلاَّ بالرفع حتى يصلَ إلى قربِ الجلوس، "رحمتي"، فافهم.

[٥١٧٠] (قوله: فسجدَها) أفادَ أنَّ سجودها عقبَ التذكُّر غيرُ واجبٍ؛ لما في "البحر"^(٤) عن "الفتح"^(٥): ((له أن يقضي السجدة المتروكة عقبَ التذكُّر، وله أن يؤخَّرها إلى آخر الصلاة فيقضِّيها هناك)) اهـ.

[٥١٧١] (قوله: لسقوطه) أي: سقوط وجوب الإعادة المبني على وجوب الترتيب،

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٦٠/ب بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٥/١ بتصرف يسير.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٥/١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٤٢/١.

ولو أخرَّها لآخرَ صلاته قضاها فقط (ولو أمَّ واحداً) فقط (فأحدث الإمام) أي: وخرج من المسجد، وإلاَّ فهو على إمامته كما مرَّ (تعيَّن المأموم للإمامة لو صلَّح لها) أي: لإمامة الإمام.....

فإنَّ الترتيب فيما شرَّع مكرراً من أفعال الصلاة واجبٌ يَأْتُمُّ بتركه عمداً، ويسقطُ بالنسيان، وينجبرُ بسجود السَّهو.

(٥١٧٢) (قوله: ولو أخرَّها) هو مفهومُ قوله: ((عَقِبَ التَّذَكُّرُ)) كما في "النهر" (١)، "ح" (٢).

(٥١٧٣) (قوله: قضاها فقط) (٣) يعني: من غير إعادة ركوع ولا سجود، لا افتراضاً ولا وجوباً ولا ندباً، بل إنَّ سجَّدها في أثناء القعدة الأخيرة أو بعدها أعادها افتراضاً لِمَا قَدَّمْنَاهُ، "ح" (٤)، وعليه سجود السهو لترك الترتيب فيما شرَّع مكرراً، "ط" (٥).

(٥١٧٤) (قوله: كما مرَّ) (٦) أي: قبيل قوله: ((واستأنفه أفضل)).

(٥١٧٥) (قوله: تعيَّن المأموم للإمامة) حتَّى لو أفسدَ صلاته لم تفسدَ صلاةُ هذا الثاني، ولو أفسدَها الثاني تفسدُ صلاةُ الأوَّل لتحوُّل الإمامة إليه، فإنَّ جاء ثالثٌ واقتدى بهذا الثاني، ثمَّ أحدثَ الثاني صارَ الثالثُ إماماً لنفسه، فإنَّ أحدثَ الثالثَ قبل رجوعِهما أو رجوع أحدهما (قوله: إماماً لنفسه) لعلَّه: بنفسه بالياء لا باللام، والله أعلم.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ق ٦٠/ب ينصرف.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/ب.

(٣) في "د" زيادة: ((إشارة إلى ضعف ما في "الحاشية": من أنَّ الإمام لو صَلَّى ركعةً، وترك منها سجدةً، وصلى أخرى، وسجد لها، فتذكَّرَ التروكة في السجود أنه يرفع رأسه من السجود، ويسجد التروكة، ثمَّ يعيد ما كان فيها؛ لأنَّها ارتفعت، فيعيدها استحساناً انتهى. لما علمت من سقوط الترتيب، على أن مقتضى الارتفاض افتراض الإعادة، وهو مقتضى لافتراض الترتيب، مع أنهم اتفقوا على عدمه فيما شرع مكرراً في كلِّ الصلاة أو في كلِّ ركعة بخلاف المتَّحد)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٨/ب.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٢٦٠/١.

(٦) ص ١١ - "در".

(بلا نية) لعدم المزاحم (وإلا) يصلح كصبي^١ (فسدت صلاة المقتدي) اتفاقاً^(١) (دون الإمام على الأصح) لبقاء الإمام إماماً والمؤتم بلا إمام (هذا إذا لم يستخلفه، فإن استخلفه فصلاة الإمام والمستخلف) كليهما (باطلة) اتفاقاً.
(ولو أم) رجل (رجلاً فأحدثنا وخرَجنا من المسجد تمت صلاة الإمام وبنى على صلاته، وفسدت صلاة المقتدي).....

فسدت صلاة الأولين؛ لأنهما صارا مقتدين به، فإذا خرَج إمامهما من المسجد تحقق تباين المكان، فيفسد الاقتداء لفوات شرطه وهو اتحاد البقعة، ولو رجَعَ أحدهما فدخل المسجد ثم خرَج الثالث جازت صلاتهم؛ لأنَّ الرَّاجع صار إماماً لهم لنعيته، ولو رجعا فإنَّ قدَّمَ أحدهما الآخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الإمام، وإلا ففسدت صلاتهما؛ لأنَّ أحدهما لم يَصِرْ إماماً للتعارض بلا مرجح، فبقي الثالث إماماً، فإذا خرَج فات شرط الاقتداء وهو اتحاد البقعة، ففسدت صلاتهما، "بدائع"^(٢).
[٥١٧٦] (قوله: بلا نية) متعلّق بقوله: ((تعيّن)).

[٥١٧٧] (قوله: على الأصح) وقيل: تفسد صلاة الإمام فقط، وقيل: صلاتهما، "ح"^(٣).
[٥١٧٨] (قوله: لبقاء الإمام إماماً إلخ) قال في "الذخيرة": ((لأنَّ تعيّن الواحد للإمامة إنما كان للحاجة إلى إصلاح الصلاة، وفي جعله [١/٤٨٧ق/أ] إماماً هاهنا إفسادها، فبقي المقتدي لا إمام له في المسجد، ففسدت صلاته)).

[٥١٧٩] (قوله: فإن استخلفه) أي: قبل القعود قلر التشهّد، وإلا كان خارجاً بصنعه،
"ط"^(٤).

(١) في "د" زيادة: ((فسدت صلاة المقتدي اتفاقاً، قال في "النهر": ولا بد أن يُقيد هذا بما إذا خرَج الإمام من المسجد لما مرَّ من أنه إذا لم يخرج فهو على إمامته، حتّى لو تروّضاً في المسجد وعاد إلى مكانه صحَّ انتهى)).

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الكلام في الاستخلاف ٢٢٦/١ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٨٨/ب.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ٢٦١/١ بتصرف. وفي "د" زيادة: ((قوله: اتفاقاً، كذا في "الدرر" والشرنبلاني وما في "الفتح" تبعاً لـ "البحر" أنه تفسد صلاة الإمام خاصة في رواية، لم يظهر معناه، إذ كيف تفسد صلاة الإمام وتبقى صلاة المقتدي، رحمتي)).

لِإِذَا مَرَّ (أَخَذَهُ رُعَافٌ يَمُكُّهُ إِلَى انْقِطَاعِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيَنْبِي) لِمَا مَرَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا﴾

عَقَّبَ الْعَارِضَ الْاضْطِرَّارِيُّ بِالْاِخْتِيَارِيِّ.....

[٥١٨٠] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ) ^(١) هُوَ قَوْلُهُ: ((لِبَقَاءِ الْإِمَامِ إِلَيْكَ))، "ح" ^(٢).

[٥١٨١] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ) ^(٣) أَي: عِنْدَ قَوْلِهِ: ((أَوْ مَكَثَ قَلْبُكَ أَدَاءَ رُكْنٍ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدَثِ)) مِنْ

قَوْلِهِ: ((لَا لَعْدِرٍ كُنُومٍ وَرُعَافٍ))، "ح" ^(٤).

﴿بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا﴾

الْفَسَادُ وَالْبَطْلَانُ فِي الْعِبَادَاتِ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا خُرُوجُ الْعِبَادَةِ عَنْ كَوْنِهَا عِبَادَةً بِسَبَبِ فَوَاتِ بَعْضِ الْفَرَائِضِ، وَعَبَّرُوا عَمَّا يُفْسِدُ الْوُصْفَ مَعَ بَقَاءِ الْفَرَائِضِ مِنَ الشَّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ بِالْكَرَاهَةِ بِخِلَافِ الْمَعَامَلَاتِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، "شرح المنية" ^(٥).

[٥١٨٢] (قَوْلُهُ: عَقَّبَ الْعَارِضَ إِلَيْكَ) أَي: إِنَّ الْمَفْسِدَاتِ عَوَارِضُ عَلَى الصَّحَّةِ، لَكِنْ مِنْهَا

اضْطِرَّارِيٌّ كَسَبْقِ الْحَدَثِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ، وَمِنْهَا اخْتِيَارِيٌّ كَالْتَكَلُّمِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي ^(٦) هُنَا، فَلِذَا عَقَّبَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَ تَقْدِيمِ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي، وَبَيَّنَّهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٧): ((بِأَنَّ الْاضْطِرَّارَ أَعْرَقُ فِي الْعَارِضِيَّةِ))، أَي: أَنَّ الْأَصْلُ فِي الْعُرُوضِ، أَفَادَهُ "ح" ^(٨).

(١) ص ٤٧ - "در".

(٢) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْاِسْتِخْلَافِ ق ٨٨/ب.

(٣) ص ٢٣ - "در".

(٤) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْاِسْتِخْلَافِ ق ٨٨/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فَضْلٌ فِيْمَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ص ٤٣٤ -.

(٦) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ .

(٧) "النهر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ق ٦٠/ب..

(٨) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ق ٨٨/ب.

(يُفسِدُهَا التَّكَلُّمُ) هو النطقُ بحرفين أو حرفٍ مُفهِمٍ ك: ع و قٍ أمراً،.....

[٥١٨٣] (قوله: يُفسِدُهَا التَّكَلُّمُ) أي: يُفسِدُ الصلاة، ومثلها سجودُ السهو، والتلاوة، والشكر على القول به، "ط"^(١) عن "الحموي".

[٥١٨٤] (قوله: هو النطقُ بحرفين إلخ) أي: أدنى ما يقعُ اسمُ الكلام عليه المركَّبُ من حرفين كما في "القُهْستاني"^(٢) عن "الجلابي"، وقال في "البحر"^(٣): ((وفي "المحيط": والنسخُ المسموعُ المهجى مُفسدٌ عندهما خلافاً لـ "أبي يوسف"، لهما أنَّ الكلامَ اسمُ حروفٍ منظومةٍ مسموعةٍ من مخرج الكلام؛ لأنَّ الإفهام بهذا يقع، وأدنى ما يقعُ به انتظامُ الحروفِ حرفان انتهى. وينبغي أنَّ يقال: إنَّ أدناه حرفان أو حرفٌ مُفهِمٌ كعٍ أمراً، وكذا ق، فإنَّ فساد الصلاة بهما ظاهرٌ)) اهـ.

أقول: وقد يقال: إنَّ نحو ع و قٍ أمراً منتظمٌ من حروفٍ تقديراً، غيرَ أنَّها حذفت لأسبابٍ صناعيةٍ، فهو داخلٌ في تعريف الكلام المذكور، بل هو كلامٌ نحويٌّ، ولعلَّ "الشارح" حَزَمَ به لذلك، ولم يَنْبَهِ على أنَّه بحثٌ لصاحب "البحر"، فتدبر.

وقد ظهرَ من هذا أنَّ الحرف الواحد المhemل لا يُسمَّى كلاماً، فلا يدخلُ في قول [١/٤٨٧ ب] "الهندية"^(٤) و"الزيلعي"^(٥): ((إنَّ الكلامَ مفسدٌ قليلاً كان أو كثيراً)) كما لا يخفى، فافهم.

باب ما يُفسدُ الصلاة وما يكره فيها

(قوله: وقد يقال: إنَّ نحو ع و قٍ إلخ) الظاهرُ عدمُ انتظام التعريف لهما؛ لأنَّه صرَّحَ فيه بالنطق بحرفين على ما ذكره "الشارح"، وبالاتظام على ما ذكره عن "المحيط"، وظاهرُ ذلك اعتبارُ النطق والنظم بالفعل، وأنَّه لا عبرة بالتقدير، ولو كان مُعتبراً عندهم لزم القولُ بالفساد إذا تكلمَ بحرفٍ واحدٍ منتظمٍ من حرفين فأكثر تقديراً كلفظٍ في القسم الذي هو لغةٌ في اليمن، مع أنَّ الظاهر عدمُ الفساد به حتَّى على ما بحثه في "البحر".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦١/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١٦/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢.

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ٩٨/١.

(٥) "بين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٥٥/١.

و لو استعطفَ كلباً أو هرّةً، أو ساقَ حماراً لا تفسدُ؛ لأنَّه صوتٌ لا هجاءَ له....

[٥١٨٥] (قوله: ولو استعطفَ كلباً إلخ) أي: بما ليس له حروفٌ مهجأةٌ كما صرَّحَ به

٤١٢/١ في "الفتاوى الهندية"^(١)، ويشيرُ إليه تعليلُ "الشارح" بقوله: ((لأنَّه صوتٌ لا هجاءَ له)) اهـ "ح"^(٢).

لكنَّ في "الجوهرة"^(٣): ((أنَّ الكلامَ المفسدَ ما يُعرَفُ في متفاهمِ الناسِ، سواءَ حصلتْ به

حروفٌ أم لا، حتى لو قال ما يساقُ به الحمارُ فسدت)) اهـ.

وذكرَ "الزيلعي"^(٤) فيه خلافاً، حيث قال عند قول "الكتز": ((والتنجُّعُ بلا عذرٍ)): ((ولو

نفَخَ في الصلاةِ فإنَّ كان مسموعاً تبطلُ، وإلَّا فلا، والمسموعُ ما له حروفٌ مهجأةٌ عند بعضهم نحو: أَفٌ وتَفٌ، وغيرُ المسموعِ بخلافه، وإليه مالُ "الحلواني"، وبعضهم لا يشترطُ للنفخِ المسموعِ أن يكونَ له حروفٌ مهجأةٌ، وإليه ذهبَ "خواهر زاده"، وعلى هذا إذا نفَرَ طيراً أو غيرَه، أو دعاه بما هو مسموعٌ)) اهـ.

لكنَّ ما مرَّ^(٥) من تعريفِ الكلامِ عندهما يؤيِّدُ أنَّ المسموعَ ما له حروفٌ مهجأةٌ، وبه جزمَ

في "البدائع"^(٦) و"الفيض" و"شرح المنية"^(٧) و"الخلاصة"^(٨)، نعم استشكلَ "الشرنبلالي"^(٩) عدمَ الفسادِ بما يساقُ به الحمارُ: ((بأنَّه يصلِّقُ عليه تعريفُ العملِ الكثيرِ الآتي))^(١٠).

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ١/١٠١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٨/ب.

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب حفة الصلاة ١/٧٦.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/١٥٦.

(٥) المقولة [٥١٨٤] قوله: ((هو النطق بخرفين)).

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان حكم الاستخلاف ١/٢٣٤.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٣٦-.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٢/أ.

(٩) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/١٠١ (هامش "الدرر والغرر").

(١٠) المقولة [٥٢٩٦] قوله: ((فلا تفسد)).

(عمدته وسهوه قبل قعوده قدر التشهد سيان) وسواء كان ناسياً، أو نائماً، أو جاهلاً، أو مخطئاً،.....

[٥١٨٦] (قوله: عمدته وسهوه إلخ) يفيد أن بينهما فرقاً بعد القعود مع أنهما سيان أيضاً في أنهما لا يفسدان الصلاة، ولو أسقط قوله: ((سيان)) فيكون عمدته وسهوه بدلاً من التكلم لسلم من هذا، "ح" (١).

مطلب في الفرق بين السهو والنسيان

[٥١٨٧] (قوله: أو ناسياً) (٢) أي: بأن قصد كلام الناس ناسياً أنه في الصلاة، "نهر" (٣). واختلّف في الفرق بين السهو والنسيان، ففي "شرح التحرير" لـ "ابن أمير حاج": ((ذهب الفقهاء الأصوليون وأهل [١/٤٨٨/٤] اللغة إلى عدم الفرق، وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، والنسيان زوالها عنهما معاً، فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد (٤)، وقيل: النسيان عدم ذكر ما كان مذكوراً، والسهو غفلة عما كان مذكوراً أو ما لم يكن (٥)، فالنسيان أخص منه مطلقاً (٦)) اهـ.

[٥١٨٨] (قوله: أو نائماً) هذه إحدى المسائل التي جعلوا فيها النائم في حكم اليقظان، وهي خمس وعشرون ذكرها "الشارح" في "شرحه" على "المنتقى" (٧) نظماً.

[٥١٨٩] (قوله: أو جاهلاً) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد، "ح" (٨).

[٥١٩٠] (قوله: أو مخطئاً) بأن أراد قراءة أو ذكراً، فجرى على لسانه كلام الناس، "ح" (٩).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٩/أ.

(٢) قوله: ((أو ناسياً)) هكذا بخطه، والأولى حذف "أو" كما هو في الشارح اهـ مصححه .

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٠/ب.

(٤) هنا انتهى كلام "ابن أمير حاج" في "شرح التحرير"، عوارض الأهلية ١٧٧/٢.

(٥) من ((وقيل النسيان)) إلى ((ما لم يكن)) مذكور في "تيسير التحرير" لأمير بادشاه، عوارض الأهلية ٢٦٣/٢.

(٦) قوله: ((فالنسيان أخص منه مطلقاً)) لم نعر عليه في الشرحين السابقين.

(٧) "الدر المنتقى": كتاب الصلاة - باب نافلة الصلاة وما يكره فيها ١١٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٩/أ.

(٩) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٩/أ.

أو مُكْرَهًا، هو المختارُ،.....

ويأتي ^(١) بيانه في مسألة زلة القارئ.

[٥١٩١] (قوله: أو مُكْرَهًا) أي: بأن أكرهه أحدٌ عليه، ولم يقل: أو مضطراً كما لو غلبه سؤالٌ أو عطاسٌ أو جشأ؛ لأنه غيرُ مفسدٍ لتعذر الاحتراز عنه، قال في "البحر" ^(٢): ((ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والإنجيل والزبور، فإنه يُفسدُ كما في "المجتبى"، وقال في "الأصل" ^(٣): لم يُجزَّه، وعن "الثاني": إن أشبه التسييح جاز)) اهـ.

قال في "النهر" ^(٤): ((وأقول: يجب حملُ ما في "المجتبى" على المبدل منها إن لم يكن ذكراً أو تنزيهاً، وقد سبق أنَّ غير المبدل يحرم على الجنب قراءته)) اهـ.

[٥١٩٢] (قوله: هو المختار) راجعٌ إلى التعميم المذكور، لكن لا بالنسبة إلى جميع أفرادهِ، بل إلى قوله: ((أو نائماً)) فإنَّ فيه خلافاً عندنا، قال في "النهر" ^(٥): ((وبالفساد به قال كثيرٌ من المشايخ، وهو المختارُ خلافاً لما اختاره "فخر الإسلام") اهـ. وأمَّا بقية المسائل فلم أرَ مَنْ ذَكَرَ فيها خلافاً عندنا، بل فيها خلافاً غيرنا.

(قوله: قال في "النهر": وأقول: يجب حملُ إلخ) تقدَّم في فصل وإذا أراد الشُّروع أنَّ صاحب "الفتح" وفقَّ بين القولين فيما إذا قرأ بالفارسية مع القدرة على العربية أو التوراة أو الإنجيل، وهما ما قاله في "الهداية": ((من أنه لا خلاف في عدم الفساد إذا قرأ معه بالعربية ما تجوز به الصلاة))، وما قاله "النجم النسفي" و"قاضيخان": ((أنها تفسدُ عندهما)) فقال: ((والوجه إذا كان المقروء من مكان القصص والأمر والهي أن تفسدَ مجرد قراءته؛ لأنه حينئذٍ متكلمٌ بكلام غير القرآن، بخلاف ما إذا كان ذكراً أو تنزيهاً فإنها تفسد إذا اقتصر على ذلك بسبب إخلاء الصلاة عن القراءة)) اهـ. وتبعه في "البحر"، وقواه في "النهر"، وجزم به "الشارح".

(١) المقولة [٥٣٥٥] قوله: ((كما لو بدل)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣/٢ بتصرف يسير.

(٣) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب الزيادة في السجود ٢٣٦/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٠/ب.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٠/ب.

وحديث: ((رُفِعَ عَنْ أُمِّتِي الْخَطَأُ)) محمولٌ على رفع الإثم، وحديث "ذِي الْيَدَيْنِ" منسوخٌ بحديث "مُسْلِمٍ": ((إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ^(١) لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ)) (إِلَّا السَّلَامَ).....

[٥١٩٣] (قوله: رُفِعَ عَنْ أُمِّتِي الْخَطَأُ) قال في "الفتح"^(٢): ((ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث، بل الموجود فيها: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمِّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ» رواه "ابن ماجه" و"ابن حبان" و"الحاكم"، وقال: صحيحٌ على شرطهما^(٣)))، "ح"^(٤). [٥١٩٤] (قوله: على رفع الإثم) وهو الحكمُ الأخرى، فلا يُرَادُ الدنيويُّ وهو الفساد؛ لئلا يلزمَ تعميمُ المقتضى، "ح"^(٥) عن "البحر"^(٦).

[٥١٩٥] (قوله: وحديث ذِي الْيَدَيْنِ) اسمه "الخزباق"، وكان في يديه أو إحداهما طولٌ، ولفظة: [١/٤٨٨/ب] أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أم نسيته؟ قال: ((لم أنسَ ولم تَقْصُرْ)) قال: بل نسيته يارسول الله، فأقبلَ على القوم فقال: ((أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟)) فَأَوْمَأُوا أَيْ: نعم^(٧)، "زيلعي"^(٨)، "ط"^(٩). [٥١٩٦] (قوله: منسوخٌ بحديث "مُسْلِمٍ" إلخ) هو ما أخرجه "مسلم"^(١٠) من حديث "معاوية

(قوله: قال في "الفتح": ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء إلخ) قال "السندي"^(١١): ((قلت: بل وُجِدَ في "معجم الطبراني" بهذا اللفظ، وعزاه إليه في "الجامع الصغير" لـ "السيوطي").

(١) ((هذه)) ساقطة من "د".

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٤٤/١ بتصرف يسير.

(٣) تقدم ترجمته ٤٠١/٣.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٨٩/أ.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٨٩/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣/٢ بتصرف.

(٧) أخرجه البخاري (١٢٢٨) كتاب السهو - باب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ، ومسلم (٥٧٣) (٩٧) كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له، وابن حبان (٢٢٥٢) و (٢٢٥٦) كتاب الصلاة باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، و (٢٦٨٤) و (٢٦٨٦) كتاب الصلاة - باب سجود السهو، كلُّهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٥٥/١.

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦١/١.

(١٠) أخرجه أحمد ٤٤٧/٥-٤٤٨، وابن أبي شيبة ٤٣٢/٢، ومسلم (٥٣٧) كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة =

ابن الحكم السلمي^(١) قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطسَ رجلٌ من القوم، فقلت له: رَحِمَكَ اللهُ، فرماني القومُ بأبصارهم، فقلت: وأتكلَّ أمَّاه، ما شأنكم تنظرون إلي؟! فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلَمَّا رأيتُهم يُصمِّتونني سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رسول الله ﷺ دعاني - فبأي هو وأمِّي، ما رأيتُ معلماً قبله ولا بعده أحسنَ تعليماً منه، فواللَّهِ ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني - ثُمَّ قال: «إِنَّ هذه الصلاة لا يُصلِحُ فيها شيءٌ من كلام الناس، إنما هو التسبيحُ والتكبير وقرآنة القرآن»، كذا في "الفتح"^(٢) و"شرح المنية"^(٣).

ومُنِعَ النسخُ بأنَّ حديثَ ذي الـيدين رواه "أبو هريرة"، وهو متأخِّرُ الإسلام، وأجيبَ بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضراً، وتأمُّهُ في "الزليعي"^(٤)، قال في "البحر"^(٥): ((وهو غيرُ صحيح؛ لِمَا في "صحيح مسلم" عنه: «بينَا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ»، وساق الواقعة، وهو صريحٌ في حضوره، ولم أرَ عنه جواباً شافياً)) اهـ.

أقول: أَظُنُّ أَنَّ صاحبَ "البحر" اشتَبَهَ عليه حديثَ ذي الـيدين بحديث "معاوية بن الحكم"

(قوله: فوالله ما كهرني) الكَهْرُ: الفَهْرُ، والانتِهَارُ، والضحك، واستقبالُك إنساناً بوجهٍ عابسٍ، إلى آخر ما في "القاموس".

(قوله: أَظُنُّ أَنَّ صاحبَ "البحر" اشتَبَهَ عليه حديثُ ذي الـيدين إلخ) في "حاشية البحر" عن "المعراج" قال: ((ومعنى قوله: ((صَلَّى بنا)) أي: بأصحابنا، ولا وجهَ للحديث إلاَّ هذا، وعبارة "المعراج": فَإِنْ قِيلَ: كيف يستقيمُ هذا؟! فَإِنَّ رَاوِيَ حديثِ ذي الـيدين "أبو هريرة"، وهو أَسْلَمَ بعد فتح خيبر، وقد قال "أبو هريرة": صَلَّى بنا، وتحريمُ الكلام كان ثابتاً حين قدم "ابن مسعود" من الحبشة،

- ونسخ ما كان من إباحة، وأبو داود (٩٣٠) كتاب الصلاة - باب تشميت العاطس في الصلاة، والنسائي ١٥/٣ كتاب الصلاة - باب الكلام في الصلاة، والطبراني في "الكبير" ١٩/٩٤٥ و(٩٤٦) و(٩٤٧) و(٩٤٨)، والبخاري في "شرح السنة" ٣/٢٣٨، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٣٦٠ كتاب الصلاة - باب الكلام في الصلاة.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٤٤/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٣٥.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٥٥/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣/٢.

سأهياً) للتحليل، أي: (للخروج من الصلاة قبل تمامها على ظنِّ إكمالها) فلا يُفسدُ (بخلافِ السلام على إنسانٍ) للتحية، أو على ظنِّ أنها ترويجةٌ مثلاً، أو سلمَ قائماً في غير جنازةٍ.....

الذي نقلناه عن "صحيح مسلم"، فليراجع.

[٥١٩٧] (قوله: سأهياً) يُعني عنه قوله: ((على ظنِّ إكمالها)).

[٥١٩٨] (قوله: أو على ظنِّ معطوفٍ على قوله: ((على إنسانٍ))), فافهم.

[٥١٩٩] (قوله: أنها ترويجةٌ مثلاً) أي: بأن كان يصليُ العشاءَ فظنَّ أنها التراويحُ، ومثله مالو صلى ركعتين من الظُّهر، فسلمَ على ظنِّ أنه مسافرٌ أو أنها جمعةٌ أو فجرٌ.

[٥٢٠٠] (قوله: أو سلمَ قائماً) أي: على ظنِّ أنه أتمَّ الصلاة، "بحر" (١).

٤١٣/١

وذلك في أوَّلِ الهجرة. قلنا: معنى قوله: صلى بنا أي: بأصحابنا، ولا وجهٌ للحديث إلا هذا؛ لأنَّ ذا الدين قيلَ بديرٍ، وذلك قبل فتح خيبر بزمانٍ طويلٍ، كذا في "المبسوط"، وانظر ما ذكره "الزيلعي" يظهر لك الجواب)) اهد من "حاشية البحر".

وبالجملة يحتاج الأمر لمراجعة كتب الحديث، فإنَّ ظاهر ما هنا أنَّ المذكور في حديث "أبي هريرة": ((صلى بنا)) وقد علمت تأويله، والمذكور في حديث "معاوية": ((بيننا أنا أصلي))، ثمَّ مراجعة "مسلم" من باب السَّهو في الصلاة والسجود له بأنَّ حديث "أبي هريرة" مروى بثلاثِ رواياتٍ، ففي رواية "عمرو الناقد": سمعتُ "أبا هريرة" يقول: ((صلى بنا))، ومثله في رواية "أبي الربيع"، وفي رواية "قتيبة": ((صلى لنا))، وفي رواية "إسحق بن منصور" قال: ((بيننا أنا أصلي))، قال "الشارح" في هذا الحديث برواية "إسحق": ((هكذا هو في بعض الأصول المعتمدة)) اهد. وقال "ابن حجر": ((كان الكلامُ جائزاً في الصلاة ثم حُرِّمَ، قيل: بمكة، وقيل: بالمدينة، ومن اعتمدَ أنه بمكة "السبكي" فقال: أجمع أهلُ السير والمغازي أنه كان بمكة حين قدم "ابن مسعود" من الحبشة كما في "صحيح مسلم" وغيره، ولك أن تقول: صحَّ ما يُصرَّحُ بكلِّ منهما في "البخاري" وغيره فيتعيَّن الجمع، والذي يتَّجه فيه أنه حُرِّمَ مرَّتين، ففي مكة حُرِّمَ إلا حاجةً، وفي المدينة حُرِّمَ مطلقاً، وفي بعض طرق "البخاري" ما يشيرُ إلى ذلك)) اهد.

(فإنه يُفسدُها) مطلقاً وإن لم يقل: عليكم (ولو ساهياً) فسلامٌ التحية مُفسدٌ مطلقاً، و سلامٌ التحليل إن عمداً.
(و ردُّ السلام) ولو سهواً (بلسانه) لا يبدؤه، بل يكرهه على المعتمد، نعم لو صافح بنية السلام.....

[٥٢٠١] (قوله: فإنه يُفسدُها) أي: في الصور الثلاث، أمّا السلام على إنسان فظاهراً، وأمّا السلام على ظنٍّ أنها ترويحٌ فلائنه قصد القطع على ركعتين، بخلاف ما إذا ظنَّ إكمالها فإنه قصد [١/٤٨٩] القطع على أربع باعتبار ظنه، وأمّا السلام قائماً فلائنه إنما اغتفر سهوه في القعود؛ لأنَّ القعود مظنته بخلاف القيام، ولذلك اغتفر سهوه قائماً في صلاة الجنابة؛ لأنَّ القيام فيها مظنة السلام. اهـ "ح" (١).

[٥٢٠٢] (قوله: مطلقاً) فسرهُ قوله: ((وإن لم يقل: عليكم))، وقوله: ((ولو ساهياً))، "ح" (٢).

[٥٢٠٣] (قوله: فسلامٌ التحية إلخ) هذا ما حرَّره في "البحر" (٣) بحثاً، ثم رآه مصرحاً به في "البدائع" (٤)، ووفق به بين ما في "الكنز" (٥) وغيره من إطلاق الفساد بالسلام، وبين ما في "المجمع" وغيره من تقييده بالعمد بـ ((حمل الأول على الأول، والثاني على الثاني))، ودخل في قوله: ((إن عمداً)) ما لو ظنَّ أنها ترويحٌ مثلاً فسلم؛ لأنَّ تعمُّد السلام كما مرَّ (٦) خلافاً لمن وعهم.

[٥٢٠٤] (قوله: لا يبدؤه) أي: لا يُفسدُها ردُّ السلام بيده خلافاً لمن عزا إلى "أبي حنيفة" أنه مفسدٌ، فإنه لم يُعرف نقله من أحدٍ من أهل المذهب، وإنما يذكرون عدم الفساد بلا حكاية

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٩/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٩/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٨/٢ وما بعدها.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان حكم الاستخلاف ٢٣٧/١.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٥١/١.

(٦) المقولة [٥١٩٩] قوله: ((أنها ترويحٌ مثلاً)).

خلاف، بل صريح كلام "الطحاوي" أنه قولُ أئمتنا الثلاثة، وكأنَّ هذا القائلَ فهِمَ من قولهم: ولا يردُّ بالإشارة أنه مفسدٌ، كذا في "الحلبة"^(١) لـ "ابن أمير حاج الحلبي"، واستدرك في "البحر"^(٢) على قوله: ((فإنه لم يُعرف إلخ)): ((بأنه نقله صاحبُ "المجمع"، وهو من أهل المذهب المتأخرين، ومع هذا فالحقُّ أنَّ الفساد ليس بشابٍ في المذهب، وإنما استنبطه بعض المشايخ مما في "الظهرية"^(٣) وغيرها من أنه لو صافحَ بنيةَ التسليم فسدت فقال: فعلى هذا تفسدُ أيضاً إذا ردَّ بالإشارة، ويدلُّ لعدم الفساد أنه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه "أبو داود" وصحَّحه "الترمذي"^(٤)، وصرَّح في "المنية"^(٥) بأنه مكروه، أي: تنزيهاً، وفعله عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز، فلا يُوصَفُ فعله بالكرهية كما حقَّقه في "الحلبة"^(٦)) اهـ.

(قوله: كما حقَّقه في "الحلبة") لكن قال "الزيلعي": ((ولا يردُّ بالإشارة؛ لأنه عليه السلام لم يردُّ بها على "ابن مسعود" ولا "جابر"، وما رُوِيَ من قول "صهيب": ((سَلَّمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وهو يصلي فردَّ بالإشارة)) يحتملُ أنه كان نهياً عن السلام أو كان حالةَ الشَّهْد وهو يشيرُ فظنه ردًّا)) اهـ. وقال "المقدسي" بعد ذكرِ حاصلِ ما في "شرح المنية": ((أقول: ما ذكره "الشارح" يردُّ هذا؛ لأنَّ الردَّ مشتركٌ يُرادُّ به عدمُ القبول، ولعله المرادُّ من فعله عليه السلام، فكأنَّه يردُّ عليهم سلامهم ويُعلِّمهم أنه في الصلاة، ويرادُّ به المكافأة، وليس بمراءٍ، وبهذا التوفيق يُستغنى عن التطويل والتعسف، وجعله مكروهاً تنزيهاً لوقوعه من النبي عليه السلام)) اهـ.

(١) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/ق ١٥٨/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٩/٢.

(٣) "الظهرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢٦/أ.

(٤) أخرجه أبو داود (٩٢٧) كتاب الصلاة - باب رد السلام في الصلاة، والترمذي (٣٦٨) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في الإشارة في الصلاة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأحمد ١٢/٦، والطبراني في "الكبير" (١٠٢٧) جميعهم من حديث ابن عمر عن بلال ؓ، وفي الباب عن صُهَيْب، وأبي هريرة، وأنس، وعائشة ؓ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥١-.

(٦) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/ق ١٥٨/أ.

قالوا: تفسدُ، كأنه لأنه عملٌ كثيرٌ، وفي "النهر" ^(١) عن "صدر الدين الغزي" ^(٢): [طويل]

٥٢٠٥١ (قوله: قالوا: تفسدُ) فيه إيماء إلى ما ذكره في "البحر" ^(٣) بحثاً: ((من أن الظاهر استواء حكم الردِّ بالمصافحة وباليَد، وهو عدمُ الفساد للأحاديث الواردة في ذلك))، وقوله: ((كأنه إلخ)) فيه إيماء إلى ما ذكره في "النهر" ^(٤): ((من أن هذا التعليل أولى [١/٤٨٩ق/ب] من تعليل "الزليعي" ^(٥) وغيره بأنه ^(٦) كلامٌ معنيٌّ؛ لأنَّ الردَّ باليَد كلامٌ معنيٌّ أيضاً)) فتدبر، وبالله التوفيق، كذا رأيتُه بخطَّ "الشارح" في هامش "الخزائن" ^(٧).

وهذا كلامٌ متينٌ يدلُّ عليه ما في "البحر" من حديث "ابن عمر": ((قلتُ لـ "بلال": كيف كان النبيُّ يردُّ عليهم السلام وهو يصلي؟ قال: يقول هكذا، وبسطَ كفَّهُ وبسطَ "جعفر" كفَّهُ وجعلَ بطنَهُ أسفل، وجعلَ ظهرَهُ إلى فوق)) اهـ. فإنَّ بسطَهُ على هذا الوجه إنما يدلُّ على الردِّ وعدمِ القبول، وليس في كلام "المقدسي" ما يدلُّ على مثله إلى الفساد، وبهذا سقطَ ما في "حاشية البحر": ((من أنه إذا قيل: سلَّمْتُ عليه فردَّ عليَّ سلامي إنما يُستعملُ بمعنى جوابِ التحيةِ بقرينة المقام والاستعمال)) إلى آخر ما ذكره، فإنه وجدَ هنا بسطَ الكفِّ على الوجه المذكور، وهو دالٌّ على عدمِ القبول، تأمل.

(قوله: فيه إيماء إلى ما ذكره في "البحر" بحثاً إلخ) أخذهُ من تعليل "الزليعي" الفسادَ بالمصافحة: ((بأنها كلامٌ معنيٌّ))، فقال: ((ويردُّ عليه أنَّ الردَّ بالإشارة كلامٌ معنيٌّ، فالظاهرُ استواءُ حكمهما، وهو عدمُ الفساد إلخ))، ففي كلام "الشارح" إيماءٌ لردِّه لا إيماءَ له، تأمل.

(قوله: من أن هذا التعليلُ أولى إلخ) قال "السندي": ((وعلى تعليله لا يبقى لقوله: بنية السلام فائدة، فإنَّ حدَّ العملِ الكثيرِ صادقٌ على المصافحة؛ لأنه لو رآه ظنَّه غيرَ مُصلٍّ)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/ب - ٦٢/أ.

(٢) لم نعهد إلى معرفته.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٠/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/ب.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٥٧/١.

(٦) من ((وهو عدم)) إلى ((بأنه)) ساقط من "أ".

(٧) "خزائن الأسرار": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ١١٣/ب.

سلامُكْ مكروهٌ على مَنْ سَمِعَ ومن بعد ما أبدي يُسَنُّ ويُشَرَعُ
مصلٌّ وتالٍ ذاكِرٍ ومُحَدِّثٍ خطيبٌ ومَنْ يُصْغِي إليهم وَيَسْمَعُ

مطلب: المواضع التي يكره فيها السلام

[٥٢٠٦] (قوله: سلامُكْ مكروهٌ) ظاهره التحريم، "ط"^(١). وسيجيء^(٢) التصريح بالإثم في بعضها.

[٥٢٠٧] (قوله: ومن بعد ما أبدي إلخ) فعلٌ مضارعٌ رباعيٌّ، أي: أظهرُ، والمعنى: وغيرُ الذي أذكره هنا يُسَنُّ، ولا يناقضه قوله: ((والزيادة تنفع))؛ لأنه من كلام صاحب "النهر"^(٣) كما ستعرفه^(٤)، فافهم.

[٥٢٠٨] (قوله: ذاكِرٍ) فسره بعضهم بالواعظ؛ لأنه يذكر الله تعالى ويذكرُ الناسَ به، والظاهر أنه أعمُّ، فيكره السلامُ على مشغولٍ بذكر الله تعالى بأيِّ وجهٍ كان، "رحمتي".
[٥٢٠٩] (قوله: خطيبٍ) يعمُّ جميعَ الخطب، "ط"^(٥).

[٥٢١٠] (قوله: ومن يُصْغِي إليهم) أي: إلى مَنْ ذُكِرَ ولو إلى المصلِّي إذا جهَرَ، وهو داخلٌ في التالي، "ط"^(٦).

(قوله: لأنه من كلام صاحب "النهر" إلخ) قال "الرحماني": ((والبيت الأخير ذكرَ صاحب "النهر" أنه لنفسه، وكأنه أشار به إلى الاعتراض على قوله: ومن بعد ما أبدي إلخ، كأنه يقول: ليس كلُّ ما لا يُبديهِ يُسَنُّ فيه السلام، بل هناك أماكن يكره فيها، وهو السلامُ على الأستاذ والمُعْتَمِد والمُطَيَّر، ويمكنُ الريادة على ذلك أيضاً، أشار إلى ذلك بقوله: والزيادة تنفع)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة - ٢٦٢/١.

(٢) المقولة [٥٢٢٦] قوله: ((وصرح في "الضياء" إلخ)).

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/ب.

(٤) المقولة [٥٢٢٤] قوله: ((وقد زدتُ عليه إلخ)).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة - ٢٦٢/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة - ٢٦٢/١.

مكرّر فقيه جالسٍ لقضائِهِ وَمَنْ بَحْثُوا فِي الْفَقهِ^(١) دَعَهُمْ لِيَنْفَعُوا
مُؤَذَّنٌ أَيْضاً أَوْ مَقِيمٌ مَدْرَسٍ كَذَا الْأَجْنِيَّاتِ الْفَتَيَاتِ أَمْنَعُ
وَلُعَابٍ شَطْرَنَجٍ.....

[٥٢١١١] (قوله: مكرّر فقيه) أي: ليحفظه أو يفهمه.

[٥٢١١٢] (قوله: جالسٍ لقضائِهِ) قاس بعض مشايخنا الولاة والأمراء على القاضي، قال شمس الأئمة "السرخسي"^(٢): ((الصحیح الفرق)) فالرعية يُسلمون على الأمراء والولاة، والخصوم لا يُسلمون على القضاة، والفرق أنّ السلام تحية الزائرين، والخصوم ما تقدّموا إلى القاضي زائرين بخلاف الرعية))، فعلى هذا لو جلس القاضي للزيارة فالخصوم يُسلمون عليه، ولو جلس الأمير لفصل الخصومة لا يُسلمون عليه، كذا في الثامن من كراهية "التارخانية"^(٣)، ومقتضى هذا أنّ الخصوم إذا دخلوا على المفتي لا يُسلمون عليه، تأمل.

[٥٢١١٣] (قوله: وَمَنْ بَحْثُوا فِي الْفَقهِ) عبارة "النهر"^(٤): ((في العلم))، وفي "الضياء": ((مذاكرة العلم))، فيعمّ كلّ علمٍ شرعيّ.

[٥٢١١٤] (قوله: أَيْضاً) بوصل الهمزة للضرورة، "ط"^(٥).

[٥٢١١٥] (قوله: مدرّسٍ) أي: شيخ درس العلم الشرعيّ بقرينة ما ذكرناه آنفاً.

[مطلب: حكم مصافحة العجوز عند أمن الشهوة]

[٥٢١١٦] (قوله: الْفَتَيَاتِ) جمع فتية: المرأة الشابة، ومفهومُه جوازُه على العجوز، بل صرّحوا بجواز مصافحتها عند أمن الشهوة.

[٥٢١١٧] (قوله: وَلُعَابٍ) بضمّ اللام وتشديد العين المهملة: جمع لاعبٍ.

(١) في "و": ((العلم)) بدل ((الفقه)).

(٢) لم نعثر على هذا النقل في "المبسوط".

(٣) لم نجده في القسم المطبوع الذي بين أيدينا.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٢/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٢/١.

.....وَشِبْهِ بَخْلِقِهِمْ وَمَنْ هُوَ مَعَ أَهْلٍ لَهُ يَتَمَتَّعُ
 ودع كافراً أيضاً ومكشوف عورة وَمَنْ هُوَ فِي حَالِ التَّغَوُّطِ أَشْنَعُ
 ودع أكلاً إلا إذا كنت جائعاً وتعلم منه أنه ليس يمتنع

[٥٢١٨] (قوله: وشبه) بكسر الشين، أي: مشابه لخلقهم بالضم، والمراد من يشابههم في فسقهم من سائر أرباب المعاصي كمن يلعب بالقمار، أو يشرب الخمر، أو يغتاب الناس، [١/٤٩٠ق] أو يطير الحمام، أو يغني، فقد نبه بلعب الشطرنج المختلف فيه على أن ما فوّه مثله بالأولى، وسيأتي^(١) في الحظر والإباحة أنه يكره السلام على الفاسق لو معلناً، وإلا لا اهـ.

وفي "فصول العلامي": ((ولا يسلم على الشيخ المازح والكذاب واللاغي، ولا على من يسب الناس أو ينظر وجه الأجنبية، ولا على الفاسق المعلن، ولا على من يغني أو يطير الحمام مالم تعرف توبتهم، ويسلم على قوم في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناوياً أن يشغلهم عما هم فيه عند "أبي حنيفة"، وكره عندهما تحقير الهم)) اهـ.

وظاهر قوله: ((مالم تعرف توبتهم)) أن المراد كراهة السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية، أمّا في حالة مباشرتها ففيه الخلاف المذكور.

[٥٢١٩] (قوله: يتمتع) الظاهر منه ما يعلم مقدّمات الجماع، "ط"^(٢).

[٥٢٢٠] (قوله: ودع كافراً) أي: إلا إذا كان لك حاجة إليه فلا يكره السلام عليه كما

٤١٤/١

سيأتي^(٣) في باب الحظر والإباحة.

[٥٢٢١] (قوله: ومكشوف عورة) ظاهره: ولو الكشف لضرورة، "ط"^(٤).

[٥٢٢٢] (قوله: حال التغوط) مراده ما يعلم البول، "ط"^(٥).

[٥٢٢٣] (قوله: إلا إذا كنت إلخ) انظر ما وجه ذلك؟ مع أن الكراهة إنما هي في حالة وضع

(١) المقولة [٣٣٤٦١] قوله: ((ولو معلناً)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٢/١.

(٣) المقولة [٣٣٤٢٩] قوله: ((ولو له حاجة)).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٢/١ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٢/١.

وقد زدتُ عليه المتفقه على أستاذِهِ كما في "القنية"، والمغني ومطير الحمام، وألحقته
فقلت: [طويل]

كذلك أستاذُ مَعْنٍ مُطِيرٌ فهذا ختامٌ و الزيادة تنفع^(١)

اللُقمة في الفهم كما يظهرُ مما في حظر "المحتبى": ((يكبره السلام على العاجز عن الجواب
حقيقةً كالمشغول بالأكل أو الاستفراغ، أو شرعاً كالمشغول بالصلاة وقراءة القرآن، ولو سلّم
لا يستحقُّ الجواب)) اهـ.

[٥٢٢٤] (قوله: وقد زدتُ عليه المتفقه على أستاذِهِ كما في "القنية"^(٢))، والمغني ومطير الحمام،
وألحقته فقلت: كذلك أستاذُ (إخ) هكذا يوجدُ في بعض النسخ، وهو من تَمَّة عبارة صاحب
"النهر"^(٣)، والبيتُ المذكور من نظمه.

[٥٢٢٥] (قوله: كذلك أستاذُ) فيه أنَّ الصحابة^(٤) كانوا يُسلمون على النبي ﷺ، "ح"^(٥)
عن "شيخه". والجوابُ أنَّ المراد السلامُ عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي^(٦)، وبه يُعلمُ أنَّه

(١) في "د" زيادة: ((هذا البيت - من كلام صاحب "النهر" زيادةً على ما قبله - رَدَّه شيخنا رحمه الله تعالى، بأنَّ
الصحابة رضي الله عنهم كانوا يُسلمون على النبي ﷺ، "ح". أقول: إذا ما ثبتت الرواية فالرَدُّ مردودٌ؛ لأنَّ الرواية
- كما قلَّمتها عن "الناظرخانية" - أنَّ السلام تحية الزائرين، والداخل على الأستاذ للقراءة لا يقصد الزيارة، فهو
كالخصم الداخل على القاضي، وما استند إليه من سلام الصحابة رضي الله تعالى عنهم إنما يصحُّ إذا ثبت أنَّهم
سلَّموا عند دخولهم بقصد التعلُّم أو الخصومة، لا لقصد الزيارة، والأدبُ مع مشايخ المذهب أولى بل أوجب، والله
أعلم. وفي "شرح الشريعة": صرَّح الفقهاء بعدم وجوب الرَدِّ في بعض المواضع: القاضي إذا سلَّم عليه الخصمان،
والأستاذ الفقيه إذا سلَّم عليه تلميذه أو غيره أو أنَّ الدَّرس، وسلام السائل والمشتغل بقراءة القرآن والدعاء حال
شغله، والجالسين في المسجد للتسبيح أو للقراءة، والذكر في حال التذكير. اهـ ملخصاً)).

(٢) "القنية": كتاب الكراهية - باب في السلام والمصافحة ق ٧٣/أ.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٢/أ.

(٤) لم نجده فيما بين أيدينا من المصادر الحديثة.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٨٩/أ.

(٦) في المقرلة الآتية .

وصرَّحَ في "الضياء" بوجوب الردِّ في بعضها، وبعده في قوله: سلام عليكم.....

داخلٌ في النظم السابق في قوله: ((مُدْرَسٍ))، وكذا المغني ومطيرُ الحمام داخلان في قوله: ((وشبهٌ يخلُقهم)) كما بُنِّها [١/٤٩٠ ق/ب] عليه^(١)، ولكنَّ الغرض ذكرُ ما وقع التصريحُ به في كلامهم، وإلاَّ ففي النظم السابق أشياء متداخلةٌ يغني ذكرُ بعضها عن بعضٍ، وعن هذا زادَ شيخُ مشايخنا الشهابُ أحمدُ الميني - كما نقلَهُ عنه "الرحمتي" - أشياء أخرَ نظمَها بقوله: [طويل]

و زِدْ عَدُوَّ زَنْدِيْقٍ وَ شَيْخَ مُمَازِحٍ	و لا غِ وَ كَذَابٍ لِّكَذْبٍ يُشِيعُ
وَمَنْ يَنْظُرُ النَّسْوَانَ فِي السُّوقِ عَامِداً	وَمَنْ دَابَّهَ سَبُّ الْأَنْامِ وَ يُرْدَعُ
وَمَنْ جَلَسُوا فِي مَسْجِدٍ لِّصَلَاتِهِمْ	وَتَسِيحِهِمْ هَذَا عَنِ الْبَعْضِ يُسْمَعُ
و لا تَنْسَ مَنْ لَبَّى هُنَالِكَ صَرَّحُوا	فَكُنْ عَارِفاً يَا صَاحِ تحْطَى وَ تُرْفَعُ

مطلبٌ: المواضع التي لا يجبُ فيها ردُّ السلام

[٥٢٢٦] (قوله: وصرَّحَ في "الضياء" إلخ) أي: نقلاً عن "روضة الزندويستي"^(٢)، وذكرَ "ح"^(٣) عبارته، وحاصلها: ((أنَّهُ يَأْتُمُّ بِالسَّلَامِ عَلَى الْمَشْغُولِينَ بِالْخُطْبَةِ، أَوِ الصَّلَاةِ، أَوْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ مَذَاكِرَةِ الْعِلْمِ، أَوِ الْأَذَانِ، أَوِ الْإِقَامَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الرَّدُّ فِي الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَلُ الصَّلَاةُ، وَالْخُطْبَةُ كَالصَّلَاةِ، وَيُرَدُّونَ فِي الْبَاقِي لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ فَضِيلَتَيْ الرَّدِّ وَمَا هُمْ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى قَطْعِ شَيْءٍ يُحِبُّ إِعَادَتَهُ))، قال "ح"^(٤): ((وَيُعْلَمُ مِنَ التَّعْلِيلِ الْحُكْمُ فِي بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ فِي النِّظْمِ)) اهـ.

(قوله: ويردُّونَ في الباقي إلخ) أي: على سبيل التخيير لا الوجوب، ولا يزاوُ في الردِّ على وعليكم، ففي "البرازية" أوَّلُ القضاء: ((وهل يُسَلِّمُ؟ اختلفوا، ولو سلَّم عليه أو على المدرِّس أو المذكَّر أو القارئُ خيَّرَ في الردِّ، فإنَّ ردَّ يقول: وعليكم)).

(١) المقولة [٥٢١٨] قوله: ((وشبه)).

(٢) هي "روضة العلماء" وقد تقدَّمت ترجمتها ٥٨٠/٢.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٨٩/أ.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٨٩/ب.

قلت: لكن في "البحر"^(١) عن "الزيلعي"^(٢) ما يخالفه، فإنه قال: ((يكره السلام على المصلّي والقارئ والجالس للقضاء أو البحث في الفقه أو التحلي، ولو سلّم عليهم لا يجب عليهم الرد؛ لأنّه في غير محله)) اهـ.

ومفاده: أنّ كلّ محلٍّ لا يُشرع فيه السلام لا يجب رده، وفي "شرح الشّريعة"^(٣): ((صرّح الفقهاء بعدم وجوب الردّ في بعض المواضع: القاضي إذا سلّم عليه الخصمان، والأستاذ الفقيه إذا سلّم عليه تلميذه أو غيره أو أنّ الدّرس، وسلام السائل، والمشتغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغلّه، والجالسين في المسجد لتسييح أو قراءة أو ذكر حال التذكير)) اهـ.

وفي "البرزانيّة"^(٤): ((لا يجب الردّ على الإمام والمؤدّن والخطيب عند "الثاني"، وهو الصحيح)) اهـ.

وينبغي وجوب الردّ على الفاسق؛ لأنّ كراهة السلام عليه للزجر، فلا تنافي الوجوب عليه، تأمل.

هذا، وقد نظّم "الجلال السيوطي" المواضع التي لا يجب فيها ردّ السلام، [٢/٢/١] ونقلها عنه "الشارح" في هامش "الخرائن"^(٥) فقال:

ردّ السلام واجبٌ إلّا على	مَن في الصلاة أو بأكل شغلٍ
أو شربٍ أو قراءةٍ أو أدعيةٍ	أو ذكرٍ أو في خطبةٍ أو تلبيةٍ
أو في قضاءٍ حاجةٍ الإنسان	أو في إقامةٍ أو الأذان

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٠/٢.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٥٧/١.

(٣) "شرح الشّريعة": فصل في سنن المشي وآدابه ص ٣١٠. بتصرف.

(٤) "البرزانيّة": كتاب الصلاة - باب الأذان ٢٥/٤. بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "خرائن الأسرار": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ١١٤/أ.

يجزئ الميم.

(والتنحُّنُ) بحرفين (بلا عذرٍ) أمَّا به.....

أو شابةٌ يُحشَى بها افتتانُ	أو سلمَ الطفلُ أو السكرانُ
أو فاسقٌ أو ناعسٌ أو نائمٌ	أو حالةُ الجماعِ أو تحاكمُ
أو كان في الحمَّامِ أو مجنوناً	فواحدٌ من بعدها عشرون

[٥٢٢٧] (قوله: يجزئ الميم) كأنه لمخالفته السنة، فعلى هذا لو رفع الميم بلا تنوينٍ ولا تعريفٍ كان كجزئ الميم لمخالفته السنة أيضاً. اهـ "ح" (١).

قلت: وقد سُمِعَ من العرب: سلامٌ عليكم بلا تنوينٍ، وخرَّجَهُ في "معني اللبيب" (٢) على حذفِ أل، أو تقديرٍ مضافٍ، أي: سلامٌ لله، لكن قال في "الظهيرية" (٣): ((ولفظُ السَّلام: السَّلامُ عليكم، أو سلامٌ عليكم بالتَّوْنين، وبدونِ هذين - كما يقول الجهَّال - لا يكون سلاماً)) اهـ. وذكر في "التتارخانية" (٤) عن بعض أصحاب "أبي يوسف" أنَّ ((سلامُ الله عليكم دعاءٌ لا تحيةٌ))، وسنذكر (٥) بقيةَ أبحاث السلام في كتاب الحظر والإباحة.

[٥٢٢٨] (قوله: والتنحُّنُ) هو أن يقول: أح بالفتح والضم، "بحر" (٦).

[٥٢٢٩] (قوله: بحرفين) يُعْلَمُ حكمُ الرَّائِد عليهما بالأولى، لكن يُوهِمُ أنَّ الرَّائِد لو كان

٤١٥/١ بعذرٍ يُفسدُ، ويخالفه ظاهرُ ما في "النهاية" عن "المحيط": ((من أنه إن لم يكن مدفوعاً إليه، بل لإصلاحِ الحلق ليتمكنَ من القراءة إن ظهرَ له حروفٌ نحو قوله أح أح، وتكلَّفَ لذلك كان الفقيه

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٩/ب.

(٢) "الغني": ذكر أماكن من الحذف يترن بها المغرب، حذف المضاف إليه ص ٨١٤ -.

(٣) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الأول - الفصل الثالث في أحكام المسجد والسلام ق ١/٤٤.

(٤) لم نجده في القسم المطبوع الذي بين أيدينا.

(٥) ٢٦٤/٥ وما بعدها.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٥/٢.

- بأنَّ نشأً من طبعه - فلا (أو) بلا (غرضٍ صحيحٍ) فلو لتحسينِ صوته، أو ليهتديَ إمامُهُ، أو للإعلام أنَّه في الصلاة فلا فسادَ على الصحيح.....

"إسماعيلُ الزاهد" ^(١) يقول: يقطعُ الصلَاةَ عندهما؛ لأنَّهما حروفٌ مهجَّاةٌ)) اهـ. أي: والصحيحُ خلافُهُ كما يأتي ^(٢).

[٥٢٣٠] (قوله: بأنَّ نشأً من طبعه) أي: بأنَّ كان مدفوعاً إليه.

[٥٢٣١] (قوله: على الصحيح) لأنَّه يفعلُهُ لإصلاحِ القراءة، فيكونُ من القراءة معنىً كالمشي للبناء، فإنَّه وإن لم يكن من الصلاة لكنَّه لإصلاحها، فصار منها معنىً، "شرح المنية" ^(٣) عن "الكفاية" ^(٤). لكنَّه لا يشملُ ما لو كان لإعلام أنَّه في الصلاة، أو ليهتديَ إمامُهُ إلى الصواب، والقياسُ الفسادُ في الكلِّ إلَّا في المدفوعِ إليه كما هو قولُ "أبي حنيفة" و"مُحمَّد"؛ لأنَّه كلامٌ، والكلامُ مفسدٌ على كلِّ حالٍ كما مرَّ ^(٥)، وكأنَّهم عدَّلوا بذلك [٢/٢] ب[عن القياس، وصحَّحوا عدمَ الفسادِ به إذا كان لغرضٍ صحيحٍ لوجود نصٍّ، ولعلَّه ما في "الحلبة" ^(٦) عن "سنن ابن ماجه" ^(٧) عن "علي" عليه السلام قال: «كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان: مدخلٌ بالليل ومدخلٌ بالنهار، فكنت إذا أتيتُهُ وهو يصليّ تنحَّ لي»، وفي رواية: ((سبح)) وحملَهما في "الحلبة" ^(٨) على اختلافِ الحالات، والله تعالى أعلم.

(١) أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين السرازي السَّمان الحافظ الزاهد المعتزلي (ت ٤٤٥هـ). ("الجواهر المضية" ٤٤٢/١، "تاج التراجم" ص ٦٥، "الطبقات السنية" ١٩٧/٢، وفي "الأعلام" ٣١٩/١ أن وفاته ٤٤٧هـ).

(٢) المقالة [٥٢٣١] قوله: ((على الصحيح)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤٩ - يتصرف.

(٤) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٤٧/١ يتصرف (هامش "فتح القدير").

(٥) المقالة [٥١٨٣] قوله: ((يفسدها التكلم)).

(٦) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/٢٢٦ - ٢٢٧/ب - أ.

(٧) أخرجه ابن ماجه (٣٧٠٨) كتاب الأدب - باب الاستئذان، والنسائي ١٢/٣ كتاب السهو - باب التنحج في الصلاة، وأخرجه أحمد ٨١/١ مطولاً، و١٠٧ مختصراً.

(٨) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/٢٢٧/أ.

(والدعاء بما يُشبه كلامنا) خلافاً لـ "الشافعي" (والأئمة) هو قول: أه بالقصر (والتأوُّه) هو قوله: أه بالمدِّ (والتأفيف) أف أو تُف.....

[٥٢٣٢] (قوله: والدعاء بما يُشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة، ولا يستحيل طلبه من العباد، فإن وردَ فيهما أو استحالَ طلبه لم يُفسد كما في "البحر" ^(١) عن "التجنيس"، وتقدّم ^(٢) الكلام عليه في سنن الصلاة، فراجع.

[٥٢٣٣] (قوله: خلافاً لـ "الشافعي") أشار إلى أنَّ فائدة ذكر الدعاء المذكور مع أنَّه داخلٌ في الكلام هي التنبيه على ما فيه من الخلاف.

[٥٢٣٤] (قوله: والتأوُّه إلخ) قال في "شرح المنية" ^(٣): ((بأن قال: أَوْه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة، وبضم الهمزة وإسكان الواو، أو قال: أه بمد الهمزة)) اهـ. وذكر في "الحلبة" ^(٤) فيه ثلاث عشرة لغةً ساقها في "البحر" ^(٥).

[٥٢٣٥] (قوله: والتأفيف إلخ) قال في "الحلبة" ^(٦): ((أف: اسمُ فعلٍ لاتضعُر، وفيه لغات انتهت إلى أربعين، منها ضمُّ الهمزة مع تثنية الفاء مخففةً ومشددةً، منوَّنةً وغيرَ منوَّنة، وقد تأتي مصدرًا يراؤ به الدعاء بتاءٍ في آخره وبغير تاءٍ، فتُصَبُّ بفعلٍ واجبٍ الإضمار، وقد تُردَفُ حيثُ بُدِفَ على الإتيان له، ومنه قولُ القائل ^(٧): [منسرح]

أفأ وتُفأ لِمَن مودَّتُهُ إن غبت عنه سُويعةً زالت
إن مالت الريحُ هكذا أو كذا مالت مع الريح أينما مالت)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة.. باب ما يفسد الصلاة ٣/٢ بتصرف.

(٢) المقولة [٤٤٢٩] قوله: ((وإلا يفسد)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٣٦.

(٤) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/ق ٢١٥ ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة.. باب ما يفسد الصلاة ٤/٢.

(٦) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/ق ٢١٥ أ - ب باختصار.

(٧) البيتان في "ألف باء" للبلوي ٣٩٩/٢.

(والبكاء بصوت) يحصل به حروف (لوجع أو مصيبة) قيداً للأربعة، إلا لمريض لا يملك نفسه عن أنين وتأوّه؛ لأنه حينئذٍ كعطاس وسعال وجشأ وتشاوب وإن حصل حروف للضرورة.....

وظاهره: أن تُفّ ليس من أسماء التأفيف، تأمل.

[٥٢٣٦] (قوله: والبكاء بالقصر: خروج الدمع، وبالمدّ: صوت معه كما في "الصحاح" ^(١)،

فقوله: ((بصوت)) للتقييد على الأول، وللتوضيح على الثاني، "إسماعيل" ^(٢).

[٥٢٣٧] (قوله: يحصل به حروف) كذا في "الفتح" ^(٣) و"النهاية" و"السراج" ^(٤)، قال في

"النهر" ^(٥): ((أما خروج الدمع بلا صوت، أو صوت لا حروف معه فغير مفسد)).

[٥٢٣٨] (قوله: إلا لمريض إلخ) قال في [٢/٣ق/١] "المعراج": ((ثم إن كان الأنين من وجع

مما يمكن الامتناع عنه فعن "أبي يوسف" يقطع الصلاة، وإن كان مما لا يمكن لا يقطع، وعن

"محمد": إن كان المرض خفيفاً يقطع، وإلا فلا؛ لأنه لا يمكنه القعود إلا بالأنين، كذا ذكره

"المحبوبي" ^(٦) اهـ.

[٥٢٣٩] (قوله: وإن حصل حروف) أي: لهذه المذكورات كلها كما في "المعراج"، لكن

ينبغي تقييده بما إذا لم يتكلف إخراج حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه، كما لو

قال في تناوذه: هاه ما مكرراً لها فإنه منهي عنه بالحديث ^(٦)، تأمل. وأفاد أنه لو لم يحصل له

(قوله: وظاهره أن تُفّ ليس من أسماء التأفيف) فيه أن ما قبله إنما أفاد أن تُفّ بعد أف تابعة له

على الإتيان، وهذا لا يفيد ما قاله أن تُفّ ليس من أسماء التأفيف مطلقاً.

(١) "الصحاح: مادة (بكى)".

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٣٨٣.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٣٤٥.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢١٨.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٢١٨ باختصار.

(٦) أخرجه أحمد ٤٢٨/٢، والبحاري (٣٢٨٩) كتاب بدء الخلق - باب صفة إبليس وجنوده، و(٦٢٢٣) و(٦٢٢٦) =

(لا لَذِكْرٍ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ فَلَوْ أَعْجَبَتْهُ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ، فَجَعَلَ يَبْكِي وَيَقُولُ: بَلَى، أَوْ نَعَمْ، أَوْ آرِي لَا تَفْسُدُ، "سَرَاجِيَّةٌ" ^(١))؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْخُشُوعِ.
(و) يُفْسِدُهَا (تَشْمِيتُ عَاطِسٍ) لِغَيْرِهِ.....

حروفٌ لَا تَفْسُدُ مطلقاً كما لو سَعَلَ وَظَهَرَ مِنْهُ صَوْتُ مَنْ نَفَسٍ يَخْرُجُ مِنَ الْأَنْفِ بِلا حُرُوفٍ.
[٥٢٤٠] (قَوْلُهُ: لَا لَذِكْرٍ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ) لِأَنَّ الْأَيْنَ وَنَحْوَهُ إِذَا كَانَ بِذِكْرِهِمَا صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مَصِيبَةٍ صَارَ كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَنَا مُصَابٌ فَغُزُونِي، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ تَفْسُدُ، كَذَا فِي "الْكَافِي" ^(٢)، "الدرر" ^(٣).
[٥٢٤١] (قَوْلُهُ: أَوْ آرِي) هِيَ لَفْظَةٌ فَارَسِيَّةٌ بِمَعْنَى نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة" ^(٤)، وَهُوَ بِفَتْحِ الهمزة ممدودةً وَكسْرِ الرَّاءِ وَسكونِ الْيَاءِ، "ح" ^(٥).
[٥٢٤٢] (قَوْلُهُ: لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْخُشُوعِ) أَفَادَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْتِلْذَاذًا بِحَسَنِ النِّعْمَةِ يَكُونُ مُفْسِدًا، "ط" ^(٦).

[٥٢٤٣] (قَوْلُهُ: وَتَشْمِيتُ) بِالسَّيْنِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَالثَّانِي أَفْصَحُ، "الدرر" ^(٧).
[٥٢٤٤] (قَوْلُهُ: لِغَيْرِهِ) تَبِعَ فِيهِ صَاحِبُ "النَّهْرِ" ^(٨)، وَالْأُصُوبُ إِسْقَاطُهُ؛ لِأَنَّ ((تَشْمِيتُ))

= كِتَابُ الْأَدَبِ - بَابُ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْعَطَاسِ وَمَا يَكْرَهُ مِنَ التَّثَاؤُبِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٢٨) كِتَابُ الْأَدَبِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثَاؤُبِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي "عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٤٧) كِتَابُ الْأَدَبِ - بَابُ مَا جَاءَ إِنْ اللَّهُ يَحِبُّ الْعَطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَالْحَاكِمُ ٢٦٤/٤ كِتَابُ الْأَدَبِ - وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا تَنَاقَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ وَلَا يَقُلْ: هَاهُ هَاهُ فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ)).

(١) "السراجية": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٦٧/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة").

(٢) "كَافِي النَّسْفِيِّ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١/ق ٣٥/ب.

(٣) "الدرر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ١٠١/١.

(٤) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ فِيمَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ١٠٠/١.

(٥) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ق ٩٠/أ.

(٦) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٢٦٣/١ بِاخْتِصَارٍ.

(٧) "الدرر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ١٠٢/١.

(٨) "النهر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ق ٦١/أ.

(ب: يَرَحْمُكَ اللَّهُ، ولو مِنِ العاطسِ لنفسه لا) وبِعكسِهِ التَّأْمِينُ بعد التَّشْمِيتِ.....

مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، والفاعلُ محذوفٌ وهو المصلِّي، ولكنَّ زاده ليقابلهُ بقوله: ((ولو العاطسُ لنفسه))، وتأويلُه أنَّ قوله: ((لغيره)) بدلٌ من ((عاطسٍ))؛ لأنَّ الإضافة فيه على معنى اللام، أي: تشمِيتُهُ لعاطسٍ، فصار المعنى: تشمِيتُ المصلِّي لغيره، فافهم.

[٥٢٤٥] (قوله: ب: يَرَحْمُكَ اللَّهُ) قَيَّدَ به لأنَّ السامع لو قال: الحمد لله فإنَّ عَنَى الجوابِ اختلفَ المشايخ، أو التعليمُ فسدت، أو لم يَرُدْ واحداً منهما لا تفسدُ [٢/٣ق/ب] اتفاقاً، "نهر"^(١). وصحَّحَ في "شرح المنية"^(٢) عدمَ الفساد مطلقاً؛ لأنَّه لم يُتعارَفَ جواباً، قال: ((بخلافِ الجوابِ السارِّ بها)) أي: بالحمدلة للتعارُف.

[٥٢٤٦] (قوله: ولو من^(٣) العاطسِ لنفسه لا) أي: لو قال لنفسه: يَرَحْمُكَ اللَّهُ يا نفسي لا تفسدُ؛ لأنَّه لَمَّا لم يكن خطايا لغيره لم يُعتَبَر من كلام الناس كما إذا قال: يَرَحْمُنِي اللَّهُ، "بحر"^(٤). [٥٢٤٧] (قوله: وبِعكسِهِ التَّأْمِينُ إلخ) صورته ما في "الظهيرية"^(٥): ((رجلان يصليان، فعطسَ أحدهما، فقال رجلٌ خارج الصلاة: يرحمك الله، فقالا جميعاً: آمين تفسدُ صلاة العاطس دون الآخر؛ لأنَّه لم يدعُ له)) اهـ. أي: لم يُجِبْه.

٤١٦/١

(قولُ "الشارح": وبِعكسِهِ التَّأْمِينُ) أي: تأمِينُ العاطسِ يُفسدُ، وتأمِينُ غيره لا يفسد. (قوله: أي لم يُجِبْه) ظاهرة أنَّ الضمير المنصوب في قوله: ((لأنَّه لم يدعُ له)) عائِد على المصلِّي الآخر، والأظهر أنَّه عائِد إلى الرجل الخارج، أي: لأنَّ القائل: يرحمك الله إنما دعا بذلك للعاطس لا للمصلِّي الآخر، فكان قولُ العاطس: آمين جواباً للدَّاعي له بخلاف المصلِّي الآخر، فلم يكن تأمِينُهُ جواباً له، تأمَّل. اهـ من "حاشية البحر".

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٣٩ - بتصرف.

(٣) ((من)) ليست في "الأصل" و"ب" و"ج".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٥/٢.

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢٥/أ.

وَيُشَكِّلُ عَلَيْهِ مَا فِي "الذخيرة": ((إِذَا آمَنَ الْمُصَلِّيُ لِدَعَاءِ رَجُلٍ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ تَفْسُدُ صَلَاتَهُ)) اهـ.

وهو يفيدُ فساد صلاة المؤمن الذي ليس بعاطس، وليس ببعيدٍ كما لا يخفى، "بحر"^(١). وأجاب في "النهر"^(٢): ((بَأَنَّ لَا نَسْلَمُ أَنَّ الثَّانِيَّ تَأْمِينُ لِدَعَائِهِ لِانْقِطَاعِهِ بِالْأَوَّلِ، وَإِلَى هَذَا يَشِيرُ التَّعْلِيلُ)) اهـ.

وحاصله: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الدَّعَاءُ لِلْعَاطِسِ تَعَيَّنَ تَأْمِينُهُ جَوَاباً لِلدَّاعِي، فَلَمْ يَكُنْ تَأْمِينُ الْمُصَلِّيِ الْآخَرِ جَوَاباً، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُ وَاحِداً فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْمِينُهُ جَوَاباً كَمَا فِي مَسْأَلَةِ "الذخيرة"، وَأَجَابَ الْعَلَامَةُ "المقدسي": ((يَحْمِلُ مَا فِي "الذخيرة" عَلَى مَا إِذَا دَعَا لَهُ لِيَكُونَ جَوَاباً، أَمَّا إِذَا دَعَا لغيره فَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ جَوَاباً، فَلَا تَفْسُدُ)) اهـ.

لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا يَذْكُرُهُ "الشارح"^(٣): ((لَوْ دَعَا لِأَحَدٍ أَوْ عَلَيْهِ، فَقَالَ - أَيْ: الْمُصَلِّي - : آمِينَ تَفْسُدُ))، وَكَذَا مَا فِي "البحر"^(٤): "عَنِ الْمُبْتَغَى": ((لَوْ سَمِعَ الْمُصَلِّيُ مِنْ مُصَلٍّ آخَرَ ﴿وَلَا الصَّكَّالِينَ﴾ [الفاتحة-٧] فَقَالَ: آمِينَ لَا تَفْسُدُ، وَقِيلَ: تَفْسُدُ، وَعَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَإِلَى هَذَا يَشِيرُ التَّعْلِيلُ) أَيْ: التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْهُ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ أَنَّ الْإِجَابَةَ حَصَلَتْ بِتَأْمِينِ الْعَاطِسِ، فَلَمْ يَكُنِ الثَّانِي تَأْمِيناً لِدَعَائِهِ، وَكَلَامُ "الذخيرة" فِيهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. انْتَهَى مِنْ "حاشية البحر". ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَالَهُ "المقدسي" كَمَا هُنَا وَقَالَ: ((وَهُوَ أَوَّلُ مِمَّا فِي "النهر")) اهـ. ثُمَّ عَلَى جَوَابِ "النهر" يَتَعَيَّنُ تَقْيِيدُ الْمَسْأَلَةِ بِالصُّورَةِ الَّتِي فِي "الظهيرية"، أَمَّا لَوْ آمَنَ غَيْرُ الْعَاطِسِ وَحْدَهُ يَنْبَغِي أَنْ تَفْسُدَ صَلَاتُهُ لِعَدَمِ وَجُودِ مَا يَقْطَعُهُ اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٥/٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/أ.

(٣) ص ٧٦ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٨/٢.

(وجوابٌ خبيرٌ سُوءٌ بالاسترجاع.....)

فهذا يؤيد ما أجاب به في "النهر"؛ لأنَّ المؤمنَ واحدٌ، فتعينَ تأمينُهُ جواباً وإنَّ لم يكن الدعاءُ له، فلذا لم يُعَرَّج "الشارح" على ما في "البحر"، فافهم.

[٥٢٤٨] (قوله: وجوابٌ خبيرٌ سُوءٌ) السُّوءُ بضمُّ السينِ صفةٌ ((خبيرٌ))، وهو من ساءَ يسوءُ سُوءاً، نقيضُ سرٍّ، والاسترجاعُ قولُ: إِنَّا لِلَّهِ وإِنَّا إِلَيْهِ راجعون، ثم الفسادُ بذلك قولُهُما خلافاً لـ "أبي يوسف" كما صحَّحَهُ في "الهداية" ^(١) [٢/٤٠٤] و"الكافي" ^(٢)؛ لأنَّ الأصلَ عنده أنَّ ما كان ثناءً أو قرآناً لا يتغيَّرُ بالثبوتِ، وعندهما يتغيَّرُ كما في "النهاية"، وقيل: إنَّه بالاتِّفاق، ونسبُهُ في "غاية البيان" إلى عامَّةِ المشايخ، وفي "الخاتمة" ^(٣): ((إنَّه الظاهر))، لكن ذكرَ في "البحر" ^(٤): ((أنَّه لو أُخبرَ بخبرٍ يسره فقال: الحمد لله فهو على الخلاف))، ثم قال: ((ولعلَّ الفرق على قوله أنَّ الاسترجاع لإظهارِ المصيبة، وما شرَّعت الصلاةُ لأجله، والتحميدُ لإظهارِ الشكر،

(قوله: فهذا يؤيد ما أجاب به في "النهر" إلخ) ما قاله في "النهر" غيرُ ظاهرٍ؛ إذ لا شكَّ أنَّهما بتأمينهما معاً كانا مجيبين له، ولا أرحجيةٌ لأحدهما على الآخر، ولا يتأتَّى انقطاعُ الثاني بالأوَّل إلا إذا حصل الترتيب في تأمينهما مع أنَّ الفرض أنَّهما أمَّنا معاً، وهذا على تسليم الانقطاع بالترتيب، والأظهرُ في دفع الإشكال أن يقال: ما في "الظهيرية" مبنيٌّ على قول المتقدمين من أنَّ التأمين من غير المدعوِّ له لا يفسدها؛ لأنَّه ليس جواباً؛ لأنَّه إنَّما يكون من المدعوِّ له، فتأمينُ العاطس مفسدٌ دون تأمينِ الآخر، وكونُ ذلك مذهبَ المتقدمين مأخوذاً مما يأتي له عن "المتنعي" وما في "الذخيرة"، ويأتي شرحاً على قول المتأخرين من أنَّ تأمينَ المصلِّي على دعاء غيره مفسدٌ وإن لم يكن مخاطباً كما يؤخذ أيضاً من عبارة "المتنعي"، فعلى قولهم لا يشترطُ في تحقُّق الجواب كونه من المدعوِّ له، وعلى قول المتقدمين لا يتحقَّق إلاَّ به، تأمَّل.

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٢/١.

(٢) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٣٦ أ.

(٣) "الخاتمة": كتاب الصلاة - باب فيما يفسد الصلاة ١/٣٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٧/٢ بتصرف.

على المذهب) لأنه بقصد الجواب صار ككلام الناس.
 (وكذا) يُفسدُها (كلُّ ما قصدَ به الجوابُ) كأن قيل: أَمَعَ اللَّهُ إِلَهًا؟ فقال: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أو ما مألوف؟ فقال: الخيلُ والبغالُ والحُميرُ، أو مِن أين جئت؟ فقال: وبئرٍ معطلَّةٍ وقصرٍ مَشِيدٍ.....

والصلاة شُرِعت لأجله)) اهـ.

قلت: وهو مأخوذٌ من "الحلبة"^(١)، وفيه نظر؛ إذ لو صحَّ هذا الفرقُ على قول "أبي يوسف" لانتَقَصَ الأصلُ المذكور، فالأولى ما في "الهداية"^(٢) وغيرها: ((من أنَّ الفرع الأوَّلَ على الخلاف أيضاً، ولذا مشى عليه في "شرح النية الكبير"^(٣)))، فليتأمل.

[٥٢٤٩] (قوله: على المذهب) ردُّ على ما في "الظهيرية"^(٤) من تصحيح عدم الفساد، فإنَّه تصحيحٌ مخالفٌ للمشهور، وعلى ما في "المجتبى": ((من أنَّه لا فسادَ بشيءٍ من الأذكار التي يُقصدُ بها الجوابُ في قول "أبي حنيفة" وصاحبيه))، فإنَّه مخالفٌ للمتون والشروح والفتاوى، كذا في "الحلبة"^(٥) و"البحر"^(٦)، فافهم.

[٥٢٥٠] (قوله: لأنَّه إلخ) بيانٌ لوجه الفساد عندهما، فإنَّ المناط كونه لفظاً أُفيدَ به معنىٌ ليس من أفعال الصلاة، لا كونه وُضِعَ لإفادة ذلك، "فتح"^(٧).

[٥٢٥١] (قوله: كلُّ ما قصدَ به الجوابُ) أي: عندهما لصيرورة التشاء كلامَ الناس بالقصد كخروج القراءة بقصد الخطاب، والجواب بما ليس بشيء مُفسدٍ اتفاقاً، كذا في "غرر الأفكار"^(٨)،

(١) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/٢١٧ أ.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٦٢.

(٣) "شرح النية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٣٩.

(٤) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع فيمن يصح الاقتداء به وما يتعلق بالإمامة ق ٢١/ب.

(٥) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/٢١٦ ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٨.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٣٤٩.

(٨) "غرر الأفكار": كتاب الصلاة - ذكر ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٤٣/أ.

ومثله في "الدرر"^(١) حيث قال: ((قيدَ بالتحميد ونحوه لأنَّ الجواب بما ليس ببناء مفسدًا اتفاقًا)) اهـ.
قلت: والمراد بما ليس ببناء ما كان من غير القرآن، أمَّا ما كان منه إذا قُصدَ به الجواب فإنه على الخلاف أيضًا وإن لم يكن ثناءً كقوله: الخيلُ والبغالُ والحُميرُ بدليل ما قدَّمناه^(٢) عن "النهاية": ((من أنَّ الأصل عند "أبي يوسف" أنَّ ما كان ثناءً أو قرآنًا لا يتغيَّرُ بالنِّية، وعندهما يتغيَّرُ، فلو قيل: ما مالِكُ؟ فقال: الإبلُ والبقرُ والعيذُ مثلاً فسدت اتفاقًا؛ لأنَّه ليس قرآنًا ولا ثناءً، أمَّا لو أجاب عن خيرٍ سارٍّ بالتحميد، أو مُعجِبٍ بالتسبيح أو التهليل لا تفسدُ [٢/٤/ب] عنده؛ لأنَّه ثناءً وإن لم يكن قرآنًا))، واحتَرَزَ بقصد الجواب عمَّا لو سَبَّحَ لِمَن استأذَنَه في الدخول على قصد إعلامه أنَّه في الصَّلَاة كما يأتي^(٣)، أو سَبَّحَ لتبنيهِ إمامه فإنَّه وإن لَزِمَ تغييره بالنِّية عندهما إلَّا أنَّه خارجٌ عن القياس بالحديث الصحيح^(٤): ((إذا نَابَتْ أَحَدُكُمْ نَائِبَةٌ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَسْبَحْ))، قال في "البحر"^(٥): ((ومما أَحَقَّ بالجواب ما في "المحتبى": لو سَبَّحَ أو هَلَّلَ يريدُ زجرًا عن فعلٍ أو أمرًا به فسدت عندهما)) اهـ.

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/١٠٣.

(٢) المقولة [٥٢٤٨] (قوله: وجواب خير سوء)).

(٣) ص ٧٧ - "در".

(٤) أخرجه أحمد ٣٣٢/٥ و٣٣٧، والبخاري (٦٨٤) كتاب الأذان - باب من دخل ليوم الناس فجاه الإمام الأول، ومسلم (٤٢١) (١٠٢) كتاب الصلاة - باب تقديم الجماعة مَنْ يصلي بهم إذا تأخر الإمام، وأبو داود (٩٤٠) كتاب الصلاة - باب التصفيق في الصلاة، والنسائي ٧٩/٢ و٧٨ كتاب الإمامة - باب إذا تقدم الرجل من الرعية ثم جاء الوالي هل يتأخر؟ والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/٤٤٧ كتاب الصلاة - باب الكلام في الصلاة لما يحدث فيها من السهو، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٢٤٦ و٢٤٨ كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا نابه شيء في صلاته، وابن خزيمة (٨٥٣) باب بإحابة التحميد والثناء على الله، و(٨٥٤) باب الأمر بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء، وابن حبان (٢٢٦٠) و(٢٢٦١) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٨٠٧.

(أو الخطابُ كَ) قوله لِمَنْ اسمه يحيى أو موسى: (يا يحيى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ) أو و^(١) ما تلكَ بيمينِكَ يا موسى (مخاطباً لِمَنْ اسمه ذلك) أو لِمَنْ بالباب: وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا.

(فروغ) سَمِعَ اسْمَ اللَّهِ تعالى فقال: جَلَّ جلالُهُ، أو النبي ﷺ فصلَّى عليه، أو قراءة الإمام فقال: صدَقَ اللَّهُ ورسولُهُ تفسُدُ إِنْ قصَدَ جوابُهُ، ولو سَمِعَ ذَكَرَ الشَّيْطَانَ فَلَعَنَهُ تفسُدُ،.....

قلتُ: والظاهرُ أَنَّهُ لو لم يُسَبِّح ولكنْ جَهَرَ بالقراءة لا تفسُدُ؛ لأنَّهُ قاصِدٌ للقراءة، وإنَّما قصَدَ الزجرَ أو الأمرَ بمجرَّدِ رفع الصوت، تأمَّل.

{٥٢٥٢} (قوله: أو الخطابُ إلخ) هذا مفسدٌ بالاتِّفاق، وهو مما أُورِدَ نقضاً على أصل "أبي يوسف"، فإنَّه قرَأَ لم يُوضَعْ خطاباً لمن خاطبُهُ المصلِّي، وقد أخرجَهُ بقصد الخطاب عن كونه قرأناً وجعلَهُ من كلام الناس.

{٥٢٥٣} (قوله: كقوله لمن اسمه يحيى أو موسى) يُعني عنه قولُ "المصنِّف": ((مخاطباً لمن اسمه ذلك))، والظاهرُ أَنَّها تفسُدُ وإنْ لم يكن المخاطبُ مسمًى بهذا الاسم إذا قصَدَ خطابَهُ، "ط"^(٢).

{٥٢٥٤} (قوله: أو لمن بالباب إلخ) لعلَّ وجَهَ جعله من الخطاب مع أَنَّهُ ليس فيه أداة نداءٍ ولا خطابٍ أَنَّهُ في معنى قوله: ادخل.

{٥٢٥٥} (قوله: تفسُدُ إِنْ قصَدَ جوابُهُ) ذَكَرَ في "البحر"^(٣): ((أَنَّهُ لو قال مثلُ ما قال المؤدَّنُ إِنْ أَرَادَ جوابه تفسُدُ، وكذا لو لم تكن له نيةٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أَنَّهُ أَرَادَ به الإجابة، وكذلك إذا سَمِعَ اسمَ النبي ﷺ فصلَّى عليه فهذا إجابة)) اهـ.

(١) ((و)) ليست في "و".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٤/١ باختصار.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٦/٢ بتصرف.

وقيل: لا. ولو حوَقَلَ لدفع الوسوسة إن لأُمُور الدنيا تفسُدُ، لا لأُمُور الآخرة. ولو سَقَطَ شيءٌ من السطح، فبِسَمَلٍ أو دُعِيٍّ لأَحَدٍ أو عليه فقال: آمين تفسُدُ، ولا يُفسدُ الكل^(١) عند "الثاني"، والصحيح قولهما عملاً بقصد المتكلم،.....

ويُشكِلُ على هذا كله ما مرَّ^(٢) من التفصيل فيمن سَمِعَ العاطسَ فقال: الحمد لله، تأمل. واستُفيد أنه لو لم يقصد الجواب، بل قصدَ الثناء والتعظيم لا تفسد؛ لأنَّ نفس تعظيم الله تعالى والصلاة على نبيِّه ﷺ لا ينافي الصلاة كما في "شرح المنية"^(٣). [٥٢٥٦] (قوله: وقيل: لا) جَزَمَ به في "البحر"^(٤)، والظاهر أنه مبنيٌّ على ما إذا لم يقصد الجواب، وإلاَّ أشكَلَ عليه ما مرَّ^(٥)، تأمل.

[٥٢٥٧] (قوله: فبِسَمَلٍ يُشكِلُ عليه ما في "البحر"^(٦)): ((لو لدغته عقرب، أو أصابه وجع فقال: بسم الله قيل: تفسد؛ لأنه كالأين، وقيل: لا؛ لأنه ليس من كلام [٢/٥ق/أ] الناس، وفي "النصاب": وعليه الفتوى، وجزَمَ به في "الظهيرية"^(٧): وكذا لو قال: يا ربَّ كما في "الذخيرة") اهـ. [٥٢٥٨] (قوله: فقال: آمين) قدَّمنا^(٨) الكلامَ فيه قريباً. [٥٢٥٩] (قوله: ولا يُفسدُ الكلُّ) أي: إلاَّ إذا قصدَ الخطاب كما مرَّ^(٩).

(قوله: ويُشكِلُ على هذا كله ما مرَّ إلخ) يندفعُ هذا الإشكالُ بأنَّه لَمَّا لم يصدُر من العاطس كلامٌ بل صوتٌ مجرَّدٌ لم تصلحَ الحمدلةُ جواباً له إلاَّ بالنِّية، بخلاف ما ذكره "الشارح" من الأمثلة، فإنَّها صالحةٌ، فتَحَلَّلَ جواباً بها وبدونها على ما في "البحر".

(١) في "و": ((ولا تفسد في الكل)).

(٢) المقولة [٥٢٤٥] قوله: ((ب: يرحمك الله)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ٤٤٤-٤٤٥.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٨/٢.

(٥) المقولة [٥٢٥٤] قوله: ((أو لمن بالباب إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٥/٢ بتصرف.

(٧) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢/٢.

(٨) المقولة [٥٢٤٧] قوله: ((وبعكسه التأمين إلخ)).

(٩) المقولة [٥٢٥١] قوله: ((كل ما قصد به الجواب)).

حَتَّى لو امْتَثَلَ أمرٌ غيره ففَقِيلَ له: تَقَدَّمَ فَتَقَدَّمَ، أو دَخَلَ فُرْجَةً الصَّفِّ أَحَدٌ فَوَسَّعَ له فَسَدَتْ، بَلْ يَمْكُثُ سَاعَةً ثُمَّ يَتَقَدَّمُ بِرَأْيِهِ، "فَهُسْتَانِي" ^(١) مَعْزِيًّا لـ "الزَاهِدِي"، وَمَرَّ وَيَأْتِي، "فَتَنِيَّة" ^(٢). وَقَيَّدَ بِقَصْدِ الْجَوَابِ لِأَنَّهُ لو لم يُرِدْ جَوَابَهُ، بَلْ أَرَادَ إِعْلَامَهُ بِأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لَا تَفْسُدُ اتِّفَاقًا، "ابْنُ مَلِكٍ" و"مُلْتَقَى" ^(٣).

(وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) إِلَّا إِذَا أَرَادَ التَّلَاوَةَ،.....

[٥٢٦٠] (قَوْلُهُ: حَتَّى لو امْتَثَلَ إلخ) هَذَا امْتَثَالٌ بِالْفِعْلِ، وَمِثْلُهُ مَا لو امْتَثَلَ بِالْقَوْلِ، وَهُوَ مَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٤) عَنْ "الْقَنِيَّة": ((مَسْجِدٌ كَبِيرٌ يَجْهَرُ الْمُؤَذِّنُ فِيهِ بِالتَّكْبِيرَاتِ، فَدَخَلَ فِيهِ رَجُلٌ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ أَنْ يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ، وَرَكَعَ الْإِمَامُ لِلْحَالِ فَجْهَرَ الْمُؤَذِّنُ إِنَّ قَصَدَ جَوَابَهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ)).

[٥٢٦١] (قَوْلُهُ: أو دَخَلَ فُرْجَةً إلخ) الْمَعْتَمِدُ فِيهِ عَدَمُ الْفَسَادِ، "ط" ^(٥).

[٥٢٦٢] (قَوْلُهُ: وَمَرَّ ^(٦)) أَي: فِي بَابِ الْإِمَامَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَيَصِفُ الرِّجَالُ))، وَقَدَّمْنَا ^(٧) عَنْ "الشَّرَنْبِلَالِي" عَدَمَ الْفَسَادِ، وَتَقَدَّمَ تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ هُنَاكَ ^(٨).

[٥٢٦٣] (قَوْلُهُ: وَيَأْتِي ^(٩)) أَي: فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ": ((وَرَدَ السَّلَامُ بِيَدِهِ)).

[٥٢٦٤] (قَوْلُهُ: وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ تَعَلَّمَ وَتَعَلِّمَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، "بَحْر" ^(١٠). وَهُوَ شَامِلٌ

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل ما يفسد الصلاة ١١٧/١ بتصرف.

(٢) فِي "ب": ((قَنِيَّة)).

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة ١٠٣/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٦/٢ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٤/١.

(٦) ٥٥٦/٣ وما بعدها "در".

(٧) المَقُولَةُ [٤٨١٠] قَوْلُهُ: ((فَهَلْ ثُمَّ فَرَقَ)).

(٨) المَقُولَةُ [٤٨٠٩] قَوْلُهُ: ((لَكِنْ نَقَلَ "الْمُصَنِّفُ" وَغَيْرَهُ)).

(٩) ص ١٥٣ - "در".

(١٠) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٦/٢.

وكذا الأخذ إلا إذا تذكّر فتلا قبل تمام الفتح (بخلاف فتحه على إمامه) فإنه لا يُفسد..

لفتح المقتدي على مثله، وعلى المنفرد، وعلى غير المصلي، وعلى إمام آخر، ولفتح الإمام والمنفرد على أي شخص كان إن أراد به التعليم لا التلاوة، "نهر"^(١).

[٥٢٦٥] قوله: وكذا الأخذ أي: أخذ المصلي غير الإمام بفتح مَنْ فَتَحَ عليه مفسد أيضاً كما في "البحر"^(٢) عن "الحلاصة"^(٣)، أو أخذ الإمام بفتح مَنْ ليس في صلاته كما فيه^(٤) عن "القنية"^(٥).

[٥٢٦٦] قوله: إلا إذا تذكّر (الخ) قال في "القنية"^(٦): ((أرتج على الإمام، ففتح عليه مَنْ ليس في صلاته وتذكّر، فإن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد، وإلا تفسد؛ لأنّ تذكّره يضاف إلى الفتح)). اهـ "بحر"^(٧).

قال في "الحلبة"^(٨): ((وفيه نظر؛ لأنه إن حصل التذكّر والفتح معاً لم يكن التذكّر ناشئاً عن الفتح، ولا وجه لإفساد الصلوة بتأخّر شروعه في القراءة عن تمام الفتح، وإن حصل التذكّر بعد الفتح قبل إتمامه فالظاهر أنّ التذكّر ناشئ عنه، ووجبت إضافة التذكّر إليه، فتفسد بلا توقّف للشروع في القراءة على إتمامه)) اهـ ملخصاً.

قلت: والذي ينبغي أن يقال: إن حصل التذكّر بسبب الفتح تفسد مطلقاً، أي: سواء شرع في التلاوة قبل تمام الفتح [٥/٢ ق/٥] أو بعده لوجود التعلم، وإن حصل تذكّره من نفسه لا بسبب

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/١ بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٧/٢.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٢/٣.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٧/٢.

(٥) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الأقوال المفسدة ق ١٥/١.

(٦) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الأقوال المفسدة ق ١٥/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٧/٢.

(٨) "الحلبة": فصل في مفسدات الصلاة ٢/٢ ق ٢١٩/أ.

(مطلقاً) لفاتح وأخِذَ بكلِّ حال، إلا إذا سَمِعَهُ الْمُؤْتَمُّ من غيرِ مصلٍّ ففَتَحَ به تبطلُ^(١) صلاةُ الكلِّ، وينوي الفتحَ لا القراءة.
(ولو جَرَى على لسانِهِ نَعَمْ).....

الفتح لا تفسدُ مطلقاً، وكونُ الظاهر أَنَّهُ حصلَ بالفتح لا يؤثِّرُ بعدَ تحقُّقِ أَنَّهُ من نفسه؛ لأنَّ ذلك من أمورِ الدِّيانة لا القضاء حتى يبيِّنَ على الظاهر، ألا ترى أَنَّهُ لو فَتَحَ على غيرِ إمامه قاصداً القراءة لا التعليم لا تفسدُ مع أنَّ ظاهر حاله التعليم، وكذا لو قال مثلَ ما قال المؤدِّن ولم يقصد الإجابة، فليتأَمَّل.

[٥٢٦٧] (قوله: مطلقاً) فسرّه بما بعده.

[٥٢٦٨] (قوله: بكلِّ حال) أي: سواء قرأ الإمام قَدَر ما تجوزُ به الصَّلاة أم لا، انتقلَ إلى آيةٍ أخرى أم لا، تكررَ الفتح أم لا، هو الأصحُّ، "نهر"^(٢).

[٥٢٦٩] (قوله: إلا إذا سَمِعَهُ الْمُؤْتَمُّ إلخ) في "البحر"^(٣) عن "القنية"^(٤): ((ولو سَمِعَهُ الْمُؤْتَمُّ ممن ليس في الصَّلاة ففتحَ به على إمامه يجبُ أن تبطل صلاةُ الكلِّ؛ لأنَّ التلقينَ من خارجٍ)) اهـ. وأقرّه في "النهر"^(٥).

ووجهه: أنَّ الْمُؤْتَمَّ لَمَّا تَلَقَّنَ من خارج بطلت صلاته، فإذا فَتَحَ على إمامه وأخذَ منه بطلت صلاته، لكن قال "ح"^(٦): ((وهذا يقتضي أَنَّهُ لو سَمِعَهُ من مصلٍّ ولو غيرَ صلاته ففتحَ به لا تبطل، وهو باطلٌ كما لا يخفى، إلا أن يُرادَ بقوله: من غيرِ مصلٍّ أي: صلاته)) اهـ.

[٥٢٧٠] (قوله: وينوي الفتحَ لا القراءة) هو الصحيح؛ لأنَّ قراءة المقتدي منهيٌّ عنها، والفتحُ على إمامه غيرُ منهيٍّ عنه، "بحر"^(٧).

(١) في "ب": ((تفسد)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٧/٢.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الأقوال المفسدة ق ١٥/ب.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦١/أ.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩٠/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٦/٢.

أو آري (إن كان يعتادها في كلامه تفسد) لأنه من كلامه (وإلا لا) لأنه قرآن
(وأكله وشربه.....)

(تتمّة)

يكره أن يفتح من ساعته، كما يكره للإمام أن يلجّه إليه، بل ينتقل إلى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة، أو إلى سورة أخرى، أو يركع إذا قرأ قدر الفرض كما حرم به "الزيلعي"^(١) وغيره، وفي رواية: قدر المستحب كما رجّحه "الكمال"^(٢): ((بأنه الظاهر من الدليل))، وأقرّه في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤)، ونازعه في "شرح المنية"^(٥) ورجّح قدر الواجب لشدة تأكده.

[٥٢٧١] (قوله: أو آري) كلمة فارسيّة كما في "شرح المنية"^(٦)، وهي بمذّ الهمزة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدّم^(٧).

[٥٢٧٢] (قوله: لأنه من كلامه) بدليل الاعتقاد.

[٥٢٧٣] (قوله: لأنه قرآن) هذا ظاهر في نعم، وكذا في آري على رواية أن القرآن اسم للمعنى، أمّا على رواية أنه اسم للنظم والمعنى فلا.

(تنبيه)

وقَعَ في الغاز "الأشباه"^(٨): [٢/٦٠٢] ((أي مصلّ قال نعم ولم تفسد صلاته؟ فقل: مَنْ اعتاده في كلامه)) اهـ.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/١٥٧.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٣٤٩.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٦.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٦١ أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦٤.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٥٢.

(٧) المقولة [٥٢٧١] قوله: ((أو آري)).

(٨) "الأشباه والنظائر": الفن الرابع - كتاب الصلاة ص ٤٦٧.

مطلقاً) ولو سمسمةً ناسياً (إلا إذا كان بين أسنانه مأْكولٌ) دونَ الحمصة كما في الصوم، هو الصحيح، قاله "الباقاني" (فابتلعهُ) أمَّا المضعُ فمُفسِدٌ.....

قال في "الخزائن" ^(١): ((وفيه اشتباه))، أي: اشتبه عليه الحكم إن لم يكن سبقَ قلمٍ. [٥٢٧٤] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان كثيراً أو قليلاً، عامداً أو ناسياً، ولذا قال: ((ولو سمسمةً ناسياً))، ومثله ما لو وقع في فيه قطرة مطرٍ فابتلعها كما في "البحر" ^(٢). [٥٢٧٥] (قوله: الحمصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة، "ح" ^(٣). [٥٢٧٦] (قوله: قاله "الباقاني") ^(٤) أي: في "شرح الملتقى"، ونصه: ((وقال "البقالي": الصحيح أن كل ما يفسد به الصوم تفسد به الصلاة)) اهـ.

وعليه مشى "الزيلعي" ^(٥) تبعاً لـ "الخلاصة" ^(٦) و "البدائع" ^(٧)، قال في "النهر" ^(٨): ((وجعل في "الخاتية" ^(٩) هذا قولَ البعض، وقال بعضهم: ما دون ملء الفم لا يُفسد، وفرق بين الصلاة والصوم، وما في "الزيلعي" ^(١٠) أولي)).

[٥٢٧٧] (قوله: أمَّا المضعُ فمُفسِدٌ) أي: إن كثر، وتقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره،

(١) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ١١٥/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١/٢ نقلاً عن "الحلي".

(٣) "ح" : كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٨٢/أ.

(٤) في "د" زيادة: ((عبارة الباقاني عند قول "الملتقى": (فيما لا يفسد) : أو أكل ما بين أسنانه دون الحمصة، وفسد في قدرها. وقد قلنا عن "المحيط" عدمه إلا أن يقال ذلك في الابتلاع وذا في الأكل، وفي "الخلاصة": "وقدر الحمصة لا يفسد، وفي "غريب الرواية": أن القليل ما دون الحمصة، وسوى بين الصلاة والصوم، وقال بعضهم: هو ما دون ملء الفم، فلا يفسد به الصلاة، وفرق بين الصلاة والصوم)).

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٥٩/١.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٣/ب.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في حكم الاستخلاف ٢٤٢/١.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٢/أ.

(٩) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ١٢٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

كُسُكْرٍ فِي فِيهِ يَبْتَلَعُ ذَوْبَهُ.

(و) يُفْسِدُهَا (انتقاله من صلاةٍ إلى مُعَايِرَتِهَا) وَلَوْ مِنْ وَجْهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ مُنْفَرِداً، فَكَيْفَ يَنْوِي الْاِقْتِدَاءَ.....

كذا في "شرح المنية"^(١)، وفي "البحر"^(٢) عن "المحيط" وغيره: ((ولو مضغَ العلك كثيراً ففسدت، وكذا لو كان في فيه إهليلجاً فلاكها فإن دخل في حلقه منها شيء يسير من غير أن يلوكها لا تفسد، وإن كثر ذلك ففسدت)) اهـ.

[٥٢٧٨] (قوله: كُسُكْرٍ إلخ) أفاد أن المفسد إما المضغ الكثير، أو وصول عين المأكول إلى الجوف بخلاف الطعم، قال في "البحر"^(٣) عن "الخلاصة"^(٤): ((ولو أكل شيئاً من الحلاوة وابتلع عينها، فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا تفسد صلاته، ولو أدخل الفانيذ أو السُكْرَى في فيه ولم يمضغه، لكن يصلي والحلاوة تصل إلى جوفه تفسد صلاته)) اهـ.

[٥٢٧٩] (قوله: ويُفْسِدُهَا انتقاله إلخ) أي: بأن ينوي بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور، قال في "النهر"^(٥): ((بأن صلى ركعة من الظهر مثلاً، ثم افتتح العصر أو التطوع بتكبيره، فإن كان صاحب ترتيب كان شارعاً في التطوع عندهما خلافاً لـ "محمد"، أو لم يكن - بأن سقط للضيق أو للكثرة - صحَّ شروعه في العصر؛ لأنه نوى تحصيل ما ليس بمحصل، فخرج عن الأول،

(قوله: كان شارعاً في التطوع عندهما إلخ) لأنه عندهما لا يلزم من بطلان الوصف بطلان الأصل، وعند "محمد" كما لم يصحَّ شروعه بقي في صلاته.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٥١-.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٢/٢.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٢/٢.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٣/ب.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٢/أ.

أو عكسه صار مُستأنفاً بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر، إلا إذا تلفظ بالنية فيصير مُستأنفاً.....

فمناط الخروج عن الأول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه، فلذا لو كان منفرداً فكبر ينوي الاقتداء أو عكسه أو إمامة النساء فسَدَ الأول، وكان [٢/٦ق/ب] شارعاً في الثاني، وكذا لو نوى نفلاً أو واجباً، أو شرع في جنازة فجيء بأخرى، فكبر ينويهما أو الثانية يصير مُستأنفاً على الثانية، كذا في "فتح القدير" ^(١) اهـ.

[٥٢٨٠] (قوله: أو عكسه بالنصب عطفاً على ((منفرداً))، "ح" ^(٢)).

[٥٢٨١] (قوله: بخلاف نية الظهر إلخ) أي: نية مع التكبيرة كما مر ^(٣)، قال في "البحر" ^(٤):

(قوله: أو إمامة النساء إلخ) قيد بإمامة النساء لأنه لو كبر ينوي إمامة الرجال بعد شروعه منفرداً لا تفسد، قال في "الكفاية": ((لو افتتح منفرداً ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانياً لأجله فهو على الافتتاح الأول إلا أن يكون الداخل امرأة)) اهـ.

(قوله: يصير مُستأنفاً على الثانية) أي: على الصلاة الثانية، أي: ما نواه ثانياً في الصور الأربع، لا في الأخيرة كما توهمه بعضهم، فاعترض بأن ما ذكره "مسلم" فيما إذا كبر ينوي الثانية، أمّا إذا نواهما يصير مُستأنفاً عليهما، ثم ما ذكره مأخوذاً من "الفتح"، ونقله عنه في "النهر"، وفي "النهاية" ما يخالفه حيث قال: ((وفي نواذر الصلاة: لو صلى رجل على جنازة فكبر تكبيرة، ثم جيء بأخرى، فوضعت بجانبها، فإن كبر الثانية ينوي الصلاة على الأولى، أو عليهما، أو لا نية له فهو على الجنازة الأولى على حاله، يتمها ثم يستقبل الصلاة على الثانية؛ لأنه نوى إجماد الموجود وهو لغو، وإن كبر ينوي الصلاة على الثانية يصير رافضاً للأولى شارعاً في الثانية؛ لأنه نوى ما ليس بموجود فصحت نيته اهـ. ونحوه في "التيبين"). اهـ من "حاشيته" على "البحر"، وذكر في "الحائية" و"السراج" مثل ما في "النهاية".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٥٠/١ يتصرف.

(٢) "ح" "كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩٠/١.

(٣) المقولة [٥٢٧٩] قوله: ((ويفسدها انتقاله)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٠/٢.

مطلقاً (وقراءته من مصحفٍ) أي: ما فيه قرآنٌ (مطلقاً) لأنه تعلُّمٌ.....

((يعني: لو صَلَّى ركعةً من الظهر، فكَبَّرَ ينوي الاستئنافَ للظهر بعينها لا يفسدُ ما أذاه، ويُحتسَبُ بتلك الركعة، حتَّى لو صَلَّى ثلاث ركعاتٍ بعدها ولم يقعد في آخرها حتَّى صَلَّى رابعةً فسدت الصلاة، ولغت النيةُ الثانية)).

[٥٢٨٢] (قوله: مطلقاً) أي: سواء انتقلَ إلى المغيرة أو المتَّحدة؛ لأنَّ التلَفُّظَ بالنيةِ كلامٌ مفسدٌ للصلاة الأولى، فصَحَّ الشروعُ الثاني.

[٥٢٨٣] (قوله: أي: ما فيه قرآنٌ) عَمَّمَهُ ليشملَ المحراب، فإنه إذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح، "بحر"^(١).

[٥٢٨٤] (قوله: مطلقاً) أي: قليلاً أو كثيراً، إماماً أو منفرداً، أمياً لا يمكنه القراءة إلاَّ منه أو لا.

[٥٢٨٥] (قوله: لأنه تعلُّمٌ) ذكرُوا لـ "أبي حنيفة" في علَّةِ الفساد وجهين:

أحدهما: أنَّ حملَ المصحف والنظرَ فيه وتقليبَ الأوراقِ عملٌ كثيرٌ.

والثاني: أنه تلقَّنَ من المصحف، فصار كما إذا تلقَّنَ من غيره، وعلى الثاني لا فرقَ بين الموضوع والمحمول عنده، وعلى الأوَّل يفرقان، وصَحَّحَ الثاني في "الكافي"^(٢) تبعاً لتصحيح "السرخسي"^(٣)، وعليه لو لم يكن قادراً على القراءة إلاَّ من المصحف، فصلَّى بلا قراءةٍ ذَكَرَ "الفضلي"^(٤): ((أنَّها تُجزئُ))، وصَحَّحَ في "الظهريَّة"^(٥) عدمه، والظاهرُ أنه مفرَّغٌ على الوجهِ الأوَّل الضعيف، "بحر"^(٥).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١/٢ بتصرف يسير.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٣٦ ب.

(٣) أورد السرخسي هذه المسائل في "جامعه الصغير"، وانظر "البحر" ١١/٢.

(٤) "الظهريَّة": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢٥/١. وعبارتها: ((لو لم يكن قادراً

على القراءة من المصحف)) دون ((إلا)) والظاهر أنه سَقَطَ؛ إذ السياق يقتضي وجودها.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١/٢ ملخصاً.

إِلَّا إِذَا كَانَ حَافِظًا لِمَا قَرَأَهُ وَقَرَأَ بِلَا حَمَلٍ، وَقِيلَ: لَا تُفْسِدُ إِلَّا بَآيَةً، وَاسْتَظْهَرَهُ "الْحَلْبِيُّ"، وَجَوَزَهُ "الشَّافِعِيُّ" بِلَا كِرَاهَةٍ، وَهَمَّا بِهَا لِلتَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، أَيْ: إِنَّ قَصْدَهُ، فَإِنَّ التَّشْبِيَهُ بِهِمْ لَا يَكْرَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ فِي الْمَذْمُومِ وَفِيمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّشْبِيَهُ كَمَا فِي "الْبَحْرِ".

(و) يُفْسِدُهَا (كُلُّ عَمَلٍ كَثِيرٍ).....

[٥٢٨٦] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ إلخ) لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مِزْجًا إِلَى حِفْظِهِ لَا إِلَى تَلْقَئِهِ مِنَ الْمُصْحَفِ، وَجَوَزَ النَّظَرُ بِلَا حَمَلٍ غَيْرُ مَفْسَدٍ لِعَدَمِ وَجْهِ الْفَسَادِ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ إِطْلَاقِ "الْمُصَنَّفِ"، وَهُوَ قَوْلُ "الرَّازِي"، وَتَبِعَهُ "السَّرْحَسِيُّ" وَ"أَبُو النَّصْرِ الصَّفَّارُ"^(١)، وَجَزَمَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) وَ"النِّهَايَةِ" وَ"النَّبِيِّينَ"^(٣)، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَهُوَ وَجِيهَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى)) اهـ. فَلِذَا جَزَمَ بِهِ "الشَّارِحُ".

[٥٢٨٧] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ إلخ) تَقْيِيدٌ آخَرُ لِإِطْلَاقِ "الْمُصَنَّفِ"، وَعِبَارَةُ "الْحَلْبِيِّ" فِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ"^(٥): ((وَلَمْ يَفْرُقْ فِي "الْكِتَابِ" بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَقِيلَ: لَا تُفْسِدُ مَا لَمْ يَقْرَأْ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يَقْرَأْ آيَةً، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مَقْدَارُ مَا تَجَوَّزُ بِهِ الصَّلَاةُ عَنْهُ)). [٢/٧٧]

[٥٢٨٨] (قَوْلُهُ: وَهَمَّا بِهَا) أَيْ: وَجَوَزَهُ الصَّاحِبَانِ بِالْكَرَاهَةِ.

مَطْلَبُ فِي التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ

[٥٢٨٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّشْبِيَهُ بِهِمْ لَا يَكْرَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ) فَإِنَّا نَأْكُلُ وَنَشْرَبُ كَمَا يَفْعَلُونَ،

(قَوْلُهُ: تَقْيِيدٌ آخَرُ لِإِطْلَاقِ "الْمُصَنَّفِ") لَا يَظْهَرُ إِلَّا أَنَّهُ قَوْلٌ مُقَابِلٌ لِإِطْلَاقِ "الْمُصَنَّفِ" لَا تَقْيِيدَ لَهُ.

(١) أَبُو نَصْرٍ، أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ شَيْثِ الصَّفَّارِ (ت ٤٦١ هـ). "الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ" ١/١٤٢، "الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ" ص ٤١-١٥١.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ١/٣٥١.

(٣) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١/١٥٩.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١/١١٢.

(٥) "شَرْحُ الْمُنْيَةِ الْكَبِيرِ": فَصْلُ فِي مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ص ٤٤٧-.

ليس من أعمالها ولا لإصلاحها،.....

"بحر"^(١) عن "شرح الجامع الصغير" لـ "قاضي خان"^(٢). ويؤيده ما في "الذخيرة" قبيل كتاب التحرّي: ((قال "هشام": رأيتُ عليَّ "أبي يوسف" نعلين مخسوفين بمسامير، فقلت: أترى بهذا الحديد بأساً؟ قال: لا، قلت: "سفيان" و"ثور بن يزيد"^(٣) كرها ذلك؛ لأنَّ فيه تشبُّهاً بالرُّهبان، فقال: كان رسول الله ﷺ يلبسُ النعال التي لها شعرٌ وإنَّها من لباسِ الرهبان^(٤)). فقد أشارَ إلى أنَّ صورة المشابهة فيما تعلق به صلاحُ العباد لا يضرُّ، فإنَّ الأرض مما لا يمكن قطعُ المسافة البعيدة فيها إلاَّ بهذا النوع)) اهـ.

وفيه إشارةٌ أيضاً إلى أنَّ المراد بالتشبُّه أصلُ الفعل، أي: صورةُ المشابهة بلا قصدٍ.
[٥٢٩٠] (قوله: ليس من أعمالها) احترازٌ عمَّا لو زاد ركوعاً أو سجوداً مثلاً فإنَّه عملٌ كثيرٌ غيرُ مفسدٍ لكونه منها، غيرَ أنَّه يُرفض؛ لأنَّ هذا سبيلٌ ما دون الركعة، "ط"^(٥).
قلت: والظاهرُ الاستغناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره "المصنف"، تأمل.
[٥٢٩١] (قوله: ولا لإصلاحها) خرَّجَ به الوضعُ والمشْيُ لسبق الحدث، فإنَّهما لا يُفسدانها، "ط"^(٦).

قلت: وينبغي أن يزداد: ولا فُعِلَ لعذرٍ احترازاً عن قتل الحيَّة أو العقرب بعملٍ كثيرٍ على أحد القولين كما يأتي^(٧)، إلاَّ أن يُقال: إنَّه لإصلاحها؛ لأنَّ تركه قد يؤدِّي إلى إفسادها، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١/٢.

(٢) وعبارته: ((لا يكره في شيء)) دون لفظة ((كل)) ولعله سقط إذا السياق يقتضيها. "شرح الجامع": كتاب الصلاة - باب الإمام أين يستحب له القيام؟ ١/١٥ أ.

(٣) أبو خالد - وقيل: أبو يزيد - ثور بن يزيد الكلعي الحمصي (ت ١٥٣ هـ وقيل: غير ذلك). ("سير أعلام النبلاء" ٣٤٤/٦، "شذرات الذهب" ٢/٢٤٣).

(٤) لم نجده فيما بين أيدينا من المصادر.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٥/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٥/١ بتصرف.

(٧) المقولة [٥٤٩٤] قوله: ((لكن صحح الحلبي الفساد)).

وفيه أقوال خمسة أصحُّها.....

[٥٢٩٢] {قوله: وفيه أقوال خمسة أصحُّها ما لا يشكُّ إلخ} صحَّحَه في "البدائع"^(١)، وتابعه "الزيلعي"^(٢) و"الولواجي"^(٣)، وفي "المحيط": ((أنَّه الأحسن))، وقال "الصدر الشهيد": ((إنَّه الصواب))، وفي "الحائِية"^(٤) و"الخلاصة"^(٥): ((أنَّه اختيارُ العامَّة))، وقال في "المحيط" وغيره: ((رواه "التلجي" عن أصحابنا))، "حلية"^(٦).

٤١٩/١

القول الثاني: أنَّ ما يُعْمَلُ عادةً باليدين كثيرٌ وإنَّ عُمَلَ بواحدةٍ كالنعمم وشدَّ السراويل، وما عُمِلَ بواحدةٍ قليلٌ وإنَّ عُمِلَ بهما كحلَّ السراويل وتُبَسِّ القلنسوة ونزعها، إلَّا إذا تكرر ثلاثاً متواليةً، وضَعَفَه في "البحر"^(٧): ((بأنَّه قاصرٌ عن إفادة ما لا يُعْمَلُ باليد كالمضغ والتقبيل)).

الثالث: الحركات الثلاث المتوالية كثيرٌ، وإلَّا فقليلٌ. [٢/ق ٧/ب]

الرابع: ما يكون مقصوداً للفاعل، بأنَّ يُفَرِّدَ له مجلساً على حدةٍ، قال في "التارخانية"^(٨): ((وهذا القائل يستدلُّ بإمرأةٍ صلَّتْ فلمَسَها زوجها أو قبلَها بشهوةٍ، أو مصَّ صبيُّ نديها وخرج اللبنُ تفسُدُ صلاحُها)).

الخامس: التفويضُ إلى رأيِ المصلِّي، فإنَّ استكثرَ فكثيرٌ، وإلَّا فقليلٌ، قال "القَهْستاني"^(٩): ((وهو شاملٌ للكلِّ، وأقربُ إلى قول "أبي حنيفة"، فإنَّه لم يُقدَّرْ في مثله، بل يُفَوِّضُ إلى رأيِ المبْتلى)) اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في حكم الاستخلاف ٢٤١/١.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٦٥/١.

(٣) "الولواجية": الفصل التاسع في الحدث الطارئ على الصلاة - ١/ق ١٠/ب.

(٤) "الحائِية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ١٣٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ٣٤/أ.

(٦) "الحلية": فصل في مفسدات الصلاة ٢/ق ٢١٩/ب بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٣-١٢/٢ ملخصاً.

(٨) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الخامس في بيان ما يفسد الصلاة وما لا يفسد ٥٨٧/١.

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١٩/١.

(ما لا يَشْكُ) بسببه (الناظر) من بعيد (في فاعله أنه ليس فيها) وإن شَكَّ أنه فيها أم لا فقليل، لكنه يُشْكِلُ بمسألة المس والتقبيل، فتأمل.....

قال في "شرح المنية"^(١): ((ولكنه غير مضبوط، وتقويض مثله إلى رأي العوام مما لا ينبغي، وأكثر الفروع أو جميعها مفرغ على الأولين، والظاهر: أنَّ ثانيهما ليس خارجاً عن الأول؛ لأنَّ ما يُقام باليدين عادةً يغلبُ ظنُّ الناظر أنه ليس في الصلاة، وكذا قول من اعتبر التكرار ثلاثاً متواليةً، فإنه يغلبُ الظنُّ بذلك، فلذا اختاره جمهور المشايخ)) اهـ.

[٥٢٩٣] (قوله: ما لا يَشْكُ إلخ) أي: عمل لا يَشْكُ، أي: بل يظنُّ ظناً غالباً، "شرح المنية"^(٢). و((ما)) بمعنى عمل، والضمير في ((بسببه)) عائد إليه، و((الناظر)) فاعلُ ((يَشْكُ))، والمراد به من ليس له علمٌ بشروع المصلِّي بالصلاة كما في "الحلية"^(٣) و"البحر"^(٤)، وفي قول "الشراح": ((من بعيد)) تبعاً لـ "البدائع"^(٥) و"النهر"^(٦) إشارةً إليه؛ لأنَّ القريب لا يخفى عليه الحال عادةً، فافهم.

[٥٢٩٤] (قوله: وإن شكَّ) أي: اشتبه عليه وتردّد.

[٥٢٩٥] (قوله: لكنه يُشْكِلُ بمسألة المس والتقبيل) أي: ما لو مسَّ المصلِّيَ بشهوةٍ، أو قبلها بدونها فإنَّ صلاحها تفسد، ولم يوجد منها فعلٌ كما سيأتي^(٧) في الفروع مع جوابه، وأصل الاستشكال لصاحب "الحلية"^(٨)، وتبعه في "البحر"^(٩)، فليس المراد صلاةً المقبل والماس، فإنه لا يخفى فسادها على أحدٍ من الناس، فافهم.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤٢ - بتصرف يسير.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤١ -.

(٣) "الحلية": فصل في مفسدات الصلاة ٢/ق ٢١٩ ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٢/٢ نقلاً عن الحلبي.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في حكم الاستخلاف ١/٢٤١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٢ ب.

(٧) المقولة [٥٣١٦] قوله: ((أو مسها إلخ)).

(٨) "الحلية": فصل في مفسدات الصلاة ٢/ق ٢٢٧ ب.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٣/٢.

(و) فلا تُفسدُ برفع يديه في تكبيرات الزوائد على المذهب) وما رُوِيَ من الفساد فشاذاً.
(و) يُفسدُها (سجودُه على نجسٍ) وإنَّ أعادَه على طاهرٍ في الأصحَّ، بخلاف يديه ورُكْبتيه

[٥٢٩٦] (قوله: فلا تُفسدُ إلخ) تفريعٌ على أصحِّ الأقوال خلافاً لما رَوَى "مكحول" عن "أبي حنيفة": "أنَّه لو رَفَعَ يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسدُ؛ لأنَّ المفسد إنما هو العملُ الكثير، وهو ما يُظَنُّ أنَّ فاعله ليس في الصلاة، وهذا الرفعُ ليس كذلك، كذا في "الكافي"^(١)، نعم يكره؛ لأنَّه فعلٌ زائدٌ ليس من تَمَتَّاتِ الصلاة، "شرح المنية"^(٢). وتسميتها تكبيراتِ الزوائد^(٣) خلافُ المصطلح؛ لأنَّها في الاصطلاح [٢/٨ق/١] تكبيراتُ العيدين.

[٥٢٩٧] (قوله: ويُفسدُها سجودُه على نجسٍ) أي: بدون حائلٍ أصلاً، ولو سجدَ على كفِّه أو كُمِّه فسدَ السجودُ لا الصَّلَاةُ، حتَّى لو أعادَه على طاهرٍ جاز كما قدَّمه^(٤) "الشارح" في فصلٍ إذا أرادَ الشُّرُوعَ، لكنَّ قدَّمنا هناك^(٥) أنَّ الحائلَ المتَّصلَ لا يُعتبرُ حائلاً لتبعيته للمصلي، وإلَّا لزمَ أن لا يصحَّ السجودُ معه ولو على طاهرٍ، ولزمَ صحَّةُ الصلاة مع القيام على نجاسةٍ تحت خفِّه، وتقدَّم تمام الكلام هناك، فراجع.

[٥٢٩٨] (قوله: في الأصحَّ) وهو ظاهرُ الرواية كما في "الحلية"^(٦) و"البدائع"^(٧) و"الإمداد"^(٨)،

(قوله: لكنَّ قدَّمنا هناك إلخ) تقدَّم عن "شرح المنية الكبير" ما يدلُّ على ما سلكه "الشارح" ويقوِّيه.
(قوله: وإلَّا لزم أن لا يصحَّ السجودُ معه) لعلَّ حقَّ العبارة: وإلَّا لزم أن يصحَّ السجودُ معه ولو على نجسٍ.

(١) لم نقف على هذا النقل في "كافي النسفي".

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في مكروهات الصلاة ص ٣٤٧-٣. بتصرف.

(٣) في "د" زيادة: ((أي الزوائد على تكبيرة التحريمة، والأولى أن يقول: تكبيرات الانتقالات؛ لأنَّ المشهور في تكبيرات الزوائد هي تكبيرات العيدين)).

(٤) ٣٣٢/٣ "در".

(٥) المقولة [٤٢٨٢] قوله: ((صح)).

(٦) "الحلية": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ١/٣٥٥ ب.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - باب بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٨٢/١.

(٨) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها ١٠٥/١.

في الكل؛ لأنه أحوط، قاله "الحلي" (وصلاته على مصلّي مضرّب نجس البطانة) بخلاف غير مضرّب.....

[٥٣٠١] قوله: في الكل أي: كلّ المسائل المذكورة من الكشف وما بعده، وقيد ذلك في "شرح المنية"^(١) في أواخر الكلام على الشرط الثالث بما إذا كان بغير صنعه، قال: ((أمّا إذا حصل شيء من ذلك بصنعه فإن الصلاة تفسد في الحال عندهم كما في "القنية"^(٢))) [٢/٨ق/ب] اهـ. ومشى عليه "الشارح"^(٣) في باب شروط الصلاة. وفي "الخانية"^(٤) وغيرها ما يدل على عدمه، قال في "الحلبة"^(٥): ((والأشبه الأول))، وتقدم^(٦) هناك تمام الكلام على ذلك فراجع.

[٥٣٠٢] قوله: وصلاته على مصلّي مضرّب^(٧) أي: مخيط، وإنما تفسد إذا كان النجس المانع في موضع قيامه أو جبهته، أو في موضع يديه أو ركبتيه على ما مر^(٨)، ثم هذا قول "أبي يوسف"، وعن "محمد بن يوز"، ووفق بعض المشايخ بحمل الأول على كون الثوب مخيطاً مضرّباً، والثاني على كونه مخيطاً فقط، وهو ما كان جوابه مخيطاً دون وسطه؛ لأنه كتوبين أسفلهما نجس وأعلاهما طاهر، فلا خلاف حينئذٍ، وصححه في "المجمع"، ومنهم من حقق الاختلاف فقال: عند "محمد"

(١) "شرح المنية الكبير": الشرط الثالث: ستر العورة ص ٢١٦.

(٢) "القنية": كتاب الطهارة - باب فيما يفسد الصلاة ق ١٥/ب.

(٣) ٢٦/٣ وما بعدها "در".

(٤) "الخانية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الحلبة": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ١/ق ٣٥٨ أ.

(٦) المقولة [٣٠٦٠٨] قوله: ((بلا صنعه)).

(٧) في "د" زيادة: ((يشكل عليه قولهم: لو صلى على لبد وجهه الأعلى طاهر والثاني نجس، أو على لوح خشب يمكن أن يشق لوحين جاز مع أنه أبلغ من التضريب في الاتصال. "رحمته"، قلت: قد يجاب بأن كلا من اللوح واللبد لسمكه نزل منزلة ثوبين أحدهما فوق الآخر، بخلاف الثوب المضرب، فإنه لرقته لم يعتبر ثوبين بل هو ثوب واحد لاتصال البطانة النجسة به، فكأنه قد صلى على ثوب نجس، والمراد أن تكون النجاسة في موضع الجبهة والقدمين، بخلاف اليدين والركبتين لما مرّ قريباً)).

(٨) المقولة [٥٢٩٩] قوله: ((على الظاهر)).

يجوزُ كيفما كان، وعند "أبي يوسف" لا يجوزُ، وفي "التجنيس": ((الأصحُّ أنَّ المضرَّبَ على الخلاف))، ومفهومُهُ أنَّ الأصحَّ في غير المضرَّب الجوازُ اتفاقاً، وهذا قولُ ثالث، وفي "البدائع"^(١) بعد حكايته القولَ الثاني: ((وعلى هذا لو صَلَّى على حَجَرٍ الرَّحَى، أو بابٍ، أو بساطٍ غليظٍ، أو مكعَّبٍ أعلاه طاهرٌ وباطنه نجسٌ عند "أبي يوسف" لا يجوزُ نظراً إلى اتِّحادِ المحلِّ، فاستوى ظاهرُهُ وباطنه كالثوبِ الصفيق، وعند "محمدٍ" يجوزُ؛ لأنَّه صَلَّى في موضعٍ طاهرٍ كثوبٍ طاهرٍ تحته ثوبٌ نجسٌ بخلافِ الثوبِ الصفيق؛ لأنَّ الظاهرَ نفاذُ الرُّطوبةِ إلى الوجهِ الآخر)) اهـ.

وظاهرُهُ ترجيحُ قول "محمدٍ"، وهو الأشبهُ، ورجَّحَ في "الحائِية"^(٢) في مسألةِ الثوبِ قولَ "أبي يوسف": ((بأنَّه أقربُ إلى الاحتياط))، وتأمَّلهُ في "الحلبة"^(٣)، وذكرَ في "المنية" و"شرحها"^(٤): ((إذا كانت النجاسةُ على باطنِ اللَّبَنَةِ أو الآجِرَةِ، وصَلَّى على ظاهرِها جاز، وكذا الخشبةُ إنَّ كانت غليظةً بحيثُ يمكنُ أنْ تُنَشَرَ نصفينِ فيما بين الوجهِ الذي فيه النجاسةُ والوجهِ الآخر، وإلَّا فلا)) اهـ. وذكرَ في "الحلبة"^(٥): ((أنَّ مسألةَ اللَّبَنَةِ والآجِرَةِ على الاختلافِ المارَّ بينهما، وأنَّه في "الحائِية"^(٦) جَزَمَ بالجواز، وهو إشارةٌ إلى اختياره، وهو حسنٌ متَّجِهٌ، وكذا مسألةُ الخشبةِ على الاختلاف، وأنَّ الأشبهَ الجوازُ عليها مطلقاً))، ثمَّ أيَّدهُ بأوجهٍ فراجعهُ.

(قوله: كالثوبِ الصفيق) في "القاموس": ((ثوبٌ صفيقٌ ضدُّ سخيْفٍ))، وفيه أيضاً: ((المكعَّبُ: الموشَّى من البرودِ والأثواب، والثوبُ المطويُّ الشديداً الأدرج)) اهـ.

- (١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٨٣/١ بتصرف.
- (٢) "الحائِية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").
- (٣) "الحلبة": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ٢/٢ ق ٣٥٤/ب ٣٥٥/أ.
- (٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٢.
- (٥) "الحلبة": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ٢/٢ ق ٣٥٩/أ - ب.
- (٦) "الحائِية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

ومبسوطٍ على نجسٍ إن لم يَظْهَرْ لونٌ أو ريحٌ (وتحويلُ صدره عن القبلة) اتفاقاً (بغيرِ عذرٍ) فلو ظنَّ حدثه فاستدبرَ القبلة، ثم عَلِمَ عدمه إن قبلَ خروجه من المسجد.....

[٥٣٠٣] (قوله: ومبسوطٍ على نجسٍ إلخ) قال في "المنية"^(١): ((وإذا أصابت الأرض نجاسةً ففرشها بطينٍ [٢/٩/٩] أو حصٍ فصلّى عليها جاز، وليس هذا كالثوب، ولو فرشها بالتراب ولم يُطَيَّنْ إن كان التراب قليلاً بحيث لو استشمته يجذ رائحة النجاسة لا تجوز، وإلا تجوز)) اهـ.
قال في "شرحها"^(٢): ((وكذا الثوب إذا فرش على النجاسة اليابسة فإن كان رقيقاً يشف ما تحته، أو توجد منه رائحة النجاسة على تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه، وإن كان غليظاً بحيث لا يكون كذلك جازت)) اهـ.

ثم لا يخفى أن المراد إذا كانت النجاسة تحت قدمه أو موضع سجوده؛ لأنه حينئذ يكون قائماً أو ساجداً على النجاسة لعدم صلوح ذلك الثوب لكونه حائلاً، فليس المانع هو نفس وجود الرائحة حتى يعارض بأنه لو كان بقربه نجاسة يشم ريحها لا تفسد صلاته، فافهم.

[٥٣٠٤] (قوله: وتحويل صدره) أما تحويل وجهه كله أو بعضه فمكروه لا مفسد على المعتمد كما سيأتي^(٣) في المكروهات.

[٥٣٠٥] (قوله: بغير عذرٍ) قال في "البحر"^(٤) في باب شروط الصلاة: ((والحاصل أن المذهب أنه إذا حوّل صدره فسدت وإن كان في المسجد إذا كان من غير عذرٍ كما عليه عامة الكتب)) اهـ.
وأطلقه فشمل ما لو قل أو كثر، وهذا لو باختياره، وإلا فإن لبث مقدار ركنٍ فسدت، وإلا فلا كما في "شرح المنية"^(٥) من فصل المكروهات.

[٥٣٠٦] (قوله: فلو ظنَّ حدثه إلخ) محترز قوله: ((بغير عذرٍ)).

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٢..

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٢..

(٣) المقولة [٥٤٣٠] قوله: ((وبصدره تفسد)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ٣٠١/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥١..

لا تفسدُ، وبعده فسدتُ.

(فروغ) مَشَى مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ هل تفسدُ؟ إِنْ قَدَرَ صَفٍّ، ثُمَّ وَقَفَ قَدَرَ رَكْنٍ، ثُمَّ مَشَى وَوَقَفَ كَذَلِكَ وَهَكَذَا لَا تفسدُ.....

[٥٣٠٧] (قوله: لا تفسدُ) أي: عند "أبي حنيفة"، "شرح المنية"^(١). وقوله: ((وبعده فسدت)) أي: بالاتفاق؛ لأنَّ اختلاف المكان مبطلٌ إلاَّ لعذرٍ، والمسجدُ مع تباينِ أكنافه وتناهي أطرافه كمكانٍ واحدٍ، فلا تفسدُ ما دام فيه إلاَّ إذا كان إماماً واستخلفَ مكانه آخرٌ، ثم عَلِمَ أَنَّهُ لم يُحْدِثْ تَفْسُدًا وإنَّ لم يخرج من المسجد؛ لأنَّ الاستخلاف في غير موضعه منافٍ للخروج من المسجد، وإنما يجوزُ عند العذر ولم يوجد، وكذا لو ظَنَّ أَنَّهُ افْتَتَحَ بلا وضوءٍ، فانصرفَ ثم عَلِمَ أَنَّهُ كان متوضِّئاً تفسدُ وإنَّ لم يخرج منه؛ لأنَّ انصرافه على سبيل الرفض، ومكان الصفوف في الصحراء له حكمُ المسجد، وتماؤه في "شرح المنية"^(٢) في آخر الشرط الرابع، وتقدَّم في الباب السابق^(٣). [٢/٩ق/ب]

(تنبيه)

ذَكَرَ في "المنية"^(٤) في باب المفسدات: ((أنَّهُ لو استدبرَ القبلةَ على ظَنِّ الحَدَثِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ فَسَدَتْ وإنَّ لم يخرج من المسجد))، وعَلَّلَهُ في "شرحها": ((بأنَّ استدباره وَقَعَ لغير ضرورةٍ إصلاح الصلاة فكان مفسداً)) اهـ. وهو مخالفٌ لِما مرَّ^(٥) عن عَامَّةِ الكُتُبِ، إِلَّا أَن يُحْمَلَ على قولهما أو على الإمام المستخلف، تأمل.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في استقبال القبلة ص ٢٢٤.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في استقبال القبلة ص ٢٢٤ - بتصرف.

(٣) المقالة [٥٠٦٩] قوله: ((بظن حدث)).

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٥١.

(٥) المقالة: [٥٣٠٥] قوله: ((بغير عذر)).

وإنْ كَثُرَ ما لم يَخْتَلِفِ المكانُ، وقيل: لا تفسدُ حالة العذر ما لم يَسْتَدِيرِ القبلةَ استحساناً، ذَكَرَهُ "القَهْستاني"^(١)، و^(٢)هل يُشْتَرَطُ في المفسد الاختيارُ؟ في "الْخُبَرِيَّة": ((نعم))،.....

مطلب في المشي في الصلاة

[٥٣٠٨] قوله: (وإنْ كَثُرَ) أي: وإنْ مشى قَدَرٌ صفوفٍ كثيرةٍ على هذه الحالة، وهو مستدركٌ بقوله: ((وهكذا)).

[٥٣٠٩] قوله: ما لم يَخْتَلِفِ المكانُ) أي: بأنْ خَرَجَ من المسجد، أو تجاوزَ الصفوف لو الصلاةَ في الصحراء، فحينئذٍ تفسدُ كما لو مشى قَدَرٌ صَفَيْنِ دفعةً واحدةً، قال في "شرح المنية"^(٣): ((وهذا بناءً على أنَّ الفعل القليل غيرُ مفسدٍ ما لم يتكرَّر متواليًا، وعلى أنَّ اختلاف المكان مبطلٌ ما لم يكن لإصلاحها، وهذا إذا كان قُدَّامَهُ صفوفٌ، أمَّا إنْ كان إماماً فجاوزَ موضع سجوده فإنْ بقدرٍ ما بينه وبين الصفِّ الذي يليه لا تفسدُ، وإنْ أكثرَ فسدت، وإنْ كان منفرداً فالمعتبرُ موضعُ سجوده، فإنْ جاوزَهُ فسدت، وإلا فلا، والبيتُ للمرأة كالمسجد عند "أبي عليٍّ النسفي"، وكالصحراء عند غيره)) اهـ.

[٥٣١٠] قوله: وقيل: لا تفسدُ حالة العذر) أي: وإنْ كَثُرَ واختَلَفَ المكانُ؛ لِمَا في "الحلية"^(٤) عن "الذخيرة": ((أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ "أبا برزة" رضي الله عنه «صَلَّى رَكَعَتَيْنِ آخِذًا بِقِيَادِ فَرَسِهِ، ثُمَّ انْسَلَّ مِنْ يَدِهِ، فَمَضَى الْفَرَسَ عَلَى الْقِبْلَةِ فَبَتِعَهُ حَتَّى أَخَذَ بِقِيَادِهِ، ثُمَّ رَجَعَ نَاكِصًا عَلَى عَقْبِيهِ حَتَّى صَلَّى الرَكَعَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ»^(٥)، قال "محمدٌ" في "السير الكبير"^(٦): وبهذا نأخذُ، ثم ليس في هذا الحديثُ فصلٌ

٤٢١/١

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل ما يفسد الصلاة ١١٩/١.

(٢) الواو ليست في "و".

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٥٠.

(٤) "الحلية": فصل في مفسدات الصلاة ٢/٢٢٧ ب وما بعدها.

(٥) أخرجه أحمد في "المسند" ٤/٤٢٣، والبخاري (١٢١١) كتاب العمل في الصلاة - باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٢٦٦ كتاب الصلاة - باب من تقدم أو تأخر في صلاته من موضع إلى موضع. من حديث الأزرق بن قيس رضي الله عنه.

(٦) "السير الكبير": باب الشهيد وما يصنع به ١/٢٣٧-٢٣٨ (ضمن "شرح السير الكبير" للسرّخسي).

بين المشي القليل والكثير جهة القبلة، فمن المشايخ من أخذَ بظاهره ولم يقل بالفساد قلَّ أو كثر استحساناً، والقياسُ الفسادُ إذا كثر، والحديثُ حصَّ حالة العذر، فيُعملُ بالقياس في غيرها، وحكى الإمام "السعدي" عن أستاذه^(١) الجواز فيما إذا مشى مستقبلاً وكان غازياً، وكذا الحاجُّ وكلُّ مسافرٍ سفره عبادةً، وبعضُ المشايخ أولوا الحديث ثم اختلفوا في تأويله، فقيل: [٢/١٠٠ ق/١] تأويله إذا لم يجاوز الصفوف أو موضع سجوده، وإلا فسدت، وقيل: إذا لم يكن متلاحقاً بل خطوة ثم خطوة، فلو متلاحقاً فسدَّ وإن لم يستدبر القبلة؛ لأنه عملٌ كثيرٌ، وقيل: تأويله إذا مشى مقدار ما بين الصَّفين كما قالوا فيمن رأى فرجةً في الصفِّ الأوَّل فمشى إليها فسَدَّها؛ فإن كان هو في الصفِّ الثاني لم تفسد صلاته، وإن كان في الصفِّ الثالث فسدت)) اهـ ملخصاً.

ونصَّ في "الظهيرية"^(٢) على: ((أنَّ المختار أنه إذا كثر تفسدُ)).

هذا، وذكر في "الحلبة"^(٣) أيضاً في فصل المكروهات: ((أنَّ الذي تقتضيه القواعدُ المذهبيةُ المستندةُ إلى الأدلة الشرعية، ووقع به التصريحُ في بعض الصور الجزئية أنَّ المشي لا يخلو: إمَّا أن يكون بلا عذرٍ أو بعذرٍ، فالأوَّل إنَّ كان كثيراً متوالياً تفسد وإن لم يستدبر القبلة، وإنَّ كان كثيراً غير متوالٍ بل تفرَّق في ركعاتٍ، أو كان قليلاً فإن استدبرها فسدت صلاته للمُنافي بلا ضرورة، وإلا فلا وكره؛ لما عُرِف أنَّ ما أفسد كثيراً كرهه قليله بلا ضرورة، وإنَّ كان بعذرٍ فإنَّ كان للطهارة عند سبق الحدث أو في صلاة الخوف لم يُفسدْها، ولم يكره قلَّ أو كثر، استدبر أو لا، وإنَّ كان لغير ما ذُكر فإن استدبر معه فسدت قلَّ أو كثر، وإن لم يستدبر فإن قلَّ لم يُفسدْ ولم يكره، وإنَّ كان كثيراً متلاحقاً أفسد، وأمَّا غير المتلاحق ففي كونه مفسداً أو مكروهاً خلافٌ وتأمل)) اهـ ملخصاً.

(١) لعله في شرحه "السير الكبير"، والله أعلم. ولم نهتد إلى معرفة أستاذه.

(٢) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢٥/ب.

(٣) "الحلبة": ق ٢/١٦٥/أ.

وقال "الحلي^(١)": ((لا))، فإنَّ مَنْ دُفِعَ، أو جَذَبَتْهُ الدَّابَّةُ خطواتٍ، أو وُضِعَ عليها، أو أُخْرِجَ مِنْ مَكَانِ الصَّلَاةِ،.....

وقال في هذا الباب^(١): ((والذي يظهر أنَّ الكثيرَ الغير المتلاحقِ غيرُ مفسدٍ ولا مكروهٍ إذا كان لعذرٍ مطلقاً)) اهـ.

[٥٣١١] (قوله: وقال "الحلي^(٢)": لا) الظاهرُ اعتمادهُ للتفريع عليه، "ط"^(٣).

[٥٣١٢] (قوله: خطواتٍ) أي: ومشى بسببِ الدفع أو الجذب ثلاثَ خطواتٍ متوالياتٍ من غيرِ أنْ يَمْلِكَ نفسه، وفي "البحر"^(٤) عن "الظهريَّة"^(٥): ((وإنْ جَذَبَتْهُ الدَّابَّةُ حتى أزالته عن موضع سجوده تفسدُ)) اهـ.

[٥٣١٣] (قوله: أو وُضِعَ عليها) أي: حمَلَهُ رَجُلٌ ووضَعَهُ على الدَّابَّةِ تفسدُ، والظاهرُ أنَّه لكونه عملاً كثيراً، تأمَّل. وأما لو رفعَهُ عن مكانه ثم وضعَهُ أو ألقاه، ثم قام ووقَفَ مكانه من غيرِ أنْ يتحوَّلَ عن القبلة فلا تفسدُ كما في "التارخانيَّة"^(٦).

[٥٣١٤] (قوله: أو أُخْرِجَ مِنْ مَكَانِ الصَّلَاةِ) [٢/ق ١٠/ب] أي: مع التحويلِ عن القبلة كما

(قوله: وإنْ جَذَبَتْهُ الدَّابَّةُ حتى أزالته إلخ) هذا يتفرَّعُ على قول مَنْ قال: الكثيرُ ما لو رآه الناظرُ تيقَّنَهُ غيرَ مصلٍ، "سندي".

(قوله: والظاهرُ أنَّه لكونه عملاً كثيراً) أو لأنَّه اختلفَ المكان، وهو الأظهر؛ إذ على تعليله لا يظهرُ فرقٌ بين هذه المسألة ومسألة "التارخانيَّة".

(١) "الحلية": ٢/ق ١٧٠؛ بتصرف.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٦/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٤/٢.

(٥) "الظهريَّة": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢٥/ب.

(٦) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الخامس - ما يفسد الصلاة وما لا يفسد ٥٩١/١.

أَوْ مَصَّ ثَدْيَهَا ثَلَاثًا، أَوْ مَرَّةً وَنَزَلَ لَبْنُهَا، أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ، أَوْ قَبَّلَهَا بِدُونِهَا فَسَدَتْ،
لَا لَوْ قَبَّلَتْهُ وَلَمْ يَشْتَهِيهَا،.....

في "البحر" ^(١)، "ط" ^(٢).

أقول: لم أر ذلك في "البحر"، وأيضاً فالتحويلُ مفسدٌ إذا كان قدرَ أداءِ ركنٍ ولو كان في مكانه، فالظاهرُ الإطلاقُ، وأنَّ العلَّةَ اختلافُ المكانِ لو كان مقتدياً، أو كونهُ عملاً كثيراً، تأمل.

[٥٣١٥] (قوله: أَوْ مَصَّ ثَدْيَهَا ثَلَاثًا إلخ) هذا التفصيلُ مذكورٌ في "الحانية" ^(٣) و"الخلاصة" ^(٤)،

وهو مبنيٌّ على تفسيرٍ الكثيرِ بما اشتمَلَ على الثلاثِ المتواليات، وليس الاعتمادُ عليه، وفي "المحيط": ((إِنْ خَرَجَ اللَّبَنُ فَسَدَتْ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِرْضَاعًا، وَإِلَّا فَلَا))، ولم يقيِّده بعددٍ، وصحَّحهُ في "المعراج"، "حلبة" ^(٥) و"بجر" ^(٦).

[٥٣١٦] (قوله: أَوْ مَسَّهَا إلخ) حقُّ التعبيرِ أن يقول: أَوْ مُسَّتْ أَوْ قَبَّلَتْ بالبناء للمجهول

كنظائره السابقة؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى ((دُفِعَ)) الْوَاقِعِ صَلَةً لـ ((مَنْ))، وَالْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا فِي "الخلاصة" ^(٧) بقوله: ((لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي الصَّلَاةِ فَجَامَعَهَا زَوْجُهَا تَفْسُدُ صَلَاتُهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ مِنْهَا، وَكَذَا لَوْ قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ بغيرِ شَهْوَةٍ أَوْ مَسَّهَا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ، أَمَّا لَوْ قَبَّلَتْ الْمَرْأَةُ الْمُصَلِّيَّ

(١) الَّذِي نَقَلَهُ الطَّحْطَاوِيُّ عَنْ "البحر" هو: ((لَوْ رَفَعَ رَجُلُ الْمُصَلِّيِّ عَنْ مَكَانِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَوِّلَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ لَا تَفْسُدُ)) وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ "البحر" ((مَعَ التَّحْوِيلِ عَنِ الْقِبْلَةِ)) كَمَا ظَنَنَ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ قَالَ بَعْدَهُ: ((لَمْ أَرْ ذَلِكَ فِي "البحر")). عَلَى أَنَّ عِبَارَةَ الطَّحْطَاوِيِّ تُوْهِمُ مَا فَهَمَهُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ قَدَّمَ قَوْلَهُ: ((كَمَا فِي "البحر")) مَسْبُوقًا بِقَوْلِهِ: ((أَيُّ مَعَ التَّحْوِيلِ عَنِ الْقِبْلَةِ)) ثُمَّ أَعْقَبَهُ بِمَقُولَةِ "البحر": ((لَوْ رَفَعَ رَجُلُ الْمُصَلِّيِّ (إِلْخَ))، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَانْظُرْ "البحر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١٤/٢.

(٢) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٢٦٦/١.

(٣) "الحانية": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١٣٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "خلاصة الفتاوى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ فِي مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَفِي مَا لَا يَفْسِدُ ق ٣٣/ب.

(٥) "الحلبة": مَفْسَدَاتُ الصَّلَاةِ ٢/ق ٢٢١/أ.

(٦) "البحر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١٣/٢.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ فِي مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَفِي مَا لَا يَفْسِدُ ق ٣٣/ب.

والفرق أنَّ في تقييله معنى الجماع. معه حجرٌ، فرمى به طائراً لم تفسد، ولو إنساناً تفسد كضرب ولو مرة؛ لأنه خاصمة، أو تأديب، أو ملاعبة، وهو عمل كثير، ذكره "الحلي".....

ولم يشتها لم تفسد صلاته)) اهـ.

[٥٣١٧] (قوله: والفرق إلخ) قد خفي وجه الفرق على المحقق "ابن الهمام" (١)، وكذا على صاحب "الحلية" (٢) و"البحر" (٣)، وقال في "شرح المنية" (٤): ((وأشار في "الخلاصة" (٥) إلى الفرق بأن تقييله في معنى الجماع، يعني: أن الزوج هو الفاعل للجماع، فإتيانه بدواعيه في معناه، ولو جامعها ولو بين الفضلين تفسد صلاتها، فكذا إذا قبلها مطلقاً؛ لأنه من دواعيه، وكذا لو مسها بشهوة، بخلاف المرأة، فإنها ليست فاعلة للجماع، فلا يكون إتيان دواعيه منها في معناه ما لم يشته الزوج، وفي "الخلاصة" (٦): لو نظر إلى فرج المطلقة رجعيّاً بشهوة يصير مراجعاً ولا تفسد صلاته في رواية، هو المختار، وهذا يشكّل على الفرق المذكور؛ لأنه أتى بما هو من دواعي الجماع، ولذا صار مراجعاً، إلا أن يقال: فساد الصلاة يتعلّق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر، وأمّا النظر والفكر فلا يُفسدان على ما مرّ؛ لعدم إمكان التحرّز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح)) اهـ.

هذا، وذكر في "البحر" (٧) عن "شرح الزاهدي": ((أنه لو قبل المصلحة لا تفسد صلاتها))، ومثله في "الجوهرة" (٨)، وعليه فلا فرق.

[٥٣١٨] (قوله: ذكره "الحلي" (٩)) [٢/١١١] عبارته مع متن "المنية": ((ولو ضرب

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - مفسدات الصلاة ٣٥١/١.

(٢) "الحلية": مفسدات الصلاة ٢/٢٢٧.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٣/٢.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤٩-٤٥٠. باختصار يسير.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٣/ب.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٣/ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٣/٢.

(٨) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٧/١ بتصرف يسير.

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤٣.

.....بقي من المفسّادات.....

إنساناً يبيد واحدة من غير آلة، أو ضربته بسوطٍ ونحوه تفسدُ صلاته، كذا في "المحيط" وغيره؛ لأنّه مخصوصة أو تأديب أو ملاعبة، وهو عملٌ كثيرٌ على التفسير الأوّل الذي عليه الجمهور)) اهـ.

ثم قال مع المتن^(١) في محل آخر: ((ولو أخذ المصلّي حجراً، فرمى به طائراً ونحوه تفسدُ صلاته؛ لأنّه عملٌ كثيرٌ، ولو كان معه حجرٌ، فرمى به الطائر أو نحوه لا تفسدُ صلاته؛ لأنّه عملٌ قليلٌ، ولكن قد أساء لاشتغاله بغير الصلاة، ولو رمى بالحجر الذي معه إنساناً ينبغي أن تفسدَ قياساً على ما إذا ضربته بسوطٍ أو يده؛ لما فيه من الخصوصية على ما مرَّ^(٢)) اهـ.

قلت: لكن في "التارخانية"^(٣) عن "المحيط": ((أنّ هذا التفصيل خلاف ما في "الأصل"^(٤)، فإنّ "محمدًا" ذكر في "الأصل": أن صلاته تامةٌ، ولم يفصل بين ما إذا كان الحجر في يده أو أخذه من الأرض)) اهـ.

وفي "الحلبة"^(٥): ((أنّ ظاهر "الحائية"^(٦)) يفيد ترجيحَهُ، فإنّه ذكر الإطلاق، ثمّ حكى التفصيل :- قيل)).

[٥٣١٩] (قوله: بقي من المفسّادات إلخ) قلت: بقي منها أيضاً محاذاة المرأة بشروطها، واستخلافه من لا يصلح للإمامة، وخروجه من المسجد بلا استخلافٍ، ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركنٍ، وأداؤه ركناً مع حدثٍ أو مشيٍّ، وإتمام المقتدي المسبوق بالحدث صلاته في غير محلّ الاقتداء، وكلّ ذلك تقدّم^(٧) قبل هذا الباب، وكذا تقدّم^(٨) من ذلك تذكّر فائتة لذي ترتيبٍ،

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤٨..

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الخامس فيما يفسد الصلاة وما لا يفسد ٥٨٧/١.

(٤) "الأصل": كتاب الصلاة - باب الرجل يحدث وهو راکع أو ساجد ١٩٠/١.

(٥) "الحلبة": فصل في مفسّادات الصلاة ٢/ق ٢٢٦/١ بتصرف.

(٦) "الحائية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ١٢٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) ص ٤ - وما بعدها "در".

(٨) المقولة [٥١٢٧] قوله: ((وتذكر فائتة إلخ)).

ارتداداً بقلبه، وموت، وجنون، وإغماء، وكلُّ مُوجِبٍ لوضوءٍ وغُسلٍ،.....

ووجودُ المنافي بلا صنعه قبل القعدة اتفاقاً، وبعدها على قول "الإمام" في الاثني عشرية، لكنَّ بعض هذه يُفسدُ وصفَ الفرضية لا أصلَ الصلاة كما لو قيّد الخامسة بسجدة قبل القعدة الأخيرة.

[٥٣٢٠] (قوله: ارتداداً بقلبه) بأن نوى الكفر ولو بعد حين، أو اعتقد ما يكون كفرًا،

"ط" (١).

[٥٣٢١] (قوله: وموت) أقول: تظهرُ ثمرته في الإمام، لو مات بعد القعدة الأخيرة بطلت

صلاة المقتدين به، فيلزمهم استئنافها، وبطلان الصلاة بالموت بعد القعدة قد ذكره "الشرنبللي" من

جملة المسائل التي زادها على الاثني عشرية، ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة فيما لو كان

أوصى بكفارة صلواته؛ [٢/١١٠ ب] لأنَّ المعتبر آخر الوقت، وهو لم يكن في آخر الوقت من

أهل الأداء، فلا تجب عليه، قال في "الخاتية" (٢): ((سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وإنَّ

لم يبق من الوقت إلَّا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة، ألا ترى أنه لو مات أو أُغميَ عليه إغماءً

طويلاً، أو جُنَّ جنوناً مطبقاً، أو حاضت المرأة في آخر الوقت يسقط كلُّ الصلاة؟ فإذا سافر

يسقط بعض الصلاة)) اهـ، فافهم.

[٥٣٢٢] (قوله: وجنون وإغماء) فإذا أفاق في الوقت وجب أدائها، وبعده يجب القضاء ما

لم يزد الجنون والإغماء على يومٍ وليلة كما سيأتي (٣) في آخر صلاة المريض.

[٥٣٢٣] (قوله: وكلُّ مُوجِبٍ لوضوءٍ) تبع فيه صاحب "النهر" (٤)، وفيه (٥) أنه قد يكون غير

مفسدٍ كالمسبوق بالحدث كما مرَّ (٦)، فالأولى قول "البحر" (٧): ((وكلُّ حدثٍ عمليٍّ))، "ط" (٨).

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٧/١.

(٢) "الخاتية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٦٧/١ باختصار يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ٥٥١ ص - "در".

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٢/ب.

(٥) هذا ليس نقلاً عن "النهر"، وإنما هو تعليق من ابن عابدين على صاحب النهر والشارح الحصكفي.

(٦) ٥٥ ص - "در".

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٤٢/٢.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٧/١ باختصار.

وترك ركن بلا قضاء، وشرط بلا عُذر، ومسابقة المؤتم بركن لم يُشارِكه فيه إمامه، كأن ركَع ورفع رأسه قبل إمامه، ولم يُعده معه أو بعده وسَلَّمَ مع الإمام، ومتابعة المسبوق إمامه في سجود السهو بعد تأكُّد انفراده، أمَّا قبله فتجبُ متابعتُه،

[٥٣٢٤] (قوله: وترك ركن بلا قضاء) كما لو ترك سجدةً من ركعةٍ وسَلَّمَ قبل الإتيانِ بها، وإطلاق القضاء على ذلك مجازٌ.

[٥٣٢٥] (قوله: بلا عُذر) أمَّا به كعدم وجود ساترٍ أو مطهرٍ للنجاسة، وعدم قدرةٍ على استقبال فلا فساد، "ط"^(١).

[٥٣٢٦] (قوله: ومسابقة المؤتم إلخ) داخلٌ تحت قوله: ((وترك ركن))، وإنما ذكره لأنه أتى بالركن صورةً، ولكنه لم يُعَدَّ به لأجل المسابقة، فافهم.

[٥٣٢٧] (قوله: كأن ركَع إلخ) هنا خمسُ صورٍ، وهي: ما لو ركَع وسجدَ قبله في كلِّ الركعات فيلزمه قضاءُ ركعةٍ بلا قراءةٍ، ولو ركَع معه وسجدَ قبله لزمه ركعتان، ولو ركَع قبله وسجدَ معه يقضي أربعاً بلا قراءةٍ، ولو ركَع وسجدَ بعده صحَّ، وكذا لو قبله وأدركه الإمامُ فيهما، لكنه يكره، وبيانه في "الإمداد"^(٢)، وقدمناه^(٣) في أواخر باب الإمامة.

[٥٣٢٨] (قوله: وسَلَّمَ مع الإمام) قيَّد به لأنه قبل السلام ونحوه من كلِّ ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقُّق الترك، فافهم.

[٥٣٢٩] (قوله: بعد تأكُّد انفراده) وذلك بأن قام إلى قضاءٍ ما فاتَه بعد سلام الإمام، أو قبله بعد عودِهِ قَدْرَ التشهُدِ وقيَّد ركعته بسجدةٍ، فإذا تذكَّر الإمام سجودَ سهوٍ فتابعه فسدت صلاته.

[٥٣٣٠] (قوله: فتجبُ متابعتُه) فلو لم يتابعه جازت صلاته؛ [٢/١٢ أ] لأنَّ ترك المتابعة في السجود الواجب لا يُفسدُ، ويسجدُ للسهو بعد الفراغ من قضائه.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٧/١ بتصرف.

(٢) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل ما يفسد الصلاة ق ١٨١/ب.

(٣) المقلولة [٤٩٨٣] قوله: ((فإنه يقضي ركعة)).

وعدمُ إعادته الجلوسَ الأخير بعد أداء سجدةٍ صليَّةٍ أو تلاويَّةٍ تذكَّرها بعد الجلوس، وعدمُ إعادةِ ركنٍ أدَّاهُ نائماً، وقهقهةُ إمامٍ المسبوق بعد الجلوس الأخير، ومنها مدُّ الهمز في التكبير كما مرَّ، ومنها القراءةُ بالألحان إنْ غيَّرَ المعنى،

[٥٣٣١] (قوله: وعدمُ إعادته الجلوسَ) يرجعُ إلى تركِ الركن، وعدمُ إعادةِ ركنٍ أدَّاهُ نائماً يرجعُ إلى تركِ الشرط، وهو الاختيار، "ط"^(١).

[٥٣٣٢] (قوله: وقهقهةُ إمامٍ المسبوق) أي: إذا قهقهةُ الإمام بعد قعوده قدَّرَ التشهُّدَ تَمَّتْ صلاته وصلاةُ المدرك خلفه، وفسدت صلاةُ المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام أركانه، إلَّا إذا قام قبل سلام إمامه وقِيَدَ الركعة بسجدةٍ؛ لتأكُّدِ انفراده كما مرَّ^(٢) في الباب السابق.

[٥٣٣٣] (قوله: في التكبير) أي: تكبيرِ الانتقالات، أمَّا تكبيرُ الإحرام فلا يصحُّ الشروعُ به، والفسادُ يترتَّبُ على صحَّةِ الشروع، فافهم.

[٥٣٣٤] (قوله: كما مرَّ^(٣)) أي: في باب صفة الصلاة، "ح"^(٤).

[٥٣٣٥] (قوله: بالألحان) أي: بالنعَمات، وحاصلها - كما في "الفتح"^(٥) - : ((إشباع الحركات لمراعاةِ النغم)).

[٥٣٣٦] (قوله: إنْ غيَّرَ المعنى) كما لو قرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وأشَبَعَ الحركات حتى أتى بواوٍ بعد الدال، وبياءٍ بعد اللام والهاء، وبألفٍ بعد الراء، ومثله قولُ المبلِّغ: رأبنا لك الحامد بألفٍ بعد الراء؛ لأنَّ الرابَّ هو زوجُ الأمِّ كما في "الصحاح"^(٦) و"القاموس"^(٧)، وابنُ الزوجة يُسمَّى ربيباً.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٧/١.

(٢) ٤٠ - وما بعدها "در".

(٣) ٢٥٩/٣ "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩٠/١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨٣/١.

(٦) "الصحاح": مادة ((رب)).

(٧) "القاموس": مادة ((رب)).

وإلا لا إلا في حرفٍ مدٍّ ولينٍ إذا فحش، وإلا لا، "بزائية"^(١).

ومنها زلة القارئ،.....

[٥٣٣٧] (قوله: وإلا لا إلخ) أي: وإن لم يُغيّر المعنى فلا فساد إلا في حرفٍ مدٍّ ولينٍ، إن فحش فإنه يُفسد وإن لم يُغيّر المعنى، وحروف المدِّ واللين هي حروفُ العلة الثلاثة: الألفُ والواو والياء إذا كانت ساكنةً وقبلها حركةٌ تُجانسها، فلو لم تُجانسها فهي حروفُ علةٍ ولينٍ لا مدٍّ.
(تَمَّةٌ)

فُهِمَ مما ذكره أنَّ القراءة بالألحان إذا لم تُغيّر الكلمة عن وضعها، ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين، بل مجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يضرُّ، بل يُستحبُّ عندنا في الصلاة وخارجها، كذا في "التارخائية"^(٢).

٤٢٣/١

مطلب: مسائل زلة القارئ

[٥٣٣٨] (قوله: ومنها زلة القارئ) قال في "شرح المنية"^(٣): ((اعلم أنَّ هذا الفصل من المهمّات، وهو مبنيٌّ على قواعد ناشئة عن الاختلاف، لا كما يُتوهم أنه ليس له قاعدة يُبنى عليها، بل إذا عَلِمْتَ تلك القواعد عَلِمَ كلُّ فرعٍ أنه على أيّ قاعدةٍ هو مبنيٌّ [٢/١٢٠ ب] ومخرّجٌ، وأمكن تخريجُ ما لم يُذكرْ، فنقول:

إنَّ الخطأ إمّا في الإعراب - أي: الحركات والسكون، ويدخل فيه تخفيفُ المشدّد وقصرُ الممدود وعكسهما - أو في الحروف بوضع حرفٍ مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقليده أو تأخيره، أو في الكلمات، أو في الجمل كذلك، أو في الوقف ومقابلة.

والقاعدة عند المتقدمين أنَّ ما غيّر المعنى تغييراً يكونُ اعتقادهُ كُفراً يُفسدُ في جميع ذلك، سواءً كان في القرآن أو لا، إلا ما كان من تبديلِ الجمل مفصلاً بوقفٍ تامٍّ، وإن لم يكن التغييرُ

(١) "بزائية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني عشر: زلة القارئ ٤/٤٧ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "التارخائية": كتاب الصلاة - فرائض الصلاة - الفصل السادس عشر ١/٥٠٠.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص ٤٧ - وما بعدها باختصار.

كذلك فإن لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيداً متغيّراً متغيّراً فاحشاً يُفسد أيضاً كهذا الغبار مكان ﴿هَذَا الْغَرَابِ﴾ [المائدة- ٣١]، وكذا إذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كالسراطل باللام مكان ﴿السَّرَائِرِ﴾ [الطارق- ٩]، وإن كان مثله في القرآن والمعنى بعيداً، ولم يكن متغيّراً فاحشاً تفسد أيضاً عند "أبي حنيفة" و"محمد"، وهو الأحوط، وقال بعض المشايخ: لا تفسد لعموم البلوى، وهو قول "أبي يوسف"، وإن لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغيّر به المعنى نحو قِيَامِينَ مكان ﴿قَوَائِمِينَ﴾ [النساء- ١٣٥] فالخلاف على العكس، فالمعتبر في عدم الفساد عند عدم تغيّر المعنى كثيراً وجود المثل في القرآن عنده، والموافقة في المعنى عندهما، فهذه قواعد الأئمة المتقدمين.

وأما المتأخرون كـ "ابن مقاتل" و"ابن سلام" ^(١) و"إسماعيل الزاهد" و"أبي بكر البلخي" و"الهندواني" و"ابن الفضل" و"الحلواني" فاتفقوا على أنّ الخطأ في الإعراب لا يُفسد مطلقاً ولو اعتقاده كفرة؛ لأنّ أكثر الناس لا يميّزون بين وجوه الإعراب، قال "قاضي خان" ^(٢): وما قاله المتأخرون أوسع، وما قاله المتقدمون أحوط، وإن كان الخطأ بإبدال حرفٍ بحرفٍ فإن أمكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصّاد مع الطاء - بأن قرأ الطّالّات مكان الصّالّات - فاتفقوا على أنّه مفسد، وإن لم يُمكن إلّا بمشقة كالظاء مع الضاد، والصّاد مع السين فأكثرهم على عدم الفساد لعموم البلوى، وبعضهم يعتبر عسر [٢/١٣ق/أ] الفصل بين الحرفين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه، ولكنّ الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك، فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين؛ لانضباط قواعدهم وكون قولهم أحوط، وأكثر الفروع المذكورة في الفتاوى منزلة عليه)) اهـ. ونحوه في "الفتح" ^(٣)، وسيأتي ^(٤) تمامه.

(١) أبو نصر محمد بن سلام البلخي، (ت ٣٠٥هـ). وتقدم ترجمته ٤٦٠/١.

(٢) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٤٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨١/١ وما بعدها.

(٤) المقولة [٥٣٥٣] قوله: ((إلا ما يشق إلخ)).

فلو في إعراب، أو تخفيف مشدد.....

[٥٣٣٩] (قوله: فلو في إعراب) ^(١) ككسر ﴿قَوَامًا﴾ [الفرقان - ٦٧] مكان فتحها، وفتح باء ﴿نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة - ٤] مكان ضمها، ومثال ما يُغَيَّرُ: إنما يخشى الله من عباده العلماء بضم هاء الجلالة وفتح همزة العلماء، وهو مفسد عند المتقدمين، واختلف المتأخرون، فذهب "ابن مقاتل" ومن معه إلى أنه لا يُفْسِدُ، والأوّلُ أحوط، وهذا أوسع، كذا في "زاد الفقير" لـ "ابن الهمام"، وكذا: وعصى آدم ربّه بنصب الأوّل ورفع الثاني يُفْسِدُ عند العامة، وكذا ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [النمل - ٥٨] بكسر الذال، و﴿وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة - ٤] بكسر الكاف، والمصور بفتح الواو، إلّا إذا نصّب الرءاء أو وقف عليها، وفي "النوازل": ((لا تفسد في الكل))، وبه يفتي، "بِرَازِيَّة" ^(٢) و"خلاصة" ^(٣).

[٥٣٤٠] (قوله: أو تخفيف مشدد) ^(٤) قال في "البرازية" ^(٥): ((إن لم يُغَيَّرِ المعنى نحو: ﴿وَقُتِلُوا نَقِيلًا﴾ [الأحزاب - ٦١] لا يُفْسِدُ، وإن غيّر نحو: ﴿يَرْبِّ النَّاسِ﴾ [الناس - ١]، و﴿وَفَلَّحْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ﴾ [الأعراف - ١٦٠]، ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف - ٥٣] اختلفوا، والعامة على أنه يُفْسِدُ)) اهـ.

وفي "الفتح" ^(٦): ((عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الإعراب، فلذا قال كثيرٌ بالفساد في تخفيف ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة - ١]، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة - ٤]؛

(١) في "د" زيادة: (نحو لا ترفعوا أصواتكم، بكسر التاء، ولقد أرينا آياتنا، بنصب التاء، وهذا مما لا يغير. ومثال ما يُغَيَّرُ: «وقتل داود جالوت» بنصب الدال ورفع التاء، «وإذ ابتلى إبراهيم ربه» برفع الميم وضم الباء. وقبل: لا يُغَيَّرُ؛ لأن الابتلاء هنا بمعنى السؤال، ومثله «المنذرين» بالفتح بدل الكسر أو بالعكس؛ لأن الكفار خرفوا الرسل)).

(٢) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني عشر في زلة القارئ ق ٣١/١.

(٤) في "د" زيادة: (نحو) «فظللنا عليهم الغمام» بلا تشديد، قال الباقي: تفسد وإن لم يغير، نحو: قتلوا تقتيلا، وبخلافه ما يأتي عن "الفتح" من عدمه)).

(٥) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨١/١.

وعكسيه، أو بزيادة حرفٍ فأكثر نحو: الصُّراط الذين،.....

لأنَّ إِيَّا مُحَقِّقًا الشَّمْسُ، والأصحُّ لا يُفْسِدُ، وهو لغةٌ قليلةٌ في إِيَّا المُشَدَّدَةِ، وعلى قولِ المتأخِّرين لا يُحتَاجُ إلى هذا، وبناءً على هذا أفسدوها بمدَّ همزةٍ أكبرَ على ما تقدَّم)) اهـ.

[٥٣٤١] (قوله: وعكسيه) قال في "شرح المنية"^(١): ((وحكم تشديد المخفف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل، فلو قرأ أفَعَيْنا بالتشديد، أو اهدنا الصُّراط بإظهار اللام لا تفسد)) اهـ.

أقول: وحزَمَ في "البرازية"^(٢) بالفساد إذا شَدَّدَ: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون-٧].

[٥٣٤٢] (قوله: أو بزيادة حرفٍ) قال في "البرازية"^(٣): ((ولو زاد حرفاً لا يُغيِّرُ المعنى لا تفسدُ عندهما، وعن "الثاني" روايتان، كما لو قرأ: وأنهُي عن المنكر بزيادة [٢/ق١٣/ب] الباء، وتبعَّدَ حدودُهُ يُدْخِلُهُم ناراً، وإنْ غيَّرَ أفسدَ مثل: وزَرَّابُ مكانَ ﴿وَزَرَّابِي مَبْنُوَّةٌ﴾ [الغاشية- ١٦]، ومَنَانين مكانَ ﴿مَنَانِي﴾ [الزمر- ٢٣]، وكذا: والقرآن الحكيم وإنك لمن المرسلين بزيادة الواو تفسدُ)) اهـ.

أي: لأنَّه جعلَ جوابَ القسم قسماً كما في "الحائية"^(٤)، لكنْ في "المنية": ((وينبغي أن لا تفسدُ))، قال في "شرحها"^(٥): ((لأنَّه ليس بتغييرٍ فاحشٍ، ولا يخرجُ عن كونه من القرآن، ويصحُّ جعلُهُ قسماً والجوابُ محذوفٌ كما في ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَوَاً﴾ إلخ [النازعات- ١]، فإنَّ جوابه محذوفٌ)) اهـ.

(قوله: لأنَّ إِيَّا مُحَقِّقًا الشَّمْسُ) لعلَّ الكلام على حذفٍ مضافٍ، أي: ضوءُ الشمس كما هو عبارة غيره.

(١) شرح المنية الكبير: فصل في زلة القارئ ص٤٨٩- باختصار.

(٢) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٤٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٤٥ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الحائية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٥١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص٤٨٤- بتصرف.

أو بوصلي حرفٍ بكلمةٍ نحو: إِيَّا كَتَعْبُدُ، أو بوقفي أو ابتداءٍ لم تَفْسُدُ.....

أقول: والظاهر أن مثل زرايب ومثانين يُفسدُ عند المتأخرين أيضاً؛ إذ لم يذكروا فيه خلافاً.
[٥٣٤٣] (قوله: أو بوصلي حرفٍ بكلمةٍ إلخ) قال في "البرازية"^(١): ((الصحيح أنه لا يُفسدُ)) اهـ.

وفي "المنية": ((لا يُفسدُ على قول العامة، وعلى قول البعض يُفسدُ، وبعضهم فصلوا بأنه إن عَلِمَ أن القرآن كيف هو إلا أنه جرى على لسانه لا تفسدُ، وإن اعتقد أن القرآن كذلك تفسدُ))، قال في "شرحها"^(٢): ((والظاهر أن هذا الاختلاف إنما هو عند السكتِ على إيَّا ونحوها، وإلا فلا ينبغي لعاقلي أن يتوهم فيه الفساد)) اهـ.

(تثمة)

وأما قطع بعض الكلمة عن بعض فأفتى "الحلواني": ((بأنه مفسدٌ))، وعامتهم قالوا: لا يُفسدُ لعموم البلوى في انقطاع النفس والسيان، وعلى هذا لو فعله قصداً ينبغي أن يُفسدُ، وبعضهم قالوا: إن كان^(٣) ذكر الكلمة كلها مفسداً فذكر بعضها كذلك، وإلا فلا، قال "قاضي خان"^(٤): ((وهو الصحيح))، والأولى الأخذ بهذا في العمد، وبقول العامة في الضرورة، وتماؤه في "شرح المنية"^(٥).

[٥٣٤٤] (قوله: أو بوقفي وابتداءً)^(٦) قال في "البرازية"^(٧): ((الابتداء إن كان لا يُغيّر المعنى

(١) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٤٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص ٨١-٤٨١. بتصرف.

(٣) ((كان)) ساقطة من "٣".

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١/٥٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص ٨٠-٤٨٠.

(٦) في "د" زيادة: ((في الباقي))؛ قيل: لا يفسد للضرورة وهو اختيار صدر الإسلام، وقال بعضهم: إن وقف على: (لا إله) ثم بدأ بقوله (إلا هو) أو على (عزير) ثم بدأ بقوله (ابن الله) فهو لغو يفسد، واختاره الحلواني.

(٧) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٤٧ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

وإنْ غَيَّرَ المعنى، به يُفْتَى، "بِرَّازِيَّة"، إِلَّا تَشْدِيدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ، فَبِتَرْكِهِ تَفْسُدُ.

تَغْيِيرًا فَاحِشًا لَا يُفْسِدُ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى الشَّرْطِ قَبْلَ الْجِزَاءِ وَالْإِبْتِدَاءِ بِالْجِزَاءِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى نَحْوَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ثُمَّ ابْتَدَأَ بِ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران- ١٨] لَا يُفْسِدُ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ؛ لِأَنَّ الْعَوَامَّ لَا يَمَيِّزُونَ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة- ١١٣]، ثُمَّ ابْتَدَأَ بِمَا بَعْدَهُ لَا تَفْسُدُ بِالْإِجْمَاعِ)) اهـ.

وفي "شرح المنية"^(١): ((والصحيح عدم الفساد في ذلك كله)).

[٥٣٤٥] (قوله: وإنْ غَيَّرَ المعنى^(٢))، به يُفْتَى، "بِرَّازِيَّة" ظاهرة أَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي "الْبِرَّازِيَّة" فِي جَمِيعِ [٢/١٤ ق/أ] مَرَّةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا لَكَ عِبَارَةَ "الْبِرَّازِيَّة" فِي جَمِيعِ مَرَّةٍ^(٣)، فَتَدَبَّرْ.

[٥٣٤٦] (قوله: إِلَّا تَشْدِيدَ رَبِّ الْخ) عزاه في "الحثانية"^(٤) إِلَى "أبي علي النسفي"، ثُمَّ قَالَ: ((وعامة المشايخ على أَنَّ ترك التشديد والمدَّ كَالْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ، لَا يُفْسِدُ فِي قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ))،

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص ٤٨١-.

(٢) في "د" زيادة: ((أما في الإعراب فعدم الفساد - وإن كان التغيير فاحشاً - قول بعض المتأخرين كابن الفضل والحلواني مثل: البراء المصور بفتح الواو، واقتصر عليه ابن الهمام في "زاد الفقير" قال: وهو أوسع، وعند المتقدمين تفسد، قال في "الفتح": وهو أحوط؛ لأنه لو تعدد يكون كفراً، فلا يكون من القرآن بل من كلام الناس الكفار وهو مفسد، كما لو تكلم بكلام الناس مما ليس بكفر، فكيف وهو كفر؟! قال في "الفتح": ويتصل بهذا تخفيف المشدد، عامة المشايخ على أَنَّ ترك المد والتشديد كَالْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ، فَلَذَا قَالَ كَثِيرٌ بِالْفَسَادِ فِي تَخْفِيفِ ﴿عَرَبٍ﴾ وَ﴿يَاكَ﴾ لِأَنَّ مَعْنَى ﴿يَاكَ﴾ خَفِيفٌ الشَّمْسِ، وَالْأَصَحُّ لَا تَفْسُدُ، وَهُوَ لَفْظٌ قَلِيلٌ فِي إِيَّا الْمَشْدَدِ، فَقُلْنَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ النُّحَا، وَعَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا. وَبَنَاءً عَلَى هَذَا أَفْسَدُوهَا فِي مَدِّ هَمْزَةِ ﴿كَبِيرٍ﴾ كَمَا مَرَّ. وَفِي "شرح المتقن" للباقياني: وأما الخطأ في الإعراب فعلى ستة أوجه: التشديد والتخفيف، والمد والقصر، والهجرة واللين، والإظهار والإدغام، والتسكين والتحريك، والسادس: تبديل الحركة بالحركة، فالجواب: عدم الفساد عند البعض لبقاء ظاهر النظم ولعموم البلوى، وروى عن محمد بن مقاتل الرازي: لو قرأ ﴿يُدْعُ الْيَتِيمَ﴾ بتسكين الدال لم تفسد، والجواب الصحيح إنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى تَفْسُدُ وَإِلَّا فَلَا)).

(٣) المقولة [٥٣٣٩] قوله: ((فلو في إعراب وما بعده)).

(٤) "الحثانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٤٠/١ بتصرف يسير. (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو زاد كلمة، أو نقص كلمة، أو نقص حرفاً،.....

وفي "البرزائية"^(١): ((ولو ترك التشديد في إياك أو رب العالمين المختار أنه لا يُفسدُ على قول العامة في جميع المواضع)) اهـ.

وقدّمنا^(٢) عن "الفتح": ((أنه الأصحُّ))، فما مشى عليه "الشارح" ضعيف، على أنه لا وجه لذكره بعد مشيه على عدم الفساد فيما يُعَيَّرُ المعنى؛ إذ لا فرق، تأمل.

[٥٣٤٧] (قوله: ولو زاد كلمة) اعلم أن الكلمة الزائدة إما أن تكون في القرآن أو لا، وعلى كلٍّ إما أن تُعَيَّرَ أو لا، فإن غيّرت أفسدت مطلقاً نحو: وعَمِلَ صالحاً وكَفَرُ فلهم أجرهم، ونحو: وأما ثمودُ فهَدَيْنَاهُمْ وَعَصَيْنَاهُمْ، وإن لم تُعَيَّرْ فإن كانت^(٣) في القرآن نحو: وبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وِبِرًّا لَمْ تُفْسِدْ في قولهم، وإلا نحو: فاكهَةٌ ونخلٌ وتَفَاحٌ ورمَانٌ، ومثال "الشارح" الآتي^(٤) لا تُفسدُ، وعند "أبي يوسف" تُفسدُ؛ لأنها ليست في القرآن، كذا في "الفتح"^(٥) وغيره.

[٥٣٤٨] (قوله: أو نقص كلمة) كذا في بعض النسخ، ولم يُمثَّلْ له "الشارح"، قال في "شرح المنية"^(٦): ((وإن ترك كلمة من آيةٍ فإن لم تُعَيَّرِ المعنى مثل: وجزاءُ سيئةٍ مثلها بتركِ سيئةٍ الثانية لا تُفسدُ، وإن غيّرت مثل: فما لهم يؤمنون بتركِ لا فإنه يُفسدُ عند العامة، وقيل: لا، والصحيح الأول)).

[٥٣٤٩] (قوله: أو نقص حرفاً) اعلم أن الحرف إما أن يكون من أصول الكلمة أو لا، وعلى كلٍّ إما أن يُعَيَّرِ المعنى أو لا، فإن غيّر نحو: خَلَقْنَا بلا حاءٍ، أو جَعَلْنَا بلا جيمٍ تفسدُ عند "أبي حنيفة" و"محمد"، ونحو: ما خَلَقَ الذكرُ والأُنثى بحذف الواو قبل ما خَلَقَ تفسدُ، قالوا: وعلى قول

(١) "البرزائية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤/٥٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) المقولة [٥٣٤٠] قوله: ((أو تخفيف مشدد)).

(٣) في "ب" و"م": ((كان)).

(٤) في الصحيفة التالية "در".

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨١/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص ٤٩٢ - باختصار.

أَوْ قَدَمَهُ، أَوْ بَدَلُهُ بِآخَرَ نَحْو: مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَاسْتَخْصَدَ، تَعَالَ جَدُّ رَبِّنَا، انْفَرَجَتْ
بَدَلْ انْفَجَرَتْ، أَيَابٍ بَدَلْ أَوَابٍ لَمْ تَفْسُدْ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى،

"أبي يوسف" لا تفسد؛ لأنَّ المقروء موجودٌ في القرآن، "خاتية"^(١). وإن لم يُعَيَّر كالحذف على وجه
الترخيم بشروطه الجائزة في العربية نحو يا مالٍ في ﴿يَكْمَلُكَ﴾ [الزخرف- ٧٧] لا يُفسد إجماعاً.

مطلب: إذا قرأ: تَعَالَ جَدُّ بَدُونِ أَلْفٍ لَا تَفْسُدُ

ومثله حذف الياء من تعالٍ في ﴿تَعَالَ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن- ٣]، لا تفسد اتفاقاً كما في "شرح
المنية"^(٢)، ومثله في "التارخاتية"^(٣) بدون حكاية الاتفاق.

[٥٣٥٠] (قوله: أَوْ قَدَمَهُ) قال في "الفتح"^(٤): ((فإنَّ غَيْرَ نَحْو: قَوْسُورَةٍ في ﴿قَسُورَةٍ﴾
[المذثر- ٥١] فسدت، وإلا فلا عند "محمد" [٢/١٤٠ ق/ب] خلافاً لـ "أبي يوسف" اهـ. ومثاله:
انْفَرَجَتْ بَدَلْ ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة- ٦٠].

[٥٣٥١] (قوله: أَوْ بَدَلُهُ بِآخَرَ) هذا إما أن يكون عجزاً كالألفغ - وقدمنا^(٥) حكمه في باب
الإمامة - وإما أن يكون خطأ، وحيثُ إنَّ المعنى فإنَّ كان مثله في القرآن نحو: إنَّ المسلمون
لا يُفسدُ، وإلا نحو: قِيَامِينَ بِالْقِسْطِ، وكمثال "الشارح" لا تفسدُ عندهما، وتفسدُ عند
"أبي يوسف"، وإنَّ غَيْرَ فسدت عندهما وعند "أبي يوسف" إنَّ لم يكن مثله في القرآن، فلو قرأ:

﴿أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر- ٦] بالشين المعجمة فسدت اتفاقاً، وتماه في "الفتح"^(٦).

[٥٣٥٢] (قوله: نَحْو ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام- ١٤١] إلخ) لفٌّ ونشْرٌ مرتَّبٌ.

(١) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٥١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى
الهندية").

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في زلة القارئ ص ٤٨٥-.

(٣) "التارخاتية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٤٨٦/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨٢/١.

(٥) المقولة [٤٨٩٢] قوله: ((ولا غير الألفغ به)).

(٦) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨٢/١.

إلا ما يشق تمييزُهُ كالضاد والطاء، فأكثرُهم لم يُفَسِّدْها،.....

[٥٣٥٣] (قوله: إلا ما يشق إلخ) قال في "الحانية"^(١) و"الخلاصة"^(٢): ((الأصلُ فيما إذا ذَكَرَ حرفاً مكان حرفٍ وغيرَ المعنى إن أَمَكَّنَ الفصلُ بينهما بلا مشقةٍ تفسدُ، وإلاَّ يمكنُ إلّا بمشقةٍ كالطاء مع الضاد المعجمتين، والصاد مع السين المهملتين، والطاء مع التاء قال أكثرُهم: لا تفسدُ)) اهـ.
وفي "خزانة الأكمل": ((قال القاضي أبو عاصم^(٣): إنَّ تعمَّدَ ذلك تفسدُ، وإن جرى على لسانه، أو لا يَعْرِفُ التَّمييزَ لا تفسدُ))، وهو المختار، "حلبة"^(٤). وفي "البرازية"^(٥): ((وهو أعدلُ الأقاويل، وهو المختار)) اهـ.

وفي "التارخانية"^(٦) عن "الحاوي": ((حُكِيَ عن "الصفار" أنه كان يقول: الخطأ إذا دَخَلَ في الحروف لا يُفسدُ، لأنَّ فيه بلوى عامَّةٌ للناس؛ لأنَّهم لا يقيمون الحروف إلّا بمشقةٍ)) اهـ.
وفيها^(٧): ((إذا لم يكن بين الحرفين اتِّحَادُ المخرج ولا قُرْبُهُ، إلّا أنَّ فيه بلوى العامَّة كالذال مكان الصاد، أو الزاي المحض مكان الذال، والطاء مكان الضاد^(٨) لا تفسدُ عند بعض المشايخ)) اهـ.
قلت: فينبغي على هذا عدمُ الفساد في إبدالِ التاء سيناً، والقافِ همزةً كما هو لغةُ عوامٍ زماننا، فإنَّهم لا يميِّزون بينهما، ويصعُبُ عليهم جدًّا كالذال مع الزاي، ولا سيَّما على قول

٤٢٥/١

(١) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٤١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني عشر في زلة القارئ ق ٣٠/١ بتصرف.

(٣) اشتهر بهذه الكنية اثنان: "أبو عاصم الحنْزَلي" ذكره شمس الأئمة السَّرْحَسِيّ في الكفالة من المسوط، وأبو عاصم محمد

ابن أحمد العامريّ ذكره الزَّاهِدِيّ في "الغنية". وكلاهما قاضيان إمامان حنْفِيَّان. انظر "الجواهر المضية" ٥٨/٤.

(٤) نقل صاحب "الحلبة" رحمه الله هذا الحكم عن "خزانة الفتاوى" معزياً إلى الإمام أبي الحسن والقاضي أبي عاصم، كما

نقله عن "خزانة الأكمل" معزياً فيها إلى الإمام أبي الحسن، انظر "الحلبة": فصل في زلة القارئ ٢/٢ ق ٢٥١/ب.

(٥) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في زلة القارئ ٤٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "التارخانية": الفصل الثاني ٤٧٨/١.

(٧) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٦٦/١.

(٨) عبارة "التارخانية": ((كالذال مكان الضاد، أو الزاي المحض مكان الذال والطاء والضاد)).

وكذا لو كرّر كلمةً، وصحّح "الباقاني" الفساد إن غيّر المعنى نحو: ربّ ربّ العالمين للإضافة،.....

القاضي "أبي عاصم" وقول "الصفار"، وهذا كله قول المتأخرين، وقد علمت أنه أوسع، وأن قول المتقدمين أحوط، قال في "شرح المنية"^(١): ((وهو الذي صحّحه المحققون وفرّغوا عليه، فاعمل بما تختار، والاحتياط أولى سيمّا في أمر الصلاة التي هي [٢/١٥٠] أوّل ما يُحاسبُ العبدُ عليها)).
[٥٣٥٤] قوله: وكذا لو كرّر كلمةً (الخ) قال في "الظهيرية"^(٢): ((وإن كرّر الكلمة إن لم يتغيّر بها المعنى لا تفسد^(٣)، وإن تغيّر نحو ربّ ربّ العالمين، ومالك مالك يوم الدين قال بعضهم: لا تفسد، والصحيح أنها تفسد، وهذا فصلٌ يجب أن يتأتّى فيه؛ لأنّ فيه دقّة، وإنّا نفعُ التفرقة في هذا بمعرفة المضاف والمضاف إليه)) اهـ.

قلت: ظاهره أنّ الفساد منوطٌ بمعرفة ذلك، فلو كان لا يعرفه، أو لم يقصد معنى الإضافة وإنما سبق لسانه إلى ذلك، أو قصد مجرد تكرير الكلمة لتصحيح مخارج حروفها ينبغي عدم الفساد، وكذا لو لم يقصد شيئاً؛ لأنه يحتمل الإضافة ويحتمل التأكيد، وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأوّل إلى مخوف دلّ عليه ما بعده كما هو مقرر في قولهم: يازيد زيد اليعملات^(٤)، وعند الاحتمال يتنفي الفساد لعدم ثبوت الخطأ، نعم لو قصد إضافة كلّ إلى ما يليه فلا شك في الفساد، بل يكفر، هذا ما ظهر لي، فتأمّله.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل: فوائد في أحكام زلة القارئ ص ٤٩٣- بتصرف.

(٢) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الثالث في قراءة القرآن ق ٢٠/١.

(٣) ((لا تفسد)) ساقطة من "أ".

(٤) لعبدالله بن رواحة، وتمتته:

..... اليعملات الذُّبُلُ تطاول الليل عليك فانزل

قاله لزيد بن أرقم في غزوة مؤتة، "ديوانه" ص ٩٩، وينسب لبعض ولد جرير، كما في "الكتاب" ٢/٢٠٦، والصحيح نسبته لعبد الله، كما حققه البغدادي في "الخرزانه" ٢/٣٠٣، والبيت في "سيرة ابن هشام" ٢/٣٧٧، و"اللسان" مادة ((عمل))، و"شرح المفصل" ٢/١٠.

واليعملات: جمع يعمَلَة وهي: الإبل القوية على العمل، والذُّبُل جمع ذابل أي: ضامرة من طول السفر.

كما لو بدَّلَ كلمةً بكلمةٍ وغيرَ المعنى نحو: إِنَّ الفُجَّارَ لفي جناتٍ، وتماؤه في المطوَّلات.
(ولا يُفسِّدُها نظَرُهُ إلى مكتوبٍ وفَهْمُهُ) ولو مُستفهِمًا.....

[٥٣٥٥] (قوله: كما لو بدَّلَ إلخ) هذا على أربعة أوجه؛ لأنَّ الكلمة التي أتى بها إمَّا أن تُغيَّرَ المعنى أو لا، وعلى كلِّ فإمَّا أن تكون في القرآن أو لا، فإنَّ غيَّرَتْ أفسدت، لكن اتَّفَاقاً في نحو: فلعنةُ اللَّهِ على الموحِّدين، وعلى الصحيح في مثال "الشارح" لوجوده في القرآن، وفِيَدَ الفسادِ في "الفتح" ^(١) وغيره ((بما إذا لم يَقِفْ وقفاً تاماً، أمَّا لو وقَفَ ثم قال: لفي جناتٍ فلا تفسدُ))، وإذا لم تُغيَّرَ لا تفسدُ، لكن اتَّفَاقاً في نحو: الرحمن الكريم، وخلافاً لـ "الثاني" في نحو: إِنَّ المُقِينَ لفي بساتين على ما مرَّ ^(٢)، ومن هذا النوع تغييرُ النسبِ نحو: مريم ابنةُ غيلان، فتفسدُ اتَّفَاقاً، وكذا: عيسى ابنُ لقمان؛ لأنَّ تعمُّدَهُ كفرٌ، بخلافِ موسى بن لقمان كما في "الفتح" ^(٣)، والله تعالى أعلم.

[٥٣٥٦] (قوله: ولو مُستفهِمًا) أشار به إلى نفْيِ ما قيل: إِنَّهُ لو مُستفهِمًا تفسدُ عند "حمَّدٍ"، قال في "البحر" ^(٤): ((والصحيحُ عدمُهُ اتَّفَاقاً لعدم الفعل منه ولشبهة الاختلاف، قالوا: ينبغي

(قوله: ومن هذا النوع تغييرُ النسبِ إلخ) في "الحاشية": ((لو قرأ عيسى بن لقمان تفسدُ؛ لأنَّه نسبُهُ إلى الأب وليس له أبٌ، ولو قرأ موسى ابن مريم لا تفسدُ لأنَّ كلاَّ منهما في القرآن، وليس فيه نسبةٌ من لا أمَّ له إلى الأمِّ، ولو قرأ موسى ابن عيسى لا تفسدُ في قول "حمَّدٍ" وإحدى الروايتين عن "أبي يوسف"، وعليه العامةُ، ولو قرأ عيسى ابن عمران تفسدُ، ولو قرأ موسى ابن لقمان قال الفقيه "أبو جعفر" والقاضي الإمام "الزرعي": لا تفسدُ صلته بخلاف ما لو نسبَ عيسى إلى الأب؛ لأنَّ عيسى لا أبَ له، ولا كذلك موسى ابن لقمان؛ لأنَّ موسى له أبٌ إلاَّ أنَّه أخطأ في اسم الأب، وموسى ولقمان كلاهما في القرآن، فلا تفسدُ صلته، ولو قرأ عيسى ابن سارة تفسدُ، ولو قرأ مريم ابنة غيلان فكذلك؛ لأنَّه قرأ ما ليس في القرآن)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨٣/١.

(٢) المقولة [٥٣٣٨] قوله: ((ومنها زلة القارئ)).

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأول في القراءة ٢٨٣/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٥/٢.

وإن كُرِهَ (ومرورٌ مارٍ في الصحراءِ أو في مسجدٍ كبيرٍ بموضع سجودِهِ) في الأصحَّ
(أو) مروزةً (بين يديه).....

للفقيه أن لا يضع جزءاً تعليقه بين يديه في الصلاة؛ لأنه ربما يقع بصره على ما فيه فيفهمه فيدخل فيه [١٥٥/٢] شبهة الاختلاف)) اهـ. أي: لو تعمده؛ لأنه محلُّ الاختلاف.
[٥٣٥٧] (قوله: وإن كُرِهَ) أي: لا اشتغاله بما ليس من أعمال الصلاة، وأما لو وقع عليه نظره بلا قصدٍ وفهمه فلا يكره، "ط"^(١).

[٥٣٥٨] (قوله: بموضع سجودِهِ) أي: من موضع قدمه إلى موضع سجوده كما في "الدرر"^(٢)، وهذا مع القيود التي بعده إنما هو للإثم، وإلا فالفساد مُتَّفَقٌ مطلقاً.
[٥٣٥٩] (قوله: في الأصحَّ) هو ما اختاره "شمس الأئمة" و"قاضي خان"^(٣) وصاحب "الهداية"^(٤)، واستحسنه في "المحيط"، وصحَّحه "الزيلعي"^(٥)، ومقابلته ما صحَّحه "التمرتاشي" وصاحب "البدائع"^(٦)، واختاره "فخر الإسلام"، ورجَّحه في "النهاية" و"الفتح"^(٧): ((أنه قدرُ ما يقعُ بصرُهُ على المارِّ لو صَلَّى بخشوعٍ))، أي: رامياً ببصره إلى موضع سجوده، وأرجع في "العناية"^(٨) الأولَ إلى الثاني بـ ((حملٍ موضع السجود على القريب منه))، وخالفه في "البحر"^(٩)

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٨/١ يتصرف.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٠٥/١.

(٣) الذي اختاره قاضيخان في "شرح الجامع الصغير" هو القول الثاني الذي ذكره ابن عابدين بقوله: ((ومقابلته))، لا الأول. انظر "شرح الجامع" لقاضيخان: كتاب الصلاة - باب الإمام أين يستحب له القيام؟ ١٥٥/١ ب.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٦٠/١.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل بيان ما يستحب فيها وما يكره ٢١٧/١.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٥٤/١.

(٨) "العناية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٥٣/١ هامش "فتح القدير".

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٧/٢.

إلى حائطِ القبلة (في) بيتٍ و(مسجدٍ) صغيرٍ، فإنه كبقعةٍ واحدةٍ (مطلقاً).....

وصحَّح الأول، وكتبتُ فيما علَّقته عليه^(١) عن "التجنيس" ما يدلُّ على ما في "العناية"، فراجعه.
[٥٣٦٠] (قوله: إلى حائطِ القبلة) أي: من موضع قدميه إلى الحائط إن لم يكن له سترٌ، فلو كانت لا يضُرُّ المرورُ وراءها على ما يأتي بيانه.
[٥٣٦١] (قوله: في بيتٍ) ظاهره: ولو كبيراً، وفي "القَهْستاني"^(٢): ((وينبغي أن يدخل فيه - أي: في حكم المسجد الصغير - الدارُ والبيتُ)).

[٥٣٦٢] (قوله: ومسجدٍ صغيرٍ) هو أقلُّ من ستين ذراعاً، وقيل: من أربعين، وهو المختارُ كما أشار إليه في "الجواهر"، "قَهْستاني"^(٤).

[٥٣٦٣] (قوله: فإنه كبقعةٍ واحدةٍ) أي: من حيث إنه لم يُجعل الفاصلُ فيه بقدرِ صَفَيْنِ مانعاً من الاقتداء تنزيلاً له منزلةً مكانٍ واحدٍ بخلاف المسجد الكبير، فإنه جُعِلَ فيه مانعاً، فكذا هنا يُجعلُ جميعُ ما بين يدي المصلِّي إلى حائطِ القبلة مكاناً واحداً بخلاف المسجد الكبير والصغراء،

(قوله: ظاهره ولو كبيراً إلخ) لكن ينبغي تقييده بالصغير كما تقدَّم في الإمامة تقييدُ الدار بالصغيرة، حيث لم يُجعل قدرُ الصَفَيْنِ مانعاً من الاقتداء بخلاف الكبيرة.

(قوله: هو أقلُّ من ستين ذراعاً) وفي "حاشية عبد الحليم": ((الصغيرُ ما يكون أقلُّ من جَرَبٍ كما في "البرجندي") اهـ. والجَرَبُ ستون ذراعاً في ستين بذراعٍ كسرى سبع قبضاتٍ، تأمل.
(قوله: بخلاف المسجد الكبير فإنه إلخ) لا يظهر إلَّا في نحو مسجد القدس لا في مطلق مسجدٍ كبيرٍ، فإنَّ الفاصل لا يمنع فيه، والأحسن أن يقال: البيتُ والمسجد الصغيران جُعِلَا هنا كبقعةٍ واحدةٍ بخلاف الكبير، وهو ما زاد على أربعين، وهذا غيرُ ما تقدَّم في الإمامة.

(١) انظر "حاشية منحة الخائف على البحر الرائق": ١٦/٢.

(٢) ص ١١٩ وما بعدها "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: ما يفسد الصلاة ١٢٤/١ بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: ما يفسد الصلاة ١٢٤/١.

ولو امرأة أو كلباً (أو) مروءة (أسفل من الدكان^(١) أمام المصلي لو كان يصلي عليها) أي: الدكان (بشرط محاذاة.....)

فإنه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة، فاقصر على موضع السجود، هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل.

[٥٣٦٤] (قوله: ولو امرأة أو كلباً) بيان للإطلاق، وأشار به إلى الرد على "الظاهرية" بقولهم: يقطع الصلاة مرور المرأة والكلب والحمار، وعلى "أحمد" في الكلب الأسود، وإلى أن ما روي في ذلك منسوخ^(٢) كما حققه في "الحلبة"^(٣). [٢/١٦ق/١]

[٥٣٦٥] (قوله: أو مروءة إلخ) مرفوع بالعطف على ((مروء مار))، أي: لا يفسدها أيضاً مروءة ذلك وإن أتم المار، فقوله: ((بشرط إلخ)) قيد للإثم كما تقدم^(٤)، قال "القهستاني"^(٥):

(١) في "د" زيادة: (وهذا بالاتفاق كما يظهر من "البحر"، وصرح به في "الفتح" خلافاً لما في "المنح" فراجعها).

(٢) انظر "الكافي في فقه الإمام أحمد" ٢٢٦/١، وقد استند إلى حديث أبي ذر^{رضي الله عنه} الذي رواه مسلم (٥١٠) كتاب الصلاة -

باب قدر ما يستر المصلي، والترمذي (٣٣٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار

والمرأة، وأبو داود (٧٠٢) كتاب الصلاة - باب ما يقطع الصلاة، والبرزاري "كشف الأستار" ٢٨١/١ جميعهم عن أبي

ذر^{رضي الله عنه} قال: قال رسول الله ﷺ: ((يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَيْدٌ آخِرَ الرَّجُلِ الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ

وَالْمَرْأَةُ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ مِنَ الْأَصْفَرِ مِنَ الْأَبْيَضِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَحْسَى، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ)). قال الإمام الحازمي في "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار"

ص ١٥٠: وذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء، وقال جماعة منهم: هذه الأحاديث وإن حملناها على

ظواهرها فهي منسوخة بمحدث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري (٤٩٣) كتاب الصلاة - باب ستره

الإمام وستره من خلفه، ومسلم (١١٢٤) كتاب الصلاة - باب ستره المصلي، وأبو داود (٧١٥) كتاب الصلاة - باب

من قال: الحمار لا يقطع الصلاة، والترمذي (٣٣٧) كتاب الصلاة - باب ما جاء لا يقطع الصلاة شيء، والدارمي

٣٥٠/١ كتاب الصلاة - باب ما يقطع الصلاة وما لا يقطعها، قال: «جئت أنا والفضل على أنان، ورسول الله ﷺ

يُصَلِّي النَّاسُ بَعْنِي، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ الصَّفِّ، فَتَرَكْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُكَبِّرْ عَلَيَّ ذَلِكَ أَحَدٌ».

(٣) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٨٠ أ - ب.

(٤) المقولة [٥٣٥٨] قوله: ((موضع سجود)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل ما يفسد الصلاة ١٢٥/١ بتصرف.

بعض أعضاء المارَّ بعضَ أعضائه، وكذا سطحٌ وسريرٌ وكلُّ مرتفعٍ دونَ قامةِ المارَّ،..

((والدَّكَانُ: الموضعُ المرتفع كالسطح والسرير، وهو بالضمِّ والتشديد، في الأصل فارسيٌّ معرَّبٌ كما في "الصحيح"^(١)، أو عربيٌّ من: دَكَنْتُ المتاعَ إذا نضدتَ بعضَه فوق بعضٍ كما في "المقاييس"^(٢))). اهـ.

[٥٣٦٦] (قوله: بعضُ أعضاء المارَّ إلخ) قال في "شرح المنية"^(٣): ((لا يخفى أنَّ ليس المراد محاذةَ أعضاء المارَّ جميعَ أعضاء المصلِّي، فإنَّه لا يتأتَّى إلَّا إذا اتَّحدَ مكانُ المرور ومكانُ الصلاة في العلوِّ والتسفل، بل بعضُ الأعضاء بعضاً، وهو يصدقُ على محاذةِ رأسِ المارَّ قَدَمَي المصلِّي)). اهـ.

لكن في "القُهْستاني"^(٤): ((ومحاذةُ الأعضاء للأعضاء يستوي فيه جميعُ أعضاء المارَّ - هو الصحيح كما في "التمَّة"^(٥)) - وأعضاءُ المصلِّي كُلُّها كما قاله بعضهم، أو أكثرُها كما قاله آخرون

٤٢٦/١

(قوله: لكن في "القُهْستاني": ومحاذةُ الأعضاء إلخ) عبارة "القُهْستاني": ((ويأتى بالمرور أمامَ المصلِّي في)) أي موضعٍ من ((مسجدٍ صغيرٍ))، وأمَّا في غيره ففيمَّا ينتهي إليه بصره ناظرًا في مسجده ((و)) فيما ((حاذى الأعضاء)) أي: يستوي فيه جميعُ أعضاء المارَّ أو أكثرُها ((الأعضاء)) أي: أعضاء المصلِّي كُلُّها كما قاله بعضهم أو أكثرُها كما قاله آخرون كما في "الكرماني"، وفيه إشعارٌ إلى آخر عبارة المحشِّي التي نقلها عنه ((إنَّ صليَّ على دُكَّانٍ)) أي: موضعٍ مرتفعٍ اهـ. والقصدُ مما نقله عن "الكرماني" أنَّه يحتمل أن يراد بمحاذةِ الأعضاء للأعضاء محاذةُ جميعِ أعضاء المارَّ أو أكثرُها لجميعِ أعضاء المصلِّي على قولٍ أو أكثرُها على قولٍ، فقد حَكَى القولين "الكرماني"، وخرَجَ احتمالُ النصف والأقلِّ، فينهم أنَّه لا يكره، وفي "الزاد" أدخَلَ النصف في الكراهة أيضاً، كذا في "حاشية القُهْستاني"، تأمل.

(١) "الصحيح": مادة (دكن).

(٢) "معجم مقاييس اللغة": مادة (دكن).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦٧.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل ما يفسد الصلاة ١٢٥/١ بتصرف يسير.

(٥) قوله: ((هو الصحيح كما في "التمَّة")) لم يذكره القُهْستاني في هذه المسألة، وإنما ذكره في المسألة التي قبلها.

وقيل: دون السترة كما في "غرر الأذكار" (وإن أئتم المار).....

كما في "الكرماني"، وفيه إشعار بأنه لو حاذى أقلها أو نصفها لم يكره، وفي "الزاد": أنه يكره إذا حاذى نصفه الأسفل النصف الأعلى من المصلي، كما إذا كان المار على فرس^(١)، اهـ، تأمل.

[٥٣٦٧] (قوله: وقيل: دون السترة) أي: دون ذراع، قال في "البحر"^(٢): ((وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب)) اهـ. ومثله في "الفتح"^(٣).

[٥٣٦٨] (قوله: وإن أئتم المار) مبالغة على عدم الفساد؛ لأن الإثم لا يستلزم الفساد، وظاهره أنه يائتم وإن لم يكن للمصلي سترة - وسنذكر^(٤) ما يفيدُه أيضاً - وأنه لا إثم على المصلي، لكن قال في "الحلبة"^(٥): ((وقد أفاد بعض الفقهاء أن هنا صوراً أربعا:

الأولى: أن يكون للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي، ولم يتعرض المصلي لذلك، فيختص المار بالإثم إن مر.

الثانية مقابلتها، وهي أن يكون المصلي^(٦) تعرض للمرور، والمار ليس له مندوحة عن المرور، فيختص المصلي بالإثم دون المار.

الثالثة: أن يتعرض المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة، فيأتمان، أمّا المصلي فلتعرضه، وأمّا المار فلمروره مع إمكان أن لا يفعل.

الرابعة: أن لا يتعرض المصلي، [٢/١٦٦ ب] ولا يكون للمار مندوحة، فلا يائتم واحد منهما، كذا نقله الشيخ "نقي الدين"^(٧) بن دقيق العيد "رحمه الله تعالى)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٨/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٥٤/١.

(٣) المقولة [٥٣٨٥] قوله: ((ويُدفعه)).

(٤) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٨١ ق/١.

(٥) من ((ولم يتعرض)) إلى ((يكون المصلي)) ساقط من "الأصل".

(٦) أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع، "نقي الدين المعروف - كآبيه وحده - بآين دقيق العيد القشيري

(ت ٥٧٠٢هـ). ("الدرر الكامنة ٩١/٤، "شذرات الذهب" ١١/٨).

قلت: وظاهر كلام "الحلبة" أنَّ قواعد منهننا لا تنافيه، حيث ذكره وأقره، وعزا ذلك بعضهم إلى "البدائع"، ولم أره فيها، ولو كان فيها لم ينقله في "الحلبة" عن الشافعية، فافهم.

والظاهر: أنَّ من الصورة الثانية ما لو صَلَّى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة؛ لأنَّ للمارَّ أن يمرَّ على رقبته كما يأتي^(١)، وأنَّه لو صَلَّى في أرضه مستقبلاً لطريق العامة فهو من الصورة الثالثة؛ لأنَّ المارَّ مأمورٌ بالوقوف وإن لم يجد طريقاً آخرَ كما يظهر من إطلاق الأحاديث ما لم يكن مضطراً إلى المرور، هذا إن كان المراد بالمندوحة إمكان الوقوف وإن لم يجد طريقاً آخر، أمَّا إن أُريدَ بها تسرُّ طريق آخر، أو إمكان مروره من خلف المصلِّي أو بعيداً منه، وبعدها عَدَم ذلك فحينئذٍ يقال: إن كان للمارَّ مندوحةً على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضاً، وإلّا فمن الصورة الثانية، ويؤيِّد التفسير الأوَّل قوله: ((وَأَمَّا المارُّ فلمروره مع إمكان أن لا يفعل))، وكذا تعليلهم كراهة الصلاة في طريق العامة بأنَّ فيه منع الناس عن المرور، فإنَّ مفاده أنَّه لا يجوز لهم المرور، وإلّا فلا مَنع، إلّا أنَّ يراد به المنع الحسِّي لا الشرعي، وهو الأظهر، وعليه فلو صَلَّى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمةً كمن صَلَّى خلف فرجة الصفِّ، فلا يُمنعون من المرور لتعديهِ، فليتأمل.

(تنبيه)

ذكرَ في "حاشية المدني": ((لا يُمنع المارُّ داخلَ الكعبة وخلفَ المقام وحاشية المطاف؛

(قوله: لا يُمنع المارُّ داخلَ الكعبة إلخ) المروء بين يدي المصلِّي في موضع سجوده داخلَ الكعبة لا شك في كراهته، وإن وراءه أو خلف المقام أو حاشية المطاف فلا يُتوهم فيه الكراهة حيث كان لا في موضع السجود، وهذا معلومٌ من كلام "المصنّف"، فإنَّ المسجد كبيرٌ، ولا حاجة حينئذٍ إلى حمل الوارد على الطائفتين.

لحديث "البرّار": ((لو يعلمُ المارُّ ماذا عليه من الوزرَ لوقَفَ أربعين خريفاً)).....

لما روى "أحمد" و"أبو داود" ^(١) عن "المطلب بن أبي وداعة": ((أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرُّون بين يديه، وليس بينهما سترة))، وهو محمولٌ على الطائفتين فيما يظهر؛ لأنَّ الطواف صلاة، فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى.

ومثله في "البحر العميق" ^(٢)، وحكاه "عز الدين بن جماعة" ^(٣) عن "مشكلات الآثار" لـ "الطحاوي" ^(٤)، ونقله المصنف "رحمة الله" في "منسكه الكبير" ^(٥)، ونقله "سنن أئدي" ^(٦) أيضاً في "منسكه" اهـ. وسيأتي ^(٧) - إن شاء الله تعالى - تأييد ذلك في باب [٢/١٧ق/أ] الإحرام من كتاب الحج.

[٥٣٩٩] قوله: لحديث "البرّار" (الخ) ذكر في "الحلبة" ^(٨): ((أنَّ الحديث في "الصحيحين" ^(٩) بلفظ: ((لو يعلمُ المارُّ بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرَّ

(١) أخرجه أحمد في "المسند" ٣٩٩/٦، وأبو داود (٢٠١٦) كتاب المناسك - باب في مكة.

(٢) "البحر العميق في مناسك المعتمر والحاج إلى البيت العتيق": لأبي البقاء محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن الضياء الصاغاني المكي العمري القرشي (ت ٨٥٤هـ). ("كشف الظنون" ٢٢٥/١، "الضوء اللامع" ٨٤/٧، "الأعلام" ٣٣٢/٥).

(٣) أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، عز الدين الشهير بابن جماعة الحمويّ الدمشقيّ ثم المصريّ الشافعيّ (ت ٧٦٧هـ). ("طبقات السبكي" ٧٩/١٠، "الدرر الكامنة" ٣٧٨/٢، "الأعلام" ٢٦/٤).

(٤) "شرح مشكل الآثار": باب بيان مشكل ما روي عنه ﷺ في المرور بين يدي المصلي في البيت الحرام وفي الغيبة عنه ٢٥/٧.

(٥) لم نقف على هذا النقل في "لباب المناسك"، وقد عثرنا على نصه في حاشية "إرشاد الساري إلى مناسك منلا عليّ القاري" - فصل في ركعتي الطواف ص ١٠٦-١٠٧ - نقلاً عن "منسك قطب الدين" الحنفية.

(٦) يوسف بن يعقوب، المعروف بسنان الدين الخلوتيّ الرُّوميّ (ت ٩٨٩هـ) له: "أخبار الحج" في المناسك، و"قرة العيون" في المناسك أيضاً. ("هدية العارفين" ٥٦٤/٢).

(٧) المقولة [١٠٠٤٥] قوله: ((ينبغي تقييده)).

(٨) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٧٩ق/أ.

(٩) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٥٤/١-١٥٥ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب التشديد في أن يمرَّ أحد بين يدي

المصلي، وأحمد ١٦٩/٤، والبخاري (٥١٠) كتاب الصلاة - باب إثم المار بين يدي المصلي، ومسلم (٥٠٧) =

(في ذلك) المرور لو بلا حائل ولو ستارة ترتفع إذا سجّد، وتعوذ إذا قام،.....

بين يديه»، قال "أبو النضر" أحد رواته: لا أدري قال: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة»، قال: ((وأخرجه "البرّار" ^(١)) وقال: «أربعين خريفاً»، وفي بعض روايات "البخاري": «ماذا عليه من الإثم» ^(٢)) اهـ. والخريف السنة، سُميت به باعتبار بعض الفصول.

[٥٣٧٠] (قوله: في ذلك) لفظ ((في)) هنا للسببية.

[٥٣٧١] (قوله: ولو ستارة ترتفع) أي: تزول بحركة رأسه إذا سجّد، وهذه الصورة ذكرها

"سعدى جلي" ^(٣) جواباً عن صاحب "الهداية" ^(٤)، حيث اختار: ((أنّ الحدّ موضع السجود))

= كتاب الصلاة - باب منع المار بين يدي المصلي، وأبو داود (٧٠١) كتاب الصلاة - باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلي، والترمذي (٣٣٦) كتاب الصلاة - باب ما جاء في كراهية المرور بين يدي المصلي، وقال: حديث أبي جهم رضي الله عنه حديث حسن صحيح، والنسائي ٦٦/٢ كتاب القبلة - باب التشديد في المرور بين يدي المصلي، وابن ماجه (٩٤٥) كتاب إقامة الصلاة - باب المرور بين يدي المصلي، والدارمي ٣٢٩/١ كتاب الصلاة - باب كراهية المرور بين يدي المصلي، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٥) (٨٦) باب بيان مشكل ما روي عنه رضي الله عنه في الأعداد من الزمان التي لو وقفها من مرّ بين يدي المصلي كانت خيراً له من مروره بين يديه، وابن حبان (٢٣٦٦) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. كلهم من حديث أبي جهم رضي الله عنه، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(١) في "مسند" ٢٩٩/٩ (٣٧٨٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ٥٨٥/١: ((قوله - أي البخاري -: ماذا عليه؟ زاد الكشميهني (من الإثم)، وليس هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في "الموطأ" بدونها، وقال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في مصنف "ابن أبي شيبة": ((يعني من الإثم)) فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية، فظنّها الكشميهني أصلاً، لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية، وقد عزاها المحب الطبري في "الأحكام" للبخاري وأطلق، فعيّب ذلك عليه وعلى صاحب "العمدة" في إبهامه أنها في الصحيحين، وأنكر ابن الصلاح في "مشكل الوسيط" على من أثبتها في الخبر فقال: ((لفظ الإثم ليس في الحديث صريحاً)). ولما ذكر النووي في "شرح المذهب" دونها قال: وفي رواية رويتها في الأربعين لعبد القادر الهروي: ((ماذا عليه من الإثم؟)).

(٣) "الحواشي السعدية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٥٣/١ (هامش "فتح القدير"). وتقدمت ترجمة سعدى جلي من ابن عابدين رحمه الله ٨٨/١.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

ولو كان فرجةً فللداخل أن يمرَّ على رقبة من لم يسُدّها؛ لأنه أسقط حرمة نفسه،

"قنية" (١).....

كما مشى عليه "المصنّف"، فأوردَ عليه أنه مع الحائل كحِدار أو أسطوانة لا يكره، والحائل لا يمكن أن يكون في موضع السجود، فأجاب "سعدى جليبي": ((بأنه يجوز أن يكون ستارة معلقة إذا ركع أو سجدَ يحرّكها رأس المصلّي، ويزيلها من موضع سجوده، ثم تعود إذا قام أو قعد)) اهـ. وصورتُه: أن تكون الستارة من ثوب أو نحوه، معلقة في سقف مثلاً، ثم يصلّي قريباً منها، فإذا سجدَ تقع على ظهره، ويكون سجوده خارجاً عنها، وإذا قام أو قعد سبّلت على الأرض وسترتة، تأمل.

[٥٣٧٢] (قوله: ولو كان فرجة الخ) ((كان)) تأمّة، و((فرجة)) فاعلها، قال في "القنية" (٢):

((قام في آخر الصفّ في المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل أن يمرّ بين يديه ليصل الصفوف؛ لأنه أسقط حرمة نفسه، فلا يائمه المارّ بين يديه، دلّ عليه ما ذكر في "الفردوس" (٣) برواية "ابن عباس" رضي الله تعالى عنهما عن النبي أنه قال: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجَةٍ فِي صَفٍّ فَلْيَسُدّها بِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَرَّ مَرّاً فَلْيَتَخَطَّ عَلَى رَقَبَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُ»، أي: فليَتَخَطَّ المارُّ على رقبة من لم يسُدَّ الفرجة)) اهـ.

قلت: وليس المراد بالتخطّي الوطء على رقبة؛ لأنه قد يؤدي إلى قتله ولا يجوز، بل المراد أن يخطو من فوق رقبة، وإذا كان له ذلك فله أن يمرّ من بين يديه بالأولى، فافهم.

ثم هذه المسألة بمنزلة الاستثناء [٢/ق/١٧/ب] من قوله: ((وإن أئمه المارّ))، وقد علمت

(١) في "ب" و "و": ((فتنة)).

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السترة والمرور بين يدي المصلّي ق ١٤/ب.

(٣) لم نجده في "مسند الفردوس"، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١٨٤) و(١١٢١٤)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٩٥/٢ كتاب الصلاة - باب فيمن وجد فرجة في صف فلم يسدها، وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف.

(وَيَغْرِزُ) ندباً، "بدائع"^(١) (الإمام).....

التفصيل المار^(٢)، ويُسْتَتَى أيضاً ما قَدَّمناه^(٣) من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف.
(تَمَّة)

في "غريب الرواية": ((النهر الكبير ليس بسترٍ، وكذا الحوض الكبير، والبئر سترٌ. أرادَ المرور بين يدي المصلِّي فإن كان معه شيء يضعه بين يديه، ثم يمرُّ ويأخذه، ولو مرَّ اثنان يقوم أحدهما أمامه ويمرُّ الآخر، ويفعل الآخر هكذا و^(٤) يمرَّان، وإن معه دابةً فمرَّ ركباً أئتم، وإن نَزَلَ وتسترَّ بالدابةٍ ومرت لم^(٥) يأتم، ولو مرَّ رجلان متحاذين فالذي يلي المصلِّي هو الأتم))، "قنية"^(٦).
أقول: وإذا كان معه عصاً لا تقفُ على الأرض بنفسها فأمسكها بيده ومرت من خلفها هل يكفي ذلك؟ لم أره.

[٥٣٧٣] (قوله: ندباً) لحديث: «إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترٍ، ولا يدع أحداً يمرُّ بين يديه»، رواه "الحاكم" و"أحمد"^(٧) وغيرهما، وصرَّح في "المنية"^(٨) بكراهة تركها، وهي تنزيهية،
(قوله: وكذا الحوض الكبير والبئر إلخ) الظاهر أنَّ المراد بالحوض الحوض غير المرتفع قدَّر ذراع، وبالبئر ما له حاجزٌ قدَّر ذراع، وإلاَّ فما الفرق؟ تأمل.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل فيما يستحب فيها وما يكره ٢١٧/١ بنصرف.

(٢) المقولة [٥٣٦٨] قوله: ((وإن أئتم المار)).

(٣) المقولة [٥٣٦٨] قوله: ((وإن أئتم المار)).

(٤) الواو ليست في "م".

(٥) ((لم)) ساقطة من نسخة "القنية" التي بين أيدينا.

(٦) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السترة والمرور بين يدي المصلِّي ق ١٤/ب.

(٧) أخرجه أحمد ٢/٤، والحميدي (٤٠١)، والطحاوي (١٣٤٢)، وابن أبي شيبة ٣١٢/١ كتاب الصلاة - باب من كان يقول إذا صليت إلى سترٍ فادن منها، وأبو داود (٦٩٥) كتاب الصلاة - باب الدنو من السترة، والنسائي ٦٢/٢ كتاب القبلة - باب الأمر بالدنو من السترة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٤٥٨/١ كتاب الصلاة - باب المرور بين يدي المصلِّي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٢/٢ كتاب الصلاة - باب الدنو من السترة، والحاكم في "المستدرک" ٢٥١/١ - ٢٥٢ وقال: هنا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٧٣) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. كلُّهم من حديث سهَّل بن أبي حنيفة رضي الله عنه.

(٨) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦٢..

وكذا المنفرد (في الصحراء) ونحوها (سترةً بقدر ذراع) طولاً (وغلظاً أصبع) لتبدو للناظر

والصارف للأمر عن حقيقته مارواه "أبو داود" عن "الفضل بن العباس" ^(١): «رأينا النبي ﷺ في بادية لنا يصلّي في صحراء ليس بين يديه سترة»، ومارواه "أحمد" ^(٢): «أنّ "ابن عباس" صلّى في فضاء ليس بين يديه شيء» كما في "الشرنبلالية" ^(٣).

[٥٣٧٤] قوله: وكذا المنفرد) أمّا المقتدي فسترة الإمام تكفيه كما يأتي ^(٤).

[٥٣٧٥] قوله: ونحوها) أي: من كلّ موضع يخاف فيه المرور، قال في "البحر" ^(٥) عن "الحلبة" ^(٦): «(إنما قيّد بالصحراء لأنّها المحلّ الذي يقع فيه المرور غالباً، وإلاّ فالظاهر كراهة ترك السترة فيما يخاف فيه المرور أيّ موضع كان)» اهـ.

[٥٣٧٦] قوله: بقدر ذراع) بيان لأقلّها، "ط" ^(٧). والظاهر أنّ المراد به ذراع اليد كما صرّح

به الشافعية، وهو شيران.

[٥٣٧٧] قوله: وغلظ أصبع) كذا في "الهداية" ^(٨)، لكن جعل في "البداية" ^(٩) بيان الغلظ قولاً

(١) في النسخ ((الفضل والعباس)) وهو خطأ، والصواب: ما أثبتناه والحديث أخرجه أبو داود (٧١٨) كتاب الصلاة - باب من قال: الكلب لا يقطع الصلاة، والنسائي ٦٥/٢ بنحوه كتاب القبلة - باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع.

(٢) أخرجه أحمد ٢٢٤/١ - ٣٢٧، وأبو يعلى (٢٦٠١)، والطبراني في "الكبير" (١٢٧٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٣/٢ كتاب الصلاة - باب من صلى إلى غير سترة، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٦٣/٢ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى وفيه: الحاج بن أرطاة وفيه ضعف، وقد حسن التّهانوي حديث الحاج بن أرطاة، انظر "إعلاء السنن" ٥٧/٤.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٠٥/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٤) المقولة [٥٣٩٣] قوله: ((للكل)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٨/٢.

(٦) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/٢ ق ١٨٠/ب.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٩/١.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

(٩) "البداية": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره وما يستحب ٢١٧/١ بتصرف.

(بقريه) دون ثلاثة أذرع (على) حذاء (أحد حاجبيه) لا بين عينيه، والأيمن أفضل

ضعيفاً، وأنه لا اعتبار بالعرض، وظاهره أنه المذهب، "بحر"^(١). ويؤيده ما رواه "الحاكم"^(٢) - وقال: ((على شرط "مسلم")) - أنه عليه السلام قال: «يُجزى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة»، ومؤخرة بضم الميم وهزمة ساكنة وكسر الخاء المعجمة: العود الذي في آخر رجل البعير كما في "الحلبة"^(٣).

[٥٣٧٨] (قوله: بقريه) متعلق بقوله: ((يغزُرُ))، أو بمحذوفِ صفة [١٨ق/٢] لـ ((سترة))،

أو حال منها.

[٥٣٧٩] (قوله: دون ثلاثة أذرع) الأولى أن يُبدلَ ((دون)) بقدر؛ لما في "البحر"^(٤) عن

"الحلبة"^(٥): ((السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع))، "ط"^(٦).

[٢٩٩] بقي هل هذا شرطٌ لتحصيل سنة الصلاة إلى السترة، حتى لو زاد على ثلاثة أذرع

تكون صلاته إلى غير سترة، أم هو سنة مستقلة؟ لم أره.

[٥٣٨٠] (قوله: والأيمن أفضل) صرح به "الزيلعي"^(٧).

(قوله: بقي: هل هذا شرطٌ لتحصيل سنة الصلاة إلخ) الظاهر من قولهم: السنة أن لا يزيد إلخ أن

هذا سنة مستقلة، وإلا لعبروا مثل تعبير "المصنف"، ثم إنه لو عبّر بقدر كما قال "ط" لا تقتضى أنه لا يكون

آتياً بالسنة إلا إذا جعلها قدر ثلاثة أذرع مع أن السنة أن لا يزيد عليها، فيكون آتياً بها بقدرها أو دونه.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٢) في "المستدرک" ٢٥٢/١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه مفسراً بذكر دقة الشعر، وواقفه الذهبي، وليس عندهما آخره.

(٣) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢ق/١٧٨ ب - ١/١٧٩.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٥) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢ق/١٧٩ أ.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦٩/١.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٦١/١.

(ولا يكفي الوضع ولا الخط) وقيل: يكفي،

[٥٣٨١] (قوله: ولا يكفي الوضع) أي: وضع السترة على الأرض إذا لم يمكن غرزها، وهذا ما اختاره في "الهداية"^(١)، ونسبه في "غاية البيان" إلى "أبي حنيفة" و"محمد"، وصححه جماعة منهم "قاضي خان"^(٢) معللاً: ((بأنه لا يفيد المقصود))، "بجر"^(٣).

[٥٣٨٢] (قوله: ولا الخط) أي: الخط في الأرض إذا لم يجد ما يتخذ ستره، وهذا على إحدى الروايتين أنه ليس بمسنون، ومشى عليه كثير من المشايخ، واختاره في "الهداية"^(٤)؛ لأنه لا يحصل به المقصود؛ إذ لا يظهر من بعيد.

[٥٣٨٣] (قوله: وقيل: يكفي)^(٥) أي: كل من الوضع والخط، أي: يحصل به السنة، فيسن الوضع كما نقله "القدوري" عن "أبي يوسف"، ثم قيل: يضعه طولاً لا عرضاً؛ ليكون على مثال الغرز، ويسن الخط كما هو الرواية الثانية عن "محمد"؛ لحديث "أبي داود"^(٦): ((فإن لم يكن

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب الإمام أين يستحب له القيام؟ ١/٣٢.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

(٥) في "د" زيادة: ((هذا إذا لم يكن معه ما يفرزه، أما إن وجد ولكن تعذر الغرز لصلابة الأرض، فقيل: لا يكفي، وقيل: يكفي طولاً، كما في "الإمداد" و"مدني").

(٦) أبو داود (٦٨٩) (٦٩٠) كتاب الصلاة - باب الخط إذا لم يجد عصا، وأخرجه أحمد ٢/٢٤٩ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٦٦، وعبد الرزاق (٢٢٨٦)، وابن ماجه (٩٤٣) كتاب إقامة الصلاة - باب ما يستبرئ المصلي، وابن خزيمة (٨١١) (٨١٢) كتاب الصلاة - باب الاستئثار بالخط إذا لم يجد المصلي ما ينصب بين يديه للاستئثار به، والبيهقي في "المسنن الكبير" ٢/٢٧٠ - ٢٧١ كتاب الصلاة - باب الخط إذا لم يجد عصا، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٦١) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. كلهم من حديث أبي محمد بن عمرو بن حُرَيْث عن جده .

وأما سبب ضعفه فهو لاضطراره في الإسناد، ولجهالة حال أبي محمد بن عمرو بن حُرَيْث وجده. وانظر - لراما - تعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى على "المسنن" رقم (٧٣٨٦)، وتعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط على "صحيح ابن حبان" برقم (٢٣٦١).

فيحُطُّ طولاً، وقيل: كالمحراب.....

معه عصاً فليحُطَّ خطاً))، وهو ضعيف، لكنه يجوز العمل به في الفضائل، ولذا قال "ابن الهمام"^(١): ((والسنة أولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة؛ إذ المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا ينتشر))، كذا في "البحر"^(٢) و"شرح المنية"^(٣)، قال في "الحلبة"^(٤): ((وقد يعارضُ تضعيفُه بتصحيح "أحمد" و"ابن حبان" وغيرهما له)).

[٥٣٨٤] (قوله: فيحُطُّ طولاً إلخ) قال في "شرح المنية"^(٥): ((وقال "أبو داود"^(٦): قالوا: الخطُّ بالطول، وقالوا: بالعرض مثل الهلال)) اهـ.

وذكر "النووي"^(٧): ((أنَّ الأوَّل المختار؛ لبصير شبه ظلَّ السترة))، "بحر"^(٨).

(تنبيه)

لم يذكروا ما إذا لم يكن معه سترةٌ ومعه ثوبٌ أو كتابٌ مثلاً، هل يكفي وضعه بين يديه؟

(قوله: لم يذكروا ما إذا لم يكن معه سترةٌ إلخ) الظاهر من اشتراطهم النصب أو الوضع أو الخطُّ على خلافٍ أنَّ ما عدا هذه الثلاث لا يكفي لإقامة السنة وإن كان تعليلُ "ابن الهمام" المارُّ يفيد أنه يكفي ما ذكر.

(١) "فتح القدير": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٥٥/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٤) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٧٩ ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦٩.

(٦) في "سننه": كتاب الصلاة - باب الخط إذا لم يجد عصاً ١٨٤/١، ناقلًا القول الأول عن مُسَدَّد عن ابن داود، والقول الثاني عن أحمد بن حنبل.

(٧) "المجموع": كتاب الصلاة - باب استقبال القبلة ٢٢٦/٣، دون قوله: ((لبصير شبه ظل السترة))، ولعل هذا التعليل لصاحب "البحر" ذكره بعد نقله عن النووي.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(وَيُدْفَعُهُ) هو رخصة، فتركه أفضل، "بدائع"^(١). قال "الباقاني"^(٢): ((فلو ضَرَبَهُ فماتَ لا شيءَ عليه عند "الشافعي" رحمته خلافاً لنا على ما يُفهم من كتبنا)) (بتسبيح)...

والظاهر نعم كما يُؤخذ من تعليل "ابن الهمام" المارَّ آنفاً^(٣)، وكذا لو بسَطَ ثوبَهُ وصلَّى عليه، ثم المفهوم من كلامهم أنه عند إمكان الغرز لا يكفي الوضع، وعند إمكان الوضع لا يكفي الخطُّ.

[٥٣٨٥] (قوله: وَيُدْفَعُهُ) أي: إذا مرَّ بين يديه ولم تكن له سترة، أو كانت ومرَّ بينه [٢/١٨ق/ب] وبينها كما في "الحلية"^(٣) و"البحر"^(٤)، ومُفادُهُ إثمُ المارِّ وإن لم تكن سترة كما قدَّمناه^(٥)، وفي "التاترخانية"^(٦): ((وإذا دفعه رجل آخرُ لا بأس به، سواء كان في الصلاة أو لا)).

[٥٣٨٦] (قوله: فلو ضَرَبَهُ إلخ) أي: إذا لم يمكن دفعه إلا بذلك؛ لأنَّ الشافعية صرَّحوا بأنَّه

يلزِمُ الدافع تحرُّرَ الأسهل كما في دفع الصائل.

[٥٣٨٧] (قوله: خلافاً لنا إلخ) أي: أنَّ المفهوم من كتب مذهبنا أنَّ ما يقوله "الشافعي" خلاف قولنا، فإنَّهم صرَّحوا في كتبنا بأنَّه رخصة، والعزيمة عدمُ التعرُّضِ له، فحيث كان رخصةً يتقيَّد بوصف السلامة، أفاده "الرحمتي"، بل قولهم: ولا يَزَادُ على الإشارة صريحٌ في أنَّ الرخصة هي الإشارة، وأنَّ المقاتلة غيرُ مأذونٍ بها أصلاً، وأمَّا الأمرُ بها في حديث: ((فليقاتلْهُ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ))^(٧)

٤٢٨/١

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل فيما يستحب فيها وما يكره ٢١٧/١ بتصرف.

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق ١٧٩ ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٥) المقولة [٥٣٦٨] قوله: ((وإن أثم المار)).

(٦) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل التاسع ٦٢٩/١ نقلاً عن "الحجة".

(٧) أخرجه مالك ١٢٧/١ كتاب الصلاة في السفر - باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي، وأحمد ٣/٣٤ و ٤٤

و ٤٩ و ٦٣، والبخاري (٥٠٩) كتاب الصلاة - باب يرد المصلي من مرَّ بين يديه، و (٣٢٧٤) كتاب بدء الخلق -

باب صفة إبليس وجنوده، ومسلم (٥٠٥) كتاب الصلاة - باب منع المارَّ بين يدي المصلي، وأبو داود (٦٩٧) =

أو جهرٍ بقراءةٍ (أو إشارةٍ) ولا يُزادُ عليها عندنا، "فَهْستاني".....

فهو منسوخٌ؛ لِمَا في "الزليعي"^(١) عن "السرخسي"^(٢): ((أَنَّ الأَمْرَ بِهَا مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ حِينَ كَانَ الْعَمَلُ فِي الصَّلَاةِ مَبَاحًا)) اهـ. فإذا كانت المقاتلة غير مأذونٍ بها عندنا كان قتلُه جنايةً يلزمُه مُوجِبُهَا مِنْ دِيَّةٍ أَوْ قَوْدٍ، فافهم.

[٥٣٨٨] (قوله: أو جهرٍ بقراءةٍ) خصَّه في "البحر"^(٣) بحثًا بالصلاة الجهرية وبما يُجهرُ فيه منها، وعليه فالمرادُ زيادةُ رفع الصوت عن أصل جهره.

والظاهرُ شمولُ السريَّة؛ لأنَّ هذا الجهرَ مأذونٌ فيه فلا يكره، على أنَّ الجهرَ اليسير عفوٌ، والمكروه قدرٌ ما تجوزُ به الصلاة في الأصحَّ كما في سهر "البحر"^(٤)، فإذا جهرَ في السريَّة بكلمةٍ أو كلمتين حصلَ المقصودُ، ولم يلزم المحذورُ، فتدبر.

[٥٣٨٩] (قوله: أو إشارةٍ) أي: باليد، أو الرأس، أو العين، "بحر"^(٥).

[٥٣٩٠] (قوله: ولا يُزادُ عليها) أي: على الإشارة بما ذُكرَ، فلا يدرأ بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كما في "الفَهْستاني"^(٦) عن "التمرتاشي"، ويُؤخذُ منه فسادُ الصلاة لو بعملٍ كثيرٍ

(قوله: أي: على الإشارة إلخ) الأقربُ إرجاعُ الضمير للأشياء المذكورة لا لخصوص الإشارة بما ذكره، تأمل.

= كتاب الصلاة - باب يؤمر المصلي أن يَدْرَأَ من يَمِينِهِ يَدَيْهِ، والنسائي ٦٦/٢ كتاب القبلة - باب التشديد في المرور بين يدي المصلي، وابن ماجه (٩٥٤) كتاب إقامة الصلاة - باب ادْرَأْ مَا اسْتَطَعْتَ، والدارمي ٣٤٩/١ كتاب الصلاة - باب في دنو المصلي إلى السترة. كلُّهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٦١/١.

(٢) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٩٢/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ١٠٤/٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٢٦/١.

(لا بهما) فإنه يكره، والمرأة تصفّق لا ببطنٍ على بطنٍ، ولو صفّق أو سبّحت لم تفسد، وقد تركا السنّة، "تاترخائية"^(١) (وكفّت ستره الإمام) للكلّ (ولو عُذِمَ المرور والطريق جاز تركها) وفعلها أولى.....

بخلاف قتل الحيّة على أحد القولين فيه كما يأتي^(٢).

[٥٣٩١] (قوله: لا بهما) أي: لا يجمع بين التسبيح والإشارة؛ لأنّ بأحدهما كفاية، فيكره كما في "الهداية"^(٣) جازماً به خلافاً لما في "الشرنبلية"^(٤)، فإنه تحريفٌ لما في "الهداية" كما أفاده "الشارح" في هامش "الخزائن"^(٥).

[٥٣٩٢] (قوله: لا ببطنٍ على بطنٍ) أي: بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كما في "البحر"^(٦) وغيره عن "غاية البيان"، لكن لم يظهر وجهه؛ إذ ببطن اليمنى على ظهر اليسرى أقلّ عملاً، فكان هذا حملاً "الشارح" [٢/١٩ق/أ] على تغيير العبارة والتخصيص على محلّ الكراهة، وهو الضربُ ببطنٍ على بطنٍ، "رحمتي".

[٥٣٩٣] (قوله: للكلّ) أي: للمقتدين به كلّهم، وعليه فلو مرّ مارٌّ في قبلة الصفّ في المسجد الصغير لم يكره إذا كان للإمام ستره، وظاهر التعميم شمول المسبوق، وبه صرّح "القهستاني"^(٧)، وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ إمامه، وإلاّ فما فائدته؟! وقد يقال: فائدته التنبيه على أنّه كالمدرّك، لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول في الصلاة وإن كان يلزم أن يصير منفرداً بلا ستره بعد سلام إمامه؛ لأنّ العبرة لوقت الشروع، وهو وقته كان مستيراً بستره إمامه، تأمل.

[٥٣٩٤] (قوله: ولو عُذِمَ المرور إلخ) أي: لو صلى في مكان لا يمرّ فيه أحد، ولم يُواجه

(١) "التاترخائية": كتاب الصلاة - مفسدات الصلاة ٥٧٥/١ نقلًا عن "فتاوى الحجة".

(٢) المقلوبة [٥٤٩٤] قوله: ((لكن صحّح الحليّ الفساد)).

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

(٤) "الشرنبلية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٠٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/١١٨.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل ما يفسد الصلاة ١٢٥/١.

(وَكُرِهَ) هذه تعمُّ التنزيهية التي مرجعها خلافُ الأولى، فالفارقُ الدليلُ، فإنَّ نَهْيًا ظَنِّيَّ الثبوتِ ولا صارفَ فتحريميَّةٍ.....

الطريق لا يكره تركُّها؛ لأنَّ اتِّخاذها للحجاب عن المارِّ، قال في "البحر"^(١) عن "الحلبيَّة"^(٢): ((ويظهر أنَّ الأولى اتِّخاذها في هذا الحال وإن لم يكره التركُّ لمقصودٍ آخرَ، وهو كَفُّ بصره عمَّا ورأىها، وجمعُ خاطره بربط الخيال)) اهـ.

ويَقْدُوا بقولهم: ولم يُواجهِ الطريقَ لأنَّ الصلاةَ في نفسِ الطريق - أي: طريقِ العامَّة - مكروهةٌ بسترَةٍ وبدونها؛ لأنَّه أُعِدَّ للمرور فيه، فلا يجوزُ شغلُه بما ليس له حقُّ الشغل كما في "المحيط"، وظاهرُه أنَّ الكراهةَ للتحريم، وتأمُّمُه في "البحر"^(٣).

مطلب: مكروهات الصلاة

مطلب في الكراهة التحريمية والتنزيهية

[٥٣٩٥] (قوله: هذه تعمُّ التنزيهية إلخ) قال في "البحر"^(٤): ((والمكروه في هذا الباب نوعان:

(قوله: وَيَقْدُوا بقولهم: ولم يُواجهِ إلخ) الصلاةُ في الطريق لا يتبادرُ قصدُ الاحتراز عنها بقولهم المذكور، بل المتبادرُ أنَّه احترازٌ عمَّا لو توجَّهَ للطريق فإنَّه لا بدَّ منها؛ لأنَّ مظنةَ المرور فيه غالباً، تأمَّل. ثمَّ رأيتُ في "حاشية البحر" كتبَ ما نصُّه: ((قوله: لأنَّ الصلاةَ في الطريق أي: المفهومة بالأولى من قوله: ولم يُواجهِ الطريق، فإنَّ كراهة تركِ السترة عند مواجهته لِمَا فيه من مُنْعِ العامَّة عن المرور تفيدُ كراهة الصلاة فيه بالأولى، تأمَّل. أو المراد أنَّ التقييد بالمواجهة حيث لم يقولوا: ولم يُصلَّ في الطريق؛ لأنَّ الصلاةَ في الطريق مكروهةٌ، وهذا أظهرُ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٩/٢ - ٢٠.

(٢) "الحلبيَّة": كراهية الصلاة ٢/١٨٠ ب/ يتصرف.

(٣) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٠/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٠/٢.

وإلا فتزهيئةً (سَدَلُ).....

أحدهما: ما يكره تحريماً، وهو المحملُ عند إطلاقهم كما في زكاة "الفتح"^(١)، وذكر: أنه في رتبة الواجب، لا يثبتُ إلا بما يثبتُ^(٢) به الواجب، يعني: بالنهي الظنيّ الثبوتِ أو الدلالة^(٣)، فإنَّ الواجب يثبتُ بالأمر الظنيّ الثبوتِ أو الدلالة^(٤).

ثانيهما: المكروه تنزيهاً، ومَرَجَعُهُ إلى ما تركه أُولى، وكثيراً ما يطلقونه كما ذكره في "الحلبة"^(٥)، فحينئذٍ إذا ذكروا مكروهاً فلا بدَّ من النظر في دليله، فإنَّ كان نهياً ظنياً يُحكَّمُ بكراهة التحريم إلا لصارفٍ للنهي عن التحريم إلى الندب، وإنَّ لم يكن الدليلُ نهياً، بل كان مفيداً للترك الغير الجازم فهي تنزيهيةٌ)) اهـ.

قلت: ويُعرفُ أيضاً بلا دليلٍ نهياً خاصاً، بأنَّ تضمَّنَ تركٌ واجبٌ أو تركٌ سنَّةٌ، فالأوَّلُ مكروهٌ تحريماً، والثاني تنزيهاً، ولكنَّ [١٩/٢ ق/ب] تتفاوتُ التنزيهيةُ في الشدَّة والقرب من التحريمية بحسب تأكُّد السنَّة، فإنَّ مراتب الاستجابِ متفاوتةٌ كمراتب السنَّة والواجب والفرص، فكذا أضدادها كما أفاده في "شرح المنية"^(٦)، وسيأتي^(٧) في آخر المكروهات تمام ذلك.

[٥٣٩٦ قوله: (وإلا فتزهيئةً) راجعٌ إلى قوله: ((فإنَّ نهياً))، أي: وإنَّ لم يكن نهياً، بل كان مفيداً للترك الغير الجازم، وإلى قوله^(٨): ((ولا صارفٌ))، أي: وإنَّ كان نهياً ولكنَّ وُجِدَ الصارفُ له عن التحريم فهي فيهما تنزيهيةٌ كما علمتُه من عبارة "البحر"، فافهم.

(١) "الفتح": ١١٤/٢.

(٢) ((إلا بما يثبت)) ساقطة من "٣".

(٣) قوله: ((أو الدلالة)) في الموضعين ليست في مخطوطة البحر ومطبوعته التي بين أيدينا، والسياق يقتضيها كما هو معلوم في أصول الحنفية.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الخامس: الوقت ٢/٢٢ أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤٤.

(٦) المقالة [٥٥٠٧] قوله: ((وترك كل سنة ومستحب)).

(٧) من ((فإنَّ نهياً)) إلى ((قوله)) ساقط من "٣".

تحريماً للنهي (ثوبه) أي: إرساله بلا لبسٍ معتادٍ، وكذا القباء بكمٍ إلى وراءٍ، ذكره "الحلي"،

[٥٣٩٧] (قوله: تحريماً للنهي) الأولى تأخيره عن المضاف إليه، "ط" (١).

[٥٣٩٨] (قوله: أي: إرساله بلا لبسٍ معتادٍ) قال في "شرح المنية" (٢): ((السُّدْلُ هو الإرسالُ

من غير لبسٍ ضرورةً أنَّ إرسالَ ذيلِ القميصِ ونحوه لا يُسمَّى سُدلاً)) اهـ.

ودخلَ في قوله: ((ونحوه)) عذبةُ العمامة، وقال في "البحر" (٣): ((وفسره "الكرخي" بأنَّ يَجْعَلَ ثوبه على رأسه أو على كتفيه، ويُرسِلَ أطرافه من جانبه إذا لم يكن عليه سراويلُ اهـ. فكراهته لاحتمالِ كشفِ العورة، وإنَّ كان مع السراويلِ فكراهته للتشبهِ بأهلِ الكتاب، فهو مكروهٌ مطلقاً، وسواءٌ كان للخيلاء أو غيره)) اهـ.

ثمَّ قال في "البحر" (٤): ((وظاهرُ كلامهم يقتضي أنَّه لا فرقَ بين أن يكون الثوبُ مخفوطاً من الوقوع أو لا، فعلى هذا تكره في الطَّيِّسَانِ الذي يُجْعَلُ على الرأس، وقد صرَّحَ به في "شرح الوقاية" (٥)) اهـ. أي: إذا لم يُدره على عنقه، وإلا فلا سدل.

[٥٣٩٩] (قوله: وكذا القباء بكمٍ إلى وراءٍ) أي: كالأقبية الرومية التي تُجْعَلُ لأكمامها خروقٌ عند أعلى العضدِ، إذا أخرج المصلي يده من الخرق، وأرسلَ الكمَّ إلى ورائه مثلاً فإنَّه يكره أيضاً

(قوله: قال في "شرح المنية": السُّدْلُ هو إلخ) عبارته بعد أن ذكرَ الصور التي يصدَّقُ عليها حدُّ السُّدْلِ ما نصُّه: ((والكلُّ يصدَّقُ عليه حدُّ السدل، وهو الإرسالُ من غير لبسٍ، فإنَّ السُّدْلَ في اللغة الإرخاء والإرسال، ولا بدَّ أن يُقيَّدَ بعدم اللبسِ ضرورةً أنَّ إرسالَ ذيلِ القميصِ ونحوه لا يُسمَّى سُدلاً)) اهـ. وفي "الفتح": ((السُّدْلُ يصدَّقُ على أن يكون المندِيلُ مُرسلاً من كتفيه)) اهـ. ويُتصوَّرُ فيما لو أرحى ثوباً على رأسه وأرسلَ جوانبه، أو أرحاه على كتفيه كذلك، أو وضعه على كتفه الواحدة فصار طرفه على صدره وطرفه على ظهره. اهـ "سندي".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٠/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤٧ - باختصار.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦/٢ بتصرف نقلاً عن "البدائع".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦/٢.

(٥) "شرح الوقاية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦١/١ (هامش "كشف الحقائق").

كشدٌ ومنديلٌ يُرسلُهُ من كتفيه، فلو من أحدهما لم يكره كحالة عذرٍ وخارج صلاةٍ في الأصح، وفي "الخلاصة": ((إذا لم يُدخِلْ اليدَ في كمِّ الفَرَجِيِّ المختارِ أَنَّهُ لا يكره، وهل يُرسلُ الكمُّ أو يُمسِكُ؟ خلافٌ،.....

لصادق السدل عليه؛ لأنَّ إرخاءً من غير لبسٍ؛ لأنَّ لبسَ الكمِّ يكونُ بإدخالِ اليدِ فيه، وتماؤه في "شرح المنية"^(١).

٤٢٩/١

[٥٤٠٠] (قوله: كشدٌ) هو شيءٌ يُعتادُ وضعُهُ على الكتفين كما في "البحر"^(٢)، وذلك نحو الشَّالِ.

[٥٤٠١] (قوله: فلو من أحدهما لم يكره) يخالفُ لما في "البحر"^(٣)، حيث ذَكَرَ في الشَّدِّ: ((أنَّهُ إذا أُرْسِلَ طرفاً منه على صدره وطرفاً على ظهره يكره)).

[٥٤٠٢] (قوله: وخارج صلاةٍ في الأصح) أي: إذا لم يكن للتكثيرِ فالأصحُّ أَنَّهُ لا يكره، قال في "النهر"^(٤): ((أي: تحريماً، وإلاَّ فمقتضى [٢٠ق/أ] ما مرَّ أَنَّهُ يكرهُ تنزيهاً)) اهـ.

وما مرَّ هو قوله^(٥): ((لأنَّهُ صنيعُ أهل الكتاب))، قال الشيخ "إسماعيل"^(٦): ((وفيه بحث؛ لأنَّ الظاهر من كلامهم أنَّ تخصيصَ أهل الكتاب بفعليهِ معتبرٌ فيه كونهُ في الصلاة، فلا يظهرُ التشبُّه وكرهتُهُ خارجاً)) اهـ.

[٥٤٠٣] (قوله: وفي "الخلاصة") استدرأكَ على قوله: ((وكذا القَبَاءُ إلخ))، "ح"^(٧). لكن قال

(قول "الشارح": فلو من أحدهما لم يكره) أي: أحدي كتفيه وَلَفَّ الباقيَ على عنقه. اهـ "سندي"، تأمَّل. وبه يُعلَمُ عدمُ المخالفةِ لما في "البحر".

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص٣٤٨.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٦.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٦.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق٦٤/ب.

(٥) أي: صاحب "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق٦٤/ب.

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق٣٩٣/أ.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق٩٠/ب.

في "شرح المنية"^(١): ((وفي "الخلاصة"^(٢): المصلي إذا كان لابساً شِقَّةً أو فَرَجِيًّا، ولم يُدْخِلْ يديه اختلَفَ المتأخرون في الكراهة، والمختارُ أنه لا يكره، ولم يوافقهُ على ذلك أحدٌ سوى "البرزاري"^(٣)، والصحيحُ الذي عليه "قاضي خان"^(٤) والجمهورُ أنه يكره؛ لأنه إذا لم يُدْخِلْ يديه في كمِّه صدَّقَ عليه اسمُ السدل؛ لأنه إرسالٌ للثوب بدون أن يلبسه)) اهـ.

قال في "الخرائن"^(٥): ((بل ذكرَ "أبو جعفر": أنه لو أدخَلَ يديه في كمِّه ولم يَشُدَّ وسطه، أو لم يَزُرْ أزراره فهو مسيء؛ لأنه يشبه السدل)) اهـ.

قلت: لكن قال في "الحلبة"^(٦): ((فيه نظرٌ ظاهرٌ بعد أن يكون تحته قميصٌ أو نحوهُ مما يسترُ البدن، بل اختلفَ في كراهة شدِّ وسطه إذا كان عليه قميصٌ ونحوه، ففي "العنَّاية": أنه يكره؛ لأنه صنعُ أهل الكتاب، وفي "الخلاصة"^(٧): لا يكره)) اهـ. وجرَمَ في "نور الإيضاح"^(٨) بعدم الكراهة.

(قوله: وفي "الخلاصة": المصلي إذا كان إلخ) وقَعَ تحريفٌ في هذه العبارة، أولاً ذَكَرَ فرجى وحقُّه فرجياً، وثانياً زيادةً لا في: والجمهورُ أنه لا يكره، وثالثاً حذفَ لأنه قبل إذا كما ذلك عبارة الأصل، تأمل: ثم رأيتُ "السندي" نقلَ هذه العبارة عن "الخلاصة" بلفظ: ((المصلي إذا كان لابساً شِقَّةً إلخ)).

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٤٨.

(٢) من ((استدراك)) إلى ((وفي "الخلاصة")) ساقط من "الأصل". والمسألة في "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/أ.

(٣) "البرازية": كتاب الصلاة - نوع فيما يكره ٢٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الخاتية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره ١١٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة، فصل فيما يكره ق ١١٨/ب.

(٦) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/ق ١٥٠/أ بتصرف.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ١٩/ب.

(٨) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل فيما يفعله المصلي ص ١٦٧-.

والأحوط الثاني))، "فَهُستاني"^(١).

(و) كَرِهَ (كَفَهُ) أَي: رَفَعَهُ وَلَوْ لَتَرَابٍ كَمِشْمَرٍ كَمْ أَوْ ذِيلٍ.....

[٥٤٠٤] (قوله: والأحوط الثاني) لم يظهر وجهه، بل فيه كفُ الثوب وشغلُ اليدين عن السنّة، تأمل، "رحمتي". ولذا قال في "البحر"^(٢): ((ولا يخفى ما فيه)) اهـ. بل الأحوط لبسُهُ؛ لما مرَّ^(٣) عن الجمهور من أنَّ عدم إدخال يديه فيه مكروه.

[٥٤٠٥] (قوله: أَي: رَفَعَهُ) أَي: سواءً كان من بين يديه أو من خلفه عند الانحطاط للسجود، "بحر"^(٤). وحرَّرَ "الخَيْرُ الرملي" ما يفيد أنَّ الكراهة فيه تحرّمية.

[٥٤٠٦] (قوله: ولو لترابٍ) وقيل: لا بأس بصونه عن التراب، "بحر"^(٥) عن "المجتبي".

[٥٤٠٧] (قوله: كَمِشْمَرٍ كَمْ أَوْ ذِيلٍ) أَي: كما لو دخلَ في الصلاة وهو مُشَمَّرٌ كَمَهُ أَوْ ذِيلُهُ، وأشار بذلك إلى أنَّ الكراهة لا تختصُّ بالكفِّ وهو في الصلاة كما أفاده في "شرح المنية"^(٦)، لكن قال في "الفتية"^(٧): ((واختلِفَ فيمن صَلَّى وقد شَمَّرَ كَمِيَهُ لَعْمَلٍ كان يعملُهُ قبل الصلاة، أو هيئته ذلك)) اهـ.

(قوله: لم يظهر وجهه بل فيه إلخ) عبارة "فَهُستاني" بعد أن نقلَ عبارة "الخلاصة" التي ذكرَها "الشارح": ((وفي "المنية": كان نجسُ الأئمةِ "الخليمي" يرسلُ الكمَّ؛ لأنَّ في الإمساك كفَّ الثوب، وكان غيره من المشايخ يُمسِكُونَهُ، وهو الأحوط)) اهـ. ولعلَّه فيما إذا أدخل يده فيه، وقال "السندي": ((لعلَّ الإمساك في غير وقت رفع اليدين للتحريم، وإلَّا فيكون شغلُ اليدين عن السنّة، وهو يَسْطُطُّها حذاء أذنيه، وكذا في الركوع والسجود، وعلَّلَ السيّدُ "أحمد" الأحوطيةَ بأنَّه أبعدُ من الخلاء)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: مكروهات الصلاة ١/١٢٠.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٦.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٥.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٦.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٤٨.

(٧) "الفتية": كتاب الصلاة - باب ما يكره من العمل في الصلاة ق ١٥/١.

((وَعَبْتُهُ بِهِ)) أي: بثوبه (وبجسده).....

ومنه^(١) ما لو شَمَّرَ للوضوء، ثم عَجَّلَ لإدراك الركعة مع الإمام، وإذا دَخَلَ في الصلاة كذلك وقلنا بالكراهة فهل الأفضل إرخاء كُمَيْهِ [٢/ق ٢٠ ب] فيها بعملٍ قليلٍ أو تركهما؟ لم أره، والأظهرُ الأوَّلُ بدليل قوله الآتي^(٢): ((ولو سَقَطَتْ قَلَنْسُوتُهُ فإعادتها أفضلُ))، تأمل. هذا، وقيد الكراهة في "الخلاصة"^(٣) و"المنية"^(٤): ((بأن يكون رافعاً كُمَيْهِ إلى المرفقين))، وظاهره أنه لا يكره إلى ما دونهما، قال في "البحر"^(٥): ((والظاهرُ الإطلاقُ لصدق كَفِّ الثوب على الكل)) اهـ. ونحوه في "الحلية"^(٦).

وكذا قال في "شرح المنية الكبير"^(٧): ((إنَّ التقييدَ بالمرفقين اتِّفَاقِيٌّ))، قال: ((وهذا لو شَمَّرَهما خارج الصلاة ثم شرعَ فيها كذلك، أمَّا لو شَمَّرَ وهو فيها نفسُدُ؛ لأنه عملٌ كثيرٌ)).
[٥٤٠٨] (قوله: وعَبْتُهُ) هو فعلٌ لغرضٍ غير صحيح، قال في "النهاية": ((وحاصلهُ أنَّ كلَّ عملٍ هو مفيدٌ للمصلِّي فلا بأس به، أصلُه ما رُوِيَ أنَّ النبي ﷺ: «عَرِقَ في صلاته، فسَلَّتْ العرقُ عن جبينه»^(٨)، أي: مسحَه؛ لأنه كان يؤذيه، فكان مفيداً، وفي زمن الصيف «كان إذا قام من السجود نفَضَ ثوبه يَمَنَةً أو يَسْرَةً»^(٩)؛ لأنه كان مفيداً كيلا تبقى صورة، فأما ما ليس بمفيدٍ فهو العبثُ)) اهـ.

(١) في "م": ((ومثله)).

(٢) ص ١٤٢ - "در".

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ١٩ ب.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٧.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٦/٢.

(٦) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق ١٥٠/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٧.

(٨) أخرجه الطبراني في "الكبير" ٣١٥/١١ (١٢١٢٢)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٨٥/٢ كتاب الصلاة - باب مسح

الجهة في الصلاة، وقال: رواه الطبراني في "الكبير" وفيه: خارجة بن مُصْعَب وهو ضعيف جداً، ولفظه: ((كان النَّبِيُّ ﷺ

يَمْسَحُ العرقَ عن وَجْهِهِ في الصَّلَاة)). ولم نجد باللفظ الذي ساقه ابن عابدين رحمه الله فيما بين أيدينا من الكتب.

(٩) لم نثر على تخريجِهِ فيما بين أيدينا من المصادر الحديثية.

للنهي إلا لحاجة، ولا بأس به خارج الصلاة.....

وقوله: ((كيلا تبقى صورة)) يعني: حكاية صورة الألية كما في "الخواشي السعدية"^(١)، فليس نقضه للتراب، فلا يرد ما في "البحر"^(٢) عن "الحلبة"^(٣): ((من أنه إذا كان يكره رفع الثوب كيلا يترتب لا يكون نقضه من التراب عملاً مفيداً)).

[٥٤٠٩] (قوله: للنهي) وهو ما أخرجه "القضاعي"^(٤) عنه عليه السلام: ((إن الله كره لكم ثلاثاً: العبث في الصلاة، والرفق في الصيام، والضحك في المقابر))، وهي كراهة تحريم كما في "البحر"^(٥).

[٥٤١٠] (قوله: إلا لحاجة) كحك بدنه لشيء، أكله وأضره، وسلت عرق يؤلمه ويشغل قلبه، وهذا لو بدون عمل كثير، قال في "الفيض": ((الحك بيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفسد الصلاة إن رفع يده في كل مرة)) اهـ.

وفي "الجوهرة"^(٦) عن "الفتاوى": ((اختلفوا في الحك: هل الذهاب والرجوع مرة، أو الذهاب مرة والرجوع أخرى؟)).

[٥٤١١] (قوله: ولا بأس به خارج صلاة) وأما ما في "الهداية"^(٧): ((من أنه حرام)) فقال "السروجي"^(٨): ((فيه نظر؛ لأن العبث خارجها بثوبه أو بدنه خلاف الأولى، ولا يحرم، والحديث قيد بكونه في الصلاة)) اهـ "بحر"^(٩).

(١) "الخواشي السعدية": كتاب الصلاة - فصل: ويكره للمصلي ٣٥٧/١ (هامش "فتح القدير").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٠/٢ ملخصاً.

(٣) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٥٠ أ بتصرف.

(٤) أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٥٥٧) ومن طريقه القضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٨٧) عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً وإسناده ضعيف. انظر "فتح الوهاب تخريج أحاديث الشهاب" ٢١٠/٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢١/٢.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٤/١.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٣/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢١/٢.

(وصلاته في ثياب بذلة) يلبسها في بيته (ومَهْنَةً) أي: خدمة إن له غيرها، وإلا لا (وأخذ درهم) ونحوه (في فيه لم يمنعه من القراءة) فلو منعه تفسد (وصلاته حاسراً) أي: كاشفاً (رأسه للتكاسل).....

[٥٤١٢] (قوله: وصلاته في ثياب بذلة) بكسر الباء الموحدة وسكون [٢/٢١] الذال المعجمة: الخدمة والابتدال، وعطف المَهْنَةُ عليها عطف تفسير، وهي بفتح الميم وكسرهما مع سكون الهاء، وأنكر "الأصمعي" الكسر، "حلبة"^(١). قال في "البحر"^(٢): ((وفسرها في "شرح الوقاية"^(٣) بما يلبسه في بيته، ولا يذهب به إلى الأكابر، والظاهر أن الكراهة تنزيهية)) اهـ.

[٥٤١٣] (قوله: لم يمنعه من القراءة) قال في "الحلبة"^(٤): ((الأولى أن يقول: بحيث يمنعه من سنّة القراءة كما ذكره في "الخلاصة"^(٥))، حتى لو كان لا يخل بها لا يكره كما في "البدائع"^(٦))، ثم قول "قاضي خان"^(٧): ولا بأس أن يصلي وفي فيه دراهم أو دنانير لا تمنعه عن القراءة يشير إلى أن الكراهة تنزيهية)) اهـ.

[٥٤١٤] (قوله: فلو منعه) بأن سكّت أو تلفظ بالفاظ لا تكون قرآناً، "شرح المنية"^(٨).
[٥٤١٥] (قوله: للتكاسل) أي: لأجل الكسل، بأن استغفل تغطيته، ولم يرها أمراً مهماً في الصلاة فتركها لذلك، وهذا معنى قولهم: تهاوناً بالصلاة، وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار؛

(قوله: عطف تفسير) وعلى تفسير "الشارح" العطف للمغايرة.

(١) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/٢٠٥٢ أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٥/٢ بتصرف.

(٣) "شرح الوقاية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦١/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٤) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٦١ أ بتصرف.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسنها ٢٠/٢ أ.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان حكم الاستخلاف ٢٤٢/١.

(٧) "الخانية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره ١٢٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٢-.

و (لا) بأسَ به (للتذلل) وأما الإهانةُ بها فكفرٌ،.....

لأنه كفرٌ، "شرح المنية"^(١). قال في "الحلية"^(٢): ((وأصلُ الكسل تركُ العمل لعدم الإرادة، فلو لعدم القدرة فهو العجز)).

[٥٤١٦] (قوله: ولا بأسَ به للتذلل) قال في "شرح المنية"^(٣): ((فيه إشارةٌ إلى أنَّ الأولى أن لا يفعله، وأن يتذللَ ويخشعَ بقلبه، فإنَّهما من أفعال القلب^(٤))). اهـ.

وتعقُّبه في "الإمداد"^(٥) بما في "التحنيس": ((من أنه يستحبُّ له ذلك؛ لأنَّ منى الصلاة على الخشوع)) اهـ.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٤٨-٣٤٩ باختصار يسير.

(٢) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق ١٥١/أ.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٤٩.

(٤) وفي "د" زيادة: ((تنبيه: منى ما مرَّ عن شارح "المنية" ما جزم به من أنَّ الخشوع في الصلاة السكونُ فيها، والأول مُروِّي عن عليٍّ كرم الله وجهه، وقيل: هو من أعمال القلب كالخوف وأعمال الجوارح كالسكون، وتماه في "الإمداد")).
((تنبيه آخر لأمثالنا المغالين: يكره جميع ما يشغل البال ويخل بالخشوع كما في "نور الإيضاح"، فمن ترك الخشوع فقد أساء لمخالفته مقتضى الأمر به، والتفات به بقلبه الذي هو محلُّ نظر الحق منه إلى شيء آخر، وهذا غاية في سوء الأدب معه سبحانه، ولو وقف بين كبير من أكابر الدنيا لراعى محلُّ نظره إليه كل المراجعة من أن يحصل منه التفات إلى شيء آخر مع أنه عبد مثله، بل لو التفت مناجيه حال مناجاته إلى الغير لاشتد حقه عليه كما قال الشيخ شرف الدين إسماعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ تالية:

تصلي بلا قلب صلاة بمثلها	يكون الفتى مستوجباً للعقوبة
تظل وقد أتمتها غير عالم	تزيد احتياطاً ركعة بعد ركعة
فويلك تدري من تناجيه معرضاً	وبين يدي من تنحني غير مخبت
تخاطبه إياك تعبد مقبلاً	على غيره فيها لغير ضرورة
ولو ردَّ من ناجاك للغير طرفه	تميزت من غيظ عليه وغمرة
أما تستحي من مالك الملك أن يرى	صدودك عنه يا قليل المروءة

انتهى، وتماه في "شرح المنية").

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في المكروهات ق ١٩١/ب.

ولو سَقَطَتْ قَلَنْسَوُتُهُ فإِعَادَتُهَا أَفْضَلُ، إِلَّا إِذَا احتَاجَتْ لِتَكْوِيرٍ أَوْ عَمَلٍ كَثِيرٍ.
(وَصَلَاتُهُ مَعَ مَدَافِعَةِ الْأَخْبِيثِينَ) أَوْ أَحَدِهِمَا (أَوْ الرِّيحِ) لِلنَّهْيِ.....

مطلبٌ في الخشوع

قلتُ: واختُلِفَ في أنَّ الخشوعَ من أفعال القلب كالخوف، أو من أفعال الجوارح كالسكون، أو مجموعهما؟ قال في "الحلية"^(١): ((وَالأَشْبَهُ الْأَوَّلُ، وَقَدْ حُكِيَ إِجْمَاعُ الْعَارِفِينَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ مِنْ لَوَازِمِهِ ظَهْوَرُ الذَّلِّ، وَغَضُّ الطَّرْفِ، وَخَفَضُ الصَّوْتِ، وَسُكُونُ الْأَطْرَافِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَبْعُدُ الْقَوْلُ بِمَحْسَنٍ كَشَفَهُ إِذَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ تَحْقِيقِ الْخَشُوعِ بِالْقَلْبِ، وَنَصٌّ فِي "الْفَتَاوَى الْعَتَائِيَّةِ": عَلَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لَعَذِرَ لَا يَكْرَهُ، وَالْأَفْضَلُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَتْنِ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَعَنْ بَعْضِ الْمَشَايخِ أَنَّهُ لِأَجْلِ الْحَرَارَةِ وَالتَّخْفِيفِ مَكْرُوهٌ، فَلَمْ يَجْعَلِ الْحَرَارَةَ عَذْرًا، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ)) اهـ مُلَخَّصًا.

(٥٤١٧) (قَوْلُهُ: وَلَوْ سَقَطَتْ قَلَنْسَوُتُهُ (إِلخ) هِيَ مَا يُلَبَّسُ فِي الرَّأْسِ كَمَا فِي "شَرْحِ الْمَنِيَةِ"^(٢)، وَلَفْظُ [٢/٢١ ق] ب) (قَلَنْسَوُتُهُ)) سَاقِطٌ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ، وَالْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا فِي "شَرْحِ الْمَنِيَةِ" فِيمَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ عَنْ "الْحِجَّةِ"، وَفِي "الدَّرَرِ"^(٣) عَنْ "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٤).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَفْضَلِيَّةَ إِعَادَتِهَا حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ بتركها التَّذَلُّلَ عَلَى مَا مَرَّ^(٥).

(٥٤١٨) (قَوْلُهُ: وَصَلَاتُهُ مَعَ مَدَافِعَةِ الْأَخْبِيثِينَ (إِلخ) أَي: الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، قَالَ فِي "الْخَزَائِنِ"^(٦): ((سِوَاهُ كَانَ بَعْدَ شُرُوعِهِ أَوْ قَبْلَهُ، فَإِنْ شَعَلَهُ قَطَعَهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ الْوَقْتِ، وَإِنْ أَتَمَّهَا أَتَمَّ؛ لِمَا رَوَاهُ "أَبُو دَاوُدَ"^(٧): ((لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ

(١) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٥١ ب - ١٥٢ أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٤٤٣.

(٣) "الدَّرَر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/١١٢.

(٤) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الرابع في بيان ما يكره للمصلي ١/٥٦٤ نقلًا عن "الحجة".

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) "الْخَزَائِنِ": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة، فصل فيما يكره ١/١١٩.

(٧) أخرجه أبو داود (٩١) كتاب الطهارة - باب أيضا يصلي الرجل وهو حاقن؟ والحاكم في "المستدرک" ١/١٦٨ من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن ثوبان وأبي أمامة رضي الله عنهما.

(وَعَقَصُ شَعْرِهِ) للنهي عن كَفِّهِ ولو بَجَمْعِهِ أو إِدْخَالِ أَطْرَافِهِ فِي أَصُولِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ،

حتى يَتَخَفَّفَ))، أي: مَدْفَعُ الْبَوْلِ، ومثْلُهُ الْحَاقِبُ أَي: مَدْفَعُ الْغَائِطِ، وَالْحَازِقُ أَي، مَدْفَعُهُمَا، وَقِيلَ: مَدْفَعُ الرِّيحِ)) اهـ.

وما ذَكَرَهُ مِنَ الْإِثْمِ صَرَّحَ بِهِ فِي "شرح المنية"^(١) وقال: ((لأدائها مع الكراهة التحريمية)).

بقي ما إذا خَشِيَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يَجِدُ جَمَاعَةً غَيْرَهَا فَهَلْ يَقْطَعُهَا كَمَا يَقْطَعُهَا إِذَا رَأَى عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةً قَدَّرَ الدَّرْهَمَ لِيُغْسِلَهَا، أَوْ لَا كَمَا إِذَا كَانَتْ النَّجَاسَةُ أَقَلَّ مِنَ الدَّرْهَمِ؟ وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ تَرْكَ سَنَةِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مِنَ الْإِثْنَانِ بِالْكَرَاهَةِ كَالْقَطْعِ لَغَسْلِ قَدَّرَ الدَّرْهَمَ، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، فَفَعَلَهُ أَوَّلَى مِنْ فَعَلِ السَّنَةِ بِخِلَافِ غَسَلِ مَا دُونَهُ، فَإِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، فَلَا يَتْرَكُ السَّنَةَ الْمُؤَكَّدَةَ لِأَجْلِهِ، كَذَا حَقَّقَهُ فِي "شرح المنية"^(٢).

(تنبيه)

ذَكَرَ فِي "الحلبية"^(٣) بِمَثَلٍ: ((أَنَّ خَوْفَ فَوْتِ الْجَنَازَةِ كَخَوْفِ فَوْتِ الْوَقْتِ فِي الْمَكْتُوبَةِ))، وَذَكَرَ: ((أَنَّ الْكَرَاهَةَ جَارِيَةً فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَلَوْ تَطَوُّعًا)).

١٥٤١٩١ (قوله: وَعَقَصُ شَعْرَهُ إلخ) أي: صَفَرُهُ وَقَتْلُهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى هَامِيَةٍ وَيَشُدَّهُ بِصَمْعٍ، أَوْ أَنْ يُلَفَّ ذَوَائِبَهُ حَوْلَ رَأْسِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ النِّسَاءُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، أَوْ يَجْمَعُ الشَّعْرَ كُلَّهُ مِنْ قَبْلِ الْقِفَا وَيَشُدُّهُ بِخِيطٍ أَوْ خِرْقَةٍ كَيْلًا يَصِيبَ الْأَرْضَ إِذَا سَجَدَ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِمَا رَوَى "الطبراني"^(٤) أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ))، وَأَخْرَجَ

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص-٣٦٦.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص-٣٦٦.

(٣) "الحلبية": كراهية الصلاة ٢/١٨٦/أ.

(٤) في "المعجم الكبير" (٩٩٠) وأحمد في "المسند" (٨/٦) وبنحوه أبو داود (٦٤٦) في الصلاة - باب ما جاء في السدل في الصلاة، والترمذي (٣٨٤) في أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ: حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مَعْقُوصُ شَعْرِهِ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما.

أَمَّا فِيهَا فَيُفْسِدُ (وَقَلْبُ الْحَصَى) لِلنَّهْيِ.....

"الستة"^(١) عنه عليه السلام: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَأَنْ لَا أَكْفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا»، "شرح المنية"^(٢). ونقل في "الحلبة"^(٣) عن "النووي"^(٤): «(أَنَّهَا كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ)»، ثُمَّ قَالَ: «(وَالْأَشْبَهُ بِسِيَاقِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا تَحْرِيمٌ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ عَلَى التَّنْزِيهِ إِجْمَاعٌ فَيَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ [٢/٢٢ق/أ] بَه)».

[٥٤٢٠] (قَوْلُهُ: أَمَّا فِيهَا فَيُفْسِدُ) لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ بِالْإِجْمَاعِ، "شرح المنية"^(٥).

[٥٤٢١] (قَوْلُهُ: لِلنَّهْيِ) هُوَ مَا أَخْرَجَهُ "عَبْدُ الرَّزَّاقِ"^(٦) عَنْ "أَبِي ذَرٍّ" عليه السلام: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْحَصَا فَقَالَ: «(وَاحِدَةٌ أَوْ دَعٌ)»، وَرَوَى "الستة"^(٧) عَنْ "مُعَيْقِبٍ" أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «(لَا تَمْسَحِ الْحَصَا وَأَنْتَ تَصَلِّي، فَإِنْ كُنْتَ وَلَا بَدَأَ فَاعْلَأْ فَوَاحِدَةً)»، "شرح المنية"^(٨).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥٥/١ وَ٢٧٩ وَ٢٨٥-٢٨٦ وَ٣٢٤، وَابْنُ خَالٍ (٨١٢) فِي الْأَذَانِ - بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَمُسْلِمٌ (٤٩١) (٢٢٨) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ وَالنَّهْيِ عَنْ كَفِّ الشَّعْرِ وَالثَّوْبِ وَعَقْصِ الرَّأْسِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٨٩) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٣) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ ٥٦٣/٢ كِتَابُ التَّطْبِيقِ - بَابُ عَلَى كَيْفِ السُّجُودِ؟ وَابْنُ مَاجَهَ (٨٨٣) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا - بَابُ السُّجُودِ، وَ(١٠٤٠) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا - بَابُ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) "شرح المنية الكبير": فَصَّلَ فِيمَا يَكْرَهُ فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ ص ٣٤٦.

(٣) "الحلبة": كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ ٢/ق ١٤٦/ب بِتَصْرِفٍ.

(٤) "شرح صحيح مسلم": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ وَالنَّهْيِ عَنْ كَفِّ الشَّعْرِ وَالثَّوْبِ ٤/٣١١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فَصَّلَ فِيمَا يَكْرَهُ فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ ص ٣٤٦.

(٦) فِي "الْمَصْنَفِ" (٢٤٠٣) وَ(٢٤٠٤) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَسْحِ الْحَصَى.

(٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٢٦/٥، وَابْنُ خَالٍ (١٢٠٧) كِتَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ - بَابُ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، وَمُسْلِمٌ (٥٤٦) كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ - بَابُ كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْحَصَى وَتَسْوِيَةِ التَّرَابِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٤٦) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ فِي مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٠) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ ٧/٣ كِتَابُ السُّهُو - بَابُ (٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٦٢) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ -

بَابُ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ.

(٨) "شرح المنية الكبير": فَصَّلَ فِيمَا يَكْرَهُ فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ ص ٣٥٠.

(إِلَّا لِسُجُودِهِ) التَّامُّ فَيُرْخَّصُ^(١) (مَرَّةً) وَتَرْكُهَا أَوَّلَى (وَفَرَقَةُ الْأَصَابِعِ) وَتَشْبِيكُهَا وَلَوْ مُنْتَظَرًا لِصَلَاةٍ أَوْ مَاشِيًا إِلَيْهَا لِلنَّهْيِ،.....

[٥٤٢٢] (قَوْلُهُ: إِلَّا لِسُجُودِهِ التَّامُّ إلخ) بَأَنَّ كَانَ لَا يُمْكِنُهُ تَمْكِينُ جِهَتِهِ عَلَى وَجْهِ السَّنَةِ إِلَّا بِذَلِكَ، وَقَيَّدَ بِالتَّامِّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا يُمْكِنُهُ وَضْعُ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْجِهَةِ إِلَّا بِهِ تَعَيَّنَ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ.

مطلب: إذا تردَّد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى

[٥٤٢٣] (قَوْلُهُ: وَتَرْكُهَا أَوَّلَى) لِأَنَّهُ إِذَا تَرَدَّدَ الْحُكْمُ بَيْنَ سَنَةٍ وَبَدْعَةٍ كَانَ تَرْكُ السَّنَةِ رَاجِحًا عَلَى فِعْلِ الْبَدْعَةِ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ التَّسْوِيَةُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ، "بِحَرْ" (٢).

[٥٤٢٤] (قَوْلُهُ: وَفَرَقَةُ الْأَصَابِعِ) هُوَ غَمْزُهَا أَوْ مُدُّهَا حَتَّى تُصَوِّتَ، وَتَشْبِيكُهَا هُوَ أَنْ يُدْخَلَ أَصَابِعُ إِحْدَى يَدَيْهِ بَيْنَ أَصَابِعِ الْأُخْرَى، "بِحَرْ" (٣).

[٥٤٢٥] (قَوْلُهُ: لِلنَّهْيِ) هُوَ مَا رَوَاهُ "ابْنُ مَاجَه" (٤) مَرْفُوعًا: «لَا تُفَرِّقُ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ تَصَلِّي»، وَرَوَى فِي "الْمَحْتَبَى" (٥) حَدِيثًا: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُفَرِّقَ الرَّجُلُ أَصَابِعَهُ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَهُوَ يَمْشِي إِلَيْهَا» وَرَوَى "أَحْمَدُ" وَ"أَبُو دَاوُدَ" وَغَيْرُهُمَا مَرْفُوعًا (٦):

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: (قَوْلُهُ: فَيُرْخَّصُ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعِزْمَةٍ فَتَرَكَه أَوَّلَى كَمَا فِي "الْبَحْرِ").

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٢١/٢.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٢١/٢-٢٢. وَقَوْلُهُ: ((وَتَشْبِيكُهَا إلخ)) نَقَلَهُ عَنْ "الْمَحِيطِ".

(٤) بِرَقْم (٩٦٥) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْوَرُ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ التَّهَانَوِيُّ فِي "إِعْلَاءِ السَّنَنِ" ٨٨/٥: «قُلْتُ: رَجَالُ الْإِسْنَادِ نَقَسَاتُ كَمَا تَرَى غَيْرَ الْحَارِثِ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلَا يَضُرُّ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ».

(٥) "الْمَحْتَبَى" فِي مُخْتَصَرِ الْكِبَرِيِّ، لِلْإِمَامِ النَّسَائِيِّ، وَهُوَ كِتَابُ "السَّنَنِ الصَّغِيرِ" الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَلَمْ يَجِدِ الْحَدِيثَ فِيهِ.

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٤١/٤، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٦٢) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَدْيِ فِي الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٦) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي إِسْنَادِ التِّرْمِذِيِّ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَهُوَ الرَّأَوِيُّ عَنْ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ، وَقَدْ سَمَّاهُ أَبُو دَاوُدَ، فَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، =

ولا يكره خارجها حاجة.....

«إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك بين يديه، فإنه في صلاة» ٤٣١/١، ونقل في "المعراج" الإجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة، وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور، "حلبة" (١) و"بجر" (٢).

[٥٢٢٦] (قوله): ولا يكره خارجها حاجة المراد بخارجها ما ليس من توابعها؛ لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لأجلها في حكمها كما مر (٣)؛ لحديث "الصحيحين" (٤): «لا يزال

= عن أبي ثُمالة الحنّاط القمّاح عن كعب، وذكره ابن حبان في "الثقات" ٥٦٦/٥ وأخرج له هذا الحديث في صحيحه (٢٠٣٦) كتاب الصلاة - باب الإمامة والجماعة، وجزم الحافظ ابن حجر في "التهذيب" ٣٠٩/٦ ((بأن الرجل المبهم هنا هو [أبو ثُمالة الحنّاط]))، وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في التعليق على الحديث في الترمذي: فهذا إسناد جيد صحيحه ابن حبان.

وأخرجه الطبراني ٣٣٢/٩، والبعوي في "شرح السنة" (٤٧٥)، وابن خزيمة (٤٤١) كتاب الصلاة - باب النهي عن التشبيك بين الأصابع عند الخروج إلى الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٣٠/٣ كتاب الجمعة - باب لا يشبك بين أصابعه إذا خرج إلى الصلاة، من طريق أبي ثُمالة الحنّاط. وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٣٣٣٤)، وأحمد ٢٤٢/٤-٢٤٣، والدارمي ٣٤٨/١ كتاب الصلاة - باب النهي عن الاشتباك إذا خرج إلى المسجد، والطبراني ٣٣٤/١٩-٣٣٥-٣٣٦، من طرق عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن كعب بن عُجرة رضي الله عنه.

قال ابن خزيمة في "صحيحه" ٢٢٨/١: ((وأما ابن عجلان فقد وهم في الإسناد وخلط فيه، فمرة يقول: عن أبي هريرة، ومرة يرسله، ومرة يقول: عن سعيد، عن كعب، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه)).

(١) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٥٣ ب/بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢١ - ٢٢.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) أخرجه أحمد ٣١٩/٢، والبخاري (٦٥٩) كتاب الأذان - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، ومسلم (٦٤٩) (٢٧٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، وأبو داود (٤٧٠) كتاب الصلاة - باب في فضل القعود في المسجد، والبعوي في "شرح السنة" ٣٦٩/٢، وأبو عوانة ٢/٢٢، والبيهقي ٣/٦٥ كتاب الصلاة - باب فضل المساجد وفضل عمارتها بالصلاة فيها وانتظار الصلاة فيها، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(والتخصُّرُ) وضعُ اليدِ على الخاصرة.....

أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه^(١)، وأراد بالحاجة نحو إراحة الأصابع، فلو لدون حاجة، بل على سبيل العبث كرهة تنزيهاً، والكراهة في الفرقة خارجها منصوص عليها، وأما التشبيك فقال في "الحلبة"^(٢): ((لم أقف لمشايننا فيه على شيء، والظاهر: أنه لو لغير عبث، بل لغرض صحيح - ولو لإراحة الأصابع - لا يكره، فقد صح عنه عليه السلام أنه قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان [ب/٢٢ ق/٢] يشدُّ بعضه بعضاً»^(٣)، وشبك أصابعه^(٤)، فإنه لإفادة تمثيل المعنى، وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية.

[٥٤٢٧] (قوله: والتخصُّرُ إلخ) لما في "الصحيحين"^(٥) وغيرهما: ((نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخصر في الصلاة))، وفي رواية: ((عن الاختصار))، وفي أخرى: ((عن أن يصلي الرجل مختصراً))،

(١) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/ق ١٥٣/ب بتصرف.

(٢) أخرجه أحمد ٤٠٥/٤، والبخاري (٤٨١) كتاب الصلاة - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، و(٢٤٤٦) كتاب المظالم - باب نصر المظلوم، و(٦٠٢٦) كتاب الأدب - باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً، ومسلم (٢٥٨٥) كتاب البر والصلة - باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، والترمذي (١٩٢٨) كتاب البر والصلة - باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٧٩/٥ كتاب الزكاة - باب أجر الحازن إذا تصدق بإذن مولاه، كلهم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) أما رواية ((الخصر في الصلاة)) فقد أخرجه البخاري (١٢١٩) كتاب العمل في الصلاة - باب الخصر في الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٨٧/٢ كتاب الصلاة - باب كراهية التخصر في الصلاة. وأما رواية ((الاختصار)): فقد أخرجه أبو داود (٩٤٧) كتاب الافتتاح - باب النهي عن التخصر في الصلاة، والحاكم في "المستدرک" ٢٦٤/١ كتاب الصلاة، وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي ٢٨٧/٢ كتاب الصلاة - باب كراهية التخصر في الصلاة.

وأما رواية ((مختصراً)) فقد أخرجه أحمد في "المسند" ٣٣١/٢ - ٣٩٩، والبخاري (١٢٢٠) كتاب العمل في الصلاة - باب الخصر في الصلاة، ومسلم (٥٤٥) كتاب المساجد - باب كراهية الاختصار في الصلاة، والترمذي (٣٨٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة، وقال حديث حسن صحيح، والنسائي ١٢٧/٢ كتاب الافتتاح - باب النهي عن التخصر في الصلاة، والحاكم ٢٦٤/١، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٨٧/٢ كتاب الصلاة - باب كراهية التخصر في الصلاة. كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

للنهي (ويكره خارجها) تنزيهاً (والإلتفات بوجهه) كله (أو بعضه) للنهي،.....

وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره "الشارح"، وتماؤه في "شرح المنية"^(١) و"البحر"^(٢)، قال في "البحر":
((والذي يظهر أنَّ الكراهة تحريمية في الصلاة للنهي المذكور)) اهـ.

ولأنَّ فيه ترك سنة الوضع كما في "الهداية"^(٣)، لكنَّ العلة الثانية لا تقتضي كراهة التحريم،
نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الخاصة.

[٥٤٢٨] (قوله: للنهي) هو ما رواه "الترمذي"^(٤) - وصحَّحه - عن "أنس" عن النبي ﷺ:
«يَاكَ وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ»^(٥) هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا يَدُ فَنَفْسُ التَّطَوُّعِ لَا فِي
الْفَرِيضَةِ»، وروى "البخاري"^(٦) أنه ﷺ قال: «هو اختلاسٌ يَحْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»،

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٠.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٢/٢.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ٦٣/١.

(٤) في "السنن" (٥٨٩) كتاب الصلاة - باب ما ذكر في الإلتفات في الصلاة، وقال: حديث حسن غريب. قال الشيخ أحمد
شاکر رحمه الله تعالى في التعليق على الترمذي: ((نقل المحدث بن تيمية هذا الحديث في "المنتقى" (١٠٨٩) وقال: رواه
الترمذي وصححه ولم نجد تصحيحه في أية نسخة من سنن الترمذي، والإسناد صحيح)).

وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٢٥)، والطبراني في "المعجم الصغير" ٣٢/٢، والبغوي في "شرح السنة" ٢٥٣/٣، وفي
الباب عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) ((فإن الإلتفات في الصلاة)) ساقط من "أ".

(٦) أخرجه أحمد في "المسند" ١٠٦/٦، والبخاري (٧٥١) كتاب الأذان - باب الإلتفات في الصلاة، و(٣٢٩١) كتاب
بدء الخلق - باب صفة إبليس وجنوده، وأبو داود (٩١٠) كتاب الصلاة - باب الإلتفات في الصلاة، والترمذي
(٥٩٠) كتاب الصلاة - باب ما ذكر في الإلتفات في الصلاة، والنسائي ٨/٣ - ٩ كتاب السهو - باب التشديد في
الإلتفات في الصلاة، وابن خزيمة (٤٨٤) كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن الإلتفات في الصلاة ينقص
الصلاة لا أنه يفسدها، و(٩٣١) باب ذكر نقص الصلاة بالإلتفات فيها، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٨١/٢
كتاب الصلاة - باب كراهية الإلتفات في الصلاة، والبغوي في "شرح السنة" (٧٣٢)، وابن حبان في
"صحيحه" (٢٢٨٧) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها.
وفي الباب عن أبي ذر رضي الله عنه.

وببصره يكره تنزيهاً، وبصدره تفسد كما مرَّ (وقيل) قائله "قاضي خان" ^(١) (تفسدُ
بتحويله والمعتدلاً،).

وفيدّه في "الغاية": ((بأن يكون لغير عذر))، وينبغي أن تكون تحريميّة كما هو ظاهرُ
الأحاديث، "بحر" ^(٢).

[٥٤٢٩] (قوله): وببصره يكره تنزيهاً أي: من غير تحويل الوجه أصلاً، وفي "الزيلعي" ^(٣)
و"شرح الملتقى" لـ "الباقاني": ((أنه مباح؛ لأنه ﷺ كان يلاحظ أصحابه في صلاته بمُوقِ
عينيه ^(٤))). اهـ.

ولا يُنافي ما هنا بحمله على عدم الحاجة، أو أرادَ بالمباح ما ليس بمحظورٍ شرعاً، وخلافُ
الأولى غيرُ محظور، تأمل.

[٥٤٣٠] (قوله): وبصدره تفسدُ أي: إذا كان بغير عذر كما مرَّ ^(٥) بيانه في مفسدات الصلاة.
[٥٤٣١] (قوله): وقيل إلخ) قاله في "الخلاصة" ^(٦) أيضاً، والأشبه ما في عامة الكتب من أنه

(١) "الخانية": كتاب الصلاة - باب مفسدات الصلاة ١٣١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٢/٢ بتصرف.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١٦٣/١.

(٤) قال العيني في "البنية" ٥٢٥/٢: ((هذا الحديث لم يرد بهذا اللفظ)) وقال الزيلعي في "نصب الراية"
٨٩/٢ - ٩٠: ((غريب بهذا اللفظ)).

وأخرج أحمد ٢٧٥/١ - ٣٠٦، والترمذي (٥٨٧) و(٥٨٨) كتاب الصلاة - باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة،
وقال: هذا حديث غريب، والنسائي ٩/٣ كتاب السهو - باب الرخصة في الالتفات يمناً وشمالاً، وابن خزيمة
(٤٨٥) كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن الالتفات المنهي عنه في الصلاة التي تكون صلاة المرء به ناقصة
هو أن يلوي الملتفت عنقه، و(٨٧١) باب الرخصة في اللحظ في الصلاة من غير أن يلوي المصلي عنقه خلف
ظهره، والحاكم في "المستدرک" ٢٣٦/١ - ٢٣٧ وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه
الذهبي، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٨٨) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. كلهم من حديث
ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يلحظ في الصلاة يمناً وشمالاً ولا يلوي عنقه خلف ظهره)).
وفي الباب عن أنس وعائشة رضي الله عنهما.

(٥) المقولة [٥٣٠٥] قوله: ((بغير عذر)).

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس في استقبال القبلة ق ٢٣/٢ مغزياً إلى "شرح الجامع الصغير".

..... وإِِقَاعُوهُ) كَالْكَلْبِ لِلنَّهْيِ

مكروهة لا مفسدة، وقيدَ عدمُ الفساد به في "المنية"^(١) و"الذخيرة": ((بما إذا استقبلَ من ساعته))، قال في "البحر"^(٢): ((وكانه جمَعَ بين ما في "الفتاوى" وما في عامة الكتب بحملِ الأوَّلِ على ما إذا لم يستقبل من ساعته، والثاني على ما إذا استقبلَ من ساعته، وكأنه ناظرٌ إلى أنَّ الأوَّلَ عملٌ كثيرٌ والثاني قليلٌ، وهو بعيدٌ، فإنَّ الاستدامة على هذا القليل لا تجعله كثيراً، وإنما كثيرُهُ تحويلُ صدره)) [٢/٢٣/أ] اهـ.

أقول: يظهرُ لي أنَّه إذا أطالَ التفاتَهُ بجميع وجهه يمنةً أو يسرةً، ورآه راءٍ من بعيدٍ لا يشكُّ أنَّه ليس في الصلاة، تأمَّل.

[٥٤٣٢] (قوله: وإِِقَاعُوهُ إلخ) قال في "النهر"^(٣): ((لنهيهِ ﷺ عن إقعاء الكلب^(٤))، وفسرَهُ

(قوله: أقول: يظهرُ لي إلخ) وأجاب أيضاً "المقدسي": ((بأنَّ مراد "الخلاصة" بتحويلِ الوجه المفسد تحويلُ جميعه، وذلك يستلزمُ تحويلَ الصدر؛ لأنَّ الوجه مستديرٌ، فإذا زال بعضُهُ بقي البعضُ الآخرُ مساماً للقبلة، وإذا حوِّلَ الجميعُ كان الصدرُ أيضاً مُحَوَّلاً)) إلى آخرِ ما قاله.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في الشرط الرابع وهو: استقبال القبلة ص ٢٢٣- ٢٢٤.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٣/٢ يتصرف يسير.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٤/أ.

(٤) أخرجه عبد بن حميد (٦٧)، وأحمد ١٤٦/١ مطولاً، والترمذي (٢٨٢) كتاب الصلاة - باب ما جاء في كراهية الإقعاء في السجود، وقال: هذا حديث لا نعرفه من حديث عليٍّ إلّا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن عليٍّ، وقد ضعف بعض أهل العلم الحارث الأعور، وابن ماجه (٨٩٤) و(٨٩٥) كتاب الصلاة - باب الجلوس بين السجدين، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٠/٢ كتاب الصلاة - باب الإقعاء المكروه في الصلاة، كلُّهم من حديث سيدنا عليٍّ عليه السلام، وذكره التَّهَانَوِيُّ في "إعلاء السنن" ٣/٣٦ وقال: ((رواه ابن ماجه، ورجاله رجال الشيخين إلّا عليٌّ بن محمد وهو ثقة، وإلا الحارث الأعور وهو من رجال الأربعة يختلف فيه، وحديثه حسن)).

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط حفظه الله تعالى في تعليقه على "شرح مشكل الآثار" للطَّحَاوِيِّ ١٥/٤٧٩: ((حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف الحارث، ويشهد لحديث عليٍّ - هذا - حديث أنس؛ وعائشة، وأبي هريرة، وسَمُرَةُ بن جندب عليه السلام)).

"الطحاوي": بأن يقعدَ على أليتيه، وينصبَ فخذه، ويضمَّ ركبتيه إلى صدره واضعاً يديه على الأرض، و"الكرخي": بأن ينصبَ قدميه، ويقعدَ على عقبيه، ويضع يديه على الأرض، والأصحُّ الذي عليه العامةُ هو الأول، أي: كونُ هذا هو المرادُ بالحديث، لا أنَّ ما قاله "الكرخي" غيرُ مكروه، كذا في "الفتح"^(١). قال في "البحر": وينبغي أن تكون الكراهة تحريميةً على الأول، تنزيهيةً على الثاني^(٢)، وأقول: إنما كانت تنزيهيةً على الثاني بناءً على أنَّ هذا الفعل ليس بإقعاء، وإنما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كما علَّلَ به في "البدائع"^(٣)، ولو فُسِّرَ الإقعاء بقول "الكرخي" تعاكست الأحكامُ)) اهـ كلام "النهر".

والحاصل: أنَّ الإقعاء مكروهٌ لشئيين: للنهي عنه، ولأنَّ فيه تركَ الجلسة المسنونة، فإنَّ فُسِّرَ بما قاله "الطحاوي" - وهو الأصحُّ - كان مكروهاً تحريماً لوجود النهي عنه بخصوصه، وكان بالمعنى الذي قاله "الكرخي" مكروهاً تنزيهاً لتركَ الجلسة المسنونة، لا تحريماً لعدم النهي عنه بخصوصه، وإنَّ فُسِّرَ بما قاله "الكرخي" انعكسَ الحكمُ المذكور.

قلت: وفي "المغرب"^(٤) بعدما فُسِّرَ بما مرَّ^(٥) عن "الطحاوي" قال: ((وتفسيرُ الفقهاء: أنَّ يضعَ أليتيه على عقبيه بين السجدين، وهو عقبُ الشيطان)) اهـ.

(قوله: وفي "المغرب" بعدما فُسِّرَ (الخ) وعلى ما في "المغرب" من تفسيرِ عقبِ الشيطان بالوجه الذي قاله "الكرخي" تكون الكراهة فيه تحريميةً لوجود النهي أيضاً خلافاً لما قاله في "النهر"، فيكون ما في "المغرب" استدراكاً على ما قبله، تأمل.

(قوله: وهو عقبُ الشيطان) في "المغرب": ((العقبُ بضمَّ العين وسكون القاف، والعقبُ بفتح العين وكسر القاف بمعنى الإقعاء)) اهـ "سندي".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل مكروهات المصلي ٣٥٨/١.

(٢) هنا انتهى كلام صاحب "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٤/٢ بتوضيح من ابن عابدين.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب فيها وما يكره ٢١٥/١.

(٤) "المغرب": مادة (قعي)).

(٥) في المقولة نفسها.

((وافترش الرجلُ الرَّجُلَ (ذراعيه) للنهي.....))

وعزاه في "البدايع"^(١) إلى "الكرخي" وقال: ((وهو عقبُ الشيطان الذي نُهيَ عنه في الحديث)) اهـ. أي: فيما أخرجه "مسلم"^(٢) عن "عائشة": «أَنَّه كَانَ يَنْهَى عَنْ عَقْبِ الشَّيْطَانِ، وَأَنْ يَفْتَرَشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّعْيِ»، وفي رواية: «(عَنْ عَقْبَةِ الشَّيْطَانِ)، بَضْمٌ فَسْكُونٌ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَيْضاً كَمَا فِي "الْحَلْبَةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا، وَقَالَ الْعَلَامَةُ "قَاسِمٌ" فِي "قُتَاوَاهُ": ((وَأَمَّا نَصَبُ الْقَدَمَيْنِ وَالْجُلُوسُ عَلَى الْعَقْبَيْنِ فَمَكْرُوهٌ فِي جَمِيعِ الْجُلُوسَاتِ بِلَا خِلَافٍ نَعْرِفُهُ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ "النَّوَوِي"^(٤) عَنْ "الشَّافِعِيِّ" فِي قَوْلٍ لَهُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ)).

[٥٤٣٣] (قوله: وافترش الرجل ذراعيه إلخ) أي: بسطهما في حالة السجود، وقيد بالرجل [٢/٢٣ق/ب] أتباعاً للحديث المار^(٥) أنفأ، ولأنَّ المرأة تفتش، قال في "البحر"^(٦): ((قيل: وإنما نُهيَ عن ذلك لأنها صفة الكسلان والتهاون بحالٍ مع ما فيه من التشبُّه بالسباع والكلاب، والظاهر أنها تحريميةٌ للنهي المذكور من غير صارفٍ)) اهـ.

٤٣٢/١

(قوله: والتهاون بحالٍ) عبارة "ط": ((والتهاون) بزيادة الميم، وهي أظهر.

(١) "البدايع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب فيها وما يكره ٢١٥/١.
(٢) أخرجه مسلم (٤٩٨) (٢٤٠) كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به وما يختتم به، وأخرجه أحمد في "المسند" ٣١/٦ و ١٧١ و ١٩٤ و ٢٨١، وأبو داود (٧٨٣) كتاب الصلاة - باب من لم ير الجهر بـ ((بسم الله الرحمن الرحيم))، وابن ماجه (٨١٢) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب افتتاح القراءة (مختصراً)، و (٨٦٩) كتاب الصلاة - باب الركوع في الصلاة (مختصراً)، و (٨٩٣) باب الجلوس بين السجدين (مختصراً)، وأبو يعلى في "المسند" (٤٦٦٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٥/٢ كتاب الصلاة - باب ما يدخل به من الصلاة بالكبير، و ٨٥/٢ باب صفة الركوع، و ١١٣/٢ باب يضم أصابع يديه في السجود، و ١٧٢/٢ باب ختم الصلاة بالتسليم، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٦٨) كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة. وفي الباب عن أبي سعيد الخدري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٣) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٤٧ق/ب.

(٤) "شرح صحيح مسلم": كتاب الصلاة - باب جواز الإقعاء على العقين ٢٣/٥.

(٥) في الصحيفة نفسها.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٥.

(وصلاته إلى وجه إنسان) ككراهة استقباله، فالاستقبال لو من المصلي فالكراهة عليه، وإلا فعلى المستقبل ولو بعيداً ولا حائل (ورد السلام بيده) أو برأسه.....

[٥٤٣٤] (قوله: وصلاته إلى وجه إنسان) ففي "صحيح البخاري"^(١): ((وكره عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي))، وحكاها القاضي "عياض" عن عامة العلماء، وتمامه في "الحلية"^(٢)، وقال في "شرح المنية"^(٣): ((وهو محمل ما رواه "البرار"^(٤) عن "علي": أن النبي عليه الصلاة والسلام: «رأى رجلاً يصلي إلى رجل فأمره أن يعيد الصلاة»، ويكون الأمر بالإعادة لإزالة الكراهة؛ لأنه الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة، وليس للفساد)) اهـ.

والظاهر: أنها كراهة تحريم لما دُكر، ولما في "الحلية"^(٥) عن "أبي يوسف" قال: ((إن كان جاهلاً علمته، وإن كان عالماً أدبته)) اهـ. ولأنه يشبه عبادة الصورة.

[٥٤٣٥] (قوله: ككراهة استقباله) الضمير للمصلي، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، "ط"^(٦).

[٥٤٣٦] (قوله: ولو بعيداً ولا حائل) قال في "شرح المنية"^(٧): ((ولو كان بينهما ثالث ظهره إلى وجه المصلي لا يكره لاتقاء سبب الكراهة، وهو التشبه بعبادة الصورة)) اهـ.

(قوله: الضمير للمصلي) أو الضمير للإنسان، وهو غير المصلي، والإضافة من إضافة المصدر لفاعله.

(١) أخرجه تعليقاً كتاب الصلاة - باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي ٥٨٦/١.

(٢) انظر "الحلية": كراهية الصلاة ٢/٢ ق ١/٤٢.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٨.

(٤) في "البحر الرُّخَّار" (٦٦١) والحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (٤٦٣) وقال: هو حديث يرويه إسرائيل، عن عبد الأعلى التلعلي، عن محمد بن الحنفية، عن علي قاله وكيع وإسماعيل بن صبيح، عن إسرائيل، وخالفهما عُبيد الله بن موسى وعلي بن الجعد فروياه عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن ابن الحنفية مرسلاً، وعبد الأعلى مضطرب الحديث، والمرسل أشبه بالصواب.

(٥) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/٢ ق ١/٤٢ نقلاً عن "خزانة الأكمال".

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٢/١ بتصرف يسير.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٨.

كما مرَّ.

(فروع) لا بأس بتكليم^(١) المصلي وإجابتِهِ برأسه كما لو طُلبَ منه شيءٌ أو أُريَ درهماً وقيل: أجيذٌ فأوماً بنعم أو لا، أو قيل: كم صليتم؟ فأشارَ بيده أنهم صلُّوا ركعتين،....

وظاهرُهُ عدمُ الكراهة ولو كانت تقعُ المواجهةُ في حالة القيام كما في "النهر"^(٢) و"الحلية"^(٣)، واستظهره في "الحلية"^(٤): ((بأنَّ القاعد يكونُ سترَةً للمصلي، بحيث لا يكرهُ المرورُ وراءه، فكذا هنا يكونُ حائلاً)).

قلت: لكنَّ في "الذخيرة" نقلَ قولٍ "محمَّد" في "الأصل"^(٥): ((وإنَّ شاء الإمامُ استقبلَ الناسَ بوجهه إذا لم يكنْ بجذائته رجلٌ يصلي))، ثمَّ قال: ((ولم يُفصِّلْ - أي: "محمَّد" - بين ما إذا كان المصلي في الصفِّ الأوَّل أو الأخير، وهذا هو ظاهرُ المذهب؛ لأنَّه إذا كان وجهُهُ مقابلَ وجه الإمام في حالة قيامه يكرهُ ولو بينهما صفوف)) اهـ.

ثمَّ رأيتُ "الخير الرملي" أجاب بما لا يدفعُ الإيرادَ، والأظهرُ أنَّ ما مرَّ^(٦) عن "شرح المنية" مبنيٌّ على خلاف ظاهر الرواية، فتأمَّل.

[٥٤٣٧] (قوله: كما مرَّ^(٧)) أي: في مفسدات الصلاة، وقَدَّمنا^(٨) أنَّ الكراهة فيه تنزيهيةٌ.

[٥٤٣٨] (قوله: وإجابتِهِ برأسِهِ) قال في "الإمداد"^(٩): ((وبه رَدُّ الأثر عن "عائشة"

(قوله: أجاب بما لا يدفعُ الإيرادَ) أي: من أنَّ هذا في حقِّ المصلي، وما في "الذخيرة" في حقِّ المستقبل، فلا منافاة، فتأمَّل. اهـ "سندي".

(١) في "و" ((بتكلم))، وهو خطأ.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ١/٦٦ أ.

(٣) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق ١٤٢ ب.

(٤) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق ١٤٢ ب/ب يتصرف.

(٥) "الأصل": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام ٤٠/١.

(٦) في هذه المقولة.

(٧) ص ٥٦٥ - "در".

(٨) المقولة [٥٢٠٤] قوله: ((لا بيده)).

(٩) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في المكروهات ق ١/٨٦ ب باختصار.

أماً لو قيل له: تقدّم فتقدّم، أو دخل أحد الصف فوسّع له فوراً فسدت، ذكره
"الحلي" (١) وغيره (١).....

رضي الله عنها (٢)، وكذا في تكليم الرجل المصلي، قال تعالى: [٢/٢٤] ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ
وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ﴾ [آل عمران- ٣٩]، وهل يجيب السلام بعد السلام من الصلاة؟ ذكر
"الخطابي" (٣) و"الطحاوي" (٤) أن النبي ﷺ ردّ على "ابن مسعود" بعد فراغه من الصلاة، كذا في
"مجمع الروايات" اهـ.

[٥٤٣٩] قوله: أماً لو قيل (الخ) هو ما وعدّ به فيما تقدّم (٥) قبيل قوله: ((فتنحه على غير (٦)

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يُفسد الصلاة ص ٤٤٥.

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٥٥/١ كتاب صلاة الكسوف - باب ما جاء في صلاة الكسوف، وأحمد في "المسند" ٣٤٥/٦ - ٣٤٦، والبخاري (٨٦) كتاب العلم - باب من أحاب الغتيا بإشارة اليد والرأس، ومسلم (٩٠٥) (١١) (١٢) كتاب الكسوف - باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، والطبراني في "المعجم الكبير" ٢٤/٣١٢ و(٣١٣) و(٣١٤) و(٣١٥) و(٣١٦) و(٣١٧)، والبيهقي في "السنن" الكبرى ٢٦٢/٣ كتاب الصلاة - باب الإشارة فيما ينويه في صلاته يريد بها إلهاماً.

كلهم من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: ((أُتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس، فإذا الناس يُصلُّون وإذا هي قائمة، قالت: فقلت: ما للناس؟ فأشارت برأسها إلى السماء، فقلت: آية؟ قالت: نعم.....)) من حديث طويل.

(٣) في "معالم السنن": ٢١٨/١.

(٤) في "شرح معاني الآثار": ٤٥٥/١ كتاب الصلاة - باب الإشارة في الصلاة، وأحمد ٣٧٦/١ - ٣٧٧ - ٤٠٩ - ٤١٥ - ٤٣٥ - ٤٣٦، وابن أبي شيبة ٥٢١/١ كتاب الصلاة - الرجل يسلم عليه في الصلاة، وعبد الرزاق في "المصنف" (٣٥٩١) و(٣٥٩٢) و(٣٥٩٣) و(٣٥٩٤)، والطالسي (٢٤٥)، والبخاري (١١٩٩) كتاب العمل في الصلاة - باب ما ينهي من الكلام في الصلاة، و(١٢١٦) باب لا يرد السلام في الصلاة، و(٣٨٧٥) كتاب مناقب الأنصار - باب هجرة الحبشة، ومسلم (٥٣٨) (٣٤) كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، وأبو داود (٩٢٣) و(٩٢٤) كتاب الصلاة - باب رد السلام في الصلاة، والنسائي ١٩/٣ كتاب السهو - باب الكلام في الصلاة، وابن خزيمة (٨٥٥) و(٨٥٨) كتاب الصلاة - باب نسخ الكلام في الصلاة - والبخاري في "شرح السنن" (٧٢٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٤٣) و(٢٢٤٤) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره. كلهم من حديث عبد الله بن مسعود، وفي الباب عن زيد بن أرقم.

(٥) ص ٧٧ - "ذر".

(٦) (غيره) ساقطة من النسخ جميعها، وما أُثبتاه من "ح" هو الصواب وهو الموافق لعبارة "الذر" في ص ٧٧.

خلافًا لما مرَّ عن "البحر".

(و) كَرِهَ (الترُّبُع) تنزيهاً؛ لترك الجلسة المستنونة (بغير عذر) ولا يكره خارجها، لأنه عليه الصلاة والسلام كان جلُّ جلوسه مع أصحابه التُّرْبُع، وكذا "عمر" رضي الله عنه.....

إمامه))، وقدمنا^(١) هناك ضعفه عن "الشرنبلالي"^(٢)، "ح"^(٣).

[٥٤٤٠] قوله: خلافًا لما مرَّ^(٤) عن "البحر" أي: في باب الإمامة، وقدمنا^(٥) الكلام عليه

هناك، فراجع.

[٥٤٤١] قوله: لترك الجلسة المستنونة) علة لكونه مكروهاً تنزيهاً؛ إذ ليس فيه نهْيٌ خاصٌّ

ليكون تحريماً، "بحر"^(٦).

[٥٤٤٢] قوله: بغير عذر) أمّا به فلا؛ لأنَّ الواجب يُترك مع العذر، فالسنة أولى، وعليه

يُحمَلُ ما في "صحيح ابن حبان"^(٧) من صلاته عليه الصلاة والسلام متربّعاً، أو تعليماً للحجاز، "بحر"^(٨).

[٥٤٤٣] قوله: لأنه عليه الصلاة والسلام إلخ) نقله في "شرح المنية"^(٩) عن "ابن الهمام"^(١٠)،

(١) المقولة [٤٨١٠] قوله: ((فهل ثم فرق)).

(٢) في النسخ جميعها: ((الشرنبلالية))، وما أثبتناه من "ح" هو الصواب، وهو الموافق لما قدّمه ابن عابدين في المقولة [٤٨١٠]؛ حيث صرح هناك بأنَّ النقل عن الشرنبلالي في شرحه على "الوهبانية".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩١/١.

(٤) ٥٦٥/٣ "در".

(٥) المقولة [٤٨٠٨] قوله: ((كما بسط في "البحر")).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٥/٢ بتصرف.

(٧) برقم (٢٥١٢) كتاب الصلاة - باب التوافل، وأخرجه النسائي ٢٢٤/٣ كتاب قيام الليل - باب كيف صلاة القاعد؛ وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٣٨) كتاب الصلاة - باب التربع في الصلاة إذا صلى المرء جالساً، والحاكم في "المستدرک" ٢٧٥/١ وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٠٥/٢ كتاب الصلاة - باب ما روي في كيفية هذا القعود. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٥/٢ باختصار.

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٠.

(١٠) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٥٨/١.

(والتشاؤب).....

وفي "البحر"^(١) عن صاحب "الكنز" وغيره، وردَّ به على ما قيل في وجه الكراهة: إنه فعل الجبابة، نعم في "شرح المنية"^(٢): ((أَنَّ الجُلوسَ على الركبتين أولى؛ لأنه أقربُ إلى التواضع))، تأمل. [٥٤٤٤هـ] قوله: والتشاؤبُ في "المصباح"^(٣): ((التشاؤبُ بالمدِّ، وبالواو عامٌّ))، وفي "مختار الصحاح"^(٤): ((تَشَاءَبْتُ بِالْمَدِّ، وَلَا تَقُلْ: تَشَاوَيْتُ))، وهو - كما في "الحلبة"^(٥) و"البحر"^(٦) - ((التنفسُ الذي يفتَحُ منه الفمُ لدفعِ البخاراتِ المنخنة في عضلاتِ الفكِّ، وهو ينشأ من امتلاءِ المعدة وثَقُلِ البدنِ)) اهـ.

قلت: ولهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث "الصحيحين"^(٧) أَنَّهُ ﷺ قال: «التشاؤبُ من الشيطان، فإذا تَشَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ ما استطاعَ»، وفي رواية لـ "مسلم": «فَلْيُمْسِكْ يده على فيه، فإنَّ الشيطانَ يدخلُهُ»، وألحقَ باليدِ الكُمَّ، وهذا إذا لم يمكنه كَظْمُهُ، أي: رُدُّه وحسبُه، فقد صرَّحَ في "الخلاصة"^(٨): ((بأنَّه إنْ أمكنَهُ عند التشاؤب أن يأخذَ شفتيه بسنِّه فلم يفعل وغطَّى فاه بيده أو بثوبه يكرهه، كذا رُوِيَ عن "أبي حنيفة"))، قال في "البحر"^(٩): ((ووجهه

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٥/٢.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٠.

(٣) "المصباح": مادة: ((ثوب)) بتصرف.

(٤) "مختار الصحاح": مادة: ((ثأب)).

(٥) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٤٥ ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧/٢.

(٧) أخرجه أحمد ٥١٧/٢، والبخاري (٦٢٢٦) كتاب الأدب - باب إذا تشاءب فليضع يده على فمه، ومسلم (٢٩٩٤) كتاب الزهد والرقائق - باب تشميت العطاس وكراهة التشاؤب، والترمذي (٢٧٤٦) كتاب الأدب - باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التشاؤب وقال: حديث حسن صحيح، وابن خزيمة (٩٢١) باب الزجر عن قول المتائب في الصلاة هاه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٨٩/٢ كتاب الصلاة - باب كراهية التشاؤب في الصلاة. كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ١٩ ب.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧/٢.

ولو خارجها، ذكره "مسكين"^(١)؛ لأنه من الشيطان،.....

أنَّ تغطية الفم منهي عنها كما رواه "أبو داود" وغيره^(٢)، وإنما أُبيحت لضرورة، ولا ضرورة إذا أمكنه الدفع، ثم في "المحتبى": يغطي فاه يمينه، وقيل: يمينه في القيام، وفي غيره بيساره)) اهـ.
قلت: ووجه [٢/٢٤٠٤ ب] القيل أظهر؛ لأنه لدفع الشيطان كما مر^(٣)، فهو كإزالة الخبث، وهي باليسار أولى، لكن في حالة القيام لَمَّا كان يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت اليمين أولى، وقدّمنا^(٤) في آداب الصلاة عن "الضياء": ((أنَّه بظهير اليسرى))، وفي "الحلية"^(٥) عن بعضهم: ((أنَّه مخير بينهما، وأنَّه إن سَدَّ باليمين يُخَيَّر فيه بظاهرها أو بباطنها، وإن باليسرى فبظاهرها)) اهـ.

ولم أر مَنْ تعرَّض للكراهة هنا: هل هي تحريمية أو تنزيهية؟ إلاَّ أنه تقدَّم^(٦) في آداب الصلاة أنَّه يُندَب كُظْمُ فمه عند التثاؤب، وحينئذٍ فترك الكُظْم مندوب، وأمَّا التثاؤب نفسه فإنَّ نشأ من طبيعته بلا صنعه فلا بأس، وإنَّ تعمُّدَه ينبغي أن يكره تحريماً؛ لأنَّه عبث، وقد مر^(٧) أنَّ العبث مكروه تحريماً في الصلاة وتنزيهاً خارجها.

[٥٤٤٥] (قوله: ولو خارجها) أي: لإطلاق الحديث المار^(٨)، وتقبيذه في بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة فيها أشدَّ، فلا تنافي بينهما، تأمل.

(١) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٤٣/١.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٤٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في المسدل في الصلاة، وابن ماجه (٩٦٦) كتاب إقامة الصلاة - باب ما يكره في الصلاة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) في هذه المقالة.

(٤) المقالة [٤٠٧٦] قوله: ((بظهير يده اليسرى)).

(٥) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٤٦ أ بتصرف.

(٦) ٢٥٢/٣ "در".

(٧) المقالة [٥٤١١] قوله: ((ولا بأس به خارج صلاة))، لكن قال فيها: ((إنه خلاف الأولى)).

(٨) في المقالة نفسها.

والأنبياءُ محفوظون منه (وتغميضُ عينيه) للنهي إلاَّ لكمال الخشوع.
(وقيامُ الإمام في المحراب^(١) لا سجودُهُ فيه) وقَدَمَاهُ خارجَتُهُ؛ لأنَّ العبرة للقدم....

[٥٤٤٦] (قوله: والأنبياءُ محفوظون منه) قلنا^(٢) في آداب الصلاة أنَّ إخطار ذلك بِلِإِلِهِ مجرَّبٌ

٤٣٣/١

في دفع التَّأَوُّبِ.

[٥٤٤٧] (قوله: للنهي) أي: في حديث: «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يُغمِضُ عينيه» رواه
"ابن عدي"^(٣)، إلاَّ أنَّ في سنده من ضَعْفٍ، وعِلَلٌ في "البدائع"^(٤): ((بأنَّ السَّنةَ أن يرميَ ببصره إلى
موضع سجوده، وفي التغميض تركها)).

ثمَّ الظاهرُ أنَّ الكراهة تنزيهيةٌ، كذا في "الحلية"^(٥) و"البحر"^(٦)، وكأنَّه لأنَّ علَّةَ النهي ما مرَّ^(٧)
عن "البدائع"، وهي الصارفُ له عن التحريم.

[٥٤٤٨] (قوله: إلاَّ لكمال الخشوع) بأنَّ خاف فوتَ الخشوع بسبب رؤية ما يُفرِّقُ الخاطَرَ،
فلا يكرهه، بل قال بعض العلماء: إنَّه الأولى، وليس ببعيدٍ، "حلبة"^(٨) و"بجر"^(٩).

[٥٤٤٩] (قوله: لأنَّ العبرة للقدم) ولهذا تُشترطُ طهارة مكانه روايةً واحدةً بخلاف مكان

(١) في "د" زيادة: (تتمة: سئل عما إذا وقف في غير المحراب الذي عينه الواقف للإمام، قال الحموي: رأيت في "قباوي
الشمس الغزي" أنه لم يَرِ نصاً في الكتب على ذلك. اهـ. والظاهر أنه مكروه لغوات غرض الواقف، وأنَّ ذلك في
الإمام الراتب لا في المنفرد ولا غير الراتب "ط").

(٢) المقولة [٤٠٧٨] قوله: ((لأنَّ التغطية)).

(٣) في "الكمال" ٢٣٦٢/٦ وفي سنده مُصَنَّبٌ بن سعيد أبو خَيْثَمَةَ المَكشُوف المِصْبِصِي يحدث عن الثقات بالناكير
وُصِّفَ عَلَيْهِم. وأخرجه الطبراني في "الكبير" ٢٩/١١ (١٠٩٥٦)، وفي "الأوسط" (٢٢٣٩)، وفي "الصغير"
٣٧/١. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٨٣/٢ كتاب الصلاة - باب تغميض البصر في الصلاة، وقال: رواه الطبراني
في الثلاثة، وفيه لَيْثٌ بن أبي سليم وهو مدلس، وقد عنعنه.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب فيها وما يكره ٢١٦/١.

(٥) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٥٥ ق ٢ - ب بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧/٢.

(٧) في هذه المقولة.

(٨) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٥٥ ب بتصرف.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧/٢.

(مطلقاً) وإن لم يَشْتَبِهْ حالُ الإمامِ إنْ عُلِّلَ بالتشبيهِ، وإنْ بالاشتباهِ ولا اشتباهَ فلا اشتباهَ في نفي الكراهة (وانفراد الإمام على الدُّكَّان).....

السجود؛ إذ فيه روايتان، وكذا لو حَلَفَ لا يدخلُ دارَ فلانٍ يَحْنُثُ بوضع القدمين وإن كان باقي بدنه خارجها، والصيدُ إذا كان رجلاه في الحرم ورأسُهُ خارجَه فهو صيدُ الحرم، ففيه الجزاء، "بحر"^(١).

[٥٤٥٠] (قوله: مطلقاً) راجعُ إلى قوله: ((وقيامُ الإمام في المحراب))، وفُسِّرَ الإطلاقُ بما بعده، وكذا سواءً كان المحراب من المسجد كما هو [٢/٢٥٥ق/أ] العادة المستمرة أو لا كما في "البحر"^(٢).

[٥٤٥١] (قوله: إنْ عُلِّلَ بالتشبيهِ إلخ) قيدٌ للكراهة، وحاصلهُ أَنَّهُ صَرَّحَ "محمَّد" في "الجامع الصغير"^(٣) بالكراهة ولم يُفَصِّلْ، فاختلَفَ المشايخ في سببها، ف قيل: كونهُ يصيرُ ممتازاً عنهم في المكان؛ لأنَّ المحراب في معنى بيتٍ آخر، وذلك صنيعُ أهل الكتاب، واقتصرَ عليه في "الهداية"^(٤)، واختاره الإمام "السرخسي"^(٥) وقال: ((إنَّه الأوجهُ))، وقيل: اشتباهُ حاله على مَنْ في يمينه ويساره، فعلى الأوَّلِ يكرهُ مطلقاً، وعلى الثاني لا يكرهه عند عدم الاشتباه، وأيَّدَ الثاني في "الفتح"^(٦): ((بأنَّ امتيازَ الإمام في المكان مطلوبٌ، وتقدُّمه واجبٌ، وغايتهُ اتِّفاقُ الملتين في ذلك))، وارتضاه في "الحلبيَّة"^(٧) وأيَّدَهُ، لكنْ نازعه في "البحر"^(٨): ((بأنَّ مقتضى ظاهر الرواية الكراهةُ

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٨/٢.

(٣) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب في الإمام أين يستحب له أن يقوم؟ ص ٦٦٠.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ٦٤/١.

(٥) لم نعثَر على هذا النقل في "المبسوط".

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل ما يكره للمصلي ٣٥٩/١-٣٦٠.

(٧) "الحلبيَّة": كراهية الصلاة ٢/١٧٥ق/ب.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٨/٢.

مطلقاً، وبأن امتياز الإمام المطلوب حاصل بتقدمه بلا وقوف في مكان آخر، ولهذا قال في "الولوجية"^(١) وغيرها: إذا لم يضيّق المسجد بمن خلف الإمام لا ينبغي له ذلك؛ لأنه يشبهه تباين المكانين انتهى. يعني: وحقيقة اختلاف المكان تمنع الجواز، فشبهه الاختلاف توجب الكراهة، والمحارب وإن كان من المسجد فصورته وهيئته اقتضت شبهة الاختلاف)) اهـ ملخصاً.

قلت: أي: لأن المحارب إنما يبيّن علامة لمحلّ قيام الإمام؛ ليكون قيامه وسط الصف كما هو السنة، لا لأن يقوم في داخله، فهو وإن كان من بقاع المسجد لكن أشبه مكاناً آخر فأورث الكراهة، ولا يخفى حسن هذا الكلام، فافهم، لكن تقدّم^(٢) أن التشبه إنما يكره في المذموم وفيما قصد به التشبه لا مطلقاً، ولعل هذا من المذموم، تأمل.

هذا، وفي "حاشية البحر" لـ "الرملي": ((الذي يظهر من كلامهم أنها كراهة تنزيه، تأمل)) اهـ.

(تنبيه)

في "معراج الدراية" من باب الإمامة: ((الأصح ما روي عن "أبي حنيفة" أنه قال: أكره للإمام أن يقوم بين الساريتين، أو زاوية أو ناحية المسجد، أو إلى سارية، لأنه بخلاف عمل الأمة)) اهـ.

وفيه أيضاً: ((السنة أن يقوم الإمام إزاء وسط الصف، ألا ترى أن المحارب ما نصبت إلا وسط المساجد، وهي قد عيّنت لمقام الإمام؟)) اهـ.

وفي [٢/٢٥٠ ب] "التارخانية"^(٣): ((ويكره أن يقوم في غير المحارب إلا لضرورة)) اهـ. ومقتضاه: أن الإمام لو ترك المحارب وقام في غيره يكره ولو كان قيامه وسط الصف؛ لأنه

(١) "الوالوجية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع في أحكام الحمام والمسجد ق ٥/ب.

(٢) ص ٨ - "در".

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الرابع في بيان ما يكره للمصلي ٥٦٨/١ نقلاً عن "السراجية".

للنهي، وقُدِّرَ الارتفاعُ بذراعٍ، ولا بأسَ بما دونه، وقيل: ما يقعُ به الامتيازُ، وهو الأوجهُ، ذكره "الكمال" ^(١) وغيره (وكره عكسه).....

خلافُ عملِ الأئمة، وهو ظاهرٌ في الإمامِ الراتبِ دونِ غيره والمنفردِ، فاعْتَمِ هذه الفائدةُ، فإنه وقع السؤالُ عنها ولم يوجد نصٌّ فيها.

[٥٤٥٢] (قوله: للنهي) وهو ما أخرجه "الحاكم" ^(٢): أَنَّهُ ﷺ «نَهَى أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فَوْقَ وَيَقْبِي النَّاسُ خَلْفَهُ»، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُمْ يَتَّخِذُونَ لِإِمَامِهِمْ دُكَّانًا، "بَحْر" ^(٣). وهذا التعليلُ يقتضي أنها تنزيهيةٌ، والحديثُ يقتضي أنها تحريميةٌ، إلا أن يوجد صارفٌ، تأمل، "رملي".

قلت: لعلَّ الصارفُ تعليلُ النهي بما ذكر، تأمل.

[٥٤٥٣] (قوله: وقيل إلخ) هو ظاهرُ الرواية كما في "البدائع" ^(٤)، قال في "البحر" ^(٥): ((والحاصلُ أَنَّ التصحيحَ قد اختلفَ، والأولى العملُ بظاهرِ الرواية وإطلاقِ الحديث)) اهـ. وكذا رجَّحه في "الحلبة" ^(٦).

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل ما يكره للمصلي ٣٦٠/١.

(٢) في "المستدرک" ٢١٠/١ كتاب الصلاة - وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والشافعي في "المسند" ١٣٧/١، ١٣٨ كتاب الصلاة - الباب الثامن - فيما يمنع فعله في الصلاة وما يباح فيها، وابن أبي شيبة في "المصنف" ١٦٤/٢ - ١٦٥ كتاب صلاة التطوع والإمامة - باب في الإمام يرتفع على أصحابه، وابن الجارود في "المتقى" ص ٨٧ - فرض الصلوات وأبحاثها - باب صلاة الإمام على دكان، وابن خزيمة (١٥٢٣) كتاب الصلاة - باب النهي عن قيام الإمام على مكان أرفع من المأمومين إذا لم يُرد تعليم الناس، وأبو داود (٥٩٧) و(٥٩٨) كتاب الصلاة - باب إمامة الزائر، وعبد الرزاق في "المصنف" (٣٩٠٥) بنحوه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠٨/٣ - ١٠٩ كتاب الصلاة - باب ما جاء في مقام الإمام، والبعوي في "شرح السنة" (٨٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٤٣) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام. كلُّهم من حديثِ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ النَّخَعِيِّ رضي الله عنه.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٨/٢.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب فيها وما يكره ٢١٦/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٨/٢.

(٦) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٧٦ أ.

في الأصح، وهذا كله (عند عدم العذر) كجمعة وعيد، فلو قاموا على الرفوف والإمام على الأرض أو في المحراب لضيق المكان لم يكرهه،

[٥٤٥٤] (قوله: في الأصح) وهو ظاهر الرواية؛ لأنه وإن لم يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه ازدراء بالإمام، حيث ارتفع كل الجماعة فوقه، أفاده في "شرح المنية"^(١). وكأن "الشارح" أخذ التصحيح تبعاً لـ "الدرر"^(٢) من قول "البدائع"^(٣): ((جواب ظاهر الرواية أقرب إلى الصواب))، ومقابلته قول "الطحاوي" بعدم الكراهة لعدم التشبه، ومشى عليه في "الختانية"^(٤) قائلًا: ((وعليه عامة المشايخ))، قال "ط"^(٥): ((ولعل الكراهة تنزيهية؛ لأن النهي ورد في الأول فقط)).

[٥٤٥٥] (قوله: وهذا كله) أي: الكراهة في المسائل الثلاث، لا كما يتوهم من ظاهر كلام "المصنف" من أن قوله: ((عند عدم العذر)) قيد لقوله: ((وكره عكسه)) فقط، فافهم.

[٥٤٥٦] (قوله: كجمعة وعيد) مثال للعذر، وهو على تقدير مضاف، أي: كرحمة جمعة وعيد. [٥٤٥٧] (قوله: فلو قاموا إلخ) تفريع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد، قال في "المعراج": ((وذكر "شيخ الإسلام": إنما يكره هذا إذا لم يكن من عذر، أما إذا كان فلا يكره كما في الجمعة إذا كان القوم على الرف وبعضهم على الأرض لضيق المكان، وحكى "الحلواني" عن "أبي الليث": لا يكره قيام الإمام في الطاق عند الضرورة، بأن ضاق المسجد على القوم)) اهـ. وبه عليم أن قوله: ((والإمام [٢/٢٦ق/أ] على الأرض)) أي: ومعه بعض القوم.

(قوله: أي: ومعه بعض القوم) يظهر أن ما ذكره "شيخ الإسلام" في الصورة الأولى مبني على خلاف الأصح، وإلا فعليه لا يشترط العذر فيها، بل الكراهة منفية بدونه، فظهر أن قول "الشارح": ((والإمام على الأرض)) محمول على ما إذا لم يكن معه أحد، وانتفت الكراهة للعذر، ولو كان معه بعض القوم لا يحتاج لوجود العذر لنفيها على الأصح، بل هي منفية بوجود البعض معه عليه، تأمل.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦١.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة وما يكره فيها ١٠٨.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب فيها وما يكره ٢١٧/١.

(٤) "الختانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٩٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٣/١.

كما لو كان معه بعضُ القوم في الأصحَّ، وبه جَرَتِ العادةُ في جوامع المسلمين، ومن العذرِ إرادةُ التعليم أو التبليغ كما بُسِطَ في "البحر"، وقَدَّمنا كراهة القيام في صفٍّ خلفَ صفٍّ فيه فرجةٌ للنهي، وكذا القيام منفرداً وإن لم يَجِدْ فرجةً، بل يَجْذِبُ أحداً من الصفِّ، ذَكَرَهُ "ابن الكمال"،

[٥٤٥٨] (قوله: كما لو كانَ إلخ) محترزُ قوله: ((وانفرادُ الإمام على الدُّكَّانِ))، قال في "البحر"^(١): ((قيدٌ بالانفراد لأنه لو كان بعضُ القوم مع الإمام قيل: يكره، والأصحُّ لا، وبه جرت العادةُ في جوامع المسلمين في أغلبِ الأمصار، كذا في "المحيط") اهـ. وظاهره: أنه لا يكره ولو بلا عذر، وإلاَّ كان دافعاً فيما قبله، تأمل.

[٥٤٥٩] (قوله: ومن العذرِ إلخ) أي: في الانفراد في مكان مرتفع، وهذا حكاه في "البحر"^(٢) تبعاً لـ "الحلبة"^(٣) مذهباً لـ "الشافعي"، وأنه قيل: إنه روايةٌ عن "أبي حنيفة". قلت: لكن في "المعراج" ما نصَّه: ((وبقولنا قال "الشافعي" رحمه الله تعالى، إلاَّ إذا أرادَ الإمامُ تعليم القوم أفعال الصلاة، أو أراد المأمومُ تبليغ القوم فحينئذٍ لا يكره عندنا)) اهـ. وبه عُلِمَ أنه كما يكره انفرادُ الإمام في مكانٍ عالٍ بلا عذرٍ يكره انفراد المأموم وإن وُجِدَتْ طائفةٌ مع الإمام، فافهم.

[٥٤٦٠] (قوله: وقَدَّمنا^(٤) إلخ) أي: في باب الإمامة عند قوله: ((ويصفُ الرجالُ))، حيث قال: ((ولو صَلَّى على رفوفِ المسجدِ إنَّ وَجَدَ في صحنه مكاناً كره كقيامه في صفٍّ خلف

(قولُ "الشارح": كما لو كان معه بعضُ القوم) أي: في الدُّكَّانِ أو المحراب كما في "السندي"، أو الأسفل وبعضُ القوم على الدُّكَّانِ كما هو ظاهر، فليس الأصحُّ خاصاً بانفراد الإمام على الدُّكَّانِ كما هو متبادرٌ من عبارة المحشِّي، خصوصاً وأنَّ العادة في جوامع المسلمين هو الصورة الثالثة.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٣) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٧٧ق/١.

(٤) ٥٦١/٣ "در".

لكن قالوا: في زماننا تركه أولى، فلذا قال في "البحر"^(١): ((يكره وحده إلا إذا لم يجد فرجة)).

(وليس ثوب فيه تماثيل) ذي روح (وأن يكون).....

صف فيه فرجة)) اهـ. ولعله يشير بذلك إلى أنه لولا العذر المذكور كان انفراد المأموم مكروهاً. [٥٤٦١] (قوله: لكن قالوا إلخ) القائل صاحب "القنية"^(٢)، فإنه عزا إلى بعض الكتب: ((أتى جماعة ولم يجد في الصف فرجة قيل: يقوم وحده^(٣) ويُعذر، وقيل: يجذب واحداً من الصف إلى نفسه فيقف بجنبه، والأصح ما روى "هشام" عن "محمد" أنه ينتظر إلى الركوع، فإن جاء رجل، وإلا جذب إليه رجلاً، أو دخل في الصف))، ثم قال في "القنية"^(٤): ((والقيام وحده أولى في زماننا لغلبة الجهل على العوام، فإذا جرّه تفسد صلاته)) اهـ.

قال في "الخزائن"^(٥): ((قلت: وينبغي التضييق إلى رأي المبتلى، فإن رأى من لا يتأذى للدين أو صداقة زاحمة، أو عالماً جذبه، وإلا انفرَد)) اهـ.

قلت: وهو توفيق حسن اختاره "ابن وهبان" في "شرح منظومته".

[٥٤٦٢] (قوله: فلذا قال إلخ) أي: فلم يذكر الجذب لما مر^(٦).

[٥٤٦٣] (قوله: وليس ثوب فيه تماثيل) عدل عن قول غيره: تصاوير؛ لما في "المغرب"^(٧):

((الصورة عام في ذي الروح وغيره، والتمثال [٢/ق ٢٦/ب] خاص بمثال ذي الروح))، ويأتي^(٨) أن غير ذي الروح لا يكره، قال "القهستاني"^(٩): ((وفيه إشعار بأنه لا تكره صورة الرأس،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٥/٢ باختصار.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب الاقتداء ق ١٧/أ.

(٣) ((ووحده)) ساقطة من "أ".

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب الاقتداء ق ١٧/أ.

(٥) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة، فصل فيما يكره ق ١٢٠/ب.

(٦) في المقالة السابقة.

(٧) "المغرب": مادة ((صور)). ومادة ((مثل)).

(٨) ص ١٦٩ - "در".

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١٢١/١.

فوق رأسه أو بين يديه أو بخذائيه يَمَنَةً أو يَسْرَةً أو حُلَّ سَجْدِهِ (تمثال) ولو في وسادة

وفيه خلافت كما في اتّخاذها، كذا في "المحيط")، قال في "البحر"^(١): ((وفي "الخلاصة"^(٢)): وتكره التصاوير على الثوب صلّى فيه أو لا انتهى. وهذه الكراهة تحريمية، وظاهر كلام "النووي" في "شرح مسلم"^(٣) الإجماع على تحريم تصوير الحيوان، وقال: سواء صَنَعَهُ لِمَا يُمْتَنُّهُ أو لغيره^(٤)، فصنَعُهُ حرامٌ بكل حال؛ لأنّ فيه مضاهاةً لخلق الله تعالى، وسواء كان في ثوبٍ أو بساطٍ أو درهمٍ وإناءٍ وحائطٍ وغيرها انتهى. فينبغي أن يكون حراماً لا مكروهاً إن ثبت الإجماع أو قطعياً الدليل بتواتره)) اهـ كلام "البحر" ملخصاً. وظاهر قوله: ((فينبغي)) الاعتراض على "الخلاصة" في تسميته مكروهاً.

قلت: لكن مراد "الخلاصة" اللبسُ المصريحُ به في المتون بدليل قوله في "الخلاصة"^(٥) بعدما مر^(٦): ((أما إذا كان في يده وهو يصلّي لا يكره))، وكلام "النووي" في فعل التصوير، ولا يلزم من حرمة الصلاة فيه، بدليل أنّ التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة كالتي على الدرهم، أو كانت في اليد أو مسترة أو مهانة مع أنّ الصلاة بذلك لا تحرم، بل ولا تكره؛ لأنّ علّة حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى، وهي موجودة في كلّ ما ذُكر، وعلّة كراهة الصلاة بها التشبّه، وهي مفقودة فيما ذُكر كما يأتي^(٧)، فاعتنم هذا التحريم.

[٥٤٦٤] (قوله: فوق رأسه) أي: في السقف، "معراج".

[٥٤٦٥] (قوله: تمثال) أي: مرسومٌ في جدارٍ أو غيره، أو موضوعٌ، أو معلقٌ كما في "المنية"

و"شرحها"^(٨).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/أ.

(٣) "شرح صحيح مسلم": كتاب اللباس - باب تحريم تصوير صورة الحيوان ٨١/١٣.

(٤) في مطبوعة "المنهاج": ((بما يمتن أو بغيره)).

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/أ.

(٦) قبل أسطر.

(٧) ص ١٦٧ - "در".

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٩.

منصوبة لا مفروشة (واختلِفَ فيما إذا كان) التمثالُ (خلفه والأظهرُ الكراهةُ و) لا يكره (لو كانت تحت قدميه) أو محلَّ جلوسه؛ لأنها مُهانةٌ (أو في يده).....

أقول: والظاهر أنه يُلحَقُ به الصليبُ وإن لم يكن تمثالَ ذي روح؛ لأنَّ فيه تشبُّهاً بالنَّصارى، ويكره التشبُّه بهم في المذموم وإن لم يقصده كما مرَّ^(١).

[٥٤٦٦] (قوله: منصوب) أي: بحيث لا تُوطأ ولا يُتَّكأ عليها، قال في "الهداية"^(٢): ((ولو كانت الصورة على وسادةٍ ملقاةٍ أو على بساطٍ مفروشٍ لا يكره؛ لأنها تُداسُ وتوطأ، بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبةً أو كانت على السَّتر؛ لأنها تعظيمٌ لها)).

[٥٤٦٧] (قوله: والأظهرُ الكراهةُ) لكنَّها فيه أيسرُ؛ لأنَّه لا تعظيمٌ فيه ولا تشبُّه، "معراج". وفي "البحر"^(٣): ((قالوا: وأشدُّها كراهةً ما يكون على القُبلة أمام المصلِّي، ثم ما يكون فوق رأسه، [٢/٢٧] ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط، ثم ما يكون خلفه على الحائط أو السَّتر)) اهـ.

قلت: وكأنَّ عدم التعظيم في التي خلفه وإن كانت على حائطٍ أو سترٍ أنَّ في استدبارها استهانةً لها، فيُعَارِضُ ما في تعليقها من التعظيم، بخلاف ما على بساطٍ مفروشٍ ولم يسجدْ عليها، فإنَّها مستهانةٌ من كلِّ وجهٍ، وقد ظهرَ من هذا أنَّ علَّةَ الكراهةِ في المسائل كلها إمَّا التعظيمُ أو التشبُّه على خلاف ما يأتي^(٤).

[٥٤٦٨] (قوله: ولا يكره) قدَّرَ ((لا يكره)) مع قول "المصنِّف" الآتي^(٥): ((لا)) لطول الفصل، فيكونُ الآتي تأكيداً، فافهم.

[٥٤٦٩] (قوله: تحت قدميه) وكذا لو كانت على بساطٍ يُوطأ، أو مِرْفَقَةٍ يُتَّكأ عليها

(١) المقولة [٥٤٥١] قوله: ((إن علل بالتشبه... إلخ)).

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ٦٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢ بتصريف يسير.

(٤) المقولة [٥٤٨٠] قوله: ((وخبر جبريل... إلخ)).

(٥) ص ١٦٩ - "در".

عبارة "الشمني": ((بدنيه))؛ لأنها مستورةٌ بثيابه (أو على خاتمه) بنقشٍ غير مستبين، قال في "البحر": ((ومُفاده كراهةُ المستبين لا المستتر بكيسٍ أو صرةٍ.....

كما في "البحر" ^(١)، والمرفقة: وسادةُ الاتكاء كما في "المغرب" ^(٢).

[٥٤٧٠] (قوله: عبارة "الشمني" إلخ) أشار بذلك إلى ما في العبارة الأولى من الإشكال، وهو أنها إذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع، وهو مكروهٌ بغير الصورة، فكيف بها؟! اللهم إلا أن يراد أن لا يمسكها، بل تكون معلقةً بيده ونحو ذلك، كذا في "شرح المنية" ^(٣)، وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومةً في يده، وفي "المعراج": ((لا تكره إمامة من في يده تصاوير؛ لأنها مستورةٌ بالثياب لا تستبين، فصارت كصورة نقش خاتم)) اهـ. ومثله في "البحر" ^(٤) عن "المحيط". وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم، ويفيد عدم نجاسته كما أوضحناه في آخر باب الأنجاس ^(٥)، فراجع.

[٥٤٧١] (قوله: غير مُستبين الظاهر أن المراد به ما يأتي ^(٦) في تفسير الصغيرة، تأمل.

[٥٤٧٢] (قوله: ومُفاده أي: مفاد التعليل بأنها مستورة.

[٥٤٧٣] (قوله: لا المستتر بكيسٍ أو صرةٍ) بأن صلى ومعه صرةٌ أو كيسٌ فيه دنائيرٌ أو دراهمٌ فيها صورٌ صغارٌ، فلا تكره لاستئثارها، "بحر" ^(٧). ومقتضاه أنها لو كانت مكشوفةً تكره الصلاة مع أن الصغيرة لا تكره الصلاة معها كما يأتي ^(٨)، لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت، "نهر" ^(٩).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٢) "المغرب": مادة ((رفق)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٦٠.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٥) ٣٩٣/٢ مطلب في حكم الوشم.

(٦) المقولة [٥٤٧٥] قوله: ((لا تتبين إلخ)).

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٨) المقولة [٥٤٧٥] قوله: ((لا تتبين إلخ)).

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب.

أو ثوبٍ آخر))، وأقره "المصنّف" (أو كانت صغيرة) لا تتبين تفاصيل أعضائها للناظر قائماً وهي على الأرض، ذكره "الحلي" ^(١) (أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو محوّة عضوٍ لا تعيش بدونه (أو لغير ذي روح لا) يكره؛

[٥٤٧٤] (قوله: أو ثوبٍ آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورةٌ ثوبٌ سائر له، فلا تكره الصلاة فيه لاستارها بالثوب، "بحر" ^(٢).

[٥٤٧٥] (قوله: لا تتبين إلخ) هذا أضبط مما في "الفهستاني" ^(٣) حيث قال: ((لا تبدو للناظر إلا بتبصرٍ بليغٍ كما في "الكرمانى"، أو لا تبدو له من بعيدٍ كما في "المحيط"))، ثم قال: ((لكن في "الحزاة": إن كانت الصورة مقدار [٢٧ق/٢ب] طيرٍ يكره، وإن كانت أصغر فلا)) اهـ.

[٥٤٧٦] (قوله: أو مقطوعة الرأس) أي: سواء كان من الأصل، أو كان لها رأسٌ ومُحيّ، وسواء كان القطعُ بخيطٍ خيطٍ على جميع الرأس حتى لم يبقَ له أثرٌ، أو بطليّه بمغرةٍ، أو بنَحْتِه، أو بفسله؛ لأنها لا تُعبدُ بدون الرأس عادةً، وأما قطع الرأس عن الجسد بخيطٍ مع بقاء الرأس على حاله فلا ينفي الكراهة؛ لأن من الطيور ما هو مطوّقٌ، فلا يتحقّق القطع بذلك، وفيدّ بالرأس لأنه لا اعتبار بإزالة الحاججين أو العينين؛ لأنها تُعبدُ بدونها، وكذا لا اعتبار بقطع اليدين أو الرجلين، "بحر" ^(٤).

[٥٤٧٧] (قوله: أو محوّة عضوٍ إلخ) تعميمٌ بعد تخصيصٍ، وهل مثل ذلك ما لو كانت مثقوبة البطن مثلاً؟ والظاهر أنه لو كان الثقبُ كبيراً يظهر به نقصها فنعم، وإلا فلا كما لو كان الثقبُ لوضع عصاً تُمسكُ بها كمثل صورة الخيال التي يلعبُ بها؛ لأنها تبقى معه صورةً تامّةً، تأمل.

[٥٤٧٨] (قوله: أو لغير ذي روح) لقول "ابن عباس" للسائل: «فإن كنت لا بدّ فاعلاً فاصنع الشجرَ وما لا نفسَ له»، رواه "الشيخان" ^(٥)، ولا فرق في الشجر بين المثمر وغيره خلافاً

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٩.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٩/٢.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١٢٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٠/٢ - ٣١ باختصار.

(٥) أخرجه البخاري (٢٢٢٥) كتاب البيوع - باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك، ومسلم (٢١١٠) (٩٩) كتاب اللباس والزينة - باب تحريم تصوير صورة الخيران، وأحمد في "المسند" ٣٠٨/١ =

لأنَّهَا لَا تُعْبَدُ،.....

لـ "بجاهل"، "بحر"^(١).

[٥٤٧٩] (قوله: لَأَنَّهَا لَا تُعْبَدُ) أي: هذه المذكورات، وحينئذٍ فلا يحصل التشبه.

فإن قيل: عبَدَ الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء.

قلنا: عبَدَ عَيْنَهُ لَا تَمَثَّلُهُ، فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء، "معراج". أي: لَأَنَّهَا عَيْنٌ مَا عَبَدَ بخلاف ما لو صَوَّرَهَا واستقبل صورتها.

(قوله: فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء إلخ) سيأتي في الفروع أن غرس الأشجار في المسجد إن كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على المصلين ولا يفرق الصفوف، أو لنفع المسجد - بأن كان ذا نزع - لا بأس به، وإن كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره، أو يفرق الصفوف، أو كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اهـ. ولم يذكروا من موجبات كراهة الغرس كون الشجر يقع أمام المصلي، ولو كان ذلك مكروهاً لنقلوه، والقول بها يحتاج لنقل صريح عن أئمة المذهب وإن كان ما في "المعراج" من التعليل المذكور يفيدها، تأمل. ثم رأيت في "البنية" ما نصّه: ((قوله: ثم ستره أي: في حديث ((إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره وليدن منها)) أعم من أن تكون حائطاً أو سارية أو شجرة أو عوداً أو ما يجري مجراه، وقال "محمد": يستحب لمن يصلي في الصحراء أن يكون بين يديه شيء مثل عصا أو نحوها، فإن لم يجد يستتر بسارية أو شجرة)) اهـ. وهذا نص في عدم إلحاق الشجرة بالمثال في الكراهة المذكورة، تأمل. وفي "المصابيح" لـ "البغوي" من آخر باب السترة ما نصّه: ((وقال "المقداد بن الأسود": ما رأيت النبي ﷺ يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يصمد إليه صمداً)) اهـ.

= والطبراني (١٢٧٧٢) و(١٢٧٧٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٠/٧ كتاب الصداق - باب الرخصة فيما يوطأ من الصور أو يقطع رؤوسها، وابن حبان في "صحيحه" (٥٨٤٦) و(٥٨٤٨) كتاب الحظر والإباحة - باب الصور والمصورين. كلهم من حديث سعيد بن أبي الحسن رضي الله عنه، وفي الباب عن النضر بن أنس، وعكرمة رضي الله عنهما. (١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣١/٢ باختصار.

وخبر جبريل مخصوص بغير المهانة كما بسطه "ابن الكمال"، واختلف المحدثون...

[٥٤٨٠] (قوله: وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي ﷺ: «إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة» رواه "مسلم"^(١)، وهذا إشارة إلى الجواب عما يقال: إن كانت علة الكراهة فيما مر^(٢) كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة؛ لأن شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة ينبغي أن تكرر ولو كانت الصورة مهانة؛ لأن قوله: «ولا صورة» نكرة في سياق النفي فتعم، وإن كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكره إلا إذا كانت أمامه أو فوق رأسه.

والجواب: أن العلة هي الأمر الأول، وأما الثاني فيفيد أشد الكراهة، غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير [٢٨ق/٢] المهانة؛ لما روى "ابن حبان" و"النسائي"^(٣): «استأذن جبريل عليه السلام على النبي ﷺ، فقال: ادخل، فقال: كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير، فإن كنت لا بد فاعلاً فاقطع رؤوسها، أو اقطعها وسائد، أو اجعلها بسطاً»^(٤)، نعم يرد

(قول "الشارح": بغير المهانة) يعني: وأما المهانة التي توطأ بالأقدام أو لا يبالي بها فهي لا تمنع من دخول الملائكة، اهـ "سندي".

(١) أحمد ١٤٢/٦، ١٤٣، ١، ٢١٠، ٤ (٨١) كتاب اللباس والزينة - باب تحريم تصوير صورة الحيوان، وابن ماجه (٣٦٥١) كتاب اللباس - باب الصور في البيت، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٨٢/٤ كتاب الكراهية - باب الصور تكون في الثياب. كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي الباب عن علي، وميمونة، وابن عباس، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة، وأسامة بن زيد رضوان الله عليهم.

(٢) في المسائل المتقدمة من ص ١٦٥ - إلى ص ١٧٠.

(٣) أخرجه ابن حبان (٥٨٥٣) و(٥٨٥٤) كتاب الحظر والإباحة - باب الصور والمصورين، والنسائي ٢١٦/٨ كتاب الزينة - باب: ذكر أشد الناس عذاباً، وأحمد ٣٠٨/٢، وعبد الرزاق (١٩٤٨٨)، ومسلم (٢١١٢) كتاب اللباس - باب تحريم تصوير صورة الحيوان، وأبو داود (٤١٥٨) كتاب اللباس - باب في الصور، والترمذي (٢٨٠٦) كتاب الأدب - باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب، وقال: حديث حسن صحيح، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٠/٧ كتاب الصداق - باب الرخصة فيما يوطأ من الصور أو يقطع رؤوسها، كلهم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً. وفي الباب عن عائشة، وأبي طلحة رضي الله عنهما.

(٤) في "د" زيادة: ((واعترض بعض المحشين بأن هذا في كراهة جعل الصورة في البيت والكلام في كراهة الصلاة، ويظهر لي أن مرادهم أن ما يمنع دخول الملائكة تكره الصلاة عنده وما لا فلا، ثم رأيت في "المعراج" قال: (فإن كانت خلفه أو تحت رجله لا تكره الصلاة، ولكن تكره كراهية جعل الصورة في البيت لحديث جبريل عليه السلام، =

على هذا ما إذا كانت على بساطٍ في موضع السجود فقد مر^(١) أنه يكره مع أنها لا تمنع دخول الملائكة، وليس فيها تشبه؛ لأن عبدة الأصنام لا يسجدون عليها، بل يصيبنها ويتوجهون إليها، إلا أن يقال: فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع، وتعظيم لها إن سجد عليها. اهـ ملخصاً من "الحلية"^(٢) و"البحر"^(٣).

أقول: الذي يظهر من كلامهم أن العلة إما التعظيم أو التشبه كما قدمناه^(٤)، والتعظيم أعم كما لو كانت عن يمينه أو يساره أو موضع سجوده فإنه لا تشبه فيها، بل فيها تعظيم، وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهةً، ولهذا تفاوتت رتبته كما مر^(٥)، وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره، فعلم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت الصورة معظمةً، وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم أولى من التعليل بعدم الدخول؛ لأن التعظيم قد يكون عارضاً؛ لأن الصورة إذا كانت على بساطٍ مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول، ومع هذا لو صلى على ذلك البساط وسجد عليها تكره؛ لأن فعله ذلك تعظيم لها، والظاهر أن الملائكة لا تمتنع من الدخول بذلك الفعل العارض، وأمّا ما في "الفتح"^(٦) عن "شرح عتاب"^(٧): ((من أنها

- فيجب تنزيه مكان الصلاة عما يمنع دخول الملائكة لاستجماع الشرائط في جميع ذلك، أي: في جميع ما ذكرنا من صور الكراهة، فالكراهة ليست بمعنى راجع إلى الصلاة، كذا في "المبسوط". اهـ بلفظه. وحاصله: أنه يكره جعله الصورة في البيت إذا كانت مانعة دخول الملائكة إذا استجمعت الشرائط، بأن تكون كبيرة لذي روح لم يفصل عنها ما لا تعيش بدونها ولا مهانة، فحينئذ تكرر الصلاة عندها، وإلا فلا؛ لأن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لمنع الملائكة، ويجب تنزيه مكان الصلاة عما يمنع الملائكة فافهم)).

(١) الموقلة [٥٤٦٧] قوله: ((والأظهر الكراهة)).

(٢) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٧٣ أ - ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٢٩ - ٣٠.

(٤) الموقلة [٥٤٦٣] قوله: ((وليس ثوب فيه تماثيل)).

(٥) الموقلة [٥٤٦٧] قوله: ((والأظهر الكراهة)).

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١/٣٦٢.

(٧) لم نهتد إلى معرفته.

في امتناع ملائكة الرحمة بما على النّقّدين، فنفاه "عياض"، وأثبتّه "النووي"^(١).....

لو كانت خلفه أو تحت رجله لا تكره الصلاة، ولكن تكره كراهة جعل الصورة في البيت للحديث)) فظاهره الامتناع من الدخول ولو مهانة، وكراهة جعلها في بساط مفروش، وهو خلاف الحديث المخصّص كما مر^(٢).

[٥٤٨١] (قوله: في امتناع ملائكة الرحمة) قيّد بهم إذ الحفظة لا يفارقون الإنسان إلاّ عند الجماع والخلاء، كذا في "شرح البخاري"^(٣)، وينبغي أن يُراد بالحفظة ما هو [٢/٢٨ق/ب] أعم من الكرام الكائنين والذين يحفظونه من الجنّ، "نهر"^(٤). وانظر ما قدّمناه^(٥) قبل فصل القراءة.

[٥٤٨٢] (قوله: فنفاه "عياض") أي: وقال: ((إنّ الأحاديث مخصّصة))، "بحر"^(٦). وهو ظاهر كلام علمائنا، فإنّ ظاهره أنّ ما لا يؤثّر كراهة في الصلاة لا يكره إبقاؤه، وقد صرح في "الفتح"^(٧) وغيره: ((بأنّ الصورة الصغيرة لا تكره في البيت))، قال: ((ونقل أنّه كان على خاتم "أبي هريرة" ذبابتان))^(٨) اهـ.

ولو كانت تمنع دخول الملائكة كره إبقاؤها في البيت؛ لأنّه يكون شرّ البقاع، وكذا المهانة كما مر^(٩)، وهو صريح قوله في الحديث المار^(١٠): ((أو اقطعها وسائد، أو اجعلها بسطاً))، وأمّا ما مر^(١١) عن "شرح عتاب" فقد علمت ما فيه.

(١) انظر "شرح صحيح مسلم" للنووي ٣١٠/١٤ كتاب اللباس والزينة - باب تحريم تصوير صورة الحيوان.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) لم نعر على النقل في شروح البخاري التي بين أيدينا.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٦٥/أ.

(٥) المقولة [٤٤٧٣] قوله: ((وفارقه كاتب السيئات عند جماع وخلاء)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٠/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٦٣/١.

(٨) لم نجده فيما بين أيدينا من المصادر.

(٩) المقولة [٥٤٨٠] قوله: ((وخبر جبريل)).

(١٠) المقولة [٥٤٨٠] قوله: ((وخبر جبريل)).

(١١) المقولة [٥٤٨٠] قوله: ((وخبر جبريل)).

(و) كُرِهَ تنزيهاً (عُدَّ الْآيِ وَالسُّورِ وَالتَّسْبِيحُ.....)

(تنبيه)

هذا كله في اقتناء الصورة، وأمّا فعلُ التصوير فهو غيرُ جائزٍ مطلقاً؛ لأنّه مضاهاةٌ لخلقِ الله تعالى كما مرَّ^(١).

(خاتمة)

قال في "النهر"^(٢): ((جَوَّزَ في "الخلاصة"^(٣) لِمَنْ رَأَى صُورَةً في بَيْتٍ غَيْرِهِ أَنْ يَزِيلَهَا، وَيَنْغِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ مَصُورًا فَلَا أَجْرَ لَهُ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ مَعْصِيَّةً، كَذَا عَنْ "مُحَمَّدٍ"، وَلَوْ هَدَمَ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرٌ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ خَالِيًا عَنْهَا)) اهـ.

وسياتي^(٤) في باب متفرقات البيوع متناً وشرحاً ما نصّه: ((اشترى ثوراً أو فرساً من خَزَفٍ لِأَجْلِ اسْتِنَاسِ الصَّبِيِّ لَا يَصَحُّ، وَلَا قِيَمَةٌ لَهُ، فَلَا يَضْمَنُ مُتْلِفُهُ، وَقِيلَ بِخِلَافِهِ: يَصَحُّ وَيَضْمَنُ، "قَنِيَّةٌ". وَفِي آخِرِ حَظَرِ "الْمُحْتَبَى" عَنْ "أَبِي يُوسُفَ": يَجُوزُ بَيْعُ اللَّعْبَةِ، وَأَنْ يَلْعَبَ بِهَا الصَّبِيانُ)) اهـ.

[٥٤٨٣] (قوله: وكره تنزيهاً) كذا عزاه في "البحر"^(٥) إلى "الحلبة"^(٦) لـ "ابن أمير حاج"، ثم قال: ((لَكِنْ ظَاهِرُ قَوْلِ "النَّهْيَةِ": لَا يَبَاحُ أَنَّهَا تَحْرِيمِيَّةٌ))، وَأَجَابَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((بَأَنَّ الْمَكْرُوهَ تَنْزِيهًا غَيْرُ مَبَاحٍ))، أَي: غَيْرُ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ، وَاعْتَرَضَهُ "الرَّمْلِيُّ": ((بَأَنَّ الْغَالِبَ إِطْلَاقُهُمْ غَيْرَ الْمَبَاحِ عَلَى الْمَحْرَمِ أَوِ الْمَكْرُوهِ تَحْرِيمًا وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى مَا ذُكِرَ)).

(١) المقولة [٥٤٦٣] قوله: ((وليس ثوب فيه تماثيل)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/أ.

(٤) انظر المقولة [٢٤٨٧٤] قوله: ((من خزف)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣١/٢.

(٦) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٦٣/ب.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب.

باليد في الصلاة مطلقاً) ولو نفلاً، أمّا خارجها فلا يكره.....

قلت: ويؤيدُهُ قولُ "الدرر"^(١): ((لنهي عنه))، لكن قال محشيهِ "نوح أفندي": ((لم أحدِ النهي عنه صريحاً فيما عندي من الكتب)) اهـ.

ولذا اقتصرَ غيره على التعليل بأنّه ليس من أفعال الصلاة، ولو كان فيه نهْيٌ خاصٌّ لذكره، نعم ذكرَ في "الحلبة"^(٢) فيما رواه "الأصبهاني"^(٣): «نهى رسول الله ﷺ عن عدّ الآي [٢/٢٩ق/أ] في المكتوبة، ورخصَ في السُّبحة»، أي: النافلة، لكن قال في "الحلبة"^(٤): ((إن ثبت هذا ترجَّح القولُ بعدم الكراهة في النافلة، وإلاّ ترجَّح القولُ بعدمها مطلقاً مراداً بها التنزيهية)) اهـ. وحيث لا نهْيٌ ثابتٌ يتعيَّن تأويلُ ما في "النهاية" بما في "النهر"^(٥)، ولذا مشى عليه "الشارح"، فتدبّر.

[٥٤٨٤] (قوله: باليد) أي: بإصبعه أو بسبحةٍ يُمسِكُها كما في "البحر"^(٦).

[٥٤٨٥] (قوله: ولو نفلاً) بيانٌ للإطلاق، وهذا باتِّفاق أصحابنا في ظاهر الرواية، وعن صاحبين في غير ظاهر الرواية، عنهما: أنّه لا بأس به، وقيل: الخلافُ في الفرائض، ولا كراهة في النوافل اتِّفاقاً، وقيل: في النوافل، ولا خلافٌ في الكراهة في الفرائض، "نهر"^(٧).

[٥٤٨٦] (قوله: فلا يكره) هذا ظاهرُ الرواية، وهو الأصحُّ، وكرهه بعضهم، "نهر"^(٨). ويدلُّ

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٠٨/١.

(٢) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٦٣ق/أ.

(٣) أخرجه أبو موسى الأصبهانيّ كما في "البنية" ٥٥٦/١ من حديث مكحول عن أبي أنامة ووائلته بن الأسقع رضي الله عنهما، وقال الثَّهَوَنِيُّ في "إعلاء السنن" ١١٣/٥: ((ولم أقف على سنده ولكن فقهاءنا عملوا به)).

(٤) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٦٣ق/ب.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣١/٢.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب بتصرف.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب.

كعدوّ بقلبه أو بغمزه أنامله، وعليه يُحمَلُ ما جاء من صلاة التسبيح.
(فرغ) لا بأس باتخاذ المسبحة لغير رياء كما بسطه في "البحر".....

للأوّل ما أخرجه "الترمذي"، وحسّن "النووي" إسناده^(١) عن "سيرة" قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «عليكن بالتسبيح والتقديس، واعقدن بالأنامل، فإنهن مسؤولات مستطقات، ولا تغفلن فتتسبن الرحمة»، وتأمّله في "الحلية"^(٢).

[٥٤٨٧] (قوله: كعدوّ (الخ) أي: في الصلاة، وهذا محترز قوله: ((باليد))، قال في "البحر"^(٣): ((أمّا الغمز برؤوس الأصابع، أو الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفاقاً، والعدوّ باللسان مفسدٌ اتفاقاً)) اهـ.

وما قيل من أنه يكره بالقلب لإخلاله بالخشوع ففيه نظر ظاهر كما في "الحلية"^(٤).

مطلب: الكلام على اتخاذ السبحة

[٥٤٨٨] (قوله: لا بأس باتخاذ المسبحة) بكسر الميم: آلة التسبيح، والذي في "البحر"^(٥) و"الحلية"^(٦) و"الخرائ" ^(٧) بدون ميم، قال في "المصباح"^(٨): ((السبحة: خرزات منظومة))، وهو

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٨٣) كتاب الدعوات - باب في فضل التسبيح والتهليل والتقديس، وقال: هذا حديث غريب، وأخرجه أحمد ٣٧١، ٣٧٠/٦، وأبو داود (١٥٠١) كتاب الصلاة - باب التسبيح بالخصى، والحاكم في "المستدرک" ٥٤٧/١ وسكت عنه، والطبراني في "المعجم الكبير" ٧٤، ٧٣/٢٥، وابن حبان (٨٤٢) كتاب الرقائق - باب الأذكار، وحسّن إسناده النووي في "الأذکار" ص ١٤٤ - باب مختصر في أحرف مما جاء في فضل الذكر غير مقيد بوقت.

(٢) انظر "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٦٤/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٣١.

(٤) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٦٣/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٣١.

(٦) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٦٤/أ.

(٧) "الخرائ": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة - فصل فيما يكره ١/١٢١ ب.

(٨) "المصباح": مادة ((سبح)) باختصار.

يقتضي كونها عربيةً، وقال "الأزهري"^(١): ((كلمة مولدةٌ، وجمعها مثل: غُرْفَةٌ وغُرْفِي)) اهـ.
 والمشهورُ شرعاً إطلاقُ السُّبْحَةِ بالضمِّ على النافلة، قال في "المغرب"^(٢): ((لأنَّه يُسَبِّحُ
 فيها))، ودليلُ الجواز ما رواه "أبو داود" و"الترمذي" و"النسائي" و"ابن حبان" و"الحاكم" - وقال:
 ((صحيحُ الإسناد))^(٣) - عن "سعد بن أبي وقاصٍ" أنه دخلَ مع رسول الله ﷺ على امرأةٍ وبين
 يديها نوى أو حصيٌ تسبِّحُ به، فقال: ((أُخْبِرْكِ بما هو أيسرُ عليك من هذا، أو أفضلُ؟)) فقال:
 ((سبحانُ الله عددَ ما خلقَ في السماء، وسبحانُ الله عددَ [٢/٢٩ق] ما خلقَ في الأرض،
 وسبحانُ الله عددَ ما بين ذلك، وسبحانُ الله عددَ ما هو خالقٌ، والحمدُ لله مثلَ ذلك، واللهُ أكبرُ
 مثلَ ذلك، ولا إلهَ إلاَّ الله مثلَ ذلك، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله مثلَ ذلك))، فلم ينهها عن ذلك،
 وإنما أرشدَها إلى ما هو أيسرُ وأفضلُ، ولو كان مكروهاً لَبَيَّنَ لها ذلك، ولا تريدُ السُّبْحَةَ على
 مضمون هذا الحديث إلاَّ بضمِّ النوى في خيطٍ، ومثلُ ذلك^(٤) لا يظهرُ تأثيره في المنع، فلا جرمَ أنَّ
 نُقِلَ اتِّخَاذُهَا والعملُ بها عن جماعةٍ من الصوفيةِ الأخيارِ وغيرهم، اللهمَّ إلاَّ إذا ترتَّبَ عليه رياءٌ
 وسمعةٌ فلا كلامَ لنا فيه، وهذا الحديثُ أيضاً يشهدُ لأفضليَّةِ هذا الذكرِ المخصوصِ على ذكرٍ مجرَّدٍ

(١) "تهذيب اللغة": مادة (سبح) ((سبح)).

(٢) "المغرب": مادة (سبح) ((سبح)).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٠٠) كتاب الصلاة - باب التسييح بالخصي، والترمذي (٣٥٦٨) كتاب الدعوات - باب

في دعاء النبي ﷺ وتعوذه دبر كل صلاة، وقال: حديث حسن غريب من حديث سعد، والنسائي في "عمل اليوم
 والليلة" كما في "النخبة" ٣/٣٢٥ عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، عن ابن وهب، به، والحاكم
 في "المستدرک" ١/٥٤٧ - ٥٤٨ واصله، ووافقه الذهبي، والبغوي في "شرح السنة" (١٢٧٩)، والطبراني
 في "الدعاء" (١٧٣٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٣٧) كتاب الرقائق - باب الأذكار. وفي الباب عن صفية رضي
 الله عنها عند الترمذي (٣٥٥٤)، والطبراني في "الكبير" ٢٤/٧٤ - ٧٥، والحاكم في "المستدرک" ١/٥٤٧ وفي سنده
 ضعف. وعن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) من (ولا تريد) إلى (ومثل ذلك) ساقط من "٢".

(لا) يكره (قتلُ حيَّةٍ أو عقربٍ) إنْ خافَ الأذى؛.....

٤٣٧/١ عن هذه الصيغة ولو تكررَ يسيراً، كذا في "الحلبة"^(١) و"البحر"^(٢).
 [٥٤٨٩] (قوله: لا يكره قتلُ حيَّةٍ أو عقربٍ) لخبر "الشيخين"^(٣): «اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب»، "نهر"^(٤). وأما قتلُ القملة والبرغوث فسيأتي^(٥).
 [٥٤٩٠] (قوله: إنْ خافَ الأذى) أي: بأن مرَّت بين يديه وخاف الأذى، وإلاَّ فيكره، "نهاية". وفي "البحر"^(٦) عن "الحلبة"^(٧): ((ويستحبُّ قتلُ العقرب بالنعل اليسرى إنْ أمكنَّ؛ لحديث "أبي داود"^(٨)) كذلك، ويقاسُ عليه الحية)).

(١) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٦٤ أ - ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣١/٢.

(٣) أخرجه الطيالسي (٢٥٣٨) و (٢٥٣٩)، وأحمد ٢٣٣/٢ و ٢٤٨ و ٢٨٤ و ٤٩٠، وعبد الرزاق (١٧٥٤)، وأبو داود (٩٢١) كتاب الصلاة - باب العمل في الصلاة، والترمذي (٣٩٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والنسائي ١٠/٣ كتاب السهو - باب قتل الحية والعقرب في الصلاة، وابن ماجه (١٢٤٥) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة، والدارسي ٣٥٤/١ كتاب الصلاة - باب قتل الحية والعقرب في الصلاة، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٦٩) كتاب الصلاة - باب الأمر بقتل الحية والعقرب في الصلاة، والحاكم في "المستدرک" ٢٥٦/١ و (٢٣٥٢) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وفي الباب عن ابن عباس، وأبي رافع رضي الله عنهم، ولم يخرج الشيخان هذا الحديث كما ادعى صاحب "النهر" ونقله عنه ابن عابدين.!!!

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب.

(٥) المقولة [٥٥٠٦] قوله: ((كتعرض لقملة... إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٢/٢.

(٧) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/١٦٦ ب.

(٨) في "المراسيل" ص ١٢ - برقم (٤٥)، وقال: سليمان بن موسى لم يُذكر العَدْوِيُّ وهو منقطع.

إذ الأمر للإباحة؛ لأنه منفعة لنا، فالأولى ترك الحية البيضاء لخوف الأذى (مطلقاً) ولو بعمل كثير.....

١٥٤٩١ (قوله: إذ الأمر للإباحة) جواب عما يقال: لم لم يكن قتلها مستحباً للأمر بالقتل؟! "ط" (١).

١٥٤٩٢ (قوله: فالأولى إلخ) أي: حيث كان الأمر بالقتل لمنفعتنا فما يحس منه الأذى الأولى تركه، وهو قتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية؛ لأنها جان لقوله عليه الصلاة والسلام: «أقتلوا ذا الطفتين والأبتر، وإياكم والحية البيضاء فإنها من الجن» (١) كما في "المحيط"، وقال "الطحاوي" (٢): ((لا بأس بقتل الكل؛ لأن النبي ﷺ عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته (٣)،

(قوله: لم لم يكن قتلها مستحباً للأمر إلخ) أي: أو واجباً، وحاصل الجواب أن هذا الأمر معلول بدفع الأذى عن المصلي، فيكون أمر إرشاد، فيفيد الإباحة وعدم الكراهة. (قوله: أن لا يدخلوا بيوت أمته) وإذا دخلوا لم يظهروا لهم، فإذا دخلوا إلخ، كذا ذكره في "البحر" وغيره.

(قول "الشارح": ولو بعمل كثير) أي: ولا تفسد به أيضاً، وإلا فعدم الكراهة مطلقاً محل اتفاق، وحينئذ يتم الاستدراك بما قاله "الحلي".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٤/١ بتصرف

(٢) أخرجه أبو داود (٥٢٥٢) كتاب الأدب - باب قتل الحيات بلفظ: ((أقتلوا الحيات وأقتلوا ذا الطفتين والأبتر فإنهما يَتَمَسَّكَانِ الْبَصَرَ وَيُسَوِّطَانِ الْعَجَل)) (من غير زيادة: ((وإياكم والحية البيضاء))), وابن ماجه (٣٥٣٥) كتاب الطب - باب قتل ذي الطفتين، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٩٣١)، وابن حبان (٥٦٣٨) كتاب الحظر والإباحة - باب قتل الحيوان.

(٣) "مشكل الآثار": ٣٧٥/٧.

(٤) أخرجه أبو داود (٥٢٦٠) كتاب الأدب - باب في قتل الحيات، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه أن رسول الله ﷺ سئل عن حيات البُيُوت فقال: ((إذا رأيتم منهن شيئاً في مساكينكم فقولوا: أنشدكن العهد الذي أخذ عليكن نوح، أنشدكن العهد الذي أخذ عليكن سليمان أن لا تؤذونا، فإن عُذُنَا فاقتلوهن)). والنبي الذي أخذ العهد هو سليمان بن داود عليهما السلام.

على الأظهر، لكن صحَّح "الحلي" الفساد (و) لا تكره (صلاة).....

فإذا دخلوا فقد نقضوا العهد، فلا ذمّة لهم، والأولى هو الإعذار والإنذار، فيقال: ارجع بإذن الله، فإن أبى قتله)) اهـ. يعني: الإنذار في غير الصلاة، "بحر"^(١).

قال في "الحلية"^(٢): ((ووافق "الطحاوي" غير واحد، آخرهم شيخنا - يعني: "ابن الهمام"^(٣) - فقال: والحق أنّ الحلّ ثابت، إلّا أنّ الأولى الإمساك عمّا فيه علامة الجنّ لا للحرمة، بل لدفع الضرر المتوهم [٢/٣٠ ق/١] من جهتهم اهـ. والطفتان بضمّ الطاء المهمل وإسكان الفاء: الخطّان الأسودان على ظهر الحيّة، والأبتر: الأفعى، قيل: هو جنس كأنه مقطوع الذنب، وقيل: صنف أزرق مقطوع الذنب، إذا نظرت إليه الحامل ألقت)) اهـ.

[٥٤٩٣] (قوله: على الأظهر) كذا قاله الإمام "السرخسي"^(٤)، وقال: ((لأنّه عمل رخص فيه للمصلّي، فهو كالشيء بعد الحدث))، "بحر"^(٥).

[٥٤٩٤] (قوله: لكن صحَّح "الحلي" الفساد) حيث قال تبعاً لـ "ابن الهمام"^(٦): ((فالحقّ فيما يظهر هو الفساد، والأمر بالقتل لا يستلزم صحّة الصلاة مع وجوده كما في صلاة الخوف، بل الأمر في مثله لإباحة مباشرته وإن كان مفسداً للصلاة)) اهـ.

ونقل كلام "ابن الهمام" في "الحلية"^(٨) و"البحر"^(٩) و"النهر"^(١٠)، وأقرّوه عليه، وقالوا: ((إنّ

(قوله: كما في صلاة الخوف) حيث تفسد بالقتال فيها ولا إثم.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٢/٢.

(٢) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٦٧ ب.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٦٤/١.

(٤) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/١٩٤.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٣/٢.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ٣٥٤ ص باختصار.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٦٤/١.

(٨) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/١٦٦ ب.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٣/٢.

(١٠) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٥ ب.

إلى ظَهَرٍ قَاعِدٍ) أو قائمٍ ولو (يتحدَّثُ) إِلَّا إِذَا خِيفَ الغَلَطُ بِجَدِيثِهِ (و) لا إلى (مصحفٍ أو سيفٍ.....

ما ذكره "السرخسي" ردّه في "النهاية" بأنّه مخالف لما عليه عامّة رواة شروح "الجامع الصغير" و"مبسوط شيخ الإسلام" من أنّ الكثير لا يباح). اهـ.

[٥٤٩٥] (قوله: إلى ظَهَرٍ قَاعِدٍ إلخ) قيّد بالظَّهَرِ احترازاً عن الوجه، فإنّها تكره إليه كما مرّ^(١)، وفي قوله: ((يتحدّثُ)) إمّا إلى أنّه لا كراهة لو لم يتحدّث بالأوّل، ولذا زاد "الشارح": ((ولو))، وفي "شرح المنية"^(٢): ((أفاد به نفي قول من قال بالكراهة بحضرة المتحدّثين، وكذا بحضرة النائمين، وما روي عنه عليه الصلاة والسلام: «لا تصلّوا خلف نائم ولا متحدّث»^(٣)، وصحّ عن عائشة" رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من صلاة الليل كلّها وأنا معترضة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يُوترَ أيقظني فأوترت» روياه في "الصحيحين"^(٤)، وهو يقتضي أنّها كانت

(١) المقلوبة [٥٤٣٤] قوله: ((وصلاته إلى وجه إنسان)).

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٨ باختصار.

(٣) أخرجه أبو داود (٦٩٤) كتاب الصلاة - باب الصلاة إلى المتحدّثين والنائم، وابن ماجه (٩٥٩) كتاب الصلاة - باب من صلّى وبينه وبين القبلة شيء، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٩/٢ كتاب الصلاة - باب من كره الصلاة إلى نائم أو متحدّث. وقال الزيلعي في "نصب الراية" ٩٦/٢: ((في سند أبي داود رجل مجهول، وفي سند ابن ماجه أبو المقدم هشام بن زياد البصري لا يحتج بجديته))، وقال الخطّابي في "معالم السنن" ٤٤٥/١-٤٤٦: ((هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ لضعف سنده)) وبسط القول فيه. (هامش "سنن أبي داود"). وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد ٢٣١/٦، والبخاري (٥١٢) كتاب الصلاة - باب الصلاة خلف النائم، و(٩٩٧) كتاب الوتر - باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر، ومسلم (٥١٢) (٢٦٨) كتاب الصلاة - باب الاعتراض بين يدي المصلي، وأبو داود (٧١١) كتاب الصلاة - باب من قال: المرأة لا تقطع الصلاة، وابن خزيمة (٨٢٣) كتاب الصلاة - باب ذكر البيان على توهين خير محمد بن كعب، و(٨٢٤) باب ذكر البيان أن النبي ﷺ إنّما كان يوقظها إذا أراد الوتر لتوتر عائشة رضي الله عنها أيضاً، وابن حبان (٢٣٤٤) و(٢٣٤٧) كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره.

مطلقاً أو شَمَعَ أو سراج) أو نارٍ تَوْقَدُ؛.....

نائمة، وما في "مسند البرار"^(١): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُ أَنْ أُصَلِّيَ إِلَى النَّيَامِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ» فهو محمولٌ على ما إذا كانت لهم أصواتٌ يخافُ منها التغليطُ أو الشغلُ، وفي النَّائِمِينَ إذا خاف ظهورَ شيءٍ يضحكه)) اهـ.

[٥٤٩٦] (قوله: مطلقاً) أي: معلقاً أو غيرَ معلقٍ، وأشار به إلى أَنَّ قول "الكنز"^(٢) وغيره: ((معلقٍ)) غيرُ قيدٍ، وفي "شرح المنية"^(٣): [٢/٣٠ ق/ب] ((وجهُ عدم الكراهة: أَنَّ كراهة استقبال بعض الأشياء باعتبار التشبُّه بعبادها، والمصحفُ والسيفُ لم يُعبدُهما أحدٌ، واستقبالُ أهل الكتاب للمصحف للقراءة منه لا للعبادة، وعند "أبي حنيفة" يكرهُ استقبالُهُ للقراءة، ولذا قِيدَ بكونه معلقاً، وكونُ السيف آلةَ الحربِ مناسبٌ لحالِ الابتهاالِ إلى الله تعالى؛ لأنها حالُ المحاربة مع النفس والشيطان، وعن هذا سُمِّيَ المحاربُ)) اهـ.

[٥٤٩٧] (قوله: أو شَمَعَ) بفتح الميم على الأوجه، والسكونُ ضعيفٌ مع أَنَّهُ المستعملُ، قاله "ابن قتيبة"^(٤)، وعدمُ الكراهة هو المختارُ كما في "غاية البيان"، وينبغي الاتفاقُ عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتادُ في ليالي رمضان، "بحر"^(٥). أي: في حقِّ الإمام، أمَّا المقابلُ لها من القوم فلحقُّه الكراهةُ على مقابل المختار، "رملِي".

(قوله: وما في "مسند البرار" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (الخ) ذَكَرَ "السندي": ((أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ "أَبُو دَاوُدَ" عَنْ "ابْنِ عَبَّاسٍ" مَرْفُوعاً، وَرَوَاهُ "الطَّبْرَانِيُّ" عَنْ "أَبِي هُرَيْرَةَ" مَرْفُوعاً أَيْضاً))، وَذَكَرَ: ((أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ "مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ"، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْإِجْتِهَادِ بِهِ، فَلَا يَرِدُ، أَوْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ)) إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُحَشِّي.

(١) لم نجده في القسم المطبوع منه، وانظر تخريج الحديثين السابقين.

(٢) انظر "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٥٤/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٩.

(٤) "آداب الكاتب": ص ٤٢٢، ص ٥٢٧، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدُّنُورِيُّ (ت ٢٧٦هـ). ("وفيات

الأعيان" ٤٢/٣، "بغية الوعاة" ٦٣/٢)

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٤/٢ بتصرف.

لأنَّ المحسوس إنما تعبدُ الجمرَ لا النارَ الموقدة، "قنية"^(١) (أو على بساطٍ فيه تماثيلُ إن لم يسجدْ عليها) لما مرَّ.
 (فروغ) يكره اشتغال الصمَّاء،.....

[٥٤٩٨] (قوله: لأنَّ المحسوسَ إلخ) علةٌ للثلاثة قبله، "ط"^(٢).

[٥٤٩٩] (قوله: "قنية"^(٣)) ذكرَ ذلك في "القنية" في كتاب الكراهية، ونصّه: ((الصحيحُ أنه لا يكره أن يَصْلِيَ وبين يديه شمعٌ أو سراجٌ؛ لأنَّه لم يعبُدْهما أحدًا، والمحسوسُ يعبدون الجمرَ لا النارَ الموقدة، حتى قيل: لا يكره إلى النارِ الموقدة)) اهـ.

وظاهره: أنَّ المراد بالموقدة التي لها لَهَبٌ، لكنَّ قال في "العناية"^(٤): ((إنَّ بعضهم قال: تكره إلى شمعٍ أو سراجٍ كما لو كان بين يديه كانونٌ فيه جمرٌ أو نارٌ موقدة)) اهـ.
 وظاهره: أنَّ الكراهة في الموقدة متفقٌ عليها كما في الجمر، تأمل.

[٥٥٠٠] (قوله^(٥): لما مرَّ^(٦)) علةٌ لعدم الكراهة، وهو كونُها مهانةً، "ح"^(٧).

[٥٥٠١] (قوله: يكره اشتغال الصمَّاء) لنهيهِ عليه الصلاة والسلام عنها^(٨)، وهي أن يأخذَ

(قوله: وظاهره أنَّ المراد بالموقدة إلخ) نعم ظاهره ذلك، ولكنَّ ظاهره أيضاً أنَّ عدم الكراهة فيها قولٌ ضعيفٌ، وما في "العناية" لا يقتضي أنَّها متفقٌ عليها، بل يصحُّ التشبيه على جعل الكراهة على القول المعتمد.

(١) في "و": ((فتنبه)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة - ٢٧٥/١.

(٣) "القنية": كتاب الكراهية ق ٦٦/أ.

(٤) "العناية": كتاب الصلاة - فصل: مكروهات المصلي ٣١٣/١ بتصرف يسير (هامش "فتح القدير").

(٥) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

(٦) ص ١٦٧ - "در".

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٩١/أ بتصرف.

(٨) أخرجه أحمد ٦/٣ و ١٣ و ٤٦ و ٦٦ و ٩٦، والبخاري (٣٦٧) كتاب الصلاة - باب ما يستر من العورة، و (١٩٩١)

كتاب الصوم - باب صوم يوم الفطر، ومسلم (٢٠٩٩) كتاب اللباس - باب النهي عن اشتغال الصمَّاء والاحتباء =

والاعتجارُ، والتلثمُ، والتنخُّمُ.....

بشوبه فيخللُ به جسدهُ كُلُّه من رأسه إلى قدمه، ولا يرفعُ جانباً يُخْرِجُ يدهُ منه، سُمِّيَ به لعدم منفذٍ يُخْرِجُ منه يدهُ كالصخرة الصماء، وقيل: أنْ يشتملَ بشوبٍ واحدٍ ليس عليه إزارٌ، وهو اشتمالُ اليهود، "زيلعي"^(١). وظاهرُ التعليلِ بالنهاي أنَّ الكراهةَ تحريميَّةٌ كما مرَّ^(٢) في نظائره.

[٥٥٠٢] (قوله: والاعتجارُ) لنهي النبي ﷺ عنه^(٣)، وهو شدُّ الرأسِ أو تكويرُ عمامته على رأسه، وتركُ وسطه مكشوفاً، وقيل: أنْ يَتَنَقَّبَ بعمامته فيغطِّي أنفه إمَّا للحِرِّ أو للبرد أو للتكبر، "إمداد"^(٤). وكراهته تحريميَّةٌ أيضاً إمَّا مرَّ^(٥).

[٥٥٠٣] (قوله: و التلثمُ) وهو تغطيةُ الأنفِ والفسم في الصلاة؛ [٢/٣١/أ] لأنَّه يشبهُ فعلَ المحوس حالَ عبادتهم النيرانَ، "زيلعي"^(٦). ونقل "ط"^(٧) عن "أبي السعود"^(٨): ((أنَّها تحريميَّة)).

[٥٥٠٤] (قوله: والتنخُّمُ) هو إخراجُ النخامة بالأنفِ الشديد لغير عذرٍ، وحكمه كالاستنجح في تفصيله كما في "شرح المنية"^(٩)، أي: فإنْ كان بلا عذرٍ وخرَجَ به حرفان أو أكثرُ أفسدَ، وفي بعض النسخ: ((والتنخُّمُ))، والمرادُ به لبسُ الخاتم في الصلاة بعملٍ قليلٍ.

= في ثوب واحد، وأبو داود (٢٤١٧) كتاب الصوم - باب في صوم العيدين، والترمذي (٢٧٦٧) كتاب الأدب - باب ما جاء في الكراهية في ذلك، وقال: هذا حديث صحيح، والنسائي ٢١٠/٨ كتاب الزينة - باب النهي عن اشتمال الصماء، وابن ماجه (٣٥٥٩) و (٣٥٦٠) كتاب اللباس - باب ما نهى عنه من اللباس. كلُّهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) "تبين الخفائِق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٦٤/١ بتصرف.

(٢) المقولة [٥٣٩٨] قوله: ((أي إرساله بلا لبس معتاد)).

(٣) أورده الهيثمي في "المجمع" ٨٣/٢ كتاب الصلاة - باب وضع الثوب على الأنف في الصلاة، وعزاه إلى الطبراني في "الكبير" و"الأوسط"، وفيه ابن لُيْثَة، وفيه كلام، وذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" ٥١٩/٧ (٢٠٠٤٣) وعزاه كذلك إلى الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في المكروهات ق ١٨٧/أ.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "تبين الخفائِق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٦٤/١.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٥/١ بتصرف.

(٨) "فتح العين": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٢٤٣/١.

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلاة ص ٣٥٢.

وكلُّ عملٍ قليلٍ بلا عذرٍ كتعرُّضٍ لَقَمْلَةٍ قبل الأذى، وتركُ كلِّ سَنَةٍ ومستحبٍّ،...

[٥٥٠٥] (قوله: وكلُّ عملٍ قليلٍ إلخ) تقدّم^(١) الفرقُ بينه وبين الكثير.

[٥٥٠٦] (قوله: كتعرُّضٍ لَقَمْلَةٍ إلخ) قال في "النهر"^(٢): ((ويكره قتل القمل عند "الإمام"، وقال "محمد": القتل أحبُّ إليَّ، وأيُّ ذلك فعَل لا بأس به، ولعلَّ "الإمام" إنما اختارَ الدفن لما فيه من التنزه عن إصابة الدم يدَ القاتل أو ثوبَهُ وإن كان معفوًّا عنه، هذا إذا تعرَّضت القملة ونحوها بالأذى، وإلاَّ كره الأخذَ فضلاً عن غيره، وهذا كُلُّه خارجُ المسجد، أمَّا فيه فلا بأس بالقتل بشرطٍ تعرُّضها له بالأذى، ولا يطرحُها في المسجد بطريق الدفن أو غيره إلاَّ إذا غلبَ على ظنِّه أنَّه يظفرُ بها بعد الفراغ من الصلاة، وبهذا التفصيل يحصلُ الجمعُ بين ما سبقَ عن "الإمام" أنَّه يدفنها في الصلاة - أي: في غير المسجد - وبين ما رُوِيَ عنه أنَّه لو دفنَها في المسجد أساءَ)) اهـ.

وفي "الإمداد"^(٣) عن "النبوع" لـ "السيوطي"^(٤) عن "ابن العماد": ((طرحُ القمل في المسجد إنَّ كان ميتاً حَرْمٌ لنجاسته، وإنَّ كان حيًّا ففي كتب المالكيَّة كذلك؛ لأنَّ فيه تعذيباً له بالجوع بخلاف البرغوث؛ لأنَّه يأكلُ التراب، وعلى هذا يجرُمُ طرح القمل حيًّا في غير المسجد أيضاً)) اهـ.

قال في "الإمداد"^(٥): ((والمصرَّحُ به في كتبنا أنَّه لا يجوزُ إلقاء قشر القملة في المسجد)) اهـ.

قلت: الظاهرُ أنَّ العلةَ تقذيرُ المسجد، وإلاَّ فالمصرَّحُ به عندنا أنَّ ما لا نفسَ له سائلةٌ إذا مات في الماء لا ينجسه.

مطلبٌ في بيان السَنَةِ والمستحبِّ والمندوب والمكروه وخلافِ الأولى

[٥٥٠٧] (قوله: وتركُ كلِّ سَنَةٍ ومستحبٍّ) السَنَةُ قسمان: سَنَةٌ هُدى وهي المؤكَّدة، وسَنَةٌ

(١) المقولة [٥٢٩٢] قوله: ((وفيه أقوال خمسة أصحها ما لا يشك... إلخ)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٥/ب بتصرف.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في المكروهات ق ١٩٠/أ بتصرف.

(٤) "النبوع فيما زاد على الروضة من الفروع": لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي

الشافعي (ت ٩١١ هـ). ("كشف الظنون" ٢/٢٠٥٢، "الضوء اللامع" ٤/٦٥، "النور السافر" ص ٥٤-).

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في المكروهات ق ١٩٠/أ.

زوائد، والمستحبُّ غيرُه وهو المندوبُ، أو هما قسمان، وقد يُطلقُ عليه سنَّةٌ، وقدَّمنا^(١) تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء، قال في [٢/٣١ ب] "البحر"^(٢) عند قوله: ((وعلى بساطٍ فيه تصاویرُ)) ((الحاصلُ أنَّ السنَّةَ إنَّ كانت مؤكَّدةً قويَّةً لا يبعدُ كونُ تركها مكروهاً تحريمًا، وإنَّ كانت غيرَ مؤكَّدةٍ فتركها مكروهٌ تنزيهًا، وأمَّا المستحبُّ أو المندوبُ فينبغي أن لا يكره تركه أصلًا لقولهم: يُستحبُّ يومَ الأضحى أن لا يأكل أولًا إلَّا من أضحيته، ولو أكلَ من غيرها لم يكره، فلم يلزم من ترك المستحبِّ ثبوتُ الكراهة، إلَّا أنَّه يُشكَلُ عليه قولهم: المكروهُ تنزيهًا مرجعهُ إلى خلاف الأولى، ولا شكَّ أنَّ تركَ المستحبِّ خلافُ الأولى)) اهـ.

أقول: لكنَّ صرَّحَ في "البحر"^(٣) في صلاة العيد عند مسألة الأكل: ((بأنَّه لا يلزمُ من ترك المستحبِّ ثبوتُ الكراهة؛ إذ لا بدَّ لها من دليلٍ خاصِّ)) اهـ.

وأشارَ إلى ذلك في "التحرير"^(٤) الأصولي: ((بأنَّ خلافَ الأولى ما ليس فيه صيغةٌ نهيةٌ كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تنزيهًا)) اهـ.

والظاهر: أنَّ خلافَ الأولى أعمُّ، فكلُّ مكروهٍ تنزيهًا خلافُ الأولى ولا عكس؛ لأنَّ خلافَ الأولى قد لا يكونُ مكروهًا حيث لا دليلٌ خاصُّ كترك صلاة الضحى، وبه يظهرُ أنَّ

(قوله: إلَّا أنَّه يُشكَلُ عليه قولهم: المكروهُ تنزيهًا إلخ) ويشكَلُ على قولهم: ((تركُ السنَّة يقتضي الكراهة)) ما قالوه: إنَّ السنَّةَ في رمي جمرة العقبة أنَّ يكون بعد طلوع الشمس إلى الزَّوال، ومن الفجر إلى الشمس ومن الزَّوال إلى الغروب مباحٌ، ومن الغروب إلى الفجر مكروهٌ، فلم يجعلوه مكروهًا قبل الشمس ولا بعد الزَّوال مع أنَّ فيه تركُ السنَّة، كذا ذكره "السندي" عن "الرحمتي"، ولم يُجب جوابًا كافيًا.

(١) المقولة [٩٩٥] قوله: ((ويسمى مندوبًا وأدبًا)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٤/٢ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة ١٧٦/٢.

(٤) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث مسألة: اختلف في لفظ المأمور به في المندوب ص ٢٥٧ - بتصرف.

وحملُ الطفل، وما وردَ نسخٌ بحديث: ((إنَّ في الصلاة لشُغلاً)).....

كون^(١) ترك المستحبِّ راجعاً إلى خلاف الأولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً إلا بنهي خاص؛ لأنَّ الكراهة حكمٌ شرعيٌّ، فلا بدَّ له من دليلٍ، والله تعالى أعلم.

[٥٥٠٨] (قوله: وحملُ الطفل) أي: لغير حاجة.

[٥٥٠٩] (قوله: وما وردَ إلخ)^(٢) جوابُ سؤال هو أنَّه كيف يكون مكروهاً وقد وردَ في "الصحيحين" وغيرهما^(٣) عن "أبي قتادة": أنَّ النبي ﷺ «كان يصلي وهو حاملٌ "أمانة بنت زينب" بنت النبي ﷺ، فإذا سجدَ وضَعها، وإذا قامَ حَمَلها»؟! وقد أُجيب عنه بأجوبةٍ، منها ما ذكره "الشارح": أنَّه منسوخٌ بما ذكره من الحديث، وهو مردودٌ بأنَّ حديث: ((إنَّ في الصلاة لشُغلاً))^(٤) كان قبل الهجرة، وقصة "أمانة" بعدها، ومنها ما في "البدائع"^(٥): ((أنَّه ﷺ لم يكره منه

(١) ((كون)) ساقطة من "أ".

(٢) في "د" زيادة: ((لا حاجة للنسخ بل هو بيان للحواز، وربما لا يكون مكروهاً إذا كان في تركه مَضَرَّة بالمصلي؛ حيث احتاج للقيام بإرضاء الطفل، فإنَّ تركه أَضُرُّ من قرص القملة والنملة، وقد جعلوا ذلك عَذْرًا لدفع الكراهة الترتيبية فهذا أولى، وقال القسطلاني: ((وداعى المالكية نسخه بتحريم العمل في الصلاة))، وهو مردود بأن قصة أمانة كانت بعد قوله عليه الصلاة والسلام: ((إنَّ في الصلاة لشُغلاً)) فإن ذلك كان قبل الهجرة، وقصة أمانة بعدها قطعاً بمدة مديدة، وحملُ مالكٍ لها على صلاة النافلة مدفوعٌ بحديث مسلم: ((رأيتُ رسولَ الله ﷺ يؤمُّ النَّاسَ وأمانة على عاتقه))، وحديث أبي داود: ((بينما نحنُ ننتظرُ رسولَ الله ﷺ في الظهر أو العصر وقد دَعَا بلالٌ للصلاة إذ خَرَجَ إلينا وأمانة بنتُ أبي العاص بنتُ ابنته على عاتقه، فقام في الصلاة فقمنا خلفه))، وأطال في ذلك، وجعل العمل على هذا الحديث مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد فارجع إليه. رخصتي بنوع اختصار، وذكر شيئاً من ذلك في "البدائع".

(٣) أخرجه أحمد ٢٩٥/٥، ٢٩٦، والبخاري (٥١٦) كتاب الصلاة - باب إذا حمل حارية صغيرة على عنقه في الصلاة، ومسلم (٥٤٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، وأبو داود (٩١٧) كتاب الصلاة - باب العمل في الصلاة، والشافعي في "مسنده" ص ١٦ - برقم (٣٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٦٣/٢ كتاب الصلاة - باب حمل الصبي ووضعه في الصلاة، ٣١١/٢ باب الدليل على أن وقوف المرأة بمجنب الرجل لا يفسد عليه صلاته.

(٤) أخرجه أحمد ٣٧٦/١، وأبو داود (٩٢٣) كتاب الصلاة - باب رد السلام في الصلاة، وابن خزيمة (٨٥٥)، والبيهقي في "شرح السنة" ٥٩٢/١، وذكره ابن حجر في "الفتح" ٥٩٢/١، وفي "التلخيص الحبير" ٢٨٠/١. كلُّهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان حكم الاستخلاف ٢٤١/١ بتصرف يسير.

ذلك لأنه كان محتاجاً إليه لعدم مَنْ يحفظها، أو للتشريع بالفعل أن هذا غيرُ مفسدٍ، ومثله أيضاً في زماننا، لا يكره لواحدٍ منا فعله عند [٢/٣٢ق/أ] الحاجة، أمّا بدونها فمكررة^(١) اهـ.

وقد أطلّ المحقق "ابن أمير حاج" في "الحلبة"^(٢) في هذا المحلِّ، ثمَّ قال: ((إنَّ كونه للتشريع بالفعل هو الصواب الذي لا يُعدّلُ عنه كما ذكره "النووي"^(٣)، فإنَّه ذكّر بعضهم أنَّه بالفعل أقوى من القول، ففعله ذلك لبيان الجواز، وأنَّ الآدميَّ طاهرٌ، وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدنه، وأنَّ ثياب الأطفال وأجسادهم طاهرةٌ حتى تتحقّق نجاستُها، وأنَّ الأفعال إذا لم تكن متواليّة لا تُبطلُ الصلوة فضلاً عن الفعل القليل إلى غير ذلك))، وتأمّله فيه.

(تثمّة)

بقي من المكروهات أشياء أخرُ ذكرها في "المنية"^(٤) و"نور الإيضاح"^(٥) وغيرهما، منها: الصلوة بحضرة ما يشغل البال ويخلّ بالخشوع كزينةٍ ولهوٍ ولعبٍ، ولذلك كرهت بحضرة طعامٍ قميلٍ إليه نفسه، وسيأتي^(٦) في كتاب الحجّ قيل باب القرآن: يكره للمصلي جعلُ نحو نعله خلفه لشغل قلبه، ومنها ما في "الخزائن"^(٧): ((تغطية الأنف والشم، والهرولة للصلوة، والاتكاء على حائطٍ أو عصاً في الفرض بلا عذرٍ لا في النفل على الأصحّ، ورفع يديه عند الركوع والرفع منه، وما روي من الفساد شاذّ، وإتمام القراءة راکعاً، والقراءة في غير حالة القيام، ورفع الرأس ووضعه قبل الإمام، والصلوة في مظانّ النجاسة كمقبرةٍ وحمامٍ، إلّا إذا غسل موضعاً منه ولا تمثال، أو صلى في موضع نزع الثياب، أو كان في المقبرة موضعاً أعيد للصلوة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس كما في "الحائية"^(٨))) اهـ.

(١) "الحلبة": كراهية الصلوة ٢/١٥٩ق/أ، ١٦٠/ب بتصرف.

(٢) "شرح صحيح مسلم": كتاب الصلوة - باب جواز حمل الصبيان في الصلوة ٣٥/٥.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل فيما يكره فعله في الصلوة ص ٣٤٩.

(٤) "نور الإيضاح": كتاب الصلوة - فصل فيما يكره للمصلي ص ١٦١.

(٥) المقولة [١٠٢٢٦] قوله: ((وكذا)).

(٦) "الخزائن": كتاب الصلوة - باب ما يفسد الصلوة، فصل فيما يكره فيها ق ١/١٢٢ بتصرف.

(٧) "الحائية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

وبإحاطة قطعها لنحو قتل حيّة، ونَدَّ دَابَّةٍ، وفَوَّرَ قِدْرٍ، وضِياع ما قيمته درهم له أو لغيره، ويُستحبُّ لمدافعة الأخبثين،.....

وتقدّم^(١) تمام هذا في بحث الأوقات المكروهة، وفي "القُهْستاني"^(٢): ((لا تكرر الصلاة في جهة قبرٍ إلّا إذا كان بين يديه بحيث لو صَلَّى صلاة الخاشعين وَقَعَ بصره عليه كما في جناز "المضمرات") اهـ.

[٥٥١٠] (قوله: وبإحاطة قطعها) أي: لو كانت فرضاً كما في "الإمداد"^(٣).
[٥٥١١] (قوله: لنحو قتل حيّة) أي: بأن يقتلها بعملٍ كثيرٍ بناءً على ما مرّ^(٤) من تصحيح الفساد به.

[٥٥١٢] (قوله: ونَدَّ دَابَّةٍ) أي: هربها، وكذا لَخَوْفٍ ذئبٍ على غنمٍ، "نور الإيضاح"^(٥).
[٥٥١٣] (قوله: وفَوَّرَ قِدْرٍ) الظاهر أنه مقيّد بما بعده من فوات ما قيمته درهم، سواء كان ما في القِدْر [٢/٣٢ ب] له أو لغيره، "رحمتي".

[٥٥١٤] (قوله: وضِياع ما قيمته درهم) قال في "مجمع الروايات": ((لأن ما دونه حقير، فلا يقطع الصلاة لأجله))، لكنْ ذَكَرَ في "المحيط" في الكفالة: ((أنَّ الحبس بالدائق يجوز، فقطع الصلاة أولى، وهذا في مالٍ الغير، أمّا في ماله لا يقطع، والأصحُّ جوازه فيهما)) اهـ. وتأمّنه في "الإمداد"^(٦)، والذي مشى عليه في "الفتح"^(٧) التقييد بالدرهم.

[٥٥١٥] (قوله: ويُستحبُّ لمدافعة الأخبثين) كذا في "مواهب الرحمن" و"نور الإيضاح"^(٨)،

(١) ٥٥٧/٢ وما بعدها "در".

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١٢٢/١ بتصرف.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب قطع الصلاة ق ٢٠٠/١.

(٤) المقولة [٥٤٩٤] قوله: ((لكن صحح "الخلي" الفساد)).

(٥) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ص ١٦١.

(٦) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب قطع الصلاة ق ٢٠٠/١.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٣٦٥/١.

(٨) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ص ١٦١.

وللخروج من الخلاف إن لم يَخَفْ فوت وقت أو جماعة، ويجب لإغاثة ملهوف وغريق وحريق،.....

لكنه يخالف لما قدّمناه^(١) عن "الخزائن" و"شرح المنية": ((من أنه إن كان ذلك يشغله - أي: يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها - فأتّمها يأثم؛ لأدائها مع الكراهة التحريميّة))، ومقتضى هذا أن القطع واجب لا مستحب، ويدل عليه الحديث المار^(٢): «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفّف»، اللهم إلا أن يُحمّل ما هنا على ما إذا لم يشغله، لكن الظاهر أن ذلك لا يكون مسوغاً للقطع، فليتأمل. ثم رأيت "الشرنبلالي"^(٣) بعدما صرح بنسب القطع كما هنا قال: ((وقضية الحديث توجبه)).

[٥٥١٦] (قوله: وللخروج من الخلاف) عبارته في "الخزائن"^(٤): ((ولإزالة نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف))، وما هنا أعمّ لشموله لنحو ما إذا مسّه امرأة أجنبية.

[٥٥١٧] (قوله: إن لم يَخَفْ إلخ) راجع لقوله: ((ولللخروج إلخ))، وأمّا قطعها لمدافعة الأخيثن فقدّمنا^(٥) عن "شرح المنية": ((أن الصواب أنه يقطعها وإن فاتته الجماعة، كما يقطعها لغسل قدر الدرهم)).

[٥٥١٨] (قوله: ويجب) الظاهر منه الافتراض، "ط"^(٦).

[٥٥١٩] (قوله: لإغاثة ملهوف) سواء استغاث بالمصلي أو لم يعين أحداً في استغاثته إذا قدر على ذلك، ومثله خوف تردّي أعمى في بئر مثلاً إذا غلب على ظنه سقوطه، "إمداد"^(٧).

(١) المقولة [٥٥٠٩] قوله: ((وما ورد إلخ)).

(٢) المقولة [٥٤١٨] قوله: ((وصلاته مع مدافعة الأخيثن)).

(٣) "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ص ٣٣٩.

(٤) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة، فصل فيما يكره فيها ق ١٢٢/ب.

(٥) المقولة [٥٤١٨] قوله: ((وصلاته مع مدافعة الأخيثن)).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٦/١.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب قطع الصلاة ق ٢٠٠/ب نقلاً عن "البرهان" و"التحسيس".

لا لنداء أحد أبويه بلا استغاثَةٍ إِلَّا في النفل، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَصَلِّي لا بأس أَنْ لا يجيبَهُ،
وإن لم يَعْلَمْ أجابَهُ.....

[٥٥٢٠١] (قوله: لا لنداء أحد أبويه إلخ) المراد بهما الأصول وإن علوا، وظاهر سياقه أنه نفى لوجوب الإجابة، فيصدق مع بقاء الندب والجواز، "ط"^(١).

قلت: لكن ظاهر "الفتح"^(٢) أنه نفى للجواز، وبه صرح في "الإمداد"^(٣) بقوله: ((أي: لا يجوز قطعها بنداء أحد أبويه من غير استغاثَةٍ وطلب إعانة؛ لأن قطعها لا يجوز إلا لضرورة، وقال "الطحاوي": هذا في الفرض، وإن كان في نافلة إن [٢/٣٣ق/أ] عَلِمَ أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه، وإن لم يعلم يجيبه)) اهـ.

[٥٥٢١] (قوله: إلا في النفل) أي: فيجيبه وجوباً وإن لم يستغث؛ لأنه ليم عابداً بني إسرائيل على تركه الإجابة، وقال ﷺ ما معناه: ((لو كان فقيهاً لأجاب أمه))^(٤)، وهذا إن لم يعلم أنه يصلي، فإن عَلِمَ لا تجب الإجابة، لكنها أولى كما يستفاد من قوله: ((لا بأس إلخ))، فقوله: ((فإن عَلِمَ)) تفصيل لحكم المستثنى، "ط"^(٥). وقد يقال: إن لا بأس هنا لدفع ما يتهوّم أن عليه بأساً في عدم الإجابة وكونه عقوباً، فلا يفيد أن الإجابة أولى، وسيأتي^(٦) تمامه في باب إدراك الفريضة.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٦/١ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ٣٦٥/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب قطع الصلاة ق ٢٠٠/أ.

(٤) أخرج هذه القصة أحمد ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ - ٣٨٥ و ٤٣٣-٤٣٤، والبخاري (١٢٠٦) كتاب العمل في الصلاة - باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة، و (٢٤٨٢) كتاب المظالم - باب إذا هدم حائطاً فليسن ينسئه، و (٣٤٣٦) كتاب أحاديث الأنبياء - باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مِرَّةً وَأُنْبِئْتُ﴾، ومسلم (٢٥٥٠) كتاب البر والصلة - باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها، وابن حبان (٦٤٨٩) كتاب التاريخ - باب المعجزات، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ١٦٦/٤. كلهم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٦/١ بتصرف يسير.

(٦) (المقولة [٥٩٤٨] قوله: ((لا يجيبه))).

و (يكرهه) تحريماً (استقبال القبلة بالفرج) ولو (في الخلاء) بالمد: بيت التغوط (وكذا استدبارها) في الأصح.....

[٥٥٢٢] (قوله: ويكرهه إلخ) لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارجها مما هو من توابعها، "بحر"^(١).

[٥٥٢٣] (قوله: تحريماً) لما أخرجهُ "السنّة"^(٢) عنه ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»، ولهذا كان الأصحُّ من الروايتين كراهة الاستدبار كالاستقبال، "بحر"^(٣).

[٥٥٢٤] (قوله: استقبال القبلة بالفرج) يعُمُّ قُبْلَ الرجل والمرأة، والظاهر أنَّ المراد بالقبلة جهتها كما في الصلاة، وهو ظاهر الحديث المارِّ^(٤)، وأنَّ التقييد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية أنَّه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره عنها لم يكرهه، بخلاف عكسه كما قدَّمناه^(٥) في باب الاستنجاء، وتقدَّم هناك أنَّ المكروه الاستقبال أو الاستدبار لأجل بول أو غائط، فلو للاستنجاء لم يكرهه، أي: تحريماً، وفي "النهاية": ((ولو غفلَ عن ذلك وجلسَ يقضي حاجته، ثم وجدَ نفسه كذلك

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٦/٢.

(٢) أخرجه أحمد ٤١٤/٥ و ٤١٦-٤١٧ و ٤٢١، والشافعي في "المسند" ٢٦، ٢٥/١ كتاب الطهارة - باب آداب الخلاء، والبخاري (١٤٤) كتاب الوضوء - باب لا تستقبل القبلة بغائط ولا بول، و(٣٩٤) كتاب الصلاة - باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، ومسلم (٢٦٤) كتاب الطهارة - باب الاستطابة، وأبو داود (٩) كتاب الطهارة - باب في كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، والترمذي (٨) كتاب الطهارة - باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، وقال: حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح، والنسائي ٢٣، ٢٢/١ كتاب الطهارة - باب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة، وابن ماجه (٣١٨) كتاب الطهارة وسننهما - باب النهي عن استقبال القبلة بالبول والغائط، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧) كتاب الوضوء - باب ذكر خير روي عن النبي ﷺ في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند الغائط والبول، وابن حبان في "صحيحه" (١٤١٦) و(١٤١٧) كتاب الطهارة - باب الاستطابة. كلهم من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وفي الباب عن عبد الله بن الحارث بن خزيمة الزبيدي، ومُعَقَّل بن أبي الهيثم، ويقال: ابن أبي معقل، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وسَهْل بن حُنَيْفٍ رضي الله عنهم.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٦/٢.

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) ٤٣٢/٢ "در".

كما كُرِهَ) لبالغٍ (إمساكُ صبيٍّ) لبيولَ (نحوها و) كما كُرِهَ (مدُّ رجليه في نومٍ أو غيره إليها) أي: عمداً؛ لأنه إساءةٌ أدبٍ، قاله "منلا باكير" (أو إلى مصحفٍ أو شيءٍ من الكتب الشرعية.....)

فلا بأس، لكن إن أمكنه الانحرافُ ينحرفُ، فإنه عدُّ ذلك من موجبات الرحمة، فإن لم يفعل فلا بأس)) اهـ.

وكأنه سقطَ الوجوبُ عند الإمكان لسقوطه ابتداءً بالنسيان ولخشية التلوث، وتقدّم هناك^(١) أيضاً كراهةُ استقبالِ الشمس والقمر، أي: لأنهما من الآيات الباهرة، ولما معهما من الملائكة كما في "السراج"^(٢)، وقدمنا^(٣) أنَّ الظاهر أنَّ الكراهة فيه تنزيهيةٌ ما لم يردَّ نهْيٌ خاصٌّ، وأنَّ المراد استقبالُ عينهما لا جهتهما ولا ضوئهما، [٢/٣٣ ب] وتقدّم تمام ذلك كله هناك^(٤)، فراجعه.

٤٤٠/١

[٥٥٢٦] (قوله: كما كُرِهَ لبالغٍ) الظاهرُ منه التحريمُ، "ط"^(٥).
[٥٥٢٦] (قوله: إمساكُ صبيٍّ لبيولَ نحوها) أي: جهتها؛ لأنه يحرمُ على البالغ أن يفعل بالصغير ما يحرمُ على الصغير فعله إذا بلغ، ولذا يحرمُ على أبيه أن يلبسه حريراً أو خلياً لو كان ذكراً، أو يسقيه خمرًا ونحو ذلك.

[٥٥٢٧] (قوله: مدُّ رجليه) أو رجلٍ واحدةٍ، ومثُل البالغ الصبيُّ في الحكم المذكور، "ط"^(٥).

[٥٥٢٨] (قوله: أي: عمداً) أي: من غير عذر، أمّا بالعدو أو السهو فلا، "ط"^(٦).

[٥٥٢٩] (قوله: لأنه إساءةٌ أدبٍ) أفاد أنَّ الكراهة تنزيهيةٌ، "ط"^(٧). لكن قدمنا^(٨) عن "الرحماني" في باب الاستنجاء: ((أنه سيأتي أنه بمدُّ الرجل إليها تردُّ شهادته))، قال: ((وهذا يقتضي

(١) ٤٣٥/٢ "در".

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ١/١٢١/أ.

(٣) المقولة [٣٠٥٠] قوله: ((واستقبال شمس وقمر)).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٢٧٦.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٢٧٦.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٢٧٦.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٢٧٦.

(٨) المقولة [٣٠٤٩] قوله: ((وكذا مد رجليه)).

(إلا أن يكون على موضع مرتفع عن المحاذاة) فلا يكرهه، قاله "الكمال" ^(١) (و) كما كرهه (غلق باب المسجد) إلا لخوف على متاعه، به يفتى.
 (و) كرهه تحريماً.....

(التحريم))، فليحرر.

[٥٥٣٠] (قوله: إلا أن يكون) ما ذكّر من المصحف والكتب، أمّا القبله فهي إلى عَنان السماء.

[٥٥٣١] (قوله: مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلاً، "ط" ^(٢).

قلت: أي: بما تنفي به المحاذاة عرفاً، ويختلف ذلك في القرب والبعد، فإنه في البعد لا تنفي بالارتفاع القليل، والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقاً، تأمل.

مطلب في أحكام المسجد

[٥٥٣٢] (قوله: غلق باب المسجد) الأفضح: إغلاق؛ لما في "القاموس" ^(٣): ((غلق الباب يغلقه لغة رديّة في أغلقه)) اهـ.

قال في "البحر" ^(٤): ((وإنما كره لأنه يشبه المنع من الصلاة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة- ١١٤]، ومن هنا يُعلم جهل بعض مدرّسي زماننا من منعهم من يدرّس في مسجدٍ تقرر في تدريسه))، وعامة فيه.

[٥٥٣٣] (قوله: إلا لخوف على متاعه) هذا أولى من التقييد بزماننا؛ لأنّ المدار على خوف

(قوله: الأفضح: إغلاق) (الخ) الغلق اسم من الإغلاق كما في "الصباح"، اهـ "سندي"، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل: ما يكره خارج الصلاة ٣٦٦/١.

(٢) "ط" كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٦/١.

(٣) "القاموس": مادة (غلق).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٦/٢.

(الوطء فوقه والبول والتغوُّط) لأنه مسجدٌ إلى عَنَانِ السماء.....

الضرر، فإن ثبت في زماننا في جميع الأوقات ثبت كذلك إلا في أوقات الصلاة، أو لا فلا، أو في بعضها ففي بعضها، كذا في "الفتح"^(١)، وفي "الغاية"^(٢): ((والتدبير في الغلق لأهل المحلة، فإنهم إذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متولياً بغير أمر القاضي يكون متولياً)) انتهى، "بجر"^(٣) و"نهر"^(٤).

[٥٥٣٤] (قوله: الوطء فوقه) أي: الجماع، "خزائن"^(٥). أمّا الوطء فوقه بالقدم فغير مكروه إلا في الكعبة لغير عذر؛ لقولهم بكرهه الصلاة فوقها، ثم رأيت "القَهْستاني"^(٦) نقلَ عن "المفيد" كراهة الصعود على سطح [٢/٣٤٤ أ] المسجد اهـ. ويلزمه كراهة الصلاة أيضاً فوقه، فليتأمل.

[٥٥٣٥] (قوله: لأنه مسجد) علّة لكرهه ما ذكره فوقه، قال "الزيلعي"^(٧): ((ولهذا يصح اقتداء من على سطح المسجد بمن فيه إذا لم يتقدّم على الإمام، ولا يطلّ الاعتكاف بالصعود إليه، ولا يحلّ للجنب والحائض والنفساء الوقوف عليه، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها بحث)) اهـ.

[٥٥٣٦] (قوله: إلى عَنَانِ السماء) بفتح العين، وكذا إلى تحت الثرى كما في "البيري" عن "الإسبغاني"، بقي لو جعل الواقف تحت بيتاً للخلاء هل يجوز كما في مسجد محلة الشحم^(٨)

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل ما يكره خارج الصلاة ٣٦٨/١.

(٢) "الغاية": كتاب الصلاة - فصل ما يكره خارج الصلاة ٣٦٨/١ (هامش "فتح القدير").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما كره فيها ٣٦٢/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل ما يكره خارج الصلاة ق ٦٦/أ.

(٥) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة، فصل ما يكره خارج الصلاة ق ١٢٢/ب.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١٢٣/١.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل: كره استقبال القبلة بالفرج بالخلاء واستدبارها ١٦٨/١.

(٨) محلة الشحم: من أحياء دمشق القديمة، وهي منسوبة إلى مئذنة الشحم التي ما تزال إلى اليوم، ويسمى مسجدُها مسجد السوق، واشتهر باسم مئذنته، انظر ذيل "ثمار المقاصد" ص ٢٤٩، و"خطط دمشق" ص ٣٤٨.

(وَاتَّخَاذُهُ طَرِيقًا بَغِيرَ عَذْرِ) وَصَرَّحَ فِي "الْقَنِية" بِفُسْقِهِ بِاعْتِيَادِهِ.....

في دمشق؟ لم أره صريحاً، نعم سيأتي^(١) متناً في كتاب الوقف: أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ تَحْتَهُ سِرْدَاباً لِمَصَالِحِهِ جاز، تَأْمَل.

[٥٥٣٧] (قَوْلُهُ: وَاتَّخَاذُهُ طَرِيقًا) فِي التَّعْبِيرِ بِالِاتِّخَاذِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بَمَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَلِذَا عُبِّرَ فِي "الْقَنِية"^(٢) بِالِاعْتِيَادِ، "نَهْر"^(٣). وَفِي "الْقَنِية"^(٤): ((دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا تَوَسَّطَهُ نَدِمَ قِيلَ: يَخْرُجُ مِنْ بَابٍ غَيْرِ الَّذِي قَصَدَهُ، وَقِيلَ: يَصَلِّي ثُمَّ يَتَخَيَّرُ فِي الْخُرُوجِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مُحَدِّثًا يَخْرُجُ مِنْ حَيْثُ دَخَلَ إِعْدَامًا لِمَا جَنَى)) اهـ.

[٥٥٣٨] (قَوْلُهُ: بَغِيرَ عَذْرِ) فَلَوْ بَعَذَرٍ جاز، وَيَصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ تَحْتَهُ الْمَسْجِدَ مَرَّةً، "بَحْر"^(٥) عَنْ "الْخُلَاصَةِ"^(٦). أَيْ: إِذَا تَكَرَّرَ دَخُولُهُ تَكْفِيهِ التَّحِيَّةَ مَرَّةً.

[٥٥٣٩] (قَوْلُهُ: بِفُسْقِهِ) يَخْرُجُ عَنْهُ بَنِيَّةُ الْاِعْتِكَافِ وَإِنْ لَمْ يَمُكِّثْ، "ط"^(٧) عَنْ "الشَّرْنِبَالِي"^(٨).

(قَوْلُهُ: لَمْ أَرَهُ صَرِيحاً، نَعَمْ سَيَأْتِي مَتْنًا لِلْبَحْرِ الظَّاهِرُ عَدَمُ الْجَوَازِ، وَمَا يَأْتِي مَتْنًا لَا يَفِيدُ الْجَوَازَ؛ لِأَنَّ بَيْتَ الْخِلَاءِ لَيْسَ مِنْ مَصَالِحِهِ، عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ صِحَّةِ جَعْلِهِ مَسْجِداً بِجَعْلِ بَيْتِ الْخِلَاءِ تَحْتَهُ كَمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ السَّقَايَةَ أَسْفَلَهُ لَا يَكُونُ مَسْجِداً فَكَذَا بَيْتُ الْخِلَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْمَصَالِحِ، تَأْمَل. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" مَا يَفِيدُ الْجَوَازَ كَمَا يَأْتِي نَقْلُ عِبَارَتِهَا فِي كِتَابِ الْوَقْفِ مِنْ أَحْكَامِ الْمَسْجِدِ.

(١) انظر المقولة [٢١٣٦٥] قوله: ((وَإِذَا جَعَلَ تَحْتَهُ سِرْدَاباً)).

(٢) "الْقَنِية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ق ٦٦/أ.

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا ٦٦/ب.

(٤) "الْقَنِية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ق ٦٦/أ.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٣٨/٢ بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(٦) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ: فِي الْمَسْجِدِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ ق ٥٨/ب.

(٧) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ٢٧٧/١.

(٨) لَمْ نَعثرْ عَلَى هَذَا النِّقْلِ فِي مِظَانِهِ مِنْ "الْمَرَاقِي" وَ"الْإِمْدَادِ" وَ"الشَّرْنِبَالِيَّةِ".

((وإدخال نجاسة فيه)) وعليه (فلا يجوز الاستصباح بذهن نجس فيه) ولا تطيينه بنجس (ولا البول) والفصد (فيه ولو في إناء).....

[٥٥٤٠] (قوله: وإدخال نجاسة فيه) عبارة "الأشياء"^(١): ((وإدخال نجاسة فيه يُخاف منها التلويث)) اهـ.

ومُفاده الجواز لو حافة، لكن في "الفتاوى الهندية"^(٢): ((لا يدخل المسجد مَنْ على بدنه نجاسة)).

[٥٥٤١] (قوله: وعليه فلا يجوز إلخ) زاد لفظ ((عليه)) إشارة إلى أن ما ذكره من قوله: ((فلا يجوز)) ليس بمصرح به في كتب المتقدمين، وإنما بناء العلامة "قاسم" على ما صرحوا به من عدم جواز إدخال النجاسة المسجد، وجعله مقيداً لقولهم: إنَّ الذهن النجس يجوز الاستصباح به كما أفاده في "البحر"^(٣).

[٥٥٤٢] (قوله: ولا تطيينه بنجس) في "الفتاوى الهندية"^(٤): ((يكراه أن يطين المسجد بطين قد بُلَّ بماء نجس بخلاف السَّرِقِينَ إذا جُعِلَ فيه الطين؛ لأنَّ في ذلك ضرورة، وهو تحصيل غرض لا يحصل إلَّا به، كذا في "السراجية")^(٥)) اهـ.

[٥٥٤٣] (قوله: والفصد) ذكره في "الأشياء"^(٦) بحثاً فقال: ((وَأَمَّا الفصدُ فيه في إناء فلم أره، [٣٤/٢ب] وينبغي أن لا فرق)) اهـ. أي: لا فرق بينه وبين البول.

(قوله: بخلاف السَّرِقِينَ) الظاهر أنَّ هذا في زمنهم لتحقق الضرورة لا في زماننا لعدم تحققها.

(١) "الأشياء والنظائر": الفن الثالث - القول في أحكام المسجد ص ٤٣٩..

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية ٣٢١/٥ بتصرف يسير.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٧/٢.

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية ٣١٩/٥.

(٥) لم نعر عليها في "الفتاوى السراجية".

(٦) "الأشياء والنظائر": الفن الثالث - القول في أحكام المسجد ص ٤٣٩..

ويحرمُ إدخالَ صبيانٍ ومجانينَ حيثَ غلبَ تنجيسُهم، وإلاَّ فيكرهه، وينبغي لداخله تعاذهُ نعليه وخفّه، وصلاتهُ فيهما أفضلُ.....

وكذا لا يُخرجُ فيه الرِّيحَ من الدبر كما في "الأشباه"^(١)، واختلفَ فيه السلفُ، فقليلٌ لأبأس، وقيل: يُخرجُ إذا احتاجَ إليه، وهو الأصحُّ، "حموي"^(٢) عن "شرح الجامع الصغير" لـ "التمرتاشي"^(٣).

[٥٥٤٤] (قوله: ويحرمُ إلخ) لما أخرجه "المنذري"^(٤) مرفوعاً: «جئوا مساجدكم صبيانكم، ومجانينكم، وبيعكم، وشراءكم، ورفع أصواتكم، وسلّ سيوفكم، وإقامة حدودكم، وجمروها في الجمع، واجعلوا على أبوابها المطاهر»، "بحر"^(٥). والمطاهرُ جمع مطهرةٍ بكسر الميم، والفتح لغةً، وهو كلُّ إناءٍ يُطهَّرُ به كما في "المصباح"^(٦)، والمراد بالحرمه كراهةُ التحريم لظنية الدليل، وأمّا قوله تعالى: ﴿طَهِّرَ بَيْتَ لَطَّافِينَ﴾ الآية [البقرة- ١٢٥] فيحتمل الطهارةُ من أعمال أهل الشرك، تأمل، وعليه فقوله: ((وإلاَّ فيكرهه)) أي: تنزيهاً، تأمل.

[٥٥٤٥] (قوله: وصلاتهُ فيهما) أي: في النعلِ والخفِّ الطاهرين ((أفضلُ)) مخالفةٌ لليهود،

٤٤١/١

(قولُ "الشارح": وإلاَّ فيكرهه) أي: حيث لم يبالوا بمراعاة حقِّ المسجد من مسح نخامةٍ أو تقبُّلٍ في مسجده، وإلاَّ فإذا كانوا مميّزينَ ويعظّمون المساجد بتعلُّمٍ من ولّهم فلا كراهة في دخولهم. اهـ "سندي".

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - القول في أحكام المسجد ص ٤٤٠.

(٢) "غمر عيون البصائر": الفن الثالث - القول في أحكام المسجد ٦٢/٤ بتصرف.

(٣) تقدمت ترجمته ٥١٦/١.

(٤) في "الترغيب والترهيب" ١/١٩٩، وأخرجه ابن ماجه (٧٥٠) كتاب المساجد - باب ما يكره في المساجد، والطبراني في "الكبير" ١٣٢/٨ (٧٦٠١)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٨٥) و(٣٤٣٦)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٦/٢ من حديث واثلة بن الأسقع. والحديث بجميع طرقه ضعيف، ضعفه ابن الجوزي، والمنذري، وابن حجر، والبوصيري، وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٢٨٦: ضعيف. وله شاهد من حديث أبي الدرداء، وأبي أمامة، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم بأسانيد لا تخلو عن ضعف.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٧/٢.

(٦) "المصباح": مادة (طهر).

(لا) يكره ما ذُكرَ (فوق بيتٍ) جُعِلَ (فيه مسجدٌ) بل ولا فيه؛ لأنَّه ليس بمسجدٍ شرعاً (و) أمَّا (المتَّخذُ لصلاةٍ جنازةٍ أو عيدٍ) فهو (مسجدٌ في حقِّ جوازِ الاقتداء) وإنِ انفصلَ الصفوفُ رفقاً بالناس (لا في حقِّ غيره).....

"تاترخانية"^(١). وفي الحديث: «صَلُّوا فِي نَعَالِكُمْ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ» رواه "الطبراني" كما في "الجامع الصغير"^(٢) رَامِزاً لَصَحَّتْهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ جَمْعٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ سَنَّةٌ وَلَوْ كَانَ يَمْشِي بِهَا فِي الشَّوَارِعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَصَّحْبُهُ كَانُوا يَمْشُونَ بِهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ يَصْلُونَ بِهَا. قُلْتُ: لَكِنْ إِذَا حَشَى تَلَوِثَ فَرَشِ الْمَسْجِدِ بِهَا يَنْبَغِي عَدَمُهُ وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً، وَأَمَّا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ فَقَدْ كَانَ مَفْرُوشاً بِالْحَصَى فِي زَمَنِهِ ﷺ بِخِلَافِهِ فِي زَمَانِنَا، وَلَعَلَّ ذَلِكَ مَحْمَلُ مَا فِي "عَمْدَةِ الْمُفْتَى": ((مَنْ أَدْخَلَ الْمَسْجِدَ مُتَعَلِّلاً مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ))، تَأَمَّلْ.

٢٥٥٤٦١ [قَوْلُهُ: لَا يَكْرَهُ مَا ذُكِرَ] أَي: مِنَ الْوُطْءِ وَالْبَوْلِ وَالتَّغَوُّطِ، "نَهْر"^(٣).

٥٥٤٧ [قَوْلُهُ: فَوْقَ بَيْتِ إِبْرَاهِيمَ] أَي: فَوْقَ مَسْجِدِ الْبَيْتِ، أَي: مَوْضِعِ أُعِدِّ لِلْسَّنَنِ وَالنَّوَافِلِ، بَأَنَّهُ يُتَّخَذُ لَهُ مَحْرَابٌ وَيُنْظَفُ وَيُطَيَّبُ كَمَا أَمَرَ بِهِ ﷺ^(٤)، فَهَذَا مَذْهُبُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

(قولُ "الشارح": بل ولا فيه إلخ) أَي: بل لا يكره ما ذكر فيه، وهذه الكراهة المنفعية محمولة على التحريمية، وإلَّا فينبغي أَنْ يُظْهَرَ هَذَا الْمَسْجِدَ وَيُزَيَّنَهُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ، "سِنْدِي".

(١) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الرابع: في بيان ما يكره للمصلي ٥٧١/١ يتصرف نقلاً عن "الحجة".
(٢) ٩٧/٢ برقم (٥٠٢١)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" ٢٩٠/٧ (٧١٦٤) وأبو داود (٦٥٢) كتاب الصلاة - باب الصلاة في النعل، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٥٣٤)، وأخرجه الحاكم ٢٦٠/١ كتاب الصلاة، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" ٤٣٢/٢ كتاب الصلاة - باب سنة الصلاة في النعلين، وابن حبان (٢١٨٦) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام، من حديث شداد بن أوس مرفوعاً.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل فيما يكره خارج الصلاة ٦/٦٦.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٧/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة وكتاب في تحليق المساجد، وأحمد ٢٧٩/٦، وأبو داود (٤٥٥)

كتاب الصلاة - باب اتخاذ المساجد في الدور، والترمذي (٥٩٤) كتاب الصلاة - باب ما ذكر في تطيب المساجد، -

به يُقْتَى، "نهاية" (فحلّ دخولُه لجنبٍ وحائضٍ).....

كما في "الكرمانى" وغيره، "فَهَيْسَتَانِي"^(١). فهو كما لو^(٢) بالَ على سطح بيتٍ فيه مصحفٌ، وذلك لا يكرهُ كما في "جامع البرهاني"^(٣)، "معراج"^(٤).

[٥٥٤٨] (قوله: به يُقْتَى، "نهاية") عبارة "النهاية": ((والمختار للفتوى أنه مسجدٌ في حقِّ جوازِ الاقتداء إلخ))، لكن قال في "البحر"^(٥): ((ظاهرُه أنه يجوزُ الوطءُ والبول والتخلي فيه، [٢/٣٥ق/أ] ولا يخفى ما فيه، فإنَّ الباقي لم يُعَدَّ لذلك، فينبغي أن لا يجوز وإن حكمنا بكونه غيرَ مسجدٍ، وإنما تظهرُ فائدته في حقِّ بَقِيَّةِ الأحكام وحلَّ دخوله للجنب والحائض)) اهـ.

ومقابلُ هذا المختارٍ ما صحَّحَه في "المحيط" في مصلى الجنائز: ((أنَّه ليس له حكمُ المسجد أصلاً))، وما صحَّحَه "تاجُ الشريعة": ((أنَّ مصلى العيد له حكمُ المساجد))، وتأمُّه في "الشرنبلالية"^(٦).

= وابن ماجه (٧٥٨) و (٧٥٩) كتاب المساجد - باب تطهير المساجد وتطبيها، والبخاري في "شرح السنة" (٤٩٩)، وابن خزيمة (١٢٩٤) كتاب الصلاة - باب الأمر ببناء المساجد في الدور، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٤٠/٢ كتاب الصلاة - باب تنظيف المساجد وتطبيها بالخلوق وغيره، وابن حبان (١٦٣٤) كتاب الصلاة - باب المساجد. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ((أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ببناء المساجد في الدُورِ، وأن تُنْظَفَ وتُطَبَّ))، واللفظ لأبي داود، وفي الباب عن سَمُرَةَ بن جُنْدَبٍ رضي الله عنه.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١٢٣/١.

(٢) ((لو)) ساقطة من "٢".

(٣) هو ترتيب أبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، برهان الدين البخاري المَرْغِينَانِي (ت ٦١٦هـ) لـ"الجامع الصغير" للإمام محمد ("كشف الظنون" ٥٦٤/١، "الفوائد البهية" ص ٢٠ - ورجَّح أن اسمه محمد بن أحمد كما في "الجواهر المضية" ٤٢/٣).

(٤) في "د" زيادة: ((وفيه: يندب لكلِّ مسلم أن يتخذ في بيته مكاناً يصلي فيه التوافل والسنن، قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ الآية)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٩/٢.

(٦) انظر "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

كفناء مسجدٍ، ورباطٍ، ومدرسةٍ، ومساجِدٍ حياضٍ، وأسواقٍ.....

[٥٥٤٩] (قوله: كفناء مسجدٍ) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريقٌ، فهو كالمُتَّخِذِ لصلاة جنازةٍ أو عيدٍ فيما ذُكِرَ من جواز الاقتداء وحلّ دخوله جنبٍ ونحوه كما في آخر "شرح المنية"^(١).

[٥٥٥٠] (قوله: ورباطٍ) هو ما بُنِيَ لسكنى فقراء الصوفيّة، ويُسمّى الخانقاه والتكيّة، "رحمتي".

[٥٥٥١] (قوله: ومدرسةٍ) ما بُنِيَ لسكنى طلبة العلم، ويُجَعَلُ لها مدرّسٌ ومكانٌ للدرس، لكنّ إذا كان فيها مسجدٌ فحكمه كغيره من المساجد، ففي وقف "القنية"^(٢): ((المساجد التي في المدارس مساجدٌ؛ لأنّهم لا يَمْنَعُونَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فيها، وإذا غُلِّقَتْ يَكُونُ فيها جماعةٌ من أهلها)) اهـ.

وفي "الخانية"^(٣): ((دارٌ فيها مسجدٌ لا يَمْنَعُونَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فيه إنّ كانت الدارُ لو أُغْلِقَتْ كان له جماعةٌ ممن فيها فهو مسجدٌ جماعةٍ، تُثَبِّتُ له أحكامُ المسجد من حرمة البيع والدخول، وإلاّ فلا وإنّ كانوا لا يَمْنَعُونَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فيه)) اهـ.

[٥٥٥٢] (قوله: ومساجِدٍ حياضٍ) مسجِدُ الحوض: مصطبةٌ يُجْعَلُونَهَا بِجَنْبِ الحَوْضِ، حتى إذا تَوَضَّأَ أَحَدٌ مِنَ الحَوْضِ صَلَّى فيها. اهـ "ح"^(٤).

[٥٥٥٣] (قوله: وأسواقٍ) أي: غير نافذةٍ يَجْعَلُونَ مصطبةً للصلاة فيها، "ح"^(٥). وذلك كالتي تُجَعَلُ في خانٍ^(٦) التجار.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في أحكام المسجد ص ٦٤..

(٢) "القنية": باب المساجد وما يتعلّق بها ق ٩٠/أ.

(٣) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في المسجد ٦٨/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩١/ب.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩١/ب.

(٦) في "٣": ((دكان)).

لا قوارع.

((ولا بأس بنقشه خلا محرابه) فإنه يكره؛ لأنه يُلهي المصلّي،.....

[٥٥٥٤] (قوله: لا قوارع) أي: فإنها ليست كالمذكورات، قال في أواخر "شرح المنية"^(١): ((والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة راتبه في حكم المسجد، لكن لا يعتكف فيها)) اهـ.

مطلب: كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غيره؛ لأنّ البأس الشدة

[٥٥٥٥] (قوله: ولا بأس إلخ) في هذا التعبير - كما قال "شمس الأئمة" - : ((إشارة إلى أنه لا يُؤجر، ويكفيه أن ينحو رأساً برأس)) اهـ.

قال في "النهاية": ((لأنّ لفظ لا بأس دليل على أن المستحب غيره؛ لأنّ البأس الشدة)) اهـ. ولهذا قال في حظر "الهندية"^(٢) عن "المضمرات": ((والصرف إلى الفقراء أفضل، وعليه [٢/٣٥ب] الفتوى))^(٣) اهـ.

وقيل: يكره لقوله ﷺ: ((إن من أشراط الساعة أن تُزين المساجد)) الحديث^(٤)، وقيل: يستحب لما فيه من تعظيم المسجد.

[٥٥٥٦] (قوله: لأنه يُلهي المصلّي) أي: فيُخِلُّ بمشغوعه من النظر إلى موضع سجوده ونحوه، وقد صرح في "البدائع"^(٥) في مستحبات الصلاة: ((أنه ينبغي الخشوع فيها، ويكون منتهى بصره

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في أحكام المسجد ص ٦١.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الخامس: في آداب المسجد والقبلة والمصحف، وما كُتب فيه شيء من القرآن نحو الدرهم والقرطاس أو كُتب فيه اسم الله تعالى ٣١٩/٥.

(٣) ونقله أيضاً في "الفتاوى الهندية" عن "السراجية"، دون قوله: ((وعليه الفتوى)).

(٤) أخرجه النسائي بنحوه ٣٢/٢ كتاب المساجد - باب المباهة في المساجد، ولفظه: ((من أشراط الساعة أن يتباهى الناس في المساجد))، وأبو داود (٤٤٩) كتاب الصلاة - باب في بناء المسجد، وابن ماجه (٧٣٩) كتاب المساجد والجماعات - باب تشييد المساجد، بلفظ: ((لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد)). وأورده السيوطي في "الجامع الصغير" ٥٤٢/٢ (٨٢٢٦) ورَمَزَ له بالصحة، وعزاه إلى أنس رضي الله عنه.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل فيما يستحب فعله وما يكره ٢١٥/١ بتصرف يسير.

ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصاً في جدار القبلة، قاله "الحلبي"^(١)، وفي حظر "المحتجب": ((وقيل: يكره في المحراب دون السقف والمؤخر)) انتهى. وظاهره أن المراد بالمحراب جدار القبلة، فليحفظ (بحص وماء ذهب) لو (بماله) الحلال (لا من مال الوقف) فإنه حرام (وضمن متوليه لو فعل) النقش أو البياض،.....

إلى موضع سجوده (إلخ))، وكذا صرح في "الأشباه"^(٢): ((أن الخشوع في الصلاة مستحب))، والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية، فافهم.

[٥٥٥٧] (قوله): ويكره التكلف (إلخ) تخصيص لما في المتن من نفي البأس بالنقش، ولهذا قال في "الفتح"^(٣): ((وعندنا لا بأس به، ومحمل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه خصوصاً في المحراب)) اهـ، فافهم.

[٥٥٥٨] (قوله): ونحوها) كأخشاب ثمينة وبياض بنحو إسيداج. اهـ "ط"^(٤).
[٥٥٥٩] (قوله): وظاهره (إلخ) أي: ظاهر التعليل بأنه يلهي، وكذا إخراج السقف والمؤخر، فإن سببه عدم الإلهاء، فيفيد أن المكروه جدار القبلة بتمامه؛ لأن علّة الإلهاء لا تخص الإمام، بل بقية أهل الصف الأول كذلك، ولذا قال في "الفتاوى الهندية"^(٥): ((وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة؛ لأنه يشغل قلب المصلي)) اهـ. ومثله يقال في حائط الميمنة أو الميسرة؛ لأنه يلهي القريب منه.

[٥٥٦٠] (قوله): لو بماله الحلال) قال "تاج الشريعة": ((أما لو أنفق في ذلك مالاً خبيثاً أو مالاً

(قوله): ومثله يقال في حائط الميمنة أو الميسرة) ومثله أيضاً الأسطوانات التي تواجه المصلين يكره نقشها للعلّة المذكورة.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في أحكام المساجد ص ٦١-.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ص ٩٦-.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره للمصلي ١/ ٣٦٨.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/ ٢٧٧.

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الخامس ٥/ ٣١٩.

إِلَّا إِذَا خِيفَ طَمَعُ الظُّلْمَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، "كافي"^(١)، وَإِلَّا إِذَا كَانَ لِإِحْكَامِ الْبِنَاءِ، أَوْ الْوَاقِفُ فَعَلَ مِثْلَهُ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يُعَمِّرُ الْوَقْفُ كَمَا كَانَ، وَتَمَامُهُ فِي "البحر".
(فروع) أَفْضَلُ الْمَسَاجِدِ مَكَّةُ، ثُمَّ الْمَدِينَةُ،.....

سَبِيهُ الْخَنِيثُ وَالطَّيِّبُ فَيُكْرَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ إِلَّا الطَّيِّبَ، فَيُكْرَهُ تَلَوِثَ يَتِهِ بِمَا لَا يَقْبَلُهُ) اهـ
"شربلاية"^(٢).

[٥٥٦١] قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا خِيفَ الْخَلْعُ أَي: بَأْنِ اجْتَمَعَتْ عِنْدَهُ أَمْوَالُ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعِمَارَةِ، وَإِلَّا فَيُضْمَنُهَا كَمَا فِي "الْقَهْطَانِي"^(٣) عَنْ "النَّهَائِي".

[٥٥٦٢] قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٤) حَيْثُ قَالَ: ((وَقِيلُوا بِالْمَسْجِدِ إِذْ نَقِشَ غَيْرُهُ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ تَزِيدُ الْأَجْرُ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَأَرَادُوا مِنَ الْمَسْجِدِ دَاخِلَهُ، فَيُفِيدُ أَنَّ تَرْيِينَ خَارِجِهِ مَكْرُوهٌ، وَأَمَّا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَتَوَلِّيِ فَعْلُهُ مَطْلَقًا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ، [٢/٣٦ق/أ] خُصُوصًا إِذَا قُصِدَ بِهِ حَرَمَانُ أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ كَمَا شَاهَدَنَاهُ فِي زَمَانِنَا)).

مطلب في أفضل المساجد

[٥٥٦٣] قَوْلُهُ: أَفْضَلُ الْمَسَاجِدِ مَكَّةُ أَي: مَسْجِدُ مَكَّةُ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ إِلَى قَوْلِهِ: ((الْأَقْدَمُ))، "ح"^(٥). وَفِي "تَسْهِيلِ الْمَقَاصِدِ"^(٦) لِلْعَلَامَةِ "أَحْمَدَ بْنِ عِمَادٍ": ((أَنَّ أَفْضَلَ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ الْكَعْبَةُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ، ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْمَحِيطُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمُ مَسْجِدٍ مَكَّةَ، ثُمَّ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ:

(١) "الكافي": كتاب الصلاة - ما يكره في الصلاة ١/٣٨ق/أ بتصرف يسير.

(٢) "الشربلاية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١١١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١٢٤/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٩/٢ وما بعدها.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٩١/ب.

(٦) "تسهيل المقاصد لزوار المساجد": لأبي العباس أحمد بن عماد بن يوسف، شهاب الدين المعروف بابن عماد الألفهسي المصري الشافعي (ت ٨٠٨ هـ) ("كشف الظنون" ٤٠٧/١، "الضوء اللامع" ٤٧/٢، "هدية العارفين" ١١٨/١، "الأعلام" ١٨٤/١).

«صلاة^(١) في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٢)، «حموي^(٣) ملخصاً. وفي "البيري": ((واختلِفَ في المراد من المسجد الحرام الذي فيه المضاعفة المذكورة، فقيل: بقاعُ الحرم، وقيل: الكعبةُ وما في الحجر من البيت، وقيل: الكعبةُ وما حولها من المسجد، وجزمَ به "النووي"^(٤) وقال: إنه الظاهر، وقال الشيخ "ولي الدين العراقي"^(٥): ولا يختصُّ التضعيفُ بالمسجد الذي كان في زمنه ﷺ، بل يشملُ جميعَ ما زِيدَ فيه، بل المشهورُ عند أصحابنا أنه يُعمُّ جميعَ مكة،

(قوله: إلا المسجد الحرام) سيأتي في الحج أن في تفضيل الصلاة في المسجد الحرام عليها في مسجد المدينة ثلاث، روايات في حديث "ابن الزبير": مائة صلاة، أو ألف، أو مائة ألف.

(١) ((صلاة)) ساقطة من "٢".

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٩٦/١ كتاب القبلية - باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ، وابن أبي شبة في "المصنف" ٢٦٥/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة - باب في الصلاة في مسجد النبي ﷺ، وأحمد في "مسنده" ٢٣٩/٢، ٢٥١ و ٢٥٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٣٨٦ و ٣٩٧ و ٤٤٦ و ٤٦٨ و ٤٧٣ و ٤٨٤ و ٤٩٩ و ٥٢٨، والبخاري (١١٩٠) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ومسلم (١٣٩٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) كتاب الحج - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، والترمذي (٣٢٥) كتاب الصلاة - باب ما جاء في أي المساجد أفضل، وقال: هذا حديث حسن صحيح، و(٣٩١٦) كتاب المناقب - باب فضل المدينة، والنسائي ٣٥/٢ كتاب المساجد - باب في فضل مسجد النبي ﷺ والصلاة فيه، ٢١٤/٥ كتاب المناسك - باب في فضل الصلاة في المسجد الحرام، وابن ماجه (١٤٠٤) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، والذاري ٣٣٠/١ كتاب الصلاة - باب فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ، وابن حبان في "صحيحه" (١٦٢١) و(١٦٢٥) كتاب الصلاة - باب المساجد. كلُّهم من حديث أبي هريرة ؓ، وفي الباب عن علي بن أبي طالب، وميمونة، وأبي سعيد الخدري، وجُبَيْر بن مُطْعِم، وابن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر الغفاري، وجابر ؓ.

(٣) "غمر عيون البصائر": الفن الثالث، القول في أحكام المسجد ٦٤/٤.

(٤) انظر "حاشية الهيثمي على إيضاح النووي": الباب الخامس في المقام بمكة ٤٥٤.

(٥) في "شرح تقريب الأسانيد"، كما في "الجامع اللطيف". وهو أبو زرعة أحمد بن عبد الرحمن بن الحسين، ولي الدين المعروف بالعراقي أو ابن العراقي الكردي المصري الشافعي (ت ٨٢٦هـ). ("الضوء اللامع" ٣٣٦/١، "الأعلام" ١٤٨/١).

بل جميع حرمها الذي يحرم صيده كما صححه "النووي"^(١). انتهى ما أفاده شيخ مشايخنا "محمد ابن ظهيرة"^(٢) القرشي الحنفي المكي)) اهـ ملخصاً.

(تنبيه)

هذه المضاعفة خاصة بالفرض؛ لقوله ﷺ: «صلاة أحدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة»^(٣)، وإلا وقع التعارض بينه وبين الحديث الأول، كذا حكاها

(قوله: هذه المضاعفة خاصة بالفرض إلخ) قال "السندي": ((قد استدل بهذه الأحاديث على تضعيف الصلاة في المسجدين مطلقاً، ونُقِلَ عن "الطحاوي" وغيره أنَّ ذلك - أي: التضعيف - مختص بالفرائض لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»))، ويمكن أن يقال: لا مانع من إبقاء الحديث على عمومها، فتكون صلاة النافلة في بيت المدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما، وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً)) اهـ. إلا أنه يلزم تخصيص عموم الحديث الأول بغير النافلة في البيت، فإنها فيه أفضل من عموم قوله: ((فيما سواه))، وكيف لا يحصل مضاعفة النافلة فيه مع أنَّ حسنات الحرم كلُّ حسنة مائة ألف حسنة كما قال "ابن عباس" كما نقله "السندي" عن "الحموي" عن "ابن العماد"، وصلاة النافلة في حرم مكة لا تخرج عن كونها حسنة.

(١) انظر "حاشية الهيتمي على إيضاح النووي": الباب الخامس في المقام بمكة ص ٤٦٤.

(٢) في "الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف": الباب السابع في فضل الحرم وحرمة والمسجد الحرام ص ١٢٠-١٢١، لمحمد جار الله بن عبد الله (عبد الظاهر) أمين بن ظهيرة القرشي المخزومي المكي (ت ٩٨٦هـ). ("بروكلمان" ١٩/٩، "الأعلام" ٥٩/٧).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (١٠٤٤) كتاب الصلاة - باب صلاة الرجل التطوع في بيته، وأخرجه مالك في "الموطأ" ١/١٠٨ كتاب صلاة الجماعة - باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، وأحمد ١٨٢/٥ و ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٧، والبحاري (٧٣١) كتاب الأذان - باب صلاة الليل، و (٦١١٣) كتاب الأدب - باب ما يجوز من الغضب والشدّة لأمر الله تعالى، و (٧٢٩٠) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب ما يكره في كثرة السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه، ومسلم (٧٨١) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة النافلة في البيت وجوازها في المسجد، وأبو داود (١٤٤٧) كتاب الصلاة - باب فضل الصلاة في البيت، والترمذي (٤٥٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء =

ثُمَّ الْقُدْسُ، ثُمَّ قُبَاءُ، ثُمَّ الْأَقْدَمُ، ثُمَّ الْأَعْظَمُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ، ومسجدُ أستاذه لدُرسِهِ
أو لسماعِ الأخبار.....

"ابنُ رشدٍ المالكيُّ" في "القواعد"^(١) عن "أبي حنيفة" كما في "الحلبة"^(٢) عن "غاية السروجي"،
وتمامه فيها.

[٥٥٦٤] (قوله: ثُمَّ الْقُدْسُ) لَأَنَّهُ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَيْهَا،
وَالْمَنْصُوصِ عَلَى الْمَضَاعِفَةِ فِيهَا.

[٥٥٦٥] (قوله: ثُمَّ قُبَا) بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ، مَنْصَرَفٌ وَغَيْرُ مَنْصَرَفٍ، وَالْقَافُ مَضْمُومَةٌ، "ط"^(٣).
لَأَنَّهُ الْمَسْجِدُ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ.

[٥٥٦٦] (قوله: ثُمَّ الْأَقْدَمُ ثُمَّ الْأَعْظَمُ) كَذَا فِي "الحلبة"^(٤) عَنْ "الأجناس"، وَالَّذِي فِي
"البحر"^(٥) بَعْدَ الْقُدْسِ: ((ثُمَّ الْجَوَامِعُ، ثُمَّ مَسَاجِدُ الْمَحَالِّ، ثُمَّ مَسَاجِدُ الشُّوَارِعِ؛ لِأَنَّهَا أَخْفُ رَتَبَةً؛
لَأَنَّهُ لَا يُعْتَكَفُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا إِمَامٌ مَعْلُومٌ وَمَوْذَّنٌ، ثُمَّ مَسَاجِدُ [٢/٣٦ق/ب] الْبُيُوتِ؛ لَأَنَّهُ
لَا يَجُوزُ الِاعْتِكَافُ فِيهَا إِلَّا لِلنِّسَاءِ)) اهـ.

وَفِي "الْقَهْطَانِي"^(٦): ((مَسَاجِدُ الشُّوَارِعِ هِيَ الَّتِي تُبْنَى فِي الصَّحَارَى مِمَّا لَيْسَ لَهَا مَوْذَّنٌ
وإِمَامٌ رَاتِبَانِ كَمَا فِي "الْجَلَابِي") اهـ.

= فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ، وَقَالَ: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالنَّسَائِيُّ ١٩٨/٣ كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ
وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ - بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ وَالْفَضْلِ فِي ذَلِكَ، بِلَفْظٍ: ((أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا
الْمَكْتُوبَةَ)). كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) لَمْ نَعْرِ عَلَى نِسْبَةِ كِتَابِ بَهْذَا الْأَسْمَ إِلَى أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ رَشْدِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ الْحَفِيدِ
(ت ٥٩٥هـ) وَلَا إِلَى جَدِهِ.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل الثالث في الصلاة المنذورة ٢/٢٦٧ق/ب.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/٢٧٨.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل الثالث في الصلاة المنذورة ٢/٢٦٨ق/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢/٣٨ بتصرف يسير.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - مكروهات الصلاة ١/١٢٣ بتصرف يسير.

أفضل اتفاقاً، ومسجد حيّه أفضل من الجامع،.....

والحاصل: أن بعد القدس الجوامع، أي: المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة، لكنّ الأقدم منها أفضل كمسجد قبا، ثمّ الأعظم - أي: الأكثر جماعة - فالأعظم، ثمّ الأقرب فالأقرب، وفي آخر "شرح المنية"^(١) بعد نقله ما مرّ عن "الأجناس": ((ثمّ الأقدم أفضل لسبقه حكماً، إلا إذا كان الحادث أقرب إلى بيته فإنّه أفضل حينئذٍ لسبقه حقيقةً وحكماً، كذا في "الواقعات"، وذكر في "الحائية"^(٢) و"منية المفتي" وغيرهما: أنّ الأقدم أفضل، فإن استويا في القدم فالأقرب، ولو استويا فيهما وقوم أحدهما أكثر فإن كان فقيهاً يُقتدى به يذهب للأقلّ جماعةً تكثيراً لها بسببه، وإلاّ تحيّر، والأفضل اختيار الذي إمامه أفقه وأصلح، ومسجد حيّه - وإن قلّ جمعه - أفضل من الجامع وإن كثر جمعه)) اهـ ملخصاً.

وحاصله: أنّ في تقديم الأقدم على الأقرب خلافاً، لكنّ عبارة "الحائية"^(٣) هكذا: ((وإذا كان في منزله مسجداً يذهب إلى ما كان أقدم إلخ))، وظاهره أنّ هذا التفصيل في مسجد الحيّ، تأمل.

[٥٥٦٧] (قوله: أفضل اتفاقاً) أي: من الأقدم وما بعده؛ لإحرازه فضيلتي الصلاة والسماع، "ط"^(٤).

[٥٥٦٨] (قوله: ومسجد حيّه أفضل من الجامع) أي: الذي جماعته أكثر من مسجد الحيّ،

(قوله: إلا إذا كان الحادث أقرب إلى بيته) قد يقال: المراد بالحادث الأقرب إلى بيته مسجد المحلّة، فكأنّه قال: الأقدم أفضل إلا إذا كان غير الأقدم مسجد محلّة فيكون أولى، وهذا لا يُنافي ما في "الأجناس" من تقديم الأقدم ثمّ الأعظم ثمّ الأقرب؛ إذ المراد بالأقرب فيه الأقرب الذي ليس مسجد محلّة، وبهذا ترتفع المخالفة، تأمل.

(١) شرح المنية الكبير: فصل في أحكام المسجد ص ٦١٣.

(٢) "الحائية": كتاب الطهارة - فصل في المسجد ٦٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحائية": كتاب الطهارة - فصل في المسجد ٦٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٨/١ بتصرف.

والصحيح أنَّ ما لحقَ بمسجد المدينة مُلحَقٌ به في الفضيلة، نعم تحرِّي الأولِ أولى، وهو مائة في مائة ذراعٍ، ذكره "منلا علي" في "شرح لباب المناسك" ^(١)، ويجزُمُ فيه السؤال، ويكره فيه الإعطاء ^(٢)، وقيل: إنَّ تخطي، وإنشاد ضالَّةً.....

وهذا أحدُ قولين حكاهما في "القنية" ^(٣)، والثاني العكس، وما هنا جزمٌ به في "شرح المنية" كما مرَّ ^(٤)، وكذا في "المصنَّي" و"الحانية" ^(٥)، بل في "الحانية": ((لو لم يكن لمسجد منزله مؤذنٌ ^(٦) فإنه يذهبُ إليه ويؤذُنُ فيه ويصلي ولو كان وحده؛ لأنَّ له حقاً عليه فيؤذنه)).

[٥٥٦٩] (قوله): والصحيح إلخ) قدَّمنا ^(٧) الكلامَ مستوفى على هذه المسألة في شروط الصلاة

قبيل بحث القبلة، فراجع.

[٥٥٧٠] (قوله): وقيل: إنَّ تخطي) هو الذي اقتصرَ عليه "الشارح" في الحظر حيث قال: ((فرغ:

يكره إعطاء سائل المسجد، إلَّا إذا لم يتخطَّ رقابَ الناس في المختار؛ لأنَّ [٣٧ق/٢] أ["علياً" تصدَّق بخاتمه في الصلاة، فمدحه الله تعالى بقوله: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ كَاذِبُونَ﴾ ^(٨) (المائدة - ٥٥)]، "ط" ^(٩).

[٥٥٧١] (قوله): وإنشاد ضالَّةً هي الشيء الضائع، وإنشادها السؤال عنها، وفي الحديث:

(قوله): وإنشادها السؤال عنها) في "الصحيح": ((أنشدت الضالَّة أي: عرَّفْتُها، ويقال: أنشدتها أي:

طلُبْتُها)) اهـ. والظاهر أنَّ الكراهة في الإنشاد بكلٍّ من معنييه، ثم رأيتُ "البعلي" فسره بالسؤال عنها.

(١) انظر "إرشاد الساري شرح لباب المناسك": فصل: وليغتم أيام مقامه بالمدينة ص ٣٤١.

(٢) في "ب": ((الإعطاء مطلقاً)).

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ومسجد المحلة ق ١٦/ب.

(٤) المقولة [٥٥٦٦] قوله: ((ثم الأقدم ثم الأعظم)).

(٥) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل في المسجد ٦٧/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ((مؤذن)) ساقطة من "الأصل".

(٧) المقولة [٣٧٦٩] قوله: ((فائدة: لما كان إلخ)).

(٨) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٢٣٢)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٧/٧ وقال: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه من لم أعرفهم.

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٨/١.

أو شعرٍ إلّا ما فيه ذِكرٌ،.....

((إذا رأيتم من ينشدُ ضالّةً في المسجد فقولوا: لا رَدّها اللهُ عليكم))^(١).

مطلب في إنشاد الشعر

[٥٥٧٢] (قوله: أو شعرٍ إلخ) قال في "الضياء المعنوي": ((العشرون - أي: من آفات اللسان - الشعر، سئل عنه رحمته فقال: «كلام حسنٌه حسنٌه وقيحُه قبيحٌ»^(٢)، ومعناه أن الشعر كالنثر، يُحمدُ حين يُحمدُ ويُذمُّ حين يُذمُّ، ولا بأس باستماع نشيد الأعراب، وهو إنشاد الشعر من غير لحن، ويجزئ هجو مسلم ولو بما فيه، قال رحمته: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلئ شعراً»^(٣)، فما كان منه في الوعظ والحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسنٌ، وما كان

(١) أخرجه مسلم (٥٦٨) كتاب المساجد - باب النهي عن نشد الضالّة في المسجد، وأبو داود (٤٧٣) كتاب الصلاة - باب في كراهية إنشاد الضالّة في المسجد، والنسائي (٤٩، ٤٨/٢) كتاب الصلاة - باب النهي عن إنشاد الضالّة في المسجد، وابن ماجه (٧٦٧) كتاب المساجد - باب النهي عن إنشاد الضالّة في المسجد، والدارمي (٣٤٧/١) كتاب الصلاة - باب النهي عن استنشاد الضالّة في المسجد والشرى والبيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٤٧/٢) كتاب الصلاة - باب كراهية إنشاد الضالّة في المسجد، و١٩٦/٦ كتاب اللقطة - باب ما جاء في إنشاد الضالّة في المسجد. كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) أخرجه أبو يعلى (٤٧٦٠)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٢٢/٨ وقال: رواه أبو يعلى، وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه دحيم وجماعة، وضعفه ابن معين وغيره، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" ٤٠١/٢. وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٢٣٩/١٠ - باب شهادة الشعراء، وقال: وصله جماعة، والصحيح عنه عن النبي صلّى الله عليه وآله مرسلاً. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي الباب عن عبد الله ابن عمر عند الطبراني في "الأوسط"، وذكره الهيثمي في "المجمع" ١٢٢/٨، وإسناده حسن.

(٣) أخرجه أحمد ٢٨٨/٢ ٣٣١ ٣٥٥ ٣٩١ ٤٧٨ ٤٨٠، وابن أبي شيبة ١٨٣/٦ كتاب الأدب - باب من كره الشعر وأن يعيّه في جوفه، وعبد الرزاق (٢٠، ٤٤٩)، والبخاري (٦١٥٥) كتاب الأدب - باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه عن ذكر الله تعالى والعلم والقرآن، ومسلم (٢٢٥٧) كتاب الشعر، وأبو داود (٥٠٩) كتاب الأدب - باب ما جاء في الشعر، والترمذي (٢٨٥١) كتاب الأدب - باب ما جاء في الشعر، لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً من أن يمتلئ شعراً، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٧٥٩) كتاب الأدب - باب ما كره من الشعر، والدارمي (٧٥١/٢) كتاب الاستئذان - باب لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً من أن يمتلئ شعراً. كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن ابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأبي الدرداء رضي الله عنه.

من ذكر الأطلال والأزمان والأُمم فمباح، وما كان من هجوٍ وسُخْفٍ فحرام، وما كان من وصف الخلود والقلود والشعور فمكروه، كذا فصله "أبو الليث السمرقندي"، ومن كثر إنشأؤه وإنشاؤه حين تنزل به مهماتُه، ويجعله مكسبةً له تنقص مروءته وترُدُّ شهادته)) اهـ. وقدّمنا^(١) بقية الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم المفتي.

هذا، وقد أخرج الإمام "الطحاوي" في "شرح مجمع الآثار"^(٢): «أنه ﷺ نهى أن تُشدَّ الأشعارُ في المسجد، وأن تُباع فيه السلْع، وأن يُخلَق فيه قبل الصلاة»، ثم وفّق بينه وبين ما ورد أنه ﷺ «وضع له "حسان" مبرأ يُشيدُ عليه الشعر»^(٣) بحمل الأوّل على ما كانت قريش تهجو به ونحوه مما فيه ضرر، أو على ما يغلب على المسجد حتى يكون أكثر من فيه متشاغلاً به، قال: ((وكذلك النهي عن البيع فيه، هو الذي يغلب عليه حتى يكون كالسوق؛ لأنه ﷺ لم ينه "علياً" عن حصْف النعل فيه^(٤) مع أنه لو اجتمع الناس لخصف النعال فيه كره، فكذلك البيع وإنشاد

قوله: وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه (الخ) هذا خلافاً المشهور، فإن المشهور كراهة البيع في المسجد وإن لم يغلب عليه.

(١) المقولة [٣١٠] قوله: ((من الغزل)).

(٢) هو "شرح معاني الآثار" وقد سبق التنبيه على ذلك ٦١٦/٢، والحديث فيه (٣٥٨/٤) كتاب الزبادات، باب إنشاد الشعر في المسجد، وأخرجه أحمد ١٨٠/٢، وأبو داود (١٠٧٩) كتاب الصلاة - باب التحلُّق يوم الجمعة قبل الصلاة، والترمذي (٣٢٢) كتاب الصلاة - باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضّالة والشعر في المسجد، وقال: حديث حسن، والنسائي ٤٨/٢ كتاب المساجد - باب النهي عن تناشد الأشعار في المسجد، وابن ماجه (٧٤٩) كتاب المساجد - باب ما يكره في المساجد. كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه، وفي الباب عن بُريدة، وجابر، وأنس رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه أحمد ٧٢/٦، وأبو داود (٥٠١٥) كتاب الأدب - باب ما جاء في الشعر، والترمذي (٢٨٤٦) كتاب الأدب - باب ما جاء في إنشاد الشعر، وقال: حديث حسن صحيح غريب، من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وفي الباب عن أبي هريرة، والبراء رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه أحمد ٣٣/٣، ٨٢، وابن أبي شيبة ٤٩٧/٧-٤٩٨ كتاب الفضائل - فضائل عليّ بن أبي طالب، وأبو يعلى (١٠٨٦) =

ورفع صوت بذكرٍ إلا للمتفقهة.....

الشعر والتحلُّق قبل الصلاة، فما غلبَ عليه كرهه، وما لا فلا)) اهـ.

مطلب في رفع الصوت بالذكر

[٥٥٧٣] (قوله: ورفع صوت بذكرٍ إلخ) أقول: اضطربَ كلامُ صاحب "البرزانية"^(١) في ذلك، فتارةً قال: ((إنَّه حرامٌ))، وتارةً قال: [٢/٣٧ق/ب] ((إنَّه جائزٌ))، وفي "الفتاوى الخيرية"^(٢) من الكراهية والاستحسان: ((جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به نحو: «وإنَّ ذَكَرْنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ» رواه "الشيخان"^(٣)، وهناك أحاديثُ اقْتَضَتْ طَلَبَ الإسْرار، والجمعُ بينهما بأنَّ ذلك يَخْتَلَفُ باختلاف الأشخاص والأحوال كما جُمِعَ بذلك بين أحاديثِ الجهر والإخفاء بالقراءة، ولا يُعارضُ ذلك حديثُ: «خيرُ الذِّكْرِ الخَفِيُّ»^(٤)؛ لأنَّه حيث خِيفَ الرِّياءُ

- والقَطِيعِيُّ في "زوائد" على "الفضائل" لأحمد (١٠٧١) و(١٠٨٣)، والنَّسَائِيُّ في "الخصائص" (١٥٦)، والبغويُّ في "شرح السنة" (٢٥٥٧)، والحاكم ١٢٣/٣، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرِّجْاه، ووافقه الذهبي، وابن عَدِيٍّ في "الكامل" ٢٦٦٦/٧، وابن الجوزيُّ في "العلل المتناهية" ٢٣٩/١، وأورده الهيثميُّ في "المجمع" ١٣٣/٩ كتاب المناقب - باب في قتاله - أي عليٍّ عليه السلام - ومن يقاتله، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة، هو من رجال البخاري، وقد فات الهيثميُّ أن ينسب الحديث إلى أبي يعلى، وجاء في بعض الروايات مختصراً: كلُّهم من حديث أبي سعيد الخُدْريِّ عليه السلام مرفوعاً.

(١) "البرزانية": كتاب الاستحسان ٣٧٨/٦ - ٣٧٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتاوى الخيرية": ١٨١/٢.

(٣) أخرجه أحمد ٢٥١/٢ و٤١٣، وابن أبي شيبة ٧٥/٧ كتاب الدعاء - باب في ثواب ذكر الله عز وجل، والبخاري (٧٤٠٥) كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى﴾، ومسلم (٢٦٧٥) كتاب الذكر والدعاء - باب الحث على ذكر الله تعالى، والترمذي (٣٦٠٣) كتاب الدعوات - باب في حسن الظن بالله عز وجل، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٨٢٢) كتاب الأدب - باب فضل العمل، والنسائي في "السنن الكبرى" كتاب النعوت، كما في تحفة الأشراف (١٢٥٠٥). كلُّهم من حديث أبي هريرة عليه السلام مرفوعاً.

(٤) أخرجه عبد بن حميد (١٣٧)، ووكيع بن الجراح في "الزهد" (١١٥) و(١١٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" ٣٧٥/١٠، وأحمد في "المسند" ١٧٢/١ و١٧٨ و١٨٠، وأبو يعلى (٧٣١)، والقضاعي (١٢١٨)، والطبراني في "الدعاء" (١٨٨٣) =

والوضوء إلا فيما أُعِدَّ لذلك، وغرسُ الأشجارِ إلا لنفعٍ.....

أو تأدِّي المصلين أو النيام، فإن خلا مما ذُكِرَ فقال بعضُ أهل العلم: إنَّ الجهر أفضل؛ لأنه أكثرُ عملاً، ولتعدي فائدته إلى السامعين، ويُوقظُ قلبَ الذاكر، فيجمعُ همه إلى الفكر، ويصرفُ سمعه إليه، ويطردُ النومَ، ويزيدُ النشاطَ) اهـ ملخصاً، وتأمَّ الكلام هناك، فراجعه.

وفي "حاشية الحموي"^(١) عن الإمام "الشعراني": ((أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها، إلا أن يُشوشَ جهرهم على نائم أو مُصلٍ أو قارئٍ إلخ)).
٥٥٧٤هـ (قوله: والوضوء) لأنَّ ماءه مُستقلَّرٌ طبعاً، فيجبُ تنزيهُ المسجد عنه كما يجبُ تنزيهه عن المحاطِ والبلغم، "بدائع"^(٢).

٥٥٧٥هـ (قوله: إلا فيما أُعِدَّ لذلك) انظر: هل يشترطُ إعدادُ ذلك من الواقف أم لا؟ وفي "حاشية المدني"^(٣) عن "الفتاوى العفيفية": ((ولا يُظنُّ أنَّ ما حول بئر زمزم يجوزُ الوضوء أو الغسل من الجنابة فيه؛ لأنَّ حريمَ زمزم يجري عليه حكمُ المساجد، فيعاملُ بمعاملتها من تحريم البصاق، والمكث مع الجنابة فيه، ومن حصول الاعتكاف فيه، واستحباب تقديم اليمنى بناءً على أنَّ الداخل من مسجدٍ لمسجدٍ يُسنُّ له ذلك)) اهـ.

- والبيهقي في "شعب الإيمان" ٣٣٠/١ باب في محبة الله - فصل في إدامة ذكر الله، وابن حبان في "صحيحه" (٨٠٩).

كتاب الرقاق - باب الأذكار. كلُّهم من حديث سعد بن أبي وقاصٍّ .

قال النووي في "فتاويه" ص ٢٦١-٢٦٢: ((ليس بثابت)). ونسبه السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٣٣٣- إلى العسكري وأبي يعلى من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، عن سعد بن أبي وقاص رفعه بهذا، وصححه ابن حبان، وأبو عوانة، وقال في "أسنى المطالب" ص ٢٦١: ((هذا الحديث رواه جماعة، وفيه راوٍ فيه مقال)). وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط، حفظه الله تعالى، في التعليق على "صحيح ابن حبان": ((إسناده ضعيف. محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة ضَعْفُه ابن معين والدارقطني، ثم هو لم يدرك سعداً فيما قاله أبو حاتم، وأبو زرعة كما في "المراسيل" ص ١٨٤. وقد أورده الهيثمي في "جمع الزوائد" ٨٥/١٠ كتاب الأذكار - باب ما جاء في الذكر الخفي، وقال: ((رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة وقد وثقه ابن حبان وقال: ((روى عن سعد بن أبي وقاص)). قلت: وضعفه ابن معين، وبقيه رجالهما رجال الصحيح)). اهـ.

(١) "غمر عيون البصائر": الفن الثالث - القول في أحكام المسجد ٦١/٤.

(٢) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في الطهارة الحقيقية ٦٨/١.

كتقليل نَزٍّ، وتكون للمسجد.....

[٥٥٧٦] (قوله: كتقليل نَزٍّ) النَّزُّ بفتح النون وكسرهما، وبالزاي المعجمة: ما يتحلَّب من الأرض من الماء، يقال: نَزَّتْ الأرضُ: صارت ذات نَزٍّ، كذا في "الصحيح" (١).

مطلب في الغرس في المسجد

قال في "الخلاصة" (٢): ((غرسُ الأشجار في المسجد لا بأس به إذا كان فيه نفعٌ للمسجد، بأن كان المسجد ذا نَزٍّ والأسطوانات لا تستقرُّ بدونها، وبدون هذا لا يجوز)) اهـ.

وفي "الهنديَّة" (٣) عن "الغرائب": ((إن كان لنفع الناس (٤) بظلِّهِ ولا يُضَيِّقُ على الناس، ولا يُفرِّقُ الصفوف لا بأس به، وإن كان لنفع نفسه بورقِهِ أو ثمره، أو يُفرِّقُ الصفوف، أو كان في موضعٍ تنفعُ [٢/٣٨ق] به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره)) اهـ.

هذا، وقد رأيتُ رسالةً للعلامة "ابن أمير حاج" (٥) بخطه متعلِّقة بغراس المسجد الأقصى، ردَّ فيها على مَنْ أفتى بجوازه فيه أخذاً من قولهم: لو غرسَ شجرةً للمسجد فثمرتها للمسجد، فردَّ عليه: ((بأنه لا يلزم من ذلك جِلُّ الغرس إلا للعدر المذكور؛ لأنَّ فيه شُغْلٌ ما أعِدَّ للصلاة ونحوها وإن كان المسجد واسعاً أو كان في الغرس نفعٌ بثمرته، وإلا لزمَ إيجارُ قطعةٍ منه، ولا يجوزُ إبقاؤه أيضاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس لعرقٍ ظالمٍ حقٌّ» (٦)؛ لأنَّ الظلمَ وضعُ الشيء في غير محلِّهِ،

(١) "الصحيح": مادة (نزز) بتصرف.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس والعشرون في المسجد وما يتصل به ق ٥٨/أ.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية ٥/٣٢١.

(٤) من ((بأن كان للمسجد)) إلى ((إن كان لنفع الناس)) ساقط من "الأصل".

(٥) لم نهتد إلى ترجمة لها.

(٦) أخرجه مالك في "الموطأ" ٦١٤/٢ كتاب الأفضية - باب القضاء في عمارة الموات، من طريق هشام بن عروة عن

أبيه. وأخرجه أبو داود (٣٠٧٣) كتاب الخراج - باب إحياء الموات، والترمذي (١٣٧٨) كتاب الأحكام - باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩٩/٦، كتاب الغصب - باب ليس لعرق ظالم حق، و١٤٢/٦ كتاب إحياء الموات - باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ولا في حق أحد فهي له، من طريق أيوب عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم -

وَأَكْلٌ وَنَوْمٌ إِلَّا لِمَتَكْفٍ^(١) وَغَرِيبٌ، وَأَكْلٌ^(٢) نَحْوِ ثَوْمٍ، وَيَمْنَعُ مِنْهُ، وَكَذَا كُلُّ مَوْذٍ وَلَوْ بِلِسَانِهِ،.....

وهذا كذلك)) الخ ما أطالَ به، ورأيتُ في آخرِ الرسالة بخط بعض العلماء: ((أَنَّهُ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمُحَقِّقُ "ابن أبي شريف"^(٣) الشافعي)).

[٥٥٧٧] (قوله: وَأَكْلٌ وَنَوْمٌ (الخ) وإذا أرادَ ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف، فيدخلُ ويذكرُ الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي، ثم يفعل ما شاء، "فتاوى هندية"^(٤).

[٥٥٧٨] (قوله: وَأَكْلٌ نَحْوِ ثَوْمٍ) أي: كبصلٍ ونحوه مما له رائحة كريهة؛ للحديث الصحيح في النهي عن قربان أكلِ الثوم والبصل المسجد^(٥)، قال الإمام "العيني"^(٦) في "شرحه" على "صحيح

= عن هشام بن عروة عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ. وقد روي هذا الحديث موصولاً عن أيوب عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد، ومرسلأً عن يحيى بن عروة عن أبيه، وفي الباب عن عائشة، وعمر بن عوف المزني، وسُمرّة، وعُبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمروؓ.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: (إلا لِمَتَكْفٍ) نقل الشارح في شرحه على "الملتقى" في باب الاعتكاف عن ابن الكمال أن الأكل والشرب والنوم لا يكره لغير المتكف أيضاً)).

(٢) في "د" و "و": ((ودخل أكل)).

(٣) له رسالة مسماة: (تحاف الأخصا بفضايا المسجد الأقصى). (انظر "كشف الظنون" ٥/١، و"هدية العارفين" ٢/٢٢٢).

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية ٣٢١/٥ بتصرف يسير.

(٥) أخرجه أحمد ٣/٣٨٠، ٣٨٧، ٤٠٠، والبخاري (٨٥٦) كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، و(٥٤٥٢) كتاب الأطعمة - باب ما يكره من الثوم والبصل، و(٧٣٥٩) كتاب الاعتصام - باب الأحكام التي تعرف بالذلال، ومسلم (٥٦٤) (٧٤) كتاب المساجد - باب نهى مَنْ أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، وأبو داود (٣٨٢٢) كتاب الأطعمة - باب في أكل الثوم، والترمذي (١٨٠٦) كتاب الأطعمة - باب ما جاء في كراهية أكل الثوم والبصل، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٤٣/٢ كتاب المساجد - باب من يمنع من المسجد، وابن ماجه (١٠١٤) كتاب إقامة الصلاة - باب مَنْ أكل الثوم فلا يقرَّبَنَّ المسجد، و(٣٣٦٣) كتاب الأطعمة - باب أكل الثوم والبصل والكراث. كلُّهم من حديث جابر بن عبد الله، وفي الباب عن عمر، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وجابر بن سُمرة، وقُرة بن إياس، وابن عمرؓ.

(٦) "عمدة القاري": صفة الصلاة ١٤٦/٦ - ١٤٨.

البخاري: ((قلت: علّة النهي أذى الملائكة وأذى المسلمين، ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام، بل الكل سواء لرواية: «مساجدنا» بالجمع خلافاً لمن شذّ، ويُلاحق بما نُصّ عليه في الحديث كل ما له رائحة كريهة مأكولاً أو غيره، وإنما خصّ الثوم هنا بالذكر وفي غيره أيضاً بالبصل والكراث لكثرة أكلهم لها، وكذلك ألحقَ بعضهم بذلك من يفیه بخر، أو به جرح له رائحة، وكذلك القصاب والسّمك، والمجنّوم والأبرص أولى بالإلحاق، وقال "سُحْنُون"^(١): لا أرى الجمعة عليهما، واحتجّ بالحديث، وألحقَ بالحديث كل من أذى الناس بلسانه، وبه أفتى "ابن عمر"، وهو أصل في نفي كل من يتأذى به، ولا يُعَدُّ أن يُعذّر المعذور باكل ما له ريح كريهة؛ لِمَا في "صحيح ابن حبان" عن "المغيرة بن شعبة" قال: انتهيت إلى رسول الله ﷺ، فوجدت مني ريح الثوم فقال: «(مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ؟)» فأخذت يده فأدخلتها، [٢/٣٨ق/ب] فوجدت صدري معصباً، فقال: «(إِنَّ لَكَ عَذْرًا)»، وفي رواية "الطبراني" في "الأوسط": «اشتكت صدري فأكلته»، وفيه: «فلم يُعَفِّهِ ﷺ^(٢)»، وقوله ﷺ: «(وليقعد في بيته)»^(٣) صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلص ٤٤٤/١

(١) أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب سُحْنُون - بضم السين وفتحها - التَّنَوُّحِي الحمصي الأصل، المغربي القرواني المالكي (ت ٢٤٠هـ). ("ترتيب المدارك" ٥٨٥/٢، "وفيات الأعيان" ١٨٠/٣، "سير أعلام النبلاء" ٦٣/١٢).
 (٢) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٠٩٥) كتاب الصلاة - باب فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها، وابن أبي شبة ٣٩٣/٢ كتاب صلاة التطوع - باب من كان يكره إذا أكل بصلًا أو ثومًا أن يحضر المسجد، ٥٦٠-٥٦١ كتاب الأطعمة - باب من يكره أكل الثوم، وأحمد ٢٤٩/٤، ٢٥٢، وأبو داود (٣٨٢٦) كتاب الأطعمة - باب في أكل الثوم، وابن خزيمة (١٦٧٢) كتاب الصلاة - باب الرخصة في أكله، أي الثوم أو الكراث أو البصل، عند الضرورة والحاجة، والطبراني في "الكبير" ٤١٧/٢٠ (١٠٠٣) (١٠٠٤)، وفي "الأوسط" (٩٣٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٧٧/٣ كتاب الصلاة - باب الدليل على أن أكل ذلك غير حرام، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٣٨/٤ كتاب الكراهية - باب أكل الثوم والبصل والكراث، وفي الباب عن أبي أيوب الأنصاري، وأبي بكر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عمر، وأنس، وجابر، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن زيد، وأبي بن كعب، وعلي، وجابر بن سمرة، وأبي ثعلبة الحُثَنِي، ومُعَظِل بن يسار، وخزيمة بن ثابت، والعلاء بن خباب، وشريك بن حنبل العبسي، وأبي بردة، وأم أيوب الأنصارية.

(٣) أخرجه البخاري (٨٥٥) كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النبيء والبصل والكراث، و(٥٤٥٢) كتاب الأطعمة - باب ما يكره من الثوم والبقول، (٧٣٥٩) مطوّلًا، كتاب الاعتصام - باب الأحكام التي تعرف بالدلائل، -

وكلُّ عَقْدٍ إِلَّا لِمَعْتَكِفٍ بِشَرْطِهِ، والكَلَامُ المَبَاحُ، وَقِيْدُهُ فِي "الظَهْرِية" ^(١): ((بأنَّ يجلسَ لأجلِهِ))، لكنَّ فِي "النهر" ^(٢):

عن الجماعة، وأيضاً هنا عِلَّتَان: أذى المسلمين، وأذى الملائكة، فبالنظرِ إلى الأولى يُعذَرُ فِي تركِ الجماعة وحضورِ المسجد، وبالنظرِ إلى الثانية يُعذَرُ فِي تركِ حضورِ المسجد ولو كان وحده)) اهـ ملخصاً.

أقول: كونه يُعذَرُ بذلك ينبغي تقييده بما إذا أكلَ ذلك بعذرٍ، أو أكلَ ناسياً قَرَبَ دخول وقت الصلاة؛ لئلا يكون مُبَاشِراً لِمَا يَقْطَعُهُ عن الجماعة بصنعه.

[٥٥٧٩] (قوله: وكلُّ عَقْدٍ) الظاهر أنَّ المراد به عقدٌ مُبَادِلَةٌ لِيُخْرِجَ نَحْوُ الهبة، تأمَّل. وصرَّحَ فِي "الأشباه" ^(٣) وغيرها: ((بأنَّهُ يُسْتَحَبُّ عقدُ النكاح فِي المسجد))، وسيأتي ^(٤) فِي النكاح.

[٥٥٨٠] (قوله: بشرطِهِ) وهو أنَّ لا يكونَ للتجارة، بل يكونُ ما يحتاجُهُ لنفسه أو عياله بدون إحضارِ السلعة.

[٥٥٨١] (قوله: بأنَّ يجلسَ لأجلِهِ) فَإِنَّهُ حينئذٍ لا يُباحُ بالاتِّفاق؛ لأنَّ المسجدَ ما بُنيَ لأُمُور

(قوله: الظاهر أنَّ المراد به عقدٌ مُبَادِلَةٌ لِخ) كَانَ ذلك من لفظ عقد - فَإِنَّهُ الإيجابُ والقَبولُ، والهبةُ ركنُها الإيجابُ بالنسبة للواهب وإن لم يوجد قبولٌ، ولذا حَيْثُ لا يَمِنُهُ لا يَهَبُ بالإيجاب بدون قبولٍ - أو من كون الهبة من مكارم الأخلاق وتُورِثُ التَّوَادُّدَ والاتِّتِلَافَ بين المسلمين، فلم تخرج عن كونها عبادةً، والمسجدُ محلُّ لها، تأمَّل.

= ومسلم (٥٦٤) (٧٣) كتاب المساجد - باب نهى من أكل نوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، وأبو داود (٣٨٢٢) كتاب الأطعمة - باب فِي أكل الثوم، والطبراني فِي "الأوسط" (٩٣٤٧)، والبيهقي فِي "السنن الكبرى" ٧٧/٣ كتاب الصلاة - باب الدليل على أنَّ أكل ذلك غير حرام، وابن خزيمة (١٦٦٤) كتاب الصلاة - باب النهي عن إتيان المساجد لأكل الثوم، والطَّحَاوِيُّ فِي "شرح معاني الآثار" ٤/٢٤٠ كتاب الكراهية - باب أكل الثوم والبصل والكراث. كلُّهم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الأول - الفصل الثالث فِي أحكام المسجد والسلام ق ١٣/ب.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق ٦٦/ب.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - القول فِي أحكام المسجد ص ٤٤٠.

(٤) المقولة [١١٢٤] قوله: ((فِي مسجد)).

الدنيا، وفي صلاة "الجلابي": ((الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وإن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى))^(١)، كذا في "التمرتاشي"^(٢)، "هندية"^(٣). وقال "البيري" ما نصّه: ((وفي "المدارك"^(٤)): ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان - ٦] المراد بالحديث الحديث المنكر كما جاء: ((الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش))^(٥) انتهى. فقد أفاد أن المنع خاص بالمنكر من القول، أمّا المباح فلا، قال في "المصفى": الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً؛ لأنّ أهل الصفة كانوا يلزمون المسجد، وكانوا ينامون ويتحدّثون، ولهذا لا يحل لأحد منعه، كذا في "الجامع البرهاني". أقول: يؤخذ من هذا أنّ الأمر الممنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناولُهُ) اهـ.

(قوله: وقال "البيري" ما نصّه: وفي "المدارك" (الخ) لا تنافي بين ما في "الشارح" وما نقله المحشّي، وذلك بأنّ تقيّد عبارة "الجلابي" بما إذا لم يجلس لأجل الحديث، ويحمّل ما أفاده في "المدارك": ((من أنّ المنع خاص بالمنكر)) على المنع على سبيل الكراهة التحريميّة، وأمّا المباح فيكره كراهة تنزيه بالقيّد المذكور في "الظهيرية"، ويحمّل ما في "المصفى" على ما إذا لم يجلس لأجله، وبشهاد له تعليقه بحال أهل الصفة، فإنهم ما جلسوا إلّا للعبادة، وقوله في "المصفى": ((للحديث)) اللام فيه لمحجّر التعدية لا للتعليل. (قوله: يؤخذ من هذا أنّ الأمر (الخ) أي: مما تقدّم من حال أهل الصفة أنّ الأمر الممنوع منه كالنوم والأكل لا يتناولُهُ المنع، لكن فيه أنّهم وإن كانوا يأكلون وينامون بعد دخولهم فهم غير ممنوعين عن ذلك؛ لأننا جوّزنا لهم ذلك لتحقيق الضرورة فيهم وهي الفقر، فلا يقال في حقّ غيرهم كذلك إلّا في الكلام، فالكلّ مستون في حكمه.

(١) من ((المباح)) إلى ((تعالى)) ساقط من "الأصل".

(٢) أي: شرح الإمام التمرتاشي (ت ٦١٠هـ) على الجامع الصغير للإمام محمد، وتقدّمت ترجمته ٥١٦/١.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية ٣٢١/٥ باختصار.

(٤) "مدارك التنزيل وحقائق التأويل": تفسير سورة لقمان ٤٠٤/٣ وهو لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) ("كشف الظنون" ١٦٤٠/٢، "الطبقات السنية" ١٥٤/٤).

(٥) ذكره الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٢٠٢، وقال: ((قال الفيروزآبادي: لم يوجد))، والعجلوني في "كشف الخفاء" ٣٥٤/١ (١١٢١)، وقال: ((قال القاريّ نقلًا عن "المختصر": إنه لم يوجد. اهـ)).

((الإطلاق أوجه))، وتخصيص مكان لنفسه، وليس له إزعاج غيره منه ولو مدرّساً،

[٥٥٨٢] (قوله: الإطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه [٢/٣٩ق] من شدة

الخرج، "ط" (١).

[٥٥٨٣] (قوله: وتخصيص مكان لنفسه) لأنه يُخلُّ بالخشوع، كذا في "القنية" (٢)، أي: لأنه إذا اعتاده ثم صلى في غيره يبقى باله مشغولاً بالأول بخلاف ما إذا لم يَأْلَفْ مكاناً معيناً.

[٥٥٨٤] (قوله: وليس له إلخ) قال في "القنية" (٣): ((له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال "الأوزاعي": له أن يُزعجه، وليس له ذلك عندنا)) اهـ. أي: لأن المسجد ليس ملكاً لأحد، "بحر" (٤) عن "النهاية".

قلت: وينبغي تقييده بما إذا لم يَقُمْ عنه على نيّة العود بلا مُهلة كما لو قام للوضوء مثلاً، ولا سيما إذا وُضِعَ فيه ثوبه لتحقيق سبق يده، تأمل.

مطلب فيمن سبقت يده إلى مباح

وفي "شرح السير الكبير" لـ "السرخسي" (٥): ((وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كالنزول في الرباطات، والجلوس في المساجد للصلاة، والنزول بمعنى أو عرفات للحج، حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق، وليس للأخر أن يحولّه، فإن أخذ موضعاً فوق ما يحتاجه فللغير أخذ الزائد منه، فلو طلب ذلك منه رجلان فأراد إعطاء أحدهما دون الآخر فله ذلك، ولو نزل فيه أحدهما فأراد الذي أخذه أولاً - وهو غني عنه - أن ينزل فيه آخر فلا؛ لأنه اعترض على يده يد أخرى مُحِقَّة لاحتياجها، إلا إذا قال: إنما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا لنفسي، فإذا حلف على ذلك له إخراجهُ؛ لأنه تبيّن أن يده فيه كانت يد أمره، وحاجة الأمر تمنع غيره من إثبات اليد عليه)) اهـ ملخصاً.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٨/١.

(٢) "القنية": كتاب الكراهية ق ٦٦/أ.

(٣) "القنية": كتاب الكراهية ق ٦٦/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٦/٢.

(٥) لم نعر على هذا النقل في مطبوعة "شرح السير" التي بين أيدينا.

وإذا ضاقَ فللمصلِّي إزعاجُ القاعد ولو مشتغلاً بقرأةٍ أو درسٍ، بل ولأهلِ المحلَّة منعٌ منَ ليس منهم عن الصلاة فيه، ولهم نصبٌ مُتَوَلٍّ، وجعلُ المسجدين واحداً، وعكسه لصلاةٍ لا لدرسٍ أو ذكرٍ، في المسجدِ عظةٌ وقرآنٌ فاستماعُ العِظَةِ أولى،...

قال "الخبر الرميُّ": ((ومثلُ المسجد مقاعدُ الأسواق التي يَتَخَذُهَا المحترفون، مَنْ سَبَقَ لها فهو الأحقُّ بها، وليس لِمَتَّخِذِهَا أَنْ يُزَعِّجَ؛ إذ لا حقَّ له فيها ما دام فيها^(١)، فإذا قامَ عنها استوى هو وغيره فيها، ومذهبُ الشافعية بخلافه كما نصُّوا عليه في كتبهم)) اهـ. والمرادُ بها التي لا تضرُّ العامة، وإلاَّ أزعجَ القاعدُ فيها مطلقاً.

[٥٥٨٥] (قوله: وإذا ضاقَ إلخ) أقول: وكذا إذا لم يضيق، لكن في قعوده قطعٌ للصفِّ.

[٥٥٨٦] (قوله: بل ولأهلِ المحلَّة إلخ) قال في "القنية"^(٢): ((وكذا لأهلِ المحلَّة أن ينعوا مَنْ

ليس منهم عن الصلاة فيه إذا ضاقَ بهم المسجد)) اهـ.

[٥٥٨٧] (قوله: ولهم نصبٌ مُتَوَلٍّ) [٢/٣٩ب] أي: ولو بلا نصبٍ قاضي كما قدَّمناه^(٣)

عن "العناية".

[٥٥٨٨] (قوله: لا لدرسٍ أو ذكرٍ) لأنَّه ما بُنيَ لذلك وإن جاز فيه، كذا في "القنية"^(٤).

[٥٥٨٩] (قوله: فاستماعُ العِظَةِ أولى) الظاهرُ أنَّ هذا خاصٌّ بمن لا قدرةَ له على فهمِ الآيات

القرآنيَّة، والتدبُّر في معانيها الشرعيَّة، والاتِّعَاضُ بمواعظها الحكميَّة؛ إذ لا شكَّ أنَّ مَنْ له قدرةٌ على ذلك يكوُن استماعُه أولى بل أوجبٌ بخلاف الجاهل، فإنَّه يَفْهَمُ من المَعْلَمِ والمواعظ ما لا يَفْهَمُهُ من القارئ، فكان ذلك أنفعَ له.

(١) ((ما دام فيها)) ساقطة من "الأصل".

(٢) "القنية": كتاب الكراهية ق ٦٦/أ.

(٣) المقولة [٥٥٣٣] قوله: ((لا لخوف على متاعه)).

(٤) "القنية": كتاب الكراهية ق ٦٦/أ.

ولا ينبغي الكتابة على جدرانِه، ولا بأسَ برمي عَشٍّ خُفَّاشٍ وَحَمَامٍ لتنقيته.

﴿بابُ الوتر والنوافل﴾

كُلُّ سَنَةٍ نافلةٌ.....

[٥٥٩٠] (قوله: ولا ينبغي الكتابة على جدرانِه) أي: خوفاً من أن تَسْقُطَ وتُوطَأَ، "بحر" (١) عن

"النهاية".

[٥٥٩١] (قوله: خُفَّاشٌ) كَرُمَان: الوَطْوَاطُ، "قاموس" (٢).

[٥٥٩٢] (قوله: لتَنقِيته) جوابُ سؤالٍ حاصله: أَنَّهُ ﷺ قال: «أَقْرُوا الطَيْرَ على

مَكَانِهَا» (٣)، فإزالةُ العُشِّ مخالفةٌ للأمر، فأجاب: ((بأنه للتَنقِيَةِ))، وهي مطلوبةٌ، فالحديثُ مخصوصٌ بغير المساجد، "ط" (٤).

﴿بابُ الوتر والنوافل﴾

الوَتْرُ يفتح الواو وكسرها ضُدُّ الشفع، والنوافلُ جمعُ نافلةٍ، والنفلُ في اللغة: الزيادةُ، وفي

الشريعة: زيادةُ عبادَةٍ شَرَعَتْ لَنَا لا علينا، "ط" (٥).

[٥٥٩٣] (قوله: كُلُّ سَنَةٍ نافلةٌ) قَدَمْنَا (٦) قبل هذا البابِ في آخر المَكْرُوهَاتِ تقسيمَ السَنَةِ

(قوله: أَقْرُوا الطَيْرَ على مَكَانِهَا) أي: يَبْقُوهَا بكسر الكاف وضمِّها، والله أعلم.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٤٠/٢ - بتصرف يسير.

(٢) "القاموس": مادة (خفش).

(٣) في النسخ جميعها "مكانها" بتقديم الألف على التون، وما أثبتناه من "ط"، وهو الموافق للروايات ونسخة الرافعي، والحديث أخرجه الطيالسي (١٦٣٤)، والحُمَيْدِي (٣٤٧)، وأحمد ٣٨١/٦، وأبو داود (٣٨٣٥) كتاب الأضاحي - باب في العقيقة، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ٣٤٢/١، والطبراني في "الكبير" ٤٠٧/٢٥، والحاكم في "المستدرک" ٢٣٧/٤، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣١١/٩ كتاب الضحايا - باب أَقْرُوا الطَيْرَ على مَكَانِهَا، واليعقوبي في "شرح السنة" (٢٨١٨)، وابن حبان (٦١٢٦) كتاب العدوى والظيرة والغال، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٠٦/٥ وقال: رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدهما ثقات. كلُّهم من حديث أم كُرْز الكَعْبِيَّة رضي الله عنها مرفوعاً.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٢٧٨/١ - بتصرف يسير.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٧٩/١.

(٦) المقولة [٥٥٠٧] قوله: ((وترك كل سنة ومستحب)).

ولا عكس (هو فرضٌ عملاً.....)

٤٤٥/١

إلى مؤكدة وغيرها، وبسطيناً^(١) ذلك أيضاً في سنن الوضوء، والكلُّ يُسمَّى نافلة؛ لأنه زيادةٌ على الفرض لتكميله، ومرادُه الاعتذارُ عن ترك التصريح بالسنن في الترجمة مع أنَّ الباب معقودٌ لبيانها أيضاً.

[٥٥٩٤] (قوله: ولا عكس) أي: لغوياً؛ لأنَّ الفقيه بمَعَزَلٍ عن النظر إلى القواعد المنطقية، فالمراد: وليس كلُّ نافلةٍ سنَّة، فإنَّ كلَّ صلاةٍ لم تُطلَبْ بعينها نافلةٌ وليست بسنَّة، بخلاف ما طُبِّتْ بعينها كصلاة الليل والصُّحى مثلاً، فافهم.

مطلبٌ في الفرض العلميِّ والعلميِّ والواجب

[٥٥٩٥] (قوله: هو فرضٌ عملاً) أي: يُفترضُ عمله، أي: فعله، بمعنى أنه يُعاملُ معاملةَ الفرائض في العمل، فيأثم بتركه، ويفوت الجوازُ بفوته، ويجبُ ترتبه وقضاؤه ونحو ذلك، فقوله: ((عملاً)) تمييزٌ محوّلٌ عن الفاعل.

واعلم أنَّ الفرض نوعان: فرضٌ عملاً وعِلماً، وفرضٌ عملاً فقط، فالأوّل كالصلوات الخمس، فإنَّها فرضٌ من جهة العمل، لا يحلُّ تركها، ويفوت الجوازُ بفوتها، بمعنى [٢/٤٠ ق/٤] أنه لو تركَ واحدةً منها لا يصحُّ فعلٌ ما بعدها قبل قضاء المتروكة، وفرضٌ من جهة العلم والاعتقاد، بمعنى أنه يُفترضُ عليه اعتقادها، حتّى يُكفرَ بإنكارها، والثاني كالوتر، فإنَّه فرضٌ عملاً كما ذكرناه^(٢)، وليس بفرضٍ عِلماً، أي: لا يُفترضُ اعتقادُه، حتّى إنَّه لا يُكفرُ منكراً؛ لظنِّه دليله وشبهة الاختلاف فيه، ولذا يُسمَّى واجباً، ونظيره مسحُ رِيعِ الرأس، فإنَّ الدليل القطعيُّ أفاد أصلَ المسح، وأمَّا كونه قدرَ الربع فإنَّه ظنيٌّ، لكنَّه قامَ عند المجتهد ما رجَّحَ دليلاً الظنِّيَّ حتّى صار قريباً من القطعيِّ، فسماه فرضاً، أي: عملياً، بمعنى أنه يلزمُ عمله، حتّى لو تركه ومسحَ شعرةً مثلاً يفوت الجوازُ به، وليس فرضاً عِلماً، حتّى لو أنكره لا يُكفرُ، بخلاف ما لو أنكرَ أصلَ المسح، وبه عُلِمَ أنَّ الواجب نوعان أيضاً؛ لأنه كما يُطلَقُ على هذا الفرض الغير القطعيُّ يُطلَقُ على ما هو دونه

(١) المقولة [٨٢٩] قوله: ((وسنّه)).

(٢) في المقولة نفسها.

وواجبٌ اعتقاداً وسنةً ثبوتاً بهذا وفقوا.....

في العمل وفوق السنة، وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراءة الفاتحة، وقنوت الوتر، وتكبيرات العيدين، وأكثر الواجبات من كل ما يجبر بسجود السهو، وقد يطلق الواجب أيضاً على الفرض القطعي كما قدّمناه^(١) عن "التلويح" في بحث فرائض الوضوء، فراجعه.

[٥٥٩٦] (قوله: وواجبٌ اعتقاداً) أي: يجب اعتقاده، وظاهر كلامهم أنه يجب اعتقاد وجوبه؛ إذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما أمكن إيجاب فعله؛ لأنه لا يجب فعل ما لا يعتقد وجباً، ولذا أشكل قولهما بسنّيته ووجوب قضائه كما يأتي^(٢)، ويدل عليه أيضاً قول الأصوليين في الواجب: إن حكمه اللزوم عملاً لا علماً على اليقين، فقولهم: على اليقين يفيد أن حكمه اللزوم عملاً وعلماً على الظن، فيلزمه أن يعلم ظنيته، أي: أنه واجب، وإلا لغا قولهم: على اليقين، وحديث فيشكل قول "الزليعي"^(٣): ((إن اعتقاد الوجوب ليس بواجبٍ على الحنفي))، إلا أن يجاب بأن المراد ليس بفرض، حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر؛ لأن الوجوب يطلق بمعنى الفرض [٢/٤٠ ق/ب] أيضاً كما مر^(٤)، فليتمأل.

[٥٥٩٧] (قوله: وسنةً ثبوتاً) أي: ثبوته علم من جهة السنة لا القرآن، وهي قوله ﷺ: ((الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني)) قاله ثلاثاً، رواه "أبو داود" و"الحاكم" وصححه^(٥)، وقوله ﷺ: ((أوتروا قبل أن تصبحوا)) رواه "مسلم"^(٦)، والأمر للوجوب.....

(١) المقولة [٧٣٥] قوله: ((وقد يطلق إلخ)).

(٢) المقولة [٥٦٠٥] قوله: ((ولكنه يقضي)).

(٣) في "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧١/١.

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) أخرجه أبو داود (١٤١٩) كتاب الصلاة - باب فيمن لم يوتر، والحاكم ٣٠٦/١ وصححه، ووافقه الذهبي. وأخرجه أحمد ٣٥٧/٥، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧٠/٢ كتاب الصلاة - باب تأكيد صلاة الوتر. كلهم من حديث يزيد بن مرفوعاً.

(٦) أخرجه أحمد ١٣/٣ و٣٧ و٧١، ومسلم (٧٥٤) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل مثنى مثنى، والترمذي (٤٦٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر، والنسائي ٢٣١/٣ كتاب قيام الليل - باب الأمر بالوتر قبل الصبح، وابن ماجه (١١٨٩) كتاب إقامة الصلاة - باب من نام عن وتر أو نسيه، -

بين الروايات، وعليه (فلا يُكْفَرُ) بضم فسكون، أي: لا يُنسَبُ إلى الكفر (جاحدهُ

وتمامه في "شرح المنية"^(١).

[٥٥٩٨] (قوله: بين الروايات) أي: الثلاث المروية عن "أبي حنيفة"، فإنه روي عنه أنه فرض، وأنه واجب، وأنه سنة، والتوفيق أولى من التفریق، فرجع الكل إلى الوجوب الذي مشى عليه في "الكنز"^(٢) وغيره، قال في "البحر"^(٣): ((وهو آخر أقوال "الإمام"، وهو الصحيح، "محيط". والأصح، "حائية"^(٤). وهو الظاهر من مذهبه، "مبسوط"^(٥)) اهـ.

ثم قال: ((وأما عندهما فسنة عملاً واعتقاداً ودليلاً، لكنها أكد سائر السنن المؤقتة)). [٥٥٩٩] (قوله: وعليه إلخ) أي: على ما ذكر من التوفيق، فإنه لو حُمِلَتْ رواية الفرض على ظاهرها لزم إكفار جاحده، ولو حُمِلَتْ رواية الواجب على ظاهرها - وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه، وهو ما لا يفوت الجواز بفوته، ولا يُعامل معاملة الفرض - لزم أن لا يفسد الفجر بتذكره ولا عكسه، ولو حُمِلَتْ رواية السنة على ظاهرها لزم أن لا يُقضى، وأن يصح قاعداً وراكباً، ففي تفريع "المصنف" لفً ونشر مرتب، فافهم.

مطلب في منكر الوتر أو السنن أو الإجماع

[٥٦٠٠] (قوله: فلا يُكْفَرُ جاحدهُ) أي: جاحد أصل الوتر اتفاقاً؛ لأنَّ عدم الإكفار لازم

﴿باب الوتر والنوافل﴾

(قول "الشارح": بضم فسكون إلخ) لا يلزم هذا الضبط إلا أنه الأولى؛ لأنَّ عدم الكفر حقيقة لا يعلمه إلا الله تعالى، والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر. اهـ "سندي".

= والدارمي ٣٩٦/١ كتاب الصلاة - باب ما جاء في وقت الوتر، والحاكم ٣٠١/١، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الوتر ص ٤١١-٤١٢..

(٢) انظر "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر ٥٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٠/٢.

(٤) لم نعثر عليها في المطبوعة التي بين أيدينا.

(٥) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب مواقيت الصلاة ١٥٥/١.

السنية والوجوب كما صرَّح به في "فتح القدير" ^(١)، "ح" ^(٢).

قلت: والمراد الجحود مع رسوخ الأدب، كأن يكون لشبهة دليل أو نوع تأويل، فلا ينافيه ما يأتي ^(٣) من أنه لو ترك السنن فإن رآها حقاً أثم، وإلا كفر؛ لأنهم علَّوه بأنه ترك استخفافاً كما عزاه في "البحر" ^(٤) إلى "التجنيس" و"النوازل" و"المحيط"، ولقوله في "شرح المنية" ^(٥): ((ولا يكفر جاحده إلا إن استخف ولم يره حقاً على المعنى الذي مر في السنن)) اهـ.

وأراد بما مر هو أن يقول: هذا فعل النبي ﷺ، وأنا لا أفعله.

ثم أعلم أنه قال [٢/٤١ ق/أ] في "الأشباه" ^(٦): ((ويكفر بإنكار أصل الوتر والأضحية)) اهـ. ومثله في "القنية" ^(٧)، ومفهومه أن المراد هنا جحود وجوبه، ويؤيده تعليل "الزيلعي" ^(٨) بثبوته

(قوله: ومفهومه أن المراد هنا جحود وجوبه إلخ) لا حاجة إلى الحمل على إنكار الوجوب في عبارة "المصنف"، بل يُحمَلُ على إنكار أصل الوتر مع رسوخ الأدب كما أفاده عبارة "المنية" وغيرها، ومشى "الحشي" عليه أولاً، وجرم به أخيراً بقوله: ((فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل))، وتحمَلُ عبارة "الأشباه" على ما إذا لم يكن الإنكار لشبهة، وتعليل "الزيلعي" لا يدل على أن المراد إنكار الوجوب، فإن أصل ثبوته بخبر الواحد وإن أجمع الأمة عليه، ولهذا تجدهم يعملون وجوبه بالأخبار الدالة عليه لا بإجماع الأمة، وهكذا كثير من الأحكام الأصل فيها خبر الواحد ثم تجميع الأمة عليها، ويُحمَلُ ما نقله عن بعض الشافعية على ما إذا أنكر بلا تأويل، وكذا حكم إنكار حكم الإجماع

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ١/٣٧٠.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩١/ب.

(٣) ٢٨٦- وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢/٥٢.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في الوتر ص ٤١٣..

(٦) "الأشباه": كتاب السير ص ٢٢١.

(٧) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السنن ق ١٩/أ.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/١٧٠.

٤٤٦/١ صلاة العبد يُكفر؛ لأنها معلومة من الدين بالضرورة، وسيأتي^(١) في سنة الفجر أنه يُخشى الكفر على منكرها.

قلت: ولعل المراد الإنكار بنوع تأويل، وإلا فلا خلاف في مشروعيتها، وقد صرح في "التحرير"^(٢) في باب الإجماع: ((بأن منكر حكم الإجماع القطعي يُكفر عند الحنفية وطائفة، وقالت طائفة: لا))، وصرح أيضاً: ((بأن ما كان من ضرورات الدين - وهو ما يعرف الخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها^(٣) - يُكفر منكره، وما لا فلا كفساد الحج بالطه قبل الوقوف وإعطاء السدس الجدة ونحوه، أي: مما لا يعرف كونه من الدين إلا الخواص))، ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه يعلم الخواص والعوام

في أصول الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها، ولا ينفع التأويل فيها، هذا ما ظهر في هذه المسألة، فتأمل. ثم بعد ذلك رأيت "السندي" ذكر عند قول "المصنف": ((ويخشى الكفر على منكرها)) عن "أبي السعود" ما نصه: ((فإن قلت: كيف لا يُكفر بحجود الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيتها؟ قلت: قال "الزيلعي": إنما لم يُكفر جاحده لأنه ثبت بخبر الواحد، فلا يعمى عن شبهة)) اهـ. وفيه: ((أن إنكار المجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كفر، ولم يفصلوا بين ما ثبت بخبر الواحد وغيره، قال "اللقاني":

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفرًا ليس حد ولعلها طريقة الأشاعرة، والماتريدية يُفصلون بما قال "الزيلعي"، قلت: هو كذلك كما نص عليه في "الدرر" وغيرها)) اهـ.

(١) المقلوبة [٥٧٠٣] قوله: ((ويخشى الكفر على منكرها)).

(٢) "التحرير": الإجماع - مسألة منكر الإجماع القطعي ص ٤١٣.

(٣) من ((وهو ما يعرف)) إلى ((وأخواتها)) هو كلام ابن أمير حاج في "الفتاوى والتجديد" شرح "التحرير" ١١٣/٣.

وتذكره في الفجر مُفسدٌ له كعكسيه بشرطه خلافاً لهما (و) لكنه (يُقضى).....

أنها من الدين بالضرورة، فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويلٍ بخلاف تركها، فإنه إن كان عن استخفافٍ كما مر^(١) يُكفر، وإلا - بأن يكون كسلاً أو فسقاً بلا استخفاف - فلا، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

[٥٦٠١] (قوله: مُفسدٌ له) أي: للفجر، والفجر غير قيد، بل هو مثال.

[٥٦٠٢] (قوله: كعكسيه) وهو تذكرُ الفرض فيه، "ح" (٢).

[٥٦٠٣] (قوله: بشرطه) وهو عدمُ ضيق الوقت، وعدمُ صيرورتها سناً، وأما عدمُ النسيان

فلا يصحُّ هنا؛ لأنَّ فرض المسألة فيما إذا تذكره في الفجر أو تذكر الفجر فيه، "رحمتي"، فافهم.

[٥٦٠٤] (قوله: خلافاً لهما) فلا يحكمُان بالفساد؛ لأنه سنةٌ عندهما، "ط" (٣).

[٥٦٠٥] (قوله: ولكنه يُقضى) لا وجه للاستدراك على قول "الإمام"، وإنما أتى به نظراً إلى

قوله: ((اتفاقاً)) بعد حكاية الخلاف فيما قبله، أي: إنه يُقضى وجوباً اتفاقاً، أمّا عنده فظاهر، وأما

عندهما - وهو ظاهر الرواية عنهما - فلقوله عليه الصلاة والسلام: ((مَن نام عن [٢/٤١] ب/ وتر

أو نسيه فليصله إذا ذكره)) (٤) كما في "البحر" (٥) عن "المحيط"، واستشكله في "الفتح" (٦)

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩١/ب بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٧٩/١.

(٤) أخرجه أحمد ٣١/٣ و ٤٤، وأبو داود (١٤٣١) كتاب الصلاة - باب في الدعاء بعد الوتر، والترمذي (٤٦٥) كتاب

الصلاة - باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه، وابن ماجه (١١٨٨) كتاب إقامة الصلاة - باب من نام عن

وتر أو نسيه، والحاكم في "المستدرک" ٣٠٢/١، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي،

والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٨٠/٢ كتاب الصلاة - باب من قال يصلي متى ذكره. كلهم من حديث أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤١/٢، وقوله: ((وهو ظاهر الرواية عنهما)) نقله عن "الكافي".

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٣٧٢/١.

ولا يصحُّ قاعداً ولا راكباً اتفاقاً.

(وهو ثلاث ركعات بتسليمية) كالمغرب،.....

والنهر^(١): ((بأنَّ وجوبَ القضاءِ فرعٌ وجوبِ الأداء))، وأجاب في "البحر" بما ذُكِرَ عن "المحيط".

قلت: ولا يخفى ما فيه، فإنَّ دلالة الحديث على وجوب القضاء مما يُقوِّي الإشكال، إلا أنَّ يُجاب بأنَّهما لما ثبتَ عندهما دليلُ السنيةِ قالوا به، ولما ثبتَ دليلُ القضاءِ قالوا به أيضاً اتباعاً للنصِّ وإنَّ خالفَ القياس.

[٥٦٠٦] (قوله: ولا يصحُّ إلخ) لأنَّ الواجبات لا تصحُّ على الراحلة بلا عذرٍ، وعندهما وإنَّ كان سنةً لكنَّ صحَّ عن النبي ﷺ: «أنَّه كان يتنفلُ على راحلته من غيرِ عذرٍ في الليل، وإذا بلغَ الوترَ نزلَ فيوترُ على الأرض»^(٢)، "بحر"^(٣) عن "المحيط". والقيود كالركوب.

[٥٦٠٧] (قوله: اتفاقاً) راجعٌ للمسائل الثلاث، "ح"^(٤). وإنما الخلافُ في خمسٍ: في تذكُّره في الفرض، وعكسه، وفي قضائه بعد طلوع الفجر، وصلاة العصر، وإعادته بفساد العشاء، "حزائن"^(٥). أي: فإنه على القولِ بسنيته لا يلزمُ فسادُ الفرض ولا فسادهُ بالتذكُّر، ولا يُقضى في الوقتين المذكورين، ويعادُ لو ظهرَ فسادُ العشاءِ دونَه.

[٥٦٠٨] (قوله: كالمغرب) أفادَ به أنَّ القعدة الأولى فيه واجبةٌ، وأنَّه لا يصلِّي فيها على النبي ﷺ، "ط"^(٦).

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق/٦٦ ب.

(٢) أخرجه أحمد ٤/٢، وابن أبي شيبة ٢٠٢/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة - باب من كره الوتر على الراحلة، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢٩/١، والدارقطني ٢١/٢ كتاب الوتر - باب صفة الوتر وأنه ليس بفرض.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤١/٢ بتصرف يسير.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق/٩١ ب.

(٥) "الحزائن": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق/١٢٤ ب.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٠/١.

حَتَّى لو نَسِيَ الْقَعُودَ لَا يَعُودُ، وَلَوْ عَادَ يَنْبَغِي الْفَسَادُ كَمَا سَيَجِيءُ (و). لَكِنَّهُ (يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً) احتياطاً، وَالسَّنَّةُ السُّورُ الثَّلَاثُ،

[٥٦٠٩] (قوله: حَتَّى لو نَسِيَ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((كَالْمَغْرِبِ))، وَلَوْ كَانَ كَالنَّفْلِ لَعَادَ قَبْلَ أَنْ يُقَيَّدَ مَا قَامَ إِلَيْهِ بِالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلَى حَدِّهِ، "ط" ^(١).

[٥٦١٠] (قوله: لَا يَعُودُ) أَي: إِذَا اسْتَمَّ قَائِماً لِاسْتِغْلَالِهِ بِفَرْضِ الْقِيَامِ.

[٥٦١١] (قوله: كَمَا سَيَجِيءُ) ^(٢) أَي: فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ، لَكِنَّهُ رَجَّحَ هُنَاكَ عَدَمَ الْفَسَادِ، وَنَقَلَ عَنِ "الْبَحْرِ" ^(٣): ((أَنَّهُ الْحَقُّ)).

[٥٦١٢] (قوله: وَلَكِنَّهُ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِهِ: ((كَالْمَغْرِبِ))، مِنْ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ السُّورَةَ فِي ثَالِثِهِ.

[٥٦١٣] (قوله: احتياطاً) أَي: لِأَنَّ الْوَاجِبَ تَرَدَّدَ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْفَرْضِ، فَبالنَّظَرِ إِلَى الْأَوَّلِ تَحَبُّ الْقِرَاءَةِ فِي جَمِيعِهِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى الثَّانِي لَا، فَتَحَبُّ احتياطاً، "شرح المنية" ^(٤).

[٥٦١٤] (قوله: وَالسَّنَةُ السُّورُ الثَّلَاثُ) أَي: الْأَعْلَى وَالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ، لَكِنْ فِي "الْهِدَايَةِ": ((أَنَّ التَّعْيِينَ عَلَى الدَّوَامِ يُفْضِي إِلَى اعْتِقَادِ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، فَلَوْ قُرَأَ بِمَا وَرَدَ [٢/٤٢] أَوْ [٢/٤٢] بِهِ الْآثَارُ أَحْيَاناً بِمَا مَوَاطِئُهُ يَكُونُ حَسَنًا))، "بَحْر" ^(٥). وَهَلْ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْإِمَامِ فَقَطْ، أَوْ إِذَا رَأَى ذَلِكَ حَتْمًا لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ؟ قَدْ مَنَّا ^(٦) الْكَلَامَ فِيهِ قَبِيلَ بَابِ الْإِمَامَةِ.

(١) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٢٨٠/١.

(٢) ٤٩١ - وَمَا بَعْدَهَا "د".

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ ١٠٩/٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) "شرح المنية الكبير": فَصْلُ فِي الْوَتْرِ ص ٤١٣ -.

(٥) نَقُولُ: ((عِبَارَةُ "الْهِدَايَةِ" كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ٤٦/٢: ((وَالْتَّعْيِينَ عَلَى الدَّوَامِ يُفْضِي إِلَى اعْتِقَادِ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ))، وَلَيْسَ فِيهَا مَا قَالَهُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ((وَهُوَ لَا يَجُوزُ))، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ عِبَارَةَ "الْهِدَايَةِ" تَفِيدُ أَنَّ التَّعْيِينَ عَلَى الدَّوَامِ يُفْضِي إِلَى أَمْرَيْنِ: اعْتِقَادُ جُوبِ قِرَاءَةِ الْمَعِينِ، وَعَدَمُ جَوَازِ غَيْرِهِ، عَنْ حِينَ أَفَادَتْ عِبَارَةُ ابْنِ عَابِدِينَ أَنَّ التَّعْيِينَ عَلَى الدَّوَامِ يُؤَدِّي إِلَى اعْتِقَادِ جُوبِهِ، وَأَنَّ اعْتِقَادَ الْجُوبِ غَيْرُ حَائِثٍ)).

(٦) الْمَقُولَةُ [٤٥٩٢] قَوْلُهُ: ((بَلْ يَنْدُبُ قِرَاءَتَهُمَا أَحْيَانًا)).

وزيادَةُ الْمُعَوِّذَيْنِ لَمْ يَخْتَرْهَا الْجُمْهُورُ (وَيُكَبَّرُ قَبْلَ رُكُوعِ ثَالِثِيهِ رَافِعاً يَدَيْهِ).....

[٥٦١٥] (قوله: وزيادةُ المعوذتين إلخ) ^(١) أي: في الثالثة بعد سورة الإخلاص، قال في "البحر" ^(٢) عن "الحلبة" ^(٣): ((وما وَقَعَ في السنن ^(٤) وغيرها من زيادة المعوذتين أنكرها الإمام "أحمد" و"ابن معين"، ولم يَخْتَرْهَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَهُ "الترمذي" ^(٥))). اهـ.

[٥٦١٦] (قوله: وَيُكَبَّرُ) أي: وجوباً، وفيه قولان كما مرَّ ^(٦) في الواجبات، وقَدَّمْنَا هُنَاكَ عَنْ "البحر": ((أَنَّهُ يَنْبَغِي تَرْجِيحُ عَدَمِهِ)).

[٥٦١٧] (قوله: رافِعاً يَدَيْهِ) أي: سَنَّةٌ إِلَى حِذَاءِ أُذُنَيْهِ كَتَبِيرةِ الإِحْرَامِ، وهذا - كما في "الإمداد" ^(٧) عن "جمع الروايات" -: ((لو في الوقت، أَمَّا في القضاء عند الناس فلا يَرْفَعُ حَتَّى لَا يَطَّلِعَ أَحَدٌ عَلَى تَقْصِيرِهِ)). اهـ.

(١) في "د" زيادة: (روى الإمام أبو حنيفة في "مسنده": أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الأولى بـ (سبح اسم ربك الأعلى)، وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون)، وفي الثالثة (قل هو الله أحد)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٢/٢.

(٣) "الحلبة": الوتر ٢/ق ٢١٠/أ.

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" ٢٢٧/٦، وأبو داود (١٤٢٤) كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر، والترمذي (٤٦٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء فيما يُقرأ به في الوتر، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه (١١٧٣) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيما يُقرأ في الوتر، والدارقطني في "السنن" ٣٥، ٣٤/٢ كتاب الوتر - باب ما يقرأ في ركعات الوتر والفنوت، والحاكم في "المستدرک" ٥٢١، ٥٢٠/٢ كتاب التفسير، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٨، ٣٧/٣ كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر بعد الفاتحة، والبيهقي في "شرح السنة" (٩٧٣) (٩٧٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٣٢) (٢٤٤٨) كتاب الصلاة - باب الوتر. كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها وقد سُوِّلت: بأي شيء كان يوتر رسول الله ﷺ؟ فقالت: ((كان يقرأ في الأولى بـ (سبح اسم ربك الأعلى) ﷻ، وفي الثانية بـ (قل يا أيها الكافرون) ﷻ، وفي الثالثة بـ (قل هو الله أحد) ﷻ والمعوذتين))، وفي الباب عن أبي بن كعب، وأبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن سرجس، وعبد الرحمن بن أنزى ﷺ.

(٥) انظر "سنن الترمذي" ٣٢٦/٢ كتاب الصلاة - باب ما جاء فيما يُقرأ به في الوتر.

(٦) المقولة [٤٠١٠] (قوله: وكذا تكبير قنوته).

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الوتر ق ٢٠٣/أ.

كما مرّ، ثمَّ يعتمدُ، وقيل: كالداعي (وقنّت فيه).....

[٥٦١٨] (قوله: كما مرّ)^(١) أي: في فصل إذا أراد الشروع في الصلاة عند قوله: ((ولا يُسنُّ رفعُ اليدين إلّا في سبع)).

[٥٦١٩] (قوله: ثمَّ يعتمدُ) أي: يضعُ يمينه على يساره كما في حالة القراءة، "ح"^(٢).

[٥٦٢٠] (قوله: وقيل: كالداعي) أي: عن "أبي يوسف" أنّه يرفعُهما إلى صدره ويطونُهما إلى السماء، "إمداد"^(٣). والظاهر أنّه يُقيهما كذلك إلى تمام الدعاء على هذه الرواية، تأمّل.

[٥٦٢١] (قوله: وقنّت فيه) أي: في الوتر، أو الضميرُ إلى ما قبل الركوع، واختلّف المشايخُ في حقيقة القنوت الذي هو واجبٌ عنده، فنقل في "المجتبى"^(٤): ((أنّه طولُ القيام دون الدعاء))، وفي "الفتاوى الصغرى" العكسُ، وينبغي تصحيحه، "بحر"^(٥). قال في "المغرب"^(٦): ((وهو المشهور، وقولهم: دعاءُ القنوت إضافةً بيان)) اهـ. ومثله في "الإمداد"^(٧).

ثمَّ القنوت واجبٌ عنده سنةٌ عندهما كالخلاف في الوتر كما في "البحر"^(٨) و"البدائع"^(٩)، لكنَّ ظاهر ما في "غرر الأفكار"^(١٠) عدمُ الخلاف في وجوبه عندنا، فإنّه قال: ((القنوت عندنا واجبٌ، وعند "مالكٍ" مستحبٌّ، وعند "الشافعي" من الأبعاض، وعند "أحمد" سنةٌ))، تأمّل.

(قوله: وعند "الشافعي" من الأبعاض) هي ما ينجرُّ بسجود السهو كالشهد؛ فإنّه سنةٌ ينجبرُ به لا الهيئات كالتمسيح.

(١) ٣٥٢/٣ وما بعدها "در".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩١/ب.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الوتر ق ٢٠٣/أ.

(٤) نقله عن "شرح المودني" كما بيّنه صاحب "البحر".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٠/٢ باختصار.

(٦) "المغرب": مادة (قنّت)).

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الوتر ق ٢٠٤/أ.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٣/٢.

(٩) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الكلام على القنوت ٢٧٣/١.

(١٠) "غرر الأفكار": كتاب الصلاة - ذكر ما يتعلق بالوتر والقنوت ق ٣٨/ب باختصار.

وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ الْمَشْهُورُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ يُفْتَى،.....

[٥٦٢٢] (قوله: وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ الْمَشْهُورُ) قَدَّمْنَا^(١) فِي بَحْثِ الْوَاجِبَاتِ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ عَنِ "النَّهْرِ"^(٢)، وَذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ [٢/٤٢ق/ب] "الْكَرْخِي": ((أَنَّ الْقُنُوتَ لَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ؛ لِأَنَّهُ رُويَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَدْعِيَةٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَلِأَنَّ الْمُؤَقَّتَ مِنَ الدُّعَاءِ يَذْهَبُ بِرَقَّةِ الْقَلْبِ، وَذَكَرَ "الإِسْبَاحِي": أَنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ لَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ مَا سِوَى: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَفْضَلُ التَّوْقِيتُ، وَرَجَّحَهُ فِي "شرح المنية"^(٤) تَبَرُّكاً بِالْمَأْثُورِ)) أَهـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ وَالثَّلَاثَ مُتَّحِدَانِ، وَحَاصِلُهُمَا تَقْيِيدُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ بِغَيْرِ الْمَأْثُورِ كَمَا يَفِيدُهُ^(٥) قَوْلُ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٦): ((وَقَالَ فِي "المَحِيطِ" وَ"الذَّخِيرَةِ": يَعْنِي: مِنْ غَيْرِ قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ الْخَ، وَاللَّهُمَّ اهْدِنَا إلَخْ)) أَهـ.

(قوله: يَذْهَبُ بِرَقَّةِ الْقَلْبِ) وَلِأَنَّهُ لَا يُؤَقَّتُ فِي الْقِرَاءَةِ لَشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَفِي دُعَاءِ الْقُنُوتِ أَوَّلَى.

(قوله: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ إلَخْ) هَذَا خِلَافُ الْوَاقِعِ، بَلْ هُمَا مُتَغَايِرَانِ، فَإِنَّ مَنْ قَالَ: الْأَفْضَلُ التَّائِقُتُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ رَمَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ مَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ، فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْأَفْضَلَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَأْثُورِ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْفَسَادِ أَيْ مَأْثُورٍ كَانَ بِخِلَافِهِ عَلَى الثَّانِي، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِمَأْثُورٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَفِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْبِدَائِعِ": ((وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَفْضَلُ فِي الْوَتْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ رَمَا يَكُونُ جَاهِلًا فَيَأْتِي بِدُعَاءٍ يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَمَا رُويَ عَنْ "مُحَمَّدٍ" مِنْ أَنَّ التَّوْقِيتَ فِي الدُّعَاءِ يَذْهَبُ الرَّقَّةُ مِنَ الْقَلْبِ مَحْمُولٌ عَلَى أَدْعِيَةِ الْمُنَاسِكَ)).

(١) المَقُولَةُ [٤٠٠٩] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ مُطْلَقُ الدُّعَاءِ)).

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ق ٤٣/أ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٤٥/٢ بِاخْتِصَارٍ.

(٤) "شرح المنية الكبير": فَصْلُ فِي الْوَتْرِ ص ٤١٧-.

(٥) مِنْ ((وَالظَّاهِرِ)) إِلَى ((كَمَا يَفِيدُهُ)) سَاقِطَةٌ مِنَ "الْأَصْلِ".

(٦) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ١٧٠/١.

فلفظُ ((يعني)) بيانُ لمرادِ "حمَّدٍ" في ظاهرِ الرواية، فلا يكونُ هذا القولُ خارجاً عنها، ولذا قال في "شرح المنية"^(١): ((والصحيحُ أنَّ عدمَ التوقيتِ فيما عدا المأثورَ؛ لأنَّ الصحابةَ اتَّفَقوا عليه^(٢))، ولأنَّه ربَّما يجري على اللسانِ ما يشبهُ كلامَ الناسِ إذا لم يُوقَّتْ))، ثمَّ ذَكَرَ اختلافَ الألفاظِ الواردةِ في اللهمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ إلخ، ثمَّ ذَكَرَ: ((أَنَّ الْأَوَّلَى أَنَّ يَضُمُّ إِلَيْهِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي إلخ، وَأَنَّ مَا عدا هذَيْنِ فَلَا تَوْقِيتَ فِيهِ، وَمِنْهُ مَا عَنْ "ابنِ عمر" أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ عَذَابِكَ الْجِدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، وَانصُرْهُمْ عَلَى عَدُوِّكَ وَعَدُوَّهُمْ، اللَّهُمَّ الْعَنُ كَفَرَةَ الْكِتَابِ الَّذِينَ يَكْذِبُونَ رِسْلَكَ وَيَقَاتِلُونَ أَوْلِيَاءَكَ، اللَّهُمَّ خَالِفْ بَيْنَ كَلِمَتِهِمْ، وَزَلْزِلْ أَقْدَامَهُمْ، وَأَنْزِلْ عَلَيْهِمْ بِأَسْكَ الَّذِي لَا يُرَدُّ عَنْ الْقَوْمِ الْمَجْرُمِينَ»^(٣))، وَمِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ - وَحَسَنُهُ "الترمذِيُّ"^(٤) - : أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَتَرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرُضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَمِعَافَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الَّتِي لَا تُشَبَّهُ كَلَامَ

(قوله: ولأنَّه ربَّما يجري على اللسانِ إلخ) هذه العلةُ إنَّما تصلُّحُ علةً للقول الثالث.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الوتر ص ٤١٧-٤١٨ - باختصار.

(٢) ((عليه)) ساقطة من "الأصل".

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٢١١ كتاب الصلاة - باب دعاء القنوت، وقال: روي عن عمر صحيحاً موصولاً، وقَدَّمَ ((اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات)) على قوله: ((اللهم إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ))، وذكره النووي في "الأذكار"

ص ٤٩ - عن عمر رضي الله عنه. وانظر "تلخيص الحبير" ١/١٢٠.

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٢٧) كتاب الصلاة - باب القنوت في الوتر، والترمذي (٣٥٦٦) كتاب الدعوات - باب الدعاء في الوتر، وقال: حديث حسن غريب من حديث عليّ، والنسائي ٣/٢٤٨-٢٤٩ كتاب قيام الليل - باب الدعاء في الوتر، وفي "الكبرى" كتاب النعوت، كما في "تحفة الأشراف" (١٠٢٠٧)، وابن ماجه (١١٧٩) كتاب إقامة الصلاة - باب القنوت في الوتر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣/٤٢ كتاب الصلاة - باب ما يقول بعد الوتر، والحاكم في "المستدرک" ١/٣٠٦ كتاب الوتر، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. كلُّهم من حديث عليّ رضي الله عنه مرفوعاً.

وصَحَّ الْجِدُّ بِالْكَسْرِ، بمعنى الحق،.....

الناس، وَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْقَنُوتَ يَقُولُ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ الآية [البقرة - ٢٠١]، وقال "أبو الليث": يقول: اللهم اغفر لي، يكررها ثلاثاً، وقيل: يقول: يا رب ثلاثاً، ذكّره في "الذخيرة" اهـ.

أقول: هذا يفيد أن ما في "البحر" ^(١) من قوله: ((ذَكَرَ "الكرخي" [٢/٤٣] أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق - ١] وكذا ذكر في "الأصل" ^(٢)) اهـ بياناً للأفضل، أو هو مبني على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام لا الدعاء، تأمل. هذا، وذكر في "الحلية" ^(٣): ((أن ما مر من أنه ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك إلخ» جاء في بعض روايات "النسائي" ^(٤): أنه كان يقول إذا فرغ من صلاته وتبواً مضجعه)).

[٥٦٢٣] قوله: وصَحَّ الْجِدُّ قال في "الحلية" ^(٥): ((والجدُّ في: إن عذابك الجدُّ ثابت في رواية "الطحاوي" ^(٦)))، وفي "البحر" ^(٧): ((أنه ثابت في "مراسيل أبي داود" ^(٨)، وبه اندفع قول "الشمي" في "شرح النقاية" ^(٩): إنه لا يقوله)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٤/٢.

(٢) "الأصل": باب ما جاء في القيام في الفريضة ١٦١/١.

(٣) "الحلية": الوتر ٢/٢١٠ أ بتصرف.

(٤) أخرجه "النسائي" ٧٣/٣ كتاب السهو - باب نوع آخر من الدعاء عند الانصراف من الصلاة.

(٥) "الحلية": الوتر ٢/٢١٠ ب.

(٦) "شرح معاني الآثار" ٢٥٠/١ كتاب الصلاة - باب القنوت في صلاة الفجر.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٥/٢ بتصرف.

(٨) "المراسيل": (٨٩) باب جامع الصلاة.

(٩) المسمى "كمال الدرية"، لأبي العباس أحمد بن محمد، تقي الدين الشُّمْنِي، القُسْطَنِي الأَصْل، الإسكندري

(ت ٨٧٢ هـ)، وهو في شرح "النقاية" لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة الثاني المحبوبي (ت ٧٤٥ هـ) ("كشف

الظنون" ١٩٧١/٢، "الضوء اللامع" ١٧٤/٢، "الطبقات السنية" ٨١/٢).

وَمُلْحَقٌ، بمعنى لاحق، وَنَحْفِدُ بَدَالٍ مَهْمَلَةٍ، يعني: نُسْرِعُ، فَإِنْ قُرَأَ بِمَعْجَمَةٍ^(١) فَسَدَتْ، "خَانِيَّة"^(٢).....

[٥٦٢٤] (قوله: وَمُلْحَقٌ بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر، وهو بكسر الحاء، هذا هو المشهور، ونصَّ غير واحد على أنَّه الأصحُّ، ويقالُ يفتحها، ذكره ابن قتيبة^(٣) وغيره، ونصَّ "الجوهري"^(٤): ((على أنَّه صواب))، كذا في "الحلبة"^(٥).

قلت: بل في "القاموس"^(٦): ((الفتح أحسنُ أو الصواب))، تأمل.

[٥٦٢٥] (قوله: بمعنى لاحق) أي: أنَّه من ألحق المزيدي بمعنى لَحِقَ المجرَّد، وفي "الشرنبلالية"^(٧): ((أنَّ "المطرزي"^(٨) صحَّح أنَّ المراد مُلْحَقُ الفُسَّاقِ بالكفار، والأوَّلُ أولى احترازاً عن الإضمار))، وتأمَّله فيها.

قلت: ولعلَّ ما صحَّحه "المطرزي" - وهو صاحبُ "المغرب"، تلميذُ "الزمخشري"، وشيخُ

(قولُ "الشارح": فَإِنْ قُرَأَ بِذَالٍ مَعْجَمَةٍ فَسَدَتْ) يظهرُ على مذهب المتقدِّمين لا على ما اعتمدَهُ المتأخرون من أنَّ تبديل حرفٍ بحرفٍ لا يُفسد.

(قوله: ولعلَّ ما صحَّحه "المطرزي" إلخ) ليس في عبارة "المطرزي" ما يفيدُ أنَّه بنى كلامه على مذهب الاعتزال من تخليد العصاة.

(١) في "ب": ((فإن قرأ بذيال معجمة)).

(٢) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٤٩/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "غريب الحديث" ١٧/١ في الصلاة وأوقاتها وما يعرض من الألفاظ في أبوابها.

(٤) "الصحاح": مادة ((لحق)).

(٥) "الحلبة": الوتر ٢/٢ ق ٢١١/أ.

(٦) "القاموس": مادة ((لحق)).

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٣/١ بتصرف.

(٨) "المغرب": مادة ((قت))، لكن عبارته: ((وقيل: المراد: مُلْحَقُ الكفار غيرهم، وهذا أوجه للاستئناف الذي معناه التعليل)).

كأنَّه لأنَّه كلمةٌ مهملةٌ (مُخَافَتاً على الأصحِّ مطلقاً) ولو إماماً لحديث: ((خيرُ الدعاءِ الخفيُّ))^(١). (وصحَّ الاقتداءُ فيه).....

صاحب "القنية" - بناء على مذهبهم الفاسدِ مذهبِ الاعتزال من أنَّ عصاةَ المؤمنين مخلَّدون في النار كالكفار.

[٥٦٢٦٦] (قوله: كأنَّه لأنَّه كلمةٌ مهملةٌ) كذا في "البحر"^(٢)، لكنَّ فيه أنَّه وردَ في صفةِ البراقِ له جناحانِ يَخْفِذُ بهما، أي: يستعينُ على السير، "ط"^(٣).

[٥٦٢٧٧] (قوله: على الأصحِّ) كذا في "المحيط"، وفي "الهداية"^(٤): ((أنَّه المختارُ))، ومقابلُهُ ما في "الذخيرة": ((واستحسنوا الجهرَ في بلادِ العجم للإمام ليتعلَّموا، وفصَّلَ بعضهم بين أنَّ يَعْلَمُهُ القومُ فالأفضلُ للإمام الإخفاء، وإلاَّ فالجهرُ)) اهـ.

قلت: هذا التفصيلُ لا يخرجُ عمَّا قبله، وفي "المنية"^(٥): ((مَن اختارَ الجهرَ اختارَهُ دونَ جهرِ القراءة)).

[٥٦٢٨٦] (قوله: ولو إماماً) قال في "الخرائين"^(٦): ((إماماً كان أو مؤتمماً أو منفرداً، أداءً أو قضاءً، في رمضان أو غيره)).

[٥٦٢٩٦] (قوله: لحديث إلخ) أفادَ أنَّ [٢/٤٣ب] المخافاةُ ليست واجبةً، "ط"^(٧).

(قوله: لكنَّ فيه أنَّه وردَ إلخ) قلت: الذي في صفةِ البراقِ إنما هو بزايٍ معجمةٍ في آخره كما في "مجمع بحار الأنوار" وغيره لا بذالٍ منقوطةٍ. اهـ "سندي".

(١) أخرجه أحمد ١/١٧٢، وأبو يعلى (٧٣١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٣)، من حديث سعد بن مالك. وقال الشيخ شعيب حفظه الله في حاشيته على "مسند الإمام أحمد": إسناده ضعيف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٥/٢.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٠/١ بتصرف يسير.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٦٦/١.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في الوتر ص ٤٢٣ - بتصرف.

(٦) "الخرائين": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٢٤ب.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٠/١ بتصرف يسير.

ففي غيره أولى إن لم يتحقق منه^(١) ما يُفسدُها في اعتقاده في الأصح كما بسطه في "البحر".....

[٥٦٣٠] (قوله: ففي غيره أولى) وجه الأولوية أن النية متحدة في الفرض والنفل بخلاف الوتر، فهي فيه مختلفة، "ط"^(٢). أي: لأن إمامه ينويه سنة.

[٥٦٣١] (قوله: إن لم يتحقق إلخ) فلو رآه احتجماً ثم غاب فالأصح أنه يصح الاقتداء به؛ لأنه يجوز أن يتوضأ احتياطاً، وحسن الظن به أولى، "بحر"^(٣) عن "الزاهدي".

مطلب في الاقتداء بالشافعي

[٥٦٣٢] (قوله: كما بسطه في "البحر")^(٤) حيث ذكر: ((أن الحاصل أنه إن علم الاحتياط منه في مذهبه فلا كراهة في الاقتداء به، وإن علم عدمه فلا صحة، وإن لم يعلم شيئاً كره))، ثم قال^(٥): ((وظاهر "الهداية")^(٦) أن الاعتبار لاعتقاد المقتدي، ولا اعتبار لاعتقاد الإمام، حتى لو اقتدى بشافعي رآه مس امرأة ولم يتوضأ فالأكثر على الجواز، وهو الأصح كما في "الفتح"^(٧) وغيره، وقال "الهندواني" وجماعة: لا يجوز، ورجحه في "النهاية": بأنه أقيس؛ لأن الإمام ليس بمصلٍ في زعمه، وهو الأصل، فلا يصح الاقتداء به، ورد بأن المعتبر في حق المقتدي رأي نفسه لا غيره، وأنه ينبغي حمل حال الإمام على التقليد لئلا تلزم الحرمة بصلاته بلا طهارة في زعمه إن قصد ذلك)) اهـ.

قال في "النهر"^(٨): ((وعلى قول "الهندواني" يصح الاقتداء وإن لم يحتط)) اهـ.

(١) ((منه)) ليست في "و".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٠/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٠/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٠/٢ باختصار.

(٥) أي صاحب "البحر"، كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٠/٢ - ٥١.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٦٦/١.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٣٨١/١.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق٦٧/ب.

(بشافعي) مثلاً (لم يفصله بسلام) لا إن فصله (على الأصح) فيهما.....

وظاهره الجواز وإن ترك بعض الشروط عندنا، لكن ذكر العلامة "نوح أفندي": ((أن اعتبار رأي المقتدي في الجواز وعدمه متفق عليه، وإنما الخلاف المأثور في اعتبار رأي الإمام أيضاً، فالحنفي إذا رأى في ثوب إمام شافعي منياً لا يجوز اقتداؤه به اتفاقاً، وإن رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض؛ لأنها مانعة على رأي الإمام، والمعتبر رأيهما)) اهـ. وفيه نظر يظهر قريباً.

هذا، وقد بسطنا^(١) بقية أبحاث الاقتداء بالمخالف في باب الإمامة.

[٥٦٣٣] (قوله: بشافعي مثلاً) دخل فيه من يعتقد قول الصحابين، وكذا كل من يقول

بسننائه.

[٥٦٣٤] (قوله: على الأصح فيهما) أي: في جواز أصل الاقتداء فيه بشافعي، وفي اشتراط عدم فصله خلافاً لما في "الإرشاد"^(٢): ((من أنه لا يجوز أصلاً [٢/٤٤٤ أ] بإجماع أصحابنا؛ لأنه اقتداء المفترض بالمتنفل))، وخلافاً لما قاله "الرازي": ((من أنه يصح وإن فصله، ويصلي معه بقية الوتر؛ لأن إمامه لم يخرج بسلامه عنده، وهو مجتهد فيه كما لو اقتدى بإمام قد رَعَفَ)).

قلت: ومعنى كونه لم يخرج بسلامه^(٣) أن سلامه لم يفسد وتره؛ لأن ما بعده يحسب من الوتر، فكأنه لم يخرج منه، وهذا بناء على قول "الهندواني" بقرينة قوله: ((كما لو اقتدى بالسخ))، ومقتضاه أن المعتبر رأي الإمام فقط، وهذا يخالف ما قدمناه^(٤) آنفاً عن "نوح أفندي".

(١) المقالة [٤٧٦٥] قوله: ((لكن في وتر "البحر")).

(٢) لم يتبين لنا المراد منه، وهو اسم لثلاثة كتب في المذهب الأول: لـ هبة الله بن أحمد بن مؤمل، شجاع الدين التركستاني (ت ٧٣٣ هـ). "الجواهر المضية" ٥٦٦/٣، "تاج التراجع" ص ٢٧٩، الثاني: لـ أبي حامد محمد بن محمد، ركن الدين العميدي السمرقندي (ت ٦١٥ هـ). "الجواهر المضية" ٣٥٥/٣، "تاج التراجع" ص ١٩٩، الثالث: لـ "نوح بن منصور". "الجواهر المضية" ٥٦٣/٣، "تاج التراجع" ص ٢٧٨.

(٣) من (لم يخرج بسلامه عنده) إلى ((بسلامه)) ساقط من الأصل.

(٤) المقالة [٥٦٣٢] قوله: ((كما بسطه في "البحر")).

لِلاتِّحَادِ وَإِنْ اِخْتَلَفَ الْعِتْقَادُ (و) لَذَا (يُنَوِي الْوِتْرَ لَا الْوِتْرَ الْوَاجِبَ كَمَا فِي الْعِيدَيْنِ)..

[٥٦٣٥] (قوله: للاتِّحادِ إلخ) علةٌ لصحة الاقتداء، وردَّ على ما مرَّ^(١) عن "الإرشاد" بما نقله أصحابُ الفتاوى عن "ابن الفضل": ((أنه يصحُّ الاقتداء؛ لأنَّ كلاً يحتاجُ إلى نيَّةِ الوتر، فأهلِدِر اختلافُ الاعتقاد في صفة الصلاة، واعتبرَ بجرَّد اتِّحادِ النيَّة)) اهـ.

واستشكله في "الفتح"^(٢): ((بأنه اقتداءٌ المفترض بالمتنفل وإن لم يُحطِرْ بخاطره عند النيَّة صفة السنيَّة أو غيرها بل بجرَّد الوتر كما هو ظاهرُ إطلاق "التجنيس"؛ لتقرُّر النفلية في اعتقاده))، وردَّه في "البحر"^(٣) بما صرَّح به في "التجنيس" أيضاً: ((من أنَّ الإمام إن نوى الوتر وهو يراه سنَّةً حاز الاقتداء كمن صلى الظهر خلف من يرى أنَّ الركوع سنَّةً، وإن نواه بنيَّة التطوُّع لا يصحُّ الاقتداء؛ لأنَّه يصيرُ اقتداءً المفترض بالمتنفل)) اهـ.

ولم يذكر "الشارح" تعليلَ اشتراط عدم الفصل بسلامٍ اكْتفاءً بما أشارَ إليه قبله من أنَّ الأصحَّ اعتبارُ اعتقاد المقتدي، والسلامُ قاطعٌ في اعتقاده، فيفسدُ اقتداؤه وإن صحَّ شروعه معه؛ إذ لا مانعَ منه في الابتداء كما أفاده "ح"^(٤).

[٥٦٣٦] (قوله: ولذا ينوي) أي: لأجل الاختلاف المفهوم من قوله: ((وإن اِخْتَلَفَ الْعِتْقَادُ))، "ط"^(٥).

[٥٦٣٧] (قوله: لا الوترَ الواجبَ) الذي ينبغي أن يُفهمَ من قولهم: إنَّه لا ينوي أنَّه واجبٌ أنَّه لا يلزمه تعيينُ الوجوب، لا منعه من ذلك؛ لأنَّه إن كان حنفياً ينبغي أن ينويَّ ليطابقَ اعتقاده، وإن كان غيره فلا تضرُّه تلك النيَّة، "بحر"^(٦).

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٣٨٢/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٣/٢؛ نقلاً عن الرستغفني.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٩٢/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨١/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٣/٢ بتصرف.

للاختلاف.

(ويأتي المأموم بقنوت الوتر) ولو بشافعي^١ يَنْتُ بعد الركوع؛.....

[٥٦٣٨] (قوله: للاختلاف) أي: في الوجوب والسنية، [٢/٤٤ق/ب] وهو علة للعديد فقط، وعلة الوتر قدمها بقوله: ((و^(١)لذا))، ولو حذف هذا ما ضرَّ لفهمه من الكاف، "ط"^(٢).

[٥٦٣٩] (قوله: ويأتي المأموم إلخ) هذا من المسائل الخمس الآتية^(٣) التي يفعلها المومئ إن فعلها الإمام، وما مشى عليه "المصنف" تبعاً لـ "الكنز"^(٤) هو المختار كما في "البحر"^(٥) عن "المحيط"، وعبارة "المحيط" كما في "الحلبة"^(٦): ((قال "أبو يوسف": يُسنُّ أن يقرأ المقتدي أيضاً، وهو المختار؛ لأنه دعاء كسائر الأدعية، وقال "محمد": لا يقرأ، بل يؤمن؛ لأنَّ له شبهة القرآن احتياطاً)) اهـ. وهو صريح في أنه سنة للمقتدي لا واجب^(٧)، إلا أن يكون مبنياً على ما مر^(٨) عن "البحر": ((من أن القنوت سنة عندهما)).

[٥٦٤٠] (قوله: ولو بشافعي إلخ) أي: ويقنُّ بدعاء الاستعانة لا دعاء الهداية الذي يدعو به إمامه؛ لأنَّ المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص الدعاء كما حرره الشيخ "أبو السعود"^(٩)

(قوله: لأنَّ له شبهة القرآن) لاختلاف الصحابة في أنه آية من القرآن.

(١) الواو ليست في "م".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨١/١ بتصرف.

(٣) المقولة [٥٦٦٤] قوله: ((قنوت)).

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٥/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٨/٢.

(٦) "الحلبة": الوتر ٢/٢١٤ق/أ.

(٧) قوله: ((للمقتدي لا واجب)) ساقط من "أ".

(٨) المقولة [٥٦٢١] قوله: ((وقنت فيه)).

(٩) الواقع أن أبا السعود قد حرره بحثاً، ثم نقله عن الشيخ عبد الحي، حيث قال: ((ثم رأيت المرحوم الشيخ عبد الحي ذكر طيَّب ما فهمته))، انظر "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٥٢/١.

لأنَّه مجتهدٌ فيه (لا الفجر) لأنَّه منسوخٌ (بل يقفُ ساكناً على الأظهر) مُرسِلاً يديه (ولو نسيه) أي: القنوت^(١) (ثم تذكُّره في الركوع لا يقنُتُ فيه).....

عن الشيخ "عبد الحمي"^(٢) وإنَّ توقُّفَ فيه في "الشرنبلالية"^(٣).

[٥٦٤١] (قوله: لأنَّه مُجتهدٌ فيه) قدَّمنَا^(٤) معنى هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة: ((ومتابعة الإمام، يعني: في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنَّته كقنوت فجر)) اهـ.
وقدَّمنَا هناك: من أمثلة المجتهد فيه سجدتا السهو قبل السلام، وما زاد على الثلاث في تكبيرات العيد، وقنوت الوتر بعد الركوع.

والظاهر: أنَّ المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه لا في الدعاء إنَّ قلنا: إنَّه سنَّة للمقتدي لا واجب.

[٥٦٤٢] (قوله: لأنَّه منسوخٌ) فصار كما لو كبرَ خمساً في الجنازة، حيث لا يتابعُه في الخامسة، "بجر"^(٥).

[٥٦٤٣] (قوله: بل يقفُ) وقيل: يقعدُ، وقيل: يطيلُ الركوعَ، وقيل: يسجدُ إلى أن يُدرِكَه فيه، "شرنبلالية"^(٦).

[٥٦٤٤] (قوله: مُرسِلاً يديه) لأنَّ الوضع سنَّة قيامٍ طويلٍ فيه ذكرٌ مسنونٌ، وهذا الذكرُ ليس بمسنونٍ عندنا.

(تنبيه)

قال في "الهداية"^(٧): (دَلَّتْ المسألة على جواز الاقتداء بالشافعية، وإذا عَلِمَ المقتدي منه

(١) وفي "د" زيادة: ((قوله: أي القنوت، أفاد أن الكلام فيما إذا نسي القنوت وحده، فلو نسيه مع القراءة أيضاً فإنه يعود ويقرأ، ثم يقرأ القنوت)).

(٢) لم نهتد إلى معرفته.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) المقولة [٤٠٢٤] قوله: ((يعني في المجتهد فيه)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٨/٢.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٦٦/١.

لفواتٍ محلّه.....

٤٤٩/١ ما يزعمُ به فسادُ صلاتِهِ كالفصد وغيره لا يُجزئِهِ)) انتهى. ووجهُ دلالتها أَنَّهُ لو لم يصحَّ الاقتداءُ لم يصحَّ اختلافُ [٢/٤٥ق/أ] علمائنا في أَنَّهُ يسكتُ أو يُتابعه، "بحر"^(١).

[٥٦٤٥] (قوله: لفواتٍ محلّه) لأنَّهُ لم يُشرعْ إلَّا في محضِ القيام، فلا يتعدى إلى ما هو قيامٌ من وجهٍ دون وجهٍ وهو الركوعُ، وأمَّا تكبيراتُ العيد فإنَّه إذا تذكَّرها فيه يأتي بها فيه؛ لأنَّها لم تُخصَّصْ بمحضِ القيام؛ لأنَّ تكبيرةَ الركوع يُؤتى بها في حال الانحطاط، وهي محسوبةٌ من تكبيراتِ العيد بإجماع الصحابة، فإذا جازَ واحدةٌ منها في غيرِ محضِ القيام من غيرِ عذرٍ جازَ أداءُ الباقي مع قيام العذر بالأولى، "بحر"^(٢).

أقول: وهو مأخوذٌ من "الحلبة"^(٣)، وأصلُهُ في "البدائع"^(٤)، لكنَّ ما ذكرتهُ: ((من أَنَّهُ يأتي بتكبيراتِ العيد في الركوع)) - وإن صرَّحَ به في "البدائع" و"الذخيرة" وغيرهما - مخالفٌ لما صرَّحَ به صاحب "البدائع"^(٥) نفسه في فصلِ العيد: ((من أَنَّ الإمامَ لو تذكَّرَ في ركوعِ الركعة الأولى أَنَّهُ لم يُكَبِّرْ فإنَّه يعودُ ويكَبِّرُ، ويتنقُضُ ركوعُهُ ولا يعيدُ القراءةَ، بخلافِ المقتدي لو أدركَ الإمامَ في الركوعِ وخافَ فوتَ الركعة فإنَّه يركعُ ويكَبِّرُ فيه، والفرقُ أنَّ محلَّ التكبيراتِ في الأصلِ القيامُ المحضُ، ولكنَّ أُلْحَقنا الركوعَ بالقيامِ في حقِّ المقتدي لضرورة وجوب المتابعة)) اهـ.

(قوله: لأنَّ تكبيرةَ الركوعِ (الخ) أي: في الرَّكعةِ الثانيةِ كما في "البحر").

(١) "البحر": كتاب الصلاة باب الوتر والنوافل ٤٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٦/٢ بتصرف.

(٣) "الحلبة": سحود السهر ٢/٢٣٧ق/أ.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الكلام في القنوت ٢٧٤/١.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان قدر صلاة العيدين ٢٧٨/١ بتصرف.

فانظر إلى ما بين الكلامين من التدافع، وعلى ما ذكره في "البدائع" ثانياً ممثلي في "شرح المنية"^(١)، ثم فرّق بين التكبير حيث يُرْفَضُ الركوعُ لأجله وبين القنوت بـ: ((كون تكبير العيد مُجمَعاً عليه دون القنوت)).

وأقول: قد صرّح في "الحلبة"^(٢) من باب صلاة العيد: ((بأنّ ما في "البدائع" ثانياً رواية النوادر، وأنّ ظاهر الرواية أنّه لا يُكَبَّرُ وبعضي في صلاته))، وصرّح بذلك في "البحر"^(٣) أيضاً هناك، وعليه فلا إشكال أصلاً؛ إذ لا فرق بينه وبين القنوت، فافهم، والله أعلم.

(قوله: فانظر إلى ما بين الكلامين من التدافع إلخ) بحمل تكبيرة العيد في عبارة "البدائع" أولاً على تكبير الرّكعة الثانية تزول المخالفة والتدافع، فإنّ عبارته ثانياً مقيّدة بالرّكعة الأولى، ويدلّ أيضاً على هذا الحمل تعليله أولاً بقوله: ((لأنّ تكبيرة إلخ))، فإنّ المراد بها تكبيرة الرّكعة الثانية؛ لأنها هي المحسوبة من تكبيرات العيدين، فإذا جازت هذه التكبيرة في غير محض القيام من غير عذرٍ جاز أدائها باقيها، أي: باقي التكبيرات الموجودة في هذه الرّكعة بالعذر بالأولى بخلاف تكبير الرّكعة الأولى، فإنّه كما لم يَجْزُ أداء شيء منه في غير محض القيام قال بلزوم العود والإتيان بها في القيام المحض، إلّا أنّ هذا على غير ظاهر الرواية، وظاهر الرواية أنّه لا يُكَبَّرُ وبعضي في صلاته، وهذا الاختلاف في تكبير الأولى، وتكبير الثانية لم يذكروا فيه اختلاف الرواية، بل المنقول فيه ما ذكره عن "البدائع" أولاً، هذا ما ظهر، فتأمّله، وقد تقدّم في الواجبات: أنّ تكبير ركوع الرّكعة الثانية من العيد واجب اهـ. وقال في "البحر" هنا: ((لأنّ تكبيرة الركوع في الثانية يُؤْتَى بها في حال الانحطاط، وهي محسوبة من تكبيرات العيد بإجماع الصحابة، فإذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذرٍ جاز أدائها الباقي مع قيام العذر)) اهـ.

(قوله: وعليه فلا إشكال أصلاً) أي: في الفرق بين القنوت وتكبير العيد لا بين عبارتي "البدائع"، تأمل.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦١-٤٦٢.

(٢) "الحلبة": ٢/٢٨١ ب - وق ٢٨٢ أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب العيدين ١٧٤/٢.

(ولا يعودُ إلى القيام) في الأصح؛ لأنَّ فيه رفضَ الفرضِ للواجب (فإنَّ عادَ إليه وقنَّت ولم يُعِدِّ الركوع لم تفسدْ صلاته) لكونِ ركوعه بعد قراءةٍ تامَّةٍ (وسجدَ للسهو) قنَّت أو لا؟.....

[٥٦٤٦] (قوله: ولا يعودُ إلى القيام) إنَّ قلت: هو وإن لم يَقنَّتْ فقد حصلَ القيامُ برفع رأسه

من الركوع.

قلنا: هذه قومةٌ لا قيامٌ، فيكونُ عدمُ العودِ إلى القيام كنايةً عن عدمِ القنوت بعد الركوع؛ لأنَّ القيامَ لازمٌ [٢/٤٥٥ ق/ب] والقنوت ملزومٌ، فأطْلَقَ اللازمُ لِيُسْتَقْلَلَ منه إلى الملزوم، "ح" (١).

[٥٦٤٧] (قوله: لأنَّ فيه رفضَ الفرضِ للواجب) يعني: وهو مُبْطِلٌ للصلاة على قولٍ، ومُوجِبٌ للإساءة على قولٍ آخر، والحقُّ الثاني كما يأتي في باب سجود السهو، "ح" (٢).

[٥٦٤٨] (قوله: لكونِ ركوعه بعدَ قراءةٍ تامَّةٍ) أي: فلم يَنْتَقِصْ ركوعُهُ، بخلاف ما لو تذكَّرَ الفاتحة أو السورة حيث يعودُ وينتقصُ ركوعُهُ؛ لأنَّ بَعْدِيَّه صارت قراءةُ الكلِّ فرضاً، والترتيب بين القراءة والركوع فرضٌ، فارتفعَ ركوعُهُ، فلو لم يركعْ بطلَّتْ، ولو ركعَ وأدركَهُ رجلٌ في الركوع الثاني كان مُدْرِكاً لتلك الركعة، "بحر" (٣) ملخصاً. أي: لأنَّ الركوع الثاني هو المعتبرُ؛ لارتفاع الأوَّلِ بالعودِ إلى القراءة بخلاف العودِ إلى القنوت، حتَّى لو عاد وقنَّتْ ثمَّ ركعَ فاقتدى به رجلٌ لم يُدْرِكِ الركعة؛ لأنَّ هذا الركوعَ لغوٌ، وما نقلَهُ "ح" (٤) عن "البحر" وتبعَهُ "ط" (٥) فيه اختصارٌ مُجَلِّ، وفافهم، وقدَّمنا (٦) في فصل القراءة بيانَ كونِ القراءة تقعُ فرضاً بالعود، فراجعه.

(قوله: فيكونُ عدمُ العودِ إلخ) في هذا التفريع ركاعةٌ، والمناسبُ عبارة "الحلي" كما نقلها "ط".

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٢/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٢/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٥٢-٤٦.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٢/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٢/١.

(٦) المقولة [٤٥٤٠] قوله: ((وأعاد الركوع)).

لزواله عن محله.

(ركع الإمام قبل فراغ المقتدي) من القنوت قطعته و(تابعه) ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه إن خاف فوت الركوع معه.....

(فرغ)

ترك السورة دون الفاتحة وقنت، ثم تذكر يعود ويقرأ السورة، ويعيد القنوت والركوع، "معراج" و"خانية"^(١) وغيرهما.

[٥٦٤٩] (قوله: لزواله عن محله) تعليل لما فهم قبله من الصور الأربع، وهي ما لو قنت في الركوع، أو بعد الرفع منه، وأعاد الركوع أو لا، وما إذا لم يقنت أصلاً كما حققه "ح"^(٢).

[٥٦٥٠] (قوله: قطعته وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير، وما أتى به منه كافٍ في سقوط الواجب، وتكميله مندوب، والمتابعة واجبة، فيترك المندوب للواجب، "رحمتي".

[٥٦٥١] (قوله: ولو لم يقرأ إلخ)^(٣) أي: لو ركع الإمام ولم يقرأ المقتدي شيئاً من القنوت إن خاف فوت الركوع يركع، وإلا يقنت ثم يركع، "خانية"^(٤) وغيرها. وهل المراد ما يسمى قنوتاً

(قوله: وما إذا لم يقنت أصلاً كما حققه "ح") قال: ((لأن عدم الإتيان به يستلزم عدم الإتيان به في محله)).

(١) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في مسائل الشك والاختلاف بين الإمام والقوم ١٠٦/١ بتصرف. هامش "الفتاوى الهندية".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٢/ب.

(٣) في "د" زيادة: ((وإذا لم يخف قنت ثم يركع كما في "الظهرية" و"الفتح" و"الفيض"، إسماعيل. قلت: وينبغي تقييد هذا بما إذا لم يكن الإمام شافعياً، أما لو اقتدى بشافعي يقنت بعد الركوع فإنه يتابعه كما مر، أي يقنت معه بعد الركوع، فلا يقنت قبله وإن لم يخف فوت الركوع)).

(٤) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٩٧/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

بمخلاف التشهد؛ لأنَّ المخالفة فيما هو من الأركان أو الشرائط مُفسِدة^(١) لا في غيرها، "درر"^(٢).
 (قُنْتُ فِي أَوَّلِي الْوَتْرِ أَوْ ثَانِيَتِهِ سَهْوًا لَمْ يَقُنْتُ فِي ثَالِثَتِهِ) أَمَّا لَوْ شَكَّ أَنَّهُ.....

أو خصوصُ الدعاء المشهور؟ والظاهر الأول.

[٥٦٥٢] (قوله: بمخلاف التشهد) أي: فإنَّ الإمام لو سلَّم أو قام للثالثة قبل إتمام الموتر التشهد فإنه لا يتابعه، بل يَتِمُّه لوجوبه كما قدَّمه^(٣) في فصل الشروع في الصلاة.
 [٥٦٥٣] (قوله: لأنَّ المخالفة إلخ) هذا التعليلُ عليل؛ لاعتراضه فرضية المتابعة المذكورة، وقدَّمنا^(٤) عن [٤٦٠/٢] "شرح المنية": ((أَنَّ متابعة الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يُعارضها واجبٌ، فلا يَقُوُّهُ، بل يَأْتِي به ثُمَّ يتابعه، بمخلاف ما إذا عَارَضَهَا سَنَةً؛ لأنَّ ترك السنَّةِ أَوَّلَى من تأخير الواجب))، وهذا موافقٌ لِمَا قدَّمناه^(٥) آنفًا، وحينئذٍ فوجهُ الفرق بين القنوتِ والتشهد هو أنَّ قراءة المقتدي القنوتِ سَنَةً كما قدَّمنا^(٦) التصريح به عن "المحيط"، والمتابعة في الركوع واجبة، فإذا خاف فوتها يتركُ السنَّةَ للواجب، وأَمَّا التشهدُ فإتمامه واجبٌ؛ لأنَّ بعض التشهد ليس بتشهدٍ، فَيَتِمُّه وإن فاتت المتابعة في القيام أو السلام؛ لأنَّه عَارَضَهَا واجبٌ تأكَّد

(١) في "د" زيادة: ((قال الشرنبلالي: قوله: مفسدة، أي في الجملة، كما لو انفرد بركعة، وليس المراد أنه إن أتمه فسدت صلاته. انتهى، ومعنى قوله: (في الجملة) يعني في بعض الصور، وهو ما إذا لم يتابعه فيه ولم يأت به أصلاً، وهو تأويلٌ غيرٌ مقيد؛ حيث لم يلزم من وجود العلة وجود المعلول؛ إذ يمكن أن يقرأ القنوت أو يتمه ثم يأتي بالركوع ولو بعد رفع الإمام رأسه منه، فالخُذْ أَنَّ تعليل "الدرر" غير صحيح، وتأويل "الشرنبلالية" غير مقيد، بل الصواب في تعليل مسألة التشهد أنَّ إكمال التشهد واجب، ومشاركة الإمام في السلام سنة، والواجب أَوَّلَى من السنة، "ح").

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنفال ١١٤/١ بتصرف.

(٣) ٣١٤/٣ وما بعد "در".

(٤) المقولة [٤٢٤٦] قوله: ((ولو لم يتم جاز)).

(٥) المقولة [٥٦٥٠] قوله: ((قطعه وتابعه)).

(٦) المقولة [٥٦٣٩] قوله: ((ويأتي المأموم إلخ)).

في ثانيته أو ثالثته كرّره مع القعود في الأصحّ، والفرق أنّ الساهي قنّت على أنّه موضعُ القنوت، فلا يتكرّر بخلاف الشاكّ، ورجّح "الحلي" تكراره لهما، وأمّا المسبوق.....

بالتبس به قبلها، فلا يؤتوّه لأجلها وإن كانت واجبة، وقد صرّح في "الظهيرية"^(١): ((بأنّ المقتدي يُتمّ التشهد إذا قام الإمام إلى الثالثة وإن خاف أن تفوته معه))، وإذا قلنا: إنّ قراءة القنوت للمقتدي واجبة فإن كان قرأ بعضه حصل المقصود به؛ لأنّ بعض القنوت قنوت، وإلا فلم يتأكّد، وترجّح المتابعة في الركوع للاختلاف في أنّ المقتدي هل يقرأ القنوت أم يسكت؟ فافهم.

[٥٦٥٤] (قوله: في ثانيته أو ثالثته) وكذا لو شكّ أنّه في الأولى أو الثانية أو الثالثة، "بحر"^(٢).

٤٥٠/١

[٥٦٥٥] (قوله: كرّره مع القعود) أي: فيقنّت ويقعد في الركعة التي حصل فيها الشكّ؛ لاحتمال أنّها الثالثة، ثمّ يفعل كذلك في التي بعدها؛ لاحتمال أنّها هي الثالثة وتلك كانت ثانية. [٥٦٥٦] (قوله: في الأصحّ) وقيل: لا يقنّت في الكلّ؛ لأنّ القنوت في الركعة الأولى أو الثانية بدعة، ووجه الأول أنّ القنوت واجب، وما تردّد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً، "بحر"^(٣) عن "المحيط".

[٥٦٥٧] (قوله: ورجّح "الحلي" تكراره لهما)^(٤) حيث قال: ((إلا أنّ هذا الفرق غير مفيد؛ إذ لا عبرة بالظنّ الذي ظهر خطؤه، وإذا كان الشاكّ يعيدّ لاحتمال أنّ الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يعيدّ الساهي بعد ما يتيقّن ذلك، وقد صرّح في "الخلاصة"^(٥) عن "الصدر الشهيد": بأنّ

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع: فيمن يصح الاقتداء به وما يتعلق بالإمامة ق ٢١/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٤/٢ نقلاً عن "المحيط" معزياً إلى "الأجناس".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٤/٢ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٣/أ.

(٥) وفي "د" زيادة: ((أي: الساهي والشاك، وكان وجهه أنّ الساهي وإن قنّت على أنّه موضع القنوت لكأنّه لمّا تبين بعد ذلك أنّه ليس بموضع لم ينافٍ إيجابه في موضعه، وهو ظاهر، "حلي". وجعل في "البحر" عدم تكراره له مبنياً على القول الضعيف القائل بأنّه لا يقنّت في الكلّ)).

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر: في السهو في الصلاة ق ٤٢/أ.

فَيَقْنَتُ مَعَ إِمَامِهِ فَقَطْ، وَيَصِيرُ مُدْرِكاً بِإِدْرَاكِ رُكُوعِ الثَّالِثَةِ (وَلَا يَقْنَتُ لغيرِهِ)
إِلَّا لِنَازِلَةٍ، فَيَقْنَتُ الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ،.....

السَّاهِي يَقْنَتُ ثَانِيًا، فَإِنْ كَانَ مَا مَرَّ رَوَاةً [٢/٤٦٠ ب] فَهِيَ غَيْرُ مُوَافِقَةٍ لِلدِّرَاةِ)) اهـ.
قُلْتُ: وَكَذَا رَجَحَهُ فِي "الْحَلْبَةِ"^(١) وَ"الْبَحْرِ"^(٢) بَنَحُو مَا مَرَّ^(٣).

[٥٦٥٨] (قَوْلُهُ: فَيَقْنَتُ مَعَ إِمَامِهِ فَقَطْ) لِأَنَّهُ آخِرُ صَلَاتِهِ، وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا حَكْمًا فِي حَقِّ
الْقِرَاءَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا وَهُوَ الْقَنُوتُ، وَإِذَا وَقَعَ قَنُوتُهُ فِي مَوْضِعِهِ يَبْقِيَانِ لَا يُكْرَرُ؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ غَيْرُ
مَشْرُوعٍ، "شرح المنية"^(٤).

[٥٦٥٩] (قَوْلُهُ: وَلَا يَقْنَتُ لغيرِهِ) أَي: غَيْرِ الْوَتَرِ، وَهَذَا نَفْيٌ لِقَوْلِ "الشَّافِعِيِّ" رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ
يَقْنَتُ لِلْفَجْرِ.

مطلب في القنوت للنازلة

[٥٦٦٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا لِنَازِلَةٍ) قَالَ فِي "الصَّحاح"^(٥): ((النَّازِلَةُ: الشَّدِيدَةُ مِنْ شِدَائِدِ الدَّهْرِ))،
وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّاعُونَ مِنْ أَشَدِّ النَّوَازِلِ، "أشباه"^(٦).

[٥٦٦١] (قَوْلُهُ: فَيَقْنَتُ الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ) يُوَافِقُهُ مَا فِي "الْبَحْرِ"^(٧) وَ"الشَّرْنِبَالِيَّةِ"^(٨) عَنْ "شرح

(قَوْلُهُ: يُوَافِقُهُ مَا فِي "الْبَحْرِ" (إِلَخ) قَالَ الْعَلَّامَةُ "ط" وَ"السَّنْدِيُّ": ((مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ "الْبَحْرِ"
وَ"الإِمْدَاد" عَنْ "الْغَايَةِ": إِنَّ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ قَنَتَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ فَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّسَاجِ،
وَصَوَابُهُ: الْفَجْرِ)) اهـ.

(١) "الحلبة": صلاة الوتر ٢/٢١٢ - ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والتوافل ٤/٤٢.

(٣) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٤) "شرح المنية الكبير": صلاة الوتر ص ٤٢١ - يتصرف يسير.

(٥) "الصَّحاح": مَادَّةُ ((نَزَلَ)).

(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - قَائِدَةُ لِرَفْعِ الطَّاعُونَ ص ٤٥٤ -.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والتوافل ٤٨/٢.

(٨) كَذَا فِي النَّسَخِ، وَلَمْ نَعثرْ عَلَى النِّقْلِ فِي "الشَّرْنِبَالِيَّةِ"، وَإِنَّمَا هُوَ فِي "مِرَاقِي الْفَلَاحِ" لِلشَّرْنِبَالِيِّ كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ

ابن عابدين فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى "الْبَحْرِ الرَّائِقِ" ٤٨/٢. وَانْظُرْ "مِرَاقِي الْفَلَاحِ": بَابُ الْوَتْرِ ص ٣٦١ -.

النقاية^(١) عن "الغاية": ((وإن نَزَلَ بالمسلمين نازلةً قَتَتَ الإمامُ في صلاة الجهر، وهو قول "الثوري" و"أحمد")) اهـ.

وكذا ما في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٢) عن "البنية"^(٣): ((إذا وَقَعَتْ نازلةً قَتَتَ الإمامُ في الصلاة الجهرية))، لكن في "الأشباه"^(٤) عن "الغاية": ((قَتَتَ في صلاة الفجر))، ويؤيده ما في "شرح المنية"^(٥) حيث قال بعد كلام: ((فتكونُ شرعتهُ - أي: شرعيةُ القنوت - في النوازل مستمرةً، وهو محمّلُ قنوتٍ مَنْ قَتَتَ من الصحابة بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، وهو مذهبنا، وعليه الجمهور، قال الحافظ "أبو جعفر الطحاوي"^(٦): إنما لا يَقْنُتُ عندنا في صلاة الفجر من غير بليّةٍ، فإنْ وَقَعَتْ فتنةٌ أو بليّةٌ فلا بأسَ به، فعَلَهُ رسول الله ﷺ، وأمّا القنوتُ في الصلواتِ كُلِّها للنوازل فلم يَقُلْ به إلا "الشافعي"، وكأنهم حملوا ما رُوِيَ عنه عليه الصلاة والسلام: «أنه قَتَتَ في الظهر والعشاء» كما في "مسلم"^(٧)، و«أنه قَتَتَ في المغرب أيضاً» كما في "البخاري"^(٨) على النسخ؛ لعدم وُزُودِ المواظبة والتكرار الواردين في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام)) اهـ.

(١) "شرح النقاية" للفقاري: كتاب الصلاة - فصل في الوتر والنوافل ٢٢٧/١.

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٤١٢ ق/١.

(٣) "البنية": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٦٠١/٢.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - فائدة في الدعاء لرفع الطاعون ص ٤٥٤.

(٥) "شرح المنية الكبير": صلاة الوتر ص ٤٢٠.

(٦) لم نعر عليه فيما بين أيدينا من كتب الطحاوي.

(٧) أخرجه مسلم (٦٧٦) كتاب المساجد - باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، وأحمد ٢٥٥/٢ و ٣٣٧ و ٤٧٠، وعبد الرزاق (٤٩٨١)، والبخاري (٧٩٧) كتاب الأذان - باب القنوت، وأبو داود (١٤٤٠) كتاب الصلاة - بيان القنوت في الصلاة، والنسائي ٢٠٢/٢ كتاب التطبيق - باب القنوت في صلاة الظهر، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

(٨) أخرجه البخاري (٧٩٨) كتاب الأذان - باب (١٢٦). وأحمد ٢٨٠/٤ و ٢٨٥ و ٢٩٩، ومسلم (٦٧٨) كتاب المساجد - باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، وأبو داود (١٤٤١) كتاب الصلاة - باب القنوت في الصلوات، والترمذي (٤٠١) كتاب الصلاة - باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٠٢/٢ كتاب التطبيق - باب القنوت في صلاة المغرب، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الباب عن البراء، وأبي هريرة، وعلي، وابن عباس، وخفاف بن إيماء بن رخصة الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: في الكل.

(فائدة) خمسٌ يُتبعُ فيها الإمام: قنوت،.....

وهو صريحٌ في أنَّ قنوت النازلة عندنا مختصٌّ بصلاة الفجر دون غيرها من الصلوات الجهرية أو السرية، ومُفاده أنَّ قولهم بأنَّ القنوت في الفجر منسوخٌ معناه نسخُ عمومِ الحكم لا نسخُ أصلِهِ كما بُنِيَ عليه "نوح أفندي"، وظاهرُ تقييدهم بالإمام أنه لا يقنُتُ المنفرد، وهل المقتدي [٢/٤٧ق/أ] مثله أم لا؟ وهل القنوتُ هنا قبل الركوع أم بعده؟ لم أره، والذي يظهرُ لي أنَّ المقتدي يتابعُ إمامه، إلَّا إذا جهرَ فيؤمَّن، وأنَّه يقنُتُ بعد الركوع لا قبله بدليل أنَّ ما استدللَّ به "الشافعي" على قنوتِ الفجر - وفيه التصريحُ بالقنوت بعد الركوع - حمَلَهُ علماؤنا على القنوت للنازلة، ثم رأيت "الشرنبلالي"^(١) في "مراقي الفلاح" صرَّح: ((بأنَّه بعده))، واستظهر "الحموي": ((أنَّه قبله))، والأظهرُ ما قلناه، والله أعلم.

[٥٦٦٢] (قوله: وقيل: في الكل) قد علمت أنَّ هذا لم يُقلَّ به إلَّا "الشافعي"، وعزاه في "البحر"^(٢) إلى جمهور أهل الحديث، فكان ينبغي عزوه إليهم لئلاَّ يوهِمَ أنه قولٌ في المذهب.

[٥٦٦٣] (قوله: خمسٌ يُتبعُ فيها الإمام) أي: يفعلها المؤتمُّ إنَّ فعلها الإمام، وإلَّا فلا، "ح"^(٣).

قال في "شرح المنية"^(٤): ((والأصلُ في هذا النوع وجوبُ متابعة الإمام في الواجبات فعلاً، وكذا تركاً إن كانت فعليةً أو قوليةً يلزمُ من فعلها المخالفةُ في الفعلِ)) اهـ.

[٥٦٦٤] (قوله: قنوت) يخالفه ما في "الفتح"^(٥) و"الظهيرية"^(٦) و"الفيض".....

(قوله: يخالفه ما في "الفتح" و"الظهيرية" و"الفيض" إلخ) تندفعُ المخالفةُ بتقييد ما هنا بما تقدَّم

(١) "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - باب الوتر ص ٣٦٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٨/٢.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٣/أ.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٨ - بتصرف يسير.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٣٧٥/١.

(٦) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع: فيمن يصح الاقتداء به، وما يتعلق بالإمامة، وفيما تحب المتابعة وفيما لا تحب ق ٢٢/أ.

وقعود أول، وتكبير عيد، وسجدة تلاوة، وسهو.....

و"نور الإيضاح"^(١): ((من أنه لو ترك الإمام القنوت يأتي به المؤتم إن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع، وإلا تابعه))، وقد أعاد في "الفتح"^(٢) ذكر هذا الفرع قبيل قضاء الفوائت، ثم أعقبه بما ذكره "الشارح" هنا معزياً إلى "نظم الزندويستي"، والذي يظهر التفصيل؛ لأن فيه إحراز الفضيلتين، تأمل.

[٥٦٦٥] (قوله: وقعود أول) الظاهر أنه ينتظر إمامه إلى أن يصير إلى القيام أقرب لاحتمال عوده قبله، ثم يتابعه؛ لأن الإمام إذا عاد حينئذ تفسد صلاته على أحد القولين، ويأثم على القول الآخر، وليس للمقتدي أن يقعد ثم يتابعه؛ لأنه يكون فاعلاً ما يحرم على الإمام فعله ومخالفاً له في عمل فعلي، بخلاف ما إذا قام الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهد فإنه يتمه ثم يتابعه؛ لأن في إتمامه متابعة لإمامه فيما فعله الإمام، فافهم.

[٥٦٦٦] (قوله: وتكبير عيد) أي: إذا لم يأت به الإمام في القيام أو في الركوع لا يأتي به المؤتم، فافهم. وبحث في "شرح المنية"^(٣): ((أنه ينبغي أن يأتي به المؤتم في الركوع؛ لأنه [٤٧ق/ب] مشروع فيه، ولأنه لا يكون مخالفاً لإمامه في واجب فعلي))، ثم أجاب: ((بأنه إنما شرع في الركوع للمسبوق تحصيلاً لمتابعة الإمام فيما أتى به، أما هنا ففيه تحصيل

في "الشارح"، أو يقال: إن المسألة خلافية، في قول إذا ترك الإمام القنوت يتركه المقتدي، وفي قول إنما يتركه إن خاف فوت الركوع، وهذا هو الأظهر، فإن مقتضى الأصل الذي ذكره عن "شرح المنية" عدم الإتيان به أصلاً بلا تفصيل، فإنه يلزم من إتيان المقتدي به مخالفة الإمام في الفعلي.

(قوله: ثم أجاب بأنه إنما شرع في الركوع إلخ) في هذا الجواب تأمل، وذلك لأن تحصيل المخالفة هنا لا يضر كما لو قعد الإمام تاركاً قراءة التشهد فإن المقتدي يقرؤه مع أنه بقرائه له في القعود تحصيل مخالفته للإمام، وهذه المخالفة لا تضر في المسألتين؛ لأنه لم يترتب عليها المخالفة في واجب فعلي،

(١) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب الوتر ص ١٧٧.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤٢١/١ - ٤٢٢.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٨ - ٥٢٩ - بتصرف.

وأربعة لا يُتَّبَعُ فيها: زيادةُ تكبيرِ عيْدٍ،.....

٤٥١/١

لمخالفته))، قال: ((وهذا في تكبيرات الركعة الثانية، وأما تكبيرات الأولى ففي الإتيان بها تركُّ الاستماع والإنصات)).

[٥٦٦٧] (قوله: وأربعة لا يُتَّبَعُ أي: إذا فعَلَهَا الإمام لا يتبعه فيها القوم، والأصل في هذا النوع أنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا تعلق له بالصلاة، "شرح المنية" (١)).

[٥٦٦٨] (قوله: زيادةُ تكبيرِ عيْدٍ أي: إذا زادَ على أقوال الصحابة في تكبيرات العيد، وكان المقتدي يَسْمَعُ التكبيرَ منه، بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن؛ لاحتمال أن الغلط منه، "شرح المنية" (٢)).

وإذا حُمِلَ ما هنا على تكبيرات الركعة الأولى يندفع الإشكال، فإنَّ المقتدي لا يمكنه الإتيانُ بها في حال قراءة الإمام لما فيه من ترك الاستماع والإنصات، والتكبيرات وإن كانت واجبةً إلا أنها لا تبلغ درجتهما لثبوتهما بالكتاب بخلافها، ولاحتمال أن يأتي بها بعد القراءة، ولا يمكنه الإتيان بها في الرُّكُوع؛ لأنه من الأولى وليس محلاً للتكبير أصلاً بخلاف ركوع الثانية، فإنه محلٌّ كما تقدَّم في مسألة ما إذا تذكَّر تكبير العيد في الركوع، فعلى هذا إذا ترك الإمام تكبير الأولى يتركه المقتدي بالكيفية، وإذا تركه في الثانية يمكنه الإتيان في الرُّكُوع للضرورة، تأمل.

(قوله: والأصل في هذا النوع (الخ) هذا الأصلُ منطبقٌ على الخمس المذكورة ما عدا سجود السهو، فإنَّ المقتدي إذا فعَلَهُ بعد سلام الإمام بدونَه لم يلزم مخالفته الإمام في فعليٍّ؛ إذ الإمام إنما أتى بالقولي وهو السلام وخالفه فيه المقتدي، إلا أن يقال: إنه خالفه في نفس المسجود حيث أتى به دون الإمام، لكن هذا ليس هو المتبادر من الأصل المذكور، تأمل.

(قوله: أي: إذا زادَ على أقوال الصحابة في تكبيرات العيد) سيأتي في صلاة العيدين أنه يتابعه إلى ست عشرة؛ لأنه مأثور.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٨..

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٨..

أو جنازة، وركن، وقيامٌ لخامسةٍ وثمانيةٍ تُفَعَّلُ مطلقاً: الرفعُ لتحريمه، والثناء،.....

[٥٦٦٩] (قوله: أو جنازة) أي: بأن زادَ على أربع تكبيرات.

[٥٦٧٠] (قوله: وركن) كزيادةٍ سجدةٍ ثالثة.

[٥٦٧١] (قوله: وقيامٌ لخامسةٍ) داخلٌ تحت قوله: ((وركن))، تأمل. قال في "شرح المنية"^(١):

((ثمَّ في القيام إلى الخامسة إنَّ كان قَعَدًا على الرابعة ينتظرُهُ المقتدي قاعدًا، فإنَّ سَلَّمَ من غير إعادةِ التشهُدِ سَلَّمَ المقتدي معه، وإنَّ قَيَّدَ الخامسةَ بسجدةٍ سَلَّمَ المقتدي وحده، وإنَّ كان لم يقعد على الرابعة فإنَّ عادَ تابعُهُ المقتدي، وإنَّ قَيَّدَ الخامسةَ فسدت صلاتُهُم جميعاً، ولا ينفَعُ المقتدي تشهُدُهُ وسلامُهُ وحده)) اهـ.

[٥٦٧٢] (قوله: وثمانيةٍ تُفَعَّلُ مطلقاً) أي: فَعَلَّها الإمامُ أو لا، والأصلُ في هذا النوع عدمُ وجوب المتابعة في السنن فعلاً، فكذا تركاً، وكذا الواجبُ القوليُّ الذي لا يلزُم من فعله المخالفةُ في واجب فعليٍّ كالتشهُدِ وتكبيرِ التشريق، بخلاف القنوت وتكبيراتِ العيدين؛ إذ يلزُم من فعلهما المخالفةُ في الفعلِيَّ، وهو القيامُ مع ركوع الإمام، "شرح المنية"^(٢).

[٥٦٧٣] (قوله: الرفع) أي: رفعُ اليدين للتحريمه.

[٥٦٧٤] (قوله: والثناء) أي: فيأتي به ما دامَ الإمامُ في الفاتحة، وإنَّ كان في السورة فكذا عند "أبي يوسف" خلافاً [٢/٤٨ق/أ] لـ "محمد"، وقد عَرَفَ أَنَّهُ إذا أدركَهُ في جهر القراءة لا يُثنِّي، كذا في "الفتح"^(٣)، أي: بخلافِ حالة السرِّ كما مشى عليه "المصنّف" في فصلِ الشروع في الصلاة، وقدّمنا^(٤) هناك تصحيحه، وأنَّ عليه الفتوى، فافهم.

(قوله: وكذا الواجبُ القوليُّ) راجع لقوله: ((وكذا تركاً)) لا لقوله: ((فعلاً)) أيضاً؛ إذ المتابعةُ في الواجب واجبةٌ فعلاً، إنما لا تجبُ المتابعةُ في الترك في هذا القسم.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٨ - بتصرف يسير.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٨ -.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٣٤٠/١.

(٤) المقلوبة [٤١٨٦] قوله: ((لما في النهر إلخ)).

وتكبيرُ انتقال، وتسميعٌ، وتسبيحٌ، وتشهيدٌ^(١)، وسلامٌ، وتكبيرٌ تشرقيّ.
(وسُنٌّ مؤكِّداً (أربع قبل الظهر و) أربع قبل الجمعة و) أربع (بعدها بتسليمية) فلو
بتسليمتين.....

[٥٦٧٥] (قوله: وتكبيرُ انتقال) أي: إلى ركوع أو سجود أو رفعٍ منه.

[٥٦٧٦] (قوله: وتسميعٌ) أي: إذا تركَ الإمام لا يتركُ المؤتمَّ التحميدَ.

[٥٦٧٧] (قوله: وتسبيحٌ) أي: في الركوع والسجود، فيأتي به المؤتمُّ ما دام الإمامُ فيهما.

[٥٦٧٨] (قوله: وتشهيدٌ) أي: إذا قعدَ الإمام ولم يقرأ التشهيدَ يقرؤه المؤتمُّ، أمّا لو تركَ
الإمامُ^(٢) القعدة الأولى فإنه يتابعه كما مرَّ^(٣).

[٥٦٧٩] (قوله: وسلامٌ) أي: إذا تكلمَ الإمام، أو خرجَ من المسجد يُسلمُ المؤتمُّ، أمّا إذا
أحدثَ عمداً أو قهقهةً فإنَّ المؤتمَّ لا يُسلمُ؛ لفسادِ الجزء الأخير من صلاتهما، "ط"^(٤).

مطلبٌ في السنن والنوافل

[٥٦٨٠] (قوله: وسُنٌّ مؤكِّداً) أي: استينافاً مؤكِّداً، بمعنى أنه طُلِبَ طلباً مؤكِّداً زيادةً على
بقيةِ النوافل، ولهذا كانت السنة المؤكدة قريبةً من الواجب في لُحُوقِ الإثم كما في "البحر"^(٥)،
ويستوجبُ تاركُها التضييلَ واللومَ كما في "التحرير"^(٦)، أي: على سبيلِ الإصرار بلا عذرٍ كما
في "مشرحه"^(٧)، وقدّمنا^(٨) بقيةَ الكلام على ذلك في سنن الوضوء.

[٥٦٨١] (قوله: بتسليمية) لِمَا عن "عائشة" رضي الله عنها: ((كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهرِ

(١) في "د" و "و": ((و قراءة تشهد)).

(٢) ((الإمام)) ساقطة من "الأصل".

(٣) المقولة [٥٦٦٥] قوله: ((وقعودُ أوَّل)).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٣/١ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٢/٢.

(٦) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - القسم الرابع - مبحث الرخصة والعزيمة ص ٢٥٩-.

(٧) "التقرير والتحيز": ١٤٩/٢.

(٨) المقولة [٨٢٩] قوله: ((ووسنه إلخ)).

أربعاً، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ثنتين، وبعد العشاء ركعتين، وقبل الفجر ركعتين» رواه "مسلم" و"أبو داود" و"ابن حنبل"^(١)، وعن أبي أيوب: "كان يصلي النبي ﷺ بعد الزوال أربع ركعات، فقلت: ما هذه الصلاة التي تدأوم عليها؟ فقال: «هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها، فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح»»، فقلت: أفي كلهن قراءة؟ قال: «نعم»، فقلت: بتسليمه واحدة أم بتسليمتين؟ فقال: «بتسليمه واحدة» رواه "الطحاوي" و"أبو داود" و"الترمذي" و"ابن ماجه"^(٢) من غير فصل بين الجمعة والظهر، فيكون سنة كل واحدة منهما [٢/٤٨ق/ب] أربعاً، وروى "ابن ماجه"^(٣) بإسناده عن "ابن عباس": «كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" ٣٠/٦ و٢٦٥ مختصراً، ومسلم (٧٣٠) (١٠٥) كتاب صلاة المسافرين - باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، وأبو داود (١٢٥١) كتاب الصلاة - باب تفرع أبواب التطوع وركعات السنة، والترمذي (٤٣٦) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الركعتين بعد العشاء، وقال: حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة حديث حسن صحيح، و(٣٧٥) باب ما جاء في الرجل يتطوع جالساً، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (١١٦٤) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب، مختصراً، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٩٩) كتاب الصلاة - باب استحباب صلاة التطوع قبل المكتوبات وبعدهن في البيوت، والحاكم ٢٧٦/١ مختصراً، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧١/٢، ٤٧٢، ٤٧٣ كتاب الصلاة - باب من قال: هي ثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعاً، و٤٨٩/٢، ٤٩٠ باب صلاة التطوع قائماً وقاعداً. كلهم من حديث عبد الله بن شقيق رضي الله عنه قال: سألت عائشة رضي الله عنها... الحديث، وفي الباب عن علي، وابن عمر، وأُم حبيبة، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٣٣٥/١ كتاب الصلاة - باب التطوع بالليل والنهار وكيف هو؟ وأبو داود (١٢٧٠) كتاب الصلاة - باب الأربع قبل الظهر وبعدها، والترمذي إثر الحديث رقم (٤٧٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة عند الزوال، وابن ماجه (١١٥٧) كتاب إقامة الصلاة - باب في الأربع الركعات قبل الظهر، وأخرجه أحمد في "المسند" ٤١٧/٥ و٤١٨، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢١٤) كتاب الصلاة - باب ذكر الأخبار الموصولة والدالة على خلاف قول من زعم أن تطوع النهار أربع لا ثنتين، وهذا الحديث إسناده ضعيف، قال العلامة المناوي في "فيض القدير" ٢٢٥/٥: ((وقال ابن حجر: وفي إسنادهم جميعاً عبيدة بن مُعَتَب وهو ضعيف، وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" وضعفه)).

(٣) في "سننه" (١٢٢٩) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة، والطبراني في "المعجم الكبير" ١٠٠/١٢، ١٠١ (١٢٦٧٤) وزاد فيه: ((وبعدها أربعاً))، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٩٥/٢ كتاب الصلاة =

في شيءٍ منهنَّ»، وعن "أبي هريرة": أَنَّهُ ﷺ قال: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَصْلِيًّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا» رواه "مسلم" ^(١)، "زَيْلَعِي" ^(٢). زاد في "الإمداد" ^(٣): ((وَلَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَصَلُّوا أَرْبَعًا، فَإِنْ عَجَّلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَكْعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ» رَوَاهُ «الْجَمَاعَةُ» إِلَّا «الْبُخَارِيُّ» ^(٤))).

= باب في سنة الجمعة، وقال: ((قلت: رواه ابن ماجه باختصار الأربع بعدها، ورواه الطبراني في "الكبير"، وفيه الحجاج بن أرطاة، وعطية الغوثي، وكلاهما فيه كلام)).

وأورده السيوطي في "الجامع الصغير" ٣٧٨/٢، وقال: ((حديث ضعيف)). وقال الزيلعي في "نصب الراية" ٢٠٦/٢: ((وسنده وإياه جداً، فمبشر بن عبيد معدود في الوضعين، وحجاج بن أرطاة وعطية الغوثي ضعيفان)). وهذا الحديث إسناده مسلسل بالضعفاء، عطية متفق على تضعيفه، وحجاج بن أرطاة مُذَكَّلَس، ومبشر بن عُيَيْد كذاب، وبقيّة هو: ابن الوليد، يُذَكَّرُ بتدليس التسوية، وقد عنعن، وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "التلخيص" ٧٤/٢: ((وإسناده ضعيف جداً))، وأخرجه النووي في "خلاصة الأحكام" ٥٣٨/١ كتاب صلاة التطوع - باب سنة الظهر، وقال: ((ضعفه يحيى بن القطان وأبو داود والحفاظ، ومداوه على عبيدة بن معتب، وهو ضعيف بالاتفاق سيئ الحفظ)).

(١) أخرجه مسلم (٨٨١) (٦٩) كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة، وأحمد ٤٩٩/٢، وأبو داود (١١٣١) كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد الجمعة، والترمذي (٥٢٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١١٣/٣ كتاب الجمعة - باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد، وابن ماجه (١١٣٢) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة، وابن أبي شيبة في "المصنف" ٤١/٢ كتاب الجمعة - باب من كان يصلي بعد الجمعة أربعاً، والنسائي في "الخصائص" (٨٤) كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٤٠، ٢٣٩/٣ كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٧٧) (٢٤٧٨) كتاب الصلاة - باب النوافل. وفي الباب عن عبد الله بن عمر، وعبد الله ابن مسعود، وأبي بلز، والأسود بن يزيد، والسائب بن يزيد، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧١/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ق ٢١٠/ب.

(٤) أخرجه أحمد ٢٤٩/٢ و٤٤٢، ومسلم (٨٨١) (٦٨) كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة، وأبو داود (١١٣١) كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد الجمعة، والترمذي (٥٢٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١١٣/٣ كتاب الجمعة - باب عدد الصلاة بعد الجمعة =

لم تَنْبُ عن السنَّة، ولذا لو نَذَرَهَا لا يَخْرُجُ عنه بتسليمتين، وبعكسه يَخْرُجُ (وركتتان قبل الصُّبح وبعد الظُّهر والمغرب والعشاء) شَرِعَتِ البُعْدِيَّةُ لِجَبْرِ النقصان، والقَبْلِيَّةُ.....

[٥٦٨٢] (قوله: لم تَنْبُ عن السنَّة) ظاهره أنَّ سنَّة الجمعة كذلك، وينبغي تقييده بعدم العذر للحديث المذكور^(١)، آتفاً، كذا بحثه في "الشرنبلالية"^(٢)، وسذكر^(٣) ما يؤيده بعد نحوٍ وركتين.

[٥٦٨٣] (قوله: ولذا) أي: لعدم الاعتداد بتسليمتين لما يكون بتسليمية.

[٥٦٨٤] (قوله: لو نَذَرَهَا) أي: الأربع لا بقيد كونها سنَّة، وعبارة "الدرر"^(٤): ((ولهذا لو نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ أربعاً بتسليمية، فصلَّى أربعاً بتسليمتين لا يَخْرُجُ عن النذر، وبالعكس يَخْرُجُ، كذا في "الكافي"^(٥))).

وأسقطَّ "الشارح" قوله: ((بتسليمية)) إشارةً إلى أنَّه غيرُ قيدٍ كما يظهر مما يأتي^(٦) عند قول "المصنِّف": ((وَقَضَى رَكَعَتَيْنِ لَوْ نَوَى أَرْبَعًا إِنْ خَلَّ)).

[٥٦٨٥] (قوله: لِجَبْرِ النقصان) أي: ليقوم في الآخرة مقام ما ترك منها لعذر كنسيان، وعليه

= في المسجد، وابن ماجه (١١٣٢) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٤٠، ٢٣٩/٣ كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٧٧)(٢٤٧٨) كتاب الصلاة - باب النوافل، جميعاً بلفظ: ((إذا صليت بعد الجمعة فصلوا أربعاً)) دون زيادة ((فإن عجل بك شيء فصلَّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَكَعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ)) إلا عند أحمد ومسلم فقد أخرجاه بتمامه، وقدَّمنا ترجمته ص٢٥٦.

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) المقالة [٥٧١٠] قوله: ((ولا يصلي إلخ)).

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٥/١.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب النوافل ١/٣٩ أ.

(٦) المقالة [٥٧٨٥] قوله: ((وقضى رَكَعَتَيْنِ)).

يُحْمَلُ الْخَبْرُ الصَّحِيحُ: «إِنَّ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا إِذَا لَمْ يَتِمَّ تَكْمُلُهَا بِالتَّطَوُّعِ»^(١)، وَأَوَّلُهُ "الْبَهْقِيُّ"^(٢): ((بَأَنَّ الْمَكْمُلَ بِالتَّطَوُّعِ هُوَ مَا نَقَصَ مِنْ سِتِّهَا الْمَطْلُوبَةِ فِيهَا))، أَي: فَلَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَرْضِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «صَلَاةٌ لَمْ يُتِمَّهَا زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُبْحَتِهَا حَتَّى تَتِمَّ»^(٣)، فَجَعَلَ التَّيْمِيمَ مِنَ السُّبْحَةِ -أَي: النَّافِلَةِ- لَفَرِيضَةٍ صُلِّيَتْ نَاقِصَةً لَا لِمُتْرُوكَةٍ مِنْ أَصْلِهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِ "الْغَزَالِيِّ"^(٤) الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا، وَجَرَى عَلَيْهِ "ابْنُ الْعَرَبِيِّ"^(٥) وَغَيْرُهُ لِحَدِيثِ "أَحْمَد"^(٦) الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ. اهـ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "مَصْنُفِهِ" ٢/٢٩٥ كِتَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ - بَابٌ مِنْ قَالَ: أَوَّلُ مَا يُجَاسَبُ بِهِ الْعِيدُ الصَّلَاةُ، وَأَحْمَدُ ٤/١٠٣، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٦٦) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابٌ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلَّ صَلَاةٍ لَا يُتِمُّهَا صَاحِبُهَا تَتِمُّ مِنْ تَطَوُّعِهِ»، وَابْنُ مَاجَهَ (١٤٢٦) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي أَوَّلِ مَا يُجَاسَبُ بِهِ الْعِيدُ الصَّلَاةُ، وَالذَّارِمِيُّ (١٣٢٩) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابٌ أَوَّلُ مَا يُجَاسَبُ الْعِيدُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ١/٢٦٢-٢٦٣ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابٌ أَوَّلُ مَا يُجَاسَبُ بِهِ الْعِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ، وَالْبَهْقِيُّ فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى" ٢/٣٨٧ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابٌ مَا رَوِيَ فِي إِقَامَةِ الْفَرِيضَةِ مِنَ التَّطَوُّعِ فِي الْآخِرَةِ، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٢٥٥) وَ(١٢٥٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَرِ" ٦/٣٨٥ بَابٌ بَيَانِ مُشْكَلٍ مَا رَوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ لَمْ يَجِجْ عَنْ نَفْسِهِ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ هَلْ لَهُ أَنْ يَجِجَ عَنْ غَيْرِهِ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا؟ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ تِمِّمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى" ٢/٣٨٧ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابٌ مَا رَوِيَ فِي إِقَامَةِ الْفَرِيضَةِ مِنَ التَّطَوُّعِ فِي الْآخِرَةِ، حَيْثُ قَالَ: ((وَالْأَخْبَارُ الْمُتَقَدِّمَةُ [الَّتِي رَوَاهَا فِي الْبَابِ] مَحْمُولَةٌ عَلَى نَافِلَةٍ تَكُونُ خَارِجَةً الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَكُونُ صَحْتُهَا بِصَحَةِ الْفَرِيضَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الكبير" ١٨/٢٢ (٣٧)، وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي "المجمع" ١/٢٩١ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ فَرْضِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ: ((رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات، من حديث عائذ بن قرط رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)).
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الإصابة" ٢/٢٦٣: ((وإسناده حسن)). وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "المسند" ٥/٤٢٩ بِنَحْوِهِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(٤) "الإحياء" كِتَابُ أَسْرَارِ الصَّلَاةِ وَمَهْمَاتِهَا - الْبَابُ السَّابِعُ: فِي النَوَافِلِ مِنَ الصَّلَوَاتِ ١/٢٨٧.
(٥) فِي "عارضه الأحوذِي": ٢/٢٠٨، كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابٌ مَا جَاءَ فِيمَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ وَمَالَهُ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ.

(٦) فِي "المسند" ٥/٤٢٩، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((لَا يَنْتَقِصُ أَحَدُكُمْ مِنْ صَلَاتِهِ شَيْئًا إِلَّا أَتَمَّهَا اللَّهُ ﷻ مِنْ سُبْحَتِهِ)).

لقطع طَمَعَ الشيطان.

(وَيُسْتَحَبُّ أَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ وَقَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا بِتَسْلِيمَةٍ^(١)) وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ، وَكَذَا بَعْدَ الظُّهْرِ لَحْدِيثِ "الترمذي"^(٢): «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا.....

من "تحفة ابن حجر"^(٣) ملخصاً. وذكر نحوه في "الضياء" عن "السراج"^(٤)، وسيد ذكر^(٥) في الباب الآتي: «أَنَّهَا فِي حَقِّهِ ﷺ لَزِيَادَةِ الدَّرَجَاتِ)).

٤٥٢/١

[٥٦٨٦] (قَوْلُهُ: لِقَطْعِ طَمَعِ الشَّيْطَانِ) بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ مَا لَيْسَ بِفَرْضٍ، فَكَيْفَ يَتْرُكُ مَا هُوَ فَرْضٌ؟! "ط"^(٦).

[٥٦٨٧] (قَوْلُهُ: وَيُسْتَحَبُّ أَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ) لَمْ يُجْعَلِ لِلْعَصْرِ سَنَةٌ رَابِعَةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ [٢/٤٩٠ق] فِي حَدِيثِ "عَائِشَةَ" الْمَارَّةِ^(٧)، "بِحَجْر"^(٨). قَالَ فِي "الإمداد"^(٩): «وَوَحِيْرَ "مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ" وَ"الْقُدُورِيُّ" الْمَصْلِيُّ بَيْنَ أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا أَوْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ لِاخْتِلَافِ الْآثَارِ)).

[٥٦٨٨] (قَوْلُهُ: وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ) كَذَا عَبَّرَ فِي "مَنِيَةِ الْمَصْلِيِّ"^(١٠)، وَفِي "الإمداد"^(١١) عَنْ "الْإِخْتِيَارِ"^(١٢): «يُسْتَحَبُّ أَنْ يَصَلِّيَ قَبْلَ الْعِشَاءِ أَرْبَعًا، وَقِيلَ: رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا،

(قَوْلُهُ: وَفِي "الإمداد" عَنْ "الْإِخْتِيَارِ": يُسْتَحَبُّ الْخ) فَعَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي "الإمداد" أَوَّلًا وَثَانِيًا أَنَّ التَّخْيِيرَ

(١) فِي "ذ" زِيَادَةُ: (قَوْلُهُ: بِتَسْلِيمَةٍ، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّاهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالْأَرْبَعِ، بَلْ بِالرَّكَعَتَيْنِ، وَالرَّكَعَتَانِ الْبَاقِيَتَانِ نَقْلَ زَائِدٍ، تَأْمَلْ)).

(٢) فِي "سَنَةِ" (٤٢٨) كِتَابُ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ - بَابُ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(٣) "تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ ٢/٢١٩.

(٤) "السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ النَّوَافِلِ ١/٢٤٧ق/٢.

(٥) صَدَ ٤١ - "دَرْ".

(٦) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ١/٢٨٤ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

(٧) الْمَقُولَةُ [٥٦٨١] قَوْلُهُ: ((بِتَسْلِيمَةٍ)).

(٨) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٢/٥٤ بِتَصْرِفٍ، نَقْلًا عَنْ "الْبَدَائِعِ".

(٩) "الإمداد": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي النَّوَافِلِ ٢١٠ق/ب.

(١٠) "شرح المنية الكبير": فَصْلُ فِي النَّوَافِلِ صَدَ ٣٨٥.

(١١) "الإمداد": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي النَّوَافِلِ ٢١٠ق/ب.

(١٢) "الْإِخْتِيَارُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ النَّوَافِلِ ١/٦٦.

حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ)) (وَسَتْ بَعْدَ الْمَغْرَبِ لِيُكْتَبَ مِنَ الْأَوَّابِينَ) (بتسليمية) أو ثنتين
أو ثلاث،.....

وقيل: ركعتين)) اهـ.

والظاهر: أنَّ الركعتين المذكورتين غيرُ المؤكَّدتين.

[٥٦٨٩] (قوله: حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) فلا يدخلها أصلاً، وذنوبُهُ تُكَفِّرُ عَنْهُ، وَتَبِعَاتُهُ يُرْضِي اللَّهُ
تعالى عنه خُصْمَاءَهُ فِيهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ عَدَمَ دُخُولِهِ بِسَبَبِ تَوْفِيقِهِ لِمَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عِقَابٌ، "ط"^(١).
أو هو بشارَةٌ بِأَنَّهُ يَخْتَمُ لَهُ بِالسَّعَادَةِ فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ.

[٥٦٩٠] (قوله: مِنَ الْأَوَّابِينَ) جَمْعُ أَوَّابٍ، أَي: رَجَّاعٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ.

[٥٦٩١] (قوله: بتسليمية أو ثنتين أو ثلاث) حَزَمَ بِالأَوَّلِ فِي "الدَّرَرِ"^(٢)، وَبِالثَّانِي فِي
"الغَزَنَوِيَّةِ"، وَبِالثَّالِثِ فِي "التَّجْنِيسِ" كَمَا فِي "الإِمْدَادِ"^(٣)، لَكِنَّ الَّذِي فِي "الغَزَنَوِيَّةِ" مِثْلُ مَا
فِي "التَّجْنِيسِ"، وَكَذَا فِي "شرح درر البحار"^(٤)، وَأَفَادَ "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" فِي وَجْهِ ذَلِكَ: ((أَنَّهَا لَمَّا

إِنَّمَا هُوَ فِيمَا قَبْلَ الْعَصْرِ بَيْنَ كَوْنِهِ أَرْبَعًا أَوْ ثَنَيْنِ، وَأَمَّا مَا قَبْلَ الْعِشَاءِ أَوْ بَعْدَهَا فَفِيهِ اخْتِلَافٌ فِي كَوْنِهِ
أَرْبَعًا أَوْ ثَنَيْنِ، لَكِنَّ عِبَارَةَ "الهِدَايَةِ": ((وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَأَرْبَعٌ
بَعْدَهَا وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ))، وَذَكَرَ: ((أَنَّ الْأَثَارَ اخْتَلَفَتْ فِيمَا قَبْلَ الْعَصْرِ وَفِيمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَلِذَا خُيِّرَ
فِيهِمَا))، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ "الزَّرَمَلِيِّ" ثُبُوتُ التَّخْيِيرِ فِي الْكُلِّ، وَعِبَارَتُهُ مَعَ الْمَتْنِ: ((وَنُذِبَ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ -
وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ - وَالْعِشَاءِ وَبَعْدَهُ، أَي: نُذِبَ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهُ، وَقِيلَ: يُخَيَّرُ إِنْ شَاءَ صَلَّى
رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى أَرْبَعًا)) اهـ.

(قوله: وَأَفَادَ "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" فِي وَجْهِ ذَلِكَ الْخ) فِيمَا قَالَهُ فِي تَوْجِيهِ أَنَّهَا بِثَلَاثِ تَسْلِمَاتٍ مُخَالَفَةٌ
لِلْأَفْضَلِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ جَعَلَهَا بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَسْلِمَتَيْنِ كَانَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَيَرْتَكِبُ الْأَخْفَ،
وَكَوْنُهَا عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ لَا أَثَرَ لَهُ فِي نَفْيِ الْأَفْضَلِيَّةِ.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٤/١.

(٢) "الدَّرَر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٥/١.

(٣) "الإِمْدَاد": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ق ٢١٠/ب.

(٤) "عَرُ الْأَذْكَار": كتاب الصلاة - باب النوافل ق ٤٦/ب.

والأوّل أدومٌ وأشقُّ، وهل تُحسَبُ المؤكّدةُ من المستحبِّ، ويؤدّي الكلُّ بتسليمية واحدة^(١)؟ اختارَ "الكمال" نعم،.....

زادت عن الأربع، وكان جمعها بتسليمية واحدة خلافَ الأفضل لما تقررَ أنَّ الأفضل رباعٌ عند "أبي حنيفة"، ولو سلّم على رأس الأربع لزم أن يُسلّم في الشفع الثالث على رأس الركعتين، فيكون فيه مخالفةٌ من هذه الحيثية فكان المستحبُّ فيه ثلاث تسليماتٍ ليكون نسقٍ واحدٍ))، قال: ((هذا ما ظهرَ لي، ولم أره لغيري)).

[٥٦٩٢] (قوله: والأوّل أدومٌ وأشقُّ) لما فيه من زيادةٍ حبس النفس بالبقاء على تحريمه واحدة، وعطفُ ((أشقُّ)) عطفٌ لازمٌ على ملزوم، وفي كلامه إشارةٌ إلى اختيارِ الأوّل، وقد علمت ما فيه. [٥٦٩٣] (قوله: وهل تُحسَبُ المؤكّدةُ) أي: في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء، والستّ بعد المغرب، "بحر"^(٢).

[٥٦٩٤] (قوله: اختارَ "الكمال" نعم) ذكرَ "الكمال" في "فتح القدير"^(٣): ((أنّه وقع اختلافٌ بين أهل عصره في أنَّ الأربع المستحبة [٢/٤٩ق/ب] هل هي أربعٌ مستقلةٌ غير ركعتي الراتبة، أو أربع بهما؟ وعلى الثاني هل تؤدّى معهما بتسليمية واحدة أو لا؟ فقال جماعة: لا))، واختارَ هو: ((أنّه إذا صلّى أربعاً بتسليمية أو تسليميتين وقعَ عن السنة والمندوب))، وحقّق ذلك بما لا مزيدَ عليه، وأقرّه في "شرح المنية"^(٤) و"البحر"^(٥) و"النهر"^(٦).

(قولُ "الشارح": والأوّل أدومٌ) أي: على العمل لامتدادِ التحريم؛ لأنّه إذا نواها أداها غالباً. اهـ "سندي".

(١) ((واحدة)) ليست في "و".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٤/٢.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٨٦/١ - ٣٨٧.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٨٧.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٤/٢ وما بعدها.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٨/ب.

وحررَ إباحةَ ركعتين خفيفتين قبل المغرب، وأقرَّه في "البحر" و"المصنف".
(و) السننُ (أكدها سنة الفجر) اتفاقاً، ثم الأربع قبل الظهر.....

[٥٦٩٥] (قوله: وحرر^(١) إباحة ركعتين إلخ) فإنه ذكر: ((أنه ذهب طائفة إلى ندب فعلهما، وأنه أنكره كثير من السلف وأصحابنا و"مالك"))، واستدل لذلك بما حقه أن يكتب بسواد الأحقاد، ثم قال: ((والثابت بعد هذا هو نفي المندوبية، أما ثبوت الكراهة فلا، إلا أن يدل دليل آخر، وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا عن "القنية" استثناء القليل، والركعتان لا يزيد على القليل إذا تجوز فيهما)) اهـ. وقدمنا^(٢) في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك.
[٥٦٩٦] (قوله: أكدها سنة الفجر) لما في "الصحيحين"^(٣) عن "عائشة" رضي الله عنها: ((لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشدَّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر))، وفي "مسلم"^(٤):

(قوله: واستدل لذلك بما حقه إلخ) قال "السندي": ((نازع - أي: صاحب "الفتح" - الشيخ أبو الحسن السندي^(٥) في "حاشيته" على "الفتح" في جميع استدلالاته، وأثبت مندوبيتهما، وفي كلام "الرحماني" ميل إليه؛ لأنه قال: وفي "البخاري": ((صلُّوا قبل المغرب ركعتين))، فهو أمر مندوب، وهو الذي أعتقده، وما ذكره في الجواب لا يدفعه اهـ. ولولا خشية التطويل لأوردت كلام "ابن الهمام" ثم تعقب الشيخ "أبي الحسن السندي" له)) اهـ.

(١) أي صاحب "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٨٩/١.

(٢) المقولة [٣٣٢٤] قوله: ((لكراهة تأخير)).

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٩) كتاب التهجد - باب تعاهد ركعتي الفجر، ومسلم (٧٢٤) (٩٤) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي سنة الفجر، وأبو داود (١٢٥٤) كتاب الصلاة - باب ركعتي الفجر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧٠/٢ كتاب الصلاة - باب تأكيد ركعتي الفجر، وابن حبان (٢٤٥٦) و(٢٤٦٣) كتاب الصلاة - باب النوافل.

(٤) أخرجه مسلم (٧٢٥) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي الفجر والحديث عليهما. وأخرجه أحمد (٢٦٥، ٥٠/٦)، والترمذي (٤١٦) كتاب الصلاة - باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل، وقال: حديث عائشة رضي الله عنها حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٥٢/٣ كتاب قيام الليل - باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧٠/٢ كتاب الصلاة - باب تأكيد ركعتي الفجر. كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

في الأصح؛ لحديث: ((مَنْ تَرَكَهَا لَمْ تَنَلْهُ شِفَاعَتِي))، ثُمَّ الْكُلُّ سِوَاءٍ.....

((ركعتا الفجر خيرٌ من الدنيا وما فيها))، وفي "أبي داود"^(١): ((لَا تَدْعُوا رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَلَوْ طَرَدَتْكُمْ الْحَيْلُ))، "البحر"^(٢).

[٥٦٩٧] (قوله: في الأصح) استحسَنَه في "الفتح"^(٣) فقال: ((ثُمَّ اخْتُلِفَ فِي الْأَفْضَلِ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، قَالَ "الْحُلَوَانِيُّ": رَكْعَتَا الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَدْعُوهمَا سَفَرًا وَلَا حَضْرًا^(٤)، ثُمَّ الَّتِي بَعْدَ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهَا سَنَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا قِيلَ: هِيَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، ثُمَّ الَّتِي بَعْدَ الْعِشَاءِ^(٥)، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعَصْرِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَقِيلَ: الَّتِي بَعْدَ الْعِشَاءِ وَقَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ كُلُّهَا سِوَاءٍ، وَقِيلَ: الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَكْثَرُ، وَصَحَّحَهُ "المحسن"^(٦)، وَقَدْ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْمَوَاطِبَةِ الصَّرِيحَةِ عَلَيْهَا أَقْوَى مِنْ نَقْلِ مَوَاطِبَتِهِ ﷺ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ رَكْعَتِي الْفَجْرِ)) اهـ.

[٥٦٩٨] (قوله: لحديث إلخ) قال في "البحر"^(٧): ((وَهَكَذَا صَحَّحَهُ فِي "الْعَنَايَةِ"^(٨)) وَ"الْنَهَايَةِ"؛

(قَوْلُ "الْمُشَارِحِ": لِحَدِيثِ: مَنْ تَرَكَهَا إِنْجَ) قَالَ "السَّنْدِيُّ": ((هَذَا الْحَدِيثُ ذِكْرُهُ فِي "الْبَحْرِ"، وَلَمْ

(١) أخرجه أبو داود (١٢٥٨) كتاب الصلاة - باب في تخفيفهما. وأخرجه أحمد ٤٠٥/٢، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧١/٢ كتاب الصلاة - باب تأكيد ركعتي الفجر. كلُّهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وقال العراقي: ((إن هذا حديث صالح)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥/٢ باختصار.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٨٣/١.

(٤) لم يجده بهذا اللفظ، لكن له شاهد عند البخاري (١١٨٠) كتاب التَّهَجُّد - باب الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، والترمذي (٤٣٣) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء أَنَّهُ يَصْلِيهِمَا فِي الْبَيْتِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ واللفظ للبخاري.

(٥) الذي في "الفتح": ((قَبْلَ)) وَهُوَ خَطَأً.

(٦) أبو نصر المُحْسِنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَالِدِيُّ الْمُرُوزِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْقَاضِي الشَّهِيدِ. انظر "كشف الأسرار" ٥٩٦/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٢/٢.

(٨) "العناية": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٨٥/١ (هامش "فتح القدير").

((وقيل بوجوبها فلا تجوز صلاتها قاعداً) ولا راكباً اتفاقاً (بلا عذر.....

[٢/٥٠ق/أ] لأن فيها وعيداً معروفاً، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَرَكَ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنْلُهُ شِفَاعَتِي»^(١))). اهـ.

قال "ط"^(٢): ((ولعلَّه للتفجير عن الترك، أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات، وأمَّا الشفاعة العظمى فعمامة لجميع المخلوقات)).

[٥٦٩٩] (قوله: وقيل بوجوبها) وهو ظاهر "النهاية" وغيرها، "خزائن"^(٣).

قلت: وإليه يميل كلام "البحر"^(٤) حيث قال: ((وقد ذكروا ما يدلُّ على وجوبها))، ثم ساق المسائل التي فرَّعها "المصنّف"، ووفقَ بينه وبين ما في أكثر الكتب من أنها سنة مؤكدة: ((بأنَّ المؤكدة بمعنى الواجب))، وأجاب عمّا ينافيه، وكتبنا فيما علّقناه^(٥) عليه ما فيه.

[٥٧٠٠] (قوله: اتفاقاً) أمّا على القول بالوجوب فظاهراً، وأمّا على القول بالسنية فمراعاةً للقول بالوجوب ولا كدّيتها، "ط"^(٦).

هذا، وقد ذكّر في "البحر"^(٧) الاتفاق عن "الخلاصة"^(٨) وأقرّه، لكن نازع فيه في "الإمداد"^(٩) جازماً: ((بأنَّ الجواز على القول بالسنية، وأنَّ عدمه إنما هو على القول بالوجوب))،

أظفر به فيما راجعته من المسانيد، وقال في "البنية" في باب إدراك الفريضة عند ذكر صاحب "الهداية" لهذا الحديث: لا أصل له، والعجب من الشُّراح ذكروا هذا الحديث ولم يتعرّضوا إلى بيان حاله).

(قوله: لكن نازع فيه في "الإمداد" جازماً إلخ) فالخلاص أنَّ الخلاف محكيٌّ في كتب المذهب،

(١) أوردته الزيلعي في "نصب الراية" ١٦٢/١ وقال: ((غريب جداً)). وقال ابن حجر في "الدراية" ٢٠٥/١: ((لم أجده)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٥/١.

(٣) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب الوتر ١٢٦/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥١/٢ - ٥٢.

(٥) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق" كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥١/٢ - ٥٢.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٥/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥١/٢.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في التراويح ق ٢١/ب.

(٩) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ق ١٩/أ.

على الأصح، ولا يجوز تركها لعالم صار مرجعاً في الفتاوى بخلاف باقي السُّنن) فله تركها لحاجة الناس إلى فتواه.....

٤٥٣/١

واستند في ذلك إلى ما في "الزيلعي"^(١) و"البرهان" من التصريح ببناء ذلك على الخلاف، ثم قال: ((ولا يخفى ما في حكاية الإجماع على عدم الجواز، وليس الإجماع إلا على تأكيدها)) اهـ. لكن يخالفه ما نذكره^(٢) قريباً عن "الحائث" من الفرق بينها وبين التراويح في أنها لا تصحُّ قاعدة؛ لأنها سنة مؤكدة بلا خلاف، تأمل.

[٥٧٠١] (قوله: على الأصح) عزاه "المصنف" في "المنح"^(٣) إلى باب التراويح من "الحائث"^(٤). أقول: والذي في "الحائث" هناك: ((لو صلى التراويح قاعدة قيل: لا يجوز بلا عذر؛ لما روى "الحسن" عن "أبي حنيفة": لو صلى سنة الفجر قاعدة بلا عذر لا يجوز، فكذا التراويح؛ لأنَّ كلاً منهما سنة مؤكدة، وقيل: يجوز، وهو الصحيح، والفرق أنَّ سنة الفجر سنة مؤكدة بلا خلاف، والتراويح دونها في التأكد، فلا يجوز التسوية بينهما)) اهـ. فانت ترى أنه إنما صحَّح جواز التراويح قاعدة لا لعدم جواز الفجر، نعم مقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة الفجر، فتأمل.

[٥٧٠٢] (قوله: فله تركها إلخ) الظاهر أنَّ معناه أنه يتركها وقت اشتغاله بالإفتاء لأجل حاجة الناس [٢/٥٠٠ ب] المجتمعين عليه، وينبغي أنه يصلِّيها إذا فرغ في الوقت، وظاهر التفرقة بين سنة الفجر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة؛ لأنها من الشعائر، فهي أكَّد من سنة الفجر،

وأنه مبني على القول بالوجوب والسنية، إلا أنَّ صاحب "الخلاصة" ذكر الاتفاق على عدم الجواز، واقتصر عليه "قاضيان" بدون حكاية اتفاق، فصار الاتفاق على عدمها مختلفاً فيه، ولعلَّ "الشارح" فهم من اقتصار الحائث على عدم الصحة اعتماداً ما في "الخلاصة"، فلذا قال: ((على الأصح))، لكنَّ عبارة "الحائث" إنما تفيد تسليم عدم الجواز، والاقتصار عليه ربما أفاد تصحيحه، وليس فيها ما يدلُّ على تصحيح الاتفاق عليه.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/١٧٧.

(٢) في المقالة التالية.

(٣) "المنح": كتاب الصلاة - باب النوافل والوتر ١/٥٤ ب.

(٤) "الحائث": كتاب الصوم - فصل في أداء التراويح قاعدة ٢٤٣/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(وَيُخَشَى الْكُفْرُ عَلَى مُنْكَرِهَا وَتُقْضَى إِذَا فَاتَتْ مَعَهُ بِخِلَافِ الْبَاقِي (وَلَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ تَطَوُّعًا مَعَ ظَنٍّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُبْ فَإِذَا هُوَ طَالَعٌ) أَوْ صَلَّى أَرْبَعًا فَوَقَعَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ طُلُوعِهِ (لَا تُجْزِيهِ عَنْ رَكْعَتَيْهَا عَلَى الْأَصَحِّ).....

ولذا يتركها لو خاف فوت الجماعة، وأفاد "ط"^(١): ((أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي وَطَالِبُ الْعِلْمِ كَذَلِكَ لَا سِيَّمَا الْمُدْرَسُ)).

أقول: في المدرس نظر بخلاف الطالب إذا خاف فوت الدرس أو بعضه، تأمل.

[٥٧٠٣] (قوله: وَيُخَشَى الْكُفْرُ عَلَى مُنْكَرِهَا) أي: مُنْكَرٍ مَشْرُوعِيهَا إِنْ كَانَ إِنْكَارُهُ لِشِبْهِهِ أَوْ تَأْوِيلٍ لَدَلِيلٍ، وَإِلَّا فَيَنْبَغِي الْجُزْمُ بِكُفْرِهِ لِإِنْكَارِهِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٢) أَوَّلَ الْبَابِ.

[٥٧٠٤] (قوله: وَتُقْضَى) ^(٣) أي: إِلَى قَبِيلِ الزَّوَالِ، وَقَوْلُهُ: ((مَعَهُ)) تَنَازَعَهُ قَوْلُهُ: ((تُقْضَى))

(قوله: أقول: في المدرس نظر) يقال: إِنَّ الْعِلَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمَفْتَى مُحَقَّقَةٌ فِي الْمُدْرَسِ أَيْضًا، وَهِيَ حَاجَةُ النَّاسِ الْمُجْتَمِعِينَ عَلَيْهِ، بَلْ هِيَ أَشَدُّ فِيهِ؛ إِذْ بَعْدَ تَفَرُّقِهِمْ قَدْ لَا يُمْكِنُ تَجْمُعُهُمْ فَيَفُوتُ التَّعْلِيمُ الْمَطْلُوبُ لِلشَّارِعِ، وَالْمُسْتَفْتُونَ لَوْ تَفَرَّقُوا يَعُودُونَ لِحَاجَةِ كُلٍِّ مِنْهُمْ إِلَيْهِ زِيَادَةً عَنْ حَاجَةِ تَعْلَمِ الْأَحْكَامِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ.

(قول "المصنف": وَتُقْضَى) قَضَاؤُهَا لَيْسَ مِنَ الْمَسَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِهَا، وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهَا صَاحِبُ "الْبَحْرِ"، بَلْ هِيَ مَفْرَعَةٌ عَلَى أَنَّهَا سَنَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَقُضِيَتْ كَيْفَمَا كَانَ، وَصَرَّحُوا أَنَّ سَنَةَ الظُّهْرِ الْقِبْلِيَّةَ إِذَا فَاتَتْ - وَكَذَا سَنَةُ الْجُمُعَةِ الْقِبْلِيَّةَ - تُقْضَى قَبْلَ الْبَعْدِيَّةِ أَوْ بَعْدَهَا عَلَى اخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ، "سندي".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٥/١.

(٢) المقولة [٥٦٠٠] قوله: ((فَلَا يَكْفُرُ جَاحِدَهُ)).

(٣) في "د" زيادة: ((إِذَا فَاتَتْ سَنَةُ الْفَجْرِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَا تُقْضَى عَنْهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تُقْضَى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى قَبِيلِ قِيَامِ الظُّهْرِ، وَأَمَّا عَنْهُمَا فَلَا تُقْضَى إِلَّا إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْفَرْضِ، تَبَعًا لِلْفَرْضِ، سِوَاءِ قَضَى الْفَرْضِ بِجَمَاعَةٍ أَوْ وَحْدَةٍ إِلَى الزَّوَالِ، وَفِيمَا بَعْدَهُ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ، قَبِيلٌ: يَقْضِي الْفَرْضَ، وَقَبِيلٌ: يَقْضِي السَّنَةَ مَعَهُ، "جَوْهَرَةٌ").

"تجنيس"؛ لأنَّ السَّنةَ ما واطَّبَ عليه الرسولُ بتحريمِ مبتدأةٍ.
(وتكرهُ الزيادةُ على أربعٍ في نفلِ النهار وعلى ثمانٍ ليلاً بتسليمية).....

و ((فَاتَتْ))، فلا تُقْضَى إلَّا معه حيث فاتَ وقتُهما^(١)، أمَّا إذا فاتَتْ وحدها فلا تُقْضَى، ولا تُقْضَى قبلَ الطلوع ولا بعدَ الزوال ولو تبعاً على الصحيح، أفاده "ح"^(٢)، وسُنِّبَ عليه "المصنّف" في الباب الآتي^(٣).

(٥٧٠٥). (قوله: "تجنيس") فيه أنه في "التجنيس" صحَّحَ في المسألة الأولى الإجزاء معللاً: ((بأنَّ السَّنةَ تطوُّعٌ، فتتأدَّى بِنَيْهِ التطوُّعُ))، وصحَّحَ في الثانية عدمه معللاً: ((بأنَّ السَّنةَ ما واطَّبَ عليها النبي ﷺ، ومواظبته كانت بتحريمِ مبتدأةٍ))، نعم عكسَ صاحبُ "الخلاصة"^(٤)، فصحَّحَ عدم الإجزاء في الأولى والإجزاء في الثانية، ولا يخفى ما فيه، فإنَّه إذا أجزأت الثانية يلزمُ إجزاء الأولى بالأولى، ولذا قال في "النهر"^(٥): ((وترجيحُ "التجنيس" في المسألتين أوجه)).

مطلبٌ في لفظةِ ثمانٍ

(٥٧٠٦). (قوله: وعلى ثمانٍ كيَّمان: عددٌ، وليس بنسبٍ، أو في الأصل منسوبٌ إلى الثُّمن؛ لأنَّه الجزء الذي صيَّرَ السبعة ثمانيةً، فهو ثُمْنُها، ثم فتحوا أوَّلَها؛ لأنَّهم يغيِّرون في النسب، وحذفوا منها إحدى يائِي النسب، وعوضوا منها الألفَ كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن، فتُبْتُ ياؤه عند الإضافة كما تَبْتُ ياءَ القاضي، فتقول: ثَمَانِي نَسْوَةٍ، وَثَمَانِي مَائَةٍ، وتسقطُ مع التنوين عند الرفع [٢/٥١] أو الجرِّ، وتُبْتُ عند النصب، "قاموس"^(٦).

(١) في "ب" و"م": ((وقتها)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٣/أ.

(٣) ص ٤٠ - وما بعدها "در".

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرأضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/ب - ٢١/أ. معزياً إلى "متفرقات" شمس الأئمة الحلواني.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٨/أ.

(٦) "القاموس": مادة (ثمن).

لأنه لم يَرِدْ (والأفضلُ فيهما الرُّباعُ بتسليمَةٍ) وقالوا: في الليلِ المثنى أفضلُ،.....

[٥٧٠٧] (قوله: لأنه لم يَرِدْ) أي: لم يَرِدْ عنه ﷺ أنه زادَ على ذلك، والأصلُ فيه التوقيفُ كما في "فتح القدير" ^(١)، أي: فما لم يُوقَفْ على دليلِ المشروعية لا يَحِلُّ فعلُهُ بل يكرهه، أي: اتِّفَاقاً كما في "مnie المصلي" ^(٢)، أي: من أتممتنا الثلاثة، نعم وقَعَ الاختلافُ بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية ليلاً، فقال بعضهم: لا يكرهه، وإليه ذهبَ شمس الأئمة "السرخسي" ^(٣)، وصحَّحه في "الخلاصة" ^(٤)، وصحَّح في "البدائع" ^(٥) الكراهة، قال: ((وعليه عامَّةُ المشايخ))، وتماؤه في "الحلبة" ^(٦) و"البحر" ^(٧).

[٥٧٠٨] (قوله: والأفضلُ فيهما) أي: في صلاتي الليلِ والنهارِ ((الرُّباعُ))، وعبارة "الكنز" ^(٨): ((رُّباعُ)) بدون أل، وهو الأظهر؛ لأنه غيرُ منصرفٍ للوصفيةِ والعدل عن أربعِ أربع، أي: ركعات رُّباع، أي: كلُّ أربع بتسليمَةٍ.

(قوله: لا يَحِلُّ فعلُهُ بل يكرهه إلخ) بما قاله في "منية" من الاتفاق على الكراهة بين أتممتنا الثلاثة يُعلَمُ ضعفُ تصحيح "السرخسي"، "بحر".
(قوله: وهو الأظهر) حيث كان وصفاً معدولاً يستوي فيه ذكرُ أل وتجرُّدُ عنها، فلم يظهر وجهُ أظهريةٍ ما في "الكنز".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٩٠/١.

(٢) انظر "شرح منية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩١-.

(٣) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب مواقيت الصلاة ١٥٨/١.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/ب - ٢١/أ. معزياً إلى "الأصل".

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يكره من التطوع ٢٩٥/١.

(٦) انظر "الحلبة": فصل في النوافل ١٩٣/٢ ب.

(٧) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٧/٢.

(٨) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٦/١.

قيل: وبه يُفتَى.....

[٥٧٠٩] (قوله: قيل: وبه يُفتَى) عزاه في "المعراج" إلى "العيون"، قال في "النهر"^(١): ((ورَدَّ الشيخ "قاسم" بما استدَلَّ به المشايخُ لـ "الإمام" من حديث "الصحيحين"^(٢)) عن "عائشة" رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ لا يزيدُ في رمضانَ ولا في غيرهِ على إحدى عشرةَ ركعةً، يصلي أربعاً لا تسألُ عن حسنهنَّ وطولهنَّ، ثمَّ أربعاً، فلا تسألُ عن حسنهنَّ وطولهنَّ، ثمَّ يصلي ثلاثاً»، وكانت التراويحُ ثنتين تخفيفاً، وحديث: «صلاةُ الليلِ مثنى مثنى»^(٣) يُحتمَلُ أن يُرادَ به شفعٌ لا وترٌ، وترجَّحت الأربعُ بزيادةٍ منفصلةٍ لِمَا أَنَّهَا أَكْثَرُ مُشَقَّةً عَلَى النَّفْسِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا أَحْرَكَ

(قوله: وكانت التراويحُ ثنتين تخفيفاً) المرادُ سَنَةُ التراويحِ، أي: أَنَّهَا كَانَتْ ثَلاثينَ ثَلاثينَ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدَّى بِجَمْعٍ فُيراعَى فِيهَا جَهَةُ التَّيْسِيرِ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق٦٨/ب.

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٧) كتاب التهجيد - باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، و (٢٠١٣) كتاب صلاة التراويح - باب فضل من قام رمضان، و (٣٥٦٩) كتاب المناقب - باب كان النبي ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه، ومسلم (٧٣٨) (١٢٥) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل. وأخرجه مالك في "الموطأ" ١١٨/١ كتاب صلاة الليل - باب صلاة النبي ﷺ في الوتر، وأحمد ٣٦/٦ و ٧٣ و ١٠٤، وعبد الرزاق (٤٧١١)، وأبو داود (١٣٤١) كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل، والنسائي ٢٣٤/٣ كتاب قيام الليل - باب كيف الوتر بثلاث؟ والترمذي (٤٣٩) كتاب الصلاة - باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل، والطحطاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٨٢/١ كتاب الصلاة - باب الوتر، وابن حبان (٢٤٣٠) كتاب الصلاة - باب الوتر.

(٣) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٢٠/١ كتاب صلاة الليل - باب الأمر بالوتر، وأحمد ٤٠/٢ و ٧٧ و ٧٩ و ٨١، والبخاري (٩٩٠) كتاب الوتر - باب ما جاء في الوتر، ومسلم (٧٤٩) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل مثنى مثنى، وأبو داود (١٣٢٦) كتاب الصلاة - باب صلاة الليل مثنى مثنى، والنسائي ٢٣٣/٣ كتاب قيام الليل - باب كيف الوتر بواحدة؟ وابن ماجه (١٣٢٠) كتاب إقامة الصلاة - باب في صلاة الليل ركعتين، وابن حبان (٢٤٢٦) كتاب الصلاة - فصل في قيام الليل. كلُّهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(ولا يصلي على النبي ﷺ في القعدة الأولى في الأربع قبل الظهر والجمعة وبعدها) ولو صلى ناسياً فعليه السهو، وقيل: لا، كذا قال^(١) "الشمي" (ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة منها) لأنها لتأكدها أشبهت الفريضة (وفي البواقي من ذوات الأربع يصلي على النبي ﷺ (ويستفتح) ويتعوذ.....

على قدر نصيبك^(٢)) اهـ بزيادة، وتأم الكلام على ذلك في "شرح المنية"^(٣) وغيره.

[٥٧١٠] (قوله: ولا يصلي إلخ) أقول: قال في "البحر"^(٤) في باب صفة الصلاة: ((إن ما ذكره "مسلم" فيما قبل الظهر؛ لما صرحوا به من أنه لا تبطل شفعة الشفيع بالانتقال إلى الشفع الثاني منها، ولو أفسدها قضى أربعاً، والأربع قبل الجمعة بمنزلة، وأما الأربع بعد الجمعة فغير مسلم،

(قوله: وأما الأربع بعد الجمعة فغير مسلم إلخ) هم وإن لم يثبتوا لها تلك الأحكام إلا أنهم أثبتوا لها أنها كالأربع قبلها من جهة عدم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستفتاح، فعلينا الاتباع والبحث عن وجه فرقهم، ولعله أن ما ورد من جوازها بتسليمتين بعذر يقضي أنها بمنزلة صلاتين حيث جُوزت بهما في الجملة، وتأكدتها بتسليمية واحدة وأصلها واتحاد التحريم يقضي أنها صلاة واحدة،

(١) ((كذا قال)) ليست في "ب".

(٢) أخرجه أحمد ٤٣/٦، والبخاري (١٧٨٧) كتاب العمرة — باب أجر العمرة على قدر النصب، ومسلم (١٢١١) (١٢٦) كتاب الحج — باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز لإفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى جمل القارن من نسكه، وابن خزيمة (٣٠٢٧) كتاب الحج — باب أن العمرة من الميقات أفضل منها من التمتع إذ هي أكثر نصباً وأفضل نفقة، والدارقطني ٢٨٦/٢ كتاب الحج — باب المواقيت، والحاكم في "المستدرک" ٧١/١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولم يوافقه الذهبي حيث قال: بل خرجاه، قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" ١٧٧/٤: ((متفق عليه عنها — أي عن عائشة رضي الله عنها — واستدركه الحاكم فوه))، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٣٢/٤ كتاب الحج — باب من اختار الركوب لما فيه من زيادة النفقة. كلهم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في التوافل ص ٣٩٠-٣٩١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ٣٤٦/١ بتصرف.

ولو نذراً؛ لأنَّ كلَّ شفعٍ صلاةٌ (وقيل لا) يأتي في الكلِّ، وصحَّحَه في "القنية"^(١).
(وكثره الركوع والسجود أحبُّ من طول القيام) كما في "المحتبى"،

فإنَّها كغيرها من السنن، فإنَّهم لم يُثبتوا لها تلك الأحكام [٢/٥١ ب] المذكورة) اهـ.
ومثله في "الحلبة"^(٢).

وهذا مؤيَّد لما بحثه "الشرنبلالي"^(٣) من جوازها بتسليمتين لعذر.
[٥٧١١] (قوله: ولو نذراً) نصَّ عليه في "القنية"^(٤)، ووجهه أنَّه نقلَ عرَضَ عليه الافتراضُ
أو الوجوب، أفاده "ط"^(٥).

[٥٧١٢] (قوله: لأنَّ كلَّ شفعٍ صلاةٌ) قدَّمتنا^(٦) بيانَ ذلك في أوَّل بحث الواجبات، والمراد: من
بعض الأوجه كما يأتي^(٧) قريباً.

[٥٧١٣] (قوله: وقيل: لا إلخ) قال في "البحر"^(٨): ((ولا يخفى ما فيه، والظاهر الأوَّل))،

٤٥٤/١

فعملوا بالشبهين فلم يُثبتوا الشفعة للتردُّد بين الثبوت وعدمه، وهي لا تثبت معه خصوصاً لما فيها من
إبطالٍ حقٍّ المشتري، وأمَّا الصلاة والاستفتاح فنَفَوهُما نظراً لضعف وجه كونها بمنزلة صلاتين،
والمشروعية لا تثبت بالشكِّ، هذا ما ظهر، فتأمَّله. على أنَّ قوله: ((فإنَّهم لم يُثبتوا لها تلك الأحكام
المذكورة)) يتأمَّل فيه مع ما ذكره عن "ح" عند قوله الآتي: ((وقضى ركعتين لو نوى أربعاً)) مما هو
ظاهر في إثبات أحكام الأربع قبل الجمعة للأربع بعدها، وذكر "السندي" هناك عن "شرح المنية": ((أنَّ
هذه الأحكام مسلمةٌ عند أهل المذهب، فلذا اختار "ابن الفضل" قول "أبي يوسف")).

(١) لم نعر على التصحيح في مخطوطة "القنية" التي بين أيدينا.

(٢) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/٢٢٢ ق. ب.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في بيان النوافل ق. ٢١٠/ب.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب النوافل ق. ١٩/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٦/١.

(٦) المقولة [٣٩٥٦] قوله: ((لأنَّ كلَّ شفعٍ منه صلاة)).

(٧) في المقولة الآتية.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٣/٢.

زاد في "المنح"^(١): ((ومن ثمَّ عوَّلنا عليه، وحكينا ما في "القنية" ب: قيل)).

(تنبيه)

بقيَ في المسألة قولٌ ثالثٌ جزمَ به في "منية المصلي"^(٢) في باب صفة الصلاة حيث قال: ((أمَّا إذا كانت سنةً أو نفلًا فَيَتَدَيُّ كما ابتدأ في الركعة الأولى، يعني: يأتي بالثناء والتعوُّذ؛ لأنَّ كلَّ شفعٍ صلاةٌ على حدةٍ)) اهـ.

مطلب: كلُّ شفعٍ من النفل صلاةٌ ليس مُطَرِّدًا

لكن قال "شارحها": ((الأصحُّ أنَّه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة، وكونُ كلِّ شفعٍ صلاةً على حدةٍ ليس مُطَرِّدًا في كلِّ الأحكام، ولذا لو ترك القعدة الأولى لا تفسدُ خلافًا لـ "محمد"، ولو سجَّدَ للسَّهْو على رأس شفعٍ لا يني عليه شفعاً آخر؛ لئلاَّ يَبْطُلَ السجودُ بوقوعه في وسط الصلاة، فقد صرَّحوا بصيرورة الكلِّ صلاةً واحدةً، حيث حكموا بوقوع السجود وسطاً، فيقال هنا أيضاً: لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعوذُ لوقوعه في وسط الصلاة؛ لأنَّ الأصل كونُ الكلِّ صلاةً واحدةً للاتِّصال واتِّحادِ التحريمة، ومسألة الاستفتاح ونحوه ليست مرويةً عن المتقدمين، وإنما هي اختيارُ بعض المتأخِّرين، نعم اعتبروا كونَ كلِّ شفعٍ صلاةً على حدةٍ في حقِّ القراءة احتياطاً، وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام إليه لتردُّدِهِ بين اللزوم وعدمه، فلا يلزم بالشكِّ، ولذا يقطعُ على رأس الشفع إذا أُقيمت الصلاة أو خرج الخطيب، وكذا في بطلانِ الشفعة وخيارِ المخيرة بالشروع في الشفع الآخر؛ لأنَّ كلاً من الشفعة والخيار مُتَرَدِّدٌ بين الثبوت وعدمه، [٢/٥٢ق/٢] فلا يثبتُ بالشكِّ، وكذا في عدمِ سريانِ الفسادِ من شفعٍ إلى شفعٍ؛ إذ لا يُحْكَمُ بالفساد مع الشكِّ)) اهـ ملخصاً.

لكنَّ قوله: ((وكذا في بطلانِ الشفعة وخيارِ المخيرة)) غيرُ صحيح؛ لما علمتَ ممَّا قدَّمناه^(٣)

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٥٥ق/١.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": كتاب الصلاة ص ٣٢٢.

(٣) المقولة [٥٧١٠] قوله: ((ولا يصلي إلخ)).

ورجَّحَهُ في "البحر"، لكنْ نَظَرَ فِيهِ في "النهر" ^(١).....

آنفًا عن "البحر" و"الحلبة": ((من أنهما لا يَطْلَانِ بالانتقالِ إلى الشفعِ الثاني))، وقد صرَّحَ نفسه بذلك في مواقيت الصلاة، وعلمتَ أيضاً أنَّ ذلك إما ذكره في سنة الظهر، ولم يُثبتوه للأربع التي بعد الجمعة ^(٢).

[٥٧١٤] (قوله: ورجَّحَهُ في "البحر" ^(٣)) حيث جزمَ بتعارضِ الأدلَّةِ كحديث "مسلم" ^(٤): «عليك بكثرة السجود» وحديث: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ» ^(٥)، وحديث "مسلم" ^(٦) أيضاً: «أفضلُ الصلاة طولُ القنوت»، أي: طولُ القيام كما هو روايةُ "أحمد"

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٩/أ.

(٢) في "د" زيادة: ((مع أنَّ صاحب "المحتسب" نقله روايةً عن محمد، ومع أنَّ ظاهراً ما في "المعراج" أنَّ ما في "الكنز" قولُ الإمام أبي حنيفة رحمه الله، ومع ما ذكره صاحب "البحر" في هذا الشرح أنه لا اعتبار بجميع ما يقوله صاحب "الفتنة" ما لم يعضده نقلٌ غريب، ومع تصحيح صاحب "البدائع" له، وقد ردَّ في "النهر" ما في "البحر").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٩/٢.

(٤) أخرجه مسلم (٤٨٨) كتاب الصلاة - باب فضل السجود والحث عليه، وأخرجه أحمد ٢٧٦/٥، والترمذي (٣٨٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود وفضله، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٢٨/٢ كتاب التطبيق - باب ثواب من سجد لله سجدةً، وابن ماجه (١٤٢٣) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في طول القيام في الصلوات. كلُّهم من حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ مرفوعاً، وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي أمامة، وأبي فاطمة، وأبي الدرداء رضي الله عنهم.

(٥) أخرجه أحمد ٤٢١/٢، ومسلم (٤٨٢) كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود، وأبو داود (٨٧٥) و (٨٧٨) كتاب الصلاة - باب في الدعاء في الركوع والسجود، والنسائي ٢٢٦/٢ كتاب التطبيق - باب أقرب ما يكون العبد من الله ﷻ، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١١٠/٢ كتاب الصلاة - باب قدر كمال الركوع والسجود. كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٦) أخرجه مسلم (٧٥٦) كتاب صلاة المسافرين - باب أفضل الصلاة طول القنوت، والطحاوي (١٧٧٧)، والحميدي (١٢٧٦) وأحمد ٣٠٢/٣ و ٣١٤ و ٣٩١، والترمذي (٣٨٧) كتاب الصلاة - باب ما جاء في طول القيام في الصلاة، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (١٤٢١) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في طول القيام في الصلوات، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨/٣ كتاب الصلاة - باب أفضل الصلاة طول القنوت. كلُّهم من حديث جابر رضي الله عنه.

من ثلاثة أوجه، ونقلَ عن "المعراج": ((أنَّ هذا قولُ "محمدٍ"، وأنَّ مذهب "الإمام" أفضليَّةُ القيام)).....

و"أبي داود"، ثمَّ قال: ((والذي ظهرَ للعبد الضعيف أنَّ كثرة الركوع والسجود أفضل؛ لأنَّ القيام إنما شُرِعَ وسيلةً إليهما، ولذا سقطَ عَمَّنْ عَجَزَ عنهما، ولا تكونُ الوسيلةُ أفضلَ من المقصود، ولأنَّه وإنْ لَزِمَ فيه كثرةُ القراءة لَكُنَّها ركنٌ زائدٌ، بل اختلفَ في أصلِ ركنيَّتها، وأجمعوا على ركنيَّةِ الركوع والسجود وأصاليَّتهما، ولتخلفَ القيام عن القراءة فيما بعدَ ركعتي الفرض)) اهـ ملخصاً.

[٥٧١٥] (قوله: مِنْ ثلاثة أوجهٍ) الأوَّل: أنَّ القيام وإنْ كان وسيلةً إلَّا أنَّ أفضليَّةَ طوله لكثرة القراءة فيه، وهي وإنْ بَلَغَتْ كلَّ القرآن تقعُ فرضاً بخلاف التسيِّحات.

الثاني: أنَّ كون القراءة ركناً زائداً ممَّا لا أثرَ له في الفضيلة.

الثالث: أنَّ موضوع المسألة النقلُ، وفيه تجبُ القراءة في كلِّه. اهـ ملخصاً.

قلت: وأمَّا تعارضُ الأدلَّة فيجانبُ عنه بأنَّ المراد بالسجود الصلاة، وأقوى دليلٌ أيضاً على أفضليَّةِ طول القيام أنَّه ﷺ «كان يقومُ الليلَ إلَّا قليلاً، وكان لا يزيدُ على إحدى عشرة ركعة» كما مرَّ^(١) في حديث "عائشة".

[٥٧١٦] (قوله: ونقلَ عن "المعراج" إلخ) اعتراضٌ على "البحر"^(٢) أيضاً حيث قال: ((اختلفَ النقلُ [٢/ق٥٢/ب] عن "محمدٍ" في هذه المسألة، فنقلَ "الطحاويُّ" عنه في "شرح الآثار"^(٣): أنَّ طول القيام أحبُّ، ونقلَ في "المجتبى" عنه العكسَ، ونقلَ عن "أبي يوسف": أنَّه فضَّلَ فقال: إذا كان له ورْدٌ من الليل بقراءةٍ من القرآن فالأفضلُ أنْ يُكثِرَ عددَ الركعات، وإلَّا فطولُ القيام أفضل؛ لأنَّ القيام في الأوَّل لا يَخْتَلِفُ ويضمُّ إليه زيادةُ الركوع والسجود)) اهـ.

ووجهُ الاعتراض: أنَّ مقتضى كلامه أنَّه لا قولَ في هذه المسألة لإمام المذهب، بل القولان فيها لـ "محمدٍ".

(١) المقولة [٥٧٠٩] قوله: ((قيل: وبه يفتى)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٩/٢ بتصرف.

(٣) "شرح معاني الآثار": ٢٦٩/١ - باب الصلاة - باب القراءة في ركعتي الفجر.

وصحَّحَهُ في "البدائع".

قلتُ: وهكذا رأيته بنسختي "المجتبى" معزياً لـ "محمدٍ" فقط، فتنبيهٌ،.....

أقول: ويظهر لي أنَّ رواية "أبي يوسف" مَحْمَلُ هذين القولين، تأمل.

[٥٧١٧] (قوله: وصحَّحَهُ في "البدائع"^(١)) وعبارته: ((قال أصحابنا: طول القيام أفضل، وقال "الشافعي": كثرة الصلاة أفضل، والصحيح قولنا))، ثم قال: ((وروي عن "أبي يوسف" أنه قال))
إلخ ما مرَّ^(٢)، وظاهر كلامه أنَّ هذا قولُ أئمتنا الثلاثة، حيث لم يتعرض إلا لخلاف "الشافعي"،
ويؤيده ما مرَّ^(٣) عن "الطحاوي".

[٥٧١٨] (قوله: قلت إلخ) تأييدٌ لما في "المعراج"، وأمرٌ بالتنبيه إشارةً إلى ما على "المصنّف" من
الاعتراض، حيث تابع شيخه صاحب "البحر"، وعدلَ عما عليه المتون الذي هو قول "الإمام"
المصنّف، بل هو قول الكلِّ كما مرَّ^(٤)، ولذا قال "الخير الرملي": ((أقول: كيف يُخالِفُ الجهابذة
تبعاً لشيخه ويجعله متناً والمتون موضوعاً لنقل المذهب؟!)) اهـ.

والحاصل: أنَّ المذهب المعتمد أنَّ طول القيام أحبُّ، ومعناه - كما في "شرح المنية"^(٥) - ((أنَّه
إذا أرادَ شغلَ حصّةٍ معيّنةٍ من الزمان بصلاةٍ فإطالةُ القيام مع تقليلِ عدد الركعات أفضلُ من
عكسه، فصلاةُ ركعتين مثلاً في تلك الحصّة أفضلُ من صلاةٍ أربع فيها، وهكذا القيام)).

(قوله: ويؤيده ما مرَّ عن "الطحاوي") لم يتقدّم عن "الطحاوي" ما يؤيده، فإن الذي قدّمه عنه ما في "شرح
الآثار"، وإنما نقلَ "الرملي" عنه في "حاشية المنح" كما نقله "السندي": ((أنَّ طول القيام أفضلُ قول أصحابنا،
وأفضلُ كثرة الركوع والسجود مذهب الغير)) اهـ. ثم رأيتُ ما في "شرح معاني الآثار"، ونصّه: ((ومن قال
بهذا القول الأخير في إطالة القيام وأنه أفضلُ من كثرة الركوع والسجود "محمد بن الحسن"، حدثني بذلك "ابن
أبي عمران" عن "محمد بن الحسن"، وهو قول "أبي حنيفة" و"أبي يوسف" و"محمد" رحمهم الله تعالى)) اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - باب في بيان ما يكره من التطوع ٢٩٥/١ باختصار.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) في المقالة السابقة أيضاً.

(٤) في المقالة السابقة أيضاً.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٦..

وهل طولُ قيامِ الأخرسِ أفضلُ كالقارئ؟ لم أره.

((وَيُسَنُّ نَحْيَهُ رَبِّ الْمَسْجِدِ.....))

[٥٧١٩] (قوله: وهل إلخ) البحثُ لصاحب "النهر"^(١)، والذي يظهر أنَّ كثرة ركوعه وسجوده

أفضل؛ لأنَّ أفضليَّة القيامِ إنما كانتُ باعتبار القراءة، ولا قراءة له. اهـ "ح"^(٢) عن بعض الهوامش.

وخالفه [٢/٥٣/أ] "الرحمتي": ((بأنَّ الأخرس قارئٌ حكماً، وله ثوابُ القارئ كما هو الحكمُ فيمن قصدَ عبادةً وعجزَ عنها، مع أنَّ الطريقة أنَّ العلة إذا وُجدتْ في بعض الصور تطرَّد في باقيها))، تأمل.

مطلبٌ في تحية المسجد

[٥٧٢٠] (قوله: وَيُسَنُّ نَحْيَهُ) كَتَبَ "الشارح" في هامش "الخرائن"^(٣): ((أَنَّ هَذَا رَدٌّ عَلَى

صاحب "الخلاصة"^(٤)، حيث ذَكَرَ: أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ)).

[٥٧٢١] (قوله: رَبِّ الْمَسْجِدِ) أَفَادَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مضافٍ؛ لأنَّ المقصود منها التقرُّبُ إِلَى اللَّهِ

تعالى لَا إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لأنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَ الْمَلِكِ يُحْيِي الْمَلِكَ لَا بَيْتَهُ، "بحر"^(٥) عَنْ "الحلبة"^(٦).
ثُمَّ قَالَ: ((وَقَدْ حُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى سَنَنِهَا، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَنَا يَكْرَهُونَهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ تَقْدِيمًا لِعُمومِ الْحَاضِرِ عَلَى عُمومِ الْمَبِيعِ)) اهـ.

(قوله: تَقْدِيمًا لِعُمومِ الْحَاضِرِ عَلَى عُمومِ الْمَبِيعِ) وَفِي "الظهيرية": ((الْمُصَلِّي إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ

الْجُمُعَةِ لَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ إِذَا كَانُوا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الْقُرْآنِ فَرَضٌ، وَتَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ سُنَّةٌ، وَالْإِتْيَانُ بِالْفَرَضِ أَوَّلُ)) اهـ "سندي".

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٩/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٣/ب.

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١٢٧/أ.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢١/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٨/٢ باختصار يسر.

(٦) "الحلبة": التكملة - الفصل الحادي عشر في تحية المسجد ق ٢٨٦/أ.

وهي ركعتان، وأداء الفرض) أو غيره، وكذا دخوله^(١) بنية فرض أو اقتداء.....

[٥٧٢٢] (قوله: وهي ركعتان) في "القهستاني"^(٢): ((وركعتان أو أربع، وهي أفضل لتحية

المسجد، إلا إذا دخل فيه بعد الفجر أو العصر فإنه يُسَبَّحُ ويُهَلَّلُ ويصلى على النبي ﷺ، فإنه حينئذٍ يؤدِّي حق المسجد كما إذا دخل للمكتوبة فإنه غير مأثور بها حينئذٍ كما في "التمرتاشي") اهـ.

[٥٧٢٣] (قوله: وأداء الفرض أو غيره إلخ) قال في "النهر"^(٣): ((وينوب عنها كل صلاة

صلاًها عند الدخول فرضاً كانت أو سنة، وفي "البنية"^(٤) معزياً إلى "مختصر المحيط": أن دخوله بنية الفرض أو الاقتداء ينوب عنها، وإنما يؤمر بها إذا دخله لغير الصلاة)) اهـ كلام "النهر".

والحاصل: أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلي فيه ليكون ذلك تحيةً لرَبِّه تعالى، والظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لإمام أو منفرد، أو بنية الاقتداء ينوب عنها إذا صلى عقب دخوله، وإلا لزم فعلها بعد الجلوس، وهو خلاف الأولى كما يأتي^(٥)، فلو كان دخوله بنية الفرض مثلاً لكن بعد زمان يؤمر بها قبل جلوسه، كما لو كان دخوله لغير صلاة كنزس أو ذكر.

وما قرَّره علم أن ما نقله في "النهر" عن "البنية" لا يخالف ما قبله، غاية أنه عبر عن الصلاة بنية بناء على ما هو الغالب من أن من دخل لأجل [٢/٥٣ب] الصلاة يصلي،

(قوله: وإلا لزم فعلها بعد الجلوس) لزوم فعلها بعد الجلوس إنما يفيد أنه خلاف الأولى لا أنه لا ينوب إلا إذا فعلها عقب الدخول، فالظاهر عدم اشتراط فعل الفرض عقب الدخول.

(١) في "د" زيادة: ((قوله: وكذا دخوله... إلخ)، يعني: أنه إذا دخل الإمام أو المقتدي بنية الصلاة لا يؤمر بها أيضاً، وإن لم يصل الفرض عقب دخوله بل انتظر الصلاة فلا يُسَمَّى تاركاً للسنّة؛ للاندرج في صلاة الفرض، وإن كانت بعد جلوسه ساعة، هذا ما ظهر لي. ثم الظاهر أن الأولى فعلها ليكون آتياً بها قبل الجلوس، وإن اندرجت بصلاة الفرض بعد؛ لأنها وإن كانت لا تسقط بالجلوس عندنا لكن الأولى فعلها قبله كما يعلم من "البحر").

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ١/١٢٩.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٦٦/أ.

(٤) "البنية": كتاب الصلاة - باب صلاة النوافل ٦٢٣/٢ بتصرف يسير، وفيها: ((مختصر البحر)) بدل ((مختصر المحيط)).

(٥) المقولة [٥٧٢٦] قوله: ((ولا تسقط بالجلوس عندنا)).

(ينوبُ عنها) بلا نية.....

وليس معناه أنَّ النية المذكورة تكفيه عن التحية وإن لم يُصلِّ كما يُؤهمُّ ظاهرُ العبارة كما أفاده "ح" (١)، والله أعلم.

[٥٧٢٤هـ] قوله: ينوبُ عنها بلا نية قال في "الحلية" (٢): ((لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غير نايٍ للتحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد كما في "البدائع" (٣) وغيره، فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في "المحيط" وغيره: أنه يصحُّ عندهما، وعند "محمد" لا يكون داخلًا في الصلاة، فإنهم قالوا: لو نوى الدخول في الظهر والتطوُّع يجوزُ عن الفرض عند "أبي يوسف"، ورواه "الحسن" عن "أبي حنيفة"، وعند "محمد" لا يكون داخلًا؛ لأنَّ الفرض مع النفل في الصلاة جنسان مختلفان، لا رجحان لأحدهما على الآخر في التحريم، فمتى نواهها تعارضت النيتان فلفتا، ولـ "أبي يوسف": أنَّ الفرض أقوى، فتندفع نية الأدنى كمن نوى حجة الإسلام والتطوُّع)) اهـ ملخصاً، ومثله في "البحر" (٤).

أقول: الذي يظهر لي أنَّ هذا الخلاف لا يجري في مسألتنا؛ لأنَّ الفريضة إذا قامت مقام التحية

(قوله: وليس معناه أنَّ النية المذكورة تكفيه إلخ) لا مانع من إبقاء عبارة "البنية" على ظاهرها من كفاية النية المذكورة، ويجعلُ بها كأنه مُصلِّ حكماً؛ إذ الساعي للصلاة والمتنظرُ لها في حكم المصلِّي، وما قاله لا يعين حمل الكلام على غير المتبادر، بل هو كلامٌ ركيكٌ، تأمل. ولذا أبقى "السندي" هذه العبارة على ظاهرها، وبدل على إبقائها على ظاهرها قوله: ((إنما يُؤمرُ بها إذا دخله لغير صلاة)).

(قوله: أقول: الذي يظهر لي أنَّ هذا الخلاف إلخ) فيما قاله تأمل، فإن موضوع ما في "الحلية" و"البحر" ما إذا نوى الفرض والتحية، بمعنى أنه نوى السنة أيضاً، أي: نوى أن تكون هذه الصلاة فرض الوقت ونافلة التحية، لا أنه نوى التحية بمعنى التعظيم، ولا شك أنَّ الفرض والنافلة جنسان؛

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٣/ب، بتوضيح من ابن عابدين، وفيها: ((النهاية)) بدل ((البنية)).

(٢) "الحلية": التكملة - الفصل الحادي عشر في تحية المسجد ٢/ق ٢٨٦/أ.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في كيفية أداء سجدة التلاوة ١٩٠/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٨/٢-٣٩.

وحصل المقصودُ بها لم تبقَ التحيةُ مطلوبة؛ لأنَّ المقصودَ تعظيمُ المسجد بأيِّ صلاةٍ كانت، ولا يُؤمَرُ بتحيةٍ مستقلةٍ إلا إذا دخلَ لغير الصلاة كما مرَّ^(١)، وحينئذٍ فإذا نواها^(٢) مع الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقطَ بها، فلم يكن نلويًا جنسًا آخرَ على قول "حمَّد"، بخلاف ما إذا نوى فرضَ الظهر وسنَّه مثلاً، فليتمَّ، بل لقائل أن يقول: إنَّ الأولى أن ينويها بذلك الفرض ليحصل له ثوابها، أي: ينوي بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحيةً لله تعالى وتعظيمَ بيته؛ لأنَّ سقوطها به وعدمَ طلبها لا يستلزمُ الثوابَ بلا قصدٍ، ثم رأيتُ المحقق "ابن حجر"^(٣) من الشافعية كتبَ عند قول "المنهاج": ((وتحصلُ بفرض أو نفلٍ آخر)) ما نصَّه: ((وإن لم ينوِها معه؛ لأنَّه لم ينتهك حرمة المسجد المقصودة، أي: يسقطُ [٢/٥٤٢] طلبُها بذلك، أمَّا حصولُ ثوابها فالوجه توقُّفه على النية لحديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(٤)، وزعمُ أنَّ الشارع أقامَ فعلَ غيرها مقامَ فعلها فيحصل - أي: الثواب - وإن لم ينوِ بعيداً وإن قيل: إنَّ كلام "المجموع"^(٥) يقتضيه، ولو نوى عدمها لم يحصل شيءٌ من ذلك اتفاقاً كما هو ظاهرٌ أخذاً مما بحثه بعضهم في سنة الطواف، وإنما ضرت نيةُ ظهر وسنَّه^(٦) مثلاً؛ لأنها مقصودةٌ لذاتها بخلاف التحية)) اهـ.

لأنَّ اختلاف الجنس يُعرفُ باختلاف السبب، وهو هنا مختلفٌ، فيكون ما ذكر داخلًا فيما ذكره في "المحيط" وإن كانت الفريضة تقومُ مقام هذه النافلة، ويحصلُ بها ما هو المقصود من مشروعتها وهو تعظيم المسجد، وكأنَّه فهمُ أنَّ مرادهما أنَّه نوى الفرض والتحية - أي: التعظيم - حتى قال: ((إذا نواها مع الفرض يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقطَ بها؛ إذ الذي تضمنته الفريضة هو التعظيم لا سنة التحية، وحينئذٍ فيئة التحية بمعنى التعظيم لا يضرُّ، ومعنى السنة لا يكون شارعاً عند "حمَّد")، تأمل.

(١) المقولة [٥٧٢٣] قوله: ((وأداء الفرض أو غيره إلخ)).

(٢) في "ب": ((نواها)) وهو خطأ.

(٣) في "تحفة المحتاج": كتاب الصلاة - باب صلاة النفل ٢/٢٣٥.

(٤) تقدم تخريجه ٥٠/٣.

(٥) "المجموع": كتاب الصلاة - باب صلاة التطوع ٣/٥٤٤.

(٦) في "تحفة المحتاج" ٢/٢٣٥: ((وسته)).

وتكفيه لكل يوم مرة، ولا تسقط بالجلوس عندنا، "بحر"^(١).....

وقوله: ((وإنما ضرت الخ)) هو عين ما بحثه أولاً أيضاً، ولله الحمد، فإن ما قاله لا يخالف قواعد مذهبنا.

[٥٧٢٥] قوله: وتكفيه لكل يوم مرة أي: إذا تكرر دخوله لعذر، وظاهر إطلاقه أنه مختار بين أن يؤدبها في أول المرات أو آخرها، [٢/٥٤ق/ب] "ط"^(٢).

[٥٧٢٦] قوله: ولا تسقط بالجلوس عندنا فإنهم قالوا في الحاكم إذا دخل المسجد للحكم: إن شاء صلى التحية عند دخوله، أو عند خروجه لحصول المقصود كما في "الغاية"، وأما حديث "الصحيحين"^(٣): «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» فهو بيان للأولى؛ لحديث "ابن حبان"^(٤) في "صحيحه": «يا أبا ذر، إن للمسجد تحية، وإن تحيته ركعتان، فقم فاركعهما»، وتأمه في "الحلية"^(٥).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: كره استقبال القبلة بالفرج ٣٨/٢.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والوافل ٢٨٦/١ بتصرف.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ١٥٠/١ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب انتظار الصلاة والمشى إليها، وعبد الرزاق (١٦٧٣)، وأحمد ٢٩٥/٥ و٢٩٦ و٣٠٣ و٣٠٥ و٣١١، والبخاري (٤٤٤) كتاب الصلاة - باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين، و(١١٦٣) كتاب التهجد - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ومسلم (٧١٤) (٦٩) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وأبو داود (٤٦٧) (٤٦٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد، والترمذي (٣١٦) كتاب الصلاة - باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٥٣/٢ كتاب المساجد - باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه، وابن ماجه (١٠١٣) كتاب إقامة الصلاة - باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع، والذاريemi ٣٢٤، ٣٢٣/١ كتاب الصلاة - باب الركعتين إذا دخل المسجد. كلهم من حديث أبي قتادة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن جابر، وأبي أمامة، وأبي ذر، وكعب بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن حبان (٢١٦) كتاب البر والإحسان - باب ما جاء في الطاعات وثوابها، وأبو نعيم في "الحلية" ١٦٦/٦ - ١٦٨ مطولاً. وأخرجه أحمد ١٧٨/٥، ١٧٩، والنسائي في "السنن الكبرى" في الاستعاذة كما في "تحفة الأشراف" ١٨٠/٩، والزيار (١٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤/٩ كتاب السير - باب مبتدأ الخلق، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٦٠/١ وقال: رواه أحمد والزيار والطبراني في الأوسط بنحوه، وعند النسائي طرف منه، وفيه: المسعودي وهو ثقة، ولكنه اختلط.

(٥) انظر "الحلية": التكملة - الفصل الحادي عشر: في تحية المسجد ٢/٢٨٦ق/١.

قلتُ: وفي "الضياء" عن "القوت": ((مَنْ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْهَا لَحْدٌ أَوْ غَيْرُهُ يَقُولُ نَدْبًا
كَلِمَاتِ التَّسْبِيحِ الْأَرْبَعِ أَرْبَعًا)).....

[٥٧٢٧] (قوله: وفي "الضياء" إلخ) عبارته: ((وقال بعضهم: مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ
وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِلَّا لَحْدٌ أَوْ لَشَعْلٌ أَوْ نَحْوَهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَهُ "أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ" فِي "قُوتِ الْقُلُوبِ" ^(١)) اهـ.
وقدّمنا ^(٢) نحوه عن "الفهستاني".

٤٥٦/١

(خاتمة)

يُسْتَنَى مِنَ الْمَسَاجِدِ الْمَسْجِدُ الْحَرَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَوَّلِ دُخُولِ الْآفَاقِيِّ ^(٣) الْحَرَمِ، فَإِنَّ تَحِيَّةَ
الطَّوَافِ، وَفِيهِ تَأْمُلٌ، كَذَا فِي "الْحَلَبَةِ" ^(٤)، وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأْمُلِ إِطْلَاقُ الْمَسْجِدِ فِي الْحَدِيثِ الْمَارِّ ^(٥)، وَفِي
"النَّهْرِ" ^(٦): ((وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ كَانَ يَصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ، أَوْ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ أَنَّهُ يَتْرُكُهَا،

(قوله: عبارته: وقال بعضهم إلخ) لم يوجد في عبارته التقييد بأربع، نعم نقل "السندي" عن "أذكار
النووي" نقلاً عن بعض أصحاب الشافعي: ((أنه يقول: سبحان الله إلخ أربع مرّات)).
(قوله: ولعلَّ وجه التأمل إطلاق المسجد إلخ) لعلَّ الأحسن في وجه التأمل هو أنَّ التقييد بقوله:
((بأول دخول)) وبالأفاقي وبالمحرم في غير محله كما يدلُّ عليه عبارة "اللباب". ثمَّ إنَّ عبارة "الحلبة"
أفادت أنَّه لا تحية عليه بالنسبة لأوّل دخول، بمعنى أنَّه ابتداءً يُطالَبُ بالطواف، وهذا لا ينافي أنَّه يُطالَبُ
بها بعده، وهذا ما يفيدُه ما في "النهر"، ويَكُونُ معنى قولهم: ((تحية الطواف)) بالنسبة لأوّل الدخول،
ومعنى قول "اللباب": ((ولا يشتغل إلخ)) أي: في الابتداء، فلا ينافي طلبها بعده وإنَّ كانت تحصل
في ضمن ركعتي الطواف وينال ثوابها إذا نواها به، وبهذا تندفع المخالفة في عباراتهم، تأمل.

(١) "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد": الفصل التاسع ٢٣/١، لأبي طالب محمد
ابن علي الحارثي العجمي ثم المكي (ت ٣٨٦هـ). "كشف الظنون" ١٣٦١/٢، "سير أعلام النبلاء" ٥٣٦/١٦

(٢) المقولة [٥٧٢٢] قوله: ((وهي ركعتان)).

(٣) قوله: ((الأفاقي)) هكذا بخطه، وفيه: أنه نسب إلى جمع (أفق)، منعه في "المصباح"، ونصر على أنه إنما ينسب إلى
المفرد فيقال: أفقي، بضمتين وبفتحتين. اهـ مصححه.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل الحادي عشر: في تحية المسجد ٢/٢٨٦ أ.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ق ٦٦/ب نقلاً عن "مختصر المحيط".

(ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها) وقيل: تسقط (وكذا كل عمل ينافي التحريم على الأصح) "قنية"، وفي "الخلاصة": ((لو اشتغل ببيع أو شراء أو أكل أعادها، وبلقمة أو شربة لا تبطل))،.....

وأنه يُقدّم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي ﷺ)) اهـ.

قلت: لكن في "باب المناسك" و"شرحه"^(١) لـ "منلا علي القاري": ((ولا يشتغل بتحية المسجد؛ لأن تحية المسجد الشريف هي الطواف إن أرادته، بخلاف من لم يرده وأراد أن يجلس، حتى يصلي ركعتين تحية المسجد، إلا أن يكون الوقت مكروهاً)) اهـ. وظاهره أنه لا يصلي مريد الطواف للتحية أصلاً، لا قبله ولا بعده، ولعل وجهه اندراجها في ركعتيه.

[٥٧٢٨] (قوله: ولو تكلم إلخ) وكذا لو فصل بقراءة الأوراد؛ لأن السنة الفصل بقدر: اللهم أنت السلام إلخ، حتى لو زاد تقع سنة لا في محلها المسنون كما مر^(٢) قبيل فصل الجهر بالقراءة. [٥٧٢٩] (قوله: وقيل: تسقط) أي: فيعيد لها لو قبلية، ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تطوعاً، وأنه لا يؤمر بها على هذا القول، تأمل.

[٥٧٣٠] (قوله: وفي "الخلاصة"^(٣) إلخ) الظاهر أنه استدراك على ما صححه في المتن تبعاً

(قوله: الظاهر أنه استدراك إلخ) كتب "الشارح" في هامش "المنح": ((أن عبارة "القنية" فيما إذا كان الفاصل بين الفرض والبعدي، والخلاف في ذلك))، وعبارة "الخلاصة": ((على أن الفصل بين الفرض والقبلية قاطع))، ويمكن توجيهه بأن في إبطال قبلية يتدارك بالإعادة، وفي إبطال البعدية لا يمكن تداركه، تأمل. كذا في "السندي"، وتأم الكلام فيه.

(١) انظر "إرشاد الساري": مستحبات الحج ص ٨٧ - و"باب المناسك وعُباب المناسك" هو لرحمة الله بن عبد الله بن إبراهيم السدي (ت ٩٩٣ هـ). ("كشف الظنون" ١٥٤٥/٢، "الكواكب السائرة" ١٥٢/٣، "هدية العارفين" ٣٦٦/١، "الأعلام" ١٩/٣).

(٢) المقولة [٤٤٩٧] قوله: ((واختاره الكمال)).

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها واجباتها وسننها ق ٢١/أ.

ولو جيءَ بطعامٍ إنْ خافَ ذهابَ حلاوته أو بعضها تناوَلَهُ ثُمَّ سَنَّ، إلَّا إذا خافَ فوتَ الوقت، ولو أخرَّها لآخرِ الوقت لا تكونُ سنَّةً، وقيل: تكونُ.
(فروغ) الإسفارُ بسنَّةِ الفجرِ أفضلُ،.....

لـ "القنية"^(١)؛ لأنَّ حزم "الخلاصة" بقوله: ((أعادها)) [٥٥ق/٢] يفيدُ أنَّها تسقطُ بقرينة قوله بعده: ((لا تبطلُ))، أي: لا يبطلُ كونُها سنَّةً، فإنَّه يفيدُ أنَّ الإعادة لبطلانِ كونها سنَّةً، وإلَّا لم تصحَّ المقابلةُ، تأمل.

[٥٧٣١] (قوله: ولو جيءَ بطعامٍ إلخ) أفادَ أنَّ العملَ المنافي إنما ينقصُ ثوابها أو يُسقطُها لو كان بلا عذرٍ، أمَّا لو حضرَ الطعامُ وخافَ ذهابَ لذَّته لو اشتغلَ بالسنة البعدية فإنَّه يتناولُ ثُمَّ يصليها؛ لأنَّ ذلك عذرٌ في ترك الجماعة، ففي تأخيرِ السنَّةِ أولى، إلَّا إذا خافَ فوتَها بخروجِ الوقت فإنَّه يصليها ثُمَّ يأكلُ^(٢)، هذا ما ظهرَ لي.

[٥٧٣٢] (قوله: ولو أخرَّها إلخ) أي: بلا عذرٍ بقرينة ما قبله.

[٥٧٣٣] (قوله: وقيل: تكونُ) حكى القولين في "القنية"^(٣)، ولم يُعبِّرْ عن هذا الثاني ب: قيل، بل أخرَّه، ولا يلزمُ من ذلك تضعيفُه، ويظهرُ لي أنَّه الأصحُّ، وأنَّ القولَ الأوَّلَ مبنيٌّ على القول بأنَّها تسقطُ بالعمل المنافي، وهو ما حكاه "الشارح" ب: ((قيل))، إلَّا أنَّ يُدعى

(قول "الشارح": ولو جيءَ بطعامٍ أي: بعد الغرض؛ لما في "القنية": ((صلى الفريضة وجاء الطعامُ فإنْ ذهبت حلاوته أو بعضها يتناولُ ثُمَّ يأتي بالسنة)) اهـ "سندي".

(قوله: لأنَّ ذلك عذرٌ في ترك الجماعة) تقدَّم في الإمامة أنَّ خوفاً ذهابَ لذَّةِ الطعام لو اشتغلَ بالصلاة جماعة عذرٌ في تركها، وهو المرادُ بذهابِ الحلاوة في عبارة "القنية"، وإذا كان عذرًا في تركها - مع أنَّها سنَّةٌ مؤكَّدةٌ زيادةً عن السنن حتَّى قبل بوجوبها - كيف لا يكون عذرًا في ترك السنَّة وإنْ خرج الوقت؟! تأمل.

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السنن ق ١٨/ب.

(٢) من ((ثم يصليها لأن)) إلى ((ثم يأكل)) ساقط من "الأصل".

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السنن ق ١٨/أ.

وقيل: لا. نذر السنن وأتى بالمنذور.....

تخصيص الخلاف السابق بالسنة^(١) القبليّة وهذا بالبعديّة، لكن يُبعدّه أنّه إذا كان الأصحُّ في القبليّة أنّها لا تسقط مع إمكان تداركها - بأنّ تُعاد مُقارنةً للفرض - تكونُ البعديّة كذلك بالأوّل لعدم إمكان التدارك، فليتمل.

[٥٧٣٤] (قوله: وقيل: لا) يؤيّد ما في "البحر"^(٢) عن "الخلاصة"^(٣): ((السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والإخلاص، والإتيانُ بها أوّل الوقت وفي بيته، وإلاّ فعلى بابِ المسجد إلخ)).

مبحث مهمّ في الكلام على الضجعة بعد سنة الفجر

وقال في "شرح المنية"^(٤): ((وهو الذي تدلُّ عليه الأحاديث، عن "عائشة" قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سكّت المؤذن من صلاة الفجر، وتبين له الفجرُ قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شِقِّه الأيمن حتّى يأتيه المؤذن للإقامة فيخرجُ» متفقٌ عليه^(٥))). اهـ. وتأمّله فيه. (تنبيه)

صرّح الشافعيّة بسنّة الفصل بين سنة الفجر وفرضه بهذه الضجعة أخذاً من هذا الحديث

(١) في "ب" و"م": ((بالسنة)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٢/٢ باختصار.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/ب.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٩.

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٦) كتاب الأذان - باب من انتظر الإقامة، و (٦٣١٠) كتاب الدعوات - باب الضجع على الشق الأيمن، ومسلم (٧٣٦) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ. وأبو داود (١٦٦٢) كتاب الصلاة - باب الاضطجاع بعدها، والترمذي (٤٤٠) و (٤٤١) كتاب الصلاة - باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٥٣، ٢٥٢/٣ كتاب قيام الليل - باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر على الشق الأيمن، والدارمي ٣٤٤-٣٣٧/١ كتاب الصلاة - باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، وابن حبان (٢٤٦٧) كتاب الصلاة - باب النوافل.

ونحوه، وظاهرُ كلام علمائنا خلافه، حيث لم يذكروها، بل رأيتُ في "موطأ الإمام محمد" (١) رحمه الله: «أخبرنا مالكٌ عن "نافع" عن "عبد الله بن عمر": أنه رأى رجلاً ركعَ ركعتي الفجر ثم اضطجعَ، فقال "ابن عمر": ما شأنه؟ فقال "نافع": قلتُ: يَفْصِلُ بين صلاته، فقال "ابن عمر": وأيُّ فصلٍ أفضلُ من السلام؟»، قال "محمد": ((وبقول "ابن عمر" نأخذُ، وهو قول "أبي حنيفة" [٢/٥٥٠ق/ب] رحمه الله تعالى)) اهـ.

وقال شارحه المحققُ "منلا علي القاري" (٢): ((وذلك لأنَّ السلام إنما وردَ للفصل، وهو لكونه واجباً أفضلُ من سائر ما يُخْرِجُ من الصلاة من الفعل والكلام، وهذا لا يُنافي ما سبقَ من أنه عليه الصلاة والسلام كان يَضْطَجِعُ في آخرِ التهجُّدِ تارةً أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته للاستراحة)) اهـ.

ثمَّ قال: ((وقال "ابن حجرٍ المكيُّ" في "شرح الشمائل" (٣): روى "الشيخان" (٤) أنه ﷺ «كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجعَ على شِقِّهِ الأيمنِ»، فتَسَنَّنْ هذه الضجعةُ بين سنةِ الفجر وفرضه لذلك، ولأمره ﷺ كما رواه "أبو داود" (٥) وغيره بسندٍ لا بأس به خلافاً لِمَنْ نازَعَ، وهو

(١) "موطأ مالك" رواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٩٢ - كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الفجر في الجماعة وأمر ركعتي الفجر.

(٢) في "شرح مشكلات الموطأ": ق ١٢٠/أ باختصار، للملا علي بن سلطان محمد، نور الدين الهَرَوِي القاري المكي (ت ١٠١٤هـ) ("خلاصة الأثر" ١٨٥/٣، "الأعلام" ١٢/٥).

(٣) المسمى "أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل" باب ماجاء في عبادة رسول الله ﷺ ق ١١٧/أ. انظر "كشف الظنون" ١٠٥٩/٢، و"الكواكب السائرة" ١١١/٣.

(٤) تقدم تخريجُه ص ٢٨٤.

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٦١) كتاب الصلاة - باب الاضطجاع بعدها. من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الرُّكْعَتَيْنِ قبل الصُّبحِ فَلْيَضْطَجِعْ على يَمِينِهِ». وأخرجه أحمد ٤١٥/٢، والترمذي (٤٢٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وابن خزيمة (١١٢٠) كتاب الصلاة - باب استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، والبقوي في "شرح السنة" (٨٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٥/٣ كتاب الصلاة - باب ما ورد في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، وابن حبان (٢٤٦٨) كتاب الصلاة - باب النوافل.

فهو السنّة، وقيل: لا. أراد النوافل يندُرُها ثمَّ يصلّيها، وقيل: لا. ترك السنن إنَّ رآها حقّاً أيّتم،.....

صريحٌ في نَدبها لِمَن بالمسجد وغيره خلافاً لِمَن حَصَّ نَدبها بالبيت، وقولُ "ابن عمر": "إنَّها بدعة، وقولُ "النخعي": "إنَّها ضجعةُ الشيطان، وإنكارُ "ابن مسعودٍ" لها فهو لأنَّه لم يَلُغهم ذلك، وقد أفرطَ "ابن حزمٍ" (١) في قوله بوجوبها وأنَّها شرطٌ لصلاة الصبح اهـ. ولا يخفى بُعدُ عدم البلوغ إلى هؤلاء الأكابر الذين بلغوا المبلغَ الأعلى، لا سيَّما "ابن مسعودٍ" الملازمُ له ﷺ حضراً وسفراً، و"ابن عمر" المتفحِّصُ عن أحواله ﷺ في كمالِ التَّبَعِ والاتباع، فالصوابُ حملُ إنكارهم على العلةِ السابقة من الفصل، أو على فعلِهِ في المسجد بين أهل الفضل، وليس أمرُهُ ﷺ على تقديرِ صحَّتِهِ صريحاً ولا تلويحاً على فعلِهِ بالمسجد؛ إذ الحديثُ كما رواه "أبو داود" و"الترمذي" و"ابن حبان" (٢) عن "أبي هريرة": «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ»، فالمطلقُ محمولٌ على المقيّد، على أنَّه لو كان هذا في المسجد شائعاً في زمانه ﷺ لَمَا كَانَ يَخْفَى عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَكْبَارِ الْأَعْيَانِ)) اهـ. وأرادَ بالمقيّد ما مرَّ (٣) من قوله: ((بعد رَكَعَتِي الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ)).

٤٥٧/١

وحاصله: أنَّ اضطجاعَهُ عليه الصلاة والسلام إنما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع، وإنَّ صحَّ حديثُ [٢/٥٦٦ق/أ] الأمرُ بها الدالُّ على أنَّ ذلك للتشريع يُحمَلُ على طلبِ ذلك في البيت فقط توفيقاً بين الأدلّة، والله تعالى أعلم.

[٥٧٣٥ق] (قوله: فهو السنّة) لأنَّ النذر لا يُخْرِجُها عن كونها سنّة كما لو شرعَ فيها ثمَّ قطعها ثمَّ أدّاها كانت سنّة، وزادت وصفَ الوجوب بالقطع، "نهر" (٤) عن "عقد الفرائد" (٥).

مطلبٌ في الكلام على حديثِ النَّهْيِ عن النذر

[٥٧٣٦ق] (قوله: أراد النوافل إلخ) في "القنية" (٦): ((أداء النفل بعد النذر أفضل من أدائه

(١) "المحلى": ١٩٧/٣.

(٢) تقدم ترجمته ص ٢٨٤..

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٨/أ.

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الصلاة ق ٤١/ب.

(٦) "القنية": كتاب الصلاة - باب النوافل ق ١٩/أ.

بدون النذر)) اهـ.

قال في "البحر"^(١): ((ويُشكّلُ عليه ما رواه "مسلم"^(٢)) في "صحيحه" من النهي عن النذر، وهو مرجح لقول من قال: لا ينذرُها، لكنَّ بعضهم حمَلَ النهي على النذر المعلق على شرط؛ لأنَّه يصيرُ حصولُ الشرط كالعوضِ للعبادة، فلم يكن مُخلَصاً، ووجهٌ من قال بنذرِها وإنْ كانت تصيرُ واجبةً بالشروع: أنَّ الشروع في النذر يكون واجباً، فيحصلُ له ثوابُ الواجب به بخلاف النفل، والأحسنُ عند العبد الضعيف أن لا ينذرَها خروجاً عن عهدِة النهي ييقين)) اهـ.

أقول: لفظُ حديث النهي كما رواه "البخاري"^(٣) أيضاً في "صحيحه" عن "ابن عمر": نَهَى النبي ﷺ عن النذر وقال: ((إنَّه لا يردُّ شيئاً، وإنما يُستخرجُ به من البخيل))، والمتبادرُ منه إرادةُ النذرِ المعلقِ كإن شَفَى الله مريضاً فَلله عليّ كذا، ووجهُ النهي أنَّه لم يخلصُ من شائبةِ العوضِ، حيث جعلَ القربةَ في مقابلةِ الشفاء، ولم تسمَحْ نفسهُ بها بدون المعلقِ عليه مع ما فيه من إيهامِ اعتقادِ التأثيرِ للنذر في حصولِ الشفاء، فلذا قال في الحديث: ((إنَّه لا يردُّ شيئاً إلخ))، فإنَّ هذا الكلام قد وَقَعَ مَوْقعُ التعليلِ للنهي بخلاف النذر المنجز، فإنَّه تبرُّعٌ محضٌ بالقربة لله تعالى، وإلزامٌ للنفس بما عساهَا لا تفعلهُ بدونه، فيكون قُربةً، والدليلُ على أنَّ هذا النذر قُربةً عندنا ما صرَّح به في "فتح القدير"^(٤) قبيل كتاب الحج: ((لو ارتدَّ عقيب نذرٍ الاعتكاف ثم أسلم لم يلزمه مَوْجبُ

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦١/٢ - ٦٢.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٣٩) (٤) كتاب النذر - باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً. وأحمد ٨٦١/٢، والبحاري (٦٦٠٨) كتاب القدر - باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، و(٦٦٩٣) كتاب الأيمان والنذور - باب الوفاء بالنذر، وأبو داود (٣٢٨٧) كتاب الأيمان والنذور - باب النهي عن النذور، والنسائي ١٦٠٥/٧، كتاب الأيمان والنذور - باب النهي عن النذر، وابن ماجه (٢١٢٢) كتاب الكفارات - باب النهي عن النذر، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ٣٦٣، ٣٦٢/١، وابن حبان (٤٣٧٥) كتاب النذور. كلُّهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٠٨) كتاب القدر - باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، و (٦٦٩٢) و (٦٦٩٣) كتاب الأيمان والنذور - باب الوفاء بالنذر وقول الله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ النَّذْرَ﴾. وانظر التعليق السابق.

(٤) "الفتح": كتاب الصوم - باب الاعتكاف ٣١٦/١.

وإِلَّا كُفِّرَ. والأفضلُ في النفل.....

النذر؛ لأنَّ نفس النذر بالقربة قربة، فيبطل بالرَّدَّةِ كسائر القُرَبِ)) اهـ.

والمرادُ به النذرُ المنجزُ لما قلنا، على أنَّ بعضَ شُرَّاح "البخاري" حَمَلَ النِّهْيَ [٢/٥٦٠ق/ب] في الحديث على مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ النذرَ مُؤَثِّرٌ في تحصيلِ غرضه المعلقِ عليه، والظاهرُ أَنَّهُ أَعْمٌ؛ لقوله: «وإنَّما يُسْتَخْرَجُ به من البخيل» والله أعلم.

(تنبيه)

فَيَدُّ بالنوافل فأفادَ أَنَّ الأفضل في السننِ عَدَمُ نذرِها، ولعلَّ وجهَهُ أَنَّ السننَ هي ما كان يفعلُها ﷺ قبل الفرائض أو بعدها، والمطلوبُ مِنْ اتِّبَاعِهِ ﷺ على الوجه الذي كان يفعلُها عليه، ولم يُنْقَلْ أَنَّهُ كان ينذرُها، ولذا قيل بأنَّها لا تكونُ هي السَّنةُ، فالأفضلُ عَدَمُ نذرِها، والله أعلم.

[٥٧٣٧] (قوله: «وإِلَّا كُفِّرَ» أي: بأنَّ استخفَّ، فيقول: هي فعلُ النبي ﷺ وأنا لا أفعلُ، "شرح المنية"^(١) وغيره. وهذا في الترك، وأمَّا الإنكارُ فقدَّمنا^(٢) الكلامَ عليه أوَّلَ الباب.

[٥٧٣٨] (قوله: «والأفضلُ في النفل إلخ») شَمِلَ ما بعدَ الفريضة وما قبلها لحديث "الصحيحين"^(٣): «عليكم بالصلاة في بيوتكم، فإنَّ خيرَ صلاةٍ المرءُ في بيته إلَّا المكتوبة»، وأخرَجَ

(قوله: لعلَّ وجهَهُ أَنَّ السننَ إلخ) هذا يقتضي أيضاً أَنَّ النوافل لا ينذرُها لهذا الوجه، فهو مؤيَّدٌ لما في "البحر"، ومما يُدْهِمُ به أيضاً أَنَّ العاقلَ يطلبُ السلامة، وهي عندهم أهمُّ من طلبِ الرِّيحِ، والنفلُ غيرُ مطالبٍ به، فربَّما يُوجِبُها على نفسه ثمَّ يجدُ بالنذرِ ثَقَلًا في العبادة وسأمةً لنفسٍ، وقال بعضُ الأكابر: الشيطانُ يحسِّنُ للإنسانَ العبادةَ حتَّى ينذرُها، ثمَّ يوسوسُ له فلا يفعلُها.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٨٩ - يتصرف يسير.

(٢) المقولة [٥٦٠٠] قوله: «(فلا يكفر جاحده)».

(٣) أخرجه البخاري (٧٣١) كتاب الأذان - باب صلاة الليل، و(٦١١٣) كتاب الأدب - باب ما يجوز من الغضب والشدَّة لأمر الله تعالى، و(٧٢٩٠) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب ما يكره من كثرة السؤال، ومسلم (٧٨١) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوارها في المسجد. وأخرجه أحمد ١٨٧/٥ =

غير التراويح المنزل، إلا لخوف شغل عنها، والأصح أفضلية ما كان أخشع وأخلص....

"أبو داود"^(١): «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة»، ونماؤه في "شرح المنية"^(٢)، وحيث كان هذا أفضل يُراعى ما لم يلزم منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيتها، أو كان في بيته ما يشغل باله ويقلل خشوعه، فيصلبها حينئذ في المسجد؛ لأن اعتبار الخشوع أرجح. [٥٧٣٩] (قوله: غير التراويح) أي: لأنها تقام بالجماعة، ومحلها المسجد، واستثنى في "شرح المنية"^(٣) أيضاً تحية المسجد، وهو ظاهر.

أقول: ويستثنى أيضاً ركعتا الإحرام والطواف، فإن الأولى تُصلّى في مسجد عند الميقات إن كان كما في "اللباب"^(٤)، والثانية عند المقام، وكذا ركعتا القلوم من السفر بخلاف إنشائه، فإنها تُصلّى في البيت كما يأتي^(٥)، وكذا نفل المعتكف، وكذا ما يخاف فوتها بالتأخير، وكذا صلاة الكسوف*؛

= وأبو داود (١٤٤٧) كتاب الصلاة - باب فضل التطوع في البيت، والترمذي (٤٥٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل التطوع في البيت، وقال: حديث زيد بن ثابت حديث حسن صحيح، والنسائي ١٩٨/٣ كتاب قيام الليل - باب الحث على الصلاة في البيوت. كلهم من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن: عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وعبد الله بن سعد، وزيد بن خالد الجهني، وكعب بن عُجرة رضي الله عنه.

(١) تقدم تخريجه ص ٢٠٦.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٠.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٠.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب الإحرام - فصل: ثم يصلي ركعتين بعد اللبس ص ٦٨.

(٥) المقولة [٥٧٤٩] قوله: ((ركعتا السفر والقنوم منه)).

* قوله: ((وكذا صلاة الكسوف؛ لأنها تصلّى بجماعة)): وجد هنا في نسخة المؤلف، لكن بغير خطه ما نصّه: ((وكان سنة الجمعة قبلية؛ لأن الأفضل في الجمعة التكبير قبل الوقت فيلزم وقوع سنتها في المسجد، فصارت جملة المستثنيات تسعة، ولم أر من تعرّض لجمعها هكذا من علمائنا، وقد نظمناها بقولي:

نوافلنا في البيت فاقت على التبي	نقوم لها في مسجد غير تسعة
صلاة تراويح كسوف تحية	وسنة إحرام طواف بكعبة
ونفل اعتكاف أو قنوم مسافر	وخائف فوت ثم سنة جمعة

(وُنْدِبَ رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ) يَعْنِي: قَبْلَ الْجُفَافِ كَمَا فِي "الشَّرَنْبِلَالِيَّةِ"^(١) عَنْ
"المَوَاهِبِ".....

لأنَّهَا تُصَلَّى بِجَمَاعَةٍ^(٢).

مطلب: سُنَّةُ الْوُضُوءِ

[٥٧٤٠] (قَوْلُهُ: وَنُدِبَ رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ) لِحَدِيثِ "مُسْلِمٍ"^(٣): «مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ
[٢/٥٧/أ] فَيُحْسِنَ الْوُضُوءَ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ يُقِيلُ بقلبه ووجهه عليهما إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»،
"خُرَّاتِنِ"^(٤). وَمِثْلُ الْوُضُوءِ الْغُسْلُ كَمَا نَقَلَهُ "ط"^(٥) عَنْ "الشَّرَنْبِلَالِي"^(٦)، وَيَقْرَأُ فِيهِمَا الْكَافِرُونَ
وَالْإِحْلَاصُ كَمَا فِي "الضِّيَاءِ"، وَانْظُرْ هَلْ تَنُوبُ عَنْهُمَا صَلَاةٌ غَيْرُهُمَا كَالْتَحِيَّةِ أَمْ لَا؟ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي
"شرح لباب المناسك"^(٧): ((أَنَّ صَلَاةَ رَكَعَتِي الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ كَصَلَاةِ اسْتِخَارَةٍ وَغَيْرِهَا مِمَّا
لَا تَنُوبُ الْفَرِيضَةُ مِنْهَا، بِخِلَافِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ وَشُكْرِ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا صَلَاةٌ عَلَى حَدِّهِ كَمَا
حَقَّقَهُ فِي "الحِجَّةِ"^(٨)) اهـ.

- يَقُولُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدٌ عَلَاءُ الدِّينِ عَابِدِينَ ابْنَ الْمَوْلَفِ: ((هَكَذَا وَجَدْتُ هَذِهِ السَّقَطَةَ فِي الْمُبِيزَةِ فَيَنْبَغِي إِحْلَاقُهَا هُنَا)). اهـ مِنْهُ.

(١) "الشَّرَنْبِلَالِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ١/١١٧. (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغُرَرِ").

(٢) مِنْ ((وَكَذَا مَا يَخَافُ)) إِلَى ((تُصَلَّى بِجَمَاعَةٍ)) سَاقَطَ مِنْ "الأَصْلِ".

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤) (١٧) كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الذِّكْرِ الْمُسْتَحَبِّ عَقِبَ الْوُضُوءِ، وَاحِدٌ ٤/١٤٦، ١٥٣،
وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (١٤٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١/١٤١، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩) كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا تَوَضَّأَ،
وَالنَّسَائِيُّ ٢/٩٥ كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ ثَوَابِ مَنْ أَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى"
١/٧٨ كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا يَقُولُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ، وَ٢/٢٨٠ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ جَمَاعِ أَبْوَابِ
الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا، وَابْنُ حِبَانَ (١٠٥٠) كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ. كُلُّهُمَا مِنْ حَدِيثِ
عُقَيْبِ بْنِ عَامِرٍ الْجُنَيْتِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) "الْخُرَّاتِنِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ ٢٧/ب.

(٥) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ١/٢٨٧.

(٦) لَمْ نَعثرْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي "الشَّرَنْبِلَالِيَّةِ" وَ"الإِمْدَادِ" وَ"مِرْقَاتِي الْفَلَاحِ".

(٧) انْظُرْ "إِرْشَادَ السَّارِي": فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْإِحْرَامِ ص ٦٩.

(٨) الَّذِي فِي شَرْحِ لِبَابِ الْمُنَاسِكِ: ((كَمَا حَقَّقَهُ الْحِجَّةُ)).

(و) نُدِبَ (أربع فصاعدًا في الضُّحَى) من ^(١) بعدِ الطلوع إلى الزوال، ووقْتُها المختارُ بعد ربع النهار،

مطلب: سَنَةُ الضُّحَى

[٥٧٤١] (قوله: وَنُدِبَ أَرْبَعُ إلخ) نُدِبُها هو الراجحُ كما جَزَمَ به في "الغزنوية" و"الحاوي" و"الشُّرعة" ^(٢) و"المفتاح" و"التبيين" ^(٣) وغيرها، وقيل: لا تُسْتَحَبُّ؛ لِمَا في "صحيح البخاري" ^(٤) من إنكار "ابن عمر" لها. اهـ "إسماعيل" ^(٥). وبَسَطَ الأدلَّةَ على استحبابها في "شرح المنية" ^(٦).
ويقرأ فيها سورتي الضُّحَى كما في "الشُّرعة" ^(٧)، أي: سورةَ الشَّمْسِ وسورةَ الضُّحَى، وظاهرهُ الاقتصادُ عليهما ولو صلاهما أكثرَ من ركعتين.

٤٥٨/١

[٥٧٤٢] (قوله: مِنْ بَعْدِ الطَّلُوعِ) عبارة "شرح المنية" ^(٨): ((من ارتفاع الشمس)).
[٥٧٤٣] (قوله: وَوقْتُها المختارُ أي: الذي يُختارُ ويُرجَّحُ لفعلها، وهذا عزاه في "شرح المنية" ^(٩) إلى "الحاوي" وقال: ((لحديث "زيد بن أرقم": أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ» رواه "مسلم" ^(١٠)، وَتَرْمَضُ بفتح التاء والميم، أي: تبرُّكٌ من شِدَّةِ الحرِّ في أخفافها)) اهـ.

(قوله: مِنْ شِدَّةِ الحرِّ في أخفافها) من حُمَى الرَّمْضاء، وهي الرَّمْل. اهـ "سندي".

(١) في "ب": ((على الصحيح من....)).

(٢) انظر "شرح الشُّرعة": فصل في فضيلة النوافل ص ١٣١..

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/١٧٣.

(٤) البخاري (١١٧٥) كتاب التهجيد - باب صلاة الضُّحَى في السفر، عن مورك قال: قلت لآمن عمر رضي الله عنهما: أَصَلِّي الضُّحَى؟ قال: لا، قلت: فَعَمْرُ؟ قال: لا، قلت: فَأَبْرُ بَكَر؟ قال: لا، قلت: فَالْبَيْتِيُّ ﷺ؟ قال: لا إجماله.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٤٢١ أ.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٨٩..

(٧) انظر "شرح الشُّرعة": فصل في فضيلة النوافل ص ١٣٢..

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٠..

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٠..

(١٠) أخرجه مسلم (٧٤٨) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، وأخرجه ابن أبي شبة ٢٩٧/٢

كتاب صلاة الطلوع والإمامة - باب من كان يصليها، والطيلاسي (٦٨٧)، وأحمد ٣٦٦/٤ و٣٦٧ و٣٧٢ و٣٧٤ و٣٧٥ -

وفي "النية": ((أقلها ركعتان،.....))

[٥٧٤٤] قوله: وفي "النية"^(١): أقلها ركعتان) نقل الشيخ "إسماعيل"^(٢) مثله عن "الغزنوية" و"الحاوي" و"الشريعة"^(٣) و"السمرقندية"^(٤)، وما ذكره "المصنف" مشى عليه في "التيين"^(٥) و"المفتاح" و"الدرر"^(٦)، ودليل الأول أنه ﷺ أوصى "أبا هريرة" بركعتين كما في "صحيح البخاري"^(٧)، ودليل الثاني أنه ﷺ: ((كان يصلي الضحى أربعاً، ويزيد ما شاء الله)) رواه "مسلم"^(٨) وغيره، والتوفيق ما أشار إليه بعض المحققين: أن الركعتين أقل المراتب، والأربع أدنى الكمالات.

= وابن عبد البر في "التمهيد" ١٤٤/٨، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٢٧) كتاب صلاة الضحى وما فيها من السنن - باب استحباب تأخير صلاة الضحى، والطبراني في "الكبير" ٢٠٦/٥ و(٥١٠٨) و(٥١٠٩) و(٥١١٠) و(٥١١١) و(٥١١٣)، والبيهقي في "شرح السنة" ١٤٥/٥، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٩/٣ كتاب الصلاة - باب من استحب تأخيرها حتى تبرض الفضال، وابن حبان (٢٥٣٩) كتاب الصلاة - فصل في صلاة الضحى. كلهم من حديث زيد بن أرقم رضى الله عنه مرفوعاً.

(١) انظر "شرح النية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٨٩.

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/ق ٤٢١/ب.

(٣) انظر "شرح الشريعة": فصل في فضيلة النوافل ص ١٣٢.

(٤) هي "خزانة الفقه" لأبي الليث السمرقندي، وتبين لنا هذا بعد استقراء لفظة السمرقندية التي ينقل عنها الشيخ إسماعيل، على أنها لم نجد فيها التصريح بأن أقل صلاة الضحى ركعتان.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧٣/١.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٧/١.

(٧) أخرجه البخاري (١١٧٨) كتاب التهجد - باب صلاة الضحى في الحضر، والطيالسي (٢٣٩٢)، وأحمد ٤٥٩/٢، ومسلم (٧٢١) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى، والنسائي ٢٢٩/٣ كتاب قيام الليل - باب الحث على الوتر قبل النوم، وابن خزيمة (١٢٢٢) كتاب صلاة الضحى وما فيها من السنن - باب الوصية بالمحافظة على صلاة الضحى، والذاريمي ٣٣٩/١ كتاب الصلاة - باب صلاة الضحى، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧/٣ كتاب الصلاة - باب ذكر من رواها ركعتين، وابن حبان (٢٥٣٦) كتاب الصلاة - فصل في صلاة الضحى كلهم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً.

(٨) أخرجه مسلم (٧١٩) (٧٨) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى، والطيالسي (١٥٧١)، وعبد الرزاق (٤٨٥٣)، وأحمد ١٤٥/٦، ١٦٨، ٢٦٥، والترمذي في "المشائل" (٢٨٢) والنسائي في "السنن الكبرى" =

وَأَكْثَرُهَا اثْنَا عَشْرَةَ، وَأَوْسَطُهَا ثَمَانٌ))، وهو أَفْضَلُهَا كما في "الذخائر الأشرقية"؛ لثبوتِهِ بِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام، وَأَمَّا أَكْثَرُهَا فَبِقَوْلِهِ فَقَطْ، وَهَذَا لَوْ صَلَّى الْأَكْثَرُ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ، أَمَّا لَوْ فَصَّلَ فَكَلَّمَا زَادَ أَفْضَلُ كَمَا أَفَادَهُ "ابن حجر" في "شرح البخاري".....

[٥٧٤٥١] (قوله): وَأَكْثَرُهَا اثْنَا عَشْرَةَ لِمَا رَوَاهُ "الترمذي" و"النسائي"^(١) بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ: [٢/٥٧٤٧ ب/ب] أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الضَحَى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ»، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ، "شرح المنية"^(٢). وقيل: أَكْثَرُهَا ثَمَانِيَّةٌ، وَعَزَاهُ فِي "الحلبي"^(٣) إِلَى الْإِمَامِ "أحمد"، وَعَزَاهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ. [٥٧٤٦٦] (قوله): كما في "الذخائر الأشرقية"^(٤) اسْمُ كِتَابٍ لـ "ابن الشحنة" مُؤَلَّفٍ فِي الْأَلْعَازِ الْفَقْهِيَّةِ.

[٥٧٤٧١] (قوله): لثبوتِهِ (إلخ) جَوَابٌ عَمَّا أوردَ: كَيْفَ يَكُونُ أَوْسَطُهَا أَفْضَلَ مَعَ أَنَّ الْأَكْثَرَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوْسَطِ وَزِيَادَةٍ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ مُشَقَّةٌ؟! [٥٧٤٨١] (قوله): كما أَفَادَهُ "ابن حجر"^(٥) (إلخ) حَيْثُ قَالَ: ((وَلَا يُصَوِّرُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَفْضَلِ وَالْأَكْثَرِ إِلَّا فِيمَنْ صَلَّى الْاِثْنَتِي عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهَا تَقَعُ نَفْلًا مُطْلَقًا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ:

= [٤٧٩] كتاب الصلاة الأول - باب التسهيل في تركهما - ركعتي الضحى -، وابن ماجه (١٣٨١) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الضحى، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٧/٣ كتاب الصلاة - باب ذكر من رواها أربع ركعات، والبعوي في "شرح السنة" (١٠٠٥)، وابن حبان (٢٥٢٩) كتاب الصلاة - فصل في صلاة الضحى. كلُّهُم مِّنْ حَدِيثٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا.

(١) أخرجه الترمذي (٤٧٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الضحى وقال: حديث أنس حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه (١٣٨٠) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الضحى، والبعوي في "شرح السنة" ١٤٠/٤، والسيوطي في "الدر المنثور" ٢٩٩/٥، وابن حجر في "التلخيص" ٢٠/٢. وأما النَّسَائِيُّ فلم يروه بهذا اللفظ، لكن أخرجه ٢٦٣-٢٦٢/٣، كتاب قيام الليل - باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة عن أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من صلى كل يوم اثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ)).

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٠ - بتصرف يسير.

(٣) "الحلبي": فصل في النوافل ٢/١٩٢ أ.

(٤) "الذخائر الأشرقية": كتاب الصلاة ص ٧٣ -.

(٥) "فتح الباري": كتاب التهجد - باب صلاة الضحى في السفر ٥٤/٣.

إِنَّ أَكْثَرَ سَنَةِ الضَّحَى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَأَمَّا إِذَا فَصَّلَهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ صَلًى الضَّحَى، وَمَا زَادَ عَلَى الثَّمَانِ يَكُونُ لَهُ نَفْلًا مُطْلَقًا، فَتَكُونُ صَلَاةُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ مِنْ ثَمَانٍ؛ لَكُونَهُ أَتَى بِالْأَفْضَلِ وَزَادَ)) اهـ.

أقول: وحاصله أَنَّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ أَكْثَرَهَا ثَمَانِي رَكَعَاتٍ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ عِنْدَهُ لَوْ صَلَّاهَا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ لَمْ تَقَعْ عَنْ سَنَةِ الضَّحَى لِنَيْتِهِ خِلَافَ الْمَشْرُوعِ، فَالْأَفْضَلُ عِنْدَهُ صَلَاتُهَا ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: أَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكَعَةً لَجَوَازِ الْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ كَمَا مَرَّ^(١) تَكُونُ هِيَ الْأَفْضَلُ، كَمَا لَوْ فَصَّلَهَا كُلُّ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ بِتَسْلِيمَةٍ عِنْدَ الْكُلِّ. ومُلَخَّصُهُ: أَنَّ كَوْنَ الثَّمَانِيَةِ أَفْضَلَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَكْثَرُهَا لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَا فِي كَلَامِ "الْشَارَحِ"، حَيْثُ مَشَى عَلَى أَنَّ أَكْثَرَهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَجَعَلَ أَوْسَطَهَا أَفْضَلَ، عَلَى أَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الثَّمَانِيَةَ هِيَ الْأَكْثَرُ فَتَقْيِيدُ أَفْضَلِيَّتِهَا عَلَى الْاثْنَتَيْ عَشْرَةَ بِمَا إِذَا صَلَّى الْاثْنَتَيْ عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ لَتَقَعَ نَفْلًا مُطْلَقًا لَا يُؤَافِقُ قَوَاعِدَ مَذْهَبِنَا، بَلْ تَقَعُ عَمَّا نَوَى عَلَى قَوَاعِدِنَا، كَمَا لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ سِتَّ رَكَعَاتٍ [٢/٥٨ق/أ] مَثَلًا وَقَعَدَ عَلَى رَأْسِ الرَّابِعَةِ فَإِنَّ الرَكَعَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ لَا تُغَيِّرُ مَا قَبْلُهَا عَنْ صِفَةِ الْفَرْضِيَّةِ لَصَحَّةِ الْبَاءِ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْفَرْضِ وَالْفَلَ عِنْدِنَا، وَنَيْتُهُ الْعَدَدَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، فَإِذَا صَلَّى الضَّحَى أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ يَقَعُ الزَّائِدُ نَفْلًا مُطْلَقًا لَا الْكُلُّ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ وَصْلِهَا وَفَصْلِهَا، نَعَمْ فِي وَصْلِهَا كِرَاهَةُ الزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي نَفْلِ النَّهَارِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَكْثَرِ الضَّحَى، فَلَا يَظْهَرُ حِينَئِذٍ^(٢) كَوْنَ الثَّمَانِيَةِ أَفْضَلَ، وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ: بِأَنَّ أَفْضَلِيَّةَ الثَّمَانِيَةِ لِلاتِّبَاعِ، أَيْ: لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَيَتَرَجَّحُ

(قوله: يَكُونُ لَهُ نَفْلًا مُطْلَقًا) أَيْ: غَيْرَ مَقْيَدٍ بِكَوْنِهِ صَلَاةَ ضَحَى.

(١) المقولة [٥٧٤٥] قوله: ((وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ)).

(٢) ((حِينَئِذٍ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ت".

ومن المندوبات ركعتا السفر والقدوم منه،.....

فيها الاتِّباع^(١) للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها، لكن يَرِدُ عليه أنَّ صلاة الأكثر متضمَّنة للأوسط الذي فيه الاتِّباع، إلَّا أنَّ يُنْيَى أيضاً على القول بأنَّ الثمانية هي الأكثر، وعلى أنَّه لو صلاها أكثر بتسليمه تقع نفلًا مطلقاً لا عمّا نوى، أو يقال: معناه أنَّ كلَّ شفعٍ من الثمانية أفضل من كلِّ شفعٍ من الزائد لا بالنظر إلى المجموع، فهذا غاية ما تحرَّرَ لي هنا، والله أعلم.

مطلب في ركعتي السَّفر

[٥٧٤٩] (قوله: ركعتا السَّفر والقدوم منه) عن "مُطْعِم"^(٢) بن المقدم قال: قال رسول الله ﷺ: «ما خَلَفَ أَحَدٌ عند أهله أفضلَ من ركعتين يركعهما عندهم حين يريدُ سفراً» رواه "الطبراني"^(٣)، وعن "كعب بن مالك": «كان رسول الله ﷺ لا يقدِّم من السفر إلَّا نهاراً في الضحى، فإذا قَدِمَ بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثمَّ جَلَسَ فيه» رواه "مسلم"^(٤)،

(قوله: عن "مُطْعِم") عبارة "السندي": ((مُطْعِم)) بالمهمله.

- (١) من ((لاتِّباع أي)) إلى ((فيها الاتِّباع)) ساقط من "الأصل".
- (٢) في النسخ جميعها "مُطْعِم" ومثله في "شرح المنية" وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه، وهو مُطْعِم بن المقدم الشامي الصنعاني التابعي، وقد بُهِ الحافظ ابن حجر على خطأ النووي في وصفه له في كتاب "الأذكار" بأنه صحابي. انظر "تهذيب التهذيب" ١٠/١٧٦: "الجرح والتعديل" ٤١١/٨، و"الثقات" لابن حبان ٥٠٩/٧.
- (٣) أخرجه الطبراني في كتاب "المناسك" كما ذكر الشيخ عبد القادر الأرناؤوط - حفظه الله - في تعليقه على كتاب "الأذكار" للنووي ١٨٥/١ باب أذكاره عند إرادته الخروج من بيته.
- وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٢٩/١ كتاب الصلاة - باب الرجل يريد السفر. وللحديث شاهد من حديث أنس عند الدارمي ٧٤٣/٢ (٢٧٨١) كتاب الجهاد - باب في الصلاة عند القدوم من السفر، والنسائي ٥٤/٢ كتاب المساجد - باب الرخصة في الجلوس فيه والخروج منه بغير صلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٦١/٥ كتاب الصلاة - باب الصلاة عند القدوم.

- (٤) أخرجه مسلم (٧١٦) (٧٤) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدمه، وأخرجه أحمد ٤٥٥/٣، ٣٨٦/٦، والبخاري (٣٠٨٨) كتاب الجهاد - باب الصلاة إذا قدم من السفر، وأبو داود (٢٧٨١) كتاب الجهاد - باب في الصلاة عند القدوم من السفر، والنسائي ٥٤/٢ كتاب المساجد - باب الرخصة في الجلوس فيه والخروج منه بغير صلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٦١/٥ كتاب الصلاة - باب الصلاة عند القدوم.

..... وصلاة الليل،.....

"شرح المنية"^(١). ومُفادُهُ اختصاصُ صلاة ركعتي السفرِ بالبيت وركعتي القُدوم منه بالمسجد، وبه صرَّحَ الشافعيةُ.

مطلبٌ في صلاة الليل

[٥٧٥٠] {قوله: وصلاة الليل} أقول: هي أفضلُ من صلاة النهار كما في "الجوهرة"^(٢) و"نور الإيضاح"^(٣)، وقد صرَّحت الآياتُ والأحاديثُ بفضلها والحثُّ عليها، قال في "البحر"^(٤): ((فمنها ما في "صحيح مسلم"^(٥) مرفوعاً: «أفضلُ الصلاة بعد الفريضة صلاةُ الليل»، وروى "الطبراني"^(٦)

{قوله: ومُفادُهُ اختصاصُ صلاة ركعتي السفرِ (الخ) في "ط": ((لا يلزمُ أن يكون ركعتا السفرِ في المنزل فقد جاء أنَّ النبي ﷺ كان يفعلُها في المسجد، وكذا صلاةُ القُدوم)) اهـ. ونقلَهُ عنه "السندي" وأقرَّهُ.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٣١ - بتصرف يسير.

(٢) "الجوهرة النيرة" كتاب الصلاة - باب النوافل ٨٦/١.

(٣) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ص ١٨١..

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٦/٢ باختصار.

(٥) أخرجه مسلم (١١٦٣) (٢٠٢) كتاب الصيام - باب فضل صوم المحرم، وأحمد ٣٠٣/٢ و٣٢٩ و٣٤٢ و٣٤٤ و٥٣٥، وأبو داود (٢٤٢٩) كتاب الصوم - باب في صوم المحرم، والترمذي (٤٣٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل صلاة الليل، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٠٦/٣ و٢٠٧ كتاب قيام الليل - باب فضل صلاة الليل، والذَّارِمِيُّ ٣٦٨/١ كتاب الصلاة - باب أي صلاة الليل أفضل؟ وابن خزيمة (٢٠٧٦) كتاب صوم التطوع - باب استحباب صوم شعبان ووصله بشهر رمضان، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٩١/٤ كتاب الصيام - باب فضل الصوم في أشهر الحرم، وابن حبان (٣٦٣٦) كتاب الصوم - باب صوم التطوع. كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن جابر، وبلال، وأبي أمامة رضي الله عنه.

(٦) في "الكبير" ٧٨٧/١، وأورده الهيثمي في "المجموع" ٢٥٢/٢ وقال: رواه الطبراني في "الكبير" وفيه: محمد بن إسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، عن إياس بن معاوية الزني، وقال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" ١٣٥/١ بعد ذكره هذا الحديث في ترجمة إياس: وقد وهم من جعله صحابياً، وإنَّما هو تابعي صغير مشهور، وهو إياس القاضي المشهور بالذكاء. وأخرجه المنذري في "الترغيب والترهيب" ٤٣٠/١ في الترغيب في قيام الليل.

مرفوعاً: «لا بدَّ من صلاةٍ بليلى ولو حلب شاقٍ، وما كان بعد [٢/ق/٥٨/ب] صلاة العشاء فهو من الليل»، وهذا يفيد أنَّ هذه السنَّة تحصلُ بالتفُّل بعد صلاة العشاء قبل النوم ((اهـ.

قلت: قد صرَّح بذلك في "الحلبة" ^(١)، ثمَّ قال فيها بعد كلام: ((ثمَّ غيرُ خافٍ أنَّ صلاة الليل المحتوت عليها هي التهجدُ، وقد ذكَّرَ القاضي "حسين" من الشافعية أنَّه في الاصطلاح التطوُّع بعد النوم، وأيدَّ بما في "معجم الطبراني" ^(٢) من حديث "الحجاج بن عمرو" رضي الله عنه قال: ((يَحْسَبُ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَصَلِّي حَتَّى يُصْبِحَ أَنَّهُ قَدْ تَهَجَّدَ، إِنَّمَا التَّهَجُّدُ الْمَرْءُ يَصَلِّي الصَّلَاةَ بَعْدَ رَقْدَةٍ))، غير أنَّ في سنده "ابن لهيعة"، وفيه مقال، لكنَّ الظاهر رجحانُ حديث "الطبراني" ^(٣) الأوَّل؛ لأنَّه تشريعٌ قولِيٌّ من الشارع ﷺ بخلاف هذا، وبه ينتفي ما عن "أحمد" من قوله: قيامُ الليل من المغرب إلى طُلُوعِ الفجر)) اهـ ملخصاً.

أقول: الظاهر أنَّ حديث "الطبراني" الأوَّل بيانٌ لكون وقته بعد صلاة العشاء، حتَّى لو نام ثمَّ تطوَّع قبلها لا يحصلُ السنَّة، فيكونُ حديث "الطبراني" الثاني مفسِّراً للأوَّل، وهو أولى من إثباتِ التعارضِ والترجيح؛ لأنَّ فيه تركُ العمل بأحدهما، ولأنَّه يكونُ جارياً على الاصطلاح، ولأنَّه المفهومُ من إطلاق الآيات والأحاديث، ولأنَّ التهجدَ إزالةُ النوم بتكليفٍ مثل تَأْتَمُّ، أي: تحفَظَ عن الإثم، نعم صلاةُ الليل وقيامُ الليل أعمُّ من التهجدِ، وبه يُجابُ عمَّا أُورِدَ على قول الإمام "أحمد"، هذا ما ظهرَ لي، والله أعلم.

(قوله: ولأنَّ التهجدَ إزالةُ النوم إلخ) لقائل أن يقول: معنى تهجَّدَ أي: تحفَظَ عن الهجود وهو النوم، وذلك أعمُّ من أن يكون نام قبل الصلاة أو لا، بل الثاني أظهرُ، فعلى هذا لا فرق بين التهجدِ وبين صلاة الليل وقيام الليل. اهـ "سندي". ولقائل أن يقول: التهجدُ يقتضي التكليفَ في التحفَظَ عن النوم، وهذا لا يكون إلا بعد النوم بخلاف ما قبله، فإنَّ التكليف فيه غيرُ متحقِّقٍ غالباً، هذا ما ظهر، فتأمَّله.

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/ق ٢٩٠/أ.

(٢) "الكبير" ٣/٣٢١٦.

وأقلها على ما في "الجوهرة" ثمان،.....

(تنبيه)

ظاهر ما مر^(١) أن التهجّد لا يحصل إلا بالتطوُّع، فلو نامَ بعد صلاة العشاء ثم قام فصلّي فوائتَ لا يُسمّى تهجّداً، وتردّد فيه بعضُ الشافعية.

قلت: والظاهر أن تعييده بالتطوُّع بناءً على الغالب، وأنه يحصل بأيّ صلاةٍ كانت؛ لقوله في الحديث المار^(٢): «وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل».

ثم أعلم أن ذكره صلاة الليل من المندوبات مَشَى عليه في "الحاوي القدسي"^(٣)، وقد تردّد [٢/٥٩ق/٢] "المحقق" في "فتح القدير"^(٤) في كونه سنةً أو مندوباً؛ لأنّ الأدلّة القوليّة تفيدُ الندبَ، والمواظبة الفعلية تفيدُ السنّة؛ لأنّه ﷺ إذا واطبَ على تطوُّع يصيرُ سنةً، لكنّ هذا بناءً على أنّه كان تطوُّعاً في حقّه، وهو قول طائفة، وقالت طائفة: كان فرضاً عليه، فلا تفيدُ مواظبته عليه السنّة في حقّه، لكنّ صريح ما في "مسلم"^(٥) وغيره عن "عائشة" أنّه كان فريضةً ثمّ نسخَ، هذا خلاصة ما ذكره، ومُفاده اعتمادُ السنّة في حقّه؛ لأنّه ﷺ واطبَ عليه بعد نسخ الفريضة، ولذا قال في "الحلية"^(٦): ((والأشبه أنّه سنة)).

[٥٧٥١] (قوله: وأقلها - على ما في "الجوهرة"^(٧) - ثمان) قيّد بقوله: ((على ما في "الجوهرة"))

(قوله: وما كان بعد صلاة العشاء إلخ) لا يدلُّ عليه، بل القصْد منه بيانُ وقت اللّيل هنا إلّا بحملِ

((ما)) على صلاة وتقديرٍ مضافٍ قبل ((الليل)) وهو لفظ صلاة.

(١) في هذه المقولة.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب الصلوات المستحبات ق ٥٥/أ.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٩١/١.

(٥) أخرجه مسلم (٧٤٦) كتاب صلاة المسافرين - باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، وأبو داود (١٣٤٢)

كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل. من حديث سعد بن هشام بن عامر رضي الله عنه.

(٦) "الحلية": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/٢٩١ بتصرف.

(٧) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب النوافل ٨٦/١.

لأنه في "الحاوي القدسي"^(١) قال: ((يصلّي ما سهّل عليه ولو ركعتين، والسنة فيها ثمان ركعات بأربع تسليمات)) اهـ.

والنقيض بأربع تسليمات مبني على قول الصالحين وأما على قول "الإمام" فلا كما ذكره في "الحلبة"^(٢)، وقال فيها أيضاً: ((وهذا بناء على أن أقلّ تهجدٍ ﷺ كان ركعتين، وأنّ منتهاه كان ثمان ركعات أخذاً مما في "مبسوط السرخسي"^(٣)))، ثم ساق تبعاً لشيخه المحقق "ابن الهمام"^(٤) الأحاديث الدالة على ما عيّنه في "المبسوط" من منتهاه، وحديث "أبي داود"^(٥) الدالّ على أن أقلّ تهجدٍ ﷺ أربع سوى ثلاث الوتر، وتأمّ ذلك فيها فراجعها، لكن ذكر آخر^(٦) عنه ﷺ: ((مَنْ اسْتَقْبَلَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كُتِبَا مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)) رواه "النسائي" و"ابن ماجه" و"ابن حبان" في "صحيحه" و"الحاكم"^(٧)، وقال "المنذري"^(٨): صحيح على شرط "الشيخين" اهـ.

(١) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب الصلوات المستحبات ق ٥٥/١.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ق ٢٩١/١.

(٣) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب مواقيت الصلاة ١٥٨/١.

(٤) "فتح القدير": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٩٠/١.

(٥) أخرجه أبو داود (١٣٦٢) كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل من حديث عبد الله بن أبي قيس قال: ((قلت لعائشة رضي الله عنها: بكم كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث...)).

(٦) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ق ٢٩٢/١.

(٧) في "المستدرک" ٣٦/١ كتاب صلاة التطوع وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. قال الشيخ شعب الأرنؤوط حفظه الله تعالى: ((وليس كذلك فإن الأغر - وهو أبو مسلم المديني - تزيل الكوفة - لم يخرج له البخاري وهو من رجال مسلم فقط، فكيف يكون الحديث على شرطهما جميعاً؟)).

وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" ٣/٣٣١، وابن ماجه (١٣٣٥) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن أيقظ أهله من الليل، وابن حبان في "صحيحه" (٢٥٦٨) و(٢٥٦٩) كتاب الصلاة - فصل في قيام الليل، وأبو داود (١٣٠٩) كتاب الصلاة - باب قيام الليل، و(١٤٥١) باب الحث على قيام الليل، وأبو يعلى (١١١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٠/٢ كتاب الصلاة - باب الترغيب في قيام الليل. كلهم من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٨) "الترغيب والترهيب" ٤٢٩/١ باب الترغيب في قيام الليل. الحديث (١٩).

ولو جعله أثلاثاً فالأوسط أفضل، ولو أنصافاً فالأخير^(١)،.....

أقول: فينبغي القول بأن أقل التهجّد ركعتان، وأوسطه أربع، وأكثره ثمان، والله أعلم.
[٥٧٥٢] (قوله: ولو جعله أثلاثاً إلخ) أي: لو أراد أن يقوم ثلثه وينام ثلثه فالثلث الأوسط أفضل من طرفيه؛ لأن الغفلة فيه أتم، والعبادة فيه أثقل، ولو أراد أن يقوم نصفه وينام نصفه فقيام نصفه الأخير أفضل لقلّة [٢/٥٩ق/ب] المعاصي فيه غالباً، وللحديث الصحيح^(٢): «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كلّ ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»، ومعنى «ينزل ربنا»: ينزل أمره كما أوله به الخلف وبعض أكابر السلف، وتأمّله في "تحفة ابن حجر"^(٣)، وذكر: ((أنّ الأفضل من الثلث الأوسط السدس الرابع والخامس؛ للخبر المتفق عليه^(٤)): «أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود، كان ينام نصف

(١) في "ب" و "و": ((فالأخير أفضل)).

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٨٧/١ كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء، وأحمد في "المسند" ٢٦٧/٢، ٢٨٢، ٤١٩، ٤٣٣، ٤٨٧، والبخاري (١١٤٥) كتاب التهجّد - باب الدعاء والصلاة في آخر الليل، و(٦٣٢١) كتاب الدعوات - باب الدعاء نصف الليل، و(٧٤٩٤) كتاب التوحيد - باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾، ومسلم (٧٥٨)(١٦٨)(١٦٩)(١٧٠)(١٧١) كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، وأبو داود (١٣١٥) كتاب الصلاة - باب أيّ الليل أفضل؟ والترمذي (٤٤٦) كتاب الصلاة - باب ما جاء في نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا كلّ ليلة، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٤٨٠) و(٤٨٣) و(٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٦٦) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في أيّ ساعات الليل أفضل، وابن خزيمة في "التوحيد" ص ١٠٣، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٣ كتاب الصلاة - باب الترغيب في قيام آخر الليل، وابن حبان في "صحيحه" (٩٢٠) كتاب الرقائق - باب الأدعية: كلّهم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، وفي الباب: عن أبي سعيد الخدري، وجبّير بن مطعم، وابن مسعود، ورفاعة بن عرابة الجهني، وعلي بن أبي طالب، وأبي الدرداء، وعثمان بن أبي العاص رضوان الله تعالى عليهم.

(٣) انظر "تحفة المحتاج": كتاب الصلاة - باب في صلاة النفل ٢/٢٤٤.

(٤) أخرجه البخاري (١١٣١) كتاب التهجّد - باب من نام عند السحر، ومسلم (١١٥٩)(١٨٩) كتاب الصيام - باب النهي عن صوم الدهر. وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٨٦٤)، وأحمد في "المسند" ١٦٠/٢، وأبو داود (٢٤٤٨) كتاب الصوم - باب صوم يوم وفطر يوم، والنسائي ٢١٤/٣ - ٢١٥ كتاب قيام الليل - باب ذكر صلاة نبي الله داود عليه السلام بالليل، و١٩٨/٤ كتاب الصيام - باب صوم نبي الله داود عليه السلام، وابن ماجه (١٧١٢) -

الليل، ويقومُ ثلثه، ويتنأَمُ سدسه)) اهـ. وبه جزمَ في "الحلبة"^(١).

(تتمّة)

ذَكَرَ في "الحلبة"^(٢) أيضاً ما حاصله: ((أَنَّهُ يَكْرَهُ تَرْكَ تَهَجُّدِ اعْتِدَادُهُ بِلا عذر؛ لقوله ﷺ: "يا ابن عمرو"^(٣)): ((كَانَ يَكُونُ مِثْلَ فَلَانٍ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ)) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤)، فَيَنْبَغِي لِلْمُكَلَّفِ الْأَخْذُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا يَطِيقُهُ كَمَا ثَبَتَ فِي "الصحيحين"^(٥)، وَلِذَا قَالَ ﷺ: ((أَحَبُّ

= كتاب الصيام - باب ما جاء في صيام داود عليه السلام، والدارمي ٢٠/٢ كتاب الصوم - باب في صوم داود عليه السلام، وابن حبان في "صحيحه" (٢٥٩٠) كتاب الصلاة - فصل في قيام الليل. ووقع عند الدارمي بلفظ: ((كَانَ يَصْلِي نِصْفًا، وَيَنَامُ ثَلَاثًا، وَيَسْبِيحُ سِدْسًا)) وقال: هذا اللفظ الأخير غلطٌ أو خطأ، وإنَّما هو أنه: ((كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَصْلِي ثَلَاثًا، وَيَسْبِيحُ سِدْسًا)). كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/٢٩٠ أ.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/٢٩٠ أ.

(٣) في النسخ جميعها: ((لابن عمرو)) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه البخاري (١١٥٢) كتاب التهجد - باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، ومسلم (١١٥٩)

(١٨٥) كتاب الصيام - باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به.

وأخرجه النسائي ٢٥٣/٣ كتاب قيام الليل - باب ذم من ترك قيام الليل، وابن ماجه (١٣٣١) كتاب إقامة الصلاة -

باب ما جاء في قيام الليل، والبيهقي في "شرح السنة" (٩٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٤١) كتاب الصلاة -

فصل في قيام الليل. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) أخرجه البخاري (١٩٧٠) كتاب الصوم - باب صوم شعبان، و(٥٨٦١) كتاب اللباس - باب الجلوس على الحصير

ونحوه، و(٦٤٦٥) كتاب الرقاق - باب القصد والمداومة على العمل، ومسلم (٧٨٢) (٢١٥) كتاب صلاة المسافرين

- باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، و(٧٨٥) (٢٢٠) باب أمر من نعى في صلاته.

وأخرجه أحمد ٨٤/٦ و١٨٠ و١٨٩ و٢٤٤ و٢٤٧، وأبو داود (١٣٦٨) كتاب الصلاة - باب ما يؤمر به من القصد

في الصلاة، والنسائي ٦٩، ٦٨/٢ كتاب القبلة - باب المصلي يكون بينه وبين الإمام ستره، وابن ماجه (٩٤٢) كتاب

إقامة الصلاة - باب ما يستر المصلي، مختصراً، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٨٢) كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل

على أن النبي ﷺ إنما داوم على الركعتين بعد العصر بعدما صلاحهما مدةً لفضل الدوام على العمل، والبيهقي =

وإحياء ليلة العيدين، والنصف من شعبان، والعشر الأخير من رمضان، والأول من ذي الحجة، ويكون بكلّ عبادة تعمّ الليل أو أكثره،.....

الأعمال إلى الله أدومها وإن قلَّ» رواه "الشيخان" وغيرهما^(١).

مطلب في إحياء ليالي العيدين والنصف وعشر ذي الحجة ورمضان

[٥٧٥٣] (قوله: وإحياء ليلة العيدين) الأولى: ليلتي بالثنية، أي: ليلة عيد الفطر وليلة عيد

الأضحى.

[٥٧٥٤] (قوله: والنصف) أي: وإحياء ليلة النصف من شعبان.

[٥٧٥٥] (قوله: والأول) أي: وليالي العشر الأول إلخ، وقد بسّط "الشرنبلالي" في

"الإمداد"^(٢) ما جاء في فضل هذه الليالي كلّها، فراجع.

[٥٧٥٦] (قوله: ويكون بكلّ عبادة تعمّ الليل أو أكثره) نُقلَ عن بعض المتقدمين - قيل: هو

الإمام أبو جعفر "محمد بن علي"^(٣) - أنه فسّر ذلك بنصف الليل وقال: ((مَنْ أَحْيَى نِصْفَ اللَّيْلِ

= في "شرح السنة" (٧٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣) و(٣٥٥) كتاب البر والإحسان - باب ما جاء في الطاعات وثوابها، و(١٥٧٨) كتاب الصلاة - فصل في الأوقات المنهي عنها، و(٢٥٧١) و(٢٥٨٦) كتاب الصلاة - فصل في قيام الليل. كلّهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه البخاري (٥٨٦١) كتاب اللباس - باب الجلوس على الحصر ونحوه، و(٦٤٦٤) و(٦٤٦٥) كتاب الرقاق - باب القصد والمداومة على العمل، ومسلم (٧٨٢) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٨) كتاب صلاة المسافرين - باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره.

وأخرجه أحمد ٢٦٧/٦ - ٢٧٣، وأبو داود (١٣٦٨) كتاب الصلاة - باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة، والنسائي ٦٨/٢ - ٦٩ كتاب القبلة - باب المصلي يكون بينه وبين الإمام ستر، وابن حبان في "صحيحه" (٢٥٧١) كتاب الصلاة - فصل في قيام الليل، والنووي في "خلاصة الأحكام" ٥٩٧/١ كتاب صلاة التطوع - باب الاقتصاد في العبادة. كلّهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في تحية المسجد ق ٢١٦/ب.

(٣) لعله أبو جعفر محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين (ت ١١٤هـ) خامس الأئمة الاثني عشر. "حلية الأولياء" ٣/١٨٠، "الأعلام" ٦/٢٧٠.

فقد أحسَّى الليل))، وذكرَ في "الحلبة"^(١): ((أنَّ الظاهر من إطلاق الأحاديث الاستيعابُ، لكنَّ في "صحيح مسلم"^(٢) عن "عائشة" قالت: «ما أعلمُهُ ﷺ قامَ ليلةً حتى الصباح»، فيترجَّحُ إرادةُ الأكثرِ أو النصف، لكنَّ الأكثرَ أقربُ إلى الحقيقة ما لم يثبت ما يقتضي تقديم النصف)) اهـ.

٤٦٠/١

وفي "الإمداد"^(٣): ((ويحصلُ القيامُ بالصلاة نفلاً فرادى من غيرِ عددٍ مخصوصٍ، وبقراءة القرآن والأحاديثِ وسماعيها، وبالتسبيح، والنَّشَاءِ، والصلاة والسلام على [٢/٦٠ق/١] النبي ﷺ الحاصل ذلك في معظم الليل، وقيل: بساعةٍ منه، وعن "ابن عباسٍ" رضي الله عنهما: «بصلاةِ العشاءِ جماعةً، والعزم على صلاة الصبح جماعةً» كما قالوه في إحياءِ ليالي العيدين، وفي "صحيح مسلم"^(٤): قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى العشاءَ في جماعةٍ فكأنما قامَ نصفَ الليل، ومَنْ صَلَّى

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/٢٩٢ق/ب.

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٦) (١٣٩) كتاب صلاة المسافرين - باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض.

وأخرجه أحمد ٥٤٣/٦، وأبو داود (١٣٤٢) و(١٣٤٣) و(١٣٤٤) كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل، والنسائي ١٩٩/٣-٢٠١-٢٠٠ كتاب قيام الليل - باب قيام الليل، و٢٤٢، ٢٤١/٣ باب كيف الوتر يتسع؟ وابن ماجه (١٩٩١) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمسة وسبع وتسع، والدارمي ٣٦٧/١ كتاب الصلاة - باب صفة صلاة رسول الله ﷺ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٧٨) كتاب ذكر الوتر وما فيه من السنن - باب إباحة الوتر بسبع ركعات أو تسع، و(١١٢٧) كتاب صلاة التطوع في الليل - باب ذكر خبر نسخ فرض قيام الليل بعدما كان فرضاً واجباً، و(١١٦٩) و(١١٧٠) كتاب صلاة التطوع في الليل - باب قضاء صلاة الليل بالنهار إذا فانت لمرض أو شغل أو نوم، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٠٠، ٤٩٩/٢-٥٠٠ كتاب الصلاة - باب في قيام الليل، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٢٠) كتاب الصلاة - باب الوتر، مختصراً، و(٢٥٥١) و(٢٥٥٢) و(٢٦٤٢) كتاب الصلاة - فصل في قيام الليل، مختصراً. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في تحية المسجد ١/٢١٨ق/أ.

(٤) أخرجه مسلم (٦٥٦) (٢٦٠) كتاب المساجد - باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة. وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٢٠٠٨)، وأحمد ٥٨١/١، ٦٨، وأبو داود (٥٥٥) كتاب الصلاة - باب في فضل صلاة الجماعة، والترمذي (٢٢١) كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧٣) كتاب الصلاة - باب فضل صلاة العشاء والفجر في الجماعة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٦٣/١-٤٦٤، ٤٦٣-٤٦٤.

الصباح^(١) في جماعة فكأنما قام الليل كله)) اهـ.

(تتمّة)

أشارَ بقوله: ((فُرادى)) إلى ما ذَكَرَهُ بعدُ في مثنه من قوله: ((ويكره الاجتماعُ على إحياء ليلةٍ من هذه الليالي في المساجد))، وتماؤه في "شرحه"^(٢)، وصرَّحَ بكَراهةِ ذلك في "الحاوي القدسي"^(٣) وقال: ((وما رُويَ من الصلواتِ في هذه الأوقات يُصلَّى فرادى غيرَ التراويح)).

مطلبٌ في صلاةِ الرغائب

قال في "البحر"^(٤): ((ومن هنا يُعلَمُ كراهةُ الاجتماعِ على صلاةِ الرغائب التي تُفَعَّلُ في رجبٍ في أوَّلِ جمعةٍ منه وأنها بدعةٌ، وما يحتالُهُ أهلُ الرومِ من نذرِها لتُخرجَ عن النفلِ والكراهةِ فباطلٌ)) اهـ.

قلت: وصرَّحَ بذلك في "البرزانيَّة"^(٥) كما سيذكرُهُ "الشارح"^(٦) آخرَ الباب، وقد بسَطَ الكلامَ عليها "شارحا المنية"^(٧)، وصرَّحَا: ((بأنَّ ما رُويَ فيها باطلٌ موضوعٌ))، وبَسَطَا الكلامَ فيها خصوصاً في "الحلبة"، وللعلامة "نور الدين المقدسي" فيها تصنيفٌ حَسَنٌ سَمَّاهُ "ردع الراغب

= كتاب الصلاة - باب من قال: هي الصبح، وإليه مال الشافعي رحمه الله تعالى، و٣/٦٠، ٦١ كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة، والبخاري في "شرح السنة" (٣٨٥)، وأبو عوانة ٤/٢، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٥٨) و(٢٠٦٠) كتاب الصلاة - باب الإمامة والجماعة - فصل في فضل الجماعة. كلُّهم من حديث عُثمان بن عفان رضي الله عنه.

(١) من ((جماعة كما)) إلى ((صلى الصبح)) ساقط من "الأصل".

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في تحية المسجد ق ٢١٨/أ.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - فصل في التطوع ق ٤٦/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٧/٢.

(٥) "البرزانيَّة": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ٤/٥٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) المقالة [٥٩٣٢] قوله: ((في صلاةِ رَغَائِبٍ)).

(٧) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/٢٩٣، أ، و"شرح المنية الكبير": فصل في النوافل

ومنها ركعتا الاستخارة،.....

عن صلاة الرغائب^(١)، أحاطَ فيه بغالبِ كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الأربعة.

مطلبٌ في ركعتي الاستخارة

[٥٧٥٧] (قوله: ومنها ركعتا الاستخارة) عن "جابر بن عبد الله" قال: كان رسول الله ﷺ يُعلِّمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يُعلِّمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا همَّ أحدُكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثمَّ ليقل: اللهمَّ إني أستخيرُك بعلمِك، وأستقدِّرُك بقدرتِك، وأُسلِّمُك من فضلِك العظيم، فإنَّك تقدرُ ولا أقدرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ وأنت علامُ الغيوب، اللهمَّ إنَّ كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبةَ أمري - أو قال: عاجلِ أمري وآجله - فاقدره لي ويسره لي، ثمَّ باركْ لي فيه، وإنَّ كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبةَ أمري - أو قال: عاجلِ أمري وآجله - [٢/٦٠ ق/ب] فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخيرَ حيثُ كان ثمَّ رضني به»، قال: «ويُسمَّى حاجته» رواه "الجماعة" إلا "مسلمًا"^(٢)، "شرح المنية"^(٣).

(تتميم)

معنى ((فاقدره)): اقضيه لي وهيئهُ، وهو بكسر الدال وبضمِّها، وقوله: «أو قال: عاجلِ أمري» شكُّ من الراوي، قالوا: وينبغي أن يجمعَ بينهما فيقول: وعاقبةَ أمري وعاجله وآجله،

(١) "ردع الراغب عن صلاة الرغائب": لعلي بن محمد بن علي بن غانم، نور الدين المقدسي القاهري الحنفي (ت ١٠٠٤هـ) "كشف الظنون" ١/ ٨٤٠، "خلاصة الأثر" ٣/ ١٨٠.

(٢) أخرجه أحمد ٣/ ٣٤٤، والبخاري (١١٦٢) كتاب التهجيد - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، و(٦٣٨٢) كتاب الدعوات - باب الدعاء عند الاستخارة، و(٧٣٩٠) كتاب التوحيد - باب: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾، وأبو داود (١٥٣٨) كتاب الصلاة - باب في الاستخارة، والترمذي (٤٨٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الاستخارة، وقال: حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن المواللي، وهو شيخ مديني ثقة، والنسائي ٨٠/ ٦ كتاب النكاح - باب كيف الاستخارة، وفي "عمل اليوم والليلة" (٤٩٨)، وابن ماجه (١٣٨٣) كتاب الإقامة - باب ما جاء في صلاة الاستخارة. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي أيوب رضي الله عنهما.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٣١..

وأربعُ صلاةِ التَّسْبِيحِ بثلاثمائةِ تسبيحةٍ، وفضلُها عظيمٌ،

وقوله: «وَيُسَمِّي حاجته» قال "ط" ^(١): ((أي: بدلَ قوله: هذا الأمر)) اهـ.

قلت: أو يقولُ بعده: وهو كذا وكذا، وقالوا: الاستخارةُ في الحجِّ ونحوه تُحْمَلُ على تعيين الوقت، وفي "الحلبية" ^(٢): ((ويُسْتَحَبُّ افتتاحُ هذا الدعاءِ وختمُهُ بالحمدلة والصلاة، وفي "الأذكار" ^(٣): أَنَّهُ يقرأُ في الركعة الأولى الكافرون وفي الثانية الإخلاص اهـ. وعن بعض السلف: أَنَّهُ يَزِيدُ في الأولى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ إلى قوله: ﴿يَعْلَمُ الْغُيُوبَ﴾ [القصص - ٦٨ و٦٩]، وفي الثانية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ﴾ الآية [الأحزاب - ٣٦]، وينبغي أن يكرَّرَها سبعاً لِمَا رَوَى "ابن السني" ^(٤): «يا أنس»، إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انظر إلى الذي سَبَقَ إلى قلبك فَإِنَّ الخيرَ فيه»، ولو تعلَّذْتَ عليه الصَّلَاةُ استخارَ بالدعاء)) اهـ ملخصاً.

وفي "شرح الشريعة" ^(٥): ((المسموعُ من المشايخ أَنَّهُ ينبغي أن ينامَ على طهارةٍ مستقبلَ القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور، فَإِنَّ رَأْيَ في منامِهِ بياضاً أو خضرةً فذلك الأمرُ خيرٌ، وإن رَأَى فيه سواداً أو حمرةً فهو شرٌّ ينبغي أن يُجْتَنَبَ)) اهـ.

مطلب: صلاةُ التَّسْبِيحِ

[٥٧٥٨] (قوله: وأربعُ صلاةِ التَّسْبِيحِ ^(٦) إلخ) يفعلُها في كلِّ وقتٍ لا كراهةَ فيه، أو في كلِّ يومٍ أو ليلةً مرَّةً، وإلاَّ ففي كلِّ أسبوعٍ أو جمعةٍ أو شهرٍ أو العمرِ، وحديثُها حسنٌ لكثرةِ طرقه، وَهَمٌّ

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والتوافل ٢٨٨/١.

(٢) "الحلبية": التكملة - الفصل الرابع عشر في صلاة الليل ٢/٢٨٦ ب - ٢/٢٨٧ أ.

(٣) "الأذكار": ص ١٠١ - كتاب الأذكار والدعوات للأُمُور العارضات - باب دعاء الاستخارة.

(٤) في "عمل اليوم والليلة" (٥٩٨) باب كم مرة يستخير الله عزوجل؟ وذكره النووي في "الأذكار" ص ١٠١، وقال: إسناده غريب فيه من لا أعرفهم.

(٥) "شرح الشريعة": فصل في فضيلة التوافل ص ١٣٦.

(٦) في "د" زيادة: ((وحديثها مروى عن عليٍّ، وابن عمرو، وابن عباس، وأُمِّ سَلَمَةَ، وأبي رافع، والفضل بن عباس، وغيرهم)). قال النووي في "التهذيب": وقد جاء في حديث صلاة التَّسْبِيحِ طريق حسن في كتاب الترمذي وغيره، وأفتى ابن الصلاح بأنها سنةٌ، وحديثها حسنٌ أخرجه من أئمة الحديث جماعة، منهم: النَّسَائِيُّ، وقد ورد من حديث عبد القدوس بن حبيب عن حبيِّ بن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما دعاءٌ في هذه الصلاة بعد التشهد وقبل التسليم، ذكره أبو نعيم الحافظ، وهو الذي ذكره ابن رسلان في "تهذيب الأذكار" عن الطبراني في الأوسط)).

مَنْ زَعَمَ وَضَعَهُ، وفيها ثوابٌ لا يتناهى، وَمِنْ ثَمَّ قال بعضُ المحقِّقين: لا يَسْمَعُ بعظيم فضلها ويَتَرَكُهَا إِلَّا مُتَهَاوِنٌ بالدين، والطعنُ في نديها بأنَّ فيها تغييراً لنظم الصلاة إنما يَنُتَأْتِي على ضعف حديثها، فإذا ارتقى إلى درجة الحسن أثبتَّها وإنَّ كان فيها ذلك، وهي أربعٌ بتسليميةٍ أو تسليمتين، [٢/٦١ ق/أ] يقول فيها ثَلَاثُمِائَةٍ مَرَّةً: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وفي روايةٍ زيادةٌ: ولا حول ولا قوة إلا بالله، يقولُ ذلك في كلِّ ركعةٍ خمساً وسبعين مَرَّةً، فبعدُ الشَّاءِ خمسَ عشرة، ثُمَّ بعد القراءة، وفي ركوعه، والرفع منه، وكلٍّ من السجدين، وفي الجلسة بينهما عشراً عشراً بعد تسييح الركوع والسجود، وهذه الكيفيَّةُ هي التي رواها "الترمذي" في جامعهِ^(١) عن "عبد الله بن المبارك" أحدِ أصحاب "أبي حنيفة" الذي شارَكَهُ في العلم والزهد والورع، وعليها اقتصرَ في "القنية"^(٢) وقال: ((إنَّها المختارُ من الروايتين))، والروايةُ الثانيةُ أنَّ يُقتصرَ في القيام على خمسَ عشرة مَرَّةً بعد القراءة، والعشرُ الباقيةُ يأتي بها بعد الرفع من السجدة الثانية، واقتصر عليها في "الحلوي القدسي"^(٣) و"الحلبة"^(٤) و"البحر"^(٥)، وحديثُها أشهرُ، لكنَّ قال في "شرح المنية"^(٦): ((إنَّ الصفةَ التي ذَكَرَها "ابن المبارك" هي التي ذَكَرَها في "مختصر البحر"، وهي الموافقةُ لمذهبتنا؛ لعدم الاحتياج فيها إلى جلسة الاستراحة؛ إذ هي مكروهةٌ عندنا)) اهـ.

٤٦١/١

قلت: ولعلَّه اختارَها في "القنية" لهذا، لكنَّ علمتُ أنَّ ثبوت حديثها يُبَيِّتُها وإنَّ كان فيها ذلك، فالذي ينبغي فعلُ هذه مَرَّةً وهذه مَرَّةً.

(١) برقم (٤٨١) كتاب الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسييح، والحاكم ٣١٩/١ - ٣٢٠ - وقال: رَوَاهُ هذا الحديث عن ابن المبارك كلُّهم ثقات أثبات، ولا يهتم عبد الله أن يعلمه ما لم يصحَّ عنده سنُّه، وفي الباب عن ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والفضل بن عباس، وأبي رافع رضي الله عنه.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب النوافل ق ١٩/ب.

(٣) "الحلوي القدسي": كتاب الصلاة - باب الصلوات المستحبات ق ٥٥/أ.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل الثاني عشر في صلاة الاستخارة ٢/١٦٣ ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ٣٢/٢.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٣٢ - بتصرف يسير.

(تتمّة)

قيل لـ "ابن عباس": هل تعلم لهذه الصلاة سورة؟ قال: ((التكاثر والعصر والكافرون والإخلاص))، وقال بعضهم: الأفضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن للمناسبة في الاسم، وفي رواية عن "ابن المبارك": ((يبدأ بتسبيح الركوع والسجود ثم بالتسبيحات المتقدمة))، وقال "المعلّي": ((يصلّيها قبل الظهر))، "هندية"^(١) عن "المضمرات". وقيل لـ "ابن المبارك": لو سها فسجد هل يُسبح عشراً؟ قال: ((لا، إنما هي ثلثمائة تسبيحة))، قال "الملا علي" في "شرح المشكاة"^(٢): ((مفهومُهُ أَنَّهُ إِنْ سَهَا وَنَقَصَ عِدْداً مِنْ مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ تَكْمِلَةً لِلْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ)) اهـ.

قلت: واستفيد أَنَّهُ ليس له الرُّجُوعُ [٢/٦١ ب] إلى المحلّ الذي سها فيه، وهو ظاهر، وينبغي - كما قال بعض الشافعية - أَن يَأْتِيَ بِمَا تَرَكَ فيما يليه إِنْ كَانَ غَيْرَ قَصِيرٍ، فتسبيحُ الاعتدال يَأْتِي به في السجود، أمّا تسبيحُ الركوع فيأتي به في السجود أيضاً لا في الاعتدال؛ لأنّه قصيرٌ.

قلت: وكذا تسبيحُ السجدة الأولى، يَأْتِي به في الثانية لا في الجلسة؛ لأنّ تطويلها غير مشروع عندنا على ما مرّ^(٣) في الواجبات، وفي "الفتاوى"^(٤): ((لا يُعَدُّ التسبيحات بالأصابع إِنْ قَدَّرَ أَنْ يَحْفَظَ بِالْقَلْبِ، وَإِلَّا يَغْمِزُ الْأَصَابِعَ))، ورأيت للعلامة "ابن طولون" الدمشقي الحنفي

(قوله: وفي رواية عن "ابن المبارك": يبدأ إلخ) هذه الرواية لا تُخالف ما ذكره قبلها من قوله: ((بعد تسبيح الركوع والسجود))، والرواية الثانية عنه عدم تسبيحهما.

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - الباب التاسع في النوافل ١١٣/١.

(٢) "مرواة الفتاوى شرح مشكاة المصابيح": ٤١٩/٣، كتاب الصلاة: باب صلاة التسبيح.

(٣) المقولة [٤٠٢١] قوله: ((وكل زيادة إلخ)).

(٤) "الفتية": كتاب الصلاة - باب النوافل ق ٢٠/أ.

وأربع صلاة الحاجة، وقيل: ركعتان، وفي "الحاوي": ((أنها اثنتا عشرة بسلام واحد))، وبسطناه في "الخزائن"^(١).....

رسالة سَمَّاها "ثمر الترشيح في صلاة التسبيح"^(٢) بخطه، أسندَ فيها عن "ابن عباس" رضي الله تعالى عنهما أنه يقالُ فيها بعد التشهُّد قبل السلام: ((اللهمَّ إني أسألك توفيقَ أهل الهدى، وأعمالَ أهل اليقين، ومناصحةَ أهل التوبة، وعزمَ أهل الصبر، وجدَّ أهل الحشية، وطلبَ أهل الرغبة، وتعبُدَ أهل الورع، وعرفانَ أهل العلم حتّى أخافَكَ، اللهمَّ إني أسألكَ مخافةً تحجزُني عن معاصيك حتّى أعملَ بطاعتك عملاً أَسْتَحِقُّ به رضاكَ، وحتّى أناصحك بالتوبة خوفاً منك، وحتّى أُحْلِصَ لك النصيحة حبّاً لك، وحتّى أتوكَّلَ عليك في الأمور حسنَ ظنٍّ بك، سبحانه خالق النور)) اهـ.

مطلب في صلاة الحاجة

[٥٧٥٩] (قوله: وأربع صلاة الحاجة إلخ) قال الشيخ "إسماعيل"^(٣): ((ومن المندوبات صلاة الحاجة، ذَكَرَها في "التجنيس" و"الملقط" و"خزانة الفتاوى" وكثير من الفتاوى و"الحاوي"^(٤)) و"شرح المنية"^(٥))، أمّا في "الحاوي" فذكرَ: أنها ثنتا عشرة ركعة، وبينَ كيفيَّتها بما فيه كلام،

(١) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١٢٧-١٢٨/أ.

(٢) في "الأصل" و"ب" و"م": ((الترويح))، وما أثبتناه من "ذ" بخط ابن عابدين رحمه الله هو الصواب؛ إذ النقل بنصه في رسالة ابن طولون المطبوعة المسماة "الترشيح لبيان صلاة التسبيح" ص ٣٦-٣٧، وانظر "الفلک المشحون في أحوال ابن طولون" ص ٨٩. وابن طولون هو أبو عبد الله محمد بن علي، شمس الدين الصالحى الدمشقي (ت ٩٥٣هـ). ("الكواكب السائرة" ٥٢/٢، "الأعلام" ٢٩١/٦).

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٤٢٢/ب.

(٤) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب الصلوات المستحبة ق ٥٥/أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٣٢..

وأما في "التنجيس" وغيره فذكر: أنها أربع ركعات بعد العشاء، وأن في الحديث المرفوع^(١): «يقرأ في الأولى الفاتحة مرة وآية الكرسي ثلاثاً، وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والإخلاص والموعدتين مرة مرة، كن له مثلهن من ليلة القدر»، قال مشايخنا: صلينا هذه الصلاة فقضيت حوائجنا، مذكور في "الملتقط" و"التنجيس" وكثير من الفتاوى، كذا في "خزانة الفتاوى"، [٢/٦٢ ق/٢] وأما في "شرح المنية"^(٢) فذكر: أنها ركعتان، والأحاديث فيها مذكورة في الترغيب والترهيب^(٣) كما في "البحر"^(٤)، وأخرج "الترمذي"^(٥) عن "عبد الله بن أبي أوفى" قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ لِيَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلِيَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ لَئِيمٍ، لَاتَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةَ هِيَ لَكَ رَضَى إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ» ((اهـ.

أقول: وقد عقد في آخر "الحلبة"^(٦) فصلاً مستقلاً لصلاة الحاجة، وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والأدعية، وأطال وأطاب كما هو عادته رحمه الله تعالى، فليراجع من أراد.

(١) أخرجه النسائي ٨٤/٨ كتاب قطع السارق - الباب (١٠).

(٢) "شرح المنية الكبير" - فصل في النوافل ص ٤٣٢.

(٣) "الترغيب والترهيب": الترغيب في صلاة الحاجة ٤٧٣/١ - ٤٧٨، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي، زكي الدين المنذري الشامي ثم المصري الشافعي (ت ٦٥٦هـ). ("كشف الظنون" ٤٠٠/١، "سير أعلام النبلاء" ٣١٩/٢٣).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٦/٢.

(٥) برقم (٤٧٩) كتاب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الحاجة، وقال: هذا حديث غريب، وفي إسناده مقال، فائد بن عبد الرحمن يضعف في الحديث، وابن ماجه (١٣٨٤) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الحاجة، والحاكم في "المستدرک" ٣٢٠/١ وقال: إنما جعلت حديثه - يعني فائد بن عبد الرحمن - شاهداً وهو مستقيم الحديث، وتعبه الذهبي وقال: بأنه متروك.

(٦) "الحلبة": التكملة - الفصل الثالث عشر في صلاة الحاجة ٢/٢٨٧، ١/٢٨٩.

(وتُفَرَضُ القراءةُ) عملاً (في ركعتي الفرض).....

(خاتمة)

ينبغي للمسافر أن يُصَلِّيَ ركعتين في كلِّ منزل قبل أن يقعد كما كان يفعل^(١) ﷺ، نصَّ عليه الإمام "السرخسي" في "شرح السير الكبير"^(٢)، وذكر أيضاً: ((أنه إذا ابتلي المسلم بالقتل يُستحبُّ أن يُصَلِّيَ ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما ليكون آخر عمله الصلاة والاستغفار))، وذكر الشيخ "إسماعيل"^(٣) عن "شرح الشريعة"^(٤): ((من المندوبات صلاة التوبة، وصلاة الوالدين، وصلاة ركعتين عند نزول الغيث، وركعتين في السرِّ لدفع النفاق، والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توقياً عن فتنة المدخل والمخرج، والله أعلم)).

[١٥٧٦٠] (قوله: عملاً) أي: تُفَرَضُ^(٥) من جهة العمل لا الاعتقاد أيضاً، فلا يُكْفَرُ جاحدها

(١) أخرجه الطبراني في "الكبير" ٧٧٠/٨، وأبو نُعَيْم في "الحلية" ١٤٨/٥، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٨٣/٢؛ وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه: الواقدي محمد بن عمر، وقد وثقه مصعب الزُّبَيْرِيُّ وغيره، وضعفه جماعة كثيرون من الأئمة من حديث فضالة بن عبيد قال: «كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلاً في سفر أو دخل بيته لم يجلس حتى يركع ركعتين»، وللحديث شاهد من حديث أنس عند أبي يُعْلَى والبيهقي في "الأوسط".

(٢) "شرح السير الكبير": باب صلاة الخوف ٢٢٦/١.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/ق ٤٢١/ب.

(٤) "شرح الشريعة": فصل في فضيلة النوافل ص ١٣٥-١٣٧ - والكلام لصاحب "الشريعة".

(٥) في "د" زيادة: ((قال في "المنية" عند قوله: الفريضة الثالثة القراءة: أما في ذوات الأربع ففرض القراءة في الركعتين بغير عنيهما، والأفضل أن يقرأ في الأولين اهـ. وذكر شارحها ابن أمير حاج: أن هذا بناء على ما في "شرح الطحاوي" للإسبغياتي حيث قال فيه: قال أصحابنا: القراءة فرض في الركعتين بغير أعيانهما، وأفضلها في الأولين، وإليه ذهب القُذُورِيُّ أيضاً، لكن نصَّ في "التحفة" و"البدائع" على أن الصحيح من مذهب أصحابنا أن محلَّ القراءة المفروضة في ذوات الأربع من الفرائض، الركعتان الأوليان عينا، وإليه أشار في الأصل حيث قال: إذا ترك القراءة في الأولين بقضيتها في الآخرين، وعليه مشى في "الذخيرة" و"المحيط الرضوي" وغيرهما. اهـ ثم قال: في "شرح المنية" عند واجبات الصلاة: ظاهر قولهم: إن القراءة في الأولين أفضل؛ إذ تعيينها ليس بواجب، بل الظاهر أنه سنة، وثمرة الخلاف أنه يجب سجود السهو - إذا تركها في الأولين أو في إحدهما - على الوجوب لتأخيرها الواجب عن محله سهواً، وعلى السنة لا. اهـ ولي هنا إشكالٌ ذكره في هامش "البحر").

مطلقاً، أمّا تعيينُ الأوليين فواجبٌ على المشهور (وكلُّ النفل) للمنفرد؛ لأنَّ كلَّ شفيع صلاةٌ.....

لوقوع الخلاف فيها، فعند "أبي بكرٍ الأصم"^(١) و"سفيان بن عيينة"^(٢) وغيرهما: سنةٌ، وعند "الحسن البصري" و"زفر" و"المغيرة"^(٣) من المالكية: فرضٌ في ركعةٍ، وفي روايةٍ عن مالكٍ: فرضٌ في ثلاثٍ، وعند "الشافعي" و"أحمد" والصحيح من مذهب "مالكٍ": فرضٌ في الأربع، وتأمُّه في "الحلية"^(٤). [٢/٦٢ق/ب]

[٥٧٦١] (قوله: مطلقاً) أي: في الأوليين، أو الآخرين، أو واحدةٍ وواحدةٍ، "ط"^(٥). قلت: وقد تُفرضُ القراءةُ في جميع ركعاتِ الفرضِ الرباعيِّ كما مرَّ^(٦) في باب الاستخلاف فيما لو استخلفَ مسبقاً بركعتين، وأشارَ له أنَّه لم يقرأ في الأوليين.

[٥٧٦٢] (قوله: على المشهور) ردُّ لما قيل: إنها في الأوليين فرضٌ، وما قيل: إنها فيهما أفضلُ؛ لكنَّ قَدَمْنَا^(٧) في واجباتِ الصلاةِ أنَّه لا قائلٌ بالفرضيةِ في الأوليين، وإنما ذلك فهمُ صاحبِ "البحر" من بعضِ العبارات، وقَدَمْنَا^(٨) تحقيقَهُ هناك، فافهم.

[٥٧٦٣] (قوله: للمنفرد) أي: ولو حكماً كالإمام؛ لانفرادِهِ برأيه وكونه غيرَ تابعٍ لغيره، فخرَجَ المقتدي، فلا تُفرضُ عليه القراءةُ في النفل ولو كان مقتدياً بمقتضى كما بيَّناه^(٩)

(١) أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم (ت ٢٠١هـ، وقيل: نحو: ٢٢٥) شيخ المعتزلة. ("الفهرست" ص ٢١٤، "طبقات المعتزلة" لابن المرتضى ص ٥٦، "سير أعلام النبلاء" ٤٠٢/٩، "الأعلام" ٣/٣٢٣).

(٢) أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي (ت ١٩٨هـ). ("وفيات الأعيان" ٣٩١/٢، "سير أعلام النبلاء" ٤٥٤/٨).

(٣) أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي المالكي (ت ١٨٦هـ). ("تهذيب التهذيب" ٢٣٢/٨، "شذرات الذهب" ٣٨٨/٢، "الأعلام" ٢٧٧/٧).

(٤) انظر "الحلية": فرائض الصلاة - القراءة ٢/٦٥.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٩/١.

(٦) المقولة [٥١٤٨] قوله: ((فرضت القراءة في الأربع)).

(٧) المقولة [٣٩٦٠] قوله: ((على المذهب)).

(٨) المقولة [٤٨٩٠] قوله: ((في شفيع أول أو ثان)).

لكنه لا يعُمُّ الرباعيَّة المؤكَّدة، فتأمَّل (و) كلَّ (الوتر) احتياطاً.....

في باب الإمامة.

[٥٧٦٤] (قوله: لكنَّه إلخ) أي: هذا التعليلُ للزومِ القراءة في كلِّ النفلِ قاصراً لا يعُمُّ الرباعيَّة المؤكَّدة لما قدَّمه^(١) "المصنّف": ((من أنَّه لا يصلِّي على النبي ﷺ في القعدة الأولى منها، ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة))، ولو كان كلُّ شفعٍ منها صلاةً لصلَّى واستفتح، وهذا الاعتراضُ لصاحب "البحر"^(٢)، وقد يجابُ عنه بما أشارَ إليه "الشارح" هناك من قوله: ((لأنَّها لتأكُّدها أشبهتِ الفريضة))، يعني: أنَّ القياس فيها ذلك، لكنَّ لَمَّا أشبهتِ الفريضة رُوعيَ فيها الجانبان، فأوجبوا القراءة في كلِّ ركعاتها، والعودَ إلى القعدة إذا تذكَّرها بعد تمام القيام قبل السجود، وقضاء ركعتين فقط لو أفسدَها على ما هو ظاهرُ الرواية كما سيأتي^(٣) نظراً للأصل، ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظراً للشبه كما فعلوا في الوتر، على أنَّ كون النفل كلُّ شفعٍ منه صلاةً ليس على إطلاقه، بل من بعض الأوجه كما مرَّ^(٤) بيانه، وإلَّا لزمَ أن لا تصحَّ رباعيَّة بترك القعدة الأولى منها مع أنَّ الاستحسان أنَّها تصحُّ اعتباراً لها بالفرض خلافاً لـ "محمَّد"، نعم لو تطوَّعَ بست ركعاتٍ أو ثمان بقعدة واحدة فالأصحُّ أنَّه لا يجوزُ كما في "المخلاصة"^(٥)؛ [٢/٦٣ أ] لأنَّه ليس في الفرائض ستَّ يجوزُ أدائها بقعدة، فيعودُ الأمرُ فيه إلى القياس كما في "البدائع"^(٦)، وسيأتي^(٧) فيه تصحيحُ خلافه أيضاً.

(١) ص ٢٧٠ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٠/٢ وما بعدها.

(٣) في المقالة الآتية.

(٤) المقالة [٥٧١٣] قوله: ((وقيل: لا إلخ)).

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر - فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٤/ب معزياً

إلى "الأصل".

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان مقدار ما يلزم من التطوع بالشروع ٢٩٣/١.

(٧) المقالة [٥٨١٩] قوله: ((فأكثر)).

((ولزم نفل شرع فيه بتكبير الإحرام.....))

[٥٧٦٥] (قوله: وَلَزِمَ نَفْلُ الْإِحْرَامِ) أي: لَزِمَ المضى فيه، حَتَّى إِذَا أَفْسَدَهُ لَزِمَ قَضَاؤُهُ، أي: قضاء ركعتين وإن نوى أكثرَ على ما يأتي^(١)، ثُمَّ هَذَا غَيْرُ خَاصٍّ بِالصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ الْمَقَامُ لَهَا، قَالَ فِي "شرح المنية"^(٢): ((اعلم أَنَّ الشَّرْعَ فِي نَفْلِ الْعِبَادَةِ الَّتِي تَلْزَمُ بِالنَّذْرِ وَتَتَوَقَّفُ ابْتِدَاؤُهَا عَلَى مَا بَعْدَهُ فِي الصَّحَّةِ سَبَبٌ لَوْجُوبِ إِتْمَامِهِ وَقَضَائِهِ إِنْ فَسَدَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ "مَالِكٍ"، وَهُوَ قَوْلُ "أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ" وَ"ابْنِ عَبَّاسٍ" وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كـ "الحسن البصري" وَ"مَكْحُولٍ" وَ"النخعي" وَغَيْرِهِمْ، فَخَرَجَ الْوُضُوءُ وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَسَفَرُ الْغَزْوِ وَنَحْوُهَا مِمَّا لَا يَجِبُ بِالنَّذْرِ لِكُونِهِ غَيْرَ مَقْصُودٍ لِدَاتِهِ، وَخَرَجَ مَا لَا يَتَوَقَّفُ ابْتِدَاؤُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فِي الصَّحَّةِ نَحْوَ الصَّدَقَةِ وَالْقِرَاءَةِ، وَكَذَا الْإِعْتِكَافُ عَلَى قَوْلِ "حَمَّادٍ"، وَدَخَلَ فِيهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَالطَّوَافُ وَالْإِعْتِكَافُ عَلَى قَوْلِهِمَا)) اهـ.

(تنبيه)

ظاهر كلامهم أَنَّهُ يَلْزَمُ الْقَضَاءُ بِمَجَرَّدِ الشَّرْعِ الصَّحِيحِ وَإِنْ أَفْسَدَهُ لِلْحَالِ، وَفِي "المعراج" عَنْ "الصَّغْرَى": ((لَوْ أَفْسَدَ الصَّوْمَ النَّفْلُ فِي الْحَالِ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، أَمَّا لَوْ اخْتَارَ الْمَضْيَّ ثُمَّ أَفْسَدَهُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ. قُلْتُ: وَهَكَذَا فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ شَرَعَتْ فِي النَّفْلِ ثُمَّ حَاضَتْ وَجَبَ الْقَضَاءُ)) اهـ. ومثله فِي "شرح الشيخ إسماعيل"^(٣).

وَحَمَلَهُ السَّيِّدُ "أَبُو السُّعُودِ"^(٤) عَلَى النَّفْلِ الْمَظْنُونِ، وَكَلَامُ "الْقَهْطَانِيِّ"^(٥) يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَكَذَا كَلَامُ "الْمَنْعِ"^(٦) كَمَا يَأْتِي^(٧).

(١) المقولة [٥٧٨٥] قوله: ((وقضى ركعتين)) وما بعدها.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٢-٣٩٣ باختصار.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٤٢٥.

(٤) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٢٥٨.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ١/٢٩٩.

(٦) "المنع": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٥٥٥.

(٧) المقولة [٥٧٧٣] قوله: ((يعني: وأفسده في الحال)).

أو بقيامٍ لثالثةٍ شروعاً صحيحاً (قصداً) إلا إذا شرعَ متنفلاً خلفَ مفترضٍ، ثم قطعَهُ واقتدى ناوياً ذلكَ الفرضَ بعدَ تذكُّره، أو تطوعاً آخرَ، أو في صلاةٍ ظانٍّ،.....

[٥٧٦٦] (قوله: أو بقيامٍ لثالثةٍ) أي: وقد أدَّى الشفعَ الأولَ صحيحاً، فإذا أفسدَ الثانيَ لزمَهُ قضاؤه فقط، ولا يسري إلى الأولِ؛ لأنَّ كلَّ شفعٍ صلاةٌ على حدِّه، "بحر" (١).

[٥٧٦٧] (قوله: شروعاً صحيحاً) احتَرَزَ به عن اقتدائه متنفلاً بنحوِ أميٍّ أو امرأةٍ كما يأتي (٢)، وقوله: (قصداً) احتَرَزَ به عما لو ظنَّ أنَّ عليه فرضاً، ثمَّ تذكَّرَ خلافَهُ كما يأتي (٣).

[٥٧٦٨] (قوله: إلا إذا شرعَ إلخ) أي: فلا يلزمُهُ قضاءُ ما قطعَهُ، ووجهُهُ كما في "البدائع" (٤): ((أنَّهُ ما التزمَ [٢/٦٣ق/ب] إلا أداءَ هذه الصلاةِ مع الإمام، وقد أدّاها)).

[٥٧٦٩] (قوله: بعدَ تذكُّره) أي: تذكَّرَ ذلكَ الفرضَ بأنَّه عليه لم يُصلِّه.

[٥٧٧٠] (قوله: أو تطوعاً آخرَ) وكذا لو أطلق، بأنَّ لم يَنوِ قضاءَ ما قطعَهُ ولا غيره.

[٥٧٧١] (قوله: أو في صلاةٍ ظانٍّ معطوفٌ على قوله: ((متنفلاً))، فهو مستثنى أيضاً، وصورتهُ كما في "التتارخانية" (٥) عن "العيون" بروايةِ "ابن سَمَاعَةَ" عن "محمَّد بن الحسن" قال: ((رجُلٌ افتَحَ الظَّهْرَ وهو يظُنُّ أنَّه لم يُصلِّها، فدخَلَ رجُلٌ في صلاته يريدُ به التطوُّعَ، ثمَّ تذكَّرَ الإمامُ أنَّه ليس عليه الظَّهْرُ فرفضَ صلاته فلا شيءَ عليه ولا على مَنْ اقتدى به)) اهـ.

(قولُ "الشارح": أو في صلاةٍ ظانٍّ جعلَ "السندي" ((صلاةً)) بالتَّوْنين، و((ظانٍّ)) بالنصب على لغةٍ ربيعة، أو خطأ من الكاتب، وجعلَ صورتهُ: ((ما لو اقتدى بإمامٍ وهو يظُنُّ أنَّ عليه ذلكَ الفرضَ، ثمَّ تبيَّنَ له أنَّه صلاةٌ)) اهـ. وعليه فلا منافاة؛ لما ذكرَهُ صاحبُ "البحر" في الإمامة.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦١/٢ بتصرف.

(٢) المقولة [٥٧٧٢] قوله: ((أو أمي إلخ)).

(٣) المقولة [٥٧٧٣] قوله: ((يعني: وأفسده في الحال)).

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في صلاة التطوع ٢٩٠/١.

(٥) "التتارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العاشر في التطوع ٦٣٢/١.

أو أمِّي، أو امرأة، أو مُحَلِّثٍ،.....

لكن ذَكَرَ في "البحر"^(١) في باب الإمامة عند قوله: ((وَمَنْدَقْتَدَأْ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ)): ((أَنَّ نَفْلَ الْمُقْتَدِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِالْإِفْسَادِ، حَتَّى يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ)) اهـ. ويمكنُ الجوابُ بأنَّ مراده بالإفساد إفسادُ المُقْتَدِي صَلَاتَهُ، فيلْزِمُهُ الْقَضَاءُ بِإِفْسَادِهِ دُونَ إِفْسَادِ إِمَامِهِ، فَلَا يَخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ^(٢)، لَكِنَّ الْمْتَبَادِرَ مِنْ كَلَامِ "السَّرَاجِ"^(٣) أَنَّ الْمُرَادَ إِفْسَادُ الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ((فَلَوْ خَرَجَ الظَّنُّ مِنْهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا بِالْخُرُوجِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الثَّلَاثَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُقْتَدِي الْقَضَاءُ)) اهـ. فَإِمَّا أَنْ يُؤَوَّلَ أَيْضاً بِمَا قُلْنَا، وَإِلَّا فَهُوَ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ غَيْرُ مَا مَشَى عَلَيْهَا "الشارح"، فَافْهَمُ.

١٥٧٧٢ (قَوْلُهُ: أَوْ أُمِّي إلخ) حَتَرَزْ قَوْلُهُ: ((شُرُوعاً صَحِيحاً))؛ لِأَنَّ الشُّرُوعَ فِي صَلَاةٍ مَنْ ذُكِرَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَحِينَئِذٍ فَلَا مَحَلَّ لِاسْتِثْنَائِهِ إِلَّا بِالنَّظَرِ إِلَى مَجَرَّدِ الْمَتْنِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ الْقَيْدُ، فَافْهَمُ. قَالَ السَّيِّدُ "أَبُو السَّعُودِ"^(٤): ((وَيَنْبَغِي فِي الْأُمِّيِّ وَجُوبُ الْقَضَاءِ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الشُّرُوعَ يَصَحُّ، ثُمَّ تَفْسُدُ إِذَا جَاءَ أَوْأَنْ الْقِرَاءَةَ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ إلخ) يُطِيلُهُ مَا عَلَّلَ بِهِ فِي "شرح العيون" للمسألة، حَيْثُ قَالَ: ((لَأَنَّهُ مَا شَرَعَ فِيهَا مُلْتَزِماً، وَإِنَّمَا شَرَعَ لِيَقْضَى وَاجِباً عَلَيْهِ، فَإِذَا بَانَ أَنَّ لَا وَجُوبَ وَأَمَكَّهُ الرَّجُوعُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ، وَأَمَّا الْمُقْتَدِي فَلَأَنَّ تَحْرِيمَتَهُ تَبْتَنِي عَلَى تَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ التَّحْرِيمَةُ مُلْزِمَةً عَلَى الْإِمَامِ الْإِعْتِمَاءُ لَا تُلْزِمُ الْمُقْتَدِيَّ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَهُوَ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ) سَيَذْكُرُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((أَوْ شَرَعَ فِي فَرَضٍ ظَانّاً)) عَنْ "التَّارِخَانِيَّةِ" مَا يَفِيدُ أَنَّ مَا مَشَى عَلَيْهِ هُنَا رَوَايَةٌ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨١/١ بتصرف.

(٢) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ١/ق ١٩١/أ.

(٤) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٥٨/١.

يعني: وأفسدته في الحال، أمّا لو اختارَ المضيّ ثمّ أفسدته لزمه القضاء (ولو عند غروب وطلوع واستواء).....

[٥٧٧٣] (قوله: يعني: وأفسدته في الحال) أي: حال التذكّر، وهذا راجع إلى مسألة الظان^(١)

٤٦٣/١ فقط، قال في "المنح"^(٢): ((واحتزرَ بقوله: قصداً عن الشروع ظناً، كما إذا ظنَّ أنه لم يُصلِّ فرضاً فشرعَ فيه، فتذكّرَ أنه قد صلاه صارَ ما شرعَ فيه نفلاً لا يجبُ إتمامه، حتّى لو نقضه لا يجبُ القضاء، وفي "الصغرى": هذا إذا أفسدَ الصومَ النفلَ في الحال، [٢/٤٦٤] أمّا إذا اختارَ المضيّ ثمّ أفسدته فعليه القضاء، قال: وهكذا في الصلاة، كذا في "المحتبى") اهـ.

أقول: وعزاه بعضُ المحشّين أيضاً إلى "شرح الجامع" لـ "التمرتاشي"، لكنّ عللَ في "التنجيس" مسألة الصوم: ((بأنه لمّا مضى عليه صار كأنه نوى المضيّ عليه في هذه الساعة، فإذا كان قبل الزوال صار شارعاً في صوم التطوُّع، فيجبُ عليه)) اهـ.

وحاصله: أنه إذا اختارَ المضيّ على الصوم بعد التذكّر، وكان في وقت النية صار بمنزلة إنشاء نية جديدة فيلزمه، وهذا لا يتأتّى في الصلاة، فالحاقها بالصوم مُشكّل، فليتأمّل.

[٥٧٧٤] (قوله: أمّا لو اختارَ المضيّ) الظاهر أن ذلك يكون بمجرّد قصد، وفيه ما علمته،

(قوله: وهذا راجع إلى مسألة الظانّ فقط) هذا يؤيّد أنّ الظانّ المؤتمّ لا إمامه كما قاله "السندي".

(قوله: فالحاقها بالصوم مُشكّل) الظاهر أن قول "التنجيس": ((قبل الزوال)) قيدٌ اتّفاقيّ، وأنّ المراد بشروعه في صوم التطوُّع التزامه لا إنشاءه له؛ لأنّ إنشائه كان حاصلًا قبل مضيه عليه، إلّا أنه كان غير لازم، ولا يصحّ جعله مترتباً على نيّته المضيّ عليه، ويدلُّ على ما ذكر تفريعه قوله: ((فيجب)) على قوله: ((صار شارعاً))؛ لأنّ الوجوب عليه إنّما يتفرَّغ على اللزوم لا على مجرّد صيرورته شارعاً، فليتأمّل.

(١) في "د" زيادة: ((وظاهر مسألة الظان أنّها فيما لو اقتدى بغير ظنّ أنّ عليه فرضاً، فتذكّر أنّه صلاه فقطع الصلاة، فإنّ صلاته هذه غير مضمونة، وظاهر كلام الشارح أنّ صلاة المؤتمّ كذلك كما بيّنه المحشّي، بل هو مصوّر فيما لو كان غير مقتدر، لكن رأيتُ في "التاترخانية" مثل ما ذكره الشارح، فافهم)).

(٢) "المنح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٥٥ ب.

على الظاهر (فإن أفسده حرم) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد- ٣٣]
(إلا بعذر.....)

ونقل "ط" (١) عن "أبي السعود" (٢) عن "الحموي": ((أنه لا يكون مختاراً للمضي إلا إذا قيدت الركعة بسجدة)).

أقول: فهم "الحموي" ذلك من الفرق بين الصوم والصلاة الآتي قريباً، وفيه نظر، فتدبر.
[٥٧٧٥] (قوله: على الظاهر) أي: ظاهر الرواية (٤) عن "الإمام"، وعنه أنه لا يلزمه بالشروع في هذه الأوقات اعتباراً بالشروع في الصوم في الأوقات المكروهة، والفرق على الظاهر صحة تسميته صائماً فيه، وفي الصلاة لا إلا بالسجود، ولذا حيث بمجرد الشروع في لا يصوم بخلاف لا يصلي كما سيأتي إن شاء الله تعالى، "نهر" (٥).

[٥٧٧٦] (قوله: إلا بعذر) استثناء من قوله: ((حرم))، أي: أنه عند العذر لا يحرم إفساده، بل قد يباح، وقد يستحب، وقد يجب كما قدمه (٦) في آخر مكروهات الصلاة، ومن العذر ما إذا كان شروعه في وقت مكروه، ففي "البدائع" (٧): ((الأفضل عندنا أن يقطعها، وإن أتم فقد أساء ولا قضاء عليه؛ لأنه أداها كما وجبت، فإذا قطعها لزمه القضاء)) اهـ.
قال في "البحر" (٨): ((وينبغي أن يكون القطع واجباً خروجاً عن المكروه تحريماً، وليس بإبطال للعمل، لأنه إبطال ليؤديه على وجه أكمل، فلا يعدُّ إبطالا)).

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٨٩/١.

(٢) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب النوافل ٢٥٨/١ - ٢٥٩ بتصرف.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) في "د" زيادة: ((متعلق بقوله: لزم إلى قوله: ولو عند غروب إلخ أي: أن لزومه بالشروع في وقت مكروه هو ظاهر الرواية، حتى يلزمه قضاؤه)).

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/٦٩ ب.

(٦) ص ١٨٩-١٩٠ - "در".

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في صلاة التطوع ٢٩٠/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦١/٢.

ووجِبَ قضاؤه) ولو فسادُهُ بغيرِ فعله كتميمٍ رأى ماءً، ومصليةً أو صائمةً حاضَتْ.
واعلم أنَّ ما يجبُ على العبد بالتزامه نوعان: ما يجبُ بالقول، وهو النذر،
وسيجيء، وما يجبُ بالفعل، وهو الشروعُ في النوافل، ويجمعُها قوله: [بسيط]
مِنَ النوافِلِ سبعٌ تلزمُ الشارعُ أخذاً لذلك ممَّا قاله الشارعُ

[٥٧٧٧] (قوله: «وجِبَ قضاؤه») أي: ولو قطعهُ بعذرٍ ولو كان لكرهةِ الوقت كما علمت،
قال في "البحر" ^(١): ((ولو قضاؤه في وقتٍ مكروهٍ آخرَ أجزاءه؛ لأنها [٢/٦٤ق/ب] وجبت ناقصةً
وأدائها كما وجبت، فيحوزُ كما لو أتمَّها في ذلك الوقت)).
[٥٧٧٨] (قوله: «وسيجيء» ^(٢)) أي: في كتاب الأيمان، وذكر في "البحر" ^(٣) شيئاً من أحكامه
هنا، فراجع.

[٥٧٧٩] (قوله: «ويجمعها») أي: النوافل التي تجبُ بالشروع، وضابطها: كلُّ عبادةٍ تلزمُ
بالنذر، ويتوقَّفُ ابتداءها على ما بعده في الصلَّة كما قدَّمناه ^(٤) قريباً عن "شرح المنية".
[٥٧٨٠] (قوله: «من النوافل إلخ») هذا النظمُ عزاه السيّد "أبو السُّعود" ^(٥) إلى صدر الدّين "ابن
[أبي] العزّ" ^(٦)، وهو من النوع المسمّى عند المولّدين بالمواليا، وبجره بحرُ البسيط.
[٥٧٨١] (قوله: «قاله الشارع») هو سيّدنا محمدٌ ﷺ؛ لأنّه الذي شرَّع الأحكام، وفيه مع ما قبله
الجناسُ التامُّ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦١/٢.

(٢) انظر المقالة [١٧٣٦١] قوله: ((ومن نذر نذراً مطلقاً)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦١/٢.

(٤) المقالة [٥٧٦٥] قوله: ((ولزم نقل)).

(٥) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٥٨/١.

(٦) في النسخ جميعها: ((صدر الدين بن العز)) والصواب ما أثبتناه، وهو الصدر أبو الربيع سليمان بن أبي العز، وهيب
ابن عطاء الأذري المصري (ت ٦٧٧هـ). انظر "الجواهر المضية" ٢٣٧/٢، و"حسن المحاضرة" ٤٦٦/١، و"الفوائد
البهية" ص ٨٠ -.

صومُ صلاةٍ طوافٍ حجَّه رابعٌ عكوفُهُ عُمرةٌ إحرامُهُ السابعُ

[٥٧٨٢] (قوله: طواف) أي: يلزمه إتمامُ سبعةِ أشواطٍ بالشروع فيه بمجرّد النية، إلا إذا شرع فيه بظنٍّ أنه عليه كما في "شرح اللباب" ^(١).

[٥٧٨٣] (قوله: عكوفُهُ) ^(٢) سيذكرُ "الشارح" ^(٣) في باب الاعتكاف نقلاً عن "المصنّف" وغيره: ((أنَّ ما في بعض المعتبرات من أنه يلزم بالشروع مفرّغ على الضعيف))، أي: على روايةٍ تقدير الاعتكاف النفلِ يومٍ، أمّا على ظاهر الرواية من أنَّ أقلَّهُ ساعةٌ فلا يلزم، بل ينتهي بالخروج من المسجد.

قلت: لكنْ ذكرَ في "البدائع" ^(٤): ((أنَّ الشروع فيه مُلزمٌ بقدرٍ ما اتَّصل به الأداء، ولمّا خرَجَ فما وجبَ إلا ذلك القدر، فلا يلزمه أكثرُ منه)) اهـ، فتأمّل.

نعم سنذكرُ ^(٥) في الاعتكاف عن "الفتح" ^(٦): ((أنَّ اعتكافَ العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع)).

[٥٧٨٤] (قوله: إحرامُهُ) قال في "لباب المناسك" ^(٧): ((لو نوى الإحرامَ من غيرِ تعيينِ حجَّةٍ أو عُمرةٍ صحَّ ولزمه، وله أنْ يجعلَهُ لآيهما شاء قبل أنْ يشرَعَ في أعمالٍ أحدهما)) اهـ. وبهذا غايَرَ الحجَّ والعُمرةَ وإن استلزمهما، فاندفعَ التكرارُ كما قاله "ح" ^(٨).

(١) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة ص ٩٨.

(٢) في "د" زيادة: ((فيه أنَّ الاعتكاف في النفل غيرُ محدود، فيحصلُ بمجرّد المكث مع النية، وينتهي بالخروج، فيكونُ غاية لا يقصد به؛ إذ ليس له حدٌّ كما قلنا، ولذا قال في "الكنز": وأقلُّه نفلًا بساعةٍ، ثم رأيت في حواشي مسكين: أنَّ هذا مبنًى على المرجوح، تأمل)).

(٣) ٤٢٢/٦ "در".

(٤) "البدائع": كتاب الاعتكاف - فصل في ركن الاعتكاف ١١٥/٢ بتصرف يسير.

(٥) المقولة [٩٤٧٠] قوله: ((أما النفل)).

(٦) "الفتح": كتاب الصوم - باب الاعتكاف ٣٠٨/٢.

(٧) انظر "إرشاد الساري": فصل في إيهام النية وإطلاقها ص ٧٣.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٤/ب.

(وَقَضَى رَكَعَتَيْنِ لَوْ نَوَى أَرْبَعًا) غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ عَلَى اخْتِيَارِ "الْحَلْبِيِّ" وَغَيْرِهِ.....

[٥٧٨٥] (قوله: وَقَضَى رَكَعَتَيْنِ) هو ظاهر الرواية، وَصَحَّحَ فِي "الخلاصة"^(١) رَجُوعَ "أَبِي يُوسُفَ" عَنْ قَوْلِهِ أَوَّلًا بِقَضَاءِ الْأَرْبَعِ إِلَى قَوْلِهِمَا، فَهُوَ بِاتِّفَاقِهِمْ؛ لِأَنَّ الْوَجُوبَ بِسَبَبِ الشَّرْعِ لَمْ يَثْبُتْ وَضَعًا بَلْ لَصِيَانَةِ الْمُؤَدَّى، وَهُوَ حَاصِلٌ بِتِمَامِ الرَكَعَتَيْنِ، فَلَا تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ بِلا ضَرُورَةٍ، "بِحَرْ" ^(٢). [٢/٦٥ق/أ]

[٥٧٨٦] (قوله: لَوْ نَوَى أَرْبَعًا) قِيْدٌ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ شَرَعَ فِي النَفْلِ وَلَمْ يَنْوِ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا رَكَعَتَانِ اتِّفَاقًا، وَقِيْدٌ بِالشَّرْعِ لِأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ صَلَاةً وَنَوَى أَرْبَعًا لُزِمَهُ أَرْبَعٌ بِلا خِلَافٍ كَمَا فِي "الخلاصة"^(٣)؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوَجُوبِ فِيهِ هُوَ النَّذْرُ بِصِيغَتِهِ وَضَعًا، "بِحَرْ" ^(٤).

[٥٧٨٧] (قوله: عَلَى اخْتِيَارِ "الْحَلْبِيِّ" وَغَيْرِهِ) حَيْثُ قَالَ فِي "شرح المنية"^(٥): ((أَمَّا إِذَا شَرَعَ فِي الْأَرْبَعِ الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ وَقَبْلَ الْجُمُعَةِ أَوْ بَعْدَهَا، ثُمَّ قَطَعَ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي يُلْزَمُهُ قَضَاءُ الْأَرْبَعِ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشَرَّعْ إِلَّا بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهَا لَمْ تُنْقَلْ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا كَذَلِكَ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِذَا لَا يَصَلِّي فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى، وَلَا يَسْتَفْتِحُ فِي الثَّالِثَةِ، وَلَوْ أَخْبَرَ الشَّفِيعَ بِالْبَيْعِ وَهُوَ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ مِنْهَا فَأَكْمَلَ لَا تَبْطُلُ شَفَعَتُهُ، وَكَذَا الْمَخِيَرَةُ لَا يَبْطُلُ خِيَارُهَا،

(قوله: وَلَوْ أَخْبَرَ الشَّفِيعَ بِالْبَيْعِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مُتَحَقِّقٌ فِي الْأَرْبَعِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ مَعَ أَنَّهُ سَبَقَ لَهُ عَنْ "الْبَحْرِ" عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَلَا يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ فِي الْعَقْدَةِ الْأُولَى قَبْلَ الظُّهْرِ (الخ))) أَنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ وَأَنَّهَا كَغَيْرِهَا مِنَ السَّنَنِ.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثامن عشر في النذور وفيما يلزمه بالشروع ق ٤٧/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٣/٢ بتصرف.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثامن عشر في النذور وفيما يلزمه بالشروع ق ٤٨/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٣/٢.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٤ - بتصرف.

(ونَقَضَ فِي) خِلَالِ (الشَّفْعِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي) أَي: وَتَشَهَّدَ لِلأَوَّلِ،.....

وكذا لو دَخَلَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَهُوَ فِيهِ فَأَكْمَلَ^(١) لَا تَصِحُّ الْخُلُوعُ، وَلَا يَلْزُمُهُ كَمَالُ الْمَهْرِ لَوْ طَلَّقَهَا،
بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نِفْلًا آخَرَ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ تَعَكُّسُ^(٢) اهـ. ٤٦٤/١

و ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((أَنَّهُ اخْتَارَهُ "الْفَضْلِيُّ"، وَقَالَ فِي "النَّصَابِ": إِنَّهُ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ
بِالشَّرْعِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرْضِ))، لَكِنْ ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤) قَبْلَ ذَلِكَ: ((أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالشَّرْعِ فِيهَا إِلَّا
رَكْعَتَانِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّهُمَا نَفَلٌ)).
قُلْتُ: وَظَاهِرُ "الْهِدَايَةِ"^(٥) وَغَيْرِهَا تَرْجِيحُهُ.

١٥٧٨٨١ (قَوْلُهُ: فِي خِلَالِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ نَقَضَ بَيْنَ آخِرِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ الْقِيَامِ إِلَى الثَّلَاثَةِ
لَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الشَّفْعَ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ بِالْقَعْدَةِ، وَالثَّانِي لَمْ يَشْرَعْ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ
"الْمُصَنِّفُ" بَعْدَ بَقَوْلِهِ: ((و لَا قَضَاءَ لَوْ قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ثُمَّ نَقَضَ)).

١٥٧٨٩١ (قَوْلُهُ: أَوِ الثَّانِي) أَي: وَكَذَا يَقْضِي رَكْعَتَيْنِ لَوْ أَتَمَّ الشَّفْعَ الْأَوَّلَ بِقَعْدَتِهِ، ثُمَّ شَرَعَ فِي
الثَّانِي فَنَقَضَهُ فِي خِلَالِهِ قَبْلَ الْقَعْدَةِ، فَيَقْضِي الثَّانِي فَقَطْ لِتَمَامِ الْأَوَّلِ، لَكِنْ يَنْبَغِي وَجُوبُ إِعَادَةِ
الْأَوَّلِ لِتَرْكِ وَاجِبِ السَّلَامِ مَعَ عَدَمِ انْجِبَارِهِ بِسُجُودِ سَهْوٍ كَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِّيَتْ مَعَ
تَرْكِ وَاجِبٍ، وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَلَامُهُمْ هُنَا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي لَزُومِ الْقَضَاءِ وَعَدَمِهِ بِنَاءً عَلَى الْفَسَادِ
وَعَدَمِهِ، وَالْإِعَادَةُ [٢/٦٥ق/ب] هِيَ فَعْلٌ مَا أُدِّيَ صَحِيحًا مَعَ الْكَرَاهَةِ مَرَّةً ثَانِيَةً بِلَا كَرَاهَةٍ.

١٥٧٩٠١ (قَوْلُهُ: أَي: وَتَشَهَّدَ لِلأَوَّلِ) قَيَّدَ لِقَوْلِهِ: ((أَوِ الثَّانِي))، "ح"^(٥). وَالْمُرَادُ بِالتَّشَهُّدِ الْقَعُودُ
قَدْرَ التَّشَهُّدِ، سِوَاءَ قَرَأَ التَّشَهُّدَ أَوْ لَا، فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْحَالِ عَلَى الْمَحَلِّ.

(١) مِنْ ((لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ)) إِلَى ((فَأَكْمَلَ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "أ".

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٦٣/٢.

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٦٣/٢ بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(٤) "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي الْقِرَاءَةِ ٦٨/١.

(٥) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ق/٨٦/ب.

وإِلَّا يَفْسُدُ الْكُلُّ اتِّفَاقًا، وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ شَفْعٍ صَلَاةٌ إِلَّا بَعَارِضٍ اقْتِدَاءٍ أَوْ نَذَرٍ.....

[٥٧٩١] (قوله: وإلّا) أي: وإن لم يتشهد للشفع الأول، ونقضه في خلال الشفع الثاني يفسد الكل؛ لأن الشفع الأول إنما يكون صلاةً وإن وجدت القعدة الأولى، أمّا إذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة، "بحر" (١). وذكره "الشارح" بقوله: ((أو ترك قعود أول))، "ح" (٢).

[٥٧٩٢] (قوله: والأصل أن كل شفع صلاة) أي: فلا يلزمه بتحريمه النفل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منهما، وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا، "بحر" (٣).

[٥٧٩٣] (قوله: إلّا بعارضٍ اقتداءً) أي: اقتداء المتطوع بمن تلزمه الأربع، كما لو اقتدى بمصلي الظهر ثم قطعها فإنه يقضي أربعاً، سواء اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة؛ لأنه التزم صلاة الإمام، وهي أربع، "بحر" (٤) و"نهر" (٥) عن "البدائع" (٦).

[٥٧٩٤] (قوله: أو نذرٍ) أي: لو نذر صلاةً ونوى أربعاً لزمته بلا خلافٍ كما قدّمناه (٧) عن "البحر"، وعلله في "النهاية" عن "المبسوط" (٨): ((بأنه نوى ما يحتمله لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع، فكانه قال: لله علي أن أصلي أربع ركعات)) اهـ.

وقد مر (٩) قبيل قوله: ((وركعتان قبل الصبح)) أنه لو نذر أربعاً بتسليمية، فصلاً بتسليميتين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه، ومفاد ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقبدها بتسليمية، فلا يخرج عن عهدة النذر بصلاتها بتسليميتين.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٤/٢ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٤/ب - ٩٥/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٣/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٣/٢ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٩/ب.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في مقدار ما يلزم من التطوع بالشروع ٢٩٣/١ بتصرف.

(٧) المقولة [٥٧٨٦] قوله: ((لو نوى أربعاً)).

(٨) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب مواقيت الصلاة ١٥٩/١ بتصرف.

(٩) المقولة [٥٦٨٤] قوله: ((لو نذرهما)).

أو ترك قعود أول (كما) يقضي ركعتين (لو ترك القراءة^(١)).....

[٥٧٩٥] (قوله: أو ترك قعود أول) لأن كون كل شفيع صلاة على حدة يقتضي افتراض القعدة عقيبة، فيفسد بتركها كما هو قول "محمد"، وهو القياس، لكن عندهما لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبيهة بالفرض، وصارت القعدة الأخيرة هي الفرض، وهو الاستحسان، وعليه فلو تطوع بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز اعتباراً بصلاة المغرب، لكن الأصح عدمه؛ لأنه قد فسد ما [٢/٦٦ق/أ] اتصلت به القعدة وهو الركعة الأخيرة؛ لأن التنفل بالركعة الواحدة غير مشروع، فيفسد ما قبلها، ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة قيل: يجوز، والأصح لا، فإن الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض، وليس في الفرض ست ركعات تؤدي بقعدة، فيعود الأمر إلى أصل القياس كما في "البدائع"^(٢).

(تنبيه)

ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناءً على اختيار "الحلي"^(٣) وغيره.

مبحث المسائل الستة عشرية

[٥٧٩٦] (قوله: كما يقضي ركعتين إلخ) شروع في مسائل فساد النفل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساده بغيره، وهي المسائل الملقبة بالثمانية والستة عشرية، والأصل فيها أن صحة الشروع في الشفع الأول بالتحريم، وفي الثاني بالقيام إليه مع بقاء التحريم، والتحريم لا تبقى عند "أبي حنيفة" مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول، فلا يصح الشروع في الشفع الثاني، حتى لا يلزمه فضاؤه بإفساده، بل يقضي الأول فقط لفساد أدائه بترك القراءة، بخلاف الترك في ركعة، فإنه يفسد الأداء دون التحريم، حتى وجب قضاء الشفع الأول كالترك في الركعتين، وصح الشروع في الثاني، وعند "محمد" و"زفر": الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحريم والأداء كالترك

(١) في "و": ((لو ترك القراءة أصلاً)).

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في مقدار ما يلزم من التطوع بالشروع ٢٩٣/١ بتصرف.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٤.

في شفعيه أو تركها في الأول فقط.....

في ركعتين، فلا يصحُ شروعهُ في الثاني، فلا يلزمه قضاؤه بإفساده، بل قضاءُ الأولِ فقط، وعند "أبي يوسف": التركُ في ركعةٍ أو ركعتين يُفسدُ الأداءَ فقط، والترحمةُ باقية، فيصحُ شروعهُ في الثاني مطلقاً.

والحاصل: أنَّ الترحمة لا تفسدُ عند "أبي يوسف" بتركِ القراءة مطلقاً، وتفسدُ عند "محمدٍ" و"زفر" بتركها مطلقاً، وعند "الإمام" تفسدُ بتركها أصلاً، أي: في الركعتين لا في ركعةٍ، ويجمعُ الأقوال قولُ الإمام "النسفي"^(١): ٢٦/٦٦/ب

تحريمَةُ النفلِ لا تَبْقَى إِذَا تَرَكْتَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ أَصْلًا عِنْدَ "عِمَانٍ"
والتركُ في ركعةٍ قد عُدَّ "زفر" كالتركِ أَصْلًا وَأَيْضًا شَيْخُ شِيَّانَ
وقال "يعقوب" تَبَقِيَ كَيْفَمَا تَرَكْتَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ فَاحْفَظْهُ بِإِتْقَانٍ

[٥٧٩٧] (قوله: في شفعيه)^(٢) فيقضي الشفعُ الأولُ عندهما لبطلانِ الترحمة وعدمِ صحَّةِ الشروعِ في الثاني، ويقضي أربعاً عند "أبي يوسف" لبقائها عنده وإفسادِ الأداءِ في الشفيعين بتركِ القراءة.

[٥٧٩٨] (قوله: في الأولِ فقط) أي: فيقضي ركعتين إجماعاً، أمَّا عندهما فلفسادُ الترحمة وعدمِ صحَّةِ الشروعِ في الثاني، وأمَّا عند "أبي يوسف" فإنه وإن صحَّ الشروعُ فيه فإنه لم يفسدُ لوجودِ القراءة فيه، فيقضي الأولُ فقط.

(١) في "٣" زيادة: ((حيث قال)).

(٢) في "د" زيادة: ((لأنَّ سببَ الوجوبِ هو الشروعُ لا النيةُ، "فهستاني". وهذه المسألةُ مبنيةٌ على أصلٍ، وهو أنَّ تركِ القراءة في كلتا ركعتي النفلِ أو في إحداهما يُوجبُ بطلانَ الترحمة عند محمدٍ، فلا يصحُّ شروعهُ في الشفعِ الثاني، فلا يلزمه قضاؤه بإفساده، وأبو يوسف لا يُوجبُه، وإنما يُوجبُ فسادَ الأداء، فيصحُّ شروعهُ في الشفعِ الثاني، فإذا أفسدَهُ لزمه قضاؤه أيضاً، وقولُ الإمام كالأول في الأول، وكالثاني في الثاني. وحاصله: أنه عند محمدٍ تفسدُ الترحمة بتركِ القراءة مطلقاً، وعند أبي يوسف لا تفسدُ مطلقاً، وعند الإمام فيه تفصيلٌ، فتفسدُ بتركها في الركعتين، ولا تفسدُ بتركها في إحداهما)).

(أو الثاني أو إحدى) ركعتي الثاني أو إحدى ركعتي (الأوّل، أو الأوّل وإحدى الثاني لا غير) لأنّ الأوّل لمّا بطل لم يصحّ بناء الثاني عليه،.....

[٥٧٩٩] (قوله: أو الثاني) أي: فيقضيهِ فقط إجماعاً لصحّة الأوّل، وصحّة الشروع في الثاني وفساد أدائه بترك القراءة فيه.

[٥٨٠٠] (قوله: أو إحدى ركعتي الثاني) أي: فيقضيهِ فقط إجماعاً أيضاً لما قلنا، وتحت صورتان؛ لأنّ الواحدة إمّا أولى الثاني أو ثانيته.

[٥٨٠١] (قوله: أو إحدى ركعتي الأوّل) فيه صورتان أيضاً، أي: فيلزمه قضاؤه فقط إجماعاً أيضاً؛ لإفساده بترك القراءة في ركعة منه، ولفساد التحريم وعدم صحّة الشروع في الثاني عند "محمّد"، ولبقائها مع صحّة أداء الثاني عندهما^(١).

[٥٨٠٢] (قوله: أو الأوّل وإحدى الثاني) تحت صورتان أيضاً، أي: لو تركّ القراءة في الشفع الأوّل وفي ركعة من الثاني - أي: أوّلاه أو ثانيته - يقضي الشفع الأوّل عند "الإمام" و"محمّد"؛ لفساد التحريم وعدم صحّة الشروع في الثاني، وعند "أبي يوسف" يقضي أربعاً لصحّة الشروع في الثاني وإفساد الأداء فيهما بترك القراءة.

[٥٨٠٣] (قوله: لا غير) يحتملُ أنّه قيد لقوله: ((وإحدى الثاني)) ويحتملُ كونه قيداً لهذه الصور، أي: يقضي ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها ممّا سيأتي^(٢)، و يحتملُ كونه قيداً الركعتين، أي: يقضي ركعتين لا غير في جميع ما مرّ^(٣).

[٥٨٠٤] (قوله: لأنّ الأوّل إلخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير على قول "الإمام" في جميع هذه الصور بالإشارة إلى أصله فيها، وهو أنّه إذا بطل الشفع الأوّل بترك القراءة فيه أصلاً لا يصحّ بناء الشفع الثاني عليه لفساد التحريم، ومفهومه أنّه إذا لم يطل الأوّل يصحّ بناء الثاني [٢/٦٧ق/أ] عليه، ومعلوم أنّ ترك القراءة في ركعة أو في ركعتين بعد صحّة الشروع مُفسدٌ للأداء

(١) من ((وعدم)) إلى ((عندهما)) ساقط من "الأصل".

(٢) المقولة [٥٨٠٦] قوله: ((لو ترك القراءة في إحدى كل شفع)).

(٣) ص ٣٢٤ - "در" وما بعدها.

فهذه تسع صور للزوم ركعتين.

(و) قَضَى (أربعاً) في ستِّ صورٍ: (لو تركَ القراءةَ في إحدى كلِّ شفعٍ أو في الثاني وإحدى الأول).

وموجبٌ للقضاء، فأفادَ بمنطوقِ التعليل المذكور وجهَ قضاء ركعتين لا غيرَ في قول "المصنّف": ((لو تركَ القراءةَ في شفعيه))، وقوله: ((أو تركَهَا في الأول))، وقوله: ((أو الأول وإحدى الثاني))؛ لأنَّه في هذه الصور كُلِّها قد أفسدَ الشفعَ الأولَ بتركِ القراءة فيه أصلاً، فبطلت التحريمُ ولم يصحَّ بناءُ الشفع الثاني عليه، وحيث لم يصحَّ بناؤه لم يلزمه قضاؤه، بل لزمه قضاءُ الأول لا غير، وأفادَ بمفهومِ التعليل المذكور وجهَ قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور، وهي قولُ "المصنّف": ((أو الثاني، أو إحدى الثاني، أو إحدى الأول))، فإنَّه في هذه الصور لم يَطلُ الشفعُ الأولُ عند "الإمام"، فبقيت التحريمُ وصحَّ شروعهُ في الثاني، لكنَّه لمَّا تركَ القراءةَ فيه أو في ركعةٍ منه لزمه قضاؤه فقط، ولمَّا تركَ القراءةَ في ركعةٍ من الأول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحةِ بناء الثاني وصحةِ أدائه، فافهم.

[٥٨٠٥] (قوله: فهذه تسع صور) لأنَّ المذكور صريحاً في كلام "المصنّف" ستٌّ، ولكنَّ لفظاً ((إحدى)) في المواضع الثلاثة يصدِّقُ على الركعة الأولى من الشفع أو الثانية، فتزيدُ ثلاث صورٍ أخرى.

[٥٨٠٦] (قوله: لو تركَ القراءةَ في إحدى كلِّ شفعٍ أي: في ركعتين من شفعين، كلُّ ركعةٍ من شفعٍ، بأنَّ تركَهَا في الأولى مع الثالثة أو الرابعة، أو في الثانية مع الثالثة أو الرابعة، فهذه أربع، وقوله: ((وإحدى الأول)) فيه صورتان؛ لأنَّ هذه الواحدة إمَّا أولاه أو ثانيته، ففي هذه الستِّ يقضي أربعاً عندهما، وركعتين فقط عند "محمدٍ" بناءً على أصلهِ المارِّ^(١) من فساد التحريمِ بتركِ القراءة في ركعةٍ من الشفع الأول، و في هذه الستِّ قد وُجدَ ذلك، فلم يصحَّ عنده الشروع في الشفع الثاني منها، وأمَّا عندهما فلا تفسُدُ التحريمُ بذلك، فصحَّ الشروعُ فلزمَ قضاءُ كلِّ من الشفعين لإفساد أدائهما.

(١) المقولة [٥٧٩٦] قوله: ((كما يقضي ركعتين إلخ)).

وبصورة القراءة في الكلّ تبلغ ستة عشر.....

وكون الواجب قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الأول عند "أبي [٢/٦٧ق/ب] حنيفة" موافق لأصله المار^(١)، لكن أنكر "أبو يوسف" على "محمد" رواية ذلك عن "أبي حنيفة" وقال: رويت لك عنه أنه يلزمه قضاء ركعتين، و"محمد" لم يرجع عن رواية ذلك عنه، ونسب "أبا يوسف" إلى النسيان، وما رواه "محمد" هو ظاهر الرواية، واعتمده المشايخ، وهذه إحدى مسائل ست رواها "محمد" في "الجامع الصغير" عن "أبي يوسف" عن "أبي حنيفة"، وأنكرها "أبو يوسف"، وتأممه في "البحر"^(٢).

[٥٨٠٧] (قوله: وبصورة القراءة في الكل) أي: كل الركعات، وإنما لم يذكرها لأنها صحيحة، والكلام فيما يلزم قضاؤه للفساد بترك القراءة، لكن هذه الصورة هي تمة القسمة العقلية؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون قرأ في الأربع، أو ترك في الأربع، أو في ثلاث، وتحت أربع صور، فهذه ست، أو ترك في ركعتين، أي: في الأولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة، أو في الثانية مع الثالثة أو مع الرابعة، أو في الثالثة مع الرابعة، فهذه ست أيضاً، أو ترك في واحدة فقط، وتحت أربع، فهذه ست عشرة صورة، وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشيراً إلى القراءة بالقاف، وإلى عديمها ب: لا، وإلى عدد ما يجب قضاؤه في جانب كل صورة بالعدد الهندي على مذاهب أئمتنا الثلاثة بالترتيب على أصولهم المارة^(٣)، فإن كنت أتقتها يسهّل عليك استخراجها، وصورته هكذا: ٤٦٦/١

(قوله: واعتمده المشايخ إلخ) لا يقال: إن الأصل إذا كذب الفرع لا يجوز الاعتماد عليه؛ لأن الاعتماد عليه لأنه ظاهر الرواية عن "أبي حنيفة"، فكأنه لثبوتها بالسماع لـ "محمد" عن "الإمام" أيضاً اعتمدها، كذا في "السندي"، أو اعتمادهم لها لا بناء على أنها رواية بل تفرغ صحيح على أصل "أبي حنيفة"، وإلا فهو مشكل. اهـ "فتح".

(١) المقولة [٥٧٩٦] قوله: ((كما يقضي ركعتين إلخ)).

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٤/٢ وما بعدها.

(٣) المقولة [٥٧٩٦] قوله: ((كما يقضي ركعتين إلخ)).

لكن بقي ما إذا لم يقعد،.....

أبو ح	أبوس	محمد				
.	.	.	ق	ق	ق	ق
٢	٤	٢	لا	لا	لا	لا
٢	٤	٢	لا	لا	لا	ق
٢	٤	٢	لا	لا	ق	لا
٤	٤	٢	لا	ق	لا	لا
٤	٤	٢	ق ^(١)	لا	لا	لا
٢	٢	٢	لا	لا	ق	ق
٤	٤	٢	لا	ق	لا	ق
٤	٤	٢	لا	ق	ق	لا
٤	٤	٢	ق	لا	لا	ق
٤	٤	٢	ق	لا	ق	لا
٢	٢	٢	ق	ق	لا	لا
٢	٢	٢	لا	ق	ق	ق
٢	٢	٢	ق	لا	ق	ق
٢	٢	٢	ق	ق	لا	ق
٢	٢	٢	ق	ق	ق	لا

[٥٨٠٨] (قوله: لكن بقي ما إذا لم يقعد) صورتها: قرأ في الأولين ولم يقعد القعدة الأولى

(قول "الشارح": لكن بقي الخ) أوصل "السندي" هذه الصور الباقية المذكورة في الاستدراك إلى

ثمانية وثلاثين صورة فراجع.

(١) في "الأصل": ((لا)) وهو خطأ.

أو قَعَدَ ولم يَقُمْ لثالثَةٍ، أو قامَ ولم يَقْبِذْها بسجدةٍ أو قَبِذْها،

وأفسدَ [٢/٦٨ق/١] الآخرين، وحكمُها أنه يقضي أربعاً إجماعاً، كذا في "النهر"^(١)، و قد ذَكَرَهُ "الشارح" مرتين: الأولى قوله: ((أي: وتشهَدَ للأوَّلِ وإلاَّ يفسدُ الكلُّ))، الثانيةُ قولُه: ((أو تَرَكَ قعودَ أوَّلٍ^(٢)))، "ح"^(٣).

قلت: والمرادُ إفسادُ الآخرين بتركِ القراءة؛ لأنَّ الكلامَ فيه، وقد أشار "الشارح" إلى أنَّ ما مرَّ^(٤) من قضاء ركعتين أو أربعٍ مفروضٍ فيما إذا قَعَدَ على رأس الركعتين، وإلاَّ فعليه قضاء الأربع اتِّفاقاً؛ لأنَّه إذا لم يقعد يسري فسادُ الشفع الثاني إلى الأوَّلِ كما نبَّه عليه في "البحر"^(٥) تبعاً لـ "العناية"^(٦).

[٥٨٠٩] (قوله: أو قَعَدَ ولم يَقُمْ لثالثَةٍ) صورتُها: تَرَكَ القراءةَ وقَعَدَ ولم يَقُمْ، وحكمُها أنه يقضي ركعتين، كذا في "النهر"^(٧)، "ح"^(٨).

[٥٨١٠] (قوله: أو قامَ ولم يَقْبِذْها بسجدةٍ) صورتُها: تَرَكَ القراءةَ في الشفع الأوَّلِ، ثمَّ قامَ إلى الركعة الثالثة، ثمَّ أفسدَها قبل أنْ يُقْبِذَ الثالثة بسجدةٍ، فحكمُها أنه يقضي ركعتين عندهما،

(قوله: وحكمُها أنْ يقضي أربعاً إجماعاً) كذا في "النهر"، وفيه نظر؛ لأنَّ "محمداً" يرى فرضية العقدة على رأس الركعتين، وحيث لم يقعد فسَدَ شفعُه، فيلزمُه قضاؤه عنده اهد. كذا رأيته في هامش "النهر"، وأشار له العلامة "السندي".

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٦٦/ب - ٦٧/أ.

(٢) ((أول)) ساقطة من "الأصل".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٥/أ.

(٤) المَقُولَةُ [٥٨٠٦] قوله: ((لو ترك القراءة في إحدى كل شفع)).

(٥) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٤/٢.

(٦) "العناية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٣٩٩/١ (هامش "فتح القدير").

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧٠/أ.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٥/أ.

فَتَنَّبَهُ وَمَيَّزَ الْمُتَدَاخِلَ، وَحَكَمُ مَوْتَمَّ - وَلَوْ فِي تَشْهَدٍ - كإِمَامٍ.

(ولا قضاء لو) نَوَى أَرْبَعًا.....

وعند "أبي يوسف" أربعاً، كذا في "النهر"^(١)، ومثله ما إذا أفسدها بعد التقييد بسجدة، "ح"^(٢).
أقول: وما نقله "ح" في هذه المواضع عن "النهر" موجود فيه، وكأنه ساقط من نسخة "ط"^(٣).

ثم أعلم أن استدراك "الشارح" بذكر المسألتين الأخيرتين لا محل له هنا؛ لأن الكلام في إفساد أحل الشفعين من الرباعية، أو كلٍ منهما بترك القراءة، أمّا إفساده بما سوى ذلك فهو ما ذكره "المصنف" قبل بقوله: ((وَقَضَى رَكَعَتَيْنِ لَوْ نَوَى أَرْبَعًا إِنْ خُ)) كما نبهنا عليه هناك^(٤)، وهاتان المسألتان داخلتان فيه، فتأمل.

[٥٨١١] (قوله: فتنَّبَهُ) لعلَّه أَمَرَ بِالتَّنْبِيهِ إشارةً إلى ما قرَّره.

[٥٨١٢] (قوله: وَمَيَّزَ الْمُتَدَاخِلَ) المراد به ما اختلفت صورته واتَّحدَ حكمه، وهي عبارة "العناية"^(٥)، حيث جعل سبعاً من الصور داخلةً في الثمانية الباقية، وذلك لأن المذكور في المتن ثمانية صور: ست يُلزم فيها ركعتان، واثنان يُلزم فيها أربع، لكن الست الأولى تسع في التفصيل، والاثنان ست، فهي خمس عشرة. اهـ "ح"^(٦).

[٥٨١٣] (قوله: وَحَكَمُ مَوْتَمَّ إِنْ خُ) صورته: رجلٌ اقتدى متنبلاً بمتنبِّلٍ في رباعيٍّ، فقرأ الإمام في إحدى الأوليين وإحدى الأخيرين، فكما يلزم الإمام قضاء الأربع [٢/٦٨ق/ب] كذلك يلزم الموتَمَّ ولو اقتدى به في التشهّد، وقس على ذلك، "ح"^(٧).

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١/٧٠.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١/٩٥.

(٣) قال "ط": ((وما نقله الحلبي عن صاحب "النهر" في هذه المسألة ليس له وجود فيما رأيته منه))، انظر "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٦/١.

(٤) ص ٣٢١ - "در".

(٥) "العناية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٣٩٩/١ (هامش "فتح القدير").

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١/٩٥.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٥/ب.

و) وَقَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ثُمَّ نَقَضَ) لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ فِي الثَّانِي (أَوْ شَرَعَ) فِي فَرْضِ (ظَانًّا أَنَّهُ عَلَيْهِ) فَذَكَرَ أَدَاءَهُ انْقِلَابَ نَفْلًا غَيْرَ مَضْمُونٍ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ مُسْقِطًا لَا مُلْزَمًا^(١) (أَوْ) صَلَّى أَرْبَعًا فَأَكْثَرَ و) (لَمْ يَقْعُدْ بَيْنَهُمَا).....

[٥٨١٤] (قَوْلُهُ: وَقَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ) أَي: وَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ.

[٥٨١٥] (قَوْلُهُ: أَوْ شَرَعَ ظَانًّا إِنْخ) تَصْرِيحٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ سَابِقًا^(٢): ((شَرَعَ فِيهِ قَصْدًا)) كَمَا أَفَادَهُ "المُصَنَّفُ"، "ط"^(٣).

[٥٨١٦] (قَوْلُهُ: غَيْرَ مَضْمُونٍ) أَي: لَا يُلْزِمُهُ قِضَاؤُهُ لَوْ أَسْفَدَهُ فِي الْحَالِ، أَمَّا لَوْ اخْتَارَ الْمُضِيِّ عَلَيْهِ ثُمَّ أَسْفَدَهُ لَزِمَهُ قِضَاؤُهُ كَمَا قَدَّمَهُ "الْمُصَنَّفُ" الشَّارِحُ^(٤)، وَقَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ^(٥)، وَكَذَا لَا يَجِبُ الْقِضَاءُ عَلَى مَنْ اقْتَدَى بِهِ فِيهِ مَتَوَّعًا كَمَا فِي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٦)، وَقَدَّمْنَا الْكَلَامَ^(٧) فِيهِ أَيْضًا.

[٥٨١٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ شَرَعَ مُسْقِطًا إِنْخ) أَي: لِأَنَّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ فَرْضًا يَشْرَعْ فِيهِ لِإِسْقَاطِ مَا فِي ذِمَّتِهِ، لَا لِإِلْزَامِ نَفْسِهِ بِصَلَاةٍ أُخْرَى، فِيمَاذَا انْقَلَبَتْ صَلَاتُهُ نَفْلًا بِتَذَكُّرِ الْأَدَاءِ كَانَتْ صَلَاةً لَمْ يَلْتَزِمْهَا، فَلَا يُلْزِمُهُ قِضَاؤُهَا لَوْ أَسْفَدَهَا.

[٥٨١٨] (قَوْلُهُ: أَوْ صَلَّى أَرْبَعًا) أَي: وَقَرَأَ فِي الْكُلِّ، "ح"^(٨).

[٥٨١٩] (قَوْلُهُ: فَأَكْثَرَ) هَذَا خِلَافُ الْأَصَحِّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٩) عَنْ "الْبِدَائِعِ" وَ"الْخُلَاصَةِ"،

(١) فِي "ب" وَ"و": ((مُلْزَمًا)).

(٢) ص ٣١٤-٣١٥ - "در".

(٣) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٢٩٢/١.

(٤) ص ٣١٧ - "در".

(٥) الْمَقُولَةُ [٥٧٧٣] قَوْلُهُ: ((وَأَسْفَدَهُ فِي الْحَالِ)).

(٦) "التَّارِخَانِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الْعَاشِرُ فِي التَّطَوُّعِ ٦٣٢/١.

(٧) الْمَقُولَةُ [٥٧٧١] قَوْلُهُ: ((أَوْ فِي صَلَاةِ ظَانٍّ)).

(٨) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٩٥/ب.

(٩) الْمَقُولَةُ [٥٧٦٤] قَوْلُهُ: ((لَكِنَّهُ إِنْخ)).

استحساناً؛ لأنه بقيامه جعلها صلاةً واحدةً، فتبقى واجبةً، والخاتمة هي الفريضة، وفي "التشريح": ((صَلَّى أَلْفَ رَكْعَةٍ وَلَمْ يَقْعُدْ إِلَّا فِي آخِرِهَا صَحَّ خِلَافاً لـ "مُحَمَّدٍ"، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ،.....

وفي "التارخانية"^(١): ((لو صَلَّى التَّطَوُّعُ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَقْعُدْ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ فَالأَصَحُّ أَنَّهُ يَفْسُدُ، وَلَوْ سَتًّا أَوْ ثَمَانِيًا بِقَعْدَةٍ وَاحِدَةٍ اخْتَلَفُوا فِيهِ، والأَصَحُّ أَنَّهُ يَفْسُدُ استحساناً وقياساً)) اهـ. لكنَّ صَحَّحُوا فِي التَّرَاوِيحِ أَنَّهُ لَوْ صَلَّاهَا كُلُّهَا بِقَعْدَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَسْلِيمَةٍ أَنَّهُا تُحْزِي عَنْ رُكْعَتَيْنِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ. [٥٨٢٠] (قوله: استحساناً) والقياسُ فسادُ الشفعِ الأوَّلِ كما هو قولُ "مُحَمَّدٍ" بناءً على أَنَّ كُلَّ شَفْعٍ صَلَاةٌ، فَتَكُونُ الْقَعْدَةُ فِيهِ فَرْضًا.

[٥٨٢١] (قوله: فتبقى واجبةً إلخ) أي: كما في نظيره من الفرض الرابعي، فإنَّ القعدة الأولى فيه واجبةٌ لا يَبْطُلُ بِرُكْعِهَا، والفريضة التي يَبْطُلُ بِرُكْعِهَا إِنَّمَا هِيَ الْآخِرَةُ.

[٥٨٢٢] (قوله: وفي "التشريح") في بعض النسخ: ((الترشيح))^(٢) بتقديمِ الرَاءِ عَلَى الشَّيْنِ، وَفِي بَعْضِهَا: ((التَّوْشِيح))^(٣) بِالْوَاوِ بَدَلَ الرَّاءِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، اسْمُ كِتَابٍ شَرَحَ "الْهَدَايَةَ" لـ "السَّرَاجِ الْهِنْدِيَّ".

[٥٨٢٣] (قوله: صَحَّ خِلَافاً لـ "مُحَمَّدٍ") لِأَنَّهُ يَقُولُ بِفَسَادِ الشَّفْعِ بِتَرْكِ قَعْدَتِهِ كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَقَدْ مَرَّ^(٤)، لَكِنَّ قَوْلَهُ: ((صَحَّ)) مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ كَالْأَرْبَعِ فِي جَرِّ بَيَانِ الْإِسْتِحْسَانِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمُشَايِخِ، وَقَدْ عَلِمْتَ اخْتِلَافَ التَّصْحِيحِ فِيهِ.

[٥٨٢٤] (قوله: وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ) سَوَاءٌ تَرَكَ الْقَعْدَةَ [٢/٦٩ق/أ] عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، نَعَمْ فِي الْعَمْدِ يُسَمَّى سَجُودَ عَذْرِ، "ح"^(٥) عَنْ "النَّهْرِ"^(٦). وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَدَمُ السَّجُودِ

٤٦٧/١

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العاشر في التطوع ٦٣٣/١.

(٢) كما في "د".

(٣) تقدمت ترجمته ٢٢٠/١.

(٤) في هذه الصحيفة قوله: ((استحساناً)).

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٥/ب.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٥/ب نقلًا عن بدیع الدين.

ولا يُثنى، ولا يتعوذُ))، فليحفظ. .
(ويتفعل مع قدرته على القيام قاعداً) لا مضطجعاً إلاً بعذرٍ.....

في العمدة، "ط"^(١).

[٥٨٢٥] (قوله: ولا يُثنى ولا يتعوذُ) لأنهما لا يكونان إلاً في ابتداء صلاة، والشفع لا يكون صلاةً على حدةٍ إلاً إذا قعدَ للأول، فلمَّا لم يقعد جعلَ الكلَّ صلاةً واحدةً، "ح"^(٢).

[٥٨٢٦] (قوله: ويتفعل إلخ) أي: في غير سنة الفجر في الأصح كما قدَّمه "المصنف"^(٣) بخلاف سنة التراويح؛ لأنها دونها في التأكد، فتصحُّ قاعداً وإن خالف المتوارث وعمل السلف كما في "البحر"^(٤)، ودخل فيه التفعل المنذور، فإنه إذا لم يُنصَّ على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كما في "المحيط"، وقال "فخر الإسلام": ((إنَّه الصحيح من الجواب))، وقيل: يلزمه، واختاره في "الفتح"^(٥)، "نهر"^(٦).

[٥٨٢٧] (قوله: قاعداً) أي: على أيِّ حالةٍ كانت، وإنما الاختلاف في الأفضل كما يأتي^(٧).

[٥٨٢٨] (قوله: لا مضطجعاً) وكذا لو شرع منحنيًا قريباً من الركوع لا يصحُّ، "بجر"^(٨). وما ذكره من عدم صحَّة التفعل مضطجعاً عندنا بدون عذرٍ نقله في "البحر"^(٩) عن "الأكمل" في "شرحه" على "المشارك"، وصرَّح به في "التنف"^(١٠)، وقال "الكمال" في "الفتح"^(١١): ((لا أعلمُ

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٢/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٥/ب.

(٣) ص ٢٦٤ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٨/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠٢/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧٠/ب.

(٧) المقولة [٥٨٣٥] قوله: ((على النصف إلا بعذر)).

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/٢.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٧/٢.

(١٠) "التنف": كتاب الصلاة - صلاة الفضائل ١١٢/١.

(١١) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠١/١ بتصرف.

(ابتداءً و) كذا (بناءً) بعدَ الشروع بلا كراهةٍ في الأصحَّ كعكسه، "بحر".....

الجوازُ في مذهبنا، وإنما يسوغُ في الفرض حالةَ العجز عن القعود))، لكن ذَكَرَ في "الإمداد"^(١): ((أَنَّ في "المعراج" إشارةً إلى أَنَّ في الجواز خلافاً عندنا كما عند الشافعيَّة)).

[٥٨٢٩] (قوله: ابتداءً وبناءً) منصوبان على الظرفية الزمانية لنيائتهما عن الوقت، أي: وقتَ ابتداءٍ ووقتَ بناءٍ، "ط"^(٢).

[٥٨٣٠] (قوله: وكذا بناءً إلخ) فصله بـ ((كذا)) لِمَا فيه من خلافِ الصَّاحِبِينَ، قال في "الخرائن"^(٣): ((ومعنى البناء: أَن يَشْرَعَ قائماً ثُمَّ يَقْعَدَ في الأولى أو الثانية بلا عذر استحساناً خلافاً لهما، وهل يكره عنده؟ الأصحُّ لا، وأَمَّا القعودُ في الشفع الثاني فينبغي جوازُه اتفاقاً كما لو شَرَعَ قاعداً ثُمَّ قام، كذا قاله "الحلي"^(٤) وغيره)) اهـ.

وكتِبَ عند قوله: ((الأصحُّ لا)) في هامشيهِ: ((فيه ردُّ على "الدرر"^(٥) و"الوقاية" و"النقاية" وغيرها، حيث جَزَمُوا بالكراهة)).

[٥٨٣١] (قوله: في الأصحَّ) راجعٌ إلى قوله: ((بلا كراهةٍ)) كما علمتُه، فافهم.

[٥٨٣٢] (قوله: كعكسه) وهو ما لو شَرَعَ قاعداً ثُمَّ [٢/٦٩ق/ب] قام فإنه يجوزُ اتفاقاً،

(قوله: بلا عذر استحساناً خلافاً لهما) وجه قولهما أَنَّ الشُّرُوعَ مُعْتَبَرٌ بالنذر؛ لأنَّ كلاً منهما مُلْزِمٌ، فلو نَذَرَ أَن يَصَلِّيَ قائماً لا يجوزُ له أَن يَصَلِّيَ قاعداً، فكذا لو شَرَعَ قائماً لا يجوزُ له أَن يُتِمَّ قاعداً، ووجه الاستحسان أَنَّ المُتَتَبَّعَ قائماً لم يَباشر القيامَ فيما بقي من الصلاة، ولِلَّذِي بَاشَرَهُ صحَّةً بدونه دليلُ حالٍ العذر، فلا يكون الشُّرُوعُ في الأولى قائماً مُوجِباً للقيام في الثانية بخلاف النذر؛ لأنَّه التَّزَمُهُ نَصّاً. اهـ "سندي".

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في تحية المسجد ق ٢١٩-٢٢٠/ب - أ تبصرف.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٣/ب تبصرف يسير.

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب الوتر - فصل السنن ق ١٣٠/أ.

(٤) "شرح المنية الصغير": فرائض الصلاة - الثاني: القيام ص ٤٨-١.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٨/أ.

وفيه: ((أجر غير النبي ﷺ على النصف إلا بعذر)).....

وهو فعله ﷺ كما رَوَتْ عائشة: «أنه كان يفتتح التطوع قاعداً، فيقرأ ورده حتى إذا بقي عشر آيات ونحوها قام إلخ»، وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية^(١)، وفي «التجنيس»: «(الأفضل أن يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنة، ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائماً ثم ركع جاز، وإن لم يستوى قائماً وركع لا يُجزئ؛ لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعداً)» اهـ "بجر"^(٢).
[٥٨٣٣] (قوله: وفيه) أي: في "البحر"^(٣).

[٥٨٣٤] (قوله: أجر غير النبي ﷺ) أمّا النبي ﷺ فمن خصائصه أن نافلته قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً، ففي "صحيح مسلم"^(٤) عن "عبد الله بن عمر": قلت: حدثتُ - يا رسول الله - أنك قلت: «(صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة)»، وأنت تصلي قاعداً! قال: «(أجل، ولكني لست كأحد منكم)»، "بجر"^(٥) ملخصاً. أي: لأنه تشريع لبيان الجواز، وهو واجب عليه.
[٥٨٣٥] (قوله: على النصف إلا بعذر) أمّا مع العذر فلا ينقص ثوابه عن ثوابه^(٦) قائماً؛

(١) أخرجه مالك في "الموطأ" ١١٤/١ كتاب صلاة الجماعة - باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة، وأحمد ١٧٨/٦، والبخاري (١١١٨) و(١١١٩) كتاب تقصير الصلاة - باب إذا صلى قاعداً ثم صح، ومسلم (٧٣٧١) كتاب صلاة المسافرين - باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، وأبو داود (٩٥٣) و(٩٥٤) كتاب الصلاة - باب في صلاة القاعد، والترمذي (٣٧٤) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يتطوع جالساً، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٢٠/٣ كتاب قيام الليل - باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائماً؟ وابن ماجه (١٢٢٦) و(١٢٢٧) كتاب إقامة الصلاة - باب في صلاة النافلة قاعداً، كلهم بلفظ: «(فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم يركع، ثم سجد يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك)».

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٨/٢.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٧/٢.

(٤) أخرجه مسلم (٧٣٥) كتاب صلاة المسافرين - باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، وأحمد ٢٠٣/٢، وأخرجه أبو داود (٩٥٠) كتاب الصلاة - باب صلاة القاعد، والنسائي ٢٢٣/٣، والدارمي ٣٤٢/١ كتاب الصلاة - باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٣٧) أبواب صلاة التطوع قاعداً، والبخاري في "شرح السنة" (١١٤).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٨/٢.

(٦) «(عن ثوابه)» ساقط من "٦".

لحديث "البخاري"^(١) في الجهاد: «إذا مَرَضَ العبدُ أو سافَرَ كُتِبَ له مثلُ ما كان يعملُ مقيمًا صحيحًا»، "فتح"^(٢). وحَكَى في "النهاية" الإجماعُ عليه، وتعبَّه في "البحر"^(٣) بحكاية "النووي" عن بعضهم: «أنَّه على النصفِ مع العذر أيضًا»، ثُمَّ نَقَلَ عن "المحتبى": «أنَّ إِمَاءَ العاجِزِ أَفْضَلُ من صلاة القائم؛ لأنَّه جُهِدَ المُقِلُّ»، قال: «ولا يخفى ما فيه، بل الظاهرُ المساواةُ كما في "النهاية"» اهـ.

لكنْ ذَكَرَ "الفَهْستاني"^(٤) ما في "المحتبى"، ثُمَّ قال: «(لكنْ في "الكشف"^(٥): أَنَّهُ قال الشيخُ "أبو معينَ السَّفي"^(٦): جميعُ عباداتِ أصحابِ الأعداءِ كالمومي وغيره تقومُ مقامَ العباداتِ الكاملةِ في حقِّ إزالةِ المأثمِ لا في حقِّ إحرازِ الفضيلةِ)» اهـ.

أقولُ: وهو موافقٌ لقول البعض المارِّ^(٧)، ويؤيِّدُهُ حديثُ "البخاري"^(٨): «مَنْ صَلَّى قائمًا فهو أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قاعداً فله نصفُ أجرِ القائمِ، وَمَنْ صَلَّى نائماً فله نصفُ أجرِ القاعدِ»،

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٦) كتاب الجهاد - باب يُكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، وأخرجه أحمد (٤١٠/٤، ٤١٨، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٧٤/٣ كتاب الجنائز - باب ما ينبغي لكل مسلم أن يستشعره من الصبر، من حديث أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠٠/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٧/٢ - ٦٨.

(٤) في "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل الوتر ١٣٢/١.

(٥) "كشف الأسرار": باب بيان صفة حكم الأمر ٣١٧/١.

(٦) أبو المعين ميمون بن محمد المكحول السفي (ت ٥٠٨ هـ). "الفوائد البهية" ص ٢١٦، "هدية العارفين" ٤٨٧/٣.

(٧) في هذه المقولة.

(٨) أخرجه البخاري (١١١٥) كتاب تقصير الصلاة - باب صلاة القاعد، و(١١١٦) باب صلاة القاعد بالإمضاء، وأخرجه أحمد (٤٣٥/٤، ٤٤٣)، وأبو داود (٩٥١) كتاب الصلاة - باب في صلاة القاعد، والترمذي (٣٧١) كتاب الصلاة - باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٢٤/٣ كتاب قيام الليل - باب فضل صلاة القاعد على صلاة النائم، وابن ماجه (١٢٣١) كتاب إقامة الصلاة - باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن عبد الله ابن عمرو، وأنس، والسائب، وابن عمر رضي الله عنه.

(ولا يصلي بعد صلاة مفروضة (مثلها) في القراءة أو الجماعة^(١))، أو لا تعاد عند توهّم الفساد.....

فإنّ عموم من يدخل فيه العاجز، ولأنّ الصلاة نائماً لا تصحّ عندنا بلا عذر، وقد جعل له نصف أجر القاعد، وفي [٢/٧٠ق/أ] هذا المقام زيادة كلام يطلب ممّا علّقناه على "البحر"^(٢).

[٥٨٣٦] قوله: ولا يصلي إلخ) هذا اللفظ رواه "ابن أبي شبة"^(٣) عن "عمر"، وظاهر كلام "محمد" أنّه عن النبي ﷺ، و"محمد" أعلم بذلك ممّن، "فتح"^(٤).

[٥٨٣٧] قوله: في القراءة إلخ) لمّا كان ظاهر الحديث غير مراد إجماعاً - لأنّ الظهر والعصر يُصليان بعد سنتيهما - وجب حملُهُ على أخصّ الخصوص، ففي "الجامع الصغير"^(٥): ((أراد لا يصلي بعد الظهر نافلاً ركعتين منها بقراءة وركعتين بغير قراءة لتكون مثل الفرض))، وقال "فخر الإسلام": ((لو حمّل على تكرار الجماعة في مسجد له أهل أو على قضاء الصلاة عند توهّم الفساد لكان صحيحاً))، "نهر"^(٦). وما ذكره عن "فخر الإسلام" نقله في "البحر"^(٧) أيضاً

(قوله: يُصليان بعد سنتيهما) وكذا سنة الفجر وفرضه، وكذا يصلي الظهر ركعتين في السفر ثمّ يصلي السنة ركعتين.

(١) في "ب" و"و": ((أو في الجماعة)).

(٢) انظر "حاشية منحة الخائف على البحر الرائق": ٦٧/٢.

(٣) في "المصنف" ١١١/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة - باب من كره أن يصلي بعد الصلاة مثلها، وذكره الزيلعي في "نصب الراية" ١٤٨/٢ كتاب الصلاة - فصل في القراءة، وقال: هو غريب مرفوعاً، ووقفه ابن أبي شبة في "مصنفه" على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه. اهـ

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠٠/١.

(٥) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب القراءة في الصلاة ٩٩ - بتوضيح من ابن عابدين.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧٠/١ وما بعدها بتصرف يسير.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٦/٢.

للنهي، وما نُقِلَ أَنَّ "الإمام" قَصَى صَلَاةَ عُمْرِهِ فَإِنْ صَحَّ نقول: كان يصلي المغرب والوتر أربعاً بثلاث قعدات.....

عن "شرح الجامع الصغير" لـ "قاضي خان" ^(١)، ثُمَّ قَالَ فِي "البحر" ^(٢): ((الحاصلُ أَنَّ تكرار الصلاة إن كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الأولى فمكروه، وإلا فإن كان في وقت يكره التنفل فيه بعد الفرض فمكروه كما بعد الصبح والعصر، وإلا فإن كان خلل في المؤدى فإن كان ذلك الخلل محققاً إمّا بترك واجب أو بارتكاب مكروه فغير مكروه ^(٣)، بل واجب كما صرح به في "الذخيرة"، وقال: إنه لا يتناولُ النهي، وإن كان ذلك الخلل غير مُحَقَّقٍ، بل نشأ من وسوسة فهو مكروه)) اهـ.

[٥٨٣٨] (قوله: للنهي) علّة لقوله: ((ولا يصلي إلخ))، والنهي هو لفظ الحديث المذكور ^(٤).

[٥٨٣٩] (قوله: وما نُقِلَ إلخ) جواب عن سؤالٍ وإِدِ عَلَى الوجه الثالث، فإن هذا المنقول يُنَاقِي حَمْلَ النهي عليه؛ إذ يُعَدُّ أَنَّ يكون ما صَلَّاهُ "الإمام" أَوَّلًا مُشْتَمَلًا عَلَى خللٍ مُحَقَّقٍ من مكروه أو ترك واجب، بل الظاهر أَنَّهُ أعَادَ ما صَلَّاهُ لِمَجَرَّدِ الاحتياط وتوهم الفساد، فَيُنَاقِي حَمْلَ النهي في مذهبه عَلَى الوجه الثالث، والجوابُ أَوَّلًا أَنَّهُ لم يصحَّ نقلُ ذلك عن "الإمام"، وَثَانِيًا أَنَّهُ لو صَحَّ نقول: إنه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات بثلاث قعدات كما نقله في "البحر" ^(٥) عن "مآل الفتاوى" ^(٦)، أي: ويكون حينئذ إعادة الصلاة لمجرد توهم الفساد غير مكروه، ويكون النهي محمولاً عَلَى غيرِ هذا [٢/٧٠ ق/ب] الوجه، لكن لَمَّا كانت الصلاة عَلَى هذا مُحْتَمِلَةً لَوُقُوعِهَا نَفْلًا

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب القراءة في السفر ١/ق ٢٤/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٧/٢ بتصريف يسير.

(٣) ((غير مكروه)) ليس في "أ" و"ب" و"م".

(٤) المقولة [٥٨٣٦] قوله: ((ولا يصلي إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٧/٢.

(٦) تقدمت ترجمته ٢٥١/١ و ١٠٤/٣.

- والتنفُّلُ بالثلاثِ مكروهٌ - نقولُ: إنَّه كان يَضُمُّ إلى المغربِ والوترِ ركعةً، فعلى احتمالِ صحَّةِ ما كان صلاةً أوَّلًا تقعُ هذه الصلاةُ نفلًا، وزيادةُ القعدةِ على رأسِ الثالثةِ لا تُبطلُها، وعلى احتمالِ فسادهِ تقعُ هذه فرضًا مَقْضِيًّا، وزيادةُ ركعةٍ عليها لا تُبطلُها، وقد تقررَ أنَّ ما دار بين وقوعِهِ بدعةٌ وواجبٌ لا يتركُ بخلافِ ما دار بين وقوعِهِ سنَّةٌ وواجبٌ، لكنَّ لا يخفى عليك أنَّ الجوابَ عن الإيرادِ هو الأوَّلُ، وأمَّا الثاني فهو مقررٌ له، لكنَّه لا يُجدي لعدم ثبوت صحَّةِ النقلِ، فالوجهُ حينئذٍ كراهةُ القضاءِ لتوهُمِ الفسادِ كما قاله "فخرُ الإسلام" و"قاضي خان" ^(١)، فكان ينبغي له "الشارح" الاقتصادُ على الأوَّلِ، لكنَّ رأيتُ في فصلِ قضاءِ الفوائتِ من "التارخائية" ^(٢): ((أنَّ الصحيحَ جوازُ هذا القضاءِ إلَّا بعد صلاةِ الفجرِ والعصرِ، وقد فعلَهُ كثيرٌ من السلفِ لشبهةِ الفسادِ)) اهـ. وعلى هذا لا يصحُّ حملُ الحديثِ على الوجهِ الثالثِ.

(قوله: بين وقوعِهِ سنَّةٌ وواجبٌ) لعلَّ المناسب: وبدعةٌ بدلُ الواجبِ، وذلك نحو ما قدَّمهُ "الشارح" في المكروهات: ((أنَّ تركَ قلبِ الحصى لِيَتِمَّكَنَ من السجودِ التامِّ أَوَّلِي؛ لأنَّه بدعةٌ، وسجودُهُ على الوجهِ المسنونِ سنَّةٌ)).

(قوله: وأمَّا الثاني فهو مقررٌ له) أي: للإيرادِ؛ إذ على هذا الجوابِ يكونُ "الإمام" أعاد الصلاةَ لتوهُمِ الفسادِ وإنَّ ضَمَّ ركعةً في المغربِ والوترِ، وفيه أنَّ مقتضى الجوابِ تقييدُ كراهةِ الإعادةِ عند توهُمِ الفسادِ بما إذا لم يَضُمَّ ركعةً، فقد قيَّدَ الوجهَ الثالثَ بما إذا لم يَضُمَّ ركعةً، ويُقيَّدُ أيضًا بما في "التارخائية"، وحينئذٍ يصحُّ حملُ الحديثِ على هذا الوجهِ الثالثِ لكنَّ مع تقييدهِ بما ذكر، ثمَّ إنَّ صحَّ أنَّ "الإمام" قضى صلاةَ عمره لم يكن فعلُهُ مخالفاً لهذا الوجهِ، بل هو موافقٌ لما فعلَهُ كثيرٌ من السلفِ، وإذا لم يصحَّ فعلُهُ فالأمرُ ظاهرٌ.

(قوله: لعدم ثبوت صحَّةِ النقلِ) أي: نقلِ أصلِ القضاءِ، وفيه أنَّ هذا جوابٌ بالتسليمِ، وهو لا يقتضي التحقُّقَ، بل أجاب به بناءً على دعوى الخصمِ، تأمَّل.

(١) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في الترتيب وقضاء المتروكات ١١٥/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية")

(٢) "التارخائية": كتاب الصلاة - قضاء الفوائت ٧٧٠/١ نقلاً عن "الحانية".

(ويَقْعُدُ) فِي كُلِّ نَفْلِهِ (كما في التشهُدِ على المختار).....

[٥٨٤٠] (قوله: وَيَقْعُدُ فِي كُلِّ نَفْلِهِ إلخ) أي: لا في حالة التشهُدِ فقط، وهذه المسألة من تَمَتَّةِ السابقة، فكان ينبغي ذكرها قبل قوله: ((ولا يَصَلِّي إلخ)).

[٥٨٤١] (قوله: كما في التشهُدِ) أي: تشهُدِ جميع الصلوات، وأشار به إلى أنه لا خلاف في حالة التشهُدِ كما في "البحر" ^(١).

[٥٨٤٢] (قوله: على المختار) وهو قول "زفر" ورواية عن "الإمام"، قال "أبو الليث": ((وعليه الفتوى))، وروى عن "الإمام" تخييره بين القعود والترُّبُّع والاحتباء، وتماهه في "البحر" ^(٢)، وأفاد في "النهر" ^(٣): ((أنَّ الخلاف في تعيين الأفضل، وأنه لا شكَّ في حصول الجواز على أيِّ وجهٍ كان)).

(تنبيه)

قيل: ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذه كما في حال التشهُدِ، لكنْ تقدَّم ^(٤) في كلام "الشارح" في فصل إذا أراد الشروع عند قوله: ((ووضَعَ يَمِينَهُ على [٢/٧١] أيساره إلخ)) عن "مجمع الأنهر" ^(٥): ((أنَّ المراد من القيام ما هو الأعمُّ؛ لأنَّ القاعد يفعل كذلك، أي: يضع يمينه على يساره تحت سُرَّتِهِ))، وفي "حاشية المدني": ((ويؤيِّدُه قولُ

(قوله: قيل: ظاهر القول المختار أنه إلخ) لعلَّه أشار به ((قيل)) إلى أنه حيث وُجِدَ التصريح في كلامهم بأنَّه يضع يمينه على يساره يراؤ بالتشبيه في قوله: ((كما في التشهُدِ)) الافتراضُ فقط، ويدلُّ لذلك المقابلة بالاحتباء والترُّبُّع، ويُعَدُّ هذا القيل أيضاً تعبيره بقوله: ((في كُلِّ نَفْلِهِ))؛ إذ هو شاملٌ لوقت التحريمه والقيام والركوع والقومة والجلسة بين السجدين، ولا يتأتَّى القولُ بالوضع في جميع ما ذكر.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٨/٢.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٨/٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧٠/ب.

(٤) ٢٨١/٣ "در".

(٥) "مجمع الأنهر": كتاب الصلاة - فصل في صفة الشروع ٩٤/١.

ويتنقل المقيم (راكباً خارج المصر) محلّ القصر

"منلا علي القارئ"^(١) - عند قول "النقاية": في كلّ قيام - : أي: حقيقيّ أو حكميّ كما إذا صلى قاعداً).

مطلب في الصلاة على الدابة

[٥٨٤٣] (قوله: ويتنقل المقيم ركباً إلخ) أي: بلا عذر، أطلق النفل فشمل السنن المؤكدة إلا سنة الفجر كما مر^(٢)، وأشار بذكر المقيم إلى أنّ المسافر كذلك بالأولى، واحترز بالنفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر، والمنذور، وما لزم بالشروع والإفساد، وصلاة الجنابة، وسجدة تليّت على الأرض، فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كما في "البحر"^(٣).

[٥٨٤٤] (قوله: ركباً) فلا تجوز صلاة الماشي بالإجماع، "بحر"^(٤) عن "المجتبى".

[٥٨٤٥] (قوله: خارج المصر) هذا هو المشهور، وعندهما يجوز في المصر، لكن براهية عند "محمد"؛ لأنه يمنع من الخشوع، وتماؤه في "الحلبة"^(٥).

[٥٨٤٦] (قوله: محلّ القصر) بالنصب بدل من: ((خارج المصر))، وفائدته شمول خارج القرية وخارج الأخبية، "ح"^(٦). أي: المحلّ الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه، وهو الصحيح، "بحر"^(٧). وقيل: إذا جاوز ميلاً، وقيل: فرسخين أو ثلاثة، "فهستاني"^(٨).

(قوله: فلا تجوز صلاة الماشي بالإجماع) نقل "القهستاني" عن "النظم": ((أنه يجوز التطوع في العمران ماشياً عند "أبي يوسف"))، فما حكاه في "المجتبى" من الإجماع على عدم جواز التطوع ماشياً لا يخلو عن نظر. اهـ "سندي".

(١) "شرح النقاية": كتاب الصلاة - سنن الصلاة وآدابها ١/١٦٢.

(٢) المقولة [٥٧٠١] قوله: ((على الأصح)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/٢ نقلاً عن "الظهيرية".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢.

(٥) انظر "الحلبة": فرائض الصلاة - استقبال القبلة ٢/٧٠٧.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٩٥/ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/٢ نقلاً عن "الظهيرية".

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل الوتر ١/١٣١.

(مُؤْمِنًا) فلو سَجَدَ اعْتَبِرَ بِإِمَاءٍ؛ لَأَنَّهُا إِنَّمَا شُرِعَتْ بِالْإِمَاءِ (إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ دَابَّتُهُ) وَلَوْ ابْتَدَأَ عِنْدَنَا.....

[٥٨٤٧] (قوله: مُؤْمِنًا) بالهمز في آخره أَكْثَرُ مِنَ الْبَاءِ، قَالَ فِي "الْمَغْرِب" ^(١): ((تَقُولُ: أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ لَا أَوْمِيتُ، وَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ: أَوْمَى بتركِ الهمزة)).

[٥٨٤٨] (قوله: فلو سَجَدَ) أَي: عَلَى شَيْءٍ وَضَعَهُ عِنْدَهُ أَوْ عَلَى السَّرَجِ اعْتَبِرَ بِإِمَاءٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَجُودُهُ أَخْفَضَ.

[٥٨٤٩] (قوله: إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ دَابَّتُهُ) فلو صَلَّى إِلَى غَيْرِ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهُ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ، "بِحَرْ" ^(٢) عَنْ "السَّرَاجِ" ^(٣).

[٥٨٥٠] (قوله: وَلَوْ ابْتَدَأَ عِنْدَنَا) يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَتْ الصَّلَاةُ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ جَازَ الْإِفْتِتَاحُ إِلَى غَيْرِ جِهَتِهَا، "بِحَرْ" ^(٤). وَاحْتَرَزَ عَنْ قَوْلِ "الشَّافِعِيِّ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يَقُولُ: يُشْتَرَطُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ يُوجَّهَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ كَمَا فِي "الشَّرْئِيعَةِ" ^(٥)، "ح" ^(٦).

قُلْتُ: وَذَكَرَ فِي "الْحَلِيلَةِ" ^(٧) عَنْ "غَايَةِ السَّرُوحِيِّ": ((أَنَّ هَذَا رَوَايَةُ "ابْنِ الْمُبَارَكِ" ذَكَرَهَا فِي "جَوَامِعِ الْفَقْهِ"))، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ سِيَاقِهِ [٢/٧١ ق/ب] الْأَحَادِيثَ: ((أَنَّ الْأَشْيَةَ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ الْخُرُوجِ عَمَلًا بِمَحْدِثِ "أَنْسٍ" ^(٨)))، ثُمَّ قَالَ: ((عَلَى أَنَّ "ابْنَ الْمَلْقَنِ" الشَّافِعِيَّ قَالَ ^(٩):

(١) "المغرب": مادة ((وَمَأَ)) بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/٢.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب النوافل ١/٢٥٦ ق/ب نقلًا عن "الفتاوى".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/٢ نقلًا عن "غاية البيان".

(٥) "الشريعة": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٨/١.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق/٩٥.

(٧) "الحلية": فرائض الصلاة - القيام ٢/٥٨ ق/ب - ١/٥٩.

(٨) أخرجه أحمد في "المسند" ٣/٢٠٣، وأبو داود (١٢٢٥) كتاب الصلاة - باب التطوع على الراحلة والوتر، والنسائي في

"خلاصة الأحكام" ١/٣٣٦ كتاب مواضع الصلاة - باب جواز صلاة النافلة في السفر إلى جهة مقصده حيث كانت

راكبًا أو مشيًا عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَطْوِعَ اسْتَقْبَلَ بَنَاتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى

حَيْثُ وَجَّهَهُ رَكَعُهُ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَامَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(٩) فِي كِتَابِهِ "شَرْحُ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ"، كَمَا فِي "الْحَلِيلَةِ": ٢/٥٩ ق/١.

أو على سرجه نجس كثير عند الأكثر، ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به.
(وإذا افتتح النفل ركباً ثم نزل بنى.....)

وعند "أبي حنيفة" و"أبي ثور" ^(١) يفتح أولاً إلى القبلة استحباباً، ثم يصلي كيف شاء)) اهـ.
[٥٨٥١] (قوله: أو على سرجه ^(٢) إلخ) مثله الركاب والدابة للضرورة، وهو ظاهر المذهب،
٤٦٩/١ وهو الأصح، بخلاف ما إذا كانت عليه نفسه فإنه لا ضرورة إلى إبقائها، فسقط ما في "النهر" ^(٣):
(من أن القياس يقتضي عدم المنع بما عليه)) اهـ "ط" ^(٤).

قلت: و عليه فيحل النعل النجس.
[٥٨٥٢] (قوله: ولو سيرها إلخ) ذكره في "النهر" ^(٥) بحثاً أخذاً من قولهم: إذا حرّك رجله،
أو ضرب دابته فلا بأس به إذا لم يكن كثيراً.
قلت: ويدل له أيضاً ما في "الذخيرة": ((إن كانت تنساق بنفسها ليس له سؤفها))، وإلا
فلو ساقها هل تفسد؟ قال: ((إن كان معه سوط فهيها به ونحسها لا تفسد صلاته)).
[٥٨٥٣] (قوله: ثم نزل) أي: بعمل قليل، بأن ثنى رجله فأخدر من الجانب الآخر، "فتح" ^(٦).

(قول "المصنف": ولو افتتح النفل إلخ) مقتضاه أنه لو افتتح الفرض ركباً لعذر ثم زال فنزل لا يني،
ويدل عليه ما نقله "السندي" عن "البحر" و"النهاية" في دفع إيراد أنه يلزم بناء القوي على الضعيف
في هذه المسألة، وهو لا يصح كالمرضى يصلي بالإيماء ثم قدر على الأركان لا يجوز له البناء من الفرق،

(١) الإمام الحافظ الحجة المحدث أبو ثور وأبو عبد الله إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي (ت ٢٤٠هـ) ("سير أعلام
النبل" ٧٢/١٢، طبقات السبكي ٧٤/٢).

(٢) في "د" زيادة: ((وكذا لو على الركابين أو الدابة؛ لأنه لما سقط اعتبار الأركان الأصلية فلأن يسقط شرط طهارة
المكان أولى "بحر" عن "البدائع"، وفيه أيضاً التعليل بالضرورة)).

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧٠/أ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٣/١ - ٢٩٤ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧٠/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠٥/١.

وفي عكسِهِ (لا) لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَدَّى أَكْمَلَ مِمَّا وَجَبَ، وَالثَّانِيَ بِعَكْسِهِ (ولو افْتَتَحَهَا خَارِجَ الْمَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ الْمَصْرَ أَتَمَّ عَلَى الدَّائِبَةِ بِإِيْمَاءٍ (وقيل لا) بَلْ يَنْزِلُ،).

[٥٨٥٤] (قوله: وفي عكسِهِ) بِأَنْ رُفِعَ فَوُضِعَ عَلَى الدَّائِبَةِ، "فتح" (١).

[٥٨٥٥] (قوله: لِأَنَّ الْأَوَّلَ (الخ) وذلك لِأَنَّ إِحْرَامَ الرَّابِكِ انْعَقَدَ بِمَجْزَأٍ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى النَّزُولِ، فَإِذَا أَتَى بِهِمَا صَحَّ، وَإِحْرَامُ النَّازِلِ انْعَقَدَ مُوجِبًا لِهَمَا، فَلَا يَقْدَرُ عَلَى تَرْكِ مَا لَزِمَهُ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ، "بحر" (٢).

[٥٨٥٦] (قوله: أَتَمَّ عَلَى الدَّائِبَةِ) لِأَنَّهُ صَحَّ شَرْعُهُ فِيهَا رَاكِبًا، فَصَارَ كَمَا إِذَا افْتَتَحَهَا

وهو أَنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْتَتِحَ الصَّلَاةَ بِالْإِيْمَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَلِذَا إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِمَا فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ لَا يَبْنِي، أَمَّا الرَّابِكُ فَلَهُ أَنْ يَفْتَتِحَ الصَّلَاةَ بِالْإِيْمَاءِ عَلَى الدَّائِبَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ، فَالنَّزُولُ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْبِنَاءِ، "بحر". وفي "النهاية": ((الإِيْمَاءُ مِنَ الْمَرِيضِ بَدَلٌ مِنَ الْأَرْكَانِ دُونَ الرَّابِكِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَا يَصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ عَجْزٍ غَيْرِهِ، وَالْمَرِيضُ أَعْجَزُهُ مَرَضُهُ عَنِ الْأَرْكَانِ، فَكَانَ الْإِيْمَاءُ بَدَلًا عَنْهَا، وَالرَّابِكُ لَمْ يُعْجَزْهُ الرُّكُوبُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْإِنْتِصَابُ عَلَى الرُّكَايَيْنِ، وَكَذَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُجِزَّ رَاكِعًا وَسَاجِدًا، وَمَعَ هَذَا أُطْلِقَ الشَّارِعُ فِي الْإِيْمَاءِ بَدَلًا فَكَانَ قَوِيًّا فِي نَفْسِهِ، فَلَا يُوَدِّي إِلَى بِنَاءِ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ، انْتَهَى)) اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"، حَيْثُ ذَكَرَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَرِيضِ وَالرَّابِكِ الدَّالَّ عَلَى عَدَمِ بِنَاءِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي، ثُمَّ قَالَ: ((وهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَبْنِي فِي الْمَكْتُوبَةِ إِذَا افْتَتَحَهَا رَاكِبًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْتَتِحَهَا رَاكِبًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمَا بِالنَّزُولِ)) اهـ.

(قوله: انْعَقَدَ بِمَجْزَأٍ لِلرُّكُوعِ (الخ) وهذا لِأَنَّ التَّزَامَ الشَّيْءِ نَاقِصًا لَا يَنَاقِضُ إِدَاءَهُ كَامِلًا لَا بَقَاءَ وَلَا ابْتِدَاءَ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ فَصَلَّى فِي وَقْتٍ مَشْرُوعٍ جَازًا؟ بِخِلَافِ إِحْرَامِ النَّازِلِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ الْكَامِلَ فَلَمْ يُجِزَّ الْأَدَاءَ النَّاقِصَ لَا ابْتِدَاءً وَلَا بَقَاءً، كَمَنْ نَذَرَ صَلَاةً مُطْلَقًا لَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ابْتِدَاءً، وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ لَمْ يُجِزَّ إِتِمَامُهُ. اهـ "كفاية".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠٥/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢ نَقْلًا عَنْ "الهداية".

وعليه الأكثر، قاله "الحلي"^(١)، وقيل: يُتِمُّ راكباً ما لم يبلغ منزله، "قُهِسْتَانِي"^(٢)،
وبيني قائماً إلى القبلة أو قاعداً، ولو ركبَ تفسُد؛ لأنه عملٌ كثيرٌ بخلاف النزول.

ثم تغيّرت الشمسُ فإنه يُتِمُّها، كذا هذا^(٣)، "تجنيس".

[٥٨٥٧] (قوله: وعليه الأكثر) عبّر في "البحر"^(٤) وغيره بالكثير، وذكر "الرحمّتي": ((أَنَّ
الأوّل مبنًى على قولهما مجاوزها في المصّر، والثاني على قوله بقرينة قوله في "التجنيس" في فصل
القَهْقَهة: ولو افتتح صلاة التطوّع خارج المصّر راكباً، ثم دخل المصّر ثم قَهْقَه لا وضوء عليه عند
"أبي حنيفة"، وعند "أبي يوسف" عليه، اعتباراً للابتداء بالانتهاء)) اهـ.

[٥٨٥٨] (قوله: وبيني قائماً إلخ) أي: إذا نزل في مسألتَي المتن.

[٥٨٥٩] (قوله: ولو ركبَ إلخ) أعاد مسألة المتن السابقة ليدكر لها تعليلاً آخر، لكنْ
ذكرَ في "البحر"^(٥): ((أنه ردّه في "غاية البيان": بأنّه [٢/٧٢ق/أ] لو رُفِعَ المصلّي ووضِعَ

(قوله: "تجنيس") عبارته في باب النوافل على ما ذكره "السندي": ((رجلٌ افتتح التطوّع راكباً خارجَ
المصّر ثم أتى المصّر قالوا: يُتِمُّها راكباً؛ لأنه صحَّ إلخ))، قال "السندي": ((فهذا يفيد أنه يُتِمُّها على قول
"الإمام" الذي يرى عدمَ صحّتها ابتداءً في المصّر؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الآخر ما لا يُغْتَفَرُ في الأوّل تأمل)) اهـ.
(قوله: لكنْ ذكر في "البحر" أنه ردّه في "غاية البيان" إلخ) فيه أنه لا يلزم من عدم وجود العلّة -
وهي العمل الكثير - في مسألة الوضع عدمَ تحقّق المعلول وهو عدمُ البناء فيها؛ لوجود علّةٍ أخرى مقتضية
له، وهي ما يؤخذ مما ذكره في "البنية" بقوله: ((فإن قلت: إذا كان الإيماء قوياً لماذا لا يجوزُ البناء
إذا تحرّم نازلاً ثم ركب أو أركب؟ قلت: أمّا إذا ركب فلائن الركوب عملٌ كثيرٌ وأنه قاطعٌ للتحريم،

(١) شرح المنية الكثير: كتاب الصلاة - مطلب في الصلاة على الدابة ص ٢٧٣.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل النوافل ١/١٣١.

(٣) في "م": ((هكذا)) بدل ((كذا هذا)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢ نقلاً عن "الخلاصة".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧١/٢.

(ولو صَلَّى على دَابَّةٍ فِي) شِقِّ (مَحْمَلٍ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى النُّزُولِ).....

على السَّرَجِ لَا يَنْبَغِي مَعَ أَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يُوجَدْ فَضْلاً عَنِ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ)) اهـ.

وَحَمَلَ "المَحْشِي" ^(١) كَلَامَ "الشارح" على صورة ما إذا افْتَحَ رَاكِباً ثُمَّ نَزَلَ، أَي: فَإِنَّهُ إِذَا رَكِبَ بَعْدَ ذَلِكَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الرُّكُوبَ عَمَلٌ كَثِيرٌ، قَالَ: ((فَعَلَى هَذَا لَوْ حَمَلَهُ شَخْصٌ وَوَضَعَهُ عَلَى الدَّابَّةِ لَا تَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ الْعَمَلُ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ قَوْلُهُ: ((لَا تَفْسُدُ)) يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، فَلْيَرِاجِعْ، وَأَيْضاً فَقَوْلُ "الشارح": ((بِخِلَافِ النُّزُولِ)) لَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَمَلِ، فَتَأَمَّلْ.

[٥٨٦٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ صَلَّى عَلَى دَابَّةٍ إلَخ) شُرُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ عَلَى الدَّابَّةِ كَمَا سَيَبَيِّنُهُ ^(٢) عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ((هَذَا كُلُّهُ فِي الْفَرَائِضِ)).

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا عَدَا النُّوَافِلَ مِنَ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ بِأَنْوَاعِهِ لَا يَصِحُّ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ لِحُوفٍ لَصٍّ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتَيْهِ أَوْ ثِيَابِهِ لَوْ نَزَلَ، وَخَوْفٍ سَبْعٍ وَطِينٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي ^(٣)، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَحْمَلِ الَّذِي عَلَى الدَّابَّةِ كَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا، فَيُؤْمَرُ عَلَيْهَا بِشَرْطِ إِيقَافِهَا جِهَةَ الْقِبْلَةِ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ، وَإِلَّا فَيَقْدَرُ الْإِمْكَانَ، وَإِذَا كَانَتْ تَسِيرُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا إِذَا قَدَّرَ عَلَى إِيقَافِهَا،

وَأَمَّا إِذَا أُرْكِبَ فَلَأَنَّ الدَّلِيلَ يَأْبَى جَوَازَ الصَّلَاةِ رَاكِباً؛ لِأَنَّ سِيرَ الدَّابَّةِ مُضَافٌ إِلَى رَاكِبِهَا، فَيَتَحَقَّقُ الْأَدَاءُ فِي أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ، فَحِينَئِذٍ يَتَحَقَّقُ الْأَدَاءُ فِي حَالَةِ الْمَشْيِ وَذَا لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ الْأَمَاكِنَ الْمُخْتَلِفَةَ كَمَكَانٍ وَاحِدٍ لِلْحَاجَةِ إِلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ وَصَيَانَةِ نَفْسِهِ عَنِ التَّوَيُّ، فَكَانَ ابْتِدَاءُ التَّحْرِيمَةِ نَازِلاً دَلِيلٌ اسْتِغْنَاءَهُ عَمَّا ذَكَرْنَا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْبِنَاءُ بِغَيْرِ ذَلِكَ)) اهـ، وَنَحْوُهُ فِي "الْفَتْحِ".

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ الْعَمَلُ) أَي: وَإِحْرَامُهُ لَمْ يَنْتَعِدْ مُوجِباً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَوْلُهُ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ إِذْ هُوَ إِنَّمَا يَنْسَبُ مَسْأَلَةُ الْمُتَنِّ لَا الصُّورَةَ الَّتِي قَالَهَا الْمَحْشِي "الْحَلْبِي".

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنُّوَافِلِ ق ٩٥/ب.

(٢) ٣٥٤ - "در".

(٣) ٣٥٠ - "در".

بنفسه (لا تجوز الصلاة عليها إذا كانت واقفةً إلا أن تكون عيدان المحمل على الأرض).....

والأ - بأن كان خوفه من عدوٍّ - يصلّي كيف قدرَ كما في "الإمداد"^(١) وغيره، ولا إعادةً عليه إذا قدر بمنزلة المريض، "حائية"^(٢). واستفيد من التقييد بالإيماء أنه لا اعتبار بالكروع والسجود، ولذا نقل الشيخ "إسماعيل"^(٣) عن "المحيط"^(٤): ((لا تجوز على الحمل الواقف أو البارک وإن صلّى قائماً، إلا أن يكون عند الخوف في المفازة بالإيماء)) اهـ.

[٥٨٦١] (قوله: بنفسه) احتراز عما إذا لم يقدر إلا بمعين؛ لأن قدرة الغير لا تعتبر كما سيأتي^(٥)، لكن في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٦) عن "المجتبى": ((وإن لم يقدر على القيام أو النزول عن دأبيه أو الوضوء إلا بالإعانة وله خادم يملك منافعهُ يلزمه في قولهما، وفي قول "أبي حنيفة" نظراً، والأصح لزوم في الأجنبي الذي يطعمه كالماء الذي يُعرض للوضوء)) اهـ. ويأتي تمام الكلام فيه. [٥٨٦٢] (قوله: إذا كانت واقفةً) وكذا لو سائرة بالأولى، [٢/٧٢ق/ب] وإنما قيّد به لقوله: ((إلا أن تكون عيدان المحمل إلخ)) كما نصّ عليه "الشرنبلالي"^(٨)، "ط"^(٩).

[٥٨٦٣] (قوله: عيدان المحمل) أي: أرجله التي كأرجل السرير.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة ق ٢٢٢/أ.

(٢) "الحائية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٧١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الصلاة على الدابة ١/٤٥٣ق/ب.

(٤) لم نجد لها في "المحيط البرهاني".

(٥) المقولة [٥٨٧١] قوله: ((لأن قدرة الغير لا تعتبر)).

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الصلاة على الدابة ١/٤٥٣ق/أ.

(٧) المقولة [٥٨٧١] قوله: ((لأن قدرة الغير لا تعتبر)).

(٨) انظر "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٨/١ (هامش "الدرر والغرر")، و"مراقي الفلاح":

كتاب الصلاة - فصل في صلاة النفل جالساً والصلاة على الدابة ص ٣٩٨.

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٤/١ بتصرف.

بأن ركز تحته خشبة (وأما الصلاة على العجالة إن كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير أو لا) تسير (فهي صلاة على الدابة فتحوز في حالة العذر).....

[٥٨٦٤] (قوله: بأن ركز تحته خشبة) الأولى التعبير بالكاف، فإنه تنظير لا تصوير، "ط" (١).

وهذا لو بحيث يبقى قرار الحمل على الأرض لا على الدابة، فيصير بمنزلة الأرض، "زيلعي" (٢).
فتصح الفريضة فيه قائماً كما في "نور الإيضاح" (٣).

[٥٨٦٥] (قوله: على العجلة) هي ما يؤلف مثل الحقة، يحمل عليها الأثقال، "مغرب" (٤).

[٥٨٦٦] (قوله: أو لا تسير) كذا في "الزيلعي" (٥) و"الحانية" (٦)، ومثله في "البحر" (٧) عن "الظهيرية" (٨).

[٥٨٦٧] (قوله: فهي صلاة على الدابة) أمّا إذا كانت تسير فظاهراً، وأمّا إذا كانت لا تسير، وكانت على الأرض وطرفها على الدابة فمشكلاً؛ لأنها في حكم الحمل إذا ركز تحته خشبة، فنكون كالأرض، وقد يفرق بأنها إذا كان أحد طرفيها على الأرض والآخر على الدابة لم يصير

(قوله: فإنه تنظير لا تصوير) لعل الأولى جعله تصويراً؛ لأن العيدان لا تصل للأرض عادة ولو كانت لمَنَعَت السَّير.

(قوله: وقد يفرق بأنها إذا كان إلخ) ما ذكره من الفرق بين مسألة العجلة والحمل غير مستقيم، وذلك لأن الحمل إذا كان تحته خشبة مركوزة يكون قراره عليها وعلى قوائم الحمل لا عليها فقط،

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٤/١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧٧/١ بتصرف.

(٣) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة ص ١٩٢-.

(٤) "المغرب": مادة ((عجل)).

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧٧/١.

(٦) "الحانية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٧١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢.

(٨) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب السادس - الفصل الثالث في صلاة الخوف والصلاة على الدابة والصلاة في

السفينة والكسوف والاستسقاء ق ٤٠/أ.

المذكور في التيمم (لا في غيرها) ومن العذر المطر وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرِّقَاءِ ودابة لا تُركب إلا بعناء أو بمعين ولو محرماً.....

قارؤها على الأرض فقط، بل عليها وعلى الدابة بخلاف المحمل؛ لأنه إنما تصح الصلاة عليه إذا كان قارئه على الأرض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة، تأمل. وسيأتي^(١) ما لو كان كلها على الأرض^(٢).

[٥٨٦٨] (قوله: المذكور في التيمم) بأن يخاف على ماله أو نفسه، أو تخاف المرأة من فاسق، "ط"^(٣).

[٥٨٦٩] (قوله: لا في غيرها) أي: في غير حالة العذر، "ح"^(٤).

[٥٨٧٠] (قوله: وطين يغيب فيه الوجه) أي: أو يلطخه، أو يُثَلِّف ما يُسَطُّ عليه، أمّا مجرد

والعجلة إذا كانت لا تسير وهي على الأرض وطرفها على الدابة كان قارئها عليهما أيضاً مع زيادة تمكُّنها من الأرض عن تمكُّن المحمل، فالإشكال على حاله، وما ذكره "المحشّي" في "حاشية البحر" بقوله: ((ولعل المراد بالعجلة غير معناها المشهور، فإنَّ المشهور فيها ما في "المغرب" من أنها شيء مثل المحفة يُحمل عليها مثل الأتقال. ولا يخفى أنَّ هذه يكون قارئها على الأرض ولكنها تُربط بحبل ونحوه وتجرها به البقر أو الإبل، ولكن يُراد بها هنا ما يُسمّى في عرفنا تختاً، وهو محفة لها أعواد أربع من طرفيها مثل النعش تُحمل على جملين أو بغلين)) اهـ لا يتم مع قوله هنا: ((وكانت على الأرض وطرفها على الدابة))؛ إذ على ما أحاب به لا شيء منها على الأرض.

والظاهر في دفع الإشكال من أصله أن يقال: المراد أن يكون جميع قرائه على العيدان، وبدل لذلك قول "الزيلعي": ((بحيث يبقى قارئ المحمل على الأرض لا على ظهر الدابة)) اهـ. ونحوه في "الإمداد" حيث قال: ((ولو أوقفها وجعل تحت المحمل خشبة حتى بقي قارئه على الأرض كان بمنزلة الأرض، فتصح الفريضة فيه قائماً)) اهـ. ويراد بالعجلة ما لها أطراف من الخشب متصلة بها تُربط على الدابة.

(١) المقولة [٥٨٧٤] قوله: ((لو واقفة)).

(٢) من ((فقط)) إلى ((الأرض)) ساقط من "ط".

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٤/١.

(٤) هذه المسألة ساقطة من نسخة "ح" التي بين أيدينا.

لأنَّ قدرة الغير لا تُعتَبَرُ.....

ندوة فلا تبيحُ له ذلك، والذي لا دابةَ له يُصَلِّي قائماً في الطين بالإيماء كما في "التنجيس" و"المزید"، "إمداد"^(١).

مطلبٌ في القادر بقدرة غيره

[٥٨٧١] (قوله: لأنَّ قدرة الغير لا تُعتَبَرُ أي: عنده، وعندهما تُعتَبَرُ كما في "البحر"^(٢))، وفي "الخانية"^(٣) و"الكافي"^(٤): ((ولو كانت الدابةُ جموحاً لو نزلَ لا يمكنه الركوبُ إلاَّ بمعينٍ، أو كان شيخاً كبيراً لو نزلَ لا يمكنه أنْ يركبَ، ولا يجدُ مَنْ يعينه تجوزُ الصلاةُ على الدابةِ)) اهـ.

٤٧٠/١

وظاهر المسألة الأولى أنَّها على قوله، وظاهر الثانية أنَّها على قولهما، إلاَّ أنْ يرجع قوله: ((ولا يجدُ مَنْ يعينه)) إلى المسألين، فيكون كلُّ منهما على قولهما، تأمل. وقدَّمنا^(٥) قريباً عن "المحتسبي": ((أنَّ الأصحَّ عنده لزومُ النزولِ لو وَجَدَ أجنبياً يطيعه))، فهو حيثنَّذ بالاتفاق، وهو مقتضى ما قدَّمناه^(٦) أيضاً في باب التيمُّم [٢/٧٣] من أنَّ العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وَجَدَ مَنْ تلزمه طاعته كعبده وولده وأجيرِه لزمه الوضوءُ اتفاقاً، وكذا غيره ممن لو استعان به أعانته كزوجته في ظاهر المذهب، بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحوُّل عن الفراشِ النجس، فإنَّه لا يلزمه عنده، والفرق: أنَّه يُخافُ عليه زيادةُ المرض في إقامته وتحويله لا في الوضوء، إلى آخر ما ذكرناه هناك، فراجع مع ما سنذكره^(٧) في باب صلاة المريض، وعلى هذا فلا خلاف في لزومِ النزولِ عن الدابةِ

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في صلاة الغرض والواجب على الدابة ق ٢٢٢/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/٢.

(٣) "الخانية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٧١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "كافي النَّسفي": كتاب الصلاة - النوافل ١/٤٠ ب بتصرف.

(٥) المقلوة [٥٨٦١] قوله: ((بنفسه)).

(٦) المقلوة [٢٠٥٢] قوله: ((كما في "البحر")).

(٧) المقلوة [٦٢٩٢] قوله: ((أو إنسان)).

حتى لو كان مع أمه مثلاً في شقيٍّ محمّلٍ، وإذا نزل لم تقدّر تركبٌ وحدها جاز له أيضاً كما أفاده في "البحر"، فليحفظ.....

والصلاة على الأرض لمن وجدَ معيماً يطعمه، ولم يكن مريضاً يلحفه بنزوله زيادةً مرضٍ، وأمّا ما في "الخاتية"^(١) وغيرها: ((من أنه لو حمَل امرأته إلى القرية لها أن تصليَ على الدابة إذا كانت لا تقدّر على الركوب والتزول)) اهـ محمولٌ على ما إذا لم يُنزلها زوجها بقرينة ما في "المنية"^(٢): ((من أن المرأة إذا لم يكن معها محرّم تجوزُ صلاتها على الدابة إذا لم تقدّر على النزول)) اهـ.

وهذا أولى مما في "البحر"^(٣) من تفريع ما في "الخاتية" على قوله، وما في "المنية" على قولهما لكونه خلافَ الظاهر، ولمخالفتِهِ لِمَا قَدَّمَاهُ^(٤)، فاعثتم هذا التحرير.

[٥٨٧٢] (قوله: حتى لو كان البخ) تفريعٌ على العذر لا على مسألة القدرة بقدرة الغير إلا بتكليفٍ، تأمل.

ثم اعلم أن هذه المسألة وَقَعَتْ لصاحب "البحر" في سفر الحجّ مع أمه، وذكر^(٥): ((أنه لم يرَ حكمها، وأنه ينبغي الجواز))، ولم أرَ مَنْ تَعَقَّبَهُ، وكتبْتُ فيما علّقته عليه^(٦): ((أنه قد يقالُ بخلافه؛ لأنَّ الرجل هنا قادرٌ على النزول، والعجزُ من المرأة قائمٌ فيها لا فيه، إلا أن يقال: إنَّ المرأة إذا لم تقدّر على الركوب وحدها يلزمُ منه سقوطُ المحمّل أو عَقْرُ الدابة أو موتُ المرأة، فهو عذرٌ راجعٌ إليه كخوفِهِ على نفسه أو ماله)).

(قوله: إلا بتكليفٍ) لعلَّ وجهه أن نزوله لَمَّا كان متوقفاً على نزولها لعدم تأتيه إلا به صار كأنه لا يقدرُ عليه إلا بفعلِ الغير، فصَحَّ تفريعُه على مسألة القدرة بقدرة الغير.

(١) "الخاتية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٧١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧٣..

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢.

(٤) في هذه المقالة.

(٥) أي: صاحب "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢.

(٦) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٠/٢.

(تنبيه)

بقي شيء لم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ، وهو أَنَّ المسافر إذا عَجَزَ عن النزول عن الدَّابَّةِ لعذرٍ من الأعذار المأْرُوة^(١)، وكان على رجاءِ زوال العذر قبل خروج الوقت كالمسافر مع ركبٍ الحاجِّ الشريف هل له أَنْ يُصَلِّيَ العشاءَ مثلاً على الدَّابَّةِ أو المحمل في أوَّلِ الوقت إذا خافَ من النزول، أم يُؤَخَّرُ إلى وقت نزول [٢/٧٣ ب] الحجاج في نصفِ الليل لأجل الصلاة؟ والذي يظهرُ لي الأوَّلُ؛ لأنَّ المصلِّيَ إنَّما يُكَلِّفُ بالأركان والشروط عند إرادة الصلاة والشروع فيها، وليس لذلك وقتٌ خاصٌّ، ولذا جازَ له الصلاة بالتيَمُّمِ أوَّلَ الوقت وإن كان يرجو وجودَ الماء قبل خروجه، وعَلَّوه بأنَّه قد أدَّاهما بحسبِ قدرته الموجودة عند انعقادِ سببها، وهو ما اتَّصَلَ به الأداءُ اهـ.

ومسألُتنا كذلك، لكنْ رأيتُ في "القنية"^(٢) برمز صاحب "المحيط": ((راكبُ السفينة إذا لم يَجِدْ موضعاً للسجود للزحمة، ولو أَخَّرَ الصلاةَ ثقلَ الزحمةَ فيجِدْ موضعاً يُؤَخِّرُها وإن خَرَجَ الوقت على قياس قول "أبي حنيفة" في المحبوس إذا لم يَجِدْ ماءً ولا تراباً نظيفاً)) اهـ.

لكنْ تقدَّم^(٣) في التيمُّمِ أَنَّ الأصحَّ رجوعُ "الإمام" إلى قولهما بأنَّه لا يُؤَخِّرُها، بل يتشبَّه بالمصلِّين، ورأيتُ في تيمُّم "الحلبة"^(٤) عن "المتبغى": ((مسافرٌ لا يقدِرُ أَنْ يُصَلِّيَ على الأرض لنجاستها وقد ابتَلَّت الأرضُ بالمطر يُصَلِّي بالإيماء إذا خافَ فوتَ الوقت)) اهـ.

ثمَّ قال: ((وظاهرُهُ أَنَّهُ لا يجوزُ إذا لم يَخَفْ فوتَ الوقت، وفيه نظرٌ، بل الظاهرُ الجوازُ وإن لم يَخَفْ فوتَ الوقت كما هو ظاهرُ إطلاقهم، نعم الأولى أَنْ لا يُصَلِّيَ كذلك إلَّا إذا خافَ فوتَ الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيَمُّمِ)) اهـ. وهذا عينُ ما بحثُهُ أوَّلًا، فليتأمَّل.

(١) ص ٣٥٠ - "در".

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود ١٣/ب.

(٣) ١٤٥/١ - "در".

(٤) "الحلبة": كتاب الطهارة - فصل في التيمُّم ١/ق ١٥٤.

(وإن لم يكن طرفُ العَجَلَةِ على الدَّابَّةِ جازَ) لو واقفة؛ لتعليلهم بأنَّها كالسرير (هذا) كلُّه (في الفرض) والواجب بأنواعه وسنة الفجر.....

[٥٨٧٣] (قوله: وإن لم يكن إلخ) كان المناسبُ ذكره قبل بيان الأعدار.

[٥٨٧٤] (قوله: لو واقفة) كذا قيدهُ في "شرح المنية"^(١)، ولم أره لغيره، يعني: إذا كانت العجلة على الأرض، ولم يكن شيءٌ منها على الدَّابَّةِ، وإنما لها حبلٌ مثلاً تحرُّها الدَّابَّةُ به تصحُّ الصلاة عليها؛ لأنها حينئذٍ كالسرير الموضوع على الأرض، ومقتضى هذا التعليل أنها لو كانت سائرة في هذه الحالة لا تصحُّ الصلاة عليها بلا عذرٍ، وفيه تأمُّلٌ؛ لأنَّ جرَّها بالحبل وهي على الأرض لا تخرُجُ به عن كونها على الأرض، ويفيدهُ عبارةُ "التارخانية"^(٢) عن "المحيط"^(٣)، وهي: ((لو صُلِّيَ على العجلة إنَّ كان طرفُها على [٢/٧٤ق/أ] الدَّابَّةِ وهي تسيّر^(٤) تجوزُ في حالة العذر لا في غيرها، وإن لم يكن طرفُها على الدَّابَّةِ جازت، وهو بمنزلة الصلاة على السرير)) اهـ.

فقوله: ((وإن لم يكن إلخ)) يفيدُ ما قلنا؛ لأنَّه راجعٌ إلى أصل المسألة، وقد قيدها بقوله: ((وهي تسيّر))، ولو كان الجوازُ مقيداً بعدم السير لقيدهُ به، فتأمَّل.

[٥٨٧٥] (قوله: هذا كلُّه) أي: اشتراطُ عدم القدرة على النزول، ووضع خشبةٍ تحت المحمل، وعدم كون طرف العَجَلَةِ على الدَّابَّةِ، "ح"^(٥).

[٥٨٧٦] (قوله: والواجب بأنواعه) أي: ما كان واجباً لعينه عيناً كالوتر، أو كفايةً كالجنازة،

(قوله: وفيه تأمُّلٌ؛ لأنَّ جرَّها بالحبل إلخ) هي وإن لم تخرُجْ بالجرِّ بالحبل عن كونها على الأرض إلا أنَّ هذا التقيد لا بدَّ منه؛ إذ بدونه يفوت اتحادُ مكان الصلاة الذي هو شرطُ لصحَّتِها في غير النافلة، ولا يسقطُ إلا بعذرٍ، وحينئذٍ لا بدَّ من التقييد في عبارة "المحيط".

(١) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧٤.

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الرابع والعشرون في الصلاة في السفينة ٤٣/٢.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - الصلاة على الدابة ١/١٠٠ أ - ب.

(٤) في "التارخانية" و"المحيط البرهاني": ((وهي تسيّر أولاً تسيّر)).

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٥/ب.

بشرط إيقافها للقبلة إن أمكنه، وإلا فيقدر الإمكان لئلا يختلف بسيرها المكان (وأمّا في النقل فيجوزُ على المحمل والعجلة مطلقاً) فرادى،

أو لغيره ووجب بالقول كالنذر، أو بالفعل كنفل شرع فيه ثم أفسده، وكسجدة تليت آيتها على الأرض، فافهم.

٤٧١/١

[٥٨٧٧] (قوله: بشرط إلخ) أوضحناه فيما مر^(١).

[٥٨٧٨] (قوله: لئلا إلخ) علة لقوله: ((بشرط إيقافها))، "ح"^(٢).

والحاصل: أن كلاً من اتحاد المكان واستقبال القبلة شرط في صلاة غير النافلة عند الإمكان لا يسقط إلا بعذر، فلو أمكنه إيقافها مستقبلاً فعلاً، ولذا نقل في "شرح المنية"^(٣) عن الإمام "الحلواني": ((أنه لو انحرفت عن القبلة وهو في الصلاة لا تجوز صلاته))، قال: ((وينبغي أن يقيّد بأن يكون الانحراف مقدار ركن)) اهـ.

قلت: بقي لو أمكنه الإيقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه؛ لما ذكره "الشارح" من العلة، ولو بالعكس هل يلزمه الاستقبال؟ لم أره، ثم رأيت في "الحلبة"^(٤): ((أنه يلزمه))، وهو ظاهر قول "الشارح" هنا، وإلا فيقدر الإمكان، ثم رأيت في "الظهريّة" ما يدل على خلافه حيث قال: ((وإن كان في طين وردغة يخاف النزول يصلي إلى القبلة))، قال: ((وعندي هذا إذا كانت الدابة واقفة، أمّا إذا كانت سائرة يصلي حيث شاء)) اهـ. يعني: إذا كان لا يمكنه إيقافها لخوف فوت الرفقة مثلاً يصلي إلى أي جهة كانت، والظاهر أن الأول أولى؛ لأنّ الضرورة تنقذ بقدرها، تأمل.

[٥٨٧٩] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كانت واقفة أو سائرة، على القبلة أو لا، قادراً على النزول أو لا، طرف العجلة على الدابة أو لا، "ح"^(٥).

(١) المقولة [٣٧٩٢] قوله: ((وكذا كل من سقط عنه الأركان)).

(٢) هذه المسألة ساقطة من نسخة "ح" التي بين أيدينا.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧٤.

(٤) "الحلبة": فرائض الصلاة - استقبال القبلة ٢/ق ٦/ب - ١/٧.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٩٥/ب - ٩٦/أ.

لا بجماعةٍ إلا على دأبةٍ واحدةٍ.

(ولو جَمَعَ بين نِيَّةٍ فرضٍ ونفلٍ) ولو تحيَّةً (رُجِحَ الفرض) لقَوَّتِهِ، وأبطلَها "محمدٌ"
و"الأئمة الثلاثة" (ولو نذرَ ركعتينِ بغيرِ طُهرٍ لَزِمَا به عنده) أي: "أبي يوسف"،...

[٥٨٨٠] (قوله: لا بجماعةٍ إلخ) أي: في ظاهرِ الرواية، واستحسنَ "محمدٌ" الجوازَ لو دأبهم
بالقرب من دأبةِ الإمام، [٢/٧٤ق/ب] بحيث لا يكونُ بينهم وبينه فرجةٌ إلا بقدرِ الصفِّ قياساً
على الصلاة على الأرض، والصحيحُ الأول؛ لأنَّ اتِّحادَ المكان شرطٌ، حتَّى لو كانا على دأبةٍ
واحدةٍ في محملٍ واحدٍ أو في شِقِّي محملٍ جاز، "بدائع"^(١).

[٥٨٨١] (قوله: ولو جَمَعَ إلخ) تقدَّمتُ^(٢) هذه المسألة مع نظائرها قبيل باب صفة الصلاة.

[٥٨٨٢] (قوله: ولو تحيَّةً) فيه كلامٌ قدَّمناه^(٣) عند الكلام على تحيَّة المسجد.

[٥٨٨٣] (قوله: لَزِمَا به) أي: لَزِمَةُ^(٤) الركعتان بطهرٍ، وهذا ذِكرُهُ في "البحر"^(٥) بحثاً قياساً
على ما لو قال: بغيرِ وضوءٍ.

أقول: ولا حاجة للبحث، فإنَّ ما في المتن المذكورَ في متن "المجمع"، ووجهُهُ أنَّ الناذرَ لَمَّا
أوجِبَ عليه ركعتينِ أوجِبَهما بطهارةٍ؛ لأنَّ الصلاة لا تكونُ إلاَّ بها، وقوله بعده: ((بغيرِ طهرٍ))
رجوعٌ عمَّا التزمَهُ، فلا يصحُّ، "ابن مَلَكٍ".

[٥٨٨٤] (قوله: أي: "أبي يوسف") أشارَ إلى أنَّه كان ينبغي لـ "المصنِّف" التصريحُ به؛
لأنَّه لا مرجعَ للضميرِ في ((عنده))؛ لأنَّ المتعارَفَ في مثله رجوعُهُ لـ "أبي حنيفة"، إلاَّ إذا كان
له مرجعٌ خاصٌّ غيرُهُ.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٨/١ - ١٠٩ بتصرف.

(٢) ١٣٥/٣ "در" وما بعد.

(٣) المقولة [٥٧٢٤] قوله: ((ينوب عنها بلا نية)).

(٤) ((به أي: لزمه)) ساقط من "ب".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والتوافل ٦٢/٢.

كما لو نذرَ بغيرِ قراءةٍ، أو غريناً، أو ركعةً، وكذا نصفُ ركعةٍ عند "أبي يوسف"، وهو المختارُ (وأهدرُهُ "الثالث") أي: "محمدٌ".....

[٥٨٨٥] (قوله: كما لو نذرَ بغيرِ قراءةٍ إلخ) لأنَّ التزامَ الشيء التزمَ لما لا يصحُّ إلّا به، فصار كأنَّه نذرَ أنْ يصليَ بقراءةٍ ومستورِ العورةِ وركعتين؛ لأنَّ الصلاةَ غيرَ صحيحةٍ ما لم تكن شفعاً وبقراءةٍ وبثوبٍ، وكذا لو نذرَ ثلاثاً يلزمُهُ أربعُ ركعاتٍ كما في "المجمع"، وعللَهُ في "شرحه" بما قلنا، وأشار بالكاف إلى أنَّ هذه المسائلُ الثلاث لا خلافَ فيها لـ "محمدٍ"، والفرقُ له بينها وبين المسألةِ الأولى في شروح "المجمع"، وقوله: ((وكذا نصفُ ركعةٍ)) أي: يلزمُهُ ركعتان؛ لأنَّ ذكرَ ما لا يتجرأ ذكرُ لُكَلْه، فكانَ نذرَ ركعةٍ، وهو التزمَ لأخرى أيضاً كما علمت.

[٥٨٨٦] (قوله: وأهدرُهُ "الثالث") أي: أهدَرَ النذرَ بغيرِ طهرٍ فقال: لا يلزمُهُ شيءٌ؛ لأنَّه نذرَ معصيةٍ، ومقتضى ما في "الفتح" ^(١): ((أنَّ المعتمد الأول)).

(تنبيه)

نذرَ أنْ يُصليَ الظهرَ ثمانياً، أو أنْ يُركِّيَ النصابَ عُشراً - أي: بضمِّ العين - أو حجةَ الإسلام مرتين لا يلزمُهُ الزائد؛ لأنَّه التزمَ غيرَ المشروع، فهو نذرٌ بمعصيةٍ، "بحر" ^(٢). والفرقُ أنَّ الصلاةَ بلا قراءةٍ أو غريناً تكونُ عبادةً لمأمومٍ أو أميٍّ ولعادمٍ ثوبٍ، [٢/٧٥ق/أ] وكذا بلا طهارةٍ؛ لقول "أبي يوسف" بمشروعيتها لفعاقد الطهورين، أفاده في "البحر" ^(٣).

(قوله: لا خلافَ فيها لـ "محمدٍ") وفيما لو نذرَ نصفَ ركعةٍ خلافَ "أبي يوسف"، وحينئذٍ يكون قولُ "الشارح": ((عند "أبي يوسف")) راجعاً لما قبله فقط.

(قوله: والفرقُ له بينها إلخ) قال "ابن ملك": ((الفرقُ أنَّ الصلاةَ بدون طهارةٍ ليست عبادةً، فلم يَصِرْ نذراً للصلاة، أمّا الصلاةُ بغيرِ قراءةٍ فعبادةٌ)) اهـ.

(قوله: لقول "أبي يوسف" بمشروعيتها إلخ) "أبو يوسف" قال بتشبيهه ولم يقل بمشروعيتها.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٤٠٦/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٢/٢ بوضيح من ابن عابدين.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٢/٢.

(أو) نَذَرَ عِبَادَةً (في مكان كذا فأدّاه في أقلّ من شَرَفِهِ جازَ) لأنَّ المقصود القربةُ خلافاً لـ "زفر" و"الثلاثة" (ولو نَذَرْتَ عِبَادَةً) كصومٍ وصلاةٍ (في غَدٍ فحاضَتْ فيه يلزمُها قضاؤها) لأنَّه يَمْنَعُ الأداءَ لا الوجوبَ (ولو) نَذَرْتَهَا (يومَ حيضها لا) لأنَّه نَذَرٌ مَعْصِيَةٌ.

(الترأويحُ).....

أقولُ: والتعليلُ المارُّ بأنَّ التزامَ الشيءِ التزامٌ لما لا يصحُّ إلّا به يُغني عن إبداءِ الفرقِ مع شموله للنذرِ بركعةٍ أو نصفها، تأملُ.

[٥٨٨٧] (قوله: أو نَذَرَ إلخ) كما لو نَذَرَ صلاةً بمسجدٍ مكّة، فأدّاهَا في القدس مثلاً أو في غيره من المساجد جاز؛ لأنَّ المقصود من الصلاة القربةُ، وهي حاصلةٌ في أيِّ مكانٍ، وتقدّمُ^(١) قبيل باب الوتر أفضلُ الأماكن.

[٥٨٨٨] (قوله: لأنَّه) أي: الحيضُ المفهوم من فعله السابق.

[٥٨٨٩] (قوله: لأنَّه نَذَرٌ مَعْصِيَةٌ) لأنَّ يومَ الحيضِ منافٍ للصومِ العبادَةِ بخلافِ صومِ الغدِ، فإنَّه باعتبارِ ذاته قابلٌ للأداء، ولكنْ صرَفَ عنه مانعٌ سماويٌّ مَنَعَ الأداءَ فوجِبَ القضاءُ.

مبحثُ صلاةِ التراويحِ

[٥٨٩٠] (قوله: التراويحُ) جمعُ ترويجةٍ، سُمِّيَتْ الأربعُ بها للاستراحةَ بعدها، "خزائن"^(٢). وإنَّما أخَّرَها عن النوافل لكثرةِ شُعْبِها واختصاصِها عنها بأدائها بجماعةٍ وأحكامٍ أُخِرَ، ولذا أفرَدَ لها تأليفاً

(قوله: لأنَّ يومَ الحيضِ مُنافٍ إلخ) انظر الفرقَ بين هذا الفرع وبين ما لو نَذَرَ صومَ يومِ النحر حيث لَزِمَتْهُ النذرُ ويصومُ في غيره، وكلُّ منهما حرامٌ لمعنى جاورَهُ. اهـ "سندي" بالمعنى.

(١) ص ٢٠٤ - "در".

(٢) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١٣١/ب.

سنة مؤكدة؛ لمواظبة الخلفاء الراشدين (للرجال والنساء).....

خاصاً بأحكامها الإمام "حسام الدين"^(١)، وتبعه العلامة "قاسم"^(٢).

[٥٨٩١] (قوله: سنة مؤكدة) صححه في "الهداية"^(٣) وغيرها، وهو المروي عن "أبي حنيفة"، وذكر في "الاختيار"^(٤): ((أن أبا يوسف سأل أبا حنيفة عنها وما فعله "عمر" فقال: التراويح سنة مؤكدة، ولم يتخرجه^(٥) "عمر" من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه مبتدعاً، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله ﷺ))، ولا ينفيه قول "القُدوري"^(٦): ((إنها مستحبة)) كما فهمه في "الهداية"^(٧) عنه؛ لأنه إنما قال: ((يُستحب أن يجتمع الناس))، وهو يدل على أن الاجتماع مستحب، وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة، كذا في "العناية"^(٨)، وفي "شرح منية المصلّي"^(٩): ((وحكى غير واحد الإجماع على سنيتها))، وتماهه في "البحر"^(١٠).

[٥٨٩٢] (قوله: لمواظبة الخلفاء الراشدين) أي: أكثرهم؛ لأن المواظبة عليها وقعت في أثناء خلافة "عمر" رضي الله عنه، وواقعه على ذلك عامة الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا بلا تكبير، وكيف لا وقد ثبت عنه ﷺ: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، [٢/٧٥ ب] عضوا عليها بالنواجذ))

٤٧٢/١

(١) هو "كتاب التراويح" لأبي محمد عمر بن عبدالعزيز، حسام الدين برهان الأئمة، المعروف بالصدر الشهيد

(ت٥٣٦هـ). ("كشف الظنون" ١٤٠٣/٢، "الجواهر المضية" ٩٤٩/٢).

(٢) لم نجد للعلامة قاسم مؤلفاً خاصاً في التراويح في مصادر ترجمته التي بين أيدينا.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في قيام شهر رمضان ٧٠/١.

(٤) "الاختيار": كتاب الصلاة - فصل في التراويح ٦٨/١.

(٥) في "الاختيار": ((ولم يتخرجه)).

(٦) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب الصلاة - باب قيام شهر رمضان ١٢٢/١.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب النوافل - فصل في قيام شهر رمضان ٧٠/١.

(٨) "العناية": كتاب الصلاة - فصل في قيام رمضان ٤٠٧/١ (هامش "فتح القدير").

(٩) "الحلية": فصل في النوافل - مطلب: صلاة التراويح ٢/٢٠٠ ب.

(١٠) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧١/٢.

إجماعاً (ووقتها بعد صلاة العشاء).....

كما رواه "أبو داود"^(١)؟! "بخر"^(٢).

[٥٨٩٣] (قوله: إجماعاً) راجع إلى قول المتن: ((سنة للرجال والنساء))، وأشار إلى أنه لا اعتداد بقول الروافض: إنها سنة الرجال فقط على ما في "الدرر"^(٣) و"الكافي"^(٤)، أو أنها ليست بسنة أصلاً كما هو المشهور عنهم على ما في "حاشية نوح"؛ لأنهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم، لا يعولون على كتاب ولا سنة، وينكرون الأحاديث الصحيحة.

[٥٨٩٤] (قوله: بعد صلاة العشاء) قدّر لفظ ((صلاة)) إشارةً إلى أن المراد بالعشاء الصلاة لا وقتها، وإلى ما في "النهر"^(٥): ((من أن المراد ما بعد الخروج منها، حتى لو بنى التراويح عليها لا يصح، وهو الأصح، وكذا بناؤها على سنتها كما في "الخلاصة"^(٦)، قال: فكانهم ألحقوا السنة بالفرض)).

(١) هذه قطعة من حديث طويل صحيح أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) كتاب السنة - باب لزوم السنة، وأخرجه أحمد في "المسند" ١٢٦/٤ - ١٢٧، والترمذي (٢٦٧٦) كتاب العلم - باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢)(٤٣)(٤٤) المقدمة - باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، والدارمي ٤٨/١ المقدمة - باب اتباع السنة، والحاكم في "المستدرک" ٩٧-٩٦-٩٥/١ وقال: هذا حديث صحيح على شرطهما ليس له علة، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١١٤/١٠ كتاب آداب القاضي - باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، والبيهقي في "شرح السنة" ١٠٢، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ٢٢٢/٣، ٢٢٣ باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الزمان الذي يجب على الناس فيه الإقبال على خاصتهم وترك عامتهم، وأبو نعيم في "الحلية": ٢٢٠/٥ - ١١٤/١٠ - ١١٥، وابن حبان في "صحيحه" (٥) المقدمة - باب الاعتصام بالسنة. كلهم من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وزيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧١/٢ بتصرف يسير.

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١١٩/١.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب النوافل - فصل في التراويح ٤٠/١ ق/ب.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧١/أ.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ٢١/ب.

إلى الفجر (قبل الوتر وبعده) في الأصح.....

(تتمّة)

تقدّم^(١) في بحث النيّة الاختلاف في أنّ السنن لا بدّ فيها من التعيين، أو يكفي لها مطلق النيّة، والأصحّ الثاني، والأحوط الأوّل، وتقدّم تمام الكلام فيه، فراجع.

هذا، وهل يشترط أن يُحدّد في التراويح لكلّ شفيع نيّة، ففي "الخلاصة"^(٢): ((الصحيح نعم؛ لأنّه صلاة على حدة))، وفي "الحانية"^(٣): ((الأصحّ لا، فإنّ الكلّ بمنزلة صلاة واحدة))، كذا في "التارخانية"^(٤)، وظاهره أنّ الخلاف في أصل النيّة، ويظهر لي التصحيح الأوّل؛ لأنّه بالسّلام خرّج من الصلاة حقيقة، فلا بدّ في دخوله فيها من النيّة، ولا شكّ أنّه الأحوط خروجاً من الخلاف، نعم رجّح في "الحلبة"^(٥) الثاني إنّ نوى التراويح كلّها عند الشروع في الشفع الأوّل، كما لو خرّج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة، ولم تحضره النيّة لمّا انتهى إلى الإمام.

[٥٨٩٥] (قوله: إلى الفجر) هذا آخر وقتها، ولا خلاف فيه كما في "النهر"^(٦).

[٥٨٩٦] (قوله: في الأصحّ) أي: من أقوال ثلاثة:

الأوّل: أنّ وقتها الليل كلّهُ، قبل العشاء وبعده، وقبل الوتر وبعده؛ لأنّها قيام الليل، قال

في "البحر"^(٧): ((ولم أر من صحّحه)) اهـ. وظاهره أنّه يدخل وقتها من غروب الشمس.

الثاني: أنّه ما بين العشاء والوتر، وصحّحه في "الخلاصة"^(٨)، ورجّحه في "غاية البيان":

((بأنّه المأثور المتوارث)).

(١) ٦١/٣ "در" وما بعد.

(٢) لم نعر على المسألة في مخطوطة "الخلاصة" التي بين أيدينا.

(٣) "الحانية": كتاب الصوم - فصل في مقدار القراءة في التراويح ٢٣٧/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر في صلاة التراويح ٦٥٨/١.

(٥) "الحلبة": فصل في التوافل ٢/٢٠٣ ب.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والتوافل ق ٧١/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والتوافل ٧٣/٢.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ق ٢١/أ. وهو قول عامة مشايخ بخارى.

فلو فاتَهُ بعضُها، وقامَ الإمامُ إلى الوترِ أو ترَ معه، ثمَّ صَلَّى ما فاتَهُ (وُيُسْتَحَبُّ تأخيرُها إلى ثلثِ الليل) أو نصفِهِ،.....

الثالثُ: ما مشى عليه "المصنّف" تبعاً لـ "الكنز" ^(١)، وعزاه في "الكافي" ^(٢) إلى الجمهور، وصحّحه في "الهداية" ^(٣) و"الحانية" ^(٤) و"المحيط"، "بحر" ^(٥).

[٥٨٩٧] (قوله: فلو فاتَهُ بعضُها إلخ) [٢/٧٦ق/أ] تفريعٌ على الأصحّ، لكنّه مبنيٌّ على أنّ الأفضل في الوتر الجماعة لا المنزل، وفيه خلافٌ سيأتي ^(٦)، فقوله: ((أو ترَ معه)) أي: على وجه الأفضلية، وكذا على القول الأوّل من الثلاثة المارّة ^(٧)، وأمّا على القول الثاني منها فإنّه يأتي بما فاتَهُ، وعَلَّله في "الخلاصة" ^(٨): ((بأنّه لا يمكنه الإتيانُ به بعد الوتر)).

وبما قرّره ظهر أنّ ما في "البحر" ^(٩) من جعله التفريع على الثالث كالثاني صوابه كالأوّل ^(١٠) كما مشى عليه "الشارح" هنا، وتظهرُ ثمرةُ الخلاف أيضاً فيما لو صلاّها بعد الوتر، أو نسيَ بعضَها وتذكّرَ بعد الوتر فصلّى الباقي صحّ على الأوّل والثالث دون الثاني.

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٨/١.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب النوافل - فصل في التراويح ١/٤١ق/أ.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في قيام شهر رمضان ٧٠/١.

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في مقدار القراءة في التراويح ٢٣٥/١ نقلاً عن أبي عليّ النسفي (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٣/٢.

(٦) المقولة [٥٩٢٩] قوله: ((أي: يكره ذلك)).

(٧) في المقولة السابقة.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ق ٢١/ب.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٣/٢.

(١٠) قال ابن عابدين رحمه الله في حاشيته "منحة الخالق" عند قول "البحر" ((كالثاني)): ((صوابه كالأوّل كما رأيته في بعض النسخ مصلحاً)).

ولا تكره بعده في الأصح (ولا تُقضى إذا فاتت أصلاً) ولا وحده في الأصح (فإن قضاها كانت نفلاً مستحباً وليس بتراويح) كسنة مغرب وعشاء.....

[٥٨٩٨] (قوله: ولا تكره بعده في الأصح) وقيل: تكره؛ لأنها تبع للعشاء، فصارت كسنة العشاء، والجواب أنها وإن كانت تبعاً للعشاء لكنها صلاة الليل، والأفضل فيها آخره، فلا يكره تأخير ما هو من صلاة الليل، ولكن الأحسن أن لا يؤخر إليه خشية الفوات، "ح" (١) عن "الإمداد" (٢). وما في "البحر" (٣): ((من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير)) لا يدل على ثبوت كراهة التنزيه حتى يجاب عن قول "الشارح": ((لا يكره)) بأن المنفي كراهة التحريم؛ لأن كلمة لا بأس تدل على أن خلافه أولى، وليس كل ما هو خلاف الأولى مكروهاً تنزيهاً؛ لأن الكراهة لا بد لها من دليل خاص كما قررناه مراراً، بل في رسالة العلامة "قاسم" (٤) وغيرها: ((والصحيح أنه لا بأس به، وهو المستحب والأفضل؛ لأنها قيام الليل)) اهـ، فافهم.

[٥٨٩٩] (قوله: ولا وحده) بيان لقوله: ((أصلاً))، أي: لا بجماعة ولا وحده، "ط" (٥).

[٥٩٠٠] (قوله: في الأصح) وقيل: يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح أخرى، وقيل: ما لم يمض الشهر، "قاسم".

[٥٩٠١] (قوله: فإن قضاها) أي: منفرداً، "بحر" (٦).

[٥٩٠٢] (قوله: كسنة مغرب وعشاء) أي: حكم التراويح في أنها لا تقضى إذا فاتت إلخ كحكم بقية رواتب الليل؛ لأنها منها؛ لأن القضاء من خواص الفرض وسنة الفجر بشرطها.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٨٨/أ.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في التراويح ق ٢٢٥/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٣/٢ بتوضيح من ابن عابدين.

(٤) لم نهتد إلى معرفتها.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٦/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٣/٢ بتصرف.

(والجماعة فيها سنة على الكفاية^(١)) في الأصح، فلو تركها أهل مسجدٍ أئِمُّوا،
لا لو ترك بعضهم، وكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل، قاله "الحلي"^(٢).
(وهي عشرون ركعة) حكمته مساواة.....

[٥٩٠٣] (قوله: والجماعة فيها سنة على الكفاية إلخ) أفاد أن أصل التراويح سنة عين، فلو
تركها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة، فإنها سنة كفاية، فلو تركها الكل أسأوا، أما
لو تخلف عنها رجل [٢/٧٦ب] من أفراد الناس، وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة، وإن صلى
أحد في البيت بالجماعة لم ينالوا فضل جماعة المسجد، وهكذا في المكتوبات كما في "المنية"^(٣)،
وهل المراد أنها سنة كفاية لأهل كل مسجد من البلدة، أو مسجد واحد منها، أو من المحلة؟
ظاهر كلام "الشارح" الأول، واستظهر "ط"^(٤) الثاني، ويظهر لي الثالث لقول "المنية": ((حتى لو
ترك أهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأسأوا)) اهـ.

وظاهر كلامهم هنا أن المسنون كفاية إقامتها بالجماعة في المسجد، حتى لو أقاموها جماعة
في بيوتهم، ولم تقم في المسجد أئِم الكل، وما قدمناه^(٥) عن "المنية" فهو في حق البعض المتخلف
عنها، وقيل: إن الجماعة فيها سنة عين، فمن صلاها وحده أساء وإن صليت في المساجد، وبه كان
يفتي "ظاهر الدين"، وقيل: تستحب في البيت إلا لفقيه عظيم يقتدى به، فيكون في حضوره
ترغيب غيره، والصحيح قول الجمهور: إنها سنة كفاية، وتامه في "البحر"^(٦).

[٥٩٠٤] (قوله: وهي عشرون ركعة) هو قول الجمهور، وعليه عمل الناس شرقاً وغرباً،

(١) في "و": ((سنة كفاية)).

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الصلاة - فصل في النوافل ص ٤٠٢..

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٢..

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٦/١.

(٥) في هذه المقالة.

(٦) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٣/٢.

المكْمَلُ للمكْمَلِ (بعشر تسليماتٍ) فلو فَعَلَهَا بتسليمَةٍ فَإِنْ قَعَدَ لِكُلِّ شَفْعٍ صَحَّتْ
بكرَاهَةٍ، وَإِلَّا نَابَتْ عَنْ شَفْعٍ وَاحِدٍ، بِهِ يُفْتَى.....

وعن "مالك": ستُّ وثلاثون، وذكرَ في "الفتح"^(١): ((أَنَّ مقتضى الدليل كونُ المسنون منها ثمانيةً، والباقي مستحباً))، وتأمُّه في "البحر"^(٢)، وذكرَتْ جوابُهُ فيما علَّقَتْهُ عليه^(٣).

[٥٩٠٥] (قوله: المكْمَلُ) بكسر الميم وهو التراويحُ ((للمكْمَلِ)) بفتحها، وهي الفرائضُ مع الوتر، ولا مانع أنْ تُكْمَلَ الوترَ وإنْ صَلَّيْتُ قبله، وفي "النهر"^(٤): ((ولا يخفى أنْ الرواتب وإنْ كَمَلْتُ أيضاً إِلَّا أَنَّ هذا الشهرَ لمزيدِ كماله زَيْدٌ فيه هذا المكْمَلُ فتُكْمَلُ)) اهـ، "ط"^(٥).

[٥٩٠٦] (قوله: صَحَّتْ بكرَاهَةٍ) أي: صَحَّتْ عن الكلِّ، وتكرهُ إنْ تعمَّدَ، وهذا هو الصحيح كما في "الحلبة"^(٦) عن "النصاب" و"حزانة الفتاوى" خلافاً لما في "المنية"^(٧) من عدم الكراهة، فإنه لا يخفى ما فيه لمخالفتِهِ المتوارثَ مع تصريحهم بكراهة الزيادة على ثمانٍ في مطلقِ التطَوُّعِ ليلاً، فهنا أولى، "بحر"^(٨).

[٥٩٠٧] (قوله: بِهِ يُفْتَى) لم أرَ مَنْ صَرَّحَ بهذا اللفظِ هنا، وإنما صَرَّحَ بِهِ في "النهر"^(٩) عن "الزاهدِي" فيما لو صَلَّى أربعاً بتسليمَةٍ وقعدةٍ واحدةٍ، وأمَّا إذا صَلَّى العشرين جملةً كذلك فقد قاسَهُ

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في قيام رمضان ٤٠٧/١ - ٤٠٨.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٢/٢.

(٣) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٢/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١/٧١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٦/١.

(٦) "الحلبة": فصل في النوافل ٢/٢٠٥ ب.

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٥.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٢/٢ بتصرف.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ١/٧١.

[٢/٧٧/٧٧] عليه في "البحر"^(١)، نعم صرَّحَ في "الخائنة"^(٢) وغيرها: ((بأنَّه الصحيح)) مع أنا قدَّمنا^(٣) عن "البدائع" و"الخلاصة" و"التارخائية": ((أنَّه لو صَلَّى التطوُّعَ ثلاثاً أو ستّاً أو ثمانية بقعدةٍ واحدةٍ فالأصحُّ أنَّه يفسدُ استحساناً وقياساً))، وقدَّمنا وجهه، فقد اختلفَ التصحيحُ في الزائد على الأربعة بتسليمه وقعدةٍ واحدةٍ: هل يصحُّ عن شفعٍ واحدٍ، أو يفسدُ؟ فليتنبَّه.

(فروع)

شكَّوا هل صلُّوا تسعَ تسليماتٍ أو عشرًا يصلُّون تسليمَةً أخرى فُرِادى في الأصحِّ للاحتياط في إكمالِ التراويح والاحترازِ عن التنفُّلِ بالجماعة، وكذا لو تذكَّروا تسليمَةً بعد الوتر عند "ابن الفضل"، وقال "الصدر الشهيد": ((يجوزُ أنْ يقال: تُصلِّي بجماعةٍ))، وهو الأظهر؛ لأنَّه بناءً على القولِ المختارِ في وقتها، ولو سلَّم الإمامُ على رأس ركعةٍ ساهياً في الشفعِ الأوَّلِ، ثمَّ صَلَّى ما بَقِيَ قيل: يقضي الشفعِ الأوَّلَ فقط لصحَّةِ شروعه فيما بعده، وقيل: يقضي الكلَّ؛ لأنَّ سلامه الأوَّلَ لم يُخرِجْهُ من حرمةِ الصلاة لكونه سهوًا، وكذا كلُّ سلامٍ بعده يكونُ سهوًا منبئًا على السهوِ الأوَّلِ، فقد تركَ القعدةَ على الركعتين في الأشفاعِ كُلِّها ففسدُ بأسرها، إلَّا إذا تعمَّدَ السلامَ، أو فعَّلَ بعده ما يُنافي الصلاةَ، أو عَلِمَ أنَّه سهواً، وتأمَّله في "شرح المنية"^(٤).

ويظهرُ لي أرجحيةُ القولِ الأوَّلِ؛ لأنَّ سلامه وإنَّ لم يُخرِجْهُ لكنَّ تكبيره على قصدِ الانتقالِ إلى الشفعِ الآخرِ يُخرِجْهُ عن الأوَّلِ، ثمَّ رأيتُه في "الحلبة"^(٥) قال: ((إنَّه الأشبه)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٣/٢.

(٢) "الخائنة": كتاب الصوم - فصل في السهو ٢٤٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) الموقلة [٥٨١٩] قوله: ((فأكثر)).

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٩.

(٥) "الحلبة": فصل في النوافل ٢/٢٠٩ ب بتصرف.

(يجلس) ندباً (بين كل أربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر) وَيُغَيِّرُونَ.....

[٥٩٠٨] (قوله: يجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس، بل المراد الانتظار؛ لأنه يُغَيِّرُ بين الجلوس ذاكراً أو ساكناً، وبين صلاته نافلاً منفرداً كما يذكره، أفاده في "شرح المنية"^(١) و"البحر"^(٢).
[٥٩٠٩] (قوله: ندباً) وما يفيدُه كلام "الكنز"^(٣): ((من أنه سنة)) تعقبه "الزيلعي"^(٤): ((بأنه مستحب لا سنة))، وبه صرح في "الهداية"^(٥).

[٥٩١٠] (قوله: بين كل أربعة) الأوضح قول "الكنز"^(٦): ((بعد كل أربعة))، أو قول "المنية"^(٧) و"الدرر"^(٨): ((بين كل ترويختين))؛ لإيهامه أنَّ الجلسة بعد الشفع الأول من كل أربعة، والجواب أنَّ المراد: بين كل أربعة وأربعة، فحذف أحد المتعديين [٢/٧٧ق/ب] كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُقْرِئُ بَيْتَ أَحَدٍ مِنْهُمْ سُلُوءًا﴾ [البقرة- ٢٨٥]، أي: بين أحدٍ وأحدٍ، ولا فساد في ذلك، فافهم.

[٥٩١١] (قوله: وكذا بين الخامسة والوتر) صرح به في "الهداية"^(٩)، واستدرك عليه في "النهر"^(١٠) بما في "الخلاصة"^(١١): ((من أنَّ أكثرهم على عدم الاستحباب، وهو الصحيح)) اهـ.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٤.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٥/٢.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٨/١.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧٩/١.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في قيام شهر رمضان ٧٠/١.

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٥٨/١.

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٤.

(٨) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٢٠/١.

(٩) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في قيام شهر رمضان ٧٠/١.

(١٠) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧١/ب.

(١١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ق ٢١/أ.

بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاةٍ فرادى، نعم تكررُ صلاةً ركعتين بعد كلِّ ركعتين.

أقول: هذا سبقُ نظر، فإنَّ عبارة "الخلاصة" هكذا: ((والاستراحةُ على خمسِ تسليماتٍ اختلفَ المشايخُ فيه، وأكثرُهم على أنَّه لا يُستحبُّ، وهو الصحيح)) اهـ. فإنَّ مراده بخمسِ تسليماتٍ خمسةُ أشغاع - أي: على الركعة العاشرة كما فسَّرَ به في "شرح المنية" ^(١) - لا خمسِ ترويجاتٍ كلُّ ترويجةٍ أربعُ ركعاتٍ، فقد اشْتَبَهَ على صاحب "النهر" ^(٢) التسليمةُ بالترويجة، فافهم.

[٥٩١٢] (قوله: بين تسبيح) قال "القَهْستاني" ^(٣): ((فيقالُ ثلاثَ مرَّاتٍ: سبحانُ ذي الملكِ والملكوتِ، سبحانُ ذي العزَّةِ والعظمةِ والقدرةِ والكبرياءِ والجبروتِ، سبحانُ الملكِ الحيِّ الذي لا يموتُ، سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ، لا إلهَ إلاَّ الله، نستغفرُ الله، نسألكَ الجنةَ ونعوذُ بك من النارِ كما في "منهج العباد" ^(٤))). اهـ.

[٥٩١٣] (قوله: وصلاةٍ فرادى) أي: صلاةً أربعَ ركعاتٍ، فيزادُ ستُّ عشرةَ ركعةً، قال العلامةُ "قاسمٌ": ((إنَّ زائدها منفردينَ لا بأسَ به، وهو مستحبٌّ، وإنَّ صلَّوها بجماعةٍ - كما هو مذهبُ مالِكٍ - كرهه إلخ))، وفي "النهر" ^(٥): ((وأمَّا الصلاةُ فقليلٌ: مكروهةٌ، وقيل: سنَّةٌ، وهو ظاهرُ ما في "السَّراج" ^(٦)))، وأهلُ مكَّةَ يطوفون، وأهلُ المدينةِ يصلُّونَ أربعاً)) اهـ.

[٥٩١٤] (قوله: نعم تكررُ إلخ) لأنَّ الاستراحةَ مشروعةٌ بين كلِّ ترويجتين، لا بين

كلِّ شفعين.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٤ - بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧١/ب.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في الوتر ١٣٣/١.

(٤) كذا في النسخ جميعها، والذي في "القَهْستاني" و"إيضاح المكنون": ((مناهج العباد)) وهو لإبراهيم بن شهریار فخر الدين المشهور بالعراقي الهمداني (ت ٦٨٠هـ، وقيل: ٦٨٨) ("إيضاح المكنون" ٥٦٤/٢، "هدية العارفين" ١٢/١، "معجم المؤلفين" ٢٣١/١).

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧١/ب.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب قيام شهر رمضان ١/ق ٣٣٥/ب.

(والختم) مرّة سنّة، ومرّتين فضيلة، وثلاثاً أفضل (ولا يُتركُ) الختم (لكسَلِ القوم) لكن في "الاختيار"^(١).....

[٥٩١٥] (قوله: والختم مرّة سنّة) أي: قراءة الختم في صلاة التراويح سنّة، وصحّحه في "الخاتية"^(٢) وغيرها، وعزاه في "الهداية"^(٣) إلى أكثر المشايخ، وفي "الكافي"^(٤) إلى الجمهور، وفي "البرهان": ((وهو المروي عن أبي حنيفة، والمنقول في الآثار))، قال "الزيلعي"^(٥): ((ومنهم من استحبّ الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء أن ينالوا ليلة القدر؛ لأنّ الأخبار تظاهرت عليها، وقال "الحسن" عن أبي حنيفة: "يقرأ في كلّ ركعة عشر آيات ونحوها، وهو الصحيح؛ لأنّ السنّة الختم [٢/٧٨ق/٧٨] فيها مرّة، وهو يحصل بذلك مع التخفيف؛ لأنّ عدد ركعات التراويح في الشهر ستُمائة ركعة، وعدد آي القرآن ستة آلاف آية وشيء)) اهـ.

وما في "الخلاصة"^(٦): ((من أنه يقرأ في كلّ ركعة عشر آيات حتّى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين)) - ونحوه في "الفيض" - فيه نظير؛ لأنّ توزيعه عشراً فعشراً يقتضي الختم في الثلاثين، إلّا أن يكون مع ضمّ الوتر، لكن في "الخاتية"^(٧) وغيرها ما يفيد تخصيص التراويح، وتأمّله في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٨)، وفي "شرح المنية"^(٩): ((ثمّ إذا ختم قبل آخر الشهر قيل: لا يكره له ترك التراويح فيما بقي؛ لأنّها شرّعت لأجل ختم القرآن مرّة، قاله "أبو عليّ النسفي"، وقيل: يصليها ويقرأ فيها ما شاء، ذكره في "الذخيرة")) اهـ.

(١) "الاختيار": كتاب الصلاة - فصل التراويح ٧٠/١ بتصرف.

(٢) "الخاتية": كتاب الصوم - فصل في مقدار القراءة في التراويح ٢٣٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب النوافل - فصل في قيام شهر رمضان ٧٠/١.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب النوافل - فصل في التراويح ١/١ ق/٤١.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٧٩/١ بتصرف يسير.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ق ٢١/ب معزياً إلى خلف بن أيوب رحمه الله.

(٧) "الخاتية": كتاب الصوم - فصل في مقدار القراءة في التراويح ٢٣٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/١ ق/٤٣١ ب.

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٤٠٧.

((الأفضلُ في زماننا قدرُ ما لا يُثْقَلُ عليهم))، وأقرَّه "المصنّف" وغيره، وفي "المحتبى" عن "الإمام": ((لو قرأ ثلاثاً قصاراً أو آيةً طويلةً في الفرض فقد أحسنَ ولم يُسيءَ، فما ظنُّكَ بالتراويح؟))، وفي "فضائل رمضان" لـ "الزاهدي"^(١): ((أفتى "أبو الفضل الكرماني" و"الوبري" أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة.....

[٥٩١٦] (قوله: الأفضلُ في زماننا إلخ) لأنَّ تكثيرَ الجَمْعِ أفضلُ من تطويلِ القراءة، "حلبة"^(٢) عن "المحيط". وفيه إشعارٌ بأنَّ هذا مبنيٌّ على اختلافِ الزمان، فقد تتغيَّرُ الأحكامُ لاختلافِ الزمان في كثيرٍ من المسائل على حسبِ المصالح، ولهذا قال في "البحر"^(٣): ((فالحاصلُ أنَّ المصحَّحَ في المذهب أنَّ الختمَ سنَّةٌ، لكن لا يلزمُ منه عدمُ تركه إذا لَزِمَ منه تنفيرُ القومِ وتعطيلُ كثيرٍ من المساجد خصوصاً في زماننا، فالظاهرُ اختيارُ الأُخفِّ على القومِ)).

[٥٩١٧] (قوله: وفي "المحتبى" إلخ) عبارتهُ على ما في "البحر"^(٤): ((والتأخرون كانوا يُفتون في زماننا بثلاثِ آياتٍ قصارٍ أو آيةٍ طويلةٍ حتَّى لا يَمَلَّ القوم ولا يلزمُ تعطيلُها، فإنَّ "الحسن" رَوَى عن "الإمام": أنه إن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاثَ آياتٍ فقد أحسنَ ولم يُسيءَ، هذا في المكتوبة، فما ظنُّكَ في غيرها؟)) اهـ.

(قول "الشارح": فقد أحسنَ) هذا وما بعده محمولٌ على ما إذا تركَ القدرَ المسنون لكسبِ القوم، وإلَّا كيف يقال: إنَّ مَنْ تركَ مقدارَ السنَّةِ أحسنَ؟! وهو مقدارُ عشرِ آياتٍ، ولك أن تقول: هذه روايةٌ أخرى، وعليها يكونُ أحسنَ بقراءة الآيةِ الطويلةِ أو الثلاث، والمشهورُ أنه لا يكونُ قد أحسنَ إلَّا بالعشر، إلَّا أنه عند كسبِ القوم له أن يعمل برواية "الحسن"، بل هو الأفضل.

(١) "فضائل شهر رمضان" لأبي الرجاء مختار بن محمود نجم الدين الزاهدي القُزْمِينِي الخوارزمي (ت ٦٥٨ هـ). ("كشف الظنون" ١/٢: ١٤٤٦، "الفوائد البهية" ص ٢١٣، "هدية العارفين" ٢/٢: ٤٢٣).

(٢) "الحلبة": فصل في النوافل ٢/٢٠٦.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢/٧٤.

❖ قوله: ((لكن لا يلزم منه إلخ)) الضمير في ((منه)) الأول، راجع إلى المصحح، وفي ((تركه)) إلى الختم، وفي ((منه)) الثاني إلى عدم تركه اهـ منه.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢/٧٤.

وَأَيَّةٌ^(١) أَوْ آتَيْنِ لَا يَكْرَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ فَهُوَ جَاهِلٌ)).

(وَيَأْتِي الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ بِالنَّشَاءِ فِي كُلِّ شَفْعٍ.....)

[٥٩١٨] (قوله: «وَأَيَّةٌ أَوْ آتَيْنِ») أي: بقدر ثلاث آياتٍ قصارٍ بدليل عبارة "المجتبى": ((وإلا فلو دون ذلك كره تحريماً))؛ لما في "المنية" و"شرحها"^(٢) في بحث صفة الصلاة: ((لو قرأ مع الفاتحة آيةً قصيرةً أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حدِّ كراهة التحريم، وإن قرأ ثلاثاً قصاراً، أو كانت الآية أو الآيتان تعدل ثلاث آياتٍ قصاراً خرج عن حدِّ الكراهة المذكورة، ولكن لم يدخل في حدِّ الاستحباب، وينبغي أن يكون فيه كراهة تنزيه [٢/٧٨ق/ب] إلخ))، أي: لأنَّ السنة قراءة المفصل، فقوله هنا: ((لا يكره)) أي: لا تحريماً ولا تنزيهاً وإن كره في الفرائض تنزيهاً، فافهم.

هذا، وفي "التجنيس": ((واختار بعضهم سورة الإخلاص في كلِّ ركعة، وبعضهم سورة الفيل))، أي: البداءة منها ثم يعيدها، وهذا أحسن؛ لئلا يشغل قلبه بعدد الركعات، قال في "الحلبة"^(٣): ((وعلى هذا استقرَّ عملُ أئمة أكثر المساجد في ديارنا، إلا أنهم يدؤون بقراءة سورة التكاثر في الأولى والإخلاص في الثانية، وهكذا إلى أن تكون قراءتهم في التاسعة عشرة بسورة تَبَّتْ، وفي العشرين بالإخلاص)) اهـ.

زاد في "البحر"^(٤): ((وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة؛ لأنَّه خاصٌّ بالفرائض كما هو ظاهر "الخلاصة"^(٥) وغيرها)) اهـ.

(قوله: أي: البداءة منها إلى آخره) أي: إلى آخر القرآن في عشر ركعات، ثم يعيد من سورة الفيل إلى الآخر في العشر الثاني.

(١) في "و": ((أو آية))، وهو خطأ.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٠٩ - بتصرف.

(٣) "الحلبة": فصل في النوافل ٢/٢٠٦.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢/٧٤.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ٢٨/ب.

ويزيدُ الإمامُ (على التشهُّدِ إلّا أنْ يَمَلَّ القومُ فيأتي بالصلوات) ويكتفي باللهمَّ صلِّ على محمّدٍ؛ لأنّه الفرضُ عند "الشافعي" (وتركُ الدَّعَواتِ) ويجتنِبُ المنكراتِ هَذَرَمَةَ القراءةِ، وتركُ تَعَوُّذٍ، وتسميةٍ، وطمأنينةٍ، وتسبيحٍ، واستراحةٍ.

قلت: لكنَّ الأحوط قراءةُ النَّصْرِ وتَبَّتْ في الشَّفعِ الأوَّلِ من التَّرويجةِ الأخيرةِ، والمعوذتين في الشَّفعِ الثاني منها، وبعضُ أئمّةِ زماننا يقرأ بالعصر والإخلاص في الشَّفعِ الأوَّلِ من كلِّ ترويجةٍ، وبالكوثر والإخلاص في الشَّفعِ الثاني.

[٥٩١٢] (قوله: وَيَزِيدُ الإمامُ إلخ) أي: بأنْ يَأْتِيَ بالدَّعَواتِ، "بحر" (١).

[٥٩٢٠] (قوله: وَيَكْتَفِي باللهمَّ صَلِّ على محمّدٍ) زادَ في "شرح المنية الصغير" (٢): ((وعلى آلِ محمّدٍ))، وكأنَّ "الشارح" اقْتَصَرَ على الأوَّلِ أَخْذاً من التعليل؛ لأنَّ الصَّلَاةَ على الآلِ لا تُفَرِّضُ عند "الشافعي" رحمه الله تعالى، بل تُسَنُّ عنده في التشهُّدِ الأخيرِ، وقيل: تجب عنده.

[٥٩٢١] (قوله: هَذَرَمَةَ) يفتحُ الهاءُ وسكونُ الذالِ المعجمةُ وفتحُ الرَّاءِ: سرعةُ الكلامِ والقراءةِ، "قاموس" (٣). وهو منصوبٌ على البدليّةِ من ((المنكراتِ))، ويجوزُ القطعُ، "ح" (٤).

[٥٩٢٢] (قوله: واستراحةٍ) هي القعدةُ بعد كلِّ أربعٍ، وقد مرَّ (٥) أنَّها مندوبةٌ، وبه يُعَلَمُ أنَّ المراد بالمنكراتِ مجموعُ ما ذُكِرَ، إلّا أنْ يراد بها ما يُخَالِفُ المشروع.

(قولُ "المصنّف": وتركُ الدَّعَواتِ) يُنْظَرُ الفرقُ بين الدَّعَواتِ والنَّاءِ، فإنَّ كلاًّ منهما سَنَةٌ، وكذا التَّعوُّذُ والتَّسميةُ والتَّسبيحُ، "رحمتي". ويظهِرُ أنَّ الدَّعَواتِ مُسْتَحَبَّةٌ بخلافِ النَّاءِ وما بعده فإنّه سَنَةٌ، وهي لا تُتْرَكُ لكسَلِ القومِ بخلافِ المُسْتَحَبِّ فإنّه يُتْرَكُ له.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٤/٢.

(٢) "شرح المنية الصغير": فصل في النوافل ص ٢٠٧.

(٣) "القاموس": مادة ((هذرم)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٩٦/١.

(٥) المقولة [٥٩٠٩] قوله: ((ندباً)).

(وتكره قاعدةً) لزيادة تأكيدها حتى قيل: لا تصح (مع القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام إلى ركوع الإمام للتشبه بالمنافقين (ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعةً).....

[٥٩٢٣] (قوله: وتكره قاعدةً) أي: تنزيهاً؛ لما في "الحلبة"^(١) وغيرها: ((من أنهم اتفقوا على

أنه لا يستحب ذلك بلا عذر؛ لأنه خلاف الموارث عن السلف)).

[٥٩٢٤] (قوله: حتى قيل إلخ) أي: قياساً على رواية "الحسن" عن "الإمام" في سنة الفجر؛

لأن كلا منهما سنة مؤكدة، والصحيح [٢/٧٩ق/أ] الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بلا خلاف، بخلاف التراويح كما في "الحائية"^(٢)، وقدّمنا^(٣) عبارتها في بحث سنة الفجر.

[٥٩٢٥] (قوله: كما يكره إلخ) ظاهره أنها تحريمية للعلّة المذكورة، وفي "البحر"^(٤) عن

"الحائية"^(٥): ((يكره للمقتدي أن يقعد في التراويح، فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم؛ لأن فيه

إظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتْلًا﴾

[النساء: ١٤٢]، "ط"^(٦). قال في "الحلبة"^(٧): ((وفيه إشعار بأنه إذا لم يكن لكسل بل كبير

ونحوه لا يكره، وهو كذلك)). اهـ.

(تنبيه)

قال في "التارخائية"^(٨): ((وكذا إذا غلبه النوم يكره له أن يصلي، بل ينصرف حتى

يستيقظ)).

(١) "الحلبة": فصل في النوافل ٢/٢٠٥ أ.

(٢) "الحائية": كتاب الصوم - فصل في أداء التراويح قاعدةً ٢٤٣/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [٥٧٠١] قوله: ((على الأصح)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٥/٢.

(٥) "الحائية": كتاب الصوم - فصل في أداء التراويح قاعدةً ٢٤٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٧/١.

(٧) "الحلبة": فصل في النوافل ٢/٢٠٥ أ.

(٨) "التارخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر في صلاة التراويح ٦٧٠/١.

لأنَّهَا تَبَعٌ، فَمَصْلِيُّهِ وَحْدَهُ يُصَلِّيْهَا مَعَهُ (ولو لم يُصَلِّها) أي: التراويحَ (بالإمام) أو صلاتها مع غيره له أن (يُصَلِّيَ الوترَ) معه،.....

[٥٩٢٦] (قوله: لأنَّهَا تَبَعٌ) أي: لأنَّ جماعتها تبعُ لجماعة الفرض، فإنَّها لم تُقَمْ إلَّا بجماعة الفرض، فلو أُقيمتْ بجماعةٍ وحدها كانت مُخالفةً للوارد فيها، فلم تكن مشروعةً، أمَّا لو صَلَّيْتُ بجماعةٍ الفرض، وكان رجلٌ قد صَلَّى الفرضَ وحده فله أن يُصَلِّيها مع ذلك الإمام؛ لأنَّ جماعتهم مشروعةٌ، فله الدخولُ فيها معهم لعدم المحذور، هذا ما ظهرَ لي في وجهه، وبه ظهرَ أنَّ التعليل المذكور لا يشملُ المصلِّي وحده، فظهرَ صحَّةُ التفریع بقوله: ((فمصلِّيهِ وحدهُ إلخ))، فافهم.

[٥٩٢٧] (قوله: ولو لم يُصَلِّها إلخ) ذَكَرَ هذا الفرعَ والذي قبله في "البحر" ^(١) عن "القنية" ^(٢)، وكذا في متن "الدرر" ^(٣)، لكنَّ في "التاترخانية" ^(٤) عن "التمَّة" ^(٥): ((أنَّه سئل "عليُّ بنُ أحمد" ^(٥) عَمَّن صَلَّى الفرضَ والتراويحَ وحدهُ، أو التراويحَ ^(٦) فقط هل يُصَلِّي الوترَ مع الإمام؟ فقال: لا)) اهـ. ثمَّ رأيتُ "القَهْستاني" ^(٧) ذَكَرَ تصحيحَ ما ذَكَرَهُ "المصنّف"، ثمَّ قال: ((لكنَّه إذا لم يُصَلِّ الفرضَ معه لا يتبعُهُ في الوتر)) اهـ.

فقوله: ((ولو لم يُصَلِّها)) أي: وقد صَلَّى الفرضَ معه، لكنَّ ينبغي أن يكون قولُ "القَهْستاني": ((معه)) احترازاً عن صلاتها منفرداً، أمَّا لو صلاتها جماعةً مع غيره، ثمَّ صَلَّى الوترَ معه لا كراهة، تأمل.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٥/٢.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب التراويح والوتر ق ٢٠/أ.

(٣) انظر "الدرر والغرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١٢٠/١.

(٤) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر ٦٧٧/١.

(٥) في المذهب عدة أعلام بهذا الاسم لم نهتد إلى تعيين المراد منه.

(٦) ((أو الفرض فقط)) كما في "التاترخانية".

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في الوتر ١٣٤/١ نقلاً عن "المنية".

بَقِيَ لو تَرَكَهَا الكلُّ هل يصلُّون الوترَ بجماعةٍ، فليراجع.
(ولا يصلِّي الوترُ و) لا (التطوُّعُ بجماعةٍ خارجَ رمضان) أي: يكره ذلك.....

[٥٩٢٨] (قوله: بَقِيَ إلخ) الذي يظهر أنَّ جماعة الوتر تبع جماعة التراويح وإن كان الوتر نفسه أصلاً في ذاته؛ لأنَّ سنة الجماعة في الوتر إنما عرِّفت بالآثر تابعةً للتراويح، على أنَّهم اختلفوا في أفضلية صلاتها بالجماعة بعد [٢/٢٩٩ق/ب] التراويح كما يأتي^(١).

مطلب في كراهة الاقتداء في النفل على سبيل التداعي، وفي صلاة الرغائب

[٥٩٢٩] (قوله: أي: يكره ذلك) أشار إلى ما قالوا من أنَّ المراد من قول "القدوري" في مختصره^(٢): ((لا يجوز)) الكراهة لا عدم أصل الجواز، لكن في "الخلاصة"^(٣) عن "القدوري"^(٤): ((أنه لا يكره))، وأيده في "الحلبة"^(٥) بما أخرجه "الطحاوي"^(٦) عن "المسور"^(٧) بن مخزومة قال: ((دَفْنَا أبا بكرٍ رضي الله تعالى عنه ليلاً فقال "عمر" ﷺ: إني لم أؤزِرْ، فقام وصَفَّنا وراءه، فصلَّى

(قوله: الذي يظهر أنَّ جماعة الوتر تبع جماعة التراويح) الذي يظهر أنَّ جماعته تبع جماعة الفرض لا التراويح، فإنَّ المفهوم من قول "المصنّف": ((ولا يصلِّي الوتر إلخ)) أنه يصلِّي جماعةً في رمضان، فيُعملُ بعمومه حتى يوجد ما يقتضي تخصيصه بما إذا صلَّى التراويح جماعةً، نعم التقييد بما إذا صلَّى الفرض جماعةً نقله "القهستاني".

(١) في المقولة الآتية.

(٢) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الصلاة - باب قيام شهر رمضان ١٢٢/١. وفيه: ((لا يصلِّي الوتر بجماعة)).

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ق ٣٨/ب.

(٤) في "تجريد" كما في "الخلاصة".

(٥) "الحلبة": الوتر ٢/٢٩٩ق/ب.

(٦) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٩٣/١ كتاب الصلاة - باب الوتر. ولفظ الحديث فيه ((وصفَّنا))، وقد وقع في النسخ جميعها ((وصفَّنا)).

(٧) في النسخ جميعها ((المنصور)) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه، كما في مصادر ترجمته. انظر "تهذيب

لو على سبيل التداعي، بأن يقتدي أربعةً بواحدٍ كما في "الدرر"^(١)، ولا خلاف في صحة الاقتداء؛ إذ لا مانع، "نهر"^(٢). وفي "الأشباه"^(٣) عن "البرزانية": ((يكره الاقتداء

بنا ثلاث ركعات لم يُسلم إلا في آخرهن))، ثم قال: ((ويمكن أن يقال: الظاهر أن الجماعة فيه غير مستحبة، ثم إن كان ذلك أحياناً كما فعل "عمر" كان مباحاً غير مكروه، وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعةً مكروهة؛ لأنه خلاف المتوارث، وعليه يُحمل ما ذكره "القدوري" في "مختصره"، وما ذكره في غير "مختصره" يُحمل على الأول، والله أعلم)) اهـ.

قلت: ويؤيده أيضاً ما في "البدائع"^(٤) من قوله: ((إن الجماعة في التطوع ليست بسنة إلا في قيام رمضان)) اهـ.

فإن نفي السنة لا يستلزم الكراهة، نعم إن كان مع المواظبة كان بدعةً فيكرهه، وفي "حاشية البحر" لـ "الخير الرملي": ((علل الكراهة في "الضياء" و"النهاية" بأن الوتر نقل من وجه، حتى وجبت القراءة في جميعها، وتؤدي بغير أذان وإقامة، والنفل بالجماعة غير مستحب؛ لأنه لم تفعله الصحابة في غير رمضان اهـ. وهو كالصريح في أنها كراهة تنزيه، تأمل)) اهـ.

[٥٩٣٠] (قوله: على سبيل التداعي) هو أن يدعو بعضهم بعضاً كما في "المغرب"^(٥)، وفسره "الواني" بالكثرة، وهو لازم معناه.

[٥٩٣١] (قوله: أربعةً بواحدٍ) أمّا اقتداء واحدٍ بواحدٍ، أو اثنين بواحدٍ فلا يكرهه، وثلاثةً بواحدٍ فيه خلاف، "بحر"^(٦) عن "الكافي"^(٧)، وهل يحصل بهذا الاقتداء فضيلة الجماعة؟ ظاهر ما قدّمناه^(٨) من أن الجماعة في التطوع ليست بسنة يفيد عدمه، تأمل. بقي لو اقتدى به واحدٌ

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ١/١٢٠.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٧١/ب.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ص ١٩٨.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يفارق فيه الغرض التطوع ١/٢٩٨.

(٥) "المغرب": مادة ((دعو)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢/٧٥.

(٧) "كافي السفي": كتاب الصلاة - فصل في التراويح ١/ق ٤١/أ بتصرف يسير.

(٨) المقولة [٥٩٢٩] (قوله: أي يكره ذلك)).

في صلاة رغائب وبراءة وقدر،.....

أو اثنان، ثم جاءت جماعة اقتلوا به قال "الرحمى": ((ينبغي أن تكون الكراهة على المتأخرين)) اهـ.
قلت: وهذا كله لو كان الكل متفليحاً، [٢/ق/٨٠/أ] أما لو اقتلوا متفلقون، عفتري
فلا كراهة كما نذكره في الباب الآتي^(١).

[٥٩٣٢] (قوله: في صلاة رغائب) في "حاشية الأشباه"^(٢) لـ "الحموي": ((هي التي في رجب
في أول ليلة جمعة منه، قال "ابن الحاج" في "المدخل"^(٣): وقد حدثت بعد أربع مائة وثمانين من
الهجرة، وقد صنف العلماء كتباً في إنكارها وذمها وتسفيه فاعليها، ولا يغتر بكثرة الفاعلين لها في
كثير من الأمصار)) اهـ. وقلنا بعض الكلام عليها عند قوله: ((وإحياء ليلة العيدين))^(٤).
[٥٩٣٣] (قوله: وبراءة) هي ليلة النصف من شعبان.

[٥٩٣٤] (قوله: وقدر) الظاهر أن^(٥) المراد بها ليلة السابع والعشرين من رمضان؛ لما قدمناه^(٦)
عن "الزيلعي": ((من أن الأخبار تظاهرت عليها)).

(قول "الشارح": في صلاة رغائب) هي اثنتا عشرة ركعة بأدعية وقراءة مخصوصة، وذكرها
"السندي" عن "الغزالي".

(قول "الشارح": وبراءة) هي أربع عشرة ركعة بكيفية خاصة ذكرها "السندي".
(قول "الشارح": وقدر) قال "الفتال": ((لم نر في صلاة ليلة القدر عدداً معيناً في الكتب إلا ما قال
"أبو الليث": أقلها ركعتان، وأوسطها مائة، وأكثرها ألف)) اهـ "سندي".

(١) المقولة [٥٩٥٧] قوله: ((ثم اقتدى متفلقاً)).

(٢) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ٤٧/٢، ٣٧٩/٤.

(٣) "المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتهيب على بعض البدع و العوائد التي انتحلت وبيان شناعتها
وقبحها": فصل في ذكر صلاة الرغائب ٤/٢٤٩-٢٤٨. وهو لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن الحاج
العبدري الفاسي المالكي (ت ٧٣٧هـ) "كشف الظنون" ٢/١٦٤٣، "الدرر الكامنة" ٢٣٧/٤، "شجرة النور
الزكية" ص ٢١٨، "الأعلام" ٣٥/٧.

(٤) المقولة [٥٧٦] قوله: ((ويكون بكل عبادة تعم الليل أو أكثره)).

(٥) (أن) ساقطة من "ن".

(٦) المقولة [٥٩١٥] قوله: ((والختم مرة سنة)).

إِلَّا إِذَا قَالَ: نَذَرْتُ كَذَا رَكْعَةً بِهَذَا الْإِمَامِ جَمَاعَةً^(١))). اهـ.
 قُلْتُ: وَتَمَّةٌ عِبَارَةُ "الْبِرَازِيَّةِ" مِنَ الْإِمَامَةِ: ((وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّفَ كُلُّ هَذَا التَّكْلُفِ
 لِأَمْرِ مَكْرُوهٍ))،.....

[٥٩٣٥] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا قَالَ الْإِمَامُ) لَأَنَّهُ لَا خُرُوجَ عَنْهَا حَيْثُ إِذَا بِالْجَمَاعَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
 "الْمُشَارِحِ" أَنَّ النَّذْرَ مِنَ الْمُتَقَدِّينَ دُونَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا كَانَ اقْتِدَاءُ النَّاذِرِ بِالنَّاذِرِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، ثُمَّ إِنَّ
 بِنَاءَ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ إِنَّمَا يَمْنَعُ إِذَا كَانَتِ الْقُوَّةُ ذَاتِيَّةً، فَلَوْ عَرَضَتْ بِالنَّذْرِ كَمَا هُنَا فَلَا، وَمِنْ هُنَا
 قَالَ فِي "شَرْحِ الْمَنِيَّةِ"^(٢): ((النَّذْرُ كَالنَّفْلِ))، "ط"^(٣) عَنْ "أَبِي السَّعْدِ"^(٤).
 [٥٩٣٦] (قَوْلُهُ: قُلْتُ: الْإِمَامُ) لَمْ يَنْقُلْ عِبَارَةَ "الْبِرَازِيَّةِ" بِتَمَامِهَا، وَنَصَّهَا^(٥): ((وَلَا يَنْبَغِي أَنْ
 يَتَكَلَّفَ لَاتِّرَامٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ كُلُّ هَذَا التَّكْلُفِ لِإِقَامَةِ أَمْرِ مَكْرُوهٍ، وَهُوَ أَدَاءُ النَّفْلِ
 بِالْجَمَاعَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّدَاعِي، فَلَوْ تَرَكَ أَمْثَالَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ تَارِكًا لِيُعَلِّمَ النَّاسَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشُّعَارِ
 فَحَسَنٌ)) اهـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِالنَّذْرِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ أَدَاءَ النَّفْلِ بِالْجَمَاعَةِ.

(قَوْلُهُ: لَمْ يَنْقُلْ عِبَارَةَ "الْبِرَازِيَّةِ" بِتَمَامِهَا الْإِمَامُ) وَصَدْرُهَا: ((عَنْ هَذَا كُرِهَ الْاِقْتِدَاءُ فِي صَلَاةِ الرِّغَائِبِ
 وَصَلَاةِ الْبِرَاءَةِ وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَلَوْ بَعْدَ النَّذْرِ، إِلَّا إِذَا قَالَ: نَذَرْتُ كَذَا رَكْعَةً بِهَذَا الْإِمَامِ بِالْجَمَاعَةِ لَعَدِمَ
 إِمْكَانُ الْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِالْجَمَاعَةِ. وَلَا يَنْبَغِي الْإِمَامُ)).
 (قَوْلُهُ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِالنَّذْرِ لَمْ يَخْرُجْ الْإِمَامُ) يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ "الْبَحْرِ": ((وَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الرُّومِ مِنْ نَذَرِهَا
 لِنَحْرَجَ عَنِ النَّفْلِ وَالْكِرَاهَةِ بَاطِلٌ، وَقَوْلُ "مُسْكِينٍ" عِنْدَ قَوْلِهِ: وَلَا يَصَلِّي تَطَوُّعًا بِجَمَاعَةٍ الْإِمَامُ يَفِيدُ بِإِطْلَاقِهِ
 أَنَّ الْكِرَاهَةَ لَا تَنْتَفِي بِالنَّذْرِ)) اهـ "سِنْدِي".

(١) فِي "د" وَ"و": ((بِالْجَمَاعَةِ)).

(٢) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا.

(٣) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٢٩٧/١ يَتَصَرَّفُ.

(٤) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ ٢٦٩/١.

(٥) "الْبِرَازِيَّةِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ فِي الْإِمَامَةِ وَالْاِقْتِدَاءِ ٥٤/٤ يَتَصَرَّفُ بِسِيرِ.

وفي "التارخائية": ((لو لم ينو الإمامة لا كراهة على الإمام))، فليحفظ (وفيه) أي: رمضان (يصلي الوتر وقيامه بها) وهل الأفضل في الوتر الجماعة أم المنزل؟ تصحيحان، لكن نقل شارح "الوهبانية"^(١) ما يقتضي أن المذهب الثاني، وأقره "المصنف" وغيره.....

[٥٩٣٧] قوله: وفي "التارخائية"^(٢) إلخ) عابرتها نقلاً عن "المحيط"^(٣): ((وذكر القاضي الإمام "أبو علي" النسفي" فيمن صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله، ثم أمّ قوماً آخرين في التراويح ونوى الإمامة: كره له ذلك، ولا يكره للمؤمنين، ولو لم ينو الإمامة وشرع في الصلاة^(٤)، فاقترأ الناس به لم يكره لواحدٍ منهما)) اهـ.

قال "ط"^(٥): ((وهل إذا اقتدى حنفي نوى سنة الجمعة البعدية [٢/٨٠ ق/ب] بشافعي يصلي الظهر بعدها يكره نظراً لاعتقاد الحنفي؛ لأنها نقل عنه على المعتمد، أو لا يكره نظراً لاعتقاد الإمام؟ حرره)) اهـ.

ويظهر لي الأول؛ لأن الأرجح أن العبرة لاعتقاد المقتدي، وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة.

[٥٩٣٨] قوله: تصحيحان رجح "الكامل"^(٦) الجماعة: ((بأنه ﷺ كان أوتر بهم ثم ين العذر في تأخره مثلما صنع في التراويح^(٧)، فالوتر كالتراويح، فكما أن الجماعة فيها سنة فكذلك

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الصلاة ٤٠/١ ب.

(٢) "التارخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر في صلاة التراويح ٦٥٦/١.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - التراويح ١/٧٢ ب.

(٤) الذي في "المحيط": ((وشرع في الركوع)) والصواب ما في الحاشية، ولعل ما في نسخة "المحيط" التي بين أيدينا خطأ من الناسخ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٢٩٧/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في قيام رمضان ٤٠٩/١.

(٧) أخرجه مالك في "الموطأ" ١١٣/١ كتاب الصلاة في رمضان - باب الترويض في الصلاة في رمضان، والبخاري (٩٢٤) كتاب الجمعة - باب من قال في الخطبة بعد التناء: أما بعد، (١١٢٩) كتاب التهجيد - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، و(٢٠١٢) كتاب صلاة التراويح - باب فضل من قام رمضان =

﴿باب إدراك الفريضة﴾

(شرعَ فيها أداءً).....

الوتر^(١)، "بجر"^(١). وفي "شرح المنية"^(٢): ((والصحيح أن الجماعة فيها أفضل، إلا أن سنيّتها ليست كسنيّة جماعة التراويح)) اهـ.

قال "الخيز الرملي": ((وهذا الذي عليه عامّة الناس اليوم)) اهـ. وقوّه "المحشّي"^(٣) أيضاً: ((بأنّه مقتضى ما مرّ^(٤) من أن كلّ ما شرّع بجماعة فالمسجد أفضل فيه)).

﴿باب إدراك الفريضة﴾

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الأداء الكامل، وكلّهُ مسائل "الجامع"^(٥)، "بجر"^(٦) و"فتح"^(٧) و"معراج".

أقول: وهو في الحقيقة تميم لباب الإمامة، ولذا ذكره صاحب "الهداية" في كتابه "مختارات النوازل"^(٨) عقيبهُ، وترجمهُ بفصل إدراك الجماعة وفضليّتها.

= ومسلم (٧٦١)(١٧٧)(١٧٨) كتاب صلاة المسافرين - باب التّغيب في قيام رمضان وهو التراويح، وأبو داود (١٣٧٣) كتاب الصلاة - باب في قيام شهر رمضان، والنّسائيّ ٢٠٢/٣ كتاب قيام الليل - باب قيام شهر رمضان، و١٥٥/٤ كتاب الصيام - باب ثواب من قام رمضان وصامه إيماناً واحتساباً، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٠٧) كتاب الصيام - باب الدليل على أن النبي ﷺ إنما ترك قيام ليالي رمضان كله خشية أن يفترض قيام الليل على أمته فيعجزوا عنه، والبعويّ في "شرح السنة" (٩٨٩)، والبيهقيّ في "السنن الكبرى" ٤٩٢/٢ - ٤٩٣ كتاب الصلاة - باب قيام شهر رمضان، وابن حبان في "صحيحه" (١٤١) كتاب الإيمان - باب التكليف، و(٢٥٤٢) و(٢٥٤٣) و(٢٥٤٤) و(٢٥٤٥) كتاب الصلاة - فصل في التراويح. كلّهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٧٥/٢ بتصرف يسير.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الوتر من النوافل ص ٤٢٠-٤٢١ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ق ٨٨/١.

(٤) ص ٣٦٤ - "در".

(٥) أي: "الجامع الصغير" للإمام محمد، كما في "النهر الفائق" ق ٧١/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٥/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٠/١.

(٨) "مختارات النوازل": ١/١ ق ٢٣/١.

خَرَجَ النافلةُ والمنذورةُ والقضاءُ، فإنه لا يقطعُها (منفرداً ثم أُقيمت).....

[٥٩٣٩] (قوله: خَرَجَ النافلةُ إلخ) أي: خَرَجَ بالفريضة النافلةُ والنذرُ، وكذا بالأداء؛ لأنَّ الأداء - كما سيذكره^(١) في الباب الآتي - فعلٌ الواجب في وقته، فالنفلُ والنذرُ لا وقتَ لهما، والقضاءُ فعلُهُ خارجٌ وقته، قال "ح"^(٢): ((فقوله فيما سيأتي: والشارعُ في نفلٍ لا يقطعُ مطلقاً)) تصريحٌ بالمفهوم.

[٥٩٤٠] (قوله: والقضاءُ) يعني: إذا شرعَ في صلاةٍ قضاءً، ثمَّ شرعَ الإمامُ في الأداءِ فإنه لا يقطعُ، وإنما حملناه على هذا لأنه إذا شرعَ في قضاءٍ فرضٍ فأقيمت الجماعةُ في ذلك الفرض بعينه يقطعُ كما ذكره في "البحر" بحثاً، وجرّم به في "إمداد الفتاح"^(٣). اهـ "ح"^(٤).
أقول: وجرّم به "المقدس" أيضاً، وأمّا ما نقله عن "البحر" فلم أره فيه، والذي رأيته فيه^(٥) معزياً لـ "الخلاصة"^(٦): ((لو شرعَ في قضاء الفواتي ثمَّ أُقيمت لا يقطعُ كالنفل، والمنذورة كالفاضة)) اهـ.

(تنبيه)

[٢/٨١ ق/أ] لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفاتية فإن كان صاحب ترتيب

﴿باب إدراك الفريضة﴾

(قوله: ثمَّ أُقيمت لا يقطعُ) أي: المؤداة، ورأيتُ مكتوباً على هامش "البحر" على عبارة "الخلاصة": ((هذا إذا كان يصلي قضاءً والإمامُ يؤدّي في الوقت، أمّا إذا كان الإمامُ قاضياً تلك الصلاة فالحكم كما ذكره في المتن)) اهـ.

(١) ص٤٢٣ - "در" وما بعدها.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق٩٦/أ.

(٣) "إمداد الفتاح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق٢٤٦/أ.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق٩٦/أ بتصرف يسير.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٦/٢ - ٧٧.

(٦) "خلاصة الفتاوى" كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاعتداء ق٣٩/ب، وليس فيها: ((والمنذورة كالفاضة)) والله أعلم.

أي: شرع في الفريضة في مصلاة،.....

فَضَى، وإن لم يكن فهل يقضي ليكون الأداء على حسب ما وجبَ وليخرج من خلاف "مالك"، فإنَّ الترتيب لا يسقطُ عنده بالأعذار المذكورة عندنا، أم يقتدي لإحرازِ فضيلة الجماعة مع جواز تأخير القضاء وإمكان تلافيه؟ قال "الخير الرمليُّ": ((لَمْ أرَهُ))، ثُمَّ نَقَلَ عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه، واستظهرَ الثاني.

قلت: ووجهه ظاهر؛ لأنَّ الجماعة واجبةٌ عندنا أو في حكم الواجب، ولذا يترك لأجلها سنة الفجر التي قيل عندنا بوجوبها، ومراعاة خلاف الإمام "مالك" مستحبة، فلا ينبغي تقويتُ الواجب لأجل المستحبِّ.

[٥٩٤١] (قوله: أي: شرع في الفريضة) بالبناء للمجهول، و((في الفريضة)) نائبُ الفاعل، أي: شرع فيها الإمام، وقدمنا^(١) في باب الإمامة أنَّ الاقتداء بالفاسق والأعمى ونحوهما أولى من الانفراد، وكذا بالمخالف الذي يُراعى في الشروط والأركان، وعليه فيقطعُ ويقتدي به؛ لأنَّ العلةَ تحصيلُ فضيلة الجماعة، فحيث حصلتْ بلا كراهةٍ - بأنَّ لم يوجد من هو أولى منهم - كان القطعُ والاقتداء أولى، وقدمنا^(٢) اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعاتُ وسبقت جماعةُ الشافعية، فبعضهم على أنَّ الصلاة مع أوَّل جماعةٍ أفضل، وبعضهم على أنَّ انتظارَ الاقتداء بالموافق أفضلُ بناءً على كراهةِ الاقتداء بالمخالف لعدم مراعاته في الواجبات والسنن وإن راعى في الفروض، واستظهرنا هناك عدم كراهةِ الاقتداء به ما لم يعلم منه مفسداً كما مال إليه "الخير الرمليُّ"، وأنه لو انتظرَ إمامَ مذهبه بعيداً عن الصفوف لم يكن إعراضاً عن الجماعة؛ للعلم بأنه يريدُ جماعةً أكملَ من هذه الجماعة، فعلى هذا لو شرع في سنة الظاهر يُتمُّها أربعاً حتى على قول "الكمال" الآتي^(٣). بقي لو كان مقتدياً بمن يُكره الاقتداء به، ثم شرع مَنْ لا كراهةَ فيه هل يقطعُ ويقتدي

(١) المقولة [٤٧٣٥] قوله: ((ويكره تنزيهاً إلخ)).

(٢) المقولة [٤٧٦٦] قوله: ((إن تيقن المراعاة لم يكره إلخ)).

(٣) المقولة [٥٩٦١] قوله: ((خلافاً لما رجحه الكمال)).

لا إقامة المؤذن، ولا الشروع في مكان وهو في غيره.....

[٢/٨١/ب] به؟ استظهر "ط" (١): ((أنَّ الأوَّل لو فاسقاً لا يقطع، ولو مُحالفاً وشكَّ في مراعاته يقطع)).

أقول: والأظهر العكس؛ لأنَّ الثاني كراهته تنزيهية كالأعمى والأعرابي بخلاف الفاسق، فإنَّه استظهر في "شرح المنية" (٢): ((أنَّها تحريمية لقولهم: إنَّ في تقديمه للإمامة تعظيمه، وقد وجب علينا إهانتُه، بل عند "مالك" ورواية عن "أحمد" لا تصحُّ الصلاة خلفه)).

[٥٩٤٢] (قوله: لا إقامة المؤذن إلخ) مرفوعٌ عطفًا على معنى قوله: ((شرع في الفريضة في مصلّاه))، فكأنَّه قال: المراد بالإقامة الشروع في الفريضة في مصلّاه لا إقامة المؤذن إلخ، "ح" (٣). أي: فلا يقطع إذا أقام المؤذن وإن لم يُعَيِّد الركعة بالسجدة، بل يَتِمُّها ركعتين كما في "غاية البيان" وغيره، وكذا لو أُقيمت في المسجد وهو في البيت أو في مسجدٍ آخر لا يقطع مطلقاً، "بحر" (٤). أي: سواء قيِّد الركعة بسجدة أو لا وإن كان فيه إحراز ثواب الجماعة؛ لأنَّه لا يوجد مخالفة الجماعة عياناً، "معراج". أي: بخلاف ما إذا كانا في مسجدٍ واحدٍ فإنَّ في عدم قطعها مخالفة الجماعة عياناً، وفيه إشارة إلى دفع ما أورده "ط" (٥): ((من أنَّهم صرَّحوا بطلب الجماعة في مسجدٍ آخر إن فاتته فيما هو فيه، وأنَّ الجماعة واجبة ولم تُقيَّد بمسجده، وأنَّ القطع للإكمال إكمالاً، ٤٧٧/١

(قوله: والأظهر العكس؛ لأنَّ الثاني إلخ) لكنَّ المفهوم من قولهم: ((شرع فيها أداء منفرداً)) أنَّه لو شرع مقتدياً لا يقطع، وظاهره عدم القطع في الصورتين المذكورتين، والمتعين العمل بإطلاق المفهوم المذكور إلا إذا وُجد ما يُخصِّصه صراحةً.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٨/١ بتصرف.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٣.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٦/أ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٦/٢ بتصرف يسير، نقلاً عن الزيلعي.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٨/١.

(يقطعُها) لعذرٍ إحرازِ الجماعة، كما لو نَدَّتْ دَابَّتُهُ، أو فَارَ قَدْرُهَا،.....

فلا يظهرُ الفرقُ))، وبيانُ الدفع: أنَّ الجماعة وإنْ كانت مطلوبةً واجبةً لكنْ عارضٌ وجوبُها حرمةُ القطع، فسقطَ الوجوبُ وترجَّحَ القطعُ للإكمال إذا كان في عدم القطع مخالفةُ الجماعة عياناً؛ لأنَّ هذه المخالفةَ منهيةٌ أيضاً، فصار القطعُ أولى لذلك، أمَّا إذا لم توجد المخالفةُ المذكورة يبقى الوجوبُ ساقطاً بحرمة القطع لترجُّحِ الحاضر على المبيح وعدمِ ما يُرجَّحُ جانبَ المبيح، هذا ما ظهرَ لي، فتدبره.

[٥٩٤٣] (قوله: يقطعُها) قال في "المنح"^(١): ((جاز نقضُ الصلاة منفرداً لإحرازِ الجماعة)) اهـ.

وظاهرُ التعليل الاستحبابُ، وليس المرادُ بالجواز مستوي الطرفين، وقد يقال: إنَّ إحراز الجماعة واجبٌ على أعدل الأقوال، فيقتضي [٢/٨٢/أ] وجوبَ القطع، وقد يقال: إنَّه عارضُهُ الشروعُ في العمل، "ط"^(٢).

[٥٩٤٤] (قوله: كما لو نَدَّتْ إلخ) أي: هَرَبَتْ، وأشارَ بذكر هذه المسائل هنا - وإنْ تقدَّمتَ^(٣) في مكروهاتِ الصلاة قبيل قوله: ((وَكُرِّهَ استقبَالُ القبلة)) - إلى ما قالوا من أنَّه إذا جازَ القطعُ فيها لحطامِ الدنيا ثمَّ للإعادة من غير زيادةٍ إحسانٍ فجوازُهُ لتحصيله على وجهٍ أكملٍ أولى؛ لأنَّ صلاة الجماعة تفضلُ صلاةَ الفردِ بخمسٍ - وفي روايةٍ: بسبعٍ - وعشرين درجةً^(٤).

(قوله: هذا ما ظهرَ لي فتدبره) في "البنية": ((لو صَلَّى ركعةً في البيت ثمَّ أُقيمت لا يقطعُ وإنْ كان فيه إحرازُ ثوابِ الجماعة؛ لأنَّه لا يوجدُ مخالفةُ الجماعة عياناً، فلا يقطعُ)) انتهى. اهـ "سندي"، وهذا يؤيِّدُ ما ذكره "المحشِّي".

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٥٧/ب.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٢٩٨/ب بتصرف.

(٣) ص ١٨٩ - "در".

(٤) أخرجه مالك ١/٢٦٦ كتاب صلاة الجماعة - باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، والبخاري (٦٤٥) كتاب الأذان - فضل صلاة الجماعة من حديث ابن عمر، وأما رواية: ((خمس وعشرين)) فقد أخرجه البخاري (٦٤٦) باب فضل صلاة الجماعة، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.

أو خاف ضياعَ درهمٍ من ماله، أو كان في النفل فجئياً بجنائزٍ وخاف فوتها قطعاً
لإمكانِ قضائِهِ، ويجبُ القطعُ لنحوِ إنجاءِ غريقٍ أو حريقٍ، ولو دعاه أحدُ أبويه في
الفرض لا يجيبُهُ إلاَّ أنْ يستغيثَ به، وفي النفل إنْ عَلِمَ أنه في الصلاة فدعاه.....

[٥٩٤٥] (قوله: أو خاف ضياعَ درهمٍ من ماله) قال في "الظهيرية"^(١): ((لم يُفصلْ في
"الكتاب" بين المالِ القليلِ والكثيرِ، وعمامةِ المشايخِ قدَّروه بدرهمٍ، قال شمس الأئمة
"السرخسي"^(٢)): هذا حسنٌ لولا ما ذُكرَ في كتابِ الحوالة والكفالة: أنَّ للطالبِ حبسَ غريمه
بالدائِقِ فما فوقه، فإذا جازَ حبسُ المسلمِ بالدائِقِ فجوازُ قطعِ الصلاة مع تمكُّنِهِ من قضائها أولى،
والصحيحُ أنَّه لا فصلٌ بين مالهٍ ومالِ غيره)) اهـ.

[٥٩٤٦] (قوله: لإمكانِ قضائِهِ) هذا التعليلُ يفيدُ جوازَ قطعِ الفرض للجنائز، "ح"^(٣) عن
"الإمداد"^(٤).

قلت: عارضه أنَّ الفرض أقوى منها بخلاف النفل، "ط"^(٥).

[٥٩٤٧] (قوله: ويجبُ) أي: يُفترضُ.

[٥٩٤٨] (قوله: لا يجيبُهُ) ظاهرُهُ الحرمةُ سواء عَلِمَ أنه في الصلاة أو لا، "ط"^(٦).

[٥٩٤٩] (قوله: إلاَّ أنْ يستغيثَ به) أي: يطلبُ منه العَوْتُ والإعانة، وظاهرُهُ: ولو في أمرٍ
غيرِ مُهلِكٍ، واستغاثةُ غيرِ الأبوين كذلك، "ط"^(٧).

(قوله: وظاهرُهُ ولو في أمرٍ غيرِ مُهلِكٍ) لكنَّ المتبادرَ المهلكُ أو ما يشقُّ؛ إذ هي غالباً لا تكونُ إلاَّ في المهلكِ
أو الشَّقِّ، ولذا كان استغاثةُ غيرِ الأبوين كذلك، وإلاَّ كيف يقال: يقطعُ في غيرهما ولو في أمرٍ غيرِ مُهلِكٍ.

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث: في صلاة الخوف والصلاة على الدابة والصلاة في السفينة والكسوف
والاستسقاء ق ٤٠/ب باختصار.

(٢) لم نثر عليها في "المبسوط" ولعلها في غيره من كتبه والله أعلم.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٦/أ.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٢٤٧/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٨/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٨/١.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٨/١.

لا يجيبه، وإلا أجابه (قائماً) لأنَّ القعود مشروطٌ للتحلُّل، وهذا قطعٌ لا تحلُّل، ويكتفي
(بتسليمه واحدة).....

والحاصل: أنَّ المصلِّي متى سَمِعَ أحداً يَسْتَعِثُّ وإنَّ لم يَقْصِدْه بالنداء، أو كان أجنبيًّا وإنَّ لم يَعْلَمْ ما حلَّ به، أو عَلِمَ وكان له قدرةٌ على إغائته وتخليصه وجَبَ عليه إغائته وقطعُ الصلاة فرضاً كانت أو غيره.

[٥٩٥٠] (قوله: لا يجيبه) عبارة "التجنيس" عن "الطحاوي": ((لا بأس أن لا يجيبه))، قال
"ح" ^(١): ((وهي تقتضي أنَّ الإجابة أفضل، تأمل)) اهـ.

قلت: ومقتضاه أنَّ إجابته خارج الصلاة واجبةً أيضاً بالأولى، والظاهر أنَّ محله إذا تأدَّى منه
ترك الإجابة لكونه عقوفاً، تأمل.

هذا، وذكر "الرحمتي" ما معناه: ((أنه لما كان برُّ الوالدين واجباً، وكان مَطْلَبَةً
[٢/٨٢ب] أن يُؤْتَمَّ أنه إذا ناداه أحدهما يكون عليه بأسٌ في عدم إجابته دفع ذلك بقوله:
لا بأس ترجيحاً لأمر الله تعالى بعدم قطع العبادة؛ لأنَّ نداءه له مع علمه بأنَّه في الصلاة معصية،
ولا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق ^(٢)، فلا تجوزُ إجابته، بخلاف ما إذا لم يَعْلَمْ أنه في الصلاة فإنه يجيبه

(قوله: واجبة أيضاً) كما في الصلاة بدون علم.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٦/أ.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: الطبراني في "المعجم الكبير" ٣٨١/١٨، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٢٢٦/٥ كتاب

الخلافة - باب لا طاعة في معصية، من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه. وأورده السيوطي في "الجامع الصغير"
٧٤٩/٢ وقال: أخرجه أحمد والحاكم عن عمران والحاكم بن عمرو الغفاري، وقال: حديث صحيح.

وأخرجه ابن أبي شبة في "المصنف" ٧٣٦/٧ كتاب الجهاد - باب في إمام السرية يأمرهم بالمعصية، من قال:
لا طاعة له، وأحمد ٨٢/١، ١٢٤، ٩٤، ١٣١، والبخاري (٤٣٤٠) كتاب المغازي - باب سرية عبد الله بن خُذافة
السهمي، و(٧١٤٥) كتاب الأحكام - باب السمع والطاعة للحكام ما لم تكن معصية، و(٧٢٥٧) كتاب أخبار

الأحاد - باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، ومسلم (١٨٤٠) (٣٩) (٤٠) كتاب الإمارة - باب وجوب
طاعة الأمراء في غير معصية وتخرجها في المعصية، وأبو داود (٢٦٢٥) كتاب الجهاد - باب في الطاعة، والنسائي
١٠٩/٧ كتاب البيعة - باب جزء من أمر بمعصية فأطاع، وأبو يعلى في "مسند" (٢٧٩)، والحاكم في "المستدرک"

١٢٣/٣ كتاب معرفة الصحابة - وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ولم يوافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" =

هو الأصح، "غاية" (ويقتدي بالإمام).....

لما عَلِمَ في قِصَّةِ "جريح" الراهب ودعاءِ أمِّه عليه، وما نالَهُ من العناءِ لعدمِ إجابته^(١) لها، فليس كلمةٌ لا بأسَ هنا لخلافِ الأولى؛ لأنَّ ذلكَ غيرُ مُطَرِّدٍ فيها، بل قد تأتي بمعنى يجبُ، والظاهرُ أنَّ هذا منه)).

مطلب: قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً ومستحباً وواجباً
(تَمَّة)

نُقِلَ عن خطِّ صاحب "البحر" على هامشه: ((أنَّ القطع يكون حراماً ومباحاً ومستحباً وواجباً، فالحرَامُ لغيرِ عذرٍ، والمباحُ إذا خافَ فوتَ مالٍ، والمستحبُّ القطعُ للإكمال، والواجبُ لإحياءِ نفس)).

[٥٩٥١] (قولُهُ: هو الأصحُّ) وقيل: يقعدُ ويُسلَّم، لكنْ ذَكَرَ "ط"^(٢): ((أنَّ الظاهرُ أَنَّهُ لا خلافَ هنا، وإنما ذكروا الخلافَ فيما إذا قام إلى الثالثة ولم يُقَيِّدْها بسجدة)) اهـ.

وحينئذٍ فالأولى إرجاعُ التصحيح إلى قوله: ((بتسليمه واحدة))، لكنْ لم يُصرَّحْ بذلك في "غاية البيان"، وإنما قال: ((لكنْ يُسلَّمُ تسليمةً واحدةً))، وبه صُرِّحَ في شروح "الجامع الصغير"، وإنْ شاءَ كَبَّرَ قائماً، قال "فخر الإسلام": ((وهذا أصحُّ، فإذا كَبَّرَ قائماً بنوي الشروع في صلاة الإمام تنقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الإمام، ثمَّ هو مخيَّرٌ في رفع اليدين، كذا قاله الإمام "حميد الدين الضرير" في "شرحه"^(٣)) اهـ.

= ١٥٦/٨ كتاب قتال أهل البغي - باب السمع والطاعة للإمام ومن ينوب عنه ما لم يأمر بمعصية، وابن حبان في "صحيحه" (٤٥٦٧) (٤٥٦٨) (٤٥٦٩) كتاب السير - باب طاعة الأئمة من حديث طويل عن عليٍّ عليه السلام قال: لا طاعة في معصية الله، وبألفاظ من نحوه، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وأبي ذر الغفاري، والنَّوَّاسُ بن سَمْعَانَ عليه السلام. وللحديث شواهد كثيرة في الصحاح.

(١) تقدم تخريجه ص ١٩١-.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٨/١.

(٣) حميد الدين هو الإمام علي بن محمد بن علي، نجم العلماء الرامشي البخاري الضرير (ت ٦٦٦هـ) وله: "شرح الجامع الكبير" للإمام محمد، و"شرح الهداية" للمرغيناني، و"شرح النافع" لأبي القاسم السمرقندي، و"شرح المنظومة النسفية"، ولم يتبين لنا المراد من شرحه عند الإطلاق. انظر "الجواهر المضية" ٥٩٨/٢، و"الفوائد البهية" ص ١٢٥، و"هدية العارفين" ١/٧١١.

وهذا (إن لم يُقَيِّدِ الركعة الأولى بسجدة أو قِيَدَها) بها (في غير رباعية أو فيها و) لكن (ضمَّ إليها) ركعة (أخرى) وجوباً، ثم يَأْتُمُّ إحرازاً للنفل والجماعة (وإن صَلَّى ثلاثاً منها) أي: الرباعية.....

[٥٩٥٢] (قوله: وهذا إن لم يُقَيِّدِ إلخ) حاصل هذه المسألة: شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد للأول قطعاً واقتدى، فإن سجدها فإن في رباعيٍّ أتمَّ شفعاً واقتدى ما لم يسجد للثالثة، فإن سجدها أتمَّ واقتدى متفلاً إلا في العصر، وإن في غير رباعيٍّ قطعاً واقتدى ما لم يسجد للثانية، فإن سجدها أتمَّ ولم يقتد. اهـ "ح" (١).

[٥٩٥٣] (قوله: أو قِيَدَها) عطف على ((لم يُقَيِّدِ))، أي: وإن قِيَدَها بسجدة في غير [٢/٨٣] رباعية كال فجر والمغرب فإنه يقطع ويقتدي أيضاً ما لم يُقَيِّدِ الثانية بسجدة، فإن قِيَدَها أتمَّ، ولا يقتدي لكراهة التنفل بعد الفجر وبالثلث في المغرب، وفي جعلها أربعاً مخالفة لإمامه، فإن اقتدى أتمَّها أربعاً؛ لأنه أحوط لكراهة التنفل بالثلاث تحريماً، ومخالفة الإمام مشروعة في الجملة كالمسبوق فيما يقضي والمقتدي بمسافر، وتماه في "البحر" (٢).

مطلب: صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة مكروهة

[٥٩٥٤] (قوله: أو فيها إلخ) أي: أو قِيَدَ الركعة الأولى بسجدة في الرباعية، فإنه أيضاً يقتدي، ولكن بعد أن يضمَّ إليها ركعة صيانة للركعة المؤداة عن البطالان كما صرحوا به، قال في "البحر" (٣): ((وهو صريح في أن صلاة ركعة فقط باطلة لا أنها صحيحة مكروهة كما توهمه بعض حنفية العصر)) اهـ.

وفي "النهر" (٤): ((أن بطالان هذا التوهم غني عن البيان)).

[٥٩٥٥] (قوله: وإن صَلَّى ثلاثاً منها) أي: بأن قِيَدَ الثالثة بسجدة، قال في "البحر" (٥):

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٦/١ - ب.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٧/٢.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٦/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧١/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٧/٢.

(أَتَمَّ) منفرداً (ثُمَّ اقْتَدَى) بالإمام (متنفلاً).....

((قَيَّدَ بالثلاث لأنه لو كان في الثالثة ولم يُقَيِّدها بسجدة فإنه يقطعها؛ لأنه محمل الرفض، ويتخير إن شاء عاد وقعد وسلم، وإن شاء كبر قائماً ينوي الدخول في صلاة الإمام، كذا في "الهداية"^(١)، وفي "المحيط": الأصح أنه يقطع قائماً بتسليمه واحدة؛ لأن القعود مشروط للتحلل، وهذا قطع وليس بتحلل، فإن التحلل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين، وبكيفية تسليمه واحدة للقطع انتهى. وهكذا صححه في "غاية البيان" معزياً إلى "فخر الإسلام") اهـ.

[٥٩٥٦] (قوله: أَتَمَّ) أي: وجوباً، فلو قطع واقتدى كان آمناً، "رمل". وفي "القَهْطِستاني"^(٢): ((وفيه إشارة إلى أنه لا يشتغل بحيلة مثل أن لا يقعد على الرابعة ويُصيرها ستاً كما في "المحيط"^(٣)، ومثل أن يصلي الرابعة قاعداً لتقلب نفلاً؛ لأن الإتمام فرض كما في "المنية"^(٤)) اهـ.

[٥٩٥٧] (قوله: ثَمَّ اقْتَدَى متنفلاً) أي: إن شاء، وهو أفضل، "إمداد"^(٥). وأورد أن التنفل بجماعة مكروه خارج رمضان، وأجيب بنعم إذا كان الإمام والقوم متطوعين، أما إذا أدى الإمام الفرض والقوم النفل فلا؛ لقوله عليه الصلاة [٢/٨٣ ق/ب] والسلام للرجلين: «إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصلياً معهم، واجعلوا صلاتكما معهم سبحة»^(٦)، أي: نافلة،

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧١/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٣٧/١.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - إدراك الفريضة ١ ق/٧١ ب.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الخامس: الوقت ص ٢٤٣..

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب في إدراك الفريضة ق ٢٤٧ أ.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ١٧٦/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة - باب يصلي في بيته ثم يدرك الجماعة، والطيالسي (١٢٤٧)، وعبد الرزاق في "المصنف" (٣٩٣٤)، وأحمد ٤/١٦٠-١٦١، وأبو داود (٥٧٥) و(٥٧٦) كتاب الصلاة - باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم، والترمذي (٢١٩) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة وقال: حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح، والنسائي ١١٢/٢، ١١٣، كتاب الإمامة - باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، والدارمي ٣٣٧/١ كتاب الصلاة - باب إعادة الصلوات في الجماعة بعدما صلى في بيته، وابن خزيمة (١٢٧٩) كتاب الصلاة - باب ذكر الدليل على أن نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب نهى خاص لا عام، =

وَيُدرِكُ) بذلك (فضيلة الجماعة) "حاوي" (إلا في العصر) فلا يقتدي لكرامة النفل بعده.
(والشارع في نفل لا يقطع مطلقاً) ويُتمه ركعتين (وكذا سنة الظهر و) سنة
(الجمعة إذا أُقيمت أو خطب الإمام) يُتمها أربعاً (على) القول (الراجح) لأنها
صلاة واحدة، وليس القطع للإكمال بل للإبطال.....

كذا في "الكافي"^(١)، "بحر"^(٢).

[٥٩٥٨] (قوله: وَيُدرِكُ) بذلك (فضيلة الجماعة) الظاهر أن المراد أنه يُحصّل بذلك الاقتداء
فضيلة الجماعة التي هي المضاعفة بخمس أو سبع وعشرين درجة، كما لو كان صَلَّى الفريضة
مقتدياً؛ لأن هذه جماعة مشروعة أيضاً؛ إمّا لاستدراك ما فات، أو لئلا يصير مخالفاً للجماعة،
ولكن الظاهر أن هذه المضاعفة مضاعفة ثواب النفل لا الفرض، فليراجع.

[٥٩٥٩] (قوله: "حاوي") أي: "حاوي القدسي"^(٣) كما في "البحر"^(٤)، لا "حاوي
الحصري"^(٥)، ولا "حاوي الزاهدي".

[٥٩٦٠] (قوله: مطلقاً) أي: سواء قيّد الأولى بسجدة أو لا.

= والدارقطني في "سننه" ٤١٣/١ - ٤١٤ كتاب الصلاة - باب من كان يصلي الصبح وحده ثم أدرك الجماعة فليصل
معها، والحاكم ٢٤٤/١ - ٢٤٥ كتاب الصلاة - ووافقه الذهبي، والطبراني في "الكبير" ٢٢/٢٣٥ - ٢٣٦ (٦٠٨)
و(٦٠٩) و(٦١٠) و(٦١١) و(٦١٢) و(٦١٣) و(٦١٤) و(٦١٥) و(٦١٦) و(٦١٧)، والطحاوي في "شرح
معاني الآثار" ٣٦٣/١ كتاب الصلاة - باب الرجل يصلي في رحلته ثم يأتي المسجد والناس يصلون، والبيهقي في
"السنن الكبرى" ٣٠١/٢ كتاب الصلاة - باب ما يكون منهما نافلة، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٦٤)
و(١٥٦٥) كتاب الصلاة - فصل في الأوقات المنهي عنها. كلهم من حديث يزيد بن الأسود العامري رضي الله عنه، وفي
الباب عن مثنى الدليلي، يزيد بن عامر، وعبد الله بن مسعود، وأبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(١) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤١ - ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٧/٢.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب الجماعة والإمامة - فصل: إذا كبر المؤتم ق ٤٤/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٧/٢.

(٥) "الحاوي" لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن أنس الحصري البخاري (ت ٥٠٠هـ). ("كشف الظنون" ١/٦٢٤،

"الجاواهر المضية" ٨/٣).

خلافًا لما رجَّحه "الكمال"

[٥٩٦١] (قوله: خلافًا لما رجَّحه "الكمال")^(١) حيث قال: ((وقيل^(٢): يقطعُ على رأس الركعتين، وهو الراجح؛ لأنه يتمكَّن من قضائها بعد الفرض، ولا إبطال في التسليم على الركعتين، فلا يفوت فرض الاستماع والأداء على الوجه الأكمل بلا سبب)) اهـ.
أقول: وظاهرُ "الهداية"^(٣) اختيارُهُ، وعليه مَشَى في "الملتقى"^(٤) و"نور الإيضاح"^(٥) و"المواهب" وجمعةُ الدرر"^(٦) و"الفيض"، وعزاه في "الشرنبلالية"^(٧) إلى "البرهان"، وذكرَ في "الفتح"^(٨): ((أنَّه حُكِيَ عن "السَّغْدِيِّ" أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ لَمَّا رَأَاهُ فِي "النَّوَادِر" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَأَنَّهُ مَالَ إِلَيْهِ "السَّرْحَسِيُّ"^(٩) و"البَقَالِيُّ"،)) وفي "الْبَزَازِيَّةُ"^(١٠): ((أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ الْقَاضِي "النَّسْفِيُّ"،)) وظاهرُ كلام "المقدسي" الميلُ إليه، ونقلَ في "الحلية"^(١١) كلامَ شيخه "الكمال" ثمَّ قال: ((وهو كما قال)).

هذا، وما رجَّحه "المصنّف" صرَّحَ بتصحيحهِ "الولوالجي"^(١٢) وصاحبُ "المبتغى" و"المحيط"

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١١/١.

(٢) لم يستعمل الكمال صيغة التضعيف ((قيل)) في هذا القول، وإنما استعملها في القول الثاني حيث قال: ((وقيل يتمها)).

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٠/١.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٢٤/١.

(٥) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ص ٢١٩..

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الجمعة ١٤١/١.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٢١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١١/١.

(٩) في "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٧٤/١.

(١٠) "البزازية": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره وما لا يكره ٥٧/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(١١) "الحلية": فرائض الصلاة - الوقت ٣/٢ ق ٣٠ ب.

(١٢) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل الثاني عشر في السفر وسجدة التلاوة ق ٢٠ ب.

ثمَّ "الشمسي"، وفي جمعة "الشرنبلالية"^(١): ((وعليه الفتوى))، قال في "البحر"^(٢): ((والظاهر ما صحَّحه المشايخ؛ لأنَّه لا شكَّ أنَّ في التسليم على الركعتين إبطالَ وصفِ السنيَّةِ لا لإكمالها، وتقدَّم أنَّه لا يجوزُ، ويشهدُ لهم إثباتُ أحكام الصلاة الواحدة للأربع من عدم الاستفتاح والتعوُّذ في الشفع الثاني إلى غير ذلك كما قدَّمناه)) اهـ. وأقرَّه في "النهر"^(٣).

أقول: لكنَّ تقدَّم^(٤) في باب النوافل أنَّه يقضي ركعتين لو نوى أربعاً وأفسدَهُ، وأنَّه ظاهرُ الرواية عن أصحابنا، وعليه المتون، وأنَّه صحَّحَ في "الخلاصة"^(٥) [٢/٨٤ق/١] رجوع "أبي يوسف" إليه، وصرَّحَ في "البحر"^(٦): ((أنَّه يشملُ السَّنَةَ المؤكَّدة كسنة الظهر، حتَّى لو قطعَها قَضَى ركعتين في ظاهر الرواية، وأنَّ من المشايخ مَنْ اختار قول "أبي يوسف" في السنن المؤكَّدة، واختارهُ "ابن الفضل"، وصحَّحَهُ في "النصاب")، وقدَّمنا^(٧) هناك أنَّ ظاهر "الهداية" وغيرها ترجيحُ ظاهر الرواية، فحيث كانت المتون على ظاهر الرواية من أنَّه لا يلزمُهُ بالشروع في السنن إلَّا ركعتان لم تكن في حكم صلاةٍ واحدةٍ من كلِّ وجه، ولم يكن في التسليم على الركعتين إبطالُ لها، وإبطالُ وصف السنيَّةِ لما هو أقوى منه مع إمكان تداركها بالقضاء بعد الفرض لا محذور فيه، فتدبر.

ثمَّ اعلم أنَّ هذا كلُّه حيث لم يَمُ إلى الثالثة، أمَّا إنَّ قام إليها وقبَّلها بسجدةٍ ففي رواية "النوادر": ((يضيفُ إليها رابعةً، ويسلمُ وإنَّ لم يُقبِّلها بسجدةً))، قال في "الخانية"^(٨): ((لم يذكَّرْ

(١) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الجمعة ١٤١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٦/٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧١/ب.

(٤) المقولة [٥٧٨٥] قوله: ((وقضى ركعتين)) وما بعدها.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني عشر في النذور وفيما يلزمه بالشروع ق ٤٧/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٦٣/٢ باختصار.

(٧) المقولة [٥٧٨٧] قوله: ((على اختيار الحلبي وغيره)).

(٨) "الخانية": كتاب الصلاة - باب الأذان ٧٥/١ بتصرف دون التصريح بأنَّه الأشبه (هامش "الفتاوى الهندية").

(وَكُرْهٌ) تحريماً للنهي (خروج مَنْ لم يُصَلِّ من مسجدٍ أُذِّنَ فيه) جَرِيٌّ على الغالب،

في "النوادر"، واختلف المشايخ فيه، قيل: يُتَمَّها أربعاً ويُخَفَّفُ القراءة، وقيل: يعودُ إلى القعدة ويُسَلِّمُ، وهذا أشبهُ)) اهـ.

قال في "شرح المنية"^(١): ((وَالأَوْجَهُ أَنْ يُتَمَّها؛ لأنها إِنْ كانت صلاةً واحدةً فظاهراً، وَإِنْ كانت كغيرها من النوافل كُلُّ شَفْعٍ صلاةً فالقيامُ إلى الثالثة كالتحرمة المبتدأة، وَإِذَا كان أَوَّلُ ما تَحَرَّمَ يَتَمَّ شَفْعاً فكذلك هنا)) اهـ.

مطلبٌ في كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان

[٥٩٦٢] (قوله: وَكُرْهٌ تحريماً للنهي) وهو ما في "ابن ماجه"^(٢): «مَنْ أَدْرَكَ الأَذَانَ في المسجد، ثُمَّ خَرَجَ لم يَخْرُجْ لحاجةٍ وهو لا يريدُ الرجوعَ فهو منافقٌ»، وأخرَجَ "الجماعة"^(٣) إلا "البحاري" عن "أبي الشعثاء"^(٤) قال: «كُنَّا مع "أبي هريرة" في المسجد، فخرَجَ رجلٌ حينَ أَذَّنَ المؤدِّنُ للعصر، قال "أبو هريرة": أَمَّا هذا فقد عَصَى "أبا القاسم"»، والموقوفُ في مثله كالمرفوع، "بحر"^(٥).

[٥٩٦٣] (قوله: مِنْ مسجدٍ أُذِّنَ فيه) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ ما إِذَا أُذِّنَ وهو فيه، أو دَخَلَ بعد الأذان

(قولُ "الشارح": جَرِيٌّ على الغالب) وهو وقوعُ الأذان عقب دخول الوقت بلا مهلةٍ، لكن هذا بالنظر

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الشرط الخامس: الوقت ص٢٤٣..

(٢) أخرجه ابن ماجه (٧٣٤) كتاب الأذان - باب إِذَا أذُن وَأَنْتَ في المسجد فلا تَخْرُجْ، وقال البوصيري في "مصباح الرحاجة" ١٥٦/١-١٥٧: هذا إسناد فيه ابن أبي فَرَوَةَ، واسمُهُ إِسْحَاقُ بن عبد الله بن أبي فَرَوَةَ، ضعيفٌ، وكذلك عبد الجبار بن عمر.. اهـ.

(٣) أخرجه أحمد ٥٠٦/٢ و٥٣٧، ومسلم (٦٥٥)(٢٥٨)(٢٥٩) كتاب المساجد - باب النهي عن الخروج من المسجد إِذَا أذُنَ المؤدِّنُ، وأبو داود (٥٣٦) كتاب الصلاة - باب الخروج من المسجد بعد الأذان، والترمذي (٢٠٤) كتاب الصلاة - باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٩/٢ كتاب الأذان - باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان، وابن ماجه (٧٣٣) كتاب الأذان - باب إِذَا أذُن وَأَنْتَ في المسجد فلا تَخْرُجْ.

(٤) أبو الشعثاء سُلَيْم بن أسود المحاربي الكوفي (ت ٨٢هـ). ("سير أعلام النبلاء" ١٧٩/٤، "تهذيب التهذيب" ١٦٥/٤).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٨/٢.

والمراد دخول الوقت أذن فيه أو لا (إلا لمن ينتظم به أمر جماعة أخرى).....

كما في "البحر" ^(١) و"النهر" ^(٢).

٤٧٩/١ [٥٩٦٤] (قوله: والمراد) بحث لصاحب "البحر" ^(٣) حيث قال: ((والظاهر أن مرادهم من الأذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله، سواء أذن فيه أو في غيره، كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة، سواء خرج أو مكث [٢/٨٤ق/ب] بلا صلاة كما نشاهد في بعض الفسقة، حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلاً، فخرج ثم رجع وصلى معهم ينبغي أن لا يكره، ولم أره كله منقولاً)) اهـ. وجزم بذلك كله في "النهر" ^(٤) لدلالة كلامهم عليه.

[٥٩٦٥] (قوله: إلا لمن ينتظم به أمر جماعة أخرى) بأن كان إماماً أو مؤذنًا تتفرق الناس بغيبته؛ لأنه ترك صورة تكميل معنى، والعبارة للمعنى، "بحر" ^(٥). وظاهر الإطلاق أن له الخروج ولو عند الشروع في الإقامة، وبه صرح في متن "الدرر" ^(٦) و"القهستاني" ^(٧) و"شرح الوقاية" ^(٨).

للوامع المعتاد الآن لا للاستحباب، فإن الأذان كالصلاة في استحباب التأخير والتعجيل، هذا ما ظهر، لكن حمل "البحر" كلامهم على ما قال: ((لا يناسب إلا الزمن المتأخر المعتاد فيه تقديم الأذان عقب دخول الوقت بلا مهلة، ولا يناسب الزمن المتقدم المراعى فيه الوقت المستحب للصلاة، فكيف يحمل ما وقع للمتقدمين من عباراتهم على المعتاد للمتأخرين؟! خصوصاً وعباراتهم موافقة لألفاظ الأحاديث)). والأظهر أن يراد من عبارة "الشارح" بقوله: ((جرى على الغالب)) أن الغالب هو الأذان في المساجد بعد دخول الوقت، فيراد به دخوله لا حقيقة الأذان.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٨/٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٨/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٨/٢ بتصريف يسير.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٢١/١.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الفريضة ١٣٧/١.

(٨) "شرح الوقاية": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٩/١ هامش "كشف الحقائق".

أو كان الخروجُ لمسجدٍ حيَّه ولم يصلُّوا فيه، أو لأستاذِهِ لدرسيِّهِ أو لسماعِ الوعظ،

[٥٩٦٦هـ] (قوله: أو كان الخروجُ لمسجدٍ حيَّه إلخ) أي: وإن لم يكن إماماً ولا مؤذنًا كما في "النهاية"، قال في "البحر"^(١): ((ولا يخفى ما فيه؛ إذ خروجهُ مكروهٌ تحرماً، والصلوةُ في مسجدٍ حيَّه مندوبةٌ، فلا يرتكبُ المكروهَ لأجلِ المندوب، ولا دليلَ يدلُّ عليه)) اهـ.
قلت: لكنَّ تنمَّةَ عبارة "النهاية" هكذا: ((لأنَّ الواجبَ عليه أنْ يصلِّيَ في مسجدٍ حيَّه، ولو صلَّى في هذا المسجدِ فلا بأسَ أيضاً؛ لأنَّه صار من أهله، والأفضلُ أنْ لا يخرج؛ لأنَّه يُتَّهمُ)) اهـ.
ومثله في "المعراج"، فتأمَّل.

وقيَّدَ بقوله: ((ولم يصلُّوا فيه)) تبعاً لما في شروح "الهداية"^(٢) لأنَّه لو صلُّوا في مسجدٍ حيَّه لا يخرجُ؛ لأنَّه صار من أهلِ هذا المسجدِ بالدخول، "نهاية".

[٥٩٦٧هـ] (قوله: أو لأستاذِهِ إلخ) معطوفٌ على ((حيَّه))، أي: أو لمسجدٍ أستاذه، قال في "المعراج": ((نمَّ للمتفقِ جماعةُ مسجد^(٣) أستاذه لأجلِ درسه، أو لسماعِ الأخبار، أو لسماعِ

(قوله: لكنَّ تنمَّةَ عبارة "النهاية" هكذا: لأنَّ الواجبَ إلخ) فجعلته واجباً لا مندوباً، لكنَّ تعبيره بقوله: ((الأفضل)) وبقوله: ((لا بأس)) ينافي الوجوبَ، فتأمَّل وراجع، كذا قاله "السندي" بالمعنى. ويظهر أنَّ الوجوبَ بمعناه اللغويِّ، وهو مطلقُ الثبوت، فلا تنافي في عبارة "النهاية"، وإشكالُ "البحر" على حاله، وأيضاً قد تقدَّم له في الإمامة حكاية قولين في الأفضل هل مسجدٌ حيَّه أو المسجدُ الجامع؟ أي: الذي جماعته أكثر، ولم يتقدَّم حكاية قولٍ بالوجوب، ويدفعُ إشكالُ "البحر" بأنَّ محلَّ كراهة الخروج إذا لم يكن خروجهُ لمسجدٍ حيَّه، فإنَّ كان له فلا كراهة بل خلافُ الأفضل، ويكفي في الاستدلال عليه استثناء ما إذا كان خروجهُ لحاجةٍ في حديث "ابن ماجه"، فإنَّ حاجةَ إحياءِ مسجدٍ حيَّه متحققةٌ. وذكر في "العناية" نحو ما في "النهاية"، لكنَّ عبَّرَ في "الكفاية" عمَّا في "النهاية" بـ ((قيل)) المتقتضية للضعف حيث قال: ((وقيل: إنَّ خرجَ ليصلِّيَ في مسجدٍ حيَّه ولم يصلُّوا فيه لا بأسَ؛ لأنَّ الواجبَ عليه أنْ يصلِّيَ في مسجدٍ حيَّه، ولو صلَّى في هذا المسجدِ لا بأسَ أيضاً؛ لأنَّه صار من أهله، والأفضلُ أنْ لا يخرج؛ لأنَّه يُتَّهمُ)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٨/٢.

(٢) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٣/١-٤١٤، و"النباية" ٦٨١/٢.

(٣) من ((أو لأستاذه إلخ)) إلى ((مسجد)) ساقط من "٣".

أو لحاجةٍ ومِنْ عزمِهِ أَنْ يعودَ، "نهر" (و) إِلَّا (لَمَنْ صَلَّى الظهر والعشاء) وحدهُ (مرّةً) فلا يكرهُ خروجهُ بل تركُهُ للجماعة.....

مجلس العامة أفضلُ بالاتفاق لتحصيل الثوابين)) اهـ. ومثلهُ في "النهاية".

وظاهرُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْرَجُ إِذَا خَشِيَ فَوَاتَ الدرس أو بعضِهِ، وإلَّا فلا، وَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَن يَكُونَ الدرسُ مِمَّا يَجِبُ تَعَلُّمُهُ عَلَيْهِ، وَفِي "حاشية أبي السُّعُود"^(١): ((أَنَّ مَا أوردَهُ فِي "البحر" فِي مسلحِ الحَيِّ وَارَدَ هُنَا)).

١٥٩٦٨] (قوله: أو لحاجةٍ إلخ) بحثٌ لصاحب "النهر"، أَخَذَهُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَارِّ^(٢).

١٥٩٦٩] (قوله: بل تركُهُ للجماعة) يعني: أَنَّ نَفْيَ الْكَرَاهَةِ الْمَفْهُومُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ لَيْسَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلِ الْمُرَادُ نَفْيُ كَرَاهَةِ الْخُرُوجِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ سَبَبُهُ - وَهُوَ كَوْنُهُ قَدْ صَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ وَحْدَهُ - فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى [٢/٨٥ق/أ] وَحْدَهُ لِيُخْرَجَ يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْجَمَاعَةِ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَوْ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْهُ.

(تَنْبِيْهُ)

يُعَلِّمُ مِنْ هُنَا وَمِنْ قَوْلِهِ: ((وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثًا مِنْهَا أَتَمَّ ثُمَّ اقْتَدَى مُتَنَفِّلًا)) أَنَّ مَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا لَا يُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ جَمَاعَةً مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا: كُلُّ صَلَاةٍ أُدِّيَتْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ تَجِبُ إِعَادَتُهَا، وَزَادَ "ابن الهمام"^(٣) وَغَيْرُهُ: ((وَمَعَ كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ تُسْتَحَبُّ الْإِعَادَةُ))، وَلَا شَكَّ فِي كَرَاهَةِ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِسَنِّيَّتِهَا أَوْ وَجوبِهَا لَوْ جُودَ الْإِثْمُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِحَمَلِ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا تَرَكَهَا

(قوله: أَنَّ مَا أوردَهُ فِي "البحر" فِي مسجدِ الحَيِّ وَارَدَ هُنَا) لَا يَخْفَى أَنَّ الدَّرْسَ قَدْ يَكُونُ فَرْضًا إِذَا تَعَلَّقَ بِمَا يُفْتَرَضُ تَعَلُّمُهُ، نَعَمْ الْبَحْثُ ظَاهِرٌ فِي الْوَعْظِ. اهـ "سندي".

(١) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٧١/١.

(٢) [المقولة ٥٩٦٢] قوله: ((كره تحريماً للهي))، وقد سبق تفريح الحديث ص ٣٩٣. فِي الْمَقُولَةِ نَفْسُهَا.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل مَا يَكْرَهُ لِلْمَصْلِيِّ ٣٦٤/١.

(إلا عند) الشروع في (الإقامة) فيكره؛ لمخالفته الجماعة بلا عذر، بل يقتدي متنفلاً
لما مر (و) إلا (لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة) فيخرج مطلقاً.....

بعذر، وهو خلاف ما يتبادر من كلامهم، وقدّمنا^(١) تمام الكلام على ذلك في واجبات الصلاة،
ولم يظهر لي جواب شافٍ، فليتأمل.

٥٩٧٠٦ [قوله: إلا عند الشروع في الإقامة إلخ] ظاهرة الكراهة ولو كان مقيم جماعة أخرى؛
لأن في خروجه تهمّة، قال الشيخ "إسماعيل"^(٢): ((وهو المذكور في كثير من الفتاوى، والتهمّة هنا
نشأت من صلاته منفرداً، فإذا خرج يؤيّد بها بخلاف ما مر^(٣) عن "الدرر" و"شرح الوقاية" فهما
مسألان))، فما تقدّم فيما إذا كان مقيم جماعة أخرى وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى، وهنا
فيما إذا كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض الشراح، والمراد بمقيم الجماعة من ينتظم به أمرها
نحو المؤذن والإمام كما مر^(٤)، والمراد به هنا المؤذن؛ لأن الإمام لو صلى منفرداً لا يمكن أن يقيم
جماعة أخرى، فافهم.

٥٩٧١١ [قوله: لما مر^(٥) أي: من قوله: ((إحرازاً للنفل والجماعة))، "ح"^(٦)].

(قوله: ولم يظهر لي جواب شافٍ) قد يقال في الجواب: أنه لا يلزم من عدم كراهة الخروج
ولا من إقامته واقتدائه به متنفلاً عدم أمره بالإعادة، بل هو مأمور بها في أي مكان، فيمكنه الإعادة
جماعة خارج المسجد أو بعد اقتدائه متنفلاً بدون كراهة لنفس الخروج. وقال في "حاشية البحر": ((
الأولى تأويل القاعدة بأن يراد بالواجب والسنة الذي نعاد لتركه الصلاة ما كان من أجزاء الصلاة
وماهيّتها، والجماعة وصف لها خارج عنها، فلا تعاد الصلاة لتركه، فليتأمل)) اهـ.
(قوله: وهو المذكور في كثير من الفتاوى إلخ) وذكر "صدر الشريعة": ((أن المقيم لجماعة أخرى
لا يكره له الخروج وإن أقيمت))، وإليه يشير قول "الشارح": ((بلا عذر))، "ط".

(١) المقالة [٣٩٤٠] قوله: ((وكذا كل صلاة إلخ)).

(٢) "الإحكام" - كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/ق ٤٣٦/ب.

(٣) المقالة [٥٩٦٥] قوله: ((إلا لمن ينتظم به أمر جماعة أخرى)).

(٤) المقالة [٥٩٦٥] قوله: ((إلا لمن ينتظم به أمر جماعة أخرى)).

(٥) ٣٨٨ - "در".

(٦) "ح" - كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٦/ب.

(وإن أُقيمت) لكرهة النفل بعد الأولين، وفي المغرب أحد المحظورين: البتراء أو مخالفة الإمام بالإتمام، وفي "النهر"^(١): ((ينبغي أن يجب خروجه؛ لأن كراهة مكثه بلا صلاة....

[٥٩٧٢] قوله: وإن أُقيمت بيان للإطلاق، "ط"^(٢).

والحاصل: أنه لا يكره الخروج بعد الأذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات إلا في الظهر والعشاء، فإنه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لا قبله.

(تنبيه)

المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في "الهداية"^(٣)، لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر^(٤).

[٥٩٧٣] قوله: البتراء تصغير البتراء، وهي الركعة الواحدة التي لا ثانية لها، والثلاث تستلزمها، لكن إن كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر^(٥) عن "البحر"، وإن كانت ثلاثاً - بأن سلم مع الإمام - فليل: لا يلزمه شيء، وقيل: فسدت، فيقتضي أربعاً كما لو نذر ثلاثاً كما في "البحر"^(٦)، وقد مناه^(٧) عنه: أنه لو اقتدى فيها [٢/٨٥ق/ب] فالأحوط أن يتمها أربعاً وإن كان فيه مخالفة الإمام.

(قول "الشارح": وفي "النهر": ينبغي إلخ) عبارته نقلاً عن "المحيط": ((ولو لم يخرج مع عدم كراهة الخروج ومكث ولم يدخل معهم كره؛ لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم، وهذا يقتضي أنها أشد كراهة من التنفل، وعلى هذا ينبغي أن يجب خروجه في هذه الحالة)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/أ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٩٩/١.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧١/١.

(٤) المقولة [٥٩٦٥] قوله: ((إلا لمن ينتظم به أمر جماعة أخرى)).

(٥) المقولة [٥٩٥٤] قوله: ((أو فيها إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٦٢/٢.

(٧) المقولة [٥٩٥٣] قوله: ((أو قيدها)).

أشدُّ)) قلتُ: أفادَ "القُهْستانيُّ": ((أنَّ كراهةَ التَّنْفُلِ بالثَّلاثِ تَنْزِيهِيَّةٌ))،.....

[٥٩٧٤] (قوله: أشدُّ) أي: من التَّنْفُلِ بعد الفجر والعصر ومن البتيراء؛ لقول "المحيط": ((لأنَّ مخالفةَ الجماعة وَزَرَ عَظِيمٌ)).

قلت: لكنَّ صرَّحَ في "مختارات النوازل"^(١): ((بأنَّ الخروجَ أَوَّلَى؛ لأنَّ هذه المخالفة أقلُّ كراهةً))، تأمَّل.

[٥٩٧٥] (قوله: قلتُ إلخ) واردٌ على قوله: ((وفي المغرب أحدُ المحذورين))، وعلى قوله: ((أشدُّ))، فإنَّه يقتضي بمفهومه أنَّ الصلاةَ مع الإمام فيها كراهةٌ شديدةٌ وهي التحريميةُ، لكنَّ قال "ح"^(٢): ((ما في "القُهْستانيِّ"^(٣)) مردودٌ؛ لأنَّ صاحبَ "الهداية"^(٤) صرَّحَ بالكراهة، وصاحبُ "غاية البيان" بأنَّها بدعةٌ، وقاضي خان" في "شرح الجامع الصغير"^(٥) بأنَّها حرامٌ، قال في "البحر"^(٦)؛ والظاهرُ ما في "الهداية"؛ لأنَّ المشايخ يستدلُّون بأنَّه ﷺ نهى عن البتيراء^(٧)، وهو من قبيل ظنيِّ الثبوت قطعيِّ الدلالة، فيفيدُ كراهةَ التحريم على أصولنا)).

٤٨٠/١

(قوله: واردٌ على قوله: وفي المغرب أحدُ المحذورين إلخ) فإنَّ المتبادر من لفظ ((المحذورين)) كراهةَ التحريم، ثمَّ لك أن تقول: لا تنافي بين ما نقله في "البحر"، وذلك بأنَّ يُرادَ بالحرام المكروه تحريماً، وبالبدعة البدعة القويَّة - وهي المكروه تحريماً - وبالمكروه المكروه تحريماً.

(١) "مختارات النوازل": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الجماعة ق٢٣/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق٩٦/ب.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الفريضة ١٣٧/١.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧١/١.

(٥) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب الرجل يدرك الفريضة وقد صلى بعض صلاته ١/١٧/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٧/٢.

(٧) أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" ٢٥٤/١٣، وذكره الزيلعي في "نصب الراية" ١٧٢/٢ - ١٧٣ وقال: ولم أحده، وعزاه إلى ابن عبد البر في "التمهيد"، وعبد الحق في "الأحكام"، وذكره أيضاً النووي في "خلاصة الأحكام" ٥٥٧/١ كتاب صلاة التطوع - باب صحة الوتر بركة أو ثلاث - فصل في ضعفه، وقال: ضعيف مرسل، والحديث ذكره أيضاً الذهبي في "ميزان الاعتدال" ٥٣/٣ وقال: قال ابن القُطَّان: هذا حديث شاذ لا يُعرج على روايته، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفي "المضمرات": ((لو اقتدى فيه لأساء)) (وإذا خاف فوت) ركعتي (الفجر لاشتغاله بسنتها تركها).....

مطلب: هل الإساءة دون الكراهة أو أفحش؟

[٥٩٧٦] (قوله: وفي "المضمرات" إلخ) من كلام "القَهْستاني"^(١)، قصَدَ به تأكيد ما ادَّعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الإساءة. اهـ "ح"^(٢).

قلت: لكن قدّمنا^(٣) في سنن الصلاة الخلاف في أنَّ الإساءة دون الكراهة أو أفحش، ووفقنا بينهما بأنّها دون التحريميّة وأفحش من التنزيهية.

[٥٩٧٧] (قوله: وإذا خاف إلخ) عَلِمَ منه ما إذا غَلَبَ على ظَنِّه بالأولى، "نهر"^(٤). وإذا تُرِكَتْ لخوف فوت الجماعة فأولى أن تُتركْ لخوف خروج الوقت، "ط"^(٥) عن "أبي السَّعود"^(٦).

[٥٩٧٨] (قوله: تركها) أي: لا يشرع فيها؛ وليس المرادُ يقطعُها؛ لِما مرَّ^(٧) أنَّ الشارع في النفل لا يقطعُه مطلقاً، فما في "النهر"^(٨) هنا من قوله: ((ولو قيّد الثانية منها بالسجدة)) غير صحيح كما نبّه عليه الشيخ "إسماعيل"^(٩).

(قوله: كما نبّه عليه الشيخ "إسماعيل") وبّنه عليه "الشرنبلالي" أيضاً بقوله: ((والمراد من الترك عدمُ الشُّروع؛ لِما مرَّ أنَّ الشارع في النفل لا يقطعُ مطلقاً، ولذا عبّر بالترك، فقوله: يقطعُ ولو قيّد الثانية منها بسجدةٍ مخالفٌ لِما قدّمه من قوله: وقيّد بالظهور لأنّه لو شرّع في نافلةٍ فأقيمت الظاهرُ لا يقطعُها)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الفريضة ١/١٣٧.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٦/ب.

(٣) المقلوبة [٤٠٣٧] قوله: ((وقالوا إلخ)).

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٣٠٠.

(٦) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٢٧١.

(٧) ص ٣٩٠ - "در".

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/أ.

(٩) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٣٧.

لكون الجماعة أكملَ (وإلاَّ) بأنَّ رَجَا إدراكَ ركعةٍ في ظاهر المذهب، "تجنيس"^(١).
وقيل: التشهيد، واعتمدهُ "المصنف" و"الشرنبلالي" تبعاً لـ "البحر"،.....

[٥٩٧٩١] (قوله: لكون الجماعة أكملَ) لأنها تفضلُ الفرضَ منفرداً بسبع وعشرين ضعفاً لا تبلغُ ركعتا الفجر ضعفاً واحداً منها؛ لأنها أضعافُ الفرض، والوعيدُ على الترك للجماعة ألزمُ منه على ركعتي الفجر، وتأمُّهُ في "الفتح"^(٢) و"البحر"^(٣).

[٥٩٨٠١] (قوله: بأنَّ رجا إدراكَ ركعةٍ) تحويلُ عبارة المتن، وإلاَّ فالمتبادرُ منها القولُ الثاني.
[٥٩٨١١] (قوله: وقيل: التشهيدُ) أي: إذا رجا إدراكَ الإمام في التشهيدِ [٢/٥٦٠ق/أ] لا يتركها، بل يصليها وإنَّ علِمَ أنَّه تفوتُهُ الركعتان معه.

[٥٩٨٢١] (قوله: تبعاً لـ "البحر"^(٤)) فيه أنَّ صاحب "البحر" ذَكَرَ أنَّ كلام "الكنز" يشملُ التشهيدَ، ثمَّ ذَكَرَ: ((أنَّ ظاهر "الجامع الصغير"^(٥)) أنه لو رَجَا إدراكَ التشهيدِ فقط يتركُ السُنَّةَ))، ونقلَ عن "الخلاصة"^(٦): ((أنَّه ظاهرُ المذهب، وأنَّه رجَّحَهُ في "البدائع"^(٧)))، ونقلَ عن "الكافي"^(٨) و"المحيط": ((أنَّه يأتي بها عندهما خلافاً لـ "محمدٍ"))، فليس فيه سوى حكاية القولين، بل ذَكَرَ^(٩) قبل ذلك ما يدلُّ على اختياره لظاهر الرواية حيث قال: ((وإنَّ لم يُمكنْ - بأنَّ تحشيَّ فوتَ الركعتين - أحرَزَ أحقَّهُما وهو الجماعة)).

(قوله: حيث قال: وإنَّ لم يمكن إلخ) أصرَّحُ من هذا في اختيار صاحب "البحر" ظاهر المذهب نقله ترجيحاً بالغزو لـ "البدائع" مع عدم ذكر ما يُعارضه.

(١) ((تجنيس)) ليست في "ب" و "و".

(٢) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٤-٤١٥.

(٣) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٩/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٩/٢.

(٥) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب الرجل يدرك الفريضة في جماعة ص ٩٠-٩١.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢١/أ.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يكره من السنن ٢٨٦/١.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤١ ب.

(٩) أي: صاحب "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٩/٢.

لكن ضَعْفَهُ في "النهر" (لا) يتركها، بل يصليها.....

[٥٩٨٣] (قوله: لكن ضَعْفَهُ في "النهر" ^(١)) حيث قال: ((إنه تخريجٌ على رأيٍ ضعيفٍ)) اهـ.
قلت: لكن قَوَاهُ في "فتح القدير" ^(٢) بما سيأتي ^(٣): ((من أن من أدرك ركعةً من الظهر مثلاً فقد أدرك فضل الجماعة وأحرز ثوابها كما نص عليه "محمد" وفقاً لصاحبيه، وكذا لو أدرك التشهد يكون مدركاً لفضيلتها على قولهم))، قال: ((وهذا يُعَكِّرُ على ما قيل: إنه لو رجا إدراك التشهد لا يأتي بسنة الفجر على قول "محمد"، والحق خلافه نص "محمد" على ما يناقضه)) اهـ.
أي: لأنَّ المدار هنا على إدراك فضل الجماعة، وقد اتَّفَقوا على إدراكه بإدراك التشهد، فيأتي بالسنة اتفاقاً كما أوضحته في "الشرنبلالية" ^(٤) أيضاً، وأقره في "شرح المنية" ^(٥)، و"شرح نظم الكثر" ^(٦)،

(قوله: حيث قال: إنه تخريجٌ على رأيٍ ضعيفٍ) بيان ذلك أنه في "النهر" قال أولاً: ((إنه عُلِمَ من كلام "الكثر" أنه لو كان يرجو إدراكه في التشهد قَطَعَهَا لفوات الركعتين، وقيل: هو كإدراك الركعة عندهما، وعند "محمد" لا كما في الجمعة، وظاهر المذهب هو الأول. وبهذا التقرير عُلِمَ أن قوله في "البحر": إن كلامه شاملٌ لما إذا كان يرجو إدراكه في التشهد تخريجٌ على رأيٍ ضعيفٍ مما لا ضرورةً تدعو إليه)) اهـ. ولا يخفى ما في كلامه، فإنَّ ما مشى عليه أولاً بقوله: ((عُلِمَ من كلام الخ)) هو ما ذكره صاحب "البحر" من أنه شاملٌ للتشهد. والمخرجُ على الرأي الضعيف - أي: وهو رأي "محمد" - أن الجمعة لا تُدْرَكُ إلا بركعةٍ ظاهر الرواية لا هذا القليل كما قال "ط". وفي تعبيره بقوله: ((قَطَعَهَا)) مسامحةٌ، والمراد أنه يتركها؛ إذ هو المعبر عنه بظاهر المذهب، وفي جعله ما ذكره مفهوم كلام المتن نظراً، بل المتبادر منه ككلام "المصنّف" هو القول الثاني.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٨/١ بتصرف يسير.

(٣) انظر ص ٤١١-٤١٢ - "در".

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٢٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٢٩٧.

(٦) لعله للشيخ علي المقدسي، وتقدمت ترجمته ٣٢١/١.

عند باب المسجد إن وجد مكاناً، وإلا تركها؛ لأن ترك المَكْرُوه مَقْدَمٌ على فعل السنة،

و"حاشية الدرر" لـ "نوح أفندي"، و"شرحها" للشيخ "إسماعيل"^(١)، ونحوه في "القَهْستاني"^(٢)، وجرّم به "الشارح" في مواقيت الصلاة^(٣).

[٥٩٨٤] (قوله: عند باب المسجد) أي: خارج المسجد كما صرّح به "القَهْستاني"^(٤)، وقال في "العناية"^(٥): ((لأنه لو صلاها في المسجد كان متنفلاً فيه عند اشتغال الإمام بالفريضة، وهو مكروه، فإن لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصلّيها في المسجد خلف سارية من سوارى المسجد، وأشدّها كراهةً أن يصلّيها مُحالِطاً للصفّ مخالفاً للجماعة، والذي يلي ذلك خلف الصفّ من غير حائل)) اهـ. ومثله في "النهاية" و"المعراج".

[٥٩٨٥] (قوله: وإلا تركها) قال في "الفتح"^(٦): ((وعلى هذا - أي: على كراهة صلاتها في المسجد - ينبغي أن لا يصلّي فيه إذا لم يكن عند بابه مكاناً؛ لأن ترك المَكْرُوه مَقْدَمٌ على فعل السنة، [٢/٨٦ق/ب] غير أنّ الكراهة تتفاوت، فإن كان الإمام في الصفيّ فصلاته إياها في الشّتويّ أخفّ من صلاتها في الصيفي، وعكسه، وأشدّ ما يكون كراهةً أن يصلّيها مُحالِطاً للصفّ كما يفعله كثير من الجهلة)) اهـ.

والحاصل: أنّ السنة في سنة الفجر أن يأتي بها في بيته، وإلا فإن كان عند باب المسجد مكاناً صلاها فيه، وإلا صلاها في الشّتويّ أو الصيفي إن كان للمسجد موضعان، وإلا فخلف الصفوف عند سارية، لكن فيما إذا كان للمسجد موضعان والإمام في أحدهما ذكر في "المحيط":

(١) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٣٧.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الفريضة ١٣٨/١.

(٣) ٥٥٣/٢ "در".

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الفريضة ١٣٨/١.

(٥) "العناية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٤/١ (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٦/١.

ثم ما قيل: يشرع فيها ثم يكبر للفريضة، أو ثم يقطعها ويقضيها مردوداً بأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.....

((أنه قيل: لا يكره لعدم مخالفة القوم، وقيل: يكره؛ لأنهما كمكان واحد))، قال: ((فإذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل أن لا يفعل))، قال في "النهر"^(١): ((وفيه إفادة أنها تنزيهة)) اهـ. لكن في "الحلية"^(٢): ((قلت: وعدم الكراهة أوجه للآثار التي ذكرناها)) اهـ.

ثم هذا كله إذا كان الإمام في الصلاة، أما قبل الشروع فيأتي بها في أي موضع شاء كما في "شرح المنية"^(٣)، قال "الزيلعي"^(٤): ((وأما بقية السنن إن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد ثم اقتدى، وإن خاف فوت ركعة اقتدى)).

١٥٩٨٦١ (قوله: ثم ما قيل إلخ) قال في "الفتح"^(٥): ((وما عن الفقيه "إسماعيل الزاهد": أنه ينبغي أن يشرع فيها ثم يقطعها، فيجب القضاء فيتمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الإمام "السرحسي": بأن ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالنذر، ونص "محمد" أن المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع، وأيضاً شروع في العبادة بقصد الإفساد، فإن قيل: ليؤدّيها مرة أخرى قلنا: إبطال العمل منهي^(٦)، ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة)) اهـ.

وقوله: ((ثم يكبر للفريضة)) أي: ينوي السنة أولاً ويكبر، ثم ينوي الفريضة بقلبه ويكبر بلسانه، فيصير منتقلاً عنها إلى الفرض، وفي هذا إبطال لها ضمناً، فالظاهر أنه منهي أيضاً، فلا يظهر قول العلامة "المقدسي": ((إنه لو فعل كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرد شيء مما ذكر)) اهـ، فتأمل.

٤٨١/١

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/ب.

(٢) "الحلية": فصل في النوافل ٢/ق ١٩٨/أ.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٦.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب إدراك النوافل ١٨٣/١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٥/١.

(٦) عبارة "الفتح": ((إبطال العمل قصداً منهي)).

(ولا يقضيها إلا بطريق التبعية لـ).....

ثم رأيت ما ذكرته في "شرح المنية"^(١) [٢/٨٧/أ] قائلاً: ((ويدلُّ عليه قول "الكنز"^(٢) في باب ما يُفسد الصلاة: وافتتاح العصر أو التطوُّع بعد ركعة الظهر، فإنَّه صريحٌ بأنَّ الظهر يفسدُ بالشُّروع في غيره)) اهـ.

(تنبيه)

قال في "المنية"^(٣): ((لو خاف أنه لو صَلَّى سَنَةَ الْفَجْرِ بوجهها فتوته الجماعة، ولو اقتصرَ فيها بالفاتحة وتسيبحة في الركوع والسجود يُدرِكُها فله أن يُقتصرَ عليها؛ لأنَّ ترك السَّنة جائزٌ لإدراك الجماعة، فسَنَةُ السَّنة أولى، وعن القاضي "الزُّرنَجَرِي"^(٤): لو خاف أن فتوته الركعتان يصليَّ السَّنة ويتركُ الشَّاء والتعوذَّ وسَنَةَ الْقِرَاءَةِ، ويقتصرُ على آيةٍ واحدةٍ ليكونَ جمعاً بينهما، وكذا في سَنَةِ الظَّهر)) اهـ.

وفيها^(٥) أيضاً: ((صَلَّى سَنَةَ الْفَجْرِ وفاته الفجرُ لا يعيد السَّنة إذا قضى الفجرَ)) اهـ.
[٥٩٨٧هـ] (قوله: ولا يقضيها إلا بطريق التبعية^(٦) إلخ) أي: لا يقضي سَنَةَ الْفَجْرِ إلا إذا فاتَتْ مع الفجر، فيقضيها تبعاً لقضائه لو قبل الزوال، وأمَّا إذا فاتَتْ وحدها فلا تُقضى قبل طلوع الشمس بالإجماع؛ لكراهة النفل بعد الصبح، وأمَّا بعد طلوع الشمس فكذلك عندهما، وقال "محمد": ((أحبُّ إليَّ أن يقضيها إلى الزوال)) كما في "الدرر"^(٧)، قيل: هذا قريبٌ من الاتفاق؛

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٨ - بتصرف يسير.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة ٥١/١.

(٣) "المنية": كتاب الصلاة - باب في السنن ق ١٨/ب.

(٤) أبو الفضائل وقيل: أبو الفضل بكر بن محمد بن عليّ، شمس الأئمة الأنصاريّ البخاريّ الزُّرنَجَرِيّ (ت ٥١٢هـ).

(٥) "الجواهر المحضة" ٤٦٥/١، ٢١٨/٤، "الفوائد البهية" ص ٥٦٦.

(٦) أي: "المنية": كتاب الصلاة - باب في السنن ق ١٨/أ.

(٧) في "د" زيادة: ((فلو قضاها بعد الوقت وحدها كانت نفلاً مستحباً، كما قالوا في التراويح كما مرَّ. اهـ))

(٧) "الدرر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٢٢/١.

قضاء (فرضها قبل الزوال لا بعده) في الأصح؛ لورود الخبر بقضائها.....

لأن قوله: ((أحبُّ إليَّ)) دليل على أنه لو لم يفعل لا لَوَمَ عليه، وقالوا: لا يقضي، وإن قضى فلا بأس به، كذا في "الخبازية"، ومنهم من حقق الخلاف وقال: الخلاف في أنه لو قضى كان نفلاً مُبتدأً أو سنة، كذا في "العناية"^(١)، يعني: نفلاً عندهما سنة عنده كما ذكره في "الكافي"^(٢)، "إسماعيل"^(٣).

٥٩٨٨ (قوله: لقضاء فرضها) متعلق بـ ((التبعية))، وأشار بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط، فليس المراد أنها تُقضى بعده تبعاً له، بل تُقضى قبله تبعاً لقضائه.
٥٩٨٩ (قوله: لا بعده في الأصح) وقيل: تُقضى بعد الزوال تبعاً، ولا تُقضى مقصودة إجماعاً كما في "الكافي"^(٤)، "إسماعيل"^(٥).

٥٩٩٠ (قوله: لورود الخبر) وهو ما روي أنه ﷺ: «قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس» كما رواه "مسلم"^(٦) في حديث طويل، [٢/٨٧ ب] والتعريس: نزول المسافر آخر الليل كما ذكره في "المغرب"^(٧)، "إسماعيل"^(٨).

(١) "العناية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٧/١ (هامش "فتح القدير").

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٢ أ.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٣٨ ب. بصرف.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٢ أ.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٣٨ أ.

(٦) أخرجه مسلم (٦٨٢) كتاب المساجد - باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، وأخرجه أحمد ٤٣٥/٤، والبخاري (٣٤٤) كتاب التيمم - باب الصعيد الطيب، و(٣٤٨) باب التيمم ضربة واحدة، و(٣٥٧١) كتاب المناقب - باب علامات النبوة، والطبراني في "الكبير" ١٨/٢٧٦ و(٢٨٥) و(٢٨٩)، وابن خزيمة (٩٨٧) (٩٩٧) باب النائم عن الصلاة والناسي لها، وأبو عوانة ٣٠٧/١-٣٠٨، والنسائي ١٧١/١ كتاب الطهارة - باب التيمم بالصعيد مختصراً.

(٧) "المغرب": مادة (عرس).

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤٣٨ أ.

في الوقت المَهْمَل بخلاف القياس، فغيرُهُ عليه لا يُقاسُ (بخلاف سنّة الظهر) وكذا الجمعةُ

[٥٩٩١] (قوله: في الوقت المَهْمَل) هو ما ليس وقت فريضة، وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال، وليس عندنا وقت مهملٌ سواء على الصحيح، وقيل: مثله ما بين بلوغ الظلّ مثله إلى المثلين.

[٥٩٩٢] (قوله: بخلاف القياس) متعلّق بـ ((وَرُود)) أو بـ ((قضائها))، فافهم. وذلك لأنّ القضاء مختصّ بالواجب؛ لأنّه - كما سيذكره^(١) في الباب الآتي - فعلٌ الواجب بعد وقته، فلا يُقضى غيرُهُ إلاّ بسمعيٍّ، وهو قد دلّ على قضاء سنّة الفجر فقلنا به، وكذا ما روي عن "عائشة" في سنّة الظهر كما يأتي^(٢)، ولذا نقول: لا تُقضى سنّة الظهر بعد الوقت، فيبقى ما وراء ذلك على العدم كما في "الفتح"^(٣).

[٥٩٩٣] (قوله: وكذا الجمعة) أي: حكمُ الأربع قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما لا يخفى، "بحر"^(٤). وظهره أنّه لم يره في "البحر" منقولاً صريحاً، وقد ذكره "القَهْستاني"^(٥)، لكنّ لم يعزه إلى أحدٍ، وذكر "السراج الحانوتي"^(٦): ((أنّ هذا مقتضى ما في المتون وغيرها))،

(قوله: وقد ذكره "القَهْستاني" إلخ) يؤيّدُه ما قاله "البرجندي" في "شرح الوقاية": ((واعلم أنّ الأربع قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر، وقيل: لا تُقضى أصلاً، كذا في "الظهيرية")) اهـ "سندي". (قوله: أنّ هذا مقتضى ما في المتون وغيرها) إذ ما قاله في المتون وغيرها من أنّ سنّة الظهر تُقضى يقتضي أنّ سنّة الجمعة تُقضى؛ إذ لا فرق. اهـ من "حاشية البحر" عن "الحانوتي".

(١) ص ٤٣٢ - "در".

(٢) في المقالة الآتية.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٧/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨١/٢.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في إدراك الفريضة ١٣٨/١.

(٦) هو سراج الدين عمر الحانوتي المصري صاحب "الفتاوى". "خلاصة الأثر" ٧٦/٤ في ترجمة ولده محمد شمس

الدين الحانوتي.

(فإنه) إن خاف فوت ركعة يتركها ويقتدي (ثم يأتي بها).....

لكن قال في "روضة العلماء": ((إنها تسقط؛ لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إذا خرج الإمام فلا صلاة إلا المكتوبة»)) اهـ "رملي".

أقول: وفي هذا الاستدلال نظراً؛ لأنه إنما يدل على أنها لا تُصلى بعد خروجه، لا على أنها تسقط بالكلية ولا تقضى بعد الفراغ من المكتوبة، وإلا لزم أن لا تقضى سنة الظهر أيضاً، فإنه ورد في حديث "مسلم"^(١) وغيره: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، نعم قد يستدل للفرق بينهما بشيء آخر، وهو أن القياس في السنن عدم القضاء كما مر^(٢)، وقد استدلل "قاضي خان"^(٣) لقضاء سنة الظهر بما عن عائشة رضي الله تعالى عنها: أن النبي ﷺ: «كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر قضاهاً بعده»^(٤)، فيكون قضاؤها ثبت بالحديث على خلاف القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في "الفتح"^(٥)، فالقول بقضاء سنة الجمعة محتاج إلى دليل خاص، وعليه فتتصيص المتون على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة ليست كذلك، فتأمل.

[٥٩٩٤] (قوله: فإنه إن خاف فوت ركعة إلخ) بيان لوجه المخالفة بين [٢/٨٨ق/أ] سنة الظهر وسنة الفجر، ومفهومه أنه يأتي بها وإن أقيمت الصلاة إذا علم أنه يدرك معه الركعة الأولى بعد أن لا يكون مُحالطاً للصف بلا حائل كما مر^(٦)، ويشكل عليه ما تقدم^(٧) في أوقات الصلاة

(١) تقدم ترجمته ٥٥٢/٢ و ٥٤٢/٣.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب الرجل يدرك الفريضة وقد صلى بعض صلاته ١/١٨ق/أ.

(٤) أخرجه الترمذي (٤٢٦) كتاب الصلاة - باب منه آخر، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه (١١٥٨) كتاب إقامة الصلاة - باب من فاتته الأربع قبل الظهر، وأخرجه ابن أبي شبة ١٠٨/٢ كتاب صلاة التطوع - باب من قال إذا فاتتك أربع قبل الظهر فصلها بعدها، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلًا.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/١٧٤.

(٦) المقالة [٥٩٨٤] قوله: ((عند باب المسجد)).

(٧) المقالة [٣٣٣٠] قوله: ((عند إقامة صلاة مكتوبة)).

على أنها سنة (في وقته) أي: الظهر (قبل شفعه).....

من كراهة التطوع عند الإقامة للمكتوبة، لكن نقلنا هناك عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بإقامة صلاة الجمعة، والفرق أن التثفل عندها لا يخلو غالباً عن مخالطة الصفوف لكثرة الرّحام بخلاف غيرها من المكتوبات.

[٥٩٩٥] (قوله: على أنها سنة) أي: اتفاقاً، وما في "الحانية"^(١) وغيرها: ((من أنها نفلٌ عنده سنة عندهما)) فهو من تصرف المصنفين؛ لأنّ المذكور في المسألة الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها والاتفاق على قضائها، وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حَقَّقَهُ في "الفتح"^(٢)، وتبعه في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤) و"شرح المنية"^(٥).

[٥٩٩٦] (قوله: في وقته) فلا تُقضى بعده لا تبعاً ولا مقصوداً بخلاف سنة الفجر، وظاهرُ

(قوله: لكن نقلنا هناك عن عدة كتب إلخ) هذا لا يدفع الإشكال بناءً على إلحاق سنة الجمعة بسنة الظهر على ما جرى عليه "الشارح" ونقل عن "الظهريّة"، فإنّ مفهوم كلام "الشارح" أنه يأتي بسنة الجمعة وإن أقيمت الصلاة إذا عُلِمَ أنه يُدرك الرّكعة الأولى مع أنّ الصلاة تحرّم إذا خرج الإمام، وبجواب بأنّ المراد بالتشبيه في قوله: ((وكذا الجمعة)) التشبيه في مجرّد القضاء لا في المفهوم المذكور أيضاً.

(قوله: وما في "الحانية" وغيرها من أنها نفلٌ إلخ) لو قيل: إنه وقع اختلاف العلماء في حكاية الاتفاق، فمنهم من حكاها، ومنهم من حكى الاختلاف في وقوعها سنة أو نفلاً لكان أولى من نسبة مثل "قاضحان" إلى التصرف في كلام أئمة المذهب؛ إذ يبعدُ من مثله ذلك.

(١) لم نعر على المسألة في "الحانية"، وإنما هي في "شرح قاضحان على الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب الرجل يدرك الفريضة ١/١٨، وقد أشار صاحب "البحر" إلى ذلك.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤١٥.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢/٨١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٢/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل ص ٣٩٨..

عند "محمد"، وبه يُفتَى، "جوهرة"^(١).....

٤٨٢/١

"البحر"^(٢) الاتفاق على ذلك، لكن صرَّح في "الهداية"^(٣): ((بأنَّ في قضائها بعد الوقت تبعاً للفرض اختلاف المشايخ))، ولذا قال في "النهر"^(٤): ((إنَّ ما في "البحر" سهو))، وأجاب الشيخُ إسماعيل"^(٥): ((بأنَّه بناءً على الأصحَّ)).

[٥٩٩٧] (قوله: عند "محمد") وعند "أبي يوسف" بعده، كذا في "الجامع الصغير الحسامي"، وفي "المنظومة" وشروحها^(٦) الخلاف على العكس، وفي "غاية البيان": ((يُحتملُ أن يكون عن كلِّ من الإمامين "روايتان"))، "ح"^(٧) عن "البحر"^(٨).

[٥٩٩٨] (قوله: وبه يُفتَى) أقول: وعليه المتن، لكن رجَّح في "الفتح"^(٩) تقديم الركعتين، قال في "الإمداد"^(١٠): ((وفي "فتاوى العتاني": أنَّه المختار، وفي "مبسوط شيخ الإسلام": أنَّه الأصحُّ لحديث "عائشة" أنَّه عليه الصلاة والسلام: «كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر يُصلِّيهنَّ بعد الركعتين»، وهو قولُ "أبي حنيفة"، وكذا في "جامع قاضي خان"^(١١)) اهـ. والحديثُ قال "الترمذي": ((حسنٌ غريب"^(١٢)))، "فتح"^(١٣).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب النوافل ٨٥/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨٠/٢.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٢/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٢/ب.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/ق ٤٣٩/أ.

(٦) انظر "حقائق المنظومة" للبخاري: باب فتاوى العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني ١٥٨/ق ٢/ب.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٩٧/أ.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨١/٢ بتصرف.

(٩) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٥/١.

(١٠) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٢٥٠/أ - ب بتصرف يسير.

(١١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب الرجل يدرك الفريضة وقد صلى بعض صلاته ١/ق ١٨/أ.

(١٢) الترمذي (٤٢٦) كتاب الصلاة - باب منه آخر. وقد تقدم تخريجُه ص ٤٠٨..

(١٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٦/١.

وأما ما قبل العشاء فمندوبٌ لا يُقضى أصلاً.
(ولا يكونُ مصلياً جماعةً) اتفاقاً (من أدركَ ركعةً).....

[٥٩٩٩] (قوله: وأما ما قبل العشاء فمندوبٌ) يعني: قد عُلمَ حكمُ سنة الفجر والظهر والجمعة، ولم يُتَقَ من النوافل القبليّة إلا سنة العصر، ومن المعلوم أنها لا تُقضى لكرهية [٢/٨٨ق/ب] التثفل بعد صلاة العصر، وكذا سنة العشاء، لكن لا تُقضى؛ لأنها مندوبة.

أقول: وفي هذا التعليل نظر؛ لأنه يُوهِمُ أنَّ قضاء سنة الفجر والظهر لسنتيهما، ولو كانتا مندوبتين لم تُقضى، وليس كذلك؛ لأنَّ قضاءهما ثبت بالنص على خلاف القياس^(١)، فيبقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في "الفتح"^(٢)، حتّى لو ورد نص في قضاء المندوب نقول به، وبهذا ظهر لك ما في قول "الإمداد"^(٣): ((إنَّ التي قبل العشاء مندوبة، فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء)) اهـ.

نعم لو قضاها لا تكونُ مكروهة، بل تقع نفلاً مستحباً، لا على أنها هي التي فاتت عن محلّها كما قالوه في سنة التراويح.

[٦٠٠٠] (قوله: ولا يكونُ مصلياً جماعةً إلخ) فلو حلف لا يصلي الظهر جماعة لا يحنثُ

(قول "المصنف": ولا يكونُ مصلياً جماعةً الأوضح ما في "الكنز": ((ولم يصل الظهر جماعةً بإدراك ركعة)) اهـ، فإنَّ من حلف لا يصلي جماعةً يحنثُ بصلاة ركعة بها.

(١) في "د" زيادة: ((ولهذا قال في "فتح القدير" بعد تحقيق أن القضاء مختص بالواجب: فلا يجري القضاء في غيره إلا بسمعي، وهو إما دلّ على قضاء سنة الفجر تبعاً للفرض في غداة ليلة التعريس، وبه نقول، وكذا ما روي عن عائشة رضي الله عنها في سنة الظهر، وكذا نقول: لا تُقضى سنة الظهر بعد الوقت فتبقى فيما وراءه على العدم انتهى. والحاصل: أنَّ قضاء هاتين السنتين وإن خالف القياس لكن قلنا به بالنص؛ لنقدمه على القياس واقتصرنا على مورد كما هو الأصل، ولو ورد نص في قضاء المندوب لعمليتنا به أيضاً إن كان سالماً، فافهم)).

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٧/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٢٥٠/ب.

من ذوات الأربع) لأنه منفردٌ ببعضها (لكنه أدرك فضلها) ولو بإدراك التشهد اتفاقاً، لكن ثوابه دون المدرِك؛ لفوات التكبيرة الأولى،.....

بإدراك ركعة أو ركعتين اتفاقاً، وفي الثلاث الخلاف الآتي^(١)، وهذه المسألة موضعها كتاب الأيمان، وذكرها هنا كالتوطئة لقوله: ((بل أدرك فضلها))؛ إذ رعا يَتَوَهَّمُ أنَّ بين إدراك الفضل والجماعة تلازماً، فاحتاج إلى دفعه، أفاده في "النهر"^(٢).

[٦٠٠١] (قوله: من ذوات الأربع) ليس قيداً؛ إذ الثنائي والثلاثي كذلك، وإنما خصَّه بالذكر لأجل قوله: ((وكذا مدرِكُ الثلاث))، "ح"^(٣).

[٦٠٠٢] (قوله: لكنه أدرك فضلها) أي: الجماعة اتفاقاً أيضاً؛ لأنَّ مَنْ أدرك آخرَ الشيء فقد أدركه، ولذا لو حلف لا يُدرك الجماعة حنَّ بإدراك الإمام ولو في التشهد، "نهر"^(٤).

[٦٠٠٣] (قوله: اتفاقاً) أي: بين "محمدٍ" و"شيخه"، وإنما حصَّ في "الهداية"^(٥) "محمدًا" بالذكر لأنَّ عنده لو أدركه في تشهيد الجمعة لم يكن مدرِكاً للجمعة، فمقتضاه أن لا يُدرك فضيلة الجماعة هنا؛ لأنه مدرِكٌ للأقلِّ، فدفع ذلك الوهم بذكر "محمدٍ" كما أفاده في "الفتح"^(٦) و"البحر"^(٧).

[٦٠٠٤] (قوله: دون المدرِك) أي: الذي أدرك أوَّلَ صلاة الإمام، وحصلَ فضل تكبيرة الافتتاح معه، فإنه أفضلُ من فاتته التكبيرة فضلاً عمَّن فاتته ركعة أو أكثر، وقد صرَّح الأصوليون بأنَّ فعل المسبوق أداء قاصرٌ بخلاف المدرِك، فإنه أداء كامل.

(١) عند قوله: ((اتفاقاً)) من هذه الصيغة.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٣/أ.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٧/أ.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٢/ب.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٧٢/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤١٨/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨١/٢.

واللاحق كالمدرک لكونه مؤتمماً حكماً (وكذا مدرک الثلاث) لا يكون مصلياً
بجماعة (على الأظهر) وقال "السرخسي": ((لأكثر حكم الكل))، وضعفه في
"البحر".....

[٦٠٠٥] (قوله: واللاحق كالمدرک) قال في "البحر"^(١): ((وأما اللاحق فصرحوا بأن
[٢/ق/٨٩/أ] ما يقضيه بعد فراغ الإمام أداء شبيهة بالقضاء، وظاهر كلام "الزيلعي"^(٢) أنه كالمدرک
لكونه خلف الإمام حكماً، ولهذا لا يقرأ^(٣)، فيقتضي أن يحنث في يمينه لو حلف لا يصلي بجماعة
ولو فاتته مع الإمام الأكثر)) اهـ.

قلت: ويؤيده ما مر^(٤) في باب الاستخلاف من أنه لو أحدث الإمام عمداً بعد القعدة
الأخيرة تفسد صلاة المسبوق لا المدرک، وفي اللاحق تصحيحان، وظاهر "البحر"^(٥) و"النهر"^(٦)
هناك تأييد الفساد، وقدما^(٧) ما يقويه أيضاً.

[٦٠٠٦] (قوله: وكذا مدرک الثلاث) ومدرک الشتين من الثلاثي كذلك، وأما مدرک الركعة
من الثاني فالظاهر أنه لا خلاف فيه كما في مدرک الركعتين من الرباعي.
[٦٠٠٧] (قوله: وضعفه في "البحر"^(٨)) أي: بما اتفقوا عليه في الأيمان من أنه لو حلف لا يأكل
هذا الرغيف لا يحنث إلا بأكل كله، فإن الأكثر لا يُقام مقام الكل.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨٢/٢.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٨٤/١.

(٣) هنا انتهى كلام الزيلعي.

(٤) ص ٣٩ - "در" وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٤/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٦٠/أ.

(٧) المقولة [٥١٥٧] قوله: ((لأنهما منهيان (لغ)).

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨١/٢.

(وإذا أَمِنَ فَوْتَ الوقتِ تَطَوُّعٌ) ما شاءَ (قبلَ الفرضِ وإلّا لا) بل يجرُمُ التطَوُّعُ لتفويته الفرضَ (ويأتي بالسنة) مطلقاً (ولو صَلَّى منفرداً على الأصحّ) لكونها مكملاتٍ، وأمّا في حقّه عليه الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات، ثمّ قولُ "الدرر"^(١): ((وإنْ فَاتَتْهُ الجماعةُ)).....

[٦٠٠٨٦] (قوله: وإذا أَمِنَ فَوْتَ الوقتِ إلخ) أي: بأنْ كان الوقتُ باقياً لا كراهة فيه كما في "فتح القدير"^(٢).

ثمّ اعلم أنّ عبارة "المصنّف" مساوية لعبارة "الكنز"^(٣)، وقال "الزيلعي"^(٤): ((وهو كلامٌ مجملٌ يحتاجُ إلى تفصيلٍ، فنقول: إنّ التطَوُّعَ على وجهين: سنةٌ مؤكّدةٌ - وهي الرواتبُ - وغير مؤكّدةٌ، وهي ما زاد عليها، والمصلّي لا يخلو: إمّا أنْ يؤدّي الفرضَ بجماعةٍ أو منفرداً، فإنْ كان بجماعةٍ فإنّه يصلّي السننَ الرواتبَ قطعاً، فلا يُخَيَّرُ فيها مع الإمكان لكونها مؤكّدةً، وإنْ كان يؤدّيهِ منفرداً فكَذلكَ الجوابُ في روايةٍ، وقبل: يتخَيَّرُ، والأوّلُ أحوط؛ لأنّها شرّعتْ قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلّي، وبعده لجبر نقصانِ تَمَكُّنٍ في الفرض، والمنفردُ أحوجُ إلى ذلك، والنصُّ الواردُ فيها لم يفرّق، فيجري على إطلاقه، إلّا إذا خاف الفوت؛ لأنّ أداء الفرض في وقته واجبٌ، وأمّا ما زاد على السنن الرواتبَ فَيَتَخَيَّرُ المصلّي فيه مطلقاً)) اهـ. أي: سواءً صَلَّى الفرضَ منفرداً أو بجماعةٍ.

والظاهر: [٢/٨٩ق/ب] أنّ "المصنّف" لمّا رأى هذا الإجمالَ في عبارة "الكنز" زاد عليها قوله: ((ويأتي بالسنة ولو صَلَّى منفرداً)) تصريحاً بما أجمَلَهُ، فافهم.

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/١٢٣.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٤١٩.

(٣) انظر "شرح العيني" على "الكنز": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/٦٠.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١/١٨٤.

مُشْكِلٌ، بما مرَّ، فتدبَّر.

(ولو اقتدى بإمامٍ راكم.....)

[٦٠٠٩] (قوله: مُشْكِلٌ، بما مرَّ^(١)) أي: من أنه إذا خاف فوت ركعتي الفجر مع الإمام يتركُ سنَّته، وإذا خاف فوت ركعة من الظهر يتركُ سنَّته، فكيف يقال: إنه يأتي بالسنة وإن فاتته الجماعة؟! وقد استشكل ذلك "المصنّف" في "المنح"^(٢)، وكذا صاحبُ "النهر"^(٣) والشيخُ "إسماعيل"^(٤)، وهو في غاية العجب، فإنَّ معنى قوله: ((وإن فاتت الجماعة)) أي: أنه إذا دخل المسجد ورأى الإمامَ صَلَّى، وأراد أن يصلي وحده لفوت الجماعة فإنه يصلي السنة الراتبه لكونها مكتملةً، والمنفردُ أحوَجُ إلى ذلك، وعبارةُ "الدرر"^(٥) صريحةٌ في ذلك، ونصُّها: ((مَنْ فاتت الجماعة، فأراد أن يصلي الفرض منفرداً فهل يأتي بالنسن؟ قال بعضُ مشايخنا: لا يأتي بها؛ لأنها إنما يُوتى بها إذا أدَّى الفرض بالجماعة، لكنَّ الأصحَّ أن يأتي بها وإن فاتت الجماعة، إلّا إذا ضاقَ الوقتُ فحينئذٍ يتركُ)) اهـ.

فتوهَّم أنَّ المراد أنه يأتي بالسنة وإن لَزِمَ من الإتيان بها تفويتُ الجماعة في غاية العجب، وأعجبُ منه التعجُّبُ من أنَّ "الشرنبلالي" لم يتعرَّضْ في "حاشيته" على "الدرر" لبيان هذا الإشكال.

(١) ص ٤٠٠ - "در"، وفي "د" زيادة: ((قال الخير الرَّملي: هذا الإشكالُ نشأ من عدمِ فهمِ صورة المسألة، فإنَّ معنى العبارة: أنَّ الجماعة إذا فاتت شخصاً، وصلى منفرداً هل يتخیرُ أن يأتي بالنسن الرواتب، أو لا يأتي بها قطعاً، ولا يتخیرُ؟ قيل، وقيل: فأَيُّ وصفٍ لترك سنة الفجر عند خوف فوت الجماعة؟! وليس معنى: وإن فاتت الجماعة أي: خافَ قَوَّتُها، بل صورة المسألة: فاتت حقيقة فأراد الصلاة منفرداً، وهو محلُّ الخلاف، وليست مسألة خوف الجماعة خلافةً حتى يقال: الصحيح أنه يُسنُّ الإتيان بها ولا يتركها، بل تركها بلا خلافٍ كما تقدَّم، وقد وقَّع في هذا الحلمي صاحبُ "النهر"، فنتبه له. انتهى)).

(٢) "المنح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٥٨/ب.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٣/أ.

(٤) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ١/٤٤٠/أ.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ١٢٣/١.

فَوْقَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ لَمْ يُدْرِكْ (الرَّكْعَةُ) لِأَنَّ الْمَشَارَكَةَ فِي جِزْءٍ مِنَ الرُّكْنِ شَرْطٌ وَلَمْ تَوْجَدْ، فَيَكُونُ مُسْبِقًا.....

هذا، وقد قرّر "الخير الرملي" كلام "الدرر" بنحو ما ذكرنا ثم قال: ((فافهم ذلك، وكُنْ على بصيرة منه، فإنَّ صاحب "النهر" و"المنح" قد خلطوا وخبطوا في هذه المسألة خلطاً فاحشاً)).

[٦٠١٠] (قوله: فوق) وكذا لو لم يقف بل انحط، فرفع الإمام قبل ركوعه لا يصير مدركاً لهذه الركعة مع الإمام، "فتح" (١). ويوجد في بعض النسخ: ((فوق بلا عن))، أي: بأن أمكنه الركوع فوق ولم يركع، وذلك لأنَّ المسألة فيها خلاف "زفر"، فعنده إذا أمكنه الركوع فلم يركع أدرك الركعة؛ لأنَّه أدرك الإمام فيما له حكم القيام.

[٦٠١١] (قوله: لأنَّ المشاركة) أي: أنَّ الاقتداء متابع على وجه المشاركة، ولم يتحقق من هذا مشاركة [٢/٩٠ق/٩٠] لا في حقيقة القيام ولا في الركوع، فلم يدرك معه الركعة، إذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد، بخلاف من شاركه في القيام ثم تحلّف عن الركوع، لتتحقق مسمى الاقتداء منه بتحقيق جزء مفهومه، فلا ينتقص بعد ذلك بالتخلّف لتحقيق مسمى اللاحق في الشرع

(قوله: وكذا لو لم يقف بل انحط إلخ) في "البنية" ما نصّه: ((في "جامع التمرتاشي": ذكر "الجلابي" في "صلاحه": أدرك الإمام في الركوع، فكبر قائماً ثم ركع، أو شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع اعتدّ بها، وقيل: لو شاركه في الرفع قيل: إنَّ كان إلى القيام أقرب لا يعتدّ، والأصحُّ أنه يعتدّ إذا وجدت المشاركة قبل أن يستقيم قائماً وإن قلّ، وعن "أبي يوسف": قام مسرعاً فلم يستتم القيام حتى كبر له لم يجزه، وفي "النوازل": إنَّ كان إلى القيام أقرب جاز، وإنَّ كان إلى الركوع أقرب لا يجوز)) اهـ. وبهذا يعلم أنَّ ما ذكره عن "الفتح" خلاف الأصح، إلّا أن يُحمّل قوله: ((رفع الإمام إلخ)) على ما إذا استتم قائماً.

(قوله: لتحقيق مسمى الاقتداء في الابتداء، فإنَّ ذلك إلخ) ما ذكره في توجيه هذه المسألة مفيداً لحكميها، لكنّه غير دافع لاعتراض "ط" على "الشارح" حيث قال: ((فيه - أي: في قوله: لأنَّ المشاركة - نظراً، فإنَّه لو أدركه قائماً ولم يركع معه حتى رفع الإمام رأسه فأتى بالركوع صحّت مع فقد المشاركة)) اهـ. والأولى الجواب عن "الشارح" بأنَّ المراد بالركن القيام حقيقة أو حكماً لا مطلق ركن، وفي المال ما قاله "المحشي" يرجع إلى هذا الجواب.

فيأتي بها بعد فراغ الإمام، بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع معه فإنه يصير مُدركاً لها، فيكون لاحقاً، فيأتي بها قبل الفراغ، ومتى لم يُدرك الركوع معه تجب المتابعة في السجدين وإن لم تُحسباً له،.....

اتفاقاً وهو بذلك، وإلا انتفى، كذا في "الفتح"^(١).

وحاصله: أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يُدرك به الركعة مع الإمام إلا بإدراك جزء من القيام أو مما في حكمه، وهو الركوع لوجود المشاركة في أكثرها، فإذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده، حتى^(٢) إذا أدركه في القيام، فوقف حتى ركع الإمام ورفع، فركع هو صح لتحقيق مسمى الاقتداء في الابتداء، فإن ذلك حقيقة اللاحق، وإلا لزم انتفاء اللاحق مع أنه محقق شرعاً، فافهم.

[٦٠١٢] (قوله: فيأتي بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الإمام فيما بعدها، حتى لو تابع الإمام ثم أتى بعد فراغ إمامه بما فاتهُ صح وأثم لترك واجب الترتيب، وإنما عبر بالفراغ لمقابلته للمسبوق، فإنه إنما يأتي بما سبق به بعد فراغ إمامه، فافهم.

[٦٠١٣] (قوله: ومتى لم يُدرك الركوع) أي: في مسألة المتن، وحاصله أنه إذا لم يُدرك الركعة لعدم متابعته له^(٣) في الركوع، أو لرفع الإمام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض الجهلة لصحة شروعه، ويجب عليه متابعته في السجدين وإن لم تُحسباً له كما لو اقتدى به بعد رفعه من الركوع أو وهو ساجد كما في "البحر"^(٤).

[٦٠١٤] (قوله: وإن لم تُحسباً له) أي: من الركعة التي فاتته، بل يلزمه الإتيان بها تامةً بعد الفراغ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤٢٠/١.

(٢) ((حتى)) ساقطة من "٣".

(٣) ((له)) ليست في "٦" و"ب".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨٣/٢.

ولا تفسد بتركهما، فلو لم يُدرك الركعة ولم يتابعه، لكنه لما سلم الإمام قام^(١) وأتى بركعة فصلاؤه تامة، وقد ترك واجبا، "نهر"^(٢) عن "التحسيس".
(ولو ركع) قبل الإمام (فلحقه إمامه فيه).....

[٦٠١٥] (قوله: ولا تفسد بتركهما) أي: السجدين؛ لأن وجوب الإتيان بهما إنما هو لوجوب متابعة الإمام؛ لئلا يكون مخالفاً له، كما تجب متابعة المسبوق في القعدة وإن لم تكن على ترتيب صلاته، وإلا فهاتان السجدتان ليستا بعض الركعة التي فاتت؛ [٢/ق/٩٠/ب] لأن السجود لا يصح إلا مرتباً على ركوع صحيح، ولذا لزمه الإتيان بركعة تامة.
[٦٠١٦] (قوله: فلو لم يُدرك الخ) الأحصر إسقاط هذا والاقتصار على قوله: ((لكنه إذا سلم الإمام، فقام وأتى بركعة الخ))^(٣).

[٦٠١٧] (قوله: وقد ترك واجباً) وهو متابعة الإمام في السجود عند شروعه، وليس المراد أنه إذا أتى بركعة تامة بعد سلام الإمام، ولم يقض السجدين أيضاً يكون تاركاً واجباً كما يؤهيه ما فهمه "الشارح" في واجبات الصلاة، حيث ذكر: ((أن مقتضى القواعد أنه يقضيها؛

(قوله: والاقتصار على قوله: لكنه إذا سلم الخ) ويظهر أن القصد بالاستدراك حينئذ دفع توهم لزوم الإتيان بهما بعد فراغ الإمام، وأن المراد من قوله: ((ولا تفسد بتركهما)) حال اشتغال الإمام بهما لا بعده.
(قوله: يكون تاركاً واجباً) أي: بعد سلام الإمام.

(١) في "ب": ((لكنه إذا سلم الإمام فقام)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٣/أ.

(٣) في "د" زيادة: ((لم يذكر هنا أنه يقضي السجدين أم لا، وقد ذكر في واجبات الصلاة أن مقتضى القواعد أنه يقضيها، ذكر ذلك قبل قول المصنف: ولفظ السلام، وفيه نظر، بل ظاهر عبارة "التحسيس" عدمه، فراجع عبارته من "البحر" فإنه نقلها بلفظها)).

صَحَّ) رُكُوعُهُ، وَكُرْهٌ تَحْرِيمًا إِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ قَدَرَ الْفَرْضِ (وَالْإِلَّا لَا) يُجْزِيهِ، وَلَوْ سَجَدَ الْمَوْتَمُّ مَرَّتَيْنِ وَالْإِمَامُ فِي الْأَوَّلَى لَمْ تُحْزِرْهُ سَجْدَتُهُ.....

لَأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْقَوَاعِدِ))، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا عِبَارَةُ "التَّجْنِيسِ"، فَإِنَّهُ قَالَ: ((وَإِذَا لَمْ يُتَابِعْهُ فِي السَّجْدَةِ، ثُمَّ تَابَعَهُ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا فَرَغَ الْإِمَامُ قَامَ وَقَضَى مَا سَبَقَ بِهِ تَحْوِزُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّهُ يَصِلُ تِلْكَ الرُّكْعَةَ الْفَاتِيَّةَ بِسَجْدَتَيْهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَتْ الْمَتَابَعَةُ حِينَ شَرَعَ وَاجِبَةً فِي تِلْكَ السَّجْدَةِ)) اهـ. وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ هُنَاكَ^(١)، فَارْجِعْهُ.

[٦٠١٨٦] (قَوْلُهُ: صَحَّ رُكُوعُهُ) أَي: لِتَحْقِيقِ الْاِقْتِدَاءِ بِمُشَارَكَتِهِ فِي الْاِبْتِدَاءِ بِجُزْءٍ مِنَ الْقِيَامِ، فَلَا يَضُرُّ التَّخَلُّفُ بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ^(٢) تَقْرِيرُهُ.

[٦٠١٩٦] (قَوْلُهُ: وَكُرْهٌ تَحْرِيمًا) أَي: لِلنَّهْيِ عَنْ مَسَابَقَةِ الْإِمَامِ.

[٦٠٢٠١] (قَوْلُهُ: قَدَرَ الْفَرْضِ) الَّذِي فِي "الذَّخِيرَةِ": ((ثَلَاثُ آيَاتٍ)) أَي: قَدَرَ الْوَاجِبَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ قَيْدٍ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ بِقَدْرِ الْفَرْضِ كَمَا بَيَّنَّهُ صَاحِبُ "النَّهْرِ"^(٣) وَ"الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ"، وَتَبَعَهُمَا "الْشَّارِحُ".

[٦٠٢١١] (قَوْلُهُ: وَالْإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ إِمَامُهُ فِيهِ - بِأَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الْإِمَامُ - أَوْ لَحِقَهُ وَلَكِنْ كَانَ رُكُوعُ الْمُقْتَدِي قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ الْإِمَامُ مَقْدَارَ الْفَرْضِ لَا يُجْزِيهِ. اهـ "ح"^(٤). أَي: فَعَلِيهِ أَنْ يَرْكَعَ ثَانِيًا، وَالْإِلَّا بَطَلَتْ كَمَا فِي "الْإِمْدَادِ"^(٥).

[٦٠٢٢٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ سَجَدَ الْمَوْتَمُّ إِلَخ) أَفَادَ أَنَّ الرُّكُوعَ فِي كَلَامِ "الْمُصَنَّفِ" غَيْرُ قَيْدٍ، بَلِ الْمُرَادُ

(قَوْلُهُ: لِتَحْقِيقِ الْاِقْتِدَاءِ إِلَخ) لَا دَخَلَ لِهَذَا التَّعْلِيلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْإِلَّا لَزِمَ صَحَّةُ الرُّكُوعِ فِيمَا بَعْدَهَا لِتَحْقِيقِهِ فِيهَا أَيْضًا.

(١) الْمُقُولَةُ [٤٠٠٠] قَوْلُهُ: ((فَمَقْتَضَى الْقَوَاعِدُ أَنَّهُ يَقْضِيهِمَا)).

(٢) الْمُقُولَةُ [٦٠١١] قَوْلُهُ: ((لَأَنَّ الْمَشَارَكَةَ)).

(٣) "النَّهْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ق ٧٣/أ.

(٤) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ق ٩٧/أ.

(٥) "الْإِمْدَادُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ق ٢٥٢/أ.

عن الثانية، وتماؤه في "الخلاصة".....

كلُّ ركنٍ سبَقَهُ المأمومُ به كما في "البحر"^(١).

[٦٠٢٣] (قوله: عن الثانية) الأولى حذفُ ((عن)).

[٦٠٢٤] (قوله: وتماؤه في "الخلاصة") لم أر هذه المسألة فيها، نعم فيها ما ذكره في

"النهر"^(٢) بقوله: ((وذكر في "الخلاصة"^(٣): أنَّ المقتدي لو أتى بالركوع والسجود قبل إمامه

(قوله: لم أر هذه المسألة فيها، نعم فيها إلخ) قال "السندي": ((لفظُ "الخلاصة": المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام، وأطال الإمامُ السجدة فظنَّ المقتدي أنَّ الإمامَ في السجدة الثانية فسجدَ ثانياً والإمامُ في السجدة الأولى إن نوى متابعة الإمام، أو نوى السجدة التي فيها الإمام، أو نوى السجدة الأولى حاز، وإن نوى السجدة الثانية وكان الإمامُ في الأولى فرفع الإمام رأسه من السجدة وانحطَّ للثانية فقبل أن يضع الإمامَ جبهته على الأرض للسجدة رَفَعَ المقتدي من الثانية لا تجوز سجدة المقتدي، وكان عليه إعادة تلك السجدة، ولو لم يُعَدَّ تفسد صلاته اهـ. فقوله: فقبل أن يضع الإمامَ جبهته على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدي يفيد أنه لو بقي حتى أدركه الإمام فيها أجزأته)) اهـ. وقد ذكرَ "المحشي" بعض هذه العبارة بقوله: ((وفيها أيضاً: المقتدي إلخ)) ولم يوجد ما ذكره "المحشي" بقوله: ((وإن نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية))، وقد راجعتُ نسختين من "الخلاصة" من فصل فيما يتابع التابع، فرأيت المسألة كما نقله "السندي" و"الطحطاوي" عنها، نعم في "حاشية البحر": ((إن نوى السجدة الثانية والمتابعة تكون عن الأولى ترجيحاً للمتابعة، وتلغوئُهُ غيره للمخالفة كما في "الفتح"، وكذا إذا لم يَنْوِ شيئاً)) اهـ. وقال في "الفتح" أيضاً: ((فإن نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية، فإن أدركه الإمام فيها فهي على الخلاف مع "زفر"، وعلى قياس ما روي عن "أبي حنيفة" فيمن سجد قبل رفع الإمام من الركوع يجب أن لا يجوز؛ لأنه سجد قبل أوانه في حق الإمام، فكذا في حقِّه؛ لأنه تبع له)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨٣/٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٣/أ.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والافتداء ق ٤٠/أ معزباً إلى "الخزانة".

﴿باب قضاء الفوائت﴾

لم يَقُلْ: المتروكاتِ ظَنًّا بالمسلم خيراً؟.....

فالمسألة على خمسة أوجه، حاصلها: أنه إما أن يأتي بهما قبله، أو بعده، أو بالركوع معه والسجود قبله، أو [٢/٩١ق/أ] عكسيه، أو يأتي بهما قبله ويُدرك في كل الركعات، ففي الأوّل يقضي ركعة، وفي الثالث ركعتين، وفي الرابع أربعاً بلا قراءة في الكلّ، ولا شيء عليه في الثاني والخامس، وفيها أيضاً: المقتدي إذا رَفَعَ رأسه من السجدة قبل إمامه فلَمَّا أَطَالَ الإمامَ ظَنًّا أنه سجدَ ثانيةً فسجدَ معه إن نَوَى بها الأولى أو لم تكن له نيّة كانت عن السجدة الأولى، وكذا إن نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة، وتلغو نيّة غيرها للمخالفة، وإن نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية)) اهـ.

وذكر "المحشّي" ^(١) توجية الأولى، وقدّمناه ^(٢) موضحاً في أواخر باب الإمامة، والله أعلم.

﴿باب قضاء الفوائت﴾

أي: في بيان أحكام قضاء الفوائت، والأحكام تُعمُّ كيفية القضاء وغيرها، "ط" ^(٣). [٦٠٢٥] (قوله: لم يَقُلْ: المتروكاتِ إلخ) لأنّ في التعبير بالفوائت إسناداً للقوت إليها، وفيه إشارة إلى أنه لا صنع للمكلف فيه، بل هو مُلجأ لعذرٍ مبيح بخلاف المتروكات؛ لأنّ فيه إسناداً تركاً للمكلف، ولا يليق به، "رحمته". وتقدّم ^(٤) أوّل كتاب الصلاة الكلام في حكم جاحدها وتاركها وإسلام فاعلها.

(قوله: وذكر "المحشّي" توجية الأولى) تقدّم ما فيه فانظره نَمّة، والله أعلم.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٧/أ - ب.

(٢) المقولة [٤٩٨٣] قوله: ((إنه يقضي ركعة)).

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٢/١.

(٤) ٤٦٧/٢ "در".

إذ التأخيرُ بلا عذرٍ كبيرةٍ لا تزولُ بالقضاء، بل بالتوبةِ أو الحجِّ، ومن العذرِ العدوُّ وخوفُ القابلةِ موتَ الولد؛ لأنَّه عليه السلام أخرَها.....

[٦٠٢٦] (قوله: إذ التأخيرُ علةٌ للعلَّة، "ط" (١)).

[٦٠٢٧] (قوله: لا تزولُ بالقضاء) وإنما يزولُ إنَّه ترك، فلا يُعاقبُ عليها إذا قضاها، وإنَّه

التأخيرُ باقٍ، "بحر" (٢).

[٦٠٢٨] (قوله: بل بالتوبة) أي: بعد القضاء، أمَّا بدونه فالتأخيرُ باقٍ، فلم تصحَّ التوبةُ منه؛

لأنَّ من شروطها الإقلاعُ عن المعصية كما لا يخفى، فافهم.

[٦٠٢٩] (قوله: أو الحجِّ) بناءً على أنَّ المبرور منه يُكفِّرُ الكبائرَ، وسيأتي تمامه في الحجِّ إن شاء

الله تعالى، "ط" (٣).

[٦٠٣٠] (قوله: ومن العذرِ) أي: لجواز تأخير الوقتية عن وقتها، وأمَّا قضاء الفوائت فيجوزُ

تأخيرُهُ للسعي على العيال كما سيذكره (٤) "المصنّف".

[٦٠٣١] (قوله: العدو) كما إذا خافَ المسافرُ من اللصوص أو قَطَّاعِ الطريق جاز له أنْ يُؤخِّرَ

الوقتية؛ لأنَّه بعذرٍ، "بحر" (٥) عن "الولوالجية" (٦).

قلت: هذا حيث لم يمكنه فعلها أصلاً، أمَّا لو كان راكباً فيصلي على الدابة ولو هارباً،

وكذا لو كان يمكنه صلاحها قاعداً أو إلى غير القبلة، وكان بحيث لو قام أو استقبل يراه العدوُّ

يصلي بما قدَّرَ كما صرَّحوا [٢/٩١ق/ب] به.

[٦٠٣٢] (قوله: وخوفُ القابلةِ إلخ) وكذا خوفُ أمِّه (٧) إذا خرجَ رأسه، وما ذكره من أنَّها

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٢/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٥/٢ باختصار.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٣/١.

(٤) ٤٥٩ ص - "در".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٥/٢.

(٦) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل الحادي عشر في الأفعال الواجبة بالنذر ١٧ق/ب.

(٧) ((أمه)) ساقطة من "ت".

يومَ الخندق.

ثمَّ الأداءُ فعلُ الواجب.....

لا يجوزُ لها تأخيرُ الصلاة، وتضعُ تحتها طَسْتاً وتصلِّي فذاك عند عدم الخوف عليه كما لا يخفى.

[٦٠٣٣] (قوله: يومَ الخندق) وذلك أنَّ المشركين شَعَلُوا رسولَ الله ﷺ عن أربع صلواتٍ يومَ الخندق حتَّى ذهبَ من الليل ما شاء الله تعالى، فأمرَ "بلالاً" فأذَن، ثمَّ أقام فصلى الظهرَ، ثمَّ أقام فصلى العصرَ، ثمَّ أقام فصلى المغربَ، ثمَّ أقام فصلى العشاء^(١)، "ح"^(٢) عن "فتح القدير"^(٣).

مطلب في أنَّ الأمرَ يكونُ بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة، وفي تعريف الأداء والقضاء

[٦٠٣٤] (قوله: ثمَّ الأداءُ فعلُ الواجب إلخ) اعلم أنَّهم صرَّحوا بأنَّ الأداء والقضاء من أقسام المأمور به، والأمرُ قد يُرادُ به لفظُهُ، أعني: ما تركَّب من مادَّةٍ أمر، وقد يُرادُ به الصيغة كـ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة-٤٣]، وهي عند الجمهور حقيقةٌ في الطلب الجازم مجازٌ في غيره، وأمَّا لفظُ الأمر فقد اختلفوا فيه أيضاً، والتحقيقُ - وهو مذهبُ الجمهور - أنَّه حقيقةٌ في الطلب الجازم أو الراجح، فإطلاقُ لفظِ أمر على الصيغة المستعملة في الوجوب أو الندب حقيقةٌ، فالمندوبُ مأمورٌ به حقيقةً وإنَّ كان استعمالُ الصيغة فيه مجازاً، وبهذا الاعتبار يكونُ المندوبُ أداءً وقضاءً،

﴿باب قضاء الفوائت﴾

(قوله: فالمندوبُ مأمورٌ به حقيقةً إلخ) لا يلزمُ من إطلاقِ لفظِ أمر على الطلب بقسميه أن يقال للمندوب مأمورٌ به، فلا يصحُّ هذا التفرُّيعُ ودعوى أنَّه يقال له ذلك اصطلاحاً، كيف وقد قال في "المنح"

(١) أخرجه أحمد ٢٥٠/٣ - ٦٧ - ٦٨، والطحاوي (٢٢٣١) مختصراً، والنسائي ١٧/٢ كتاب الأذان - باب الأذان للفائت من الصلوات، والدارمي ٣٥٨/١ كتاب الصلاة - باب الحيس عن الصلاة، وأبو يعلى (١٢٩٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٠٢/١ كتاب الصلاة - باب الأذان والإقامة للجمع بين صلوات فاتتات، وابن حبان (٢٨٩٠) كتاب الصلاة - باب صلاة الخوف. من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٩٧/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٢٦/١.

لكن لَمَّا كَانَ الْقَضَاءُ خَاصًّا بِمَا كَانَ مَضمُونًا، وَالنَّفْلُ لَا يُضْمَنُ بِالتركِ اخْتَصَّ الْقَضَاءُ بِالواجِبِ، وَمِنْهُ مَا شَرَعَ فِيهِ مِنَ النَّفْلِ فَأَفْسَدَهُ، فَإِنَّهُ صَارَ بِالشَّرْعِ وَاجِبًا فَيُقْضَى، وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ الْأَدَاءَ يَشْمَلُ الْواجِبَ وَالْمَنْدُوبَ، وَالْقَضَاءُ يَخْتَصُّ بِالواجِبِ، وَلِهَذَا عَرَفَهُمَا "صدرُ الشريعة": ((بأنَّ الْأَدَاءَ تَسْلِيمُ عَيْنِ الثَّابِتِ بِالْأَمْرِ، وَالْقَضَاءُ تَسْلِيمُ مِثْلِ الْواجِبِ بِهِ))، وَالْمُرَادُ بِالثَّابِتِ بِالْأَمْرِ مَا عُلِمَ ثُبُوتُهُ بِالْأَمْرِ - فَيَشْمَلُ النَّفْلَ - لَا مَا ثَبَتَ وَجُوبُهُ بِهِ، وَلَمْ يُقَيَّدْ بِالْوَقْتِ لِيَعْمَ أَدَاءُ غَيْرِ الْمَوْقِفِ كَأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَالْأَمَانَاتِ وَالْمَنْذُورَاتِ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِ ذَلِكَ فِي "التلويح"^(١)، وَبِهَذَا التَّعْيِيرُ ظَهَرَ أَنَّ تَعْرِيفَ "الشارح"

تَبَعًا لـ "البحر" فِي تَعْرِيفِ الْقَضَاءِ: ((إِنَّ الْمَنْدُوبَ مَأْمُورٌ بِهِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَبِيرَ﴾ لَكِنْ بِجَازٍ، وَلِذَا لَمْ يُدْخِلْهُ أَكْثَرُهُمْ فِي تَعْرِيفِهِ)) اهـ. وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ عَنْ "صدرِ الشريعة" جَزْئًا عَلَى مَقَابِلِ مَا قَالِ الْأَكْثَرُ، وَبَدَلٌ لِهَذَا اتَّفَقَ كَلِمَتُهُمْ عَلَى التَّعْرِيفِ بِنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ "الشارح"، وَبَدَلٌ لِهَذَا أَيْضًا مَا يَأْتِي لَهُ عَنْ "أَكْمَلِ الدِّينِ": ((مَنْ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ تَقْسِيمٌ لِلْواجِبِ وَهِيَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ)) اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي "المنح" وَ"البحر" بَعْدَ تَعْرِيفِ الْإِعَادَةِ بِمَا ذَكَرَهُ "الشارح" بِقَوْلِهِ: ((وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: كُلُّ صَلَاةٍ أُدِّيتْ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ وَاجِبَةً، فَلِذَا دَخَلَتْ فِي أَقْسَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ)) اهـ وَقَدْ ذَكَرَ فِي "النهر" بَعْدَ تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ بِمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: ((ثُمَّ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ حَقِيقَةٌ فِي الْوَجُوبِ، وَمَنْ أَدْخَلَ النَّفْلَ فِيهِ كـ "صدرِ الشريعة" أَبَدَلَ الْواجِبَ بِالثَّابِتِ)) اهـ. وَذَكَرَ "ط" فِيمَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِهِ: وَإِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِ الْواجِبِ إِلَخ: ((هَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنَّ إِطْلَاقَ الْقَضَاءِ عَلَى سَنَةِ الْفَجْرِ إِذَا أَتَى بِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ مَعَ فَرَضِهَا بِجَازٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ كَأَخَوِيهِ قِسْمٌ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ حَقِيقَةٌ هُوَ الْواجِبُ كَمَا عُلِمَ فِي مَحَلِّهِ)) إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ، وَقَالَ "السَّنْدِيُّ": ((وَقَيَّدَ بِالْواجِبِ لِإِخْرَاجِ النَّفْلِ، فَلَا يَتَصِفُ بِالْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ صَارَ بِالشَّرْعِ وَاجِبًا فَيُقْضَى) قَالَ "السَّنْدِيُّ": ((إِنَّ مَا أَفْسَدَهُ مِنَ النَّفْلِ قَضَاهُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَضَاءِ النَّفْلِ بَلْ مِنْ قَضَاءِ الْواجِبِ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِالشَّرْعِ))، "رَحْمَتِي". قُلْتُ: لَكِنْ رَجَّحَ "ابنُ الْهَمَامِ" أَنَّ تَسْمِيَةَ الْحَجِّ الصَّحِيحِ بَعْدَ الْفَاسِدِ قَضَاءً بِجَازٍ؛ لِأَنَّهُ فِي وَقْتِهِ وَهُوَ الْعَمْرُ، وَأَفَادَ أَنَّ تَضْيِيقَ وَقْتِ الْحَجِّ بِالشَّرْعِ - حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ وَتَأْخِيرُهُ إِلَى عَامٍ قَابِلٍ - لَا يُوجِبُ تَسْمِيَتَهُ قَضَاءً كَالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ ثَانِيًا بَعْدَ إِفْسَادِهَا.

(١) "التلويح": فصل في الإتيان بالمأمور أداء وقضاء ١٦٠/١ - ١٦١.

في وقته، وبالتحرمة فقط بالوقت يكون أداءً عندنا، وبركعة عند "الشافعي".
والإعادة فعلٌ مثله.....

للأداء تبعاً لـ "البحر"^(١) [٢/٩٢/أ] خلافاً للتحقيق.

[٦٠٣٥] (قوله: في وقته) أي: سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره، "بحر"^(٢). ولما كان قوله: ((فعلٌ واجب)) يقتضي أن لا يكون أداءً إلا إذا وقع كلُّ الواجب في الوقت مع أن وقوع التحريم فيه كافٍ أتبعه بقوله: ((وبالتحرمة فقط بالوقت يكون أداءً))، فقوله: ((بالتحرمة)) متعلق بـ ((يكون))، والباء للسببية، والباء في قوله: ((بالوقت)) بمعنى في، ولو قال: ثم الأداء ابتداءً فعلٍ الواجب في وقته كما في "البحر"^(٣) لاستغنى عن هذه الجملة. اهـ "ح"^(٤).

وما ذكره من أنه بالتحرمة يكون أداءً عندنا هو ما جزم به في "التحرير"^(٥)، وذكر "شارحه"^(٦): ((أنه المشهور عند الحنفية))، ثم نقل عن "المحيط": ((أن ما في الوقت أداءً والباقي قضاءً))، وذكر "ط"^(٧) عن "الشارح" في "شرحه" على "الملتقى"^(٨) ثلاثة أقوال، فراجع.

مطلب في تعريف الإعادة

[٦٠٣٦] (قوله: والإعادة فعلٌ مثله) أي: مثل الواجب، ويدخل فيه النفل بعد الشروع

(قوله: وذكر "شارحه" إلخ) وذكر أيضاً: ((أن الكلام في أنه لا يخرج عن أحدهما كما هو ظاهر "الميزان"، أو عن الأداء كما صرح به القاضي "عضد الدين"، وذكر "السبكي" أنه مصطلح الأكثرين أو أنه قسم ثالث كما مشى عليه في "الحاصل" و"المنهاج")) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٤/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٤/٢.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٤/٢.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٧/ب.

(٥) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: الأداء فعل الواجب في وقته ص ٢٤.

(٦) "التقرير والتجيب": ١٢٣/٢.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٣/١.

(٨) "الدر المنقذ": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٤٣/١ (هامش "جمع الأنهر").

في وقته لخلل غير الفساد؛.....

به كما مر^(١).

[٦٠٣٧] (قوله: في وقته الأولى إسقاطه؛ لأنه خارج الوقت يكون إعادة أيضاً بدليل قوله: ((وأما بعده فندباً))، أي: فتعاد ندباً، وقوله: ((غير الفساد)) زاد في "البحر"^(٢): ((وعدم صحة الشروع))، يعني: وغير عدم صحة الشروع، وتركة "الشارح" لأنه أراد بالفساد ما هو الأعم من أن تكون منعقدة ثم تفسد، أو لم تتعقد أصلاً، ومنه قول "الكنز"^(٣): ((وفسد اقتداء رجل بامرأة))، "ح"^(٤).

ثم أعلم أن ما ذكر هنا في تعريف الإعادة هو ما مشى عليه في "التحرير"^(٥)، وذكر "شارحه"^(٦): ((أن التقيد بالوقت قول البعض، وإلا ففي "الميزان"^(٧): الإعادة في عرف الشرع إتيان مثل الفعل الأول على صفة الكمال، بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال، فأداه على وجه النقصان، وهو نقصان فاحش يجب عليه الإعادة، وهو إتيان مثل الأول ذاتاً مع صفة الكمال اهـ. فإنه يفيد أن ما يفعل خارج الوقت يكون إعادة أيضاً كما قال صاحب "الكشف"^(٨)، وأن الإعادة لا تخرج عن أحد قسمي الأداء والقضاء)) اهـ.

(١) ص ٣١٩ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٥/٢.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٤٧/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٧/ب بتصرف يسير.

(٥) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: الأداء فعل الواجب في وقته ص ٢٤٥.

(٦) "التقرير والتحجير": ١٢٣/٢.

(٧) "ميزان الأصول في نتائج العقول": مبحث الإعادة ١٧٠/١ - ١٧١ بتصرف. لأبي بكر محمد بن أحمد، علاء الدين

السمرقندي (ت ٥٣٩هـ)، ("كشف الظنون" ١٩١٦/٢، "الجواهر المضية" ١٨/٢، "تاج التراجم" ص ٢٠٦، "هدية

العارفين" ٩٠/٢).

(٨) "كشف الأسرار": مبحث الأداء والقضاء ٣٠٨/١.

لقولهم: كلُّ صلاةٍ أُدِّيت مع كراهةٍ التحريم تعادُ،.....

أقول: لكنَّ صريحَ كلام الشيخ "أكمل الدين" في "شرحه" على "أصول فخر الإسلام" البزدويَّ عدمُ تقييدها [٢/٩٢ ق/ب] بالوقت، ويكونُ الخللُ غيرَ الفساد، وبأنَّها قد تكونُ خارجةً عن القسمين؛ لأنَّه عرَّفَها: ((بأنَّها فعلٌ ما فُعِلَ أولاً مع ضربٍ من الخللِ ثانياً))، ثمَّ قال: ((إنَّ كانت واجبةً - بأن وَقَعَ الأوَّلُ فاسداً - فهي داخلةٌ في الأداء أو القضاء، وإنَّ لم تكن واجبةً - بأنَّ وَقَعَ الأوَّلُ ناقصاً لا فاسداً - فلا تدخلُ في هذا التقسيم؛ لأنَّه تقسيمُ الواجب، وهي ليست بواجبةٍ، وبالأوَّلِ يخرجُ عن العُهدة وإنَّ كان على وجهِ الكراهة على الأصحَّ، فالفعلُ الثاني بمنزلة الجبرِ كالجبر بسجود السهو)) اهـ.

(١٦٣٨) (قوله: لقولهم إلخ) هذا التعليلُ عليلٌ؛ إذ قولهم ذلك لا يفيدُ أنَّ ما كان فاسداً لا يُعاد، ولا أنَّ الإعادةَ مختصةٌ بالوقت، بل صرَّحَ بعده: ((بأنَّها بعدَ الوقت إعادةٌ أيضاً))، على أنَّ ظاهر قولهم: تعادُ وجوبُ الإعادة في الوقت وبعده، فالمناسبُ ما فعَّلَهُ في "البحر" ^(١)، حيث جعلَ قولهم ذلك نقضاً للتعريف، حيث قيَّدَ في التعريف بالوقت مع أنَّ قولهم بوجوب الإعادة مطلقٌ. قلت: ويؤيِّدُهُ ما قدَّمناه ^(٢) عن "شرح التحرير" وعن "شرح أصول البزدوي" من التصريح بوقوعها بعد الوقت.

(قوله: هذا التعليلُ عليلٌ إلخ) الذي سلَّكهُ "ط" وتبعَهُ "السندي" في هذا التعليل هو أنَّه علَّه لقوله: ((والإعادة إلخ)) فإنَّ قولهم: أُدِّيت يقتضي فعلَ الفرض أولاً، وقوله في التعريف: ((مثله)) يُؤخِّذُ من قولهم: تعاد، وقوله: ((للخلل غير الفساد)) يُؤخِّذُ من قولهم: مع كراهة التحريم اهـ. ومرادُ "المحشِّي" أنَّ هذا التعليل قاصرٌ لعدم وفائه بالمُدَّعى، ويقال: القصْدُ منه الاستئناس لأصلِ الدعوى وإنَّ كان غيرَ وافٍ بها. (قوله: نقضاً للتعريف حيث قيَّدَ إلخ) الذي في "البحر" بعد تعريف الإعادة بما ذكرهُ "الشارح": ((وهو المرادُ بقولهم: كلُّ صلاةٍ أُدِّيت إلخ، فكانت واجبةً، فلذا دخلت في أقسام المأمور به))، ثمَّ ذكرَ نحو ما ذكرهُ "المحشِّي".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٦/٢.

(٢) في المقالة السابقة.

أي: وجوباً بالوقت، وأما بعده فندباً.....

[٦٠٣٩] (قوله: أي: وجوباً في الوقت إلخ) لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب "البحر"^(١)، حيث استنبطه من كلام "القنية"^(٢)، حيث ذكر في "القنية" عن "الويزي": ((أنه إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالإعادة في الوقت لا بعده))، ثم ذكر عن "الترجماني": ((أن الإعادة أولى في الحالين)) اهـ.

قال في "البحر"^(٣): ((فعلى القولين لا وجوب بعد الوقت، فالحاصل أن من ترك واجباً من واجباتها، أو ارتكب مكرهاً تحريماً لزمه وجوباً أن يعيد في الوقت، فإن خرج أئمه، ولا يجب جبر نقصان بعده، فلو فعل فهو أفضل)) اهـ.

أقول: ما في "القنية" مبني على الاختلاف في أن الإعادة واجبة أو لا، وقدّمنا^(٤) عن "شرح أصول البزدوي" التصريح: ((بأنها إذا كانت لخلل غير الفساد لا تكون واجبة))، وعن "الميزان" التصريح بوجوبها، وقال في "المعراج": ((وفي "جامع التمرتاشي": لو صلى في ثوب فيه صورة يكرهه، وتجب الإعادة، قال "أبو اليسر": هذا [٢/٩٣] هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة، وفي "المبسوط"^(٥) ما يدل على الأولوية والاستحباب، فإنه ذكر: أن القومة غير ركن عندهما، فتركها لا يفسد، والأولى الإعادة)) اهـ.

وقال في "شرح التحرير"^(٦): ((وهل تكون الإعادة واجبة؟ فصرح غير واحد من شراح "أصول فخر الإسلام" بأنها ليست بواجبة، وأنه بالأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح، وأن الثاني بمنزلة الجبر، والأوجه الوجوب كما أشار إليه في "الهداية"^(٧)،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٦/٢.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٢٣/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٧/٢.

(٤) المقولة [٦٠٣٧] قوله: ((في وقته)).

(٥) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٨٩/١.

(٦) "التقرير والتحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الثالث - مسألة: الأداء فعل الواجب في وقته ١٢٤/٢.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٦٤/١.

وصرَّحَ به "النسفي" في "شرح المنار" ^(١)، وهو موافقٌ لما عن "السرخسي" ^(٢) و"أبي اليسر": مَنْ تَرَكَ الاعتدَالَ تَلَزَّمَهُ الإِعَادَةُ، زَادَ "أبو اليسر": وَيَكُونُ الْفَرَضُ هُوَ الثَّانِي، وَقَالَ شَيْخُنَا "المصنّف" - يعني: "ابن الهمام" ^(٣) - : لَا إِشْكَالَ فِي وَجوبِ الإِعَادَةِ؛ إِذْ هُوَ الْحَكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِّيَتْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ، وَيَكُونُ جَابِراً لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَكَرَّرُ، وَجَعَلَهُ الثَّانِي يَقْتَضِي عَدَمَ سَقُوطِهِ بِالأَوَّلِ، وَفِيهِ ^(٤) أَنَّهُ لَا زَمَّ تَرْكِ الرِّكَنِ لَا الْوَاجِبِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمِرَادُ أَنَّ ذَلِكَ امْتِنَانٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ يُحْتَسَبُ الْكَامِلُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْفَرَضِ لِمَا عَلِمَ سَبْحَانَهُ أَنَّهُ سَيُوقَعُ انْتِهَى. وَمِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ إِذَا قُلْنَا: الْفَرَضُ هُوَ الأَوَّلُ فَإِلْعَادَةُ قِسْمٌ آخَرُ غَيْرُ الأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ، وَإِنْ قُلْنَا: الثَّانِي فَهِيَ أَحَدُهُمَا)) اهـ.

أقول: فَلتُخَصَّصَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الأَرْجَحَ وَجوبُ الإِعَادَةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا عِنْدَ الْبَعْضِ خَاصَّةٌ بِالْوَقْتِ، وَهُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "التَّحْرِيرِ" ^(٥)، وَعَلَيْهِ فَوْجُوهُمَا فِي الْوَقْتِ، وَلَا تُسَمَّى بَعْدَهُ إِِعَادَةً، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا مَرَّ ^(٦) عَنْ "الْقَنِيَّةِ" عَنْ "الْوَبْرِيِّ"، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا تَكُونُ فِي الْوَقْتِ

(قوله: وَمِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ إِذَا قُلْنَا الْخ) عِبَارَتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ حَكْمِ الإِعَادَةِ نَحْوَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ "المَحْشِيُّ" مِنْ أَنَّهَا مَدْنُوبَةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ: ((وَمِنْ هَذَا ظَهَرَ أَنَّ الإِعَادَةَ قِسْمٌ مِنَ الأَدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ أَوْ غَيْرِهِمَا، فَمِنْ قُلْنَا: الْفَرَضُ هُوَ الأَوَّلُ فَهِيَ غَيْرُهُمَا، وَإِنْ قُلْنَا: الثَّانِي فَهِيَ أَحَدُهُمَا)) اهـ. وَيَظْهَرُ أَنَّهَا عَلَى الأَوَّلِ إِنَّمَا تَكُونُ غَيْرَهُمَا إِذَا قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِهَا، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بِالْوَجوبِ فَهِيَ أَحَدُهُمَا كَمَا سَبَقَ لَهُ مِنْ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ أَحَدٍ قِسْمِي الأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ، وَإِلَّا كَيْفَ يَتَأْتَى الْقَوْلُ بِأَنَّهَا غَيْرُهُمَا مَعَ الْقَوْلِ بِوَجوبِهَا؟! تَأَمَّلْ.

(١) لَمْ نَعَثِرْ عَلَى النُّقْلِ فِيهِ. وَ"مَنَارُ الْأَصُولِ" وَشَرْحُهُ "كَشْفُ الْأَسْرَارِ" كِلَاهُمَا لِأَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ (ت ٧١٠هـ). ("كَشْفُ الظُّلُومِ" ١٨٢٣/٢، "الجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ" ٢٩٤/٢).

(٢) لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهِ فِي أُصُولِهِ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٢٦٢.

(٤) أَيُّ: فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ".

(٥) "التَّحْرِيرُ": الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ - الْبَابُ الْأَوَّلُ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ - مَسْأَلَةُ: الأَدَاءُ فَعَلَ الْوَاجِبَ فِي وَقْتِهِ ص ٢٤٠.

(٦) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

وبعدده كما قدّمناه^(١) عن "شرح التحرير" و"شرح البزدوي" فإنّها تكون واجبة في الوقت وبعده أيضاً على القول بوجوبها، وأمّا على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبةً فيهما، وعليه يُحمّل ما مرّ^(٢) عن "القنية" عن "الترجماني"، وأمّا كونها واجبة في الوقت مندوبة بعده - كما فهمته في "البحر"^(٣) وتبعه "الشارح" - فلا دليل عليه، وقد نقل "الخير الرملي" في "حاشية البحر" عن خطّ العلامة "المقدسي": ((أنّ ما ذكره في "البحر" يجب أن لا يعتمد عليه؛ لإطلاق قولهم: [٢/٩٣ب] كل صلاة أدّيت مع الكراهة سبيلها الإعادة)) اهـ.

قلت: أي: لأنّه يشمل وجوبها في الوقت وبعده، أي: بناءً على أنّ الإعادة لا تختص بالوقت، وظاهر ما قدّمناه^(٤) عن "شرح التحرير" ترجيحُه، وقد علمت أيضاً ترجيح القول بالوجوب، فيكون المرجح وجوب الإعادة في الوقت وبعده، ويشير إليه ما قدّمناه^(٥) عن "الميزان" من قوله: ((يجب عليه الإعادة، وهو إتيان مثل الأوّل ذاتاً مع صفة الكمال))، أي: كمال ما نقصه منها، وذلك يُعمّم وجوب الإتيان بها كاملة في الوقت وبعده كما مرّ^(٦)، ثمّ هذا حيث كان النقصان بكراهة تحريم؛ لما في مكروهات الصلاة من "فتح القدير"^(٧): ((أنّ الحقّ التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الإعادة، أو تنزيه فتستحب)) اهـ. أي: تُستحب في الوقت وبعده أيضاً.

(١) المقولة [٦٠٣٧] قوله: ((في وقته)).

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٦/٢ - ٨٧.

(٤) المقولة [٦٠٣٧] قوله: ((في وقته)).

(٥) في هذه المقولة.

(٦) في هذه المقولة.

(٧) "فتح": كتاب الصلاة - فصل في مكروهات الصلاة ٣٦٤/١.

(تنبيه)

يُؤَخَذُ من لفظ الإعادة ومن تعريفها بما مر^(١) أنه ينوي بالثانية الفرض؛ لأنَّ ما فُعِلَ أولاً هو الفرض، فإِعَادَتُهُ فَعْلُهُ ثانياً، أمَّا على القول بأنَّ الفرض يسقطُ بالثانية فظاهراً، وأمَّا على القول الآخر^(٢) فلائِ المقصود من تكرارها ثانياً جبرُ نقصان الأولى، فالأولى فرضٌ ناقصٌ، والثانية فرضٌ كاملٌ مثلُ الأولى ذاتاً مع زيادة وصف الكمال، ولو كانت الثانية نفلاً لَزِمَ أَنْ تُحِبَّ القراءةُ في ركعاتها الأربع، وأنَّ لا تُشَرَعَ الجماعةُ فيها ولم يذكره، ولا يلزم من كونها فرضاً عدم سقوط الفرض بالأولى؛ لأنَّ المراد أنَّها تكون فرضاً بعد الوقوع، أمَّا قبله فالفرض هو الأولى، وحاصلُهُ توقُّفُ الحكم بفرضية الأولى على عدم الإعادة، وله نظائرُ كسلامٍ من عليه سجودُ السهو يُخْرِجُهُ خروجاً موقوفاً، وكفسادِ الوقتية مع تذكُّرِ الفائتة كما سيأتي^(٣)، وكوقُوفِ الحكم بفرضية المغرب في طريقِ المزدلفة على عدم إعادتها قبل الفجر.

وبهذا ظهرَ التوفيقُ بين القولين، وأنَّ الخلافَ بينهما لفظيٌّ؛ لأنَّ القائل أيضاً بأنَّ الفرض هو الثانية أراد به بعد الوقوع، وإلا لَزِمَ الحكمُ ببطْلانِ الأولى بترك ما ليس بركنٍ ولا شرطٍ كما مرَّ^(٤) عن "الفتح"، وَلَزِمَ أيضاً أَنَّهُ يَلْزَمُهُ [٢/٩٤ أ] الترتيب في الثانية لو تذكَّرَ فائتةً، والغالبُ على الظنِّ أَنَّهُ لا يقول بذلك أحدٌ، ونظيرُ ذلك القراءة في الصلاة، فإنَّ الفرض منها آيةٌ، والثالثُ واجبةٌ،

(قوله: ولو كانت الثانية نفلاً لَزِمَ إلخ) قد يقال: إنما أُعْطِيَتْ أحكامُ الفرائض نظراً إلى أنَّها مُكَمَّلَةٌ لها، فَالْحَقِيقَةُ بها فيها، وهذا لا يقتضي أن تكون فرضاً بعد وقوعها؛ إذ الظاهرُ المتبادرُ من ذكر الخلاف خلافاً، تأمَّل. ويدلُّ لهذا قولهم: إنَّها بمنزلة الجبر كالجبر بسجود السهو.

(١) صد ٤٢- "در" وما بعدها.

(٢) من ((القول بأن)) إلى ((القول الآخر)) ساقط من "الأصل".

(٣) المقولة [٦٠٧٩] قوله: ((فليحرر)).

(٤) في هذه المقولة.

والقضاءُ فعلُ الواجب بعد وقته، وإطلاقه على غير الواجب كالتي قبل الظهر مجازٌ.

والزائدُ سنةٌ، وما ذاك إلا بالنظر إلى ما قبل الوقوع، بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة يقع الكل فرضاً، وكذا لو أطال القيام أو الركوع أو السجود، هذا نهاية ما تحرر لي من فتح الملك الوهاب، فاغتنمه فإنه من مفردات هذا الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

[٦٠٤٠] (قوله): والقضاءُ فعلُ الواجب إلخ) وقيل: فعلٌ مثله بناءً على المرجوح من أنه يجب بسببٍ جديدٍ لا بما يجب به الأداء، ونعائمه في "البحر"^(١) وكتب الأصول.

[٦٠٤١] (قوله): وإطلاقه إلخ) أي: كما في قول "المصنف" الآتي^(٢): ((وقضاءُ الفرض والواجب والسنة إلخ))، وقول "الكنز"^(٣): ((وقضى التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه))، وكذا إطلاقُ الفقهاء القضاءَ على الحجِّ بعد فساده مجازٌ؛ إذ ليس له وقتٌ يصيرُ بخروجه قضاءً كما في "البحر"^(٤)؛ وقدّمنا^(٥) وجه كون النفل لا يُسمى قضاءً وإن قلنا: إنه مأمورٌ به حقيقةً كما هو قولُ الجمهور، وإنه يُسمى أداءً حقيقةً كما إذا أتى بالأربع قبل الظهر، أمّا إذا أتى بها بعده فهي قضاءٌ؛

(قوله): وقيل: فعلٌ مثله إلخ) في "السراج": ((القضاءُ عندنا فرضٌ مبتدأ لا يجبُ بمقتضى الأمر الأول، فكلُّ من أَمَرَ بعبادةٍ في وقتٍ فتركها في ذلك الوقت لم يلزمه القضاءُ بمقتضى الأمر، وإنما يلزمه بدليل آخر، وذلك لأنَّ من العبادات ما يفوت بفوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والأضحية ورمي الجمار، ومنها ما يلزمه قضاؤها كالصلوات الخمس وصوم رمضان، ومن المكلفين من لا يلزمه القضاء كالحائض إذا تركت الصلاة في وقت حيضها، وكذا النساء، ولو كان يجبُ بمقتضى الأمر الأول لَمَا اختلفَ ذلك)) اهـ.

(قوله): أمّا إذا أتى بها بعده فهي قضاءٌ إلخ) لا يظهر كونها قضاءً مع تقييده بالواجب، وهذا وغوه يدلُّ على أنَّ القضاء لا يتقيّد بالواجب، ويدلُّ لهذا أنَّ السنةَ المقضية تقعُ سنةً لا نفلاً، تأمل. إلا أنَّك علمت أنَّ القضاء والأداء من أقسام المأمور به، ولا يقالُ حقيقةً إلا للواجب.

(١) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوات ٨٥/٢.

(٢) ص٤٣٤ - "در".

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٥٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨٦/٢.

(٥) المقولة [٦٠٣٤] قوله: ((ثم الأداء فعل الواجب إلخ)).

(الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر أداء وقضاء لازم) يفوت الجواز بفوته للخبر المشهور: ((مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ))، وبه يثبت الفرض العملي.....

إذ لا شك أنه ليس وقتها وإن كان وقت الظهر، فافهم.

[٦٠٤٢] (قوله: أداء وقضاء) الواو بمعنى أو مانعة الخلو، فيشمل ثلاث صور: ما إذا كان الكل قضاءً، أو البعض قضاءً والبعض أداءً، أو الكل أداءً كالعشاء مع الوتر، "ط"^(١). ودخل فيه الجمعة، فإنَّ الترتيب بينها وبين سائر الصلوات لازم، فلو تذكر أنه لم يصل الفجر يصلها ولو كان الإمام يخطب، "إسماعيل"^(٢) عن "شرح الطحاوي".

[٦٠٤٣] (قوله: يفوت الجواز بفوته) المراد بالجواز الصحة لا الحيل، وأفاد أن المراد بلازم الفرض العملي الذي هو أقوى قسمي الواجب، وهو مراد من سمَّاه فرضاً كـ "صدر الشريعة"، وشرطاً كـ "المحيط"، وواجباً كـ "المعراج" كما أوضحه في "البحر"^(٣).

[٦٠٤٤] (قوله: للخبر المشهور: مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ) تمام الحديث: ((وَأَنسِيَهَا فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ يَصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ فَلْيَصِلْ الَّتِي هِيَ فِيهَا، ثُمَّ لِيَقْضِ الَّتِي تَذْكُرْهَا، ثُمَّ لِيُعِيدِ الَّتِي [٦/٩٤ق/ب] صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ))^(٤)، "ح"^(٥) عن "الدرر"^(٦).

(قول "المصنف": أداء) لا يتأتى تصويره إلا في الوتر والعشاء؛ إذ يدخل وقته بدخول وقت العشاء عند الإمام، ويتأتى أيضاً في الجمع بعرفة والمزدلفة. اهـ "سندي".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوات ٣٠٤/١.

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب كيفية قضاء الفوات ١/٤٤٢ق/أ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوات ٨٦/٢.

(٤) أخرجه الذَّاهِقُطِّي ٤٢١/١، وقال: رفعه أبو إبراهيم الترمذاني ووه في رفعه، وزاد في كتاب "العلل": والصحيح من قول ابن عمر هكذا، رواه عبيد الله ومالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم أجمعين.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٢٢١/٢ كتاب الصلاة - باب مَنْ ذَكَرَ صَلَاةً وَهُوَ فِي أُخْرَى، وقال: تفرد أبو إبراهيم الترمذاني برواية هذا الحديث مرفوعاً، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفاً، وهكذا رواه غير أبي إبراهيم عن سعيد بن عبد الرحمن. فوقفه وهو الصحيح، انظر "نصب الراية" ١٦٢/٢.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوات ٩٨ق/أ.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوات ١٢٤/١.

(وقضاءُ الفرضِ والواجبِ والسنةِ فرضٌ وواجبٌ وسنةٌ) لفٌ ونشرٌ مرتَّبٌ، وجميعُ أوقاتِ العمرِ وقتٌ للقضاء.....

وذكره في "الفتح" ^(١) باختلافٍ في بعض ألفاظه مع بيانٍ من خرجته، والاختلاف في توثيق بعض رواته، وفي رفعه ووقفه، وذكر: ((أنَّ دعوى كونه مشهوراً مردودةٌ للخلاف في رفعه فضلاً عن شهرته))، وأطال في ذلك، والذي حطَّ عليه كلامه الميلُ من حيث الدليل إلى قول "الشافعي" باستحباب الترتيب، ورَدَّ عليه في "شرح المنية" ^(٢) و"البرهان". بما لخصه "نوح أفندي"، فراجعهُ إن شئت.

[٦٠٤٥] (قوله): وقضاءُ الفرضِ إلخ) لو قدَّمَ ذلك أوَّلَ الباب أو أخره عن التفريع الآتي ^(٣) لكان أنسب، وأيضاً قوله: ((والسنة)) يُوهِمُ العمومَ كالفرض والواجب، وليس كذلك، فلو قال: وما يُقتضى من السنة لرفع هذا الوهم، "رملي". قلت: وأوردَ عليه الورث، فإنه عندهما سنةٌ، وقضاؤه واجبٌ في ظاهر الرواية، لكن يُجاب بأنَّ كلامه مبنيٌّ على قول "الإمام" صاحبِ المذهب.

٤٨٧/١

[٦٠٤٦] (قوله: والواجب) كالمندورة، والمحلوفِ عليها، وقضاءِ النفل الذي أفسده، "ط" ^(٤). [٦٠٤٧] (قوله: وقتٌ للقضاء) أي: لصحته فيها وإن كان القضاء على الفور إلا لعذر، "ط" ^(٥)، وسيأتي ^(٦).

(قوله: وقضاؤه واجبٌ) هما وإن قالوا بقضائه لا يقولان: إنَّ القضاء واجبٌ، بل سنةٌ ثبتَّت بالخبر على خلاف القياس.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٢٣/١ - ٤٢٤.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في قضاء الفوائت ص ٥٢٩-٥٣٠.

(٣) ص ٤٣٥ - "در".

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٤/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٤/١.

(٦) ص ٤٥٩ - "در" وما بعدها.

إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْمُنْهِيَةَ كَمَا مَرَّ (فَلَمْ يَجْزُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الزُّوْمِ (فَجَزُ مِنْ تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتِرْ) لَوْجُوبِهِ عِنْدَهُ (إِلَّا) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الزُّوْمِ، فَلَا يُلْزَمُ التَّرْتِيبُ (إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ).....

[٦٠٤٨] (قَوْلُهُ: إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْمُنْهِيَةَ) وَهِيَ: الطُّلُوعُ، وَالِاسْتِوَاءُ، وَالْغُرُوبُ، "ح" ^(١). وَهِيَ مُحَلٌّ لِلْفَلِّ الَّذِي شَرَعَ بِهِ فِيهَا ثُمَّ أَفْسَدَهُ، "ط" ^(٢).

[٦٠٤٩] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) ^(٣) أَيْ: فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ.

[٦٠٥٠] (قَوْلُهُ: فَلَمْ يَجْزُ) أَيْ: بَلْ يَفْسُدُ فُسَاداً مُوقُوفاً كَمَا يَأْتِي ^(٤).

[٦٠٥١] (قَوْلُهُ: مَنْ تَذَكَّرَ) أَيْ: فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَهَا.

[٦٠٥٢] (قَوْلُهُ: لَوْجُوبِهِ) أَيْ: الْوُتْرُ، ((عِنْدَهُ)) أَيْ: عِنْدَ "الْإِمَامِ". بِمَعْنَى أَنَّهُ فَرَضَ عَمَلِيَّ عِنْدَهُ.

[٦٠٥٣] (قَوْلُهُ: إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ) ^(٥) أَيْ: عَنِ الْفَوَائِتِ وَالْوَقْتِيَّةِ، أَمَّا الْفَوَائِتُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ فَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُخْصِصٌ حَتَّى يَقَالَ: يَسْقُطُ تَرْتِيبُهَا بِضَيْقِهِ، "ط" ^(٦). وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْ أَدَاءُ الْوَقْتِيَّةِ إِلَّا مَعَ التَّخْفِيفِ فِي قَصْرِ الْقِرَاءَةِ وَالْأَفْعَالِ يُرْتَّبُ وَيَقْتَصَرُ عَلَى مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ، "بَحْر" ^(٧) عَنِ "الْمُجْتَبَى". وَفِي "الْفَتْح" ^(٨): ((وَيُعْتَبَرُ الضَّيْقُ عِنْدَ الشُّرُوعِ، حَتَّى لَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِيَّةِ مَعَ تَذَكُّرِ الْفَائِتَةِ، وَأُطَالَ حَتَّى ضَاقَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهَا ثُمَّ يَشْرَعَ فِيهَا، وَلَوْ شَرَعَ نَاسِياً وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا فَتَذَكَّرَ عِنْدَ ضَيْقِهِ [٢/٩٥ق/أ] حَازَتْ)) اهـ.

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قِضَاءِ الْفَوَائِتِ ٩٨/أ.

(٢) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قِضَاءِ الْفَوَائِتِ ٣٠٤/١.

(٣) ٥٢٦/٢ وما بعدها "در".

(٤) ص ٤٩٩ - وما بعدها "در".

(٥) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((أَيْ: وَقْتُ الْفَرْضِ بَحْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْفَائِتَةِ وَقَرَأَ مِقْدَارَ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ بَلَا كِرَاهَةِ تَقَوُّتِ الْوَقْتِيَّةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطَالَ الْقِرَاءَةُ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ، كَذَا فِي "شَرْحِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ" عَنِ الْبُرْجَنْدِيِّ)).

(٦) فِي "م": ((عِنْدَ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قِضَاءِ الْفَوَائِتِ ٣٠٤/١ يَنْصَرَفُ نَقْلًا عَنْ أَبِي السَّعُودِ.

(٨) "الْبَحْر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قِضَاءِ الْفَوَائِتِ ٨٩/٢.

(٩) "الْفَتْح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قِضَاءِ الْفَوَائِتِ ٤٢٥/١.

المستحبُّ

[٢٠٥٤] (قوله: المستحبُّ) أي: الذي لا كراهةَ فيه، "فَهُسْتَانِي"^(١). وقيل: أصلُ الوقت، ونسبُه "الطحاويُّ" إلى "الشيخين"، والأوَّلُ إلى "محمَّدٍ".

والظاهر: أنَّه احتَرَزَ عن وقتِ تغيُّرِ الشمسِ في العصر؛ إذ يُعَدُّ القولُ بسقوطِ الترتيبِ إذا لَزِمَ تأخيرُ ظُهرِ الشتاءِ أو المغربِ مثلاً عن أوَّلِ وقتها، ثُمَّ رَأَيْتُ "الزَيْلَعِيَّ"^(٢) حَصَرَ الخِلافَ بالعصر، ولذا قال في "البحر"^(٣): ((وتظهرُ ثمرته فيما لو تذكَّرَ الظُهرَ، وعَلِمَ أنَّه لو صلاةٌ يقعُ قبلَ التغيُّرِ، ويقعُ العصرُ أو بعضُهُ فيه فعلى الأوَّلِ يصلِّي العصرَ ثُمَّ الظُهرَ بعدَ الغروب، وعلى الثاني يصلِّي الظُهرَ ثُمَّ العصر، واختارَ الثانيَ "قاضي خان" في "شرح الجامع"^(٤)، وفي "المبسوط"^(٥): أنَّ أكثرَ مشايخنا على أنَّه قولُ علمائنا الثلاثة، وصَحَّحَ في "المحيط" الأوَّلَ، ورجَّحَهُ في "الظهريَّة"^(٦) بما في "المنتقى". من أنَّه إذا افتتَحَ العصرَ في وقتها، ثُمَّ احْمَرَّتِ الشمسُ، ثُمَّ تذكَّرَ الظُهرَ مضى في العصر، قال: فهذا نصٌّ على اعتبارِ الوقتِ المستحبِّ)) اهـ.

قال في "البحر"^(٧): ((فحينئذٍ انقطعَ اختلافُ المشايخ؛ لأنَّ المسألةَ حيثَ لم تُذكَّرْ في ظاهرِ الرواية، وثبَّتْ في روايةٍ أخرى تعيَّنَ المصيرُ إليها)) اهـ.

(قوله: ثُمَّ رَأَيْتُ "الزَيْلَعِيَّ" حَصَرَ الخِلافَ بالعصر) حيث قال: ((والعبرةُ في العصر لأصلِ الوقت عند "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"، وعند "الحسن" العبرةُ للوقتِ المستحبِّ، وعن "محمَّدٍ" مثله)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في قضاء الفوائت ١٤٠/١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٨٧/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٨/٢ - ٨٩ بتصرف.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب من تفوته الصلاة ١/٣٣ أ.

(٥) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب نواذر الصلاة ٩٠/٢.

(٦) "الظهريَّة": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الأوَّل في الترتيب وقضاء المتروكات ق ٣٠/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٩/٢.

أقول: في هذا الترجيح نظرٌ يوضحه ما في "شرح الجامع الصغير"^(١) لـ "قاضي خان"، حيث قال: ((إنما وُضِعَ المسألة في العصر لمعرفة آخر الوقت، فعندنا آخره في حكم الترتيب غروب الشمس، وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس، وعلى قول "الحسن" آخر وقت العصر عند تغير الشمس، فعنده لو تمكّن من أداء الصلاتين قبل التغير لزمه الترتيب، وإلا فلا، وعندنا إذا تمكّن من أداء الظهر قبل التغير ويقع العصر أو بعضه بعد التغير يلزمه الترتيب، ولو أمكنه أداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يُمكِنُ الفراغ من الظهر قبل التغير لا يلزمه الترتيب؛ لأنّ ما بعد التغير ليس وقتاً لأداء شيء من الصلوات إلا عصر يومه)) اهـ ملخصاً.

وبه عُلِمَ أنّ ما في "المنتقى" لا خلاف فيه؛ لأنّه لمّا تذكّر الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه، فلذا لم تُفسد العصر وإن كان افتتحها قبل التغير ناسياً؛ لأنّ العبرة لوقت التذكّر نظير^(٢) ما قدّمناه^(٣) آنفاً عن "الفتح" فيما لو أطال [٢/٩٥ق/ب] الصلاة ثمّ تذكّر الفائتة عند ضيق الوقت، وعُلِمَ أيضاً أنّ المسألة ليست مبنية على اختلاف المشايخ، بل على اختلاف الرواية،

(قوله: وبه عُلِمَ أنّ ما في "المنتقى" إلخ) على ما حرّره في هذه المسألة من أنّ الخلاف في وقت العصر لا في غيره يُنظر الفرق على رواية "محمد" بينه وبين غيره من الأوقات حيث كان العبرة فيها لأصله عنده، ولعله مراعاة قول "الحسن" أو أنّه يوافق "الحسن" على هذه الرواية على خروج وقت العصر بالتغير، فلذا قال في مسألة الجمعة الآتية: ((إنّ خوف فوت الجمعة عذر في ترك الفجر، لكن يعكّر على قولهما مسألة الجمعة، حيث لم يجعلها فوتها عذراً وجعل فوت العصر عذراً، ولعلّ الفرق لهما أنّها وإن فاتت تفوت إلى بدل قوي وهو الظهر؛ لوقوعه أداء في وقته بخلاف العصر، فإنّها تفوت إلى بدل ضعيف وهو القضاء؛ لوقوعه خارج وقته)).

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب من تفوته الصلاة ١/٣٢ق/ب - ١/٣٣أ.

(٢) ((نظير)) ساقطة من "م".

(٣) في المقالة السابقة.

فاعتبارُ أصل الوقت هو قولُ "أتممتنا الثلاثة" كما مرَّ^(١) عن "المبسوط"، وأنَّ عليه أكثرُ المشايخ، وهو مقتضى إطلاق المتون، ولذا جزمَ به فقيهُ النفس الإمامُ "قاضي خان" بلفظ: ((عندنا))، فاقْتَضَى أَنَّهُ المذهبُ، ولذا نسبَ القولَ الآخرَ إلى "الحسن"، نعم صرَّحَ في "شرح المنية"^(٢) و"الزبلي"^(٣): ((بأنَّه روايةٌ عن "محمدٍ"))، وعليه يُحمَلُ ما مرَّ^(٤) عن "الطحاوي"، وقد مرَّ^(٥) أَنَّهُ لو تذكَّرَ الفجرَ عند خطبة الجمعة يصلِّيها مع أنَّ الصلاةَ حينئذٍ مكروهةٌ، بل في "التارخانية"^(٦): ((أَنَّهُ يصلِّيها عندهما وإنْ خافَ فوتَ الجمعةَ مع الإمام، ثمَّ يصلِّي الظهرَ، وقال "محمدٌ": يصلِّي الجمعةَ ثمَّ يقضي الفجرَ، فلم يَجْعَلَا فوتَ الجمعةَ عذراً في ترك الترتيب، و"محمدٌ" جعلَهُ عذراً، فكذلك هنا)) اهـ.

وقد ذكَّرَ في "التارخانية"^(٧) عبارةَ "المحيط"^(٨)، وليس فيها التصحيحُ الذي ذكَّرَهُ في "البحر"^(٩)، فالذي ينبغي اعتمادهُ ما عليه أكثرُ المشايخ من أنَّ المعتبرَ أصلُ الوقت عند علمائنا الثلاثة، والله أعلم.

(١) في هذه المقولة.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في قضاء الفوائت ص ٥٣٢..

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٨٧/١.

(٤) في هذه المقولة.

(٥) المقولة [٦٠٤٢] قوله: ((أداء وقضاء)).

(٦) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٥٦/١.

(٧) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٥٦/١.

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - قضاء الفوائت ١/٨٧/ب وليس فيه التصحيح المذكور، ولينظر التعليق الآتي.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٩/٢.

ونقول: تبيَّن لنا أنَّ صاحب "التارخانية" ينقل عن "المحيط البرهاني" بينما ينقل صاحب "البحر" عن "المحيط الرضوي" إذ لم يكن "المحيط البرهاني" بين يديه - كما قدمناه ١٤٧/١ - وعليه فهما عبارتان لكنايين مختلفين، وليست عبارة لكتاب واحد اختلفَ في نقلها كما ظن ابن عابدين رحمه الله، فليتأمل.

حقيقة؟ إذ ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك الفائتة، ولو لم يَسعِ الوقتُ كلَّ الفوائتِ فالأصحُّ جوازُ الوقتية، "محتبى"، وفيه: ((ظَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْعِشَاءُ ضِيقَ وَقْتِ الْفَجْرِ، فَصَلَّاهَا وَفِيهِ سَعَةٌ.....

[٦٠٥٥] (قوله: حقيقة) تمييزٌ لنسبة ((ضاقة))، أي: ضاقَ في نفس الأمر لا ظناً، ويأتي^(١)

محتززه في قوله: ((ظَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْعِشَاءُ الْخ)).

[٦٠٥٦] (قوله: إذ ليس من الحكمة إلخ) تعليلٌ لقوله: ((فلا يلزمُ الترتيب إذا ضاق الوقتُ))،

لكنه إنما يناسبُ اعتبارَ أصل الوقت، ويمكن أن يُجابَ بأنَّ معناه تفويتُ الوقتية عن وقتها المستحب، "ح"^(٢). ولا يخفى أنَّ هذا لا يُسمَّى تفويتاً، بل هو تعليلٌ ذكره المشايخ لما هو المذهب كما قرَّره.

[٦٠٥٧] (قوله: ولو لم يَسعِ الوقتُ كلَّ الفوائتِ) صورته: عليه العشاءُ والوترُ مثلاً، ثمَّ

لم يُصلِّ الفجرَ حتَّى بقي من الوقت ما يَسعُ الوترَ مثلاً وفرضَ الصبح فقط، ولم يَسعِ الصلوات الثلاثَ فظاهرُ كلامهم ترجيحُ أنه لا تجوزُ صلاةُ الصبح ما لم يُصلِّ الوتر، وصرَّحَ في "المحتبى":

(قوله: ولا يخفى أنَّ هذا لا يُسمَّى تفويتاً إلخ) هو على ما قاله "ح" ليس تفويتاً مطلقاً، بل مقيداً

بكونه عن الوقت المستحب، فجوابه في محله، وحينئذٍ لك أن تجعله تعليلاً لأصل المذهب مع عدم مراعاة التقييد، ولمقابلته مع مراعاته، تأمل.

(قوله: فظاهرُ كلامهم ترجيحُ إلخ) قال "السندي": ((ظَهَرَ مَا قُلْنَا أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَصَلِّي

الفوائتِ أَوَّلًا مَرْتَبَةً ثُمَّ الْوَقْتِيَّةَ وَلَوْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يَصَلِّي مَا أَمَكَّنْهُ مِنْهَا مُرْتَبَةً مُقَدِّمًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، وَإِنْ لَمْ يَسعِ إِلَّا أَحَرَّهَا صَلَاتَهَا ثُمَّ الْوَقْتِيَّةَ فِي وَقْتِهَا، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ "الشارح" بالصحيح، فمعنى قوله: جوازُ الوقتية أي: مع ما أمكنه من الفوائتِ، فلا يُؤْتَهُمْ أَنَّ الْوَقْتَ إِذَا كَانَ يَسعِ بَعْضُ الْفَوَائِتِ وَالْوَقْتِيَّةَ أَنَّهُ تَصَحُّ مِنْهُ الْوَقْتِيَّةُ بِغَيْرِ قِضَاءِ مَا أَمَكَّنْهُ مِنَ الْفَوَائِتِ، فَتَبَّهَ ((أهـ. لكن قال أيضاً: ((ظاهرُ "الفتح" عدمُ جوازِ الوقتية ما لم يَقْضَ ذَلِكَ الْبَعْضَ، وَقِيلَ: عِنْدَ "الْإِمَامِ" يَجُوزُ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَصْرُفُ لِهَذَا الْبَعْضِ أَوَّلَى مِنْهُ لِلْآخِرِ، قَالَ "الزَّاهِدِيُّ": وَهُوَ الْأَصَحُّ)) أهـ. لكنَّ عبارة "الزَّاهِدِيِّ" تَقِيدُ جَوَازَ الْوَقْتِيَّةِ لَوْ صَلَّاهَا وَحْدَهَا، تَأَمَّلْ.

(١) في هذه الصحيحة "در".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٩٨/أ.

يكرّرها إلى الطلوع، وفرضه الأخير)) (أو نُسِيت الفاتنة).....

((بأنَّ الأصحَّ جوازُ الوقتية))، "ح" ^(١) عن "البحر" ^(٢): "لكن قال "الرحمسي": ((الذي رأيته في "المحتبى": الأصحُّ أنه لا تجوزُ الوقتية)) اهـ.

٤٨٨/١

قلت: راجعتُ "المحتبى" [٢/٩٦ق/أ] فرأيتُ فيه مثلَ ما عزاه إليه في "البحر"، وكذا قال "القَهْستاني" ^(٣): ((جازت الوقتية على الصحيح)).

[٦٠٥٨] (قوله: يُكرّرها إلى الطلوع) يعني: يعيدها ثانياً وثالثاً وهكذا إذا كان في كلِّ مرّةٍ ظَنُّ أنَّ الوقت لا يَسْعُهُما، ثمَّ ظهرَ فيه سعةٌ إلى أن يَظهرَ بعد إعادةٍ من الإعادات ضيقُهُ حقيقةً فيعيدُ الوقتيةَ، ثمَّ يصليُ الفاتنةَ، وإنَّ ظهرَ بعد إعادته أنه يَسْعُهُما صليَّ الفاتنةَ ثمَّ الوقتيةَ كما في "الفتح" ^(٤).

[٦٠٥٩] (قوله: أُنْسِيَت الفاتنةَ معطوفٌ على قوله: ((ضاقَ الوقتُ))، وفيه أنَّ فرضَ الكلام فيمن تذكَّرَ أنه لم يُوترَ، فكان ينبغي لـ "المصنّف" حذفَ التذكُّرِ، وحاصلهُ أنه يسقطُ الترتيب إذا نسيَ الفاتنةَ وصليَّ ما هو مرتَّبٌ عليها من وقتيةٍ أو فاتنةٍ أخرى، وكذا يسقطُ نسيانُ إحدى الوقتيتين كما لو صليَّ الوترَ ناسياً أنه لم يُصلِّ العشاءَ، ثمَّ صلاها لا يعيدُ الوترَ لقولهم:

(قوله: فرأيتُ فيه مثلَ ما عزاه إليه في "البحر") كذلك رأيتهُ فيه، ونصُّ عبارته: ((ولو فاتته أربعُ والوقت لا يَسَعُ إلاَّ الفاتنتين والوقتيةَ فالأصحُّ أنه تجوزُ الوقتية)) اهـ.

(قوله: وفيه أنَّ فرضَ الكلام فيمن تذكَّرَ إلخ) قد علمتُ أنَّ الاستثناءَ من اللزوم، وهو الأصل، وليست مسألةُ الوتر موضوعه، وإنما هي مسألةُ فرْعها عليه في أثناء الكلام، ثمَّ رجعَ للأصل واستثنى منه بدون دَخلٍ للمفرَّع، فإنَّ الاستثناءَ عامٌّ، تأمَّل. وقوله: ((حذفُ التذكُّر)) أي: في قوله: ((فجرَ مَنْ تذكَّرَ)).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفواتق ق ٩٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفواتق ٨٨/٢.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في قضاء الفواتق ١٣٩/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفواتق ٤٢٤/١ - ٤٢٥.

لأنه عذرٌ (أو فاتت ستٌّ).....

إنه لو صَلَّى العشاء بلا وضوءٍ، والوترَ والسنةَ به يعيدُ العشاء والسنةَ لا الوترَ؛ لأنه أذاه ناسياً أنَّ العشاء في ذمته، فسقطَ الترتيب، أفاده "ح" (١).

قلت: ونظيره أيضاً ما في "البحر" (٢) عن "المحيط": ((لو صَلَّى العصر ثم تبينَ له أنه صَلَّى الظهر بلا وضوءٍ يعيدُ الظهر فقط؛ لأنه بمنزلة الناسي)).

[٦٠٦٠] (قوله: لأنه عذرٌ) أي: لأن النسيان عذرٌ سماويٌّ مُسقطٌ للتكليف؛ لأنه ليس في وسعه، "بحر" (٣).

[٦٠٦١] (قوله: أو فاتت ستٌّ) يعني: لا يلزم الترتيب بين الفاتئة والوقتية ولا بين الفوائت إذا كانت الفوائت ستاً، كذا في "النهر" (٤)، أمّا بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقطُ الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى، "ح" (٥). وأطلقَ الستَّ فشملَ ما إذا فاتت حقيقةً أو حكماً كما في "القَهْستاني" (٦) و"الإمداد" (٧)، ومثالُ الحكمية: ما إذا تركَ فرضاً وصَلَّى بعده خمسَ صلواتٍ ذاكراً له فإنَّ الخمسَ نفسُ فساداً موقوفاً كما سيأتي (٨)، فالمتروكةُ فاتئةٌ حقيقةً وحكماً، والخمسةُ

(قوله: لأنه بمنزلة الناسي) بخلاف ما لو صَلَّى الظهرَ يوم عرفة على ظنِّ أنه متوضئٌ ثم صَلَّى العصر بوضوءٍ ثم تبينَ يعيدهما؛ لأنَّ العصر ثمةٌ تبع للظهر، كذا في "المحيط". اهـ "سندي". وقال "المقدسي": ((فإن قلت: لو صَلَّى ناسياً الطهارة أو الاستقبال للقبلة ثم تذكرَ يعيدُ. قلنا: لَمَّا كان الدليلُ غيرَ واصلٍ إلى رتبة القطع فُرقَ بينهما في الحكم)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق/٩٨/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩١/٢ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٩/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق/٧٤/أ.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق/٩٨/ب.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في قضاء الفوائت ١٤٠/١.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق/٢٤٢/أ.

(٨) ص٤٥١- "در" وما بعدها.

اعتقاديّة) لدخولها في حدّ التكرار المقتضي للحرَج.....

الموقوفة فائتة حكماً فقط، وذَكَرَ في "الفتح" ^(١) و"البحر" ^(٢): ((أنّه لو تَرَكَ ثلاثَ صلواتٍ مثلاً: الظهرَ من يومٍ، والعصرَ من يومٍ، والمغربَ من يومٍ، ولا يدري أيُّها أولى؟ قيل: يجبُ الترتيب بين المتروكات ويصلّيها سبْعاً، بأنَّ يصلّي الظهرَ ثمَّ العصرَ ثمَّ الظهرَ لاحتمالِ [٢/٩٦ب] أن يكون ما صلاةً أولاً هو الآخرُ فيعيده، ثمَّ يصلّي المغربَ ثمَّ الظهرَ ثمَّ العصرَ ثمَّ الظهرَ لاحتمالِ كون المغرب أولاً، فيعيد ما صلاةً أولاً، وقيل: يسقطُ الترتيب بينها، فيصلّي ثلاثاً فقط، وهو المعتمد؛ لأنَّ إيجاب الترتيب فيها يلزِمُ منه أن تصيرَ الفوائت كسبعٍ معنًى مع أنّه يسقطُ بستٍ، فبالسبعِ (أولى)) اهـ ملخصاً. وتأمّله هناك، ولـ "الشربلالي" في هذه المسألة رسالة ^(٣).

[١٠٦٢] (قوله: اعتقاديّة) حرَجَ الفرض العمليّ وهو الوترُ، فإنَّ الترتيبَ بينه وبين غيره وإن كان فرضاً لكنّه لا يُحسَبُ مع الفوائت. اهـ "ح" ^(٤). أي: لأنّه لا تحصلُ به الكثرة المفضية للسقوط؛ لأنّه من تمام وظيفة اليوم والليلة، والكثرة لا تحصلُ إلاّ بالزيادة عليها من حيث الأوقات أو من حيث الساعات، ولا مدخل للوتر في ذلك، "إمداد" ^(٥).

[١٠٦٣] (قوله: لدخولها في حدّ التكرار إلخ) لأنّه يكونُ واحدٌ من الفروض مكرراً،

(قوله: ويصلّيها سبْعاً إلخ) قال "الشربلالي": ((إنّه إذا صلاها سبْعاً بهذا الترتيب يخرجُ عن عُهدتها بيقين؛ لأنّه لا يخلو: إمّا أن يكونَ المتروكُ أولاً هو الظهرُ وثانياً العصرُ وثالثاً المغربُ، أو يكونَ المتروكُ أولاً الظهرُ وثانياً المغربُ وثالثاً العصرُ، أو يكونَ المتروكُ أولاً العصرُ وثالثاً المغربُ، أو يكونَ المتروكُ أولاً المغربُ وثالثاً الظهرُ، أو يكونَ المتروكُ أولاً الظهرَ وثالثاً المغربُ، أو يكونَ المتروكُ أولاً المغربَ وثالثاً الظهرَ)). اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٢٩/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٢/٢.

(٣) سماها "جداول الزلال الجارية لترتيب الفوائت بكل احتمال". ("إيضاح المكنون" ٣٦٠/١).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٨/ب.

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٢٤٢/أ.

(بمخروج وقت السادسة) على الأصح ولو متفرقة أو قديمة على المعتمد؛ لأنه متى اختلف الترجيح رُجِحَ إطلاقُ المتن، "بحر".....

فيصلح أن يكون سبباً للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها أنفسها، وبينها وأغيارها، "درر"^(١). إذ لو وجب الترتيب حينئذٍ لأفضى إلى الحرج.

[٦٠٦٤] (قوله: بمخروج) متعلقٌ بـ ((فانت)).

[٦٠٦٥] (قوله: على الأصح) احترازٌ به عما صححه "الزيلعي"^(٢): ((من أنَّ المعتمدَ كونُ المتخلل بعد الفائتة ستة أوقاتٍ لا ست صلواتٍ))، فلو فاتته صلاةٌ وتذكرها بعد شهر، فصلَّى بعدها وقتيةً ذاكراً للفائتة أجزأته على اعتبار الأوقات؛ لأنَّ المتخللَ بينهما أكثرُ من ستة أوقاتٍ، فسقطَ الترتيب، أي: مع صحَّةِ الصلوات التي بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان، وعلى اعتبار الصلوات لا تجزيه؛ لأنَّ الفائتة واحدة، ولا يسقطُ الترتيب إلا بفوتِ ستَّ صلواتٍ، وصرَّحَ في "المحيط": ((بأنَّه ظاهرُ الرواية))، وصحَّحه في "الكافي"^(٣)، وهو الموافق لما في المتن، وبه اندفع ما صحَّحه "الزيلعي" وغيره، وتأمَّله في "البحر"^(٤)، واحترازٌ به أيضاً عما روي عن "محمدٍ" من اعتبار دخول وقت السادسة، وعما في "المعراج" من اعتبار دخول وقت الساعة كما أوضحه في "البحر"^(٥).

[٦٠٦٦] (قوله: ولو متفرقة) أي: يسقطُ الترتيبُ بصيرورةِ الفوائتِ ستّاً ولو كانت متفرقةً كما لو تركَ [٢/٩٧ق/أ] صلاةً صحيحاً مثلاً من ستة أيامٍ، وصلَّى ما بينها ناسياً للفوائت.

[٦٠٦٧] (قوله: أو قديمة على المعتمد إلخ) كما لو تركَ صلاةً شهراً نسقاً، ثمَّ أقبلَ على الصلاة^(٦)، ثمَّ تركَ فائتةً حادثةً فإنَّ الوقتيةَ جائزةٌ مع تذكرِ الفائتة الحادثة؛ لانضمامها إلى الفوائت

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١/١٢٥.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١/١٨٨.

(٣) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١/٤٣ق/أ.

(٤) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٢/٩١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٢/٩١.

(٦) من (للفوائت) إلى ((على الصلاة)) ساقط من "الأصل".

(أو ظَنَّ ظَنًّا مُعْتَبَرًا) أي: يسقط لزوم الترتيب أيضاً بالظنِّ المُعْتَبَرِ كَمَنْ صَلَّى الظهرَ ذاكراً لترك^(١) الفجرِ فسَدَ ظهره، فإذا قَضَى الفجرَ ثُمَّ صَلَّى العصرَ ذاكراً للظهر...

القديمة وهي كثيرة، فلم يجب الترتيب، وقال بعضهم: إنَّ المسقط الفوائتُ الحديثة لا القديمة، ويُجَعَلُ الماضي كأنَّ لم يكن زجراً له عن التهاون بالصلوات، فلا تجوزُ الوقفة مع تذكرها، وصحَّحه "الصدر الشهيد"، وفي "التحنيص": ((وعليه الفتوى))، وذكر في "المجتبى": ((أنَّ الأولَ أصحُّ))، وفي "الكافي"^(٢) و"المعراج": ((وعليه الفتوى))، فقد اختلفَ التصحيحُ والفتوى كما رأيت، والعملُ بما وافق إطلاقَ المتون أولى، "بحر"^(٣).

(٢٠٦٨) قوله: أو ظَنَّ ظَنًّا مُعْتَبَرًا (الخ) هذا مُسَقِّطٌ رابعٌ ذَكَرَهُ "الزيلعي"^(٤)، وجزَمَ به في "الدرر"^(٥)، وجعلَهُ في "البحر"^(٦) مُلْحَقًا بالنسيان وقال: ((إنَّه ليس مُسَقِّطاً رابعاً كما يُوهَّم))، ثُمَّ قال: ((وذكرَ شارحو "الهداية"^(٧): أنَّ فساد الصلاة إنَّ كان قوياً كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده، وإنَّ كان ضعيفاً كعدم الترتيب فلا، وفرَّعوا عليه فرعين:

أحدهما: لو صَلَّى الظهرَ بلا طهارةٍ، ثُمَّ صَلَّى العصرَ ذاكراً لها أعادَ العصرَ؛ لأنَّ فسادَ الظهرِ قوياً، فأوجبَ فسادَ العصرِ وإنَّ ظَنَّ عَدَمَ وجوب الترتيب.

ثانيهما: لو صَلَّى هذه الظهرَ بعد هذه العصرَ، ولم يُعِدِ العصرَ حتَّى صَلَّى المغربَ ذاكراً لها فالمغربُ صحيحةٌ إذا ظَنَّ عَدَمَ وجوب الترتيب؛ لأنَّ فسادَ العصرِ ضعيفٌ لقول بعض الأئمة بعده، فلا يَسْتَتِيعُ فسادُ المغرب، وذكرَ له "الإسبيحاني" أصلاً، وهو أنَّه يلزمُهُ إعادة ما صلَّاه ذاكراً للغائبة إنَّ كانت الغائبة تُجَبُّ إعادتها بالإجماع، وإلا فلا إنَّ كان يرى أنَّ ذلك يُجزئُه)) اهـ.

(١) في "ب": ((لتركه)).

(٢) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١/٤٣.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٣/٢ باختصار.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٨٩/١.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٢٦/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٩/٢.

(٧) انظر "الفتح" و"الغاية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٣١/١ و"البنية" ٧١٥/٢.

قال في "الفتح"^(١): ((وَيُؤَخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَجْرَدَ كَوْنِ الْمُحَلِّ مُجْتَهِدًا فِيهِ لَا يَسْتَلْزِمُ اعْتِبَارَ الظَّنِّ فِيهِ^(٢)) مِنَ الْجَاهِلِ، بَلْ إِنَّ كَانَ الْمُجْتَهِدُ فِيهِ ابْتِدَاءً لَا يُعْتَبَرُ الظَّنُّ، وَإِنْ كَانَ مَا يَتَنَبَّي عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِيهِ وَيَسْتَبَعُهُ اعْتَبِرَ ذَلِكَ الظَّنُّ لَزِيَادَةِ الضَّعْفِ، فَفَسَادُ الْعَصْرِ هُوَ الْمُجْتَهِدُ فِيهِ ابْتِدَاءً، وَفَسَادُ الْمَغْرِبِ بِسَبَبِ [٢/ق ٩٧/ب] ذَلِكَ فَاعْتَبِرَ)) اهـ. أي: اعْتَبِرَ فِيهِ الظَّنُّ مِنَ الْجَاهِلِ. وفيه تصريحٌ بأنَّ محلَّ اعتبارِ هذا الظَّنِّ وعدمه في الجاهل لا العالمِ بوجوب الترتيب، وتأمُّله في "النهر"^(٣).

هذا، وقد اعترضَ في "البحر"^(٤) ما مرَّ^(٥) من الفرعين: ((بأنَّ الْمُصَلِّيَّ لَا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يَكُونَ حَنْفِيًّا فَلَا عِبْرَةَ بِرَأْيِهِ الْمُخَالِفِ لِمَذْهَبِ إِمَامِهِ، فَيَلْزِمُهُ الْمَغْرِبُ أَيْضًا، أَوْ شَافِعِيًّا فَلَا يَلْزِمُهُ الْعَصْرُ أَيْضًا، أَوْ عَامِيًّا فَلَا مَذْهَبَ لَهُ، بَلْ مَذْهَبُهُ مَذْهَبُ مُفْتِيهِ، فَإِنْ اسْتَفْتَى حَنْفِيًّا أَعَادَهُمَا، أَوْ شَافِعِيًّا لَا يَعِيدُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَفْتِ أَحَدًا وَصَادَفَ الصَّحَّةَ عَلَى مَذْهَبٍ مُجْتَهِدٍ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)) اهـ. ولا يخفى أَنَّهُ بَحْثٌ فِي الْمَقُولِ، فَإِنَّ مَا مَرَّ^(٦) عَنْ شُرُوحِ "الهداية" مِنْ حُكْمِ الْفُرْعَيْنِ مَذْكُورٌ أَيْضًا فِي "شرح الجامع الصغير" للإمام "قاضي خاں"^(٧)، وَذَكَرَ فِي "الذخيرة": ((أَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ "مُحَمَّدٍ")، وَعَزَاهُ فِي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٨) إِلَى "الأصل"^(٩)، وَقَدْ تَبَعَ "الشَّرْنِبَلَالِي"^(١٠) صَاحِبَ "البحر"،

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٣١/١.

(٢) عبارة "الفتح": ((لا يستلزم اعتبار الظن الخطأ فيه)).

(٣) انظر "النهر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٧٤/ب وما بعدها.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٠/٢ بتصرف.

(٥) في هذه المقالة.

(٦) في هذه المقالة.

(٧) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب من تفوته الصلاة ١/ق ٣٣/ب.

(٨) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٥٩/١.

(٩) "الأصل": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٦٢/١.

(١٠) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٢٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

جاز العصر؛ إذ لا فائتة عليه في ظنّه حال أداء العصر، وهو ظنٌ معتبر؛ لأنّه مجتهدٌ فيه، وفي "المحتبى": ((مَنْ جَهِلَ فَرَضِيَّةَ التَّرْتِيبِ يُلْحَقُ بِالنَّاسِي))، واختارهُ جماعةٌ من أئمّة بخارى،.....

لكن قال: ((إنّ موضوع المسألة في عامّي لم يُقلدْ مُجتهداً ولم يَسْتَفْتِ فقيهاً، فصلاؤه صحيحة لمصادفتها مُجتهداً فيه، أمّا لو كان حنفياً فلا عبرة بظنّه المخالف لمذهب إمامه إلخ))، وفيه نظر؛ إذ لا فرق حينئذٍ بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الصلّة على مذهب "الشافعي"، بل هو محمولٌ على عامّي استفتى حنفياً، أو التزم التعبد على مذهب "أبي حنيفة" مُعتقداً صحته وقد جَهِلَ هذا الحكم، ثمّ عَلِمَ ذلك، ولذا قال في "النهر"^(١) ما معناه: ((إنّ قول "البحر": لا عبرة برأيه المخالف إلخ ممنوع؛ لأنّ إمامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنّه عدم وجوبه، فإذا كان جاهلاً ذلك ثمّ عَلِمَ لا يلزمه إعادة المغرب، ولو استفتى حنفياً فأفتاه بالإعادة لم تصح فتواه)) اهـ. [٦٠٦٩] (قوله: جاز العصر) أي: إن كان يظنُّ أنّه يُجزيه كما مرّ^(٢)، وأطلقه لعلّه من التعليل بعده.

[٦٠٧٠] (قوله: لأنّه) أي: جواز العصر ((مُجتهدٌ فيه))، أي: يبتني على المجتهد فيه ابتداءً، وهو جواز الظهر عند "الشافعي" كما مرّ^(٣) تقريره عن "الفتح".

[٦٠٧١] (قوله: وفي "المحتبى"^(٤)) إلخ ليس هذا [٢/٩٨ق/١] مُسقطاً خامساً؛ لما علمت

(قوله: ليس هذا مُسقطاً خامساً) الأظهر أنّ ما في "المحتبى" مبنيٌّ على اعتبار حال الجاهل مطلقاً، فيكونُ مقابلاً لما قبله، ثمّ فرّع عليه مسألة الصبي.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٤٧/أ.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) المقالة [٦٠٦٨] قوله: ((أو ظن ظناً معتبراً إلخ)).

(٤) في "د" زيادة: ((حاصله أنّ ما ذكره المصنف من قوله: (أو ظن ظناً معتبراً) لا حاجة إلى زيادته على ما في المتن من عدّه المسقطات ثلاثة؛ لأنّ الظانّ ملحقٌ بالناسي؛ وأما ما توهمه المحشي من أنّ هذا مسقط خامس فهو غير صحيح؛ =

وعليه يُخرَجُ ما في "القنية": ((صبيٌّ بَلَغَ وقتَ الفجر، وصَلَّى الظهرَ مع تذكُّرِهِ جاز، ولا يلزمُ الترتيبُ بهذا العذرِ)).
 (ولا يعودُ) لزومُ الترتيب (بعد سقوطِهِ بكثرتها) أي: الفوائتِ (يعودُ الفوائتِ إلى القلَّةِ

من أنَّ الظنَّ السابقَ إنما يُعتبرُ من الجاهل، بل إنما نَقَلَ كلامَ "المجتبى" ليشيرَ إلى ما قدَّمناه^(١) عن "البحر": ((من أنَّ الظنَّ المعتبرَ ليس مُسَقَطاً رابعاً))؛ لأنَّه مُلْحَقٌ بالنسيان، وإنما المسقطاتُ هي الثلاثُ التي اقتصرَ عليها أصحابُ المتون، فافهم.

[٦٠٧٢] وقوله: وعليه يُخرَجُ ما في "القنية"^(٢) إنما حَكَمَ على الصبيِّ بذلك لأنَّ الغالبَ عليه الجهلُ كما في "النهر"^(٣)، "ح"^(٤).

قلت: لكنَّ في هذا التخرِيجَ خفاءً، فإنَّ الفجرَ فائتةٌ بالإجماع، فكيف لم يُلزِمُهُ الترتيبَ اعتباراً لجهله مع أنَّها نظيرُ المسألةِ الأولى السابقة تحت قوله: ((أو ظنُّ ظناً معتبراً))؟! والظاهرُ أنَّه مبنًى على القولِ باعتبارِ ظنِّ الجاهلِ مطلقاً كما يأتي بيانهُ قريباً.

[٦٠٧٣] وقوله: بكثرتها متعلِّقٌ بـ ((سقوطِهِ))، وقوله: ((يعودُ الفوائتِ)) متعلِّقٌ بقوله: ((ولا يعودُ))، وقوله: ((بالقضاء)) متعلِّقٌ بقوله: ((يعودُ الفوائتِ إلى القلَّةِ))، "ط"^(٥).

= لأنَّ مَنْ ظنَّ أنَّ لا فائتةَ عليه يكون جاهلاً بفرضية الترتيب كما لا يخفى؛ لأنَّه ليس المراد به الظنُّ الناشئُ عن النسيان بل الناشئُ عن الجهل، نعم الجهل بفرضية الترتيب أعمُّ من ظنِّ عدم الفائتة؛ لأنَّ الجاهل بفرضيته قد يكون ظاناً أنَّ لا فائتةَ عليه، وقد يكون خالي الذهن، وإذا كان هذا الأعمُّ لا حاجةَ إلى التنصيصِ عليه لدخوله في الناسي فعُدُّ الحاجةُ إلى الأخصِّ (أولى)).

(١) المقولة [٦٠٦٨] قوله: ((أو ظنُّ ظناً معتبراً إلخ)).

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٢٤/أ.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٧٤/أ.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٩٩/أ.

(٥) المقولة [٦٠٨٢] قوله: ((سواء ظن وجوب الترتيب أو لا)).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٦/١.

(ب) سبب (القضاء) لبعضيها على المعتمد؛ لأنَّ الساقط لا يعودُ (وكذا لا يعودُ) الترتيبُ (بعد سقوطه بباقي المسقطات) السابقة من النسيان والضيق، حتَّى لو خرَجَ الوقتُ في خلال الوقتية لا تفسدُ، وهو مؤدِّ، هو الأصحُّ، "مجتبى"، لكنَّ في "النهر" ^(١) و"السراج" ^(٢).....

[٦٠٧٤] (قوله: بسبب القضاء لبعضيها) كما إذا تركَ رجلُ صلاةَ شهرٍ مثلاً، ثمَّ قضاهَا إلَّا صلاةً، ثمَّ صلى الوقتيةَ ذاكرةً لها فإنَّها صحيحة. اهـ "بحر" ^(٣).

وقيَّد بقضاء البعض لأنَّه لو قضى الكلَّ عاد الترتيبُ عند الكلِّ كما نقله "القهستاني" ^(٤).

[٦٠٧٥] (قوله: على المعتمد) هو أصحُّ الروايتين، وصحَّحهُ أيضاً في "الكافي" ^(٥) و"المحيط"، وفي "المعراج" وغيره: ((وعليه الفتوى))، وقيل: يعودُ الترتيب، واختاره في "الهداية" ^(٦)، ورَدَّه في "الكافي" ^(٧) و"التيبين" ^(٨)، وأطالَ فيه في "البحر" ^(٩).

[٦٠٧٦] (قوله: لأنَّ الساقط لا يعودُ) وأمَّا إذا قضى الكلَّ فالظاهرُ أنَّه يلزمه ترتيبٌ جديدٌ، فلا يقال: إنَّه عاد، تأمل.

[٦٠٧٧] (قوله: "مجتبى") عبارة - كما في "البحر" ^(١٠) -: ((ولو سقطَ الترتيبُ لضيق الوقت، ثمَّ خرَجَ الوقتُ لا يعودُ على الأصحِّ، حتَّى لو خرَجَ في خلال الوقتية لا تفسدُ على الأصحِّ، وهو مؤدِّ على الأصحِّ لا قاضٍ، وكذا لو سقطَ مع النسيان ثمَّ تذكَّرَ لا يعودُ)) اهـ باختصارٍ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب كيفية قضاء الفوائت ق ١/٧٤.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ١/٢٣ ب بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٣/٢.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في قضاء الفوائت ١٤٠/١.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ١/٤٣ أ.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٧٣/١.

(٧) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ١/٤٣ أ.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٨٩/١.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٤-٩٣/٢.

(١٠) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٥/٢.

عن "الدراية": ((لو سَقَطَ لِلنَّسِيَانِ أَوْ الضَّيِّقِ^(١)، ثُمَّ تَذَكَّرَ وَاتَّسَعَ الْوَقْتُ يَعُودُ اتِّفَاقًا))، وَنَحْوُهُ فِي "الْأَشْبَاه"^(٢) فِي بَيَانِ: السَّاقِطُ لَا يَعُودُ، فَلْيَحْرَرْ. (وَفَسَادُ) أَصْلُ (الصَّلَاةِ بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ مَوْقُوفٌ).....

[٦٠٧٨] (قَوْلُهُ: عَنْ "الدَّرَايَةِ" اِقْتِصَارٌ عَلَى بَعْضِ اسْمِ الْكِتَابِ لِلِاخْتِصَارِ، فَإِنَّ اسْمَهُ "مَعْرَاجُ

الدراية"، وَهُوَ شَرْحُ "الْهِدَايَةِ" لـ "الْكَاكِي"، وَكَثِيرٌ مَا يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ لَفْظُ "الْمَعْرَاجِ".

[٦٠٧٩] (قَوْلُهُ: فَلْيَحْرَرْ) التَّحْرِيرُ أَنَّ الْخِلَافَ لِفُظِّيٍّ فِي ضَيْقِ الْوَقْتِ، فَإِنَّ مَا فِي "الْمُحْتَبَى"

[٢/٩٨ق/ب] مَصْرُوحٌ: ((بِأَنَّ عَدَمَ الْعُودِ فِيمَا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ))، وَمَا فِي "الدَّرَايَةِ" مَصْرُوحٌ: ((بِأَنَّ

الْعُودَ فِيمَا إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ))، أَيْ: ظَهَرَ أَنَّ فِيهِ سَعَةً، فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا فِي التَّذَكُّرِ بَعْدَ

النَّسْيَانِ، فَإِنَّ مَا فِي "الْمُحْتَبَى" مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا تَذَكَّرَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا فِي ٤٩٠/١

الْمَسَائِلِ الْاِثْنِي عَشْرِيَّةً عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ فَاتَّةً وَهُوَ يَصَلِّي فَإِنَّ كَانَ قَبْلَ الْقَعُودِ قَدَّرَ التَّشَهُُّدَ بَطَلَتْ

اتِّفَاقًا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ قَبْلَ السَّلَامِ بَطَلَتْ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا، وَمَا فِي "الدَّرَايَةِ" مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا

تَذَكَّرَ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهَا، كَذَا أَفَادَهُ "ح"^(٣)، ثُمَّ قَالَ: ((وَفِي التَّحْقِيقِ ضَيْقُ الْوَقْتِ لَيْسَ بِمُسْقِطٍ

حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الْوَقْتِيَّةُ عِنْدَ الْعِجْزِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لِقُوَّتِهَا مَعَ بَقَاءِ التَّرْتِيبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي

"الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "التَّبْيِينِ"^(٥)، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّسْيَانِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سَقَطَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ

فَاتَّةٍ وَوَقْتِيَّةٍ لَضَيْقِ وَقْتٍ أَوْ نَسْيَانٍ يَبْقَى فِيمَا بَعْدَ تِلْكَ الْوَقْتِيَّةِ)).

[٦٠٨١] (قَوْلُهُ: أَصْلُ الصَّلَاةِ تَبَعَ فِيهِ "النَّهْر"^(٦))، وَالصَّوَابُ: وَصَفِ الصَّلَاةِ، قَالَ

فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((وَقَدْ بَفْسَادِ الْفَرْضِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَلُ الصَّلَاةُ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ" رَحِمَهُمَا اللَّهُ

(١) فِي "ب" وَ"و": ((وَالضَّيِّقُ)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": الْفَنُ الثَّلَاثُ - ص ٣٧٨.

(٣) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ق ٩٩/ب.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ٩٥/٢.

(٥) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ١٩١/١.

(٦) "النَّهْر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ق ٧٥/أ.

(٧) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ٩٧/٢.

عند "أبي حنيفة"، سواءً ظنَّ وجوبَ الترتيب أو لا.....

تعالى، وعند "محمدٍ" رحمه الله تعالى يُبطلُ؛ لأنَّ التحريمَ عَقِدَتْ للفرض، فإذا بطلت الفرضيةُ بطلت التحريمُ أصلاً، ولهما أنَّها عَقِدَتْ لأصل الصلاة بوصف الفرضية، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل، كذا في "النهاية"^(١)، وفائدته تظهرُ في انتقاض الطهارة بالقهقهة، كذا في "العناية"^(٢) اهـ "ح"^(٣).

[٦٠٨١] (قوله: عند "أبي حنيفة") وأما عندهما فالفسادُ باتٌ.

[٦٠٨٢] (قوله: سواءً ظنَّ وجوبَ الترتيب أو لا) خلافاً لما في "شرح المجمع" عن "المحيط": ((من أنه لا يعيدُ ما صلاه إذا كان عند المصلّي أنَّ الترتيب ليس بواجبٍ، وإلاَّ أعادَ الكلَّ))، فقد نصَّ في "البحر"^(٤) على ضعفه، وذكرَ في "الفتح"^(٥): ((أنَّ تعليل قول "الإمام" يَقْطَعُ بالإطلاق))، وأقرَّه في "النهر"^(٦)، لا يقال: هذا مخالفٌ لما تقدّم^(٧) من أنَّ الترتيب يسقطُ بالظنَّ المعتر، وأنَّ الجاهل يُلَحِقُ بالناسي؛ لأنَّا نقول: إنَّ ما هنا مصوّرٌ [٢/٩٩ق/١] فيما إذا تركَ صلاةً ثمَّ صلى بعدها خساً ذاكراً للمتروكة، فظنُّه عدم وجوب الترتيب هنا غيرُ معتبرٍ؛ لأنَّه إنما يُعْتَبَرُ إذا كان الفسادُ ضعيفاً كما مرَّ^(٨) عن شُرَّاح "الهداية" و"فتح القدير"، فافهم.

(قوله: وأما عندهما فالفسادُ باتٌ) لكنَّ عند "محمدٍ" فسَدَ الأصلُ مع فسَاد الوصف، وعند "أبي يوسف" فسَدَ الوصفُ فقط فساداً باتاً. اهـ "ط".

(١) الذي في "البحر": ((الهداية)) والمسألة ينصها فيها: كتاب الصلاة - باب قضاء الفرائض ٧٢/١.
(٢) "العناية": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤٣٢/١ (هامش "فتح القدير"). والذي في "البحر" ((الغاية)) بدل ((العناية)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٩٩/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٩٧/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٤٣٣/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ق ٧٥/أ.

(٧) المقولة [٦٠٦٨] قوله: ((أو ظنَّ ظناً معتبراً)).

(٨) المقولة [٦٠٦٨] قوله: ((أو ظنَّ ظناً معتبراً)).

(فإن كُثِرَتْ وصارت الفوائت^(١) مع الفائتة ستاً ظَهَرَ صَحَّتْهَا) بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائت؛ لأنَّ دخول وقت السادسة غير شرط؛ لأنَّه لو تركَ فجرَ يومٍ وأدَّى باقيَ صلواتِهِ انقلبتْ صحيحةً.....

[٦٠٨٣] (قوله: فإن كُثِرَتْ) أي: الصلاة التي صلاها تاركاً فيها الترتيب، بأنَّ صلاها قبل قضاء الفائتة ذاكرًا لها، وهذا التفريع لبيان قوله: ((موقوف))، وتوضيحه أنَّه إذا فاتته^(٢) صلاةٌ - ولو وتراً - فكلَّمَا صَلَّى بعدها وقتيةٌ وهو ذاكرٌ لتلك الفائتة فسدت تلك الوقتية فساداً موقوفاً على قضاء تلك الفائتة، فإنَّ قضاها قبل أن يصلِّي بعدها خمسَ صلواتٍ صار الفسادُ باتاً، وانقلبت الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية نفلًا، وإن لم يقضها حتَّى خرجَ وقت الخامسة، وصارت الفواسدُ مع الفائتة ستاً انقلبتْ صحيحةً؛ لأنَّه ظَهَرَتْ كُثْرَتُهَا ودخلتْ في حدِّ التكرار المسقط للترتيب، وبيان وجه ذلك في "البحر"^(٣) وغيره، قال "ط"^(٤): ((وقيدوا أداءَ الخمسة بتذكُّرِ الفائتة، فلو لم يتذكَّرها سقطَ للنسيان، ولو تذكَّرَ في البعض ونسيَ في البعض يُعتبرُ المذكورُ فيه، فإنَّ بَلَغَ خمساً صحَّتْ، ولا نَظَرَ لِمَا نَسِيَ فيه لِمَا قلنا)).

[٦٠٨٤] (قوله: وصارت الفوائت) أي: الحكيمُ، وفي نسخة: ((الفواسدُ))، أي: الموقوفة.

[٦٠٨٥] (قوله: بخروج وقت الخامسة إلخ) اعلم أنَّ المذكور في عامَّة الكتب كـ "المبسوط"^(٥) و"الهداية"^(٦) و"الكافي"^(٧) و"التهيين"^(٨) وغيرها: ((أنَّ صحَّةَ الكلِّ موقوفةٌ على أداءِ ستِّ صلواتٍ

(١) في "و": ((الفواسدُ))، وهو تحريف.

(٢) من ((ذاكرًا لها)) إلى ((إذا فاتته)) ساقط من "الأصل".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٥/٢.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٧/١.

(٥) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب مواقيت الصلاة ١٥٤/١ - ١٥٥.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٧٣/١.

(٧) "الكافي النسخي": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١/٤٣ ب.

(٨) "تهيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٩٠/١.

بعد طلوع الشمس (وإلا) بأن لم تصبر ستاً (لا) تظهر صحتها، بل تصبر نفلاً....

بعد المتروكة))، وأدعى في "البحر"^(١): ((أنه خطأ))، وحقق في "فتح القدير"^(٢): ((أن الصحة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على أدائها))، واعترضه في "النهر"^(٣): ((بأن دخول وقت السادسة بعد المتروكة غير شرط، بل المعتبر خروج وقت الخامسة؛ لأنه بذلك تصير الفوائت ستاً كما صرح به في "معراج الدراية" مع بيان أن ما ذكر في عمدة الكتب من أداء السادسة إنما هو لتصير الفوائت ستاً يقيين، لا لكونه شرطاً أثبت))، وذكر نحو ذلك العلامة "الشرنبلالي" في "الإمداد"^(٤) عن "المعراج" أيضاً و"مجمع الروايات" و"التارخانية"^(٥) و"السغناقي" و"قاضي خان"^(٦)، وحاصل ذلك كله ما لخصه "الشارح" رحمه الله تعالى.

هذا، وفي [٢/٩٩ق/ب] "النهر"^(٧) عن "المعراج": ((كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة، ثم قضى المتروكة قبل خروج وقتها أن لا تفسد المؤديات، بل تصح لوقوعها غير جائزة، وبها تصير الفوائت ستاً، والجواب منع كونها فائتة ما بقي الوقت؛ إذ احتمال الأداء على وجه الصحة قائم)) اهـ.

[٦٠٨٦] (قوله: بعد طلوع الشمس) أي: من غير توقفٍ على دخول وقت السادسة وهي الظاهر خلافاً لما في "الفتح"^(٨)، ولا على أدائها خلافاً لما يؤهمه ظاهر ما في عمدة الكتب. [٦٠٨٧] (قوله: بأن لم تصبر ستاً) أي: بأن قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٦/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٣٣/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٧٥/أ.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٢٤٣/ب وما بعدها.

(٥) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٦٢/١.

(٦) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في الترتيب وقضاء المتروكات ١١٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٧٥/أ.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٣٣/١.

وفيها يقال: صلاةٌ تُصحَّحُ خمساً، وأخرى تُفسدُ خمساً.
(ولو ماتَ وعليه صلواتٌ فائتةٌ وأوصى بالكفارة يُعطى لكلِّ صلاةٍ.....)

[٦٠٨٨] (قوله: وفيها يقال إلخ) هذا ذكره في "المبسوط" ^(١)، وهو مبني على ما مشى عليه كعامة الكتب من اشتراط أداء السادسة، فهذه السادسة إذا أداها صحَّت الخامسة التي قبلها، فهي صلاةٌ تُصحَّحُ خمساً، والفائتة إذا قضاها قبل أداء السادسة فسدت الخامسة التي قبلها، فهذه صلاةٌ أخرى تُفسدُ خمساً، أمّا على اعتبار خروج وقت الخامسة - كما مشى عليه "الشارح" - فالصحُّ والمفسدُ صلاةٌ واحدةٌ وهي الفائتة، فإذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها أفسدت الخمس التي قبلها، وإذا خرج الوقت ولم يقضِ صحَّت الخمس، أي: تحقَّق بها صحَّةُ الخمس، وإلا فالصحُّ حقيقةً هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة، فافهم.

مطلبٌ في إسقاط الصلاة عن الميت

[٦٠٨٩] (قوله: وعليه صلواتٌ فائتةٌ إلخ) أي: بأن كان يُقدَّر على أدائها ولو بالإيماء، فيلزمه الإيماء بها، وإلا فلا يلزمه وإن قلَّت، بأن كانت دون ستَّ صلواتٍ لقوله عليه الصلاة والسلام: «فإن لم يستطع فالله أحقُّ بقبول العذر منه» ^(٢)، وكذا حكم الصوم في رمضان إن أفطر فيه المسافر والمريض وماتا قبل الإقامة والصحَّة، وتأمُّه في "الإمداد" ^(٣).

[٦٠٩٠] (قوله: يُعطى) بالبناء للمجهول، أي: يُعطي عنه وليُّه، أي: من له ولاية التصرف

(قوله: فهذه السادسة إذا أداها إلخ) ولك أن تقول كما في "السندي": ((هي خامسة الفواسد، فإنها صحَّحت نفسها والأربع التي سبقَتْها)).

(١) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٤٤/١.

(٢) قال التَّهَانَوِيُّ في "إعلاء السنن" ١٧٠/٧-١٧٤: لم نجد هكذا في حديث ولا أثر، ولكن معناه ثابت بحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النَّبِيِّ ﷺ قال: ((يُصَلِّي المريضُ قائماً، فإن نالته مُشَقَّةً صَلَّى بإيماء يُؤمُّ برأسه، فإن نالته مُشَقَّةً سَجَّ)). رواه الطبراني في "الأوسط".

(٣) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض - فصل في إسقاط الصلاة والصوم ق ٢٣٩/١.

في ماله بوصاية أو وراثته، فيلزمه ذلك من الثلث إن أوصى، وإلا فلا يلزم الولي ذلك؛ لأنها عبادة، فلا بدّ فيها من الاختيار، فإذا لم يُوصَ [٢/١٠٠ ق/١] فات الشرط، فيسقط في حق أحكام الدنيا للتعذر بخلاف حق العباد، فإن الواجب فيه وصوله إلى مستحقّه لا غير، ولهذا لو ظنّ به الغريم يأخذُه بلا قضاء ولا رضى، ويرأى من عليه الحق بذلك، "إمداد"^(١).

ثمّ اعلم أنّه إذا أوصى بفدية الصوم يحكمُ بالجواز قطعاً؛ لأنّه منصوصٌ عليه، وأمّا إذا لم يُوصَ فتطوَّع بها الوارث فقد قال "محمد" في "الزيادات": ((إنّه يُجزيه إن شاء الله تعالى))، فعلقَ الإجزاء بالمشيئة لعدم النصّ، وكذا علّقَه بالمشيئة فيما إذا أوصى بفدية الصلاة؛ لأنّهم ألحقوها بالصوم احتياطاً؛ لاحتمال كون النصّ فيه معلولاً بالعجز، فتشملُ العلة الصلاة، وإن لم يكن معلولاً تكون الفدية برأً مبتدأً يصلحُ ماحياً للسيئات، فكان فيها شبهةً كما إذا لم يُوصَ بفدية الصوم، فلذا جزمَ "محمد" بالأوّل ولم يحزمِ بالأخيرين، فعلم أنّه إذا لم يُوصَ بفدية الصلاة فالشبهة أقوى.

واعلم أيضاً أنّ المذكور فيما رأيته من كتب علمائنا فروعاً وأصولاً: إذا لم يُوصَ بفدية الصوم يجوز أن يترع عنه ولئيه، والمتبادر من التقييد بالولي أنّه لا يصحّ من مال الأجنبي، ونظيره ما قالوه فيما إذا أوصى بحجّة الفرض فتبرّع الوارث بالحج لا يجوز، وإن لم يُوصَ فتبرّع الوارث إمّا بالحج بنفسه أو بالإحجاج عنه رجلاً يُجزيه، وظاهره أنّه لو تبرّع غير الوارث لا يُجزيه، نعم وقَعَ في "شرح نور الإيضاح"^(٢) لـ "الشرنبلالي" التعبير بالوصي أو الأجنبي، فتأمل، وتأمّن ذلك في آخر رسالتنا المسماة "شفاء العليل في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل"^(٣).

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض - فصل في إسقاط الصلاة والصوم ق ٢٤٠/١.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض - فصل في إسقاط الصلاة والصوم ق ٢٤٠/١.

(٣) انظر "مجموعة رسائل ابن عابدين": ١٩٦/١.

نصفُ صاعٍ من بُرٍّ كالْفَطْرَةِ (وكذا حكمُ الوترِ) والصومِ، وإنما يُعطَى (مِنْ ثُلْثِ مالِهِ)

[٦٠٩١] (قوله: نصفُ صاعٍ من بُرٍّ أي: أو من دقيقِهِ أو سَوِيْقِهِ، أو صاعُ تمرٍ أو زبيبٍ أو شعير، أو قيمتهُ، وهي أفضلُ عندنا لإسراعها بسدِّ حاجة الفقير، "إمداد"^(١). ثم إنَّ نصفَ الصاع ربيعٌ مُدٌّ دمشقيٌّ من غيرِ تكويمٍ، بل قدرٌ مسجٍ كما سنوضحه^(٢) في زكاة الفطر.

[٦٠٩٢] (قوله: وكذا حكمُ الوترِ) لأنَّه فرضٌ عمليٌّ عنده خلافاً لهما، "ط"^(٣). ولا رواية في سجدة التلاوة أنَّه يجبُ أو لا يجبُ كما في "الحجة"، والصحيحُ أنَّه لا يجبُ كما في "الصبريَّة"، "إسماعيل"^(٤).

[٦٠٩٣] (قوله: وإنما يُعطَى من ثلثِ مالِهِ) أي: فلو زادت الوصيةُ على الثلث لا يلزمُ الوليُّ إخراجُ الزائد إلاَّ بإجازةِ الورثة، وفي "القنية"^(٥): ((أوصى بثلثِ ماله إلى صلواتِ عمره وعليه دينٌ، فأجازَ [٢/١٠٠ ب/ الغريمُ وصيتهَ لا تجوزُ؛ لأنَّ الوصيةَ متأخِّرةٌ عن الدينِ، ولم يسقط الدينُ بإجازته)) اهـ.

وفيهما: ((أوصى بصلواتِ عمره وعمره لا يُدرى فالوصيةُ باطلةٌ))، ثم رمزَ: ((إنَّ كان الثلثُ لا يفيُّ بالصلواتِ جازاً، وإن كان أكثرَ منها لم يجرُ)) اهـ.

والظاهرُ: أنَّ المراد لا يفيُّ بغلبةِ الظنِّ؛ لأنَّ المفروض أنَّ عمره لا يُدرى، وذلك كأنَّ يفيُّ الثلثُ بنحوِ عشرِ سنين مثلاً وعمره نحوُ الثلاثين، ووجهُ هذا القولِ الثاني ظاهرٌ؛ لأنَّ الثلثَ إذا كان لا يفيُّ بصلواتِ عمره تكونُ الوصيةُ بجميعِ الثلثِ يقيناً، ويلغو الرائدُ عليه، بخلاف ما إذا كان يفي بها ويزيدُ عليها فإنَّ الوصيةَ تبطلُ لجهالةِ قدرِها بسببِ جهالةِ قدرِ الصلواتِ، فتدبرُ.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض - فصل في إسقاط الصلاة والصوم ق ٢٣٩ ب.

(٢) المقولة [٨٧٣٥] قوله: ((هو أي الصاع إلخ)).

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٧/١.

(٤) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ٤٨٨ ب.

(٥) "القنية": كتاب الوصايا - باب الوصايا إلى الصلوات ق ١٧٢ ب.

ولو لم يترك مالا يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً، ويدفعه لفقير، ثم يدفعه الفقير للوارث، ثم وثم حتى يتم (ولو قضاها ورثته بإذنه^(١).....

[٦٠٩٤] (قوله: ولو لم يترك مالا إلخ) أي: أصلاً، أو كان ما أوصى به لا يفي، زاد في "الإمداد"^(٢): ((أو لم يوص بشيء وأراد الولي التبذير إلخ))، وأشار بالتبذير إلى أن ذلك ليس بواجب على الولي، ونص عليه في "تبين المحارم"^(٣) فقال: ((لا يجب على الولي فعل السور وإن أوصى به الميت؛ لأنها وصية بالتبذير، والواجب على الميت أن يوصي بما بقي، بما عليه إن لم يضيق الثلث عنه، فإن أوصى بأقل وأمر بالسور، وترك بقية الثلث للورثة، أو تبرع به لغيرهم فقد أتم بترك ما وجب عليه)) اهـ.

مطلب في بطلان الوصية بالختمات والتهايل

وبه ظهر حال وصايا أهل زماننا، فإن الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة وأضاح وأيمان، ويوصي لذلك بدراهم يسيرة، ويجعل معظم وصيته لقراءة الختمات والتهايل التي نص علماءنا على عدم صحة الوصية بها، وأن القراءة لشيء من الدنيا لا تجوز، وأن الأخذ والمعطي آثمان؛ لأن ذلك يشبه الاستحجار على القراءة، ونفس الاستحجار عليها لا يجوز، فكذا ما أشبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب، وإنما أفتى المتأخرون بجواز الاستحجار على تعليم القرآن لا على التلاوة، وعلوه بالضرورة، وهي خوف ضياع القرآن، ولا ضرورة في جواز الاستحجار على التلاوة كما أوضحت ذلك في "شفاء العليل"^(٤)، وسيأتي^(٥) بعض ذلك في باب الإجارة الفاسدة إن شاء الله تعالى.

[٦٠٩٥] (قوله: يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً إلخ) أي: أو قيمة ذلك، والأقرب

(١) في "ب" و "و": ((بأمره)).

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض - فصل في إسقاط الصلاة والصوم ق ٢٤٠/أ.

(٣) "تبين المحارم": الباب التاسع في تبديل الوصية ق ٢٧/أ - ب بتصرف.

(٤) انظر "مجموعة رسائل ابن عابدين" ١٦٧/١.

(٥) المقولة [٢٩٨٦٨] قوله: ((يفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن إلخ)).

لم يُجزَ لأنها عبادةٌ بدنيَّةٌ (بخلاف الحج).....

٤٩٢/١

أن [٢/١٠١ق/١] يُحسِبَ ما على الميت وَيَسْتَقْرِضَ بِقَدْرِهِ، بأن يُقدَّرَ عن كلِّ شهرٍ أو سنةٍ، أو يُحسِبَ مدَّةَ عمره بعد إسقاطِ اثنتي عشرة سنةً للذكر وتسع سنين للأُنثى؛ لأنها أقلُّ مدَّةٍ بلوغهما، فيجبُ عن كلِّ شهرٍ نصفُ غرارة^(١) قمحٍ بالمدِّ الدمشقيِّ مدَّ زماننا؛ لأنَّ نصفَ الصاع أقلُّ من ربع مدٍّ، فتُبْعَلُ كفَّارةُ ستِّ صلواتٍ لكلِّ يومٍ وليلةٍ نحو مدٍّ وثلاثٍ، ولكلِّ شهرٍ أربعون مدًّا، وذلك نصفُ غرارةٍ، ولكلِّ سنةٍ شمسيةٍ ستُّ غرائرٍ، فيستقرضُ قيمَتها ويدفعُها للفقير، ثمَّ يستوهبُها منه، ويتسلَّمُها منه لتبمَّ الهبة، ثمَّ يدفعُها لذلك الفقيرِ أو لفقيرٍ آخرٍ، وهكذا فيسقطُ في كلِّ مرَّةٍ كفَّارةٌ سنةٍ، وإن استقرضَ أكثرَ من ذلك يسقطُ بقدره، وبعد ذلك يعيدُ النورَ لكفَّارةِ الصيامِ ثمَّ للأضحية ثمَّ للأيمان، لكنَّ لا بدَّ في كفَّارةِ الأيمان من عشرةٍ مساكينَ، ولا يصحُّ أن يدفعَ للواحد أكثرَ من نصفِ صاعٍ في يومٍ للنصِّ على العدد فيها بخلاف فدية الصلاة، فإنه يجوزُ إعطاءَ فديةِ صلواتٍ لواحدٍ كما يأتي^(٢)، وظاهرُ كلامهم أنَّه لو كان عليه زكاةٌ لا تسقطُ عنه بدونِ وصيةٍ؛ لتعليقهم لعدم وجوبها بدونِ وصيةٍ باشرائطِ الثبوتِ فيها؛ لأنها عبادةٌ، فلا بدَّ فيها من الفعل حقيقةً أو حكماً، بأنَّ يُوصيَ بإخراجها، فلا يقومُ الوارثُ مقامه في ذلك، ثمَّ رأيتُ في صوم "السَّراج"^(٣) التصريحَ بجواز تبرُّعِ الوارثِ بإخراجها، وعليه فلا بأس بإدارة الوليِّ للزكاة، ثمَّ ينبغي بعد تمام ذلك كلِّه أن يتصدَّقَ على الفقراء بشيءٍ من ذلك المالِ أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى.

[٦٠٩٦] (قوله: لم يُجزَ) الظاهرُ أنَّه بضمِّ الياء من الإجزاء، بمعنى أنَّ الصلاة لا تسقطُ عن الميت بذلك، وكذا الصوم، نعم لو صامَ أو صلَّى وجعلَ ثوابَ ذلك للميت صحَّ؛ لأنَّه يصحُّ أن يجعلَ ثوابَ عمله لغيره عندنا كما سيأتي^(٤) في باب الحجِّ عن الغير إن شاء الله تعالى.

(١) الغرارة، بالكسر: شبه العيدل اده مصباح.

(٢) ص ٤٥٨ - "در".

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الصوم ٥٠٥/١.

(٤) المقولة [١٠٨٨] قوله: ((له جعل ثوابها لغيره)).

لأنه يَقْبَلُ النِّبَاةَ، ولو أَدَّى لِفَقِيرٍ^(١) أَقَلَّ من نصفِ صاعٍ لم يَحْزُرْ، ولو أعطاه الكلَّ حازَ، ولو فَدَى عن صلاته في مرضه لا يصحُّ بخلاف الصوم.....

[٦٠٩٧] (قوله: لأنه يَقْبَلُ النِّبَاةَ) لأنه عبادةٌ مركَّبةٌ من البدنِ والمال، فإنَّ العبادةَ ثلاثةُ أنواعٍ: مَالِيَّةٌ، وَبَدَنِيَّةٌ، وَمَرْكَبَةٌ مِنْهُمَا، فالعبادةُ المَالِيَّةُ كالزكاة تصحُّ فيها النِّبَاةُ حالةَ العجزِ والقدرة، والبَدَنِيَّةُ كالصلاة والصوم لا تصحُّ فيها النِّبَاةُ مطلقاً، والمَرْكَبَةُ مِنْهُمَا كالحجَّ إنَّ كان نفلاً تصحُّ فيه النِّبَاةُ مطلقاً، وإنَّ كان فرضاً لا تصحُّ إلَّا عند العجز الدائم إلى الموت كما سيأتي^(٢) بيَّانه في الحجَّ عن الغير إن شاء الله تعالى.

[٦٠٩٨] (قوله: لم يَحْزُرْ) هذا ثاني قولين حكاهما في "التارخانية"^(٣) [٢/١٠١/ب] بدون ترجيح، وظاهرُ "البحر"^(٤) اعتماده، والأوَّلُ مِنْهُمَا أنه يجوزُ كما يجوزُ في صدقةِ الفطر.

[٦٠٩٩] (قوله: حازَ) أي: بخلاف كفارةِ اليمينِ والظَّهَارِ والإِفْطَارِ، "تارخانية"^(٥).

[٦١٠٠] (قوله: ولو فَدَى عن صلاته في مرضه لا يصحُّ) في "التارخانية"^(٦) عن "التمَّة":

((سُئِلَ "الحسن بن علي" عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوزُ؟ فقال: لا، وسُئِلَ "أبو يوسف" عن الشيخ الفاني^(٧) هل تجبُ عليه الفدية عن الصلوات كما تجبُ عليه عن الصوم وهو حيٌّ؟ فقال: لا)) اهـ. وفي "القنية"^(٨): ((ولا فدية في الصلاة حالة الحياة بخلاف الصوم)) اهـ.

أقول: ووجه ذلك أنَّ النصَّ إنما وردَ في الشيخ الفاني أنه يُفْطَرُ ويُفَدَى في حياته، حتَّى إنَّ المريض أو المسافر إذا أفْطَرَ يلزمه القضاء إذا أدركَ أيَّاماً آخر، وإلَّا فلا شيء عليه، فإنَّ أدركَ

(١) في "و": ((الفقير)).

(٢) المقولة [١٠٨٩٨] قوله: ((يقبل النبابة)).

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٧١/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٩٨/٢.

(٥) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٧١/١ نقلاً عن "الحجة".

(٦) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٧١/١.

(٧) عبارة "التارخانية": ((وسئل حمير الوبري ويوسف بن محمد عن الشيخ الفاني)).

(٨) لم نعر على هذا النقل في مخطوطة "القنية" التي بين أيدينا.

(ويجوز تأخير الفوائت) وإن وَجَبَتْ عَلَى الْفَوْرِ (لعذر السعي على العيال وفي الحوائج على الأصح) وسجدة التلاوة،.....

ولم يَصُمْ يلزمه الوصية بالفدية عمّا قَدَرَ، هذا ما قالوه، ومقتضاه أن غير الشيخ الفاني ليس له أن يفدي عن صومه في حياته لعدم النص، ومثله الصلاة، ولعل وجهه أنه مُطَالَبٌ بالقضاء إذا قَدَرَ، ولا فدية عليه إلا بتحقيق العجز عنه بالموت، فيوصي بها بخلاف الشيخ الفاني، فإنه تحقق عجزه قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه، فيفدي في حياته، ولا يتحقق عجزه عن الصلاة؛ لأنه يصلي بما قَدَرَ ولو موميأ برأسه، فإن عَجَزَ عن ذلك سَقَطَتْ عنه إذا كَثُرَتْ، ولا يلزمه قضاؤها إذا قَدَرَ كما سيأتي^(١) في باب صلاة المريض، وبما قررنا ظهر أن قول "الشارح": ((بخلاف الصوم)) - أي: فإن له أن يفدي عنه في حياته - خاص بالشيخ الفاني، تأمل.

[٦١٠١] (قوله: ويجوز تأخير الفوائت) أي: الكثيرة المسقطه للترتيب.

[٦١٠٢] (قوله: لعذر السعي) الإضافة للبيان، "ط"^(٢). أي: فيسعى ويقضي ما قَدَرَ بعد فراغه، ثم وثم إلى أن يتم.

[٦١٠٣] (قوله: وفي الحوائج) أعم مما قبله، أي: ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر، وأما النفل فقال في "المضمرات": ((الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل إلا سنن المفروضة، وصلاة الضحى، وصلاة التسبيح، والصلاة التي رويت فيها الأخبار)) اهـ "ط"^(٣). أي: كتحية المسجد، والأربع قبل العصر، والست بعد المغرب.

[٦١٠٤] (قوله: وسجدة التلاوة) أي: في خارج الصلاة، أمّا فيها فعلى الفور، وفي "الحلية"^(٤)

من باب سجود التلاوة عن "شرح الزاهدي": ((أداء هذه السجدة في الصلاة على الفور

(١) المقولة [٦٣١٩] قوله: ((بأن زادت على يوم وليلة)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٨/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٨/١، وفيه: ((الصلوات التي رويت إلخ)).

(٤) "الحلية": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٢٩٧ أ.

والنذر المطلق، وقضاء رمضان موسّع، وضيقَ "الحلواني"، كذا في "المجتبى".
(ويعذر بالجهل حربيّ أسلم ثمةً ومكث مدةً فلا قضاء عليه) لأنّ الخطاب إنما يلزم بالعلم

وكذا خارجها عند "أبي يوسف"، وعند "محمد" على التراخي، وكذا الخلاف في قضاء [٢/١٠٢ق] الصلاة والصوم والكفارة والنذور المطلقة والزكاة والحجّ وسائر الواجبات، وعن "أبي حنيفة" روايتان، وقيل: قضاء الصلاة على التراخي اتفاقاً، والأصحّ عكسه^(١) اهـ.
[٦١٠٥] (قوله: والنذر المطلق) أمّا المعين بوقتٍ فيجب أدائه في وقته إن كان معلّقاً، وفي غير وقته يكون قضاءً، "ط"^(١).

[٦١٠٦] (قوله: وضيقَ "الحلواني") قال في "البحر"^(٢) بعد ذلك: ((وذكرَ "الولوالحي" من الصوم: أنّ قضاء الصوم على التراخي، وقضاء الصلاة على الفور إلّا لعذر)) اهـ.
[٦١٠٧] (قوله: بالجهل) للأحكام الشرعية كوجوب صوم وصلاة وزكاة.
[٦١٠٨] (قوله: أسلم ثمةً) أي: هناك، أي: في دار الحرب.

[٦١٠٩] (قوله: بالعلم) فإذا بلغه في دار الحرب رجلٌ واحد فعليه قضاء ما تركه بعده عندهما، وهو إحدى الروايتين عن "الإمام"، وفي رواية "الحسن" عنه: لا يلزمه حتى يُخبره رجلان عدلان مسلمان، أو رجلٌ وامرأتان، وأمّا العدالة ففي "المبسوط"^(٤): ((أنّها شرطٌ عندهما))،

٤٩٣/١

(قوله: فيجب أدائه في وقته إلخ) سيأتي له في آخر الصوم وفي أوائل الأيمان الفرق بين المعلق وغيره، وهو أنّ المعلق على شرطٍ لا ينعقد سبباً للحال بل عند وجود شرطه، فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه فلا يصحّ، قال: ((ويظهر من هذا أنّ المعلق متعين فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل، أمّا تأخيره فالظاهر أنّه جائز؛ إذ لا محذور فيه)) إلى آخر ما أفاده.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٣٠٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٨٥/٢.

(٣) لم نعر عليها في الولوالحية.

(٤) انظر "المبسوط": كتاب آداب القاضي ٨٨/١٦.

أو دليله ولم يوجد (كما لا يقضي مرتد ما فاتته زمنها) ولا ما قبلها.....

ورَوَى "أبو جعفر" في "غريب الرواية": ((أنها غير شرط عندهما، حتى إذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فإن الصلاة تلزمه))، "تارخانية"^(١).

[٦١١٠] (قوله: أو دليله) أي: دليل العلم، وهو الكون في دار الإسلام لاشتغال الفرائض فيها، فمن أسلم فيها لزمه قضاء ما تركه.

[٦١١١] (قوله: زمنها) منصوب ظرف لقوله: ((فاتته))، "ح"^(٢). والضمير للرّدّة المفهومة من قوله: ((مرتد)).

[٦١١٢] (قوله: ولا ما قبلها) عطف على ((ما فاتته))، وأعاد ((لا)) التافية لتأكيد النفي، وعلى هذا يصير المعنى: ولا يعيد ما أداه قبلها بدليل العطف المذكور؛ لأنه مقابل للمعطوف عليه، وبدليل قوله: ((إلا الحج))؛ لأن معناه: إذا أداه قبلها يقضيه، ولو كان المعنى أنه لا يقضي ما فاتته قبلها لكان حق التعبير أن يقول: أو قبلها عطفاً على ((زمنها)) العامل فيه قوله: ((فاتته))، ولخالف

(قوله: فإن الصلاة تلزمه) فعلى هذه الرواية لا يشترط شرط الشهادة ولا شرطها من بلوغ وحرية وعدالة، بل ولا يضر انفراد الأثنى.

(قوله: بدليل العطف المذكور) العطف ليس دليلاً وإفياً، فإن صحة المقابلة لا تقتضي تقدير لفظ ((أداه))، ويكفي لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه، تأمل. وقال "السندي" في "شرحه": ((ولا يقضي المرتد ما فاتته قبلها، أي: مما أداه وبطل برّدته)) اهـ. وأيضاً استثناء الحج لا يصلح دليلاً لتقدير ((أداه)) بعد ((ما))، فإن ((ما)) عامة، والظرف لغو متعلق عام، فتكون ((ما)) عبارة عن عبادة كائنة قبل الرّدّة، وهي أهم مما أداه قبلها أو فاتته، واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص بالمستثنى، فلا يدل أنه مؤدّى أيضاً، فلم يدل على تقدير خصوص متعلق الظرف، تأمل.

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل العشرون في قضاء الفائتة ٧٦٨/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ق ١٠٠/١.

إِلَّا الْحَجَّ؛ لِأَنَّهُ بِالرَّدَّةِ يَصِيرُ كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ (و) لَذَا (يُلْزَمُ بِإِعَادَةِ فَرْضِ) أَدَّاهُ ثُمَّ (ارْتَدَّ عَقِبُهُ وَتَابَ) أَي: أَسْلَمَ (فِي الْوَقْتِ) لِأَنَّهُ حَبِطَ بِالرَّدَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة- ٥]،

ما سيأتي^(١) في باب المرتد، ونقله في "البحر"^(٢) هناك عن "الحائث"^(٣) بقوله: ((إذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الإسلام ثم أسلم قال شمس الأئمة "الخلواتي": عليه قضاء ما ترك في الإسلام؛ لأن ترك الصيام والصلاة معصية، والمعصية تبقى بعد الردة)) اهـ، فافهم.

[٦١١٣] (قوله: إِلَّا الْحَجَّ) لأن وقته العمر، فلما حبط بالردة ثم أدرك وقته مسلماً لزمه. [٦١١٤] (قوله: لِأَنَّهُ بِالرَّدَّةِ الْخ) تعليل للمتن ولقوله: ((إِلَّا الْحَجَّ))، أَي: فإن الكافر الأصلي إذا أسلم لا يلزمه قضاء ما فاتته زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرائع عندنا كما في "فتح القدير"^(٤)، بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الإسلام، والحج وقته باق، فيلزمه [٢/ق ١٠٢/ب] كما يلزمه أداء صلاة أسلم في وقتها، فكذا المرتد.

[٦١١٥] (قوله: وَلَذَا) أَي: لكونه كالكافر الأصلي. [٦١١٦] (قوله: لِأَنَّهُ حَبِطَ) أَي: بطل، والأحسن عطفه بالواو على قوله: ((ولذا)) ليكون علة ثانية للزوم الإعادة، تأمل.

(قول "الشارح": إِلَّا الْحَجَّ) قال "أبو الحسن السندي": ((فيه تسامح؛ إذ ليس عليه قضاء الحج الذي أتى به أولاً، نعم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الإسلام صار مكلفاً به ابتداءً)) انتهى. اهـ "سندي". وعليه فالمراد بقضاء الحج فعله.

(قوله: وَلَقَوْلُهُ: إِلَّا الْحَجَّ) يظهر صحة جعله تعليلًا لقوله: ((ولا ما قبلها)) أيضاً؛ إذ المؤداة قبل الردة وإن حبطت بها لا يلزمه القضاء؛ لأنه صار بها كالكافر الأصلي. (قوله: لِيَكُونَ عِلَّةً ثَانِيَةً لِلزُّومِ الْإِعَادَةِ) الذي ظهر أن قوله: ((لأنه حبط)) علة للعلة الأولى،

(١) المقولة [٢٠٤٦٠] قوله: ((إِلَّا الْحَجَّ)).

(٢) "البحر" - كتاب السير - باب أحكام المرتدين ١٣٧/٥.

(٣) "الحائث": كتاب السير - باب الردة وأحكام أهلها ٥٨٢/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ٤٣٤/١.

وخالف "الشافعي" بدليل ﴿فِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة- ٢١٧]. قلنا: أفادت عملين وجزأين: إحباط العمل والخلود في النار، فالإحباط بالردة، والخلود بالموت عليها، فليحفظ.

(فروع) صبي احتلم.....

[٢١١٧] (قوله: وخالف "الشافعي") أي: حيث قال: لا يلزم الإعادة؛ لأنَّ إحباط العمل معلق في الآية بالموت على الردة.

[٢١١٨] (قوله: قلنا إلخ) حاصل الجواب: أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هَلْ يُدْرِكُونَ﴾ [البقرة- ٢١٧] فيه ذكر عملين: أحدهما الردة والآخر الموت عليها، أي: الاستمرار عليها إلى الموت، وذكر جزأين، لكل عمل جزاء على اللغ والنشر المرتب، فإحباط الأعمال جزاء الردة، والخلود في النار جزاء الموت عليها، بدليل أنه في الآية الأولى علق حبط العمل على مجرد الكفر بما آمن به، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام- ٨٨].

مطلب: إذا أسلم المرتد هل تعود حسناته أم لا ؟

(تنبيه)

مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وإن لم يمّت عليها عندنا أنه لو أسلم

كانه قيل له: إن كونه كالكافر الأصلي لا يقتضي إعادة فرض إلخ؛ لما أنه صلاه قبلها بخلاف الكافر الأصلي، فبين أنه بالردة حبط فساواه، وقد أدرك آخر الوقت الذي هو مناط الوجوب، تأمل.

(قوله: مقتضى كون حبط العمل إلخ) لا يلزم من بطلان عمله وجوبه في الدنيا والآخرة جزاء للردة وإن لم يمّت عليها عدم إعادته تعالى له فضلاً وإحساناً منه؛ إذ الإعادة أمر آخر غير البطلان، وليس هذا كما يقوله "الشافعي"؛ إذ هو قائل: إن أصل البطلان معلق بالردة والموت عليها، ومما يدل على عدم التلازم ما نقله عن "التنارخانية" عن أصحابنا: ((أن حسناته تعود وإن لم يعد ما بطل من ثوابه)).

لا تعودُ حسناته، وإلاَّ كان جزاءُ لها وللموت عليها معاً كما يقولُهُ "الشافعيُّ" رحمه الله تعالى، وفي "البحر" و"النهر" من باب المرتدِّ عن "التارخانيَّة" معزياً إلى "التَّمَّة": ((لو تاب المرتدُّ قال "أبو عليٍّ" ^(١) و"أبو هاشمٍ" ^(٢) من أصحابنا ^(٣): تعودُ حسناته، وقال "أبو قاسم الكعبيُّ" ^(٤): لا تعودُ ^(٥)، ونحن نقولُ: إنَّه لا يعودُ ما بطلَ من ثوابه، ولكنَّ تعودُ طاعته المتقدِّمة مؤثِّرةٌ في الثواب بعدُ)) اهـ. ولعلَّ معنى كونها مؤثِّرةٌ في الثواب بعدُ أنَّ الله تعالى يُثيِّبه عليها ثواباً جديداً بعد رجوعه إلى الإسلام غيرِ الثواب الذي بطلَ، أو أنَّ الثواب بمعنى الاعتدادِ بها وعدمِ مطالبته بفعلها ثانياً وإنَّ حكمنا ببطلانها؛ لأنَّ ذلك فضلٌ من الله تعالى، تأمل. وبقي هل يسقطُ بإسلامه ما فعَلهُ من المعاصي قبل الرَّدَّة؟ مقتضى ما قدَّمناه ^(٦) عن "الخانيَّة" أنَّها لا تسقطُ، وهو قولٌ كثيرٍ من المحقِّقين،

(١) أبو عليٍّ محمد بن عبد الوهاب المعروف بالجبَّائي (ت ٣٠٣هـ) أحد أئمة المعتزلة. ("وفيات الأعيان" ٤/٢٦٧، "اللباب" ١/٢٥٥).

(٢) الذي في "التارخانية": ((أبو هشام)) وهو تحريف.

(٣) الذي في "التارخانية" و"البحر" و"النهر": ((وأصحابنا)).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبيُّ البلخيُّ المعتزليُّ (ت ٣١٩هـ). ("وفيات الأعيان" ٣/٤٥، "الجواهر المضية" ٢/٢٩٦، ٤/٣٠٠، "هدية العارفين" ١/٤٤٤).

(٥) نصُّ "التارخانية" يخالف لما نقله عنها صاحب "البحر"، ودونك نصُّ "التارخانية": ((فعند أبي عليٍّ وأبي هاشم أنَّها لا تعود، وعند أبي القاسم الكعبي أنَّها تعود... إلخ)).

والعلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى اعتمد في هذا الموضوع نقلَ "البحر" المحرّف، على حين أنَّه أشار في باب المرتد عند المقلّة [٢٠٥٩] قوله: ((وما أدى منها فيه يبطل))، وفي حاشيته على "البحر الرائق" ٥/١٣٧، إلى أنَّ صاحب "البحر" ذكر الخلاف معكوساً، فقال - بعد نقله نصّاً عن "شرح المقاصد" للتفتازاني -: ((وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي عليٍّ وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما ذكر المؤلف)) أي: صاحب "البحر"، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ صاحب "النهر" نقل نصَّ "التارخانية" نقلاً صحيحاً. انظر "التارخانية": كتاب أحكام المرتدين - فصل في إجراء كلمة الكفر ٥/٤٦١، و"البحر": باب أحكام المرتدين ٥/١٣٧، و"النهر": باب المرتدين ٣٣٦/أ.

(٦) المقلّة [٦١١٢] قوله: ((ولا ما قبلها)).

بعد صلاة العشاء، واستيقظَ بعد الفجر لِزِمَةِ قضاؤها. صَلَّى في مرضه بالتيمُّم والإيماءِ ما فاتَهُ في صحَّتِهِ.....

وعند العامة يسقطُ كما بسَطَهُ "القَهْستاني"^(١) في باب المرتدِّ، وهو الظاهرُ لحديث: «الإسلامُ يَحِبُّ ما قبله»^(٢)، وهو بعمومه يشملُ إسلامَ المرتدِّ، لكنَّ ينبغي عدمُ الخلاف في لزوم قضاء تركه في الإسلام، وإنَّما الخلافُ في [٢/١٠٣ق/أ] سقوطِ إثمِ التأخيرِ والمطلِّ في الدَّين الذي من حقوقِ العباد، وسيأتي^(٣) تحقيقه هناك إن شاء الله تعالى.

[٦١١٩] (قوله: بعد صلاة العشاء) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله، أي: بعد أن صَلَّى العشاء.

[مطلبٌ: أوَّلُ مسألةٍ تعلَّمَهَا "مُحمَّدٌ" من "الإمام"]

[٦١٢٠] (قوله: لَزِمَهُ قضاؤها) لأنها وَقَعَتْ نافِلَةً، وَلَمَّا احْتَلَمَ في وقتها صَارَتْ فرضاً عليه؛ لأنَّ النومَ لا يَمْنَعُ الخطأ، فيلزمُهُ قضاؤها في المختار، ولذا لو استيقظَ قبل الفجر لَزِمَهُ إعادتها إجماعاً كما قدَّمناه^(٤) أوَّلَ كتاب الصلاة عن "الخلاصة"، وفي "الظهيرية"^(٥): ((حُكي عن "مُحمَّد بن الحسن" أَنه جاء إلى "الإمام" أوَّلَ احتلامه فقال: ما تقولُ في غلامٍ احتَلَمَ في الليل بعدمَا صَلَّى

(قولُ "الشارح": لَزِمَهُ قضاؤها) قال "السندي": ((هذا ظاهرٌ إذا بَلَغَ بالنسبِ اتِّفاقاً حيث بَلَغَ قبل الفجر، وأما لو بَلَغَ باحتلامٍ وإنزالٍ في نومه ولم يَذَرِ هل احتَلَمَ قبل الفجر أو بعده؟ فالمختارُ أَنَّ عليه قضاءُ العشاء؛ لأنَّه يُجْعَلُ كونهُ محتملاً في أوَّلِ نومه كما تقدَّم فيمن باتَتْ نَفْساً فقامت طاهرةً، فَإِنَّه يلزمُها القضاء وإن انْتَهَتْ بعد الفجر)).

(١) "جامع الرموز": كتاب الجهاد ٢/٣٣٠.

(٢) أخرجه أحمد ٤/٢٠٤ - ٢٠٥، والطبراني في "الأحاديث الطوال" ص ٢١٦ - (١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٣/٩ كتاب السير - باب ترك أخذ المشرِّكين بما أصابوا. من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) المقولة [٢٠٤٥٨] عند قوله: ((والمعصية تبقى بعد الردة)).

(٤) المقولة [٣١٧٣] قوله: ((وإن صلياً في أوَّل الوقت)).

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الأول في الترتيب وقضاء المتروكات ق ٣١/أ.

صحَّ، ولا يعيدُ لو صحَّ. كَثُرَتِ الفَوَائِثُ نَوَى أَوَّلَ ظَهْرِ عَلَيْهِ أَوْ آخِرَهُ، وَكَذَا الصَّوْمُ

العشاء هل يعيدها؟ قال: نعم، فقام "محمَّد" إلى زاوية المسجد وأعادها، وهي أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ تَعَلَّمَهَا مِنْ "الإمام"، فَلَمَّا رآه يَعْمَلُ يَعْلَمُهُ تَفَرَّسَ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الصَّبِيَّ يَصْلُحُ، فَكَانَ كَمَا قَالَ)) اِهْدِ مَلْخَصًا.

(٦١٢١) (قوله: صحَّ) لَأَنَّهُ مَخَاطَبٌ بِقَضَائِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيُلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا عَلَى قَدْرِ وَسْعِهِ،

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَذْرٌ فَإِنَّهُ يُلْزِمُهُ قَضَاءُ الْفَائِتَةِ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي فَاتَتْ عَلَيْهَا، وَلِذَا يَقْضِي الْمَسَافِرُ فَائِتَةَ الْحَضَرِ الرَّبَاعِيَّةَ أَرْبَعًا، وَيَقْضِي الْمَقِيمُ فَائِتَةَ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ.

(٦١٢٢) (قوله: كَثُرَتِ الفَوَائِثُ إلخ) مثاله: لو فَاتَهُ صَلَاةُ الْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ، فَإِذَا

قَضَاهَا لَا بَدَّ مِنَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ فَجْرَ الْخَمِيسِ مِثْلًا غَيْرَ فَجْرِ الْجُمُعَةِ، فَإِنْ أَرَادَ تَسْهِيلَ الْأَمْرِ يَقُولُ: ٤٩٤/١

أَوَّلَ فَجْرِ مِثْلًا، فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّاهُ يَصِيرُ مَا يَلِيهِ أَوَّلًا، أَوْ يَقُولُ: آخِرَ فَجْرِ، فَإِنَّ مَا قَبْلَهُ يَصِيرُ آخِرًا،

وَلَا يَضُرُّهُ عَكْسُ التَّرْتِيبِ لِسُقُوطِهِ بِكَثْرَةِ الْفَوَائِثِ، وَقِيلَ: لَا يُلْزِمُهُ التَّعْيِينُ أَيْضًا كَمَا فِي صَوْمِ أَيَّامٍ

مِنْ رَمَضَانَ وَاحِدٍ، وَمَشَى عَلَيْهِ "الْمُصَنِّفُ" فِي مَسَائِلَ شَتَّى آخِرَ الْكِتَابِ^(١) تَبَعًا لـ "الْكَنْزِ"^(٢)،

وَصَحَّحَهُ "الْقُهْصَتَانِي"^(٣) عَنْ "الْمَنِيَّةِ"^(٤)، لَكِنْ اسْتَشْكَلَهُ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٥) وَقَالَ: ((إِنَّهُ خَالَفَ لِمَا

ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا كـ "قَاضِي خَانَ"^(٦) وَغَيْرِهِ، وَالْأَصَحُّ الْإِشْتِرَاطُ)) اِهْدِ.

قُلْتُ: وَكَذَا صَحَّحَهُ فِي "الْمُلْتَقَى"^(٧) هُنَاكَ، وَهُوَ الْأَحْوَطُ، وَبِهِ جَزَمَ فِي "الْفَتْحِ" كَمَا

قَدَّمْنَاهُ^(٨) فِي بَحْثِ النِّيَّةِ، وَجَزَمَ بِهِ هُنَا صَاحِبُ "الدَّرَرِ"^(٩) أَيْضًا.

(١) انظر المقالة [٣٦٩٠، ٥] قوله: ((ولو عن رمضان إلخ)).

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": مسائل شتى ٣٥٦/٢.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٨٤/١.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٧٣-.

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٢٦- بتصرف نقلاً عن "التبيين".

(٦) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "ملتقى الأبحر": مسائل شتى ٣٣٧/٢.

(٨) المقالة [٣٧١٢] قوله: ((وسيجي)).

(٩) "الدرر": كتاب الصلاة - باب قضاء الفوائت ١٢٧/١.

لو من رمضان، هو الأصح، وينبغي أن لا يطَّلَعَ غيره على قضاءه؛ لأن التأخير معصية، فلا يُظهِرُها.

﴿بابُ سجود السهو﴾

من إضافة الحكم إلى سببه،

[٦١٢٣] (قوله: لو من رمضان) لأنَّ كلَّ رمضان سببٌ لصومه، فصارَ كظهيرين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحدٍ، فيصحُّ وإن لم يُعَيَّن القضاء عن اليوم الأول أو الثاني منه.

[٦١٢٤] (قوله: وينبغي إلخ) تقدَّم^(١) في باب الأذان أنه يكره قضاء الفاتنة في المسجد، وعلَّله "الشارح" بما هنا: [٢/١٠٣ق/ب] ((من أنَّ التأخير معصية، فلا يُظهِرُها))، وظاهره أنَّ الممنوع هو القضاء مع الإطلاع عليه، سواء كان في المسجد أو غيره كما أفاده في "المنح"^(٢).

قلت: والظاهر أنَّ ينبغي هنا للوجوب، وأنَّ الكراهة تحريمية؛ لأنَّ إظهار المعصية معصيةٌ لحديث "الصحيحين"^(٣): «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافٍ إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنْ مِنْ الْجَاهِلِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَيَقُولُ: عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتَرُّهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ»، والله تعالى أعلم^(٤).

﴿بابُ سجود السهو﴾

[٦١٢٥] (قوله: من إضافة الحكم إلى سببه) قال في "العناية"^(٥): ((وهي الأصلُ في الإضافات؛

(١) ٦٠٢-٦٠١/٢ "در".

(٢) "المنح": كتاب الصلاة - باب قضاء الفرائت ١/٥٩ق/ب.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٩٦) كتاب الأدب - باب ستر المؤمن على نفسه، ومسلم (٢٩٩٠) كتاب الزهد - باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٣٠/٨ كتاب الأشربة - باب ما جاء في الاستتار بستر الله، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) في "د" زيادة: ((رجلٌ يقضي صلاة عمره مع أنه لم يَفْتَهُ شيءٌ منها، قال بعضهم: يكره، وقال بعضهم: لا يكره؛ لأنه أخذ بالاحتياط، "خانية". قلت: وفي "التاترخانية": والصحيح أنه يجوز إلا بعد صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف رحمهم الله تعالى لشبهة الفساد. اهـ))

(٥) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٤/١ بتصرف يسير (هامش "فتح القدير").

وأولاه بالفوائت لأنه لإصلاح ما فات، وهو والنسيان والشكُّ واحدٌ عند الفقهاء،

لأنَّ الإضافة للاختصاص، وأقواه اختصاصُ المسبِّبِ بالسببِ)) اهـ.

لكن فيه أنَّ السجود ليس حكماً، بل هو متعلِّقٌ، والحكمُ هنا الوجوب، وأجيب بأنَّه على تقدير مضاف، أي: وجوب سجود السهو، تأمَّل.

[٦١٢٦] (قوله: وأولاه بالفوائت) أي: قرَّنه بها على طريق التضمين، ولذا عدَّاه بالباء، وإلَّا فهو من الوَلَّى بمعنى القرب والدنو كما في "القاموس"^(١)، فيُعدَّى إلى المفعول الثاني بمن لا بالباء، يقال: أولَّيت زيداً من عمرو، أي: قرَّبته منه.

[٦١٢٧] (قوله: لأنه لإصلاح ما فات) أي: ما ترك من الواجبات في محله، كما أنَّ قضاء الفوائت لإصلاح ما فات وقتَه بفعله بعده.

[٦١٢٨] (قوله: وهو) أي: السهو.

[٦١٢٩] (قوله: واحدٌ عند الفقهاء) خبرٌ عن ((هو)) وما عُطِفَ عليه، أي: معنى هذه الثلاثة واحدٌ عند الفقهاء، وفي ذكرِ الشكِّ نظراً، وفي "البحر"^(٢) عن "التحرير"^(٣): ((لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو، وهو عدمُ استحضار الشيء في وقت الحاجة))، قال "الرملي":

﴿باب سجود السَّهْوِ﴾

(قوله: وأجيب بأنَّه على تقدير مضاف) أي: والمضافُ إليه قائم مقامه، وباعتبار ذلك صحَّ أن يقال: من إضافة الحكم إلخ، هكذا ظهَرَ، وبه سقط اعتراض "ط"، أو يقال: المراد بالحكم الأثر المترتب على السَّهْوِ لا الحكم الذي هو أحدُ الأحكام الخمسة الشرعية، تأمَّل.

(قوله: أي: معنى هذه الثلاثة واحدٌ إلخ) ولا يصحُّ أن يقال: واحدٌ من حيث الحكم؛ لأنَّه خلافُ المتبادر، ولو كان هذا مرادةً لذكرَ مع ذلك الظنَّ والوهم، فإنَّ الحكم في الكلِّ واحدٌ، تأمَّل.

(١) "القاموس": مادة ((ولَّى)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٩٨/٢.

(٣) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الرابع - فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية ص ٢٧٣.

والظنُّ الطرفُ الراجحُ، والوهمُ الطرفُ المرجوحُ.

((يَجِبُ لَهُ بَعْدَ سَلَامٍ.....

((وفي "جمع الجوامع"^(١): السهو الغفلة عن المعلوم، فَيَتَّبِعُهُ لَهُ بِأَدْنَى تَبَيُّهِ، وَالنِّسْيَانُ زَوَالُ الْمَعْلُومِ، وَقَالَ الْحُكَمَاءُ: السَّهْوُ زَوَالُ الصُّورَةِ عَنِ الْمَدْرَكَةِ مَعَ بَقَائِهَا فِي الْخَافِظَةِ، وَالنِّسْيَانُ زَوَالُهُمَا عَنْهَا مَعًا، فَيَحْتَاجُ يُحْتَاجُ فِي تَحْصِيلِهَا إِلَى سَبَبٍ جَدِيدٍ)).

[٦١٣٠] (قَوْلُهُ: وَالظَّنُّ الْإِخْ) حَاصِلُهُ: أَنَّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْبَقِيَّةِ حَتَّى يُسَمَّى عِلْمًا، وَلَا تَسَاوَتْ جِهَتَاهُ حَتَّى يُسَمَّى شَكًّا، بَلْ تَرَجَّحَتْ فِيهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَرْجُوحَةُ وَهَمٌّ، وَالرَّاجِحَةُ ظَنٌّ، فَإِنْ زَادَ الرَّجْحَانُ بَلَا جَزْمٍ فَهُوَ غَلْبَةُ الظَّنِّ.

[٦١٣١] (قَوْلُهُ: يَجِبُ لَهُ) [١/١٠٤ ق/٢] أَيْ: لِلْسَّهْوِ الْآتِي بَيَانُهُ فِي قَوْلِهِ: ((بِتَرْكِ وَاجِبٍ سَهْوًا))، "ح"^(٢). وَذَكَرَ فِي "الْمَحِيط" عَنْ "الْقُدُورِيِّ": ((أَنَّهُ سَنَّةٌ))، وَظَاهَرُ الرِّوَايَةِ الْوُجُوبُ، وَصَحِّحُهُ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٣) وَغَيْرَهَا؛ لِأَنَّهُ لَجَرٍ نَقْصَانِ تَمَكُّنٍ فِي الصَّلَاةِ، فَيَجِبُ كَالدَّمَاءِ فِي الْحَجِّ، وَيَشْهَدُ لَهُ الْأَمْرُ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالْمَوَاطِبَةِ عَلَيْهِ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْجُدْ يَأْتُمُّ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ وَلِتَرْكِ سَجُودِ السَّهْوِ، "بَحْر"^(٤). وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ يَأْتُمُّ لِتَرْكِ الْجَابِرِ فَقَطْ؛ إِذْ لَا إِثْمَ عَلَى السَّاهِي، نَعَمْ هُوَ فِي صُورَةِ الْعَمْدِ ظَاهِرٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَرْتَفَعَ هَذَا الْإِثْمُ بِإِعَادَتِهَا، "نَهْر"^(٥).

[٦١٣٢] (قَوْلُهُ: بَعْدَ سَلَامٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ ((يَجِبُ)) لَا بَ -- ((يَجِبُ))؛

(قَوْلُهُ: مِنْ فَاعِلٍ ((يَجِبُ)) لَا بَ -- ((يَجِبُ)) فِيهِ أَنَّ الْحَالِ وَصِفَّ لِصَاحِبِهَا قَيْدٌ فِي عَامِلِهَا، فَمَقْتَضَاهُ تَقْيِيدُ الْوُجُوبِ بِكَوْنِهِ بَعْدَ السَّلَامِ، فَهُوَ كَتَعَلُّقِهِ بِ ((يَجِبُ))، وَقَوْلُهُ: ((نَعَمْ يَصَحُّ الْإِخْ)) فِيهِ تَأْمُلٌ أَيْضًا لَا يَخْفَى؛ إِذْ فِيهِ تَقْيِيدُ الْوُجُوبِ بِكَوْنِهِ بَعْدَ السَّلَامِ الْوَاحِدِ، فَيُقَيَّدُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ كَوْنِهِ بَعْدَهُ وَلَا بَدَأَ مِنْ كَوْنِهِ وَاحِدًا، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ "الْمَصْنِفَ" جَرَى عَلَى رِوَايَةِ عَدَمِ الْجَوَازِ قَبْلَهُ، تَأْمُلٌ.

(١) انظر "شرح المحلى على جمع الجوامع": ١/١٦٦.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠٠/١.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٤/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٩٩/٢ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٥/١.

واحِدٍ) عن يمينه فقط؛.....

لما يأتي^(١) من أنه لو سجد قبل السلام كره تنزيهاً، نعم يصحّ تعلُّقه بـ ((يجب)) بالنظر إلى تقييد السلام بالواحد؛ لما يأتي^(٢) من أنه بعد التسليمين يسقط السجود.

[٦١٣٣] (قوله: واحد) هذا قول الجمهور، منهم "شيخ الإسلام" و"فخر الإسلام"، وقال في "الكافي"^(٣): ((إنه الصواب، وعليه الجمهور، وإليه أشار في "الأصل"^(٤))). اهـ. إلا أنَّ مختار "فخر الإسلام" كونه تلقاء وجهه من غير انحراف، وقيل: يأتي بالتسليمين، وهو اختيار "شمس الأئمة" و"صدر الإسلام" أحي "فخر الإسلام"، وصحَّحه في "الهداية"^(٥) و"الظهيرية"^(٦) و"المفيد" و"النيابيع"، كذا في "شرح المنية"^(٧)، قال في "البحر"^(٨): ((وعزاه -أي: الثاني- في "البدائع"^(٩) إلى عامتهم، فقد تعارض النقل عن الجمهور)). اهـ.

[٦١٣٤] (قوله: عن يمينه) احتراز عما اختاره "فخر الإسلام" من أصحاب القول الأول كما علمته، وفي "الحلبي"^(١٠): ((اختار الكرخي و"فخر الإسلام" و"شيخ الإسلام" وصاحب "الإيضاح" أن يُسلم تسليمًا واحدًا، ونص في المحيط على أنه الأصوب، وفي "الكافي"^(١١) على أنه الصواب، قال "فخر الإسلام": وينبغي على هذا أن لا ينحرف في هذا السلام، يعني: فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه، وغيره من أهل هذا القول على أنه يُسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة)). اهـ.

٤٩٥/١

(١) ص ٤٧١-٤٧٢- "در".

(٢) المقولة [٦١٣٧] قوله: ((وعليه لو أتى)).

(٣) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٤ أ بتصرف.

(٤) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب السهو في الصلاة وما يقطعها ٢١٣/١.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٤/١.

(٦) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الثاني في الوتر والسهو ق ٣١/ب.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٧٣-.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٠/٢.

(٩) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في قدر سلام السهو ١٧٤/١.

(١٠) "الحلبي": فصل في سجود السهو ق ٢/٢٤٧ أ.

(١١) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٤ أ.

لأنه المعهود، وبه يحصل التحليل، وهو الأصح، "بحر" عن "المجتبى". وعليه لو أتى بتسليمتين سقط عنه السجود، ولو سجد قبل السلام.....

والحاصل: أنَّ القائلين بالتسليم الواحدة قائلون بأنها عن اليمين إلا "فخر الإسلام" منهم، فإنه يقول: إنها تلقاء وجهه، وهو المصرح به في شروح "الهداية" أيضاً كـ "المعراج" و"العناية"^(١) و"الفتح"^(٢).

[٦١٣٥] (قوله: لأنه المعهود) تعليل لكونه عن يمينه، وقوله: ((وبه يحصل التحليل)) تعليل لكونه واحداً، ويأتي وجهه قريباً^(٣).

[٦١٣٦] (قوله: "بحر" عن "المجتبى") عبارة [١٠٤/٢] "البحر"^(٤): ((والذي ينبغي الاعتماد عليه تصحيح "المجتبى": أنه يُسلم عن يمينه فقط))، وقد ظنَّ في "البحر" - وتبعه في "النهر"^(٥) وغيره - : ((أنَّ هذا القول قول ثالث)) بناءً على أنَّ جميع أصحاب القول الثاني قائلون بأنه يُسلم تلقاء وجهه مع أنَّ القائل منهم بذلك هو "فخر الإسلام" فقط كما علمته، وحينئذٍ فلا حاجة إلى عزو هذا القول إلى "المجتبى" حتَّى يردَّ ما قيل: إنَّ تصحيح "المجتبى" لا يُوازي ما عليه الجمهور الذي هو الأكثر تصحيحاً والأصوب والصواب، فافهم.

[٦١٣٧] (قوله: وعليه لو أتى إلخ) هذا جعله في "البحر"^(٦) قولاً رابعاً، واستظهر

(قوله: هذا جعله في "البحر" قولاً رابعاً) عبارته: ((وهناك قولان آخران، أحدهما: أنه يُسلم عن يمينه، ثانيهما: أنه لو سلم التسليمتين إلخ)).

(١) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٦/١ (هامش "فتح القدير").

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٧/١. وانظر أيضاً "الكفاية": ٤٣٦/١ - ٤٣٧ (هامش "فتح القدير")، و"البناءة": ٧٢٨/٢.

(٣) المقولة [٦١٣٧] قوله: ((وعليه لو أتى إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٠/٢.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٠/٢.

جَازَ، وَكُرِّهَ تَنْزِيهًا، وَعِنْدَ "مَالِكٍ" قَبْلَهُ فِي النِّقْصَانِ، وَبَعْدَهُ فِي الزِّيَادَةِ، فَيُعْتَبَرُ الْقَافُ بِالْقَافِ، وَالدَّالُّ بِالذَّالِ (سَجْدَتَانِ وَ) يَجِبُ أَيْضًا (تَشَهُّدٌ وَسَلَامٌ) لِأَنَّ سَجُودَ السَّهْوِ يَرْفَعُ التَّشَهُّدَ دُونَ الْقَعْدَةِ.....

في "النهر" (١): ((أَنَّهُ مَفْرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَاحِدَةِ))، وَتَبَعَهُ "الْشَّارَحُ"، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَجَّهُوا بِهِ الْقَوْلَ بِالْوَاحِدَةِ مِنْ أَنَّ السَّلَامَ الْأَوَّلَ لِشَيْئَيْنِ: لِلتَّحْلِيلِ وَلِلتَّحْيَةِ، وَالسَّلَامُ الثَّانِي لِلتَّحْيَةِ فَقَطْ، أَيْ: تَحْيَةُ بَقِيَّةِ الْقَوْمِ؛ لِأَنَّ التَّحْلِيلَ لَا يَتَكَرَّرُ، وَهَذَا سَقَطَ مَعْنَى التَّحْيَةِ عَنِ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْإِحْرَامَ، فَكَانَ ضَمُّ الثَّانِي إِلَيْهِ عِبْثًا، وَلَوْ فَعَلَهُ فَاعِلٌ لَقَطَعَ الْإِحْرَامَ، قَالَ فِي "الْحَلَبَةِ" (٢) بَعْدَ عَزْوِهِ ذَلِكَ إِلَى "فَخَرَّ الْإِسْلَامُ": ((حَتَّى إِنَّهُ لَا يَأْتِي بَعْدَهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ كَمَا نَقَلَهُ فِي "الذَّخِيرَةِ" عَنْ "شَيْخِ الْإِسْلَامِ"، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي "الْكَافِي" (٣) وَغَيْرِهِ)) اهـ.

وَفِي "الْمَعْرَاجِ": ((قَالَ "شَيْخُ الْإِسْلَامِ": لَوْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ لَا يَأْتِي بِسُجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَلَامِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ تَرْكُ التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ.

[٦١٣٨] (قَوْلُهُ: جَازَ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَفِي "الْمَحِيطِ": ((وَرُويَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ وَيُعِيدُهُ))، "بِحَرْ" (٤).

[٦١٣٩] (قَوْلُهُ: فَيُعْتَبَرُ الْخُ) أَيْ: قَافُ ((قَبِيلٍ)) لِقَافِ ((النِّقْصَانِ))، وَدَالُ ((بَعْدَ)) لِدَالِ ((الزِّيَادَةِ)).

[٦١٤٠] (قَوْلُهُ: يَرْفَعُ التَّشَهُّدَ) أَيْ: قِرَاءَتَهُ، حَتَّى لَوْ سَلَّمَ بِمَحْجَرَدٍ رَفَعَهُ مِنْ سَجْدَتِي السَّهْوِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَيَكُونُ تَارِكًا لِلَوَاجِبِ، وَكَذَا يَرْفَعُ السَّلَامَ، "إِمْدَاد" (٥).

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٥/ب.

(٢) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/ق ٢٤٧/أ.

(٣) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/ق ٤٤/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١٠٠.

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٥٤/أ.

لقوتها بخلاف الصلبيّة، فإنّها ترفعُهما، وكذا التلاويّة على المختار، ويأتي بالصلاة على النبي ﷺ والدعاء في القعود الأخير في المختار، وقيل: فيهما احتياطاً.....

[٦١٤١] (قوله: لقوتها) أي: لأنها أقوى منه لكونها فرضاً.

[٦١٤٢] (قوله: فإنّها ترفعُهما) أي: القعدة والشهّد؛ لأنها أقوى منهما لكونها ركناً، والقعدة لحتم الأركان، "إمداد"^(١). أو لأنّ الصلبيّة ركنٌ أصليٌّ والقعدة ركنٌ زائدٌ كما مرّ^(٢) في باب صفة الصلاة، أو لأنّ القعدة لا تكون إلاّ آخر الأركان، وسجود الصلبيّة بعدها خرّجت عن كونها آخراً.

[٦١٤٣] (قوله: وكذا التلاويّة) لأنّها أثر القراءة، وهي ركنٌ، فأخذت حكمها، "بحر"^(٣). أي: تأخذ حكمها بعد سجودها، أمّا قبله فإنّها واجبة، حتّى لو سلّم [٢/١٠٥ ق/١] ولم يسجدّها فصلاتها صحيحة بخلاف الصلبيّة، فإنّها ركنٌ أصليٌّ من كلّ وجهٍ كما سيأتي^(٤)، ونظيرها فيما ذكرنا ما لو نسيّ السورة، فتذكّرها في الركوع، فعادَ وقراها أخذت حكم الفرض، وارتقَضَ الركوعُ فيإزمه إعادته.

(تنبيه)

ذكر في "التارخانيّة"^(٥): ((أنّ العود إلى قراءة التشهّد في القعدة الأخيرة إذا نسيه يرفع القعدة كالعود إلى التلاويّة كما ذكره "الحلواني" و"السرخسي"، وذكر "ابن الفضل": أنّه لا يرفعها، وفي "واقعات الناطقي"^(٦): أنّ الفتوى عليه)). اهـ.

(قوله: أو لأنّ الصلبيّة إلخ) راجع لما قبله في المعنى.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٥٤/ب بتصريف يسير.

(٢) المقولة [٣٨٩٥] قوله: ((والذي يظهر)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠١/٢.

(٤) المقولة [٦٢٤٩] قوله: ((ويسجد للسهو ولو مع سلامه للقطع)).

(٥) "التارخانيّة": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في سجود السهو ٧٣٥/١ نقلاً عن "المنحيط".

(٦) "الواقعات": لأبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي الطبري (ت ٤٤٦هـ). ("كشف الظنون" ١٩٩٨/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٧/١، "الفوائد البهية" ص ٣٦).

(إذا كان الوقت صالحاً) فلو طَلَعَتِ الشمسُ في الفجر، أو اَحْمَرَّتْ في القضاء، أو وَجِدَ منه ^(١) ما يَقْطَعُ البناءَ.....

[٦١٤٤] (قوله: إذا كان الوقت صالحاً) أي: لأداء تلك الصلاة فيه.

[٦١٤٥] (قوله: أو اَحْمَرَّتْ في القضاء) كذا في "الفتح" ^(٢) و"البحر" ^(٣) و"الذخيرة" وغيرها، ومفهومه أنه لو كان يُؤدِّي العصرَ فاحْمَرَّتِ الشمس لا يَسْقُطُ سجود السهو؛ لأنَّ ذلك الوقت صالحٌ لأداء الصلاة نفسها، فكذا لسجود سهوها بخلاف الفائتة الواجبة في كامل، لكن في الإمداد ^(٤) عن "الدراية" التصريحُ بسقوطه إذا اَحْمَرَّتْ عقب السلام من فائتة أو حاضرة تَحْرُزاً عن الكراهة، وهذا يقتضي أنَّ القضاء هنا غيرُ قبيح، ويؤدِّه ما في "القنية" ^(٥): ((لو صَلَّى العصر وعليه سهو فاصفرت الشمس لا يسجد للسهو))، ثم رأيتُه في "البدائع" ^(٦) علَّلَ هذا: ((بأنَّ السجدة تجبرُ النقضانَ المتمكَّنَ فجرى مجرى القضاء، وقد وجبتْ كاملة فلا تُقضى بالناقص)) اهـ، تأمل.

[٦١٤٦] (قوله: ما يَقْطَعُ البناءَ) كحدثٍ عمِدٍ وعملٍ مُنافٍ، "إمداد" ^(٧).

(قوله: وجبتْ كاملة فلا تُقضى بالناقص) بحملٍ ما يفيدُ عدمَ السُّجود في الأداء وقتَ الاحمرار على ما إذا شرعَ فيها وتركَ واجباً ثمَّ اَحْمَرَّتْ، وحملٍ ما يدلُّ على السُّجود على ما إذا شرعَ بعد الاحمرار أو قبله ثمَّ اَحْمَرَّتْ وتركه بعده يندفعُ التنافي بين مفهوم التقيد بالقضاء الواقع في كثيرٍ من عباراتهم وما في "الدراية" ونحوها من عدم الفرق، وهذا هو المفهوم من تعليل "البدائع"، وذلك أنها في الشَّقِّ الأوَّلِ وجبتْ كاملة فلا تُقضى في ناقصٍ، وفي الشَّقِّ الثاني وجبتْ ناقصةً فُتُقضى ناقصةً.

(١) ((منه)) ليست في "و".

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٩٩/٢.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢٤٥/٢.

(٥) "القنية": كتاب الصلاة - باب السهو والشك في الصلاة ١٩/ب.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في عمل سلام السهو ١٧٥/١ بتصرف.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢٥٦/ب.

بعد السلام سَقَطَ عنه، "فتح"^(١). وفي "القنية": ((لو بَنَى النفلَ على فرضٍ سَهَا فيه لم يَسْجُدْ)).....

[٦١٤٧] (قوله: بعد السلام) تنازَع فيه كلٌّ من ((طَلَعَتْ)) و((احْمَرَّتْ)) و((وُجِدَ)) كما يفيدُه كلام "الإمداد"^(٢).

[٦١٤٨] (قوله: سَقَطَ عنه) لأنَّه بالَعَوْدِ إلى السجود يعودُ إلى حرمة الصلاة، وقد فاتَ شرطُ صَحَّتْهَا بطلوع الشمس في الفجر، ومثله خروج وقت الجمعة والعيد، وكذا إذا وُجِدَ ما يَقْطَعُ البناءَ، وأمَّا في احمرارِ الشمس في القضاء فكذلك، وأمَّا في الأداء فلنأخذَ بالعودِ إلى الوقت المكروه بعد صحَّة الصلاة بلا كراهةٍ، تأمل.

بقي: إذا سَقَطَ السجودُ فهل يلزمُه الإعادة لكون ما أذاه أولاً وَقَعَ ناقصاً بلا جابرٍ؟ والذي ينبغي أَنَّهُ إِنْ سَقَطَ بصنعه كحدثٍ عمداً مثلاً يلزم، وإلا فلا، تأمل.

[٦١٤٩] (قوله: وفي "القنية"^(٣)) (إلخ) أقول: عبارة "القنية" برمز "نجم الأئمة": ((تَطَوُّعَ ركعتين وسها، ثُمَّ بَنَى عليه ركعتين يسجدُ للسهو، ولو بَنَى على الفرض تطوعاً وقد سها في الفرض لا يسجدُ)) اهـ.

والظاهر: أَنَّ الفرق هو أَنَّ بناء النفل على النفل يصيِّرُه صلاةً واحدةً بخلافِ [٢/١٠٥/ب] بناء النفل على الفرض، ولذا كان البناء فيه مكروهاً؛ لأنَّ النفل صلاةٌ أخرى غيرُ الفرض، ولا يمكن أَن يكون سجودُ السهو لصلاةٍ واقعاً في صلاةٍ أخرى مقصودةٍ وإن كانت تحريمُ الفرض باقية، فلذا لا يسجدُ، أو لأنَّه لَمَّا بَنَى النفلَ عمداً صار مؤخراً للسلام عن محله

٤٩٦/١

(قوله والذي ينبغي أَنَّهُ إِنْ سَقَطَ إلخ) سيأتي له عن "النهر": ((أَنَّ الْمُقْتَدِي إِذَا سَهَا مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَعِيدُهَا لِثَبُوتِ الْكَرَاهَةِ مَعَ تَعَذُّرِ الْجَابِرِ)) اهـ. ومقتضاء الإعادة مطلقاً ولو سَقَطَ بلا صنعِهِ، وهكذا قَرَّرَهُ مُحَمَّدُ هَاشِمُ السَّنْدِيُّ "فيما يأتي كما نقلَهُ العلامة "السندي" عنه.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٤/١.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢٥٦/ب.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السهو والشك في الصلاة ق ٢١/أ.

(بترك) متعلق بـ: يجب (واجب) مما مر^(١) في صفة الصلاة (سهواً) فلا سجود في العمد، قيل: إلا في أربع: ترك القعدة الأولى، وصلاته فيه على النبي ﷺ، وتفكيره عمداً حتى شغلته عن ركن،.....

عمداً، والعمد لا يجبره سجود السهو، بل تلزم فيه الإعادة، وحيث كانت الإعادة واجبة لم يبق السجود واجباً عن سهوه في الفرض؛ لأنه بالإعادة يأتي بما سها فيه، والسجود جابر عمداً فات قائم مقام الإعادة، فإذا وجبت الإعادة سقط السجود، فعلى هذا لا يراد ما سيأتي^(٢) من أنه لو قعد في الرابعة، ثم قام وسجد للخامسة ضم إليها سادسة لتصير له الركعتان نفلًا؛ لأن هذا النفل غير مقصود، فكانه ليس صلاة أخرى، ولأنه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عمداً، فلم تكن الإعادة عليه واجبة، فزعمه سجود السهو، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

[٦١٥٠] (قوله: بترك واجب) أي: من واجبات الصلاة الأصلية، لا كل واجب؛ إذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجباً، "بحر"^(٣). ويرد عليه ما لو أخر التلاوة عن موضعها فإن عليه سجود السهو كما في "الخلاصة"^(٤) جازماً: ((بأنه لا اعتماد على ما يخالفه))، وصححه في "الولولجية"^(٥) أيضاً، وقد يجاب بما مر^(٦) من أنها لما كانت أثر القراءة أخذت حكمها، تأمل. واحترز بالواجب عن السنة كالثناء والتعوذ ونحوهما، وعن الفرض.

[٦١٥١] (قوله: قيل: إلا في أربع) أشار إلى ضعفه تبعاً لـ "نور الإيضاح"^(٧) لمخالفته للمشهور

(قول "الشارح": قيل: إلا في أربع) زاد "الراهدى" خامسة، وهي ما لو ترك الفاتحة عمداً.

(١) ١٩٠/٣ "در" وما بعدها.

(٢) ص ٥٠٢ - قوله: ((ووضم إليها سادسة)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠١/٢.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤٤/ب معزياً إلى "التحفة".

(٥) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل التاسع في الحدث الطارئ على الصلاة ق ١٢/ب.

(٦) المقولة [٦١٤٣] قوله: ((وكذا التلاوة)).

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ص ٢٢٢، إلا أنه لم يذكر الصلاة على النبي ﷺ، واقتصر على الثلاثة الباقية.

وتأخير سجدة الركعة الأولى إلى آخر الصلاة، "نهر"^(١) (وإن تكرر) لأن تكراره غير مشروع (كركوع) متعلق بترك واجب قبل قراءة الواجب.....

في تسميته سجود سهو وإن سمّاه القائل به سجود عذر، وقد ردّه العلامة "قاسم": ((بأنه لا يعلم له أصل في الرواية، ولا وجه في الدراية)) اهـ. وأجاب في "الحلبة"^(٢) عن وجوب السجود في مسألة التفكير عمداً: ((بأنه وجب لما يلزم منه من ترك واجب هو تأخير الركبة أو الواجب عمداً قبله، فإنه نوع سهو، فلم يكن السجود لترك واجب عمداً)).

(٦١٥٢) (قوله: وتأخير سجدة الركعة الأولى) الظاهر أن هذا القيد اتفريقي عند القائل به، وإلا فالفرق بين الركعة الأولى وغيرها تحكّم، وكذا لا يظهر لقوله: ((إلى آخر الصلاة)) وجه؛ لأنه لو أُحرّ إلى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر، "ط"^(٣).

(٦١٥٣) (قوله: وإن تكرر) [١٠٦/٢] حتى لو ترك جميع واجبات الصلاة سهواً لا يلزمه إلا سجدتان، "بحر"^(٤).

(٦١٥٤) (قوله: لأن تكراره غير مشروع) سيأتي^(٥) أن المسبوق يتابع إمامه فيه، ثم إذا قام لقضاء ما فاتته فسها فيه يسجد أيضاً، فقد تكرر، وأجاب في "البدائع"^(٦): ((بأن المسبوق فيما يقضي كالمنفرد، فهما صلاتان حكماً وإن كانت التحريم واحدة))، وتمامه في "البحر"^(٧).

(٦١٥٥) (قوله: متعلق بترك واجب) أي: مرتبط به على وجه التمثيل له، وليس المراد التعلّق

(قوله: في مسألة التفكير عمداً) وكذا مسألة الصلاة على النبي ﷺ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٥/ب بتصرف.

(٢) "الحلبة": فصل في سجود السهو ق ٢/٢٣٠/أ.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١١/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٧/٢.

(٥) المقولة (٦١٧٢) قوله: ((والمسبوق يسجد مع إمامه)).

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان من عليه سجود السهو ١٧٦/١ بتصرف.

(٧) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٧/٢.

لوجوب تقديمها، ثم إنَّما يتحقَّقُ التركُّ بالسجود، فلو تذكَّرَ — ولو بعد الرفع من الركوع — عاد.....

النحوي، "ط"^(١). أي: بل هو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: وذلك كركوع.

[٦١٥٦] (قوله: لوجوب تقديمها) أي: تقديم قراءة الواجب، أمَّا قراءةُ الفرض فتقديمها على الركوع فرضٌ لا يتجبرُ بسجود السهو، والتحقيق أنَّ تقديم الركوع على القراءة مطلقاً موجبٌ لسجود السهو، لكنَّ إذا ركعَ ثمَّ قام فقرأ فإنَّ أعاد الركوعَ صحَّتْ صلاته، وإلاَّ فسَدَتْ، أمَّا إذا ركعَ قبل القراءة أصلاً فظاهراً، وأمَّا إذا قرأ الفاتحة مثلاً، ثمَّ ركعَ فتذكَّرَ السورة فعاد فقرأها ولم يُعِدِ الركوع فلأنَّ ما قرأه ثانياً التحقَّ بالقراءة الأولى، فصار الكلُّ فرضاً فارتفع الركوع، فإذا لم يُعِدْهُ تفسدُ صلاته، نعم إذا كان قرأ الفاتحة والسورة، ثمَّ عاد لقراءة سورةٍ أخرى لا يرتفعُ ركوعُهُ كما نقلَهُ في "الحلبة"^(٢) عن "الزاهدي" وغيره، فقد ظهرَ أنَّ إيقاع الركوع قبل القراءة أصلاً، أو قبل قراءة الواجب يلزمُ به سجود السهو، لكن إذا لم يُعِدِ الركوعَ يسقطُ سجودُ السهو لفساد الصلاة، وإنَّ أعادَهُ صحَّتْ ويسجدُ للسهو.

وعلى هذا التقريرِ فما قدَّمَهُ "الشارح"^(٣) تبعاً لغيره في واجبات الصلاة — حيث عدَّ منها الترتيب بين القراءة والركوع — ناظرٌ إلى مجرَّد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم إعادة ما قدَّمَهُ، وما صرَّحَ به شُرَّاح "الهداية"^(٤) وغيرهم: من أنَّه لو قدَّمَ الركوعَ على القراءة تفسدُ الصلاة ناظرٌ إلى الاكتفاء بما قدَّمَهُ وعدم إعادته، فلا تنافي بين كلامهم.

[٦١٥٧] (قوله: ثمَّ إنَّما يتحقَّقُ التركُّ) أي: تركُّ القراءة بمعنى فواتها على وجهٍ لا يمكنُ فيه التدارك.

[٦١٥٨] (قوله: عاد) أي: إلى القيام ليقراً.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١١/١ بتصرف.

(٢) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/ق ٢٣٥/أ.

(٣) ١٩٩/٣ "ذر".

(٤) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٩/١.

ثُمَّ أَعَادَ الرُّكُوعَ، إِلَّا أَنَّهُ فِي تَذَكُّرِ الْفَاتِحَةِ يَعِيدُ السُّورَةَ أَيْضاً (وَتَأْخِيرِ قِيَامٍ إِلَى الثَّالِثَةِ بِزِيَادَةٍ عَلَى التَّشَهُُّدِ بِقَدْرِ رَكْنٍ) وَقِيلَ: بِحَرْفٍ،

[٦١٥٩] (قَوْلُهُ: ثُمَّ أَعَادَ الرُّكُوعَ) لِأَنَّهُ لَمَّا عَادَ وَقَرَأَ وَقَعَتِ الْقِرَاءَةُ فَرَضاً، وَلَا يَنَافِيهِ كَوْنُ الْفَرْضِ فِيهَا آيَةً وَاحِدَةً وَالزَّائِدُ وَاجِبٌ وَسَنَّةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ [٢/١٠٦ ب] أَنَّ أَقْلَ الْفَرْضِ آيَةٌ، وَيَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ الْفَرْضُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ، وَيُسَنُّ أَنْ تَكُونَ السُّورَةُ مِنْ طَوَالِ الْمَفْصَلِ أَوْ أَوْسَاطِهِ أَوْ قِصَارِهِ، حَتَّى لَوْ قَرَأَ الْقِرَاءَانَ كُلَّهُ وَقَعَ فَرَضاً كَمَا أَنَّ الرُّكُوعَ بِقَدْرِ تَسْبِيحَةٍ فَرَضٌ وَتَطْوِيلُهُ بِقَدْرِ ثَلَاثِ سَنَةٍ كَمَا حَقَّقَهُ فِي "شرح المنية"^(١)، وَقَدَّمْنَاهُ^(٢) فِي فَصْلِ الْقِرَاءَةِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَا يَقْرُوهُ يَلْتَحِقُ بِمَا قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَيَلْغُو هَذَا الرُّكُوعُ، فَتَلْزُمُ إِعَادَتُهُ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَعِيدُهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، بَلْ ذَكَرَ فِي "شرح المنية"^(٣): ((أَنَّهُ لَوْ قَامَ لِأَجْلِ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَسَجَدَ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَعِيدِ الرُّكُوعَ قَالَ بَعْضُهُمْ: تَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا انْتَصَبَ قَائِماً لِلْقِرَاءَةِ ارْتَفَضَ رُكُوعَهُ وَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ يَقُولُ: لَا تَفْسُدُ)) اهـ.

وَهَذَا كُلُّهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَذَكَّرَ الْقُنُوتَ فِي الرُّكُوعِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَعُودُ، وَلَوْ عَادَ وَقَسَتْ لَا يَرْتَفِضُ رُكُوعَهُ وَعَلَيْهِ السُّهُو؛ لِأَنَّ الْقُنُوتَ إِذَا أُعِيدَ يَقَعُ وَاجِباً لَا فَرَضاً كَمَا فِي "شرح المنية"^(٤)، وَأَمَّا إِذَا عَادَ لِقِرَاءَةِ سُورَةٍ أُخْرَى فَلَا يَرْتَفِضُ رُكُوعَهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٥)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ قِرَاءَةٍ تَامَةٍ فَكَانَ فِي مَوْقِعِهِ، وَكَانَ عَوْدُهُ إِلَى الْقِرَاءَةِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ كَمَا إِذَا عَادَ إِلَى الْقُنُوتِ، بَلْ أَوَّلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٦١٦٠] (قَوْلُهُ: يَعِيدُ السُّورَةَ أَيْضاً) أَيُّ: لَتَقَعَ الْقِرَاءَةُ مُرَتَّبَةً.

[٦١٦١] (قَوْلُهُ: وَتَأْخِيرِ قِيَامٍ إلخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ وَجُوبَ السُّجُودِ لَيْسَ لْخُصُوصِ الصَّلَاةِ

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦١..

(٢) المَقُولَةُ [٤٥٤٠] قَوْلُهُ: ((وَأَعَادَ الرُّكُوعَ)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦١..

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦١..

(٥) المَقُولَةُ [٦١٥٦] قَوْلُهُ: ((لَوْ جُوبَ تَقْدِيمِهَا)).

وفي "الزيلي": ((الأصح وجوبه باللهمَّ صلَّ على محمدٍ...))

على النبي ﷺ، بل لترك الواجب، وهو تعقيبُ الشَّهْدِ للقيام بلا فاصلٍ، حتَّى لو سَكَتَ يلزُمُه السهو كما قدَّمناه^(١) في فصل إذا أرادَ الشُّروع، قال "المقدسي": ((وكما لو قرأ القرآنَ هنا أو في الركوع يلزُمُه السهو مع أنَّه كلامُ الله تعالى، وكما لو ذَكَرَ الشَّهْدَ في القيام مع أنَّه توحيدُ الله تعالى)).

[مطلب في رؤية "الإمام" سيِّدنا النبي ﷺ]

وفي "المناقب": ((أنَّ "الإمام" رحمه الله رأى النبي ﷺ في المنام فقال: كيف أوجبتَ السهو على مَنْ صَلَّى عليَّ؟ فقال: لأنَّه صَلَّى عليك سهوًا، فاستحسنه)).

[٦١٦٢] (قوله: وفي "الزيلي"^(٢)) (إلخ) جَزَمَ به "المصنّف" في مثته في فصل إذا أرادَ الشُّروع^(٣) وقال: ((إنَّه المذهبُ))، واختارُه في "البحر"^(٤) تبعًا لـ "الخلاصة"^(٥) و"الخاتية"^(٦)، والظاهرُ أنَّه لا يُنَافِي قولَ "المصنّف" هنا: ((بقدَرِ ركنٍ))، تأمَّل. وقدَّمنا^(٧) عن القاضي "الإمام": ((أنَّه لا يجبُ ما لم يُقَلْ: وعلى آلِ محمدٍ))، وفي "شرح المنية" [٢/١٠٧/أ] الصغير^(٨): ((إنَّه قولُ الأكثر، وهو الأصحُّ، قال "الخير الرملي": فقد اختلفَ التصحيحُ كما ترى، وينبغي ترجيحُ ما قاله القاضي "الإمام") اهـ. وفي "التارخانية"^(٩) عن "الحاوي": ((وعلى قولهما لا يجبُ السهو ما لم يُلْغَ إلى قوله: حميدٌ مجيدٌ)).

(١) ٣٦٧-٣٦٦/٣ "در".

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٣/١.

(٣) ٣٦٧/٣ "در" وما بعدها.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أرادَ الشُّروع ٣٤٤/١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤٤/أ نقلًا عن "فتاوى النسفي".

(٦) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجبه ١٢١/١ (هامش "فتاوى الهندية").

(٧) المحقولة [٤٣٦٧] قوله: ((فقط)).

(٨) "شرح المنية الصغير": فصل في صفة الصلاة ص ١٤٧-١ بتصرف يسير.

(٩) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في بيان ما يفعله المصلي في صلاته بعد الافتتاح ٥٤٨/١.

(والجهر فيما يُخافَتُ فيه^(١)) للإمام (وعكسِهِ) لكلِّ مُصلٍّ في الأصحَّ،.....

١٦٦٣١ (قوله: والجهر فيما يُخافَتُ فيه للإمام إلخ) في العبارة قلب، وصوابها: والجهر فيما يُخافَتُ لكلِّ مُصلٍّ وعكسِهِ للإمام، "ح"^(٢). وهذا ما صحَّحَهُ في "البدائع"^(٣) و"الدرر"^(٤)، ومالَ إليه في "الفتح"^(٥) و"شرح المنية"^(٦) و"البحر"^(٧) و"النهر"^(٨) و"الحلبة"^(٩) على خلافٍ ما في "الهداية"^(١٠) و"الزليعي"^(١١) وغيرهما: ((من أنَّ وجوب الجهر والمخافتة من خصائص الإمام دون المنفرد)).

والحاصل: أنَّ الجهر في الجهرية لا يجبُ على المنفرد اتفاقاً، وإنَّما الخلافُ في وجوب الإخفاء عليه في السرية، وظاهرُ الرواية عدمُ الوجوب كما صرَّحَ بذلك في "التارخائية"^(١٢) عن "المحيط"^(١٣)، وكذا في "الذخيرة" و"شروح الهداية" كـ "النهاية" و"الكفاية"^(١٤) و"العناية"^(١٥)

(١) ((فيه)) ليست في "و".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠٠/أ.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - الواجبات الأصلية ١٦١/١.

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل: الإمام يجهر ٨٠/١ - ٨١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب القراءة ٤٤١/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٥٥-٤٥٦.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٤/٢.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٦/ب.

(٩) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/ق ٢٣٣/أ - ب.

(١٠) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٥/١.

(١١) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٤/١ - ١٩٥.

(١٢) "التارخائية": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في سجود السهو ٧٢٠/١ نقلاً عن "الذخيرة".

(١٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في سجود السهو ١/ق ٨١/ب.

(١٤) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٢/١ (هامش "فتح القدير").

(١٥) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٢/١ (هامش "فتح القدير").

والأصحُّ تقديرُهُ (بقدْرٍ ما تجوزُ به الصلاةُ في الفصلين وقيل) قائلُهُ "قاضي خان"^(١) (يجبُ السهوُ (بهما) أي: بالجهرِ والمخافتة (مطلقاً) أي: قلَّ أو كثرَ (وهو ظاهرُ الرواية) واعتمدَهُ "الحلواني" (على منفردٍ).....

و"معراج الدراية"، وصرَّحوا: ((بأنَّ وجوب السهو عليه إذا جهَرَ فيما يُخافَتُ روايةُ النوادر)) اهـ. فعلى ظاهرِ الرواية لا سهوَ على المنفرد إذا جهَرَ فيما يُخافَتُ فيه، وإنما هو على الإمام فقط.

[٦١٦٤] (قوله: والأصحُّ إلخ) صحَّحَهُ في "الهداية"^(٢) و"الفتح"^(٣) و"التيبين"^(٤) و"المنية"^(٥)؛ لأنَّ اليسير من الجهر والإخفاء لا يمكنُ الاحتراز عنه، وعن الكثيرِ يمكنُ، وما تصحُّ به الصلاة كثيرٌ، غيرَ أنَّ ذلك عنده آيةٌ واحدةٌ، وعندهما ثلاثُ آياتٍ، "هداية"^(٦).

[٦١٦٥] (قوله: في الفصلين) أي: في المسألتين: مسألة الجهر والإخفاء.

[٦١٦٦] (قوله: قلَّ أو كثرَ) أي: ولو كلمة، قال "القَهْستاني"^(٧): ((والمبادرُ أن يكون هذا في صورة أن ينسى أنَّ عليه المخافتة فيجهَرُ قصداً، وأمَّا إذا عَلِمَ أنَّ عليه المخافتة فيجهَرُ لتبيين الكلمة فليس عليه شيء)) اهـ.

[٦١٦٧] (قوله: وهو ظاهرُ الرواية) قال في "البحر"^(٨): ((وينبغي عدمُ العدول عن ظاهر الرواية الذي نقلَهُ الثقاتُ من أصحاب الفتاوى)) اهـ.

(١) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجبه ١٢٠/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٥/١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤١/١.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٤/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٥٧-.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٥/١.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل سجود السهو ١٤٣/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٤/٢.

زاد "المصنّف" في "منحه"^(١): ((وإنما عَوَّلْنَا على الأوَّلِ تبعاً لـ "الهداية"^(٢))، وأنا أعجبُ من كثيرٍ من كُتِّمِلِ الرجال كيف يَعْدِلُ عن ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نصِّ صاحب المذهب إلى ما هو كالرواية الشاذّة؟!)). اهـ.

أقول: لا عجبَ من كُتِّمِلِ الرجال كصاحب "الهداية" و"الزيلعي" و"ابن الهمام" حيث عَدَلُوا عن ظاهر الرواية [١٠٧ق/٢/ب] لما فيه من الحرج، وصَحَّحُوا الروايةَ الأخرى للتسهيل على الأمة، وكم له من نظيرٍ، ولذا قال "القَهْستاني"^(٣): ((ويجبُ السهو بمخافتة كلمةٍ، لكن فيه شدّةٌ))، وقال في "شرح المنية"^(٤): ((والصحيحُ ظاهر الرواية، وهو التقدير بما تجوز به الصلاة من غير تفرقة؛ لأنَّ القليل من الجهر في موضع المخافتة عفوٌ أيضاً، ففي حديث "أبي قتادة" في "الصحيحين"^(٥): أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلِينَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الْآخِرِينَ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحياناً»)). اهـ.

ففيه التصريحُ بأنَّ ما صحَّحَهُ في "الهداية" ظاهرُ الرواية أيضاً، فإنَّ ثَبَتَ ذلك فلا كلام، وإلَّا فوجهُ تصحيحه ما قلنا، وتأييدهُ بحديث "الصحيحين"، وقد قدَّمنا^(٦) في واجبات الصلاة عن "شرح المنية": ((أَنَّهُ لا ينبغي أَنْ يُعْدَلَ عن الدراية - أي: الدليل - إذا وافَقَتْها رواية)).

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/ق ٦٠/ب.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٧٥.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل سجود السهو ١/١٤٣.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٥٨٨..

(٥) أخرجه البخاري (٧٧٦) كتاب الأذان - باب يقرأ في الأخيرين بأَمِّ الْكِتَابِ، ومسلم (٤٥١) كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر، وأبو داود (٧٩٩) كتاب الصلاة - باب ما جاء في القراءة في الظهر، والنسائي ١٦٥/٢ كتاب الافتتاح - باب القراءة في الركعتين الأولين من صلاة الظهر، وابن خزيمة (٥٠٤) كتاب الأذان والإقامة - باب القراءة في الظهر والعصر في الأولين، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٦٣/٢ كتاب الصلاة - باب من قال: يقتصر في الأخيرين على فاتحة الكتاب، وابن حبان (١٨٢٩) كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة.

(٦) المقولة [٣٩٧٩] قوله: ((على ما احتاره الكمال)).

متعلّقٌ بـ: يجبُ (ومقتدٍ بسهوٍ إماميه إن سجدَ إمامه) لوجوبِ المتابعة (لا بسهوٍه) أصلاً.....

(تثمة)

قد صرّحوا بأنّه إذا جهّر سهواً بشيءٍ من الأدعية والأثنية ولو تشهداً فإنه لا يجبُ عليه السجودُ، قال في "الحلبة"^(١): ((ولا يعرَى القولُ بذلك في التشهُدِ عن تأمّلٍ)) اهـ. وأقرّه في "البحر"^(٢).

هذا، وقد قدّمنا^(٣) في فصلِ القراءة الكلامَ على حدِّ الجهر، فراجعه.

[٦١٦٨] (قوله: متعلّقٌ يَجبُ) أي: المذكورِ أوَّلَ الباب.

[٦١٦٩] (قوله: إن سجدَ إمامه) أمّا لو سقطَ عن الإمام بسببٍ من الأسباب - بأنْ تكلمَ أو أحدثَ متعمداً، أو خرّجَ من المسجد - فإنه يسقطُ عن المقتدي، "بحر"^(٤).

والظاهر: أنّ المقتدي تجبُ عليه الإعادة كالإمام إنْ كان السقوطُ بفعلِهِ العمدِ لتقرُّرِ نقصانِ بلا جابرٍ من غيرِ عذرٍ، تأمّل.

[٦١٧٠] (قوله: لوجوبِ المتابعة) علّةُ لوجوبِهِ على المقتدي بسهوٍ إمامه، ولأنّ النقصانَ دخلَ

في صلاته أيضاً لارتباطها بصلاة الإمام.

[٦١٧١] (قوله: لا بسهوٍه أصلاً) قيل: لا فائدة لقوله: ((أصلاً))، وليس بشيءٍ، بل هو تأكيدٌ

لنفي الوجوب؛ لأنّ معناه: لا قبل السلام للزوم مخالفة الإمام، ولا بعده لخروجه من الصلاة ٤٩٨/١
بسلام الإمام؛ لأنّه سلامٌ عمدٌ من لا سهوٍ عليه كما في "البحر"^(٥)، لكن قال في "النهر"^(٦):

(١) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/ق ٢٣٣/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١٠٥.

(٣) [المقولة ٤٥٢٩] قوله: ((وَأَدْنَى الْجَهْرِ إِسْمَاعَ غَيْرِهِ)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١٠٧.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١٠٨.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/٧٦/ب.

(والمسبوقُ يسجدُ مع إمامِهِ مطلقاً).....

((لقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا بِسَلامِهِ، وقد سَبَقَ خِلافٌ فِيمَنْ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ، فكيف يَمْنُ عَلَيْهِ السَهْوُ؟ وَحِينَئِذٍ فَيَمْكُنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا الْجَابِرِ)) اهـ.

قلت: وَقَدْ مَّ^(١) "الشارح" في نواقض [٢/١٠٨ق/أ] الوضوء: ((أَنَّهُ لَوْ فَهَّقَهُ بَعْدَ كَلَامِ الْإِمَامِ أَوْ سَلامِهِ عَمْدًا فَسَدَتْ طَهَارَتُهُ فِي الْأَصَحِّ))، وَقَدْ مَنَّا^(٢) هُنَاكَ تَصْحِيحَهُ عَنِ "الْفَتْحِ" وَ"الْحَانِيَّةِ" عَلَى خِلافٍ مَا صَحَّحَهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٣) مِنْ عَدَمِ الْفَسَادِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ فَسادَ طَهَارَتِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ خُرُوجِهِ مِنَ الصَّلَاةِ بِسَلامِ إِمَامِهِ أَوْ كَلَامِهِ، فَمَا هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"، وَلِذَا قَالَ فِي "الْمِعْرَاجِ" بَعْدَ تَعْلِيلِهِ الْمَسْأَلَةَ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِسَلامِ الْإِمَامِ: ((كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ تَأْمُلٌ، بَلِ الْأَوَّلَى التَّمَسُّكُ بِمَا رَوَى "ابْنُ عَمْرٍ" عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ))^(٤))) اهـ.

(تنبيه)

قال في "النهر"^(٥): ((ثُمَّ مَقْتَضَى كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَعِيدُهَا لِثُبُوتِ الْكَرَاهَةِ مَعَ تَعَذُّرِ الْجَابِرِ)).
[٦١٧٢] (قَوْلُهُ: وَالْمَسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ) قَيَّدَ بِالسُّجُودِ لِأَنَّهُ لَا يَتَابَعُهُ فِي السَّلامِ، بَلْ يَسْجُدُ

(قَوْلُهُ: وَحِينَئِذٍ فَيَمْكُنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا الْجَابِرِ) قَالَ "السَّنَدِيُّ" عَنْ "الرَّحْمَتِيِّ": (("الشارح" لَمْ يَعتَبِرْ هَذَا الْبَحْثَ؛ لِأَنَّهُ خِلافُ الْمَنْقُولِ، فَلِذَا قَالَ: أَصْلًا، وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ عِبَارَةَ "الإِمْدَادِ"، حَيْثُ قَالَ بَعْدَ نَقْلِهِ لِعِبَارَةِ "التَّبَيِّنِ": فَلَا يَسْجُدُ أَصْلًا)) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَلِذَا قَالَ فِي "الْمِعْرَاجِ" [الخ] أَي: لِكُونِ مَا هُنَا مَبْنِيًّا عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي "الْخُلَاصَةِ"، وَفِيمَا قَالَه نَظَرٌ، فَإِنَّ صَاحِبَ "الْمِعْرَاجِ" لَمْ يَرْتَضِ تَعْلِيلَ الْمَسْأَلَةِ بِمَا يَفِيدُ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَصْحِيحِ "الْخُلَاصَةِ"، فَلَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَيْهِ، بَلْ عَلَّلَهَا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ يَقِيدُ أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ أَصْلًا.
(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَابَعُهُ فِي السَّلامِ) أَي: السَّلامُ الْأَوَّلِ.

(١) ٤٨٤/١ "در" وما بعدها.

(٢) المقولة [١١٩٧] قوله: ((في الأصح)).

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل النوم والقهقهة ق ٧/ب.

(٤) أخرجه الذَّارِقُطْنِيُّ ٣٧٧/١ كتاب الصلاة - باب ليس على المقتدي سهو، وعليه سهو الإمام، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٥٢/٣، وفي إسناده خارجة بن مُصْعَب، وهو ضعيف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٦/ب.

سواء كان السهو قبل الاقتداء أو بعده (ثم يقضي ما فاتته) ولو سهى فيه سجدة ثانياً (وكذا لاحقاً).....

معه ويتشهد، فإذا سلم الإمام قام إلى القضاء، فإن سلم فإن كان عامداً فسدت، وإلا لا، ولا سجود عليه إن سلم سهواً قبل الإمام أو معه، وإن سلم بعده لزمه لكونه منفرداً حيثئذٍ "بحر"^(١). وأراد بالمعنى المقارنة، وهو نادر الوقوع كما في "شرح المنية"^(٢)، وفيه: ((ولو سلم على ظن أن عليه أن يسلم فهو سلام عمد يمنع البناء)).

[٦١٧٣] (قوله: سواء كان السهو قبل الاقتداء أو بعده) بيان للإطلاق، وشمل أيضاً ما إذا سجد الإمام واحدة ثم اقتدى به، قال في "البحر"^(٣): ((فإنه يتابعه في الأخرى، ولا يقضي الأولى كما لا يقضيها لو اقتدى به بعدما سجدهما)).

[٦١٧٤] (قوله: ثم يقضي ما فاتته) فلو لم يتابعه في السجود وقام إلى قضاء ما سبق به فإنه يسجد في آخر صلاته استحساناً؛ لأن التحريم متحدة، فجعل كأنها صلاة واحدة، "بحر"^(٤) وغيره، فافهم.

[٦١٧٥] (قوله: ولو سها فيه) أي: فيما يقضيه بعد فراغ الإمام يسجد ثانياً؛ لأنه منفرد فيه، والمنفرد يسجد لسهوه، وإن كان لم يسجد مع الإمام لسهوه ثم سها هو أيضاً كفته سجستان عن السهوين، لأن السجود لا يتكرر، وتأمه في "شرح المنية"^(٥).

[٦١٧٦] (قوله: وكذا لاحقاً) أي: يجب عليه السجود بسهو إمامه؛ لأنه مقتد في جميع صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه، فلا سجود فيما يقضيه، "بحر"^(٦).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٨/٢.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٧/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٨/٢.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٨/٢.

لكنه يسجد في آخر صلاته، ولو سجد مع إمامه أعادته، والمقيم خلف المسافر كالمسبوق، وقيل: كاللاحق.
(سها عن القعود الأول من الفرض).....

[٦١٧٧] (قوله: لكنه يسجد إلخ) أي: يبدأ بقضاء ما فاتته ثم يسجد في آخر صلاته؛ لأنه التزم متابعة الإمام فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الإمام، [٢/١٠٨ ب] وأنه اقتدى به في جميع الصلاة، فيتابعه في جميعها على نحو ما أدّى الإمام، والإمام أدّى الأول فالأول وسجد لسهوه في آخر صلاته، فكذا اللاحق، وأما المسبوق فقد التزم بالافتداء به متابعتاً بقدر ما هو صلاة الإمام، وقد أدرك هذا القدر، فيتابعه ثم ينفرد، "بحر"^(١).

[٦١٧٨] (قوله: ولو سجد مع إمامه أعادته) لأنه في غير أوانه، ولا تفسد صلاته؛ لأنه ما زاد إلا سجدين، ولو كان مسبوقاً بثلاثٍ ولاحقاً بركعة، فسجد إمامه للسهو فإنه يقضي ركعةً بلا قراءة؛ لأنه لاحق، ويتشهد ويسجد للسهو؛ لأن ذلك موضع سجود الإمام، ثم يصلي ركعةً بقراءة ويقعد؛ لأنها ثانية صلاته، ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة، كذا في "المحيط"، "بحر"^(٢).

[٦١٧٩] (قوله: والمقيم إلخ) ذكر في "البحر"^(٣): ((أن المقيم المقتدي بالمسافر كالمسبوق في أنه يتابع الإمام في سجود السهو ثم يشتغل بالإتمام، وأما إذا قام إلى إتمام صلاته وسها فذكر "الكرخي"

(قوله: لأنه ما زاد إلا سجدين) بخلاف المسبوق إذا تابع الإمام في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكن على الإمام سهو، حيث تفسد صلاة المسبوق لكونه اقتدى في موضع الانفراد لا لزيادة السجدين، ولم يوجد في اللاحق؛ لأنه مقتد في جميع ما يؤدّي، كذا في "البدايع"، "سندي".
(قوله: وأما إذا قام إلى إتمام صلاته إلخ) ظاهر حكاية الخلاف في الشق الثاني أنه لا خلاف في الأول مع تحقیقه فيه أيضاً، وتصحيح "البدايع" لزوم السجود مع الإمام كما نقله "السندي".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٧/٢ - ١٠٨ بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٨/٢ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٨.

ولو عملياً، أمّا النفلُ فيعودُ.....

أنّه كاللاحق، فلا سجودَ عليه بليل أنه لا يقرأ، وذكر في "الأصل"^(١): أنه يلزمه السجود، وصحّحه في "البدائع"^(٢)؛ لأنّه إنّما اقتدى بالإمام بقدر صلاة الإمام، فإذا انقضت صار منفرداً، وإنّما لا يقرأ فيما يتم لأنّ القراءة فرض في الأولين، وقد قرأ الإمام فيهما)) اهـ.

قال في "النهر"^(٣): ((وبهذا علّم أنّه كاللاحق في حقّ القراءة فقط)) اهـ.

أقول: وقدّمت^(٤) بقية مسائل المسبوق واللاحق قبيل باب الاستخلاف.

[٦١٨٠] (قوله: ولو عملياً) كالوتر، فلا يعود فيه إذا استتم قائماً، وعلى قولهما^(٥) يعود؛ لأنّه

من النفل، "ط"^(٦).

[٦١٨١] (قوله: أمّا النفلُ فيعود إلخ) حرّم به في "المعراج" و"السراج"^(٧)، وعلّله "ابن وهبان":

((بأنّ كلّ شفع منه صلاة على حدة، ولا سيّما على قول "محمد" بأنّ القعدة الأولى منه فرض،

فكانت كالأخيرة، وفيها يقعد وإنّ قام))، وحكّى في "المحيط" فيه خلافاً، وكذا في

"شرح التمرّاشي": ((قيل: يعود، وقيل: لا))، وفي "الخلاصة"^(٨): ((والأربع قبل الظهر كالشوط،

(قوله: لأنّ القراءة فرض في الأولين إلخ) مقتضى كلامهم أنّه يمتنع عليه القراءة؛ لأنّه كالمقتدي،

ومقتضى هذا الجواب أنّ تكون مسنونة في حقّه. اهـ "رحمته".

(١) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب الزيادة في السجود - في الإمام يحدث فيقدم من فاتته ركعة ٢٢٩/١ - ٢٣٠.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان من يجب عليه سجود السهو ١٧٥/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٦/ب.

(٤) ٦٣٧/٣ "در" وما بعدها.

(٥) في "م": ((قولها)) وهو سهو.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٢/١.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - سجود السهو ١/ق ٢٦٥/أ.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر: فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٤/ب.

ما لم يُقَيِّدْ بالسجدة (ثُمَّ تَذَكَّرَهُ عَادَ إِلَيْهِ) وَتَشَهَّدَ، وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ (مَا لَمْ يَسْتَقِمَّ قَائِمًا).....

وكذا الوترُ عند "محمَّدٍ" ((، وتماثُ في "النهر"^(١))، لكنَّ في "التارخانيَّة"^(٢)) عن "العتَّايَّة": ((قيل: في التطوُّع [١/١٠٩ق/٢] يعودُ ما لم يُقَيِّدْ بالسجدة، والصحيحُ أنَّه لا يعودُ)) اهـ. وأقرَّه في "الإمداد"^(٣))، لكنَّ خالفه في مثته^(٤))، تأمل.

[٦١٨٢] (قوله: ما لم يُقَيِّدْ بالسجدة) أي: يُقَيِّدُ الرَّكْعَةَ الَّتِي قَامَ إِلَيْهَا.

[٦١٨٣] (قوله: عاد إليه) أي: وجوباً، "نهر"^(٥).

[٦١٨٤] (قوله: ولا سهو عليه في الأصح) يعني: إذا عادَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقِمَّ قَائِمًا، وَكَانَ إِلَى الْقَعْدِ أَقْرَبَ فَإِنَّهُ لَا سَجُودَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَاخْتَارَ فِي "الْوَلُولُجِيَّة"^(٦)) وَجُوبَ السُّجُودِ، وَأَمَّا إِذَا عَادَ وَهُوَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ فَعَلَيْهِ سَجُودُ السَّهْوِ كَمَا فِي "نُورِ الْإِيضَاحِ" وَ"شَرْحِهِ"^(٧)) بِلَا حِكَايَةٍ خِلَافٍ فِيهِ، وَصَحَّحَ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"^(٨)) ٤٩٩/١

(قوله: وتماثُ في "النهر") قال فيه في "شرح التمرثاشي": ((لو نَهَضَ فِي التَّطَوُّعِ بِالْأُرْبَعِ إِلَى الْخَالِثَةِ فَاسْتَقَمَّ قَائِمًا قَبْلَ: لَا يَعُودُ، وَقِيلَ: يَعُودُ، وَذَكَرَ "الشَّهِيدُ" عَنْ "مُحَمَّدٍ" أَنَّهُ يَعُودُ، وَالْأَوَجُّهُ أَنَّهُ لَا يَعُودُ)). (قوله: وكان إلى القعود أقرب) ذكره لبيان حكم السُّجُودِ فَقَطْ. (قوله: وصحَّح اعتبار ذلك في "الفتح" بما في "الكافي" إلخ) أي: أَنَّهُ فُسِّرَ كَوْنُهُ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَى الْقَعْدِ بِمَا ذَكَرَهُ فِي "الْكَاثِي"، لَا أَنَّهُ صَحَّحَ اعْتِبَارَ الْقُرْبِ وَعَدَمَهُ، بَلِ الَّذِي فِي الْمَتْنِ: ((وَمُقَابِلُ مَا فِي "الْكَاثِي" مَا نَقَلَهُ فِي "الْبَنِيَّةِ" عَنْ "الْحَبَازِيَّةِ": وَعَلَامَةُ الْقُرْبِ أَنْ يَرْفَعَ رُكْبَتَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ، وَفِي "الْمَحِيطِ": لَوْ رَفَعَ أَلْيَتَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ وَرُكْبَتَاهَا عَلَيْهَا بَعْدُ وَلَمْ يَرْفَعْهُمَا قَعْدًا وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ)) اهـ.

(١) انظر "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٦/ب.

(٢) "التارخانيَّة": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في سجود السهو ٧٣٨/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢٥٨/ب.

(٤) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ص ٢٢٤..

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٧/أ.

(٦) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل التاسع في الحدث الطارئ على الصلاة ١/١٣.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ص ٢٢٤..

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٤/١.

في ظاهر المذهب، وهو الأصح، "فتح" ^(١) (والأ).....

عما في "الكافي" ^(٢): ((إن استوى النصف الأسفل وظهره بعد مُنَحْنٍ فهو أقرب إلى القيام، وإن لم يستوِ فهو أقرب إلى القعود)).

ثم أعلم أنَّ حالة القراءة تنوب عن القيام في مريض يصلي بالإمضاء، حتَّى لو ظنَّ في حالة التشهيد الأول أنها حالة القيام فقرأ، ثم تذكَّر لا يعود إلى التشهيد كما في "البحر" ^(٣) عن "اللولو الجيَّة" ^(٤).

[٦١٨٥] (قوله: في ظاهر المذهب إلخ) مقابله ما في "الهداية" ^(٥): ((إن كان إلى القعود أقرب عاد، ولا سهو عليه في الأصح، ولو إلى القيام أقرب فلا، وعليه السهو))، وهو مروى عن "أبي يوسف"، واختاره مشايخ بخارى وأصحاب المتنون كـ "الكنز" ^(٦) وغيره، ومشى في "نور الإيضاح" ^(٧) على الأول كـ "المصنّف" تبعاً لـ "مواهب الرحمن" وشرحه "البرهان"، قال: ((ولصريح ما رواه "أبو داود" ^(٨) عنه عليه السلام: «إذا قامَ الإمامُ في الركعتين فإنَّ ذَكَرَ قبل أن يستوي قائماً فليجلس، وإن استوى قائماً فلا يجلس، ويسجدُ سجدة السهو»)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٤/١.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٤٤ ب/ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٠/٢.

(٤) "اللولو الجيَّة": كتاب الطهارة - الفصل العاشر في المريض والإمام والمأموم ق ١٣/ب.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٥/١ بتصرف. وفي "د": زيادة: ((قال في "المنح": وقيل: إن كان إلى القعود أقرب، بأن رفع أليته من الأرض وركبته عليها فيعود، كأنه لم يقم أصلاً، وإن كان إلى القيام أقرب فكأنه قد قام "س") ((المقصود بـ"س" أبو يوسف).

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٦٢/١.

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ص ٢٢٤.

(٨) أبو داود (١٠٣٦) كتاب الصلاة - باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، وأخرجه أحمد ٢٥٤/٤، والترمذي (٣٦٥) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وابن ماجه (١٢٠٨) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً، والدارقطني ٣٧٨/١ كتاب الصلاة - باب الرجوع إلى القعود قبل استتمام القيام، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٤٣/٢ كتاب الصلاة - باب من سها فقام. وقال العظيم آبادي في تعليقه على الدارقطني ٣٧٨/١: ومدار هذا الحديث على جابر الجعفي، وهو ضعيف.

أي: وإن استقام قائماً (لا) يعودُ لاستغاله بفرض القيام (وسجدَ للسهو) لترك الواجب (فلو عادَ إلى القعود) بعد ذلك (تفسدُ صلاته) لرفضِ الفرض لما ليس بفرض، وصحَّحه "الزيلعي"^(١) (وقيل: لا^(٢)) تفسدُ، لكنَّه يكونُ مسيئاً، ويسجدُ...

[مطلبٌ في تجريح الإمام "أبي حنيفة" لـ "جابر الجعفي"]

قلت: لكن قال في "الحلبة"^(٣): ((إنه نصٌ فيه يفيدُ تعيّنَ العمل به لولا ما في ثبوته من النظر، فإنَّ في سنده "جابر الجعفي" من علماء الشيعة، جارحوه أكثرُ من موثقيه، وقال الإمام "أبو حنيفة" فيه: ما رأيتُ أكذبَ منه، فلا جرمَ أن قال "شيخنا" في "التقريب"^(٤): رافضيٌ ضعيفٌ انتهى. فلا تقومُ الحجةُ بحديثه)) اهـ.

[٦١٨٦] (قوله: أي: وإن استقام قائماً) أفادَ أنَّ ((لا)) في قوله: ((وإلا)) نافيةٌ داخلَةٌ على قوله: ((لم يستقيم))، وهو نفىٌ أيضاً، فكان إثباتاً، أفاده "ط"^(٥). [٢/١٠٩ ق/ب]

[٦١٨٧] (قوله: لترك الواجب) وهو القعود.

[٦١٨٨] (قوله: بعد ذلك) أي: بعدما استقام قائماً، ومثله ما إذا عادَ بعدما صار إلى القيام أقربَ على الرواية الأخرى، ولذا قال في "البحر"^(٦): ((ثم لو عاد في موضع وجوبٍ عدمه اختلفوا في فسادِ صلاته))، فهذه العبارةُ تصدقُ على الروائيتين.

[٦١٨٩] (قوله: لكنَّه يكونُ مسيئاً) أي: ويأثمُ كما في "الفتح"^(٧)، ولو كان إماماً لا يعودُ معه

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٦/١.

(٢) في "د" زيادة: ((قوله: وقيل لا، في "النهر" عن "شَرَحِي الْقُدُورِي" لابن عوف والزُّوزَنِي أن القول بعدم الفساد في صورة ما إذا كان إلى القيام أقرب، وأنه مع الاستواء قائماً لا خلاف في الفساد. انتهى))

(٣) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/٢٣٤ ب.

(٤) "تقريب التهذيب": ص ١٣٧- لأبي الفضل أحمد بن عليّ شهاب الدين المعروف بابن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢ هـ). ("كشف الظنون" ١٥١١/٢، "الضوء اللامع" ٣٦/٢).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٩/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٥/١.

لتأخير الواجب (وهو الأشبه) كما حققه "الكمال"،

القوم تحقيقاً للمخالفة، ويلزمه القيام للحال، "شرح المنية" ^(١) عن "القنية" ^(٢).
[٦١٩٠] (قوله: لتأخير الواجب) الأولى أن يقول: لتأخير الفرض وهو القيام، أو لترك الواجب وهو القعود، "ط" ^(٣).

[٦١٩١] (قوله: كما حققه "الكمال" ^(٤)) أي: بما حاصله: ((أن ذلك وإن كان لا يجزئ لكنه بالصحة لا يجزئ؛ لما عرفت أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد))، وقواه في "شرح المنية" بما قدمناه ^(٥) آنفاً عن "القنية"، فإنه يفيد عدم الفساد بالعود، وأيده في "البحر" ^(٦) أيضاً بما في "المعراج" عن "المحتجى": ((لو عاد بعد الانتصاب مخطئاً قيل: يتشهد لنقضه القيام، والصحيح لا، بل يقوم ولا يتنقض قيامه بعود لم يؤمر به كمن نقض الركوع لسورة أخرى، لا يتنقض ركوعه)) اهـ.
وبحث فيه في "النهر" ^(٧)، فراجع.

(قوله: الأولى أن يقول: لتأخير الفرض إلخ) إذ عبارته توهم أن القعود الذي عاد إليه يقع واجباً، وقد أخره فيجب سجود السهو مع أنه غير مأمور به، بل يقع معصيةً.
(قوله: وبحث فيه في "النهر" فراجع) عبارته: ((وأقول: صرح "ابن وهبان" بأن الخلاف في التشهد وعدمه مفرغ على القول بعدم الفساد، وترجيح أحد القولين بناءً عليه لا يستلزم ترجيح عدم الفساد ظاهراً، نعم قال الشيخ "عبد البر": رأيت بخط "السيامي" تصحيح عدم الفساد، ثم قال: ولقائل أن يمنع قول "المحقق": غاية ما وجد إلخ بأن الفساد لم يأت من قبل الزيادة بل من رفض الركن للواجب، والذي رأيت منقولاً عن "شرح القدوري" لـ "ابن عوف" و"الزوزني" أن القول بعدم الفساد في صورة ما إذا كان إلى القيام أقرب، وأنه في الاستواء قائماً لا خلاف في الفساد. انتهى)) اهـ.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٥٩ - بتصرف.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القعدة والذكر فيها ق ١٤/أ.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٢/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٥/١.

(٥) المقولة [٦١٨٩] قوله: ((لكنه يكون مسيئاً)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٩/٢، وعبارته: ((وقد ذكر في "المحتجى" و"معراج الدراية")).

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٧/أ.

وهو الحق، "بحر" وهذا في غير المؤتم، أمّا المؤتم فيعود حتماً.....

[٦١٩٢] (قوله: وهو الحق، "بحر" ^(١)) كأنَّ وجهه ما مرَّ ^(٢) عن "الفتح"، أو ما في "المبتغى": ((من أنَّ القول بالفساد غلط؛ لأنه ليس بترك، بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فإنه يَرُفُضُ الركوع، ويعود إلى القيام ويقرأ، وكما لو سها عن القنوت فركع فإنه لو عاد وقنت لا تنفسد على الأصح)) اهـ.

لكن بحث فيه في "البحر" ^(٣) بإبداء الفرق، وهو: ((أنه إذا عاد وقرأ السورة صارت فرضاً، فقد عاد من فرض إلى فرض، وكذا في القنوت؛ لأنَّ له شبهة القرآنية، أو عاد إلى فرض وهو القيام؛ لأنَّ كلَّ فرض طوَّله يقع فرضاً)) اهـ. وأقره في "النهر" ^(٤) و"شرح المقدسي".

أقول: وفيه نظر، فإنَّ القنوت الذي قيل: إنه كان قرأناً فُنسخ هو الدعاء المخصوص، وهو سنة، فلا يلزم قراءته، بل قد يقرأ غيره، وكونه عاد إلى فرض [٢/١١٠ أ] وهو القيام ممنوع، بل عاد إلى القيام الذي هو الرفع من الركوع، بدليل أنَّ الركوع لم يترفض بعوده لأجل القنوت، فكان فيه تأخير الفرض لا تركه، فهو مثلُّ عوده إلى القعود في مسألتنا، نعم بحثه في عَوْدِهِ إلى القراءة مسلّم، والله أعلم.

[٦١٩٣] (قوله: وهذا في غير المؤتم إلخ) أي: ما ذُكر من منعه عن العود إلى القعود بعد القيام والخلاف في الفساد لو عاد إمّا هو في الإمام والمفرد، أمّا المقتدي الذي سها عن القعود فقام وإمامه قاعد فإنه يلزمه العود؛ لأنَّ قيامه قبل إمامه غير معتبر، فليس في عوده رفضُ الفرض، بل قال في "شرح المنية" ^(٥) عن "القنية" ^(٦): ((إنَّ المقتدي لو نسيَّ التشهد في التعدة الأولى فذكر بعدما قام

(قوله: الذي هو الرُّفْعُ) أي: وهو واجبٌ أو سنة.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٩/٢ - ١١٠.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٩/٢ - بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٧/أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في سجد السهو ص ٤٥٩-٤٦٠.

(٦) "القنية": كتاب الصلاة - باب القعدة والذكر فيها ق ١/ب.

وإن خاف فوت الركعة؛ لأنَّ القعود فرضٌ عليه بحكم المتابعة، "سراج". وظاهره أنه لو لم يُعَدَّ بطلت، "بجر"^(١).

قلت: وفيه كلام، والظاهر أنها واجبة في الواجب، فرضٌ في الفرض، "نهر"،^(٢)...

عليه أن يعودَ ويتشهدَ بخلاف الإمام والمنفرد للزوم المتابعة كمن أدرك الإمام في القعدة الأولى فقعد معه، فقام الإمام قبل شروع المسبوق في التشهد، فإنه يتشهد تبعاً لتشهد إمامه، فكذا هذا)) اهـ.

[٦١٩٤] (قوله: وإن خاف فوت الركعة) أي: الثالثة مع الإمام، "ط"^(٣).

[٦١٩٥] (قوله: وظاهره) أي: تعليل "السراج"^(٤): ((بأنَّ القعود فرضٌ))، "ط"^(٥). وكذا تعليل

"القنية" الذي ذكرناه^(٦).

[٦١٩٦] (قوله: والظاهر أنها واجبة إلخ) لم يُبين حكمها في السنن، والظاهر السنية؛ لأنَّ السنن

المطلوبة في الصلاة يستوي فيها الإمام والمنفرد والمقتدي غالباً، وقوله: ((فرضٌ في الفرض)) معناه أن يأتي بذلك الفرض، وهو يعد إتيان الإمام لا قبله، وليس المراد المشاركة في جزء منه، "ط"^(٧).

قلت: وعلى ما استظهره "الشارح" تبعاً لـ "النهر" يُشكّلُ العودُ إلى قراءة التشهد بعد التلبس بالقيام الفرض مع إمامه، فتأمل.

(قوله: يُشكّلُ العودُ إلى قراءة التشهد إلخ) يُدفعُ بأنه يعودُ إلى قراءة التشهد كان متابعاً لإمامه فيه

ثم يتابع الإمام في القيام، فلم يكن فيه ترك المتابعة وإن فاتت المقارنة التي هي ليست بفرض، وموضوع ما في "السراج" أنه قام وإمامه قاعداً كما بينه "الحثني"، فقيامه غير معتبر؛ لأنه قبله، فلم يوجد عوده إلى التشهد بعد تلبسه بالقيام الفرض مع إمامه.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٠/٢ بتصرف يسير.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٧/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٣/١.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٢٦٤ ق ١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٣/١.

(٦) المقولة [٦١٩٣] قوله: ((وهذا في غير المؤتم)).

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٣/١.

ولنا فيها رسالة حافلة، فراجعها. (ولو سَهَا عن القعود الأخير) كله أو بعضه (عاد) ويكفي كون كِلَا الجلستين قَدَرَ التشهُد (ما لم يُقَيِّدْهَا بسجدة) لأنَّ ما دون الركعة محلُّ الرَفْض،.....

[٦١٩٧] (قوله: ولنا فيها رسالة حافلة) لم أُطْلِعَ عليها^(١)، ولكن قَدَّمْنَا^(٢) في آخر واجبات الصلاة شيئاً من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية إن شاء الله تعالى.

[٦١٩٨] (قوله: ولو سَهَا عن القعود الأخير) أراد به القعود المفروض أو ما كان آخر الصلاة، فيشمل نحو الفجر، أفاده في "البحر"^(٣).

[٦١٩٩] (قوله: كله أو بعضه) كما لو جَلَسَ جلسة خفيفة أقلَّ من قَدَرِ التشهُد، وإذا عادَ احتسبت له الجلسة الأولى، حتَّى لو كان كِلَا^(٤) الجلستين بقدر التشهُد ثم تكلم جازت صلاته، "بحر"^(٥).

[٦٢٠٠] (قوله: ما لم يُقَيِّدْهَا) أي: الركعة التي قام إليها، واحتَرَزَ به عما إذا سجَدَ لها بلا ركوع فإنه يعود [٢/ق ١١٠/ب] لعدم الاعتداد بهذا السجود كما في "النهر"^(٦)، ومقتضاه أنه لا بدَّ من أن يكون قد قرأ فيها، وفي "الخلاصة"^(٧) خلافه، ولذا استشكله في "البحر"^(٨): ((بأنَّ الركعة في النفل بلا قراءة غيرُ صحيحة، فكانت زيادة ما دون ركعة وهو غيرُ مفسرٍ))، قال في "النهر"^(٩): ((إلا أن يُفَرَّقَ بأنه قد عهد إتمام الركعة بلا قراءة كما في المقتدي بخلاف الخالية عن الركوع)).

(١) ولم نقف نحن أيضاً على هذه الرسالة.

(٢) المقولة [٤٠٢٣] قوله: ((ومتابعة الإمام)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٠/٢.

(٤) في "م": ((كانت كلتا)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٠/٢ - ١١١ بتصرف نقلاً عن "الولولجية".

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٧/أ.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤٤/أ - ب.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢ بتصرف.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٧/ب.

وسجّد للسّهو لتأخير القعود (وإن قيدها) بسجدة عامداً أو ناسياً أو ساهياً أو مخطئاً^(١) (تحول فرضه نفلًا برفعه) الجبهة عند "محمد"، وبه يفتى؛.....

[٦٢٠١] (قوله: وسجّد للسّهو) لم يفصل بين ما إذا كان إلى القعود أقرب أو لا، وكان ينبغي أن لا يسجّد فيما إذا كان إليه أقرب كما في الأولى لما سبق، قال في "الحواشي السعدية"^(٢): ((ويمكن أن يفرّق بينهما بأنّ القريب من القعود وإن جاز أن يُعطى له حكمُ القاعد إلّا أنّه ليس بقاعدٍ حقيقةً، فاعتبر جانب الحقيقة فيما إذا سها عن القعدة الثانية، وأعطى حكم القاعد في السهو عن الأولى إظهاراً للتفاوت بين الواجب والفرض))، "نهر"^(٣).

[٦٢٠٢] (قوله: لتأخير القعود) علّل في "الهداية"^(٤): ((بأنّه أحرّ واجباً))، فقالوا: أراد به القطعيّ وهو الفرض، يعني: القعود الأخير، وهو أولى من حمله على معناه المشهور وكون المراد به السلام أو التشهّد، وإلاّ أشكل الفرق المارّ^(٥) كما نبّه عليه في "النهر"^(٦).

[٦٢٠٣] (قوله: عامداً أو ناسياً) أشار إلى ما في "البحر"^(٧): ((من أنّه لا فرق في عدم البطلان عند العود قبل السجود والبطلان إن قيّد بالسجود بين العمد والسهو))، ولذا قال في "الخلاصة"^(٨): ((فإن قام إلى الخامسة عامداً أيضاً لا تفسد ما لم يُقيّد الخامسة بالسجدة عندنا)).

[٦٢٠٤] (قوله: عند "محمد") ظاهره أنّه راجع لكلّ المتن، فيكون "محمد" قائلاً بتحوّلها نفلًا، وليس كذلك لبطلان الفريضة، وكلّما بطل الفرض عنده بطل الأصل، فتعيّن أن يكون راجعاً لقوله: ((برفعه))، فيكون المتن اختار قول "أبي حنيفة" و"أبي يوسف" في عدم بطلان الأصل،

(١) (أو ساهياً أو مخطئاً) ليست في "د" و "و".

(٢) "الحواشي السعدية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٥/١ (هامش "فتح القدير").

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٧/أ.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٥/١.

(٥) المقولة [٦١٩١] قوله: ((كما حققه الكمال)) والمقولة [٦١٩٢] قوله: ((وهو الحق "بجر")).

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٧/ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ٤٤/أ.

لأنَّ تمام الشيءِ بآخِرِهِ، فلو سَبَقَهُ الحدثُ قبلَ رَفْعِهِ تَوْضُأً وَبَنَى خِلَافاً لـ "أبي يوسف"، حتَّى قال: زِهْ، صلاةٌ فسَدَتْ أَصْلَحُهَا الحدثُ،.....

وقولُ "محمَّدٍ": إِنَّ السَّجْدَةَ لَا تَيَّمُّ إِلَّا بِالرَّفْعِ. اهـ "ح" (١).

وعليه فضمُّ السادسةِ مبنيٌّ على قولهما فقط كما نصَّ عليه في "الحلبة" (٢) و "البدائع" (٣) معللاً ببطلانِ التحريمِ عند "محمَّدٍ"، والإيهامُ الواقعُ في كلام "الشارح" واقعٌ في كلام "المصنِّف" أيضاً، فالأحسنُ قولُ "الكنز" (٤): ((بَطُلَ فرضه برفعه، وصارتُ نغلاً))، فقوله: ((برفعه)) متعلِّقٌ بقوله: ((بطلَ)).

٢٢٠٥١ (قوله: لأنَّ تمامَ الشيءِ بآخِرِهِ) أي: والرفعُ [٢/١١١ أ] آخرُ السَّجْدَةِ؛ إذ الشيءُ إنما ينتهي بضدِّهِ، ولذا لو سَجَدَ قبلَ إِمَامِهِ فَأَدْرَكَهُ إِمَامُهُ فِيهِ حَازَ، وَلَوْ تَمَّتْ بِالْوَضْعِ لَمَّا حَازَ؛ لأنَّ كُلَّ رَكْنٍ أَدَّاهُ قَبْلَ الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ، "بحر" (٥).

٢٢٠٦١ (قوله: فلو سَبَقَهُ الحدثُ) أي: في مسألةِ المتن، وهذا بيانٌ لثمرَةِ الخلافِ في أنَّ السَّجْدَةَ هل تَيَّمُّ بِالْوَضْعِ أَوْ بِالرَّفْعِ؟

٢٢٠٧١ (قوله: تَوْضُأً وَبَنَى) لأنَّهُ بِالْحَدَثِ بَطَلَتْ السَّجْدَةُ، فَكَانَهُ لَمْ يَسْجُدْ، فَيَتَوْضَأُ وَيُنِي لِيَتِمَّامُ فَرَضُهُ، "إمداد" (٦).

٢٢٠٨١ (قوله: حتَّى قال إلخ) وذلك لَمَّا عَرِضَ قولُ "محمَّدٍ" فِيهَا عَلَى "أبي يوسف" (٧) قال: زِهْ، صلاةٌ فسَدَتْ يُصْلِحُهَا الحدثُ! وهي بكسرِ الزاي وسكونِ الهاء: كلمةٌ تقولُهَا الْأَعْجَمُ عِنْدَ اسْتِحْسَانِ الشَّيْءِ، وَإِنَّمَا قَالَهَا "أبو يوسف" عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ وَالتَّعَجُّبِ، "شرح المنية" (٨).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠٠/ب.

(٢) "الحلبة": فصل في سجود السهو ق ٢/٢٣٨/ب.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان من يجب عليه سجود السهو ١/١٧٩.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٦٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١١١.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود الصلاة ق ٢٦٠/أ.

(٧) في "م": ((على قول أبي يوسف)).

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٣ - بتصرف.

والعبرة للإمام، حتّى لو عاد^(١) ولم يعلم به القوم حتّى سجدوا لم تفسد صلاتهم.

وقيل: الصواب بالضمّ، والزاي ليست بخالصة، "بحر"^(٢) عن "المغرب"^(٣). وقوله: فسدت أي: قاربت الفساد، أو سمّاها "أبو يوسف" فاسدة بناءً على مذهبه.

[٦٢٠٩] (قوله: والعبرة للإمام) أي: في العود قبل التقييد وفي عدمه، "ط"^(٤).

[٦٢١٠] (قوله: لم تفسد صلاتهم) لأنّه لمّا عاد الإمام إلى القعدة ارتقض ركوعه، فیرتقض ركوع القوم أيضاً تبعاً له؛ لأنّه مبنيّ عليه، فبقي لهم زيادة سجدة، وذلك لا يفسد الصلاة، "بحر"^(٥) عن "المحيط". وهذا إنّما يظهر لو ركع الإمام، فلو عاد قبل الركوع، وركع القوم وسجدوا فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر، وفي "الفتح"^(٦): ((لا يتابعونه إذا قام، وإذا عاد لا يعيدون^(٧) التشهد))، "ط"^(٨).

(قوله: فلو عاد قبل الركوع وركع القوم إلخ) الظاهر عدم فساد صلاة القوم في هذه الصورة أيضاً لعدم تحقّق زيادة ركعة منهم وإن لم يركع الإمام؛ لارتقاض قيامهم بعود الإمام إلى القعدة، فلم يوجد منهم إلّا الركوع والسجود دون القيام لارتقاضه تبعاً للإمام، نعم لو فعلوه أيضاً بعد الإمام تفسد صلاتهم.

(١) في "د" زيادة ((قوله: حتّى لو عاد، وكذا لو تشهد المقتدي وسلّم قبل أن يقيد الإمام الخامسة بالسجدة، ثم قيدها بها فسدت صلاتهم جميعاً، "بحر" عن "الخانية". والحاصل: أنّه إذا بطل فرض الإمام برفعه بطل فرض المأموم، سواء كان قعد أو لا، وسواء كان مسبقاً أو مدرّكاً، وإذا لم يبطل فرض الإمام بعوده قبل السجود لم يبطل فرض المأموم وإن سجد، كما في "البحر")).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١١/٢.

(٣) "المغرب": مادة ((زه)).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٣/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٧/١.

(٧) في "الفتح": ((لا يعيد)) وهو تحريف، والله أعلم.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٣/١.

ما لم يتعمدوا السجود، وفيه يُلغز: أي مُصِلّ ترك القعود الأخير، وقيد الخامسة بسجدة ولم يَطلُ فرضه؟ (وَضَمَّ سادسةً) ولو في العصر والفجر.....

[٢٢١١] (قوله: ما لم يتعمدوا السجود) قيد به لما في "المجتبى": ((لو عاد الإمام إلى القعود قبل السجود وسجدَ المقتدي عمداً تفسدُ، وفي السهو خلافُ، والأحوطُ الإعادة)) اهـ "بحر"^(١).
أقول: مقتضى التعليق المار^(٢) بارتفاض ركوع القوم بارتفاض ركوع الإمام أنه لا فرق بين العمد وغيره، فليتأمل.

(تتمّة)

يتفرّع أيضاً على قوله: ((والعبرة للإمام)) ما في "البحر"^(٣) عن "الخائنة"^(٤): ((لو تشهّد المقتدي وسلّم قبل أن يُقيدَ الخامسة بالسجدة، ثم قيدها بها فسدت صلاتهم جميعاً)).
[٢٢١٢] (قوله: ولو في العصر والفجر) بناءً على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة، وإلا فهي في الفجر رابعة، وأتى بالمبالغة للردّ على ما في "السراج"^(٥) من استثناء العصر وما في "قاضي خان"^(٦) من استثناء الفجر لكراهة التنفل بعدهما، واعترضهما في "البحر"^(٧): ((بأنه في المسألة الآتية إذا قعد

(قوله: يتفرّع أيضاً على قوله: والعبرة بالخ) لا يظهر تفريع ما في "الخائنة" على ما ذكره، وفساد صلاة القوم في مسألة "الخائنة" لعدم الاعتداد بأداء المقتدي قبل إمامه، حتى لو لم يقيد وسلّم بعد سلامهم تفسد صلاتهم أيضاً لعدم الاعتداد بقعدتهم قبله، فكانهم سلّموا بدونها.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١١/٢ - ١١٢ بتصرف.

(٤) لم نعر على النقل المذكور.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٢٦٥ ب.

(٦) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٣١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢ بتصرف.

(إن شاء).....

على الرابعة، وقيد الخامسة بسجدة [٢/١١١ ب] يضمُّ سادسةً ولو في الأوقات المكروهة، ولا فرق بينهما)) اهـ.

وأورد في "النهر"^(١) أيضاً: ((أنه إذا لم يقعد وبطل فرضه كيف لا يضمُّ في العصر ولا كراهة في التنفل قبله؟!))، ثم أجاب: ((بأنه يمكن حمله على ما إذا كان يقضي عصرًا أو ظهرًا بعد العصر)).

(تنبيه)

لم يُصرَّح بالمغرب كما صرَّح بالفجر والعصر مع أنه صرَّح به "القَهْستاني"^(٢)، ومقتضاه أنه يضمُّ إلى الرابعة خامسةً، لكن في "الحلبة"^(٣): ((لا يضمُّ إليها أخرى لنصِّهم على كراهة التنفل قبلها، وعلى كراهته بالوتر مطلقاً)) اهـ.

قلت: ومقتضاه أنه إذا سجدَ للرابعة يُسلم فوراً، ولا يقعدُ لها ثلثاً يصير متنفلاً قبل المغرب، وقد يجاب بما يشير إليه "الشارح": ((بأن الكراهة مختصة بالتنفل المقصود))، فلا ضرورة إلى قطع الصلاة بالسلام، وأمَّا أنه لا يضمُّ إليها خامسةً فظاهراً؛ لثلاً يكون تنفلاً بالوتر، فالأوجه عدم ذكر المغرب كما فعل "الشارح"، ثم رأيت في "الإمداد"^(٤) قال: ((وسكتَ عن المغرب لأنها صارت أربعاً، فلا يضمُّ فيها)).

[٦٢١٣] (قوله: إن شاء) أشار إلى أنَّ الضمَّ غير واجب، بل هو مندوب كما في "الكافي"^(٥)

(قوله: مع أنه صرَّح به "القَهْستاني") أي: حيث قال في قول "الوقاية" وضمَّ سادسةً: ((أي: مثلاً، فيشملُ الفجر والمغرب وصلاة المسافر، وفي المحيط: ضمَّ رابعةً في الفجر عند بعض المشايخ، فإنَّ الشُّروع بلا فصل، وينبغي أن يكون غير الفجر على هذا الخلاف، وإنما صور في الرباعي لأنه بلا خلاف)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٧/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود السهو ١٤٥/١.

(٣) "الحلبة": فصل في سجود السهو ق ٢/٢٣٨ ب.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٦٠/ب.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/ق ٤٤/ب.

لاختصاص الكراهة والإتمام بالقصد (ولا يسجدُ للسهو على الأصح) لأنَّ النقصان بالفساد لا ينجبرُ (وإنَّ قَعَدَ في الرابعة) مثلاً قَدَّرَ التشهيدَ (ثمَّ قامَ عادَ وسلَّم) ولو سلَّم قائماً صحَّ،

تبعاً لـ "المبسوط" ^(١)، وفي "الأصل" ^(٢) ما يفيدُ الوجوبَ، والأوَّلُ أظهرُ كما في "البحر" ^(٣).

[٦٢١٤] (قوله: لاختصاص الكراهة إلخ) جوابٌ عمّا قد يقال: إنَّ التنفُّلَ بعد العصر والفجر مكروهٌ، وفي غيرهما وإنَّ لم يكره لكنَّ يجبُ إتمامه بعد الشروع فيه، فكيف قلتَ: ولو بعدَ العصر والفجر، وقلتَ: إنَّه مخيَّرٌ إنَّ شاءَ ضمُّ، وإلَّا فلا؟! والجوابُ: أنَّه لم يشرعْ في هذا النفلِ قصداً، وما ذكرته من الكراهةِ ووجوبِ الإتمام خاصٌّ بالتنفُّلِ قصداً، لكنَّ الضمَّ هنا خلافُ الأولى كما يأتي ^(٤) ما يفيدُهُ.

[٦٢١٥] (قوله: لأنَّ النقصان) أي: الحاصلَ بتركِ القعدة لا ينجبرُ بسجود السهو، فإنَّ قلتَ: إنَّه وإنَّ فسَدَ فرضاً فقد صحَّ نفلاً، ومَن تركَ القعدةَ في النفلِ ساهياً وجَبَ عليه سجودُ السهو، فلماذا لم يجبَ عليه السجودُ نظراً لهذا الوجه؟ قلتَ: إنَّه في حالِ تركِ القعدة لم يكن نفلاً، إنَّما تحقَّقتْ النفليةُ بتقييدِ الركعة بسجدةٍ والضمُّ، فالنفليةُ عارضةٌ، "ط" ^(٥).

[٦٢١٦] (قوله: مثلاً) أي: أو قَعَدَ في ثالثةِ الثلاثيِّ، أو في ثانيةِ الثنائيِّ، "ح" ^(٦).

[٦٢١٧] (قوله: ثمَّ قام) أي: ولم يسجدَ.

[٦٢١٨] (قوله: عادَ وسلَّم) أي: عادَ للجلوسِ لما مرَّ ^(٧) أنَّ ما دون الركعة محلٌّ للرفضِ،

(١) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢٢٧/١.

(٢) "الأصل": كتاب الصلاة - باب السهو في الصلاة ٢٢٥/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢.

(٤) المقولة [٦٢٢٦] قوله: ((ولا بأس إلخ)).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٤/١.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠٠/ب.

(٧) ص ٤٩٥ - "در".

ثمَّ الأصحُّ أنَّ القومَ ينتظرونه، فإنَّ عادَ تَبِعُوهُ (وإنَّ سَجَدَ للخامسةِ سَلَّمُوا) لأنَّه تَمَّ فرضُهُ؛ إذ لم يبقَ عليه إلَّا السلامُ (وَضُمَّ إليها سادسةٌ) ولو في العصرِ، وخامسةٌ في المغربِ، ورابعةٌ في الفجرِ، به يُفْتَى (لتصيرَ الركعتانِ له نفلًا).....

[٢/١١٢ق] وفيه إشارةٌ إلى أنَّه لا يعبُدُ التشهُّدَ، وبه صرَّحَ في "البحر" ^(١)، قال في "الإمداد" ^(٢): ((والعودُ للتسليم جالساً سنّةٌ؛ لأنَّ السنّةَ التسليمَ جالساً، والتسليمُ حالةُ القيام غيرُ مشروعٍ في الصلاة المطلقة بلا عذرٍ، فيأتي به على الوجه المشروع، فلو سلَّم قائماً لم تفسدْ صلاته، وكان تاركاً للسنّة)) اهـ.

[٦٢١٩] (قوله: ثمَّ الأصحُّ إلخ) لأنَّه لا اتَّبَعَ في البدعة، وقيل: يتَّبَعُونه مطلقاً عادَ أو لا.

[٦٢٢٠] (قوله: فإنَّ عادَ) أي: قبل أن يُقَيَّدَ الخامسةُ بسجدةٍ ((تَبِعُوهُ)) أي: في السلام.

[٦٢٢١] (قوله: إذ لم يبقَ عليه إلَّا السلامُ) أشارَ به إلى أنَّ معنى تمامِ فرضِهِ عدمُ فساده، وإلَّا فصلاتُهُ ناقصةٌ كما يأتي ^(٣) في قوله: ((لنقصانِ فرضه بتأخيرِ السلام))، إليه أشارَ في "البحر" ^(٤)، "ح" ^(٥).

[٦٢٢٢] (قوله: وَضُمَّ إليها سادسةٌ) أي: ندباً على الأظهرِ، وقيل: وجوباً، "ح" ^(٦) عن

"البحر" ^(٧).

[٦٢٢٣] (قوله: ولو في العصرِ إلخ) أشارَ إلى أنَّه لا فرقَ في مشروعِيَّةِ الضمِّ بين الأوقاتِ

(قوله: أي: ندباً على الأظهرِ) لكنَّ تعليلَ آكدِيَّةِ الضمِّ الآتي عن "الدرر" ربَّما أفادَ وجوبَ الضمِّ لا ندبَهُ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٣/٢.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٦٠/ب.

(٣) ص ٥٠٤ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٣/٢.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/أ.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٢/٢ بتصرف.

والضَّمُّ هنا أكَّد، ولا عُهْدَةٌ لو قَطَعَ، ولا بَأْسٌ بِإِتْمَامِهِ في وقت كراهةٍ على المعتمد
(وسجَّدَ للسهو).....

المكروهة وغيرها؛ لما مرَّ^(١) أنَّ التَّنْفُلَ فيها إنما يكرهُ لو عن قصدٍ، وإلَّا فلا، وهو الصحيح،
"زيلعي"^(٢)، وعليه الفتوى، "مجتبى". وإلى أَنَّهُ كما لا يكرهُ في العصر لا يكرهُ في الفجر خلافاً
لـ "الزيلعي"^(٣)، ولذا سَوَّى بينهما في "الفتح"^(٤)، وصرَّحَ في "التحنيص": ((بأنَّ الفتوى على أَنَّهُ
لا فرقَ بينهما في عدمِ كراهة الضَّمِّ)).

[٦٢٢٤] (قوله: والضَّمُّ هنا أكَّد) لأنَّ فرضَهُ قد تَمَّ، فلو قَطَعَ هاتين الركعتين - بأن لا يسجَّدَ
للسهو - لَزِمَ تركُ الواجب، ولو جَلَسَ من القيام وسجَّدَ للسهو لم يُؤدَّ سجودَ السهو على الوجه
المسنون، فلا بدَّ من ضَمِّ سادسةٍ، ويجلُسُ على الركعتين، ويسجَّدُ للسهو بخلافِ المسألة الأولى؛
لأنَّ الفرضية لم تبقَ لِيُحتَاجَ إلى تدارُكِ نقصانها، "ح"^(٥) عن "الدرر"^(٦).
[٦٢٢٥] (قوله: ولا عُهْدَةٌ لو قَطَعَ) أي: لا يلزمُهُ القضاء لو لم يَضُمَّ وسَلَّمَ؛ لأنَّهُ لم يشرعْ به
مقصوداً كما مرَّ^(٧).

[٦٢٢٦] (قوله: ولا بَأْسَ إلخ) أي: لو ضَمَّ في وقتٍ مكروهٍ كالعصر والفجر قيل: يكرهُ،
والمعتمدُ المصحَّحُ أَنَّهُ لا بَأْسَ به، قال في "البحر"^(٨): ((معنى أنَّ الأولى تركُهُ، فظاهِرُهُ أَنَّهُ لم يَقُلْ
أحدٌ بوجوبه ولا باستحبابه)) اهـ.

(١) المقالة [٦٢١٤] قوله: ((لاختصاص الكراهة إلخ)).

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٧/١ بتصرف.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٧/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٧/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/أ.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٥٣/١ بتصرف.

(٧) المقالة [٦٢١٤] قوله: ((لاختصاص الكراهة إلخ)).

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٣/٢.

في الصورتين؛ لنقصان فرضيه بتأخير السلام في الأولى، وتركه في الثانية (و) الركعتان (لا ينبوان عن السنة الراتبة) بعد الفرض في الأصح؛ لأنَّ المواظبة عليهما إنما كانت بتحريمية مبتدأة،.....

وقد يقال: إنَّ الوقت المكروه لَمَّا كان مَظْنَةً أَنْ يُتَوَهَّم أَنَّ في الصلاة فيه بأسٌ [٢/١١٢ق/ب] صرَّحوا بنفي البأس لذلك لا لكون الأولى تركها، بل الأولى فعلها بدليل قولهم: لو تطوَّعَ فصلِّي ركعةً فطَلَعَ الفجرُ فالأولى أَنْ يُتِمَّهَا؛ لأنَّه لم يتغلَّبْ بعدَ الفجرِ قصدًا، إلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بأنَّ ابتداءَ الشروع في التطوُّعِ هنا مقصودٌ، فكانت له حرمةٌ بخلافه في مسألتنا، لكنَّ قد يقال: إنَّ عدم الإتمام هنا يلزمُ منه تركُ السجودِ الواجبِ أو فعله لا على الوجه المسنون كما مرَّ^(١) في علَّة كون الضمِّ هنا أكد، وعلى هذا فالضمُّ في المسألة الأولى في الأوقات المكروهة بخلاف الأولى؛ لأنَّه لا سجودٌ سهوٍ فيها كما مرَّ^(٢).

[٦٢٢٧ق] (قوله: في الصورتين) أي: ما إذا لم يسجدُ للخامسة، أو سجدَ.

[٦٢٢٨ق] (قوله: وتركه في الثانية) أي: ترك سلام الفرض الخاصَّ به، وهو ما لا يكونُ بينه وبين فعدة الفرض صلاةً، وها هنا وإنَّ كان سلامه على رأس الست مُخرِجاً من جميع الصلاة لكنَّ فاتَهُ السلامُ المخصوص. اهـ "ح"^(٣).

[٦٢٢٩ق] (قوله: والركعتان إلخ) لم يذكُرْ حكمَ ما تحوَّلَ نفلًا في المسألة الأولى هل ينوبُ عن

قبلية الظهر إذا لم يكن صلاتها؟ قال بعضُ الفضلاء: نعم، واعتراضٌ بما ذكِرَ في تعليل المسألة هنا، ٥٠٢/١

(قوله: واعتراضٌ بما ذكِرَ إلخ) أي: أنَّ المواظبة إنما كانت بنية التطوُّع، ولم يُنقلْ أنَّه عليه السلام اكتفى بما تحوَّلَ نفلًا عن السنة وإنَّ كان أصلُ الشروع بتحريمية مبتدأة، فقصدُ المعترض أنَّ المواظبة عليها إنما كانت بنية التطوُّع، وإذا تحوَّلَ الفرض نفلًا لم يكن داخلًا تحت ما واطَّبَ عليه حتَّى ينوبَ عن السنة ويكتفى به عنها، فمراة المعارضةُ بنظير ما قيل في تعليل مسألة المتن، وبهذا يسقطُ التنظيرُ المذكور.

(١) المقولة [٦٢٢٤ق] قوله: ((والضم هنا أكد)).

(٢) المقولة [٦٢٢٤ق] قوله: ((والضم هنا أكد)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/١.

ولو اقتدى به فيهما صلاتهما أيضاً، وإن أفسد.....

وفيه نظراً؛ لأنَّ الشروع فيما مرَّ^(١) كان بتحريمه مُبتدأةً، غايته أنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصداً إلى النفلية بخلاف الركعتين هنا، فإنه لم يشرع فيهما قصداً، ولا وُجدت لهما تحريم مُبتدأةً، وقد مرَّ^(٢) في باب النوافل أنه لو صَلَّى ركعتين من التهجد، فظَهَرَ وقوعهما بعد طلوع الفجر أجزأته عن سنة الفجر في الصحيح، بخلاف ما لو صَلَّى أربعاً فظَهَرَ وقوع ركعتين منهما بعد الفجر؛ لأنَّهما ليستا بتحريم مُبتدأةً، فتأمل.

[٦٢٣٠] (قوله: ولو اقتدى به إلخ) أي: لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة، ثم قام وضمَّ سادسةً صلاتهما - أي: الركعتين - أيضاً، أي: مع الأربع، والأولى أن يقول: صَلَّى الأربع أيضاً؛ لأنَّ صلاة الركعتين محلُّ وفاقٍ، فعند "أبي يوسف": يصلي ركعتين فقط بناءً على أن إحرار الفرض انقطع بالانتقال إلى النفل، وعند "محمد": ستاً، [١١٣/٢] وهو الأصح؛ لأنه لو انقطعت التحريم لاحتاج إلى تكبير حديدة، فصار شارعاً في الكل، "ح"^(٣) عن "البحر"^(٤) ملخصاً.

[٦٢٣١] (قوله: وإن أفسد) أي: المقتدي الركعتين قضاهاما فقط؛ لأنه شرع في هذا النفل قصداً، فكان مضموناً عليه بخلاف الإمام لشروعه فيه ساهياً، وهذا كله فيما إذا قعد الإمام

(قوله: وقد مرَّ في باب النوافل أنه لو صَلَّى ركعتين إلخ) لا يصلح دليلاً لما نحن فيه؛ إذ هو انعقدت تحريمته فرضاً ثم تحولت بخلاف ما سبق، فإنها ابتداءً انعقدت للنافلة، أعني السنة، تأمل. (قوله: قضاهاما فقط إلخ) فالخاصل أن المصحح قول "محمد" في صلاة الست، وقول "أبي يوسف" في لزوم ركعتين لو أفسدها. اهـ "سندي".

(١) ص ٥٠٤ - "در".

(٢) ص ٢٦٦ - "در".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٣/٢ نقلاً عن "المحيط".

قضاهما، به يُفْتَى، "نقاية"^(١).

(ولو تَرَكَ الْقُعُودَ الْأَوَّلَ فِي النفل سهواً سَجَدَ وَلَمْ تَفْسُدْ اسْتِحْسَاناً) لِأَنَّهُ كَمَا شَرَعَ رَكَعَتَيْنِ شَرَعَ أَرْبَعاً أَيْضاً، وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ يَعُودُ مَا لَمْ يُقَيِّدِ الثَّالِثَةَ بِسَجْدَةٍ، وَقِيلَ: لَا، (وَإِذَا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) فَرَضاً أَوْ نَفلاً (وَسَهَا فِيهِمَا).....

في الرابعة، فَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ يَصَلِّيَ الْمُقْتَدِي سِتّاً كَمَا إِذَا أَفْسَدَهُمَا كَمَا فِي "الْقُهِسْتَانِي"^(٢) عَنْ "المحيط"^(٣)؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ صَلَاةَ الْإِمَامِ، وَهِيَ سِتُّ رَكَعَاتٍ نَفلاً كَمَا فِي "البحر"^(٤).

(تَتِمَّةٌ)

لو اقْتَدَى بِهِ مَفْتَرَضٌ فِي قِيَامِ الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْقُعُودِ قَدَّرَ التَّشَهُُّدَ لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ عَادَ إِلَى الْقُعُودِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ فَقَدْ شَرَعَ فِي النفل، فَكَانَ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِالنفل، وَلَوْ لَمْ يَقْعُدْ قَدَّرَ التَّشَهُُّدَ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْفَرْضِ قَبْلَ أَنْ يُقَيِّدَهَا بِسَجْدَةٍ، "بحر"^(٥) عَنْ "السَّراج"^(٦). [٦٢٣٢] (قَوْلُهُ: سَهْواً) قَيِّدٌ بِالظَّرِّ إِلَى قَوْلِهِ: ((سَجَدَ)) لَا إِلَى قَوْلِهِ: ((وَلَمْ تَفْسُدْ))، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقَدَّمَتْ بَعِينَهَا فِي بَابِ التَّوَافُلِ، "ح"^(٧). وَقَدَّمْنَا^(٨) الْكَلَامَ عَلَيْهَا هُنَاكَ، فَرَاغَهُ.

[٦٢٣٣] (قَوْلُهُ: وَقَدَّمْنَا^(٩)) أَي: عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَن: ((سَهَا عَنِ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ)).

[٦٢٣٤] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: لَا) أَي: لَا يَعُودُ بَعْدَ مَا اسْتَتَمَّ قَائِماً كَالْفَرْضِ، وَقَدَّمْنَا^(١٠) أَنَّهُ

(١) "شرح النقاية": كتاب الصلاة - فصل في سجود السهو ٢٦٣/١ بتصرف.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود السهو ١٤٦/١.

(٣) لم نعر عليها في "المحيط البرهاني".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٣/٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٤/٢.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٢٦٧ ب/ بتصرف.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠١/ب.

(٨) المقولة [٥٨٠٨] قوله: ((لكن بقي إذا لم يقعد)).

(٩) ص ٤٨٧ - "در".

(١٠) المقولة [٦١٨١] قوله: ((أما النفل فيعود إلخ)).

فسجّد له بعد السلام، ثمّ أراد بناءً شفع عليه لم يكن له ذلك) البناء، أي: يكره له تحريماً؛ لئلاّ يبطل سجوده بلا ضرورة.....

في "التتارخانية" صحّحه، قال في "شرح المنية"^(١): ((والخلاف فيما إذا أحرَمَ بنيةً الأربع، فإنّ نوى ثنتين عادَ اتفاقاً)).

[٦٢٣٥] (قوله: فسجّد له) أي: للسهو.

[٦٢٣٦] (قوله: بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما يذكره من التعليل، وكأنّ "المصنّف" قيّد به تبعاً لـ "الخلاصة"^(٢) لكونه السنّة في محلّ السجود عندنا، لا لكون البعدية أولى كما قيل، فافهم.

[٦٢٣٧] (قوله: عليه) أي: على ما صلي، "ط"^(٣).

[٦٢٣٨] (قوله: تحريماً) لما يأتي^(٤) من أنّ نقض الواجب لا يجوز.

[٦٢٣٩] (قوله: لئلاّ يبطل سجوده إلخ) ونقض الواجب وإبطاله لا يجوز إلاّ إذا استلزم تصحيحه نقض ما هو فوقه، "بحر"^(٥) عن "الفتح"^(٦). أي: كما في مسألة المسافر الآتية، قال "ح"^(٧): ((قال "شيخنا": هذا في البناء على النفل، وأمّا البناء على الفرض ففيه كراهتان أخريان: الأولى تأخير سلام المكتوبة، الثانية الدخول [٢/١١٣ب] في النفل بلا تحريمه مبتدأة)) اهـ.

قال "ط"^(٨): ((وهذا الأخير يظهر أيضاً في بناء النفل على مثله إذا كان نوى أولاً ركعتين)) اهـ، تأمل.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في النوافل - فروع ص ٣٩٣ - باختصار.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤٣/أ.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٥/١.

(٤) في المقولة الآتية.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٤/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٩/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/ب.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٥/١.

(بخلاف المسافر) إذا نَوَى الإقامة؛ لأنه لو لم يَنْ بَطَلَتْ (ولو فعلَ ما ليس له) من البناء (صحَّ) بناؤه (لبقاء التحريمه ويعيدُ) هو والمسافر (سجود السهو على المختار) لبطلانه؛ لوقوعه في خلال الصلاة.
(سلامٌ مَنْ عليه سجودٌ سهوٌ يُخرِجُهُ) من الصلاة خروجاً (موقوفاً).....

[٦٢٤٠] (قوله: بخلاف المسافر إلخ) أي: لو كان مسافراً فسجدَ للسهو، ثم نوى الإقامة فله ذلك؛ لأنه لو لم يَنْ وقد لَزِمَ الإتمامُ بنية الإقامة بطلت صلاته، وفي البناءِ نَقْضُ الواجب، وهو أدنى، فَيُحْتَمَلُ دفعاً للأعلى، "بحر" (١).

[٦٢٤١] (قوله: ويعيدُ هو) أي: مَنْ ليس له البناء، وهو بإطلاقِهِ يشملُ المفترض، وبخالفه ما قدَّمَهُ (٢) أوَّلُ الباب عن "الفتية": ((من أنه لو بَنَى النفلَ على فرضٍ سها فيه لم يَسْجُدْ))، وقدَّمنا (٣) الكلامَ عليه.

[٦٢٤٢] (قوله: والمسافر) الأوَّلُ أن يقول: كالمسافر؛ لئلا يُوهَمَ قوله: ((على المختار)) أن فيه خلافاً مع أنه خلافٌ ما يُفهمُ من "البحر" (٤)، أفادَهُ "ط" (٥).
قلت: بل صرَّحَ به في "الإمداد" (٦).

[٦٢٤٣] (قوله: على المختار) وقيل: لا يعيده؛ لأنه وقَعَ جابراً حين وقَعَ، فَيُعْتَدُّ به، "ح" (٧) عن "الإمداد" (٨).

[٦٢٤٤] (قوله: يُخرِجُهُ من الصلاة إلخ) هذا عندهما، وأمَّا عند "محمد" فإنه لا يُخرِجُهُ

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٤/٢.

(٢) ص ٤٧ - "در".

(٣) المقولة [٦١٤٩] قوله: ((في "الفتية" إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٤/٢.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٥/١.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٦١/ب.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ١٠١/ب، وتام عبارته: ((يعتد به عند أبي بكر الأعمش، وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر)).

(٨) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٦١/ب.

إِنْ سَجَدَ عَادَ إِلَيْهَا، وَإِلَّا لَا، وَعَلَى هَذَا (فِيصَحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ، وَيُطْلُ وَضُوْهُ بِالْقَهْقَهَةِ، وَيَصِيرُ فَرْضُهُ أَرْبَعاً بَنِيَّةَ الْإِقَامَةِ إِنْ سَجَدَ) لِلْسَهْوِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ (وَإِلَّا) يَسْجُدُ (لَا) تَثْبُتُ الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ، كَذَا فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ^(١)،.....

منها أصلاً كما في "البحر"^(٢) وغيره.

[٦٢٤٥] (قوله: إِنْ سَجَدَ عَادَ إِلَيْهَا)^(٣) أَفَادَ أَنَّ مَعْنَى التَّوَقُّفِ أَنَّهُ يُخْرِجُهُ مِنْهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ عَلَى اِحْتِمَالِ أَنْ يَعُودَ إِلَى حَرَمَتِهَا بِالسَّجُودِ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهَا، وَلِهَذَا فِيهِ تَفْسِيرٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَبْلَ السَّجُودِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ظُهُورِ عَاقِبَتِهِ: إِنْ سَجَدَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ وَقْتِ وَجُودِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤).

[٦٢٤٦] (قوله: بَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ) أَي: بَعْدَ السَّلَامِ وَقَبْلَ السَّجُودِ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ، أَمَّا قَبْلَ السَّلَامِ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ يَصِيرُ فَرْضُهُ أَرْبَعاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَرَمَةِ الصَّلَاةِ اتِّفَاقاً، وَكَذَا بَعْدَ السَّلَامِ وَالسَّجُودِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَرَمَةِ الصَّلَاةِ اتِّفَاقاً، أَمَّا عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِهِمَا فَلَا أَنَّهُ عَادَ إِلَى حَرَمَتِهَا بِالسَّجُودِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ^(٥) فِي قَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ الْمَسَافِرِ)).

[٦٢٤٧] (قوله: كَذَا فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ) فِي بَعْضِ النُّسخ: ((كَذَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ"))، وَهِيَ الصَّوَابُ؛

(١) فِي "و": ((كَذَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ")).

(٢) "البحر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ ١١٦/٢.

(٣) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((هَذَا أَحَدُ اِحْتِمَالَيْنِ لِلْمَشَايِخِ فِي تَفْسِيرِ التَّوَقُّفِ، حَكَاهُمَا عَنْهُمْ فِي "الْبِدَائِعِ"، وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَبْلَ السَّجْدَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ظُهُورِ عَاقِبَتِهِ، إِنْ سَجَدَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ وَقْتِ وَجُودِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ الثَّانِي، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ، قَالَ: وَهُوَ أَسْهَلُ لِتَحْرِيجِ الْفُرُوعِ، وَالْأَوَّلُ: وَهُوَ التَّوَقُّفُ فِي بَقَاءِ التَّحْرِيمَةِ، وَيُطْلَأُ أَصْحُحُ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَةَ وَاحِدَةً، فَإِذَا بَطُلَتْ لَا تَعُودُ إِلَّا بِإِعَادَةٍ، وَلَمْ تَوْجِدْ تَنْهَى. وَلَا يَبْعُدُ جَعْلُ الشَّرْعِ نَفْسَ السَّجُودِ وَالْعُودَ إِلَيْهِ إِعَادَةً، وَيَعْنِي بِالْفُرُوعِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ، كَذَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"))

(٤) انْظُرْ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ ٤٥٠/١ - ٤٥١.

(٥) الْمَقُولَةُ [٦٢٤٠] قَوْلُهُ: ((بِخِلَافِ الْمَسَافِرِ إِلَيْهَا)).

لأنَّ المذكور في عامَّة الكتب كـ "الهداية"^(١) و"شروحه"^(٢) و"الكافي"^(٣) و"قاضي نحاس"^(٤) وغيرها عدمُ انتقاض الطهارة، وعدمُ صيرورة الفرض أربعاً عندهما من غير تفصيل بين العَوْدِ إلى السجود وعدمه، وإنما ذكروا هذا التفصيل في مسألة الاقتداء فقط لعدم إمكانه في غيرها، أمَّا إجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعلَ "المصنّف" فهو مذكورٌ في "غاية البيان" كما نقله عنها في "البحر"^(٥)، وكذا في متن "الوقاية" و"الدرر"^(٦) و"الملتقى"^(٧)، وقد نبّه غير واحدٍ على غلطهم، وكذا قال "المُهَسِّتاني"^(٨): ((إنَّ ما سوى مسألة الاقتداء ليس من فروع الخلاف إلّا إذا سقط الشرطيّتان، وفي "الوقاية" هنا سهوٌ مشهورٌ)) اهـ.

٥٠٣/١

وأراد بالشرطيّتين قوله: ((إنَّ عادَ إلى السجود، وإلّا فلا)).

والحاصل: أنَّ الصواب في التعبير أن يقول كما قال "ابن الكمال": ((سلامٌ مَنْ عليه السهو يُخرِجُه منها خروجاً موقوفاً عندهما خلافاً لـ "حمّاد"، فيصحُّ الاقتداء به إنَّ سجدَ بعدُ، وإلّا فلا، ولا يبطُل وضوءُه بالقهقهة، ولا يصيرُ فرضُه أربعاً بنية الإقامة)) اهـ.

وعند "حمّاد" يصحُّ الاقتداء مطلقاً، ويطبُل الوضوء، ويصيرُ الفرض أربعاً، فالخلافُ في المسائل الثلاث، لكنَّ المسألة الأولى عندهما على التفصيل المذكور دون الأخيرتين، فإجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعلَ "المصنّف" غلطٌ مخالفٌ لعامَّة الكتب.

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٦/١.

(٢) انظر "الفتح" و"الغاية" و"الكفاية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٩/١ - ٤٥٠، و"البنية" ٧٥٤/٢ - ٧٥٥.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/ق ٤٥/أ.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/ق ٣١/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٥/٢.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٥٤/١.

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٣٢/١.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود السهو ١٤٦/١ بتصرف.

وهو غلطٌ في الأخيرتين، والصوابُ أنه لا يبطلُ وضوءه، ولا يتغيّرُ فرضه سحداً أو لا؛ لسقوطِ السجود بالقهقهة، وكذا بالنّية لثلاثاً يقعُ في خلالِ الصلاة^(١)، وتماّمه في "البحر" و"النهر".....

(٢٢٤٨) (قوله: وهو غلطٌ في الأخيرتين إلخ) أي: ذكرُ الشرطيتين - وهما قوله: ((إنَّ سجدَ، وإلا لا)) - غلطٌ في المسألتين الأخيرتين؛ لأنّه عندهما لا تفصيلَ فيهما، وإنما التفصيلُ المذكورُ في الأولى فقط كما ذكرنا^(٢)، أمّا في القهقهة فلأنّها أوجبتْ سقوطَ السجود عندِ الكلِّ لفواتِ حرمةِ الصلاة؛ لأنّها كلامٌ، فالحكمُ النقضُ عنده، وعدمه عندهما كما صرّحَ به في "المحيط" و"شرح الطحاوي"، "بجر"^(٣). أي: لأنّه عند "حمّد" لم يخرجْ بالسلام عن حرمةِ الصلاة، فانتقضتْ طهارته، وعندهما خرجَ من كلّ وجهٍ، ولا يمكنه أنْ يعودَ إلى الصلاة بالسجود لوجودِ المنافي وهو القهقهة؛ لأنّها كلامٌ كما لو سلّمَ وأحدثَ عمداً بعده فإنَّ سلامه لم يَتَوَقَّفَ موقوفاً بعد الحدث، وأمّا في نيةِ الإقامة فقال في "المحيط" وغيره: ((إنّه لا يتغيّرُ فرضه، ويسقطُ عنه سجودُ السهو))، وفي "المعراج": ((سواءٌ سجدَ أو لا؛ لأنّه لو تغيّرَ به لصحّتْ نيّته قبله، ولو صحّتْ لوقعتْ السجدةُ في وسطِ الصلاة، ولا يعتدُّ بها، فصارَ كأنّه لم يسجدْ

(١) في "د" زيادة: ((قوله: لثلاثاً يقعُ في خلال الصلاة، قال في "البحر": لأنّه لو سجدَ فعدّاد إلى حرمة الصلاة، فيتغيّرُ فرضه أربعاً، فيقعُ سجودُه في خلال الصلاة، فلا يعتدُّ به، فلا فائدة في الاشتغال به انتهى. ورّدّه في "إمداد الفناح" بما ملخصه: أنّه يلزمه أنْ نيةُ الإقامة بعد سجوده للسّهو لا تصحُّ؛ لوقوع السجود في خلال الصلاة، وهم متفقون على صحّتها، ومنهم "صاحب الهداية"، فيكون الحكمُ كذلك هنا بجامع وجود السجود في صورتين، ولا يفتقرُ الحكمُ بتقديم نيةِ الإقامة على سجود السّهو؛ لزومِ التناقض، وتماّمه في الحاشية لـ "الحلي". والجواب: أنّ النيةَ في مسألتنا لم تقع في حرمة الصلاة كما في "قاضي خان" و"شروح الهداية"، وقولهم: سلامٌ من عليه سجودُ السّهو يُخرجه موقوفاً في غير هذه الصورة؛ لأنّ السجود ساقطٌ عنه كما صرّحوا به؛ لأنّ إيجابه يؤدّي إلى إبطاله كما مرّ تقريره عن "البحر"، ولأنّ السجود والخبر للنقصان للسّهو الواقع في آخر الصلاة لا في خلالها، كما بسط في "البرزانيّة"، فلمّا كان غير جابرٍ لم يُعدّ به إلى حرمة الصلاة، بل ظهرَ خروجهُ بالسلام خروجاً باتاً)).

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٥/٢.

أصلاً، فلو صَحَّتْ لَصَحَّتْ بِلَا سَجُودٍ))، "بِحَرْ" (١) و"نَهْر" (٢).

وحاصله: أنه لو صحَّ سجوده لبطل، وما يؤدي تصحيحه إلى إبطاله فهو باطل، وفيه دور أيضاً يوضحه ما في "البرازية" (٣): ((أنه عندهما خرج من الصلاة، ولا يعود إلا بعوده إلى سجود السهو، ولا يمكنه العود إليه إلا بعد تمام الصلاة، ولا يمكنه إتمام الصلاة إلا بعد العود إلى السجود، فجاء الدور))، قال: ((وبيانه: أنه لا يمكنه العود إلى سجوده؛ لأنَّ سجوده ما يكون جابراً، والجابر بالنص (٤) هو الواقع في آخر الصلاة، ولا آخر لها قبل التمام، فقلنا بأنه تمت صلاته وخرج منها قطعاً للدور)) اهـ.

والحاصل: أنه حيث لم يمكنه العود إلى السجود لما علمته لم يمكن عودته إلى الصلاة، فبقي خارجاً منها بالسلام خروجاً باتاً، حتى لو سجد وقَعَ لغواً كما لو سجد بعد القهقهة في المسألة التي قبلها أو بعد الحدث العمد، ولذا صرح "الكمال" (٥) وغيره من الشراح كـ "صاحب النهاية" و"العناية" (٦) و"قاضي خان" (٧): ((بأنه لا يتغير فرضه بنية الإقامة؛ لأنَّ النية لم تحصل في حرمة الصلاة))، فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في "الإمداد" (٨) مُنتصراً لما في "غاية البيان" في هذه المسألة بما حاصله: ((أنَّ عدم صحة نية الإقامة إنما هو على تقدير عدم السجود، وهو قد سجد، فتصح نيته لما في "الدراية": إذا سجد فنوى الإقامة صحَّت)) اهـ.

فكذلك هنا، وإلا لَرِمَ التناقض، وقول "الكمال" (٩): ((إنَّ النية لم تحصل في حرمة الصلاة))

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٥/٢-١١٦.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٨/أ.

(٣) "البرازية": كتاب الصلاة - مسائل السجودات ٦٥/٤ (هامش الفتاوى الهندية).

(٤) في "البرازية": ((ما يكون جائزاً فالجائز بالنص)) وهو تحريف.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٥٠/١.

(٦) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٩/١ (هامش "فتح القدير").

(٧) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/٣١ ب.

(٨) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٢٦٢/أ.

(٩) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٥٠/١.

(ويسجدُ للسهو ولو مع سلامه) ناوياً (للقطع) لأنَّ نيةَ تغييرِ المشروع لغوٌ (ما لم يتحوَّل عن القبلة أو يتكلَّم).....

غيرُ مُسلمٍ؛ لتصريحه: ((بأنَّ سلامَ مَنْ عليه السهو لا يُخرِجهُ منها))، ويلزمُ صاحبُ "البحر"^(١) في قوله: ((لئلاَّ يقعَ في خلال الصلاة)) أنَّ نيةَ الإقامة بعدَ سجوده لا تصحُّ لوقوعِ السجود في خلال الصلاة مع اتفاقهم على صحتها.

أقول: والجوابُ ما تحقَّقْتُه من أنَّه إذا سجدَ وقَعَ لغوٌ، فكأنَّه لم يسجدْ، فلم يُعدْ إلى حرمة الصلاة، فلم تصحَّ نيتهُ بخلاف ما في "الدرية"، فإنه إذا سجدَ أولاً عاد إليها، فصحتْ نيتهُ بخلاف ما إذا نوى أولاً ثمَّ سجدَ فإنه لا يعودُ إليها لما علمتُه من الدَّور واستلزام صحَّة السجود بطلانه، فلا تناقضَ بين المسألتين، وأمَّا ما ذكره "الكامل" فقد صرَّحَ به غيره كما علمت، وتصريحه: ((بأنَّ سلامَ مَنْ عليه السهو لا يُخرِجهُ منها)) أي: خروجاً باتاً، بل يُخرِجهُ على احتمالِ العودِ إنَّ أمكنَ^(٢)، وهنا لم يُمكن للمحذور المذكور، وقولهم: تصحُّ نيةُ الإقامة بعد السجود، ويلغو السجودُ لوقوعه في خلال الصلاة صحيحٌ؛ لأنَّ إلغاء السجود فيه لم يكن بسبب إيجابه المقتضي للدَّور كما في مسألتنا، بل بسبب تصحيحِ النيةِ الموجبة للإتمام، وتصحيحُ النيةِ فيه لا يستدعي إيجابَ السجود بخلاف مسألتنا، فإنَّ فيها يلزمُ من صحَّة النية أنَّ تصحَّ بلا سجودٍ لوقوعه في وسط الصلاة، ومع عدم السجود لا يعودُ إلى حرمة الصلاة، وإذا لم يُعدْ إليها لم تصحَّ نيةُ الإقامة، فيلزمُ الدَّور، وبعدَ تقريرِ هذا الجوابِ بما ذكرنا رأيتُ شيخ مشايخنا "الرحمتي" ذكرَ نحوه، ولله الحمد، فافهم.

[٦٢٤٩] (قوله: ويسجدُ للسهو ولو مع سلامه للقطع) أي: قطع الصلاة وعدمِ العودِ إليها بالسجود، قيَّد بالسهو لأنَّه لو سلَّم ذاكرًا أنَّ عليه سجدةً تلاوةً أو قراءةً التشهيد الأخير سقطتُ عنه؛ لأنَّ سلامه عمدٌ، فيُخرِجهُ من الصلاة، ولا تفسدُ صلاته؛ لأنَّه لم يبقَ عليه ركنٌ من أركان

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٥/٢.

(٢) في "ب": ((مكن)).

٥٠٤/١

الصلاة، بل تكون ناقصةً لترك الواجب، وكذا لو سلمَ وعليه تلاوةٌ وسهويةٌ ذاكراً لهما أو للتلاوةِ سقطتا، إلا إذا تذكَّرَ أنه لم يتشهدْ، ولو سلمَ وعليه صليَّةٌ فقط أو صليَّةٌ وسهويةٌ ذاكراً لهما أو للصليَّةِ فقط فسدت صلاتُهُ، ولو عليه تلاوةٌ أيضاً فسلمَ ذاكراً لهما أو للصليَّةِ فسدت أيضاً، وهذا في الصليَّةِ ظاهرٌ؛ لأنها ركنٌ، وأمَّا في التلاوةِ فمقتضى ما مرَّ^(١) أنها لا تفسدُ، وهو روايةُ أصحاب "الإمام" عن "أبي يوسف"؛ لأنَّ سلامه في حقِّ الركن سلامٌ سهوٌ، وفي حقِّ الواجب سلامٌ عمدٌ، وكلاهما لا يوجبُ فسادَ الصلاة، لكنَّ ظاهر الرواية أنها تفسدُ؛ لأنَّ سلام السهو لا يُخرِجُ، وسلامُ العمد يُخرِجُ، فترجَّح جانبُ الخروج احتياطاً، وما أحسن قولَ "حمَّدٍ": فسَدَتْ في الوجهين، أي: في تذكُّرِ التلاوةِ أو الصليَّةِ؛ لأنه لا يستطيعُ أن يقضيَ التي كان ذاكراً لها بعد التسليم، وإذا جُعِلَ عليه قضاءُ التي كان ناسياً لها وجبَ أن يقضيَ التي كان ذاكراً لها، وتَمَّ ذلك في "الفتح"^(٢) و"البدائع"^(٣).

(قوله: إلا إذا تذكَّرَ أنه لم يتشهدْ) فإنه يتشهدُ ويأتي بسجود التلاوة، "بحر". لكن الذي في "الحاشية": ((سلمٌ وهو ذاكراً أنَّ عليه سجدة التلاوة، ثم تذكَّرَ أنه لم يتشهدْ فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجدُ للتلاوة)) اهـ. كذا رأيتهُ في نسختين منها، والذي في نسخ الخطِّ من "الفتح" نقلاً عنها حذفُ لا من الموضعين، وهو الموافق لما في "البحر"، وهو مقتضى الاستثناء.

(قوله: وتَمَّ ذلك في "الفتح" و"البدائع") حاصلُ ما يتفرَّعُ عليه الفروعُ أنَّ السلام إذا وَقَعَ في محلِّه كان محللاً مُحرِّجاً، فإن لم يكن عليه شيءٌ مما يجبُ وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعاً مع ذلك، وإن كان فإن سلمَ وهو ذاكراً له وهو من الواجبات قطعَ وتقرَّرَ النقصُ وتعدَّرَ جبرُهُ، إلا أن يكون ذلك الواجب سجود السهو، وإن كان ركناً فسَدَتْ، وإن سلمَ غيرَ ذاكراً أنَّ عليه شيئاً لم يَصِرْ خارجاً. اهـ من "البحر". وفيه أيضاً: ((أنَّ سجود السهو يؤتى به في حرمة الصلاة، وهي باقية بعد السلام العمد والصليَّة في حقيقتها، وقد بطلت به)) اهـ.

(١) في هذه المقولة.

(٢) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٥١/١.

(٣) انظر "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان المتروك سهواً هل يقضى أم لا؟ ١٦٩/١.

لبطلان التحريمة، ولو نسي السهو، أو سجدة صليّة أو تلاويّة يلزمه ذلك ما دام في المسجد.

(سَلَّمَ مَصْلِي الظَّهْرِ) مثلاً (على) رَأْسِ (الرَّكَعَتَيْنِ).....

[٦٢٥٠] (قوله: لبطلان التحريمة) أي: بالتحوّل أو التكلم، وقيل: لا يقطع بالتحوّل ما لم يتكلّم أو يخرج من المسجد كما في "الدرر"^(١) عن "النهاية"، "إمداد"^(٢).

[٦٢٥١] (قوله: ولو نسي السهو إلخ) ((أو)) في كلامه مانعة الخلو، فيصدّق بسبع صور، وهي: ما لو كان عليه سهويّة فقط، أو صليّة فقط، أو تلاويّة فقط، أو كانت عليه الثلاثة، أو اثنتان منها، أي: صليّة مع تلاويّة، أو سهويّة مع إحداهما، ففي هذه كلّها إذا سلّم ناسياً لما عليه كلّ، أو لما سوى السهويّة لا يُعدّ سلامه قطعاً، فإذا تذكّر يلزمه ذلك الذي تذكّره، ويرتّب بين السجّدات، حتّى لو كان عليه تلاويّة وصليّة يقضيها مُرتّباً، وهذا يفيد وجوب النية في المقضي من السجّدات كما ذكره في "الفتح"^(٣)، ثمّ يتشهد ويسلّم ثمّ يسجد للسهو، وقيدنا بقولنا: أو لما سوى السهويّة لأنّه لو سلّم ذاكرًا لها ناسياً لغيرها يلزمه أيضاً؛ لأنّ السلام مع تذكّر سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكّر غيرها، فإنّه يقطع على التفصيل المارّ^(٤) قبل ذلك، فافهم.

[٦٢٥٢] (قوله: ما دام في المسجد) أي: وإن تحوّل عن القبلة استحساناً؛ لأنّ المسجد كلّ في حكم مكان واحد، ولذا صحّ الاقتداء فيه وإن كان بينهما فرجة، وأمّا إذا كان في الصحراء فإنّ تذكّر قبل أن يجاوز الصفوف من خلفه أو يمينه أو يساره عاد إلى قضاء ما عليه؛ لأنّ ذلك الموضع ملحق بالمسجد، وإن مشى أمامه فالأصحّ اعتبار موضع سجوده أو سترته إن كانت له سترة بين يديه كما في "البدائع"^(٥) و"الفتح"^(٦).

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/١٥٤.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/٢٦٢ ب.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٥١.

(٤) في هذه المقالة.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان المتروك سهواً ١/١٦٩.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٥١.

تَوْهُمًا) إِتْمَامَهَا (أَتَمَّهَا) أَرْبَعًا (وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ) لِأَنَّ السَّلَامَ سَاهِيًا لَا يُبْطِلُ؛ لِأَنَّهُ دَعَاءٌ مِنْ وَجْهِ (بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَ عَلَى ظَنٍّ) أَنَّ فِرْضَ الظُّهْرِ رَكَعَتَانِ، بَأَنَّ ظَنًّا (أَنَّهُ مُسَافِرٌ أَوْ أَنَّهَا الْجُمُعَةُ، أَوْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ فَظَنَّ أَنَّ فِرْضَ الظُّهْرِ رَكَعَتَانِ، أَوْ كَانَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَظَنَّ أَنَّهَا التَّرَاوِيحُ فَسَلَّمَ) أَوْ سَلَّمَ ذَاكِرًا أَنَّ عَلَيْهِ رَكْنًا، حَيْثُ تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ سَلَامٌ عَمْدٌ.....

(تَنْبِيْهٌ)

قال هنا: ((ما دام في المسجد))، وفيما قبله: ((ما لم يَتَحَوَّلَ عن القبلة))، ولعلَّ وجه الفرق أَنَّ السَّلَامَ هُنَا لَمَّا كَانَ سَهْوًا لَمْ يُجْعَلْ بِجَرْدِ الانْحِرَافِ عَنِ الْقِبْلَةِ مَانِعًا، وَلَمَّا كَانَ فِيمَا قَبْلَهُ عَمْدًا جُعِلَ مَانِعًا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ "المُصَنَّفُ" لِمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(١): ((مَنْ أَنَّ السَّجُودَ لَا يَسْقُطُ بِالسَّلَامِ - وَلَوْ عَمْدًا - إِلَّا إِذَا فَعَلَ فَعَلًا يَمْنَعُهُ مِنَ الْبِنَاءِ، بَأَنَّ تَكْلِمَهُ، أَوْ قَهْقَرَهُ، أَوْ أَحْدَثَ عَمْدًا، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَوْ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ فَاتَ مَحَلَّهُ وَهُوَ تَحْرِيمَةُ الصَّلَاةِ، فَسَقَطَ ضَرُورَةُ فَوَاتِ مَحَلِّهِ)) اهـ، تَأَمَّلْ.

[٦٢٥٣] (قَوْلُهُ: تَوْهُمًا) أَي: ذَا تَوْهُمٍ، أَوْ مُتَوْهُمًا.

[٦٢٥٤] (قَوْلُهُ: أَتَمَّهَا أَرْبَعًا) إِلَّا إِذَا سَلَّمَ قَائِمًا فِي غَيْرِ جَنَازَةٍ كَمَا قَدَّمَهُ^(٢) فِي مَفْسَدَاتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ فِي غَيْرِ الْجَنَازَةِ لَيْسَ مَطْنَةً لِلْسَّلَامِ، فَلَا يُغْتَفَرُ السَّهْوُ فِيهِ.

[٦٢٥٥] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ دَعَاءٌ مِنْ وَجْهِ) أَي: فَلِذَا خَالَفَ الْكَلَامَ حَيْثُ كَانَ مُبْطِلًا وَلَوْ سَاهِيًا.

[٦٢٥٦] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ سَلَامٌ عَمْدٌ) اسْتَشْكَلَ الْعَلَامَةُ "المُقَدِّسِيُّ" الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ عَمْدٌ أَيْضًا.

قلت: وَذَكَرَ فِي "شرح المنية"^(٣) الْفَرْقَ: ((بَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ سَلَّمَ عَلَى ظَنٍّ إِتْمَامِ الْأَرْبَعِ، فَيَكُونُ سَلَامُهُ سَهْوًا، وَهُنَا سَلَّمَ عَالِمًا بِأَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَلَامُهُ عَمْدًا، فَيَكُونُ قَاطِعًا، فَلَا يَبْنِي)) اهـ.

(١) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي عَمَلِ سَلَامِ السَّهْوِ ١/١٧٥.

(٢) الْمَقُولَةُ [٥٢٠٠] قَوْلُهُ: ((أَوْ سَلَّمَ)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فَصْلٌ فِي سَجُودِ السَّهْوِ ص-٤٦٢.

وقيل: لا تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي.

(والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء) والمختار عند المتأخرين عدمه في الأوليين لدفع الفتنة كما في جمعة "البحر"^(١)، وأقره "المصنف"،

وفي "التارخانية"^(٢): ((أن السهو إن وقع في أصل الصلاة أوجب فساده، وإن في وصفها فلا، فالأول كما إذا سلم على الركعتين على ظن أنه في الفجر أو الجمعة أو السفر، والثاني كما إذا سلم عليهما على ظن أنها رابعة)) اهـ. أي: لأن العدد بمنزلة الوصف.

والحاصل: أنه إذا ظن أنها الفجر مثلاً يكون قاصداً لإيقاع السلام على رأس الركعتين، فيكون متعمداً للخروج قبل إتمام الصلاة التي شرع فيها، بخلاف ما إذا سلم على ظن الإتمام فإنه لم يتعمد إلا لإيقاعه بعد الأربع، فوقع قبلها سهواً، وبالجملة فالسلام من حيث ذاته عمدٌ فيهما، ومن حيث محله مُختلِفٌ، فتدبر.

(٢٦٥٧) (قوله: لا تبطل إلخ) ذكره في "البحر"^(٣) بحثاً أخذاً مما في "المحتج": ((لو سلم المصلي عمداً قبل التمام قيل: نفسد، وقيل: لا حتى يقصد به خطاب آدمي)) اهـ. فقال في "البحر": ((فينبغي أن لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني)) اهـ. ومثله في "النهر"^(٤).

قال الشيخ "إسماعيل"^(٥): ((وهو ظاهر، والأول المجزوم به في كتب عديدة معتمدة)) اهـ. (٢٦٥٨) (قوله: عدمه في الأوليين) الظاهر أن الجمع الكثير فيما سواهما كذلك كما بحثه بعضهم، "ط"^(٦). وكذا بحثه "الرحمتي"^(٧) وقال: ((خصوصاً في زماننا))، وفي جمعة "حاشية أبي السعود"^(٨) عن "العزمية": ((أنه ليس المراد عدم جوازه، بل الأولى تركه لئلا يقع الناس في فتنة)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة ١٦٧/٢ بتصرف نقلاً عن "السراج".

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في سجود السهو ٧٣٣/١ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٢٠/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٨/ب.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/٢٦/ب.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٦/١.

(٧) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الجمعة ٣١٩/١.

وبه جزمَ في "الدرر".

(وإذا شكَّ في صلاته (مَن لم يكن ذلك) أي: الشكُّ عادةً له).....

[٦٢٥٩] (قوله: وبه جزمَ في "الدرر")^(١) لكنه قيَّده محشيها "الواني": ((عما إذا حضر جمعٌ

كثيرٌ، وإلا فلا داعيَ إلى الترك))، "ط"^(٢).

[٦٢٦٠] (قوله: وإذا شكَّ هو تساوي الأمرين، "بحر"^(٣)، وقدمناه^(٤)).

[٦٢٦١] (قوله: في صلاته) قال في "فتح القدير"^(٥): ((قيَّده لأنه لو شكَّ بعد الفراغ منها، أو

بعد ما قعدَ قدرَ التشهد لا يُعتبرُ إلا إذا وقعَ في التعيين فقط، بأنْ تذكَّرَ بعد الفراغ أنه تركَ فرضاً

وشكَّ في تعيينه، قالوا: يسجدُ سجدةً، ثمَّ يقعدُ، ثمَّ يصلي ركعةً بسجدين، ثمَّ يقعدُ، ثمَّ يسجدُ

للسهو لاحتمال أنْ المتروكُ الركوعُ فيكونُ السجودُ لغواً بدونه، فلا بدَّ من ركعةٍ بسجدين)) اهـ.

قال في "البحر"^(٦): ((ولا حاجةٌ إلى هذا الاستثناء؛ لأنَّ الكلامَ في الشكِّ بعد الفراغ، وهذا يَتَقَنُّ

تركَ ركنٍ غيرَ أنه شكَّ في تعيينه، نعم يُستثنى ما في "الخلاصة"^(٧): لو أخبرته عدلٌ بعد السلام أنَّك

صليتَ الظهرَ ثلاثاً، وشكَّ في صدقه يعيدُ احتياطاً؛ لأنَّ الشكَّ في صدقه شكٌّ في الصلاة)).

[٦٢٦٢] (قوله: مَن لم يكن ذلك عادةً له) هذا قولُ شمس الأئمة "السرخسي"^(٨)، واختاره

(قوله: لا يُعتبرُ) حملاً لأمره على الصَّلاح، "حيط". وأفاد ما هنا أنَّ المراد بالفراغ منها الفراغُ من

أركانها ولو قبلَ السلام، "بحر".

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/١٥٤.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٣١٦/١ بتصرف نقلاً عن أبي السعود.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١١٩.

(٤) المقولة [٦١٣٠] قوله: ((والظن)).

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٥٢/١ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١١٨ بتصرف.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤٢/أ باختصار معزياً إلى الإمام محمد.

(٨) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٢١٩.

وقيل: مَنْ لم يَشْكُ في صلاةٍ قَطُّ بعد بلوغه، وعليه أكثرُ المشايخ، "بحر" ^(١) عن "الخلاصة" ^(٢) (كَمْ صَلَّى استَأْنَفَ) بعملٍ مُنافٍ، وبالسَّلام قاعداً أُولَى؛ لأنَّه المحلُّ

في "البدائع" ^(٣)، ونَصَّ في "الذخيرة": ((على أَنَّهُ الْأَشْبَهُ))، قال في "الحلبه" ^(٤): ((وهو كذلك))، وقال "فخر الإسلام": ((مَنْ لم يَقَعْ له في هذه الصلاة))، واختاره "ابن الفضل".

[٦٢٦٣] (قوله: وقيل إلخ) ثَمَرَةُ الخلاف تَظْهَرُ فيما لو سَهَا في صلاته أَوَّلَ مَرَّةٍ واستَقْبَلَ، ثُمَّ لم يَسْهُ سَنِينَ ثُمَّ سَهَا فعَلَى قول "السرْحَسِي" يستَأْنَفُ؛ لأنَّه لم يكن من عادته، وإنما حَصَلَ له مَرَّةً واحدةً، والعادةُ إنما هي من المعاوَذَةِ، أي: والشرْطُ أَنْ لا يكون مُعْتاداً له قبل هذه الصلاة، وكذا على قول "فخر الإسلام" خلافاً لِمَا وَقَعَ في "السَّراج" ^(٥): ((مَنْ أَنَّهُ يَتَحَرَّى)) كما يَتَحَرَّى على القولِ الثالث كما في "البحر" ^(٦)، وفي عبارة "النهر" ^(٧) هنا سهوٌ فاجتنبه.

[٦٢٦٤] (قوله: كَمْ صَلَّى) أَشَارَ بِالْكَمِّيَّةِ إِلَى أَنَّ الشُّكَّ في العدد، فلو في الصَّفَةِ - كما لو شَكَّ في ثَانِيَةِ الظَّهْرِ أَنَّهُ في العَصْرِ، وفي الثَّالِثَةِ أَنَّهُ في التَّطَوُّعِ، وفي الرَّابِعَةِ أَنَّهُ في الظَّهْرِ - قالوا: يَكُونُ في الظَّهْرِ، ولا عِبْرَةَ بِالشُّكِّ، وَغَمَامُهُ في "البحر" ^(٨).

[٦٢٦٥] (قوله: استَأْنَفَ بعملٍ مُنافٍ إلخ) فلا يَخْرُجُ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ، كذا قالوا، وظاهرُهُ أَنَّهُ لا يَبْدُ من العمل، فلو لم يَأْتِ بِمُنافٍ وَأَكْمَلَهَا على غَالِبِ ظَنِّهِ لم تبطل، إِلَّا أَنَّهَا تَكُونُ نَفْلاً، ويلزمُهُ أدَاءُ

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٨/٢.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤١/ب.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان سبب سجود السهو ١٦٥/١.

(٤) "الحلبه": فصل في سجود السهو ٢/ق ٢٤٤/ب.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/ق ٢٦٨/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٨/٢.

(٧) انظر "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٨/ب.

(٨) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٨/٢.

(وإنْ كَثُرَ شَكُّهُ عَمِلَ بِغَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ كَانَ) لَهُ ظَنٌّ لِلْحَرَجِ (وِلَّا أَخَذَ بِالْأَقْلِ) لَتَقِينِهِ (وَقَعَدَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَوَهُّمَهُ مَوْضِعَ قَعُودِهِ) وَلَوْ وَاجِبًا لَفَلَّا يَصِيرُ تَارِكًا فَرَضَ الْقَعُودَ أَوْ وَاجِبُهُ.....

الفرض، ولو كانت نفلاً ينبغي أن يلزمه قضاؤه وإن أكملها لوجوب الاستئناف عليه، "بحر" (١). وأقرّه في "النهر" (٢) و"المقدس".

[٦٢٦٦٦] (قوله): وإنْ كَثُرَ شَكُّهُ بأنْ عَرَضَ لَهُ مَرَّتَيْنِ فِي عَمَرِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُهُمْ، أَوْ فِي صَلَاتِهِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ "فَخَرُ الْإِسْلَام"، وَفِي "الْمَحْتَبَى": ((وَقِيلَ: مَرَّتَيْنِ فِي سَنَةٍ^(٣)))، وَلَعَلَّهُ عَلَى قَوْلِ "السَّرْحَسِيِّ"، "بِحَرْ" (٤) وَ"نَهْر" (٥).

[٦٢٦٦٧] (قوله): لِلْحَرَجِ أَي: فِي تَكْلِيفِهِ بِالْعَمَلِ بِالْيَقِينِ.

[٦٢٦٦٨] (قوله): (وِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ فَلَوْ شَكَّ أَنَّهَا أُولَى الظَّهْرِ أَوْ ثَانِيَةٌ يَجْعَلُهَا الْأُولَى ثُمَّ يَقْعُدُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ، ثُمَّ يَصَلِّي رُكْعَةً، ثُمَّ يَقْعُدُ لِمَا قَلْنَا، ثُمَّ يَصَلِّي رُكْعَةً وَيَقْعُدُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا الرَّابِعَةُ، ثُمَّ يَصَلِّي أُخْرَى وَيَقْعُدُ لِمَا قَلْنَا، فَيَأْتِي بِأَرْبَعِ قَعْدَاتٍ: قَعْدَتَانِ مَفْرُوضَتَانِ - وَهُمَا الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ - وَقَعْدَتَانِ وَاجِبَتَانِ، وَلَوْ شَكَّ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ أَوْ الثَّالِثَةُ أَتَمَّهَا وَقَعَدَ ثُمَّ صَلَّى أُخْرَى وَقَعَدَ، ثُمَّ الرَّابِعَةَ وَقَعَدَ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" (٦)، وَسِذَكَرُ^(٧) عَنْ "السَّرَاجِ": ((أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ)).

[٦٢٦٦٩] (قوله): (وَلَوْ وَاجِبًا) مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ، أَي: فَرَضًا كَانَ الْقَعُودُ وَلَوْ وَاجِبًا،

(قوله): يَنْبَغِي أَنْ يُلْزِمَهُ قِضَاؤُهُ (إِلَخ) لَا يَظْهَرُ وَجُوبُ الْقِضَاءِ مَعَ الْإِكْمَالِ لِلخُرُوجِ عَنِ الْعُهُدَةِ بِيَقِينٍ وَإِنْ تَرَكَ وَاجِبَ الْاسْتَنْتَافِ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٨/٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٨/ب.

(٣) في "النهر": ((سنتين)) وهو خطأ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٨/٢ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ق ٧٨/ب.

(٦) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٩/٢.

(٧) ص ٥٢٤ - "در".

أو إذا كان فرضاً ولو واجباً فكذلك، على حذف جواب ((لو)) الشرطية، فالتعليل ناظرٌ إلى المذكور والمحذوف.

هذا، وقول "الهداية"^(١) و"الوقاية": ((يقعدُ في كلِّ موضعٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ آخرُ صلاته)) يدلُّ على أَنَّهُ لا يقعدُ على الثانية والثالثة، ولذا نسبته في "الفتح"^(٢) إلى القصور، واعتذر عنه في "البحر"^(٣): ((بأنَّ فيه خلافاً، فلعَلُّه بناه على أحد القولين وإنَّ كان الظاهرُ القعودَ مطلقاً)) اهـ. قلت: لكنَّ في "القَهْستاني"^(٤) عن "المضمرات": ((أَنَّ الصحيح أَنَّهُ لا يقعدُ على الثانية والثالثة؛ لأنَّه مضطرٌّ بين تركِ الواجب وإتيانِ البدعة، والأوَّلُ أَوْلَى من الثاني))، ثم قال: ((لكنَّ فيه اختلافُ المشايخ))^(٥) اهـ.

[مطلب: الاحتياطُ الإتيانُ بما تردَّد بين البدعة والواجب]

وأقول: يُؤيِّدُ ما في "الفتح" ما صرَّحوا به في عدَّة كتب: أنَّ ما تردَّد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطاً بخلاف ما تردَّد بين البدعة والسنة.

(قوله: وأقول: يُؤيِّدُ ما في "الفتح" إلخ) الظاهرُ اعتماد ما يفيدُه كلامُ "الهداية" من أَنَّهُ إنما يقعدُ في كلِّ موضعٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ آخرُ صلاته لا في غيره اتباعاً لتصحيح "المضمرات"، ولأنَّه دارُ قعوده الأوَّل والثاني بين كونه واجباً أو مكروهاً تحريماً، فيكونُ فعلُهُ في غير محلِّه، ويكون فيه تأخيرُ القيام عن موضعه، وكلُّ ذلك واجبُ الترك، فتركُ واجبٍ واحدٍ أهونُ من تركِ واجباتٍ، وفي الإتيان به جلبُ مصلحةٍ، وفي تركه درءُ مفسدٍ.

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٦/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٥٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٩/٢.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود السهو ١٤٧/١ بتصرف يسير.

(٥) لم نعر عليه في "جامع الرموز".

(و) اعلم أنه (إذا شغله ذلك) الشك، فتفكر (قدر أداء ركن ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح) ذكره في "الذخيرة" (وجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك).....

(٢٦٢٧٠) (قوله: واعلم إلخ) قال في "المنية" و"شرحها الصغير"^(١): ((ثم الأصل في التفكير أنه إن منع عن أداء ركن كقراءة آية أو ثلاث أو ركوع أو سجود، أو عن أداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب، وهو الإتيان بالركن أو الواجب في محله، وإن لم يمنعه عن شيء من ذلك - بأن كان يؤدي الأركان ويتفكر - لا يلزمه السهو، وقال بعض المشايخ: إن منع التفكير عن القراءة أو عن التسبيح يجب عليه سجود السهو، وإلا فلا، فعلى هذا القول لو شغله عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلاً يلزمه السجود، وعلى القول الأول لا يلزمه، وهو الأصح)) اهـ.

وبه عليم أن قول "المصنف": ((ولا تسبيح)) مبني على خلاف الأصح، وهو قول البعض، ودخل في قوله: ((أو عن أداء واجب)) ما لو شغله عن السلام لما في "الظهيرية"^(٢): ((لو شك بعدما قعد قدر التشهد أصلى ثلاثاً أو أربعاً؟ حتى شغله ذلك عن السلام، ثم استيقن وأنتم صلاته فعلية السهو)) اهـ.

وعلمه في "البدائع"^(٣): ((بأنه أحرر الواجب وهو السلام)) اهـ.

(قوله: وبه عليم أن قول "المصنف": ولا تسبيح مبني على خلاف الأصح) بل هو مبني على الأصح، فإن مجرد التفكير بدون شغله عن أفعال الصلاة لا يلزمه سجود السهو؛ لأنه لم يصدق عليه أنه ترك واجباً من واجبات الصلاة وهو الموجب له، ويتضح ذلك بما نقله "السندي" عن "ابن أمير حاج"، تأمل. نعم لو قرأ في تشهده متفكراً يلزمه السجود لوقوع القراءة في غير محلها لا للتفكير، كذا في "السندي"، ويُقدر محذوف في كلام "المصنف" لدفع إيهام أنه جارٍ على خلاف الأصح تقديره: بعد إذ أشغله ذلك عن أداء ركن وواجب، تأمل.

(١) "شرح المنية الصغير": فصل في سجود السهو ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الثاني في الوتر والسهو ق ٣٢/أ - ب.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان سبب سجود السهو ١/١٦٥.

سواء عَمِلَ بالتحريي، أو بَنَى على الأقل، "فتح". لتأخير الركن،.....

وظاهره لزوم السجود وإن كان مشغولاً بقراءة الأدعية أو الصلاة، وهو مبني على ما قاله "شمس الأئمة": ((من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن أو واجب، فإن ذلك يُوجب سجدي السهو بالإجماع، وإنما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة بأداء الأركان))، ومثله ما في "الذخيرة": ((من أنه لو كان في ركوع أو سجود، فطَوَّلَ في تفكيره وتغيَّرَ عن حاله بالتفكير فعليه سجود السهو استحساناً؛ لأنه وإن كان تفكيره ليس إلا إطالة القيام أو الركوع أو السجود - وهذه الأذكار سنة - لكنه أحرَّ واجباً أو ركنًا لا بسبب إقامة السنة، بل بسبب التفكير، وليس التفكير من أعمال الصلاة)) اهـ.

٥٠٦/١

قلت: والحاصل أنه اختلِفَ في التفكير الموجب للسهو، فقيل: ما لَزِمَ منه تأخير الواجب أو الركن عن محله، بأن قطع الاشتغال بالركن أو الواجب قدر أداء ركن، وهو الأصح، وقيل: بمجرد التفكير الشاغل للقلب وإن لم يقطع الموالاة، وهذا كله إذا تفكَّرَ في أفعال هذه الصلاة، أمَّا لو تفكَّرَ في صلاة قبلها هل صلاتها أم لا؟ ففي "المحيط": ((أنه ذَكَرَ في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وإن أحرَّ فعلاً، كما لو تفكَّرَ في أمرٍ من أمور الدنيا حتَّى أحرَّ ركنًا، وفي رواية يلزمه لتمكُّنِ النقص في صلاته؛ لأنه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتَّى يُعَلِّمَ جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا، فإنه لم يجب عليه حفظها))، واستظهر في "الحلبة"^(١) هذه الرواية، وأنه لو لَزِمَ ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه السجود أيضاً، واستظهر أيضاً القول الأول بأن الملزوم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب أو الركن عن محله، إذ ليس في مجرد التفكير مع الأداء ترك واجب أصلاً، وتمام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة "قاسم".

[٦٢٧١] (قوله: سواء عَمِلَ بالتحريي) أي: بأن غلبَ على ظنه أنها الركعة الثانية مثلاً، وقوله:

(قول "الشارح": لتأخير الركن) أي: أو الواجب.

(١) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/٢٤٢ ب.

لكن في "السراج": ((أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقاً، وفي غلبة الظن إن تفكر قدر ركن)).
(فروغ) أخبره عدل بأنه ما صلى أربعاً، وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطاً....

((أو بنى على الأقل)) أي: بأن لم يغلب على ظنه شيء وأخذ بالأقل.

[٦٢٧٢] قوله: لكن في "السراج" (١) إلخ) استدراك على ما في "الفتح" (٢) من لزوم السجود في صورتين، وقوله: ((مطلقاً)) أي: سواء تفكر قدر ركن أو لا، وهذا التفصيل هو الظاهر؛ لأن غلبة الظن بمنزلة اليقين، فإذا تحرى وغلب على ظنه شيء لزمه الأخذ به، ولا يظهر وجه لإيجاب السجود عليه إلا إذا طال تفكره على التفصيل المار (٣)، بخلاف ما إذا بنى على الأقل؛ لأن فيه احتمال الزيادة كما أفاده في "البحر" (٤).

[٦٢٧٣] قوله: أخبره عدل إلخ) تقدم أن الشك خارج الصلاة لا يعتبر، وأن هذه الصورة مستثناة، وفيه بالعدل إذ لو أخبره عدلان لزمه الأخذ بقولهما ولا يعتبر شكّه، وإن لم يكن المخبر عدلاً لا يقبل قوله، "إمداد" (٦). وظاهر قوله: ((أعاد احتياطاً)) الوجوب، لكن في "التارخانية" (٧):

قوله: وهذا التفصيل هو الظاهر إلخ) فيه أن كلام "الفتح" في وجوب سجود السهو للتفكر قدر أداء ركن، ولا شك أنه في جميع صور الشك وإن كان يجب السجود إذا بنى على الأقل مطلقاً لا لخصوص الشغل، بل له إن وجد ولا احتمال الزيادة.
قوله: وظاهر قوله: أعاد احتياطاً الوجوب) بحمله على النذب بدليل التعليل بالاحتياط تندفع المناقاة بين هذه العبارة وبين عبارة "التارخانية"، تأمل.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٢٦٨ ب/ يتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٥٣.

(٣) المقولة [٦٢٧٠] قوله: ((واعلم إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢/١٢٠.

(٥) المقولة [٦٢٦١] قوله: ((في صلاته)).

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٢٦٤.

(٧) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثامن عشر في مسائل الشك ١/٧٥١.

ولو اختلف الإمام والقوم، فلو الإمام على يقين لم يُعِدْ، وإلا أعاد بقولهم. شك أنها ثانية الوتر أم ثالثة^(١) قنت وقعد، ثم صلى أخرى وقنت أيضاً في الأصح.....

((إذا شك الإمام فأخبره عدلان يجب الأخذ بقولهما؛ لأنه لو أخبره عدل يستحب الأخذ بقوله)) اهـ، فتأمل.

[٦٢٧٤] (قوله: ولو اختلف الإمام والقوم) أي: وقع الاختلاف بينهم وبينه، كأن قالوا: صليت ثلاثاً، وقال: بل أربعاً، أمّا لو اختلف القوم والإمام مع فريق منهم ولو واحداً أخذ بقول الإمام، ولو تيقن واحد بالتمام وواحد بالنقص، وشك الإمام والقوم لإعادة على المتيقن بالنقص فقط، ولو تيقن الإمام بالنقص لزمهم الإعادة إلا من تيقن منهم بالتمام، ولو تيقن واحد بالنقص وشك الإمام والقوم فإن كان في الوقت فالأولى أن يُعيدوا احتياطاً، ولزمّت لو المخبر بالنقص عدلان، من "الخلاصة"^(٢) و"الفتح"^(٣).
(تتمّة)

شك الإمام فلاحظ إلى القوم ليعلم بهم إن قاموا قام وإلا قعد لا بأس به، ولا سهو عليه. غلب على ظنّه في الصلاة أنه أحدث أو لم يمسخ، ثم ظهر خلافه إن كان أدى ركناً استأنف، وإلا مضى، "تارخانية"^(٤).

[٦٢٧٥] (قوله: وقنت أيضاً في الأصح) وقيل: لا يقنت؛ لأن القنوت في الثانية بدعة، والجواب أن ما تردّد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطاً كما مر^(٥)، وبقي لو قنت في الأولى

(قوله: لأن القنوت في الثانية) أي: في المرة الثانية، ومقتضى هذا التعليل أنه لا يأتي بالقنوت في الرّكعة التي شك فيها على هذا القيل أيضاً.

(١) في "و": ((ثالثة)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ٤٢/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٥٧/١.

(٤) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثامن عشر في مسائل الشك ٧٥٠/١ نقلاً عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل.

(٥) المقولة [٦٢٦٩] قوله: ((ولو واجب)).

شَكَّ هل كَبَّرَ للافتتاح أو لا، أو أحدثَ أو لا، أو أصابَهُ نجاسةٌ أو لا، أو مسحَ رأسَهُ أو لا استقبلَ إن كان أوَّلَ مرَّةٍ، وإلا لا. واحتلَّفَ لو شكَّ في أركانِ الحجِّ، وظاهرُ الروايةِ البناءُ على الأقلِّ،.....

أو الثانية سهواً فقدَّم^(١) "المصنّف" في باب الوتر: ((أنَّهُ لَا يَقْنُتُ فِي الثَّلَاثَةِ))، ومرَّ^(٢) ترجيحُ خلافِهِ. [٦٢٧٦] (قوله: شَكَّ هل كَبَّرَ إلخ) أي: شكَّ في صلاته، "ذخيرة" وغيرها. وظاهرُهُ أنَّ الشكَّ في جميعِ هذه المسائلِ وَقَعَ في الصلاة، ويدلُّ عليه قولُ "الذخيرة" في آخرِ العبارة: ((إنَّ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ، وَإِلَّا جَازَ لَهُ الْمَضِيُّ، وَلَا يَلْزُمُهُ الْوُضُوءُ وَلَا غَسْلُ الثَّوْبِ)) اهـ، تأمَّل.

ويخالفُهُ ما في "الخلاصة"^(٣) حيث قال: ((شَكَّ في بعضِ وضوئه وهو أَوَّلُ شَكٍّ غَسَلَ مَا شَكَّ فِيهِ، وَإِنْ وَقَعَ لَهُ كَثِيرًا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، وَهَذَا إِذَا شَكَّ فِي خِلَالِ وَضُوئِهِ، فَلَوْ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ)) اهـ.

لكن سئِلَ العلامةُ "قاسم" في "فتاويه" عَمَّنْ شَكَّ وهو في صلاتِهِ أَنَّهُ عَلَى وضوءٍ أم لا؟ فأجاب: ((بأنَّهُ إِنْ كَانَ أَوَّلَ مَا عَرَضَ لَهُ أَعَادَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، وَإِلَّا مَضَى فِي صَلَاتِهِ)).

[٦٢٧٧] (قوله: وظاهرُ الروايةِ البناءُ على الأقلِّ) كذا عزاه في "البحر"^(٤) إلى "البدائع"^(٥)،

(قولُ "الشارح": أو أحدثَ أو لا) في هذه وما بعدها ينبغي اعتمادُ عدمِ تأثيرِ الشكِّ فيهما؛ لأنَّ اليقينَ لا يزولُ بالشكِّ كما يفاد من "السندي"، وعبارته: ((والظاهرُ أنَّ الاستقبالَ في المسائلِ المذكورةِ على سبيلِ الاحتياطِ لا الوجوبِ، فإنَّه بعد فراغه من الوضوء لا يلزمُهُ الاستقبالُ إذا شكَّ في مسحِ رأسِهِ، والظاهرُ أنَّ شكَّهُ في خلالِ صلاتِهِ في تكبيرِ الافتتاح لا بضرُّه حيث اعتراه بعد التلثيسِ بها؛ إذ لا وجودَ لها بدونِهِ، فيُحْمَلُ عَلَى إتيانِهِ بِهِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ كما أفاده "أبو السَّعُودِ" في "حاشيةِ الأشباه")) اهـ.

(١) ص ٢٤٦ - "در".

(٢) المقولة [٥٦٥٧] قوله: ((ورجح الحلي تكراره لهما)).

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الطهارة - الفصل الثالث في الوضوء ومسائل التيمم والتهقيقة ق ١/٧ بتصرف، معرباً إلى "الأصل".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٧/٢.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل سبب وجوب سجود السهو ١٦٥/١.

وعليك بـ "الأشباه" ^(١) في قاعدة: اليقين لا يزول بالشك.

﴿باب صلاة المريض﴾

من إضافة الفعل لفاعله أو محله، ومناسبته كونه عارضاً سماوياً، فتأخر سجود.....

ولم أره فيها ^(٢)، فليراجع، والذي في "الباب المناسك" ^(٣): ((ولو شك في عدد الأشواط في طواف الركن أعاده، ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة، وقيل: إذا كان يكثر ذلك يتحرى)) اهـ. وما جزم به في "الباب" عزاه في "البحر" ^(٤) إلى عامة المشايخ، والله تعالى أعلم.

﴿باب صلاة المريض﴾

قبل: المرض مفهومة ضروري؛ إذ لا شك أن فهم المراد منه أجلى من قولنا: إنه معنى يزول بحلوه في بدن الحي اعتدال الطابع الأربع، فيؤول إلى التعريف بالأخفى، "نهر" ^(٥).

[٢٢٧٨] (قوله: من إضافة الفعل لفاعله أو محله) كل فاعل محل ولا عكس، فإن المريض محل للصلاة فاعل لها، والخشبة محل للحركة وليست فاعلة لها، "ح" ^(٦).

[٢٢٧٩] (قوله: ومناسبته إلخ) لم يُبين وجه تأخيره عن سجود السهو، وبينه في "البحر" ^(٧) بقوله: ((والسهو أعم موقعاً لشموله المريض والصحيح، فكانت الحاجة إلى بيانه أمسّ فقدمه))، "ح" ^(٨).

[٢٢٨٠] (قوله: فتأخر إلخ) أي: وكان حقه أن يُذكر مع سجود السهو لمناسبة بينهما

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث ص ٦٥.

(٢) بل هي موجودة في "البذائع": كتاب الصلاة - فصل: سبب وجوب سجود السهو ١٦٥/١.

(٣) انظر "إرشاد الساري": فصل في مسائل شتى ص ١١٣.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١١٧/٢.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة باب صلاة المريض ق ٧٨/ب.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض - ١٠٢/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢١/٢.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٢/أ - ب.

التلاوة ضرورة.

(مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ) أَي: كُلُّهُ (لِمَرَضٍ) حَقِيقِيٍّ، وَحُدُّهُ أَنْ يَلْحَقَهُ بِالْقِيَامِ ضَرَرٌ، بِهِ يُفْتَى.....

فِي أَنَّ كَلَامَهُمَا مِثْلُ جُزْءِ الصَّلَاةِ، أَوْ لِأَنَّ كِلَاهُمَا سَجُودٌ يَتَرْتَبُ عَلَى أَمْرِ يَقَعُ فِي الصَّلَاةِ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ سَجُودَ السُّهُوِ مُخْتَصٌّ بِالصَّلَاةِ وَسَجُودُ التَّلَاوَةِ يَقَعُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا، "ح" (١).

[٢٢٨١] (قَوْلُهُ: كُلُّهُ) فَسَّرَهُ بِهِ لِمَا سَيَأْتِي فِي الْمَنْعِ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الْقِيَامِ قَامَ))، "ح" (٢).

[٢٢٨٢] (قَوْلُهُ: لِمَرَضٍ حَقِيقِيٍّ) (الْبَحْرُ) (٣): ((أَرَادَ بِالتَّعَذُّرِ الْحَقِيقِيِّ، بِمَحِثٍ لَوْ قَامَ سَقَطَ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ التَّعَذُّرُ الْحَكْمِيُّ، وَهُوَ خَوْفُ زِيَادَةِ الْمَرَضِ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّعَذُّرِ فَقِيلَ: مَا يَبِيحُ الْإِفْطَارَ، وَقِيلَ: التَّيَمُّمُ، وَقِيلَ: بِمَحِثٍ لَوْ قَامَ سَقَطَ، وَقِيلَ: مَا يُعْجِزُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِجَوَائِجِهِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ يَلْحَقَهُ ضَرَرٌ بِالْقِيَامِ، كَذَا فِي "النَّهْيَةِ" وَ"الْمَحْتَبَى" وَغَيْرَهُمَا)) اهـ. فَقَوْلُهُ: ((وَاخْتَلَفُوا فِي التَّعَذُّرِ)) أَي: فِي غَيْرِ عِبَارَةِ "الْمَصْنَفِ"؛ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي كَلَامِهِ كَ "الْكُنْزِ" الْحَقِيقِيِّ بِدَلِيلٍ عَطَفَ الْحَكْمِيَّ عَلَيْهِ.

وَبِمَا تَقَرَّرَ ظَهَرَ مَا فِي كَلَامِ "الْمُفَرِّغِ"، حَيْثُ جَعَلَ الْحَقِيقِيَّ وَالْحَكْمِيَّ وَصِفَيْنِ لِلْمَرَضِ مَعَ أَنَّهُمَا صِفَتَانِ لِلتَّعَذُّرِ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ فِيهِمَا حَقِيقِيٌّ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ((وَحُدُّهُ)) إِنَّ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ لِلْمَرَضِ الْحَقِيقِيِّ فَلَيْسَ ذَلِكَ تَعْرِيفًا لِلْمَرَضِ، بَلْ تَعْرِيفُ الْمَرَضِ مَا قَدَّمَاهُ (٤)، وَإِنْ كَانَ لِلتَّعَذُّرِ الْمَذْكُورِ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي كَلَامِ "الْمَصْنَفِ" الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ مَا لَوْ قَامَ لَسَقَطَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّ يَعُودَ لِمَطْلَقِ التَّعَذُّرِ الْمَبِيحِ لِلصَّلَاةِ قَاعِدًا كَمَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ "الْبَحْرِ": ((وَاخْتَلَفُوا فِي الْخُجُوعِ))، فَافْهَمْ.

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ١٠٢/ب.

(٢) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ١٠٢/ب.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ١٢١/٢.

(٤) فِي هَذِهِ الْمَقْرَلَةِ.

(قَبْلَهَا أَوْ فِيهَا) أي: الفريضة (أو) حكمي، بأن (خافَ زيادتهُ أَوْ بُطْءَ بُرْئِهِ بقيامِهِ أَوْ دورانَ رأسه أَوْ وَجَدَ لقيامِهِ أَلَمًا شَدِيدًا) أَوْ كَانَ لَوْ صَلَّى قَائِمًا سَلِسَ بَوْلُهُ،

وقد يأتي الحدُّ بمعنى التمييز بين الشَّيْئَيْنِ، وعليه فيصحُّ عودُهُ لمطلقِ المرضِ، أي: القدرُ المميَّزُ بين ما تصحُّ معه الصلاةُ قاعدًا وما لا تصحُّ ما يلحقُهُ بالقيامِ ضررٌ، وهو شاملٌ حينئذٍ لما إذا تعذَّرَ القيامُ حقيقةً بالمعنى المارِّ^(١) أو حكمًا، وأمَّا إذا لم يُمكن القيامُ أصلًا فهو مفهومٌ بالأولى.

[٦٢٨٣] (قوله: قَبْلَهَا أَوْ فِيهَا) صفةٌ لـ ((مرضٍ))، والمرضُ العارضُ فيها سيأتي^(٢) الكلامُ عليه في قول المتن: ((ولو عَرَضَ لَهُ مَرَضٌ فِيهَا))، ولا ينافي قوله: ((أَوْ فِيهَا)) تقييدهُ بقوله: ((كُلُّهُ))؛ لأنَّ المراد حينئذٍ تعذُّرُ كُلِّ القيامِ الواقعِ بعد عروضِ المرضِ.

[٦٢٨٤] (قوله: أي: الفريضة) أرادَ بها ما يشملُ الواجبَ كالوتر، وما في حكمِهِ كسنَّةِ الفجرِ احترازًا عمَّا عدا ذلك من النوافل، فإنَّها تجوزُ من قعودٍ بلا تعذُّرٍ قيامٍ.

[٦٢٨٥] (قوله: خافَ) أي: غلبَ على ظنِّهِ بتجربةٍ سابقةٍ أَوْ إخبارٍ طيبٍ مسلمٍ حاذقٍ، "إمداد"^(٣).

[٦٢٨٦] (قوله: بقيامِهِ) متعلِّقٌ بـ ((خافَ))، أَوْ بزيادةٍ وبُطْءٍ على سبيلِ التنازعِ.

[٦٢٨٧] (قوله: أَوْ وَجَدَ لقيامِهِ) أي: لأجلِهِ أَلَمًا شَدِيدًا، وهذا وما قبله وما بعده داخلٌ في أفرادِ الضررِ المذكورِ في قوله: ((وَحَدُّهُ الْإِخْ))، فافهم.

[٦٢٨٨] (قوله: سَلِسَ) كَفَرِحَ، "ط"^(٤).

﴿باب صلاة المريض﴾

(قوله: لأنَّ المراد حينئذٍ تعذُّرُ الْإِخْ) أَوْ يقال: المرادُ ما إذا عَرَضَ عليه المرضُ عقبَ الإحرامِ قبل أن يأتي بشيءٍ من القيامِ حملًا للنفي ((كُلِّ)) على المتبادر.

(١) في هذه المقولة أيضًا.

(٢) ص ٥٤ - "در".

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٣٥/١.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٨/١.

أو تعذر عليه الصوم كما مرَّ (صَلَّى قَاعِداً).....

[٦٢٨٩] (قوله: أو تعذر عليه الصوم) الأولى أن يقول: للصوم باللام التعليلية، أي: تعذر القيام لأجل الصيام، وعبرة "البحر" ^(١): ((ودخل تحت العجز الحكمي ما لو صام رمضان صَلَّى قَاعِداً، وإن أَفْطَرَ صَلَّى قائماً يصوم ويصلي قاعداً)).

[٦٢٩٠] (قوله: كما مرَّ ^(٢)) أي: في باب صفة الصلاة حيث قال: ((وقد يتحتم القعود كمن يسيل جرحه إذا قام، أو يسلس بوله، أو يبدو ربع عورته، أو يضعف عن القراءة أصلاً أو عن صوم رمضان، ولو أضعفه عن القيام الخروج لجماعة صَلَّى في بيته منفرداً، به يُفتى خلافاً لـ "الأشباه" ^(٣)))، "ح" ^(٤).

أقول: وقدّمنا ^(٥) هناك أنه لو لم يقدر على الإيماء قاعداً - كما لو كان بحال لو صَلَّى قاعداً يسيل بوله أو جرحه، ولو مستقياً لا - صَلَّى قائماً بركوع وسجود؛ لأنَّ الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث، فيترجّح ما فيه الإتيان بالأركان كما في "المنية" و"شرحها" ^(٦).

(قوله: الأولى أن يقول: للصوم) فيه أن قوله: ((أو تعذر إلخ)) عطف على جواب ((لو))، فيكون كأنه قال: أو كان لو صَلَّى قائماً تعذر عليه الصوم، وهذه العبارة مساوية لما جعله أولى، وليست إحداهما بأولى من الأخرى.

(قوله: وقدّمنا هناك أنه لو لم يقدر إلخ) عبارة هناك عند قوله: ((وقد يتحتم القعود إلخ)): ((أي: يلزمه الإيماء قاعداً لخلفيته عن القيام الذي عجز عنه حكماً؛ إذ لو قام لزم فوت الطهارة أو الستر أو القراءة أو الصوم بلا خلف، حتى لو لم يقدر على الإيماء قاعداً كما إلخ)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢١/٢.

(٢) ١٥٤/٣ "در".

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ص ١٩٧.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٢/ب.

(٥) المقولة [٣٨٨٠] قوله: ((وقد يتحتم القعود إلخ)).

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٧.

ولو مُسْتِنِدًا إِلَى وَسَادَةٍ أَوْ إِنْسَانٍ، فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ ذَلِكَ عَلَى الْمُخْتَارِ.....

ومن العجزِ الحكميِّ أيضاً ما لو حَرَجَ بعضُ الولدِ وتَخَافُ خُرُوجَ الوقتِ تصَلِّيَ بحيث لا يَلْحَقُ الولدَ ضرراً، وما لو خَافَ العدوُّ لو صَلَّى قائماً، أو كان في خِيباءٍ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقِيمَ صَلَاتَهُ، وإنْ حَرَجَ لا يَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ لَطِينٍ أَوْ مَطَرٍ، وَمَنْ بِهِ أَدْنَى عِلَّةٍ فَخَافَ أَنْ نَزَلَ عَنْ الْمَحْمِلِ بَقِيَ فِي الطَّرِيقِ يَصَلِّيُ الْفَرْضَ فِي مَحْمَلِهِ، وَكَذَا الْمَرِيضُ الرَّاكِبُ، إِلَّا إِذَا وَجَدَ مَنْ يُنْزِلُهُ، "بحر" (١).

[٦٢٩١] (قوله: ولو مُسْتِنِدًا إلخ) أي: إذا لم يَلْحَقْهُ ضررٌ به بدليلٍ ما مرَّ (٢).

[٦٢٩٢] (قوله: أو إنسانٍ عَبرَ في "العناية" (٣) و"الفتح" (٤) وغيرهما بالخادم بدله، قال "ح" (٥):

((وفيه أنَّ القادر بقدرَةِ الغير عاجزٌ عند "الإمام"، إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِالْغَيْرِ غَيْرُ الْخَادِمِ، تَأَمَّلْ)) اهـ.

أقول: قدَّمنا (٦) في باب التيمُّمِ أنَّ العاجزَ عن استعمالِ الماءِ بنفسه لو وَجَدَ مَنْ تَلْزُمُهُ طَاعَتُهُ كَعَبْدِهِ وَوَلَدِهِ وَأَجِيرِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ اتِّفَاقاً، وَكَذَا غَيْرُهُ مِمَّنْ لَوْ اسْتَعَانَ بِهِ أَعَانَهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ بخلافِ العاجزِ عن استقبَالِ الْقَبْلَةِ أَوْ التَّحَوُّلِ عَنِ الْفَرَّاشِ النَّجَسِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ عِنْدَهُ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ يُخَافُ عَلَيْهِ زِيَادَةُ الْمَرَضِ فِي إِقَامَتِهِ وَتَحْوِيلِهِ اهـ.

ومقتضاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخَفْ زِيَادَةَ الْمَرَضِ يَلْزُمُهُ ذَلِكَ، وَقَدَّمْنَا (٧) فِي بَحْثِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ مِنْ بَابِ النُّوَافِلِ عَنِ "الْمُجْتَنَبِ" مَا نَصَّهُ: ((وإنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ النُّزُولِ عَنْ دَابَّتِهِ أَوْ الْوُضُوءِ

(قولُ "الشارح": عَلَى الْمُخْتَارِ ظَاهِرُهُ كـ "النَّهْرِ" أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ، وَلَمْ يَحْلُكْ صَاحِبُ "الْبَحْرِ" وَ"الْفَهْستَاني" خِلَافاً. اهـ "ط". وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا خِلَافِيَّةٌ مَا حَكَاهُ عَنِ "الْمُجْتَنَبِ" بِقَوْلِهِ: ((وَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ، وَالْأَصَحُّ الزُّرْمُ إلخ)) فِيهِ خِلَافِيَّةٌ بِنَاءً عَلَى إِحْدَى رَوَاتَيْنِ عَنِ "الإمام".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٢/٢ بتصرف.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) "العناية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٤٥٧/١ (هامش "فتح القدير").

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٤٥٧/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٢/ب.

(٦) الْمَقُولَةُ [٢٠٥٢] قَوْلُهُ: ((كَمَا فِي "الْبَحْرِ")).

(٧) الْمَقُولَةُ [٥٨٦١] قَوْلُهُ: ((بِنَفْسِهِ)).

(كيف شاء) على المذهب؛ لأنَّ المرض أسقطَ عنه الأركانَ، فالهياتُ أولى، وقال
"زفر": كالمتشهد،.....

إلا بالإعانة وله خادِمٌ يَمْلِكُ منافعهُ يلزمُهُ في قولهما، وفي قوله *نظرٌ، والأصحُّ اللزومُ في الأجنبيِّ
الذي يطيِّعُهُ كالماء الذي يُعرَضُ للوضوء)) اهـ. ٥٠٨/١

ولا يخفى أنَّ هذا حيث لا يلحقُهُ ضررٌ بالقيام، فلا يُخالفُ ما قدَّمناه^(١) آنفاً، وبه ظهرَ
أنَّ المراد بالإنسان مَنْ يطيِّعُهُ أعمُّ من الخادِم والأجنبيِّ، وأمَّا عدمُ اعتبارِ القدرةِ بقدرة الغير عند
"الإمام" فلعلُّه ليس على إطلاقه، بل في بعض المواضع كما قاله "ط"^(٢)، ولذا قال في
"المجتبى": ((وفي قوله نظرٌ، أو محمولٌ على ما إذا لم يتيسَّر له ذلك إلا بكلفةٍ ومشقةٍ فلا يلزمُهُ
الانتظارُ إلى حصوله))، فليتأمل.

[٦٢٩٣] (قوله: كيف شاء) أي: كيف تيسَّر له بغير ضررٍ من ترُبُّعٍ أو غيرِهِ، "إمداد"^(٣).
[٦٢٩٤] (قوله: على المذهب) جزمَ به في "الغرر"^(٤) و"نور الإيضاح"^(٥)، وصحَّحَهُ في
"البدائع"^(٦) و"شرح المجمع"، واختاره في "البحر"^(٧) و"النهر"^(٨).
[٦٢٩٥] (قوله: فالهياتُ أولى) جمعُ هَيْئَةٍ، وهي هنا كَيْفِيَّةُ القعود، قال "ط"^(٩): ((وفيه أنَّ
الأركانَ إنما سَقَطَتْ لتعسُّرها، ولا كذلك الهياتُ)) اهـ، تأمل.

(قوله: ولا كذلك الهياتُ) قد يقال: سَقَطَتْ تبعاً للأركان لتبعيتها لها وإنَّ لم يوجد لها مسقطٌ.

* قوله: ((وفي قوله)) أي: الإمام. اهـ منه.

(١) المقولة [٦٢٩٠] قوله: ((كما مرَّ)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٨/١.

(٣) "إمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٣٥/أ.

(٤) انظر "الدرر والغرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٧/١.

(٥) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ص ٢٠٧-.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٦/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٢/٢.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ.

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٨/١ بتصريف يسير.

قيل: وبه يُفتَى (بركوع وسجود وإن قَدَرَ على بعض القيام) ولو متكئاً على عصاً أو حائطٍ (قام) لزوماً بقدر ما يقدر ولو قدر آية أو تكبيرة على المذهب؛

[٦٢٩٩٦] (قوله: قيل: وبه يُفتَى) قاله في "التجنيس" و"الخلاصة"^(١) و"الولولجية"^(٢)؛ لأنه أيسر على المريض، قال في "البحر"^(٣): ((ولا يخفى ما فيه، بل الأيسر عدم التقييد بكيفية من الكيفيات، فالمذهب الأول)) اهـ.

وذكر قبله^(٤): ((أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع)) اهـ. أقول: ينبغي أن يقال: إن كان جلوسه كما يجلس للتشهد أيسر عليه من غيره أو مساوياً لغيره كان أولى، وإلا اختار الأيسر في جميع الحالات، ولعل ذلك محمل القولين، والله أعلم. [٦٢٩٩٧] (قوله: بركوع) متعلق بقوله: ((صلّى))، "ط"^(٥).

[٦٢٩٩٨] (قوله: على المذهب) في "شرح الحلواني"^(٦) نقلاً عن "الهندواني"^(٧): ((لو قدر على بعض القيام دون تمامه، أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بأن يكبر قائماً، ويقرأ ما قدر عليه، ثم يقعد إن عجز، وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن أصحابنا،

(قوله: وإلا اختار الأيسر إلخ) لا يظهر تحييره في حالة التشهد؛ إذ السنة لا تسقط عن المريض بمجرد كون غيرها أيسر، ولذا حكوا الإجماع على أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد، نعم لو كان يلحقه ضرر بها تسقط عنه، لكن ليس الكلام فيه.

(قوله: لا يروى خلافه عن أصحابنا) الظاهر أن مراد "الهندواني" بقوله: ((ولا يروى عن أصحابنا خلافه)) مقدم أصحاب "أبي حنيفة"، فلا ينافي أن بعض المتأخرين قال بخلافه، وأشار "الشارح" لرده بقوله: ((على المذهب)) اهـ "سندي".

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في صلاة المريض ق ٤٩/ب.

(٢) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل العاشر في المريض والإمام والمأموم ق ١٣/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٢/٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٢/٢.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٨/١.

(٦) لعله شرح أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر، شمس الأئمة الحلواني (ت ٤٤٨هـ) على "الجامع الكبير" للإمام

محمد. ("كشف الظنون" ٥٦٨/١، "الفوائد البهية" ص ٩٥، "هدية العارفين" ٥٧٧/٥).

لأنَّ البعض معتبرٌ بالكلِّ (وإنَّ تعذَّراً) ليس تعذُّرُهُما شرطاً، بل تعذُّرُ السجودِ كافٍ...

ولو تركَ هذا خِفْتُ أن لا تجوزَ صلاحته))، وفي "شرح القاضي"^(١): ((فإنَّ عَجَزَ عن القيامِ مستويّاً قالوا: يقومُ متكبّاً لا يُجزّيه إلّا ذلك، وكذا لو عَجَزَ عن القعودِ مستويّاً قالوا: يقعدُ متكبّاً لا يُجزّيه إلّا ذلك، فتال^(٢) عن "شرح التمرثاشي" - ونحوه في "العناية"^(٣) بزيادةٍ -: وكذلك لو قدرَ أن يعتمدَ على عصاً، أو كان له خادمٌ لو اتكأَ عليه قدرَ على القيام)) اهـ.

[٦٢٩٩] (قوله: لأنَّ البعض مُعتبرٌ بالكلِّ) أي: أنَّ حكمَ البعض كحكمِ الكلِّ، بمعنى أنَّ مَنْ قدرَ على كلِّ القيامِ يلزمه، فكذا مَنْ قدرَ على بعضه.

[٦٣٠٠] (قوله: بل تعذُّرُ السجودِ كافٍ) نقله في "البحر"^(٤) عن "البدائع"^(٥) وغيرها، وفي "الذخيرة": ((رجلٌ بخلقه خراجٌ إن سجّدَ سالٍ وهو قادرٌ على الركوعِ والقيامِ والقراءةِ يصلّي قاعداً يومئذٍ، ولو صلى قائماً بركوعٍ وقعداً وأوماً بالسجودِ أجزأه، والأوّلُ أفضل؛ لأنَّ القيامَ والركوعَ لم يُشرعاً قرينةً بنفسهما، بل ليكونا وسيلتين إلى السجود)) اهـ.

قال في "البحر"^(٦): ((ولم أرَ ما إذا تعذَّرَ الركوعُ دون السجود، وكأنَّه غيرُ واقعٍ)) اهـ. أي: لأنَّه متى عَجَزَ عن الركوعِ عَجَزَ عن السجود، "نهر"^(٧). قال "ح"^(٨): ((أقول: على فرضِ تصوُّره

(قوله: فقال عن "شرح الخ) لعله: "فتال" بالفاء لا بالقاف، ويكونُ القصدُ نسبةً ما تقدَّم إليه كما هو ظاهر، تأمل. ثم رأيتُ نسخة الخطِّ ذُكِرَ فيها "فتال" بالفاء لا بالقاف.

(١) أي: "شرح قاضيان على الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب المريض كيف يصلي؟ ١/٣٤ق/ب بتصرف.

(٢) في "ب" و"م": ((فقال)) وهو تصحيف، والله تعالى أعلم.

(٣) "العناية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/٤٥٧ (هامش "فتح القدير").

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢/١٢٢.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١/١٠٧ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢/١٢٢.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ بتصرف.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٢/ب.

لا القيام (أو مأً) بالهمز (قاعداً).....

ينبغي أن لا يَسْقُطَ؛ لأنَّ الركوع وسيلةٌ إليه، ولا يَسْقُطُ المقصودُ عند تعذُّر الوسيلة كما لم يَسْقُطِ الركوعُ والسجودُ عند تعذُّر القيام)).

[٦٣٠١] (قوله: لا القيام) معطوفٌ على الضمير المرفوع المتصل في قوله: ((تعذراً))، وهو ضعيفٌ لكونه في عبارة المتن بلا فاصلٍ ولا تأكيدٍ.

[٦٣٠٢] (قوله: أو مأً) حقيقة الإيماء طأطأة الرأس، ورؤي مجرد تحريكها، وتأمُّه في "الإمداد" ^(١) عن "البحر" ^(٢) و"المقدس".

[٦٣٠٣] (قوله: أو مأً قاعداً) لأنَّ ركبةَ القيام للتوصلِ إلى السجود، فلا يجبُ دونه، وهذا أولى من قول بعضهم: صَلَّى قاعدًا؛ إذ يُفترَضُ عليه أنْ يقومَ للقراءة، فإذا جاء أو أنْ الركوع والسجود أو مأً قاعدًا، كذا في "النهر" ^(٣).

أقول: التعبيرُ بـ ((صَلَّى قاعدًا)) هو ما في "الهداية" ^(٤) و"القدوري" ^(٥) وغيرهما، ومأً ما ذكرته من افتراض القيام فلم أَره لغيره فيما عندي من كتب المذهب، بل كلُّهم متفقون على التعليل بأنَّ القيام سَقَطَ لأنَّه وسيلةٌ إلى السجود، بل صرَّحَ في "الحلية" ^(٦): ((بأنَّ هذه المسألة من المسائل التي سَقَطَ فيها وجوبُ القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحكمي)) اهـ.

ويلزمُ على ما قاله أنَّه لو عَجَزَ عن السجود فقط أنْ يركع قائماً، وهو خلافُ المنصوص كما علمته آنفاً، نعم ذكر "القُهْستاني" ^(٧) عن "الزاهدي": ((أنَّه يؤمُّ للركوع قائماً وللسجود جالساً، ولو عكسَ لم يَجْزُ على الأصحَّ)) اهـ. وجزمَ به "الولوالجي" ^(٨).

(١) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٣٥/ب.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٣/٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/ب.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٧٧/١.

(٥) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٩٩/١.

(٦) "الحلية": فرائض الصلاة - القيام ق ٢/٥٥/ب.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المريض ١٥١/١.

(٨) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل العاشر في المريض والإمام والمأموم ق ١٤/أ.

وهو أفضل من الإيماء قائماً لقربه من الأرض (وَيَجْعَلُ سَجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ) لزوماً (ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه) فإنه يكره تحريماً (فإن فعل).....

لكن ذكر ذلك في "النهر"^(١) وقال: ((إلا أن المذهب الإطلاقي)) اهـ. أي: يؤمى قاعداً أو قائماً فيهما، فالظاهر أن ما ذكره هنا سهو، فتنبه له.

[٦٣٠٤] (قوله: وهو أفضل إلخ) قال في "شرح المنية"^(٢): ((لو قيل: إن الإيماء أفضل للخروج من الخلاف لكان موجهاً، ولكن لم أر من ذكره)) اهـ.

[٦٣٠٥] (قوله: لقربه من الأرض) أي: فيكون أشبه بالسجود، "منح"^(٣).

[٦٣٠٦] (قوله: وَيَجْعَلُ سَجُودَهُ أَخْفَضَ إلخ) أشار إلى أنه يكفيه أدنى الانحناء عن الركوع، وأنه لا يلزمه تقريب وجهته من الأرض بأقصى ما يمكنه كما بسطه في "البحر"^(٤) عن "الزاهد".

[٦٣٠٧] (قوله: فإنه يكره تحريماً) قال في "البحر"^(٥): ((واستدل للكرهية في "المحيط" لنهيهِ عليه الصلاة والسلام عنه^(٦)، وهو يدل على كراهية التحريم)) اهـ. وتبعه في "النهر"^(٧).

(قوله: لو قيل: إن الإيماء إلخ) أي: قائماً؛ إذ به يخرج عن الخلاف، فإن "زفر" و"الشافعي" يقولان: يؤمى بهما قائماً لا يحزبه غيره، لكن محل استحباب مراعاة الخلاف إذا لم يلزم ارتكاب مكروه مذهب، وهنا كذلك؛ لتصریحهم بأن الأفضل للإيماء قاعداً، ومفاده كراهته قائماً لمخالفة الأفضل.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٦-.

(٣) "المنح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/ق ٢٢/أ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢/١٢٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢/١٢٣.

(٦) أخرجه أبو يعلى (١٨١١)، والبيزاري (٥٦٨) كتاب الصلاة - باب صلاة المريض، ورجال إسناده رجال الصحيح، وقال البوصيري: إسناده صحيح. والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٣٠٦ كتاب الصلاة - باب الإيماء بالركوع والسجود إذا عجز عنهما، وفي "معرفة السنن والآثار" ٣/٢٢٥ كتاب الصلاة - باب صلاة المريض، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢/١٤٨ وقال: رواه أبو يعلى والبيزاري بنحوه، ورجال البيزاري رجال الصحيح. من حديث جابر عليه مرفوعاً، وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ.

بالبناء للمجهول، ذكره "العيني"^(١) (وهو يخفضُ برأسه لسجودِهِ أَكْثَرَ مِنْ رُكُوعِهِ صَحَّ) على أَنَّهُ إِيمَاءٌ لَا سَجُودَ، إِلَّا أَنْ يُجَدَّ قُوَّةُ^(٢) الأرض.....

أقول: هذا محمولٌ على ما إذا كان يَحْمِلُ إلى وجهه شيئاً يسجدُ عليه بخلاف ما إذا كان موضوعاً على الأرض، يدلُّ عليه ما في "الذخيرة"، حيث نقلَ عن "الأصل"^(٣) الكراهة في الأول، ثم قال: ((فإن كانت الوسادة موضوعةً على الأرض، وكان يسجدُ عليها جازت صلاته، فقد صحَّ أَنْ "أم سلمة": «كانت تسجدُ على مِرْقَةٍ* موضوعةٍ بين يديها لعلَّه كانت بها، ولم يمنعها رسولُ الله ﷺ من ذلك»^(٤))). اهـ.

٥٠٩/١

فإن مُفَاد هذه المقابلة والاستدلالِ عدمُ الكراهة في الموضوع على الأرض المرتفع، ثم رأيتُ "القُهْستاني"^(٥) صرَّحَ بذلك.

[٦٣٠٨] (قوله: بالبناء للمجهول) هذا ليس بلازم، وإلَّا لقال: ولا يُرْفَعُ إلى وجهه شيء. اهـ "ح"^(٦). ولعلَّ وجه ما قال الإشارةُ إلى كراهته سواء كان بفعله أو فعلٍ غيره له. [٦٣٠٩] (قوله: إِلَّا أَنْ يُجَدَّ قُوَّةُ الأرض) هذا الاستثناء مبنيٌّ على أَنْ قوله: ((ولا يُرْفَعُ إلخ))

(قوله: ولعلَّ وجه ما قال) أي: "العيني"، ويدلُّ للكراهة مطلقاً ما نقله "السندي": ((أنه روي أنَّ عبد الله بن مسعود دخلَ على مريضٍ يعوده، فوجدَه يصلي ويُرْفَعُ له عودٌ يسجدُ عليه، فنزعَ ذلك من يده مَنْ كان في يده وقال: هذا شيءٌ عرضَه لكم الشيطان، أوَمِّ لسجودك)) اهـ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٦٣/١.

(٢) في "و": ((يجد حجم قوة...)).

(٣) "الأصل": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض في الفريضة ٢١١/١.

* (مرفقة) هي المِخْدَةُ بكسر الميم فيهما، كما في "الحلبة". اهـ منه

(٤) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٣٠٧/٢ كتاب الصلاة - باب ما روي في كيفية الصلاة على الجنب، وفي "معركة السنن والآثار" ٢٢٤/٣ كتاب الصلاة - باب صلاة المريض، وذكر البيهقي أيضاً عن ابن عباس أنه رخص في السجود على الوسادة والمعدة.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المريض ١٥٢/١.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٢/١.

شاملاً لما إذا كان موضوعاً على الأرض، وهو خلافُ المتبادر، بل المتبادرُ كونُ المرفوع محمولاً بيده أو يد غيره، وعليه فالاستثناء منقطعٌ لا اختصاص ذلك بالموضوع على الأرض، ولذا قال "الزيلعي"^(١): ((كان ينبغي أن يُقال: إن كان ذلك الموضوعُ يصحُّ السجودُ عليه كان سجوداً، وإلاَّ فإيماءً)) اهـ.

وجزَمَ به في "شرح المنية"^(٢)، واعترضه في "النهر"^(٣) بقوله: ((وعندي فيه نظر؛ لأنَّ خفض الرأسِ بالركوع ليس إلاَّ إيماءً، ومعلومٌ أنَّه لا يصحُّ السجودُ بدون الركوع ولو كان الموضوعُ مما يصحُّ السجودُ عليه)) اهـ.

أقول: الحقُّ التفصيلُ، وهو أنَّه إن كان ركوعه بمجرّدِ إيماء الرأس من غير انحناءٍ وميل الظهير فهذا إيماء لا ركوع، فلا يُعتبرُ السجودُ بعدُ إلاَّ إيماءً مطلقاً، وإن كان مع الانحناء كان ركوعاً مُعتبراً،

(قوله: واعترضه في "النهر" بقوله: وعندي فيه نظر إلخ) وتُعقَّبُ بأنَّ هذا مدفوعٌ، أمّا أولاً فلأنَّه إذا جاز ذلك للصحيح على أنَّه سجودٌ فلا بُدَّ يجوزُ ذلك للمريض على أنَّه سجودٌ بالأولى، وأمّا ثانياً فلأنَّ قوله: ((ومعلومٌ أنَّه لا يصحُّ السُّجودُ دون الرُّكُوع)) يلزمُ منه أنَّه لو قَدَرَ على السُّجودِ وعجز عن الرُّكُوع سقط السُّجودُ ولم يُنقل، على أنَّ ما ذكره من قوله: ((لأنَّ خفض الرأسِ بالركوع ليس إلاَّ إيماءً)) دعوى لا دليلَ عليها، وأيُّ فرقٍ بين المريض والصحيح حيث جعلَ خفضُ الرأسِ من الصحيح ركوعاً ومن المريض إيماءً؟! ولو سلَّمْ فقد يقال فيه: قد وُجِدَ بدلُ الرُّكُوع، وهو قائمٌ مقامه، فصَحُّ السُّجودِ بعدما قام مقامُ الرُّكُوع؛ لأنَّه قد قَدَرَ على السُّجودِ ولم يقدر على الرُّكُوع، ففَعَلَ كلاً منهما على حسب استطاعته به، تأمَّل. اهـ "سندي".

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢٠١/١ باختصار.

(٢) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ.

(وإلا) يَخْفِضُ^(١) (لا) يصحُّ لعدم الإيماء.

(وإن تعذر القعود) ولو حكماً (أو مأً مستلقياً) على ظهره.....

حَتَّى إِنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْمُتَطَوُّعِ الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ، فَحِينَئِذٍ يُنْظَرُ: إِنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ مِمَّا يَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ كَحَجَرٍ مِثْلًا، وَلَمْ يَزِدْ ارْتِفَاعُهُ عَلَى قَدَرِ لَبَنَةٍ أَوْ لَبَنَتَيْنِ فَهُوَ سَجُودٌ حَقِيقِيٌّ، فَيَكُونُ رَاكِعًا سَاجِدًا لَا مُؤْمَأً، حَتَّى إِنَّهُ يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْقَائِمِ بِهِ، وَإِذَا قَدَرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى الْقِيَامِ يَتِمُّهَا قَائِمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْضُوعُ كَذَلِكَ يَكُونُ مُؤْمَأً، فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْقَائِمِ بِهِ، وَإِذَا قَدَرَ فِيهَا عَلَى الْقِيَامِ اسْتَأْنَفَهَا، بَلْ يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ مِمَّا يَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلِزُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقِيقَةً، وَلَا يَصِحُّ الْإِمَاءُ بِهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمَا، بَلْ شَرْطُهُ تَعَذُّرُهُمَا كَمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ.

[٦٣١٠] (قوله: وإلا يَخْفِضُ) أي: لم يَخْفِضْ رَأْسَهُ أَصْلًا، بَلْ صَارَ يَأْخُذُ مَا يَرْفَعُهُ وَيُلْصِقُهُ بِجِهَتِهِ لِلرُّكُوعِ. وَالسُّجُودُ، أَوْ خَفَضَ رَأْسَهُ لِهَمَّا لَكِنْ جَعَلَ خَفَضَ السُّجُودِ مُسَاوِيًا لَخَفَضِ الرُّكُوعِ لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ الْإِمَاءِ لِهَمَّا أَوْ لِلْسُّجُودِ.

[٦٣١١] (قوله: وإن تعذر القعود) أي: قَعُودُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ مُسْتِنِدًا إِلَى شَيْءٍ كَمَا مَرَّ^(٢).

[٦٣١٢] (قوله: ولو حكماً) كما لو قَدَرَ عَلَى الْقَعُودِ وَلَكِنْ بَزَغَ الطَّيِّبُ الْمَاءَ مِنْ عَيْنِهِ، وَأَمَرَهُ بِالِاسْتِلْقَاءِ أَيَّامًا أَجْزَأَهُ أَنْ يَسْتَلْقِيَ وَيُؤْمِيَّ؛ لِأَنَّ حَرَمَةَ الْأَعْضَاءِ كَحَرَمَةِ النَّفْسِ، "بِحَرِّ"^(٣) عَنْ "الْبِدَائِعِ"^(٤)، وَسَيَأْتِي^(٥).

(١) في "و": ((وإلا، أي: وإن لم يخفض رأسه، بل وضع المرفوع على جبهته)).

(٢) المقولة [٦٢٩١] قوله: ((ولو مستنداً)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٦/١ بتصرف.

(٥) ص ٥٤٥ - "در".

(ورجلَاه نحو القبلة) غير أنه ينصبُ ركبتيه لكرَاهةٍ مَدَّ الرَّجُلُ إِلَى الْقِبْلَةِ، ويرْفَعُ رَأْسَهُ يَسِيرًا لِيَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَيْهَا (أو على جنبِهِ) الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسَرِ وَوَجْهُهُ إِلَيْهَا.....

[٦٣١٦] (قوله: وَرَجُلَاهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) فِي "الْبَحْرِ" ^(١) عَنْ "الْخُلَاصَةِ" ^(٢): ((مُتَوَجِّهًا نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَرَأْسُهُ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَرَجُلَاهُ إِلَى الْمَغْرِبِ)) اهـ.

أقول: هَذَا يُتَوَوَّرُ فِي بِلَادِهِمُ الْمَشْرِقِيَّةِ كِبُخَارَى وَمَا وَالِاهَا، فَإِنَّ قِبْلَتَهُمْ لِحِجَّةِ الْمَغْرِبِ عَكْسَ الْبِلَادِ الْمَغْرِبِيَّةِ، أَمَّا فِي بِلَادِنَا الشَّامِيَّةِ وَنَحْوَهَا إِذَا اسْتَلْقَى مُتَوَجِّهًا لِلْقِبْلَةِ يَكُونُ الْمَغْرِبُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْمَشْرِقُ عَنْ يَسَارِهِ، وَبِهَ انْتَفَعَاعٍ اعْتَرَضَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ * عَلَى مَا فِي "الْخُلَاصَةِ".

[٦٣١٤] (قوله: لِكِرَاهَةِ الْإِلَاحِ) هِيَ كِرَاهَةُ تَنْزِيهِةٍ، "ط" ^(٣).

[٦٣١٥] (قوله: وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ يَسِيرًا) أَي: يَجْعَلُ وَسَادَةً تَحْتَ رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْاسْتِلْقَاءِ تَمْنَعُ الْأَصْحَاءَ عَنِ الْإِيمَاءِ، فَكَيْفَ بِالْمَرْضَى؟ "بَحْر" ^(٤).

[٦٣١٦] (قوله: الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسَرِ) وَالْأَيْمَنِ أَفْضَلُ، وَبِهَ وَرَدَ الْأَثَرُ ^(٥)، "إِمْدَاد" ^(٦).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في صلاة المريض ق ٤٩/أ.

* قوله: ((بعض المحققين)) هو المحقق ابن أمير حاج في "الحلية". اهـ منه

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢ نقلاً عن "العناية".

(٥) أخرج الدارقطني ٤٢٢/٤ - ٤٣٠، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٠٨/٢ كتاب الصلاة - باب ما روي في كيفية الصلاة على الجنب أو الاستلقاء، من طريق حسن الغريزي، عن حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن حسين، عن الحسين بن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: ((يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْمًا وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَحْفَظَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ)) إلخ.

قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" ٢٢٦/١: وفي إسناده حسين بن زيد، ضعفه ابن المديني، والحسن بن الحسين الغريزي، وهو متروك. وقال النووي: هذا حديث ضعيف. لكن له شواهد من حديث جابر عند البزار والبيهقي، وعن ابن عمر وابن عباس عند الطبراني.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٣٦/ب.

(والأوّل أفضل) على المعتمد.

(وإن تعدّر الإيمان) برأسيه (وكثرت الفوائت) بأن زادت على يوم وليلة (سقط القضاء عنه) وإن كان يفهم.....

[٦٣١٧] (قوله: والأوّل أفضل) لأنّ المستلقي يقع إمّاؤه إلى القبلة، والمضطجع يقع منحرفاً عنها، "بحر"^(١).

[٦٣١٨] (قوله: على المعتمد) مقابلته ما في "القنية"^(٢): ((من أنّ الأظهر أنّه لا يجوز الاضطجاع على الجنّب للقادر على الاستلقاء))، قال في "النهر"^(٣): ((وهو شاذّ))، وقال في "البحر"^(٤): ((وهذا الأظهر خفيّ، والأظهر الجواز)) اهـ.

وكذا ما روي عن "الإمام" من أنّ الأفضل أن يُصلّي على شِقِّهِ الأيمن، وبه قالت الأئمة الثلاثة، ورجّحه في "الحلبة"^(٥) لما ظهر له من قوّة دليله مع اعترافه^(٦): ((بأنّ الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات)).

[٦٣١٩] (قوله: بأن زادت على يوم وليلة) أمّا لو كانت يوماً وليلة أو أقلّ وهو يعقل فلا تسقط،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ بتصرف يسير.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٥/أ.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٣٣/٢.

(٥) "الحلبة": فرائض الصلاة - القيام ق ٥١/ب - أ ٥٢/أ.

(٦) نقول: الذي عزاه صاحب "الحلبة" إلى مشاهير الكتب وبيّن أنّه المشهور من الروايات هو أفضلية الصلاة على شِقِّهِ الأيمن، لا مستلقياً كما نقله ابن عابدين رحمه الله، انظر "الحلبة" العزو السابق.

ولكنّ الإشكال قائم في عبارة "الحلبة" في موضع آخر، وذلك أنّه نقل عن "التحفة" و"البدائع" وغيرهما أنّ المشهور هو أفضلية الصلاة على جنبه الأيمن، وليس كذلك بل الذي في "التحفة" و"البدائع" وغيرهما أنّ المشهور أفضلية الصلاة مستلقياً، انظر "التحفة" ١٩٠/١، و"البدائع" ١٠٦/١، و"البحر" ١٣٢/٢، و"الهداية" ٧٧/١، و"تبيين الحقائق" ٢٠١/١، والله تعالى أعلم.

في ظاهر الرواية (وعليه الفتوى) كما في "الظهريّة"^(١)؛ لأنَّ مجردَ العقل.....

بل تُقضى اتفاقاً، وهذا إذا صحَّ، فلو مات ولم يُقدِّرْ على الصلاة لم يلزمه القضاء، حتَّى لا يلزمه الإيصاءُ بها كالمسافر إذا أفطَرَ وماتَ قبل الإقامة كما في "الزيلعي"^(٢)، قال في "البحر"^(٣): ((وينبغي أنْ يقال: محمّله^(٤) ما إذا لم يُقدِّرْ في مرضه على الإيماءِ بالرأس، أمّا إنْ قدرَ عليه بعد عجزه فإنّه يلزمه القضاء وإنْ كان مُوسِعاً لتظهرَ فائدته في الإيصاءِ بالإطعام عنه)) اهـ.

قلت: وهو مأخوذٌ من "الفتح"^(٥)، فإنّه قال: ((ومَنْ تأمَّلَ تعليلَ الأصحاب في الأصول انقدَحَ في ذهنه إيجابَ القضاء على هذا المريض إلى يومٍ وليلةٍ - حتَّى يلزمه الإيصاءُ به إنْ قدرَ عليه بطريق - وسقوطه إنْ زاد)) اهـ.

[٦٣٢٠] (قوله: في ظاهر الرواية) وقيل: لا يسقطُ القضاء، بل تُؤخَّرُ عنه إذا كان يعقلُ، وصحَّحه في "الهداية"^(٦)، وهو من أهلي الترجيح، لكنْ خالفَ نفسه في كتابه "التجنيس"، فصحَّحَ الأوَّلَ كعامةِ أهل الترجيح كـ "قاضي خان"^(٧) و"صاحب المحيط" و"شيخ الإسلام" و"فخر الإسلام"، ومالَ إليه المحقِّق "ابن الهمام" في عبارته التي نقلناها^(٨) آنفاً، ومشى عليه "المصنّف"؛ لأنَّه ظاهرُ الرواية، ولما في "الإمداد"^(٩): ((من أنْ القاعدة العملُ بما عليه الأكثرُ)).

٥١٠/١

(تنبيه)

جعلَ في "السراج"^(١٠) المسألةَ على أربعةِ أوجهٍ: إنْ زاد المرضُ على يومٍ وليلةٍ وهو لا يعقلُ

(١) "الظهريّة": كتاب الصلاة - الباب الخامس - الفصل الثالث في المريض ق ٣٦/ب.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢٠١/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٥/٢.

(٤) في "البحر": ((عله)).

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٤٥٩/١ باختصار.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٧٧/١.

(٧) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/٣٥ق.

(٨) في المقالة السابقة.

(٩) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٣٧/ب.

(١٠) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/٢٧٤ق.

لا يكفي لتوجهه الخطاب، وأفاد بسقوط الأركان سقوط الشرائط عند العجز بالأولى،..

فلا قضاء إجماعاً، وإلاً وهو يعقلُ قضى إذا صحَّ إجماعاً، وإن زاد وهو يعقلُ، أو لا وهو لا يعقلُ فعلى الخلاف.

(تتمّة)

في "البحر" ^(١) عن "القنية" ^(٢): ((ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم)) اهـ. وقدمه "الشارح" قبيل هذا الباب، وأوضحناه ^(٣) ثمة.

[٦٣٢١] (قوله: لا يكفي إلخ) بل لا بدّ معه من القدرة.

[٦٣٢٢] (قوله: وأفاد إلخ) الأولى ذكره قبل قوله: ((وإن تعذر الإيماء إلخ))؛ لأنّ فيه سقطت الصلاة، وفيما قبله سقطت الأركان.

[٦٣٢٣] (قوله: سقوط الشرائط) أي: كالاستقبال وستر العورة والطهارة من الخبث بخلاف الوقت، وكذا الطهارة من الحدث؛ لأنّ فاقد الطهورين يُؤخّر عند "الإمام"، ويتشبه عندهما، والمتشبه غير مُصلٍّ، أفاده "الرحمتي"، لكن سيأتي ^(٤) في مقطوع اليدين والرّجلين تصحيح أنّه يصلّي بلا طهارة.

[٦٣٢٤] (قوله: بالأولى) لأنّ العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الأركان، فلو لم يقدّر المريض على التحوّل إلى القبلة بنفسه ولا بغيره صلى كذلك، ولا إعادة عليه بعد البرّ في ظاهر الجواب كما لو عجز عن الأركان، "بدائع" ^(٥). وقامه في "البحر" ^(٦)، وسيأتي ^(٧) آخر الباب ما لو كان تحته ثياب نجسة.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٥/٢.

(٢) لم نعر على المسألة فيها.

(٣) المقولة [٦١٠٠] قوله: ((ولو فدى عن صلاته)).

(٤) ص ٥٥٢ - "در".

(٥) "بدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٧/١ بتصرف.

(٦) انظر "البحر": كتاب الصلاة باب صلاة المريض ١٢٤/٢.

(٧) ص ٥٥٤ - "در".

ولا يعيدُ في ظاهِر الرواية، "بدائع".

(ولو اشتبهَ على مريضٍ أعدادُ الركعات والسجّادات لنعاسٍ يلحقُه لا يلزمُه الأداءُ)
ولو أذاها بتلقينٍ غيره ينبغي أن يُجزّيه،.....

[٦٣٢٥] (قوله: ولا يعيدُ) أي: في سقوط الشرائط أو الأركان لعذرٍ سماويٍّ، بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما مرَّ^(١) تفصيلُه في الطهارة، وشَمِل ما لو عجزَ عن القراءة، وفي "البحر"^(٢) عن "القنية"^(٣): ((ولو اعتَمَلَ لسانُه يوماً وليلةً فصلَّى صلاةَ الأحرس، ثمَّ انطلقَ لسانُه لا تلزمُه الإعادة)) اهـ.

والظاهر: أن قوله: ((يوماً وليلةً)) لأنَّ محلَّ توهُم لزومِ الإعادة؛ إذ الزائدُ على ذلك لا تلزمُ إعادته لدخوله في حدِّ التكرار.

[٦٣٢٦] (قوله: ولو اشتبهَ على مريضٍ إلخ) أي: بأنَّ وصلَّ إلى حالٍ لا يمكنُه ضبطُ ذلك، وليس المرادُ مجردَ الشكِّ والاشتباه؛ لأنَّ ذلك يحصلُ للصحيح.

[٦٣٢٧] (قوله: ينبغي أن يُجزّيه) قد يقال: إنَّه تعليمٌ وتعلُّمٌ، وهو مُفسِدٌ كما إذا قرأ من المصحف، أو علَّمَه إنسانَ القراءة وهو في الصلاة، "ط"^(٤).

قلت: وقد يقال: إنَّه ليس بتعليمٍ وتعلُّمٍ، بل هو تذكيرٌ أو إعلامٌ، فهو كإعلامِ المبلِّغ بانتقالات الإمام، فتأمَّل.

(قوله: فهو كإعلامِ المبلِّغ بانتقالات الإمام) قد يقال: إنَّهم شرطوا لصحَّة الاعتماد على إعلامِ المبلِّغ شروعه في الصلاة، وإلَّا لم يصحَّ شروعُ المقتدي، والظاهر أنَّ باقي الأفعال لا يصحُّ الاعتماد على إعلامه مع كونه خارجَ الصلاة، والأحسنُ ما أجاب به "السندي": ((بأنَّ المرضَ لمَّا أسقطَ الشَّرائطَ

(١) المقولة [٢٠٦٧] (قوله: ثم إن نشأ الخوف إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٤/ب.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٩/١.

كذا في "القنية" (ولم يُؤمِّ بعينه وقلبه وحاجبه) خلافاً لـ "زفر".
 (ولو عَرَضَ له مرضٌ في صلاته يُتِمُّ بما قَدَرَ) على المعتمد (ولو صَلَّى قاعداً بركوع
 وسجودٍ فصَحَّ بَنَى.....

[٦٣٢٨] (قوله: كذا في "القنية" ^(١)) الإشارة إلى ما ذكره "المصنف" و"الشارح".

[٦٣٢٩] (قوله: ولم يُؤمِّ (الخ) الأولى ذكره قبل مسألة "القنية" لارتباطه بها قبلها، ففصله ما
 وَقَعَ في المتن عبارة "القنية" غير مناسب.

[٦٣٣٠] (قوله: خلافاً لـ "زفر") فعنده يُؤمِّ بمحاجبه، فإن عَجَزَ فبعينه، فإن عَجَزَ فبقلبه،
 "بحر" ^(٢).

[٦٣٣١] (قوله: يُتِمُّ بما قَدَرَ) أي: ولو قاعداً مؤمناً أو مُستلقياً.

[٦٣٣٢] (قوله: على المعتمد) وعن "الإمام" أنه يَسْتَقْبِلُ؛ لأنَّ تحريمته انْعَقَدَتْ مُوجِبَةً للركوع
 والسجود، فلا تجزئ بالإيماء، قال في "النهر" ^(٣): ((والصحيح المشهور هو الأول؛ لأنَّ بناء الضعيف
 على القويَّ أولى من الإتيان بالكلِّ ضعيفاً)).

[٦٣٣٣] (قوله: بَنَى) أي: على ما صَلَّى، فُتِمَّ صلاته قائماً عندهما، وقال "محمد": يَسْتَقْبِلُ
 بناءً على عدم صحَّة اقتداء القائم بالقاعد عنده ^(٤)، وقد مرَّ، "نهر" ^(٥).

والأركان أوجب أن يُعْتَقَر بسببه مثل هذا التعلُّم كما اغْتَفِرَ من لا يقدر على صلاةٍ إلاَّ بأصواتٍ مثل أَوْه
 كما قدَّمنا عن "التجنيس" ((اهـ. على أنَّ قوله: ((بل هو تذكير أو إعلام (الخ)) غير دافع للاعتراض؛ إذ
 لا يخرج عن كونه تعليمًا وتعلُّماً بذلك كما سبق فيما لو أُرْتِجَ على الإمام، ففَتَحَ عليه من ليس في صلاته
 فتذكَّر بسبب الفتح فإنَّها تفسد مع أنَّ الموجود من الفاتح تذكير وإعلام، وحكموا بفساد الصلاة، وما
 هذا إلاَّ لأنَّه تعلُّم.

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٤/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٢٥/٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/ب.

(٤) ((عنده)) ساقطة من "٦".

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/ب.

ولو كان) يصلي (بالإيماء) فصَحَّ لا يني، إلاَّ إذا صحَّ قبل أن يُوميَّ بالركوع والسجود (كما لو كان يُوميُّ مضطجعا ثم قَدَرَ على القعود.....

[٦٣٣٤] (قوله: ولو كان يصلي بالإيماء) أي: قائماً، أو قاعداً، أو مستلقياً، أو مضطجعاً كما هو قضية الإطلاق، "ح" (١).

[٦٣٣٥] (قوله: فصَحَّ) أي: قَدَرَ على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً، "ح" (٢).

[٦٣٣٦] (قوله: لا يني) لأنَّ اقتداءً الراكع والساجد بالمومي لا يجوز، فكذا البناء، "در" (٣).

[٦٣٣٧] (قوله: إلاَّ إذا صحَّ قبل أن يُوميَّ إلخ) لأنَّه لم يُؤدَّ ركناً بالإيماء (٤)، وإنما هو مجرد تحريم، فلا يكون بناء القوي على الضعيف، "بحر" (٥). وهذا ظاهرٌ فيما إذا افتتح قائماً أو قاعداً بقصد الإيماء، ثم قَدَرَ قبل الإيماء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً، أمَّا إذا افتتح مستلقياً أو مضطجعاً، ثم قَدَرَ قبل الإيماء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً فإنه يستأنف كما يؤخذ

(قوله: لأنَّه لم يُؤدَّ ركناً بالإيماء) أي: الإيماء حالة القيام أو القعود بالركوع والسجود، أمَّا القيام فقد وُجِدَتْ حقيقته، فعلى هذا إذا افتتح بقصد الإيماء قائماً أو قاعداً وأتى بركن القيام، ثم قَدَرَ على الركوع والسجود يني؛ لأنَّ القيام ما آذاه موماً. وهذه المسألة داخلة في الاستثناء المذكور، ويفيدها التعليل بأنَّه لم يُؤدَّ ركناً بالإيماء، وحينئذ يكون في قوله: ((وإنما هو مجرد تحريم)) قصور.

(قوله: ثم قَدَرَ قبل الإيماء على الركوع إلخ) أي: بعد إتيانه بالتحريم والقيام في حالة الاستلقاء أو الاضطجاع، فلا بدَّ من الاستئناف لأدائه ركن القيام بالإيماء، أمَّا لو أتى بالتحريم فقط ثم قَدَرَ لا يستأنف؛ لأنَّه لم يُؤدَّ ركناً به، والذي وُجِدَ منه مجرد التحريم.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٠٣/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٠٣/١.

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٩/١.

(٤) في النسخ جميعها ((البناء))، وما أثبتناه من "البحر" هو الصواب، وهو الموافق لنسخة الراجعي، وقد نَبَّه المصحح في هامش "م" على ذلك.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٦/٢.

ولم يقدِّرْ على الركوع والسجود فإنه يستأنفُ (على المختار) لأنَّ حالة القعود أقوى، فلم يَجْزُ بناؤه على الضعيف.
 (وللمتطوِّع الاتِّكَاءُ على شيءٍ كعصاً وِجْدَارٍ (مع الإعياء) أي: التعبِ بلا كراهةٍ، وبدونه يكرهُ (و) له (القعودُ) بلا كراهةٍ مطلقاً، هو الأصحُّ، ذَكَرَهُ "الكمال" ^(١) وغيره.
 (صَلَّى الْفَرَضَ فِي فَلَكٍ).....

من قول "الشارح": ((لأنَّ حالة القعود أقوى))، "ح" ^(٢).

[٦٣٣٨] (قوله): ولم يقدِّرْ على الركوع والسجود) وكذا لو قدَّرَ عليهما بالأولى، تأمَّل.
 [٦٣٣٩] (قوله): وللمتطوِّع (الخ) لعلَّ وجهه أنَّ التطوُّع قد يكثرُ كالتهجد فيؤدِّي إلى التعبِ، فلم يكره له الاتِّكَاءُ بخلاف الفرض، فإنَّ زمنه يسيرٌ، وإلَّا فالمفترضُ إنَّ عَجَزَ فقد مرَّ ^(٣) حكمه، وإنَّ تَعَبَ فالظاهرُ أنَّه لا يكره له الاتِّكَاءُ، تأمَّل.

[٦٣٤٠] (قوله): وبدونه يكرهُ) أي: اتفاقاً لما فيه من إساءةِ الأدب، "شرح المنية" ^(٤) وغيره.
 وظاهره أنَّه ليس فيه نهْيٌ خاصٌّ، فتكونُ الكراهةُ تنزيهيةً، تأمَّل.
 [٦٣٤١] (قوله): وله القعودُ) أي: بعد الافتتاح قائماً.

[٦٣٤٢] (قوله): بلا كراهةٍ مطلقاً) أي: يعذرُ ودونه، أمَّا مع العذرِ فاتفقاً، وأمَّا بدونه فيكرهه عند "الإمام" على اختيار "صاحب الهداية" ^(٥)، ولا يكرهه على اختيار "فخر الإسلام"،

(قوله): فالظاهرُ أنَّه لا يكره له الاتِّكَاءُ) لكنَّ مقتضى تقييدهم بالمبتطوِّع أنَّ المفترض يكره له الاتِّكَاءُ ولو مع الإعياء، وكأنَّه لأنَّ زمنه يسيرٌ، فلم يكن الإعياء فيه نافعياً للكراهة.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٤٦٢/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٣/١.

(٣) ص ٥٣٠ - "در" وما بعدها.

(٤) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧١.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٧٨/١.

جارٍ (قاعدًا بلا عذرٍ صحَّ) لغلبة العجز (وأساء) وقالوا: لا يصحُّ إلا بعذرٍ، وهو الأظهرُ، "برهان".....

وهو الأصحُّ؛ لأنه مُخَيَّرٌ في الابتداء بين القيام والقعود، فكذا في الانتهاء، وأما الاتكاء فإنه لم يُخَيَّرْ فيه ابتداءً بلا عذرٍ، بل يكره، فكذا الانتهاء، وأما عندهما فلا يجوزُ إتمامها قاعدًا بلا عذرٍ بعد الانتساح قائمًا، وهذا إن قعد في الركعة الأولى أو الثانية، أما في الشفع الثاني فينبغي أن يجوزَ عندهما أيضاً في غير سنة الظهر والجمعة، وتأمُّه في "شرح المنية"^(١).

مطلبٌ في الصلاة في السفينة

[٦٣٤٣] (قوله: جارٍ) أي: سائر احترازاً عن المربوط.

[٦٣٤٤] (قوله: قاعدًا) أي: يركعُ ويسجدُ، لا مؤمناً اتفاقاً، "بحر"^(٢).

[٦٣٤٥] (قوله: لغلبة العجز) أي: لأنَّ دَوْرانَ الرأس فيها غالب، والغالبُ كالمُتَحَقِّقِ، فأقيمَ مُقامُهُ كالسَّفَرِ أقيمَ مُقامُ المشقة، والنومُ مُقامُ الحدث، "شرح المنية"^(٣). ولذا ذكروا مسألة الصلاة في السفينة في باب صلاة المريض.

[٦٣٤٦] (قوله: وأساء) أشارَ إلى أنَّ القيامَ أفضلُ؛ لأنه أبعدُ عن شبهة الخلاف، والخروجُ أفضلُ إن أمكنه؛ لأنه أمكنُ لقلبه، "بحر"^(٤) و"شرح المنية"^(٥).

[٦٣٤٧] (قوله: وهو الأظهرُ) وفي "الحلبة"^(٦) بعد سَوَقِ الأدلة: ((والأظهرُ أنَّ قولهما أشبهُ،

(قوله: لأنه أمكنُ لقلبه) الذي في "البحر" عن "الهداية": ((أسكنُ)) بالسین، وقال في "البنية": ((لأنَّ القلبَ يتعلَّقُ في الماء)) اهـ.

(قوله: وفي "الحلبة" بعد سَوَقِ الأدلة (الخ) وأيدَ "الشرنبلاني" كلامَ "الإمام" بكلامٍ طويلٍ. اهـ "سندي".

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧٠-٢٧١..

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٧/٢.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧٤..

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٦/٢.

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧٤..

(٦) "الحلبة": فرائض الصلاة - القيام ٢/ق ١/٦٢.

(والمربوطة في الشَّطِّ كالشَّطِّ) في الأصحَّ (والمربوطة بلحَّة البحر إنَّ كان الرِّيحُ يُحرِّكُها شديداً فكالسَّائِرة وإلاَّ فكالواقفة).....

فلا جرَمَ أنَّ في "الحاوي القدسي"^(١): وبه نأخذُ)) اهـ.

[٦٣٤٨] (قوله): والمربوطة في الشَّطِّ كالشَّطِّ) فلا تجوزُ الصلاة فيها قاعداً اتِّفاقاً، وظاهرُ ما في "الهداية"^(٢) وغيرها الجوازُ قائماً مطلقاً، أي: استقرَّتْ على الأرض أو لا، وصرَّحَ في "الإيضاح" بمنعِهِ في الثاني حيث أمكنهُ الخروجُ إلحاقاً لها بالدَّابة، "نهر"^(٣). واختارَهُ في "المحيط" و"البدائع"^(٤)، "بحر"^(٥). وعزاه في "الإمداد"^(٦) أيضاً إلى "مجمع الروايات" عن "المصنِّف"، وجرَمَ به في "نور الإيضاح"^(٧)، وعلى هذا ينبغي أن لا تجوزَ الصلاة فيها سائِرةً مع إمكانِ الخروجِ إلى البرِّ، وهذه المسألة الناسُ عنها غافلون، "شرح المنية"^(٨).

[٦٣٤٩] (قوله: في الأصحَّ) احترازٌ عن قولِ البعض بأنَّه لا فرقَ بينها وبين السَّائِرة كما في "النهر"^(٩).

[٦٣٥٠] (قوله: وإلاَّ فكالواقفة) أي: إنَّ لم تُحرِّكُها الرِّيحُ شديداً بل يسيراً فحكمُها

(قوله: وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها إلخ) قدَّمَ أنَّ الخروجَ أفضلُ إن أمكنَ، وهو الظاهر، وإلحاقها بالدَّابة في مسألة لا يقتضي إلحاقها بها في كلِّ المسائل، وإطلاقهم الجوازَ يدلُّ على ذلك، وقال "السندي": ((والظاهرُ أنَّه لا يلزمُهُ الخروجُ إنَّ أمكنَهُ)) اهـ. وفي متن "الغرر": ((القادرُ على القيام وعلى الخروجَ صلى قاعداً فيها جازتْ، والأفضلُ القيامُ والخروجُ)) اهـ.

(١) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - فصل في الصلاة في السفر ق ٥١/ب.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٧٨/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/ب بتصرف.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٧/٢.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٢٢٣/ب.

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في الصلاة في السفينة ص ١٩٤..

(٨) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٧..

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ٧٩/ب بتصرف.

ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكلما دارت، ولو أمَّ قوماً في فُلُكين مربوطتين
صح، وإلا لا.....

كالواقفة، فلا تجوز الصلاة فيها قاعداً مع القدرة على القيام كما في "الإمداد"^(١).

[٦٣٥١] (قوله): ويلزم استقبال القبلة إلخ) أي: في قولهم جميعاً، "بحر"^(٢). وإن عجز عنه
يُمسِكُ عن الصلاة، "إمداد"^(٣) عن "مجمع الروايات". ولعله يُمسِكُ ما لم يخفَ خروج الوقت إما
تقررَ من أنَّ قبلة العاجز جهة قدرته، وهذا كذلك، وإلا فما الفرق؟ فليتأمل. وإنما لزمه الاستقبال
لأنها في حقها كاليست، حتى لا يتطوَّع فيها مومناً مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف
راكب الدابة، كذا في "الكافي"^(٤)، "شرح المنية"^(٥).

[٦٣٥٢] (قوله: مربوطتين) أي: مقرونتين؛ لأنهما بالافتقارِ صارتا كشيء واحد، وإن كانتا
منفصلتين لم يجز؛ لأنَّ تحلُّل ما بينهما بمنزلة النهر، وذلك يمنع الاقتداء، وإن كان الإمام في سفينة

(قوله): ولعله يُمسِكُ ما لم يخفَ إلخ) إنما يظهر ما حُمل عليه كلام "الإمداد" إذا كان المراد بالإمسك
عن الصلاة الإمساك على سبيل الاستحباب لا الوجوب، وإلا فقد سبق أنَّ المعتبر في القدرة والعجز حالة
الأداء، فمن كان قادراً على الاستقبال لزمه، وإلا فلا، ويستحب له التأخير ما لم يخفَ خروج الوقت.
(قول "الشارح": مربوطتين إلخ) أي: وهما واقفتان لا سائرتان، فإنَّ السائرتين لا يجوز الاقتداء
فيهما على كلِّ حال، "نوح".

(قوله): وإنَّ كانتا منفصلتين لم يجز) ظاهر إطلاقه يعمُّ ما لو كان ما بينهما لا يمرُّ فيه الزورق، وهو
كذلك؛ لأنَّه يمكن مروءة بينهما وإنَّ ما بينهما قليلاً كما تفيده عبارة "السندي"، لكنَّ الظاهر التقييد بما
إذا كان ما بينهما مقدار ما يمرُّ فيه الزورق أخذاً من مسألة ما لو كان الإمام في السفينة والمقتدي على
الشط، والله أعلم.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢٢٣/١ - ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٧/٢.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٢٢٣/ب.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٤٦/١/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ٧٥ - باختصار يسير.

(وَمَنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ) وَلَوْ بَفَزَعٍ مِنْ سَبْعٍ أَوْ آدَمِيٍّ (يَوْمًا وَلَيْلَةً فَصَى الْخُمْسَ، وَإِنْ زَادَ وَقْتُ صَلَاةٍ) سَادِسَةٍ (لَا) لِلْحَرَجِ، وَلَوْ أَفَاقَ فِي الْمَدَّةِ.....

واقفةً والمقتدون على الشطِّ فَإِنْ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ قَدَرُ نَهْرٍ عَظِيمٍ لَمْ يَصِحَّ، "بجر" (١). وتقدّم (٢) الكلامُ على الصلاة على الدابةِ والعجلةِ في باب النوافل.

[٦٣٥٣] (قوله: وَمَنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ) الجنون: آفةٌ تسلبُ العقلَ، والإغماء: آفةٌ تسترهُ، "ط" (٣).

[٦٣٥٤] (قوله: وَقْتُ صَلَاةٍ) مرفوعٌ على أَنَّهُ فاعِلُ ((زَادَ))، أَوْ منصوبٌ على أَنَّهُ ظَرْفٌ لـ ((زَادَ)) وفاعلُ ((زَادَ)) ضميرُ الجنون، "ح" (٤) عن "القَهْطَسْتَانِي" (٥). واعتُبرَ الزيادةُ بالأوقات على قولِ "الثالث"، وهو الأصحُّ، وعند "الثاني" بالساعات، وكلُّ روايةٍ عن "الإمام"، فإذا أصابَهُ ذلك قبل الزوال، ثُمَّ أَفَاقَ مِنَ الْغَدْرِ بَعْدَهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ سَقَطَ الْقَضَاءُ عِنْدَ "الثاني" لا "الثالث"، "بجر" (٦). والمرادُ بالساعاتِ الأزمنةُ لا ما تعارفَهُ أَهْلُ النجوم، "در" (٧). أي: مِنْ كَوْنِ السَّاعَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ دَرَجَةً، فَالمرادُ عِنْدَ "الثاني" الزيادةُ بِشَيْءٍ مِنَ الزَّمانِ وَإِنْ قَلَّ كَمَا فِي "غُرَرِ الْأَذْكَارِ" (٨) و"الْبَرْجَنْدِيِّ"، "إِسْمَاعِيل" (٩).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٧/٢ بتصرف.

(٢) ص ٣٤٩ - "در" وما بعدها.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣٢١/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٣/أ.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المريض ١٥٣/١ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٨/٢ بتصرف.

(٧) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٣٠/١ بتصرف.

(٨) "غُرَرِ الْأَذْكَارِ": كتاب الصلاة - ذكر صلاة المريض ق ٥١/أ.

(٩) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صلاة الفرائض ١/ق ٤٥١/ب.

فَإِنْ لِإِفَاقَتِهِ وَقْتُ مَعْلُومٌ قَضَى، وَإِلَّا لَا.

(زَالَ عَقْلُهُ يَنْجُ أَوْ خَمِرٍ أَوْ دَوَاءٍ (لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ طَالَتْ) لِأَنَّهُ بَصَنَعَ الْعِبَادَ كَالنُّوْمِ.
(وَلَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ وَرَجُلَاهُ مِنَ الْمِرْفَقِ وَالْكَعْبِ وَبَوَاجِهِ جِرَاحَةٌ صَلَّى بَغَيْرِ طَهَارَةٍ...)

[٦٣٥٥] (قَوْلُهُ: إِنْ لِإِفَاقَتِهِ وَقْتُ مَعْلُومٌ) مَثَلُ أَنْ يَخِفَّ عَنْهُ الْمَرَضُ عِنْدَ الصَّبْحِ مَثَلًا فَيُفِيقُ قَلِيلًا، ثُمَّ يُعَاوِدُهُ فَيُعْمَى عَلَيْهِ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْإِفَاقَةُ، فَيَبْطُلُ مَا قَبْلَهَا مِنْ حُكْمِ الْإِغْمَاءِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِإِفَاقَتِهِ وَقْتُ مَعْلُومٌ، لَكِنَّهُ يُفِيقُ بَعْتَةً فَيَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ الْأَصْحَاءِ ثُمَّ يُعْمَى عَلَيْهِ فَلَا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الْإِفَاقَةِ، "ح" ^(١) عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٢).

[٦٣٥٦] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ بَصَنَعَ الْعِبَادَ) أَي: وَسَقُوطُ الْقَضَاءِ عُرِفَ بِالْأَثَرِ إِذَا حَصَلَ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا حَصَلَ بَعْلَةً، وَعِنْدَ "مَحْمَدٍ" يَسْقُطُ الْقَضَاءُ بِالْبَنْجِ وَالِدَوَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَبَاحٌ، فَصَارَ كَالْمَرِيضِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) وَغَيْرِهِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ عَطْفَ الدَّوَاءِ عَلَى الْبَنْجِ عَطْفُ تَفْسِيرٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ شَرْبُ الْبَنْجِ لِأَجْلِ الدَّوَاءِ، أَمَّا لَوْ شَرِبَهُ لِلتَّسْكُرِ فَيَكُونُ مَعْصِيَةً بِصَنْعِهِ كَالْخَمْرِ، وَأَنَّهُ لَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ عَلَى وَجْهِ مَبَاحٍ كَأَكْرَاهٍ يَكُونُ كَالْبَنْجِ، فَيَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ، وَلَا يَرِدُ عَلَى التَّعْلِيلِ سَقُوطُ الْقَضَاءِ بِالْفَرْعِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ آدَمِيٍّ كَمَا مَرَّ ^(٤)؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ سَبَبَهُ ضَعْفُ قَلْبِهِ، وَهُوَ مَرَضٌ، أَي: فَهُوَ سَمَاوِيٌّ.

[٦٣٥٧] (قَوْلُهُ: كَالنُّوْمِ) أَي: فَإِنَّهُ لَا يُسْقَطُ الْقَضَاءُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً غَالِبًا، فَلَا حَرَجَ فِي الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْإِغْمَاءِ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَمْتَدُّ عَادَةً، "بَحْر" ^(٥).

[٦٣٥٨] (قَوْلُهُ: وَبَوَاجِهِ جِرَاحَةٌ) لَمْ يَذْكُرْهُ فِي "الْكَافِي" وَ"الْفَتْحِ" وَ"الْبَحْرِ" وَ"النَّهْرِ"، فَكَانَ غَيْرَ قَبِيحٍ كَمَا يَأْتِي ^(٦).

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ق ١٠٣/ب.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ١٢٧/٢.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ١٢٧/٢ نَقْلًا عَنْ "الْمَحِيطِ".

(٤) ص ٥٥١ - "دُرّ".

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ١٢٧/٢.

(٦) الْمُقُولَةُ [٦٣٦٠] قَوْلُهُ: ((وَقِيلَ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ)).

ولا تيمم ولا يعيد، هو الأصح^(١) وقد مر^(٢) في التيمم، وقيل: لا صلاة عليه، وقيل: يلزمه غسل موضع القطع.

(فروغ) أمكن الغريق الصلاة بالإيماء بلا عمل كثير لزمه الأداء، وإلا لا.....

[٦٣٥٩] (قوله: ولا تيمم) عطف خاص على عام.

[٦٣٦٠] (قوله: وقيل: لا صلاة عليه) اختاره صاحب "الدرر" في مثنه وشرحه^(٣) فقال:

((قُطِعَتْ يده ورجلاه من المرفق والكعب لا صلاة عليه، كذا في "الكافي"^(٤)، وقيل: إن وجدَ مَنْ يُوضِّئُهُ يأمره لِيَسْبِلَ وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه، وإلا وَضَعَ وجهه ورأسه في الماء، أو يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلي، كذا في "التتارخانية"^(٥))) اهـ.

وقوله: ((أو يمسح وجهه إلخ)) أي: إن لم يقدر على الغسل بالماء بناءً على أنه لا جراحة فيه، وبه عُلِمَ أنَّ قول "المصنف": ((وبوجهه جراحة)) ليس بقديم؛ لأنَّ المدار على العجز عن الطهارة، ولذا استشهد "قاضي خان"^(٦) على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز عن الإيماء بالرأس، وأنَّ مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بما ذكره "محمد" فيمن قُطِعَتْ يده من المرفقين ورجلاه من الساقين: ((لا صلاة عليه)).

[٦٣٦١] (قوله: وقيل إلخ) هو القول الثاني المحكي في عبارة "الدرر"^(٧).

[٦٣٦٢] (قوله: بلا عمل كثير) بأن وجد ما يتعلق به، أو كان ماهراً في السباحة، "بحر"^(٨).

[٦٣٦٣] (قوله: وإلا لا) أي: لا يلزمه الأداء، ويُعذر بالتأخير، "بحر"^(٩).

(١) ١٤٥/١ "در".

(٢) انظر "الدرر والغرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٣٠/١.

(٣) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/٤٦٦/أ.

(٤) "التتارخانية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الوضوء ٩٤/١ نقلاً عن "فتاوى الحجة".

(٥) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/٣٥٥/أ.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٣٠/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢ نقلاً عن "التجنيس".

أمره الطبيب بالاستلقاء لبزغ الماء من عينه صلى بالإيماء؛ لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس. مريض تحت ثياب نجسة، وكلما بسط شيئاً تنحس من ساعته صلى على حاله، وكذا لو لم يتنجس إلا أنه يلحقه مشقة بتحريكه.

﴿باب سجود التلاوة﴾

من إضافة الحكم إلى سببه.....

[٦٣٦٤] (قوله: أمره الطبيب) أي: المسلم الحاذق كما ذكره في الصوم.

[٦٣٦٥] (قوله: لبزغ) بفتح الباء الموحدة وسكون الزاي والعين المعجمة، في "القاموس"^(١): ((بزغ الحاجم: شرط))، ويجوز أن يكون بالنون والعين المهملة، "ح"^(٢).

[٦٣٦٦] (قوله: من ساعته) المراد بها أن يكون بحيث لو توضأ وصلى يخرج من النجاسة القدر المانع قبل فراغه من الصلاة كما مر^(٣) تحريره قيل باب الأنجاس.

[٦٣٦٧] (قوله: إلا أنه يلحقه مشقة بتحريكه) عبارة "البحر"^(٤) عن "الخلاصة"^(٥): ((إلا أنه

يزداد مرضه)) اهـ.

والظاهر: أنه غير قيد كما أشار إليه "الشرح"، بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر^(٦) في القيام أول الباب، والله تعالى أعلم.

﴿باب سجود التلاوة﴾

تقدم^(٧) في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو.

[٦٣٦٨] (قوله: من إضافة الحكم إلى سببه) الحكم هو وجوب السجود لا السجود، فلو قال:

(١) "القاموس": مادة ((بزغ)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ق ١٠٣/ب.

(٣) ٣١٨/٢ وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١٢٤/٢.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في صلاة المريض ق ٤٩/ب.

(٦) المقولة [٦٢٨٢] قوله: ((لمرض حقيقي إلخ)).

(٧) المقولة [٦٢٨٠] قوله: ((فتأخر)).

(يجبُ بـ) سبب (تلاوة آية) أي: أكثرها مع حرف السجدة.....

من إضافة الفعل إلى سببه لكان أولى، أو أن الحكم بمعنى المحكوم به، "ط"^(١).

[٦٣٦٩] (قوله: يجبُ) أي: وجوباً موسعاً في غير صلاة كما سيأتي^(٢)، ولا يجبُ على المحتضر الإيصاء بها، وقيل: يجبُ، "قنية"^(٣). والثاني بالقواعد أليقُ، "نهر"^(٤). والظاهر أنه يخرجُ عنها كصلاة فرض أو صوم يوم؛ لأنه المعهود، تأمل، "رحمتي". ثم رأيتُ مصرحاً به في "التارخانية"^(٥) مع تصحيح عدم الوجوب.

[٦٣٧٠] (قوله: بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبها أو تهجأها فلا سجود عليه كما

سيأتي^(٦).

[٦٣٧١] (قوله: أي: أكثرها إلخ) هذا خلافُ الصحيح الذي جزمَ به في "نور الإيضاح"^(٧)، ففي "السراج"^(٨): ((وهل تحبُ السجدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها؟ فيه اختلاف، والصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب السجود، وإلا فلا، وقيل: لا يجبُ إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة، ولو قرأ آية السجدة كلها إلا الحرف الذي في آخرها لا يجبُ عليه السجود)) اهـ.

لكن قوله: ((ولو قرأ آية السجدة إلخ)) يقتضي أنه لا بد من قراءة الآية بتمامها كما يفهم من إطلاق المتن، ويأتي^(٩) قريباً ما يؤيده، إلا أن يقال: سياق الكلام قرينة على أن المراد بقوله:

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢١/١.

(٢) المقولة [٦٤٢٥] قوله: ((تنزيهاً)).

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في سجدة التلاوة والشكر ق ٢١/أ.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨/أ.

(٥) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجدة التلاوة ٧٩٠/١.

(٦) المقولة [٦٤٢١] قوله: ((ولا بالتهجي)).

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٨) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١/٢٧٦ ب بتصرف يسير.

(٩) في المقولة الآتية.

(من أربع عشرة آية) أربع في النصف الأول، وعشر في الثاني (منها أولى الحج) أمّا ثانيته فصلاتي؛

((إلا الحرف إلخ)) الكلمة التي فيها مادّة السجود، وإطلاق الحرف على الكلمة شائع في عرف القراء.

[٦٣٧٢] (قوله: من أربع عشرة آية) بيان لـ ((آية)) في قوله: ((تلاوة آية)).

(تنبيه)

السجود في سورة النمل عند قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] على قراءة العامة بتشديد ﴿أَلَا﴾، وعند قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ على قراءة "الكسائي" بالتخفيف، وفي ص عند ﴿وَحَسَنَ مَقَابٍ﴾ [٢٥]، وهو أولى من قول "الزبيعي"^(١): ((عند ﴿وَأَنَابٍ﴾ [٢٤]؛ لما ذكره^(٢)، وفي حم السجدة عند ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ﴾ [فُصِّلَتْ - ٣٨]، وهو المروي عن "ابن عباس" و"إسحاق بن حنبل"، وعند "الشافعي": عند ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فُصِّلَتْ - ٣٧]، وهو مذهب "علي" ومروي عن "ابن مسعود" و"ابن عمر"، ورجحنا الأول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة؛ لأنها لو وجبت عند ﴿تَعْبُدُونَ﴾ فالتأخير إلى ﴿لَا يَسْتَمُونَ﴾ لا يضر بخلاف العكس؛ لأنها تكون قبل وجود سبب الوجوب، فتوجب نقصاناً في الصلاة لو كانت صلاتية، ولا نقص فيما قلناه أصلاً، كذا في "البحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤)، "إمداد"^(٥) ملخصاً، وقد بين موضع السجود في بقية الآيات، فراجع.

والظاهر: أن هذا الاختلاف مبني على أن السبب تلاوة آية تامة كما هو ظاهر إطلاق المتن، وأن المراد بالآية ما يشمل الآية والآيتين إذا كانت الثانية متعلقة بالآية التي ذكر فيها حرف السجدة،

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٠٨/١.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٠/٢.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان مواضع السجدة في القرآن ١٩٤/١ بتصرف.

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٦٦/ب وما بعدها.

لاقتراينها بالركوع (وص) خلافاً لـ "الشافعي" و "أحمد"، ونفى "مالك" سجود المفصل...

وهذا يناهني ما مر^(١) عن "السراج" من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو بعده، لا يقال: ما في "السراج" بيان لموضع أصل الوجوب، وما مر^(٢) عن "الإمداد" بيان لموضع وجوب الأداء، أو بيان لموضع السنة فيه؛ لأننا نقول: إن الأداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي^(٣)، وما مر^(٤) في ترجيح مذهبنا من قولهم: لأنها تكون قبل وجود سبب الوجوب - وقد ذكر مثله أيضاً في "الفتح"^(٥) وغيره - يدل على أن الخلاف بيننا وبين "الشافعي" في موضع أصل الوجوب، وأنه لا يجب السجود في سورة حم السجدة إلا عند انتهاء الآية الثانية احتياطاً كما صرح به في "الهداية"^(٦) وغيرها؛ لأن الوجوب لا يكون إلا بعد وجود سببه، فلو سجدها بعد الآية الأولى لا يكفي؛ لأنه يكون قبل سببه، وبه ظهر أن ما في "السراج" خلاف المذهب الذي مشى عليه الشراح والمتون، تأمل.

[٦٣٧٣] (قوله: لاقتراينها بالركوع) لأن السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَازْكُرْ﴾ [آل عمران- ٤٣]، "بدائع"^(٧).
[٦٣٧٤] (قوله: خلافاً لـ "الشافعي" و "أحمد") حيث اعتبرا كلاً من سجدتي الحج، ولم يعتبراً سجدة ص كما في "غرر الأفكار"^(٨).

[٦٣٧٥] (قوله: ونفى "مالك" سجود المفصل) أي: من الحجرات إلى الآخر، وفيه سورة

(١) في المقالة السابقة.

(٢) في هذه المقالة.

(٣) المقالة [٦٤٢٤] قوله: ((على المختار)).

(٤) في هذه المقالة.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٦٥/١.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٧٨/١.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان مواضع السجدة في القرآن ١٩٤/١ بتصرف.

(٨) "غرر الأفكار": كتاب الصلاة - ذكر سجود التلاوة ق ٥١/أ.

(بشرط سماعها) فالسببُ التلاوة.....

النجم والانشقاق والعلق، فيكونُ السجودُ عنده في إحدى عشرة.

[٦٣٧٦] (قوله: بشرط سماعها) فلا تجبُ على مَنْ لم يسمعها وإن كان في مجلسِ التلاوة،

٥١٣/١

"شرح المنية"^(١).

[٦٣٧٧] (قوله: فالسببُ التلاوةُ إلخ) أي: التلاوةُ الصحيحة، وهي الصادرةُ ممن له أهليةُ

التمييز كما ذكره غير واحدٍ من المشايخ، "حلبة"^(٢). وسيأتي^(٣) محترزةً في قول "المصنف": ((فلا

تجبُ على كافرٍ إلخ)).

قلت: وينبغي أن يُزادَ قيدٌ آخر، وهو كونُها لا حَجَرَ فيها احترازاً عن تلاوة المؤتمِّ ومَن تلا

في ركوعه أو سجوده أو تشهديه، فإنه لا سجودَ عليهم لتلاوتهم لِحَجَرِهِم عنها كما سيأتي^(٤).

ثم أعلم أن التلاوة سببٌ في حقِّ التالي وغيره، واختُلِفَ في السماع، فقيل: هو شرطٌ في حقِّ

السامع لا سببٌ، وصحَّحَهُ في "الكافي"^(٥) و"المحيط" و"الظهرية"^(٦)، وقيل: هو سببٌ ثانٍ في حقِّه،

واليه ذهبَ في "الهداية"^(٧) و"البدائع"^(٨)، وسبَّبه^(٩) "الشارح" على ترجيحه، وذكرَ في "المجتبى":

((أنَّ الموجِبَ للسجدة أحدُ ثلاثٍ: التلاوة والسماع والالتزام))، وظاهرُهُ أنَّها أسبابٌ ثلاثة، وبه

صرَّحَ في "الحلبة"^(١٠)، واختارَ "المصنف" ما في "الكافي"^(١١)، وزادَ عليه سبباً آخرَ وهو الالتزامُ،

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في سجدة التلاوة ص ٥٠١.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/ق ٢٩٧ ب.

(٣) ص ٦٩٥ - "در".

(٤) المقولة [٦٣٨٩] قوله: ((للحجر فيها عن القراءة)).

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/ق ٤٩ أ.

(٦) "الظهرية": كتاب الصلاة - الباب الخامس - الفصل الثاني في أحكام التلاوة ٣٥ ب.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٨٠/١.

(٨) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سبب وجوب سجدة التلاوة ١٨٠/١.

(٩) ص ٥٥٩ - "در" وما بعدها.

(١٠) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/ق ٢٩٧ ب - ٣٠٠ ب.

(١١) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/ق ٤٩ أ.

وإن لم يوجد السماعُ كتلاوة الأصمِّ، والسماعُ شرطٌ في حقِّ غيرِ التالي ولو بالفارسيَّة.....

فالسببُ عنده شيان: التلاوة والالتزام كما صرَّح بذلك في "المنح" ^(١)، وصرَّح أيضاً: ((بأنَّ السماعَ شرطٌ في حقِّ غيرِ التالي))، وتبعه "الشارح" في تقريرِ كلامِ المتن، لكن في كلام "الشارح" ما يفيد أنَّ الالتزام شرطٌ أيضاً كالسماع كما يظهر ^(٢) قريباً.

[٦٣٧٨] (قوله: وإن لم يوجد السماعُ) أي: بالفعل كما يدلُّ عليه قوله: ((كتلاوة الأصمِّ))، وإلاَّ فكونه بحيث يُسمعُ نفسه لولا العوارض، أو يسمعه من قرب أذنه إلى فمه شرطٌ كما هو مذهب "الهندواني"، وهو الصحيح خلافاً لـ "الكرخي" المكتفي بتصحيح الحروف، "ح" ^(٣). قلت: وبه صرَّح في "الحانيَّة" ^(٤).

[٦٣٧٩] (قوله: في حقِّ غيرِ التالي) أي: عند فقْدِ الالتزام، فإنَّه لا يُشترطُ سماعُ المؤتمِّ، بل ولا حضوره عند تلاوة الإمام كما سيأتي ^(٥)، وإنما تركَّ التقييدُ بذلك اعتماداً على ما ذكره "المصنّف" عقِبَهُ، فافهم.

[٦٣٨٠] (قوله: ولو بالفارسيَّة) مبالغةٌ على ما أفهمه كلامه من وجوبها على السامع - فيُعلمُ وجوبها عليه لو تليّت بالعربيَّة بالأوّل - لا على قوله: ((والسماعُ شرطٌ))؛ إذ لا تظهرُ فيه الأولويَّة، فافهم.

﴿باب سجود التلاوة﴾

(قوله: إذ لا تظهرُ فيه الأولويَّة) ظهر أنَّه لا مانع من جعله مبالغةً على قوله: ((والسماعُ إلخ))، فإنَّ كونه بالفارسيَّة إذا كان شرطاً يُفهم أنَّ كونه بالعربيَّة يكون شرطاً بالأوّل، تأمَّل.

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٦٣/أ.

(٢) المقولة [٦٣٧٩] قوله: ((في حقِّ غيرِ التالي)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٣/ب.

(٤) "الحانيَّة": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٦١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) المقولة [٦٣٨٤] قوله: ((ولم يحضرها)).

إذا أُخْبِرَ (أو) بشرطِ (الانتماء) أي: الاقتداء (بِمَنْ تلاها).....

[٦٣٨١] (قوله: إذا أُخْبِرَ) أي: بأنها آيةٌ سجدةٌ سواءَ فهمها أو لا، وهذا عند "الإمام"، وعندهما إنَّ عِلْمَ السامعِ أنَّه يقرأ القرآنَ لَزِمَتْهُ، وإلَّا فلا، "بحر"^(١). وفي "الفيض": ((وبه يُفْتَى))، وفي "النهر"^(٢) عن "السراج"^(٣): ((أَنَّ "الإمام" رَجَعَ إلى قولهما، وعليه الاعتماد)) اهـ. والمراد من قوله: ((إنَّ عِلْمَ السامعِ)) أنَّ يَفْهَمَ معنى الآية كما في "شرح المجمع" حيث قال: ((وَجَبَتْ عَلَيْهِ سَوَاءٌ فَهَمَ معنى الآية أو لا عنده، وقالوا: إنَّ فَهَمَهَا وَجِبَتْ، وإلَّا فلا؛ لأنَّه إذا فَهَمَ كان سامعاً للقرآن من وجهٍ دون وجهٍ)) اهـ ملخصاً.

أمَّا لو كانت بالعريَّةِ فإنَّه يَجِبُ بالاتِّفاق فَهَمَ أو لا، لكن لا يَجِبُ على الأعجميِّ ما لم يَعْلَمْ كما في "الفتح"^(٤)، أي: وإنَّ لم يَفْهَمَ.

[٦٣٨٢] (قوله: أو بشرطِ الانتماء) أي: إنَّ سجَّدها الإمام، وإلَّا فلا تلزمُ وإنَّ سَمِعَهَا منه، "شرح المنية"^(٥).

(قوله: وهذا عند "الإمام" إلخ) الخلافُ مبنيٌّ على أنَّ القراءة بالفارسيَّةِ قرآنٌ من كلِّ وجهٍ أو من وجهٍ دون وجهٍ، فعلى جوازِ الصَّلَاةِ بها مع القدرة على العربيَّةِ تكونُ قرآنًا من كلِّ وجهٍ، وعلى مقابله تكونُ قرآنًا من وجهٍ حتَّى تجوزَ لِمَنْ لم يُحَسِّنِ العربيَّةَ، فعلى هذا لا يكونُ سامعاً للقرآن من كلِّ وجهٍ إذا لم يفهم، وإذا فَهَمَ كان سامعاً من وجهٍ دون وجهٍ فتجب احتياطاً، كذا في "السندي" عن "البرهان" باختصارٍ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٠/٢ بتصرف

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/ب.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/ق ٢٧٧/أ.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٦٦/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٠.

فإنَّه سببٌ لوجوبها أيضاً وإنَّ لم يسمَعْها ولم يحضَرْها للمتابعة (ولو تلاها المؤتمُّ

[٦٣٨٣] (قوله: فإنه سببٌ) صوابه: فإنه شرطٌ ليوافقَ قوله: ((أو بشرط)) وقوله: ((أيضاً))،

أي: كما أنَّ السماعَ شرطٌ، نعم صرَّحَ في "المنح"^(١): ((بأنَّ السببَ شيان: التلاوةُ والالتزامُ)) كما قدَّمناه^(٢)، وعليه فقوله: ((أو الالتزام)) معطوفٌ على قوله: ((تلاوةٌ آية))، فإنَّ كان مرادُ "الشرح" موافقته كان عليه أنْ يسقطَ قوله: ((بشرط))، وإلَّا كان عليه أنْ يقول: فإنه شرطٌ لوجوبها أيضاً.

[٦٣٨٤] (قوله: ولم يحضَرْها) أي: بأنَّ تلاها قبل أنْ يحضُرَ ويقتدي به.

[٦٣٨٥] (قوله: للمتابعة) في "البحر"^(٣) عن "التجنيس": ((التالي والسامع ينظرُ كلُّ منهما إلى

اعتقاد نفسه، فثانية الحجَّ ليست سجدةً عندنا خلافاً لـ "الشافعي"؛ لأنَّ السامع ليس بتابعٍ للتالي تحقيقاً حتَّى يلزمه العملُ برأيه؛ لأنَّه لا شركةَ بينهما)) اهـ.

وظاهره أنَّه يتبعه فيها لو كان في الصلاة لكونه تابعاً تحقيقاً، أفاده "ط"^(٤). وقد تقدَّم^(٥) في واجبات الصلاة أنَّه تجبُ المتابعةُ في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنَّته كزيادة تكبيرة خامسة في الجنازة وكفونِ الفجر، وتقدَّم الكلامُ على ذلك هناك، والظاهر أنَّ هذه السجدة من المجتهد فيه، أي: مما للاجتهاد فيه مسأغٌ، تأمل.

(قوله: صوابه: فإنه شرطٌ ليوافقَ إلخ) جعلَ "السندي" ضميراً ((فإنَّه)) عائداً لفعل التلاوة؛ لأنَّ

الالتزام ليس سبباً إلخ، لكن لا يتضحُ قوله: ((أيضاً)) على هذا إلا أن يكون المعنى أنَّ فعلَ التلاوة الصادرَ من الإمام سببٌ كالتلاوة الصادرة من غيره، لكنَّ على هذا لا يستقيمُ ((أو بشرط)).

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٦٣ أ.

(٢) المقولة [٦٣٧٧] قوله: ((فالسبب التلاوة إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢/١٣٠ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٣٢٢.

(٥) المقولة [٤٠٢٤] قوله: ((يعني في المجتهد فيه)).

لَمْ يَسْجُدْ الْمَصْلِيُّ (أصلاً) لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا (بخلاف الخارج) لِأَنَّ الْحَجَرَ ثَبَتَ لِمَعْيِنِينَ فَلَا يَعْدُوهُمْ،.....

[٦٣٨٦] (قوله: لَمْ يَسْجُدْ الْمَصْلِيُّ) أي: المصلي صلاته سواء كان هو - أي: المؤتم - التالي، أو كان إمامه أو مؤتمّاً بإمامه بدليل قول المتن فيما سيأتي^(١): ((ولا من المؤتم لو كان السامع في صلاته))، والأولى إسقاط ((المصلي)) ليعود الضمير على المؤتم التالي لئلا يتكرر قول "المصنف" الآتي: ((ولا من المؤتم إلخ))، ولأن المصلي يشمل المصلي غير صلاته كإمام غير إمامه ومقتد به ومنفرد مع أنهم كغير المصلي أصلاً من قسم الخارج كما أفاده "ح"^(٢)، أي: فإنهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كما سيأتي ذلك في قول المتن: ((ولو سمع المصلي من غيره لَمْ يَسْجُدْ فِيهَا بِلْ بَعْدَهَا))، ويأتي^(٣) تمام الكلام على ذلك هناك.

[٦٣٨٧] (قوله: لِأَنَّ الْحَجَرَ ثَبَتَ لِمَعْيِنِينَ) وهم الإمام ومن معه، وفيه أن الإمام غير محجور

(قوله: والأولى إسقاط المصلي ليعود الضمير إلخ) قد يقال: حاول "الشارح" إرجاع الضمير للمصلي تكثيراً للفائدة في كلام "المصنف" من أول الأمر، وإشارة إلى أن اللاحق بالاختصار جمع النظائر المشتركة في حكم في تركيب واحد، ولما كان لفظ المصلي ليس صريحاً في تناوله ما يأتي لا يعدُّ مثل هذا التكرار معيياً، وتوهم تناوله لمصل غير صلاته مندفع بما يأتي، وقد أحسن "الشارح" الإشارة لما قلنا بالطف بعبارة.

(قوله: وفيه أن الإمام غير محجور عليه) فيه أن المراد أن الحجر عن قراءة المؤتم متحقق في حقّه وحق من كان معه في صلاته وإن كان الإمام غير محجور عليه عن قراءة نفسه، أي: أن كلاً منهم لمّا كان محجوراً عليه عن القراءة المذكورة، وتصرف المحجور عليه لا حكم له - أي: لا ينقض مفيداً لحكمه - كانت تلاوة المؤتم غير موجبة للسجود على الإمام ومن خلفه، وقد وقّع هذا التعليل في "الهداية" وغيرها، وبهذا يندفع ما قاله "المحشي".

(١) ص ٥٧٤ - "در".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٣/ب.

(٣) ص ٥٨٨ - "در".

حَتَّىٰ لَوْ دَخَلَ مَعَهُمْ سَقَطَتْ. وَلَا تَجِبُ عَلَىٰ مَنْ تَلَا فِي رُكُوعِهِ أَوْ سَجُودِهِ
أَوْ تَشَهُُّدِهِ لِلْحَجَرِ فِيهَا عَنِ الْقِرَاءَةِ.....

عليه عن القراءة في هذه الصلاة، وإنما الحجرُ على المتقين به، فالأظهرُ التعليل بما في "شرح المنية"^(١) وغيرها: ((بأنه إن سجدَ الإمامُ يلزم انقلابُ المتبوع تابعاً، وإلا لزم مخالفتهم له بخلاف مَنْ ليس معهم في صلاتهم لعدم حجره بالنظر إليهم؛ لأنه بمنزلة مَنْ ليس في الصلاة في حقهم)).

(٢٣٨٨) (قوله: حَتَّىٰ لَوْ دَخَلَ) أي: الخارجُ ((معهم)) أي: في صلاتهم سقطت السجدة عنه

تبعاً لهم، وظاهره سقوطها عنه ولو دخلَ في ركعةٍ أخرى غير ركعة التلاوة.

(٢٣٨٩) (قوله: لِلْحَجَرِ فِيهَا عَنِ الْقِرَاءَةِ) قال "المرغيناني": ((وعندي أنها تجب وتتأذى فيه))،

"بحر"^(٢) عن "الزيلعي"^(٣).

قلت: وفي التشهُُّد بحثٌ، "مقدسي". أي: لأنَّ اندراجها في الركوع أو السجود ممكنٌ بخلاف التشهُُّد، ويمكنُ أن يكون المراد بقوله: ((تأذى فيه)) أنه يؤديها في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لا بعده، لكنَّ في "الإمداد"^(٤): ((وقال "المرغيناني": عليه السجودُ وتأذى بالركوع والسجود الذي هو فيه، كذا في "شرح الديري"^(٥)، فعليه يسجدُ لو كان تالياً في التشهُُّد)) اهـ.

أقول: هذا يؤيدُ الأول، ثم لا يخفى أنَّ القول بوجوبها عليه أظهر؛ لأنه منهى عن القراءة

(قوله: وَلَوْ دَخَلَ فِي رُكُوعٍ أُخْرَى) سيأتي أنَّ مَنْ اقتدى بالإمام في ركعةٍ أخرى بعدما سَمِعَهَا

منه في الأولى يسجدُها على ظاهر الرواية. اهـ "سندي".

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٠.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣١/٢.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٠٦/١.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٦٦/١.

(٥) لعله شرح أبي السعادات سعد بن محمد بن عبدالله المعروف بابن الدُّيُوري النابلسي الدمشقي (ت ٨٦٧هـ) على "الهداية"

للمرغيناني، وهو تكملة لغاية السروجي شرح الهداية. ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣، "فرائد البهية" ص ٧٨).

(بشروط الصلاة) المتقدمة (خلا التحريم).....

فيها كالجنب لا محجور كالمتقدي، وقد فرّقوا بين الجنب والمقتدي بأنّ الأوّل منهيّ عنها، فتجنب عليه السجدة؛ لأنّ النهي لا ينافي الوجوب، والمقتدي محجورٌ لنفاذِ تصرّف الإمام عليه، وتصرّف المحجور لا حكم له، وأمّا الحائض فلا تجب عليها بتلاوتها؛ لأنها ليست أهلاً للصلاة بخلاف الجنب، ولا يخفى أنّ التالي في ركوعه مثلاً أهلاً للوجوب، وليس له إمّامٌ يحجرُ عليه، فينبغي ترجيحُ الوجوب عليه، ولعلّ ذلك وجه اختيار الإمام "المرغيناني"، ثمّ رأيتُ في "حاشية المدني" نقلَ عن شيخه "ميرغني" في "حاشية الزيلعي" أنّه رجّحَ كلامَ "المرغيناني" بما ذكرنا، ولله الحمد. والظاهر: أنّ من هذا القبيل ما في "الفيض": ((لو سجّد للتلاوة، وقرأ في سجودِهِ آيةً أخرى لم تجب السجدةُ))، تأمل.

٦٣٩٠١ (قوله: بشروط الصّلاة) لأنها جزءٌ من أجزاء الصلاة، فكانت مُعتبرةً بسجّدات الصلاة، ولهذا لا يجوزُ أدائها بالتيمُّم إلا أن لا يجدَ ماءً؛ لأنّ شرط صيرورة التيمُّم طهارةً حال وجود الماء خشيةً الفوت، ولم توجد؛ لأنّ وجوبها على التراخي، وكذا يُشترطُ لها الوقت، حتّى لو تلاها أو سَمِعَهَا في وقتٍ غيرِ مكروهٍ فأدّاها في مكروهٍ لا تجزئ؛ لأنها وجبتُ كاملةً، إلّا إذا تلاها في مكروهٍ وسجّدها فيه أو في مكروهٍ آخرَ جاز؛ لأنّه أدّاها كما وجبت، وكذا النية؛ لأنها عبادةٌ، فلا تصحُّ بدونها، "بدائع"^(١). قال في "الحلبة"^(٢): ((إلّا إذا كانت في الصلاة وسجّدها على الفور كما صرّحوا به، وكأنّه لأنها صارت جزءاً من الصلاة، فانسحبَ عليها نيّتها)).

٦٣٩١١ (قوله: خلا التحريم) لأنها لتوحيد الأفعال المختلفة ولم توجد، "بدائع"^(٣) و"حلبة"^(٤) و"البحر"^(٥). أي: فإنّ الصلاة أفعالٌ مختلفةٌ من قيامٍ وقراءةٍ وركوعٍ وسجودٍ، وبالتحريم صارت

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط جواز السجدة التلاوية ١٨٧/١.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠١ ب.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط جواز السجدة التلاوية ١٨٧/١.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٢ أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٨/٢.

وَنِيَّةُ التَّعْيِينِ، وَيُفْسِدُهَا مَا يُفْسِدُهَا، وَرَكْنُهَا السَّجُودُ أَوْ بَدَلُهُ كَرُكُوعٍ مُصَلٍّ.....

فعلاً واحداً، وأمّا هذه فمأهيتها فعلٌ واحدٌ، فاستغنت عن التجرمة، فافهم.

[٦٣٩٢] (قوله: ونية التعيين) أي: تعيين أنها سجدة آية كذا، "نهر" ^(١) عن "القنية" ^(٢). وأمّا تعيين كونها عن التلاوة فشرط كما تقدّم ^(٣) في بحث النية من شروط الصلاة، إلا إذا كانت في الصلاة وسجلها فوراً كما علمته.

[٦٣٩٣] (قوله: ويُفسدُها ما يُفسدُها) أي: ما يُفسدُ الصلاة من الحدث العمد والكلام والقهقهة، وعليه إعادتها، وقيل: هذا قول "محمد"؛ لأنّ العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع، والعبرة عند "أبي يوسف" للوضع، فينبغي أن لا يُفسدُها، وفي "الخانبة" ^(٤): ((أنها تفسدُ على ظاهر الجواب اتفاقاً، إلا أنه لا وضوء عليه في القهقهة))، وكذا محاذاة المرأة لا تُفسدُها كصلاة الجنابة، ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالصلية على الصحيح، "بحر" ^(٥).

[٦٣٩٤] (قوله: كركوع مُصلٍّ) قيد بالمصلي لأنّه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يُجزيه قياساً واستحساناً كما في "البدائع" ^(٦)، وهو المروي في الظاهر كما في "البرازية" ^(٧) خلافاً لما سيقفه ^(٨) "الشارح" عن "البرازية"، فإنه تحريف تبع فيه "النهر" كما ستعرفه ^(٩)، فافهم.

(قوله: أنها تفسدُ على ظاهر الجواب اتفاقاً) لأنّ الرفع وإن لم يكن من تمامها إلا أنه ما دام في الوضع فهو فيها كمن أطل القراءة أو القيام فهو في الفرض، فإذا وجد المفسد بطل الجزء الملاقي له فبطل الكل. اهـ "سندي" مختصراً.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/أ.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب سجدة التلاوة والشكر ق ٢١/ب.

(٣) المقولة [٣٧١٦] قوله: ((أو سجود تلاوة)).

(٤) "الخانبة": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٧/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٨/٢ بتصرف.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في كيفية أداء السجدة التلاوة ١٨٩/١.

(٧) "البرازية": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في التلاوة ٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) ص ٥٨١ - "در".

(٩) المقولة [٦٤٤٨] قوله: ((وكذا في خارجها إلخ)).

وإيماء مريض وراكب.

(وهي سجدة بين تكبيرتين) مسنونتين جهراً.....

[٦٣٩٥] (قوله: وإيماء مريض) أي: ولو تلاها في الصحّة كما في "شرح المنية"^(١).

[٦٣٩٦] (قوله: وراكب) أي: إذا تلاها أو سمعها راكباً خارج المصر وإن نزل بعدها ثم ركب، أمّا لو وجبت على الأرض فإنها لا تجوز على الدابة؛ لأنها وجبت تأمة بخلاف العكس كما في "البحر"^(٢).

[٦٣٩٧] (قوله: بين تكبيرتين مسنونتين) أي: تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع، "بحر"^(٣). وهذا ظاهر الرواية، وصحّحه في "البدائع"^(٤)، وعن "أبي حنيفة": لا يُكبر أصلاً، وعنه وعن "أبي يوسف": يُكبر للرفع لا للوضع، وعنه بالعكس، "حلبة"^(٥). قال في "التاترخانية"^(٦): ((وفي "الحجة": قال بعض المشايخ: لو سجّد ولم يُكبر يخرج عن العهدة، قال في "الحجة": وهذا يُعلم ولا يُعمل به لما فيه من مخالفة السلف)) اهـ.

[٦٣٩٨] (قوله: جهراً) أي: يرفع صوته بالتكبير، "زيلعي"^(٧). أي: فيسمع نفسه به منفرداً ومن خلفه إذا كان معه غيره، "ط"^(٨).

(قول "الشارح": جهراً) لعله في حق الإمام، وكذا التالي خارج الصلاة؛ لأنه إمام بالنسبة للسامعين في بعض الأحكام. اهـ "سندي".

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٨/٢.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٧/٢.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن سجود التلاوة ١٩٢/١.

(٥) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٢.

(٦) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجدة التلاوة ١/٧٧٤.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٢٠٨.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٣٢٣.

وبين قيامين مستحيين (بلا رفع يدٍ وتشهيدٍ وسلامٍ) (وفيها تسبيحُ السجود) في الأصحَّ (على مَنْ كان) متعلّقٌ بـ: يجبُ (أهلاً لوجوب الصلاة).....

[٦٣٩٩] (قوله: بين قيامين مُستحيين) أي: قيامٌ قبل السجود ليكون خروراً - وهو السقوط من القيام - وقيام بعد رفع رأسه، وهذا عزاه في "البحر"^(١) إلى "المضمرات" وقال: ((إنَّ الثانيَ غريبٌ، وذكرَ "الخَيْرُ الرمليُّ" عن خطأ "المصنّف": أنَّ "صاحب المضمرات" عزاه إلى "الظهيرية"، وأنَّه راجعٌ نسخة "الظهيرية" فلم يجد القيامَ الثانيَ فيها اهـ. أقول: قد وجدتهُ في نسختي، ونصُّه^(٢): وإذا رَفَعَ رأسه من السجود يقومُ ثمَّ يقعدُ)) اهـ.

وكذا عزاه إليها في "التارخانية"^(٣) و"شرح المنية"^(٤)، فالظاهر أنَّ في نسخة "المصنّف" سقطاً فتنبّه، ووجهُ غرابته أنَّه انفردَ بذكره صاحبُ "الظهيرية"، ولذا عزاه مَنْ بعده إليها فقط.

(تتمّة)

ويُنْدَبُ أنْ لا يرفعَ السامعُ رأسه منها قبل تاليها، وليس هو اقتداءٌ حقيقةً، ولذا لا يُؤمَرُ التالي بالتقدُّم ولا السامعون بالاصطفاف، ولا تفسدُ سجودتهم بفسادِ سجودته، وفي "النوادر": ((يتقدّمُ ويصطفون خلفه))، وتماّمهُ في "الإمداد"^(٥).

٥١٥/١

[٦٤٠٠] (قوله: في الأصحَّ) قال في "فتح القدير"^(٦): ((ينبغي أنْ لا يكون ما صُحِّحَ على عمومهِ، فإنَّ كانت السجدةُ في الصلاة فإنَّ كانت فريضةً قال: سبحان ربِّي الأعلى، أو نفلاً قال ما شاء مما وردَ كـ: "سجدَ وجهي للذي خلقه وصوره، وشقَّ سمعه وبصره بحوله وقوته، فتباركُ الله أحسن الخالقين")^(٧)، وقوله: ((اللهمَّ اكتب لي عندك بها أجراً، وضَعْ عني بها وزراً، واجعلها

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٦/٢.

(٢) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الخامس - الفصل الثاني في أحكام التلاوة ق ٣٥/ب.

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٧٤/١.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠١.

(٥) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٧٥/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧٧/١ بتصرف.

(٧) أخرجه مسلم (٧٧١) كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، وأبو داود (٧٦٠) كتاب الصلاة =

لأنها من أجزائها (أداء) كالأصم إذا تلا (أو قضاء).....

لي عندك ذخراً، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود^(١)، وإن كان خارج الصلاة قال كل ما أئثر من ذلك)) اهـ. وأقره في "الحلية"^(٢) و"البحر"^(٣) و"النهر"^(٤) وغيرها.

[٦٤٠١] (قوله: لأنها من أجزائها) أي: من جنس أجزاء الصلاة، أو المراد في بعض المواضع كما إذا تليت في الصلاة، فافهم. قال في "البحر"^(٥) وغيره: ((فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة من الإسلام، والعقل، والبلوغ، والطهارة من الحيض والنفس)) اهـ.

[٦٤٠٢] (قوله: كالأصم) نية على بعيد الخطور بالبال ليعلم غيره بالأولى، "ح"^(٦).

[٦٤٠٣] (قوله: إذا تلا) أمّا إذا رأى قوماً سجدوا فلا تجب عليه، "إمداد"^(٧) عن "التاتارخانية"^(٨).

- باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، والترمذي (٣٤٢١) و(٣٤٢٢) و(٣٤٢٣) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٢٠/٢ - ٢٢١ كتاب التطبيق - باب (٦٧)، وابن ماجه (١٠٥٤) كتاب إقامة الصلاة - باب سجود القرآن، من حديث عليّ عليه السلام مطولاً، وابن حبان (١٩٧٧) و(١٩٧٨) كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة، مختصراً، وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه الترمذي (٥٧٩) كتاب الصلاة - باب ما يقول في سجود القرآن، و(٣٤٢٤) كتاب الدعوات - باب ما يقول في سجود القرآن، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه (١٠٥٣) كتاب إقامة الصلاة - باب في سجود القرآن، وابن خزيمة (٥٦٢) كتاب الصلاة - باب الذكر والدعاء في السجود عند قراءة السجدة، والحاكم ٢١٩/١ - ٢٢٠، وقال: هذا حديث صحيح رواه مكي بن لم يذكر واحد منهم بجرح، وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي وقال: صحيح ما في رواه مجروح، وابن ماجه (٢٧٦٨) كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة، وضعفه الشيخ شعيب الأرناؤوط حفظه الله في تعليقه على "صحيح ابن حبان" ٤٧٣/٦ برقم (٢٧٦٨) فانظره.

(٢) "الحلية" - التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٢ أ.

(٣) "البحر" - كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٧/٢.

(٤) "النهر" - كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٨١/١.

(٥) "البحر" - كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٩/٢.

(٦) "ح" - كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٤/١.

(٧) "الإمداد" - كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٦٨/ب.

(٨) "التاتارخانية" - كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٧٣/١ نقلًا عن "الذخيرة".

كالجُنْبِ والسكرانِ والنائم (فلا تجبُ على كافرٍ وصبيٍّ ومجنونٍ وحائضٍ ونفساءٍ قرواً أو سمعوا) لأنَّهم ليسوا أهلاً لها (وتجبُ بتلاوتهم).....

[٦٤٠٤] (قوله: كالجُنْبِ) ظاهره أنه ليس أهلاً للوجوب أداءً، وليس كذلك، "رحمتي".

نعم السكرانُ والنائمُ كلُّ منهما ليس أهلاً للأداء إذا استوعبَ الوقت، تأمل.

[٦٤٠٥] (قوله: والسكرانِ) لأنه اعتبرَ عقله قائماً حكماً زجراً له، ولهذا تلزمه العباداتُ

كما في "المحيط"، ومفاده أنه لو سكرَ من مباحٍ - كما لو أساغَ به لقمةً، أو أكرهَ عليه - لم تجبُ عليه إذا تلاها أو سمعها إذا كان بحالٍ لا يُمَيِّزُ ما يقول وما يسمع، حتى إنه لا يتذكره بعد الصَّحْوِ، "حلبة"^(١).

[٦٤٠٦] (قوله: والنائم) أي: إذا أُخبرَ أنه قرأها في حالة النوم تجبُ عليه، وهو الأصحُّ،

"تارخانية"^(٢). وفي "الدرية": ((لا تلزمه))، هو الصحيح، "إمداد"^(٣). ففيه اختلافٌ التصحيح، وأما لزومها على السامع منه أو من المغمى عليه فنقلَ في "الشرنبلالية"^(٤) أيضاً اختلافَ الروايةِ والتصحيح، وكذا من المجنون، وسيأتي^(٥) بيانه قريباً.

[٦٤٠٧] (قوله: لأنَّهم ليسوا أهلاً لها) أي: للصلاة، أي: لوجوبها بتقديرٍ مضافٍ، وفي

بعض النسخ: ((لهم))، أي: للأداء والقضاء، وهذا ظاهرٌ في المجنون المطبق، أمَّا مَنْ لم يَزِدْ جنونه على يومٍ وليَّةٍ فمقتضاه الوجوبُ كما سيأتي^(٦).

[٦٤٠٨] (قوله: وتجبُ بتلاوتهم) أي: وتجبُ على مَنْ سمعهم بسببِ تلاوتهم، "ح"^(٧).

(١) "الحلبة: التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٢٩٧ ب/ بتصرف.

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون ١/٧٧٣ نقلاً عن "الظهيرية" و"النصاب".

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢/٢٦٨ ب.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/١٥٦ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) المقولة [٦٤١٠] قوله: ((خلا المجنون)).

(٦) المقولة [٦٤١١] قوله: ((المطبق)).

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/١٠٤ أ.

يعني: المذكورين (خلا المجنون المطبق).....

[٦٤٠٩] (قوله: يعني المذكورين) أي: الأصمّ والنفساء وما بينهما.

[٦٤١٠] (قوله: خلا المجنون) هذا ما مشى عليه في "البحر"^(١) عن "البدائع"^(٢)، قال في "الفتح"^(٣): ((لكن ذكر شيخ الإسلام: أنه لا يجب بالسماع من مجنون أو نائم أو طير؛ لأن السبب سماع تلاوة صحيحة، وصحتها بالتمييز ولم يوجد، وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي، فليكن هو المعتمد: إن كان مميزاً وجب بالسماع منه، وإلا فلا)) اهـ. واستحسنه في "الحلبة"^(٤).

[٦٤١١] (قوله: المطبق) بالكسر كما في "المغرب"^(٥)، وفي "القاموس"^(٦): ((أطبّقه: غطّاه، ومنه الجنون المطبق والحُمى المطبقة)) اهـ.

والمراد به الملامم الممتد، والذي حرّره "ابن الهمام" في "التحرير"^(٧) و"فتح القدير"^(٨) - وتبعه في "البحر"^(٩) - : ((أن قدر الامتداد المسقط في الصلوات بصيرورتها ستاً عند "محمد"، وفي الصوم باستغراق الشهر ليله ونهاره، وفي الزكاة باستغراق الحول)) اهـ.

(قوله: قال في "الفتح": لكن ذكر الخ) صدر عبارته: ((كل من لا تجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والكافر والصبي والمجنون ليس عليهم بالتلاوة والسماع سجوداً، ويجب على السامع منهم إذا كان أهلاً، لكن ذكر شيخ الإسلام "الخ")) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٩/٢.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان من تجب عليه السجدة ١٨٦/١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٦٨/١.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٢٩٨ أ.

(٥) "المغرب": مادة ((طبق)).

(٦) "القاموس": مادة ((طبق)).

(٧) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الأول - الفصل الرابع - فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية ص ٢٧٢.

(٨) "الفتح": كتاب الزكاة ١١٧/٢.

(٩) "البحر": كتاب الزكاة ٣١٢/٢ - ٣١٣.

فلا تجبُ بتلاوتهِ لعدم أهليّته، ولو قَصُرَ جنونهُ فكان يوماً وليلاً أو أقلَّ.....

ويُظهِرُ منه ومن قول "المصنّف": ((على مَنْ كان أهلاً لوجوب الصلاة)) أنَّ التلاوة كالصلاة في ذلك، لكنَّ المراد به هنا - بناءً على ما ذَكَرَهُ في "الدرر"^(١) - وتَبِعَهُ "الشارح" - ما زاد على يومٍ وليلاً وكان لا يزولُ، فإنَّه جعلَ الجنونَ على ثلاثِ مراتبَ:

((قاصراً، وهو ما لا يزيدُ على يومٍ وليلاً.

وكاملاً غيرَ مُطْبِقٍ، وهو ما يزيدُ على ذلك لكنَّه قد يزولُ.

وكاملاً مُطْبِقاً، وهو ما يزيدُ على ذلك ولا يزولُ))، والحاملُ لـ "صاحب الدرر" على ذلك التقسيم هو التوفيقُ بين كلامهم، فإنَّه نقلَ عن "تلخيص الجامع"^(٢) عدمَ الوجوب بالسماع من المجنون، وعن "الخاتية"^(٣) الوجوب، وعن "النوادر": ((أنَّه إذا قَصُرَ فكان يوماً وليلاً أو أقلَّ يلزمُه السجود تلاها أو سَمِعَهَا))، أي: وإذا وجَبَتْ عليه تجبُ على مَنْ سَمِعَهَا منه بالأوّل، ثمَّ ذَكَرَ في "الدرر"^(٤): ((أنَّ القاصرَ يجبُ السجود بتلاوته عليه وعلى مَنْ سمع منه، وهو ما في "النوادر"، والكامِلُ الغيرُ المطبِق لا يجبُ عليه بتلاوته بل على سامعه - وهو ما في "الخاتية"^(٥) - والمطبِق لا يجبُ عليه ولا على سامعه))، وهو ما في "التلخيص"، وقد جرى "الشارح" على هذا التقسيم والتوفيق.

[٦٤١٢] (قوله: فلا تجبُ بتلاوته) أي: على مَنْ سَمِعَهُ كما لا تجبُ عليه نفسه.

[٦٤١٣] (قوله: لعدم أهليّته) يرِدُ عليه الصبيُّ، فإنَّه يجبُ على مَنْ سَمِعَهُ مع عدم أهليّته، "ط"^(٦).

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٦/١.

(٢) أي: تلخيص "الجامع الكبير" للإمام محمد، كما في: "الدرر"، وتقدّمت ترجمته ١٣٦/٣.

(٣) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٦/١.

(٥) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٦/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٣/١-٣٢٤ بتصرف.

تَلَزُمُهُ تَلَا أَوْ سَمِعَ، وَإِنْ أَكْثَرَ لَا تَلَزُمُهُ، بَلْ تَلَزُمُ مَنْ سَمِعَهُ عَلَى مَا حَرَّرَهُ "مَنَلَا
خَسَرُوا"، لَكِنْ جَزَمَ "الشَّرْبِلَالِيُّ" بِاخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ،

[٦٤١٤] (قَوْلُهُ: تَلَزُمُهُ تَلَا أَوْ سَمِعَ) أَي: لِأَنَّهُ أَهْلٌ لَوْجُوبِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا لَزِمَتْهُ لَزِمَتْ
مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ^(١)، وَفِي "شَرْحِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ"^(٢): ((كُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِالسَّمَاعِ
مِنَ الْغَيْرِ وَجَبَ عَلَى الْغَيْرِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ بِلَا عَكْسٍ)).
[٦٤١٥] (قَوْلُهُ: وَإِنْ أَكْثَرَ) أَي: مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، يَعْنِي: وَلَمْ يَكُنْ مُطَبِّقًا بِقَرِينَةِ الْمَقَابِلَةِ، وَهَذَا
ثَلَاثُ الْأَقْسَامِ.

[٦٤١٦] (قَوْلُهُ: لَكِنْ إِنْ لَخِ) اسْتَدْرَاكٌ عَلَى مَا حَرَّرَهُ "خَسَرُوا" صَاحِبُ "الدَّرَرِ"، وَهُوَ مَا
مَرَّ^(٣)، وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ "الشَّرْبِلَالِيُّ" فِي "حَاشِيَتِهِ"^(٤) عَلَيْهِ: ((أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَقْسِيمِ الْجَنُونَ
إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مُخَالَفٌ لِلْكَلامِ الْأَصُولِيِّينَ: إِنَّهُ قَسَمَانِ فَقَطْ مُطَبِّقٌ وَغَيْرُهُ، وَأَنَّ تَفْسِيرَهُ الْمَطْبِقَ بِمَا
لَا يَزُولُ غَيْرُ مُسْلَمٍ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ سَاعَةٍ إِلَّا وَيُرْجَى زَوَالُهُ، وَأَنَّ فِي السَّمَاعِ مِنَ الْمَجْنُونِ رَوَاتَيْنِ
مُصَحَّحَتَيْنِ حَكَاهُمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٥) فَالْوَجْهُ فِي التَّوْفِيقِ أَنْ يُحْمَلَ مَا فِي "الْحَاشِيَةِ" عَلَى رَوَايَةِ
وَمَا فِي "التَّلْخِصِ" عَلَى أُخْرَى)) اهـ.

أَقُولُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْجَنُونِ الْمَطْبِقِ وَغَيْرِهِ خِلَافٌ لِمَا فِي "حَاشِيَةِ نُوْحٍ
أَفَنْدِي" وَ"شَرْحِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ"^(٦) مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْمَطْبِقِ بِدَلِيلِ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٧) عَنْ "الْفَتْحِ"، وَكَذَا
مَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٨) حَيْثُ قَالَ: ((وَلَوْ سَمِعَهَا مِنْ نَائِمٍ أَوْ مَغْمَى عَلَيْهِ أَوْ مَجْنُونٍ فَفِيهِ رَوَاتَانِ
أَصَحُّهُمَا لَا يَجِبُ)) اهـ.

(١) الْمُقُولَةُ [٦٤١١] قَوْلُهُ: ((الْمَطْبِقُ)).

(٢) "الْإِحْكَامُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ٢/٣١ بَ يَتَصَرَّفُ نَقْلًا عَنِ الْقُرْمَانِيِّ.

(٣) الْمُقُولَةُ [٦٤١١] قَوْلُهُ: ((الْمَطْبِقُ)).

(٤) "الشَّرْبِلَالِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ١٥٦/١ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٥) "الْجَوْهَرَةُ النَّبِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ٩٧/١.

(٦) "الْإِحْكَامُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ٢/٣١ ب.

(٧) الْمُقُولَةُ [٦٤١٠] قَوْلُهُ: ((خِلَا الْمَجْنُونِ)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٨) "الْجَوْهَرَةُ النَّبِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ٩٧/١.

وَنَقَلَ الْوُجُوبَ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْمَجْنُونِ عَنِ الْفَتَاوَى الصَّغْرَى "وَالْجَوْهَرَةَ".
قلتُ: وَبِهِ جَزَمَ "الْقَهْطَسْتَانِي"^(١).

(لا) تَحِبُّ (بِسَمَاعِهِ مِنَ الصَّدَى وَالطَّيْرِ) وَمِنْ كُلِّ تَالٍ حَرْفًا، وَلَا بِالتَّهَجِّيِّ، "أَشْبَاهُ"^(٢)

فَإِنَّ الْمَجْنُونِ غَيْرَ الْمَطْبِقِ لَيْسَ أَدْنَى حَالًا مِنَ النَّائِمِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ، فَالْخِلَافُ الْجَارِي فِيهِمَا جَارٍ فِيهِ أَيْضًا لَكُونَ كُلُّ مَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ، فَكَانَ الظَّاهِرُ الْإِطْلَاقَ بِلا تَقْيِيدٍ بِمُطَبِّقٍ أَوْ غَيْرِهِ.
[٦٤١٧] (قَوْلُهُ: وَنَقَلَ الْوُجُوبَ إِلَى) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ مَعَ أَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّهُ فِي "الْجَوْهَرَةِ" اقْتَصَرَ عَلَى الْوُجُوبِ.

[٦٤١٨] (قَوْلُهُ: مِنَ الصَّدَى) هُوَ مَا يَجِيئُكَ مِثْلَ صَوْتِكَ فِي الْجِبَالِ وَالصَّحَارَى وَغَوِيَّهِمَا كَمَا فِي "الصَّحَاحِ"^(٣).

[٦٤١٩] (قَوْلُهُ: وَالطَّيْرِ) هُوَ الْأَصْحَى، "زِيلَعِي"^(٤) وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: تَحِبُّ، وَفِي "الْحِجَّةِ": ((هُوَ الصَّحِيحُ))، "تَاتَارْخَانِيَّةً"^(٥).

قلتُ: وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَصْحِيحِ الْأَوَّلِ، وَبِهِ جَزَمَ فِي "نُورِ الْإِيضَاحِ"^(٦).
[٦٤٢٠] (قَوْلُهُ: وَمِنْ كُلِّ تَالٍ حَرْفًا) تَكَرَّرَ مَعَ مَا يَأْتِي^(٧) مُتَنًى، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَهُ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُذَكَّرَ هُنَا، "ح"^(٨).

[٦٤٢١] (قَوْلُهُ: وَلَا بِالتَّهَجِّيِّ) لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ: قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَإِنَّمَا قَرَأَ الْهَجَاءَ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل سجدة التلاوة ١/٤٨.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية: الأمور بمقاصدها ص ٥٩.

(٣) "الصَّحَاح": مادة ((صدى)).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٢٠٦.

(٥) "التاتارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ١/٧٧٣.

(٦) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ص ٢٣٠.

(٧) ص ٦٠ - "در".

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٤/ب.

(و) لا من (المؤتمّ لو) كان السامع (في صلاته) أي: صلاة المؤتمّ بخلاف الخارج كما مرّ.
(وهي على التراخي) على المختار، ويكره تأخيرها.....

في الصلاة لم يقطع؛ لأنها الحروف التي في القرآن، ولا تنوب عن القراءة؛ لأنه لم يقرأ القرآن، "إمداد" (١) عن "التجنيس" و"الحانية" (٢). ولا تجب بالكتابة، "بحر" (٣).

[٦٤٢٢] (قوله): ولا من المؤتمّ (إلخ) أي: لا تجب على من سمعها منه سواء كان إمامه أو المقتدين به كما لا تجب عليه نفسه كما مرّ (٤).

[٦٤٢٣] (قوله): بخلاف الخارج) أي: عن صلاة المؤتمّ التالي إماماً كان، أو مؤتمّاً، أو منفرداً، أو غير مُصلٍّ أصلاً كما قدّمناه عند قوله: ((ولو تلا المؤتمّ))، "ح" (٥).

[٦٤٢٤] (قوله): على المختار) كذا في "النهر" (٦) و"الإمداد" (٧)، وهذا عند "حمّد"، وعند "أبي يوسف" على الفور، وهما روايتان عن "الإمام" أيضاً، كذا في "العناية" (٨)، قال في "النهر" (٩): ((وينبغي أن يكون محلّ الخلاف في الإثم وعدمه، حتّى لو أداها بعد مدّة كان مؤدّياً اتفاقاً لا قاضياً)) اهـ.

قال الشيخ "إسماعيل" (١٠): ((وفيه نظر))، أي: لأنّ الظاهر من الفور أن يكون تأخيرُهُ قضاءً.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٨/أ.

(٢) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٨/٢.

(٤) المقولة [٦٣٨٦] قوله: ((لم يسجد المصلّي)).

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٤/ب.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/أ.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٥/ب.

(٨) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧٣/١ (هامش "فتح القدير").

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/أ.

(١٠) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢/٢٨/ب.

تنزيهاً، ويكفيه أن يسجدَ عددَ ما عليه بلا تعيينٍ، ويكونُ مؤدِّياً، وتسقطُ بالحیض

قلت: لكن سيذكر^(١) "الشارح" في الحج الإجماع على أنه لو تراخى كان أداءً مع أن المرجح أنه على الفور ويأثم بتأخيره، فهو نظير ما هنا، تأمل.

[٦٤٢٥] (قوله: تنزيهاً) لأنه بطول الزمان قد ينساها، ولو كانت الكراهة تحريمية لوجبت على الفور، وليس كذلك، ولذا كرهه تأخيراً للصلاة عن وقت القراءة، "إمداد"^(٢). واستثنى من كراهة التأخير ما إذا كان الوقت مكروهاً كوقت الطلوع.

(فرغ)

في "التارخانية"^(٣): ((يستحبُّ للتالي أو السامع إذا لم يمكنه السجود أن يقول: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا وإليك المصير)).

[٦٤٢٦] (قوله: ويكفيه الخ) مكرّر مع ما قدّمه^(٤) في قوله: ((خلا التحريم وتبيّة التعيين)).

[٦٤٢٧] (قوله: وتسقط بالحیض) تبع في ذلك صاحب "النهر"^(٥) حيث قال: ((وصرّحوا بأنها لو أخرتها حتى حاضت سقطت، وكذا لو ارتدت بعد تلاوتها، كذا في "الخانية") اهـ. والذي في "الخانية"^(٦): ((المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة)) اهـ. ومثله ما سيذكره^(٧) "الشارح" عن "الخلاصة".

فعلّم أن المراد السجدة الصلاة، وهي الآتية^(٨) في ضمن قول المتن: ((إلا إذا فسدت بغير الحيض الخ))، فلا محلّ لذكرها هنا، نعم في "التحنيص" ما يدلّ على سقوطها بالحیض مطلقاً،

(١) ٤٦٠/٦ "در" وما بعد.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٦/أ.

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٨٩/١ نقلاً عن "الحجة".

(٤) ص ٦٤ - "در".

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/ب.

(٦) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٦٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) ص ٨٠ - "در".

(٨) ص ٨٠ - "در".

والرَدَّة (إن لم تكن صَلَوِيَّةً) فعلى الفور؛ لصيرورتها جزءاً منها،.....

فإنه قال: ((إذا قرأت آية السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت؛ لأن الحيض يُنافي وجوبها ابتداءً، فكذا بقاء، وهو نظير المسلم إذا قرأها ثم ارتد سقطت عنه، حتى إذا أسلم لا تجب عليه؛ لأن الكفر يُنافيه ابتداءً، فكذا بقاء)) اهـ، فتأمل.

[٦٤٢٨] (قوله): والرَدَّة فيه أن وقتها العمر، وما بقي وقته لا يسقط عن المرتد إذا أسلم كالخج، وكصلاة صلاتها فارتد فأسلم في وقتها، فلي تأمل. وأجاب بعض الخذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الإسلام، ولا كذلك سجود التلاوة، وكذلك يُعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الإسلام، "ط"^(١). وفيه أن الكلام في سقوطها ممن لم يسجد لا في عدم وجوب الإعادة على من سجدتها، بل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد، وقد منّا^(٢) قبيل سجود السهو أنه يجب عليه بعد الإسلام ما تركه قبل الرَدَّة، ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه.

[٦٤٢٩] (قوله): فعلى الفور جواب شرط مقرر تقديره: فإن كانت صلوة فعلى الفور، "ح"^(٣). ثم تفسير الفور: عدم طول المدّة بين التلاوة والسجدة بقراءة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سيأتي، "حلبة"^(٤).

(قوله): نظير من ترك صلاة ثم ارتد قد يُفرق بأنه في مسألتنا قد بطل السبب - وهو التلاوة - بالرَدَّة، فلذا سقطت عنه بها بخلاف الصلاة، فإن سببها - وهو الوقت - لم يبطل بها، فلذا لزمه قضاء ما فاتته في حال الإسلام بعد الرَدَّة، تأمل.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ص ٣٢٤ - بتصرف.

(٢) (المقولة [٦١١٨] قوله: ((قلنا))).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٤/ب.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٢٩٦/ب بتصرف.

ويأثم بتأخيرها، ويقضيها ما دامَ في حرمة الصلاة ولو بعد السلام، "فتح"^(١). ثم هذه النسبة هي الصواب، وقولهم: صلاتية خطأ، قاله "المصنف"^(٢)، لكن في "العناية"^(٣): ((أنه خطأ مُستعملٌ، وهو عند الفقهاء خيرٌ من صوابٍ نادرٍ)).....

[٦٤٣٠] (قوله): ويأثم بتأخيرها إلخ) لأنها وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة، وصارت من أجزائها، فوجب أدائها مضيقاً كما في "البدائع"^(٤)، ولذا كان المختار وجوب سجود السهو لو تذكرها بعد محلها كما قدّمناه^(٥) في بابه عند قوله: ((ترك واجب))، فصارت كما لو أخر السجدة الصليبة عن محلها فإنها تكون قضاءً، ومثله ما لو أخر القراءة إلى الآخرين على القول بوجوبها في الأولين، وهو المعتمد، أمّا على القول بعدمه فيهما فهي أداء في الآخرين كما حققناه^(٦) في واجبات الصلاة، فافهم.

٥١٧/١

[٦٤٣١] (قوله): ولو بعد السلام) أي: ناسياً ما دام في المسجد، ورؤي أنه لا يسجد بعد السلام ناسياً، "تاترخائية"^(٧).

[٦٤٣٢] (قوله): ثم هذه النسبة هي الصواب) أي: قول "المصنف": ((صلوية)) برد ألفه واواً وحذف التاء، وإذا كانوا قد حذفوها في نسبة المذكر إلى المؤنث كنسبة الرجل إلى بصرة فقالوا: بصري لا بصرتي كيلا تجتمع تاءان في نسبة المؤنث فيقولون: بصرتية فكيف بنسبة المؤنث إلى المؤنث؟ "فتح"^(٨).

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٥١/١.

(٢) "المنح": كتاب الصلاة - باب بيان أحكام سجود التلاوة ١/٦٣ق/ب.

(٣) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧٣/١ (هامش "فتح القدير"). والذي في "ب": ((الغاية)) بدل ((العناية)).

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان كيفية وجوب السجدة ١/١٨٠.

(٥) المقولة [٦١٥٠] قوله: ((ترك واجب)).

(٦) المقولة [٣٩٦٠] قوله: ((على المذهب)).

(٧) "تاترخائية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٨٨/١ نقلًا عن "الفتاوى الهندية".

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٦٩/١.

(وَمَنْ سَمِعَهَا مِنْ إِمَامٍ) ولو باقتدائه به (فائتمَّ به قبل أن يسجدَ) الإمام لها (سجدَ معه و) لو ائتمَّ (بعده لا) يسجدُ أصلاً، كذا أطلق في "الكنز" تبعاً لـ "الأصل" (وإن لم يقتدِ به) أصلاً (سجدَها).....

[٦٤٣٣] (قوله: وَمَنْ سَمِعَهَا إلخ) السماعُ غيرُ شرطٍ بالنظر إلى الاقتداء، بل الشرطُ هو الاقتداء وإن لم يسمِعها^(١) ولم يحضرها كما قدَّمه^(٢) "الشارح"، لكن قيدَ بالسماع ليتأتى التفصيلُ الآتي^(٣).

[٦٤٣٤] (قوله: ولو باقتدائه به) أي: ولو صار التالي إماماً بسبب اقتداء السامع به، بأن تلاها وهو منفردٌ فاقتدى به.

[٦٤٣٥] (قوله: سجدَ معه) قيدَ به لأنَّ الإمام لو لم يسجدُ لا يسجدُ المأموم وإن سَمِعَهَا؛ لأنَّه إن سجدَها في الصلاة وحده خالفَ إمامه، وإن سجدَ بعد الفراغ فهي صلاتيةٌ لا تُقضى خارجَها، "بحر"^(٤).

[٦٤٣٦] (قوله: لا يسجدُ أصلاً) أي: لا في الصلاة ولا بعدها، فافهم.

[٦٤٣٧] (قوله: كذا أطلق في "الكنز"^(٥)) أي: أطلقَ قوله: ((ولو ائتمَّ بعده))، أي: بعد سجود الإمام، فشمِلَ ما إذا اقتدى به في الركعة التي تلا فيها أو بعدها، قال في "النهر"^(٦): ((أمَّا الأوَّلُ فبإتفاق الروايات، وأمَّا الثاني فظاهرُ إطلاقِ "الأصل"^(٧) أنَّها كذلك؛ لأنها بالاقتداء صارت صلاتيةً، فلا تُقضى خارجَها، واختارَ "البردويُّ" تخصيصه بالأوَّلِ، وحملَ الإطلاقَ عليه،

(١) في "م": ((يستمعها)).

(٢) ص ٥٦١ - "در".

(٣) ص ٥٨٨ - "در" وما بعدها.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٢/٢ بتصرف.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٦٥/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/ب.

(٧) "الأصل": كتاب الصلاة - باب سجدة التلاوة ٢٩٢/١.

وكذا لو اقتدى به في ركعة أخرى على ما اختارهُ "البرزوي" وغيره، وهو ظاهرُ
"الهداية"^(١).

(ولو تلاها في الصلاة سجّدها فيها لا خارجها) لِمَا مرَّ، وفي "البدائع"^(٢):

وهو ظاهرُ ما في "الهداية"^(٣)) اهـ. أي: حيث قال: ((لأنّه صار مُدركاً لها بإدراكِ الركعة)).
[٦٤٣٨] (قوله: وكذا إلخ) أي: يسجّدها ولكنْ بعد الفراغ من الصلاة، وهذا مقابلُ قوله:
((كذا أطلّق في "الكنز")، وبه جزم في "النقاية"^(٤)) و"إصلاحها"^(٥)) و"الفتح"^(٦)) و"شرح المنية"^(٧))،
وكذا في "المواهب" وقال: ((إنّه الأظهر))، وتبعه في "نور الإيضاح"^(٨))، وقد علمت أنّ إطلاق
"الكنز" و"الأصل" محمولٌ عليه، وقد صرّح صاحبُ "الكنز" بحمل إطلاقه عليه في كتابه
"الكافي"^(٩))، وصاحبُ الدارِ أدركَ.
[٦٤٣٩] (قوله: ولو تلاها) أي: المصلّي غيرُ المقتدي لقوله قبله: ((ولو تلا المومّتُ لم يسجّد
أصلاً)).

[٦٤٤٠] (قوله: لِمَا مرَّ)^(١٠)) أي: من قوله: ((لصيرورتها جزءاً من الصلاة)).

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٧٩/١.

(٢) عبارته في "البدائع": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٤٨/١: ((وإذا لم يسجد لم يبق عليه شيء إلا المأثم))،
ولعل إلزامه بالتوبة من إدراج الشارح.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٧٩/١.

(٤) انظر "شرح القاري على النقاية": كتاب الصلاة - فصل في سجود التلاوة ٢٧٠/١.

(٥) المراد "إصلاح الوقاية" وهو لأحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا الروميّ (ت ٩٤٠هـ)، و"النقاية" هي مختصر
الوقاية. وانظر "كشف الظنون" ١٠٩/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٦٩/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠١.

(٨) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ص ٢٣١.

(٩) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٤٨ أ.

(١٠) ص ٥٧٦ - "در".

((وإذا لم يسجدْ أثم، فتلزمه التوبة)) (إلا إذا فسدت الصلاة بغير الحيض) فلو به تسقط عنها السجدة، ذكره في "الخلاصة"^(١) (فيسجدُها خارجها) لأنها لما فسدت لم يبقَ إلا مجردُ التلاوة، فلم تكن صلوةً، ولو بعدما سجدها لم يعدّها، ذكره في "القنية"، ويخالفه ما في "الخاتمة"^(٢): ((تلاها في نفل فأفسده قضاءه دون السجدة))....

[٦٤٤١] قوله: وإذا لم يسجدْ أثم إلخ) أفاد أنه لا يقضيها، قال في "شرح المنية"^(٣): ((وكلُّ سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤدَّ فيها سقطت، أي: لم يبقَ السجود لها مشروعاً لقوات محلّه)) اهـ.

أقول: وهذا إذا لم يركع بعدها على الفور، وإلا دخلت في السجود وإن لم ينوها كما سيأتي^(٤)، وهو مقيد أيضاً بما إذا تركها عمداً حتى سلم وخرج من حرمة الصلاة، أمّا لو سهواً وتذكرها - ولو بعد السلام - قبل أن يفعل مُنافياً يأتي بها ويسجد للسهو كما قدّمناه^(٥).

[٦٤٤٢] قوله: إلا إذا فسدت) أي: قبل سجودها، والإفساد كالفساد، "ط"^(٦).

[٦٤٤٣] قوله: فلو به إلخ) ظاهره أن غير الصلاة لا تسقط بالحيض، وقدّمنا^(٧) الكلام فيه.

[٦٤٤٤] قوله: لم يعدّها) لأنّ المفسد لا يُفسد جميع أجزاء الصلاة، وإنما يُفسد الجزء المقارن، فيمتنع البناء عليه، "بج" ^(٨) عن "القنية"^(٩).

[٦٤٤٥] قوله: ويخالفه) أي: يُخالف ما في المتن، والبحث والجواب لـ "صاحب النهر"^(١٠).

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في وجوب سجدة التلاوة ق ٤٦/أ.

(٢) "الخاتمة": كتاب الصلاة - فصل في سجدة التلاوة ١٦٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠١.

(٤) المقولة [٦٤٥٠] قوله: ((على الفور)).

(٥) المقولة [٣٩٣٨] قوله: ((إن لم يسجد له)).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٥/١.

(٧) المقولة [٦٤٢٧] قوله: ((وتسقط بالحيض)).

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٢/٢.

(٩) "القنية": كتاب الصلاة - باب في سجدة التلاوة والشكر ق ٢١/ب.

(١٠) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/ب.

إلا أن يُحْمَلَ على ما إذا كان بعدَ سجودها.

(وتَوَدَّى برُكُوعٍ وسُجُودٍ) غير ركوع الصلاة وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروي، "بِرَازِيَّة".....

[٦٤٤٦] (قوله: إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ إلخ) عبارة "الخائِئَة" ^(١) صريحة في ذلك، ونصّها: ((مُصَلِّي التَطَوُّعِ إِذَا قَرَأَ آيَةً وَسَجَدَ لَهَا، ثُمَّ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا، وَلَا تَلْزَمُهُ إِعَادَةُ تِلْكَ السَّجْدَةِ)) اهـ. ومثله في "الفيض" و"الْبَرَّازِيَّة" ^(٢).

[٦٤٤٧] (قوله: وَتَوَدَّى برُكُوعٍ وسُجُودٍ) الواو بمعنى أو، قال في "الحلبة" ^(٣): ((وَالْأَصْلُ فِي أَدَائِهَا السُّجُودُ، وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَوْ رَكَعَ لَهَا عَلَى الْفُورِ جَازَ، وَإِلَّا لَا)) اهـ. أي: وإن فات الفور لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة الصلاة، "بدائع" ^(٤). أي: فلا بد لها من سجود خاص بها كما يأتي ^(٥) نظيرته، وفي "الحلبة" ^(٦): ((ثُمَّ إِذَا سَجَدَ أَوْ رَكَعَ لَهَا عَلَى حِدَةٍ فَوَرَأَ يَعُودُ إِلَى الْقِيَامِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُعَيِّقَهُ بِالرُّكُوعِ، بَلْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِصَاعِدًا ثُمَّ يَرْكَعُ)) اهـ. وإن كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع، وغناؤه في "الإمداد" ^(٧) و"البحر" ^(٨).

[٦٤٤٨] (قوله: وكذا في خارجها إلخ) هذا ضعيف لما قدّمناه ^(٩) عن "البدائع": ((من أنه لا يُجْزَى لَا قِيَاسًا وَلَا اسْتِحْسَانًا))، وما عزاه إلى "الْبَرَّازِيَّة" تبع فيه صاحب "النهر" ^(١٠)، وهو خللٌ

(١) "الخائِئَة": كتاب الصلاة - فصل في سجدة التلاوة ١٦٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الْبَرَّازِيَّة": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في التلاوة ٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٢/١ بتصرف.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في كيفية أداء سجدة التلاوة ١٩٠/١ بتصرف.

(٥) المقولة [٦٤٥٠] قوله: ((على الفور)).

(٦) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٢/١ باختصار.

(٧) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٩/١.

(٨) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٣/٢.

(٩) المقولة [٦٣٩٤] قوله: ((ركوع مصلي)).

(١٠) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/١.

(لها) أي: للتلاوة (و) تؤدَّى (بركوع صلاة) إذا كان الركوع (على الفور من قراءة آية) أو آيتين، وكذا الثلاث على الظاهر كما في "البحر" (إن نواه).....

في النقل؛ لأنَّ الذي رأيتُه في نسختين من "البرزانية"^(١) هكذا: ((وَرُوِيَ فِي غَيْرِ الظَّاهِرِ أَنَّ الرُّكُوعَ يَنْبَغِي عَنْهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا)) اهـ.

فَسَقَطَ مِنْ كَلَامِهِ لَفْظَةُ ((غَيْرِ))، وَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((مَنْ أَنَّ "قَاضِي خَانَ" اخْتَارَ أَنَّهُ يَنْبَغِي عَنْهَا)) فِيهِ أَنَّ عِبَارَةَ "الْحَنَانِيَّةِ"^(٣) هَكَذَا: ((رُوِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ))، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُشْعِرٌ بِتَضْعِيفِهِ لَا بِاخْتِيَارِهِ، فَتَنَبَّهْ لَذَلِكَ.

[٦٤٤٩] (قوله: لها أي: للتلاوة) لو أحرَّ "الشارح" قوله سابقاً: ((غير ركوع الصلاة وسجودها)) إلى هنا لكان أولى، "ط"^(٤).

[٦٤٥٠] (قوله: على الفور إلخ) فلو انقطع الفور لا بدَّ لها من سجودٍ خاصٍّ بها ما دام في حرمة الصلاة، وعلَّله في "البدائع"^(٥): ((بأنَّها صارت دَيْناً، والدَّيْنُ يُقْضَى بِمَا لَهُ لَا بِمَا عَلَيْهِ، وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ عَلَيْهِ، فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الدَّيْنُ)) اهـ.

[٦٤٥١] (قوله: على الظاهر كما في "البحر"^(٦)) أي: عن "البدائع"^(٧)، والمتبادر من عبارته أنَّه استظهر من صاحب "البدائع" لا أنَّه ظاهر الرواية، وفي "الإمداد"^(٨): ((الاحتياط قولُ شيخ الإسلام "خواهر زاده" بانقطاع الفور بالثلاث، وقال شمس الأئمة "الحلواني": لا ينقطع ما لم يقرأ

٥١٨/١

(١) "البرزانية": كتاب الصلاة - سجدة التلاوة ٦٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٣/٢.

(٣) "الحنانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٦٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٥/١.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان كيفية وجوب سجدة التلاوة ١٨٠/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٣/٢.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في كيفية أداء سجدة التلاوة ١٩١/١.

(٨) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٩/ب.

أكثر من ثلاث، وقال "الكمال بن الهمام"^(١): قولُ "الحلواني" هو الروايةُ) اهـ.
 قلت: وصرَّحَ في "شرح المنية"^(٢): ((بأنَّه الأصحُّ روايةً، فإنَّ "محمَّدًا" نصَّ على أنَّه إذا بقيَ
 بعد السجدة آياتٌ من آخرِ السورة - أي: كسورة الانشقاق وسورة بني إسرائيل - إن شاء ختمَ
 السورة وركعَ لها، وإن شاء سجَدَ لها ثمَّ قام فأكملَ السورة ثمَّ ركعَ)) اهـ. ومثلهُ في "الفتح"^(٣).
 لكنَّ في "البحر"^(٤) عن "المجتبى": ((أنَّ الركوعَ ينوبُ عنها بشرطِ النيَّةِ وأنَّ لا يفصلَ
 بثلاثٍ إلَّا إذا كانت الثلاثُ من آخرِ السورة)) اهـ.

ومقتضاه: أنَّ الخلافَ فيما في وسطِ السورة، وأنَّ هذه وفاقيةٌ، وبه صرَّحَ في "الحلبة"^(٥) عن
 "الأصل"^(٦) وغيره، نعم قال بعده: ((إنَّ الفرقَ غيرُ ظاهرٍ الوجه)).

قلت: قد يوجَّهُ بأنَّ قراءةَ الثلاثِ من آخرِ السورة لا تفصلُ؛ لأنَّها إتمامٌ للسورة وعدمُ رفضِ
 باقيها، فكان في قراءتها زيادةٌ طلبٍ فلم تفصلُ، بخلاف الثلاثِ من وسطِ السورة، فإنَّه ليس فيها
 زيادةٌ طلبٍ لعدم ما ذكرنا، فعُدَّتْ فاصلةً، تأمل.

(قوله: قلت: قد يوجَّهُ بأنَّ قراءةَ الخ) هذا الفرقُ غيرُ ظاهرٍ؛ إذ لو سلَّمْ لزم أنَّه لو قرأَ لآخرِ السورة
 وكان ما قرأه بعد آيةِ السجدة أكثرَ من الثلاثِ لا يكونُ فاصلاً؛ لأنَّ قراءته لإتمامها وعدمِ رفضِ باقيها،
 وفيه زيادةٌ طلبٍ، وهو إتمامها مع أنَّه يكونُ فاصلاً؛ لأنَّ المستثنى إمَّا هو ما إذا كان الثلاثُ من آخرها
 لا ما زاد، نعم مقتضى إطلاقِ عبارة "محمَّد" أنَّ قراءةَ باقيِ السورة لا يُعدُّ فاصلاً ولو زاد عن ثلاثِ
 آياتٍ، وحينئذٍ لا يصحُّ استدلالُ "شرح المنية" بما قاله "محمَّد"، فإنَّ موضوعه ما إذا كان آخرها،
 والدعوى أعمُّ، والفرقُ المذكورُ ظاهرٌ على إطلاقِ "محمَّد".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧١/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": كتاب الصلاة - فصل في سجود التلاوة ص ٥٠ باختصار.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٣/٢ باختصار.

(٥) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٢ ب.

(٦) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب السجدة ٢٨٧/١-٢٨٨-٢٨٩.

أي: كون الركوع لسجود التلاوة على الراجح (و) تؤدَّى (بسجودها كذلك) أي: على الفور (وإن لم ينو) بالإجماع، ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم.....

[٦٤٥٢] (قوله: أي: كون الركوع لسجود التلاوة) الأولى قول "الإمداد"^(١): ((أي: نوى

أدائها فيه)) اهـ.

ثم إنَّ النية محلها عند إرادة الركوع، فلو نواها فيه قيل: يجوز، وقيل: لا، ولو بعد الرفع منه لا يجوز بالإجماع، "بدائع"^(٢).

[٦٤٥٣] (قوله: على الراجح) وقيل: لا حاجة إلى النية عند الفور، وجعله "القهُستاني"^(٣) رواية عن "محمد".

[٦٤٥٤] (قوله: بالإجماع) كذا قال في "البدائع"^(٤)، لكن ردّه في "الفتح"^(٥): ((بأنَّ الخلاف ثابت أيضاً)).

[٦٤٥٥] (قوله: ولو نواها في ركوعه) أي: عَقِبَ التلاوة، "ح"^(٦) عن "البحر"^(٧).

(قوله: الأولى قول "الإمداد" إلخ) لأنَّ كلامه يُؤهِمُّ أنه إذا نوى كذلك يكون الركوع عنهما مع أنه يكون للتلاوة فقط، إلا أنَّ مراده أنه نوى كونه للتلاوة مع نيته ركوع الصلاة.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٦٩/١.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في كيفية أداء سجدة التلاوة ١٩١/١ بتصرف نقلاً عن الإسيحياني في شرحه على "مختصر الطحاوي".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود التلاوة ١٤٩/١ نقلاً عن الجَلَابِي.

(٤) لدى الرجوع إلى "البدائع" ١٩١/١ لم نقف على نقل الإجماع في المسألة، وبعد الرجوع إلى "الفتح" ٤٧١/١ تبين لنا أنَّ الكمال نقل عن "البدائع" الخلاف، ثم ساق كلام قاضيخان في "الحانية" ١٥٩/١ الذي نقل فيه الإجماع، مما يدلُّ على أنَّ ابن عابدين رحمه الله لم يرجع إلى "البدائع"، وإنما رجع إلى "الفتح"، والدليل على ذلك قوله في حاشيته على "البحر الرائق" ١٣٣/٢: ((وقد نقل في "الفتح" عن "البدائع" الإجماع))، ولعلَّ اللبس قد داخله من هنا، فلا وجه لاعتراض ابن عابدين على "البدائع" بقوله: ((لكن ردّه في "الفتح"))، والله أعلم.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧١/١.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٥/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٤/٢ نقلاً عن "الفتية".

لم تُجْزِهِ، ويسجدُ إذا سَلَّمَ الإمامُ، ويعيدُ القعدة، ولو تَرَكَهَا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، كَذَا في "الْقَنِيَّة"^(١)، وينبغي حملُهُ على الجهرية،.....

[٦٤٥٦] (قوله: لم تُجْزِهِ) أي: لم تُجْزِئَهُ الإمامُ المؤتمِّم، ولا تندرجُ في سجوده وإن نواها المؤتمِّم فيه؛ لأنَّهُ لَمَّا نواها الإمامُ في ركوعه تَعَيَّنَ لها، أَفَادَهُ "ح"^(٢).

هذا، وفي "القَهْستاني"^(٣): ((واختلفوا في أَنَّ نِيَّةَ الإمامِ كَافِيَةً كما في "الكافي"^(٤))، فلو لم ينو المقتدي لا ينوبُ على رأي، فيسجدُ بعد سلام الإمام، ويعيدُ القعدة الأخيرة كما في "المنية"^(٥)) اهـ. [٦٤٥٧] (قوله: ولو تَرَكَهَا) أي: القعدة فَسَدَتْ صَلَاتُهُ؛ لأنَّ التلاوةَ ترفعُها كَالصَلَاةِ بخلاف السهوية كما مرَّ^(٦) في السهو.

[٦٤٥٨] (قوله: وينبغي حملُهُ على الجهرية) البحثُ لـ "صاحب النهر"^(٧)، ولعلَّ وجهَهُ أَنَّهُ ذَكَرَ في "التاتارخانية"^(٨): ((أَنَّهُ لو تلاها في السرية فالأولى أَنْ يركعَ بها لئلاَّ يلبسَ الأمرُ على القوم، "قولُ" الشارح: ويسجدُ إذا سَلَّمَ الإمامُ إلخ) هل إعادتها بعد السلام شرطٌ حتَّى لا يسوِّغَ تقديمها، أو هو لبيان غاية تأخيرها حتَّى لو قَدَّمَهَا صحَّ لأنَّهُ بمنزلة اللاحق؟ يُرَاجَع، "رحمتي". اهـ "سندي"، والظاهر الثاني.

(قوله: أَنَّهُ لو تلاها في السرية فالأولى إلخ) المتبادرُ أَنَّ المراد بالتباس الأمرِ على القوم اشتباهُ أمر الإمام عليهم، وذلك لأنَّهُ إذا سجدَ لها في السرية ربما يَظُنُّ مَنْ يراه منهم أَنَّهُ سجد للصلاة ناسياً للركوع، ومَنْ لم يره يَظُنُّ أَنَّهُ ركع فيركع، وإذا ركع يَظُنُّ مَنْ يراه ومَنْ لا يراه أَنَّهُ ركع للصلاة، ثمَّ يعودُ للقراءة

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب سجدة التلاوة والشكر ق ٢١/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/أ.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود التلاوة ١٤٩/١.

(٤) في "جامع الرموز": ((الكامل)))، ولعله تحريف.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٠.

(٦) ص ٤٧٢-٤٧٣ - "در".

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨٠/أ.

(٨) "التاتارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٨٧/١ نفاً عن صاحب "النيمة" عن والده.

ولو في الجهرية فالسجود أولى)) اهـ.

فإنه يفيد أنَّ نية الإمام كافية لعدم علمهم بما قرأه الإمام سرّاً، ولو لم يُجزهم الركوع عنها كان التباس الأمر عليهم أعظم، ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة، فيحمل كلام "القنية" هنا على الجهرية ليكون المؤتمّ عالماً بالتلاوة، فإذا ركع إمامه فوراً يلزمه أن ينويها فيه احتياطاً لاحتمال أنَّ الإمام نواها فيه، فإذا لم ينو يسجد بعد سلام إمامه، أمّا في السرية فهو معذور، وتكفيه نية إمامه؛ إذ لا علم له بتلاوة إمامه حتّى يؤمّر بالسجود لها بعد سلام الإمام، وأجاب "ح" (١): ((بأنه يمكنه أن يُخبره الإمام بعد السلام قبل تكلم المقتدي وخروجه من المسجد أنّه قرأها ونواها في الركوع)) اهـ، فتأمل.

والأولى أن يُحمل على القول بأنَّ نية الإمام لا تنوب عن نية المؤتمّ، والمتبادر من كلام "القهستاني" السابق (٢) أنّه خلاف الأصحّ حيث قال: ((على رأيي))، فتأمل.

وركوعه ثانياً ربما ظنوا تكراره القراءة والركوع عمداً أو سهواً، فعلى هذا إذا قلنا بعدم إجزائهم الركوع عنها لا التباس عليهم في شيء أصلاً، وإنما يفوتهم السجود مع عدم علمهم بوجوبه عليهم، ولا شيء عليهم بذلك على القول بعدم كفاية نية الإمام، وكأنَّ "المحشي" فهم أنَّ المراد بالالتباس توهم عدم السجود، ولا شكّ أنّه في هذه الصورة أعظم؛ إذ لم يخالطهم ما يدلُّ على لزومه عليهم أصلاً بخلاف ما إذا ركع أو سجد لها استقلالاً لوجود ما يدلُّ عليه في الجملة - وهو فعل الإمام - وإن حصل لهم اشتباه على وجه ما تقدّم، وقال "الفتال": ((الإمام إذا أداها في السرية بركوع الصلاة مع النية أو السجود بنية أو دونها ولم يعلم المقتدي ذلك لا يلزمه سجودها لعدم علمه بها في الصلاة)) اهـ. ثمَّ قول "التارخاني": ((فالأولى أن يركع بها إلخ)) ليس القصد منه الاحتراز عن السجود بها، بل يبيّن أنَّ الأولى أن لا يأتي لها بركوع أو سجود خاصّ بها بدليل تعليقه بالالتباس؛ إذ هو حاصل في كلّ منهما، وليس قصده ترجيح الركوع على السجود، وتعليقه بالالتباس دالٌّ على أنَّ كلاهما مخلاف الأولى، تأمل.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/أ.

(٢) المقولة [٦٤٥٦] قوله: ((لم تجزه)).

نعم لو ركع وسجد لها فوراً ناب بلا نية، ولو سجد لها فظن القوم أنه ركع فمن ركع رفضه وسجد لها، ومن ركع وسجد سجدة أجزأته عنها، ومن ركع وسجد سجدتين فسدت صلاته؛.....

[٦٤٥٩] (قوله: نعم لو ركع وسجد لها) أي: للصلاة فوراً ناب - أي: سجود المقتدي - عن سجود التلاوة بلا نية تبعاً لسجود إمامه؛ لما مر^(١) آنفاً أنها تؤدى بسجود الصلاة فوراً وإن لم ينو. والظاهر: أن المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على أنه ينبغي للإمام أن لا ينويها في الركوع؛ لأنه إذا لم ينوها فيه ونوها في السجود، أو لم ينوها أصلاً لا شيء على المؤتم؛ لأن السجود هو الأصل فيها بخلاف الركوع، فإذا نوها الإمام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزه، ثم لا يخفى أن إرجاع الضمير في قوله: ((لها)) إلى التلاوة لا يصح إلا بتكلف، فلا حاجة إليه، فافهم.

[٦٤٦٠] (قوله: ولو سجد لها) أي: للتلاوة، وفي أغلب النسخ: ((ولو ركع لها))، وما هنا هو الصواب الموافق لما في "البحر"^(٢)، أفاده "ح"^(٣).

(قوله: لا يصح إلا بتكلف) إذ لا يقال: سجد للتلاوة بلا نية لتناقضيه، إلا أن يقال: القصد أن السجود لها تحقق في ضمن سجود الصلاة لا أنه قصدتها من السجود.

(قوله: وما هنا هو الصواب الموافق لما في "البحر") قال "الرحماني": ((ما وقع في أغلب النسخ صواب أيضاً، وذلك لأنه لو ركع الإمام للتلاوة فظن القوم أنه ركع للصلاة فمن ركع رفضه؛ لأنه غير معتد به؛ إذ لا يمكن أن يجعل للتلاوة لأنه لم ينو لها، ولا للصلاة لأن إمامه إنما ركع للتلاوة، ثم هذا المقتدي يسجد للتلاوة، وأشار بقوله: وسجد لها إلى أنه أن يؤدّيها بركوع كما فعل إمامه أو سجود؛ لأنه أتى بما وجب عليه صورة ومعنى، فهو أكمل مما أتى به إمامه، ولا يُعد ذلك مخالفة للإمام، ومن ركع وسجد سجدة انصرفت السجدة للتلاوة، فلم يزد إلا ركوعاً، وزيادة الركن لا تفسد الصلاة،

(١) ص ٥٨٤ - "ذ".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣١/٢ - نقلاً عن "النوادر".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/أ.

لأنَّه انفردَ برَكعةٍ تامَّةٍ.

((ولو سَمِعَ المصلِّي) السجدةَ (من غيره) (لم يَسجُدْ فيها).....

[٦٤٦١] (قوله: لأنَّه انفردَ برَكعةٍ) لأنَّ سجدةً للتلاوة، وسجدةً تَمَّتْ بِهَا الرَكعةُ، "ط"^(١).

[٦٤٦٢] (قوله: ولو سَمِعَ المصلِّي) أي: سواء كان إماماً أو مؤتمّاً أو منفرداً، وقوله: ((من

غيره)) أي: ممن ليس معه في الصلاة سواء كان إماماً غير إمامه، أو مؤتمّاً بذلك الإمام، أو منفرداً، أو غير مصلٍّ أصلاً. اهـ "ح"^(٢). ونحوه في "القهستاني"^(٣).

وهذا صريحٌ بوجوبها بالسماع من المؤتمِّ بغير إمام السامع بخلاف المؤتمِّ بإمامه، لكنَّ صرَّحَ في "الإمداد"^(٤): ((بأنَّها لا تجبُ بالسماع من مُقتلٍ بإمام السامع أو بإمام آخر)) اهـ.

نعم في "النهاية" و"شرح المنية"^(٥): ((تجبُ على مَنْ سَمِعَهَا من المؤتمِّ ممن ليس في صلاته إجماعاً)) اهـ. وهذا موافقٌ للأوَّل.

وفي "البدائع"^(٦): ((إذا تلاها المؤتمُّ لا تجبُ عليه في الصلاة إجماعاً، وكذا على الإمام والقوم إذا سمعوها منه، وأمَّا بعد الصلاة فكذلك عندهما، وقال "محمد": تلزمهم لتحقُّقِ السبب، وهو التلاوةُ الصحيحة في حقِّ المؤتمِّ، والسماعُ في حقِّ الإمام والقوم، ولذا تلزم مَنْ سمع منه وهو ليس

ولو سجد سجدةً كان قد زاد ركوعاً وسجوداً مع ما تقدَّمه من القيام، فصار ركعةً وزادتها مفسدةً، فالخاصلُ أنَّ كلاً من الصُّورة المتقدِّمة والمتأخِّرة صحيحة)) اهـ "سندي". لكنَّ في كونه زادَ ركعةً تأملٌ، فإنَّ القيام إنما أتى به مع الإمام، إلَّا أنَّ يُحمَلَ على ما إذا تأخَّر فيه عن الإمام ولو مقدار الرُّكن.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٦/١ بتصرف يسير.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/١ بتصرف يسير.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجود التلاوة ١٤٩/١.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٧/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٠.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان محل أدائها ١٨٧/١ - ١٨٨.

لأنَّها غيرُ صَلَاتِيَّةٍ (بل) يَسْجُدُ (بعدها) لسماعِها من غيرِ محجورٍ (ولو سجدَ فيها لم تُجرِه) لأنَّها ناقصةٌ.....

٥١٩/١

في صلاتهم، إلا أنَّهم لا يمكنهم الأداء فيها فتجبُ خارجُها كما لو سمعوا من خارج عنهم، ولهما أنَّ هذه السجدة من أفعالِ هذه الصلاة؛ لأنَّ تلاوة المؤتمِّ محسوبةٌ من صلاته وإنَّ تحلَّها عنه الإمام، فلا تُؤدَّى بعدها، ومن مشايخنا مَنْ علَّلَ بأنَّ هذه القراءة منهيةٌ عنها، فلا حكمَ لها، أو بأنَّه محجورٌ عليه فيها، فمنَّ علَّلَ بالأوَّلِ يقولُ: تجبُ على مَنْ سمعها من المؤتمِّ ممن لا يشاركه في صلاته؛ لأنَّها ليست من أفعال الصلاة في حقِّه، ومنَّ علَّلَ بالآخرين يقولُ: لا تجبُ، فاختلفوا فيها لاختلافِ الطرق)) اهـ ملخصاً.

والظاهر: أنَّ الثاني ضعيفٌ، فلم يعتدَّ به في "النهاية"، حتَّى نقلَ فيه الإجماع كما علمته، ولعلَّ ما في "الإمداد" مبنيٌّ عليه، فتأمَّل.

[٦٤٦٣] (قوله: لأنَّها غيرُ صَلَاتِيَّةٍ) فإنَّ قيل: السببُ في حقِّ السامع السماعُ لا التلاوة، وسماعه موجودٌ في الصلاة، فلم تكن أجنبيَّةً لكونِ السببِ غيرَ أجنبيٍّ. قلنا: السماعُ ليس من أفعال الصلاة، فكان أجنبيًّا بخلاف التلاوة، "شرح النية"^(١).

[٦٤٦٤] (قوله: لسماعِها من غيرِ محجورٍ) قد علمت أنَّ المراد من الغيرِ في قول "المصنَّف": ((من غيره)) ما يشملُ المقتديَّ بإمامٍ آخر، فتجبُ بالسماعِ منه مع أنَّه محجورٌ، إلا أنَّ يُرادَ المحجورُ عن التلاوة في صلاة السامع، وهو المقتدي بإمامه، لكنَّ علمت أنَّ مَنْ علَّلَ بالحجر يقولُ بعدمِ الوجوب بالسماعِ من المؤتمِّ مطلقاً.

(قوله: مَنْ علَّلَ بأنَّ القراءة منهيةٌ عنها إلخ) الظاهرُ أنَّ المراد بالنهاية الحجرُ، فيكون مؤدَّى التعليين واحداً، فلا يُثابي ما هنا ما تقدَّم من أنَّ النهي لا يقتضي عدمَ الوجوب كما في الجنب.

(قوله: لكنَّ علمت أنَّ مَنْ علَّلَ بالحجر إلخ) لكنَّ تقدَّم لـ "الشارح" التعليُّ بأنَّ الحجر ثبتَ لمعتين فلا يعدُّوهم، وتقدَّم أنَّ صاحب "الهداية" علَّلَ به أيضاً، فعن البيِّن حينئذٍ أنَّ ما ذكره في "البدائع" ليس متفقاً عليه بين المشايخ، واستقامَ حينئذٍ التعليُّ المذكور في الشَّرْح هنا.

(١) "شرح النية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٠.

للنهي، فلا يتأذى بها الكامل (وأعادته) أي: السجودَ لما مرَّ، إلّا إذا تلاها المصلّي غيرَ المؤتمِّ ولو بعد سماعها، "سراج" (دونها) أي: الصلاة؛ لأنَّ زيادة ما دون الركعة لا يُفسدُ إلّا إذا تابَعَ المصلّي التّالي فتفسدُ.....

[٦٤٦٥] (قوله: للنهي) علةٌ للنقصان، وذلك أنَّ الأمرَ بإتمامِ الركن الذي هو فيه وانتقاله إلى آخرٍ يقتضي النهيَ عن الاشتغال بأداء ما وجبَ بسببٍ خارجٍ عن الصلاة فيها، فالنهيُّ ضمنيُّ كما في "غرر الأفكار" (١).

[٦٤٦٦] (قوله: لما مرَّ) (٢) من قوله: ((لأنّها ناقصةٌ إلخ)).

[٦٤٦٧] (قوله: إلّا إذا تلاها إلخ) استثناءٌ من قوله: ((وأعادته)).

[٦٤٦٨] (قوله: غيرُ المؤتمِّ) صادقٌ بالإمام والمنفرد، واحترزَ عن المؤتمِّ، فإنّه يسجدُها بعد الصلاة، ولا تصيرُ صلاته؛ لأنَّ التي تلاها لا يُعتدُّ بها، فلا تستتبعُ الخارجيّة. اهـ "ح" (٣).

[٦٤٦٩] (قوله: ولو بعد سماعها) أي: إذا تلاها المصلّي وسجدَ لها لا إعادةَ عليه سواءً تلاها قبل سماعها - وهو ظاهرُ الرواية - أو بعده، وهو أحدُ روايتين، وبه جزمَ في "السراج" (٤)، "البحر" (٥).

[٦٤٧٠] (قوله: دونها إلخ) هو ظاهرُ الرواية، وهو الصحيح، وفي روايةٍ "النوادر" تبطلُ به الصلاة، وليس بصحيح، وقيل: هو قولُ "حمّادٍ"، عندهما لا يعيدُ، "إمداد" (٦). والظاهرُ أنَّ الإعادةَ واجبةٌ لكرهيةِ التحريم كما هو مقتضى النهي المذكور، تأمل.

(قوله: وقيل: هو قولُ "حمّادٍ") لأنّه زادَ في الصلّة ما ليس منها، وشروعُهُ في السجدة بمنزلةِ شروعه في صلاةٍ أخرى، فيكونُ قد اشتغلَ في صلاته بشيءٍ حكمه أنَّ يُفعلَ بعدها، فصارَ رافضاً لها كمن صلّى النفل في حالِ الفرض.

(١) "غرر الأفكار": كتاب الصلاة - ذكر سجود التلاوة ق ٥١/ب.

(٢) ص ٥٨٩ - "در".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/ب.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٧٩/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣١/٢.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٨/أ.

لمتابعته غير إماميه، ولا تُجزيه عما سَمِعَ، "تجنيس" وغيره.
(وإن تلاها في غير الصلاة فسجد ثم دَخَلَ في الصلاة فتلاها) فيها (سجد أخرى)
ولو لم يسجد أولاً كَفَتَهُ واحدة؛ لأنَّ الصلواتية أقوى، فَتَسْتَبِيعُ غيرها وإن اختلفَ
المجلس، ولو لم يسجد في الصلاة.....

[٦٤٧١] (قوله: لمتابعه غير إمامه) لأنَّ المصلِّي سواء كان له إمامٌ أو لا إذا تابعَ أحداً غيرَ إمامه
فسدت صلاته، والمتابعة هنا وإن كانت ليست اقتداءً حقيقةً - ولذا صحَّ متابعة المرأة فيها وتقدُّمُ
السامع على التالي - لكنَّ المتابعة في كلِّ شيءٍ بحسبه، فلمَّا تحقَّقت المتابعةُ المعتبرة في محلِّها أشبهت
الاقتداءَ الحقيقيَّ فأفسدت الصلاة؛ لأنَّ متابعة المصلِّي لغير إمامٍ مُفسِدةٌ، ولذا قال في "البحر" (١) بعد
عزوه المسألة إلى "التجنيس" و"المجتبى" و"الولولجية" (٢): ((وقدَّمنا أنَّ زيادة سجدةٍ واحدةٍ بنيةٍ
المتابعة لغير إمامه مُبطِّلةٌ لصلاته)) اهـ.

[٦٤٧٢] (قوله: ثم دَخَلَ في الصلاة فتلاها فيها) أي: تلا تلك الآية بعينها أيضاً في الصلاة
سجدَ للتلاوة الثانية سجدةً أخرى؛ لأنَّ الأقوى لا يكون تبعاً للأضعف.
[٦٤٧٣] (قوله: كَفَتَهُ واحدةً) هذا ظاهرُ الرواية، وفي رواية "النوادر": ((لا تكفيه الواحدة))،
ومنشأ الخلاف هل بالصلاة يَتبدَّلُ المجلسُ أو لا؟ "نهر" (٣).

[٦٤٧٤] (قوله: وإن اختلفَ المجلسُ) كذا في "النهر" (٤) عن "البدائع" (٥)، ومثله في "الدرر" (٦)

(قولُ "الشارح": فتنفسدُ لمتابعته غير إماميه) هذا صادقٌ بما إذا كان المصلِّي مؤتمِّماً بغير التالي - وهو ظاهر -
وعما إذا كان منفرداً أو إماماً، فإنَّ كلاً منهما التالي غيرُ إمامٍ له، وبهذا يسقطُ اعتراضُ "ح" على ما نقله "ط".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣١/٢.

(٢) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الثامن عشر في السفر وسجدة التلاوة ق ١٨/ب.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨١/أ.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨١/أ.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سبب وجوب السجدة ١٨٤/١.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٨/١.

سَقَطَتْ فِي الْأَصَحِّ وَائِثِمَ كَمَا مَرَّ.....

وشرط في "البحر" ^(١) اتّحاده، قال "الرملي" في "حواشيه": ((ومثله في "غاية البيان" و"النهاية" و"الزيلعي" ^(٢)، والظاهر أن فيه اختلافاً، وينبغي ترجيح ما في "البحر" اهـ.

قلت: لكن في "الشرنبلالية" ^(٣) ما يفيد عدم الخلاف، حيث جعل قوله: ((وإن اختلف المجلس)) مبنياً على فرض تسليم الوجه لرواية "النوادر"، وهو أن المجلس بالصلاة تبدل حكماً؛ لأن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة، فلا تستتبع إحداهما الأخرى، وأما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقةً وحكماً، فلو لم يتحد - ولو حكماً - بعمل غير الصلاة لا تجزئ الصلاة عما قبلها كما في "غاية البيان" و"الزيلعي" ^(٤) اهـ.

[٦٤٧٥] (قوله: سَقَطَتْ) لأن الخارجية أخذت حكم الصلاة، فسقطت تبعاً لها، "ح" ^(٥).
[٦٤٧٦] (قوله: في الأصح) وعلى رواية "النوادر" لا تسقط الخارجية؛ لأن الصلاة ما استتبعها على هذه الرواية، "ح" ^(٦) عن "الشرنبلالية" ^(٧).
[٦٤٧٧] (قوله: كما مرَّ ^(٨)) أي: مرتين: الأولى قوله: ((فيأثم بتأخيرها))، والثانية قوله: ((أثم فتلزّمه التوبة))، "ح" ^(٩).

(تتمّة)

لم يذكر عكس مسألة المتن، أي: لو تلاها في الصلاة فسجدّها فيها ثم أعادها بعد السلام

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٤/٢.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٠٧/٢.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٠٧/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٥/ب نقلاً عن "البحر".

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٥/ب.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) ٥٧٧-٥٨٠ و"در".

(٩) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٩٧/ب.

(ولو كرَّرَهَا في مجلسين تَكَرَّرَتْ) (وفي مجلسٍ واحدٍ) (لا) تَتَكَرَّرُ،

فقيل: تجبُ أخرى، قال "الزيلعي"^(١): ((وهذا يُؤيِّدُ روايةَ "النوادر"^(٢)، وقيل: لا تجبُ))، ووفقَ "الفقيه"^(٣) يحملُ الأوَّلُ على ما إذا تكلَّم؛ لأنَّ الكلامَ يقطعُ حكمَ المجلس، والثاني على ما إذا لم يتكلَّم، وهو الصحيح، فلا تأييد، "نهر"^(٤). ولو لم يسجدْ لها حتى سلَّم ثم تلاها سجدةً واحدةً، وسقطتْ عنه الأولى، "شرح المنية"^(٥) عن "الحائث"^(٦).

[٦٤٧٨] (قوله): ولو كرَّرَهَا في مجلسين تَكَرَّرَتْ) الأصلُ أنَّه لا يتكرَّرُ الوجوبُ إلَّا بأحدٍ أمورٍ ثلاثة: اختلافُ التلاوة أو السماع أو المجلس، أمَّا الأوَّلان فالمرادُ بهما اختلافُ التلوي والمسموع، حتَّى لو تلا سجداتِ القرآنَ كلَّها أو سمِعَها في مجلسٍ أو مجالسَ وجبتْ كلُّها، وأمَّا الأخيرُ فهو قسمان:

حقيقيٌّ بالانتقالِ منه إلى آخرٍ بأكثرَ من خطوتين كما في كثيرٍ من الكتب، أو بأكثرَ من ثلاثٍ كما في "المحيط" ما لم يكن للمكانين حكمُ الواحدِ كالمسجدِ، والبيتِ، والسفينةِ ولو جاريةً، والصحراءِ بالنسبةِ للتالي في الصلاة راكباً.

وحكميٌّ، وذلك بمباشرةِ عملٍ يُعدُّ في العُرف قطعاً لما قبله كما لو تلا ثم أكلَ كثيراً، أو نام مضطجعاً، أو أَرْضَعَتْ ولدَها، أو أَخَذَ في بيعٍ أو شراءٍ أو نكاحٍ، بخلاف ما إذا طَالَ جلوسُهُ أو قراءتُهُ، أو سَبَّحَ، أو هَلَّلَ، أو أَكَلَ لُقْمَةً، أو شَرِبَ شَرْبَةً، أو نامَ قاعداً، أو كان جالساً فقام،

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٠٧/١.

(٢) بل رواية "النوادر": ((أنه لا يلزمه)) كما في "البدائع" ١٨٤/١، و"السراج" ١/٢٨١، و"البحر" ١٣٥/١، و"الشرنبلالية" ١٥٨/١.

(٣) أي: الفقيه أبو الليث السمرقندي كما في الشرنبلالية ١٥٨/١، نقلاً عن "الجوهرة" ٩٩/١، وفي "البحر" ١٣٥/١، نقلاً عن البدائع ١٨٤/١: أنَّ الذي وَفَّقَ هو شمس الأئمة السرخسي، انظر "المبسوط" ١٣٢/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨١/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٥.

(٦) "الحائث": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٨/١ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

بَلْ كَفَّتهُ واحدةً، وفعلها بعد الأولى أولى، "قنية"^(١). وفي "البحر": ((التأخيرُ أحوطُ))، والأصلُ أنَّ مبنائها على التداخلِ دفعاً للخرج بشرطِ اتحادِ الآيةِ والمجلسِ

أو مشى خطوتين أو ثلاثاً على الخلاف، أو كان قائماً فقعَدَ، أو نازلاً فركَبَ في مكانه فلا تتكرَّرُ، "حلبة"^(٢) ملخصاً.

[٦٤٧٩] (قوله: بَلْ كَفَّتهُ واحدةً) ولا يُندَبُ تكرارُها بخلاف الصلاة على النبي ﷺ كما سيأتي^(٣).

[٦٤٨٠] (قوله: وفي "البحر"^(٤): التأخيرُ أحوطُ) لأنَّ بعضهم قال: إنَّ التداخلَ فيها في الحكم لا في السبب، حتَّى لو سجَدَ للأولى ثمَّ أعادها لزمته أخرى كحدَّ الشرب والزنى، نقله في "المحتبى"، "بجر"^(٥). وأجاب "الرملي": ((بأنَّ المبادرةَ إلى العبادةِ أولى، ولا يَمْنَعُ منه قولُ البعض لضعفه))، ومثله في "شرح الشيخ إسماعيل"^(٦)، وقال: ((ولا سيَّما إذا كان بعضُ الحاضرين محتَمَلُ الذهابِ كما يتَّفَقُ في الدروس)).

[٦٤٨١] (قوله: والأصلُ أنَّ مبنائها) أي: السجدة، وهذا استحسانٌ، والقياسُ أن تتكرَّرَ؛ لأنَّ التلاوةَ سببٌ للوجوب، "شربلاية"^(٧).

[٦٤٨٢] (قوله: دفعاً للخرج) لأنَّ في إيجابِ السجدة لكلِّ تلاوةٍ حرجاً خصوصاً للمعلِّمين والمتعلِّمين، وهو منفيٌّ بالنصِّ، "بجر"^(٧).

[٦٤٨٣] (قوله: بشرطِ اتحادِ الآيةِ والمجلسِ) أي: بأن يكون المكرَّرُ آيةً واحدةً في مجلسٍ واحدٍ، فلو تلا آيتين في مجلسٍ واحدٍ، أو آيةً واحدةً في مجلسين فلا تداخل، ولم يُشترَطِ اتحادُ السماعِ؛

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب سجدة التلاوة والشكر في ٢١/أ.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/ق ٣٠٠/ب.

(٣) ص ٦٠٢ - "در" وما بعدها.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٢٦/٢.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢/ق ١٣٥.

(٦) "الشربلاية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٥/٢.

(وهو تداخلٌ في السبب) بأن يُجعلَ الكلُّ كتلاوةً واحدةً، فتكونُ الواحدةُ سبباً والباقي تبعاً لها، وهو أليقُّ بالعبادة؟.....

لأنَّه إنما يكونُ باتِّحاد المسموع، فيُغني عنه اشتراطُ اتِّحاد الآية، وأشار إلى أنَّه متى اتَّحدت الآيةُ والمجلسُ لا يتكرَّرُ الوجوب، وإن اجتمعَ التلاوةُ والسماعُ ولو من جماعةٍ ففي "البدايع" (١): ((لا يتكرَّرُ ولو اجتمعَ سببا الوجوب وهما التلاوةُ والسماعُ، بأن تلاها ثمَّ سَمِعَها أو بالعكس أو تكررَ أحدهما)) اهـ.

وفي "البرازية" (٢): ((سَمِعَها من آخرَ ومن آخرَ أيضاً وقرأها كَفَتْ سجدةً واحدةً في الأصحَّ لاتِّحاد الآية والمكان)) اهـ. ونحوه في "الخانية" (٣).

فعلى هذا لو قرأها جماعةٌ وسَمِعَها بعضهم من بعضٍ كَفَتْهم واحدةً.

(١٦٤٨٤) (قوله: وهو تداخلٌ) الضميرُ راجعٌ إلى عدم التكرار المفهوم من قول "المصنّف":

((وفي مجلسٍ واحدٍ لا))، أو إلى التداخل في عبارة "الشارح"، وهما بمعنى واحدٍ.

(١٦٤٨٥) (قوله: فتكونُ إلخ) تفريعٌ صحيحٌ؛ لأنَّه بيانٌ وتوضيحٌ لكيفية جعل الكلِّ كتلاوةً

واحدةً، فافهم.

(قوله: لأنَّه بيانٌ وتوضيحٌ لكيفية إلخ) ولذا قال "الزيلعي": ((وهو تداخلٌ في السَّبب، ومعناه أنَّ يجعل التلاواتُ كُلُّها كتلاوةً واحدةً تكونُ الواحدةُ منها سبباً والباقي تبعاً لها)) اهـ. لكن في جعلِ الواحدة سبباً والباقي تبعاً لم يحصل تداخلٌ فيه، بل الحكمُ أُضيفَ لواحدةٍ، ولم يجب بالباقي شيءٌ؛ لأنَّه تبعٌ، وهذا يوافق قول "الماتريدي" للمقابل لما هنا، ففي "البنية" بعد ذكر ما هنا: ((وضَعُفَ "السرخسي" التداخلُ وقال: الصحيحُ أنَّ سبب الوجوب حرمةُ التلاوة، فالثانية تكررُ محضٌ، فلم تكن سبباً، وقال "الماتريدي": سببُ وجوبها تلاوةٌ مقصودةٌ ولم يوجد في الثانية؛ لأنَّها تبعٌ لالأولى وتكريرٌ للحفظ أو التفكُّر، وذلك وسيلةٌ)) اهـ. والظاهر أنَّ التداخلَ المذكورَ المراءى به هو ما نُقِلَ عن "الماتريدي" لا ما هو المتبادرُ منه من إضافة الوجوب إلى المجموع.

(١) "البدايع": كتاب الصلاة - فصل في سبب وجوب السجدة ١٨٤/١ بتصرف.

(٢) "البرازية": كتاب الصلاة - سجدة التلاوة ٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأً ١٥٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

لأن تركها مع وجود سببها شنيع (لا) تداخل (في الحكم) بأن تجعل كل تلاوة سبباً لسجدة، فتداخلت السجدة فاكْتَفِيَ بواحدة؛ لأنه أليق بالعقوبة؛ لأنها للزجر، وهو ينزجر بواحدة، فيحصل المقصود، والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة، وأفاد الفرق بقوله: (فتنوب الواحدة) في تداخل السبب (عمّا قبلها وعمّا بعدها) ولا تنوب في تداخل الحكم إلا عمّا قبلها، حتى لو زنى فحداً، ثم زنى في المجلس حداً ثانياً.....

[٦٤٨٦] (قوله: لأن تركها إلخ) علة لمحدوف تقديره: وإنما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الأسباب، أفاده "ط"^(١).

[٦٤٨٧] (قوله: لأنه أليق بالعقوبة) علة للنفي، وقوله: ((لأنها للزجر إلخ)) علة للعلّة. والخاص: أننا لم نقل بالتداخل في الحكم في العبادات لما يلزم عليه من الأمر الشنيع، وهو ترك العادة المطلوب تكثيرها مع قيام سببها، فجعلنا الكل سبباً واحداً لدفع ذلك؛ لأنه أليق بها، أما العقوبات فإن منابها على الدرء والعفو، فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الأمر الشنيع، بل يحصل المقصود منها في الدنيا، وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وإن تعدد السبب. [٦٤٨٨] (قوله: وأفاد الفرق) أي: بين التداخلين، وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سبباً والباقي تبعاً لها كان أينما سجّد سجّد بعد السبب بخلافه في الثاني، فإن الأسباب فيه على حالها، فلا بد من السجود بعد تمام الأسباب، "ح"^(٢).

[٦٤٨٩] (قوله: حداً ثانياً) أي: لوجود سببه مع ظهور أنه لم يحصل المقصود - وهو الانزجار عن الزنى - بالحد الأول، بخلاف حد القذف إذا أُقِيمَ مرةً ثم قذفه مراراً لم يُحد؛ لأن العار قد اندفع بالأول لظهور كذبه، "بج" ^(٣).

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٨/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٠٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٥/٢.

(و) إسداءُ (الثوب) ذاهباً وآيياً (وانتقالُهُ من غُصْنٍ) شجرةٍ (إلى غُصْنٍ) ^(١) آخرٍ، وسَبْحُهُ في نهرٍ أو حوضٍ تبديلٌ) للمجلسِ أو الآية.....

[٦٤٩٠] (قوله: ذاهباً وآيياً) أمّا إذا كان يُديرُ السّدى ^(٢) على الدائرة وهو جالسٌ في مكانٍ واحدٍ فلا يتكرّر، "بحر" ^(٣) عن "الفتح" ^(٤) بحثاً. وفيه نظرٌ يأتي ^(٥) قريباً.

[٦٤٩١] (قوله: وانتقالُهُ من غُصْنٍ إلى آخرٍ) أي: سواءً كان قريباً أو بعيداً على الصحيح، وفي "الوقائع الحسامية": ((إنَّ أَمَكْنَهُ الانتقالُ بدونِ نزولٍ كَفَتَهُ واحدةٌ لاتِّحادِ المجلس، وإلاَّ فلا لاختلافه)) اهـ.

وهذا ما أفنى به شمس الأئمة "الحلواني" وغيرُهُ من الأئمة، "ط" ^(٦) عن "حاشية الزيلعي" لـ "الشلبي" ^(٧).

[٦٤٩٢] (قوله: أو حوضٍ) قال "محمد": إنَّ كان عرضُ الحوض وطولُهُ مثلُ طولِ المسجد وعرضه لا يتكرّر الوجوب، والصحيحُ أَنَّهُ يتكرّر، "خانية" ^(٨).

[٦٤٩٣] (قوله: تبديلٌ للمجلس) أي: في حقِّ التالي، ((أو الآية)) أي: في حقِّ السامع، كذا في "شرحه" على "المنتقى" ^(٩).

(١) ((غصن)) ليست في "ب".

(٢) في "ب" و"م": ((السداء)) بالمد والهمز، وهو خطأ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٦/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧٦/١.

(٥) المقولة [٦٤٩٥] قوله: ((بخلاف زوايا مسجد)).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٨/١ بتصرف.

(٧) انظر "حاشية الشلبي" على تبين الحقائق: كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢٠٨/١، لأبي العباس أحمد بن

يونس بن محمد، شهاب الدين المعروف بابن الشلبي المصري (ت ٩٤٧هـ). ("الكواكب السائرة" ١١٥/٢، "شذرات

الذهب" ٣٨٢/١٠، "الأعلام" ٢٧٦/١).

(٨) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "الدر المنتقى": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٩/١.

(فتجب) سجدة أو سجداث (أخرى) بخلاف زوايا مسجد، وبيت، وسفينة سائرة..

قلت: الظاهر أن يقال: أو التلاوة بدل ((الآية))؛ لأن السبب في حق السامع هو التلاوة كما مر^(١)، على أنه مخالف لقول "المصنف" الآتي: ((لا عكسه))، فإنه مبني على سببية السماع، وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع، وقد يجاب بأنه مبني على سببية السماع، ولما كان تبدل السماع بتبدل المسموع أتى بقوله: ((أو الآية)) بدل قوله: أو السماع، تأمل.

[٦٤٩٤] (قوله: فتجب سجدة أو سجداث) أي: بقدر تعدد التلاوة، وقوله: ((أخرى)) صفة ((سجدة))، ويُقدر لقوله: ((أو سجداث)) صفة غيرها، أي: أخر، ففيه حذف الصفة للدليل وإحكام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته.

٥٢١/١

[٦٤٩٥] (قوله: بخلاف زوايا مسجد) أي: ولو كبيراً على الأوجه، وكذا البيت، وفي "الخاتية"^(٢) و"الخلاصة"^(٣): ((إلا إذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان)) اهـ "حلية"^(٤).

(قوله: قلت: الظاهر أن يقال إلخ) فعلى هذا الظاهر إذا انتقل التالي من غصن إلى غيره والسماع في مكانه يجب السجود على السامع لتبدل التلاوة التي هي السبب بتبدل مجلسها وإن كانت الآية متحدة، فيكون قد جرى هنا على سببية التلاوة في حقه، ولا يتأتى حمل كلامه على سببية السماع على وجه ما قاله "المحشي"، فإن المسموع هنا لم يتبدل، إذ الموضوع أن الآية واحدة، ولا يقال: إنها تبدل باختلاف مجلس التالي مع اتحاد مجلس السامع؛ إذ لا سجود على السامع بتبدل مجلس التالي كما يأتي في قول "المصنف": ((لا عكسه)). ثم الأولى لـ "الشارح" الاختصار على قوله: ((للمجلس)) يعني مجلس من وجد منه شيء من الأفعال، ويكون موافقاً لما يأتي أن من تكرر مجلسه تكرر الوجوب عليه دون صاحبه، وليس في كلامه التكلف الذي قاله "المحشي"، على أنه لا يلزم من تبدل السماع بتبدل المسموع كما إذا تبدل مجلس السامع لا التالي لآية واحدة.

(١) ٥٥٨-٥٥٩ "در".

(٢) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٥٧/١ (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في وجوب سجدة التلاوة ٤٧/١ معزياً إلى "الأصل".

(٤) "الحلية": التكملة - كتاب الصلاة - فصل في سجدة التلاوة والشكر ٣٠١/٢ أو ٣٠١/١.

وظاهره أنَّ الدار التي دونها لها حكمُ البيت وإن اشتملت على بيوت، ثمَّ قال في "الحلبة": ((ثمَّ الأصلُ على ما في "الخائنة" و"الخلاصة" أنَّ كلَّ موضعٍ يصحُّ الاقتداءُ فيه، بمن يصلي في طرفٍ منه يُجعلُ كمكانٍ واحدٍ، ولا يتكرَّرُ الوجوبُ فيه، وما لا فلا، فعلى هذا لو كانت الشجرةُ أو تسديةُ الثوبِ أو التردُّدُ في الدِّياسة أو حولَ رحى الطحن ونحو ذلك فيما له حكمُ المكان الواحدِ كالمسجد ينبغي أن لا يتكرَّرَ الوجوبُ بتكريرِ التلاوة)) اهـ.

قلت: هو بحثٌ وجيهٌ، لكنَّ ظاهرَ إطلاقهم خلافه، ولعلَّ وجهه أنَّ الانتقالَ من غصنٍ إلى غصنٍ والتسديةَ ونحو ذلك أعمالٌ أجنبيةٌ كثيرةٌ يختلفُ بها المجلسُ حكماً كالكلام والأكل الكثير؛ لما مرَّ^(١) من أنَّ المجلسَ يختلفُ حكماً بمباشرةِ عملٍ يُعدُّ في العُرف قطعاً لما قبله، ولا شكَّ أنَّ هذه الأفعالَ كذلك وإن كانت في المسجد أو البيت، بل يختلفُ بها حقيقةً؛ لأنَّ المسجدَ مكاناً واحداً حكماً، وبهذه الأفعالِ المشتملةِ على الانتقالِ يختلفُ حقيقةً بخلاف الأكل، فإنَّ الاختلافَ فيه حكميٌّ، وعلى كلِّ يتكرَّرُ الوجوبُ، ولذا قيَّدَ في "الوقائع" الانتقالَ من غصنٍ إلى غيره بما إذا احتاجَ إلى نزولٍ كما قدَّمناه^(٢)، أي: ليكون عملاً كثيراً.

والحاصلُ: أنَّ ما له حكمُ المكان الواحد كالمسجد والبيت لا يضُرُّ الانتقالُ فيه بأكثرَ من ثلاثِ خطواتٍ ما لم يقترن بعملٍ أجنبيٍّ يُعدُّ في العُرف قطعاً لما قبله كالدِّياسة والتسدية بخلاف مجرَّد المشي من غيرِ عملٍ، بل إطلاقُ كلامهم يدلُّ على أنَّ ذلك العملَ الأجنبيَّ كالأكل الكثير والبيع والشراء يضُرُّ هنا ولو بدونِ مشي وانتقالٍ، حيث لم يقيِّدوه بغيرِ المسجد والبيت، ومقتضاه تكررُ الوجوبِ لو فصلَّ بين التلاوتين بعملٍ دنيويٍّ كخياطةٍ وحيَاكةٍ ولو كان في المسجد أو البيت في مكانٍ واحدٍ، ولهذا قال في "البدائع"^(٣) في تحقيقِ اختلافِ المجلسِ حكماً بالبيع ونحوه:

(١) المقولة [٦٤٧٨] قوله: ((ولو كررها في مجلسين تكررت)).

(٢) المقولة [٦٤٩١] قوله: ((وانتقاله من غصن إلى آخر)).

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سبب وجوب السجدة ١٨٣/١ باختصار .

وفعلٍ قليلٍ كأكلٍ لقمتين، وقيامٍ، وردّ سلامٍ،.....

((ألا ترى أنَّ القوم يجلسون لدرس العلم فيكون مجلسَ الدرس، ثمَّ يشتغلون بالنكاح فيصيرُ مجلسُ النكاح، ثمَّ بالبيع فيصيرُ مجلسُ البيع، ثمَّ بالأكل فيصيرُ مجلسُ الأكل، فصار تبدُّله بهذه الأفعال كبدلِّه بالذهاب والرجوع)) اهـ.

وعلى هذا فما مرَّ^(١) عن "الفتح": ((من أنه إذا كان يُديرُ السَّدى على الدائرة وهو جالسٌ في مكانٍ واحدٍ فلا يتكرَّرُ)) فيه نظرٌ، إلَّا أنَّ يُحمَلَ على ما إذا لم يَفْصِلْ بين التلاوتين بعملٍ كثيرٍ من ذلك، وإلَّا فما الفرقُ بين إدارة الدائرة كثيراً وبين الأكلِ الكثير وإرضاع الولد ونحوهما مما مرَّ^(٢) أنه يختلفُ به المجلس؟! وقد يقال: إنه إذا جلسَ للتسدية وقرأ مراراً لا تكون التسديةُ فاصلةً لكون المجلس لها، وعليه يقالُ مثلهُ في الأكل ونحوه، فتأمل، هذا ما ظهرَ لي تحريره في هذا المحلِّ، والله تعالى أعلم.

[٦٤٩٦] (قوله: وفعلٍ قليلٍ) احتَرَزَ به عن الفعل الكثير الذي يُعدُّ قاطعاً للمجلس عُرفاً كما مرَّ^(٣)، بخلاف ما إذا طالَ جلوسُهُ أو قراءته، أو سيَّحَ أو هلَّلَ كما قدَّمناه^(٤)، أو عَظَّ أو دَرَسَ كما في "التاتارخانية"^(٥).

[٦٤٩٧] (قوله: وقيامٍ) أي: في محلِّه، ومثلهُ لو مشى خطوتين أو ثلاثاً على ما مرَّ^(٦).

[٦٤٩٨] (قوله: وردّ سلامٍ) أي: وتشميتٍ عاطسٍ بخلاف ما لو تكلمَ كلماتٍ، أو شَرِبَ جرعاتٍ، أو عَقَدَ نكاحاً أو بيعاً فإنَّه لا يكفيه سجدةٌ واحدةٌ، "شرح المنية"^(٧).

(١) المقولة [٦٤٩٠] قوله: ((ذاهاً وأياً)).

(٢) في هذه المقولة.

(٣) المقولة [٦٤٧٨] قوله: ((ولو كررها في مجلسين تكررت)).

(٤) المقولة [٦٤٧٨] قوله: ((ولو كررها في مجلسين تكررت)).

(٥) لم نثر على النقل في القسم المطبوع الذي بين أيدينا.

(٦) المقولة [٦٤٧٨] قوله: ((ولو كررها في مجلسين تكررت)).

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في سجدة التلاوة ص ٥٠٣ - بتصرف يسير.

وكذا دأبه يُصلي عليها؛ لأنَّ الصلاة تجمعُ الأماكنَ، ولو لم يُصلِّ تكررُ (كما) تكررُ (لو تبدَّلَ مجلسُ سامعٍ دونَ تالٍ) حتَّى لو كرَّرها راكباً يصلي وغلأمُهُ يمشي

[٦٤٩٩] (قوله: وكذا دأبه) أي: سائرة، "ح" (١).

[٦٥٠٠] (قوله: لأنَّ الصلاة تجمعُ الأماكنَ) ضرورة أنَّ اختلاف المكان يمنعُ صحَّةَ الصلاة، ومُفادُهُ التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر، وهو قولُ "أبي يوسف"، وهو الأصحُّ خلافاً لـ "محمَّد"، فإنَّ عنده يتكرَّرُ الوجوبُ بتكرارِها في ركعتين، "شرح المنية" (٢).

[٦٥٠١] (قوله: ولو لم يُصلِّ تكررُ) لأنَّ سيرها مضافٌ إليه، حتَّى يجبُ عليه ضمانُ ما أتلَّفت بخلاف سير السفينة، "ح" (٣) عن "الدرر" (٤).

[٦٥٠٢] (قوله: كما تكررُ) أي: على السامع دون التالي، وفي عكسه بعكسه، "ط" (٥).
والحاصلُ أنَّ من تكررَ مجلسُهُ من سامعٍ أو تالٍ تكررَ الوجوبُ عليه دون صاحبه.

[٦٥٠٣] (قوله: وغلأمُهُ يمشي) أقولُ: ومثله لو كان راكباً معه لِمَا في "شرح تلخيص الجامع": ((لو كان المصلي على الدابة في حملٍ وكرَّرها مراراً يتجددُ الوجوبُ في حقِّه، ويتعدَّدُ في حقِّ عدله لاختلاف المكان في حقِّ السامع)) اهـ. أي: إلَّا إذا اقتدى به.

وفي "الحانية" (٦): ((راكبان كلُّ منهما يصلي صلاةً نفسيه، فتلا أحدهما آيةً مرَّتين والآخرُ آيةً أخرى مرَّةً، وسمع كلُّ من الآخر، فعلى الأوَّلِ سجدتان إحداهما في الصلاة لقراءته، والأخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه؛ لأنَّها لا تكونُ صلاتيَّةً، وعلى الثاني سجدة في صلاته لقراءته،

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/١ ب.

(٢) شرح المنية الكبير: فصل في سجدة التلاوة ص ٥٠٣-٥٠٤ ب. بتصرف.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٥/١ ب. بتصرف.

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٥٩/١ ب. بتصرف.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٨/١ ب.

(٦) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٥٧/١ ب. بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

تتكررُ على الغلام لا الراكب (لا) تتكررُ (في عكسيه) وهو تبدلُ مجلسٍ التالي دون السامع على المفتى به، وهذا يفيدُ ترجيحَ سببِ السماع، وأمَّا الصلاةُ على الرسول ﷺ فكذلك عند المتقدمين،.....

وسجدتان بعد الفراغ لتلاوتي صاحبه على رواية "النوادر"، وواحدة^(١) في ظاهر الرواية، وعليه الاعتماد؛ لأنَّ السامع مكانه واحدٌ، وكذا التالي)) اهـ.

[٦٥٠٤] (قوله: تتكررُ على الغلام) لتبدلُ المجلس في حقِّه بخلاف الراكب؛ لأنَّ الصلاة تجمعُ المتفرق، "ط"^(٢).

[٦٥٠٥] (قوله: لا تتكررُ) أي: على السامع.

[٦٥٠٦] (قوله: على المفتى به) راجعٌ إلى صورة العكس فقط، ومقابلُهُ ما صحَّحَهُ في "الكافي"^(٣) من تكرُّرها على السامع أيضاً؛ لأنَّ التلاوة هي السببُ في حقِّه أيضاً لكن بشرطِ السماع، وصحَّحَ في "الهداية"^(٤) و"الخاتمة"^(٥) الأوَّل، قال في "الينابيع": ((وعليه الفتوى))، قال الفقيرُ: ((وبه نأخذُ))، "شرح المنية"^(٦).

[٦٥٠٧] (قوله: وأمَّا الصلاةُ على الرسول ﷺ فكذلك) أي: كالسجدة تتكررُ عند ذكرِ اسمه الشريف أو سماعه في مجلسين لا في مجلسٍ، وكان الأولى ذكرُ هذه المسألة عند قول المتن:

(قوله: قال الفقيرُ) حقُّه الفقيه كما هو عبارة "شرح المنية".

(١) ((على رواية النوادر وواحدة)) ساقط من "الأصل".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٨/١.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/ق ٤٨/ب.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٨٠/١.

(٥) "الخاتمة": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٥٨/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في سجدة التلاوة ص ٥٠٤ - بتصرف.

وقال المتأخرون: تتكرر؛ إذ لا تداخل في حقوق العباد، وأمّا العطاسُ فالأصحُّ أنه إن زاد على الثلاث لا يُشمُّه، "خلاصة"^(١).
(وكره ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة) لأنَّ فيه قطع نظم القرآن.....

((ولو كررها في مجلسين إلخ)) كما فعل في "البحر"^(٢)، قال في "شرح المنية"^(٣): ((واعلم أنَّ حكم الصلاة على النبي ﷺ عند ذكر اسمه على القول بوجوبها كحكم السجدة في عدم تكرُّر الوجوب عند اتحاد المجلس، لكن يُندب تكرار الصلاة دون السجود، والفرق أنَّ الصلاة عليه ﷺ يُتقرب بها مستقلة وإن لم يُذكر بخلاف السجدة، فإنها لا يُتقرب بها مستقلة من غير تلاوة)) اهـ.
[٦٥٠٨] (قوله: وقال المتأخرون: تتكرر) قال في "البحر"^(٤): ((وقدَّما ترجيحهُ)) اهـ.

وتقدَّم^(٥) هذا البحث في فصل إذا أراد الشروع، وقدَّما هناك ترجيح الأول، وصحَّحه في "الكافي"^(٦) هنا، وحزَم به "ابن الهمام" في "زاد الفقير".

[٦٥٠٩] (قوله: فالأصحُّ إلخ) وقيل: مرَّة، وقيل: إلى العشر، وقيل: كلِّما عطَسَ، "ح"^(٧).
وإنما يجب تشمُّه إذا حمَدَ الله تعالى كما قيَّده في "شرح تلخيص الجامع".

[٦٥١٠] (قوله: لأنَّ فيه إلخ) وقال "حمَّد" في "الجامع الصغير"^(٨): ((لأنَّ فيه هجر شيء من القرآن، وذلك ليس من أعمال المسلمين، ولأنَّه فرار من السجدة، وذلك ليس من أخلاق المؤمنين))، "نهر"^(٩).

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في وجوب سجدة التلاوة ق ٤٦/أ - ب بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٥/٢.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في سجدة التلاوة ص ٥٠٤ - بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٥/٢.

(٥) المقولة [٤٤٠١] قوله: ((في الأصح)).

(٦) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١/٤٨/ب.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٦/أ.

(٨) لم نثر على هذا النقل في نسخة "الجامع الصغير" التي بين أيدينا، ولعله في أحد شروحه؛ إذ كثيراً ما يطلق "الجامع الصغير" ويراد شروحه.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨١/ب.

وتغيير تأليفه، واتباع النظم والتأليف مأمور به، "بدائع". ومُفادُهُ أَنَّ الكراهة تحریمیة (لا يكرهه (عكسه و) لكنْ (نُدِبَ ضُمُّ آيَةٍ أَوْ آيَتَيْنِ إِلَيْهَا).....

[٦٥١١] (قوله: وتغيير تأليفه) عطف تفسير، "ح" (١).

[٦٥١٢] (قوله: مأمور به) قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاقْرَأْهُ قَرْآنًا مَعًا﴾ [القيامة - ١٨]، أي: تأليفه،

"فتح" (٢) عن "البدائع" (٣).

[٦٥١٣] (قوله: ومُفادُهُ إلخ) هو لـ "صاحب النهر" أخذاً مما مر (٤) عن "الجامع الصغير" وعن

"البدائع"، فافهم.

[٦٥١٤] (قوله: لا يكرهه عكسه) قال في "البدائع" (٥): ((لو قرأ آية السجدة من بين السورة

لم يضره ذلك؛ لأنها من القرآن، وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور)) اهـ.

وظاهره أَنَّهُ لا يكرهه لا تحريماً ولا تنزيهاً؛ لأنَّه جعلَ قراءة الآية كقراءة السورة، ولا كراهة في قراءة سورة واحدة أصلاً، فكذا الآية الواحدة، وأمَّا قوله: ((ونُدِبَ إلخ)) فقد ذكرنا مراراً أنَّ ترك المندوب لا يلزم أن يكون مكروهاً تنزيهاً إلاَّ بدليل، فتأمل.

هذا، وفي "البحر" (٦): ((وقيد عدم الكراهة في "الخاتمة" (٧) بأن يكون في غير الصلاة)) اهـ.

أمَّا فيها فمكروهة، "فُهستاني" (٨).

قلت: وبين وجهه في "الذخيرة" حيث قال: ((قالوا: ويجب أن يكره في حالة الصلاة؛ لأنَّ

الاقتصار على آية واحدة في الصلاة مكروه)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٦/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٤٧٧/١.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن السجود ١٩٢/١.

(٤) المقولة [٦٥١٠] قوله: ((لأن فيه إلخ)).

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن السجود ١٩٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٨/٢.

(٧) "الخاتمة": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٦١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجدة التلاوة ١٥٠/١ بتصرف.

قبلها أو بعدها لدفع وَهْمِ التفضيل؛ إذ الكلُّ من حيث إنَّه كلامُ اللَّهِ في رتبةٍ وإنَّ كان لبعضِها زيادةٌ فضيلةٌ باشماله على صفاته تعالى.

واستُحسِنَ إخفاؤها عن سامعٍ غيرِ متهيِّئٍ للسجود،.....

ومقتضاه أنَّ الكراهة فيها تحريميةٌ لترك الواجب، وهو قراءةُ ثلاثِ آياتٍ لا للعلَّةِ الآتية^(١) في الشرح.

[٢٥١٥] (قوله: قبلها أو بعدها) أخذَ التعميمَ من قول "الخاتية"^(٢): ((إنَّ قرأَ معها آيةً أو آيتين فهو أحبُّ))، وكذا عبَّرَ في "البدائع"^(٣) مع أنَّ الإمام "حمداً" قال: ((أحبُّ إليَّ أنْ يقرأَ قبلها آيةً أو آيتين)) كما في "البحر"^(٤)، وكأنَّهم أخذوا التعميمَ من عمومِ التعليل؛ إذ دفعَ الوهمَ لا يختصُّ بما قبلها، والظاهر أنَّ مثل ذلك ما إذا قرأَ آيةً قبلها وآيةً بعدها، وتشملُه عبارة "الخاتية".

[٢٥١٦] (قوله: باشماله على صفاته تعالى) فزيادةُ الفضيلة باعتبار المذكور لا باعتباره من حيث هو قرآنٌ، "بحر"^(٥). وحينئذٍ فلا يُشكِّلُ ما وردَ من تفضيل بعضه على بعضٍ كما وردَ من أنَّ سورة الإخلاص تعليلٌ لثُلث القرآن ونحو ذلك.

[٢٥١٧] (قوله: واستُحسِنَ إخفاؤها إلخ) لأنَّه لو جهرَ بها لصار مُوجِباً عليهم شيئاً ربما يتكاسلون عن أدائه فيقعون في المعصية، فإنَّ كانوا متهيِّئين جهرَ بها، "بحر"^(٦) عن "البدائع"^(٧). قال في "المحيط": ((بشرط أن يقع في قلبه أن لا يَشُقَّ عليهم أداءُ السجدة، فإنَّ وقَعَ أخفاها)) اهـ. وينبغي أنَّه إذا لم يَعْلَمْ بحالهم أنْ يُخفِّيها، "نهر"^(٨).

(١) في هذه الصحيفة "در".

(٢) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١٦١/١ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن السجود ١٩٢/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٧/٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٧/٢.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١٣٨/٢ بتصرف يسير.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن السجود ١٩٢/١ بتصرف.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٨١/ب.

وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي وَجوبِهَا عَلَى مُتَشَاغِلٍ بِعَمَلٍ وَلَا يَسْمَعُهَا، وَالرَّاجِحُ الْوَجُوبُ زَجْرًا لَهُ عَنْ تَشَاغُلِهِ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ، فُنَزَّلَ سَامِعًا؛ لِأَنَّهُ بَعْرُضِيَّةٌ أَنْ يَسْمَعَ. (ولو سَمِعَ آيَةَ سُجْدَةٍ) مِنْ قَوْمٍ (مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ (حَرْفًا لَمْ يَسْجُدْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْ تَالٍ، "خَانِيَّةٌ"^(١).....

[٦٥١٨] (قوله): وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ إلخ) أقول: صَحَّحَ عَدَمَ الْوَجُوبِ فِي "الذَّخِيرَةِ" وَ"التَّائِرِ خَانِيَّةٍ"^(٢)، وَكَذَا فِي "الْقَهْطَسَانِيِّ"^(٣) عَنْ "الْمَحِيطِ"^(٤)، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي "الْحَلْبَةِ"^(٥)، نَعَمْ قَالَ "الْمُصَنِّفُ" فِي "الْمَنْحِ"^(٦): ((اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِي وَجُوبِ السُّجُودِ، وَالصَّحِيحُ الْوَجُوبُ، قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ: وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ فِي حَقِّ السَّامِعِ شَرْطٌ أَوْ سَبَبٌ لِلْوَجُوبِ وَلَمْ يَوْجَدْ، فَلَا يَوْجَدُ الْوَجُوبُ الَّذِي هُوَ الْمَشْرُوطُ أَوْ الْمَسَبَّبُ، وَجَوَابُهُ أَنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ الْوَجُوبِ كَمَا فِي "مَجْمَعِ الْفَتَاوَى"، فليكن هو المعتمد، وعلى تقدير كون المعتمد الوجوب فجوابه أَنَّ الْمُتَشَاغِلَ نُزِّلَ سَامِعًا، لِأَنَّهُ بَعْرُضِيَّةٌ أَنْ يَسْمَعَ، وَالدَّلِيلُ بِهِ أَنَّ يُكَلَّفَ بِهِ زَجْرًا لَهُ عَنْ تَشَاغُلِهِ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ)) اِهْرَامًا فِي "الْمَنْحِ" مَلَخَصًا.

[٦٥١٩] (قوله): مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ حَرْفًا) لِمَا تَقَدَّمَ^(٧) أَنَّ الْمَوْجِبَ لِلْسُّجْدَةِ تَلَاوُةُ أَكْثَرِ الْآيَةِ مَعَ حَرْفِ السُّجْدَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ الْكَلِمَةُ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الْحَقِيقِيُّ مَفْهُومًا بِالْأَوَّلَى، "ح"^(٨). وَقَدَّمْنَا^(٩) تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(١) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٦١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "التائر خانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجدة التلاوة ٧٧٣/١ عن "المحيط".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في سجدة التلاوة ١٥١/١.

(٤) لم نعر عليها في "المحيط البرهاني".

(٥) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ق ٢٩٧/ب.

(٦) "المنح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٦٣/ب.

(٧) ص ٥٥٥ - "در".

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٦/أ باختصار.

(٩) المقولة [٦٣٧١] عند قوله: ((أي أكثرها)).

فقد أفادَ أنَّ اتِّحادَ التَّالي شرطٌ. (مَهْمَةٌ لِكُلِّ مَهْمَةٍ) في "الكافي" ^(١): ((قيل: مَنْ قرَأَ آيَ السَّجْدَةِ كُلَّهَا فِي مَجْلِسٍ وَسَجَدَ لِكُلِّ مِنْهَا كَفَّاهُ اللَّهُ مَا أَهَمَّهُ))، وظاهرُهُ أَنَّهُ يقرأُهَا وَلِأَنَّ شَمَّ يَسْجُدُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَسْجُدَ لِكُلِّ بَعْدَ قِرَاءَتِهَا، وَهُوَ غَيْرُ مَكْرُوهٍ كَمَا مَرَّ.....

[٦٥٢٠] (قوله: فقد أفادَ) أي: صاحبُ "الخاتية" ^(٢) بتعليقه المذكور ^(٣)، "ط" ^(٤).

[٦٥٢١] (قوله: مَهْمَةٌ لِكُلِّ مَهْمَةٍ) أي: هذه فائدة مَهْمَةٍ، أي: ينبغي أَنْ يَصْرِفَ الْمُسْلِمُ هِمَّتَهُ إِلَى تَعْلُمِهَا لِأَجْلِ دَفْعِ كُلِّ مَهْمَةٍ - أي: كُلِّ حَادِثَةٍ - تُهْمُهُ وَتُحْزِنُهُ. [٦٥٢٢] (قوله: آيَ السَّجْدَةِ) نَدَّ الهمزة جَمْعَ آيَةٍ.

[٦٥٢٣] (قوله: وَلِأَنَّ) بالكسْرِ والمدِّ، وفي بعض النسخ: ((أَوَّلًا))، والمعنى واحدٌ، وهو أَنَّهُ أَوَّلًا يَسْرُدُهَا مَتَوَالِيَةً، ثُمَّ يَسْجُدُ لِكُلِّ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَجْدَةً.

٥٢٣/١

[٦٥٢٤] (قوله: وَيَحْتَمِلُ) إلخ) جوابٌ عَمَّا أوردَ "الكامل" ^(٥): ((مَنْ أَنَّهُ إِذَا قرَأَهَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ نَظْمِ الْقُرْآنِ))، وقد مرَّ ^(٦) أَنَّ اتِّبَاعَ النِّظْمِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَأَجَابَ فِي "البحر" ^(٧): ((بأنَّ قِرَاءَةَ آيَةٍ مِنَ السُّورَةِ غَيْرُ مَكْرُوهٍ كَمَا مَرَّ ^(٨) تَعْلِيلُهُ عَنِ "البدائع"))، وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّ مَا مَرَّ فِي قِرَاءَةِ آيَةٍ وَاحِدَةٍ، أَمَّا إِذَا قرَأَ آيَاتِ السَّجْدَةِ وَضَمَّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ النِّظْمِ وَإِحْدَاثُ تَأْلِيفٍ جَدِيدٍ كَمَا نَقَلَهُ "الرملي" عَنْ "المقدسي"، فَلِذَا أَجَابَ "الشارح" تَبَعًا لـ "النهر" ^(٩)

(١) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٤٩ق/٤.

(٢) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ ١/١٦١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ٦٠٦ - "در".

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٣٢٩.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٤٧٧.

(٦) ص ٦٠٤ - "در".

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٢/١٣٧.

(٨) المَقُولَةُ [٦٥١٤] قَوْلُهُ: ((لَا يَكْرَهُ عَكْسَهُ)).

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٨١ ب بتصرف.

وسجدة الشكر مستحبة.....

ب: ((حمل ما في "الكافي" ^(١)) على ما إذا سجّد لكل آية بعد قراءتها فإنه لا يكره؛ لأنه لا يلزم منه تغيير النظم لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود، بخلاف ما إذا قرأها ولأثم سجّد لها فهذا يكره)).

قلت: لكن تقدّم ^(٢) قبيل فصل القراءة أنه يستحبّ عقب الصلاة قراءة آية الكرسيّ والمعوذات، فلو كان ضمّ آية إلى آية من محل آخر مكروهاً لزم كراهة ضمّ آية الكرسيّ إلى المعوذات لتغيير النظم مع أنه لا يكره لما علمت، بدليل أن كلّ مُصلّ يقرأ الفاتحة وسورة أخرى أو آياتٍ أخرى، ولو كان ذلك تغييراً للنظم لكراهة، فالأحسنُ الجواب بما في "شرح المنية" ^(٣): ((من أن تغيير النظم إنما يحصل بإسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة، لا بذكر كلمة أو آية، فكما لا يكون قراءة سور متفرقة من أثناء القرآن مغيراً للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كلّ سورة مغيراً له)) اهـ.

وحاصله: أن المكروه إسقاط آية السجدة من السورة مع ضمّ ما بعدها إلى ما قبلها؛ لأنه تغيير للنظم، أمّا ضمّ آيات متفرقة فلا يكره كما لا يكره ضمّ سور متفرقة بدليل ما ذكرناه ^(٤) من القراءة في الصلاة، وحينئذٍ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة ولأثم، فيحمل كلام "الكافي" على ظاهره، والله تعالى أعلم.

مطلب في سجدة الشكر

[٦٥٢٥] (قوله: وسجدة الشكر ^(٥)) كان الأولى تأخير الكلام عليها بعد إنهاء الكلام

(١) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/ق ٤٩/أ.

(٢) ٤٢٦/٣ "در".

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٧ - بتصرف.

(٤) في هذه المقالة.

(٥) في "د" زيادة ((ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة أنه قال: لا أراها شيئاً، قال الرازي: معناه ليس بواجب ولا مسنون،

بل هو مباح لا بدعة، وعن محمد أنه كرهها، قال: ولكننا كنا نستحبها إذا أتاه ما يسره من حصول نعمة أو دفع نقمة =

به يُقْتَى،.....

على سجدة التلاوة، "ط"^(١). وهي لِمَنْ تَجَدَّدَتْ عنده نعمة ظاهرة، أو رَزَقَهُ الله تعالى مالا أو ولداً، أو اندَفَعَتْ عنه نقمةٌ ونحو ذلك يُسْتَحَبُّ له أَنْ يَسْجُدَ لله تعالى شكراً مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ يَحْمَدُ الله تعالى فيها وَيُسَبِّحُهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ فِيرْفَعُ رَأْسَهُ كما في سجدة التلاوة، "سراج"^(٢).

(٣٥٢٦) (قوله: به يُقْتَى) هو قولهما، وأما عند "الإمام" فنَقَلَ عنه في "المحيط": ((أَنَّهُ قَالَ: لَا أَرَاهَا وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ لَوَجِبَتْ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَبْدِهِ مُتَوَاتِرَةٌ، وَفِيهِ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ))، وَنَقَلَ فِي "الذَّخِيرَةِ" عَنْ "مُحَمَّدٍ" عَنْهُ: ((أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهَا شَيْئاً))، وَتَكَلَّمَ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي مَعْنَاهُ، فَقِيلَ: لَا يَرَاهَا سُنَّةٌ، وَقِيلَ: شُكْرًا تَامًا؛ لِأَنَّ تَمَامَهُ بِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ كَمَا فَعَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَوْمَ الْفَتْحِ^(٣)، وَقِيلَ: أَرَادَ نَفْيَ الْوُجُوبِ، وَقِيلَ: نَفْيَ الْمَشْرُوعِيَّةِ وَأَنَّ فَعْلَهَا مَكْرُوهٌ

= وبه قال الشافعي، فيكبرُ مستقبلاً، ويسجد، فيحمد الله تعالى ويكبرُهُ ويسبح، ثم يرفع رأسه. وفي "الحجة": قال أبو حنيفة: لا تجب؛ لِأَنَّ النِّعَمَ كَثِيرَةً، فَيُؤَدِّي إِلَى تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: جَائِزَةٌ، قَالَ: وَعِنْدِي أَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِجَابِ وَالثَّانِي عَلَى الْجَوَازِ وَالِاسْتِحْبَابِ، فَيُعْمَلُ بِهِمَا، فَلَا تَجِبُ لِكُلِّ نِعْمَةٍ سَجْدَةٌ، وَلَكِنْ يَجُوزُ وَأَنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَدِّ الْاسْتِحْبَابِ، وَقَدْ وَدَّتُ فِيهِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُضُوعِ، وَعَلِيهِ الْفَتْوَى، "شرح منية" ملخصاً. تَمَّةُ: السَّجْدَاتُ خَمْسٌ: صَلَافَةٌ وَهِيَ فِرَاضٌ، وَسَهْوِيَّةٌ، وَتَلَاوِيَّةٌ، وَهِيَ وَاجِبَتَانِ، وَمَنْذُورَةٌ وَهِيَ وَاجِبَةٌ، بَأَنَّ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ تَلَاوَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهَا بِالتَّلَاوَةِ لَا تَجِبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِلثَّانِي، وَسَجْدَةٌ شُكْرٍ، "شرح منية". قُلْتُ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا سُنَّةٌ بَلِ سَعٍ، وَهِيَ مَا لَيْسَ لَهَا سَبَبٌ، فَلَيْسَتْ بِقَرِيبَةٍ وَلَا مَكْرُوهَةٍ)).

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٩/١ بتصريف.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٢٨٦ باختصار.

(٣) أخرجه الترمذي ٣٦٤/١ كتاب الصلاة - باب سجدة الشكر، وابن ماجه (١٣٩١) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر، وذكره ابن حجر في "الفتح" ٥٣/٣ وعزاه إلى الطبراني من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه. ومن حديث أم هانئ أخرجه البخاري (١١٧٦) كتاب التهجد - باب صلاة الضحى في السفر، والطبراني في "الأوسط" (٧٣١)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٣٨/٢، ورجاله ثقات.

وحكى القاضي عياض أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على أنه صلاة الضحى، قالوا: وإنما هي سنة الفتح، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه، "الفتح" ٥٣/٣. ورد ابن القيم في "زاد المعاد" ٣٥٤/١ على مَنْ ظَنُّهَا صلاة الضحى، وقال: إنما هي صلاة الفتح. وانظر "إعلاء السنن" ٢٣٢/٧.

لكنَّها تَكْرَهُ بعد الصلاة؛ لأنَّ الجَهْلَةَ يَعْتَقِدُونَهَا سَنَةً أو واجِبَةً، وكلُّ مباحٍ يُؤَدِّي إليه.....

لا يُثَابُ عليه، بل تركُهُ أَوَّلَى، وعزاه في "المصَفَّى" إلى الأكثرين، فإنَّ كان مُسْتَنَدُ الأكثرين ثبوتُ الرواية عن "الإمام" به فذاك، وإلَّا فكلُّ من عبارتيه السابقتين محتملٌ، والأظهرُ أنَّها مستحبةٌ كما نصَّ عليه "محمدٌ"؛ لأنَّها قد جاء فيها غيرُ ما حديثٌ، وفعلُها "أبو بكرٍ" و"عمرٌ" و"عليٌّ"، فلا يصحُّ الجوابُ عن فعله صَلَّى الله عليه وسلَّم بالنسخ، كذا في "الحلبة"^(١) ملخصاً، وتَمَامُ الكلام فيها وفي "الإمداد"^(٢)، فراجعهما. وفي آخر "شرح المنية"^(٣): ((وقد وَرَدَتْ فيه رواياتٌ كثيرةٌ عنه عليه الصلاة والسلام، فلا يُمنَعُ عنه لِمَا فيه من الخَضُوعِ، وعليه الفتوى، وفي فروق "الأشباه"^(٤): سجدةُ الشكر جائزةٌ عنده لا واجِبَةٌ، وهو معنى ما رُوِيَ عنه أنَّها ليست مشروعةً وجوباً، وفيها من القاعدة الأولى: والمعتَمَدُ أنَّ الخلاف في سَنِّيَّتِها لا في الجواز)) اهـ.

[٦٥٢٧] (قوله: لكنَّها تَكْرَهُ بعد الصلاة) الضميرُ للسجدة مطلقاً، قال في "شرح المنية"^(٥) آخر الكتاب عن "شرح القدوري" لـ "الزاهدي": ((أما بغيرِ سببٍ فليس بقرْبَةٍ ولا مكروهٍ، وما يُفْعَلُ عقيبَ الصلاة فمكروهٌ؛ لأنَّ الجَهْلَالَ يَعْتَقِدُونَهَا سَنَةً أو واجِبَةً، وكلُّ مباحٍ يُؤَدِّي إليه فمكروهٌ انتهى. وحاصله: أنَّ ما ليس لها سببٌ لا تَكْرَهُ ما لم يؤدِّ فعلُها إلى اعتقادِ الجَهْلَةَ سَنِّيَّتِها كالتَّيِّ يُفْعَلُها بعضُ الناس بعد الصلاة، ورأيتُ مَنْ يُواظِبُ عليها بعد صلاة الوتر، ويَذْكُرُ أنَّ لها أصلاً وسنداً، فذكرتُ له ما هنا فتركها))، ثم قال في "شرح المنية"^(٦): ((وأما ما ذَكَرَ في "المضممرات"

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل السادس عشر في سجدة التلاوة والشكر ٢/٣٠٣.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في سجدة الشكر ٢٧٧/ب.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص٦١٧- بتصرف.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - ما اختلف فيه سجود السهو والتلاوة ص٤٤٣-.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص٦١٧- بتصرف.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص٦١٧- بتصرف.

فمكروه، ويكره للإمام أن يقرأها في مخافتة ونحو جمعة وعيد، إلا أن تكون بحيث تؤدَّى بركوع الصلاة أو سجودها، ولو تلا على المنبر سجّد.....

أن النبي ﷺ قال لـ "فاطمة" رضي الله تعالى عنها: «ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجدُ سجدةً» إلى آخر ما ذكرَ فحديثٌ موضوعٌ باطلٌ لا أصلَ له^(١).

[٦٥٢٨] (قوله: فمكروه) الظاهر أنها تحريمية؛ لأنه يدخلُ في الدين ما ليس منه، "ط"^(٢).

[٦٥٢٩] (قوله: ويكره للإمام إلخ) لأنه إن تركَ السجودَ لها فقد تركَ واجباً، وإن سجّدَ يَشْتَبِه على المقتدين، "شرح المنية"^(٣).

[٦٥٣٠] (قوله: ونحو جمعة وعيد) أشارَ بـ ((نحو)) إلى أنَّ الظاهر مثلاً لو أُدْبِتَ بجمعٍ عظيمٍ فهي كذلك، أفادته "ح"^(٤).

[٦٥٣١] (قوله: إلا أن تكون إلخ) بأن كانت في آخرِ السورة، أو قريباً منه، أو في الوسطِ ورَكَعَ لها فوراً كما مرَّ^(٥)، بيانه، قال "ح"^(٦): ((لكن ينبغي أن لا ينويها في الركوع لما فيه من المحذور المتقدم عن "الفتية")، أي: أنه يلزم المؤتم إذا لم ينوها فيه أيضاً أن يأتي بها بعد سلام الإمام ويعيد القعدة.

[٦٥٣٢] (قوله: سجّد)^(٧) أي: فوقه أو تحته، "تاترخانية"^(٨).

(١) لم نجده فيما بين أيدينا من المصادر.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ٣٢٩/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود التلاوة ص ٥٠٧.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٦/أ.

(٥) المقولة [٦٤٥٠] قوله: ((على الفور)).

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ١٠٦/أ.

(٧) في "د" زيادة (وذكر ابن حجر في "شرح البخاري" أنه ينزل إلى الأرض ويسجد إذا لم يتمكن من السجود فوق

المنبر، وقواعدنا لا تأباه، "شرح ملتقى").

(٨) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٩٠/١ نقلاً عن "الفتاوى العتائية".

وسجّد السامعون.

﴿باب صلاة المسافر﴾

[٦٥٣٣] (قوله: وسجّد السامعون) أي: لا غيرهم بخلاف الصلاة، "تاترخائية"^(١). وفي ٥٢٤/١ "البدائع"^(٢): ((ولو تلاها الإمام على المنبر يوم الجمعة سجّدها وسجّدَها معه مَنْ سَمِعَها؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَلَا سَجْدَةً عَلَى الْمَنْبَرِ، فَتَزَلَّ وَسَجَّدَ وَسَجَّدَ النَّاسُ مَعَهُ^(٣))). اهـ. والله تعالى أعلم.

﴿باب صلاة المسافر﴾

قدّر "الشارح" ((صلاة)) لأنها المقصودة من الباب، والسفر لغة: قطع المسافة من غير تقدير، والمراد سفر خاص، وهو الذي تغيّر به الأحكام من قصر الصلاة، وإباحة الفطر، وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام، وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والأضحية، وحرمة الخروج على الحرّة من غير محرّم، "ط"^(٤) عن "العناية"^(٥).

(١) "تاترخائية": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في سجود التلاوة ٧٩٠/١ نقلاً عن "شرح الطحاوي".

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن السجود ١٩٣/١.

(٣) أخرجه الدارمي ٣٦٥/١ كتاب الصلاة - باب السجود في ﴿ص﴾، و٣٨٨/١ باب في قراءة القرآن في الخطبة يوم الجمعة، وأبو داود (١٤١٠) كتاب الصلاة - باب السجود في ﴿ص﴾، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٩٥) كتاب الصلاة - باب النزول عن المنبر للسجود عند قراءة السجدة في الخطبة إن صحّ الخبر، والدارقطني ٤٠٨/١ كتاب الصلاة - باب سجود القرآن، والحاكم في "المستدرک" ٢٨٤/١ - ٢٨٥ كتاب الجمعة - باب قراءة سورة ﴿ص﴾ في الخطبة والسجود فيها، ٤٣١/٢ - ٤٣٢ كتاب التفسير - باب تفسير سورة ﴿ص﴾، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣١٨/٢ كتاب الصلاة - باب سجدة ﴿ص﴾، وقال: هذا حديث حسن الإسناد صحيح أخرجه أبو داود في "السنن"، والنسوي في "خلاصة الأحكام" ٦٢١/٢ - ٦٢٢ كتاب سجود التلاوة - باب عدد السجّدات، وقال: رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٦٥) كتاب الصلاة - باب سجدة التلاوة، و(٢٧٩٩) كتاب صلاة الجمعة. كلُّهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٢٩ - ٣٣٠ نقلاً عن أبي السعود معزياً إلى "العناية".

(٥) "العناية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٠٢/٢ ملخصاً (هامش "فتح القدير").

من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله، ولا يخفى أن التلاوة عارضٌ هو عبادة،
والسفر عارضٌ مباحٌ إلا بعارضٍ، فلذا أُخِّرَ، وسُمِّيَ به لأنه يسفرُ.....

[٦٥٣٤] (قوله: من إضافة الشيء) أي: الصلاة ((إلى شرطه)) أي: المسافر، فإنه شرط لها،
"ح" (١). وفيه أن الشرط السفر لا للمسافر، "ط" (٢) عن "الحموي".
[٦٥٣٥] (قوله: أو محله) فإن المسافر محلُّ لها، أو من إضافة الفعل إلى فاعله، وقد قدّمنا (٣) في
أول باب صلاة المريض أن كلَّ فاعلٍ محلٌّ ولا عكس، "ح" (٤).

[٦٥٣٦] (قوله: ولا يخفى) شروعٌ في وجه تأخيره عن التلاوة، ويُعلم منه المناسبة، وهي
العروض في كلِّ، "ط" (٥). أي: العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض، فإنَّ كلاَّ منهما
عارضٌ سماويٌّ.

[٦٥٣٧] (قوله: إلا بعارضٍ) استثناء من قوله: ((عبادة)) وقوله: ((مباح))، أي: الأصل في
التلاوة العبادة إلا بعارضٍ نحو رياءٍ أو سُمعةٍ أو جنابةٍ فتكونُ معصيةً، وفي السفر الإباحةُ
إلا بعارضٍ نحو حجٍّ أو جهادٍ فيكونُ طاعةً، أو نحو قطعِ طريقٍ فيكونُ معصيةً.
[٦٥٣٨] (قوله: فلذا أُخِّرَ) أي: لكونِ الأصل فيه الإباحةُ فإنه دون ما الأصل فيه العبادة.
[٦٥٣٩] (قوله: لأنه يسفرُ) بفتح الياء من الثلاثي، "ط" (٦) عن "القَهْستاني" (٧).

﴿باب صلاة المسافر﴾

(قوله: عن "القَهْستاني") كلامٌ "القَهْستاني" في ردِّ ما قيل: إنه لم يَجِ منه فعلٌ ثلاثيٌّ، واشتقاقه
من أسْفَرٍ يُسْفِرُ أولى، و في "القاموس": ((وقد سَفَرَهُ وأسْفَرَهُ وسَفَرَهُ، وسَفَرُ الصُّبحِ يُسْفِرُ: أضاء))،
فظهرَ أنه بمعنى الكشفِ جاء من باب ضربٍ والإفعالِ والتفعيلِ. اهـ "سندي" باختصارٍ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٦/أ.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٠/١ بتصرف، نقلاً عن أبي السعود معزياً إلى الحموي.

(٣) المقولة [٦٢٧٨] قوله: ((من إضافة الفعل لفاعله أو محله)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٦/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٠/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٠/١.

(٧) لم نجد النقل في نسخة القَهْستاني التي بين أيدينا.

عن أخلاق الرجال.

(مَنْ خَرَجَ مِنْ عِمَارَةٍ مَوْضِعَ إِقَامَتِهِ).....

[٦٥٤١] (قوله: عن أخلاق الرجال) أو لأنه يَسْفِرُ عن وجه الأرض، أي: يكشفُ، وعليهما فالمفاعلة بمعنى أصل الفعل، ويجوزُ أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون إلا من اثنين فأكثر غالباً، فكلُّ منهما يَسْفِرُ عن أخلاق صاحبه، أو أنه ينكشفُ للأرض وهي تنكشفُ له، "ح" (١).

[٦٥٤١] (قوله: مَنْ خَرَجَ مِنْ عِمَارَةٍ مَوْضِعَ إِقَامَتِهِ) أرادَ بالعمارة ما يشملُ بيوت الأحيية؛ لأنَّ بها عِمَارَةً مَوْضِعُهَا، قال في "الإمداد" (٢): ((فِيَشْتَرِطُ مَفَارِقَتَهَا وَلَوْ مَتَفَرِّقَةً، وَإِنْ نَزَلُوا عَلَى مَاءٍ أَوْ مُحْتَطَبٍ يُعْتَبَرُ مَفَارِقَتُهُ، كَذَا فِي "جَمْعِ الرِّوَايَاتِ"، وَلَعَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَطَبًا وَاسِعًا حِذًّا)) اهـ. وكذا ما لم يكن الماءُ نهراً بعيداً المنبع.

وأشار إلى أنه يُشْتَرِطُ مَفَارِقَةً مَا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ مَوْضِعِ الْإِقَامَةِ كَرَبَضِ الْمَصْرِ، وَهُوَ مَا حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ بِيُوتٍ وَمَسَاكِنَ، فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَصْرِ، وَكَذَا الْقَرْىُ الْمُتَّصِلَةُ بِالرَبَضِ فِي الصَّحِيحِ بِخِلَافِ الْبَسَاتِينِ وَلَوْ مُتَّصِلَةً بِالْبَنَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْبَلَدَةِ وَلَوْ سَكَنَهَا أَهْلُ الْبَلَدَةِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ أَوْ بَعْضِهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ سَكْنُ الْحَفْظَةِ وَالْأَكْرَةِ اتِّفَاقًا، "إمداد" (٣). وَأَمَّا الْفِنَاءُ - وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَعْدُ لِمَصَالِحِ الْبَلَدِ كَرَكْضِ الدَّوَابِّ وَدَفْنِ الْمَوْتَى وَالْقَاءِ التُّرَابِ - فَإِنْ اتَّصَلَ بِالْمَصْرِ اعْتَبِرَ بِمَجَاوِزَتِهِ، وَإِنْ انفَصَلَ بَعْلَوَةٍ أَوْ مَزْرَعَةٍ فَلَا كَمَا يَأْتِي (٤) بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، فَتَصَحُّ إِقَامَتُهَا فِي الْفِنَاءِ وَلَوْ مُنْفَصِلًا بِمَزَارَعٍ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ

(قولُ "المُصَنِّفِ": مَنْ خَرَجَ مِنْ عِمَارَةٍ إلخ) قال "الرَّحْمَتِيُّ": ((الْعِمَارَةُ مَا يُعْمَرُ بِهِ الْمَكَانُ، "قَامُوسٌ". فَيَشْمَلُ بِيُوتَ الْمَصْرِ وَالْقَرْيَةَ وَبِيُوتَ الشَّعْرِ)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٦/أ.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٢٢٩/ب بتصرف.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٢٢٩/ب - ٢٣٠/أ بتصرف.

(٤) المقولة [٦٥٤٢] قوله: ((من جانب خروجه إلخ)).

من جانبٍ خروجه وإن لم يُجاوز من الجانب الآخر، وفي "الخانية"^(١): ((إن كان بين الفناء والمصر.....

من مصالح البلد بخلاف السفر كما حَقَّقَهُ "الشرنبلالي" في "رسالته"^(٢)، وسيأتي^(٣) في بابها، والقرية المتصلة بالفناء دون الرِّبَض لا تُعتبرُ مجاوزتها على الصحيح كما في "شرح المنية"^(٤).

أقول: إذا عُنِمَتْ ذلك ظَهَرَ لك أَنَّ ميدان الحصى^(٥) في دمشق من رِبَضِ المصر، وأنَّ خارجَ باب الله^(٦) إلى قرية القدم^(٧) من فناءه؛ لأنَّه مشتملٌ على الجبَّانة المتصلة بالعُمران، وهو مُعدٌّ لنزول الحاج الشريف، فإنَّه قد يستوعبُ نزولهم من الجبَّانة إلى ما يحاذي القرية المذكورة، فعلى هذا لا يصحُّ القصرُ فيه للحجَّاج، وكذا المرجة الخضراء، فإنَّها مُعدَّة لقصر الثياب وركض الدواب ونزول العساكر ما لم يُجاوز صدر الباز^(٨) بناءً على ما حَقَّقَهُ "الشرنبلالي" في "رسالته": ((من أنَّ الفناء يَختلفُ باختلاف كِبَرِ المصرِ وصِغَرِهِ، فلا يلزمُ تقديره بغلوة كما رَوَى عن "حمَّد" طولاً بحيلٍ أو ميلين كما رَوَى عن "أبي يوسف").

[٦٥٤٢] (قوله: من جانبٍ خروجه إلخ) قال في "شرح المنية"^(٩): ((فلا يصيرُ مسافراً قبل

(١) "الخانية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٦٥/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) المسماة "تحفة أعيان الغنى بصحة الجمعة والعيد في الفناء". (فهرس مخطوطات الظاهرية - الفقه الحنفي ١٦٢/١).

(٣) المقولة [٦٦٩٩] قوله: ((والمختار للفتوى)).

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٣٧.

(٥) "ميدان الحصى": وهو قبلي دمشق، وفي أوله مصلى العيدين ثم يمتد، وهو محلة كبيرة عامرة الآن ولله الحمد.

(٦) "الدارس" ٣٦٢/٢، "زيارات الهروي" ص ١٣-.

(٧) "باب الله": سُمِّيَ بذلك لأنه بداية الطريق إلى بيت الله الحرام، ويطلق عليه: باب مصر، وبوابة الميدان، ويسمَّى

اليوم بـ "ساحة الأشمر". ("الحقيقة والمجاز" ٣٩٠/١).

(٨) القدم: محلة جنوب دمشق، لا تزال عامرة، وتُعرَف بهذا الاسم. ("تاريخ دمشق" ٩٤/٢، "زيارات الهروي"

ص ٢٣-، "زيارات العلوي" ص ٩٦-).

(٩) صدر الباز: وسُمِّيَ بذلك لأنه يحيط به شرفان، الشرف الأعلى - وهو مكان ثانوية جودت الهاشمي اليوم -، والشرف الأدنى - منطقة شارع النصر - وسُمِّيَ بذلك لأنه أقلُّ ارتفاعاً من الشرف الأعلى، وبينهما نهر بردى

لذلك سُمِّيَ صدر الباز. ("إعلام الوري" ص ٢٤-، الهامش).

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٣٦-.

أَنْ يُفَارِقَ عُمَرَانُ مَا خَرَجَ مِنْهُ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي خَرَجَ، حَتَّىٰ لَوْ كَانَ ثَمَّةَ مَحَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَصْرِ
وَقَدْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِهِ لَا يَصِيرُ مُسَافِرًا مَا لَمْ يُجَاوِزْهَا، وَلَوْ جَاوَزَ الْعُمَرَانُ مِنْ جِهَةِ خُرُوجِهِ، وَكَانَ
بِحِذَائِهِ مَحَلَّةٌ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ يَصِيرُ مُسَافِرًا؛ إِذِ الْمَعْتَبَرُ جَانِبُ خُرُوجِهِ)) اهـ.
وَأَرَادَ بِالْمَحَلَّةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَا كَانَ عَامِرًا، أَمَّا لَوْ كَانَتْ الْمَحَلَّةُ خَرَابًا لَيْسَ فِيهَا عِمَارَةٌ
فَلَا يُشْتَرَطُ بِجَاوِزَتِهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَلَوْ مُتَّصِلَةً بِالْمَصْرِ كَمَا لَا يُخْفَى، فَعَلَى هَذَا لَا يُشْتَرَطُ
بِجَاوِزَةِ الْمَدَارِسِ الَّتِي فِي سَفْحِ قَاسِيُونَ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ أُبْنِيَّةٌ قَائِمَةٌ كَمَسْجِدِ الْأَفْرَمِ^(١) وَالنَّاصِرِيَّةِ،
بِخِلَافِ مَا صَارَ مِنْهَا بَسَاتِينَ وَمَزَارِعَ كَالْأُبْنِيَّةِ الَّتِي فِي طَرِيقِ الرَّبِوَةِ^(٢)، ثُمَّ لَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ
الْمَحَلَّةُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ كَانَ الْعُمَرَانُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَلَا بَدَأَ مِنْ جَاوِزَتِهِ؛
لِمَا فِي "الإمداد"^(٣): ((لَوْ حَاذَاهُ مِنْ أَحَدٍ جَانِبِيهِ فَقَطْ لَا يَضُرُّهُ كَمَا فِي "قَاضِي خَانَ"^(٤)
وغيره)) اهـ.

والظاهرُ أنَّ مُحَاذَةَ الْفَنَاءِ الْمُتَّصِلِ كَمُحَاذَةِ الْعُمَرَانِ.

بقي: هل المرادُ بِالْجَانِبِ الْبَعِيدِ أَوْ مَا يَشْمَلُ الْقَرِيبَ؟ وَعَلَيْهِ فَلْيُنْظَرْ فِيمَا لَوْ خَرَجَ مِنْ جِهَةِ
المرجَةِ الْخَضِرَاءِ فَوْقَ الشَّرَفِ الْأَعْلَى مِنَ الطَّرِيقِ فَإِنَّ الْمَرْجَةَ أَسْفَلَ مِنْهُ، وَهِيَ مِنَ الْفَنَاءِ كَمَا
ذَكَرْنَاهُ، وَأَمَّا هُوَ فَإِنَّهُ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ تَرَبَةِ الْبِرَامِكَةِ لَيْسَ مِنَ الْفَنَاءِ مَعَ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْعُمَرَانِ بِمَزَارِعَ
وَفِيهِ مَزَارِعُ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُجَاوِزَ مَا يَحَازِيهِ مِنَ الْمَرْجَةِ لِقَرْبِهَا مِنْهُ أَمْ لَا؟ فَيُحَرَّرُ، وَالظَّاهِرُ
اِشْتِرَاطُ مُجَاوِزَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جَانِبِ خُرُوجِهِ لَا مِنْ جَانِبِ آخَرِ.

(١) مسجد الأفرم: غربي الصالحية، بناه الأمير جمال الدين نائب السلطنة الأفرم، وكان تجاه الرباط الناصري وقد تهدما
ولا أثر لهما اليوم. ("الدارس" ٤٣٥/٢، "المندمة" ٣٨٩).

(٢) الربوة: محلة غربي دمشق، قيل: ليس في الدنيا أنزه منه. وانظر ("معجم البلدان" ٣/٣٠).

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٢٣٠/أ.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٣٥ ب.

أقل من غلوة، وليس بينهما مزرعة يُشترطُ مجاوزته، وإلا فلا)) (قاصداً).....

[٦٥٤٣] (قوله: أقل من غلوة) هي ثلثمائة ذراعٍ إلى أربعمائة، هو الأصح، "بحر"^(١) عن "المجتبى".

[٦٥٤٤] (قوله: قاصداً) أشار به مع قوله: ((خرَجَ)) إلى أنه لو خرَجَ ولم يقصد، أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافراً، "ح"^(٢). قال في "البحر"^(٣): ((وأشار إلى أن النية لا بد أن تكون قبل الصلاة، ولذا قال في "التجنيس": إذا افتتح الصلاة في السفينة حال إقامته في طرف البحر، فنقلتها الريح ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند "أبي يوسف" خلافاً لـ "محمد"، لأنه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الأربع وما يمنع، فرجحنا ما يوجب الأربع احتياطاً)) اهـ.

وإنما يُشترطُ قصده لو كان مستقلاً برأيه، فلو تابعاً لغيره فالاعتبار بنية المتبوع كما سيأتي^(٤)، وعليه خرَجَ في "البحر"^(٥) ما في "التجنيس": ((لو حملهُ آخر وهو لا يدري أين يذهب معه يتم حتى يسير ثلاثاً فيقصر؛ لأنه لزمه القصر من حين حمل، ولو صلى قصراً من يوم الحمل صح، إلا إذا سار به أقل من ثلاث؛ لأنه تبين أنه مقيم، وفي الأول أنه مسافر)) اهـ.

وأشار إلى أن الخروج مع قصد السفر كافٍ وإن رجع قبل تمامه كما يأتي^(٦)، حتى لو سار يوماً ولم يكن صلى فيه لعذر، ثم رجع يقضيه قصراً كما أفتى به العلامة "قاسم".

(قول "المصنف": قاصداً إلخ) ويكفي في ذلك قصد غلبة الظن، يعني: إذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر، ولا يُشترطُ التيقن. اهـ "تبيين".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٩/٢.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٦/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٩/٢.

(٤) المقولة [٦٥٨٧] قوله: ((أو لم يكن مستقلاً برأيه)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٩/٢ بتصرف.

(٦) المقولة [٦٥٦٦] قوله: ((ولا يتم إلخ)).

ولو كافراً، ومن طاف الدنيا بلا قصدٍ لم يَقْصِرْ (مسيرةً ثلاثة أيامٍ ولياليها).....

[٦٥٤٥] (قوله: ولو كافراً) فيه أنه يشملُ الصبيَّ أيضاً مع أنه سيأتي في الفروع ما يدلُّ على أن نيَّته السفرَ غيرُ معتبرةٍ كما سنبينه هناك^(١).

[٦٥٤٦] (قوله: بلا قصدٍ) بأن قصدَ بلدةٍ بينه وبينها يومان للإقامة بها، فلمَّا بلغها بدا له أن يذهب إلى بلدةٍ بينه وبينها يومان وهلمَّ جرأً، "ح"^(٢). قال في "البحر"^(٣): ((وعلى هذا قالوا: أميرٌ خرَجَ مع جيشه في طلبِ العدوِّ، ولم يَعْلَمْ أين يُدرِكُهم فإنه يُسَمُّ وإن طالت المدَّةُ أو المكثُ، أمَّا في الرجوع فإن كانت مدَّةُ سفرٍ قصراً)) اهـ.

[٦٥٤٧] (قوله: مسيرةً ثلاثة أيامٍ ولياليها) الأولى حذفُ الليالي كما فعلَ في "الكنز"^(٤) و"الجامع الصغير"^(٥)؛ إذ لا يُشترطُ السيرُ فيها مع الأيام، ولذا قال في "النيايح": ((المرادُ بالأيامِ النهرُ^(٦)؛ لأنَّ الليلَ للاستراحة، فلا يُعتَبَرُ)) اهـ.

نعم لو قال: أولياليها بالعطفِ بأو لكان أولى للإشارة إلى أنه يصحُّ قصدُ السفرِ فيها، وأنَّ الأيامَ غيرَ قيدٍ، فتأمَّل.

(قوله: فيه أنه يشملُ الصبيَّ أيضاً إلخ) فيه أنَّ المراد بالقصد هنا النيَّة، والصبيُّ ليس من أهلها بخلاف الكافر، فإنه من أهل نيَّة السَّفر، وعلى هذا تفرَّع ما يأتي من الفرق بينهما.

(قوله: الأولى حذفُ الليالي) وقال "السندي": ((الأيامُ للمشْي، والليالي للاستراحة كما في "شرح الطحاوي"، وفي "الذَّهر": ولكونِ الليالي من أوقاتِ الاستراحة تركَّتْ في بعض الكتب وذُكِرَتْ

(١) المقولة [٦٦٧٥] قوله: ((بخلاف كافر أسلم)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٦/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٩/٢ بتصرف.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٦٧/١.

(٥) في مطبوعة "الجامع الصغير" التي بين أيدينا: كتاب الصلاة - باب في صلاة المسافر ص ١٠٩-: ((ولياليها)) فليتبَّه.

(٦) في "م": ((النهار)).

من أقصر أيام السنة، ولا يُشترطُ سفرٌ كلَّ يومٍ إلى الليل،.....

[٦٥٤٨] (قوله: من أقصر أيام السنة) كذا في "البحر"^(١) و"النهر"^(٢)، وعزاه في "المعراج" إلى "العتابي" و"قاضي خان"^(٣) و"صاحب المحيط"، وبحث فيه في "الحلبة"^(٤): ((بأن الظاهر إبقاؤها على إطلاقها بحسب ما يُصادفُه من الوقوع فيها طولاً وقصراً واعتدالاً إن لم تُقدَّر بالمعتدلة التي هي الوسط)). اهـ.

قلت: والمعتدلة هي زمان كون الشمس في الحَمَلِ أو المِيزَانِ، وعليهما مشى "القَهْستاني"^(٥) ثم قال: ((وفي "شرح الطحاوي": أن بعض مشايخنا قدروه بأقصر أيام السنة)).

[٦٥٤٩] (قوله: ولا يُشترطُ إلخ) إذ لا بدَّ للمسافر من النزول للأكل والشرب والصلاة، ولاكثر النهار حكماً كله، فإنَّ المسافر إذا بكرَّ في اليوم الأوَّل، وسار إلى وقت الزوال حتى بلغَ المرحلة، فنزَلَ بها للاستراحة وباتَ بها، ثمَّ بكرَّ في اليوم الثاني، وسار إلى ما بعدَ الزوال ونزَلَ،

في بعضها)) اهـ. وفي "النهر": ((ولم يقل: ولياليها كما في "الجامع الصغير" لأنَّ ذكر الأَيَّام يستتبع ما بآزائها من الليالي، وقوله في "الينابيع": المراد بالأَيَّام النَّهْرُ؛ لأنَّ الليل للاستراحة فلا يُعتَبَرُ لا يريدُ به أنَّه لا يُعتَبَرُ قصدهُ كما قد يتوهم، بل لا يُعتَبَرُ السَّيْرُ فيه، وقد أفصحَ عن ذلك ما في "المحيط" وغيره من أنَّ المسافر لا بدَّ له من النزول لاستراحة نفسه ودابته، فالتَّحَقُّقُ مدَّةُ الاستراحة بمدَّةَ السَّفرِ إلخ))، وفي "القَهْستاني": ((المسيرة هي المسافة، والمسافة البعد، وتُطلَقُ على المكان البعيد من السَّوف بالفتح، وهو الشَّمُّ؛ لأنَّ الدَّلِيلَ في الغلاة يشمُّ الترابَ ليعلم أنَّه على الطريق أو لا)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٩/٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق/٨٢.

(٣) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافرين ١/٣٥٥ ب.

(٤) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع في صلاة المسافر ٢/٢٧٠ أ.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١/١٥٤.

ثمَّ بَكَرَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، وَمَشَى إِلَى الزَّوَالِ فَلَبَّغَ الْمَقْصِدَ قَالَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ "السَّرْحَسِيُّ": ((الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسَافِرًا عِنْدَ النَّيَّةِ)) كَمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١) وَ"الْبَرْهَانِ"، "إِمْدَاد"^(٢). وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) وَ"الْفَتْحِ"^(٤) وَ"شَرْحِ الْمَنِيَةِ"^(٥).

أَقُولُ: وَفِي قَوْلِهِ: ((حَتَّى بَلَغَ الْمَرْحَلَةَ)) إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَقْطَعَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي تَرَكَ فِي أَوَّلِهِ الْاسْتِرَاحَاتِ الْمَرْحَلَةَ الْمَعْتَادَةَ الَّتِي يَقْطَعُهَا فِي يَوْمٍ كَامِلٍ مَعَ الْاسْتِرَاحَاتِ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّقْدِيرِ بِأَقْصَرِ أَيَّامِ السَّنَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْبِلَادِ الْمُعْتَدَلَةِ الَّتِي يُمْكِنُ قَطْعُ الْمَرْحَلَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَعْظَمِ الْيَوْمِ مِنْ أَقْصَرِ أَيَّامِهَا، فَلَا يَرُدُّ أَنَّ أَقْصَرَ أَيَّامِ السَّنَةِ فِي بِلَادِ الْبُلْغَارِ^(٦) قَدْ يَكُونُ سَاعَةً أَوْ أَقْصَرَ أَوْ أَقْلَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَسَافَةُ السَّفَرِ فِيهَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ أَوْ أَقْلَ؛ لِأَنَّ الْقَصَرَ الْفَاحِشَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ كَالطَّوْلِ الْفَاحِشِ، وَالْعِبَارَاتُ حَيْثُ أُطْلِقَتْ تُحْمَلُ عَلَى الشَّائِعِ الْغَالِبِ دُونَ الْخَفِيِّ النَّادِرِ، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٧): ((وَعَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" التَّقْدِيرُ بِالْمَرَاكِحِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: أَقُولُ: وَفِي قَوْلِهِ: حَتَّى بَلَغَ الْمَرْحَلَةَ إلخ) فِيمَا قَالَهُ تَأَمَّلْ، فَإِنَّ الْمَدَارَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلزَّوَالِ اعْتِبَارًا لِأَكْثَرِ الْيَوْمِ، وَلَا يَشْتَرَطُ أَنْ يَقْطَعَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الْمَرْحَلَةَ الْمَعْتَادَةَ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهَا، فَإِنَّهَا زَيْدٌ وَتَنْقُصٌ فِي الْمَسَافَةِ فَلَا تَنْضِبُطُ.

(١) "الْجَوْهَرَةُ النِّيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ١/١٠٢.

(٢) "إِمْدَادٌ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ٢/٢٢٩.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ٢/١٣٩-١٤٠.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ٤/٢.

(٥) "شَرْحُ الْمَنِيَةِ الْكَبِيرِ": فَصْلُ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ص ٥٣٦.

(٦) بِلَادُ بُلْغَارٍ: مَدِينَةُ الصَّقَالِبَةِ، ضَارِبَةٌ فِي الشِّمَالِ، شَدِيدَةُ الْبَرْدِ. ("مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ" ١/٥٧٦).

(٧) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ٨٠/١.

بل إلى الزوال، ولا اعتباراً بالفراسخ.....

قال في "النهاية": ((أي: التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام؛ لأنَّ المعتاد من السير في كلِّ يومٍ مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة، كذا في "المبسوط" ^(١))). اهـ.
وكذا ما في "الفتح" ^(٢): ((من أنه قيل: يُقدَّرُ بأحدٍ وعشرين فرسخاً، وقيل: بثمانية عشر، وقيل: بخمسة عشر، وكلُّ مَنْ قَدَّرَ منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام)) اهـ. أي: بناءً على اختلاف البلدان، فكلُّ قائلٍ قَدَّرَ ما في بلده من أقصر الأيام، أو بناءً على اعتبار أقصر الأيام أو أطولها أو المعتدل منها، وعلى كلِّ فهو صريحٌ بأنَّ المراد بالأيام ما تُقَطَّعُ فيها المراحل المعتادة، فافهم.

[٦٥٥٠] (قوله: بل إلى الزوال) فإنَّ الزوال أكثرُ النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب، وهو نصفُ النهار الفلكي الذي هو من الطلوع إلى الغروب، ثمَّ إنَّ من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصرَ وما ساواها في العَرَضِ سبعَ ساعاتٍ إلا ربعاً، فمجموعُ الثلاثة أيامٍ عشرون ساعةً وربع، ويختلفُ بحسب اختلاف البلدان في العَرَضِ، "ح" ^(٣).
قلت: ومجموعُ الثلاثة أيامٍ في دمشق عشرون ساعةً إلا ثلثَ ساعةٍ تقريباً؛ لأنَّ من الفجر إلى الزوال في أقصر الأيام عندنا ستَّ ساعاتٍ وثلثي ساعةٍ إلا درجةً ونصفاً، وإنَّ اعتبرت ذلك بالأيام المعتدلة كان مجموعُ الثلاثة أيامٍ اثنين وعشرين ساعةً ونصفَ ساعةٍ تقريباً؛ لأنَّ من الفجر إلى الزوال سبعَ ساعاتٍ ونصفاً تقريباً.

[٦٥٥١] (قوله: ولا اعتباراً بالفراسخ) الفرسخ ثلاثة أميال، والميل: أربعة آلاف ذراعٍ على ما تقدَّم ^(٤) في باب التيمم.

(١) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٣٥/١-٢٣٦.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٤/٢.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٦/ب.

(٤) ٧٩-٧٨/٢ "در".

على المذهب (بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة) حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر، ولو لموضع طريقان أحدهما مدّة السفر والآخر أقل قصر في الأوّل لا الثاني....

[٦٥٥٢] (قوله: على المذهب) لأنّ المذكور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة أيام كما في "الحلبة" ^(١)، وقال في "الهداية" ^(٢): ((هو الصحيح)) احترازاً عن قول عامّة المشايخ من تقديرها بالفراسخ، ثمّ اختلفوا، ف قيل: أحد وعشرون، وقيل: ثمانية عشر، وقيل: خمسة عشر، والفتوى على الثاني؛ لأنّه الأوسط، وفي "المحتبى": ((فتوى أئمة خوارزم على الثالث))، وجه الصحيح أنّ الفراسخ تختلف باختلاف الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل، "معراج".

[٦٥٥٣] (قوله: بالسير الوسط) أي: سير الإبل ومشى الأقدام، ويُعتبر في الجبل بما يناسبه من السير؛ لأنّه يكون صعوداً وهبوطاً ومضيّقاً ووعراً، فيكون مشى الإبل والأقدام فيه دون سيرهما في السهل، وفي البحر يُعتبر اعتدال الرّيح على المفتى به، "إمداد" ^(٣). فيعتبر في كلّ ذلك السير المعتاد فيه، وذلك معلوم عند الناس، فيرجع إليهم عند الاشتباه، "بدائع" ^(٤). وخرج سير البقر بحرّ العجلة ونحوه؛ لأنّه أبطأ السير كما أنّ أسرع سير الفرس والبريد، "بحر" ^(٥).

[٦٥٥٤] (قوله: فوصل) أي: إلى مكان مسافته ثلاثة أيام بالسير المعتاد، "بحر" ^(٦). وظاهره أنّه كذلك لو وصل إليه في زمن يسير بكرامة، لكن استبعدّه في "الفتح" ^(٧) بانتفاء مظنة المشقة، وهي العلة في القصر.

[٦٥٥٥] (قوله: قصر في الأوّل) أي: ولو كان اختار السلوك فيه بلا غرض صحيح خلافاً

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع في صلاة المسافر ٢/ ٢٧٠ أ.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٨٠/ ١.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٢٩/ ٢ أ.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يصير به المقيم مسافراً ٩٤/ ١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٠/ ٢.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٠/ ٢.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٥/ ٢.

(صَلَّى الْفَرَضَ الرَّبَاعِيَّ رَكَعَتَيْنِ) وجوباً؛ لقول "ابن عَبَّاسٍ": ((إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ صَلَاةَ الْمُقِيمِ أَرْبَعًا وَالْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ))، ولذا عدَّلَ "المصنّف" عن قولهم: قَصَرَ؟.....

لـ "الشافعي" كما في "البدائع"^(١).

[٦٥٥٦] (قَوْلُهُ: صَلَّى الْفَرَضَ الرَّبَاعِيَّ) خبرٌ مَنْ فِي قَوْلِهِ: ((مَنْ خَرَجَ))، واحْتَرَزَ بِالْفَرَضِ عَنِ السَّنَنِ وَالْوَتْرِ، وبِالرَّبَاعِيِّ عَنِ الْفَجْرِ وَالْمَغْرَبِ.

[٦٥٥٧] (قَوْلُهُ: وَجوباً) فيكْرُهُ الْإِتِمَامُ عِنْدَنَا، حَتَّى رُوِيَ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ فَقَدْ أَصَاءَ وَخَالَفَ السُّنَّةَ، "شرح المنية"^(٢). وفيه تفصيلٌ سيأتي^(٣)، فافهم.

[٦٥٥٨] (قَوْلُهُ: لِقَوْلِ "ابن عَبَّاسٍ": إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الْإِلْحَ) لَفْظُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤) عَنْ "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"^(٥): ((فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكَعَةً)) اهـ. وفيه: ((وَفِي حَدِيثِ "عَائِشَةَ" فِي "الصَّحِيحَيْنِ"^(٦)) قَالَتْ:

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يصير به المقيم مسافراً ٩٤/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٣٨٥.

(٣) المقولة [٦٥٥٩] قوله: ((لأن الركعتين إلخ)).

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٧/٢.

(٥) أخرجه مسلم (٦٨٧) (٥) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافر وقصرها، وأخرجه أحمد ٢٥٤/١، وأبو داود (١٢٤٧) كتاب الصلاة - باب مَنْ قَالَ: يصلي بكل طائفة ركعتين، والنسائي ٢٢٦/١ كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلاة؟ ١١٩/٣ كتاب تقصير الصلاة - باب تقصير الصلاة في السفر، ١٦٩/٣ كتاب صلاة الخوف، وابن ماجه (١٠٦٨) كتاب إقامة الصلاة - باب تقصير الصلاة في السفر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٣٥/٣ كتاب الصلاة - باب رخصة القصر في كل سفر. كلُّهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) أخرجه البخاري (٣٥٠) كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائاء؟ و(١٠٩٠) كتاب تقصير الصلاة -

باب تقصير الصلاة إذا خرج من موضعه، ومسلم (٦٨٥) كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافر وقصرها. وأخرجه مالك في "الموطأ" ١٤٦/١ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب قصر الصلاة في السفر، وأحمد ٢٢٤/٢، وأبو داود (١١٩٨) كتاب تفریع أبواب صلاة المسافر - باب صلاة المسافر، والنسائي ٢٢٥/١ -

لأنَّ الركعتين ليستا قصرًا حقيقةً عندنا، بل هما تمامٌ فرضيه، والإكمال ليس رخصةً في حقّه بل إساءةً.

قلتُ: وفي شروح "البخاري": ((أَنَّ الصَّلَاةَ فُرِضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ رَكْعَتَيْنِ سَفَرًا وَحَضْرًا إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا هَاجَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ وَاطْمَأَنَّ بِالْمَدِينَةِ زِيدَتْ إِلَّا الْفَجْرَ لَطُولِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا، وَالْمَغْرِبَ.....

«فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَأُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَتْ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ»، وفي لفظٍ لـ "البخاري" ^(١) قالت: «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ ففُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَتَرَكْتُ صَلَاةَ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ»)).

[٦٥٥٩] (قوله: لَأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْخ) بدلٌ من قوله: ((وَلَذَا عَدَلٌ الْمَصْنُفُ))، قال في "البحر" ^(٢): ((وَمِنْ مَشَائِخِنا مَنْ لَقَّبَ الْمَسْأَلَةَ بِأَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَنَا عَزِيمَةٌ وَالْإِكْمَالُ رُخْصَةٌ، قَالَ فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٣): وَهَذَا التَّلْقِيبُ عَلَى أَصْلَانَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ فِي حَقِّهِ لَيْسَتَا قَصْرًا حَقِيقَةً عِنْدَنَا، بَلْ هُمَا تَمَامٌ فَفَرْضُ الْمَسَافِرِ، وَالْإِكْمَالُ لَيْسَ رُخْصَةً فِي حَقِّهِ بَلْ إِسَاءَةٌ وَمُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ، وَلِأَنَّ الرُّخْصَةَ اسْمٌ لِمَا تَغْيِيرُ عَنْ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ بَعَارِضٍ إِلَى تَخْفِيفٍ وَيُسْرٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَعْنَى التَّغْيِيرِ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ رَأْسًا؛ إِذْ الصَّلَاةُ فِي الْأَصْلِ فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ زِيدَتْ فِي حَقِّ الْمَقِيمِ كَمَا رَوَتْهُ "عَائِشَةُ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، وَفِي حَقِّ الْمَقِيمِ وَجَدَ التَّغْيِيرَ، لَكِنْ إِلَى الْغَلْطِ وَالشَّدَّةِ لَا إِلَى السَّهْوَةِ وَالْيُسْرِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ رُخْصَةً فِي حَقِّهِ أَيْضًا، وَلَوْ سُمِّيَ فَهُوَ مَجَازٌ لَوْجُودِ بَعْضِ مَعَانِي الْحَقِيقَةِ وَهُوَ التَّغْيِيرُ، انْتَهَى)).

= كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلاة؟ والدارمي ٣٥٥/١ كتاب الصلاة - باب قصر الصلاة في السفر، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٦٣/١ كتاب الصلاة - باب عدد ركعات الصلوات الخمس، ١٤٣/٣ كتاب الصلاة - باب من ترك القصر في السفر، وابن حبان (٢٧٣٦) و(٢٧٣٧) كتاب الصلاة - فصل في صلاة السفر.

(١) أخرجه البخاري (٣٩٣٥) كتاب مناقب الأنصار - باب التاريخ - من أين أرخوا التاريخ؟ والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٦٣/١ كتاب الصلاة - باب عدد ركعات الصلوات الخمس.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٠/٢ - ١٤١.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الكلام في صلاة المسافر ٩١/١ باختصار.

لأنّها وترُ النهار، فلمّا استقرَّ فرضُ الرابعةِ خُفِّفَ فيها في السفر عند نزولِ قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء - ١٠١]، وكان قصرُها في السنة الرابعة من الهجرة، وبهذا تجتمع الأدلّة). اهـ كلامُهم، فليحفظ (ولو) كان عاصياً بسفره) لأنّ القبح المجاور لا يُعْلِمُ المشروعيّة.....

(٦٥٦٠) (قوله: لأنّها وترُ النهار) إنّما سُمِّيت بذلك لقربها من النهار بوقوعها عَقِبَهُ، وإلّا فهي ليّليّة لا نهاريّة، تأمل.

(٦٥٦١) (قوله: وبهذا تجتمع الأدلّة) أي: فإنّ بعضها يدلُّ على أنّ صلاة ركعتين في السفر أصلٌ، وبعضها على أنّ ذلك عارضٌ، فإذا حُمِلَت الأدلّة على اختلاف الأزمان زال التعارضُ، لكن لا يخفى أنّ ما نقله عن شُرّاح "البخاري" من الجمع بما ذُكِرَ مبنيٌّ على مذهب "الشافعي" من أنّها قصرٌ لا إتمامٌ؛ لأنّ العمل على ما استقرَّ عليه الأمرُ، وهو على هذا الجمع فرضيّتها أربعاً سفرًا وحضرًا، ثمّ قصرُها في السّفر، وهذا خلافُ مذهبنا، وينافي هذا الجمع ما قدّمناه^(١) من حديث "عائشة" المتفق عليه، فإنّه يدلُّ على أنّ صلاة السفر لم يُزَدْ فيها أصلاً، وأمّا الآية فالمراد بالقصر فيها قصرُ هيئة الصلاة وفعلها وقت الخوف كما أوضحه في "شرح المنية"^(٢) وغيره، فافهم.

(٦٥٦٢) (قوله: ولو كان عاصياً بسفره) أي: بسبب سفره، بأنّ كان مبنيّ سفره على المعصية كما لو سافرَ لقطع طريقٍ مثلاً، وهذا فيه خلافٌ "الشافعي" رحمه الله، وهذا بخلاف العاصي في السفر بأنّ عرّضت المعصية في أثناءه، فإنّه محلٌّ وفاقٍ.

(٦٥٦٣) (قوله: لأنّ القبح المجاور الخ) هو ما يقبلُ الانفكاك كالبيع وقت النداء، فإنّه فُجِحَ لترك السعي، وهو قابلٌ للانفكاك؛ إذ قد يوجد تركُ السعي بدون البيع وبالعكس، فكذا هنا لإمكان قطع الطريق والسرقة مثلاً بلا سفرٍ و^(٣) بالعكس، بخلاف القبيح لعينه وضعاً كالكفر

٥٢٧/١

(١) المقلوبة [٦٥٥٨] قوله: ((نقول ابن عباس: إن الله فرض الخ)).

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص٥٣٨.

(٣) الواو ليست في "ب".

(حتَّى يَدْخُلَ مَوْضِعَ مَقَامِهِ) إِنْ سَارَ مَدَّةَ السَّفَرِ، وَإِلَّا فَيُتِمُّ مَحَرِّدَ نِيَّةِ الْعَوْدِ لِعَدَمِ اسْتِحْكَامِ السَّفَرِ (أَوْ يَنْوِي).....

أو شرعاً كبيع الحرِّ، فَإِنَّهُ يُعَدُّ الْمَشْرُوعِيَّةَ، وَتَمَامُ بَيَانِهِ فِي كِتَابِ الْأُصُولِ.
[٦٥٦٤] (قَوْلُهُ: حَتَّى يَدْخُلَ مَوْضِعَ مَقَامِهِ) أَي: الَّذِي فَارَقَ بَيْتَهُ سَوَاءً دَخَلَهُ نِيَّةُ الْاجْتِيَازِ، أَوْ دَخَلَهُ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِصْرُهُ مُتَعَيَّنٌ لِلْإِقَامَةِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، "جَوْهَرَةٌ"^(١). وَدَخَلَ فِي مَوْضِعِ الْمَقَامِ مَا الْحَقُّ بِهِ كَالرَّبْضِ كَمَا أَفَادَهُ "الْفَهْستَانِي"^(٢).
[٦٥٦٥] (قَوْلُهُ: إِنْ سَارَ إلَخ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: ((حَتَّى يَدْخُلَ))، أَي: إِنَّمَا يَدُومُ عَلَى الْقَصْرِ إِلَى الدَّخُولِ إِنْ سَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

[٦٥٦٦] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَيُتِمُّ إلَخ) أَي: وَلَوْ فِي الْمَفَازَةِ، وَقِيَاسُهُ أَنْ لَا يَحِلَّ فِطْرُهُ فِي رَمَضَانَ وَلَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدِهِ يَوْمَانٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ النِّقْضَ قَبْلَ اسْتِحْكَامِهِ؛ إِذْ لَمْ يَتِمَّ عِلَّةٌ، فَكَانَتْ الْإِقَامَةُ نَقْضًا لِلْسَّفَرِ الْعَارِضِ لَا ابْتِدَاءً عِلَّةً لِلْإِتِمَامِ، أَفَادَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣)، ثُمَّ بَحَثَ فَقَالَ: ((وَلَوْ قِيلَ: الْعِلَّةُ مُفَارَقَةُ الْبُيُوتِ قَاصِدًا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا اسْتِحْكَامُ سَفَرِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، بِدَلِيلِ ثُبُوتِ حُكْمِ السَّفَرِ مَحَرِّدٌ ذَلِكَ، وَقَدْ تَمَّتْ الْعِلَّةُ لِحُكْمِ السَّفَرِ، فَيُثْبِتُ حُكْمَهُ مَا لَمْ تَثْبِتْ عِلَّةُ حُكْمِ الْإِقَامَةِ احْتِجَاجَ إِلَى الْجَوَابِ)) اهـ.

وَلَمَّا قَوِيَ الْبَحْثُ عِنْدَ "صَاحِبِ الْبَحْرِ"^(٤) وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْجَوَابُ قَالَ: ((الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ دُخُولِهِ الْمَصْرَ مُطْلَقًا))، وَاعْتَرَضَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((بَأَنَّ إِبْطَالَ الدَّلِيلِ الْمَعْيَنِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِبْطَالَ الْمَدْلُولِ)) اهـ.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١٠٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١/١٥٥.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢/٩.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢/١٤٢.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢/٨٢.

ولو في الصلاة إذا لم يخرج وقتها، ولم يك لاحقاً (إقامة نصف شهر).....

أقول: ويظهر لي في الجواب أنَّ العلة في الحقيقة هي المشقة، وأقيم السفر مقامها، ولكن لا تثبت عليَّها إلا بشرط ابتداء وشرط بقاء، فالأول مفارقة البيوت قاصداً مسيرة ثلاثة أيام، والثاني استكمال السفر ثلاثة أيام، فإذا وجد الشرط الأول ثبت حكمها ابتداءً، فلذا يقصر بمجرد مفارقتها^(١) العمران نائياً، ولا يدوم إلا بالشرط الثاني، فهو شرط لاستحكامها علة، فإذا عزم على ترك السفر قبل تمامه بطل بقاؤها علة لقبولها النقض قبل الاستحكام، ومضى فعله في الابتداء على الصحة لوجود شرطه، ولذا لو لم يصل لعذر ثم رجع يقضيها مقصورة كما قدمناه^(٢)، فتدبره.

[٦٥٦٧] (قوله: ولو في الصلاة) شمل ما إذا كان في أولها أو وسطها أو آخرها، أو كان منفرداً أو مقتدياً، مديراً أو مسبقاً، "بحر"^(٣). وشمل ما إذا كان عليه سجود سهو ونوى الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما، أمّا لو نواها بينهما فلا تصح نيته بالنسبة لهذه الصلاة، فلا يتغير فرضها إلى الأربع كما أوضحناه^(٤) في بابه، فافهم.

[٦٥٦٨] (قوله: إذا لم يخرج وقتها) أي: قبل أن ينوي الإقامة؛ لأنه إذا نواها بعد صلاة ركعة، ثم خرج الوقت تحوّل فرضه إلى الأربع، أمّا لو خرج الوقت وهو فيها، ثم نوى الإقامة فلا يتحوّل في حق تلك الصلاة كما في "البحر"^(٥) عن "الخلاصة"^(٦).

[٦٥٦٩] (قوله: ولم يك لاحقاً) أمّا اللاحق إذا أدرك أول الصلاة والإمام مسافر، فأحدث أو نام فانتبه بعد فراغ الإمام ونوى الإقامة لم يتم؛ لأن اللاحق في الحكم كأنه خلف الإمام، فإذا فرغ

(١) في "ب" و"م": ((مفارقة)).

(٢) المقلوبة [٦٥٤٤] قوله: ((قاصداً)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٢/٢.

(٤) المقلوبة [٦٢٤٠] قوله: ((بخلاف المسافر إلخ)) وما بعدها.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٢/٢.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ق ٥٠/ب.

حقيقةً أو حكماً؛ لما في "البرزائية"^(١) وغيرها: ((لو دخل الحاج الشام، وعلم أنه لا يخرج إلا مع القافلة في نصف شوال أتم؛ لأنه كناوي الإقامة)) (بموضع) واحد (صالح لها) من مصر، أو قرية،.....

الإمام فقد استحكم الفرض، فلا يتغير في حق الإمام، فكذا في حق اللاحق، "بحر"^(٢) عن "الخلاصة"^(٣). فقيّد حكم اللاحق بكونه بعد فراغ الإمام، وقد تركه "الشارح".

[٦٥٧٠] قوله: حقيقةً أو حكماً) تعميم لقوله: ((ينوي)).

[٦٥٧١] قوله: لو دخل الحاج أي: في أول شوال أو قبله، "ح"^(٤). والمراد بالحاج الرجل

القاصد الحج.

[٦٥٧٢] قوله: وعلم الخ) أي: علم أن القافلة إنما تخرج بعد خمسة عشر يوماً، وعزم أن لا يخرج إلا معهم، "بحر"^(٥) عن "المحيط". وإنما كان ذلك نيةً للإقامة حكماً لا حقيقةً لأنه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوماً، وهي متضمنة نية الإقامة تلك المدة، تأمل.

[٦٥٧٣] قوله: بموضع متعلق بـ ((إقامة)) في كلام "المصنف" لا كلام "الشارح" لئلا يخرج عن كونه شرطاً لصحة النية.

[٦٥٧٤] قوله: صالح لها) هذا إن سار ثلاثة أيام، وإلا فتصح ولو في المفازة، وفيه من البحث ما قدمناه، "بحر"^(٦). وقدّمنا^(٧) جوابه.

(١) "البرزائية": كتاب الصلاة - باب السفر ٧٢/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٢/٢.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ق ٥٠/ب معزياً إلى "الإيضاح".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٧/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٢/٢.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٢/٢ باختصار.

(٧) المقولة [٦٥٦٦] قوله: ((ولا فيتم الخ)).

أو صحراء دارنا وهو من أهل الأخبية (فيصلي ركعتين^(١) إن نوى) الإقامة في (أقل منه) أي: من نصف شهر (أو) نوى (فيه لكن في) غير صالح كـ (بحر أو جزيرة) أو نوى فيه لكن (موضعين مستقلين) كمكة ومِنَى،

والحاصل: أنَّ نية الإقامة قبل تمام المدة تكون نقضاً للسفر كنية العود إلى بلده، والسفر قبل استحكامه يقبل النقض.

[٦٥٥٥] (قوله: أو صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب، فحكمه حينئذٍ كحكم العسكر الداخل في أرضهم، "ط"^(٢).

[٦٥٧٦] (قوله: وهو من أهل الأخبية) قيد في قوله: ((أو صحراء دارنا))، وهذا هو الأصح كما سيأتي^(٣) متناً مع بيان محترزه.

[٦٥٧٧] (قوله: في أقل منه) ظاهره: ولو بساعة واحدة، وهذا شروع في محترز ما تقدم، "ط"^(٤).

[٦٥٧٨] (قوله: أو نوى فيه) أي: في نصف شهر.

[٦٥٧٩] (قوله: كبحر) قال في "المجتبى": ((والملاخ مسافر إلا عند "الحسن"، وسفينته أيضاً ليست بوطن)) اهـ "بحر"^(٥).

وظاهره: ولو كان ماله وأهله معه فيها، ثم رأته صريحاً في "المعراج".

[٦٥٨٠] (قوله: أو جزيرة) أي: ليس لها أهل يسكنونها.

[٦٥٨١] (قوله: أو نوى فيه) أي: في صالح لها.

[٦٥٨٢] (قوله: بموضعين مستقلين) لا فرق بين المصرين والقريتين والمصر والقريّة، "بحر"^(٦).

(١) في "ب": ((فيصلي ركعتين)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٢/١.

(٣) ص ٦٣٣-٦٣٤ - "در".

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٢/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٥/٢.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٣/٢.

فلو دَخَلَ الحاجُّ مَكَّةَ أَيَّامَ العشر لم تَصَحَّ نِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى مَنِى وَعَرَفَةَ، فَصَارَ كَنِيَّةَ الإقامة فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَبَعْدَ عَوْدِهِ مِنْ مَنِى تَصَحُّ،.....

(٦٥٨٣) (قوله: فلو دَخَلَ إلخ) هو ضِدُّ مسألةِ دخولِ الحاجِّ الشَّامَ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ مَقِيمًا حَكَمًا وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ الإقامةَ، وَهَذَا مَسَافَرٌ حَكَمًا وَإِنْ نَوَى الإقامةَ لَعَدِمَ انقضاءَ سفره ما دام عازمًا على الخروج قبل خمسة عشر يومًا، أَفَادَهُ "الرحماني"، قِيلَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ سَبَبًا لِنَفْقِهِ "عيسى بن أبان"، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا بِطَلَبِ الْحَدِيثِ، قَالَ: فَدَخَلْتُ مَكَّةَ فِي أَوَّلِ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مَعَ صَاحِبِي لِي، وَعَزَمْتُ عَلَى الْإقامةِ شَهْرًا، فَجَعَلْتُ أَتِمُّ الصَّلَاةَ، فَلَقَيْتَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، فَقَالَ لِي: أَخْطَأْتُ، فَإِنَّكَ تَخْرُجُ إِلَى مَنِى وَعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا رَجَعْتُ مِنْ مَنِى بَدَأَ لَصَاحِبِي أَنْ يَخْرُجَ، وَعَزَمْتُ عَلَى أَنْ أَصَاحِبَهُ وَجَعَلْتُ أَقْصِرُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لِي صَاحِبُ "أَبِي حَنِيفَةَ": أَخْطَأْتُ، فَإِنَّكَ مَقِيمٌ بِمَكَّةَ، فَمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْهَا لَا تَصِيرُ مَسَافِرًا، فَقُلْتُ: أَخْطَأْتُ فِي مَسْأَلَةٍ فِي مَوْضِعَيْنِ، فَرَحَلْتُ إِلَى مَجْلِسِ "مُحَمَّدٍ" وَاشْتَغَلْتُ بِالْفَقْهِ، قَالَ فِي "البدائع"^(١): ((وإنما أوردنا هذه الحكاية لِيَعْلَمَ مَبْلَغُ الْعِلْمِ، فَيَصِيرَ مَبْعَثًا لِلطَّلَبَةِ عَلَى طَلَبِهِ)) اهـ "بخر"^(٢).

أقول: وَيُظْهِرُ مِنْ هَذِهِ الْحِكَايَةِ أَنَّ نِيَّتَهُ الْإقامةَ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلُهَا إِلَّا بَعْدَ رَجُوعِهِ لَوْجُودِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا بَلَا نِيَّةِ خُرُوجٍ^(٣) فِي أَثْنَائِهَا، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى عَرَفَاتٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَازِمًا عَلَى الْخُرُوجِ قَبْلَ تَمَامِ نِصْفِ شَهْرٍ لَمْ يَصِرْ مَقِيمًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَدَّدَ نِيَّةَ الْإقامةِ بَعْدَ رَجُوعِهِ، وَبِهَذَا سَقَطَ مَا أوردَهُ الْعَلَامَةُ "القارئي" فِي "شرح اللباب"^(٤): ((مَنْ أَنْ فِي كَلَامِ صَاحِبِ "الإمام" تَعَارُضًا، حَيْثُ حَكَمَ أَوَّلًا بِأَنَّهُ مَسَافَرٌ، وَثَانِيًا بِأَنَّهُ مَقِيمٌ مَعَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ بِمَجَالِهَا، وَالْمَقْهُومُ مِنَ التَّوْنِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى فِي إِحْدَاهُمَا نِصْفَ شَهْرٍ صَحَّ، فَحِينَئِذٍ لَا يَضُرُّهُ خُرُوجُهُ إِلَى عَرَفَاتٍ؛ إِذْ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُ

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يصير به المسافر مقيمًا ٩٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٣/٢.

(٣) ((خروج)) ساقطة من "٢".

(٤) انظر "إرشاد الساري": فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة ص-١٣٢..

كما لو نَوَى مَبِيتَهُ بأحدهما، أو كان أحدهما تبعاً للآخر بحيث تحبُّ الجمعة على ساكنيه للاتِّحاد حكماً (أو لم يكن مستقلاً برأيه) كعبدٍ وامرأة.....

نصفَ شهرٍ متوالياً بحيث لا يخرجُ فيه)) اهـ ملخصاً.

ووجهُ السقوط أنَّ التَّوالي لا يُشترطُ إذا لم يكن من عزمه الخروجُ إلى موضعٍ آخر؛ لأنَّه يكونُ ناوياً للإقامة في موضعين، نعم بعد رجوعه من منى صحَّتْ بُيُوتُهُ لعزمِهِ على الإقامة نصفَ شهرٍ في مكانٍ واحدٍ، والله أعلم.

[٦٥٨٤] (قوله: كما لو نَوَى مَبِيتَهُ بأحدهما) فإنْ دَخَلَ أوْلاً الموضعَ الذي نوى المقام فيه نهراً لا يصيرُ مقيماً، وإنْ دَخَلَ أوْلاً ما نوى المبيتَ فيه يصيرُ مقيماً، ثمَّ بالخروج إلى الموضع الآخر لا يصيرُ مسافراً؛ لأنَّ موضعَ إقامة الرجل حيث يبيتُ به، "حلبة"^(١).

[٦٥٨٥] (قوله: أو كان أحدهما تبعاً للآخر) كالقرية التي قُرِبَتْ من المصْرِ بحيث يُسْمَعُ النداءُ على ما يأتي^(٢) في الجمعة، وفي "البحر"^(٣): ((لو كان الموضعان من مصرٍ واحدٍ أو قريةٍ واحدةٍ فإنَّها صحيحة؛ لأنَّهما متَّحدان حكماً، ألا ترى أنَّه لو خرَّجَ إليه مسافراً لم يقصُر؟)) اهـ "ط"^(٤).

[٦٥٨٦] (قوله: بحيث تحبُّ) حيثُة تفسيرٌ للتبعية، "ح"^(٥).

[٦٥٨٧] (قوله: أو لم يكن مستقلاً برأيه) عطفٌ على قوله: ((إنْ نَوَى أَقْلَ منه))، وصورته: نوى التابعُ الإقامة ولم يتَّوَّعها المتبوعُ أو لم يَدْرِ حالَهُ فإنَّه لا يَتِمُّ. اهـ "ح"^(٦). والمسألة ستأتي^(٧) مع بيانِ شروطها والخلافِ فيها.

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع في صلاة المسافر ٢/ق ٢٧٠/ب.

(٢) المقولة [٦٨١٣] قوله: ((ورجع في "البحر" إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢/١٤٣.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٣٣٣.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١٠٦.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١٠٦.

(٧) ص-٦٥٢ "در" وما بعدها.

(أَوْ دَخَلَ بِلَدَةً وَلَمْ يَنْوِهَا) أَي: مَدَّةُ الْإِقَامَةِ (بِلَ تَرْقُبُ السَّفَرَ) غَدًا أَوْ بَعْدَهُ (وَلَوْ بَقِيَ) عَلَى ذَلِكَ (سِتِينَ) إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ تَأَخَّرَ الْقَافِلَةَ نِصْفَ شَهْرٍ كَمَا مَرَّ.
(وَكَذَا) يَصْلِي رَكَعَتَيْنِ (عَسْكَرٌ) دَخَلَ أَرْضَ حَرْبٍ أَوْ حَاصَرَ حِصْنًا فِيهَا) بِخِلَافِ
مَنْ دَخَلَهَا بِأَمَانٍ، فَإِنَّهُ يُتِمُّ (أَوْ) حَاصَرَ (أَهْلَ الْبَغْيِ فِي دَارِنَا.....

[٦٥٨٨] (قَوْلُهُ: أَوْ دَخَلَ بِلَدَةً) أَي: لِقَضَاءِ حَاجَةٍ أَوْ انْتِظَارِ رَفَقَةٍ.

[٦٥٨٩] (قَوْلُهُ: وَلَمْ يَنْوِهَا) وَكَذَا إِذَا نَوَاهَا وَهُوَ مُتَرَقِّبٌ لِلْسَّفَرِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(١)؛ لِأَنَّ
حَالَتَهُ تَنَافَى عِزْمَتَهُ.

[٦٥٩٠] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ^(٢)) أَي: فِي مَسْأَلَةِ دُخُولِ الْحَاجِّ الشَّامِ.

[٦٥٩١] (قَوْلُهُ: أَوْ حَاصَرَ حِصْنًا فِيهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَحَاصِرَةِ بَيْنَ أَنْ
تَكُونَ لِلْمَدِينَةِ أَوْ الْحِصْنِ بَعْدَمَا دَخَلُوا الْمَدِينَةَ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ
الْمَحَاصِرَةُ لِلْمَصْرِ عَلَى سَطْحِ الْبَحْرِ فَإِنَّ لِسَطْحِ الْبَحْرِ حُكْمَ دَارِ الْحَرْبِ، "هَمُوي" عَنْ "شَرْحِ
النَّظْمِ الْهَامِلِيِّ"^(٤)، "ط"^(٥).

[٦٥٩٢] (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ يُتِمُّ) لِأَنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ لَا يَتَعَرَّضُونَ لَهُ لِأَجْلِ الْأَمَانِ، "بُحْر"^(٦) عَنْ
"النَّهَائِيَّةِ"، "ط"^(٧).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٢/٢.

(٢) ص ٦٢٨ - "در".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٤/٢.

(٤) المسمى: "سراج الظلام وبيدر التمام": لأبي بكر بن علي الحنطادي (توفي في حدود ٨٠٠هـ) شرح منظومة
"در المهتدي وذخر المقسدي" الشهيرة بـ"المنظومة الهاميلية" لأبي بكر بن علي، سراج الدين الهاميلي اليمني
(ت ٧٦٩هـ). ("إيضاح المكنون" ٤٥٢/١، "هدية العارفين" ٢٣٥/١-٢٣٦، "الأعلام" ٦٧/٢).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٣/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٤/٢.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٣/١.

في غير مصرٍ مع نيّة الإقامة مدَّتْهَا) للتردّد بين القَرار والفرار (بخلاف أهل.....

[٦٥٩٣] (قوله: في غير مصر) يدلّ من قوله: ((في دارنا))، أو متعلّق بمحذوفٍ على أنّه حالٌّ من فاعلٍ ((حاصر))، لا متعلّق بـ ((حاصر))؛ لئلا يلزم تعلّق حرفي جرٍّ متّحدي اللفظ والمعنى بعاملٍ واحدٍ.

ثمّ اعلم أنّ التقييد بغير المصر وَقَعَ في "الجامع الصغير" ^(١) و"الهداية" ^(٢) و"الكنز" ^(٣) وغيرها، وهو يؤهّم صحّة نيّة الإقامة لو نزلوا في المصر وحاصروا حصناً فيه، قال في "المعراج": ((لكنّ إطلاق ما ذُكِرَ في "المبسوط" ^(٤) يدلّ على أنّه ليس كذلك))، وأطالَ في بيانه، وكذا نصّ في "العناية" ^(٥) على أنّه ليس بقيدٍ كما يقتضيه التعليل الآتي ^(٦)، وذكرَ عبارته "الشرنبلالي"، ومثّى عليه في منته ^(٧).

[٦٥٩٤] (قوله: للتردّد بين القَرار والفرار) الأوّل بالقاف والثاني بالفاء، أي: فكانت حالتهم

(قولُ "المسنّف": في غير مصر) أي: ولا قرية بل في المفازة؛ لأنّها لا تصلح للإقامة، أمّا لو حاصرَ أهلُ البغي في مصرٍ أو قرية فتصحّ نيّةُ للإقامة، لأنّ أهلَ البغي في دار الإسلام لا يلحقهم غوثٌ، بل إنّما يترقّب ذلك لأهل العدل، فافترق الحال بين أهل الحرب والبغي، والإقامة في دار الحرب بدون أمان لا تصحّ مطلقاً في بلدٍ ولا قرية ولا مفازة، وحصارُ أهلِ البغي لا يصحّ في المفازة لعدم صلاحيتها، ويصحّ في البلد والقرية، وهذا في زمانهم، أمّا في زماننا فينبغي أن يكونوا كأهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة، وهي خشية غلبتهم لقوّة الجور وأهلِهِ. اهـ "سندي" عن "الرحمّتي".

(١) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب في صلاة السفر ص ١٠٩.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٨١/١.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٦٨/١.

(٤) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٤٨/١-٢٤٩.

(٥) "العناية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١١/٢ (هامش "فتح القدير").

(٦) في المقالة الآتية.

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ص ١٨٤.

تُنافي عزيمتهم، والإطلاق شامل لما إذا كانت الشوكة لعسكرنا لاحتمال وصول المدد للعدو أو وجود مكيدة كما في "الفتح"^(١)، وفي "البحر"^(٢) عن "التجنيس": ((إذا غلبوا على مدينة الحرب إن اتخلوها داراً أتموا، وإلا بل أرادوا الإقامة بها شهراً أو أكثر قصروا لبقائها دار حرب، وهم محاربون فيها بخلاف الأول)) اهـ.

(تنبيه)

لو انقلت الأسير من الكفار، وتوطن في غار، ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصبر مقيماً، كما لو علموا بإسلامه فهرب منهم يريد مسيرة السفر لم تعتبر نيته، كذا في "الخلاصة"^(٣) و"الحانية"^(٤)، ووجه الأول - كما يفيد كلام "الفتح" - كون حاله متردداً؛ لأنه إذا وجد الفرصة قبل تمام المدّة خرج، وأمّا الثاني فمشكل، وحمله في "شرح المنية"^(٥): ((على أن المراد من قولهم: لم تعتبر نيته أي: نية الإقامة لا نية السفر))، وإلا فقد صرح في "التارخانية"^(٦) عن "المحيط"^(٧): ((بأنه يقصر))، وكذا جعل في "الذخيرة" حكم المسألة الثانية كالأولى، فأفاد لزوم القصر فيهما.

(قوله: وأمّا الثاني فمشكل إلخ) قد يقال: عدم اعتبار نيته إنما هو لأن إرادته له ليست جازمة؛ لأنه يعلم أن سفره يكون عند التمكن منه، وحاله متردد بين أن يعلم به أحد فلا يسافر أو لا يسافر، وهذا وجه هذه الرواية على ما يظهر، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١١/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٤/٢ بتصرف.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ٥٠/أ - ب.

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤٠ د.

(٦) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة السفر ٨/٢.

(٧) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - صلاة السفر ٩٤/ب.

الأخبية) كعربٍ وتركمانٍ (نَوَّوْها) في المفازةِ فإنَّها تصحُّ (في الأصحَّ) وبه يُفتى إذا كان عندهم من الماءِ والكَلأِ ما يكفيهم مدَّتْها؛ لأنَّ الإقامة أصلٌ إلَّا إذا قصدوا موضعاً بينهما مدَّةُ السفرِ فيقصرُونَ.....

[٦٥٩٥] (قوله: الأخبية) جمعُ خبياءٍ ككيساءٍ، قال في "المغرب"^(١): ((هو الخيمةُ من الصُّوف)).

[٦٥٩٦] (قوله: كعربٍ) المناسبُ قولُ غيره: كأعرابٍ؛ لما في "المغرب"^(٢): ((العربُ هم الذين استوطنوا المدنَ والقرى العربيَّةَ، والأعرابُ أهلُ البدو)).

[٦٥٩٧] (قوله: في الأصحَّ) وقيل: يقصرون؛ لأنَّه ليس موضعُ الإقامة حينئذٍ.

[٦٥٩٨] (قوله: لأنَّ الإقامة أصلٌ) علَّةٌ لقوله: ((فإنَّها تصحُّ))، أي: نيتُهم الإقامة، قال في "البحر"^(٣): ((وظاهرُ كلام "البدائع"^(٤)) أنَّ أهلَ الأخبية لا يحتاجون إلى نيةِ الإقامة، فإنَّه جعلَ المفاوِزَ لهم كالأنصارِ والقرى لأهلها، ولأنَّ الإقامة للرَّجُلِ أصلٌ والسفرُ عارضٌ، وهم لا ينوون السفرَ، وإنَّما ينتقلون من ماءٍ إلى ماءٍ ومن مرعىٍّ إلى آخرٍ)) اهـ.

[٦٥٩٩] (قوله: بينهما) أي: بين موضعِهِم والموضع الذي قصدوه.

(قوله: علَّةٌ لقوله: فإنَّها تصحُّ إلخ) عبارة "البحر" التي نقلها تفيدُ أنَّه علَّةٌ لعدم احتياجهم لنيةٍ، ولا يظهرُ جعلُ علَّةٍ لصحةِ النيةِ، وقد يقال: إنَّها إذا كانت أصلاً وهي غيرُ محتاجةٍ للنيةِ فبالأولى أن تصحَّ مع النيةِ، وعبارة "البحر": ((بخلاف أهل الأخبية، حيث تصحُّ منهم نيةُ الإقامة في الأصحَّ وإن كانوا في المفازة؛ لأنَّ الإقامة أصلٌ، فلا تبطلُ بالانتقال من مرعىٍّ إلى آخرٍ)) اهـ.

(١) "المغرب": مادة (خبأ).

(٢) "المغرب": مادة (عرب).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٤/٢.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يصير به المسافر مقيماً ٩٩/١.

إِنْ نَوَوْا سَفَرًا، وَإِلَّا لَا، وَلَوْ نَوَى غَيْرُهُمُ الْإِقَامَةَ مَعَهُمْ لَمْ يَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَالْحَاصِلِ: أَنَّ شُرُوطَ الْإِتِمَامِ سِتَّةٌ: النِّيَّةُ، وَالْمَدَّةُ، وَاسْتِقْلَالُ الرَّأْيِ، وَتَرْكُ السَّيْرِ، وَاتِّحَادُ الْمَوْضِعِ،.....

[٦٦٠٠] (قَوْلُهُ: إِنْ نَوَوْا سَفَرًا) فِيهِ مَسَاعِدَةٌ مَعَ قَوْلِهِ: ((إِلَّا إِذَا قَصِدُوا))، "ح" (١).

[٦٦٠١] (قَوْلُهُ: لَمْ يَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ) وَرُوِيَ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" أَنَّهُ يَصِيرُ مُقِيمًا، "ح" (٢) عَنْ "الْبَحْرِ" (٣).

[٦٦٠٢] (قَوْلُهُ: وَالْحَاصِلُ) أَي: مِنْ كَلَامِ "الْمُصَنِّفِ"، لَكِنَّ اشْتِرَاطَ تَرْكِ السَّيْرِ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ كَلَامِ "الْمُصَنِّفِ"، تَأَمَّلْ.

[٦٦٠٣] (قَوْلُهُ: سِتَّةٌ زَادَ فِي "الْحَلِية" (٤) شَرْطًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ لَا تَكُونَ حَالَتُهُ مُنَافِيَةً لِعَزِيمَتِهِ، قَالَ: ((كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي مَسَائِلَ)) اهـ. أَي: كَمَسْأَلَةِ مَنْ دَخَلَ بِلَدَةً لِحَاجَةٍ، وَمَسْأَلَةِ الْعَسْكَرِ، فَافْهَمْ.

ثُمَّ هَذِهِ شُرُوطُ الْإِتِمَامِ بَعْدَ تَحَقُّقِ مَدَّةِ السَّفَرِ، وَإِلَّا فَلَوْ عَزَمَ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدِهِ قَبْلَ سِيرِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى قَصْدِ قَطْعِ السَّفَرِ فَإِنَّهُ يُتِمُّ كَمَا مَرَّ (٥)، وَكَذَا لَوْ رَجَعَ إِلَى بَلَدَتِهِ لِأَخْذِ حَاجَةٍ نَسِيَهَا كَمَا سَنَذْكُرُهُ (٦).

[٦٦٠٤] (قَوْلُهُ: وَتَرْكُ السَّيْرِ) أَي: إِذَا كَانَ فِي مَفَازَةٍ وَنَوَى الْإِقَامَةَ فِيهَا سَبَدَخَلَهُ مِنْ مَصْرِ أَوْ قَرْيَةٍ، أَمَا لَوْ وَجِدَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ وَقَدْ دَخَلَ مَصْرًا أَوْ قَرْيَةً وَهُوَ يَسِيرُ لَطَلَبَ مَنْزِلٍ أَوْ نَحْوَهُ فَيَنْبَغِي

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": لَمْ يَصَحَّ إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَ نَاوَى الْإِقَامَةَ مِنْهُمْ أَوْ انْتَقَلَ بِأَهْلِهِ وَتَعَيَّشَ مَعَاشَهُمْ. اهـ "رَحْمَتِي". (قَوْلُهُ: أَي: إِذَا كَانَ فِي مَفَازَةٍ وَنَوَى الْإِقَامَةَ [إِلَخ] فِيهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مَفَازَةٍ لَا تَصَحُّ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ تَرْكُ السَّيْرِ أَوْ لَا، وَالظَّاهِرُ تَصْوِيرُهُ بِمَا لَوْ دَخَلَ مَا تَصَحَّ فِيهِ الْإِقَامَةُ وَنَوَاهَا وَهُوَ سَائِرٌ عَلَى سَنَنِ لَا لَطَلَبَ مَنْزِلٍ وَنَحْوَهُ، تَأَمَّلْ.

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ق ١٠٧/أ.

(٢) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ق ١٠٧/أ.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ١٤٤/٢ - ١٤٥. يَنْتَصَرَفُ.

(٤) "الْحَلِية": التَّكْمِلَةُ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ق ٢/٢٧١/أ.

(٥) الْقَوْلُ [٦٥٦٦] قَوْلُهُ: ((وَلَا فَيَنْتَمِ الْإِلَخ)).

(٦) الْقَوْلُ [٦٦٣٦] قَوْلُهُ: ((وَجِبَ رَكْعَتَانِ)).

وصلاحيته، "فُهْستاني" ^(١) (فلو أتمَّ مسافرٌ إنَّ قَعَدَ في) القعدة (الأولى تَمَّ فرضُهُ و)

أَنْ تَصَحَّ نِيَّتُهُ، "حلبة" ^(٢).

[٦٦٠٥] (قوله: وصلاحيته) أي: صلاحية الموضع للإقامة.

[٦٦٠٦] (قوله: إنَّ قَعَدَ إلخ) لأنَّ القعدة على رأس الركعتين فرضٌ على المسافر؛ لأنها آخرُ

صلاته، قال في "البحر" ^(٣): ((وأشار إلى أنه لا بدَّ أن يقرأ في الأوليين، فلو تركَ فيهما أو في أحدهما، وقرأ في الآخرين لم يصحَّ فرضُهُ)) اهـ.

وأطلقَه فشمِّل ما إذا نوى أربعاً أو ركعتين خلافاً لما أفاده في "الدرر" ^(٤) من اشتراط النية ركعتين؛ لما في "الشرنبلالية" ^(٥): ((من أنه لا يشترطُ نيةً عددي الركعات))، ولما صرح به "الزيلعي" ^(٦) في باب السهو: ((من أنَّ الساهي لو سلَّم للقطع يسجد؛ لأنه نوى تغيير المشروع فخلو، كما لو نوى الظهر ستاً، أو نوى مسافرَ الظهر أربعاً))، أفاده "أبو السعود" ^(٧) عن "شيخه". قلت: لكنَّ ذكرَ في "الجوهرة" ^(٨): ((أنه يصحُّ عند "أبي يوسف"، ولا يصحُّ عند "حماد")).

(قوله: أنه يصحُّ عند "أبي يوسف" ولا يصحُّ عند "حماد") هذا الخلاف مبني على الخلاف فيما إذا أحرَمَ بالظَّهر ستَّ ركعاتٍ ينوي الظَّهر وركعتين تطوعاً، فقال "أبو يوسف": يُجزيه عن الفرض خاصَّةً ويبطل التطوع، وقال "حماد": لا تجزیه الصلاة ولا يكون داخلًا فيها أصلاً؛ لأنَّ افتتاح كلِّ من الصَّلَاتين يُوجبُ الخروجَ من الأخرى، فكذا هنا تفسدُ ولا تكون فرضاً ولا نفلاً اهـ "سندي". لكنَّ الظاهر عدمُ صحَّة هذا البناء؛ إذ لم ينو الفرض والنفل فيما هنا، بل نوى الفرض أربعاً مغيراً للمشروع، فما في "الدرر" قولٌ مقابلٌ للمذهب كما في "الشرنبلالية".

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١٥٦/١ بتصريف يسير نقلاً عن الجلابي.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل الرابع في صلاة المسافر ٢/٢٧١ أ بتصريف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤١/٢.

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٤/١.

(٥) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "بين الحقائق": كتاب الصلاة ١٩٩/١.

(٧) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٠٣/١-٣٠٤.

(٨) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٢/١.

لكنّه (أساء) لو عامداً لتأخير السلام وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح النفل، وخلط النفل بالفرض، وهذا لا يحلُّ كما حرره "القَهْستاني"^(١).....

[٦٦٠٧] (قوله: لتأخير السلام) مقتضى ما قدّمه^(٢) في سجود السهو أن يقول: لتركه السلام، فإنه ذكر: ((أنه إذا صلى خامسة بعد القعود الأخير يضم إليها سادسة ويسجد للسهو لتركه السلام، وإن تذكر وعاد قبل أن يقيد الخامسة بسجدة يسجد للسهو لتأخير السلام))، أي: سلام الفرض، ومسألنا نظير الأولى لا الثانية، أفاده "الرحمتي".
قلت: لكن ما هنا أظهر.

[٦٦٠٨] (قوله: وترك واجب القصر) الإضافة بيانية، أي: واجب هو القصر، أو من إضافة الصفة للموصوف كجرّد قطيفة، أي: القصر الواجب، وفيه التصريح بأنه غير فرض كما قدّمنا^(٣) ما يفيدُه عن "شرح المنية"، ولو كان الواجب هنا بمعنى الفرض لما صحَّ وإن قعد، فافهم.
ثم إن ترك واجب القصر مستلزم لترك السلام وتكبيرة النفل وخلط النفل بالفرض، وظاهر كلامه أنه يائمه بتركه زيادةً على إثمه بهذه اللوازم، تأمل.

[٦٦٠٩] (قوله: وواجب تكبيرة إلخ) لأنّ بناء النفل على الفرض مكروه، وهذا هو خلط النفل بالفرض، "رحمتي". لكن قول "الشارح": ((وخلط النفل بالفرض)) يقتضي أنّه غير ما قبله، ويلزمه أنّ افتتاح النفل بتكبيرة مُستأنفة واجب مع أنّ بناء النفل على النفل غير مكروه، أفاده "ط"^(٤).

[٦٦١٠] (قوله: وهذا) أي: ما ذكر من اللوازم الأربعة، "ط"^(٥).

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١٥٧/١.

(٢) ص ٥٠٢ - "در" وما بعدها.

(٣) المحقولة [٦٥٥٧] قوله: ((وجوباً)).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٤/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٤/١.

بعد أن فسر أساء ب: ((أُتِمَّ واستحقَّ النار)) (وما زاد نفل) كمصلي الفجر أربعاً (وإن لم يقعد بطل فرضه) وصار الكل نفلًا لترك القعدة المفروضة، إلا إذا نوى الإقامة قبل أن يُقَيِّدَ الثالثة بسجدة، لكنه يعيد القيام والركوع لوقوعه نفلًا،

(٦٦١١) (قوله: بعد أن فسر أساء بأتم) وكذا صرح في "البحر" ^(١) بتأنيده، فعلم أن الإساءة هنا كراهة التحريم، "رحمتي".

(٦٦١٢) (قوله: واستحقَّ النار) أي: إذا لم يُتَّبَ أو يَعْفُ عنه العزيزُ الغفار، "ط" ^(٢).

(٦٦١٣) (قوله: وصار الكل نفلًا) أي: بتقييده الثالثة بسجدة لتمكُّنه من العود قبلها، وهذا عندهما بناءً على أنه إذا بطل الوصف لا يبطل الأصل خلافاً لـ "محمد".

(٦٦١٤) (قوله: لترك القعدة) علة لبطلان الفرض، ثم القعدة وإن كانت فرضاً في النفل أيضاً لكنه إذا لم يأت بها في آخر الشفع تصير الخاتمة هي الفرض كما بيَّناه ^(٣) في باب النوافل.

(٦٦١٥) (قوله: إلا إذا نوى الإقامة قبل أن يُقَيِّدَ الثالثة بسجدة) أي: فإنه إذا نواها حينئذٍ صحَّتْ نِيَّتُهُ وتحولَ فرضه إلى الأربع، ثم إن كان قرأ في الأولين تحيَّرَ فيها في الآخرين، وإلا قرأ قضاءً عن الأولين، وهذا كله سواء قعد القعدة الأولى أو لا، فالاستثناء في كلامه راجع إلى المسألين، وأمَّا إذا نوى بعد أن قَيَّدَ الثالثة بسجدة فإن كان قعد القعدة الأولى فقد علمت أنه تمَّ فرضه بالركعتين، فلا يتحوَّلُ ويضيف إليها أخرى، ولو أفسدها لا شيء عليه، وإن لم يقعد بطل فرضه،

(قوله: ولو أفسدها لا شيء عليه) هذا إذا قام إلى الثالثة على ظنِّ أنه مقيم، أمَّا إذا قام قاصداً فإنه يجب عليه القضاء، وعند "زفر" يجب عليه القضاء في الوجهين اهـ "سراج". اهـ "سندي".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤١/٢.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٤/١ بتصرف.

(٣) المقولة [٥٨٢١] قوله: ((تبقى واجبة)).

فلا يُتَوَبُّ عن الفرض، ولو نوى في السجدة صار نفلاً.
(وصحَّ اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده، فإذا قامَ المقيمُ (إلى الإتمام لا يقرأ)
ولا يسجدُ للسهو (في الأصحَّ) لأنَّه كاللاحق، والقعدتان فرضٌ عليه،.....

ويضمُّ إليها أخرى لتصير الأربع نافلةً خلافاً لـ "محمد" كما مرَّ^(١)، هذا خلاصة ما نقله "ط"^(٢) عن
"البحر"^(٣)، وقد أفاد بهذا الاستثناء أنَّ قول "المصنِّف": ((بطلَ فرضُهُ)) أي: بطلاناً موقوفاً لا باتاً،
والألم لم تصحَّ نيته.

[٦٦١٦] (قوله: فلا يتوبُ) أي: النفلُ.

[٦٦١٧] (قوله: ولو نوى في السجدة) أي: سجدة الثالثة صار نفلاً، وهذا جرِّي على مذهب
"أبي يوسف" من أنَّ السجدة تَتِمُّ بالوضع، والصحيحُ مذهبُ "محمد" من أنَّها لا تَتِمُّ إلاَّ بالرفع،
ففي هذه الصورة يَنْقَلِبُ فرضُهُ أربعاً في الأصحَّ. اهـ "ح"^(٤).

أي: سواء قعدَ القعدة الأولى أو لا، وأمَّا على قول "أبي يوسف" فإنَّ قعدَ تَمَّ فرضُهُ
بالركعتين، وإلاَّ انقلبَ الكلُّ نفلاً، فقوله: ((صار نفلاً)) خاصٌّ بما إذا لم يقعد.

[٦٦١٨] (قوله: فإذا قامَ المقيمُ إلخ) أي: بعد سلام الإمام المسافر، فلو قامَ قبله فنوى الإمامُ
الإقامة قبل أن يُقَيِّدَ المأمومَ ركعته بسجدةٍ رَفَضَ ما أتى به وتابَعَهُ، وإنَّ لم يفعل فسَدَتْ، وإنَّ نوى
بعده لا يتابعُهُ، ولو تابَعَهُ فسَدَتْ كما في "الفتح"^(٥).

[٦٦١٩] (قوله: في الأصحَّ) كذا في "الهداية"^(٦)، والقولُ بوجوب القراءة كوجوب السهو
ضعيفٌ، والاستشهادُ له بوجوب السهو استشهادٌ بضعيفٍ مُوهِمٌ أنَّه مُجْمَعٌ عليه، "شرنبلالية"^(٧).

(١) المقولة [٦٦١٣] قوله: ((صار الكل نفلاً)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٤/١ ملخصاً.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤١/٢ نقلاً عن الإسيحاني.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٧/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤/٢ وتام عبارته: ((لاقتدائه حيث وجب الانفراد)).

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٨١/١.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٥/١ بتصرف يسير (هامش "الدرر والغرر").

وقيل: لا، "قنية"^(١).

(ونُدِبَ للإمام) هذا يخالفُ "الخائِنةَ" وغيرها: ((أَنَّ العلمَ بِحالِ الإمامِ شرطٌ))، لكنْ في "حاشية الهداية" لـ "الهندي"^(٢): ((الشرطُ العلمُ بحاله في الجملة لا في حال الابتداء))، وفي "شرح الإرشاد": ((ينبغي أن يُخبرَهم.....

[٦٦٢٠] (قوله: وقيل: لا) أي: قيل: إِنَّ القعدة الأولى ليست فرضاً عليه. اهـ "ح"^(٣).

[٦٦٢١] (قوله: أَنَّ العلمَ) بفتح الهمزة بدلٌ من ((الخائِنة)) على حذفِ مضافٍ، أي: كلامُ "الخائِنة"، "ح"^(٤). ثُمَّ وَجْهُ المخالفة أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُشْتَرَطُ لصَحَّةِ الاقتداءِ العلمُ بِحالِ الإمامِ من كونه مسافراً أو مقيماً لَا يَكُونُ لقول الإمام: أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فائدة؛ لِأَنَّ المتبادرَ أَنَّ الشرطَ لَا بَدَأَ من وجوده في الابتداء، وَاتَّفَقَهم على استحبابِ قول الإمام ذلك لرفع التوهمِ يَنَاقِي اشتراطَ العلمِ بِحالِهِ في الابتداء.

[٦٦٢٢] (قوله: لكنْ إلخ) أوردَ ذلك سؤالاً في "النهاية" و"السراج"^(٥) و"التارخائية"^(٦)، ثُمَّ أَجابوا بما يرجعُ إلى ذلك الجواب، وحاصله: ((تسليمُ اشتراطِ العلمِ بِحالِ الإمام، ولكنْ لَا يلزَمُ كونه في الابتداء، فحيث لم يَعْلَمُوا ابتداءً بحاله كَانَ الإخبارُ مندوباً، وحيثُ لَا فلا مخالفةً))، فافهم. وإِنَّمَا لم يَجِبْ مع كَوْنِ إِصلاحِ صَلَاتِهِمْ بِحَصْلِهِ به — وما يَحْصُلُ به فهو واجبٌ على الإمام — لِأَنَّهُ لم يَتَّعِنْ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُتَمَّوا، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ كَمَا فِي "البحر"^(٧)، أَوْ لِأَنَّهُ

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر والصلاة في السفينة ق ٢١/١.

(٢) هو "الشرح الكبير" للهندي المسمى "التوشيح"، وتقدمت ترجمته ٢٢٠/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٧/١ - ب.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٧/١.

(٥) "المراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٢٩٩.

(٦) "التارخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة السفر ٢/٢٣.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٦/٢.

قبل شروعه، وإلاَّ فيبعد سلامه)) (أَنْ يَقُولَ) بعد التسليمتين في الأصح: (أَتِمُّوا صلاتكم فإنِّي مسافرٌ) لدفع توهم أنه سها، ولو نَوَى الإقامة لا لتحقيقها، بل لِيَتِمَّ صلاة المقيمين لم يَصِرْ مقيماً.....

إذا سلَّم على الركعتين فالظاهر من حاله أنه مسافرٌ حملاً له على الصلاح، فيكون ذلك مندوباً لا واجباً؛ لأنَّه زيادةٌ إعلام كما في "العناية"^(١).

أقول: لكنَّ حملَ حاله على الصلاح يُنافي اشتراط العلم، نعم ذَكَرَ في "البحر"^(٢) عن "المبسوط"^(٣) و"الفتاوى"^(٤) ما حاصله: ((أنَّه إذا صَلَّى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وإن كانوا مسافرين؛ لأنَّ الظاهر من حال مَنْ كان في موضع الإقامة أنه مقيم، والبناء على الظاهر واجب حتَّى يتبيَّن خلافه، أمَّا إذا صَلَّى خارج المصر لا نفْسُد، ويجوز الأخذ بالظاهر، وهو السَّفر في مثله)) اهـ.

والحاصل: أنَّه يَشترطُ العلم بحال الإمام إذا صَلَّى بهم ركعتين في موضع إقامة، وإلاَّ فلا. [٦٦٢٣] (قوله: قبل شروعه) أي: لاحتمال أن يكون معه مَنْ لا يَعْرِفُ حاله فيتكلَّم لاعتقاده فسادَ صلاته قبل إخبار الإمام بعد السلام.

[٦٦٢٤] (قوله: في الأصح) وقيل: بعد التسليمة الأولى، قال "المقدسي": ((وينبغي ترجيحُه في زماننا))، "ط"^(٥).

[٦٦٢٥] (قوله: لم يَصِرْ مقيماً) فلو أنَّم المقيمون صلاتهم معه فسَدَتْ؛ لأنَّه اقتداءً المفترض بالتقلُّ، "الظهيرية"^(٦). أي: إذا قصدوا متابعتَه، أمَّا لو نَوَّوا مفارقتَه ووافقوه صورةً فلا فساد، أفادَه "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ".

(١) "العناية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤/٢ (هامش "فتح القدير").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٦/٢.

(٣) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١١٠/٢.

(٤) "الفتاوى": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٢٢/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٥/١.

(٦) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الخامس - الفصل الأول في أحكام السفر ١/٣٥.

وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصَحُّ في الوقت ويُتِمُّ، لا بعدهُ فيما يتغيَّر؛ لأنَّه اقتداءٌ المفترض بالمتنفل.....

[٦٦٢٦] (قوله: وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكسُ مسألةِ المتن، وقد ذَكَرَهُ في "الكنز" (١) وغيره، لكن استغنى "المصنّف" عنه لذكره إيَّاه في باب الإمامة (٢).

[٦٦٢٧] (قوله: فيصَحُّ في الوقت ويُتِمُّ) أي: سواءً بقي الوقت أو خرَجَ قبل إتمامها لتغيُّر فرضه بالتبعية لِاتِّصالِ التَّغْيِيرِ بالسبب وهو الوقت، ولو أفسدَهُ صَلَّى ركعتين لزوال التَّغْيِيرِ، بخلاف ما لو اقتدى به متفلاً حيث يصلي أربعاً إذا أفسدَهُ؛ لأنَّه التزم صلاةَ الإمام، وتصيرُ القعدة الأولى واجبةً في حقِّ المقتدي المسافر أيضاً، حتَّى لو تركها الإمام - ولو عامداً - وتابعهُ المسافرُ لا تفسدُ صلاته على ما عليه الفتوى، وقيل: تفسدُ، كذا في "السَّراج" (٣)، ولا وجهَ له يظهر، "نهر" (٤).

[٦٦٢٨] (قوله: لا بعدهُ) أي: لا يصحُّ اقتداؤه بعد خروج الوقت لعدم تغيُّره لانقضاء السبب، وهذا إذا كانت فائتةً في حقِّ الإمام والمأموم، فلو في حقِّ الإمام فقط يصحُّ كما لو اقتدى حنفيٌّ في الظُّهر بشافعيٍّ أو بمَن يرى قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في "السَّراج" (٥)، قال في "البحر" (٦): ((وهو قيدٌ حسنٌ، لكنَّ الأولى اشتراطُ كونها فائتةً في حقِّ المأموم فقط، سواءً فاتت الإمام أو لا، كمن صَلَّى ركعةً من الظُّهر مثلاً فخرَجَ الوقت فاقتدى به مسافرٌ، فإنَّها فائتةٌ في حقِّ المسافر لا المقيم)) اهـ. أي: فلا يصحُّ الاقتداء، لكنَّ فوتها في حقِّ المأموم فقط ليس هو الشرط وحده؛ لأنَّ فوتها في حقِّهما معاً كذلك بالأولى.

[٦٦٢٩] (قوله: فيما يتغيَّر) متعلِّقٌ بـ: يصحُّ المقدَّر في قوله: ((لا بعدهُ))، واحترزَ به

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٦٨/١.

(٢) ٥٩٩/٣ وما بعدها "در".

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١ ق ٢٩٦/ب.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٨٢/ب.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١ ق ٢٩٧/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٥/٢ ١٤٦-١٤٥.

في حقَّ القعدة لو اقتدَى في الأوليين، أو القراءة لو في الآخرين.....

عن الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغيّر في السفر كالثنائية والثلاثية، فإنه يصحُّ، وفي "البحر"^(١): ((هذا القيد مفهومٌ من قوله: صَحَّ وَأَتَمَّ، بل لا حاجةَ إليه أصلاً؛ لأنَّ السفر مؤثّرٌ في الرباعيِّ فقط)).

[٦٦٣] (قوله: في حقَّ القعدة) فإنها تصيرُ فرضاً في حقَّ المأموم وغير فرضٍ في حقَّ الإمام، وهو المراد بالنفل؛ لأنَّه ما قَابَلَ الفرضَ، فيدخلُ فيه القعدة الواجبة، "بحر"^(٢).

[٦٦٣] (قوله: أو القراءة السخ) لأنَّ قراءة الإمام في الآخرين نافلةٌ في حقِّه فرضٌ في حقِّ المأموم، فلو لم يقرأ في الأوليين واقتدى به في الشفع الثاني ففيه روايتان^(٣)، ومقتضى المتون عدمُ الصَّحَّةِ مطلقاً، قال في "المحيط": ((لأنَّ القراءة في الآخرين قضاءٌ عن الأوليين، والقضاءُ يُلْتَجِزُ بمحلِّه، فلا يبقى للأخرين قراءة)) اهـ "بحر"^(٤).

(تنبيه)

زاد "الزيلعي"^(٥): ((أو التحريم))، وعزاه في "السراج"^(٦) إلى الحواشي، فيدخل فيه ما لو اقتدَى به في القعدة الأخيرة فإنه لا يصحُّ؛ لأنَّ تحريمه اشتملتُ على نفلية القعدة الأولى والقراءة بخلاف الإمام، وهذا معنى قول "السراج"^(٧): ((لأنَّ تحريمه المأموم اشتملتُ على الفرض لا غير))، ٥٣١/١

(قوله: بخلاف الإمام) لعلَّ الأولى: بخلاف المأموم، تأمل. ثم رأيتُ بلفظ المأموم في "حاشية البحر"، ثم رأيتُ عبارة "السراج"، ونصُّها: ((لأنَّ تحريمه الإمام اشتملتُ على الفرض والنفل في حقَّ القعدة الأولى، والقراءة لا تتعيَّن عليه في الأوليين، وتحريمه المقتدي اشتملتُ على الفرض لا غير)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٦/٢ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٥/٢ بتصرف يسير.

(٣) الكلام إلى هنا منقول في "البحر" عن "البدائع" بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٥/٢ ملخصاً.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢١٣/١.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١ ق ٢٩٧/ب.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١ ق ٢٩٧/ب.

(ويأتي) المسافرُ (بالسنن) إنْ كان (في حالِ أَمْنٍ وقرارٍ وإلاَّ) بأنْ كان في خوفٍ وقرارٍ (لا) يأتي بها، هو المختارُ؛ لأنَّه تركَ لعذرٍ، "تجنيس". قيل: إلاَّ سنَّةُ الفجر...

وقوله في "البحر"^(١): ((إنَّه ليس بظاهرٍ)) ليس بظاهرٍ، وتأمَّله في "النهر"^(٢).

أقول: وعليه فذكرُ التحريمِ يُعني عن ذكرِ القعدة والقراءة لشمولِ التعليلِ بها للاقتداء في جميع أجزاء الصلاة لا في القعدة الأخيرة فقط.

[٦٦٣٢] (قوله: ويأتي المسافرُ بالسنن) أي: الرُّوَاتِبِ، ولم يتعرَّضْ للقراءة لذكره لها في فصل القراءة^(٣)، حيث قال في المتن: ((وَيُسَنُّ فِي السَّفَرِ مطلقاً الفاتحةُ وأَيُّ سورةٍ شاء))، وتقدَّم^(٤) أنَّه فرَّقَ في "الهداية" بين حالة القرار والفرار، وتقدَّم^(٥) الكلام فيه، وقال في "التارخانية"^(٦): ((ويُخَفَّفُ القراءة في السَّفَرِ في الصلوات، فقد صحَّ أنَّ رسولَ الله ﷺ: «قرأ في الفجر في السَّفَرِ الكافرون والإخلاص»^(٧)، وأطولُ الصلاة قراءةُ الفجر، وأما التسبيحات فلا ينقصُها عن الثلاث)) اهـ.

[٦٦٣٣] (قوله: هو المختارُ) وقيل: الأفضلُ التركُ ترخيصاً، وقيل: الفعلُ تقرُّباً، وقال "الهندواني": ((الفعلُ حالُ النزولِ والتركُ حالُ السيرِ))، وقيل: يصلي سنَّةَ الفجرِ خاصَّةً، وقيل: سنَّةُ المغربِ أيضاً، "بحر"^(٨). قال في "شرح المنية"^(٩): ((والأعدلُ ما قاله "الهندواني"))) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٥/٢.

(٢) انظر "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٨٢/ب.

(٣) ٤٥٤/٣ "در".

(٤) المقولة [٤٥٥٨] قوله: ((أي حالة قرار أو فرار)).

(٥) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة السفر ٢٩/٢ بتصرف يسير.

(٦) أخرجه مسلم (٧٢٦) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي الفجر، وأبو داود (١٢٥٦) كتاب الصلاة -

باب في تخفيفهما، والنسائي ٥٦/٢ كتاب الافتتاح - باب القراءة في ركعتي الفجر، وابن ماجه (١١٤٨) كتاب

إقامة الصلاة - باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر، من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وفي الباب عن عائشة،

وابن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك ؓ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤١/٢.

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤٥.

(والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت) وهو قدر ما يسع التحريم (فإن كان) المكلف (في آخره مسافراً وجب ركعتان وإلا فأربع) لأنه المعتبر في السببية.....

قلت: والظاهر أن ما في المتن هو هذا، وأن المراد بالأمن والقرار النزول وبالحوف والفرار السير، لكن قدّمنا^(١) في فصل القراءة أنه عبّر عن الفرار بالعجلة لأنها في السفر تكون غالباً من الخوف، تأمل.

[٦٦٤] (قوله: والمعتبر في تغيير الفرض) أي: من قصر إلى إتمام وبالعكس.

[٦٦٣٥] (قوله: وهو) أي: آخر الوقت قدر ما يسع التحريم، كذا في "الشرنبلالية"^(٢) و"البحر"^(٣) و"النهر"^(٤)، والذي في "شرح المنية"^(٥) تفسيره بما لا يبقى منه قدر ما يسع التحريم، وعند "زفر" بما لا يسع فيه أداء الصلاة.

[٦٦٣٦] (قوله: وجب ركعتان) أي: وإن كان في أوله مقيماً، وقوله: ((وإلا فأربع)) أي: وإن لم يكن في آخره مسافراً - بأن كان مقيماً في آخره - فالواجب أربع، قال في "النهر"^(٦): ((وعلى هذا قالوا: لو صلى الظهر أربعاً ثم سافر - أي: في الوقت - فصلّى العصر ركعتين، ثم رجع إلى منزله لحاجة، فتبين أنه صلاهما بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً؛ لأنه كان مسافراً في آخر وقت الظهر ومقيماً في العصر)).

[٦٦٣٧] (قوله: لأنه) أي: آخر الوقت.

(١) المقولة [٤٥٥٨] قوله: ((أي حالة قرار أو فرار)).

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٩/٢.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٨٢/أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٤٢٥.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٨٣/ب.

عند عدم الأداء قبله.....

[٦٦٣٨] (قوله: عند عدم الأداء قبله) أي: قبل الآخر، والحاصل أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الأداء أو الجزء الأخير إن لم يؤد قبله، وإن لم يؤد حتى خرج الوقت فالسبب هو كل الوقت، قال في "البحر"^(١): ((وفائدة إضافته إلى الجزء الأخير اعتبار حال المكلف فيه، فلو بلغ صبي، أو أسلم كافر، أو أفاق مجنون، أو ظهرت الحائض أو النفساء في آخره لزمته الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في أوله، وبعبارة لو جن أو حاضت أو نفست فيه لفقد الأهلية عند وجود السبب، وفائدة إضافته إلى الكل عند حلوله عن الأداء أنه لا يجوز قضاء عصر أمس في وقت التغيير، وتام تحقيقه في كتب الأصول^(٢))).

(قوله: والحاصل أن السبب هو الجزء إلخ) الكلام في الصلاة لا في الصوم، والمعتبر فيه أول جزء من اليوم. (قوله: فالسبب هو كل الوقت) فإن قلت: بخروج الوقت تضاف السببية إلى جميعه كما هو المقرر، فكان ينبغي لو سافر في آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضي أربعاً لكونه مقيماً أكثر الوقت، أو يقال: لو أقام آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضي ركعتين؛ لأن السببية أضيفت إلى سائر الوقت، وبعض الوقت يقتضي القصر وبعضه يقتضي الإتمام، والقصر هو الأصل عندنا، فيرجع إليه. فالجواب: أن القضاء يحكي الأداء، فإذا خرج الوقت وهو مسافر وكان الواجب عليه - لو صلاه إذ ذاك - صلاة المسافر فبالفوت يقضيها، وكذا عكسه، ويقال أيضاً في السببية في حق المكلف آخر الوقت: لأنه أو أن التقرر في ذمته، وصفة الدين تعتبر حال تفرقه كما في حقوق العباد، وأما اعتبار كل الوقت إذا خرج في حقه فليثبت الواجب عليه بصفة الكمال؛ إذ الأصل في أسباب المشروعات أن تطلب العبادات كاملة، وإنما تحمل نقصها بعروض تأخره إلى الجزء الناقص مع توجه طلبها فيه، وبخروجه من غير أداء لم يتحقق ذلك العارض، فوجبت كاملة، فلا تتأدى بعد ذلك إلا كاملة، وهذا بخلاف صلاة المقيم والمسافر، فإنها كاملة؛ لأنها فرضه فلا تتغير بخروج الوقت، والصلاة على وجه الكراهة ليست على وجه المأمور به، وإنما يتحمل الأداء مع الكراهة ضرورة توجه الخطاب بالأداء في الوقت وقد زال. اهـ "سندي" عن "الرحماني"، وانظر "النهر".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٩/٢.

(٢) عبارة "البحر": ((وتام تحقيقه في كتابنا المسمى بـ "لب الأصول مختصر تحرير الأصول")).

(الوطن الأصلي) هو موطن ولادته أو تأهله أو توطنه (يُطْلُ بمثله) إذا لم يبق له بالأول أهل، فلو بقي لم يُطْل،.....

مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة

(٦٦٣٩) (قوله: الوطن الأصلي) ويُسمى بالأهلي ووطن الفطرة والقرار، "ح" (١) عن "القُهستاني" (٢).

(٦٦٤٠) (قوله: أو تأهله) أي: تزوجه، قال في "شرح المنية" (٣): ((ولو تزوج المسافر ببلدٍ ولم يُنَوِّ الإقامة به فقليل: لا يصير مقيماً، وقيل: يصير مقيماً، وهو الأوجه، ولو كان له أهل ببلدين فأيتهما دخلها صار مقيماً، فإن ماتت زوجته في إحدهما وبقي له فيها دُورٌ وعَقَارٌ قيل: لا يبقى وطناً له؛ إذ المعتبر أهل دون الدار، كما لو تأهل ببلدة واستقرت سكناً له وليس له فيها دار، وقيل: بقي)) اهـ.

(٦٦٤١) (قوله: أو توطنه) أي: عزم على القرار فيه وعدم الارتحال وإن لم يتأهل، فلو كان له أبوان ببلدٍ غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطناً له إلا إذا عزم على القرار فيه وترك الوطن الذي كان له قبله، "شرح المنية" (٤).

(٦٦٤٢) (قوله: يُطْلُ بمثله) سواء كان بينهما مسيرة سفرٍ أو لا، ولا خلاف في ذلك كما في "المحيط"، "قُهستاني" (٥). وقيد بقوله: ((بمثله)) لأنه لو انتقل منه قاصداً غيره، ثم بدا له أن يتوطن في مكان آخر فمَرَّ بالأول أتم؛ لأنه لم يتوطن غيره، "نهر" (٦).

(٦٦٤٣) (قوله: إذا لم يبق له بالأول أهل) أي: وإن بقي له فيه عَقَارٌ، قال في "النهر" (٧):

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٧/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١٥٨/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤٤.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤٤ باختصار.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١٥٨/١ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٨٣/أ.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٨٣/أ.

بل يُتِمُّ فيهما (لا غيرَ و) يبطلُ (وطنُ الإقامةِ بمثله و) بالوطنِ (الأصليِّ و) بإنشاءِ (السفرِ).....

((ولو نَقَلَ أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ وَلَهُ دُورٌ فِي الْبَلَدِ لَا تَبْقَى وَطَنًا لَهُ، وَقِيلَ: تَبْقَى، كَذَا فِي "الْمَحِيطِ" وَغَيْرِهِ)).

[٦٦٤٤] (قَوْلُهُ: بَلْ يُتِمُّ فِيهِمَا) أَي: بِمَجَرَّدِ الدَّخُولِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِقَامَةً، "ط" ^(١).

[٦٦٤٥] (قَوْلُهُ: وَيَبْطُلُ وَطَنُ الْإِقَامَةِ) ^(٢) يُسَمَّى أَيْضًا الْوَطَنَ الْمُسْتَعَارَ وَالْحَادِثَ، وَهُوَ مَا خَرَجَ إِلَيْهِ بَنِيَّةٌ إِقَامَةً نَصْفَ شَهْرٍ، سِوَاءِ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَصْلِيِّ مَسِيرَةُ السَّفَرِ أَوْ لَا، وَهَذَا رَوَاةُ "ابْنِ سَمَاعَةَ" عَنْ "مُحَمَّدٍ"، وَعَنْهُ أَنَّ الْمَسَافَةَ شَرْطٌ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَ الْكَثَرِينَ، "فَهْـسْتَانِي" ^(٣).

[٦٦٤٦] (قَوْلُهُ: بِمِثْلِهِ) أَي: سِوَاءِ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ سَفَرٍ أَوْ لَا، "فَهْـسْتَانِي" ^(٤).

[٦٦٤٧] (قَوْلُهُ: وَبِالْوَطَنِ الْأَصْلِيِّ) كَمَا إِذَا تَوَطَّنَ. مَكَّةُ نَصْفَ شَهْرٍ ثُمَّ تَأَهَّلَ، مَعْنَى، أَفَادَهُ "الْفَهْـسْتَانِيُّ" ^(٥).

[٦٦٤٨] (قَوْلُهُ: وَإِنْ شَاءَ السَّفَرُ) أَي: مِنْهُ، وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَمُرَّ فِيهِ عَلَيْهِ قَبْلَ سِيرِ مَدَّةِ

السَّفَرِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦): ((إِنَّ السَّفَرَ النَاقِضَ لَوْطَنِ الْإِقَامَةِ مَا لَيْسَ فِيهِ مَرُورٌ عَلَى وَطَنِ الْإِقَامَةِ، أَوْ مَا يَكُونُ الْمَرُورُ فِيهِ بِهِ بَعْدَ سِيرِ مَدَّةِ السَّفَرِ)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٦/١.

(٢) في "د" زيادة: ((أقول: مثال بطلانه بأحد الثلاثة ما ذكره في "البحر": قاهريُّ خَرَجَ إِلَى بَلْبَيسَ، فَنَوَى الْإِقَامَةَ بِهَا نَصْفَ شَهْرٍ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا، فَإِنْ قَصِدَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَسَافَرَ بَطَلَ وَطَنَهُ بَلْبَيسَ، حَتَّى لَوْ مَرَّ بِهِ فِي الْعَوْدِ لَا يُتِمُّ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ وَخَرَجَ إِلَى الصَّالِحِيَّةِ، فَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ بِهَا نَصْفَ شَهْرٍ أَتَمَّ بِهَا وَيَبْطُلُ وَطَنَهُ بَلْبَيسَ، حَتَّى لَوْ عَادَ إِلَيْهِ مَسَافِرًا لَا يُتِمُّ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ بِهَا لَمْ يَبْطُلْ وَطَنَهُ بَلْبَيسَ حَتَّى يُتِمَّ إِذَا دَخَلَهُ، وَإِنْ عَادَ إِلَى مِصْرَ يَبْطُلُ الْوَطَنَانِ انْتَهَى. فَقَوْلُهُ: فَإِنْ قَصِدَ الْخِجَ، فِيهِ بَطْلَانُهُ بِالسَّفَرِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ الْخِجَ، فِيهِ بَطْلَانُهُ بِمِثْلِهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ بَلْبَيسَ وَالصَّالِحِيَّةِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ عَادَ إِلَى مِصْرَ، فِيهِ بَطْلَانُهُ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ بِالصَّالِحِيَّةِ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَى مِصْرَ إِنَّمَا يُتِمُّ بِبَلْبَيسَ مَعَ أَنَّهُ قَصِدَ مَدَّةَ سَفَرٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَرُورًا عَلَى وَطَنِ الْإِقَامَةِ)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل صلاة المسافر ١٥٨/١ باختصار.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل صلاة المسافر ١٥٨/١.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل صلاة المسافر ١٥٨/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٦/٢.

أقول: ويوضح ذلك ما في "الكافي" ^(١) و"التارخائية" ^(٢): ((خراساني قديم بغداد لقيم بها نصف شهر، ومكي قديم الكوفة كذلك، ثم خرج كل منهما إلى قصر "ابن هبيرة" فإنهما يُتَمَنّان في طريق القصر؛ لأنّ من بغداد إلى الكوفة أربعة أيام، والقصر متوسط بينهما، فإن أقاما في القصر نصف شهر بطلَ وطنهما ببغداد والكوفة؛ لأنّه مثله، فإن خرجا بعده من القصر إلى الكوفة يُتَمَنّان أيضاً، فإن أقاما بها يوماً مثلاً، ثم خرجا منها إلى بغداد وقصدا المرور بالقصر يُتَمَنّان إلى القصر، وفيه ومنه إلى بغداد؛ لأنّه صار وطن إقامة لهما، فإذا قصدا الدخول فيه لم يصحّ سفرهما؛ إذ لم يقصدا مسيرة سفر، حتّى لو لم يقصدا الدخول فيه قصراً كما لو ^(٣) خرجا من الكوفة لقصدهما مسيرة السفر، ولو أنّ المكيّ حين خرج من كوفة قصد بغداد أو الخراسانيّ الكوفة، والتقى بالقصر، وخرجا إلى الكوفة لقيما فيها يوماً ثمّ رجعا إلى بغداد قصراً إلى الكوفة، وكذا إلى بغداد لقصديّ كل منهما مسيرة سفر، أمّا "الخراسانيّ" فلأنّه ماضٍ على سفره، وأمّا المكيّ فلأنّ وطنه بالكوفة انتقض بإنشاء السفر، والقصر إذا لم يكن وطناً لهما

٥٣٢/١

(قوله: أربعة أيام) في "شرح الزيادات": ((خمس مراحل))، ونقل ذلك عن "محمد".
(قوله: إذ لم يقصدا مسيرة سفر إلخ) لأنّ وطنهما بالقصر كان وطن إقامة، ولم يتقضّ لعدم الناقض، فإذا خرجا يريدان المرور على القصر فمِن الكوفة إلى القصر قصدا الرجوع إلى وطنهما بالقصر وليس ذلك مسيرة سفر، وكذلك من القصر إلى بغداد فيُتَمَنّان. اهـ "شرح الزيادات".
(قوله: ولو أنّ المكيّ حين خرج إلخ) صورة ثانية موضوعها أنّ كلاهما قصد وطن صاحبه، وموضوع ما قبلها ما إذا خرجا يريدان القصر.

(١) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٥٠ ب/ب تصرف.

(٢) "التارخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة السفر ٢/٢٠-٢١ ب/ب تصرف.

(٣) ((لو)) ليست في "أ" و"ب".

والأصل أنَّ الشيء يبطلُ بمثلِهِ وبما فوقَهُ.....

فقصدًا المروءَ به لا يَمْنَعُ صحَّةُ السفرِ)) اهـ.

وأفاد قوله: ((وَأَمَّا الْمَكِّيُّ إلخ)) أنَّ إنشاء السفر من وطن الإقامة مبطلٌ له وإن عاد إليه، ولذا قال في "البدائع"^(١): ((لو أقام خراساني بالكوفة نصف شهر، ثُمَّ خَرَجَ منها إلى مكة، فقبل أن يسير ثلاثة أيام عاد إلى الكوفة لحاجة فإنه يقصر؛ لأنَّ وطنه قد بطلَ بالسفر)) اهـ.

والحاصل: أنَّ إنشاء السفر يُبطلُ وطن الإقامة إذا كان منه، أمَّا لو أنشأه من غيره فإن لم يكن فيه مرورٌ على وطن الإقامة، أو كان ولكن بعد سير ثلاثة أيام فكنذلك، ولو قبله لم يبطل الوطن، بل يبطل السفر؛ لأنَّ قيام الوطن مانعٌ من صحَّته، والله أعلم.

[٦٦٤٩] (قوله: والأصل أنَّ الشيء يبطلُ بمثلِهِ) كما يبطلُ الوطن الأصليُّ بالوطن الأصلي، ووطن الإقامة بوطن الإقامة، ووطن السُّكنى بوطن السُّكنى، وقوله: ((وبما فوقَهُ)) أي: كما يبطلُ وطن الإقامة بالوطن الأصلي، وكما يبطلُ وطن السُّكنى بالوطن الأصلي وبوطن الإقامة، وينبغي أن يزيد: وبضدِّ كبطلان وطن الإقامة أو السُّكنى بالسفر، فإنه في "البحر"^(٢) علَّلَ لذلك بقوله: ((لأنَّه ضده)).

(قوله: فقصدًا المروءَ به لا يَمْنَعُ صحَّةُ السَّفر إلخ) ذكر "قاضيهان" في "شرح الزَّيادات" ما نصَّه: ((فإنَّ خَرَجَ كُلُّ واحدٍ منهما يريدُ وطن صاحبه، فالتقيا بالقصر ثُمَّ خرجا من القصر إلى الكوفة على عزم الانصراف منها إلى بغداد فالبغدادِيُّ يقصرُ في الذهاب والرُّجوع؛ لأنَّه خرج إلى السَّفر ولم يوجد ما يُبطلُهُ، وأمَّا الكوفيُّ يثُمُ في القصر وفي رجوعه من القصر إلى الكوفة وبها؛ لأنَّه حين عزم الرُّجوع إلى وطنه وليس بينه وبين وطنه مسيرة السَّفر صار رافضاً سفره قبل الاستحكام، فارتقَضَ بمجرّد العزم، فثَبَّتَ الصلاة إلى الكوفة وبها، وإذا خرج من الكوفة إلى بغداد الآن يقصر؛ لأنَّه مسافر)) اهـ.

(قوله: وينبغي أن يزيد: وبضدِّه إلخ) و"الخلي" جعلَ إنشاء السَّفر داخلاً في قوله: ((وبما فوقَهُ))، فبطلُ به وطن الإقامة والسُّكنى، وهو الأوجه، فإنه وإن كان ضدًّا هو فوقهما.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يصير به المسافر مقيماً ١٠٤/١ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٧/٢.

لا بما دونه، ولم يَذْكُرْ وطنَ السُّكْنَى، وهو ما نوى فيه أَقْلٌ من نصفِ شهرٍ لعدم فائدته، وما صَوَّرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" رَدَّهُ في "البحر".
(والمعتبرُ نِيَّةُ المتبوع).....

[٦٦٥٠] (قوله: لا بما دونه) كما لم يُطِلْ الوطنَ الأصليُّ بوطن الإقامة، ولا بوطنِ السُّكْنَى، ولا بإنشاء السفر، وكما لم يُطِلْ وطنُ الإقامة بوطنِ السُّكْنَى، "ح" (١).
[٦٦٥١] (قوله: وما صَوَّرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" (٢)) حيث قال: ((رجلٌ خرجَ من مِصرِهِ إلى قريةٍ لحاجة، ولم يقصدِ السفرَ، ونوى أن يُقيمَ فيها أَقْلَ من خمسةَ عشرَ يوماً فإنه يُتِمُّ فيها؛ لأنه مقيمٌ، ثم خرجَ من القرية لا للسفر، ثم بدا له أن يسافرَ قبل أن يدخلَ مِصرَهُ وقبل أن يُقيمَ ليلةً في موضعٍ آخرَ فسافرَ فإنه يقصرُ، ولو مرَّ بتلك القرية ودخلها أتمَّ؛ لأنه لم يوجد ما يُطِلُّهُ مما هو فوقه أو مثله)) اهـ "ح" (٣).

[٦٦٥٢] (قوله: رَدَّهُ في "البحر" (٤)) (بأنَّ السفرَ باقٍ لم يوجد ما يُطِلُّهُ، وهو مُبْطِلٌ لوطنِ السُّكْنَى على تقديرِ اعتباره؛ لأنَّ السفرَ يُطِلُّ وطنَ الإقامة، فكيف لا يُطِلُّ وطنَ السُّكْنَى؟! فقوله: لأنه لم يوجد ما يُطِلُّهُ ممنوعٌ)) اهـ.

قال "ح" (٥): ((واعترضه "شيخنا": بأنَّ المبطِلَ لهما سفرٌ مبتدأً منهما، وأمَّا إذا خرجَ منهما إلى ما دون مَدَّةِ السفر، ثم أنشأَ سفرًا فإنَّهما لا يُطِلَّان، فإذا مرَّ بهما أتمَّ)) اهـ. ونَقَلَ "الخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" مثله عن خطأ بعضهم وأقرَّه.

قال "ح" (٦): ((وهو وجيهٌ، فإنَّ مَنْ نوى الإقامة بموضعٍ نصفَ شهرٍ، ثم خرجَ منه لا يريدُ السفر، ثم عاد مريداً سفرًا ومرَّ بذلك أتمَّ مع أنَّه أنشأَ سفرًا بعد اتِّخاذه هذا الموضعَ دارَ إقامة،

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٧/ب. وفيه سقط فليتبَّه له.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢١٤/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٧/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٨/٢.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٧/ب - ١٠٨/أ.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٨/أ.

فثبتَ أنَّ إنشاءَ السفر لا يُبطلُ وطنَ الإقامة إلا إذا أُنشئَ السفرَ منه، فليكنَ وطنُ السُّكنى كذلك، فما صورةُ "الزَّيلعي" صحيحٌ، ومن تصويره علمتَ أنَّه لا بدَّ أن يكونَ بينَ الوطنِ الأصليِّ وبينَ وطنِ السُّكنى أقلُّ من مدَّةِ السفر، وكذا بينَ وطنِ الإقامة ووطنِ السُّكنى)) اهـ.

أقول: قد علمتَ أنَّ السفرَ المبطلُ للوطن لا يَحْتَصُّ بالُنشأ منه، بل يكونُ بالُنشأ من غيره إذا لم يكن فيه مرورٌ عليه قبل سيرِ ثلاثةِ أيَّامٍ، لكنَّ هنا فيه مرورٌ على الوطن قبل سيرِ مدَّةِ السفر، وقد أيدَ في "الظهيرية"^(١) قولَ عامَّةِ المشايخ باعتبارِ وطنِ السُّكنى: ((بأنَّ الإمام "السرخسي" ذكرَ مسألةً تدلُّ عليه، وهي: كوفيٌّ خرَّجَ إلى القادسيَّة لحاجةٍ وبينهما دونَ مسيرةِ السفر،

(قوله: فليكنَ وطنُ السُّكنى كذلك) لا يلزمُ من اشتراطِ إنشاءِ السُّفر من وطنِ الإقامة لبطلانه أن يكونَ وطنُ السُّكنى كذلك - أي: لا يبطلُ إلا بإنشاءِ السُّفر - لاحتمالِ أنَّه لضعفه بطلانُ بإنشاءِ السُّفر ولو من غيره بخلافِ وطنِ الإقامة، فإنَّه لقوَّته عنه اشترطَ لبطلانه إنشاءَ السُّفر منه، وفي "حاشية البحر": ((قد يقال: إنَّ قوله: فليكنَ وطنُ السُّكنى كذلك قياسٌ مع الفارق لبقاءِ السُّفر في وطنِ السُّكنى وانتهائه في وطنِ الإقامة، فإذا دخلَ المسافرُ بلدةً ونوى الإقامة فيها دونَ نصفِ شهرٍ بقيَ مسافرًا فيَقصرُ، فكذا إذا مرَّ عليها بعد أن خرجَ منها بخلافِ ما إذا نوى الإقامة فيها نصفَ شهرٍ فإنَّه خرَّجَ عن كونه مسافرًا، ولذا يُتمُّ مدَّةُ إقامته بها. على أنَّ تصحيحَ المحققينَ عدمَ اعتباره يقتضي تصحيحَ عدمِ الإتمام فيما صورته "الزَّيلعي"، ولذا علَّلَ شَرَّاحُ "الهداية" وغيرُهم عدمَ اعتباره بأنَّه لم يثبت فيه حكمُ الإقامة)) اهـ.

(قوله: وقد أيدَ في "الظهيرية" قولَ عامَّةِ المشايخ) قال في "معراج الدراية": ((فيه تأمُّلٌ، ولعلَّ وجهه أن ابتداءَ سفره اعتبرَ من القادسيَّة حتى إنَّه يُشترطُ له مجاوزةُ عمرانها إذا أراد القصر، فصارت بمنزلةِ وطنه الأصليِّ حكمًا، فإذا رجع إليها قبل استحكامِ السُّفر يُتمُّ الصلاة بمنزلة ما إذا خرَّجَ مسافرًا من بلده ثمَّ تذكرَ حاجةً فرجعَ فإنَّه يُتمُّ كما يأتي، فلم يدلَّ على أنَّ إتمامه لكونه وطنَ سَكَنِي، لكن قد يقال: تسميةُ "السرخسي" له وطنَ سَكَنِي دليلٌ عليه، وكذا قوله: ((ولم يظهر له بقصرِ الحيرة وطنَ سَكَنِي آخر)) اهـ من "حاشية البحر".

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الخامس - الفصل الأول في أحكام السفر ق ٣٥/أ.

(٢) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٠٦/٢-١٠٧.

لأنَّه الأصلُ، لا التابع (كامرأة) وفاها مهرها المعجل (وعبد).....

ثمَّ خرَجَ منها إلى الحيرة يريد الشام، حتَّى إذا كان قريباً منها بدا له الرجوعُ إلى القادسيَّة ليحملَ ثَقْلَهُ منها ويرتحلَ إلى الشام ولا يمرُّ بالكوفة أتمَّ حتَّى يرتحلَ من القادسيَّة استحساناً؛ لأنَّها كانت له وطنُ السكَنِ، ولم يظهر له بقصدِ الحيرة وطنٌ سكنى آخرُ ما لم يدخلها، فيبقى وطنُهُ بالقادسيَّة، ولا ينتقضُ بهذا الخروجُ كما لو خرَجَ منها لتشييع جنازةٍ ونحوه)) اهـ ملخصاً.

أقول: ويمكنُ أنْ يُوفَّقَ بين القولين بأنَّ وطنَ السُّكَنِ إنْ كان اتَّخَذَهُ بعد تحقُّقِ السفر لم يُعتبر اتفاقاً، وإلاَّ اعتُبر اتفاقاً، فإذا دخلَ المسافرُ بلدةً، ونوى أنْ يقيمَ بها يوماً مثلاً، ثمَّ خرَجَ منها، ثمَّ رجعَ إليها قصرَ فيها كما كان يقصُرُ قبل خروجه، وعليه يُحملُ كلامُ المحقِّقين لقول "البحر"^(١): ((إنَّهم قالوا: لا فائدة فيه؛ لأنَّه يبقى فيه مسافراً على حاله، فصار وجودُه كعدمه)) اهـ. فقولهم: لأنَّه يبقى فيه مسافراً على حاله ظاهرٌ في أنَّه كان مسافراً قبل اتِّخاذه وطناً، وما قاله عائمة المشايخ محمولٌ على ما إذا اتَّخَذَهُ وطناً قبل سفره كما صوَّره "الزيلعي" والإمام "السرْحسي"، هذا ما ظهرَ لي، والله أعلم.

[٦٦٥٣] (قوله: لأنَّه الأصلُ) فهو المتمكَّن من الإقامة والسفر.

[٦٦٥٤] (قوله: وفاها مهرها المعجل) وإلاَّ فلا تكونُ تبعاً؛ لأنَّ لها أنْ تحبسَ نفسها عن

الزوج للمعجلِ دون المؤجلِ، ولا تسكُنَ حيث يسكنُ، "بحر"^(٢).

قلت: وفيه أنَّ هذا شرطٌ لثبوت إخراجها وسفره بها على أحد القولين، وكلامنا بعده^(٣)،

ولهذا قال في "شرح المنية"^(٤): ((والأوجه أنَّها تبعٌ مطلقاً؛ لأنَّها إذا خرجت معه للسفر لم يتيقَّن لها أنْ تتخلَّفَ عنه)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٥٠/٢.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤١.

غير مُكَاتَبٍ (وجندي^(١)) إذا كان^(١) يَرْتَرِقُ من الأمير أو بيت المال (وأجير) وأسير..

وقد يجاب بأنّها إذا ثبت لها حبسُ نفسها عن إخراجها من بلدها لأجل استيفاء معجلها فكذا يثبت لها إذا وصلت إلى بلدة أو قرية، فصَحَّ نَيْتُهَا الإقامة بها؛ لأنها حينئذٍ غير تبعٍ له وإن كانت تبعاً له في المفازة.

[٦٦٥٥] (قوله: غير مُكَاتَبٍ) قال في "البحر"^(٢): ((وأُطْلِقَ في العبدِ فَشَمَلَ الْقَيْنَ والمُدَبِّرَ وأمَّ الولد، وأمَّا المكاتبُ فينبغي أن لا يكون تبعاً؛ لأنَّ له السفرَ بغير إذنِ المولى، فلا تلزمه طاعته)) اهـ.
[٦٦٥٦] (قوله: إذا كان يَرْتَرِقُ من الأمير أو بيت المال) اقتصر في "القنية"^(٣) وغيرها على الأول، وقال في "شرح المنية"^(٤): ((وكذا إذا كان رزقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له، نعم في "الذخيرة": أنَّ المتطوِّعَ بالجهاد لا يكون تبعاً للوالي، وهو ظاهر)) اهـ. ودخل تحت الجنديَّ الأميرُ مع الخليفة، "بحر"^(٥) عن "الخلاصة"^(٦).

[٦٦٥٧] (قوله: وأجير) أي: مُشَاهَرَةٌ أو مُسَانَهَةٌ كما في "التارخانية"^(٧)، أمّا لو كان مُيَاوَمَةً - بأن استأجره كلَّ يوم بكذا - فإنَّ له فسحها إذا فرغ النهار، فالعبرةُ لِنَيْتِهِ، قال في "البحر"^(٨): ((وأمّا الأعمى مع قائده فإنَّ كان القائدُ أجيراً فالعبرةُ لِنَيْتِ الأعمى، وإنَّ متطوِّعاً تُعْتَبَرُ نَيْتُهُ)).

[٦٦٥٨] (قوله: وأسير) ذكّر في "المنتقى": ((أنَّ المسلم إذا أسره العدوُّ إنَّ كان مقصده ثلاثة أيامٍ قصر، وإنَّ لم يعلم سألته، فإنَّ لم يُخَيِّرْه وكان العدوُّ مقيماً أتم، وإنَّ كان مسافراً قصر))،

(١) ((إذا كان)) ساقطة من "د" و "و".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٥٠/٢.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ٢٢/أ.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٥٠/٢.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ق ٥١/ب.

(٧) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة السفر ١٠/٢ نقلاً عن "الفتاوى العنابية".

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٥٠/٢.

وغيرهم وتلميذ (مع زوج ومولى وأمير ومُستأجر) لفٌ ونشترٌ مرتَّب.....

وينبغي أن يكون هذا إذا تحقَّق أنه مسافرٌ، وإلاَّ يكونُ كمن أخذَه الظالمُ، لا يقصرُ إلاَّ بعد السفر ثلاثاً، وكذا ينبغي أن يكون حكمُ كلِّ تابعٍ يسألُ متبوعه، فإنَّ أخْبَرَ عَمِلَ بخبره، وإلاَّ عَمِلَ بالأصل الذي كان عليه من إقامةٍ وسفرٍ حتَّى يتحقَّق خلافُه، وتعدُّرُ السَّوَالِ بمنزلة السَّوَالِ مع عدم الإخبار، "شرح المنية"^(١).

[٦٦٥٩] (قوله: وغيرهم) أي: مُوسِرٌ، قال في "البحر"^(٢) عن "المحيط": ((ولو دخلَ مسافرٌ مصرًا، فأخذَه غريمه وحبسَه فإنَّ كان معسراً قصرَ؛ لأنَّه لم يَنْوِ الإقامة، ولا يحلُّ للطالب حبسُه، وإنَّ كان مُوسِراً إنَّ عَزَمَ أنْ يقضيَ دينَه، أو لم يعزِم شيئاً قصرَ، وإنَّ عَزَمَ واعتقدَ أنْ لا يقضيه أتمَّ)) اهـ.

وقوله: ((إنَّ عَزَمَ أنْ يقضيَ)) أي: قبل خمسة عشر يوماً كما في "الفتح"^(٣).
[٦٦٦٠] (قوله: وتلميذ) أي: إذا كان يترقُّ من أستاذه، "رحمتي". والمرادُ به مطلقُ المتعلِّم مع معلِّمه الملازم له لا خصوصُ طالب العلم مع شيخه.
قلت: ومثله بالأولى الابنُ البارُّ البالغُ مع أبيه، تأمَّل.

[٦٦٦١] (قوله: ومُستأجرٍ) كان على "الشارح" أن يقول: ((وأسيرٍ ودائنٍ وأستاذٍ))، "ح"^(٤).

(قوله: فإنَّ كان معسراً قصرَ) لأنَّه عزم على الإقامة مدَّةً مجهولةً، "سندي" عن "التجنيس". وقال: ((قال "الرَّحْمَتِي": يُطَلَّبُ الفرقُ بين المعسر المحبوس والأسير، فإنَّما أن يكون في المسألة روابتان، وإمَّا أن يقال: المعسر المحبوس ظلماً الظاهرُ رفعُ الظلم عنه يرجوع الظالم عن ظلمه أو قوَّة المسلمين بخلاف الأسير)) اهـ.
(قوله: وإنَّ عَزَمَ واعتقدَ أنْ لا يقضيه أتمَّ) لأنَّه بعزمه أنْ لا يقضيه أبداً كأنَّه نوى الإقامة أبداً.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٤١٥ - باختصار.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٥٠/٢.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٠/٢.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١/١٠٨.

قلت: فقيدُ المعية ملاحظٌ في تحققِ التبعية مع ملاحظة شرط آخر محققٍ لذلك، وهو الارتزاقُ في مسألة الجندي، ووفاء المهر في المرأة، وعدمُ كتابة العبد، وبه بان جوابُ حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين وألف.

(ولا بد من علم التابع بنية المتبوع، فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الأصح^(١)) كما في "المحيط" وغيره دفعاً للضرر عنه، فما في "الخلاصة"^(٢): ((عبد أم مولا، فنوى المولى الإقامة إن أتمَّ صحَّتْ صلاتُهما، وإلا لا))

[٦٦٦٢] (قوله: قلت) تلخيصٌ لحاصل ما تقدّم^(٣) ليني عليه حكمُ الحادثة.

[٦٦٦٣] (قوله: وبه بان جوابُ حادثة جزيرة كريد^(٤)) بكسر الكاف المعجمة المتوسطة بين الكاف العربية^(٥) وبين الجيم، "ح"^(٦). والحادثة هي تفرُّق الجيش لما صار عليهم من الغلبة والهزيمة حتى تشبَّوا في كلِّ جانب، وفاتت المعية والارتزاق، فصار كلُّ مستقلاً بنفسه وزالت التبعية، "رحمتي".

[٦٦٦٤] (قوله: على الأصح) وقيل: يلزمه الإتمام كالعزل الحكمي، أي: يموت الموكِّل، وهو الأحوط كما في "الفتح"^(٧)، وهو ظاهرُ الرواية كما في "الخلاصة"^(٨)، "بحر"^(٩).

[٦٦٦٥] (قوله: دفعاً للضرر عنه) لأنَّه مأمورٌ بالقصر منهى عن الإتمام فكان مضطراً، فلو صار

(١) في "ب" زيادة: ((وفي "الفيض": وبه يقتضى)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ق ٥١/أ.

(٣) ص ٦٥٤ - وما بعدها "در".

(٤) جزيرة "كريد"، وتعرف اليوم بـ ((كريت))، بالناء آخره، وهي في مصادرها العربية معروفة بجزيرة "أقريطش"، وهي جزيرة كبيرة فيها مدن وقرى في البحر الأبيض المتوسط، يقابلها من برّ أفريقية ليبيا، ويُنسب إليها جماعة من العلماء. انظر "معجم البلدان" ٢٨٠/١.

(٥) ((العربية)) ساقطة من "ب".

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ق ١٠٨/أ.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٢٠/٢.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ق ٥١/ب.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤٩/٢.

مبني على خلاف الأصح.

(والقضاء يحكي) أي: يُشابه (الأداء سفرًا وحضرًا) لأنه بعدما تقرر لا يتغير،.....

فرضه أربعًا بإقامة الأصل بلا علمه لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه، وهو مدفوع شرعًا بخلاف الوكيل، فإن له أن لا يبيع، فيمكنه دفع الضرر بالامتناع، فإذا باع بناءً على ظاهر أمره كان الضرر ناشئًا منه من وجه ومن الموكِّل من وجه، فيصح العزل حكمًا لا قصدًا، "بحر"^(١) ملخصًا عن "المحيط" و"شرح الطحاوي".

[٦٦٦٦] (قوله: مبني على خلاف الأصح) قال في "البحر"^(٢): ((وكذا إن كان مع مولاه في السفر فباعه من مقيم والعبد في الصلاة يتقلب فرضه أربعًا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة^(٣)) مبني على غير الصحيح إن فرض عدم علم العبد، أو على قول الكل إن علم)) اهـ.

[٦٦٦٧] (قوله: والقضاء إلخ) المناسب ذكر هذه المسألة مع قوله: ((والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت))؛ لأنها من فروعها.

[٦٦٦٨] (قوله: سفرًا وحضرًا) أي: فلو فاتته صلاة السفر وقضاها في الحضر يقضيها مقصورة كما لو أدّاها، وكذا فاتته الحضر تقضى في السفر تامة.

[٦٦٦٩] (قوله: لأنه بعدما تقرر) أي: بخروج الوقت، فإن الفرض بعد خروج وقته لا يتغير

(قوله: من جهة غيره بكل وجه) لعدم إمكان التخلص بأي وجه، فإنه لو أتم خالف المأمور به، ولو قصر لم يسقط فرضه، فقد لحقه الضرر على كلا الحالين، وهو مضطر للصلاة لا يمكنه التخلص عن فعلها بخلاف الوكيل لإمكان امتناعه، وقوله: ((بكل وجه)) متعلق بقوله: ((من جهة غيره)) أي: أن هذا الضرر الذي لحقه بسبب القصر - وهو فساده صلاته - إنما جاءه من الأصل لا دخل له فيه بخلاف الوكيل. (قوله: وكذا إن كان مع مولاه إلخ) هذه المسألة عزاها أيضًا في "البحر" لـ "الخلاصة".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافرين ١٤٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافرين ١٥٠/٢.

(٣) إلى هنا ذكره في "البحر" نقلًا عن "خلاصة الفتاوى".

غير أنَّ المريض يقضي فائتة الصلَّة في مرضه بما قدر.

(فروغ) سافر السلطان قصر. تزوج المسافر ببلد.....

عماً وحَب، أمَّا قبله فإنه قابلٌ للتغيير بنية الإقامة أو إنشاء السفر، وباقتداء المسافر بالمقيم.

[٦٦٧٠] (قوله: غير أنَّ المريض إلخ) قال في "الفتح"^(١): ((ولا يُشكِّلُ على هذا المريضُ إذا

فائتته صلاةً في مرضه الذي لا يقدرُ فيه على القيام فإنه يجب أن يقضيها في الصلَّة قائماً؛ لأنَّ الوجوب بقاءُ القيام، غير أنَّه رُخص له أن يفعلها حالة العذر بقدرِ وسعته إذ ذاك، فحين لم يؤدّها حالة العذر زال سبب الرخصة فتعيَّن الأصل، ولذلك يفعلها المريضُ قاعداً إذا فاتتْ عن زمن الصلَّة، أمَّا صلاةُ المسافر فإنها ليست إلَّا ركعتين ابتداءً، ومنشأ الغلط اشتراكُ لفظ الرخصة)) اهـ.

٥٣٤/١

[٦٦٧١] (قوله: سافر السلطان قصر) أي: إذا نوى السفرُ يصيرُ مسافراً ويقصرُ، قال في

"شرح المنية"^(٢): ((قيل: هذا إذا لم يكن في ولايته، أمَّا إذا طاف في ولايته فلا يقصرُ، والأصحُّ أنه

لا فرق؛ لأنَّ النبي ﷺ والخلفاء الراشدين قصرُوا حين سافروا من المدينة إلى مكة^(٣)، ومرادُ القائل:

لا يقصرُ، هو ما صرَّح به في "البرازية"^(٤): من أنه إذا خرجَ لتفحصِ أحوال الرعية، وقصدَ الرجوعَ

متى حصلَ مقصوده، ولم يقصد مسيرةً سفرٍ، حتَّى إنه في الرجوع يقصرُ لو كان من مدَّة سفرٍ،

ولا اعتبار لمن علَّل بأنَّ جميع الولاياتِ بمنزلةٍ مصره؛ لأنَّ هذا التعليلَ في مقابلة النصِّ مع عدم الرواية

عن أحدٍ من الأئمة الثلاثة، فلا يُسمعُ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٩/٢.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤١-٥٤٢. بتصرف.

(٣) أخرجه أحمد ١٨٧/٣، والبخاري (١٠٨١) كتاب تقصير الصلاة - باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى

يقصر؟ ومسلم (٦٩٣) كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، وأبو داود (١٢٣٣) كتاب الصلاة -

باب متى يتم المسافر؟ والترمذي (٥٤٨) كتاب الصلاة - باب ما جاء في كم تقصر الصلاة؟ وقال: حسن صحيح،

والنسائي ١٢١/٣ كتاب تقصير الصلاة في السفر - باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، وابن ماجه (١٠٧٧) كتاب

إقامة الصلاة - باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا قام ببلده؟ وابن حبان (٢٧٥١) كتاب الصلاة - فصل في صلاة

السفر. كلُّهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي الباب عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهما.

(٤) "البرازية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في السفر ٧٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

صار مقيماً على الأوجه. طَهَرَتِ الحائِضُ وبقيَ لمقصدِها يومان تُتِمُّ في الصحيح كصبيٍّ بَلَغَ، بخلاف كافرٍ أسْلَمَ.....

[٦٦٧٢] (قوله: صار مقيماً على الأوجه) أي: بنفس التزوّج وإن لم يتخذه وطناً، أو لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً، وأمّا المسافرة فإنّها تصيرُ مقيمةً بنفس التزوّج اتفاقاً كما في "القهستاني" (١)، "ح" (٢). وحكى "الزيلعي" (٣) هذا الأوجهَ بـ ((قيل))، فظاهره ترجيحُ المقابل، فقد اختلفَ الترجيحُ، "ط" (٤).

أقول: قد يقال: لا يصيرُ مقيماً إذا كان مراده الخروجُ قبل نصف شهرٍ، تأمّل. [٦٦٧٣] (قوله: تُتِمُّ في الصحيح) كذا في "الظهريّة" (٥)، قال "ط" (٦): ((وكانه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يُعتبرَ حكمُ السفر فيه، فلمّا تأهّلتْ للأداء اعتبرَ من وقته)). [٦٦٧٤] (قوله: كصبيٍّ بَلَغَ) أي: في أثناء الطريق وقد بقيَ لمقصده أقلُّ من ثلاثة أيّامٍ، فإنّه يُتِمُّ ولا يُعتبرُ ما مضى لعدم تكليفه فيه، "ط" (٧).

[٦٦٧٥] (قوله: بخلاف كافرٍ أسْلَمَ) أي: فإنّه يقصرُ، قال في "الدرر" (٨): ((لأنّ نيّته معتبرة،

(قوله: قد يقال: لا يصيرُ مقيماً إذا كان الخ) الظاهرُ أنّه يكون مقيماً؛ لأنّه بالتزوّج صارت البلدةُ وطناً، ولا يضرُّ نيّتهُ الإقامة أقلُّ من نصفِ شهرٍ كمن دخل مصرَ ناوياً ذلك.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صلاة المسافر ١/١٥٨.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صلاة السفر ق ١٠٨/أ.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٢١٧.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٣٣٧.

(٥) "الظهريّة": كتاب الصلاة - الباب الخامس - الفصل الأول في أحكام السفر ق ٣٣/ب.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٣٣٧.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/٣٣٧.

(٨) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١/١٣٦ بتصرف.

عبدٌ مُشْتَرَكٌ بين مقيمٍ ومسافرٍ إنْ تهايَا قَصَرَ في نوبةِ المسافر، وإلَّا يُفْرَضُ عليه القعودُ الأوَّلُ، ويُتِمُّ احتياطاً، ولا يَأْتُمُّ بمقيمٍ أصلاً،.....

فكان مسافراً من الأوَّلِ بخلاف الصبيِّ، فإنه من هذا الوقتِ يكونُ مسافراً، وقيل: يُتِمُّان، وقيل: يقصُران)) اهـ.

والمختارُ الأوَّلُ كما في "البحر"^(١) وغيره عن "الخلاصة"^(٢)، قال في "الشرنبلالية"^(٣): ((ولا يخفى أنَّ الحائض لا تنزلُ عن رتبةِ الذي أسلمَ، فكان حقُّها القصرُ مثلاً)) اهـ.

وأجاب في "نهج النجاة"^(٤): ((بأنَّ مانعها سماويٌّ بخلافه)) اهـ. أي: وإنْ كان كلُّ منهما من أهلِ النيةِ بخلاف الصبيِّ لكنْ منعها من الصلاة ما ليس بصنعها، فَلَعَتْ نِيَّتُها من الأوَّلِ بخلاف الكافر، فإنه قادرٌ على إزالةِ المانع من الابتداء، فصَحَّتْ نِيَّتُهُ.

(٦٦٧٦) (قوله: عبدٌ (الخ) أي: إذا سافرَ العبدُ مع سيِّده فتوى أحدهما الإقامة.

(٦٦٧٧) (قوله: وإلَّا) أي: وإنْ لم يتهايَا في خدمته يُفْرَضُ عليه القعودُ على رأسِ الركعتين،

وَيُتِمُّ احتياطاً؛ لأنَّه مسافرٌ من وجهٍ مقيمٌ من وجهٍ، "شرح المنية"^(٥).

(٦٦٧٨) (قوله: ولا يَأْتُمُّ (الخ) في "شرح المنية"^(٦): ((وعلى هذا فلا يجوزُ له الاقتداءُ بالمقيم

مطلقاً، فليُعلم هذا)) اهـ. أي: لا في الوقت ولا بعده، ولا في الشفعِ الأوَّلِ ولا الثاني، ولعلَّ وجهه - كما أفاده "شيخنا" -: ((أنَّ مقتضى كونه يُتِمُّ احتياطاً أنْ تكون القعدةُ الثانية في حقِّه فرضاً

(قوله: أنَّ مقتضى كونه يُتِمُّ احتياطاً (خ) ما ذكره إمَّا يفيدُ عدمَ صحَّةِ الاقتداء بعد الوقت لا فيه لقابليَّة

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٤١/٢.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ٥٠٠/ب.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ١٣٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "نهج النجاة إلى المسائل المنتقاة": لأبي العباس محمد بن كمال الدين بن محمد، الشهير بابن حمزة النقيب الحسيني الدمشقي الحنفي (ت ١٠٨٥هـ). ("خلاصة الأثر" ١٢٤/٤) وهو عند إسماعيل باشا البغدادي: أبو العباس عز الدين حمزة بن أحمد

ابن علي الحسيني الشافعي (ت ٨٧٤هـ). انظر "إيضاح المكنون" ٦٩٥/٢، و"هدية العارفين" ٣٣٧/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤١ - بتصرف.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في صلاة المسافر ص ٥٤١.

وهو مما يُلغَرُ. قال لنسائي: مَنْ لَمْ تَدْرِ مِنْكَ كَمْ رَكْعَةٍ فَرَضَ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ فَهِيَ طَالِقٌ، فقالت إحداهنَّ: عشرون، والثانية: سبع عشرة، والثالثة: خمس عشرة، والرابعة: إحدى عشرة لَمْ يَطْلُقْنَ؛ لأنَّ الأولى ضَمَّتِ الوترَ، والثانية تركته، والثالثة ليوم الجمعة، والرابعة للمسافر، والله أعلم.

إلحاقاً له بالمقيم، وقد قلنا: إنَّ القعدة الأولى فرضٌ عليه أيضاً إلحاقاً له بالمسافر، فإذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالمتنفل في حقَّ القعدة الأولى)) اهـ.

أقول: لكنَّ قول "شارح المنية": ((وعلى هذا إلخ)) يظهرُ منه أنَّه تفرُّعٌ من عنده على وجه البحث، وإلاَّ فالذي رأيتُه منقولاً في "التارخانية"^(١) عن "الحجة": ((أنَّه إنَّ لَمْ يَكُنْ بِالْمُهَايَةِ وَهُوَ فِي أَيْدِيهِمَا فَكُلُّ صَلَاةٍ يَصَلِّيْهَا وَحْدَهُ يَصَلِّيْ أَرْبَعًا وَيَقْعُدُ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ، وَكَذَا إِذَا اقْتَدَى بِمَسَافِرٍ يَصَلِّيْ مَعَهُ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي قِرَاءَتِهِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ اخْتِلَافٌ، وَأَمَّا إِذَا اقْتَدَى بِمَقِيمٍ فَإِنَّهُ يَصَلِّيْ أَرْبَعًا بِالْإِتِّفَاقِ)) اهـ.

[٦٦٧٩] (قوله: وهو مما يُلغَرُ) أي: من جهاتٍ فيقال: أيُّ شخصٍ يَصَلِّيْ فرضَه أَرْبَعًا ويُفترضُ عليه القعودُ الأوَّلُ كالثاني؟ وأيُّ شخصٍ لا يصحُّ اقتداؤه بالمقيم في الوقت؟ وأيُّ شخصٍ ليس بمقيم ولا مسافر؟ ويقال في صورة التهاوي: أيُّ شخصٍ يَتِمُّ يوماً ويقصرُ يوماً؟ "ط"^(٢).

[٦٦٨٠] (قوله: لأنَّ الأولى ضَمَّتِ الوترَ) وهي صادقة؛ لأنَّه فرضٌ عمليٌّ، ويحملُ الفرضُ في كلام الزوج على ما يلزم فعله ليُعمَّ العمليُّ، "ط"^(٣).

[٦٦٨١] (قوله: والثالثة ليوم الجمعة) أي: قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية، ولم تنظر إلى الوتر، وكذا الرابعة، والله تعالى أعلم.

الفرض التغيير بالاقتراء فيه، ويظهرُ صحَّةُ ما في "شرح المنية" إذا حُمِلَ على ما إذا اقتدى به بعد الوقت، وحينئذٍ يُقَيَّدُ ما في "التارخانية" من صحَّةِ اقتدائه بمقيم بما إذا اقتدى به في الوقت أخذاً من العلة، والله أعلم.

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر ١٣/٢.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٧/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المسافر ٣٣٧/١.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصحيفة
شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	١٨	آل عمران	١٠٩
فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْغُرَابِ	٣٩	آل عمران	١٥٥
وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي	٤٣	آل عمران	٥٥٧
فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ	١٠١	النساء	٦٢٥
وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتْلًا	١٤٢	النساء	٣٧٣
وَيَذُوبُونَ أَلُوكَةً وَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ	٥٥	المائدة	٢٠٩
وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٨٨	الأنعام	٤٦٣
أُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ	١٠٧	المؤمنون	٧
قَوْمًا	٦٧	الفرقان	١٠٦
رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ	٢٦	النمل	٥٥٦
وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ	٦٨-٦٩	القصاص	٣٠٦
وَتَقَالِي عَمَّا يَشِرُ كُونَ ﴿٧٨﴾ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا			
يُعْلِنُونَ ﴿٧٩﴾			
وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ	٦	لقمان	٢١٨
وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ	٣٦	الأحزاب	٣٠٦
مِنْ أَهْوَائِ السَّعِيرِ	٦	فاطر	١١١
إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	٣٧	فصلت	٥٥٦
وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ	٣٨	فصلت	٥٥٦
وَأَنَابَ	٢٤	ص	٥٥٦
وَحَسَنَ مَقَابِرَ	٢٥	ص	٥٥٦
مَنَاقِبِ	٢٣	الزمر	١٠٧
يَكُنْ لَكَ	٧٧	الزخرف	١١١

الآية	رقمها	السورة	الصحيفة
وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رِثًا	٣	الجن	١١١
فَسُورَتْ	٥١	المدثر	١١١
فَلَمَّا أَرَاتَهُ فَأَبْعَ قُرْآنَهُ	١٨	القيامة	٦٠٤
وَالنَّزْعَتِ عَرْفًا	١	النازعات	١٠٧
إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ	١	الإنشقاق	٢٣٤
وَرَرَّا فِي مَبْنُوتٍ	١٦	الغاشية	١٠٧

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس فإذا الناس يصلون وإذا هي قائمة	
(من حديث طويل)	١٥٥
أجل، ولكني لست كأحد منكم	٣٣٦
أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل	٣٠٢
أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود	٣٠١-٣٠٠
أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل	١٧٧
إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولكن شرفوا أو غربوا	١٩٢
إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك بين يديه، فإنه في صلاة	١٤٥-١٤٦
إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين	٢٨٠
إذا رأيتم من ينشد ضالة في المسجد فقولوا: لا ردها الله عليك	٢١٠
إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على جنبه الأيمن	٢٨٦
إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه	٢٨٥
إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره، ولا يدع أحداً يمر بين يديه	١٢٤
إذا صليت بعد الجمعة فصلوا أربعاً، فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت	٢٥٦
إذا صليت في رحالكما ثم أتيت صلاة قوم فصليا معهم، واجعلوا صلاتكما معهم سبحة ...	٣٨٩
إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغيض عينه	١٥٩
إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس	٤٩٠
إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً	٣٣٦
إذا نابت أحدكم نائبة وهو في الصلاة فليستع	٧٤
إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة	٣٠٥

الحديث

رقم الصفحة

- استأذن جبريل عليه السلام على النبي عليه الصلاة والسلام فقال: ادخل، فقال: كيف أدخل؟
 ١٧١ وفي بيتك ستر فيه تصاوير؟
- الإسلام يحب ما قبله ٤٦٥
- اشتكت صدرتي فأكلته (أي: الثوم) فلم يعفّه ٢١٦
- أصدق ذو اليمين ٥٣
- أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ٢٩٦
- أفضل الصلاة طول القنوت ٢٧٣
- اقتلوا ذا الطفتين والأبتر، وإياكم والحية البيضاء، فإنها من الجن ١٧٩
- اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب ١٧٨
- أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ٢٧٣
- أقروا الطير على مكانتها ٢٢١
- أقصر الصلاة أم نسيت ٥٣
- أمر بقتل العقرب بالنعل اليسرى إن أمكن ١٧٨
- أمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلي الظهر ٤٢٣
- أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً ١٤٤
- أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب ١٩٩-٢٠٠
- أن أبا برزة رضي الله عنه صلى ركعتين أخذاً بقياد فرسه ٩٥
- إننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ١٧١
- أن ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء ١٢٥
- انتهيت إلى رسول الله ﷺ فوجد مني ريح الثوم، فقال: من أكل الثوم؟ فأخذت يده
 ٢١٦ فأدخلتها فوجد صدرتي معصوباً فقال إن لك عذراً
- إن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم ٢١٢
- أن رسول الله ﷺ قال: نهيت أن أصلي إلى النيام والمتحدثين ١٨٢
- أن رسول الله ﷺ كان يلحظ في الصلاة ميماً وشمالاً ولا يلوي عنقه خلف ظهره ١٤٩

الحديث	رقم الصفحة
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ إِقْبَاءِ الْكَلْبِ	١٥٠
أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه تصدَّقَ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَمَدَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: (وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)	٢٠٩
إِنَّ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا إِذَا لَمْ تَتِمَّ تَكْمَلُ بِالنَّطْوُعِ	٢٥٨
إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا	١٨٧
إِنْ كُنْتَ لَا بَدَ فَاعْلًا فَاصْنَعِ الشَّجَرِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ	١٦٩
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَاٌ فَلْيُخِطْ خَطًّا	١٢٧-١٢٨
إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ صَلَاةَ الْمُقِيمِ أَرْبَعًا وَالْمَسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ	٦٢٣
إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: الْعَبَثَ فِي الصَّلَاةِ، وَالرَّفَثَ فِي الصَّيَامِ، وَالضَّحْكَ فِي الْمَقَابِرِ	١٣٩
إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ	٥٣
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَاسَ وَيَكْرَهُ النَّثَاؤَ	٦٩
إِنَّمَا أَجْرُكَ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ	٢٦٩
إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	٢٧٩
إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُرَيْنَ الْمَسَاجِدُ	٢٠٢
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي إِلَى رِجْلِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ	١٥٣
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ	١٥٥
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ حِمَاةِ الْبُيُوتِ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فِي مَسَاكِنِكُمْ فَقُولُوا:	
أَنْشُدْكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ نُوْحٌ، أَنْشُدْكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ	١٧٩
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى مُتْرَبَعًا	١٥٦
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرِقَ فِي صَلَاتِهِ فَسَلَّتِ الْعَرَقُ عَنْ جَبِينِهِ	١٣٨
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ قَصَرُوا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ	٦٥٩
إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصُحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ .	٥٤
أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَبَيْنَ يَدَيْهَا نَوْىٌ أَوْ حَصَى تُسَبِّحُ بِهِ	١٧٧
أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا رَكَعَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: مَا شَأْنُهُ؟ فَقَالَ نَافِعٌ:	
قُلْتُ: يَفْصِلُ بَيْنَ صَلَاتِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: وَأَيُّ فَصْلٍ أَفْضَلُ مِنَ السَّلَامِ؟	٢٨٥

الحديث

رقم الصفحة

- أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّيُ مِمَّا بَلَى بَابُ بَنِي سَهْمٍ وَالنَّاسُ يُعْمَرُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ . ١٢١
- أَنَّهُ ﷺ أَوْتَرَ بِهِمْ ثُمَّ بَيَّنَّ الْعَذْرَ فِي تَأْخُرِهِ ٣٧٩
- أَنَّهُ ﷺ أَوْصَى أَبَا هُرَيْرَةَ بِرَكَعَتَيْنِ ٢٩٢
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ٢٨٥
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ حُلًّا جُلُوسِيهِ مَعَ أَصْحَابِهِ التَّرْبُوعِ ١٥٦
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، وَكَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً ٢٧٤
- أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَدَعْ رَكَعَتِي الْمَغْرِبِ سَفَرًا وَلَا حَضَرًا ٢٦٣
- أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَلِيًّا عَنْ خَصْفِ النَّعْلِ فِيهِ ٢١١
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ تُشَدَّ الْأَشْعَارُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُبَاعَ فِيهِ السَّلْعُ، وَأَنْ يُتَحَلَّقَ فِيهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ . ٢١١
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فَوْقَ وَيَقِيَّ النَّاسُ خَلْفَهُ ١٦٢
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَتْرِاءِ ٣٩٩
- أَنَّهُ ﷺ وَضَعَ لِحْسَانَهُ مِنْبَرًا يُنْشِدُ عَلَيْهِ الشُّعْرَ ٢١١
- أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَلَا سَجْدَةً عَلَى الْمَنْبَرِ، فَزَلَّ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ ٦١٢
- أَنَّهُ قَنَتَ فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ ٢٤٩
- أَنَّهُ قَنَتَ فِي الْمَغْرِبِ ٢٤٩
- أَنَّهُ كَانَ يَنْتَقِلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي غَيْرِ عَذْرِ فِي اللَّيْلِ، وَإِذَا بَلَغَ الْوَتَرَ نَزَلَ فَيُوتِرُ عَلَى الْأَرْضِ ٢٢٨
- أَنَّهُ كَانَ يَفْتَتِحُ التَّطَوُّعَ قَاعِدًا ٣٣٦
- أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ عَقَبِ الشَّيْطَانِ وَأَنْ يَقْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ ١٥٢
- إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ ٢٨٧
- أَوْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا ٢٢٣
- إِيَّاكَ وَالْإِنْفَاتَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِنْفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فِيهِ التَّطَوُّعَ لَا فِي الْفَرِيضَةِ ١٤٨
- بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّيُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ ٥٣
- التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ ١٥٧
- جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صَبِيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ وَبِعَمَّكُمْ وَشَرَاءَكُمْ وَرَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ ١٩٨

الحديث	رقم الصفحة
خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا	٣٠١
خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ	٢١٢
دَفْنَا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَيْلًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي لَمْ أُوتِرْ، فَقَامَ وَصَفَّفْنَا وَرَاءَهُ فَصَلَّى بِنَا	٣٧٥
رَأَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي بَادِيَةٍ لَنَا يَصَلِّي فِي صَحْرَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ	١٢٥
رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا	٢٦٣
سُئِلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتَرُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: ((كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ))	٢٣٠
سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسَبِّحُ فِيهَا	٣٠٧
سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى	١٤٤
سَبَّحَانَ اللَّهِ عَزَّذَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسَبَّحَانَ اللَّهِ عَزَّذَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ	١٧٧
سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصُورَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ	٥٦٧
سَلَّمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي فَرَدَّ بِالْإِشَارَةِ	٥٧
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ حِينَ بُشِّرَ بِالْفَتْحِ، أَوْ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ	٦٠٩
صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ	٢٠٦
صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفَصَالُ	٢٩١
صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ	٣٣٦
صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ	٢٠٥
صَلَاةٌ لَمْ يَتِمَّهَا زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُبْحَتِهَا حَتَّى تَتِمَّ	٢٥٨
صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي	٢٦٩
صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ	٢٨٩
صَلُّوا فِي نَعَالِكُمْ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ	١٩٩
عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ	٢٧٣
عَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ، وَاعْقُدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَسْقَاتٌ، وَلَا تَغْفَلْنَ فَتَسِينَ الرَّحْمَةَ	١٧٦

الحديث

رقم الصفحة

- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ ٣٥٩
- عليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ٢٨٨
- عن عائشة أنه كان فريضة ثم نسيخ (أي: صلاة الليل) ٢٩٨
- عن موري قال: قلت لابن عمر رضي الله عنهما: أتصلي الضحى؟ قال: لا، قلت: فعمر؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر؟ قال: لا، قلت: فالتبى ﷺ؟ قال: لا إحاله ٢٩١
- فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربع ركعات ٦٢٣
- فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر ٦٢٤
- فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً ٦٢٤
- فليقاتله فإنه شيطان ١٢٩
- قرأ في الفجر في السفر الكافرون والإخلاص ٦٤٥
- قضاها مع الفريضة غداة ليلة التّعريس بعد ارتفاع الشمس ٤٠٦
- كان إذا سافر فأراد أن يظوّع استقبل بناقته القبلة، فكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه ٣٤٣
- كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر قضاها بعده ٤٠٨
- كان رسول الله ﷺ إذا سكّت المؤذن في صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة فيخرج ٢٨٤
- كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلاً في سفر أو دخل بيته لم يجلس حتى يركع ركعتين ٣١١
- كان رسول الله ﷺ لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ٢٦٩
- كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى ٢٩٥
- كان رسول الله ﷺ يصلي من صلاة الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يوترز أيقظني فأوترت ١٨١
- كان عمر يكره أن يصلي خلف صلاة مثلها ٣٣٨
- كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان: مدخل بالليل ومدخل بالنهار، فكنت إذا أتيت وهو يصلي تنحنت لي ٦٦
- كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن ٢٥٦

رقم الصفحة

الحديث

- كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ثنتين، وبعد العشاء ركعتين، وقبل الفجر ركعتين..... ٢٥٥
- كان يصلي الضحى أربعاً ويريد ما شاء الله ٢٩٢
- كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت النبي ﷺ، فإذا سجد وضعها، وإذا قام حملها ١٨٧
- كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر القرآن وسورتين ٤٨٣
- كان ينام نصف الليل، ويصلي ثلثه ويسبح سدسه ٣٠١
- كانت تسجد على مرقعة موضوعة بين يديها لعل كانت بها، ولم يمنعها رسول الله ﷺ من ذلك. ٥٣٧
- كره عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي ١٥٣
- كل أمتي معافى إلا المجاهرين ٤٦٧
- كلام حسن حسنه حسن وقبيحه قبيح ٢١٠
- كنا مع أبي هريرة في المسجد، فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر قال أبو هريرة: أمّا هذا فقد عصا أبا القاسم ٣٩٣
- لأن يمتلي جوف أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلي شيئاً ٢١٠
- لا بد من صلاة بليل ولو حلب شاة، وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ٢٩٧
- لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل ٢٦٣
- لا تصلوا خلف نائم ولا متحدث ١٨١
- لا تفرق أصابعك وأنت تصلي ١٤٥
- لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ٢٠٢
- لا تمسح الحصى وأنت تصلي، فإن كنت ولا بد فاعلاً فواحدة ١٤٤
- لا طاعة في معصية الخالق ٣٨٧
- لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ٣٨٦
- لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف ١٤٣ - ١٤٢
- لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه ١٤٧
- لا يصلي بعد الصلاة ٣٣٨

الحديث

رقم الصفحة

- لا يتقصَّ أحدُكم من صلاتِهِ شيئاً إلاَّ أنَّمَّها اللهُ عزَّ وجلَّ من سُبُحْتِهِ ٢٥٨
- لَمَّا أَحَسَّ النَّبِيُّ ﷺ حَضَرَ عَنْ الْقِرَاءَةِ فَتَأَخَّرَ «أَي: أَبُو بَكْرٍ» ١٧
- لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ ٢٦٢
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِهِمْ ٢٣٣
- اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي عِنْدَكَ بِهَا أَجْراً، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْراً ٥٦٧
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ، وَمِعَافَاتِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ٢٣٣-
- ثَنَاءٌ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ ٢٣٤
- لَوْ كَانَ فَقِيهًا لِأَجَابَ أُمُّهُ ١٩١
- لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ .. ١٢١
- لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ ٤٨٥
- لَيْسَ لِعَرَقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ ٢١٤
- لَيَقْعُدَنَّ فِي بَيْتِهِ (أَي: مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ) ٢١٦
- مَا أَعْلَمُهُ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ ٣٠٣
- مَا حَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكُعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يَرِيدُ سَفَرًا ٢٩٥
- مَا كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَهَوِيَ فِي اللَّيْلِ ٢٩٨
- مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ يُقْبِلُ بَقْلَهُ وَوَجْهَهُ عَلَيْهِمَا إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ.. ٢٩٠
- مَنْ أَدْرَكَ الْأَذَانَ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يَرِيدُ الرَّجُوعَ فَهُوَ مُنَافِقٌ ٣٩٣
- مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَبْقَظَ أَهْلَهُ فَصَلَّيَا رَكْعَتَيْنِ كُتِبَا مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ... ٢٩٩
- مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ ٢٠٢
- مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ أَوْ الْبَصَلَ فَلَا يَمُرُّ بِمَسْجِدِنَا ٢١٥
- مَنْ تَرَكَ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنْلُهُ شِفَاعَتِي ٢٦٤
- مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ ٢٩٣
- مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ ٣٠٣
- مَنْ صَلَّى كُلَّ يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ٢٩٣

الحديث	رقم الصفحة
مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ	٣٣٧
مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا	٢٥٦
مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ	٣١٠
مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ يَصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ الَّتِي هُوَ فِيهَا ثُمَّ لِيَقْضِ الَّتِي تَذَكَّرَهَا	٤٣٣
مَنْ نَامَ عَنْ وَتَرٍ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ	٢٢٧
مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجَةٍ فِي صَفٍّ فَلْيَسُدَّهَا بِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَرَّ مَرًّا فَلْيَتَحَطَّ عَلَى رَقَبَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُ	١٢٣
الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا	١٤٧
نَهَى أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ	١٤٣
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ	١٥٨
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ	١٨٣
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِعْتِجَارِ	١٨٤
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا	١٤٧
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخُصْرِ فِي الصَّلَاةِ	١٤٧
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَدِّ الْآيِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، وَرَخْصَ فِي السُّبْحَةِ	١٧٥
نَهَى ﷺ أَنْ يَرْفَعَ إِلَى وَجْهِهِ شَيْءٌ يَسْجُدُ عَلَيْهِ	٥٣٦
نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ	٢٨٧
نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا	٢٨٧
هَذِهِ سَاعَةٌ تُنْتَحَى أَبْوَابُ السَّمَاءِ فِيهَا، فَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ	٢٥٥
هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ	١٤٨
وَإِكْلُ أُمَّاهُ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟!	٥٤
وَاحِدَةٌ أَوْ دَعُ	١٤٤
الْوَتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنِّي	٢٢٣

الحديث	رقم الصفحة
يا أبا ذر، إنَّ للمسجد تحيةً، وإنَّ تحيته ركعتان، فقم فاركعهما	٢٨٠
يا أنس، إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مراتٍ	٣٠٦
يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل ثم تركه	٣٠١
يجزي من السترة قدر مؤخر الرجل ولو بدقة شعرة	١٢٦
يصلِّي المريض قائماً إن استطاع	٥٤٠
يصلِّي المريض قائماً، فإن نالته مشقة صلى بإيماء يومئ برأسه، فإن نالته مشقة سح	٤٥٣
اقرأ في الأولى الفاتحة مرة وآية الكرسي ثلاثاً	٣١٠
ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير	٣٠٠

فهرس الأعلام المترجمة

رقم الصفحة	الاسم
٣٤٤	إبراهيم بن خالد: أبو ثور وأبو عبد الله الكلبي البغدادي
٨٥	أحمد بن إسحاق بن شيث: أبو نصر الصفار
٢٠٥	أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين المعروف بالعراقي أو ابن العراقي الكردي
٣٥	أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين الطرابلسي المغربي
٣١٩	الأذرعي = أبو الربيع سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء صدر الدين المصري
٦٦	إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد الرازي السَّمان الحافظ
٣١٢	الأصم = أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان: شيخ المعتزلة
٣١	أمين ميرغني = محمد بن حسن
٣٠٢	الباقر = أبو جعفر محمد بن علي بن زين العابدين بن الحسين
٣٩٠	البخاري = أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أنوش الحَصِيرِي
٣٨٧	البخاري = حميد الدين علي بن محمد بن علي: نجم العلماء الرامشي الضرير
٤٠٥	البخاري = أبو الفضائل بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة الأنصاري الزرنجيري
٣٤٤	البغدادي = أبو ثور وأبو عبد الله: إبراهيم بن خالد الكلبي
٣١٢	أبو بكر = عبد الرحمن بن كيسان الأصم
٣٩٠	أبو بكر = محمد بن إبراهيم بن أنوش الحَصِيرِي البخاري
١٠	بكر = أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين المعروف بخواهر زاده البخاري
١٠	أبو بكر = محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين المعروف ببكر خواهر زاده البخاري
٤٠٥	بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة الأنصاري البخاري الزرنجيري: أبو الفضائل
٤٦٤	البليخي = أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي
١١٩	تقي الدين = أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع: ابن دقيق العيد
٢١٦	التنوخني = أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب: سحنون الحمصي القيرواني ..
٣٤٤	أبو ثور = أبو عبد الله إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي
٨٦	ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي: أبو خالد وقيل: أبو ثور

رقم الصفحة	الاسم
٤٦٤	الجبائي = أبو علي محمد بن عبد الوهاب
٣٠٢	أبو جعفر = محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين
١٢١	ابن جماعة = أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: عز الدين الحموي
٣٧٧	ابن الحاج = أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري القاسي:
٦٦	الحافظ = أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان
٤٠٧	الخانوتي = سراج الدين عمر المصري
٦٦١	الحسيني = أبو العباس عز الدين حمزة بن أحمد بن علي
٦٦١	الحسيني = أبو العباس محمد بن كمال الدين بن محمد الشهير: بابن حمزة النقيب
٣٩٠	الحصري = أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أنوش البخاري
٦٦١	حمزة بن أحمد بن علي: أبو العباس: عز الدين الحسيني
٦٦١	ابن حمزة النقيب = أبو العباس محمد بن كمال الدين بن محمد الحسيني
٨٦	الحمصي = أبو خالد وقيل: أبو يزيد ثور بن يزيد الكلاعي
١٢١	الحموي = أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: عز الدين الشهير بابن جماعة
٣٨٧	حميد الدين = علي بن محمد بن علي: نجم العلماء الرامشي البخاري الضرير
١١٢	الحنوي = أبو عاصم
٨٦	أبو خالد وقيل أبو يزيد = ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي
٢٦٣	الخالدي = أبو نصر المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد المروزي: القاضي الشهيد
١٢١	الخلوتي = يوسف بن يعقوب المعروف بستان الدين الرومي
١٠	خواهر زاده = أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين المعروف بـبكر البخاري
١١٩	ابن دقيق العيد = أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع: تقي الدين القشيري
٣٠٩	الدمشقي = أبو عبد الله محمد بن علي شمس الدين الصالحى الدمشقي: ابن طولون:
٦٦	الرازي = أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين السمان الحافظ
٣٨٧	الرامشي = حميد الدين علي بن محمد بن علي: نجم العلماء البخاري الضرير

الاسم	رقم الصفحة
أبو الربيع = سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء الأذرعي المصري	٣١٩
الرومي = يوسف بن يعقوب المعروف بسنان الدين الخلوتي	١٢١
أبو زرعة = أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: ولي الدين المعروف بالعراقي أو ابن العراقي الكردي	٢٠٥
الزرنجيري = أبو الفضائل بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة الأنصاري البخاري	٤٠٥
أبو زيد وأبو خالد = ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي	٨٦
سحنون = أبو سعيد بن عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الحمصي القيرواني	٢١٦
سراج الدين = عمر الخانوتي المصري	٤٠٧
أبو سعد = إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان الحافظ الزاهد المعتزلي	٦٦
أبو سعيد = عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب سحنون التنوخي الحمصي القيرواني ..	٢١٦
سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي المكي: أبو محمد	٣١٢
سليم بن أسود المحاربي الكوفي: أبو الشعثاء	٣٩٣
سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء: أبو الربيع الأذرعي المصري	٣١٩
السمان = أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي الحافظ	٦٦
سنان الدين = يوسف بن يعقوب الخلوتي الرومي	١٢١
ابن شعبان = أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين الطرابلسي المغربي	٣٥
أبو الشعثاء = سليم بن أسود المحاربي الكوفي	٣٩٣
شمس الأئمة = أبو الفضائل بكر بن محمد بن علي البخاري الزرنجيري	٤٠٥
شمس الدين = أبو عبد الله محمد بن علي الصالحى الدمشقي: ابن طولون	٣٠٩
الشهيد = أبو نصر المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد الخالدي المروزي القاضي	٢٦٣
صدر الدين = أبو الربيع سليمان بن أبي العز الأذرعي المصري	٣١٩
الصالحى = أبو عبد الله محمد بن علي: شمس الدين: ابن طولون الدمشقي	٣٠٩
الصفار = أبو نصر أحمد بن إسحاق بن شيث	٨٥
الضرير = حميد الدين علي بن محمد بن علي: نجم العلماء الرامشي البخاري	٣٨٧
الطرابلسي = أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين المغربي	٣٥

الاسم	رقم الصفحة
ابن طولون = أبو عبد الله محمد بن علي: شمس الدين الصالحى الدمشقي	٣٠٩
أبو عاصم = الخنوي	١١٢
أبو عاصم = محمد بن أحمد العامري	١١٢
العامري = أبو عاصم محمد بن أحمد	١١٢
أبو العباس = حمزة بن أحمد بن علي: عز الدين الحسيني	٦٦١
أبو العباس = محمد بن كمال الدين بن محمد الشهير بابن حمزة النقيب الحسيني	٦٦١
عبد الرحمن بن كيسان الأصم: أبو بكر	٣١٢
العبدري = أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن الحاج الفاسي	٣٧٧
عبد السلام بن سعيد بن حبيب: أبو سعيد سحنون التنوخي الحمصي القيرواني	٢١٦
عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: أبو عمر: عز الدين الشهير بابن جماعة الحموي	١٢١
أبو عبد الله = أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي	٣٤٤
عبد الله بن أحمد بن محمود: أبو القاسم الكعبي البلخي	٤٦٤
أبو عبد الله = محمد بن علي شمس الدين الصالحى الدمشقي: ابن طولون	٣٠٩
أبو عبد الله = محمد بن محمد بن محمد بن الحاج العبدري الفاسي	٣٧٧
العراقي = أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: ولي الدين المعروف بابن العراقي الكردي ...	٢٠٥
ابن العراقي = أبو زرعة أحمد بن الرحيم بن الحسين: ولي الدين المعروف بالعراقي الكردي	٢٠٥
ابن أبي العز = سليمان بن وهيب بن عطاء: أبو الربيع الأذرعي المصري	٣١٩
عز الدين = أبو العباس حمزة بن أحمد بن علي الحسيني	٦٦١
عز الدين = أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: الشهير بابن جماعة الحموي	١٢١
أبو علي = محمد بن عبد الوهاب المعروف بالجبايئي	٤٦٤
علي بن محمد بن علي: نجم العلماء الرامشي: حميد الدين البخاري الضريير	٣٨٧
أبو عمر = عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: عز الدين: ابن جماعة الحموي	١٢١
الفاسي = أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن الحاج العبدري	٣٧٧
أبو الفتاح = محمد بن علي بن وهب بن مطيع: تقي الدين: ابن دقيق العيد القشيري	١١٩

- أبو الفضائل = بكر بن محمد بن علي: شمس الأئمة الأنصاري البخاري الزرنجري ٤٠٥
- أبو القاسم = عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ٤٦٤
- القاضي = أبو عاصم الخنوي ١١٢
- القاضي = أبو عاصم محمد بن أحمد العامري ١١٢
- القاضي الشهيد = أبو نصر المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد الخالدي المروزي ٢٦٣
- القسيري = أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع: تقي الدين: ابن دقيق العيد ١١٩
- القيرواني = أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب: الملقب سحنون التنوخي الحمصي . ٢١٦
- الكردي = أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: ولي الدين المعروف بالعراقي أو ابن العراقي ٢٠٥
- الكعبي = أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ٤٦٤
- الكلاعي = أبو خالد - أبو يزيد - ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي ٨٦
- الكلبي = أبو ثور وأبو عبد الله: إبراهيم بن خالد البغدادي ٣٤٤
- الكوفي = أبو الشعثاء سليم بن أسود المحاربي ٣٩٣
- الكوفي = أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي المكي ٣١٢
- المالكي = أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ٣١٢
- المحاربي = أبو الشعثاء سليم بن أسود الكوفي ٣٩٣
- المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد بن علي: أبو نصر الخالدي المروزي: المعروف بالقاضي الشهيد ٢٦٣
- محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري البخاري: أبو بكر ٣٩٠
- محمد بن أحمد العامري: أبو عاصم ١٢٢
- محمد أمين بن حسن الميرغني ٣١
- محمد الباقر بن علي بن زين العابدين: أبو جعفر ٣٠٢
- محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين: أبو بكر: المعروف ببيكر خواهر زاده البخاري ١٠
- أبو محمد = سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي المكي ٣١٢
- محمد بن عبد الوهاب: أبو علي الجبائي ٤٦٤
- محمد بن علي: أبو عبد الله: شمس الدين: ابن طولون الصالحى الدمشقي ٣٠٩

الاسم	رقم الصفحة
محمد بن علي بن وهب بن مطيع: أبو الفتح: تقي الدين: ابن دقيق العيد القشيري	١١٩
محمد بن كمال الدين بن محمد: أبو العباس: الشهير بابن حمزة النقيب الحسيني	٦٦١
محمد بن محمد بن محمد بن الحاج: أبو عبد الله العبدري الفاسي	٣٧٧
المخزومي = أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن المالكي	٣١٢
المروزي = أبو نصر المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد بن علي الخالدي: المعروف بالقاضي الشهيد	٢٦٣
المصري = أبو الربيع سليمان بن أبي العز وهيب بن عطاء الأذري	٣١٩
المصري = سراج الدين عمر الخانوتي	٤٠٧
مصلح الدين = أحمد بن محمد بن شعبان الطرابلسي المغربي	٣٥
أبو المعين = ميمون بن محمد المكحولي النسفي	٣٣٧
المغربي = أحمد بن محمد بن شعبان: مصلح الدين الطرابلسي	٣٥
المغيرة بن عبد الرحمن: أبو هاشم المخزومي المالكي	٣١٢
المكحولي = أبو المعين ميمون بن محمد النسفي	٣٣٧
المكي = سفيان بن عيينة بن ميمون الهاللي الكوفي: أبو محمد	٣١٢
الميرغني = محمد أمين بن حسن	٣١
ميمون بن محمد: أبو المعين المكحولي النسفي	٣٣٧
نجم العلماء = حميد الدين علي بن محمد بن علي الرامشي البخاري الضرير	٣٨٧
النسفي = أبو المعين ميمون بن محمد المكحولي	٣٣٧
أبو نصر = أحمد بن إسحاق بن شيث الصفار	٨٥
أبو نصر = المحسن بن أحمد بن المحسن بن أحمد بن علي الخالدي المروزي: المعروف بالقاضي الشهيد .	٢٦٣
النقيب = أبو العباس محمد بن كمال الدين بن محمد: الشهير بابن حمزة الحسيني	٦٦١
أبو هاشم = المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي المالكي	٣١٢
الهاللي = أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الكوفي المكي	٣١٢
ولي الدين = أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المعروف بالعراقي أو ابن العراقي الكردي	٢٠٥
يوسف بن يعقوب: المعروف بستان الدين الخلوتي الرومي	١٢١

فهرس الكتب المترجمة

الكتاب	الصفحة
إتحاف الأخصاً بفضائل المسجد الأقصى لابن أبي شريف.....	٢١٥
أدب الكاتب لابن قتيبة.....	١٨٢
الإرشاد لركن الدين العميدي السمرقندي.....	٢٣٨
الإرشاد لنوح بن منصور.....	٢٣٨
الإرشاد لهبة الله التركستاني.....	٢٣٨
أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل = شرح الشمائل لابن حجر	٢٨٥
إصلاح الوقاية لابن كمال باشا.....	٥٧٩
البحر العميق في مناسك المعتمر والحاج إلى البيت العتيق للمصاغاني.....	١٢١
تحفة أعيان الغنى بصحة الجمعة والعيد في الفنا (رسالة) للشربلالي.....	٦١٥
ترتيب الجامع الصغير = جامع البرهاني لبرهان الدين البخاري.....	٢٠٠
الترغيب والترهيب لزكي الدين المنذري.....	٣١٠
تسهيل المقاصد لزوار المساجد لابن عماد الأقفهسي.....	٢٠٤
تشنيف المسمع في شرح المجمع = شرح مجمع البحرين وملتقى النيرين لابن شعبان.....	٣٥
تقريب التهذيب للعسقلاني.....	٤٩١
تكملة الغاية = شرح الهداية لابن الديري.....	٥٦٣
جامع البرهاني = ترتيب الجامع الصغير لبرهان الدين البخاري المرغيناني.....	٢٠٠
الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف لجار الله القرشي المخزومي.....	٢٠٦
جداول الزلال لترتيب الفوائد بكل احتمال (رسالة) للشربلالي.....	٤٤٢
حاشية على تبين الحقائق للشليبي.....	٥٩٧
الحاوي للحصيري.....	٣٩٠
الخزانة للسروجي.....	٣٠
خزانة الفقه = السمرقندية لأبي الليث السمرقندي.....	٢٩٢
در المهتدي وذخر المقتدي = المنظومة الهاملية للهاملي.....	٦٣٢

الكتاب

الصحيحة

- ردع الرغب عن صلاة الرغائب لابن غانم..... ٣٠٥
- سراج الظلام وبدر التمام = شرح النظم الهاملي للحدادي..... ٦٣٢
- السمرقندية = خزانة الفقه لأبي الليث السمرقندي..... ٢٩٢
- شرح تقريب الأسانيد لولي الدين العراقي..... ٢٠٥
- شرح الشمائل = أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل لابن حجر المكي..... ٢٨٥
- شرح الجامع الكبير لشمس الأئمة الحلواني..... ٥٣٣
- شرح المجمع = تشنيف المسمع في شرح المجمع لابن شعبان..... ٣٥
- شرح مشكلات الموطأ للملا علي القاري..... ٢٨٥
- شرح النظم الهاملي = سراج الظلام وبدر التمام للحدادي..... ٦٣٢
- شرح النقاية = كمال الدراية للشمسي..... ٢٣٤
- شرح الهداية = تكملة الغاية لابن الديري..... ٥٦٣
- فضائل شهر رمضان لنجم الدين الزاهدي..... ٣٧٠
- الفلك المشحون في أحوال ابن طولون لابن طولون..... ٣٠٩
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكي.. ٢٨١
- كتاب التراويح لحسام الدين الصدر الشهيد..... ٣٥٩
- كشف الأسرار لحافظ الدين النسفي..... ٤٢٩
- كمال الدراية = شرح النقاية للشمسي..... ٢٣٤
- لباب المناسل وعباب المسالك للسندي..... ٢٨٢
- المدارك = مدارك التنزيل وحقائق التأويل لحافظ الدين النسفي..... ٢١٨
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = المدارك لحافظ الدين النسفي..... ٢١٨
- المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات... لابن الحاج الفاسي..... ٣٧٧
- منار الأصول لحافظ الدين النسفي..... ٤٢٩
- مناهج العباد = منهج العباد لفخر الدين العراقي..... ٣٦٨
- المنظومة الهاملية = در المهدي وذخر المقتدي للهامل..... ٦٣٢

الكتاب	الصحيفة
منهج العباد = مناهج العباد لفخر الدين العراقي.....	٣٦٨
ميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين السمرقندي.....	٤٢٦
النقاية لصدر الشريعة الثاني المحبوبي.....	٢٣٤
نهج النجاة إلى المسائل المنتقاة لابن حمزة النقيب.....	٦٦١
الواقعات للناطفي.....	٤٧٣
الينبوع فيما زاد على الروضة في الفروع للسيوطي.....	١٨٥

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

الموضوع

باب الاستخلاف

- باب الاستخلاف ٣
- تنبيه: المساجد العظام حكمها حكم الصحراء ١٠
- تنبيه: شروط الاستخلاف ثلاثة ١٣
- المسائل الاثنا عشرية ٢٦
- لغز: أيُّ مصلٍّ تفرض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض؟ ٣٩
- لغز: أيُّ مصلٍّ لاسلام عليه؟ ٤١

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

- باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤٨
- مطلب في الفرق بين السهو والنسيان ٥١
- مطلب: المواضع التي يكره فيها النسيان ٥٩
- مطلب: حكمُ مصافحة العجوز عند أمن الشهوة ٦٠
- مطلب: المواضع التي لا يجب فيها ردُّ السلام ٦٣
- تتمة: يكره أن يفتح على الإمام من ساعته ٨٠
- تنبيه: وقع في ألغاز الأشباه... إلخ ٨٠
- مطلب في التشبيه بأهل الكتاب ٨٥
- تنبيه: لو استدبر القبلة على ظنِّ الحدث فتبيّن خلافه ٩٤
- مطلب في المشي في الصلاة ٩٥
- تتمة: قراءة القرآن بالألحان إذا لم تغيّر الكلمة إلخ ١٠٤
- مطلب: مسائل زلة القارئ ١٠٤
- تتمة: حكم قطع بعض الكلمة عن بعض في الصلاة ١٠٨
- تنبيه: لا يمنع المارُّ داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف ١٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
تمة: النهر الكبير ليس بستره	١٢٤
مبحث في اتخاذ المصلي ستره	١٢٤
تنبيه: إذا لم يكن معه ستره ومعه ثوب أو كتاب هل يكفي وضعه بين يديه؟.....	١٢٨
مكروهات الصلاة	
مطلب: مكروهات الصلاة	١٣٢
مطلب في الكراهة التحريمية والتنزيهية	١٣٢
مطلب في الخشوع	١٤٢
تنبيه: خوف فوت الجنائز كخوف فوت الوقت في المكتوبة	١٤٣
مطلب: إذا تردّد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى	١٤٥
تنبيه: كره أبو حنيفة أن يقوم الإمام بين الساريتين إلخ	١٦١
مبحث في علة كراهية الصلاة في بيت فيه تماثيل	١٧١
تنبيه: حكم التصوير	١٧٤
خاتمة: جوّز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها	١٧٤
مطلب: الكلام على اتخاذ السُّبحة	١٧٦
مطلب في بيان السنة والمستحب والمندوب والمكروه وخلاف الأولى	١٨٥
تمة: بقي من مكروهات الصلاة أشياء أخرى	١٨٨
ما يكره خارج الصلاة مما هو من توابعها	١٩٢
مطلب في أحكام المسجد	١٩٤
مطلب: كلمة ((لابأس)) دليل على أنّ المستحب غيره لأنّ البأس الشدة	٢٠٢
مطلب في أفضل المساجد	٢٠٤
تنبيه: مضاعفة الأجر بالصلاة في مسجد النبي ﷺ خاصة بالفرض	٢٠٦
مطلب في إنشاد الشعر	٢١٠
مطلب في رفع الصوت بالذكر	٢١٢
مطلب في الغرس في المسجد	٢١٤

رقم الصفحة

الموضوع

٢١٩	مطلب فيمن سبقت يده إلى مباح
	باب الوتر والنوافل
٢٢١	باب الوتر والنوافل
٢٢٢	مطلب في الفرض العلمي والعملية والواجب
٢٢٤	مطلب في منكر الوتر أو السنن أو الإجماع
٢٣٧	مطلب في الاقتداء بالشافعي
٢٤١	تنبيه: جواز الاقتداء بالشافعية
٢٤٨	مطلب في القنوت للنازلة
٢٥٤	السنن والنوافل
٢٥٤	مطلب في السنن والنوافل
٢٦٧	مطلب في لفظة ثمان
٢٧٢	مطلب: كل شفع من النفل صلاة ليس مطرداً
٢٧٦	مطلب في تحية المسجد
٢٨١	خاتمة: يستثنى من المساجد المسجد الحرام إلخ
٢٨٤	مبحث مهم في الكلام على الضجعة بعد سنة الفجر
٢٨٦	مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر
٢٨٨	تنبيه: الأفضل في السنن عدم نذرها
٢٩٠	مطلب: سنة الوضوء
٢٩١	مطلب: سنة الضحى
٢٩٥	مطلب في ركعتي السفر
٢٩٦	مطلب في صلاة الليل
٢٩٨	تنبيه: الظاهر أن التهجد يحصل بأي صلاة كانت
٣٠١	تنمة: يكره ترك تهجد اعتاده بلا عذر
٣٠٢	مطلب في إحياء ليالي العيدين والنصف وعشر ذي الحجة ورمضان

الموضوع	رقم الصفحة
تمتة: يكره الاجتماع على إحياء ليلة من هذه الليالي	٣٠٤
مطلب في صلاة الرغائب	٣٠٤
مطلب في ركعتي الاستخارة	٣٠٥
مطلب صلاة التسييح	٣٠٦
تمتة: فيما يقرأ من السور في صلاة التسييح	٣٠٨
مطلب في صلاة الحاجة	٣٠٩
حافضة: يصلي المسافر ركعتين في كل منزل قبل أن يقعد	٣١١
تنبيه: ظاهر كلامهم لزوم قضاء النفل بمجرد الشروع الصحيح وإن أفسده للحال	٣١٤
مبحث المسائل الستة عشرية	٣٢٤
تنبيه: قيل: ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة إلخ	٣٤١
مطلب في الصلاة على الدابة	٣٤٢
مطلب في القادر بقدرة الغير	٣٥١
تنبيه: المسافر إذا عجز عن النزول عن الدابة لعذر إلخ	٣٥٣
تنبيه: نذر أن يصلي الظهر ثمانياً	٣٥٧
صلاة التراويح	٣٥٨
مبحث صلاة التراويح	٣٥٨
تمتة: هل يشترط أن يجدد في التراويح لكل شفع نية؟	٣٦١
تنبيه: إذا غلبه النوم يكره له أن يصلي	٣٧٣
مطلب في كراهة الاقتداء في النفل على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب	٣٧٥
باب إدراك الفريضة	
باب إدراك الفريضة	٣٨٠
تنبيه: لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفائتة إلخ	٣٨١
مطلب: قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً ومستحباً وواجباً	٣٨٧
مطلب: صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة مكروهة	٣٨٨

رقم الصفحة

الموضوع

- ٣٩٣ مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان
- ٣٩٦ تنبيه: من صلى منفرداً لا يؤمر بالإعادة جماعة إلخ
- ٤٠٠ مطلب: هل الإساءة دون الكراهة أو أفحش؟
- ٤٠٥ تنبيه: لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهها تفوته الجماعة إلخ

باب قضاء الفوائت

- ٤٢١ باب قضاء الفوائت
- ٤٢٣ مطلب في أن الأمر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الأداء والقضاء
- ٤٢٥ مطلب في تعريف الإعادة
- ٤٣١ تنبيه: يؤخذ من لفظ الإعادة أنه ينوي بالثانية الفرض
- ٤٥٣ مطلب في إسقاط الصلاة عن الميت
- ٤٥٦ مطلب في بطلان الوصية بالختامات والتهاليل
- ٤٦٣ مطلب: إذا أسلم المرتد هل تعود حسناته أم لا؟
- ٤٦٥ مطلب: أول مسألة تعلمها محمد من الإمام أبي حنيفة

باب سجود السهو

- ٤٦٧ باب سجود السهو
- ٤٧٣ تنبيه: العود إلى قراءة التشهد في القعدة الأخيرة إذا نسيه يرفع القعدة إلخ
- ٤٨٠ مطلب في رؤية الإمام أبي حنيفة سيدنا النبي ﷺ
- ٤٨٤ تنمة: حكم الجهر سهواً بشيء من الأدعية والأثنية
- ٤٩١ مطلب في تجريح الإمام «أبي حنيفة» لـ «جابر الجعفي»
- ٥٠٠ تنبيه: لو زاد في المغرب رابعة سهواً هل يضم إليها خامسة؟
- ٥٠٦ تنمة: لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة إلخ
- ٥٢١ مطلب: الاحتياط الإتيان بما تردد بين البدعة والواجب
- ٥٢٥ تنمة: شك الإمام فالحظ إلى القوم ليعلم بهم إلخ

باب صلاة المريض

- ٥٢٧ باب صلاة المريض
- ٥٤٢ تنبيه: إن تعذر الإيماء وكثرت الفوائت فالمسألة على أربعة أوجه كما في "السراج".....
- ٥٤٨ مطلب في الصلاة في السفينة

باب سجود التلاوة

- ٥٥٤ باب سجود التلاوة
- ٥٥٦ تنبيه: السجود في سورة النمل عند قوله تعالى: رب العرش العظيم إلخ
- ٥٦٧ تنبيه: يندب أن لا يرفع السامع رأسه من سجدة التلاوة قبل تاليها
- تنبيه: لو تلا آية السجدة في الصلاة فسجدها فيها ثم أعادها بعد السلام
- ٥٩٢ هل تجب أخرى؟
- ٦٠٨ مطلب في سجدة الشكر

باب صلاة المسافر

- ٦١٢ باب صلاة المسافر
- ٦٣٤ تنبيه: لو انفلت الأسير من الكفار، وتوطن في غار إلخ
- ٦٤٨ مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة

فهرس الفهارس

الفهرس	الصحيفة
فهرس الآيات	٦٦٣
فهرس الأحاديث	٦٦٥
فهرس الأعلام المترجمة	٦٧٥
فهرس الكتب المترجمة	٦٨١
فهرس الموضوعات	٦٨٤